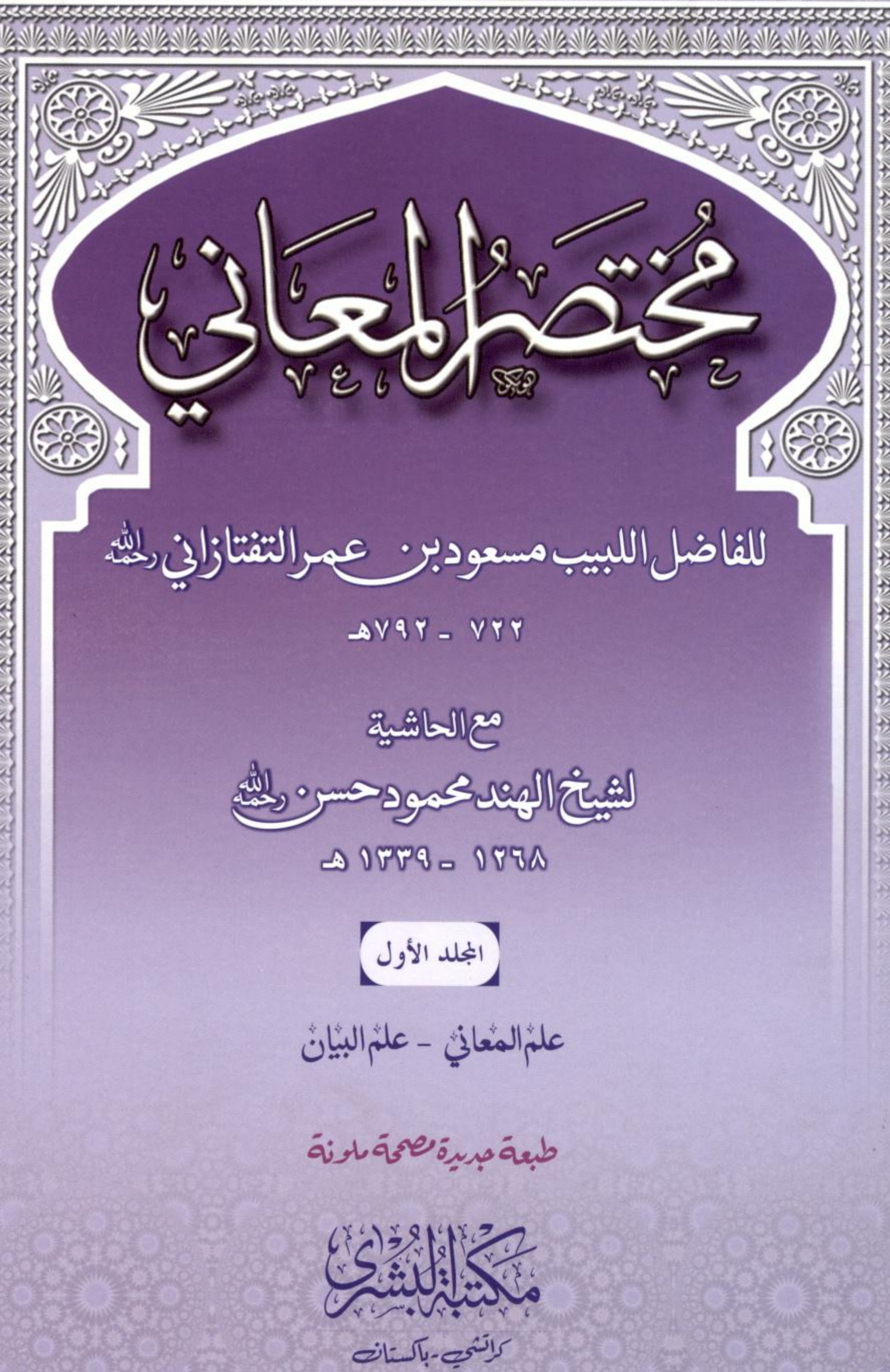

مختصر المعاني

للفاضل اللبيب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٧٩٢هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الأول

علم المعاني - علم البيان

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة البشرى

كراتشي - باكستان

مختصر المعاني

للفاضل اللبيب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٧٩٢هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الأول

طبعة جديدة مصححة ملونة

اسم الكتاب : مختصر المعاني (المجلد الأول)

عدد الصفحات : 562

السعر : -/225 روبية

الطبعة الأولى : ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ء

اسم الناشر : مكتبة البشرى

جمعية شودهري محمد علي الخيرية. (مسجّلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوزجلستان جوهر، كراتشي، باكستان.

الهاتف : +92-21-7740738

الفاكس : +92-21-4023113

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

الموقع على الإنترنت : www.ibnabbasaisha.edu.pk

يطلب من : مكتبة البشریٰ، کراچی۔ +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اُردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ١٦ اُردو بازار لاہور۔ 042-7124656-7223210

بك ليند، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار پشاور۔ 091-2567539

مكتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

حمداً لمن نظم جواهر البلاغة بأسلاك البيان، وألهم كل بليغ لمقتضى الحال والشأن، وأخص سيد الرسلﷺ بكمال الفصاحة وأنطقه بجوامع الكلم فأعجز بلغاء ربيعة ومضر، وأنزل عليه الكتاب المعجم بتحدّيه مصاقع بلغاء الأعراب، وأعطاه بحكمته أسرار البلاغة وفصل الخطاب، ومنحه الأسلوب الحكيم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه جواهر البلاغة الذين نظموا الأدب البديع في عقود الإعجاز والإطناب.

ومن الجهود التي بذلت لتهذيب علم المعاني وتسهيل ضبطه تأليف المتون التي هي بمثابة لباب اللباب؛ ولذا صنف الفصحاء كتبا قيمة، وبذلوا في تهذيب عباراتها قصارى جهودهم، حتى أصبحت تلك الكتب أساسا وبناء لهذا الفن ومرجعا ومعتمدا للدارسين والمؤلفين. ومن الكتب الأساسية المبسوطة لدارسي هذا الفن في مدارسنا العربية كتابنا هذا مختصر المعاني للشيخ الإمام مسعود بن عمر المعروف بـــ "سعد الدين التفتازاني" رحمه الله، وهو من أهم الكتب الدراسية في المعاني والبلاغة، وما زالت يدرس في مدارسنا النظامية بكل اهتمام، وترى طلاب مدارسنا الدينية مكبين عليه بكل شوق ورغبة، رغم الطباعة الحجرية القديمة.

وإننا – إدارة مكتبة البشرى – قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا خطونا خطوة طباعة مختصر المعاني وإخراجه في ثوبه الجديد وطباعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخوتنا الذين بذلوا بجهودهم في تنضيده وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

مكتبة البشرى

كراتشي باكستان

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن كتاب مختصر المعاني أحد الكتب الأساسية الرائجة في المدارس العربية؛ ولكن الحاجة ماسة إلى إخراجه في ثوبه الجديد؛ليكون الانتفاع بما خفي فيه من الأسرار والدقائق أكثر ما كان، فاتبعنا فيه الخطوات التالية:

أولاً من ناحية التصحيح والكتابة:

- آثرنا النسخة التي فيها تعليقات الشيخ محمود حسن الديوبندي رحمه الله دون سائر النسخ.
- واخترنا اللون الأحمر لمتن الكتاب؛ تمييزاً بين المتن وشرحه.
- وزدنا عناوين المباحث على رأس كل صفحة.
- وزدنا في الكتاب أيضاً عناوين، ووضعناها بين معكوفين [ ] مع تجلية سائر العناوين والنصوص القرآنية وأقوال النبي ﷺ خاصة باللون الأحمر.
- و أشرنا إلى التعليقات التي علق الشيخ في هامش الكتاب بـــ "أسود ثقيل".
- وبذلنا جهدنا في تصحيح الأخطاء الإملائية واللغوية.
- وراعينا قواعد الإملاء الحديثة وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات؛ ليسهل فهمها .

ثانياً من ناحية التحقيق والتدقيق:

- شكّلنا ما يلتبس أو يُستشكل على إخواننا الطلبة.
- وقمنا بتخريج حاشية الشيخ محمود حسن الديوبندي رحمه الله.
- وقابلنا كتابنا هذا بنسخة "مختصر السعد" وهي على وفق نسخة المخطوطة.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بالمعكوفين.
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واقتصرنا بوضعه في الهامش فقط؛ حذراً من التكرار.
- وزدنا على تعليقات الشيخ رحمه الله حاشية رائعة مفيدة مسماة بـــ"حاشية القندهاري".

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، خاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى، كما نسأله أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، متقبلاً بفضله العظيم، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظناو أهلينا، وأن يرحمنا ويرحم والدينا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني، ....
أي فتح وهيأ

نحمدك إلخ: الحمد: الثناء بالجميل، ومن المعلوم أن كل أوصافه تعالى جميلة، فكأنه قال: نصفك بكل صفة لك جميلة، واختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر؛ للاقتداء بالقرآن العظيم، والعمل بحديث: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم"، ولأن الحمد اللغوي أظهر من الشكر بغير اللسان في أداء المقصود؛ لخفاء الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد، فهو أظهر أنواعه، ولذلك روي: "ما شكر الله عبد لم يحمده"، واختار الحمد على المدح للأمرين الأولين وتنبيها على أنه تعالى فاعل مختار كما عليه المسلمون الأخيار.
واختار الجملة الفعلية المضارعة على الاسمية والماضية؛ لإفادتها تجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار ليناسب الحمد المحمود عليه ههنا، وهو نعمة شرح الصدور للتلخيص المذكور وتنوير القلوب المتجدد ذلك وقتا بعد وقت، بخلاف الماضية فإنها إنما تدل على الحدوث فقط، والاسمية إنما تدل على الدوام فقط، ولا يناسبان المحمود عليه هنا، وأيضا المضارعة تدل على الأمرين معا أعني الحدوث الذي تدل عليه الماضية وعلى الاستمرار الدالة عليه الاسمية، وحينئذ فهي أشرف منهما، كذا قيل.
وآثر النون في "نحمدك" مع أنه للمتكلم مع غيره، أو المعظم نفسه، وكلاهما لا يناسب المقام، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن المقام مقام خضوع؛ لأن في ذلك إشارة إلى جلالة مقام الحمد وعظم خطره، وأنه لا تفي قوة شخص واحد به أو لتشريكه إخوانه من العلماء معه شفقة منه عليهم، أو لأن في هذا التشريك من رجاء القبول ما ليس في التفرد كما لا يخفى، أو الحامد معظم نفسه؛ لأنه عند الله عظيم فهو من باب التحديث بالنعمة، وأتى بكاف الخطاب وعدل عن الاسم الظاهر؛ لأن في الخطاب إشارة إلى قوة إقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة، وإلى وقوع حمده على وجه الإحسان المفسر بحديث: "أن تعبد الله كأنك تراه" (ملخص من الشافي والتجريد).
يا من إلخ: [إطلاق المبهمات عليه تعالى ثابت شرعا] أورد كلمة "يا" التي لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب من حبل الوريد؛ تعظيما وتبعيدا للحضرة الإلهية المقدسة عن الحامد المكدر بالكدورات البشرية، ولا ينافي هذا ما سلف في نكتة الخطاب؛ لأن البعد الرتبي بين الحق والخلق يصاحبه قوة الإقبال وصدق التوجه إليه تعالى. [التجريد: ٣]
صدورنا: جمع صدر بمعنى القلب أي الروح لا القلب بمعنى المضغة، ففيه مجاز بمرتبتين من إطلاق المحل على الحال فيهما. [ملخص الدسوقي: ٨/١] **لتلخيص:** أي التنقيح وهو إتيان الكلام خالصا من الحشو والتطويل.
البيان: الكلام الفصيح المعرب عما في الضمير. **في إيضاح:** متعلق بـ"تلخيص"، و"في" بمعنى "مع"، أو على حالها متعلق بـ"تلخيص"، أو "البيان" أي التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت إيضاح المعاني وحالته، قال ابن يعقوب: أي نحمدك يا من علمتنا كيف نلخص البيان عند قصدنا لإيضاح المعاني بذلك البيان. (التجريد)

ونوّر قلوبنا **بلوامع التبيان من مطالع المثاني**، ونصلي على نبيك **محمد** المؤيد **دلائل** (نعت لمحمد لا لنبي) **إعجازه بأسرار البلاغة**، وعلى آله وأصحابه المحرزين **قصبات** (السور القرآنية) السبق في مضمار (محل تسابق الخيل) الفصاحة والبراعة. (أي التفوق والكمال)

وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله الغني **مسعود** بن عمر المدعو **بسعد** التفتازاني هداه الله **سواء الطريق**، وأذاقه حلاوة التحقيق: قد شرحت **فيما مضى**.........

ونور: التنوير إدخال النور في القلب والمراد بالقلوب النفوس. [الدسوقي: ٩/١] **بلوامع**: جمع لامعة وهي الذات المضيئة. **بلوامع التبيان**: [هو البيان مع البرهان] هذه الإضافة إما من قبيل إضافة المشبه به للمشبه أي بالتبيان الذي هو كالأنجم اللوامع في الاهتداء، أو من إضافة الموصوف لصفته أي اللوامع المبينة من إطلاق المصدر على اسم المفعول؛ لأن التبيان في الأصل مصدر "بين" وهو بكسر التاء على غير قياس، ونظيره في الكسر شذوذا: التلقاء. (الدسوقي)

من مطالع: [جمع مطلع وهو اسم لمحل طلوع الكواكب، والمراد به ههنا ألفاظ القرآن. (الدسوقي: ١٠/١)] حال من التبيان أو صفة له، و"من" سببية أي كائنا أو الكائن بسبب تدبر مطالع المثاني، وهذا لو بقي التبيان على مصدريته، فإن جعل بمعنى المبين به فـــ"من" بيانية. [التجريد: ٣]

المثاني: جمع مثنى كمفعل اسم مكان، أو مثنى بالتشديد من التثنية على غير قياس، والمراد به القرآن؛ لأن السور والقصص والأحكام ثنيت فيه أي كررت أو المتكرر نزوله، ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس؛ لأن منها تبدو المعاني، وإضافة المطالع إلى المثاني من إضافة الأجزاء إلى الكل. (الدسوقي والتجريد)

محمد: بدل أو عطف بيان من نبيك. **دلائل إعجازه**: ومعنى تأييـــد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الإعجاز فيه وإن كانت كثيرة من الإخبار بالغيوب والأساليب العجيبة وغيرها لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الأسرار. (الدسوقي) **بأسرار البلاغة**: [هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته] أي الأمور التي يقتضيها الحال كالتأكيد عند الإنكار وغيره. **قصبات**: القصب جمع قصبة: وهي سهم صغير تغرسه الفرسان في آخر الميدان يأخذه من سبق إليه أولا. [الدسوقي: ١١/١]

وبعد: هو ظرف زمان مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة أي بعد البسملة والحمدلة والصلاة. [الدسوقي: ١٢/١]

فيقول: فيه التفات من المتكلم إلى الغيبة؛ لأنه قال فيما سبق "نحمدك ونصلي". **مسعود**: بدل من العبد الفقير أو عطف بيان **بسعد**: أصله: بسعد الدين، فحذف جزء العلم اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة، وتأدبا في كون الدين سعد به. (الدسوقي) **سواء الطريق**: إضافة السواء إلى الطريق من إضافة الصفة إلى الموصوف أي إلى الطريق السواء أي السوي بمعنى المستقيم. [الدسوقي: ١٣/١] **فيما مضى**: أتى به وإن كان المعنى مستفادا من "شرحت" الذي هو فعل ماض تأكيدا لدفع توهم التجوز في "شرحت" إلى معنى أشرح، ويوجه أيضا بأن لفظة "فيما مضى" تشعر-

"تلخيص المفتاح"، وأغنيته بالإصباح عن المصباح، وأودعته غرائب نكت سمحت به الأنظار، ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار، **ثم رأيت** الكثير **من الفضلاء والجم الغفير** من **الأذكياء** سألوني **صرف الهمة** نحو اختصاره، **والاقتصار** على بيان معانيه وكشف أستاره، **لما شاهدوا**..

(جمع غريبة - جمع نكتة - النظر هو الفكر - زينته - جمع فقرة والمراد به الكلام - جمع فضيل ككريم وكرماء - أي طلبوا مني - أي توضيح معانيه الخفية)

= بالبعد، فيفهم منها بعد زمان تأليف "المطول"، والمعنى المفهوم من "شرحت" أعم من البعيد والقريب. [التجريد: ٤]

تلخيص المفتاح: للعلامة محمد بن عبدالرحمن القزويني خطيب بجامع دمشق. **وأغنيته**: أي صيرته غنيا، والضمير في "أغنيته" وفي "معانيه" و"أستاره" لـ"تلخيص المعنى" وباقي الضمائر الآتية راجعة للشرح، وهذا وإن كان فيه تشتيت الضمائر لكن اتكل الشارح في ذلك على ظهور المعنى. [الدسوقي: ١٣/١]

بالإصباح: الإصباح هو الدخول في وقت الصباح، أريد به لازمه وهو الصبح، والمصباح هو السراج، والصبح استعارة ما شرح الشارع أعني "المطول"، والمصباح استعارة لشرح غيره، والمعنى: وصيرت ذلك المتن غنيا بـ"المطول" الشبيه بالإصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح. (ملخص الدسوقي)

ثم رأيت: عطف على قوله: "شرحت"، وعبر بـ"ثم" التي للترتيب للتراخي بين الفعلين، و"رأى" يحتمل أنها علمية فتكون جملة "سألوني" في محل نصب مفعولا ثانيا، ويحتمل أن تكون بصرية، فتكون الجملة المذكورة في محل النصب على الحال.[الدسوقي: ١٥/١] **من الفضلاء**: حال من الكثير أو صفة. [التجريد: ٥]

والجم الغفير: مأخوذ من الجموم وهو الكثرة، والغفير من الغفر وهو الستر أي الجمع العظيم الساتر لكثرة وجه الأرض أو ما وراءه، والخطب محل إطناب فلا يعترض بأن هذا بمعنى ما قبله، وقد يمنع بأن الجم الغفير أبلغ في الكثرة من لفظ الكثير، والأذكياء أعم من الفضلاء؛ بناءً على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم. (التجريد)

الأذكياء: جمع ذكي وهو كامل العقل وسريع الفهم. **صرف الهمة**: بفتح الهاء وكسرها لغة: الإرادة، وعرفا: حالة للنفس تتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما، والمراد ههنا المعنى اللغوي أي سألوني أن أصرف إرادتي. (الدسوقي)

والاقتصار: عطف على "اختصاره" أو على مفعول "سألوني" الثاني، وفي الاقتصار إشارة إلى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤول السابق لإتيان جميع المسائل المذكورة في "المطول" في ألفاظ قليلة، بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد، فالاقتصار تفسير للاختصار. (الدسوقي والتجريد) **لما شاهدوا**: متعلق بـ"سألوني" أي لما علموا علما فاشيا كالمشاهدة، ثم يحتمل أن يقرأ "لما" بالتخفيف تعليلا لـ"سألوني"، ويحتمل أن يقرأ بالتشديد فيكون ظرفا لـ"سألوني"، و"من" و"أن" زائدتان، وإنما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر، والتقليب والمد المذكوران علة لطلب الاختصار؛ لأن في اختصاره نفع المتقاصرين بإعطائهم مقدورهم، وقمع المنتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم، فيتركون الانتهاب والمسخ؛ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهبونه. [الدسوقي: ١٦/١]

من أن **المحصلين** قد **تقاصرت هممهم عن استطلاع** طوالع أنواره، وتقاعدت **عزائمهم**
(قصرت قصورا تاما — جمع همة — جمع طالعة)
عن استكشاف خبيّات **أسراره**، وأن **المنتحلين** قد قلبوا **أحداق** الأخذ **والانتهاب**،
(جمع خبية بمعنى خفية)
ومدّوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب، **وكنت أضرب** عن هذا الخطب صفحا،
وأطوي دون مرامهم كشحا؛ علما مني **بأن مستحسن** الطبائع بأسرها، ومقبول الأسماع
(الطيّ ضد النشر — مطلوب — بجميعها)
عن آخرها، أمر لا يسعه **مقدرة** البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر، **وأن هذا**
(وهو الله سبحانه — جمع قوة — جمع قدرة)
الفن قد نضب اليوم ماؤه، **فصار جدالا** بلا أثر، وذهب رواؤه فعاد **خلافا** بلا ثمر، ....
(بلا فائدة — المنظر الحسن — فصار — بلا فائدة)

المحصلين: المريدين للتحصيل أو الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني. **تقاصرت**: أي قصرت قصورا تاما؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. **هممهم**: جمع همة، والهمّة وكذا العزيمة: هي الإرادة على وجه التصميم. (ملخصا) [الدسوقي: ١٦/١ والتجريد:٥] **عن استطلاع**: السين والتاء إما للطلب أي عن طلب طلوع، أو زائدتان لتحسين اللفظ، والمعنى عن طلوع أي إدراك وفهم، والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي أنواره الطالعة بمعنى الظاهرة. (ملخص الدسوقي)

عزائمهم: جمع عزيمة: وهي الإرادة على وجه التصميم. **أسراره**: من إضافة الصفة للموصوف أي أسراره المخيلة.

المنتحلين: جمع منتحل وهو الآخذ لكلام الغير والمظهر أنه له. **أحداق**: الحدقة: سواد العين، وتقليبها كناية عن شدة العناية. **والانتهاب**: الآخذ قهرا فهو خاص من الآخذ. **ومدوا**: مد العنق كناية عن كمال الميل.

وكنت أضرب: أي أمسك عن هذا الأمر العظيم وأعرض عنه إعراضا، فـ"صفحا" مفعول مطلق، وقيل: مفعول لأجله، لكن العلة في الحقيقة أثره وهو الارتياح من القيل والقال، أي كنت أعرض عنه ارتياحا. [الدسوقي: ١٧/١]

وأطوي: شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كشحه معرضا عن شخص، والمعنى: لا أبلّغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح. [الدسوقي: ١٨/١] **بأن مستحسن**: أي بأن الإتيان بالأمر الذي تستحسنه ذوو الطباع. (الدسوقي) **عن آخرها**: أي إلى آخرها و"عن" بمعنى "إلى"، ويصح جعل "عن" باقية على حالها، وهي متعلقة بمحذوف أي قبولا ناشئا عن آخرها، وإذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالأولى. (الدسوقي)

مقدرة: بضم الدال وفتحها مصدر ميمي بمعنى قدرتهم. **وأن هذا الفن**: [عطف على قوله: بأن مستحسن] أي علما مني بأن هذا الفن قد نضب إلخ، فالتعب في الاختصار ليس له كبير فائدة لاضمحلاله وقلة المشتغلين به.[الدسوقي: ١٩/١]

نضب: أي غار وهو كناية عن ذهاب هذا العلم. **فصار جدالا**: أي صار التكلم فيه جدالا، أو صار الفن محل جدال.

خلافا: أي صار المتكلم فيه خلافا، أو صار ذلك الفن محل خلاف، أو في الكلام مبالغة يعني صار هذا الفن بعينه خلافا، أو في الكلام تشبيه بليغ أي كشجر الخلاف وهو الصفصاف وهو لا ثمر له.(التجريد والدسوقي)

حتى طارت بقيّة آثار السلف **أدراج الرياح، وسالت** بأعناق **مطايا** تلك الأحاديث

جمع درج وهو الطريق الريح هو الهواء جمع عنق جمع مطية بمعنى إبل

البطاح، وأما الأخذ والانتهاب فأمر **يرتاح** به اللبيب:

يفرح كامل العقل

فللأرض من كأس الكـــرام نصيب

وكيف ينهر عن الأنهار السائلون، و﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ (الصافات:٦١)، ....

يطرد جمع نهر جمع سائل الأخذ

حتى طارت: ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح، ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرة؛ لأن عادة الريح أن تزيل ما مرت به في طريقها، فعبر بالملزوم وأراد اللازم، فـ"الأدراج" منصوب على الظرفية. [الدسوقي: ١٩/١]

بقيّة: والمراد بـ"بقية آثارهم" ما بقي من فوائدهم أو ما بقي من تلامذتهم. [الدسوقي: ٢٠/١]

أدراج الرياح: وكثيرا ما يعبر بـ"أدراج الرياح" عن عدم وجدان فائدة الشيء لهذا الوجه، ومنه قولهم: ذهب دمه أدراج الرياح، أي ذهب هدرا و لم يترتب على دمه فائدة. (ملخص)

وسالت: إسناد السيل إلى البطاح مجاز عقلي، وكان حقه أن يسند إلى المطايا، ففي هذا المجاز مبالغة، كأنه من قوة السير وسرعته سالت الأمكنة التي هي الأباطح، وإنما جعل سيلانها ملتبسا بالأعناق؛ لأن السرعة والبطوء في سير المطايا يظهران غالبا فيها، وأصل التركيب: وسارت المطايا بتلك الأحاديث في البطاح؛ لأن السير حقه أن يسند للمطايا، والمقصود من هذا الكلام ذهاب هذا الفن وعلماؤه. **البطاح**: جمع الأبطح: المحل المتسع فيه دقاق الحصى.

وأما الأخذ: والحاصل: أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين: تقاصر همم المحصلين، والأخذ والانتهاب. فأجابهم بأن ما ذكرتموه من مجموع الأمرين لا يقتضي الاختصار. [الدسوقي: ٢١/١] **يرتاح**: أي الذي وقع الأخذ من كلامه لا الآخذ؛ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير، ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب. (الدسوقي) **فللأرض**: هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم:

شربنا شرابا طيبا عند طيب كذلك شراب الطيبين يطيب
شربنا وأهرقنا على الأرض جرعة وللأرض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء؛ لكونه جعله علة لما قبله، وفي الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ونفس المطول بالكأس والمنتحلين بالأرض. (الدسوقي) **كأس**: الإناء يشرب فيه أو ما دام الشراب فيه.

ولمثل هذا إلخ: [أي لنيل ثواب مثل هذا الأخذ] الجار والمجرور متعلق بـ"يعمل"، و"الفاء" زائدة، وقيل: إنها سببية واقعة في جواب شرط مقدر، وتقديره: مهما يكن من شيء فليعمل إلخ، حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء، وقدم المعمول لإفادة الحصر، واستشكل بأن فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن لها الصدارة. والجواب: أنه لا يثبت بها هذا الحكم إلا إذا وقعت في موضعها من توسطها بين جملتين لفظا، فإن لم تتوسط بين الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما ههنا على حد ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدثر: ٣). [الدسوقي: ٢٢/١]

ثم ما زادهم مدافعتي إلا شغفا وغراما، **وظمأ** في **هواجر الطلب** وأواما، **فانتصبت**
حبا شديدا شدة الحرص العطش شدة العطش وحرارته

لشرح الكتاب **على وفق مقترحهم ثانيا، ولعنان العناية** نحو اختصار الأول ثانيا **مع جمود**
من ثنى كسعى ورمى

القريحة **بصرّ البليات وخُمود** الفطنة **بصرصر** النكبات، **وترامِي** البلدان بي **والأقطار،**
الطبيعة والعقل جمع بلية وهو الغم الحذاقة المصائب

ونبوّ الأوطان عني والأوطار، **حتى** طفقت أجوب كل **أغبر** قاتم **الأرجاء،** وأحرر كل
جمع وطن جمع وطر بمعنى حاجة أقطع مظلم

سطر منه في شطر من الغبراء:
من هذا الشرح قطعة الأرض

فيوما بحزوى ويوما بالعقيق   وبالعذيب يوما ويوما بالخليصاء
موضع موضع موضع

ثم ما زادهم: عبر بــ"ثم" لإفادة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله: "وكنت أضرب إلخ"، وفي التعبير بالمفاعلة إشارة لتكرير السؤال وتكرار المدافعة. [الدسوقي: ٢٢/١] **وظمأ:** أراد الشارح بالظمأ والأوام لازمهما وهو الميل والحب، وإضافة الهواجر إلى الطلب من إضافة المشبه به إلى المشبه أي في الطلب الذي هو كالهواجر، بجامع أن في كل منهما صعوبة على النفس. (التجريد) **هواجر الطلب:** [جمع هاجرة وهي نصف النهار] أي طلب اختصار المطول، وهواجر الطلب شابته وكثرته. (ملخص)

فانتصبت: أي تهيأت وتفرغت مجازا عن الوقوف. **على وفق:** الجار والمجرور صفة لمحذوف أي انتصابا أو شرحا كائنا على وفق مطلوبهم. (الدسوقي) **مقترحهم:** الاقتراح التحكم، كذا في القاموس. **ثانيا:** صفة للمصدر المقدر بعد نعته بالجار والمجرور أي انتصابا ثانيا أو شرحا ثانيا، ويحتمل أن يكون ظرفا أي انتصبت لشرح ذلك الكتاب في زمن ثان. (الدسوقي) **ولعنان العناية:** شبه العناية التي هي شدة الاهتمام بالشيء في التوصل إلى المرغوب بالفرس، فذكر العنان تخييل، وثانيا بمعنى صارفا من ثنيت الفرس بالعنان أي صرفته، ثم ذكرما ينافي الانتصاب فقال: مع جمود القريحة إلخ. (مفتاح العروس) **مع جمود:** والجمود عدم سيلان الماء ضد ذاب، استعير ههنا لضعف القريحة أي عدم انبساطها في المدارك، والجامع قلة الانتفاع إلا بعد تكلف. (الدسوقي والتجريد) **بصر البليات:** أي بسبب البليات التي كالصر، وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء. [الدسوقي: ٢٣/١] **وخمود:** خمدت النار كنصر وسمع لهبها و لم يطفأ جمرها. (القاموس)

بصرصر: من إضافة المشبه به للمشبه أي بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة للهب النار. [الدسوقي: ٢٤/١]

وترامي: رمي البلد له: طرده إياه، وهو كناية عن عدم استقراره في محل لتلبسه بالأسفار. (الدسوقي) **والأقطار:** جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة. **حتى:** غاية لنبوّ الأوطان، و"طفقت" بمعنى جعلت، ويحتمل أن يكون "حتى" تفريعية على "وترامي إلخ". (الدسوقي) **أغبر:** أي كل مكان ذي غبرة. **الأرجاء:** جمع رجاء بالقصر وهو الناحية. **فيوما:** أي وصار حالي في هذه الأسفار بجامع التنقل كحال القائل: "فيوما بحزوى إلخ"، والأربعة أسماء مواضع في الحجاز، والغرض من هذه النسبة الاعتذار بأنه ألف كتابه في حالة متعبة، فإن حصل منه هفوة فلا لوم عليه. (الدسوقي) **بحزوى:** بتقديم الحاء على الزاء اسم موضع.

ثم لما وفقت بعون الله تعالى وتأييده للإتمام، **وقوضت** عنه خيامه **بالاختتام**، بعد
لإتمام هذا الشرح هو نقض البناء جمع خيمة متعلق بقوله قوضت
ما كشفت **عن وجوه خرائده اللثام**، ووضعت كنوز الفرائد **على طرف الثمام**،
عطف على قوله فانتصبت جمع كنز بمعنى مكنوز
فجاء بحمد الله كما **يروق** النواظر، ويجلو صدأ الأذهان ويرهف البصائر، **ويضيء**
جمع ناظرة بمعنى عين الوسخ يحد جمع بصيرة بمعنى العين
ألباب أرباب البيان، ومن الله التوفيق والهداية، وعليه التوكل في البداية والنهاية، وهو
جمع لب بمعنى عقل في ابتداء التأليف وانتهائه
حسبي ونعم الوكيل.

وقوضت: التقويض نقض البناء من غير هدم، استعير للإزالة. [الدسوقي: ٢٥/١] **بالاختتام:** أي بسبب حصول الاختتام بالفعل؛ لأن تقويض الخيام إزالة الخفاء مسببة عن الاختتام. **وجوه خرائده:** جمع خريدة، وهي الحسناء من النساء، استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب في كل على طريق الاستعارة المصرحة. (الدسوقي)

اللثام: ككتاب ما يجعل على الضم من النقاب. **على طرف الثمام:** متعلق بـ"وضعت" والمراد بطرفه: حده الأعلى، و"الثمام": بضم الثاء وفتحها نبت لطيف سهل التناول، وما كان على طرفه يكون سهل التناول، والمراد من هذا الكلام أنه أتى بألفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة. (الدسوقي)

يروق: أي يعجب أي جاء حال كونه مشابها لشيء يروق. **ويضيء:** أي ينور عقول أرباب البيان، والبيان يحتمل أن يراد به العلم الآتي، ويحتمل أن يراد به المنطق الفصيح المعرب به عما في الضمير. [الدسوقي: ٣٢/١]

[كلمة الافتتاح]

بسم الله الرحمن الرحيم

[تعريف الحمد والشكر]

الحمد هو **الثناء باللسان** على **قصد التعظيم سواء** تعلق بالنعمة أو بغيرها، **والشكر فعل** ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان.

"على" بمعنى "مع"

فمورد الحمد لا يكون إلا اللسان، **ومتعلقه** يكون النعمة وغيرها، ومتعلق الشكر لا يكون

المورد بمعنى المصدر

الحمد: افتتح كتابه بالبسملة التي الافتتاح بها من أجل الافتتاح باسمه تعالى، ثم بالحمد البالغ أعلى درجات الكمال اقتداء بالكلام المجيد، وهربا عما جاء به السنة لتاركهما بالوعيد، واختار الحمد لله موافقا للمنزل على قوله: الشكر لله؛ تحسينا للبيان ببديع الاقتباس وتنبيها لاختصاصها برب الناس. (الأطول)

الثناء:[أي الذكر بالخير مأخوذ من أثنيت إذا ذكرت بخير] إن قلنا: إن الثناء يعم ويشمل فعل اللسان وغير اللسان، وإنه الإتيان بما يدل على التعظيم مطلقا سواء كان فعل اللسان أو غيره، فالاحتياج إلى قيد اللسان بعد الثناء ظاهرا يفيد الاحتراز، وإن قلنا: إن الثناء مختص باللسان وإنه الذكر بخير، فذكر اللسان لدفع توهم المجاز في الثناء بجعله عاما. [التجريد بتوضيح يسير: ١١] **باللسان**: أراد باللسان ما يتكلم به لا الجِرم لئلا ينقض بحمده سبحانه.

قصد التعظيم: واعلم أنك إذا تلفظت بقولك: زيد عالم مثلا تارة تكون قاصدا بذلك التعظيم، وتارة تكون مكذبا لذلك وقاصدا به الهزء والسخرية، وتارة لا تقصد شيئا، فلو لم تقصد شيئا أو قصدت الاستهزاء فظاهره أنه لا يكون حمدا على قول الشارح مع أنه حمد لغة. والجواب: أن الشارح أراد أن يبين الحمد اللغوي الأكمل المعتد به ولا يعتد بالحمد إلا إذا وجد قصد التعظيم وإلا كان غير أكمل. [الدسوقي: ٣٤/١] سواء: اسم مصدر بمعنى الاستواء، وهو هنا خبر مقدم.

الشكر: إنما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في المتن؛ لأنه أخو الحمد، ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الزمخشري: إن الحمد والمدح شيء واحد. [الدسوقي: ٣٥/١] **فعل**: اعترض بأن الفعل ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف، وحينئذ فيكون الفعل في كلامه غير شامل للشكر اللساني والجناني؛ لأن الذي باللسان قول، والذي بالجنان كيفية نفسانية، وحينئذ فلا يصح تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله "سواء إلخ"، فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الموارد الثلاثة. ويجاب بأنه أراد بالفعل الأمر والشأن على اصطلاح أهل اللغة لا ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف. (الدسوقي)

فمورد: بدأ بالمورد في جانب الحمد، وبالمتعلق في جانب الشكر تقديمًا للأخص في جانب كل منهما. [التجريد: ١٢]

ومتعلقه: هو ما يكون الحمد في مقابلته وهو المحمود عليه.

إلا النعمة، **ومورده** يكون اللسان وغيره، **فالحمد** أعم من الشكر باعتبار المتعلق، وأخص باعتبار المورد، والشكر **بالعكس**، لله هو **اسم** للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، **والعدول** إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات، **وتقديم الحمد** باعتبار أنه أهمّ نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب "الكشاف" في **تقديم الفعل** في قوله تعالى: ﴿اقرَأ بِاسمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١) على ما سيجيء، **وإن كان** ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته، على ما أنعم أي **على إنعامه**، ولم يتعرض للمنعم به؛ إيهاما لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء..........

(حواشي بين السطور: مطلقا - الباء سببية - مطلقا - جمع محمدة بمعنى الحمد - عطف تفسيري - على لفظ الجلالة - أي من اسم الله)

ومورده: أي ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه، فلا يرد أن التعبير بالمورد يقتضي وجود الحمد من غير اللسان قبل ورود عليه مع أن الحمد هو الثناء باللسان. [الدسوقي ملخصا: ٣٧/١] **فالحمد**: ظهر من كلام الشارح أنّ بين الموردين عمومًا وخصوصًا مطلقا، وكذا بين المتعلقين، وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموما وخصوصًا وجها يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة إحسان، ويتفرد الحمد في ثناء بلسان لا في مقابلة إحسان، وينفرد الشكر في ثناء بغير لسان في مقابلة إحسان. [التجريد: ١٢]

بالعكس: المراد: العكس العرفي وهو المخالفة لا المنطقي. **اسم**: مراده بالاسم ما قابل الكنية واللقب أو ما قابل الصفة، وهذا الأخير يشعر كلامه في "المطول"، وهو الأنسب، وليس المراد من الاسم ما قابل الفعل والحرف. (التجريد بتغيير)

والعدول: أي كان الأصل: "حمدت الله حمداً"، فحذف الفعل مع الفاعل، وأقيم المصدر مقامه، وجعلت الجملة اسمية، فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول عن الفعلية، وإن الاسمية الإيجابية لا تدل على أكثر من ثبوت المحمول للموضوع إلا بالقرينة ومنها العدول.

وتقديم الحمد: أي تقديمه باعتبار المقام لا باعتبار الذات، وحمد المصنف رحمه الله لما كان في مقابلة الإنعام لكان حمده حمدا وشكرا. (ملخص) **تقديم الفعل**: حيث قال: قدم الفعل؛ لأنه أهم من اسم الله؛ لأن المقام مقام قراءة. [الدسوقي: ٣٨/١]

وإن كان: لأن الأهم العرضي إذا اقتضاه الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي.

على إنعامه: أشار بذلك إلى أن "ما" مصدرية لا موصولة، أما لفظا فلاحتياج الموصول إلى التقدير أي أنعم به مع تعذره في المعطوف عليه، أعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله، وأما معنى؛ فلأن الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على نفس النعمة؛ لأن الحمد على الأول بلا واسطة، وعلى الثاني بواسطة أن النعمة أثر الإنعام. (المطول والتجريد)

وعلم من عطف الخاص **على العام** رعاية **لبراعة الاستهلال**، وتنبيها على فضيلة نعمة البيان، من البيان بيان لقوله: **ما لم نعلم**، قدم رعاية للسجع، والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير.
أي المنطوق به بمعنى الظاهر
هو المظهر بدلالات وضعية

والصلاة والسلام على سيدنا محمد **خير من نطق** بالصواب، وأفضل من أوتي **الحكمة**، هي **علم الشرائع وكل كلام** وافق الحق، وترك فاعل الإيتاء؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله، **وفصل** الخطاب أي الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل. **وعلى آله** أصله أهل **بدليل أهيل**، خص استعماله...
دعاء للشارع المقنن هو ضد الخطأ
إشارة إلى القوانين
إشارة إلى المعجزة أي الكلام المخاطب به يجده بينا تفسير لقوله يتبينه
أي المميز

وعلم: أي علّمنا فالمفعول الأول مقدر. **على العام:** لأن تعليمه سبحانه وتعالى إيانا البيان الذي لم نكن نعلمه من جملة إنعامه. [الدسوقي: ٤١/١] **لبراعة الاستهلال:** هو أول تصويت الصبي، استعير لأول كل شيء، فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء، سمي بها اصطلاحا لكون الابتداء مناسبا للمقصود؛ لأنه سبب لتفوق الابتداء، والبراعة حاصلة هنا بذكر البيان؛ لأن هذا الكتاب في فن البيان. [التجريد: ١٤]

ما لم نعلم: ذكره وإن كان التعليم لا يتعلق إلا بغير المعلوم؛ لأن المراد ما لم نكن نعلمه بقوتنا لو خلينا أنفسنا لعلوه عن كسب قوتنا، ففيه إشارة إلى كمال المنة حيث علمنا ما لسنا أهلا لعلمه.(التجريد) **والصلاة:** وهي من الله لرسوله ﷺ زيادة تشريف وترفيع، ومن الخلق طلب ذلك. [مواهب: ٤٣/١] **خير من نطق:** فإنه لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، وخير الملل ملته، وأحسن الهدي هديه ﷺ. **الحكمة:** هي معرفة الحقائق على ما هي عليه في نفس الأمر، وإصابة الرأي وإدراك علل الأحكام. **علم الشرائع:** الإضافة للبيان إن جعل العلم بمعنى المسائل، ولامية إن جعل بمعنى الإدراك، وبمعنى "من" أو "في" إن جعل بمعنى الملكة. (التجريد)

وكل كلام: عطف على ما قبله من عطف العام على الخاص؛ لأن قولك: "الواحد نصف الاثنين" كلام وافق الحق وليس بشريعة. [الدسوقي: ٤٤/١] **وفصل:** جعل الشارح الفصل مجازا بمعنى المفصول أو الفاصل، ويجوز إبقاؤه على الحقيقة أي على المصدرية، ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في "زيد عدل". (ملا زاده) **وعلى آله:** فيه إضافة الآل إلى الضمير وهو جائز على التحقيق خلافا لمن قال: إنه من لحن العامة. **بدليل أهيل:** فيه أنه تصغير أهل وليس بتصغير "آل"، بل تصغيره "أويل" كما سمعه الكسائي من أعرابي فصيح، وأن الآل لا يضاف لغير العقلاء، فلا يقال: آل الإسلام، وأيضًا لا يضاف إلا مما فيه شرف وخطر، فلا يقال: آل الحجام بخلاف الأهل، ولعل المراد من "الآل" كل من آمن، فإن أريد به أمهات المؤمنين وهو أبوهم، فالمؤمنون أولاده وآله ﷺ فيشمل الدعاء لكل من آمن. (ملخص)

في **الأشراف** وأولى الخطر، الأطهار جمع طاهر كصاحب وأصحاب، **وصحابته** الأخيار **جمع خير بالتشديد**. الشأن

أما بعد هو من الظروف الزمانية المبنية المنقطعة عن الإضافة، أي بعد الحمد والصلاة، **والعامل فيه** "أمّا" لنيابتها عن الفعل، والأصل: مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة، و"**مهما**" **ههنا** مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ، و"**يكن**" **شرط**، والفاء **لازمة** له غالبا، **فحين تضمنت** "أما" معنى الابتداء والشرط **لزمتها الفاء**........

ههنا — على الضم — هذا إشارة لعلة البناء — أي حق التركيب — أي المبتدأ — فعل الشرط — لزوما عرفيا لا عقليا

الأشراف: سواء كان في أمر الدين أو الدنيا. **وصحابته:** اسم جمع لصاحب، وفي الأصل هو مصدر صحبه صحبة وصحابة، غلب استعماله في أصحاب الرسول ﷺ فصار كالعلم لهم بخلاف الأصحاب، والصحابي كل من تشرف بلقاء الرسول ﷺ أو برؤيته ﷺ. (ملخص) **جمع خير بالتشديد:** أراد بهذا أن الأخيار صفة مشبهة واحدها هنا خير بالتشديد لا بالتخفيف لما في "القاموس" من أن المخففة في الجمال والحسن، والمشددة في الدين والصلاح، كذا قال عبد الحكيم، وحاصله: أن خيراً إذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددة أو مخففة يجمع على أخيار، لكن الشارح إنما قيد بالتشديد؛ لأنه المناسب للمقام. (الأطول)

أما بعد: [وأصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء.] "أما" هنا للفصل أي لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد، ووجه إفادتها للتأكيد أنك إذا أردت الإخبار بقيام زيد قلت: زيد قائم، وإذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم لا محالة قلت: أما زيد فقائم أي مهما يكن من شيء فزيد قائم، فقد علقت قيام زيد على وجود شيء في الدنيا وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق. [الدسوقي: ٤٦/١]

والعامل فيه: المراد أن لفظة "أما" عملها ليس من ذاتها، بل لنيابتها عن الفعل وهو "يكن" الذي هو فعل الشرط، وفي هذا إشارة إلى أن العامل في الظرف حقيقة هو الفعل، وأما "أما" فبطريق العروض. [الدسوقي: ٤٧/١]

ومهما ههنا: أي في هذا التقدير الذي قدره، الذي هو أصل "أما"، وإنما قيد ابتدائية مهما هنا؛ لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كقولنا: مهما تعطني من شيء أقبل. [التجريد: ١٦] **ويكن شرط:** أي فعل شرط، و"كان" هنا تامة بمعنى يوجد، فاعلها ضمير يعود على مهما، وهو الدال على اسميتها، و"من شيء" بيان لـ"مهما" في موضع الحال. (الدسوقي) **لازمة:** أي لا تنفك عن الإتيان بعده متصلة بجوابه، وقوله: غالبا أي في غالب أحواله ومواضعه.[التجريد: ١٦] **فحين تضمنت:** أي أفهمتهما ودلت عليهما لوقوعها موضعهما. (التجريد)

لزمتها الفاء: أي فحين قامت "أما" مقام المبتدأ وهو "مهما" لزمها لصوق الاسم، وحين قامت مقام فعل الشرط وهو "يكن" لزمتها الفاء، ففي كلام الشارح لف ونشر مشوش. [الدسوقي: ٤٨/١]

ولصوق الاسم إقامة اللازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره **في الجملة**.
هو المبتدأ والشرط

[وجه ترجيح الفن الثالث]

فلما **هو ظرف بمعنى "إذ"** يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى، كان علم البلاغة هو المعاني والبيان، **وعلم** توابعها هو البديع **من أجل العلوم** قدراً وأدقها سراً؛ إذ به أي **بعلم البلاغة** وتوابعها **لا بغيره** ....
تبعيضية — أي رتبة ومنـــزلة — أي نكاتًا

ولصوق: لما كان اللازم للمبتدأ نفس كونه اسما، كان المناسب أن يكون اللازم لنائبه أيضًا كذلك، ولما لم يمكن لتعين حرفية "أما" جعل لصوق الاسم أي وقوع الاسم بعدها بلا فصل بدلا عنه؛ إذ ما لا يدرك كله لا يترك كله. [التجريد: ١٧]
الاسم: واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (الواقعة:٨٨)، وأجاب في "الكشاف": بأن التقدير: فأما المتوفى إن كان من المقربين، فالاسم ملاصق تقديرا. **في الجملة**: راجع إلى كل من الإقامة والإبقاء أي لزمت الفاء ولصوق الاسم إقامة اللازم مقام الملزوم في الجملة وإبقاء لأثره في الجملة، وبيان ذلك أن الفاء وإن قامت مقام الشرط، وهو ما قبل الجزاء إلا أنها ليست في مقامه حقيقة؛ لأن مقامه حقيقة ما قبل الظرف؛ لأنه معموله وهو المحل الذي فيه "أما"، وكذا لصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدأ؛ لأن مقامه حقيقة هو موضع "أما"؛ لأنها نابت عنه ووقعت في موضعه، لكن لما كانت الفاء قريبة من "أما" فكأنها حلت في موضعه ملزومها، فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق، وكذا لما كان الاسم ملاصقا لـــ"أما" فكأن الاسمية حلت محل ملزومها، فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق.(الدسوقي والتجريد)
هو ظرف: أي فيما وقع بعده جملتان؛ فإنه يجيء بمعنى "لم" نحو: ندم زيد ولما ينفعه الندم، وبمعنى "إلا" نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق:٤). **بمعنى إذ**: هذا أحسن من قول الشارح في "المطول": إنها بمعنى "إذا"؛ لأن "لما" ظرف لما مضى من الزمان، و"إذ" كذلك، بخلاف "إذا" فإنها للمستقبل، فالملائمة بينها وبين "إذ" أقوى وأحسن. [الدسوقي: ٤٩/١] **وعلم**: أشار بتقدير المضاف إلى أن "توابعها" بالجر عطف على البلاغة، وأن المضاف الذي هو "علم" مسلط عليها. (التجريد)
من أجل العلوم: من إضافة الصفة إلى الموصوف، و"قدرًا وسرًا" تمييز محول عن الفاعل أي من علوم أجل قدرها وأدق سرها، ولا يلزم منه إعمال أفعال التفضيل في الظاهر؛ فإن التقدير مجرد اعتبار إظهار المعنى لا أنه مستعمل كذلك.(ملخص) **بعلم البلاغة**: [هذا الدليل على غير ترتيب اللف]. **لا بغيره**: لا يقال: أي فائدة لعلم المعاني؛ فإن المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة من اللغة والصرف والنحو؛ لأنا نقول: كلّا إن غاية النحوي أن ينـــزل المفردات على ما وضعت ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع، مهما يتفاوت به أغراض التكلم =

من العلوم كاللغة والنحو والصرف تُعرف دقائق العربية وأسرارها، فيكون من أدقّ العلوم سراً، ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها، أي به يعرف أن القرآن معجز؛ لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛ **لاشتماله** على الدقائق والأسرار الخارجة عن طوق البشر. وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات، فيكون من أجلّ العلوم **لكون معلومه وغايته** من أجلّ المعلومات والغايات. **وتشبيه وجوه** الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية، وإثبات الأستار لها تخييلية، وذكر الوجوه إيهام، **أو تشبيه الإعجاز** بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات الوجوه له تخييلية، وذكر الأستار **ترشيح**.........................

(عطف تفسير – حال من وجوه الإعجاز – علة لكونه معجزا – أي قدرته – معرفة إعجاز القرآن – تصديق النبي – الدنيوية والأخروية – هذا العلم – في النفس – أي بجامع ميل النفوس)

= على أوجه لا متناهي، وتلك الأسرار لا تعلم اكتسابًا إلا بعلم المعاني، والنحوي وإن ذكر بعضها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفًا لا يصل إليه النحوي، قاله الزمخشري. (ملخص)

من العلوم: إشارة إلى أن الحصر إضافي، وإلا فقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كإلهام أو سليقة كالعرب. [الدسوقي: ١/٥٠] **لاشتماله:** علة لكونه في أعلى مراتب البلاغة. **لكون:** وفي الكلام حذف أي وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته، وبهذا تم التعليل. [التجريد: ١٧] **معلومه:** [أي ما يعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزا] وهو الإعجاز كما هو ظاهر من كلام الشارح، ووجه أجلية هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذي هو القرآن. [التجريد: ١٨] **وغايته:** يجوز أن يراد بها الفوز، ويجوز أن يراد بها تصديق النبي ﷺ. (التجريد)

وتشبيه وجوه إلخ: الاستعارة بالكناية كما سيجيء: أن يشبه شيء بشيء في النفس، فيسكت عن ذكر أركانه سوى المشبه، والاستعارة التخييلية: أن يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به، والإيهام: أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد به البعيد، ذكر الشارح رحمه الله لعبارة المتن وجهين: الأول: أنه مشبه في النفس وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار وأثبت الأستار للوجوه، فالتشبيه استعارة بالكناية، والإثبات استعارة تخييلية، وذكر الوجوه إيهام؛ فإن الوجه يستعمل في المعنيين: العضو المخصوص وهو المعنى القريب، والطريق وهو المعنى البعيد، وأريد ههنا البعيد.(الخطائي) **أو تشبيه الإعجاز:** هذا هو الوجه الثاني، وتقريره: أن يشبه نفس الإعجاز بالصور الحسنة ويثبت الوجوه للإعجاز، فالتشبيه استعارة بالكناية، والإثبات استعارة تخييلية، وذكر الأستار ترشيح؛ لكونها ملائمة للمشبه به وهو الصور الحسنة. (الخطائي) **ترشيح:** وهو أن يذكر شيء يلائم المشبه به.

ونظم القرآن تأليف كلماته **مترتبة المعاني متناسقة الدلالات** على حسب ما يقتضيه العقل **لا تواليها في النطق**، وضم بعضها إلى بعض **كيف ما اتفق**. وكان القسم الثالث من "**مفتاح العلوم**" الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف **السكاكي** تغمده الله بغفرانه **أعظم** ما صنف فيه - أي في علم البلاغة وتوابعها - من الكتب المشهورة

عطف على كان الأولى — مرادف لما قبله — فغير المشهور بالأولى

ونظم القرآن: المراد بهذا الكلام بيان نكتة إيثار التعبير بالنظم على التعبير باللفظ، وهي التنبيه على منشأ الإعجاز باللفظ؛ فإن النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة ودلالاتها متناسقة كائنا ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل، ولما كان الإعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان، اختار النظم عليه مع أن التعبير عنه بالنظم الذي هو إدخال اللآلي في السلك استعارة بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنية، وإثبات النظم تخييل، أو شبه تأليف كلمات القرآن بإدخال اللآلي في السلك ثم استعير لفظ النظم له. [التجريد: ١٩ والدسوقي: ٥٢/١]

تأليف: جمعها على الصفة التي ذكرها. **مترتبة المعاني:** أي الأمر التي يقصدها البلغاء كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند إليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك، وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب فيه. (التجريد)

متناسقة الدلالات: [المراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الأحوال ومناسبتها إياها فلا ترد المتشابهات؛ لأن تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها، فبه كان ارتفاع شأنها] المراد بالدلالات: الدلالات الاصطلاحية، وهي المطابقية والتضمنية والالتزامية، والمراد بتناسقها تشابهها وتماثلها في المطابقة لمقتضى الحال، أي حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة في المطابقة لمقتضى الحال، فإذا كان الحال يقتضي دلالة المطابقة أتى بها هكذا، ولا يرد أن هذا المعنى هو الذي فسر به ترتيب المعاني فيما مر فيلزم عليه التكرار؛ لأن الأول في المعاني، والثاني في الدلالات، وبينهما فرق. [الدسوقي: ٥٣/١]

لا تواليها في النطق: فلا يقال لذلك: نظم القرآن، والحاصل: أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيف ما اتفق أي من غير رعاية المناسبة بخلاف نظم الحروف؛ فإنه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه، حتى لو قيل مكان "ضرب": "ربض" لما أدى إلى إفساد في اللفظ. (الدسوقي والمطول)

كيف ما اتفق: أي على أي وجه وأي حال اتفق، سواء كان بين المعاني ترتيب أم لا، وكان بين الدلالات تناسق أم لا، ويرجع ضمير "اتفق" إلى التوالي والضم. (الدسوقي والتجريد)

من مفتاح العلوم: من مفتاح العلوم سمى كتابه "مفتاح العلوم"؛ لأنه مفتاح العلوم التسعة التي اشتمل عليها، أما القسم الأول ففيه النحو والصرف والاشتقاق، وأما القسم الثاني ففيه العروض والقوافي والمنطق، وأما القسم الثالث ففيه المعاني والبيان والبديع. (التجريد والأطول) **السكاكي:** نسبة إلى السكاكة قرية بـــ"نيشابور"، وقيل بالعراق، وقيل باليمن، والذي ذكره السيوطي أنه نسبة لجده، كان سكاكا للذهب أو الفضة. (التجريد والدسوقي)

أعظم: خبر كان، والعظيم فوق الكبير كما أن مقابله أعني الحقير دون الصغير الذي يقابل الكبير.

بيان لما صنف، نفعا تمييز **من أعظم**؛ لكونه أي القسم الثالث أحسنها أي **أحسن الكتب** المشهورة **ترتيبا** هو وضع كل شيء **في مرتبته**، ولكونه **أتمها تحريرا** هو تهذيب الكلام، (تخليصه من الزوائد) وأكثرها أي أكثر الكتب للأصول، (المراد الشواهد والقواعد) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله: جمعا؛ **لأن معمول** المصدر لا يتقدم عليه، والحق جواز **ذلك** في الظروف؛ لأنها مما تكفيه **رائحة من الفعل.**

بيان لما صنف: أي أعظم الكتب المشهورة التي صنف فيه، وفيه أن هذا يستلزم أن يكون القسم الثالث كتابا؛ لأن أفعل التفضيل يكون بعض ما يضاف إليه مع أن القسم ليس بكتاب، بل جزء كتاب. وأجيب بأجوبة: الأول: أن جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوي؛ إذ الكتب لغة: الضم والجمع، الثاني: أنه أفرد بالتدوين فصار كأنه كتاب مستقل، الثالث: لما كان هو العمدة من "المفتاح" صار كأنه أي القسم الثالث كتاب كله. [الدسوقي بتوضيح: ١/٥٤]

نفعا إلخ: محول من الفاعل أي نفعه أعظم من نفع كتب صنف فيه. (ملخص) **من أعظم:** أي من نسبة أعظم إلى ما صنف فيه، فلابد من تقدير مضاف في القسم الثالث أي لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه. [التجريد: ٢٠]

أحسن الكتب: أي فترتيب الكتب المشهورة حسن، وترتيب القسم الثالث أحسن لوضع مسائله في المراتب العليا، وبعض المراتب يكون أحسن من بعض، واشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به لا يخل بحسن الترتيب كما لا يخفى. (الدسوقي) **ترتيبا إلخ:** قيل: لما كانت كل مسألة وكل كلمة تجوز أن تكون لها مراتب تناسب أن توقع فيها، وبعض تلك المراتب أحسن من بعض، جاز أن يكون تأليفه أحسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسائله، فيكون الحسن كليا مشككا بعض أفراده أولى من بعض. (ملخص)

في مرتبته: قيل عليه: إن الضمير إن عاد إلى كل لزم أن يكون الشيء موضوعا في مرتبته ومرتبة ما سواه وهو لا يصح، وإن عاد إلى الشيء لزم أن تكون جميع الأشياء في مرتبة شيء واحد وهو أيضا لا يصح. وأجيب بأن الضمير راجع لكل، والمراد بالمرتبة المرتبة اللائقة به، والإضافة للعموم، والمعنى وضع الأشياء في مراتبها اللائقة بها، وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة على الآحاد فيوضع شيء في مرتبته اللائقة به، وشيء آخر في مرتبته اللائقة به كما في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوْا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. (ملخص) **وأتمها تحريرا:** فيه أن تمام الشيء نهايته فلا يقبل الزيادة، وما لا يقبلها لا يصاغ منه التفضيل، والجواب: أن المراد بالتمام: القريب إليه وهو يقبلها، فالكتب قريبة إلى تمام التحرير، والقسم الثالث أقربها إليه أو يقال: التمام من جهة الكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس. (التجريد)

لأن معمول: علة لمحذوف أي ليس متعلقا بـ"جمعا" المذكور لأن المعمول إلخ . [الدسوقي: ١/٥٥] **ذلك:** أي جواز تقديم معمول المصدر عليه في الظروف. **رائحة من الفعل:** أي ماله أدنى ملابسة بالفعل كالمصدر؛ فإنه يدل على الحدث، وهو أحد جزأي مدلول الفعل، هذا هو المراد برائحة الفعل. (الدسوقي)

[وجه تأليف المفتاح]

ولكن كان القسم الثالث غير مصون أي غير محفوظ عن الحشو، **وهو الزائد** المستغنى عنه، والتطويل **وهو الزائد** على أصل المراد بلا فائدة، وستعرف **الفرق** بينهما في بحث الإطناب، والتعقيد **وهو كون الكلام مغلقا** لا يظهر معناه بسهولة، **قابلا** خبر بعد خبر، أي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل، مفتقرا أي محتاجا إلى الإيضاح لما فيه من التعقيد، وإلى التجريد **لما فيه** من الحشو. **ألّفت** جواب "لما" **مختصرا يتضمن** ما فيه أي في

ولكن كان: هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة، وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد، فرفع هذا التوهم بقوله: "ولكن كان إلخ". [الدسوقي: ٥٦/١]

وهو الزائد: أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في أداء المراد، سواء كان لفائدة أم لا، متعينا كان أم لا. (الدسوقي)

وهو الزائد إلخ: أي الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة. (الدسوقي) **الفرق**: أي الفرق المعتد به وإلا فالتفسير الذي ذكره يؤخذ منه فرق أيضًا؛ لأنه يقتضي أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق، وذلك لأنه قيد التطويل بكونه لغير فائدة وأطلق في الحشو، فيجتمعان في زائد لا لفائدة، وينفرد الحشو في زائد لفائدة، وحاصل الفرق الآتي: أن الحشو هو اللفظ الزائد المتعين، والتطويل هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعينه، وهذا الفرق الآتي يقتضي أن يكون بينهما التباين. (الدسوقي)

وهو: أشار بذلك إلى أن التعقيد ههنا مصدر مبني للمفعول أي عقد الكلام لأجل أن يكون وصفا للكتاب. (الدسوقي)

كون الكلام مغلقا: قال العلامة الدسوقي: إن كون الكلام مغلقا إما بسبب خلل في اللفظ وهو التعقيد اللفظي، أو خلل في الانتقال وهو التعقيد المعنوي، أو بسبب ضعف التأليف؛ لأن مخالفة النحو في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الإعراب، والتعقيد ههنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتي؛ فإنه خاص بالأمرين الأولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه. **قابلا**: اختار في جانب الاختصار القبول وفي الأخيرين الافتقار إيماء إلى أن الاحتراز عن الأخيرين أهم من الاحتراز عن الأول. [التجريد: ٢١] **لما فيه**: والأحسن أن يقال: "عما فيه" بدل "لما فيه" كما في "المطول" و"التجريد" و"الدسوقي".

ألفت مختصرا: [أي كان ما تقدم سببا لتأليف المختصر. (المطول)] لم يقل: "اختصرته" مع أنه أخصر إشارة إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه، ويخلو عما يستغنى عنه. [الدسوقي: ٥٧/١] **يتضمن**: إشارة إلى أنه مختصر جامع، ثم إن المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها، فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن؛ لأن هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان. (الدسوقي)

القسم الثالث، من القواعد جمع قاعدة: وهي **حكم كلي** ينطبق على جميع جزئياته، **ليتعرف** أحكامها منه،كقولنا: كل حكم مع منكر يجب توكيده، ويشتمل **على ما** لابد أن يكون مؤكدا **يحتاج إليه** من الأمثلة: وهي الجزئيات المذكورة **لإيضاح القواعد**، والشواهد: وهي الجزئيات المذكورة لإثبات **القواعد فهي أخص** من الأمثلة، **ولم آلُ** من **الألو** وهو التقصير **جهدا** أي اجتهادا، ....

حكم كلي: أي حكم على كلي؛ فإن كلية الحكم كون المحكوم عليه كليًا، والضمير في "ينطبق" و"جزئياته" راجع إلى الحكم الكلي، ومعنى انطباقه صدقه عليه أي الجميع، وهو احتراز عن القضية الطبعية، واللام في "ليتعرف" لام العاقبة، وذكر هذا القيد؛ لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة. (عبد الحكيم) **ليتعرف**: وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئي وتجعله موضوعا، وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولا، ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى، فيخرج حكم هذا الجزئي، كأن تقول: "إن زيدا قائم" كلام يلقى على المنكر، وكل كلام يلقى على المنكر يجب توكيده، ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم. [التجريد بتغيير يسير: ٢٢] **على ما يحتاج إليه**: أي لا على ما يستغنى عنه منهما وإلا كان حشوًا، وفي هذا إشارة إلى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها. [الدسوقي: ٥٨/١] **لإيضاح القواعد**: وإيصالها إلى فهم المستفيد. **لإثبات القواعد**: لكونها من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم.

فهي أخص: أي باعتبار الصلاحية، أي إن كل ما صلح أن يكون شاهدا صلح أن يكون مثالا من غير عكس، وسرّ ذلك أن الشاهد لابد أن يكون من كلام من يعتد بعربيته بخلاف المثال، فبينهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الإثبات والإيضاح؛ لأن هذا خارج عن حقيقة الأمثلة والشواهد؛ لأن كون الجزئي مذكوراً للإيضاح أو للإثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما، أما إن أخذ من حيث إنه مثال أو شاهد يكون الإثبات والإيضاح داخلا فيه، فحينئذٍ لا يكون بينهما العموم والخصوص المطلق، بل يكون بينهما إما التباين الكلي؛ لأنه قد اعتبر في كلٍ غير ما اعتبر في الآخر، أو التباين الجزئي وهو العموم والخصوص الوجهي بأن يقال: المثال ما قصد به الإيضاح أريد معه الإثبات أم لا، والشاهد ما قصد به الإثبات، أريد معه الإيضاح أم لا. (الدسوقي)

ولم آل: [عطف على "ألفت" ويجوز أن يكون حالًا من فاعل ألفت] مضارع معتل أصله " أألو" بهمزتين: الأولى للمتكلم، والثانية فاء الكلمة، فقلبت الهمزة الثانية ألفا من جنس ما قبلها وحذفت الواو للجازم، وماضيه "ألا" كـ "علا". (التجريد والدسوقي). **لم آل**: له استعمالان: أحدهما بمعنى "لم أقصر"، وثانيهما لم أمنع نفسي جهدا، منه قوله تعالى: ﴿لا يَأْلُوْنَكُمْ خَبَالاً﴾ [آل عمران: ١١٨] أي جهدهم في الاهتمام به، والثاني متعد إلى مفعولين والمعنى: لم أمنعك جهدا أو لم أمنع نفسي جهدها. **الألو**: بفتح الهمزة وسكون اللام أو بضم الهمزة واللام. **جهدا**: بالضم والفتح: الاجتهاد، وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة.

وقد استعمل الألو ههنا متعديا إلى مفعولين وحذف المفعول الأول، والمعنى: **لم أمنعك** جهدا **في تحقيقه** أي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث، وتهذيبه أي تنقيحه.
في تحقيق مدلوله

[منهج المصنف]

ورتبته أي المختصر ترتيبا أقرب **تناولا** أي أخذا من ترتيبه، أي ترتيب السكاكي أو القسم الثالث، **إضافة المصدر** إلى الفاعل أو المفعول به، و لم أبالغ في اختصار لفظه **تقريبا**
على التفسير الأول على التفسير الثاني أي المختصر

وقد استعمل: ذكر أولا المعنى الحقيقي للألو وهو التقصير، و لم ينف صحة كون المراد ذلك، ثم ذكر المعنى الذي يستعمل هو فيه بطريق المجاز المشهور أو التضمين وهو المنع، ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى إشارة إلى أن المعنى الأول وإن أمكن أن يراد ههنا بوجوه غير مشهورة إلا أن الأنسب الثاني؛ لأن هذا الفعل إذا قرن بالجهد ونحوه قلما يوجد في الاستعمال إلا متعديا إلى مفعولين.

والحاصل: أن في "لم آل جهداً" أوجهًا: أحدها: أن "آل" بمعنى أقصر، و"جهداً" إما حال من فاعله أي مجتهدا أو مصدر لحال مقدرة أي مجتهدا جهداً أو تمييز عن نسبة التقصير إلى الفاعل، فيكون في المعنى فاعلا مجازيا أي لم يقصر اجتهادي أو منصوب بنزع الخافض أي في اجتهادي، ثانيها: أن آل تضمن معنى المنع، فـ"جهدا" مفعول ثان، والأول محذوف أي لم أمنعك جهدا، وهذا هو الذي حمل عليه الشارح، الثالث: أنه متضمن معنى الترك، فـ"جهدا" مفعول ولا حذف حينئذ، الرابع: ما نقل عن أبي البقاء أن "لم آل" من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل، فـ"جهدا" خبر بمعنى مجتهدا، وإنما اختار الشارح الوجه الثاني؛ لأنه في غاية الشيوع فكأنه رجح المجاز المشهور. [التجريد: ٢٢]

لم أمنعك: الخطاب لغير معين أي لم أمنع أحداً اجتهادي. **في تحقيقه:** أي في تحقيق المختصر، قيل عليه: إن التحقيق إثبات المسألة بالدليل والمختصر ألفاظ لا تثبت بدليل؛ إذ الذي يثبت به إنما هو المعاني، أجيب بأن في الكلام حذفا أي تحقيق مدلول المختصر، فالتحقيق من أوصاف المعاني. [الدسوقي: ٥٩/١]

تناولا: التناول في الأصل مد اليد لأخذ الشيء، أريد به هنا لازمه وهو الأخذ، فهو من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم. (الدسوقي) **إضافة المصدر:** أي أضيف إضافة المصدر، أو وهذه الإضافة إضافة المصدر، فهو إما منصوب على المفعولية المطلقة أو مرفوع خبر لمحذوف. (الدسوقي)

مفعول له: أي علة لما تضمنه "لم أبالغ" وهو تركت، وليس علة للنفي؛ لأن المفعول له هو ما فعل لأجله الفعل، وعدم المبالغة ليس بفعل، ولا للمنفي وهو المبالغة؛ لأن المعنى عليه أن المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل، بل لأمر آخر مع أن المبالغة فيه منفية أصلا، فلهذا أوّل الشارح الفعل المنفي بالمثبت. (التجريد والدسوقي)

تقريبا: تعليل لقوله: "لم أبالغ"، وكذا قوله: "وطلبا".

مفعول له لما تضمّنه **معنى "لم أبالغ"** أي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه أي تناوله، **وطلبا** لتسهيل فهمه على طالبيه، $\underset{\text{الأربعة}}{\text{والضمائر}}$ للمختصر، وفي وصف مؤلفه بأنه **مختصر منقح سهل** المأخذ تعريض بأنه **لا تطويل** فيه ولا حشو ولا تعقيد، كما في القسم الثالث، وأضفت إلى ذلك **المذكور** $\underset{\text{بيان للمذكور}}{\text{من القواعد}}$ $\underset{\text{أي الأمثلة والشواهد}}{\text{وغيرها}}$ فوائد **عثرت** أي اطلعت في **بعض** كتب القوم عليها أي على تلك الفوائد، **وزوائد** لم أظفر أي لم أفز في كلام أحد بالتصريح بها أي بتلك الزوائد، ولا بـــ الإشارة إليها $\underset{\text{تصوير للمنفي وهو الإشارة}}{\text{بأن يكون كلامهم}}$ على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدوها،...................

معنى لم أبالغ: وإنما أدرج الشارح المعنى للإشارة إلى أن ترك المبالغة ليس عين معنى "لم أبالغ" لوجوب تغاير المتضمِّن والمتضمَّن. [الدسوقي: ٦٠/١] وطلبا: إن قلت: هذا عين ما قبله فلا حاجة له؟ قلت: لا نسلم أنه عينه، بل ليس بلازم له؛ إذ لا يلزم من تقريب تناوله تسهيل فهمه؛ فإنه قد يقرب ما هو في غاية الصعوبة. فإن قلت: فكان ينبغي أن يستغنى بهذا عما قبله؟ قلت: إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر، فإن المقام مقام خطاب. [الدسوقي: ٦١/١]
مختصر: أخذه من قوله: "ألفت مختصرا" ومن قوله: "و لم أبالغ في اختصاره". (الدسوقي)
منقح: أخذه من قوله: في تحقيقه وتهذيبه. سهل: أخذه من قوله: "وطلبا لتسهيل فهمه". لا تطويل: فيه لف ونشر مرتب، فقوله: "لا تطويل" راجع إلى "مختصر"، وقوله: "لا حشو" راجع إلى "منقح"، وقوله: "لا تعقيد" راجع إلى قوله: "سهل المأخذ". [التجريد: ٢٣] المذكور إلخ: أشار الشارح بذلك إلى أن اسم الإشارة ليس راجعا للمختصر وإلا لاقتضى أن هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة إليه وليس كذلك، وأول القواعد والشواهد والأمثلة بالمذكور لأجل صحة الإشارة إليها بذلك مع إفراد اسم الإشارة وتذكيره. [الدسوقي بتغيير: ٦٢/١]
عثرت: [من العثور وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد.] بفتح المثلثة بمعنى اطلعت من قصد في طلبها بخصوصها، ومصدره العثور، يقال: عثر عليه اطلع، وأعثر عليه غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ (الكهف: ٢١) وأما عثر في ثوبه أو عثر به ثوبه وفرسه فسقط بمعنى زل ومصدره العثار. (التجريد بتغيير) بعض: في لفظ "بعض" الذي يفهم منه عدم شيوعه في كتب القوم إشارة إلى عزة تلك الفوائد.
وزوائد: قال في "المطول": ولقد أعجب المصنف في جعل ملتقطات كتب الأئمة "فوائد"، وفي جعل مخترعات خواطره "زوائد"، ووجه الإعجاب أن كلامه موجه محتمل للمدح والذم، فيحتمل أن مخترعات خواطره "زوائد"، الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل، فتسميتها "زوائد" تواضع منه، ويحتمل أن يكون المراد أن مخترعات خواطره "زوائد" في الفضل على "الفوائد" التي التقطتها من كتب الأئمة. (الدسوقي)

وسميته "**تلخيص المفتاح**"؛ **ليطابق** اسمه معناه. وأنا **أسأل الله** تعالى **قدم المسند إليه قصدا** إلى جعل الواو للحال، من فضله **حال** من أن ينفع به أي بهذا المختصر كما نفع بأصله **وهو "المفتاح"**، أو القسم الثالث منه، **إنه** أي الله تعالى **ولي** ذلك النفع، وهو حسبي **أي محسبي** وكافي، ونعم **الوكيل**،..............................

عطف تفسير

تلخيص المفتاح: لأنه تلخيص أعظم أجزائه، فاندفع الاعتراض بأنه إنما هو تلخيص لبعضه.[التجريد: ٢٤]
ليطابق إلخ: أي ليكون معنى اسمه العلمي وهو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مطابقا ومناسبا لمعناه الأصلي وهو التنقيح والتهذيب، فاندفع ما قيل: إن تلخيص المفتاح علم فلا يدل إلا على الألفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه. [الدسوقي: ٦٣/١] (التجريد) **أسأل الله**: قال في "المطول": لا يعرف لتقديم المسند إليه ههنا جهة حسن؛ إذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكأنه قصد جعل "الواو" للحال فأتى بالجملة الاسمية. [المطول: ١٠٩]
قدم المسند إليه: اعلم أولاً أن تقديم المسند إليه على المسند الفعلي إذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوية على ما سيجيء، وهنا لا يعرف لشيء منهما وجه حسن؛ إذ لا حسن لقصر السؤال عليه، بل التشريك في السؤال حسن؛ ليكون أقرب إلى الإجابة لاجتماع القلوب، وأبعد عن التحجر في الدعاء، ولا لتأكيد إسناد السؤال؛ إذ لا إنكار ولا تردد للسامع فيه.
وحاصل ما أجاب به الشراح أنه قصد أن يجعل الجملة حالا ليفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والإضافة والتسمية، ولا يحصل هذا المعنى صريحا إلا بإيراد الجملة الاسمية مع الواو؛ إذ لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف، ولو أوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقترن بالواو، لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون إلا لأحد الأمرين، ولا حسن شيء منهما ههنا إلا أن يقال: القصد بذلك مجرد بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية. (عبد الحكيم)
قصدا: أي وجعل الواو للحال يستدعي تقديم المسند إليه؛ لتكون الجملة اسمية فيصح اقترانها بالواو، بخلاف المضارعية؛ فإنها لا يصح اقترانها بالواو إذا كانت حالا. (التجريد) **حال**: أي حال من المصدر المؤول الواقع مفعولا، أي أسأل الله النفع به حال كونه كائنا من فضله، فهو من تقديم الحال على صاحبها. [الدسوقي: ٦٣/١]
وهو المفتاح: جعل القسم الثالث أصلاً له ظاهر، وأما جعل جملة "المفتاح" أصلاً ففيه نظر؛ لأن القسمين الأولين منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعلا أصلا له، ويجاب بأن ما كان جزؤه أصلا لغيره فالكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار. (الدسوقي) **إنّه**: بفتح الهمزة على حذف لام الجرعلة لقوله: "أسأل"، وبكسرها على الاستئناف البياني جواباً عما يقال: لأيّ شيء سألته دون غيره؟ (الدسوقي)
ولي: فعيل بمعنى فاعل أي متولي ذلك النفع ومعطيه. **أي محسبي**: يشير إلى أن "حسب" بمعنى محسب، فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هوالصحيح. [الدسوقي: ٦٤/١] **الوكيل**: في جميع المهمات أو في هذا السؤال.

عطف إما على جملة "وهو حسبي"، والمخصوص **محذوف**، **وإما على "حسبي"** أي وهو نعم الوكيل، فالمخصوص **هو الضمير** المتقدم على ما صرح به صاحب "المفتاح" وغيره في نحو: زيد نعم الرجل، وعلى كلا **التقديرين** قد **عطف الإنشاء** على الإخبار.

عطف: إنما جعل "الواو" عاطفة؛ لأن الأصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال؛ لأن الجملة الحالية لا تكون إنشائية، ولا يصح جعلها اعتراضية؛ لأن الاعتراض لا يكون في آخر الكلام، ولعدم تضمنه نكتة جزيلة. [الدسوقي: ٦٤/١]

إما على جملة: إنما انحصر العطف في هذين؛ لأن المتقدم على "نعم الوكيل" ثلث جمل، لا يصح عطفه على الأولى منها، وهي "أنا أسأل الله"؛ لعدم الجامع ولكونها حالا والإنشائية لا تكون حالا، ولا على الثانية، وهي "إنه ولي ذلك"؛ لأنها معللة وهذه لا تصلح للتعليل، فتعين الثالثة يعني "هو حسبي"، فإما أن يكون العطف عليها بتمامها أو على جزئها. (الدسوقي)

محذوف: أي المخصوص بالمدح محذوف، والتقدير: ونعم الوكيل الله، والمخصوص إما مبتدأ والجملة قبله خبر، أو خبره محذوف، أو يجعل خبراً لمحذوف. **وإما على حسبي**: أي وإن لزم عليه عطف الجملة على المفرد، لأنه يجوز، أو تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا، لأن حسبي في معنى يحسبني. (الدسوقي) **هو الضمير**: يعني "هو" في قوله: "وهو حسبي"، ولما كان تقدم المخصوص خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبري منه: "على ما صرح به صاحب المفتاح". (الدسوقي)

التقديرين: [أي بجعل جملة "نعم الوكيل" معطوفا على "هو حسبي" أو على "حسبي" وحده.] قال السيد الشريف قدس سره في حاشيته على "المطول": استصعب الشارح هذا العطف والأمر بيّن؛ لأنا نختار أولا أنه معطوف على مجموع جملة "وهو حسبي" لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا أي و"نعم الوكيل"، ومعناه حينئذٍ على ما هو المشهور، وسيأتيك إن شاء الله تعالى أنه الحق: وهو مقول في شأنه: "نعم الوكيل" ليكون جملة اسمية خبرية، متعلق خبرها جملة فعلية إنشائية، ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية الخبرية السابقة.

ونختار ثانيا أنه معطوف على "حسبي"، ولا حاجة إلى اعتبار تضمنه معنى يحسبني ويكفيني؛ فإن الجمل التي لها محل من الإعراب واقعة موقع المفردات، ويجوز عطفها على المفردات وعكسها، ويحسن إذا روعي في التفنن نكتة، فههنا عدل إلى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه، وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوْا حَسْبُنَا اللّٰهُ وَنِعْمَ الْوَكِيْلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]؛ فإن هذه الواو من الحكاية لامن المحكي، ولا يشك من به مسكة في حسن قولك: زيد أبوه صالح وما أفسقه، وعمرو أبوه بخيل وما أجوده. [الدسوقي بتغيير: ٦٥/١]

عطف الإنشاء: أما على الأول فظاهر، وأما على الثاني فلأن "حسبي" بمعنى محسبي وهو بمعنى يحسبني فهو جملة خبرية في المعنى، فسقط ما قيل: إن المعطوف عليه على الثاني مفرد فليس بخبر؛ لأن الخبر والإنشاء إنما يجريان في الجملة. [التجريد: ٢٥]

مقـــدمـــة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون؛ لأنه المذكور فيه إما أن يكون **من قبيل** المقاصد في **هذا الفن** أو لا، **الثاني: المقدمة**، والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية **المعنى المراد** فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن **التعقيد المعنوي** فهو الفن الثاني، **وإلا فهو** الفن الثالث، ....

المختصر دليل

مقدمة: الأظهر أنه خبر لمحذوف، أي هذه مقدمة، ويحتمل أنها مبتدأ والخبر محذوف أي مقدمة أذكرها.

رتب المختصر: أورد على الحصر المذكور الخطبة، فإنها من المختصر بلاشك، فكان على الشارح أن يزيدها، وأجيب بأن المراد: رتب ما هو المقصود من المختصر في الجملة، أي سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثة وما يتعلق بها أو مقصوداً بالتبع كالمقدمة؛ فإنها مقصودة تبعا للعلم الذي ألف فيه المختصر للانتفاع بها فيه، وحينئذٍ فخرجت الخطبة؛ لأنها ليست واحدة منهما. [الدسوقي: ١/٦٥]

على مقدمة: قيل عليه: إن الترتيب: وضع كل شيء في مرتبته وهو لا يتعدى بـــ"على"، وأجيب بأنه يتضمن معنى الاشتمال، والمعنى: رتبه مشتملا على مقدمة إلخ اشتمال الكل على أجزائه، تكلم الشارح هنا في خمسة مباحث: الأول: في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء، والثاني: في وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة، والثالث: في تنوين مقدمة، والرابع: في بيان نقل المقدمة واشتقاقها، والخامس: في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أن المقدمة هنا مقدمة الكتاب.(ملخصا)

من قبيل إلخ: أي بالذات وإلا فالمقدمة مقصودة في الفن أيضا لكن تبعا، وأقحم لفظ "قبيل" لإدراج الأمثلة والشواهد في الفنون الثلاثة؛ لأن المقاصد في الحقيقة القواعد فقط. [التلخيص، الدسوقي: ١/٦٦] **هذا الفن**: أي علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث. **الثاني المقدمة**: أخره في التقسيم؛ لأن مفهومه عدمي، وقدمه في البيان لبساطته ولقصر الكلام عليه، ثم إن محل الثاني على المقدمة خاصًا جاء من الاستقراء، فاندفع ما يقال: لم لا يجوز أن يكون شيئا آخر، وحاصل الدفع: أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة، وما يقال ههنا يقال في الثالث. (التجريد و الدسوقي)

المعنى المراد: أي للبلغاء، والمراد بالمعنى المراد للبلغاء: ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها البليغ كالإنكار وخلو الذهن، وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الأول. [الدسوقي: ١/٦٧] **التعقيد المعنوي**: أي بأن تكون العبارة التي عبرها يعسر الانتقال منها إلى المعنى المراد. **وإلا فهو**: وإلا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصلا، بل إنما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيـــينه فهو الثالث. (الدسوقي)

وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم، **كما نبين** إن شاء الله تعالى.

[وجه تنكير المقدمة]

ولما انجرّ كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود (بالذات) في الفنون الثلاثة، ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي (الذكري) بخلاف المقدمة؛ فإنها لا مقتضي لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام، فنكّرها (والأصل في الأسماء التنكير) وقال: مقدمة، **والخلاف** في أن تنوينها **للتعظيم أو التقليل** مما لا ينبغي أن يقع بين **المحصلين**.

وجعل الخاتمة: هذا جواب عما يقال: حصر ترتيب المختصر في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصر؛ إذ من جملة أجزاء الكتاب الخاتمة، فكان على الشارح ذكرها، وتقدير الجواب: أن الخاتمة من الفن الثالث وليست بخاتمة الكتاب خارجة عن الفنون، فظهر صحة الحصر، ومن جعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث فقد وهم.

كما نبين: في أول الخاتمة حيث يقول: وإنما قلنا: إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما توهم غيرنا؛ لأن المصنف قال في آخر بحث المحسنات اللفظية: هذا ما تيسر لي بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء ويذكرها في علم البديع بعض المصنفين، فهذا تصريح من المصنف بأن الخاتمة من الفن الثالث وليست بخارجة عنه.

ولما انجر كلامه: الغرض من هذا الكلام بيان وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما سيأتي، حاصله: أن الفنون الثلاثة لمامر ذكرها في آخر المقدمة ناسب ذكرها بطريق التعريف بخلاف المقدمة؛ فإنه لا مقتضي لتعريفها؛ لأنها ما سبق ذكرها فلذا نكّرها.

والخلاف: [الواقع بين الزوزني القائل بأنه للتعظيم، وغيره القائل بأنه للتقليل.] حاصله: أن من نظر إلى صغرحجمها قال: إن تنوينها للتقليل، ومن نظر إلى كثرة نفعها قال: إن تنوينها للتعظيم، وهذا لا طائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معًا بالاعتبارين المذكورين. [التجريد: ٢٦]

للتعظيم أو التقليل: فإن قلت: التقليل لا يقابله إلا التكثير، والتعظيم لا يقابله إلا التحقير، فالمقابلة في كلامه لا تحسن، بل كان الأولى أن يقول: للتعظيم أو التحقير أو يقول: للتكثير أو التقليل، وأجيب بأن الشارح سلك في هذه العبارة مسلك الاحتباك، فكأنه قال: للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقير، فحذف من الأول التكثير بدليل ما أثبته في الثاني، ومن الثاني التحقير بدليل ما أثبته في الأول، فاكتفى بذكر المقابل في كل، أو يقال: إنه أراد بالتقليل التحقير مسامحة. [الدسوقي: ١/٦٨ والتجريد]

المحصلين: أي لمهمات الأمور والعلوم؛ لعلوهمتهم عن الاشتغال بمختصراتها.

[الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب]

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة **منها، من قدم بمعنى تقدم**، يقال:
الموضوعة للجماعة
"مقدمة العلم" **لما يتوقف** عليه الشروع في مسائله، و"مقدمة الكتاب" لطائفة من كلامه
عطف على مقدمة العلم كبيان الحد والموضوع والغاية
قدّمت أمام المقصود **لارتباط** له بها وانتفاع بها فيه، **وهي ههنا** لبيان معنى الفصاحة
والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم **ذلك**، ولا يخفى وجه
عطف على معنى الفصاحة المتعلق بالبلاغة عطف على معنى الفصاحة
ارتباط المقاصد **بذلك. والفرق** بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير
من الناس.

والمقدمة: أي من حيث هي لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر، ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير. [التجريد: ٢٦]
مأخوذة: أي منقولة من لفظ "مقدمة" الذي مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش.
منها: أي من الجيش؛ لأنه في تأويل الطائفة. **من قدم بمعنى تقدم**: أي قدم اللازم لا المتعدى لأن المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئا آخر.
لما يتوقف: مقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة، وذكر الألفاظ لتوقف الإنباء عليها لا أنها مقصودة لذاتها، وبذلك تعلم أن النسبة بين المقدمتين المباينة الكلية؛ لأن مقدمة الكتاب اسم للألفاظ، كما يدل عليه قوله: "لطائفة من كلامه"، نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق، يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع، وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع، هذا عند من اعتبر التقدم في مفهوم مقدمة العلم، وعند غيره النسبة بين المقدمتين العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل إذا ذكر أمام المقصود، وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر في الأثناء.(التجريد)[الدسوقي: ٦٩/١]
قدّمت: أي جعلت أمامه فلابد من التجريد. **لارتباط**: أي سواء توقف عليه الشروع أم لا.
وهي ههنا: أي المقدمة ههنا، أي في ذلك الكتاب.[الدسوقي: ٧٠/١] **ذلك**: كالنسبة بين الفصاحة والبلاغة وغيرهما.
بذلك: أي بما ذكر مما احتوت عليه المقدمه.
والفرق: قد علمت محصله وهو أن مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظي التي يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها، فما لم يقدمه وإن حصل به الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف، ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليه الشروع فيه. (الدسوقي)

[أقسام الفصاحة والبلاغة]

الفصاحة: هي في الأصل **تنبىء** عن الإبانة والظهور، يوصف بها المفرد مثل: كلمة
أي في اللغة — بمعنى البيان — عطف تفسير
فصيحة. والكلام **مثل**: **كلام فصيح**، وقصيدة فصيحة، **قيل**: **المراد** بالكلام ما ليس
بكلمة ليعم المركب الإسنادي وغيره؛ فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على
وهو المركب الناقص

الفصاحة: مثل لك مثالا ليسهل عليك تخييل الفصاحة والبلاغة والبديع وإدراك مراتبها؛ فإنك إذا أردت أن يخاط لك قميص حسن مطابق تام لبدنك، فأول ما ينبغي أن تحصل ثوبا حسنا غزله ونسجه، ثم أن تقطع أجزاء مناسبة، ويخاط مطابقا تاما ببدنك، ثم بعد ذلك تصنع عليه نقوش مناسبة، فالكلمة والكلام الفصيحان في مقابلة البلاغة كالغزل، والنسج الحسن في مقابلة القميص، والبلاغة في الكلام هي مطابقة لمقتضى الحال كالقميص المطابق للابس القميص، والبديع كالنقوش التي صنعت في القميص في محل مناسب، فدرجة البديع بعد البلاغة.

تنبئ: اعلم أن للفصاحة معان متعددة في اللغة مثل: نـــزع الرغوة، وذهاب اللبأ من اللبن وانطلاق اللسان، وظهور ضوء الصبح وغيرها، ولا شك أن تلك المعاني كلها تنبئ أي تدل على الظهور لا أن معناها الظهور؛ فلذا قال: تنبئ عن الإبانة والظهور. [الدسوقي بتغيير:١/٧٠] **مثل كلام فصيح**: وقصيدة فصيحة، أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره، والقصيدة مأخوذة من القصد؛ لأن الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا، وقيل: مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى أقطعته، قيل: لا تسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها، وقيل: حتى تجاوز سبعة، وما دون ذلك يسمى قطعة. [التجريد: ٢٧](الدسوقي)

قيل: المراد: [توجيه الخلخالي من جانب المصنف] حاصل إيضاح ما في المقام: أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام، مثل: المركبات الناقصة فإنها ليست بمفردة؛ لأن المفرد ما قابل المركب، ولا كلاما؛ لأنه المركب التام، والمركب المذكور ناقص، فسكوت المصنف عنها يقتضي أن لا تكون فصيحة ولا بليغة مع أنها توصف بالفصاحة قطعًا، فيقال: مركب فصيح، وحينئذٍ في كلام المصنف قصور.

وأجاب الخلخالي والزوزني بأنها أي المركبات الناقصة داخلة في الكلام في كلام المصنف؛ إذ المراد بالكلام المركب مطلقا، فيشمل المركب التام والناقص فلا قصور في كلامه، ورد الشارح هذا الجواب بأنه لا يتم، إلا إذا ثبت عن العرب أنهم يطلقون على المركب المذكور كلاما فصيحا مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك، ووصفهم له بالفصاحة في قولهم: مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته، سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته، وأن القصور لازم على المصنف، فالأولى إدخال المركب المذكور في المفرد لا في الكلام بأن يراد بالمفرد ما قابل الكلام؛ وذلك لأنه لم يعهد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد، بل المعهود إطلاقه على المركب التام. [الدسوقي بتغيير: ١/٧١]

بكلمة: الأنسب ما ليس بمفرد وهو المركب مطلقا.

إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة، **وفيه نظـــر**؛ لأنه إنما يصح **ذلك** لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح، **ولم ينقل** عنهم ذلك، واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة **المفردات على أن** الحق أنه داخل في المفرد؛ لأنه يقال على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل المثنّى والمجموع، **وعلى ما يقابل** الكلام. **ومقابلته** بالكلام ههنا قرينة على أنه أريد به المعنى الأخير؛ أعني ما ليس بكلام، ويوصف **بها المتكلم أيضا**، يقال: كاتب فصيح، وشاعر فصيح.

أي البيت — العرب — في قولهم: مركب فصيح — الفصاحة — أي الناثر — الناظم

وفيه نظر: أي في إدخال المركب الناقص في الكلام نظر. [الدسوقي: ٧١/١] **ذلك**: أي دخول المركب الناقص في الكلام.

ولم ينقل: أي والمنقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بأنه كلام حيث قالوا: مركب فصيح، ووصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل في مسماه؛ لأن الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام، والأعم لا يستلزم الأخص، فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة؛ لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما مركبا، فبطل هذا التأويل وهو إدخال المركب الناقص في الكلام. (الدسوقي)

المفردات: أي لا لذاته، بل باعتبار المفردات، فدخل في قوله "يوصف بها المفرد" من غير تأويل. **على أنّ**: إن الجار والمجرور في مثله خبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق على أن أو بكون "على" للاستدراك بمعنى "لكن" أو "على" بمعنى "مع"، أي مع أن الحق إلخ ودل ذلك على أن الجملة الأولى وقعت على غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحاصله: أن المركب الناقص على التحقيق متصف بالفصاحة لذاته لا بالعرض بواسطة المفردات كما قال من قبل، ويؤول بأن هذا المركب داخل في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام، ولا يدخل في الكلام كما أول به الخلخالي. (الدسوقي) [التجريد: ٢٨]

على ما يقابل: اعلم أن إطلاق المفرد على هذه الأمور كلها إطلاقات حقيقية، وإذا كان كذلك فدخول المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز، بخلاف دخول المركب الناقص في الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقا فإنه يلزم عليه التجوز والحمل على الحقيقة أولى. [الدسوقي: ٧٢/١] **ما يقابل**: وهو شامل للمركب الناقص وهو المراد ههنا.

ومقابلته: جواب عما يقال: إن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة، فما القرينة ههنا على أن المراد بالمفرد ههنا ما قابل الكلام. فأجاب بقوله: "ومقابلته إلخ". (الدسوقي)

المتكلم أيضًا: إنما زاد هنا "أيضًا" دون ما تقدم يعني زاد الشارح مع المتكلم لفظ "أيضًا" دون الكلام؛ لأن المفرد والكلام من جنس واحد، أي كلاهما من جنس اللفظ فهما كالشيء الواحد ولفظ "أيضًا" لا يؤتى بها إلا بين شيئين بخلاف المتكلم. [الدسوقي بتوضيح: ٧٣/١]

والبلاغة: **وهي تنبئ عن الوصول** والانتهاء، يوصف بها الأخيران **فقط** أي الكلام
عطف تفسير
والمتكلم **دون المفرد؛ إذ لم يسمع** كلمة بليغة، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار
لعدم وصف المفرد بالبلاغة
المطابقة لمقتضى الحال وهي **لا تتحقق** في المفرد وهم؛ **لأن ذلك** إنما هو في بلاغة الكلام
أي المطابقة — اعتبار المطابقة المذكورة
والمتكلم، **وإنما قسم** كلا من الفصاحة والبلاغة أولا؛ **لتعذر** جمع المعاني المختلفة **الغير**
ضمنا لا صراحة
المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد، ....
متعلق بالمشتركة — متعلق بالجمع

تنبئ عن الوصول: في "التاج" و"القاموس" بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد كرم، فهي في اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء؛ لكونها وصولا مخصوصا، وفي الاصطلاح: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والمناسبة بين المعنيين ظاهرة، ولم يقل: في الأصل اكتفاء بما ذكره سابقا. [التجريد: ٢٩] **فقط:** الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، و"قط" اسم فعل بمعنى "انته" أي إذا وصفت بها الأخيرين فقط أي فانته عن وصف المفرد بها.

دون المفرد: وفسر المفرد بما ليس بكلام، والكلمة والمركب الناقص مفرد حينئذ، فالدعوى أن الكلمة والمركب الناقص لا يتصفان بالبلاغة، فالدليل المساوي للدعوى أن يقال: إذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ، فعدم سماع كلمة بليغة ليس دليلا تاما للدعوى. [الدسوقي بتغيير: ١/٧٣]

إذ لم يسمع: فيه أنه إن أدخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح فلا يتم الاستشهاد؛ لأنه لا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بالفصاحة عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها، بل كان الحق أن يقول: إذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ، إلا أن يراد بالكلمة ما ليس بكلام فتشمل المركب الناقص، وإن أدخل المركب الناقص في الكلام كما هو رأي الخلخالي فلا إشكال في التعليل. (الدسوقي والتجريد) **لا تتحقق:** لأن المطابقة إنما تحصل بمراعات الاعتبارات الزائدة على أصل المراد، فلا تتحقق إلا في ذي الإسناد المفيد. **لأن ذلك:** يعني أن ما ذكر من التعليل لايتم إلا إذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكروه مع أنه يجوز له معنى آخر يصح وجوده في المفرد على تقدير أن يتصف بها. (التجريد بتلخيص)

وإنما قسم: هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم أولا، وتعريف كل واحد على حدة بعد ذلك مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولا ثم التقسيم ثانيا. [الدسوقي: ١/٧٤] **لتعذر:** فلا يتأتى أن يؤتى للفصاحة بتعريف يعم أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها، وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ويخرج غيرهما، وهذا بخلاف الكلمة؛ فإنها لما اشتركت أقسامها في أمر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث تتميز عن الكلم والكلام، عرفت أولا بأنها قول مفرد ثم قسمت إلى اسم، وفعل، وحرف. (الدسوقي بتغيير) **الغير المشتركة:** تفسير لـــ"المختلفة" وأدخل "أل" "على" "غير" لتأوله بالمغائرة، فلا يقال: إنه أدخل "أل" على المضاف الذي لم يشابه الفعل وهو لا يجوز. (الدسوقي)

في تعريف واحد: أي يبين حقيقة كل تفصيلا، والحاصل: أنه لما تعذر ههنا اشتراك أقسام الفصاحة في أمر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها، وكذلك البلاغة قسم كلا منهما ثم عرف تلك الأقسام، وأما الاشتراك =

وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع، ثم عرف كلا منهما على حدة.

[بيان الفصاحة]

فالفصاحة في المفرد: **قدم** الفصاحة على البلاغة؛ لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة؛ لكونها مأخوذة في تعريفها، ثم قدم فصاحة المفرد (الكائنة في المفرد) على فصاحة الكلام والمتكلم؛ **لتوقفهما** (علة للتوقف) عليها **خلوصه** أي **خلوص المفرد** من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي، ....

= في الأمر العام مطلقا فحاصل؛ إذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء وموجود ومستحسن، وأقسام الفصاحة وكذلك أقسام البلاغة مشتركة في هذه المفهومات، ولكن لا يصلح شيء منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة؛ لعدم حصول التمييز المذكور، فاندفع ما يقال: لانسلم عدم اشتراكها في أمر يعمها؛ إذ لا شك في وجود المفهومات العامة التي تعمها كشيء وموجود وغيرها. [الدسوقي بتغيير: ٧٥/١]

وهذا: أي تقسيم المصنف أولاً ثم التعريف ثانيا. **فالفصاحة**: إذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة، فأقول لك: الفصاحة إلخ، فالفاء فاء الفصيحة، ويقال لها: فاء الفضيحة بالصاد والضاد، والإضافة في ذلك من إضافة الموصوف إلى الصفة، أي الفاء المفصحة أو المفضحة سميت بذلك؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر أو لكونها أنفحته وأظهرته، وقيل: غير ذلك.(الدسوقي بتلخيص) **قدم**: أي قدم تعريف أقسام الفصاحة على تعريف أقسام البلاغة؛ لتوقف إدراك البلاغة وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكلم أو كلام على إدراك الفصاحة. [الدسوقي بتوضيح: ٧٦/١]

لتوقّفهما: أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة، وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء، وقد يقال: المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضًا. [التجريد: ٣٠] (الدسوقي)

خلوصه: قيل: وجه حصر مخلات فصاحة المفرد في الثلاثة: أن المفرد له مادة وهي حروفه، وصورة وهي صيغته ودلالة على معناه، وحينئذٍ فعيبه إما في مادته وهو التنافر أو في صورته وهي مخالفة القياس الصرفي أو في دلالته على معناه وهو الغرابة، ويمكن إجراء ذلك في الكلام أيضًا، فعيبه في مادته تنافر الكلمات وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف وفي دلالته على معناه التعقيد. (الدسوقي) **خلوص المفرد**: [المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الاتصاف، وليس المراد أنه كان متصفا بها أولا ثم خلص.] هذا الكلام من باب السلب الكلي، وهو المسمى بعموم السلب لا من قبيل رفع الإيجاب الكلي وهو المسمى بسلب العموم، فالمعنى حينئذٍ عدم اتصافه بكل واحد من الثلاثة فيحثما وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصيحة. (الدسوقي)

أي **المستنبط** من استقراء اللغة، وتفسير الفصاحة بالخلوص **لا يخلو عن تسامح**، فالتنافر وصف في الكلمة توجب ثقلها على اللسان **وعسر النطق بها**، نحو: مستشزرات في قول امرئ القيس: **غدائره** أي ذوائبه، جمع غديرة، والضمير عائد إلى **الفرع**، مستشزرات أي مرتفعات، أو مرفوعات، يقال: **استشزره** أي رفعه، ....

فالزاء مكسورة فالزاء مفتوحة بمعنى المتعدي

المستنبط: أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو إلحاق شيء بشيء بجامع بينهما كإلحاق النبيذ بالخمر في التحريم بجامع الإسكار، بل المراد القياس الذي منشأه استقراء اللغة أي تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصرفي كقولنا: كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، وإنما لم يقل الشارح: الصرفي بدل اللغوي مع أنه المراد للإشارة إلى أن منشأ هذا القياس الصرفي استقراء اللغة. [الدسوقي بتلخيص: ٧٦/١]

لا يخلو عن تسامح: ذكر الدسوقي وغيره للتسامح وجهين: الأول: أن الفصاحة هي كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة الاستعمال، ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر، فليس الخلوص المذكور نفس كون الكلمة جارية على القوانين إلى آخره، فتعريف الفصاحة بالخلوص عما ذكر تعريف بالخارج عن مفهوم الفصاحة ولازمه، وهذا إن قلنا بجوازه، لكن لا يخلو عن تسامح. والثاني: أن الفصاحة وجودية؛ لأن معناه الكون المذكور والخلوص عدمي؛ لأن معناه عدم الأمور المذكورة، فلا يناسب تعريف الوجودي بالعدمي.

تسامح: حكم بالتسامح ولم يحكم بالبطلان لإمكان الجواب، أما عن الأول؛ فلأن الأدباء يجوزون الإخبار عن الشيء بمباينه إذا كان بينهما تلازم، ويعرفون به إذا استلزم من تصوره تصور المعرف قصدا للمبالغة وادعاءً بأنه هو ولا يبالون بمنع المطعنين، وأما عن الثاني فنقول: معنى خلوصه كونه خالصًا وهو أمر وجودي، أو يقال: إن الوجودي لايعرف بالعدمي مسلّم إذا كان العدمي عدما للوجودي أو مبايناً غير ملازمٍ له، أما إذا كان العدمي عدما لضد الوجودي فغير مسلّم، والخلوص ليس عدم الفصاحة حتى لا يجوز التعريف به، بل عدم ضد الفصاحة الذي هو التنافر والغرابة ومخالفة القياس اللغوي. [الدسوقي بتغيير: ٧٧/١]

وعسر النطق بها: عطف تفسير أو عطف مسبب على السبب؛ لأن الثقل سبب تعسر النطق. **غدائره**: [ويروى غدائرها فالضمير للمحبوبة] أي ذوائبه، وفي الأساس: الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر، وإنما سمي ذلك الشعر غديرة؛ لأنه غودر وترك حتى طال. [الدسوقي بتغيير: ٧٨/١] **الفرع**: [هو الشعر مطلقا أو الشعر التام أي الشعر بتمامه] أي في البيت السابق وهو قوله:

فرع يزين المتن أسود فاحم ... أثيث كقنو النخلة المتعثكل. [التجريد: ٣١]

واستشزره: أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم يبني على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول، فإن كان مأخوذاً من المتعدي فهو اسم مفعول فيقرأ بفتح الزاي المعجمة، وإن كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الزاي. (الدسوقي)

واستشزر أي ارتفع **إلى العلى** :: تضل العقاص في مثنى ومرسل، تضل أي تغيب،
بمعنى اللازم
والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة **المجموعة من الشعر**، والمثنى المفتول، والمرسل
بالضم أي القطعة
خلاف المثنى يعني أن ذوائبه **مشدودة** على الرأس بخيوط، وأن شعره **ينقسم** إلى عقاص
فسر الغدائر بالذوائب وسطه وهي الغدائر
ومثنى ومرسل، والأول يغيب في الأخيرين، **والغرض** بيان كثرة الشعر. **والضابطة**
العقاص المعول عليه
ههنا: أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسّر النطق فهو متنافر سواء كان من
لتنافر الحروف ثقله
قرب المخارج أو بعدها أو **غير ذلك** على ما صرح به **ابن الأثير** في **"المثل السائر"** . . .
اسم كتاب في اللغة

إلى العلى: جمع العليا تأنيث الأعلى أي إلى جهة العلى وهي السماوات. [التجريد: ٣١] **المجموعة من الشعر:** كانت عادة نساء العرب أن تجمع شيئا من شعر رأسها في وسط الرأس، وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة يصير مجعدا، ويسمونه غديرة وذؤابة وعقيصة، ثم يسترونه بإرخاء المثنى أو المرسل خلف الظهر فوقه ليصير المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتهما العقاص المجموع كالرمانة غائبا ومخبأ لا يظهر، فظهر لك أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد، وقوله: "تضل العقاص" إظهار في محل إضمار والأصل تضل هي. (التجريد) [الدسوقي بتغيير: ٧٨/١] **مشدودة:** إن قلت: من أين يفهم هذا الشد من البيت؟ قلت: يفهم من "مستشزرات"، خصوصًا إذا قرئ على صيغة المجهول، ويفهم أيضًا من "العقاص"؛ لأن العقيصة شعر ذوعقاص وهو الخيط الذي يربط به أطراف الذوائب. [التجريد: ٣٢]
ينقسم إلخ: يعني أن مراد الشاعر: أن شعر ممدوحه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لا إلى أربعة، خلافا لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية: غدائر، وعقائص، ومثنى، ومرسل، فظهر أن "العقاص" هي الغدائر كما مر. (التجريد، الدسوقي)
والغرض: أي وإن لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود، فالكلام كناية إن كان مستعملا في كثرة الشعر التي هي لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض إن كان مستعملا في حقيقته ملتفتا فيه إلى هذا اللازم، فظهر أن المراد بهذا الكلام ليس مجرد الإخبار.(التجريد، الدسوقي) **والضابطة:** حاصله: أن الضابط المعول عليه في ضبط تنافر الحروف الذوق، وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه، فكل ما عده الذوق ثقيلا متعسر النطق به كان ثقيلا وما لا فلا، خلافا لمن قال: الضابط المعول عليه في ضبط التنافر بعد المخارج، ولمن قال: قربها؛ لأن كلا منهما لا يطرد؛ لأنا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج كالجيش أو الشجي، ومع بعده كعلم، بخلاف ملع [أي أسرع]، فقرب المخارج وبعدها كل منهما غير مطرد، فلا يكون واحد منهما ضابطا معولا عليه. [الدسوقي: ٨٠/١]
غير ذلك: كتوسط الشين بين التاء والزاء كما يأتي. **ابن الأثير:** هو الامام الفاضل اللغة، الوزير ضياء الدين أبو الفتح.
المثل السائر: "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" كتاب جليل، عظيم النفع، مسلّم عند أئمة الأدب، فيه قواعد البلاغة في النظم والنثر مع التمرينات.

وزعم بعضهم أن **منشأ الثقل في** "مستشزرات" هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي من **المهموسة** الشديدة، والزاء المعجمة التي هي **من المجهورة**. ولو قال: **مستشرف** لزال ذلك الثقل، **وفيه نظر**؛ لأن الراء المهملة أيضا من **المجهورة**. وقيل: إن قرب المخارج **سبب للثقل** المخل **بالفصاحة**، وإن في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ ثقلا قريبا من حد التنافر فيخل بفصاحة الكلمة، **لكن الكلام** الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة **لا يخرج** عن الفصاحة، **كما لا يخرج** الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا، ....

هو الخلخالي — الهمس في اللغة الخفاء — الرخاوة في اللغة اللين — ضد الرخوة — ضد المهموسة — قائله الزوزني — لما فيها قرب المخارج

منشأ الثقل: وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة، والحاكم بثقلها الذوق. [الدسوقي: ٨٠/١] **المهموسة:** اعلم أن حروف التهجي تنقسم إلى مهموسة ومجهورة، فالمهموسة عشرة يجمعها قولهم: "فحثه شخص سكت"، وما عداها مجهورة، وتنقسم أيضًا إلى شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما، فالشديدة ثمانية يجمعها "أجد طبقتك"، والمتوسطة خمسة يجمعها "لن عمر" وما سواهما رخوة. (ملخصا)

من المجهورة: لم يقل: من المجهورة الرخوة، بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاء والراء ترويجا للنظر الآتي؛ فإنه لايتم إلا بذلك لضعفه إذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي الرخاوة، والمختصة بالراء وهي التوسط بين الرخاوة والشدة لتبين الفرق حينئذٍ بين الزاء والراء. [التجريد: ٣٢] **مستشرف:** لو قال مستشرفات لكان أولى.

وفيه نظر: أي في هذا الزعم نظر، فهو رد للكلام من أصله لا لقوله: "ولو قال إلخ" ... وحاصله: أن علة الثقل التي ذكرها وهي مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله ولما بعده في الصفة موجودة في "مستشرف" أيضا، فيجب أن يكون متنافرا أيضًا. [الدسوقي: ٨١/١] **المجهورة:** فهي كالزاء، وإن كانت الزاء رخوة والراء المهملة متوسطة.

سبب للثقل: ولا شك أن حروف "مستشزرات" متقاربة المخارج. **بالفصاحة:** يعني لما كان قرب المخارج سببا للثقل يكون "ألم أعهد" أيضًا غير فصيح. **لكن الكلام:** هذا جواب عما يقال: يلزم على هذا أعني كون "ألم أعهد" غير فصيحة أن سورة من القرآن غير فصيحة، وهذا باطل. (الدسوقي بتلخيص)

لا يخرج إلخ: سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة، وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا، فلا تخرج سورة فيها "ألم أعهد" عن الفصاحة، وأيده بعضهم بأن انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل. [المطول: ١١٧] **كما لا يخرج:** وذلك كالقرآن فإنه عربي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [يوسف: ٢] وقد اشتمل على كلمات غير عربية كالقسطاس؛ فإنها كلمة رومية اسم للميزان، وكالسجل؛ فإنه كلمة فارسية اسم للصحيفة، وكالمشكاة؛ فإنها كلمة هندية اسم للطاقة التي لا تنفذ كسنبلة القنديل، ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربيا كما تشهد له الآية. [الدسوقي: ٨٢/١]

وفيه نظر؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، **على أن هذا القائل** فسر الكلام بما ليس بكلمة، والقياس على الكلام العربي **ظاهر الفساد**. **ولو سلّم** عدم خروج السورة عن الفصاحة، فمجرد اشتمال القرآن على **كلام غير فصيح** بل على كلمة غير فصيحة ....

كلمات فلا يرد ما يرد

وفيه نظر: يعني في ذلك القيل نظر من حيث اشتماله على الدعوى المشار إليها بقوله: "لكن الكلام الطويل إلخ" والقياس المشار إليه بقوله: "كما لا يخرج إلخ" وحاصل الأمر الأول: أن ما ادعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحا لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحا؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية، وحينئذٍ فقد بطلت الدعوى القائلة: "لكن الكلام الطويل" إلخ. [الدسوقي:١/٨٢]

على أن هذا القائل: يعني أن مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام؛ لأنه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات في المركب التام والناقص لإجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام، وهو عنده يشمل المركب الناقص، بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره؛ لأن فصاحة المفردات إنما شرطت في فصاحة الكلام، والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام، وحينئذ فالخلل اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة الكلمات أكثر على تفسيره؛ لأنه يلزمه الخلل في المركب التام والناقص لإجماع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته، وهذا القائل يفسر الكلام بمايعم التام والناقص، فلوكان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله: "لكن الكلام" إلخ لازما له في المركب التام فقط. [التجريد: ٣٣]

ظاهر الفساد: فساده ظاهر لوجود الفارق؛ لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها، وهي كلماته ولم يشترط في عربية الكلام عربية أجزائه كلها؛ لأنه يكفي كون الأكثر على لغة العرب في نسبة المجموع إليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود العجمة في إبراهيم ونحوه مع إجماع المسلمين على أن القرآن عربي كما نص عليه فيه، ولو سلم الاشتراط في عربية الكلام فإطلاق العربي عليه باعتبار الأسلوب لا جميع مفرداته، أو أن ما وقع فيه ما يوهم أنه غير عربي من توارد اللغات كما في الصابون؛ فإن معناه في جميع اللغات واحد. (التجريد)

ولو سلم: هذا تسليم للدعوى أي سلمنا ما ادعيته من أن السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن وهو باطل؛ إذ اشتمال القرآن على شيء غير فصيح مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله، لكن نسبتهما إلى الله باطلة، فبطلت دعوى هذا القائل. (الدسوقي)

كلام: إن اعتبر في "أعهد" ضمير الفاعل المستتر فيه وجوبا، كان كلاما غير فصيح، وإن قطِع النظر عن الضمير كان كلمة غير فصيحة، وكلاهما باطل. (ملخصا) غير فصيح: وإن لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير.

مما يقود إلى نسبة **الجهل أو العجز** إلى الله، تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا. والغرابة كون الكلمة وحشية **غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة** الاستعمال نحو: "مسرج" في قول ابن العجاج:

تفسير للوحشية — نحو غرابة المسرج

ومقلة وحاجبا مزججا

أي مدققا مطولا، وفاحما **أي شعرا أسود** كالفحم، ومرسنا **أي أنفا مسرجا** أي **كالسيف السريجي** في الدقة والاستواء، ....

هذا التفسير لابن دريد

الجهل أو العجز: بيان ذلك أن اشتمال القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير الفصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح فيلزم الجهل، وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم العجز. [الدسوقي بتلخيص: ٨٣/١]

غير ظاهرة: والمراد بعدم ظهور معناها أن لا ينتقل الذهن منها إلى معناها الموضوعة له بسهولة، وعدم مأنوسية الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية لا بالنسبة للمولدين، وإلا خرج كثير من قصائد العرب بل جلها عن الفصاحة. (الدسوقي) المعنى: أي الموضوع له فلا يرد المتشابه والمجمل فإنها في القرآن.

ولا مأنوسة:[أعاد النفي المستفاد من غير ظاهرة المعنى كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧)] اعلم أن الغريب قسمان: أحدهما: ما تتوقف معرفة معناه على البحث في كتب اللغة المبسوطة كـ"تكأكأتم" و"افرنقعوا"، ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه إلى كتب اللغة؛ لكونه غير مستعمل عند العرب، فيحتاج إلى أن يخرج على وجه بعيد وذلك "كمسرج" وسيأتي بيانه، والمصنف مثل للثاني وقول الشارح: "غير ظاهرة المعنى إلخ"، صادق على القسمين. (الدسوقي) شعر: منصوب معطوف على "واضحا" في البيت السابق.

مقلةً: بياض العين مع سوادها ويأتي بمعنى الحدقة. أي شعرا أسود: أي فـ"فاحما" للنسبة كلابن وتامر، والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه للمشبه به. [الدسوقي: ٨٤/١] أي أنفا: هو مجاز مرسل؛ لأن المرسن اسم لمحل الرسن وهو أنف البعير، فأطلق عن قيده وأريد به الأنف. (الدسوقي) مسرجا: قال بعضهم: يمكن أن يخرج هذه الكلمة على وجه يوافق القياس؛ فإن التفعيل يجيء بمعنى صيرورة فاعله كأصله نحو قوس أي صار كالقوس، وحينئذ فـ"مسرج" معناه الصائر كالسراج أو كالسيف السريجي، فلا يكون فيه غرابة. وأجيب بأن سرج بهذ المعنى لازم لا يصاغ منه اسم المفعول، فلا يفيد هذا التخريج إلا إذا كان مسرجًا بكسر الراء على وزن اسم فاعل من التسريج مع أن الرواية بفتحها على وزن اسم المفعول منه، فلم يخرج من الغرابة بهذا التخريج.

كالسيف السريجي: أو كـ"السراج" قال المحقق الدسوقي: حاصل ما قيل في بيان وجه الغرابة في هذه الكلمة أعني "مسرجا" أنه اسم مفعول مشتق، وكل مشتق لابد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه، ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها التسريج، وإنما وجد من هذه المادة سريجي وسراج، ولا يصح اشتقاق "المسرج" منهما كما هو الظاهر، =

وسريج اسم قين ينسب إليه السيوف أو كالسراج في البريق واللمعان. **فإن قلت**: لِمَ

حداد — هذا تفسير لابن سيدة — عطف تفسير

لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أي بهجه وحسنه؟ **قلت**: لاحتمال أن يكون مستحدثا ومولّدا من السراج أو يكون من باب الغرابة أيضا، والمخالفة أن تكون **الكلمة** على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة، أعني **على خلاف** ما ثبت عن الواضع

= وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح؛ لوقوعها من عربي عارف باللغة، فاحتيج إلى تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ وإن كان بعيدا، فاختلفوا في تخريجها. وحاصل ما أشار إليه المصنف: أن "فعّل" قد يجئ لنسبة الشيء إلى أصله نحو كرمته وفسقته، وتممته أي نسبته إلى تميم، "فمسرج" بمعنى منسوب إلى السريجي أو السراج أي بالمشابهة، فوجه التخريج هذا، ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه، فأخذه منها بعيد. [الدسوقي: ٨٥/١]

وسريج: الذي نسب إليه السيف السريجي. **فإن قلت** إلخ: حاصله: أنا نجعل "مسرجا" اسم مفعول من "سرج الله وجهه" أي نوره، فمعنى "مسرجا": منوراً، وحينئذٍ فليس فيه نسبة تشبيهية فيكون "مسرجا" خاليا عن الغرابة فيكون فصيحا. (الدسوقي) **قلت**: أجاب من السؤال المذكور بوجهين: أشار إلى الأول بقوله: "لاحتمال أن يكون مستحدثا إلخ"، وحاصله: أنه يحتمل أن أحدثه المولدون وأخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن، ولم يكن ذلك اللفظ واقعا في لغة العرب أصلا، فلا يمكن جعل مسرجا في كلام العجاج الذي هو من شعراء العرب اسم مفعول مأخوذا منه؛ لاستحالة أخذ السابق من اللاحق، وغرضه أن سرج بهذا المعنى غريب من القسم الثاني من الغريب أعني ما يحتاج إلى التخريج على وجه بعيد؛ فإن هذا يحتاج إلى التخريج المذكور، وأشار إلى الثاني بقوله: "أو يكون من باب الغرابة" أي من القسم الأول من الغريب؛ لأنه لم يشتهر بهذا المعنى في كتب اللغة، والحاصل: أن "مسرجا" إذا جعل، اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه، وإن لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج لتخريج بعيد، إلا أنه غريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه في كتب اللغة المبسوطة. [الدسوقي٨٦/١، التجريد٣٥]

الكلمة: المراد بالكلمة وبالمفردات: ما يشمل المركبات الناقصة التي في حكمها؛ لأنه إذا قيل: مسلموي بدون قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء كان غير فصيح، ونوقش بأن مثل هذه المخالفة يقع في المركب التام أيضًا؛ فإنه إذا قيل: من ابنك بسكون نون "من" وتحريك "الهمزة" كان غير فصيح. والجواب: أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلوص من ضعف التأليف؛ لأن الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوي. (التجريد)

على خلاف: [تفريع على هذا التفسير قوله الآتي: فنحو آل إلخ] فعلى هذا التفسير المراد بالقانون هنا ما ثبت عن الواضع، سواء اقتضاه القانون التصريفي أولا، لا خصوص القانون التصريفي، فالحاصل: أن الموافقة للقياس أن تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواضع، سواء كانت موافقة للقانون التصريفي المستنبط من تتبع لغة العرب كـــ"قام" بالإعلال و"مد" بالإدغام، أو مخالفة له ولكن ثبتت عن الواضع كذلك كـــ"ماء"؛ فإن الهاء لا تقلب همزة في القانون التصريفي، ولكن ثبتت عن الواضع كذلك، فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالاستثناء من القانون المذكور. [الدسوقي: ٨٨/١]

نحو: **الأجلل** بفك الإدغام في قوله:
أي نحو مخالفة الأجلل

الحمد لله العلي **الأجلل**

والقياس الأجلّ، **فنحو آل وماء، وأبى يأبى، وعور يعور** فصيح؛ لأنه ثبت عن الواضع
راجع ودليل للجميع

كذلك، **قيل**: فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بأن يكون اللفظ
من التنافر والغرابة والمخالفة — أي القوة السامعة

بحيث يمجُّها السمع ويتبرأ عن سماعها نحو: "الجرشى" في قول **أبي الطيب**:
يدفعها ويكرهها — عطف تفسير على ما قبله

مبارك الاسم أغر اللقب
لقبه سيف الدولة

كريم الجرشى أي النفس شريف النسب والأغرّ من الخيل الأبيض الجبهة، ثم استعير
لأنه من بني العباس

لكل واضح **معروف**، **وفيه نظر**؛ لأن الكراهة فى السمع **إنما** هي من جهة الغرابة

المفسرة بالوحشة، مثل: **تكأكأتم** وافرنقعوا ونحو ذلك،.....................
احتمعتم — تفرقوا — كاطلخم الليل أي اظلم

الأجلل: فإن قلت: ليس "الأجلل" مفردًا غير فصيح؛ لأن المفرد قسم من الموضوع، والموضوع هو الأجل لا الأجلل؟ قلت: إن أصل أجل ما غيره القياس أو غيره موضوع عندهم، فالأجلل موضوع أيضا. **والقياس**: وهو أن المثلين إذا اجتمعا في كلمة مع تحرك الثاني و لم يكن لغرض وجب الإدغام. (ملخصا) **فنحو: آل وماء إلخ**: تفريع على "قوله أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع"، وذلك لأن أصل "آل": أهل، وأصل "ماء": موه أبدلت الهاء فيهما همزة، وإبدال الهمزة من الهاء وإن كان على خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع. [الدسوقي: ١/٨٩]

وأبى يأبى: أي بفتح الباء في المضارع، والقياس كسرها فيه؛ لأن فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على يفعل بالفتح إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق كسأل ونفع، فمجيء المضارع بالفتح على خلاف القياس، إلا أن الفتح ثبت عن الواضع. (الدسوقي) **وعور يعور**: أي فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كزال يزال، فتصحيح الواو خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع. (الدسوقي) **قيل**: قائله بعض معاصري المصنف.

أبي الطيب: [أي المتنبي في مدح سيف الدولة]. **مبارك**: لأن اسمه "على" فهو مطابق لاسم سيدنا على ومشعر بعلو وموافق للاسم الله تعالى. **معروف**: واللقب فرد من أفراد ذالك المطلق. **وفيه نظر**: أي في اشتراط الخلوص من الكراهة في السمع في الفصاحة نظر؛ لأن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا الغرابة، وقد اشترطنا الخلوص من الغرابة، فاشتراط ذلك يغني عن اشتراط الخلوص من الكراهة؛ لأنه إذا انتفى السبب المساوي انتفى المسبب.[الدسوقي بتلخيص: ١/٩٠]

إنما: فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة، فلا حاجة إلى زيادة هذا القيد. [التجريد: ٣٦] **تكأكأتم**: في قول عيسى ابن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه: ما لكم تكأكأتم عليَّ كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني =

وقيل: لأن الكراهة في السمع وعدمها يرجعان إلى طيب **النغم** وعدم الطيب، لا إلى نفس اللفظ، **وفيه نظر**؛ للقطع باستكراه الجرشى، دون النفس مع قطع النظر عن النغم.
بيان وجه النظر

[الفصاحة في الكلام]

والفصاحة في الكلام: **خلوصه** من ضعف التأليف، **وتنافر** الكلمات، **والتعقيد مع فصاحتها هو حال من الضمير** في خلوصه، **واحترز** به عن مثل زيد أجلل، وشعره...
بقيد فصاحة الكلمات مخالف للقياس

= أي اجتمعتم تنحّوا عني، كذا ذكره الجوهري في "الصحاح"، وذكر جار الله العلامة في "الفائق" أنه قال الجاحظ: مر أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مِرَّة، فوثب عليه قوم يعصرون إبهامه ويؤذنون في أذنه فأفلت من أيديهم، وقال: ما لكم تكأكأتم عليَّ كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني، فقال بعضهم: دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهندية. (المطول)

وقيل إلخ: [ما] سبق في تقرير النظر كان من الشارح، وهذا بيان النظر من غير الشارح. حاصله: أن الكراهة في السمع وعدمها ليست إلا من قبح الصوت وعدم قبحه لا من ذات اللفظ، وحينئذٍ لو احترز عنها كما احترز ذلك القائل لخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب تعلق قبيح الصوت بها. [الدسوقي بتغير: ٩٣/١]

النغم: بفتحتين جمع نغمة كذا في "الصحاح". وفيه نظر: [أي في هذا التعليل المحكى بقيل نظر] هذا رد من الشارح على التقرير المذكور، بيانه أنا لا نسلم أن الكراهة في السمع وعدمها إنما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ؛ إذ لو كان كذلك لزم أن يكون "الجرشى" غير مكروه في السمع إلا إذا سمع من قبيح الصوت، وليس كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه وإن نطق به حسن الصوت، وحينئذ فحصر الكراهة في السمع على قبح النغم باطل، فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهة "إنما هي من جهة الغرابة". [الدسوقي: ٩٥/١]

الفصاحة: أشار بتقدير الفصاحة إلى أن العطف من باب عطف الجمل. خلوصه: وهو يحصل بكون الكلام جاريا على القانون النحوي. وتنافر إلخ: [يحصل بعدم ثقل اجتماعها على اللسان] كان الأولى أن يأتي بلفظ "من" في المعطوف أيضًا؛ لأن العطف بالواو بعد النفي يحتمل نفي المجموع أي سلب العموم، والمقصود هنا الخلوص من كل واحد من ضعف التأليف والتنافر والتعقيد أعني عموم السلب. (الحواشي) والتعقيد: [هو يحصل بظهور الدلالة على المعنى المراد] مع فصاحتها: تأتي لفظة "مع" عند إضافتها لثلاثة معان: لمكان الاجتماع نحو: جلست مع زيد، ولزمان الاجتماع نحو: جئت مع زيد، وبمعنى "عند" نحو: جلست مع الدار، وتصح الثلاثة ههنا، ويراد بالموضع التركيب. [التجريد: ٣٦]

حال من الضمير: أي فيكون مبينا لهيئة صاحبه، وقيدا لنفس الخلوص بمعنى عدم الكون، فيكون قوله: "مع فصاحتها" قيدا للنفي يعني الخلوص، وحينئذ فالمعنى: والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعقيده حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء، فالنفي معتبر أولا ثم قيد بالظرف، وليس المقصود نفي التقييد فيبطل المعنى كما سيجيء. [الدسوقي مع توضيح: ٩٦/١] واحترز: فإن كل واحد من هذه الثلاثة وإن كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد إلا أن كلماته غير فصيحة. [الدسوقي: ٩٦/١]

مستشزر، وأنفه مسرج. وقيل: هو حال من الكلمات، **ولو ذكره** بجنبها لسلِم من
حروفها متنافرة غريبة مع فصاحتها في تنافر الكلمات
الفصل بين الحال **وذيها** بالأجنبي، وفيه نظر؛ **لأنه حينئذ** يكون قيدا للتنافر لا للخلوص،
هو التعقيد
ويلزم أن يكون الكلام **المشتمل** على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا؛ لأنه
الأنسب أن يقال: فيلزم كلا أو بعضا
يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة، **فافهم**. فالضعف أن
يكون تأليف الكلام على **خلاف القانون** النحوي **المشهور بين الجمهور** كالإضمار
قبل الذكر **لفظا ومعنى وحكما نحو**: ضرب غلامه زيدا، والتنافر **أن تكون الكلمات**
قبل ذكر مرجعه مرجع الضمير زيد المتقدم

ولو ذكره إلخ: أي الحال بجنب الكلمات، وهذه من جملة القيل. [الدسوقي:١/٩٦] وذيها: إضافة "ذي" للضمير شاذة؛ لأنها تضاف لاسم جنس ظاهر. لأنه حينئذٍ: أي لأن الظرف حين إذ جعل حالا من الكلمات يكون قيداً للتنافر الداخل تحت النفي وهو الخلوص، فيكون النفي داخلا على المقيد بالقيد المذكور، والقاعدة أن النفي إذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط، فيكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر، وهذا عكس المقصود؛ إذ المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات، وحينئذٍ فيلزم ذلك القائل أن يدخل في الفصيح ما ليس بفصيح، فيكون التعريف غير مانع. (الدسوقي)

ويلزم: قد يقال: لا يلزم؛ لأن كون هذا الكلام أعني المشتمل على تنافر الكلمات غير فصيح مفهوم بالأولى كما لا يخفى فلا يلزم كونه فصيحا. ويجاب بأن مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك، بل يلزم في التعريفات الاحتراز من الإيهام والالتباس. [التجريد: ٣٧] المشتمل إلخ: [كقولك: الأحلل وقرب قبر حرب]. خلاف القانون: فإنه غير فصيح وإن أجازه الأخفش وتبعه ابن جني. خلاف القانون: قيل عليه: إن العرب الأدباء لا يعرفون القانون النحوي، فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوي معتبرا في مفهوم الفصاحة؟ وأجيب بأن المراد منه قانون لغة العرب والعرب يعرفونه. (التجريد) المشهور بين الجمهور: علم من هذا أن لا يدفع الضعف تجويز التأليف على مقابل المشهور، وذلك كالإضمار قبل الذكر في نحو "ضرب غلامه زيدًا" فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف، وإن كان بعضهم كالأخفش وابن جني: جوزه؛ لأن قولهم مقابل للمشهور. [الدسوقي: ١/٩٧]

ولفظا ومعنى وحكما: قال البعض: هذه أقسام للقبلية، أي كتقدم الضمير على مرجعه لفظا ومعنى وحكما، ويفهم من هذا الكلام أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظا أو معنى أو حكما فلا يكون الكلام ضعيف التأليف. وقال بعضهم: هذه أقسام للذكر ومتعلق به، ويصح الوجهان. (الدسوقي) نحو ضرب: مثال لتقدم الضمير على المرجع لفظا ومعنى وحكما، فهو سبب لضعف التأليف إذا كان المرجع مقدما على الضمير لفظًا "نحو ضرب زيد غلامه" أو متأخرا عن الضمير ذكرا لكنه مقدم على الضمير معنى كما في ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة:٨) أو حكمًا كما في "نعم رجلا زيد"، وفي ضمير الشأن فليس شيء منهما سببا لضعف التأليف. أن تكون الكلمات: لما ذكره في تنافر الحروف فيما مضى، فكان الأنسب أن يقال في تعريف التنافر هنا: هو وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان. (الأطول)

ثقيلة على اللسان **وإن كان** كل منها **فصيحة كقوله**: وليس قرب قبر حرب **وهو** اسم رجل قبر، وصدر البيت: **وقبر حرب** بمكان قفر أي خال عن الماء والكلأ. **ذكر** في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له: الهاتف، **فصاح** واحد منهم على حرب ابن أمية فمات، فقال ذلك الجني **هذا البيت**، وقوله:

يحتمل العطف والحال

أبي تمام

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي

وإن كان: قد يقال: إن هذه الغاية تأتي في ضعف التأليف أيضا فلم لم يذكرها فيه؟ وأجيب بأنه ذكر الغاية هنا دون ثمة لتصريحه بالكلمات هنا دون ثم.[التجريد: ٣٧] **فصيحة**: البيت من الرجز، وأركان المصراع الأول: مفاعلن مفتعلن مفعولن، وأركان المصراع الثاني: مفاعلن مفاعلن مفعولن. **كقوله**: هذا مثال لمتناه في الثقل.
وقبر حرب إلخ: ظاهر البيت خبر، والمقصود هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك. **ذكر**: [أي المصنف في كتابه عجائب المخلوقات]. **فصاح**: [وفي بعض النسخ صاح بدون الفاء] سبب صياحه عليه أنه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله، وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني أن حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته مروا بغيضة وأشجار ملتفة، فقال له مرداس السلمي وكان صاحبا له: أما ترى يا حرب هذا الموضع، قال: بلى نعم المزدرع، فقال له: فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيضة، ثم نزرعها بعد ذلك، فقال: نعم فأضرما ناراً في تلك الغيضة، فلما استطارت وعلا لهبها سمع من الغيضة أنين وضجيج كثير، ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعتها وخرجت منها، فلما احترقت الغيضة سمعوا هاتفا يقول:

ويل لحرب فارسا مطاعنا مخالسا
ويل لحرب فارسا إذ لبسوا القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس أن ماتا. [الدسوقي: ١/١٠٠]
هذا البيت: هذا مثال لغير متناه في الثقل. **كريم متى**: من الطويل المقبوض، أركانه: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن، وأركان الثاني: فعول مفاعيلن فعولن مفاعيلن ومعنى البيت: هو كريم إذا مدحته وافقني الناس على مدحه ويمدحونه معي لاسداء إحسانه إليهم كإسدائه إليّ، وإذا ما لمته لا يوافقني أحد على لومه لعدم وجود المقتضي للوم فيه. (الدسوقي)
كريم متى أمدحه: نقل صاحب التجريد أن في استعمال "متى" الدالة على الكلية في المدح، و"إذا" الخالية عن هذه الدلالة بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم، وقال الشارح في "المطول": وفي استعمال "إذا" والفعل الماضي ههنا أي في "قوله وإذا ما لمته" إلخ اعتبار لطيف، وهو إيهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد. [التجريد: ٣٨]

فالواو في "والورى" **للحال**، وهو مبتدأ وخبره "معي"، وإنما مثل بمثالين؛ لأن **الأول** متناه في الثقل، والثاني دونه؛ لأن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات، وفي الثاني اجتماع **حروف منها وهو** في تكرير "أمدحه" **دون مجرد الجمع** بين الحاء والهاء، لوقوعه في التنزيل مثل: فسبحه، **فلا يصح** القول **بأن مثل هذا الثقل** مخلّ بالفصاحة. ذكر **الصاحب** إسماعيل بن عبّاد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ ابن العميد، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ: هل تعرف فيه شيئا من **الهجنة**، ....

(أي الورى) (كريم متى أمدحه إلخ) (وهي القرب والقبر مكررا)

للحال: [أي لا يشاركني أحد في ملامته؛ لأنه يستحق المدح دون الملامة.] اختار جعل "الواو" للحال على جعلها عاطفة مع أن العطف هو الأصل في الواو؛ لأنه المتسابق للفهم ولوقوعه في مقابلة "وحدي"؛ فإنه حال. [الدسوقي: ١٠٠/١]

الأول: وهو قوله: ليس قرب قبر إلخ. **حروف:** المراد من الحروف بجموع الحائين والهائين التي في "أمدحه أمدحه"، وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسما؛ لأنه ضمير تجوز لكونه على صورة الحرف أو تغليب. [التحريد: ٣٨]

منها: أي من الكلمات، والمراد من الكلمات في مرجع الضمير: الكلمتان؛ لأن منشأ الثقل في الثاني حروف من كلمتين وهما "أمدحه أمدحه"، ففي العبارة استخدام؛ لأن المراد من الكلمات الجمع حقيقة وهو مافوق الاثنين، ومن ضميرها: الكلمتين فاختلف مصداق المرجع والضمير. (التحريد) [الدسوقي:١٠١/١]

وهو: أي ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير "أمدحه"، فـ"في" بمعنى "مع" أو والثقل في الثاني المخل بفصاحة حاصل بتكرير "أمدحه" فـ"في" بمعنى "الباء"، ولو قال الشارح: وفي الثاني تكرير حروف منها كان أخصر وأوضح. (الدسوقي)

دون مجرد الجمع: والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وإن كان فيه ثقل إلا أنه لا يؤدي إلى الإخلال بالفصاحة، كيف وقد وقع في القرآن نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ (ق:٤٠) والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه مؤمن، بل إذا تكررت الكلمة التي اجتمعا فيها زاد الثقل، فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة. (الدسوقي)

فلا يصح: لأنه يلزم عليه اشتمال القرآن على غير فصيح. **بأن مثل هذا الثقل:** أي بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما ماثله، نحو: أعهد، ولا تزغ قلوبنا، فهذا وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة. [الدسوقي : ١٠٢/١] **الصاحب:** الصاحب صحب الأستاذ ابن العميد في وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ولقب بالصاحب الكافي، ويقال: كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر، وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه، جمع بين الشعر والكتابة، وقد فاق فيهما أقرانه إلا أنه فاق عليه الصابي في الكتابة، قال الثعالبي: كان الصاحب يكتب كما يريد، والصابي كما يؤمر ويراد، وبين الحالين بون بعيد. [التحريد: ٣٩] **الهجنة:** بضم الهاء وسكون الجيم: العيب والقبح.

قال: نعم، **مقابلة المدح** باللوم وإنما يقابل بالذم أو الهجاء، فقال الأستاذ: غير هذا أريد، فقال الصاحب: لا أدري غير ذلك، فقال الأستاذ: **هذا التكرير** في "أمدحه أمدحه" مع الجمع بين الحاء والهاء، وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال، **نافر كل التنافر** فأثنى عليه الصاحب. **والتعقيد أي كون الكلام معقدا أن لا يكون** الكلام ظاهر الدلالة على المراد **لخلل واقع إما في النظم** بسبب **تقديم أو تأخير أو حذف** ....

أي المعنى المراد منه

مقابلة المدح: ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يخطر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد. [التجريد: ٣٩] **هذا التكرير**: مبتدأ و"قوله: خارج إلخ" خبر. [الدسوقي: ١٠٢/١]

نافر كل التنافر: [قيل: المناسب نافر كل النفور أو متنافر كل التنافر] المراد بكونه نافراً كل التنافر: أنه نافر تنافرا قويا كاملا، وفيه أن هذا ينافي ما سبق للشارح من أن المثال الأول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه، وقد يجاب بأن التنافر الكامل مقول بالتشكيك، فلا ينافي أن هناك ما هو أكمل من هذا.

والتعقيد: عرفه دون نظائره أي ضعف التأليف وتنافر الكلمات، بل اكتفى فيهما على بيان الأمثلة كما مر؛ لأن له أي للتعقيد سببين: الخلل في النظم، والخلل في الانتقال، فلو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد. (التجريد)

أي كون الكلام معقدا: أشار به إلى أن التعقيد مصدر مبني للمفعول لا مصدر مبني للفاعل، وهو جواب سؤال مقدر، وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعلها المصنف صفة للكلام فلا يصح حمل قوله: أن لا يكون إلخ عليه؛ لأن عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام، ففسّر التعقيد بذلك ليصير صفةً للكلام مخلًا بفصاحة. (من التجريد والدسوقي)

أن لا يكون: إن قلت يلزم على هذا التفسير أن يكون اللغز والمعمى غير فصيحين مع أنهما من المحسنات، ولما بلغ المصنفَ الاعتراض أجاب عنه بأن اللغز والمعمى غير فصيحين، وعدّهما من المحسنات ممنوع، لكن الأحسن في الجواب أن يقال: إن الدلالة في اللغز والمعمى إن كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان وإلا فلا، واللغز والمعمى عند أهل البديع: قول يدل ظاهره على خلاف المراد، إلا أن اللغز يكون على طريق السؤال بخلاف المعمى. [الدسوقي:١٠٣/١]

لخلل إلخ: هذا من جملة التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل؛ فإن عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال، بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله. (الدسوقي)

إما في النظم: أي التركيب، سواء كان نظما أونثرا، وهذا هو التعقيد اللفظي، وكلمة "إما" لمنع الخلو فيجوز الجمع. (عبد الحكيم) **تقديم أو تأخير**: قيل: المراد بتقديم اللفظ عن محله الأصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك المحل، وهما لا يجتمعان قطعا، فليس أحدهما مغنيا عن الآخر فالجمع بينهما ظاهر، ويحتمل أن يكون المراد تقديم اللفظ على لفظ آخر وتأخيره عنه، فعلى هذا بينهما تلازم؛ إذ يلزم من تقديم الشيء على غيره تأخير غيره وبالعكس، وعلى هذا إنما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل من التقديم والتأخير للآخر إشعارا بكفاية ملاحظة أحدهما في الخلل وإن لم يلاحظ الآخر. (الچلپي) [الدسوقي: ١٠٤/١] **أو حذف**: أي بلا قرينة واضحة وإلا لم يحصل التعقيد.

أو إضمار أو **غير ذلك مما يوجب** صعوبة فهم المراد، كقول **الفرزدق** في مدح خال هشام ابن عبد الملك بن مروان وهو **إبراهيم** بن هشام بن إسمعيل المخزومي:

للمتكلم كسفرجل نسبة إلى مخزوم قبيلة

وما مثله في الناس إلا مملّكا **أبو أمه** حيٌّ أبوه **يقاربه**

أي ليس مثله في الناس حيّ يقاربه أي أحد يشبهه في الفضائل إلا مملّكا أي رجل أعطِي الملك يعني هشاما، أبو أمه أي أبو أم ذلك المملّك، أبوه أي إبراهيم الممدوح، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام، ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أعني "أبو أمه أبوه" بالأجنبي الذي هو "حيّ "، وبين الموصوف والصفة أعني "حيّ يقاربه" بالأجنبي الذي هو "أبوه".

غير ذلك: كالفصل بالأجنبي بين المبتدأ والخبر والصفة والموصوف. **مما يوجب**: وإن كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين، فإن سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب، ويجوز أن يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشد وأقوى، فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم. (المطول) **الفرزدق**: هو في الأصل جمع فرزدقة، وهي القطعة من العجين، لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي الشاعر المشهور، لتقطع وجهه بالجدري قطعا كقطع العجين. [الدسوقي بتغيير: ١/١٠٤]

إبراهيم: كان عاملا على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك. **وما مثله**: [من الطويل المقبوض فعولن مفاعيلن، فعولن مفاعلن، فعولن مفاعيلن، فعول مفاعلن.] البيت لفرزدق كسفرجل وهو أبوهمام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري، وصعصعة جده صحابي جليل، أحيى ألف موؤودة، وحمل على ألف فرس، روى عن ساداتنا علي والحسين وابن عمر وأبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهم عن الجميع، وأم الفرزدق ليلى بنت حابس أخت أقرع بن حابس. (ملخص)

في الناس: أي في جميع الناس لا في العرب فقط. **أبو أمه**: في وصف "المملك" بكون أبي أمه أبا الممدوح، إشارة لطيفة إلى أن مشابهة "المملك" له إنما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال، ففيه مبالغة مدح. [التجريد: ٣٩]

يقاربه: يدل على أن مماثلة "المملك" للممدوح ليست بكاملة. (التجريد)

أي ليس مثله إلخ: يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه، وهو جعل "مملكا" مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمجرور الواقع خبر "ما" بعد حذف المتعلق، و"أبو أمه" مبتدأ، و"حيّ" خبر أول و"أبوه" خبر ثان، والجملة صفة، "يقاربه" صفة ثانية أي إلا "مملكا" موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقاربه أي يشبهه في الفضائل، وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله: "حيّ " الشبابية الكاملة، وكثيراً ما تنزل الشبابية منزل الحياة، وينزل الهرم منزلة الموت، وغاية مايلزم على هذا الوجه أن فيه نصب "مملكا" مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي. (الدسوقي والتجريد)

وتقديم المستثنى أعني "مملكا" على المستثنى منه أعني "حيّ "، وفصل كثير بين **البدل** وهو "حي" والمبدل منه وهو "مثله"، فقوله: **"مثله" اسم "ما"**، و"في الناس" خبره، و"مملّكا" منصوب **لتقدمه** على المستثنى منه. **قيل:** ذكر ضعف التأليف **يغني** عن ذكر التعقيد اللفظي، **وفيه نظر**؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمورٍ موجبة لصعوبة فهم المراد، **وإن كان** كل منها جاريا على قانون النحو، **وبهذا** يظهر فساد ما قيل: إنه لاحاجة في بيان التعقيد في البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه، بل لا وجه له؛ لأن ذلك جائز باتفاق النحاة؛ إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد............

علة لقوله: لا حاجة — علة لفساد ما قيل

وتقديم المستثنى: ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى، لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصودة، ويصح العكس، والأمر سهل. [التجريد: ٤٠] البدل: هو بدل الكل، وأتى به توطئة لإفادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي المماثلة. مثله اسم ما: [قال الشيرازي في شرح المفتاح: "مثله" مبتدأ و"حي" خبره، و"ما" غير عاملة على اللغة التميمية أو أن "مثله" خبر و"حي" مبتدأ، وبطل عمل "ما" لتقدم الخبر، وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب في المعنى، كما قال الشارح في "المطول"] هذا الإعراب مبني على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته وإلا فالفرزدق تميمي وهم يهملون "ما". [الدسوقي: ١٠٥/١]

لتقدمه: أي ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه، ولهذا أتى به المصنف مرفوعا في تفسير المعنى المراد. (الدسوقي) قيل: توهم الخلخالي أن ذكر الضعف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي؛ لأنه السبب له، وكذا ذكر التعقيد اللفظي يغني عن ذكر الضعف؛ لأنه لازم له، فأشار رحمه الله إلى دفع الأول و لم يتعرض لدفع الثاني؛ لكونه في غاية الظهور. (أبو القاسم) يغني إلخ: أي لأن التعقيد اللفظي لا يكون ناشئا إلا عن ضعف، فالخلوص عن ضعف التأليف يوجب الخلوص عن التعقيد اللفظي. [الدسوقي: ١٠٦/١]

وفيه نظر: أي في هذا القيل نظر، وحاصله: منع أن التعقيد اللفظي لا يكون إلا عن ضعف التأليف، بل يجوز أن يكون عن غيره مع انتفاء ضعف التأليف؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو فيوجد التعقيد دون الضعف، وكذا يمكن أن يوجد ضعف التأليف بدون التعقيد، فإن قولك: "جاءني أحمدٌ" بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد، ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق، فعلم أنهما يجتمعان ويفترقان، كذا قال غير واحد، فكيف يغني أحدهما عن الآخر، فبطل توهم الخلخالي وموافقيه.

وإن كان إلخ: وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ. (الدسوقي) وبهذا: أي بما ذكر من قوله: "لجواز أن يحصل إلخ" مع قوله: و"إن كان كل منها إلخ"، وإنما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا؛ لأنه لا يخفى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد، وإن كان جاريا على قانون النحو، وزيادة التعقيد تعقيد. [الدسوقي: ١٠٧/١]

وهو مما يقبل الشدة والضعف، وإما في الانتقال، عطف على قوله: "إما في النظم" **أي لا يكون** الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخللٍ واقعٍ في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك **بسبب إيراد** اللوازم البعيدة **المفتقرة** إلى **الوسائط الكثيرة** مع **خفاء** القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر، **وهو عباس** بن الأحنف، ولم يقل: "كقوله"؛ لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق: سأطلب **بعد الدار عنكم** لتقربوا :: وتسكب **بالرفع** ....

(أي اللغوي الحقيقي) (المجازي) (الخلل والبطء) (من الملزومات) (أراد بما فوق الواحد) (عطف على أطلب)

وهو مما يقبل: علة لمحذوف تقديره: وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح؛ لأنه "مما يقبل إلخ"، والحاصل: أن تقديم المستثنى على المستثنى منه وإن كان جائزا شائعا لكنه يوجب التعقيد، فإن حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادة التعقيد؛ لأن التعقيد مما يقبل الشدة والضعف. [الدسوقي: ١/١٠٧]

أي لا يكون: أي لأجل بطء نفس السامع في انتقالها من المعنى الأول أي المعنى الأصلي الحقيقي، وقوله: "إلى المعنى الثاني" أي الذي له نوع ملابسة بالمعنى الأول، وهو المعنى الكنائي أو المجازي، فالمعنى الأول كالإخبار بكثرة الرماد في قولك في مقام المدح: زيد كثير الرماد، والمعنى الثاني الإخبار بكرمه، وحاصل ما في المقام: أن شرط فصاحة الكلام الكنائي أو المجازي أن يكون المعنى الثاني وهو الكنائي أو المجازي قريبا فهمه من المعنى الأصلي، فإن لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملابس بعيدا فهمه من الأصلي عرفا بحيث يفتقر في فهمه إلى وسائط مع خفاء القرينة لم يكن الكلام الكنائي أو المجازي فصيحا لحصول التعقيد. (الدسوقي) **بسبب إيراد**: مذهب المصنف في المجاز والكناية أن الانتقال من الملزوم إلى اللازم، فكان الأولى أن يقول بسبب إيراد الملزومات، تأمل، ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد اللوازم وإرادتها من الملزومات، فلا اعتراض. [التجريد: ٤١]

المفتقرة: بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها. **الوسائط الكثيرة**: أقول: ظاهر هذا الكلام والكلام السابق - أعني اللوازم البعيدة - يدل على أن الخلل المذكور يتوقف على ثلثة لوازم وثلاث وسائط فأكثر، وليس كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطة واحدة. وأجيب: بأن وقوع الخلل بلازم واحدٍ وواسطة واحدة نادر، فلهذا لم يتعرض له الشارح بل الغالب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط، وإطلاق الجمع على مافوق الواحد شائع. [الدسوقي بتلخيص: ١/١٠٨] **خفاء**: بعدم الجريان على أسلوب البلغاء. **وهو عباس**: هو من بني حنيفة من ندماء هارون الرشيد.

بعد الدار: أضاف البعد إلى الدار وإن كان جعله وسيلة للقرب الذي هو المقصد الأقصى؛ لأن العاشق لا يطلب بعد ذات المحبوب؛ لأن قلبه لا يتحمله، وأضاف القرب إلى ذاته؛ لأنه المطلوب. (ملخص) **عنكم**: متعلق ببعد والمعنى بعد داري عنكم.

بالرفع إلخ: وفي نسخة: والنصب وهم، وذلك لأنه إما عطف على "بعد" بتأويل المصدر وهو لا يحسن؛ لأن العاشق لا يصح؛ لأن المقصود من طلب البعد قرب الأحبة ليفرح به لا "سكب الدموع" الذي هو كناية عن حزن الفراق؛ =

هو الصحيح عيناي الدموع **لتجمدا، جعل سكب الدموع** كناية عما يلزم فراق الأحبة

أي العينان عرفا

من الكآبة **والحزن وأصاب، لكنه أخطأ** في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام

عطف سبب على مسبب

التلاقي من الفرح والسرور؛ فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع **حال إرادة**

علة لقوله: أخطأ خبر أن

البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الأَحِبَّة **لا إلى ما قصده** من السرور **الحاصل بالملاقاة،**

لأن ذلك نقيض المطلوب فتعين الرفع، وأما قوله: "لتجمدا" فلو قلنا إن النقطة من زلة قلم الناسخ، والأصل "لتحمدا" بالبناء للمجهول لحصول الوصال بفعلها على ما اعتبره الشاعر ما بعد عن المرام، ولأخرجنا الشعر عن التعقيد الذي يلام ولكن يبقى الكلام في الرواية. (ملخص)

هو الصحيح: أي رواية ودراية؛ لأنه ثبت عنده بنقل صحيح، ولأن الصحيح في معنى البيت عند الشارح ماسينقله عن الشيخ وهو مبني على الرفع كما سيأتي. [التجريد بتغيير: ٤١] لتجمدا: الجمود في الأصل انعقاد المائع وعدم سيلانه لشدة البرد، والعين الجمود مالا دمع لها. (الصحاح) جعل سكب الدموع: قد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن فراق الأحبة، وهذا أمر سريع الإدراك. (التجريد)

والحزن: هو سوء الحال والانكسار من الحزن. وأصاب: أي في ذلك الجعل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا، ولهذا يقال: أبكاه الدهر أي أحزنه وأضحكه أي أسرّه كما قال الشاعر:

أبكاني الدهر ويا ربما أضحكني الدهر بما يرضى [الدسوقي: ١٠٩/١]

لكنه أخطأ: أي لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين، فهو خطأ عند البلغاء، وإن كان له وجه صحيح كما في "المطول"؛ لأن الجاري على استعمال البلغاء إنما هو الانتقال من جمود العين أعني يبسها إلى بخلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب، فهو الذي يفهم من جمودها بسرعة لا دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر في قوله:

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود

أي بخيلة بالدموع. [الدسوقي: ١١٠/١] من الفرح والسرور: الفرح مصدر الفعل اللازم، والسرور مصدر المتعدي، وحينئذٍ فلا مشاكلة بينهما. وقد يجاب بأن السرور إما مصدر مبني للمفعول فيكون لازما أيضًا أو مصدر مبني للفاعل وهو قد يكون لازما يقال: سر زيد أي حصل له سرور، فالمشاكلة حاصلة. (الدسوقي)

لا إلى ما قصده: ولهذا لا يصح عندهم في الدعاء للمخاطب أن يقال: لازالت عينك جامدة؛ لأنه دعاء عليه بالحزن، ويصح أن يقال: لا أبكى الله عينك، بل الانتقال من جمود العين إلى السرور يحتاج إلى وسائط خفية بأن ينتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها، ومن انتفاء الدمع إلى انتفاء الحزن، ومن انتفاء الحزن إلى السرور، لكن لما كانت هذه الوسائط خفية صار الكلام معقدا.(المطول والتجريد)

ومعنى البيت: **أني اليوم أطيب** نفسا بالبعد والفراق، وأوطّنها على مقاساة الأحزان (أي أصبّرها) **والأشواق**، وأتجرَّع **غصصها**، وأتحمّل لأجلها حزنا **يفيض** الدموع من عيني لأتسبب (جرعة جرعة — جمع غصة — علة للتحمل — ذلك الحزن) بذلك إلى وصلٍ يدوم ومسرَّة لا تزول؛ فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا (راجع لقوله: لتقربوا — راجع إلى قوله: لتجمدا) ولكل بداية نهاية، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز، وللقوم ههنا كلام فاسد **أوردناه في الشرح**، قيل: **فصاحة الكلام** خلوصه **مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع** الإضافات (المراد بالجمع ما فوق الواحد) **كقوله**:..............................

أني اليوم: هذا يشير إلى أن السين في قوله "سأطلب" زائدة للتوكيد لا أنها للاستقبال؛ لأن اليوم دال صريحا على أن طلب البعد إنما هو في الحال فهو على حد قوله: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ (آل عمران: ١٨١). [الدسوقي: ١/١١١]

أطيب إلخ: بالتخفيف من طاب بدليل تنكير نفسا على التمييز؛ إذ لوكان بالتشديد لقال: أطيب نفسي وإن كان التشديد صحيحا بدليل عطف أوطنها عليه، لكن الأول أحسن رعاية لجانب المعنى. (الدسوقي) **والأشواق**: أخذ الأشواق بطريق اللازم؛ لأنه يلزم من الحزن على بعد الحبيب كثرة الاشتياق إليه. (الدسوقي) **غصصها**: أي غصص الأشواق، وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه الأشواق بمشروب مر، والتجرع تخييل. (الدسوقي)

يفيض: فيه أنه جعل الحزن ههنا سببا في سكب الدموع، وفيما تقدم جعل السكب سببا للحزن، فكأنه أشار إلى أنهما متلازمان فيصح في كل أن يعتبر سببا ومسببا. (الدسوقي) **أوردناه في الشرح**: حاصله أبكى وأحزن وألازمهما ملازمة المطلوب ليظن الدهر أنه مطلوبه، فيأتي بضده؛ لأن عادة الزمان والإخوان المعاملة بنقيض المقصود، ووجه الفساد أن الأحبة والزمان إنما يأتون بخلاف المراد في الواقع لا في الظاهر، والذي طلبه الشاعر مراد في الظاهر لا في الواقع، والأحسن ما قال السيد السند: إن الشاعر إن كان من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالأنسب حمله على ما ذكره في "دلائل الاعجاز" وإن كان من الظرفاء، فالمعنى على ما قال ذلك البعض. (ملخص)

فصاحة الكلام: أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف: "ومن كثرة" إلخ عطف على مقدر في كلام هذا القائل والمجموع مقول القول. [الدسوقي: ١/١١٢] **مما ذكر**: أي من الأمور الثلاثة السابقة أعني ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد. **ومن كثرة التكرار**: أي للفظ الواحد اسما كان أو فعلا أو حرفا، كان الاسم ظاهرا أو ضميرا، وإنما شرط هذا القائل الكثرة؛ لأن التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة وإلا لقبح التوكيد اللفظي. (الدسوقي)

التكرار: بالفتح لأنه ليس من بناء تفعال بالكسر إلا تلقاء وتبيان. **وتتابع إلخ**: عطف على الكثرة لا على التكرار.

كقوله إلخ: أي قول أبي الطيب أحمد المتنبي من الطويل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن.

وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح أي **فرس** حسن الجري لا تتعب راكبها **كأنها**
من الإسعاد والإعانة شدة فعول بمعنى فاعل
تجري على الماء لها صفة سبوح، منها **حال** من شواهد، عليها متعلق بشواهد، شواهد
دلائل
فاعل الظرف أعني "لها" يعني أن لها من نفسها علاماتٍ دالةٍ على نجابتها. **قيل**: التكرار
من هذه ابتدائية
ذكر الشيء مرة بعد أخرى، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا، **وفيه نظر**؛ لأن المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا، وتتابع الإضافات **مثل قوله**:

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فأنت بمرأى من سُعاد ومسمع
اسم محبوبة

ففيه إضافة حمامة إلى جرعى، وجرعى إلى حومة، وحومة إلى الجندل. والجرعاء تأنيث

وتسعدني إلخ: أي من الإسعاد وهو الإعانة والتخليص، قيل: إن المعنى ههنا على المضي أي أسعدتني؛ لأنه أراد الإخبار عما صدر منها في بعض الحروب، لكنه عدل إلى المضارع استحضارا للصورة الغريبة، وقيل: إن المضارع للاستمرار التجددي، والغمرة: ما يغمرك من الماء، والمراد هنا الشدة، فهو من ذكر الملزوم وإرادة اللازم. [الدسوقي بتوضيح: ١/١١٣]
فرس: أشار إلى أن سبوحا صفة لمحذوف. **كأنها تجري**: فيه إشارة إلى أن استعمال سبوح في الفرس مجاز؛ لأن السبوح في الأصل كثير السبح أي العوم في الماء، شبه الجري الكثير بالسبح في الماء. (الدسوقي) **حال**: لأنه كان في الأصل نعتا لها، ونعت النكرة إذا قدم عليها أعرب حالا. (الدسوقي) **فاعل الظرف**: لاعتماده على الموصوف وهو سبوح، ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبراً مقدما عليه. [التجريد: ٤٣]
قيل: قائله الشيخ الزوزني، وحاصله: أن التكرار ذكر الشيء مرتين، فهو عبارة عن مجموع الذكرين، ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع ولا يتكثر التكرار إلا بالتسديس، وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار؛ إذ لم يحصل فيه تعدد التكرار فضلا عن الكثرة إذ الضمائر فيه ثلاثة فقط. [الدسوقي: ١/١١٤] **وفيه نظر إلخ**: حاصله: أنا لا نسلم أن التكرار اسم لمجموع الذكرين، بل هو الذكر الثاني المسبوق بآخر، والمراد بالكثرة مازاد على الواحد، وحينئذٍ فالكثرة تحصل بالذكر ثلاثا كما في البيت أو يقال: إن الإضافة في "كثرة التكرار" من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار، ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثليثه. (الدسوقي)
مثل قوله: أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك، من الطويل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن، معناه: يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة اسجعي، فيكون حمامة منادى منصوب، لإضافته إلى بعده. (الدسوقي) **حمامة**: بمعنى كبوتر أوكل ذي طوق يقع على الذكر والأنثى، والجنس حمام.

الأجرع، قصرها للضرورة، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئا، والحومة معظم الشيء **والجندل** أرض ذات حجارة، والسجع هدير الحمام **ونحوه**، وقوله: فأنت بمرأى أي **بحيث تراك** سعاد وتسمع صوتك، يقال: فلان بمرأى مني ومسمع أي: بحيث أراه وأسمع قوله، **كذا في "الصحاح"**، فظهر فساد ما قيل: إن معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها، وفساد ذلك مما **يشهد به العقل والنقل**، **وفيه نظر**؛ **لأن كلا** من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان ....

والجندل إلخ: كذا في "الأساس"، والذي في "الصحاح" أن الجندل بسكون النون الحجارة، وأما الأرض ذات الحجارة فيقال لها: جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال، فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيرا لغويا، بل تفسيرًا مرادًا، أو يقال: إنه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال، وتكون النون حينئذ ساكنة للضرورة. [الدسوقي: ١/١١٤]

ونحوه: اعلم أن السجع تصويت الحمام والناقة على ما في "الأساس"، والهدير حقيقة في صوت الحمام مجاز في صوت الناقة، والحمام ما كان ذا طوق من الفواخت والقماري ونحوها، فقوله: "نحوه" إن كان مرفوعًا عطفًا على الهدير أي السجع هدير الحمام ونحو هديره وهو: حنين الناقة، فالأمر ظاهر، وإن كان مجروراً عطفًا على الحمام، ففيه ما قد علمت من أن إطلاق الهدير على صوت الناقة مجاز إلا أن يقال: إن الهدير من باب عموم المجاز، فيراد به مطلق التصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة. [الدسوقي: ١/١١٥]

بحيث تراك: أي في مكان تراك فيه سعاد وتسمع صوتك منه، فـ"حيث" ظرف مكان، والباء بمعنى "في". (الدسوقي)

كذا في "الصحاح": أي فكلام "الصحاح" يفيد أن المجرور بـ"من" بعد مرأى و"مسمع" هو فاعل الرؤية والسماع.

يشهد به العقل والنقل: أما النقل فما ذكره عن الصحاح فإنه يفيد أن فاعل الرؤية المجرور بـ"من"، وكلام الزوزني يقتضي أن المجرور بـ"من" هو المفعول، وأما العقل فلأن الحمامة إذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها؛ لأنه يفوت سماعها، بل اللائق طلب الإصغاء، فكان الواجب على الشاعر أن يقول: اسمعي أو اسكتي. (الدسوقي)

وفيه نظر: حاصله: أن ذلك القائل يدعي: أن كثرة التكرار وتتابع الإضافات مخلٌ بالفصاحة مطلقا، فلابد من الخلوص منهما، وحاصل الرد عليه: أنا لانسلم ذلك الإطلاق، بل الحق التفصيل، وهو: إن حصل للفظ ثقل بسبب ما ذكر من الأمرين كانا مخلين بالفصاحة، لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التنافر؛ لما تقدم أن التنافر عبارة عن كون الكلمات ثقيلة على اللسان، وإن لم يحصل للفظ ثقل بسببهما، فلا يخلان بالفصاحة، فلا يصح الاحتراز عنهما. (خلاصة الدسوقي)

لأن كلا إلخ: اعترض عليه بأن التكرار يجب الاحتراز عنه مطلقا صونا لكلام البلغاء عن اللغو والعبث، فالتكرار من حيث إنه تكرار مخل بالفصاحة مطلقا، فلا يصح جعل الشارح التكرار على قسمين. وأجيب بأنه ليس المراد من التكرار الذي ندعي انقسامه إلى فصيح وغير فصيح أن يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الثاني ما يستفاد من الأول كما يشهد به الأمثلة، بل المراد منه صورة التكرار، وربما يلتزمه الفصيح لنكتة فلا تختل فصاحته. [التجريد: ٤٤]

فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخل بالفصاحة، **كيف** وقد وقع **في التنزيل** مثل: ﴿دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (غافر: ٣١) و﴿ذِكْرِ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ﴾ (مريم: ٢) و﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾. (الشمس: ٨،٧)

رنج وعادة — مثالان لتتابع الإضافات — مفعول رحمة — مثال لكثرة التكرار — أفهمها — ضد الصواب

[الفصاحة في المتكلم]

والفصاحة في المتكلم **ملكة** وهي **كيفية راسخة في النفس، والكيفية عرض لا يتوقف**

فقد حصل: قيل عليه: إن التنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه، وأما الحاصل من الإضافات فلم يتقدم ما يحترز به عنه. والجواب: أن الإضافات إنما تكون في الكلمات فللكلمات دخل في التنافر الذي تقدم ذكره.(ملخص) **كيف:** هذا استفهام تعجبي أي كيف يصح القول بأنهما يخلان بالفصاحة مطلقا، وقد وقع كل منهما في التنزيل. [الدسوقي: ١١٦/١] **في التنزيل:** وفي السنة، أيضًا كقوله ﷺ: "الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم"، فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الإضافات.[التجريد: ٤٥] أقول: الإضافات في تتابع الإضافات تشتمل المتداخلة بأن يكون الأول مضافا للثاني، والثاني إلى الثالث، وغير المتداخلة، ففي مثال المصنف توجد الأولى كما سيجيء، وفي هذا الحديث توجد الثاني أي غير المتداخلة.

ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ: ومن التتابع الواقع في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾ (المجادلة:١٢) وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (الإسراء:١٠٠) وقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (الرحمن:١٣) وقوله عزوجل: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ (الأنعام:١٥٨) وقوله ﷺ فيما يحكي عن ربه: "أنا عند ظن عبدي بي".

ونفس إلخ: مثال لكثرة التكرار، ومنها ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا﴾ (آل عمران:١٩٤)، ومنها ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾ (النحل:٨٠)، و﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ﴾ (التوبة:٢٤) و﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ (النور:٣١). (ملخص)

ملكة: اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالا؛ لأن المتصف بها يقدر على إزالتها في الزمن الحال، أو أنها من التحول والانتقال؛ لقدرته على التحول والانتقال عنها، فإن ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها إزالتها سميت ملكة، إما لملك صاحبها لها يصرفها في المدارك كيف شاء أو لأنها هي تملكت من قامت به؛ لكونها تمكنت منه، [وتسمى أيضا كيفية؛ لأنها تقع في جواب كيف، وذلك] كالكتابة فإنها في ابتدائها تسمى حالا، فإذا تقررت [ورسخت] صارت ملكة. [الدسوقي: ١١٨/١] **كيفية راسخة:** الأنسب في هذا المقام أن يذكر المعنى العرفي للملكة والكيفية، فالكيفية: صفة وجودية تقع في جواب كيف، والملكة: صفة وجودية راسخة في النفس، وما ذكره من التعريفات لا تعلق له بعلم البلاغة إنما هو من دقائق الحكماء، ولعله ارتكب ذلك تشحيذاً للذهن. (الدسوقي)

تعقله على تعقل الغير، **ولا يقتضي** القسمة **واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا**، فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية مثل: الإضافة، والفعلِ، والانفعال، ونحو ذلك. وبقولنا: "لا يقتضي القسمة" الكميات، وبقولنا: "اللاقسمة" النقطة والوحدة. وقولنا: "أوليا" المراد بالاقتضاء ههنا الاستلزام
ليدخل فيه **مثل: العلم** بالمعلومات المقتضية للقسمة أو اللاقسمة، فقوله: "ملكة" إشعار دون أن يقول صفة
بأنه لو عبّر **عن المقصود** بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك اللام للجنس
راسخا فيه. وقوله: **يقتدر بها** على التعبير..

في النفس: لا في الجسم كالبياض وإلا فلا تسمى ملكة. والكيفية: أتى بالاسم الظاهر مع أن المحل للضمير إشارة إلى أن التعريف لمطلق كيفية، سواء كانت راسخة أو لا، ولو أتى بالضمير لتوهم عوده إلى الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة. [الدسوقي: ١/١١٨] عرض: [جنس شامل لأنواع الأعراض التسعة] هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه، بل يكون تابعا لغيره في التحيــز بأن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر، وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته، بل بغيره بأن يكون مختصا بالغير اختصاص الناعت بالمنعوت بحيث يكون الأول نعتا والثاني منعوتا. (الدسوقي) لا يتوقف: فصل لإخراج الأعراض النسبية.

ولا يقتضي إلخ: [المراد بالاقتضاء ههنا الاستلزام] هذا فصل ثان لإخراج العرض الذي يقبل القسمة لذاته، وهو الكم كالعدد والمقدار من الخط والسطح والجسم. واللاقسمة: هذا فصل ثالث لإخراج النقطة والوحدة، والنقطة هي نهاية الخط، والوحدة كون الشيء لا ينقسم، وكل منهما عرض يقتضي عدم القسمة. (الدسوقي)

في محله: متعلق بالقسمة واللا قسمة على طريق التنازع. اقتضاء أوليا: هذا قيد رابع لإدخال مثل العلم في تعريف الكيف، فإن الصحيح أن العلم من مقولة الكيف، والمراد من الاقتضاء الأولي الاقتضاء الذاتي، أي لا يقتضي القسمة ولا عدمها لذاته، فدخل في هذا التعريف العلم؛ فإنه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضي القسمة ولا عدمها لذاته، وأما بالنظر للمعلوم فتارة يقتضي اللاقسمة مثل العلم المتعلق بجوهر فرد، وتارة يقتضي القسمة كالعلم المتعلق بأشياء متعددة، لكن لا بالذات، بل بواسطة متعلقاته أعني المعلومات. (ملخص)

ليدخل: أي المتعلق بجنس المعلومات، فيشمل المعلوم الواحد والأكثر. [الدسوقي: ١/١٢٠] مثل العلم: فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضي عدم القسمة باعتبار متعلقه، والمتعلق بأكثر يقتضي القسمة باعتبار المذكور. (الدسوقي) عن المقصود: أي عن جنس مقصوده لا كله؛ إذ لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ. (الدسوقي) يقتدر بها: إن قلت: هذا التعريف غير مانع لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور؟ قلنا: لا نسلم أن هذه أسباب، بل شروط، ولو سلم فالمراد: السبب القريب؛ لأنه السبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية. (المطول)

عن **المقصود** دون أن يقول يعبّر **إشعار** بأنه يسمى فصيحا إذا وجد فيه تلك الملكة سواء
ما ذكر من الملكة بمعنى الصفة
وجد التعبير أو لم يوجد. وقوله: بلفظ فصيح **ليعم المفرد** والمركب، أما المركب **فظاهر**،
عن المقصود
وأما المفرد فكما تقول عند **التعداد**: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلى غير ذلك.

[بيان البلاغة]

[البلاغة في الكلام]

والبلاغة في الكلام **مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته** أي فصاحة الكلام، **والحال**: هو
تفسير للمضاف إليه تفسير للمضاف

المقصود: اللام هنا للاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم. **إشعار**: بيان ذلك أن يقال: لو قال "يعبر" دون "يقتدر" لزم أن لا يسمى من له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحا حال السكوت لفقد التعبير في تلك الحالة؛ إذ لا دلالة لقوله: "يعبر بها" إلا على أنه يوجد من صاحبها التعبير. [الدسوقي: ١/١٢١]

ليعم المفرد: أعني قال: بلفظ فصيح دون كلام فصيح؛ لئلا يتوهم أنه يجب في فصاحة المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح، وهذا محال؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد، كما إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناسا مختلفة ليرفع حسابها، فتقول: دار، جارية، ثوب، بساط، فعبر بلفظ ليعم المفرد والمركب. (الدسوقي)

فظاهر: لكثرة أفراده بخلاف المفرد، فإنه ليس له إلا صورة واحدة، فلذا مثل لها بقوله: "فكما تقول إلخ". (الدسوقي)

التعداد: أي من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة. [التجريد: ٤٧]

والبلاغة: لما فرغ من بيان الفصاحة شرع في بيان البلاغة. **مطابقته لمقتضى الحال**: هذا تعريف لبلاغة الكلام، والمراد من المطابقة: المطابقة في الجملة، إذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة وهي مطابقة الكلام لسائر المقتضيات، فإن اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلا، فروعي أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه دون ذاك، لكن مراعاتهما أزيد بلاغة؛ لأنها أزيد مطابقة الحال. (التجريد والدسوقي)

لمقتضى الحال: وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان، إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقية غير مختلفة في الوضوح والخفاء. [الدسوقي: ١/١٢٢]

مع فصاحته: [فالبلاغة إنما يتحقق عند تحقق الأمرين]حال من الضمير في "مطابقته"؛ لأنه فاعل المصدر المضاف. (التجريد) **والحال**: هذا شروع في بيان معنى المضاف إليه، ثم بعد ذلك يبين معنى المضاف، وهو المقتضى. (الدسوقي)

الأمر الداعي إلى **أن يعتبر** مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد **خصوصية ما وهو**
كالإنكار مثلا بالضم كالتأكيد مثلا
مقتضى الحال **مثلا**: كون المخاطب منكرا للحكم حال تقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد
الأولى إنكار المخاطب للحكم
مقتضى **الحال**، وقولك له: إن زيدا في الدار مؤكّدا بـ"إن" كلام مطابق **لمقتضى**
أي للمخاطب المنكر حال من قولك وهو التأكيد
الحال، **وتحقيق ذلك أنه** من جزئيات ذلك الكلام الذي تقتضيه الحال؛ فإن الإنكار مثلا
المطابقة ومقتضى الحال وهو الكلام المؤكد

الأمر الداعي: أي سواء كان ذلك الأمر داعيا له في نفس الأمر كما لو كان المخاطب منكرا لقيام زيد حقيقة، فالإنكار أمر داع في نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام أو غير داع له في نفس الأمر، كما لو نزل المخاطب غير المنكر بمنزلة المنكر؛ فإن ذلك الإنكار التنزيلي أمر داع إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام، إلا أنه داع بالنسبة للمتكلم الذي حصل منه التنزيل، لا أنه داع بالنسبة لما في نفس الأمر، إذ لا إنكار في نفس الأمر، فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعي للمتكلم مطلقا، وهذا بخلاف ظاهر الحال؛ فإنه الأمر الداعي في نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصية فهو أخص من الحال. [الدسوقي بتغيير: ١/١٢٢]

إلى أن يعتبر: أشار بهذا التفسير إلى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم، وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ، ولذا أورد كلمة "مع" دون "في" الموهمة للجزئية. (عبد الحكيم) **خصوصية ما**: مفعول "يعتبر" إن قرئ بالبناء للفاعل، ونائب فاعله إن قرئ بالبناء للمفعول، و"ما" لتأكيد العموم والخصوصية بضم الخاء؛ لأن المراد بها النكتة والمزية المختصة بالمقام، والخصوص بالضم مصدر خص كالعموم مصدر عم، فألحقت به ياء النسب، والمصدر إذا لحق به ياء النسب صار وصفاً، وأما الخصوص بالفتح فهو صفة كضروب، والصفة إذا لحقتها ياء النسب صارت مصدراً كالضاربية والمضروبية، فآل الأمر إلى أن الخصوصية بالضم صفة وبالفتح مصدر، والمناسب ههنا الصفة. (الدسوقي)

وهو مقتضى: ليس هذا جزءاً من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزءا في التعريف، بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه،... وضمير "هو" راجع للخصوصية وتذكيره باعتبار الخبر. (الدسوقي)

مثلا: مفعول مطلق إن أريد به التمثيل، ومفعول به إن أريد به المثال. **الحال**: الضمير للخصوصية وتذكيره لرعاية الخبر، ويؤيده قوله: "والتأكيد مقتضى الحال" ولو كان عائدا إلى الاعتبار يقال: واعتبار التأكيد مقتضى الحال.

لمقتضى: معنى مطابقته له ههنا اشتماله عليه، وقد يجيء بمعنى الصدق كما سيأتي.

وتحقيق ذلك: أي بيانه على وجه الحق، وفيه إشارة إلى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري، وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم: أن مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية وأن معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى اشتماله على تلك الخصوصية، وأما على هذا التحقيق المراد من مقتضى الحال: هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية، ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى، وأن ذلك المقتضى صادق عليه لاشتمال الكلام على تلك الخصوصية، فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله، وأما معنى الحال فلم يختلف، بل هو على كليهما الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر إلخ. (الدسوقي والتجريد)

أنه: أي المثال المذكور أعني الكلام الذي هو قولك: إن زيدا في الدار ولزيد في الدار. [الدسوقي: ١/١٢٤]

يقتضي كلاما مؤكدا وهذا مطابق له **بمعنى أنه** صادق عليه **على عكس** ما يقال: إن

المثال المذكور أي للكلام المؤكد أي الكلام المؤكد الكلى

الكلي مطابق للجزئيات، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرناه في الشرح

في تعريف علم المعاني. **وهو** أي: مقتضى الحال **مختلف**؛ فإن **مقامات الكلام متفاوتة**؛

مختلفة

لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذاك، وهذا عين تفاوت مقتضيات

المراد به الشيء المعتبر أي التغاير المذكور

الأحوال؛ لأن التغاير بين الحال والمقام إنما هو **بحسب الاعتبار**، وهو أنه **يتوهم** في الحال

الشأن

كونه زمانا لورود الكلام فيه، **وفي المقام** كونه محلا له، ....

بمعنى أنه: أي الكلام الكلى المؤكد الذي هو مقتضى الحال صادق عليه أي على هذا المثال الجزئي. [التجريد: ٤٨]

على عكس: متعلق بمحذوف، أي وقولنا: هذا يعني الجزئي مطابق له يعني للكلي جار على عكس ما يقال أي على عكس ما يقوله أهل المعقول: إن الكلي مطابق لجزئيات ذلك؛ لأنه ههنا أسند المطابقة إلى الجزئي وأهل المعقول أسندوا المطابقة إلى الكلي، ثم هذا العكس إنما هو بالنظر إلى اللفظ، وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين؛ لأن المراد بمطابقة الجزئي للكلي هنا صدق الكلي عليه وهو مقصود أهل المعقول. (الدسوقي)

وهو: [تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال]. **مختلف**: أي يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى، وفيه أنه قد يختلف المقام ولا يختلف المقتضى كالتعظيم والتحقير مقامان، ومقتضاهما واحد، وهو الحذف كما يأتي. والجواب عنه بأن المراد من اختلاف المقامات: اختلافها بحسب الاقتضاء بأن يقتضي أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر، والتعظيم والتحقير وإن اختلفا ذاتا لم يختلفا في الاقتضاء، بل هما متحدان فيه فلا يتوجه النقض. [الدسوقي بتلخيص: ١/١٢٥]

مقامات: أي الأمور المقتضية لاعتبار خصوصية ما في الكلام. **مقامات الكلام متفاوة**: والحال والمقام متحدان ذاتا كما سيجيء، فإذا اختلف المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال بالضرورة.

بحسب الاعتبار: أي بحسب اعتبار المعتبر وتوهمه، وأما بحسب الذات فهما واحد، فإذا كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الأحوال كذلك؛ لأن مقتضيات الأحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والأحوال واحدا بالذات. (الدسوقي) **يتوهم إلخ**: حاصله: أن الأمر الداعي لإيراد الكلام إذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا؛ لأن أحد الأزمنة الثلاثة يسمى حالا، وإذا توهم فيه كونه محلا له يسمى مقاما، وإنما عبر الشارح بالتوهم؛ لأن الأمر الداعي ليس في الحقيقة زمانا ولا مكانا، وإنما ذلك أمر توهمي تخيلي. (الدسوقي)

وفي المقام: وإنما اختير لفظ "المقام" دون "غيره" من أسماء الأمكنة؛ لأن البلغاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب وأشعار وهم قائمون، فأطلق المقام على الأمر الداعي؛ لأنهم يلاحظونه في محل قيامهم، واختيار لفظ "الحال" دون "غيره"؛ لأن هذا الكلام إنما يؤدى في حال الإنكار مثلا لا قبله ولا بعده. (الدسوقي)

وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال وتحقيق لمقتضى الحال.

عطف على إشارة

فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه **أي خلاف كل منها** يعني أن المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يـــباين المقام الذي يناسبه **التعريف، ومقام إطلاق** الحكم، **أو التعلق، أو المسند إليه،** أو المسند، **أو متعلقه** يباين **مقام**

نحو زيد قائم — نحو ضربت زيدا — نحو زيد قائم — نحو عمرو كاتب — نحو زيد ضارب رجلا

تقييده بمؤكد أو أداة قصر، **أو تابع،** أو شرط، أو مفعول، أو ما يشبه ذلك، ومقام تقديم

نحو إن زيدا قائم — زيد الطويل قائم — راجع إلى المسند — كالحال والتمييز

المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين **مقام حذفه،**

نحو زيد قائم — نحو قام زيد — نحو زيدا ضربت — ذكر أحد الثلاثة

وفي هذا الكلام: أعني قول المصنف الآتي: "فمقام كل إلخ" فاسم الإشارة راجع لما يأتي كما يدل عليه كلامه في "المطول" أو يقال: إن الإشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة وتمهيد لما يأتي. [الدسوقي بتلخيص: ١٢٦/١]

إشارة إجمالية: المراد بضبطها: حصرها وعدها، وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الأحوال في أقسام ثلاثة: ما يتعلق بأجزاء الجملة، وما يتعلق بالجملتين فصاعداً، وما لا يختص بشيء من ذلك بل يتعلق بهما مرتبا لهذه الأقسام على هذا الترتيب، فأشار إلى القسم الأول بقوله: "فمقام كل إلخ"، وإلى الثاني بقوله: "ومقام الفصل يباين مقام الوصل"، وإلى الثالث بقوله: و"مقام الإيجاز" إلى قوله: و"لكل كلمة مع صاحبتها مقام"، ولم يفصل محال تلك المقتضيات فهو كلام إجمالي يفصله ما يأتي في علم المعاني. (الدسوقي بتغيير)

وتحقيق لمقتضى الحال: أي تعيين له حيث قال فيما يأتي "فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب".

خلاف كل منها: في هذا التفسير إشارة إلى أن ضمير خلافه عائد إلى "كل"، وحاصله: أن الضمير في قول الشارح "أي خلاف كل منها" راجع إلى الأربعة المذكورة، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، وفيه توزيع، فكأنه قال: أي مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافاتها. (الدسوقي) التعريف: أي تعريف المسند إليه أو المسند نحو: زيد قائم وزيد القائم.

ومقام إطلاق: أي النسبة الحاصلة بين المسندين، والمراد بإطلاقه: خلوه من المقيدات نحو: زيد قائم.[الدسوقي: ١٢٧/١]

أو التعلق: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق التعلق، أي تعلق المسند بمعموله كتعلق الفعل بالمفعول نحو: ضربت زيدا. (الدسوقي) أو المسند إليه: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق المسند إليه أو إطلاق المسند، أي خلوه عن التقييد بتابع نحو: زيد قائم. (الدسوقي) أو متعلقه: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق متعلق المسند أي إطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع نحو: زيد ضارب رجلا. (الدسوقي) مقام تقييده: راجع لكل من إطلاق الحكم والتعلق. أو تابع: راجع إلى إطلاق المسند إليه والمسند ومتعلقه. مقام حذفه: نحو: مريض في جواب من قال: كيف حالك؟

فقوله: "خلافه" شامل **لما ذكرناه، وإنما فصل قوله:** ومقام الفصل يباين مقام الوصل **تنبيها** على عظم شأن هذا الباب، **وإنما لم يقل:** مقام خلافه؛ لأنه أخصر وأظهر؛ لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل، **وللتنبيه** على عظم الشأن فصل قوله: **ومقام الإيجاز** يباين مقام خلافه أي **الإطناب والمساواة وكذا خطاب** الذكي مع خطاب الغبي **فإن مقام الأول** يباين مقام الثاني، فإن الذكيّ يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبيّ، **ولكل كلمة** مع **صاحبتها** أي مع كلمة أخرى ....

علة للأظهرية — عطف مرادف — كالفعل — كـ"إن" الشرطية

لما ذكرناه: من التعريف والتقييد والتأخير والحذف. **وإنما فصل قوله:** أي و لم يذكر الفصل مع ما تقدم.

تنبيها: قال الشارح في "المطول": وإنما فصل قوله هذا مما سبق لأمرين: أحدهما: التنبيه على أنه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل، والثاني: أنه من الأحوال المختصة بأكثر من جملة.

وإنما لم يقل: أي لم يقل المصنف مقام خلافه مع أنه موافق للسوابق؛ لكون الوصل أخصر وأظهر من خلافه، أما كونه أخصر، فلأن في خلافه خمسة أحرف، وفي الوصل أربعة أحرف؛ لأن همزته وصلية تسقط في الدرج، وأما كونه أظهر؛ فلأن خلاف الفصل لما كان في الواقع منحصرا في الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معينا له بحيث لا احتمال معه، بخلاف لفظ "الخلاف" فإنه يوهم أن خلاف الفصل أعم من الوصل. (ملخص الحواشي)

وللتنبيه: أي لعظم شأن الإيجاز وما معه، وأيضًا؛ لكونه ليس خاصا بأحوال أجزاء الجملة ولا بالجمل بخلاف ما قبله فصله عما قبله. [الدسوقي: ١٢٨/١] **ومقام الإيجاز:** أي والمقام الذي يناسبه الإيجاز أي إقلال اللفظ. (الدسوقي)

الإطناب: هو الزيادة على أصل المراد لفائدة. **والمساواة:** وهو تعبير المراد بلفظ غير زائد ولا ناقص.

وكذا خطاب: أي مثل الإيجاز وخلافه في كونهما متبايني المقام خطاب الذكي مع خطاب الغبي في كونهما متبايني المقام، فاسم الإشارة راجع للأمور المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة، ووجه الشبه التباين في المقامات، ويحتمل أن المعنى: ومثل مقام الإيجاز ومقام خلافه في التباين مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي. فحاصله تشبيه المقامين بالمقامين في التباين، وعلى هذا فلفظ "مقام" مقدر في كلام المصنف، وأشار الشارح إلى ذلك الاحتمال بقوله: "فإن مقام الأول" إلخ وعلى الاحتمالين إضافة الخطاب من إضافة المصدر إلى المفعول، والمراد من الخطاب ما خوطب به. (الدسوقي) **فإن مقام الأول:** أشار إلى أن لفظ "مقام" مقدر في كلام المصنف وحاصله: تشبيه المقامين بالمقامين في التباين، ولو صرح بذلك في المتن لكان أوضح. [التجريد: ٥٠]

ولكل كلمة: كالفعل، وقوله: "مع صاحبتها" أي مع الكلمة المصاحبة لها أي التي جمعت وذكرت معها في كلام واحد وذلك كـ"إن" الشرطية، وقوله: "مع صاحبتها" متعلق بمضاف محذوف أي لوضع كل كلمة أو حال من كل كلمة، أو صفة لكلمة، أو متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما. (الدسوقي والتجريد) **صاحبتها:** قيل في قوله: "لكل كلمة مع صاحبتها" إشارة إلى علم البديع كما أن قوله: "وكذا خطاب الذكي" إشارة إلى علم البيان، وما قبله إشارة =

مصاحبة لها مقام **ليس لتلك** الكلمة مع ما يشارك تلك الصاحبة **في أصل المعنى** مثلا:
الفعل مثلا مثل إذا
الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع "إن" مقام ليس له مع "إذا"، **وكذا لكل** كلمة
بأداة الشرط
من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع **المضارع وعلى هذا القياس.**
هو إظهار غلبة وقوعه

[ارتفاع شأن الكلام]

وارتفاع شأن الكلام **في الحسن والقبول بمطابقته** للاعتبار المناسب وانحطاطه.........
الحسن الذاتي بالنظر إلى السامع البليغ

= إلى مقاصد علم المعاني، وقيل: هذا القول كالترقي بالنسبة إلى ما قبلها؛ فإنه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى إلى أن لكل كلمة من أجزاء الكلام إذا أقرنت بكلمة أخرى مقاما لم يكن لها إذا أقرنت بكلمة أخرى غيرها. [التجريد : ٥١]

ليس لتلك: أي ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهي الفعل. [الدسوقي: ١/١٢٩]

في أصل المعنى: أي لا في جميعه، فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كـ"إن وإذا" فإنهما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط، واختلفا في أن الأولى للشك والثانية للتحقيق، وكذا الماضي والمضارع فإنهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن، واختلفا في أن الأول للزمان الماضي، والثاني للحال أو الاستقبال، وإنما قيد بالمشاركة في أصل المعنى؛ ليخرج المترادفين كما لو اشتركا في جميع المعنى كـ"ما ومهما"، فإن كلا منهما لما لا يعقل، فمقام الفعل مع "ما" هو عين مقامه مع "مهما". [الدسوقي: ١/١٣٠]

وكذا لكل: ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الأداة، وهذا بيان لمقام الأداة مع الفعل. (الدسوقي) **المضارع:** هو إظهار الاستمرار التحددي. **وعلى هذا القياس:** مبتدأ وخبر، أو القياس مفعول لمحذوف، أي وأجر القياس على هذا بحيث تقول: للفعل مع "هل" الاستفهامية مقام ليس له مع غيرها من أدوات الاستفهام، وللمبتدأ مع الخبر المفرد مقام ليس له مع الخبر إذا كان جملة. (الدسوقي والتجريد) **وارتفاع:** معطوف على قوله: "وهو مختلف" من عطف الجمل، والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة، وكون بعضها أعلى من بعض، ثم تعيين أعلاها وأسفلها. (الدسوقي)

في الحسن والقبول: أي في باب الحسن والقبول، وهذا احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب؛ فإن ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته، أو كالنصيحة فإن ارتفاعه بهذا الوجه اشتماله على كثرة النصائح، وكالإعلام عما في الواقع فإنه باعتبار الصدق إلى غير ذلك. (عبد الحكيم)

بمطابقته: أي باشتماله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب، فكلما كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه، والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى، وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا، فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة. [الدسوقي: ١/١٣١]

أي انحطاط شأنه بعدمها أي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب، **والمراد بالاعتبار** المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبا للمقام بحسب **السليقة**، أو **بحسب تتبع** تراكيب البلغاء، **يقال**: "اعتبرت الشيء" إذا نظرت إليه وراعيت **حاله**. **وأراد** بالكلام الكلام الفصيح، **وبالحسن** الحسن الذاتي **الداخل في البلاغة** دون العرضي الخارج لحصوله ....

(الطبيعة) (الأمر الداعي إليه) (أي منشأه ذات البلاغة)

والمراد بالاعتبار: أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، واختار هذه العبارة للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الأمر المناسب صار الأمر المناسب كأنه نفس الاعتبار. [الدسوقي:١/١٣١] السليقة: هذا إذا كان المتكلم من العرب العرباء.

أو بحسب تتبع: [إذا كان المتكلم من غير العرب] قيل: بقي قسم آخر وهو أن يكون بحسب ما عرف من القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع مما ذكر؟ وأجيب بأن القواعد مأخوذة من التتبع فالأخذ منها أخذ من التتبع، فهذا القسم داخل في القسم الثاني بواسطة التتبع. [ملخص التجريد: ٥١] يقال: هذا دليل من اللغة لقوله: "والمراد بالاعتبار له إلخ". (الدسوقي) حاله: أي الأمر الداعي إليه وهو الإنكار مثلا، وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على المسبب؛ لأن مراعات الحال كالإنكار سبب للإتيان بالتأكيد مثلا. (الدسوقي)

وأراد: هذا جواب عما أورد على كل من المقدمتين في قول المصنف: "وارتفاع شأن الكلام إلخ"، وحاصل ما أورد على الأولى: أن ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقة وزيادها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهره؛ لأن الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه، وحاصل ما أورد على الثانية: أن الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لابعدمها من أصلها كما هو ظاهر؛ لأن الانحطاط في الحسن يقتضي ثبوت أصل الحسن وهو إنما يكون بالمطابقة، وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يتم قوله: "والانحطاط في الحسن بعدم المطابقة"، وحاصل ما أجاب الشارح: أن المراد بالكلام في قوله: "وارتفاع شأن الكلام إلخ" الكلام الفصيح، فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة، فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعدمها. (الدسوقي)

وبالحسن إلخ: جواب عما يقال: إن قوله "وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته إلخ" لا يتم، لأن ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو لاشتماله على المحسنات البديعية لا بالمطابقة المذكورة، وحاصل الجواب: أن المراد بالحسن الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة، ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضي الذي يحصل بالمحسنات البديعية. (الدسوقي)

الداخل في البلاغة: أي في بابها، فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة، فلا ينافي قوله: "الداخل في البلاغة" ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيده جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما مر. [الدسوقي: ١/١٣٢]

بالمحسنات البديعية **فمقتضى الحال هو الاعتبار** المناسب للحال والمقام يعني إذا علم أن ليس ارتفاع شان الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب **على ما يفيده** إضافة المصدر، **ومعلوم** أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضي الحال، **فقد علم** أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضَى الحال واحد، **وإلا لما صدق** أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب،..........

بناء على ما يفيده

فمقتضى الحال إلخ: [تفريع على قوله وارتفاع شأن إلخ] أي جعل الفاء للتفريع، فاحتاج إلى دليل فذكره، لكنه لم يستلزم الدعوى وهي الاتحاد بينهما؛ لعدم خلوه عن المناقشة، ولو جعلها للتعليل لاستقام الكلام، وما احتاج إلى التطويل؛ لأن الاتحاد بينهما بديهي ومعلوم، ولذا نصبه في موضع الدليل لما ادعاه من أن ارتفاع شأن الكلام بالمطابقة للاعتبار. **هو الاعتبار**: هو ضمير فصل مفيد للحصر أي هو الاعتبار المناسب لا غير. [الدسوقي: ١٣٢/١]

على ما يفيده: هذا جواب عما يقال: الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف، بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة، وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه؟ وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أنه غير معلوم من كلامه، بل هو معلوم من إضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعده لما في "الرضي" من أن اسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل و لم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يصدق عليه، فهو الظاهر لاستغراق الجنس كما يقال: ضربي زيدا في الدار. (الدسوقي وعبد الحكيم)

ومعلوم: إشارة إلى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم، وليست معلومة من كلام المصنف، والتفريع في كلام المصنف: "أي فمقتضي الحال إلخ" عليهما معا، لكن حذف إحداهما للعلم بها، فالحاصل: أن ههنا مقدمتين: مقدمة معلومة من كلامهم وهي: أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال، ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف وهو: أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب، ينتج من الشكل الثالث أن مطابقة الكلام لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر وهو الموضوع، ويلزم من هذه النتيجة أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهو المطلوب. (الدسوقي)[التجريد: ٥٢]

فقد علم: أي علم الاتحاد بين الاعتبار والمقتضى من المقدمتين، وطريق إثبات الدعوى من المقدمتين بالشكل الأول أقوى الطريق، وهكذا لأن الحصر في العام، نظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته شأن الكلام، وكل ما يرتفع به شأن الكلام هو الاعتبار المناسب، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب هذا وإن كان أقرب لكنه غير مثبت للاتحاد لاحتمال العموم والخصوص بينهما. **وإلا لما صدق**: أي لما صدق الحصران السابقان، يعني إن لم يكن بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب اتحاد بل كان بينهما تباين كلي، أو تباين جزئي، أو عموم وخصوص مطلق لبطل الحصران المذكوران. [ملخص الدسوقي: ١٣٣/١]

ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، **فليتأمّل**.

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ بمعنى أنه كلام بليغ، لكن **لا من حيث** إنه لفظ وصوت بل باعتبار إفادته المعنى **أي الغرض** المصوغ له الكلام، بالتركيب متعلق بإفادته، **وذلك**؛
متعلق بـ"راجعة"
لأن البلاغة كما مر **عبارة** عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، **وظاهر** أن اعتبار
علة راجعة إلى اللفظ — علة لقوله: باعتبار المعنى
المطابقة **وعدمها** إنما يكون **باعتبار المعاني**، والأغراض التي يصاغ لها الكلام، لا باعتبار
الثانوية — أي مقتضيات الأحوال
الألفاظ **المفردة** والكلم **المجردة**، ....
عن اعتبار إفادة المعنى

فليتأمل: قاله لإمكان المناقشة في الملازمة المذكورة بوجهين: الأول بأن يقال: إن قوله: "وإلا لما صدق الحصران" فيه نظر، بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق، فإن الحصر في الخاص لا ينافي الحصر في العام؛ لأن الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد، بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام، وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد مثلا: حصر الكاتب في الإنسان لا ينافي حصره في الحيوان. والوجه الثاني: أن المطلوب بيان اتحاد مقتضى الحال بالاعتبار المناسب، وما ذكر في الدليل لايفيد الاتحاد في المفهوم يقينا، بل يحتمل أن يكونا متساويـــين في الصدق فقط لا المتحدين في المفهوم وكان المطلوب الاتحاد. (ملخص)

فالبلاغة: [تفريع على تعريف البلاغة، أو على قوله: "وارتفاع شأن الكلام".] قصده دفع التنافي بين كلامي عبد القاهر، حيث جعل البلاغة صفة للفظ، وقال مرة: إن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ، وحاصل الدفع: أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته، بل باعتبار إفادة المعنى الثاني الزائد على أصل المراد. [التجريد: ٥٣]

لا من حيث: أي ولا من حيث إفادته المعنى الأول الذي هو مجرد النسبة بين الطرفين على أي وجه كان، فإن هذا المعنى مطروح في الطريق يتناوله الخاص والعام. [الدسوقي: ١٣٤/١] الغرض: وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال.

وذلك: أي كون البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى. عبارة: فقد أضيفت المطابقة التي هي البلاغة إلى الكلام الذي هو اللفظ، فثبت أنها راجعة إلى اللفظ. [الدسوقي: ١٣٥/١] ظاهر إلخ: أما المطابقة فظاهر، وأما عدمها، فلأنه لا يسلب شيء عن شيء إلا إذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه. (الدسوقي)

وعدمها: عطف على المطابقة أو على اعتبار، فحينئذٍ تأنيث الضمير بالنظر إلى المضاف إليه وهو المطابقة. (الدسوقي)

باعتبار المعاني: أي وجودا وعدما ليطابق قوله: "اعتبار المطابقة وعدمها". (الدسوقي) المفردة: أي عن اعتبار إفادة المعنى، وليس المراد بالمفردة غير المركبة؛ لأن المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا، مفردا كان أو مركبا. (الدسوقي)

المجردة: أي عن اعتبار المعنى الثاني الزائد على أصل المراد، وحاصل كلامه: أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة، أي مجردة عن إفادة المعنى الثاني الحاصل عند التركيب لايتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة، أما من حيث الإفادة فيتصف بهما. (الدسوقي)

وكثيرا ما **نصب** على الظرف؛ **لأنه** من صفة الأحيان، و"ما" لتأكيد معنى الكثرة،
عطف مرادف / لكونه ظرفا زمانيا / ههنا / فيكون زائدا
والعامل فيه قوله: يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة أيضا كما يسمى بلاغة، فحيث
في الظرف / مطابقة الكلام لمقتضى الحال
يقال: إن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى.
بالفصاحة المطابقة لمقتضى الحال

[مراتب البلاغة]

ولها أي لبلاغة الكلام طرفان: أعلى: وهو **حد الإعجاز** وهو: أن يرتقي الكلام **في بلاغته** إلى أن يخرج عن طوق **البشر** **ويعجزهم** عن معارضته، وما يقرب منه عطف
مرتبتان / الإعجاز / يرتفع / أي طاقتهم وقدرتهم

وكثيرا إلخ: يجوز أن يكون صفة مصدر "يسمى" فيكون مفعولا مطلقا أي: وتسمية كثيرا، إن قلت: إن التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شيء واحد لا تعدد فيه ولا تكثر، فلايصح وصفها بالكثرة. أجيب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسمية الإطلاق والاستعمال وهو يتعدد، فصح الوصف بالكثرة، وأما تذكير كثير؛ فلأن صفة المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه. [الدسوقي بتلخيص: ١٣٦/١] **نصب:** أي هو منصوب أو ذو نصب أو يقرأ فعلا مبنيا للمفعول.

لأنه إلخ: وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذا صفته، ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد بكونه صفة للأحيان أن موصوفه: "الأحيان" مقدر، أي أحيانا كثيرا؛ لأن التأنيث واجب حينئذ بل المراد أنه كان في الأصل صفة للأحيان، ثم أقيم مقامها بعد حذفها، وصار بمعناها ونصب نصبها، فمعنى "كثيراً مَّا" أي أحيانا كثيرة. (الدسوقي)

ولها: طرفان، هذا إشارة إلى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها، وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة، فقوله: "ولها طرفان" أي مرتبتان إحداهما في غاية الكمال، والأخرى في غاية النقصان، ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما. [الدسوقي: ١٣٧/١] **حد الإعجاز:** الإضافة للبيان ولابد في الكلام من تقدير مضاف، أي وهو ذو الإعجاز؛ لأن الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة لا الإعجاز. (الدسوقي)

في بلاغته: لا بإخباره عن المغيبات ولا بأسلوبه الغريب. **البشر:** تخصيص البشر؛ لأنهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون للمعارضة، والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والملك والبشر. (الدسوقي)

ويعجزهم: أي يصيرهم عاجزين عن معارضته، فإن قيل: ما ذكرتموه من أن الكلام يرتقي ببلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم ممنوع؛ إذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، والعلم الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة أعني المعاني والبيان كفيلان لهذا، فمن أحاط بهذين العلمين لم لايجوز أن يأتي بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن؟ يجاب بأن تكفل علم البلاغة لهذا الأمر ممنوع؛ إذ لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا، والاطلاع على كمية الأحوال، أي معرفة عددها وكيفيتها في الشدة والضعف، ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليهما الإتيان بكلام هو في الطرف الأعلى فأمر آخر، لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه. [ملخص الدسوقي: ١٣٨/١]

على قوله: "هو" والضمير في "منه" عائد إلى "أعلى" يعني أن الأعلى وما يقرب منه **كلاهما** حد الإعجاز، هذا هو الموافق لما **في "المفتاح"**، **وزعم بعضهم** أنه عطف على حد الإعجاز، والضمير عائد إليه يعني أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز، وما يقرب من حد الإعجاز، وفيه نظر؛ لأن القريب من حد الإعجاز **لا يكون** من الطرف الأعلى، وقد أوضحنا ذلك **في "الشرح"**، **وأسفل**: وهو ما إذا غيّر الكلام عنه **إلى ما دونه** أي إلى

وفي نسخة: ما يقرب

هذا الإعراب

أي طرف للبلاغة

كلاهما: أتى بقوله "كلاهما" جوابا عما يقال: إن لفظ "حد" مفرد فلا يصح الإخبار به عن الأعلى وما يقرب منه؟ وحاصل الجواب: أن قوله: "حد الإعجاز" خبر عن محذوف، تقديره: كلاهما والجملة خبر عن الأعلى وما يقرب منه. [الدسوقي: ١٣٨/١] في المفتاح: وحاصله أن البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه؛ فإن الأعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز. وزعم بعضهم: هذا عكس الأول؛ لأن الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان: الأعلى، وما يقرب منه، وهذا الزعم يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان: حد الإعجاز، وما يقرب منه، وهذا الزعم لبعض شراح "الإيضاح". [الدسوقي: ١٣٩/١]

لا يكون: أي الذي تنتهي إليه البلاغة، وذلك لأن ما يقرب من حد الإعجاز من المراتب العلية فقط، ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذي تنتهي إليه البلاغة؛ لأنه فرد جزئي على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمرا واحدا شخصيا لا انقسام في جهته كما هو الأصل في الطرف، وذلك كالنقطة التي هي طرف الخط، فإنها لا انقسام لها في جهته، فلو كان ما يقرب من حد الإعجاز من ذلك الأعلى لزم عليه انقسام مالا يقبل القسمة والإخبار عن الواحد بمتعدد، وكلاهما باطل. (ملخص الدسوقي)

في الشرح: قال الشارح في "المطول": ظاهر هذه العبارة يعني "وما يقرب منه" أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب منه، وهو فاسد؛ لأن "ما يقرب منه" إنما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الأعلى الذي إليه تنتهي البلاغة إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية أو نوعيا كالإعجاز، ثم قال: ومما ألهمت بين النوم واليقظة: أن قوله: "وما يقرب منه" عطف على "هو"، والضمير في "منه" عائد إلى الطرف الأعلى لا إلى حد الإعجاز، أي الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الإعجاز.

وأسفل: طرف أسفل عطف على أعلى. إلى ما دونه: أورد على هذا التعريف أنه يصدق على الطرف الأعلى والوسط أيضًا، فتعريف الأسفل يكون غير مانع؛ لأن كل واحد من الأعلى والأوسط يصدق عليه أنه مرتبة إذا غير الكلام عنها إلى ما دونها التحق بأصوات الحيوانات؛ لأن ما كان دون الأسفل وأنزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبة إلى الأعلى والأوسط بالضرورة. وأجيب بأن هذا الإيراد يدفعه ما في "ما" من معنى العموم؛ لأن المعنى: وهو ما إذا غير إلى أي مرتبة دونه التحق بأصوات الحيوانات، فخرج الأعلى والأوسط؛ فإنهما ليسا كذلك؛ إذ من جملة ما دون الأعلى الأوسط والأسفل، ومن جملة ما دون الأعلى الأوسط الأسفل، والتغيير إلى واحد منهما لا يلحقه بأصوات الحيوانات، وأجيب =

مرتبة وهي أدنى منه وأنزل، التحق الكلام **وإن كان** صحيح الإعراب عند البلغاء بأصوات
المغير
الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق **من غير** اعتبار اللطائف والخواص الزائدة
أي غير الإنسان هي الحيوانات ما مصدرية بيان للصدور
على أصل المراد وبينهما أي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة، بعضها أعلى من بعض
في البلاغة بيان للتفاوت
بحسب تفاوت المقامات **ورعاية** الاعتبارات، **والبعد** من أسباب الإخلال بالفصاحة.
متعلق بمتفاوتة
وتتبعها أي بلاغة الكلام وجوه أخر **سوى المطابقة** والفصاحة، تورث الكلام **حسنا**،
في التحسين تفسير لقوله: أخر
وفي قوله: "تتبعها" إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد
هي المحسنات البديعية تفسير لقوله: عرضي
البلاغة، **وإلى أن** هذه الوجوه إنما تعد محسّنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجعلها
تلك الوجوه
تابعة لبلاغة الكلام **دون المتكلم**؛ **لأنها** ليست مما يجعل المتكلم **متصفا بصفة**.
أي الوجوه المذكورة

- أيضا بأن المراد إلى مرتبة تحته بلا واسطة فإنه المتبادر عند الإطلاق. [الدسوقي: ١/١٤٠ والتجريد: ٥٥]

وإن كان: [لو قال: وإن كان فصيحا كان أحسن]. **من غير إلخ**: بيان للصدور بحسب الاتفاق، فهو على حذف "أي" التفسيرية، وعطف الخواص على ما قبله مرادف، وليس من ذلك أي من الكلام الملحق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البليد الذي لا يفهمها، بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته؛ لأن ترك اللطائف حينئذ من اللطائف. (الدسوقي)

بحسب تفاوت: بأن يقتضي بعض المقامات تأكيدا واحدا مثلا، وبعضها أكثر أو في عددها قلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر. (التجريد) **ورعاية إلخ**: أي الخصوصيات المعتبرات، فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية، ورعاية ثلاثة أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد. [الدسوقي: ١/١٤١]

والبعد إلخ: كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال، وانتفى عنه الثقل بالكلية، وهناك كلام آخر مطابق، لكن فيه شيء يسير من الثقل لا يخرجه عن الفصاحة، فالأول أعلى بلاغة من الثاني. (الدسوقي) **وتتبعها**: هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى علم البديع. (المطول) **سوى المطابقة**: صفة لوجوه، وإن أضيف إلى المعرف باللام؛ لأن "سوى" لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة. (الدسوقي) **حسنا**: عرضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة.

وإلى أن: وإلى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة. (الأطول) **دون المتكلم**: لأن هذه الوجوه المذكورة أصناف الكلام فلا محالة تكون تابعة. **لأنها**: وهناك مانع آخر وهو: أن هذه الوجوه محسنة للكلام لا للمتكلم.

متصفا بصفة: يعني أن هذه الوجوه ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة في العرف؛ إذ لا يقال عرفا لمن يتكلم بما فيه تجنيس: "مجنس"، ولا من يتكلم بما فيه تطبيق أو ترصيع "مطبق أو مرصع" كما يقال عرفا: فصيح بليغ للمتكلم بكلام فصيح أو بليغ، وهذا لا ينافي أنه يوصف بكونه مجنسا أو مرصعا لغة. [الدسوقي: ١/١٤٢]

[البلاغة في المتكلم]

والبلاغة في المتكلم: ملكة **يقتدر** بها على تأليف **كلام بليغ**، **فعلم مما** تقدم أن كل بليغ
من تعريف الفصاحة والبلاغة
كلاما كان أو متكلما **على استعمال** اللفظ المشترك في معنييه، **أو على تأويل كل ما يطلق** عليه لفظ البليغ فصيح؛ لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة **مطلقا** ولا عكس أي **بالمعنى اللغوي أي ليس** كل فصيح بليغا؛ **لجواز** أن يكون كلام فصيح غير مطابق **لمقتضى الحال**.
لا المنطقى

يقتدر إلخ: ليس المراد من الاقتدار على عموم التأليف العموم الحقيقي وإلا لم يكن أحد من البشر بليغًا؛ فإن الإتيان بمثل القرآن ليس في قدرة الإنسان، بل المراد: العموم العرفي. (ملخص) **كلام بليغ**: أي أيّ كلام بليغ يقصده؛ لأن النكرة الموصوفة تعم نحو: أكرم رجلا عالما أي أيّ رجل عالم كان، فتخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كالذم، "عبد الحكيم على المطول"، أو يجاب بأن إضافة المصدر أي في "تأليف كلام بليغ" يفيد العموم، أو أن المتبادر من الملكة هو الكامل منها، وهو ما ذكرناه، والتعريف يحمل على المتبادر. [ملخص الدسوقي: ١٤٢]

فعلم: المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح بعد تعريفهما تتميما للتعريف، وبيان مرجع البلاغة، وبيان الحاجة إلى الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة، وبيان الخلاف في التسمية. **على استعمال إلخ**: أي بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه كما هو عند البعض، فإن البليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين، فلفظ "بليغ" من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع. [الدسوقي: ١٤٣/١]

أو على تأويل كل: [الإضافة بيانية] أي أو على تأويل هو كل إلخ يعني أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ عند من لا يجوز استعمال المشترك في معنييه فالبليغ على هذا أمر كلي تحته فردان، فهو من قبيل الكلي المتواطئ وهو المشترك المعنوي. (الدسوقي)

مطلقا: أي كانت بلاغة كلام أو متكلم، لكن أخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة، وأما أخذها - أي الفصاحة - في بلاغة المتكلم فبواسطة، وذلك؛ لأنه أخذ في بلاغة المتكلم قوله: "على تأليف كلام بليغ"، وقد أخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ، فصار الفصاحة مأخوذا في بلاغة المتكلم. (الدسوقي)

بالمعنى اللغوي: وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية، واحترز بقوله: "بالمعنى اللغوي" من العكس الاصطلاحي المنطقي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية، فإنه صحيح بأن يقال: بعض الفصيح بليغ. (الدسوقي)

أي ليس: يحتمل أن يكون علة لقوله: "ولا عكس بالمعنى اللغوي" أي لأنه ليس كل فصيح بليغا، ويحتمل أن يكون تفسيرا لقوله: "ولا عكس" ففسر النفي وهو لا بـــ"ليس" وفسر المنفي وهو العكس اللغوي بما بعد "ليس". (الدسوقي)

لجواز: [هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة] وذلك كما إذا قيل لمنكر قيام زيد: زيد قائم من غير توكيد. (الدسوقي) **لمقتضى الحال**: بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة.

وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال.

[مرجع البلاغة في الكلام]

وعلم أيضا، **أن البلاغة في الكلام** مرجعها أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها، (من تعريف الفصاحة والبلاغة) (يعني أن المرجع اسم مكان) كما يقال: مرجع الجود **إلى الغنى**، ....

وكذا يجوز: [بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة] وذلك بأن يكون لإنسان ملكة يقتدر بها على كلام فصيح [مثل: زيد قائم الملقى للمنكر] من غير أن يقتدر على مراعاة الخواص المناسبة للحال. [الدسوقي: ١٤٣/١]

وعلم: حاصل ما في المقام: أن الفصاحة والبلاغة تتوقفان على أمور: الاحتراز عن تنافر الحروف، وعن الغرابة، وعن مخالفة القياس، وعن تنافر الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظي، وعن التعقيد المعنوي، وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعة الأولى انتفت الفصاحة، فتنتفي البلاغة لتوقفها عليها، ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحا. والاحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة، والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف، والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو، والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم، والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان، والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني، وأما الوجوه التي تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بعلم البديع، إذا علمت ذلك تعلم أن مراجع البلاغة أي الأمور التي يتوقف عليها حصول البلاغة شيئان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والاحتراز عن الأسباب المخلة بالفصاحة، وهذا الثاني يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعة المذكورة، وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذين العلمين؛ لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة، وعلم أن بعضه يدرك بعلوم أخر، وبعضه بالحسن وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة إليهما. (الدسوقي)

أن البلاغة في الكلام: جعل البلاغة مقيدا بقيد الكلام تبعا لما في "الإيضاح"، والأحسن تركه حتى يعم البلاغة في المتكلم أيضاً، لكن قيد بالكلام للإشارة إلى أن رجوع بلاغة المتكلم للأمرين إنما هو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما، فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما؛ لأن بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام لأخذها في مفهومها، فإذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة المتكلم كذلك. [الدسوقي: ١٤٤/١ والتجريد: ٥٦] **إلى الغنى:** [أي ما يجب أن يحصل الغنى حتى يحصل الجود.] أراد بالغنى وجود الشيء الذي يجود منه، ولم يرد به سعة المال حتى يرد عليه قول الشاعر:

ليس العطاء مع الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

إلى **الاحتراز عن الخطأ في تأدية** المعنى **المراد وإلا لربما** أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغا، **وإلى تمييز الكلام** الفصيح عن غيره **وإلا لربّما أورد** الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح، فلا يكون بليغا؛ لوجوب الفصاحة في البلاغة، **ويدخل** في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها. والثاني أي **تمييز الفصيح** من غيره منه أي بعضه ما يبين أي يوضح في علم **متن اللغة كالغرابة،** ....

أي معرفة الكلام

الاحتراز عن الخطأ: فلا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي حتى يقال: فكيف يصح قوله الآتي: "وما يحترز به عن الأول فهو علم المعاني"؛ لأنه خطأ في كيفية التأدية، فالاحتراز عن التعقيد المذكور احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لا في نفس التأدية. (عبد الحكيم بتوضيح) **في تأدية:** ولو قال المصنف: "ما يحترز به عن الخطأ في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال" لكان أوضح. **المراد:** الأغراض التي يصاغ لها الكلام.

وإلا لربما: أي إن لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز، أي مع الخطأ في التأدية، فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا، وقد فرضناه بليغا، هذا خلف، وكذا العبارة الآتية، فتدبر، فقد زلّ فيه الأقدام. (عبد الحكيم) **وإلى تمييز الكلام:** كان الأحسن في المقابلة أن يقول: "وإلى الاحتراز عن أسباب الخلل في الفصاحة"، لأنه أنسب بالمقابل لفظا ومعنى. [الدسوقي: ١٤٥] **لربما أورد:** أي وإن لم يحصل التمييز - بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام الفصيح اتفاقا - أمكن أن يؤتى به غير فصيح، فتنتفي البلاغة، وعبر ههنا بـ"أورد" وفي السابق بـ"أدى"؛ لأن الأداء يناسب المعنى، والإيراد يناسب الكلام. [التجريد: ٥٧]

ويدخل: قيل: إنما احتاج لذلك الاعتذار؛ لكونه قيد التمييز في كلام المصنف بـ"الكلام"، ولو قال بدل الكلام: "اللفظ" لم يحتج لذلك الاعتذار؛ لكون اللفظ شاملا للكلمة والكلام، وقيل: قيد بذلك تبعا لما صنفه المصنف في "الإيضاح" إشارة إلى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات، وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض.

تمييز الفصيح: هو بحسب التفصيل خمس تمييزات بعدد المخلات بالفصاحة: وهي تمييز الغريب من غيره، وتمييز المخالف للقياس من غيره، وتمييز المتنافر من غيره، وتمييز ما فيه التعقيد من غيره، وتمييز ضعف التأليف من غيره. [الدسوقي: ١٤٦/١] **متن اللغة:** أي أصلها؛ لأن المتن يستعمل بمعنى الأصل، وقيل: سمي هذا العلم علم المتن؛ لأن المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوته، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه، والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالألفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ، وما تعلق بالمعنى أقوى. (الدسوقي والتجريد)

كالغرابة: أي تمييز السالم من الغرابة عن غيره.

وإنما قال: **متن** اللغة أي معرفة أوضاع المفردات؛ لأن **اللغة** أعم من ذلك **يعني به يعرف** اللغوية أي من متن اللغة **تمييز السالم** من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة، وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها عما يفتقر إلى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة، وبهذا تبين فساد ما قيل: إنه ليس في علم متن اللغة أن **بعض الألفاظ** يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة، أو **في علم التصريف** كمخالفة القياس؛ **إذ به يعرف** أن الأجلل مخالف للقياس دون الأجل، أو في علم النحو **كضعف التأليف، والتعقيد اللفظي** ....

(حواشي بين السطور: على وجه بعيد مثل مسرج — لأن الأشياء تتبين بأضدادها — أي بقوله: من تتبع — اعتراض من الزوزني — أو يخرج على وجه بعيد)

متن: أي لم يقل: "علم اللغة" بل زاد لفظ "متن". اللغة: لأنه يطلق على جميع أقسام العلوم العربية. **يعني به**: جواب عما يقال: إن ظاهر كلام المصنف يقتضي أن علم متن اللغة يبين فيه أن هذا اللفظ مثل: "تكأكأتم" غريب مع أنه لم يذكر في اللغة أصلا، وحاصل جواب الشارح: أن مراد المصنف بكون الغرابة تبين في متن اللغة أن بهذا العلم يعرف السالم من الغرابة من غيره بمعنى من تتبع إلى آخر ما قال. [الدسوقي: ١٤٧/١] **تمييز السالم**: إن أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم احتيج لتقدير مضاف، أي به يعرف متعلق بتمييز السالم وإلا لكان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تمافته، وإن أريد التمييز خارجا وهو التكلم خارجاً بالسالم وترك التكلم بغير السالم، فالأمر ظاهر. (الدسوقي)

بعض الألفاظ: فكيف يقول: إن تمييز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة. [التجريد: ٥٨]

في علم التصريف: قيل عليه: إن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا؛ إذ الذي يبين في علم متن اللغة مغاير لما يبين في التصريف، وأجيب بأن "أو" للتقسيم، والمعنى أن ما يبين متعلقه نوع كلي ينقسم إلى أقسام، قسم يبين في علم متن اللغة، وقسم يبين في علم التصريف، فالموصول كلي، والصلات المختلفة إضافة. [الدسوقي: ١٤٨/١]

إذ به يعرف: لأن من قواعدهم أن المثلين إذا اجتمعا في كلمة وكان الثاني منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض وجب الإدغام. (التجريد) **كضعف التأليف**: مثل إضمار قبل الذكر لفظا ومعنًى وحكمًا.

والتعقيد اللفظي: يرد عليه أن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور، كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق، وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي، فكيف يبين في علم النحو؟ أجيب بأن تسبّب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفة الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلاً، ومخالفة الأصل وإن جازت توجب عسر الدلالة والتعقيد، والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو خلاف الأصل، ويبين فيه أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول، وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الأصل، وحينئذٍ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل. (الدسوقي)

أو **يدرك بالحس** كالتنافر؛ إذ به يعرف أن المستشزر متنافر دون مرتفع، وكذا **تنافر**
أي تنافر الحروف
الكلمات وهو أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس، فالضمير عائد إلى
تمييز الذي يبين متعلقه
"ما"، ومن زعم أنه عائدٌ إلى ما يدرك بالحس **فقد سها** سهوا ظاهرا، ما عدا التعقيد
المعنوي؛ إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره،
تعليل لاستثناء التعقيد المذكورة
فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبيَّن **في العلوم** المذكورة وبعضه مدرك **بالحس.**

[وجه انحصار المقصود في الفنون الثلاثة]

وبقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد؛ **والاحتراز** عن التعقيد المعنوي، فمسّت
دعت وحملت
هو المرجع الأولى بتمامه
الحاجة إلى علمين مفيدين لذلك، فوضعوا علم المعاني **للأول**، وعلم البيان للثاني **وإليه**
للاحتراز عن التعقيد
أشار بقوله: **وما يحترز به**..................................

أو يدرك: عطف على "يبين"، أي ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله: "إذ به يعرف إلخ". [التجريد: ٥٨] **بالحس:** [الذوق الصحيح الذي هو كالحس] المراد بالحس الحس الباطني، وهو القوة المدركة للطائف الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنهما بالذوق، وقد مرّ أن إدراك التنافر إنما هو بالذوق الصحيح ولا يعرف ذلك بقرب المخارج ولا ببعدها. [الدسوقي: ١٤٨/١] **تنافر الكلمات:** كقوله: وليس قرب قبر حرب قبر.

فقد سَها: لأن مقتضاه أن كل ما عدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس وليس كذلك، بل المدرك بالحس بعض ما عداه لا جميعه، ويحتمل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة؛ لأنه قال: ما عدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس، أي وأما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لإدراكه بالعلوم السابقة، وحينئذٍ فلا يكون محتاجا لعلم البيان لبيان التعقيد المعنوي، مع أننا بصدد بيان الحاجة إليه لبيان التعقيد. [ملخص الدسوقي: ١٤٩/١]

فعلم: أي بعض مرجعها وهو تمييز الفصيح من غيره. (الدسوقي) **في العلوم:** هو الغرابة والمخالفة للقياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي. **بالحس:** وهو التنافر سواءٌ كان في الحروف أو في الكلمات. **وبقي:** أي من المرجع الاحتراز عن الخطأ إلخ، فإنهما غير مبينين في علم من العلوم المذكورة ولا مدركين بالحس فمست إلخ. (الدسوقي)

والاحتراز: هو بعض المرجع الثاني، أي تمييز الفصيح عن غيره. **للأول:** للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد. **وإليه أشار:** المراد بالإشارة الذكر، وإلا فهو مصرح لا مشير. (الدسوقي) **وما يحترز به إلخ:** لما كان الأمر الأول الاحتراز عن الخطأ فصار معنى قول المصنف: "وما يحترز به عن الأول إلخ" أن علم المعاني يحترز به عن الاحتراز عن الخطأ وهو كما ترى، فأشار الشارح إلى دفعه في تفسير لفظ "الأول" بأن المراد من الأول أول الأمرين الباقيين الذين احتيج إلى الاحتراز عنهما، أي الخطأ لا الاحتراز عن الخطأ، كما صرح في "المطول".

عن الأول أي الخطأ في تأدية المعنى المراد، علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وسمّوا هذين العلمين علم البلاغة؛ **لمكان** مزيد **اختصاص لهما** بالبلاغة، وإن كانت البلاغة **تتوقف** على غيرهما من العلوم، ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر، فوضعوا لذلك علم البديع، وإليه أشار بقوله: وما يعرف به **وجوه التحسين** علم البديع، ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون، وكثير من الناس **يسمّي الجميع** علم البيان، وبعضهم يسمي الأول علم المعاني، والأخيرين يعني البيان والبديع علم البيان، **والثلاثة** علم البديع، ....

المعاني والبيان | مصدر بمعنى الزيادة | كالصرف والنحو واللغة | اللام للتعليل لا صلة الاحتياج | لذلك المعرفة | وبعضهم يسمي الثلاثة

عن الأول: فيه أن الأول هو الاحتراز عن الخطأ، وعلم المعاني لا يحترز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ؟ والجواب: أن في كلام المصنف حذف مضاف، أي عن متعلق الأول، فقول الشارح: "أي عن الخطأ" تفسير لذلك المقدر. [الدسوقي: ١٤٩/١] **لمكان**: [مصدر من الكينونة، وهي التحقيق والوجود] أورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة كما مر شيئان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وتمييز الفصيح عن غيره، والشيء الأول إنما يكون بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم، فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير بمزيد، والشيء الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره، وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله: "مزيد اختصاص لهما" أي لمجموعهما لا لكل منهما، وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور، بخلاف النحو مثلا، فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز، بل ذلك حاصل منه تبعا، والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ إعرابا وبناء. [الدسوقي: ١٥٠/١]

اختصاص لهما: على أن البلاغة إنما يتحقق عندهما - أي عند المعاني والبيان - ويتم بهما، والعبرة للجزء الأخير. (أبو القاسم) **تتوقف إلخ**: [من حيث رجوعها إلى تمييز الفصيح من غيره] وإنما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم؛ لأن هذين العلمين لا يبحثان إلا على ما يتعلق بالبلاغة. (الدسوقي)

وجوه التحسين: أي الطرق والأمور التي يحصل بها تحسين الكلام. (الدسوقي)

يسمّي الجميع: هذا طريق آخر غير الطريق الأول؛ لأن الطريقة الأولى أن يسمى الفن الأول بعلم المعاني، والثاني بالبيان، والثالث بالبديع، والطريقة الثانية أن تسمى الثلاثة - أي المعاني والبيان والبديع - كلهم بعلم البيان.

والثلاثة إلخ: ظاهر قول المصنف يدل على أن قوله: "والثلاثة إلخ" من تتمة الطريقة الثالثة، فيكون حاصله: أن الطريقة الثالثة أن تسمى الأول بالمعاني والأخيرين بالبيان، وتسمي الثلاثة بالبديع، وقيل: تقديره: وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع، فعلى هذا يكون قوله: "والثلاثة إلخ" طريقا رابعا، وليست من تتمة الطريقة الثالثة.

ولا يخفى وجوه المناسبة.

الفن الأول: علم المعاني

قدّمه على علم البيان؛ لكونه منه **بمنزلة المفرد** من المركب؛ **لأن** رعاية المطابقة لمقتضى الحال، **وهو مرجع** علم المعاني، **معتبرة** في علم البيان مع زيادة شيء آخر، ....

أي رعاية المطابقة — خبر أن

ولا يخفى: أما وجه تسمية الأول بعلم المعاني؛ فلأنه يعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام، وهي المدلولات العقلية المسماة بخواص التراكيب، وتسمية الثاني بالبيان؛ فلأنه يعرف به بيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء، وتسمية الثالث بالبديع؛ فلأنه يبحث فيه عن المحسنات ولا خفاء في بداعتها، وإما لأنه لما لم يكن له مدخل في تأدية المعنى المراد الموضوع له الكلام صار أمرا مبتدعا أي زائدًا، وأما تسمية الجميع بالبيان؛ فلأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، ولاخفاء في تعلق الفنون به، أي بالكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتحسينا، وأما وجه تسمية الأخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أي المنطق الفصيح أو لتغليب الفن الثاني على الثالث، وأمّا تسمية الجميع بالبديع فلبداعة مباحثها أي حسنها، أو لأنه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد. [الدسوقي: ١٥١/١ والتجريد: ٥٩]

الفن الأول: أورد عليه بأن هذا إخبار بمعلوم، فلا فائدة فيه، وذلك؛ لأنه قال أولا: "وما يحترز به عن الأول" أي الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني، وأحسن الجواب ما أجاب: أنه ليس المراد بالأول هنا الأول في قوله: "وما يحترز به عن الأول إلخ" بل المراد الواقعة في المرتبة الأولى من الكتاب، فوقع الاشتباه في أن الواقع فيها أي شيء هو، فأزاله بقوله: "علم المعاني" فالحمل مفيد. [ملخص الدسوقي: ١٥٢/١] بمنزلة المفرد: [والمفرد مقدم على المركب طبعا فقدم وضعا] أي يعني أنه تشبه الجزء، لا أن علم المعاني جزء حقيقي للبيان؛ لأنه ليس عبارة عن المعاني مع شيء آخر، وتوقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءا للمركب. (ملخص)

لأن: علة لكون المعاني من البيان بمنزلة المفرد من المركب. وهو مرجع: الضمير للرعاية، وتذكير الضمير باعتبار الخبر، والمراد بالمرجع ههنا الفائدة والثمرة لا ما يتوقف عليه الشيء، كما مر سابقا في قول المصنف: "فعلم أن مرجع البلاغة إلخ"؛ إذ لا يتوقف علم المعاني وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة؛ إذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي من حيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدها، فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية. (ملخص من الدسوقي والتجريد)

معتبرة: أي على جهة الشرطية؛ لأن الرعاية المذكورة شرط لاعتداد ثمرة البيان، وهي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء، فلا يعتد بثمرة البيان ما لم يوجد رعاية المطابقة لا على جهة الجزئية؛ لأن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه، ولا فائدة له؛ لأن البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق، ولا يترتب على البيان الرعاية المذكورة، فظهر أن الرعاية ليست جزءا للبيان ولا فائدة له، فتكون معتبرة في البيان على جهة الشرطية.

وهو إيراد **المعنى الواحد** في طرق مختلفة. **وهو علم** أي ملكة يقتدر بها على **إدراكات جزئية**،
أي بطرق علم المعاني أي كيفية راسخة على استحضار إدراكات
ويجوز أن يراد به نفس **الأصول والقواعد** المعلومة، **ولاستعمالهم** المعرفة في الجزئيات،
بعلم
قال: يعرف به أحوال اللفظ العربي **أي هو علم يستنبط منه** إدراكات جزئية هي معرفة
ولم يقل: يعلم
كل فرد فرد من جزئيات الأحوال ....

المعنى الواحد: كثبوت الجود لزيد، فإنك تعبر عنه تارة بقولك: زيد سخي، وتارة بقولك: زيد كثير الرماد، وتارة بقولك: زيد هزيل الفصيل، وتارة بقولك: رأيت بحرا في الحمام يعطي، والحال أن المرئي في الحمام زيد. [الدسوقي: ١٥٣/١]

وهو علم: قال الشارح في "المطول": بيان ذلك أن واضع هذا الفن مثلا وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن الإنسان من استحضارها والالتفات إليها وتفصيلها متى أريد، وهي العلم، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان يعلم النحو، لا تريد أن جميع مسائله حاضرة في ذهنه، بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية هي مبدأ تفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها، ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد؛ لأنه كثيرا ما يطلق عليها ، فعلم أنه يجوز إطلاق العلم على كلا المعنيين. (الدسوقي)

إدراكات جزئية: [أي الإدراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة] إن قلت: الإدراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية، والذي يتصف بهما إنما هو المدرك كالإنسان وزيد، وحينئذٍ فالمناسب أن يقال: يقتدر بها على إدراك الجزئيات؟ وأجيب: بأن في الكلام حذف مضاف، أي يقتدر بها على إدراك مدركات جزئية، كذا قيل، وقد يقال: لا حاجة لذلك؛ لأن إدراك الجزئي جزئي حقيقي؛ لأن جزئية المدرك - بالفتح - تستلزم جزئية الإدراك. [الدسوقي: ١٥٤/١]

ويجوز: قد يفهم من كلامه أن العلم مشترك، ولا يضر وقوعه ههنا في التعريف؛ لصحة إرادة كل من معانيه ومنع وقوع المشترك في التعريف إذا لم يصح إرادة كل من معانيه، ثم إن تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير المعنى الثاني بـ"يجوز" يقتضي أن هذا مرجوح والراجح الأول، مع أن الأمر ليس كذلك، إذ الراجح إنما هو هذا الثاني؛ لأن إطلاق العلم على المسائل كثير شائع، وإطلاقه على الملكة قليل، وأيضا المناسب بقوله الآتي: "وينحصر في ثمانية أبواب" هو المعنى الثاني؛ لأن المنحصر في الأبواب إنما هو الأصول لا الملكة. (الدسوقي)

الأصول: من إطلاق المصدر على المفعول كالخلق على المخلوق؛ لأن العلم في الأصل مصدر، ومعلومه المسائل أي الأصول والقواعد. (ملخص) **والقواعد:** أشار به إلى أن إطلاق العلم على القواعد المعلومة كإطلاق الخلق على المخلوق.

ولاستعمالهم إلخ: أي لاستعمالهم المعرفة في إدراك الجزئيات والعلم في الكليات. **يستنبط منه:** أي يستخرج منه، ولفظة "من" للتعدية إن جرينا على أن المراد بالعلم الأصول والقواعد، وللسببية إن جرينا على أن المراد به الملكة، أي يستخرج بسبب هذه الملكة إدراكات إلخ. [التجريد: ٦١]

المذكورة بمعنى **أن أيّ فرد** يوجد منها أَمكنَنا أن نعرفه **بذلك العلم**، وقوله: التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة مثل: الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك **مما لابد منه** في تأدية **أصل المعنى**، وكذا المحسّنات البديعية من التجنيس والترصيع **ونحوهما** مما يكون بعد رعاية المطابقة، **والمراد** أنه علم به يعرف هذه الأحوال **من حيث** إنها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال؛ لظهور أن ليس علم المعاني **عبارة** عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان؛ إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ **من هذه الحيثية**. (أي بقولنا: "من حيث") والمراد بأحوال اللفظ **الأمور العارضة** له من التقديم

أن أيّ فرد: إشارة إلى أن الاستغراق عرفي، وأن المراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل. **بذلك العلم**: أي بتلك الملكة أو بالأصول والقواعد. **مما لابد منه**: أي على وفق الوضع، فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الأمور لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه كالإدغام بالفك؛ إذ لو قال: "زيد أجلل" كان مؤديا لأصل المعنى. [التجريد: ٦١]

أصل المعنى: أي من حيث إنه يؤدى به أصل المعنى، كأحوال اسم الإشارة، فإنه يكون للقرب تارة ولغيره تارة، فعلم اللغة يبحث عنها من حيث إنه يؤدى بها أصل المعنى، وعلم المعاني يبحث عنها من حيث إن بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال. [الدسوقي: ١٥٦/١] **ونحوهما**: اعترض بأن المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج عن التعريف؟ والجواب: أن المراد من المحسنات البديعية ما لم يقتضها الحال، وإلا فلا تخرج من التعريف، بل تكون داخلة فيه بالحيثية المرادة، لأنها من أفراد المعرف. (الدسوقي بتوضيح)

والمراد: جواب عما يقال: إن قول المصنف: "يعرف به حال اللفظ العربي" يتبادر منه أن المراد من المعرفة أعم من التصور والتصديق؛ لأن المعرفة يشملهما، فتصور أحوال اللفظ كالتعريف والتنكير والتأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك يدخل في علم المعاني، مع أن تصور هذه الأحوال ليس بشيء من علم المعاني. وحاصل الجواب: أن المراد من المعرفة المعرفة التصديقية، وحينئذٍ فمعنى كلام المصنف أنه علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، هذا محصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد، لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصرح في مقصوده. (الدسوقي)

من حيث: لا بأن علم المعاني معرفة هذه الأحوال مطلقا. **عبارة**: إذ العلوم التصديقات لا التصورات.

من هذه الحيثية: يعني أن علم المعاني لا يعلم بأحوال اللفظ من حيث كونه مطابقا لمقتضى الحال، بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو مجازا، فقد خرج البيان من المعاني. (ملخصا) **الأمور العارضة**: أي فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الأحوال، وليس المراد بالأحوال الأمور الداعية التي أضيف إليها المقتضى كالإنكار؛ لأن تلك ليست أحوالا للفظ، بل للمخاطب. [التجريد: ٦٢]

والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. **ومقتضى الحال** في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على **ما أشير إليه** في "المفتاح" وصرح به في شرحه، **لا نفس الكيفيات** من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة "المفتاح" وغيره، **وإلا لما صح** القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال؛ **لأنها عين** مقتضى الحال، وقد حققنا ذلك في الشرح ....

أي المتصف بصفة مخصوصة — راجع للمنفي

ومقتضى الحال: حاصله: أن الحال هو الإنكار مثلا، ومقتضاه هو الكلام الكلي المؤكد، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص، وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة؛ لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلي بمعنى أنه صار فردا من أفراده، وعلى هذا معنى كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن بها يصير اللفظ مطابقا، أي فردا من أفراد مقتضى الحال. [الدسوقي: ١/١٥٧]

ما أشير إليه: حيث قال: يحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال، ذكر وجه الإشارة أن الذي يذكر إنما هو الكلام، لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات. (الدسوقي)

لا نفس الكيفيات: إذ حينئذٍ يكون حاصل المعنى: بالتأكيد يطابق اللفظ التأكيد، فيتحد المطابق - بالفتح - وما به المطابقة، وهو غير جائز؛ ضرورة وجوب التغاير بينهما ولو بالاعتبار، وأجيب بأنهما غير متحدين؛ فإن التأكيد الذي هو حال اللفظ تأكيد جزئي مخصوص به يطابق اللفظ التأكيد الكلي الذي هو مقتضى الحال، كما قلتم: إن الكلام الجزئي المؤكد يطابق الكلام الكلي المؤكد، فكما لا يتحد المطابق بالكسر والمطابق بالفتح باعتبار الكلية والجزئية كذلك لا يتحد المطابق بالفتح وما به المطابقة بذلك الاعتبار، وكون مقتضى الحال هو التأكيد مما اشتهر عندهم وإن جاز أن يراد به الكلام المؤكد الكلي، فكلا الوجهين صحيح.

وإلا لما صح: أي وإن لم نرد بمقتضى الحال الكلام الكلي، بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر "المفتاح" لما صح القول بأنها - أي تلك الكيفيات - أحوال. [الدسوقي: ١/١٥٨] لأنها عين: وفي دعوى العينية نظر؛ لأنا كما جعلنا وجه اختلاف الكلامين المطابقين كون أحدهما كليا والآخر جزئيًا، ونفينا بذلك مطابقة الشيء لنفسه، كذلك تنفي العينية في الكيفية بأن تجعل إحداهما كليا والأخرى جزئيا، فيثبت الاختلاف وينفي العينية، وقد تقدم ما يفيده.

لأنها عين: أي فحينئذٍ يلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال، والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ، وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ، فقولك مثلا: "إن زيدا قائم" للمنكر طابق بسبب ما فيه من التأكيد مقتضى الحال وهو التأكيد، واتحاد المطابق والمطابق بسببه محال، وقد يقال: مقتضى الحال الكيفيات الكلية، والمراد هنا بالأحوال الكيفيات الجزئية فلا يلزم اتحادهما، تأمل.

وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات **الراجعة** إلى نفس الجملة، وتخصيص اللفظ **بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن الصناعة** إنما وضعت لذلك.

[وجه انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب]

وينحصر **المقصود من علم المعاني** في ثمانية أبواب **انحصار الكل في** الأجزاء **لا الكلي** ..

وأحوال الإسناد: هذا جواب عما يقال: إن قول المصنف: "يعرف به أحوال اللفظ العربي" غير شامل لأحوال الإسناد كالتأكيد وعدمه والقصر والمجاز والحقيقة العقليين؛ فإن هذه ليست من أحوال اللفظ، بل من أحوال الإسناد وهو غير لفظ، فيقتضي أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعاني، وأن البحث عن تلك الأحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها؟ وحاصل الجواب: أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالا وأوصافا للإسناد إلا أن الإسناد جزء للجملة، فتكون المذكورات أحوالا للجملة بالواسطة، فمراد المصنف من قوله: "يعرف به أحوال اللفظ" أعم من أن يعرف مباشرة أو بواسطة.
الراجعة: لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل. [الدسوقي: ١٥٨/١ والتجريد: ٦٣] بالعربي: الباء داخلة على المقصور عليه. مجرد اصطلاح: أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب، ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربي لإخراج غير العربي؛ لأن أحوال اللفظ الغير العربي أيضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأنه، لكنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره. (الدسوقي)
لأن الصناعة: الأولى "ولأن الصناعة" فيكون خبرا ثانيا، حاصله: أن الصناعة إنما وضعت وأسست للبحث عن اللفظ العربي؛ لأن مقصود مدونه إنما هو معرفة أسرار القرآن وهو عربي، وإن كان يمكن جريانها في كل لغة. [الدسوقي: ١٥٩/١]
المقصود: هذا بدل من الضمير في "ينحصر" العائد على علم المعاني، لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل، وزاد الشارح ذلك لإخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه؛ فإنها من العلم وليست من المقصود منه، فلو لم يزد المقصود لفسد الحصر؛ لكون هذه الأمور الثلاثة ليست من الأبواب الثمانية، والحاصل: أن المراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه، وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي، وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية. [الدسوقي: ١٦١/١]
من: "من" تبعيضية إن كان المراد من المعاني ما يشمل تعريفه ومسائله ووجه الانحصار والتنبيه، وبيانية لو كان المراد منه المسائل فقط.
علم المعاني: وهي عبارة عن مجموع أمور أربعة: التعريف ووجه الحصر والتنبيه وجملة المسائل المذكورة في الأبواب الثمانية، والمقصود من هذه الأمور الأربعة جملة المسائل، فبجعل العلم متناولا للثلاثة الأول صح جعل "من" للتبعيض، وبجعل المقصود جملة المسائل صح جعل الحصر من قبيل حصر الكل في الأجزاء. (الدسوقي) انحصار الكل: لأن المراد من "العلم" جملة المسائل، ولا يطلق على كل واحد منهما. لا الكلي: فعلم أن ليس المراد من "المقصود" الجنس المتحقق في كل فرد، بل المراد منه الهيئة الاجتماعية في المسائل، وحينئذٍ فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود. (الدسوقي)

في الجزئيات، وإلا لصدق علم المعاني **على كل** باب: **أحوال** الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال **متعلقات الفعل**، **والقصر**، والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة، **وإنما انحصر فيها**؛ لأن الكلام إمّا خبر، وإما إنشاء؛ لأنه **لا محالة يشتمل** على **نسبة تامة** بين الطرفين، قائمة **بنفس المتكلم**، **وهو تعلق** أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه، سواء كان إيجابا أو سلبًا أو غيرهما كما **في الإنشائيات**، .....

(فيكون لأحواله باب مختص — أي الكلام — أي المسند إليه — المسند — أي التعلق — ذلك التعلق)

على كل: لأن الكلي يصدق على كل واحدة من جزئياته. **أحوال**: هو بالرفع خبر لمحذوف أي "أوّلها"، وكذا في البواقي، أو بالنصب على أنه مفعول لمحذوف أي "أعني"، وبالجر على أنه بدل بعض لـــ"ثمانية أبواب".
متعلقات الفعل: أي أو ما في معناه، وإنما اقتصر عليه؛ لأنه الأصل. [الدسوقي: ١٦٣/١] **والقصر**: إنما لم يقل: أحوال القصر، وكذا ما بعده؛ لأنها في نفسها أحوال، فلو ذكر لزم إضافة الشيء إلى نفسه، لكنه ينتقض بالإنشاء. [التجريد: ٦٣] **وإنما**: إنما قدر ذلك إشارة إلى أن قول المصنف: "لأن الكلام إلخ" علة لمحذوف معلوم مما سبق.
لا محالة: هو مصدر ميمي بمعنى التحول، وهو اسم "لا" وخبره محذوف أي موجودة، والجملة معترضة بين اسم "إن" وخبرها وهو "يشتمل"، مفيدة لتأكيد الحكم أي لأن الكلام يشتمل على نسبة، ولا تحول عن ذلك موجود، أي لابد من ذلك. (الدسوقي)
يشتمل: [اشتمال الكل على الجزء؛ لأن أجزاء الكلام: المسند إليه، والمسند، والإسناد] اشتمال الدال على المدلول، فالكلام يدل على نسبة قائمة بوجودها الأصلي بنفس المتكلم قيام العرض بمحل؛ لأن المتكلم بعد تصور الطرفين ينسب أحدهما إلى الآخر لا أنه يتصور نسبتها، ثم إن دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي قيامها في الواقع، حتى يرد أن كلام الشاك والمجنون ومن تيقن خلاف ما تكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبة بأنفسهم.
نسبة تامة: خرجت النسبة الناقصة كالتقييدية والتوصيفية.
بنفس المتكلم: اعلم أن النسب ثلاثة: كلامية وذهنية وخارجية، فالأولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية، وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية، فالأولى والثالثة قائمة بأحد الطرفين، والثانية قائمة بذهن المتكلم.
إذا علمت هذا فقول الشارح: "قائمة بنفس المتكلم" محل النظر؛ لاقتضائه قيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم، وقد يجاب بأن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم: إدراكها لها لا أنها صفة للنفس متحققة فيها، فهو قيام علم وإدراك كسائر المعلومات، لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد، وبهذا اندفع أيضًا ما يتراءى من التنافي بين قوله: "قائمة بنفس المتكلم" المقتضي لقيامها بنفسه، وقوله: "وهي تعلق إلخ" المقتضي لقيامها بأحد الطرفين. [ملخص الدسوقي: ١٦٤/١]
وهو: أي النسبة، ذكّر باعتبار الخبر. **في الإنشائيات**: إذ لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب الوضع وإن لزمه.

وتفسيرها بـــ"إيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه" خطأ في هذا المقام؛ لأنه لا يشمل النسبة التي في الكلام الإنشائي فلا يصح **التقسيم**، فالكلام إن كان **لنسبته خارج في أحد** الأزمنة الثلاثة، أي يكون بين الطرفين **في الخارج** نسبة ثبوتية أو سلبية، تطابقه أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج، **ثبوتيين** أو سلبيين، أو لا تطابقه بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع **سلبية**، **أو بالعكس**، **فخبر** أي **فالكلام** خبر، وإلا ....

(أي التقسيم إلى خبر وإنشاء — أي التفسير — تفريع على النفي — المطلق خبرا كان أو إنشاء — المفهومة من الكلام — أي النسبة الخارجية — بيان لعدم المطابقة)

التقسيم: أي تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء. لنسبته: أي للنسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن. [الدسوقي: ١٦٥/١] خارج: المراد بالخارج النسبة الخارجية الثابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام، وإنما سمى المصنف النسبة الخارجية خارجا؛ لوقوعها في الخارج. [التجريد: ٦٥] في أحد: أي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة، وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الأخبار الموجبة الاستقبالية نحو: "سيقوم زيد" كلها كاذبة؛ إذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها، وأن الأخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة؛ لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية، وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع: أن المعتبر ثبوت النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة، فإن كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي، وإن كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال، وإن كانت استقبالية اعتبر ثبوتها في الاستقبال. (الدسوقي)

في الخارج: المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الأمر، فهو غير الخارج في كلام المصنف؛ لأن المراد به النسبة الخارجية كما علمت، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه، وهو النسبة الخارجية. (الدسوقي) ثبوتيين: نحو: زيد قائم، وكان زيد قائماً في الواقع. (الدسوقي) سلبية: نحو: زيد قائم، والحال أنه غير قائم في الواقع. (الدسوقي) أو بالعكس: كقولك: ليس زيد قائما، وكان زيد في الواقع قائما. (الدسوقي)

فخبر: لما تقرر أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبرًا من حيث احتماله لهما، ومن حيث اشتماله على الحكم قضية، ومن حيث إفادته الحكم إخبارًا، ومن حيث كونه جزءًا من الدليل يسمى مقدمة، ومن حيث يطلب بالدليل مطلوبا، ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث إنه يقع في العلم ويسأل عنه مسألة، فالذات واحدة، واختلاف العبارات بحسب اختلاف الاعتبارات. [الدسوقي: ١٦٦/١]

فالكلام: وإنما قدر الشارح "فالكلام"؛ لأن جواب الشرط لا يكون إلا جملة. (الدسوقي والتجريد) وإلا: اختار أرباب حواشي "المطول" رجوع النفي إلى القيد كما هو المتبادر منه؛ فإن النسبة لا محالة موجودة في الإنشاء ولا خارج له؛ إذ لو كان له خارج لزم احتمال الصدق والكذب لاحتمال المطابقة وعدمها بين النسبة المفهومة والنسبة الخارجة، واللازم باطل فالملزوم مثله. (الدسوقي)

أي **وإن لم يكن** لنسبته **خارج** كذلك فإنشاء، وتحقيق ذلك **أن الكلام** إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ، ويكون اللفظ موجدا لها **من غير قصد** إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين، وهو الإنشاء، أو يكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقها أو لا تطابقها فهو الخبر؛ **لأن النسبة**..........

(أي الفرق) (خبرا كان أو إنشاء) (أي تفهم)

وإن لم يكن: اعلم أن الكلام المنفي إذا كان فيه قيد أو قيود كان النفي متوجها للقيد أو القيود في الغالب، إذا علمت هذا فاعلم أن في كلام المصنف مقيداً - وهو النسبة، وقيدين - وهما: الخارج، والمطابقة وعدمها - ففي كلام المصنف: "وإلا" النفي راجع إما إلى مجموع القيدين، أو إلى القيد الأول - أعني الخارج - بقرينة ما اشتهر أن لا خارج للإنشاء، فيكون مدار الفرق بين الإنشاء والخبر عدم الخارج في الإنشاء وتحققه في الخبر، وإما يكون النفي راجعا إلى القيد الثاني - أعني "تطابقه إلخ" - فيكون المعنى أن في الخبر يقصد مطابقته، أو لا مطابقته وفي الإنشاء لا يقصد، فيكون مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الإنشاء، ويشير إلى المعنى الثاني كلام الشارح فيما بعد كما سيأتي. [ملخصا من الدسوقي: ١٦٦/١ والتجريد: ٦٥] **خارج**: خارج تطابقه النسبة أو لاتطابقه، فهو إنشاء.

أن الكلام: حاصله أن للإنشاء أيضًا نسبة خارجية تطابقه أو لاتطابقه، والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الإنشاء، وفي قوله: "وتحقيق إلخ" إشارة إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والإنشاء لاخارج له كلام ظاهري خلاف التحقيق، والحق عندي على ما قال بعض الأعلام: إن المراد من التطابق وعدم التطابق إن كان التطابق بين النسبة الكلامية والخارجية وعدم التطابق بينهما فلا شك أن ذلك متحقق في الإنشاء أيضًا كما في "هل زيد قائم"؛ فإن النسبة الكلامية فيه طلب الفهم من المخاطب، والنسبة الخارجية له الطلب النفسي للفهم، فإن كان الطلب النفسي ثابتا للمتكلم في الواقع، كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق، وقس عليه سائر الإنشاءات. وإن كان المراد من تطابق النسبة للخارج الحكاية عما هو ثابت في الواقع فظاهر أنه لا يوجد في الإنشاءات؛ لأن النسب الإنشائية ليست بحاكية عن النسبة الثابتة في نفس الأمر، بل محضرة فيترتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو نحو ذلك، وحينئذٍ فالنسب الإنشائية لا خارج لها تطابق ذلك النسبة له أو لا تطابقه. (ملخص)

من غير قصد: هذا لا ينافي أن الإنشاء له نسبة خارجية؛ لأن نفي القصد إلى كونه دالا على النسبة الواقعية لا يستلزم نفي حصول تلك النسبة. [الدسوقي: ١٦٧/١] **لأن النسبة**: [علة لما تضمنه قوله: "أو تكون نسبته"] يعني أن بين طرفي الكلام نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن، وبينهما باعتبار أنفسهما مع قطع النظر عما في الكلام نسبة في الخارج، فقد تحقق وجود النسبتين وتحقق الفرق بينهما، فتطابقهما صدق وعدمهما كذب. (الدسوقي)

المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن **لابد** وأن تكون بين الشيئين، ومع قطع النظر عن
صادقة كانت أو كاذبة — أي الموضوع والمحمول
الذهن لابد أن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية
المحمول الموضوع
بأن لا يكون هذا ذاك. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فإن نسبة القيام مثلا حاصلة
استدلال على النسبة الخارجية — في الواقع
لزيد **قطعا**، سواء قلنا: إن النسبة من الأمور الخارجية، أو ليست **منها**، **وهذا** معنى
كما عند الحكماء
وجود النسبة **الخارجية**. **والخبر** لابد له من مسند إليه ومسند وإسناد. والمسند **قد يكون**
هو الباب الأول هو الباب الثاني هو الباب الثالث
له متعلقات إذا كان **فعلا** أو ما في معناه كالمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، وما أشبه ذلك.
هذا باب رابع — أي اصطلاحيا — كالظرف وغيره
ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر، ....

لابد: الواو زائدة في متعلق اسم "لا"، والأصل: لابد أن يكون، أي لابد من أن يكون، أي لا غنى عن أن يكون إلخ، وخبر "لا" محذوف أي حاصل، وجعل الخبر "أن يكون" غير ظاهر. [التجريد: ٦٥] **قطعا**: يعني وإن قطعنا النظر عن إدراك الذهن وحكمه، أو يكون القطع بمعنى الجزم، والمناسب لسياق الكلام الأول. [الدسوقي: ١/١٦٧]
منها: كما عند أهل السنة، بل من الاعتباريات. **وهذا**: أي معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشيئين، وليس المراد بوجودها أنها متحققة في الخارج والعيان كبياض الجسم، فمعنى الخارج الذي نسبت إليه النسبة خارج الذهن أي الواقع ونفس الأمر، وليس بمعنى الأعيان، أي الأشياء المعينة المشاهدة. [التجريد: ٦٦] **الخارجية**: أي المتحققة في الخارج عن الذهن. **والخبر**: فلابد لبيان الأحوال المختصة بكل من الأربعة من باب على حدة، فحصل لها أبواب أربعة. (المطول)
قد يكون: ظاهر قول المصنف يدل على أن المسند إذا كان فعلا لا تلزمه المتعلقات وليس كذلك، بل لابد لكل فعل من متعلقات. والجواب: أن في كلام المصنف حذفا، والتقدير: قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له، وذلك كما إذا كان جامدا نحو: زيد أخوك، وإنما يكون له ذلك إذا كان فعلاً، فتأمل. [ملخص الدسوقي: ١/١٧٠]
فعلا: أراد بالفعل: الفعل الاصطلاحي، وبما في بمعناه: كل ما يفهم منه معنى الفعل، سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل، أو لا كحروف التنبيه وأسماء الإشارات، ولقصور شبه الفعل على القسم الأول لم يقل: أو شبهه، ولقصور معنى الفعل على القسم الثاني اصطلاحًا لم يقل: وبمعناه. (التجريد)
ولا وجه إلخ: قال الشارح في "المطول": لأن الإنشاء أيضًا لابد له مما ذكره، وقد يكون لمسنده أيضًا متعلقات. قال في "الأطول": وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفي وجه التخصيص؛ إذ رب مشترك يخص في البيان ببعض لنكتة، والنكتة هنا أن القوم بحثوا عن المسند إليه والمسند الخبريين، وكذا عن متعلقات الفعل والقصر، وتركوا الإنشائيات على المقايسة، ولذا قدموا هذه الأبواب على الإنشاء، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن بعض المحققين على أنه لا إنشاء =

وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة
بين المسند إليه والمسند — بين المسند والمتعلقات — هو الباب الخامس — هذا باب سادس
عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ **إما زائد** على أصل المراد لفائدة احترز به عن
هو الفصل — أعني الإطناب — أي بقوله: لفائدة
التطويل، **على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ**، أو غير زائد، هذا كله ظاهر،
وكذا عن الحشو
لكن لا طائل تحته؛ لأن جميع ما ذكره من القصر، والفصل والوصل، والإيجاز، ومقابليه
لا فائدة ولا ثمرة
إنما هي من أحوال **الجملة أو المسند إليه** أو المسند، مثل: التأكيد والتقديم والتأخير،
من أحوال الجملة — هما من أحوال الطرفين
وغير ذلك. فالواجب في **هذا المقام** بيان سبب إفرادها **وجعلها** أبوابا برأسها، وقد
عن غيرها
لخّصنا ذلك في الشرح.

= إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بنقل كما في "بعت"، أو حذف كما في "اضرب" فإن أصله: "تضرب"، أو بزيادة كما في "لتضرب، ولا تضرب" فإن أصلهما: "تضرب" وهو الخبر إلى غير ذلك. [التجريد بتغيير يسير: ٦٦]

إما زائد: هذا باب سابع، وإذا ضم معها باب الإنشاء صارت الأبواب ثمانية، وهو المطلوب. **على أنه:** "على" للاستدراك، أي لكن لاحاجة إليه أي ذلك القيد، وهو قوله: "لفائدة"، وذلك؛ لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال، ومتى كان مطابقا لمقتضى الحال فلابد فيه من فائدة، ومتى كان زائداً لا لفائدة فلا يكون بليغا. وأجيب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ في مفهوم الإطناب، ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه. [ملخص من الدسوقي: ١٧١/١] (چلپي) **الجملة:** هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة إذا تعلقت بجملة.

أو المسند إليه: هذا بالنظر للقصر، والإطناب، ومقابليه إذا تعلقت بمفرد. [الدسوقي: ١٧٢/١]

هذا المقام: أي مقام حصر المقصود من علم المعاني في الأبواب الثمانية. (الدسوقي) **وجعلها:** يعني ذكر سبب إفراد بعض الأحوال بالتبويب عن بعض اهم، وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته؛ لأن هذا معلوم باستقراء كلامه. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)

لخصنا إلخ: قال الشارح في "المطول" في بيان السبب في إفراد هذه الأبواب الثمانية. اللفظ إما جملة أو مفرد، فأحوال الجملة هي الباب الأول، والمفرد إما عمدة أو فضلة، والعمدة إما مسند إليه أو مسند، فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة والمسند إليه والمسند، ثم لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد غرض وكثرة أبحاث وتعدد طرق - وهو القصر - أفرد بابا خامسا، وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف، ولهم به مزيد اهتمام - وهو الفصل والوصل - جعل بابا سادسا، ولما كان من الأحوال ما لا يخص مفردا ولا جملة، بل يجري فيهما =

[تفسير الصدق والكذب]

تنبيه على تــفسير الصدق والكذب الذي **قد سبق إشارة** ما إليه في قوله: "تطابقه أو لا تطابقه"، **اختلف** القائلون بانحصار الخبر **في الصدق** والكذب في تفسيرهما، فقيل: ...

ما زائدة لتأكيد التقليل

متعلق باختلف

= وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعًا، يعني الإيجاز والإطناب والمساواة، وهذه الأحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء، ولما كان هنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء بابا ثامنا، فحاصل ما ذكره الشارح: أنه إنما أفردها بأبواب لكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها، بخلاف غيرها من الأحوال كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها، فلذا لم يفرد بأبواب. [التجريد: ٦٧]

تنبيه: هو خبر لمحذوف أي هذا تنبيه، وهو في اللغة: الإيقاظ، وفي الاصطلاح: اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه إجمالاً من الكلام السابق، فلما ذكر الخبر، ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الإشارة إلى معناهما بقوله: "تطابقه أو لا تطابقه"، وفي ذلك ذكر الصدق والكذب إجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها، فقال: هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب، وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والرد والخلاف. [ملخص من الدسوقي: ١٧٣/١] (التجريد)

على تفسير إلخ: متعلق بتنبيه إن أريد منه المعنى اللغوي؛ لأنه مصدر، وإن أريد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم، جامد ليس فيه معنى الفعل، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف، أي دال أو مشتمل على تفسير، وقد يقال: إنه يتعين الثاني؛ لأنه - أي التنبيه - وإن كان في الأصل مصدراً، إلا أنه انسلخ عن المصدرية وجعل اسما للألفاظ المخصوصة. (الدسوقي) **قد سبق:** في حواشي "المطول": الأظهر أنه سماه تنبيها؛ لأنه في حكم البديهي فليس به كبير احتياج إلى الدليل.

إشارة: حيث قال: "تطابقه أو لا تطابقه" فأفاد أن الكلام الخبري إما أن توجد فيه المطابقة أو لا، ولا شك أن المطابقة هي الصدق، وعدمها هو الكذب، فقد تقدم ذات الصدق وذات الكذب، وإن لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين، فقد سبق ذكرهما في الجملة، أي باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)

اختلف إلخ: حاصله أن العلماء اختلفوا في الخبر هل ينحصر في الصادق والكاذب، وبه قال الجمهور والنظام، أو لا ينحصر، بل فيه ما ليس بصادق ولا كاذب، وبه قال الجاحظ، والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب، فالجمهور فسروهما بتفسير، والنظام فسرهما بتفسير آخر. [الدسوقي: ١٧٤/١]

في الصدق: اعترض عليه بأن الخبر ليس محصورا في الصدق والكذب، بل في الصادق والكاذب. وأجيب بتقدير مضاف إما قبل لفظ "الخبر" أي بانحصار صفة الخبر، أو قبل لفظ "الصدق" أي في ذي الصدق وذي الكذب. (ملخص من الدسوقي والتجريد)

صدق الخبر مطابقته **أي مطابقة حكمه** للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري، وكذبه أي كذب الخبر عدمها أي عدم مطابقته **للواقع، يعني أن الشيئين** الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لابد أن يكون بينهما نسبة في الواقع أي **مع قطع النظر** عما في الذهن (وهي النسبة الذهنية) وعما يدل عليه الكلام، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام (وهي النسبة الكلامية) للنسبة التي في الخارج (هي النسبة الخارجية) **بأن تكونا** ثبوتيتين **أو سلبيتين** صدق، وعدمها (المطابقة) **بأن تكون** إحداهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب.

وقيل (قائله النظام): صدق الخبر مطابقته (مطابقة حكمه) **لاعتقاد المخبر، ولو كان** ذلك الاعتقاد خطأ (تفسير للخطاء) غير مطابق للواقع،

أي مطابقة: الحق أن المقصود بهذا التفسير هو الإيماء إلى أن المطابقة وعدمها صفة للحكم أولا وبالذات، وبواسطة يتصف الخبر بهما؛ لأن الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتصف بالمطابقة حقيقة. (چلبي) **حكمه:** الحكم يطلق على أربعة معان: المحكوم به، والنسبة التامة الخبرية، والتصديق، والقضية، والمراد هنا: النسبة التامة الخبرية، بها يرتبط الحاشيتان، وبها الحكاية التي عليها مدار المطابقة وعدمها، فيتعلق الصدق والكذب أولا وبالذات بها.

للواقع: أورد على تعريف الصدق والكذب المبالغة كـ جئتك اليوم ألف مرة؛ فإنها يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب. والجواب: أن المبالغ إن قصد ظاهر الكلام فكذب، وإن قصد معنى مجازيا كالكثرة في المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع، فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعي. [التجريد: ٦٨] **أن الشيئين:** حاصله: أن بين طرفي الخبر نسبة تامة إيقاعية أوقعها المتكلم وهي الحكاية، ونسبة واقعية بينهما في نفس الأمر وهو المحكي عنه، فإن طابقا حصل الصدق، وإلا كان كاذبا.

مع قطع النظر: لما كان قوله: "مع قطع النظر عما في الذهن" قد يخرج نسب القضايا الذهنية المحضة التي لا ثبوت لها إلا في الذهن لا في الخارج كقولنا: اجتماع الضدين ثابت، فإن هذه لا يتأتى قطع النظر فيها عن الذهن؛ لأنه لا تحقق لها إلا في الذهن لا في الخارج، قال: "وعما يدل عليه الكلام" إشارة إلى أن المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقاً، وحينئذٍ فتدخل الذهنيات المحضة، ويتحقق فيها النسبتان هي الكلامية والخارجية. [الدسوقي: ١/١٧٥]

بأن تكونا: أي مصورة بأن تكونا ثبوتيتين كما في زيد قائم، وقد حصل القيام له في الواقع. **أو سلبيتين:** كما في قولك: زيد ليس بقائم، ولم يحصل له قيام في الواقع. [الدسوقي: ١/١٧٦] **بأن تكون إلخ:** كما إذا قيل: زيد قائم، ولم يحصل له قيام في الواقع، أو قلت: زيد ليس بقائم، وقد حصل له القيام في الواقع، فللكذب صورتان كما أن للصدق صورتين. (الدسوقي) **لاعتقاد المخبر:** حاصله: أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للمخبر، وهي التي في ذهنه. [الدسوقي: ١/١٧٧] **ولو كان:** فقول القائل: "السماء تحتنا" معتقدا ذلك صدق، وقوله: "السماء فوقنا" غير معتقد لذلك كذب، والواو في قوله: "ولو خطأ" للحال أي مفروضا خطأه. وقيل: للعطف أي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ، والجزاء محذوف تدل عليه الجملة السابقة. (مأخوذا من المطول وعبد الحكيم)

وكذب الخبر عدمها أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو كان خطأ. فقول القائل: "السماء
أي للنسبة المعتقدة للخبر فكيف إذا كان صوابا
تحتنا" معتقدا ذلك صدق، وقوله: "السماء فوقنا" **غير معتقد** لذلك كذب، **والمراد** بالاعتقاد
أي التحتية الفوقية
الحكم الذهني الجازم أو الراجح، فيعم العلم والظن، وهذا يشكل بخبر الشاك؛ لعدم الاعتقاد
أي التفسير الثاني المحكي بـ "قيل"
فيه، فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار، **اللّهم** إلا أن يقال: إنه كاذب؛ لأنه إذا انتفى
والنظام لا يقول بها أي خبر الشاك
الاعتقاد **صدق عدم مطابقة الاعتقاد**، والكلام في أن المشكوك خبر **أو ليس بخبر** ....

غير معتقد: والأولى أن يقول: معتقدا خلاف ذلك؛ لأن غير معتقد له صورتان: ما إذا اعتقد عدم ذلك، وما إذا لم يوجد منه اعتقاد وهو الشاك، فيكون خبر الشاك داخلاً في الكذب، فلا يتأتى الإشكال الآتي له بعد ذلك. [الدسوقي: ١٧٧/١]

والمراد: تفصيل المقام: أن العلم هو حكم جازم لا يقبل التشكيك، والاعتقاد المشهور هو حكم جازم يقبله، والظن هو حكم بالطرف الراجح، ففي التفسير الثاني للصدق والكذب إن أخذ الاعتقاد بمعنى مشهور لخرج عنه العلم والظن ويلزم الواسطة بين الصدق والكذب، وهذا القائل لا يقول بها؛ لأنه من جملة القائلين بالانحصار فلإزاحة هذا الوهم يقول الشارح: إن المراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح سواء يقبل التشكيك أم لا، فدخل العلم والظن في الاعتقاد وبطلت الواسطة بين الصدق والكذب، لكن الإشكال بخبر الشاك؛ لأن عدم الاعتقاد فيه ظاهر، فيلزم الواسطة بين الصدق والكذب، ولا يتحقق الانحصار مع أنه باطل عند هذا القائل.

فأجاب الشارح بأنا لا نسلم الواسطة، بل خبر الشاك داخل في الكذب، فإنه إذا انتفى الاعتقاد في صورة الشك لصدق عدم مطابقة الخبر للاعتقاد؛ لأن السالبة تصدق عند عدم الموضوع، وعدم الاعتقاد هو الكذب، وأشار الشارح إلى ضعف هذا الجواب بلفظة اللّهم، ووجه الضعف أنه خلاف المتبادر؛ لأن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك: "ولو خطأ" وجود الاعتقاد في الصدق والكذب معاً، وعدم الاعتقاد في الشك ظاهر، فيلزم الواسطة، وأنه موهم لجريان الكذب في الإنشاءات؛ لعدم اعتقاد المطابقة فيها. (ملخصا من الحواشي)

اللهم: قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف أو كأنه يستعان في إثباته بالله تعالى، ووجه الضعف كونه خلاف المتبادر، وأنه موهم لجريان الكذب في الإنشاءات، وهو مخالف للإجماع. [التجريد: ٦٩]

صدق: لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع. **عدم مطابقة:** إذ هو في معنى قولك: ليس الاعتقاد مطابقا لحكم الخبر، وهو سالبة صادقة بأن يكون الاعتقاد، ولا يكون الحكم مطابقا له، وبأن لا يكون الاعتقاد أصلا، فحينئذٍ تعريف الكذب شامل لخبر الشاك. [الدسوقي: ١٧٨/١] **الاعتقاد:** أشار إلى أن الإشكال على تقدير كونه خبراً وإن قلنا: إنه ليس بخبر، فلا إشكال. **أو ليس بخبر:** قيل: إنه لا يقال له: "خبر" باعتبار أنه لا نسبة له في الاعتقاد، وحينئذٍ فهو خارج من المقسم وهو الخبر، فلا يرد الإشكال أصلا. (الدسوقي)

مذكور في الشرح فليطالع ثمه. **بدليل** قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُوْنَ قَالُوْا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُ اللّٰهِ وَاللّٰهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُهُ وَاللّٰهُ **يَشْهَدُ** إِنَّ الْمُنَافِقِيْنَ لَكَاذِبُوْنَ﴾ (المنافقون:١) **فإنه تعالى** جعلهم كاذبين في قولهم: "إنك لرسول الله"؛ لعدم مطابقته لاعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع. **ورد** هذا الاستدلال بأن المعنى: لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطأة، ...

يوقف على الهاء — هذا جواب أول

مذكور: قال في "المطول" ما حاصله: أن المشكوك ليس بخبر عند الشاك؛ لأنه لم يدرك وقوع النسبة ولا لا وقوعها ولم يحكم بشيء من النفي والإثبات، وهذا هو مراد أرباب العقول من أنه تصور بحت، ولكن بالنسبة إلى السامع خبر؛ لأنه سمع جملة خبرية كـ زيد في الدار وإن كان المتكلم شاكا فيه، لكنه يدل على الحكم بالنسبة إلى السامع.
أقول: خلاصة الجواب: أن المشكوك خبر من وجه ليس بخبر من وجه، فمن الجهة الأولى داخل في الصادق أو الكاذب ضرورة، ولا يلزم الواسطة، ومن الجهة الثانية خارج عن المقسم يعني الخبر، فلا محذور بلزوم الواسطة.
بدليل: متعلق بمحذوف، أي وتمسّك في إثبات ما ذهب إليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أي بدليل هو قوله تعالى، فالإضافة بيانية. [الدسوقي: ١٧٨/١] قيل: إن الدليل لا يقام على الحدود، فإنه ليس بين الحد والمحدود حكم حتى يقام عليه. وأجاب عبد الحكيم: أن الدليل الذي تمسك به النظام إنما هو على الحكم الذي يتضمنه التعريف، وهو أنه صحيح على الحد الذي هو التصور. (الدسوقي)
يشهد: أي يعلم ذلك، وعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة. (الدسوقي) فإنه تعالى: هذا توجيه لكون الآية دليلا، وحاصله: أن الله تعالى وصف المنافقين بأنهم كاذبون في قولهم: "إنك لرسول الله" مع أن نسبة ذلك الكلام هو ثبوت الرسالة مطابقة للواقع، لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله، فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد، وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له هو تلك المطابقة؛ لعدم الواسطة عند هذا الخصم. [الدسوقي بتغيير يسير: ١٧٩/١]
ورد: حاصله جوابان: أحدهما بالمنع وله سندان، والثاني بالتسليم. تقرير الأول: لا نسلم أن الكذب في المشهود به، لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري؟ وهو أن شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب أو راجعا لتسمية خبرهم شهادة؛ لأن الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد، وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة، ومن المعلوم أن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال. وتقرير الثاني: سلمنا أن التكذيب راجع للمشهود به كما قلت، لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع في زعمهم لا باعتبار الواقع في نفسه، وإذا كان راجعا له باعتبار الواقع في زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب؛ لأن المراد بقولنا: "الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع" أعم من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتباره في نفسه. (الدسوقي)

فالتكذيب راجع إلى الشهادة **باعتبار** تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع، وهو أن هذه
المذكورة في قوله: نشهد
الشهادة من **صميم** القلب وخلوص الاعتقاد **بشهادة "إنّ"** واللام والجملة الاسمية،
أي خالصة في قوله: إنك لرسول الله
أو المعنى: إنهم لكاذبون **في تسميتها**، أي في تسمية هذا الإخبار **شهادة**؛ لأن الشهادة
الجواب الثاني
ما تكون على **وفق الاعتقاد**، فقوله: "تسميتها" مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والأول
هو الشهادة أي الإخبار
محذوف، أو **المعنى**: إنهم لكاذبون في **المشهود به**، أعني قولهم: "إنك لرسول الله"، لكن
الجواب الثالث
لا في الواقع، بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل؛ لأنهم يعتقدون **أنه** غير مطابق
أي ذلك الخبر
للواقع فيكون **كاذبا** في اعتقادهم، وإن كان صادقا في نفس الأمر، **فكأنه قيل**: ....
الواو للحال

باعتبار: دفع به ما يقال: إن الشهادة إنشاء فلا توصف بالكذب؛ لأنه من أوصاف الخبر، وحاصل الدفع: أن الكذب راجع إليها لا باعتبار نفسها، بل باعتبار ما تضمنته إلخ. [التجريد: ٦٩] **صميم**: من إضافة الصفة إلى الموصوف، وكذا ما بعدها. **بشهادة "إنّ"**: لأن تأكيد الشيء يدل على اعتقاده. **في تسميتها**: فيه أن الكذب لا يدخل إلا في النسب الخبرية التامة، والتسمية وصف من أوصاف المسمى، فكيف يتصف بالكذب؟ والجواب: أن كون التسمية كذبا إنما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا، وهو أن إخبارهم هذا يسمى شهادة. [التجريد: ٧٠]
شهادة: الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة حقيقة. (الإيضاح) **وفق الاعتقاد**: اعترض عليه الشارح في "المطول" وغيره بأن مواطأة الاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوعة؛ لأنه يقال: شهادة الزور، نعم في الشهادة الصادقة معتبرة. وأجاب عنه الفاضل الشريف بأن المواطأة في الشهادة المطلقة وإن لم يكن مأخوذا في اللغة، ولكن يدل عرفا على كونه صادرا عن علم ومواطأة قلب. أجيب أيضًا بأن الشهادة خبر خاص، وهنا وافق فيه اللسان القلب، وأما شهادة الزور فكإطلاق البيع على الفاسد والباطل.
محذوف: أي مع الفاعل أيضًا، والأصل: أو في تسميتهم هذا الإخبار شهادة. **أو المعنى**: هذا جواب ثالث عن استدلال النظام، حاصله أنا سلمنا أن الكذب في الآية راجع للمشهود به، لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم، لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع بحسب نفس الأمر؟ [الدسوقي بتوضيح: ١٨١/١] **المشهود به**: يعني أنهم يعلمون أن قولهم: "إنك لرسول الله" كذب لزعمهم الفاسد أنه غير مطابق للواقع، فالكذب لعدم مطابقته للواقع لا الاعتقاد.
أنه: أي قولهم: "إنك لرسول الله" غير مطابق للواقع في اعتقادهم؛ لأن الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول.
كاذبا: لاعتقادهم أنه في الواقع غير رسول. **فكأنه قيل**: أي فكأن الله تعالى قال: إنهم يزعمون - أي يعتقدون - أنهم كاذبون في هذا الخبر؛ لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع أنه خبر صادق في نفس الأمر. (الدسوقي)

إنهم يزعمون أنهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق، **وحينئذٍ** لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع، فليتأمل؛ **لئلا يتوهم** أن **هذا اعتراف** بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد. **الجاحظ أنكر** انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة، وزعم أن صدق الخبر مطابقته للواقع **مع الاعتقاد** بأنه مطابق وكذب الخبر عدمها، . . .

المذكور في الآية — أي قول المصنف في زعمهم — بحسب زعمهم واعتقادهم — حال من المطابقة — للواقع

وحينئذٍ: أي إذا كان المشهود به كاذبا لعدم مطابقته للواقع في زعمهم. **لئلا يتوهم**: ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف: "أو المعنى لكاذبون في المشهود به في زعمهم"، فإنه يوهم أن الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم. وحاصل الجواب: أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع؛ لكن بحسب زعمهم واعتقادهم، فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم، فكذبه إنما هو لمخالفته للواقع في اعتقادهم، لا لمخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام، وفرق بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد، فافهم. [الدسوقي: ١٨١/١] وهذه الأجوبة لا تخلو عن تكلف، وللقوم أجوبة أخرى نفيسة نتركها خوفا للإطناب.

هذا اعتراف: لأن هذا الخبر كما أنه غير مطابق للواقع في اعتقادهم كذلك غير مطابق لاعتقادهم، فربما يشكل جعل كذبه لأحدهما دون الآخر، ولكن احتمال الخلاف يغير النظام؛ لأنه المستدل، والاحتمال يغيره، وأما نحن فيفيدنا الاحتمال؛ لأنا مانعون، والاحتمال يكون سنداً لمنعنا، فكلام المصنف رد على النظام لا على تأييد له. (ملخص)

الجاحظ: لقبه، وكنيته أبو مسلم، ويقال: أبو عثمان عمرو بن بحر الأصفهاني، أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام، لقب بالجاحظ؛ لأن عينيه كانتا جاحظتين، من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته أو عظمت، وكان قبيح الشكل جداً.

أنكر: أشار بهذا إلى أن الجاحظ مبتدأ خبره محذوف، وأما جعله فاعلا لفعل محذوف - أي قال - فلا يصح؛ لأن هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل، فإن قلت: من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، فهلا جعل قوله: "الجاحظ" فاعلا لمحذوف؟ قلت: هذا إنما يظهر إذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل، وأما في غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة الكلام عند البصريين. [ملخصا من الدسوقي: ١٨٢/١]

الجاحظ أنكر: وقال: مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد أنه مطابق له صدق، ومع اعتقاد عدم المطابقة ومع عدم الاعتقاد واسطة، وعدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة كذب، ومع اعتقاد المطابقة ومع عدم الاعتقاد واسطة، فللصدق صورة واحدة وللكذب كذلك، وأما الواسطة فلها أربع صور.

مع الاعتقاد: حال من المطابقة، وهو قيد، وقوله: "بأنه مطابق" قيد آخر، فخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك، وبالثاني: المطابقة مع اعتقاد عدمها، وهاتان الصورتان من صور الواسطة، فالصدق صورة واحدة وهي مطابقة مع اعتقادها. [الدسوقي: ١٨٣/١]

أي **عدم مطابقته** للواقع معه أي مع اعتقاد أنه غير مطابق، وغيرهما أي غير هذين
حال من العدم للواقع
القسمين **وهو أربعة، أعني:** المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا،
أي الغير
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا ليس بصدق ولا كذب،
فكل من الصدق والكذب بتفسيره **أخص منه** بالتفسيرين السابقين؛ لأنه اعتبر في
الجاحظ من نفسه تفسير الجمهور وتفسير النظام أي الجاحظ
الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا، وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا **بناء** على أن
أي مطابقة الاعتقاد أي الواقع والاعتقاد
اعتقاد المطابقة **يستلزم** مطابقة الاعتقاد، **ضرورة توافق** الواقع والاعتقاد **حينئذ**، .....
أي مطابقة الخبر للاعتقاد

عدم مطابقته: يعني كذب الخبر عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة، فقوله: "مع اعتقاد" يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا، وقوله: "أنه غير مطابق" يخرج عدمها مع اعتقادها، وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضًا، فالكذب صورة واحدة، وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها، فثبت أن للصدق صورة، وللكذب صورة، وللواسطة بين الصدق والكذب أربع صور.

وهو أربعة: إشارة إلى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من أن الخبر إن طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق، وإن لم يطابقه واعتقد عدم المطابق فكذب، وإن طابقه واعتقد عدم المطابقة، أو لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة، ووجه الرد ترك القسمين من أقسام الواسطة، وهي المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وعدمها مع عدمه، وتوهم ذلك القائل في تقرير مذهب النظام أن المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة، وقد عرفت ما فيه. (مأخوذا من چلپي وأبو قاسم) **أعني**: هاتان الصورتان احترز عنهما بقوله: "مع الاعتقاد بأنه مطابق".

وعدم المطابقة إلخ: هاتان الصورتان احترز عنهما بقوله: "معه" المذكور في جانب الكذب. **أخص منه**: لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين الذين اكتفوا بواحد منهما. (المطول) **بناء**: جواب اعتراض على قوله: "لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا"، حاصله: أنه ليس كذلك؛ لأنه إنما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد، وحاصل الجواب: أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد؛ لأن الخبر إذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له، فقد توافق الواقع والاعتقاد، فمطابق أحدهما مطابق للآخر، وإنما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذٍ؛ لأن من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر. [التجريد: ٧١]

يستلزم: يعني قول المصنف رحمه الله مستلزم لما نقل عن الجاحظ من أن الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد، والكذب عدم مطابقتهما وليس بمخالف له، فلا يعترض عليه بأنه خالف المنقول عنه. [الدسوقي: ١/١٨٤]

ضرورة توافق: أي في القدر المشترك والمفهوم من الخبر، فلا يرد مثل: إنك إذ رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو قلت: رأيت رجلا، فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد. (التجريد) **حينئذ**: أي حين إذ اعتقد مطابقته أي الخبر للواقع، والحال أن الخبر مطابق للواقع. (التجريد)

وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين **على أحدهما** بدليل ﴿**أَفْتَرَى** عَلَى اللَّهِ كَذِباً **أَمْ بِهِ جِنَّةٌ**﴾ (سبأ:٨)؛ **لأن الكفار** حصروا **إخبار النبي** ﷺ بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ:٧) في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل **منع الخلو** ....

عطف على اعتبر أو حال — أي مستدلا بدليل — متعلق بحصروا

على أحدهما: فالجمهور اقتصروا في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع، والنظام اقتصر في تفسيره على المطابقة للاعتقاد.

أفترى: تمام الآية ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [السبأ:٧،٨] أفترى: أصله أأفترى مثل: أأشترى بهمزتين، الأولى استفهامية مفتوحة، والثانية للوصل، فحذفت الثانية استغناء عنها بهمزة الاستفهام.

أم به جنة: "أم" متصلة بدليل سبق همزة الاستفهام عليها، لا يقال: إن شرط المتصلة أن تقع بين جملتين متساويتين في الفعلية أو الاسمية، وهنا ليس كذلك؛ لأنا نقول: "أم به جنة" في تأويل أم لم يفتر أو أخبر حال كونه به جنة، ويجوز أن يكون "جنة" مرفوعا بفعل محذوف أي حصل، فما بعد "أم" جملة فعلية بالفعل على هذا، أو مؤول بها على الأول على أنه صرح ابن مالك، ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الفعلية أو الاسمية. [الدسوقي: ١/١٨٦]

لأن الكفار: خلاصة استدلال الجاحظ: أنه ثبت بهذه الآية أن الكفار حصروا إخبار النبي ﷺ بالحشر والنشر في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو، فيكون الإخبار حال الجنة مغايرا للكذب لا محالة؛ لأنه قسيمه وهو غير الصدق أيضًا؛ لأن الكفار لا يعتقدون أن النبي ﷺ صادق، بل اعتقدوا عدم صدقه، فإذن يكون الإخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب، وهو ما قال به الجاحظ. إخبار النبي ﷺ: التي اعتقدوا عدم صدقه في الكذب والإخبار حال الجنة، فالإخبار حال الجنة غير صادق؛ لأنه قسم منه، وغير كاذب؛ لأنه قسيمه، فحصل خبر غير صادق ولا كاذب وثبتت الواسطة.

منع الخلو: [أي حصرا جاريا على سبيل منع الخلو] أي الصادق بمنع الجمع أيضًا، فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو؛ إذ لا يمكن في خبره اجتماع الافتراء الذي هو الكذب عمدًا مع الإخبار حال الجنة؛ لأن المجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم، فليس المراد منع الخلو بالمعنى الأخص الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب فقط، بل المراد منع الخلو بالمعنى الأعم الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب أعم من أن يكون هناك حكم بالتنافي في الصدق أيضًا أو لا، وهو بهذا المعنى يتناول المنع الحقيقي، وإنما لم يقل: على سبيل الانفصال الحقيقي، وإن كانت القضية من قبيله في نفس الأمر؛ لأنه لا غرض لهم في نفي اجتماع الأمرين، وإنما مطمح نظرهم منع الخلو. [التجريد: ٧٢]

ولا شك أن المراد بالثاني أي الإخبار حال الجنة، **لا قوله**: "أم به جنة" على ما سبق إلى بعض الأوهام غير الكذب؛ **لأنه قسيمه** أي لأن الثاني قسيم الكذب؛ إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره، وغير الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه أي لأن الكفار **لم يعتقدوا** صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بعيد بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال: "لأنهم اعتقدوا عدم صدقه" **لكان أظهر**، فمرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق والكذب، وهم **عقلاء** من أهل اللسان عارفون باللغة، فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب، **حتى يكون** هذا منه بزعمهم،

(أي مراد الكفار) (في التحقق) (أي مقام الإنكار عليه) (هذا حاصل كلام المصنف) (تفريع على قوله: فمرادهم)

لا قوله: أي الواقع في الآية، وذلك لأنه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب؛ لأنه تصور فلا تصديق فيه ولا تكذيب، ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته، وقال البعض: لما كان يرد عليه بظاهر العبارة أنه لا يصدق على "أم به جنة" أنه قسيم الكذب؛ لأن الجنون ليس مندرجا تحت الإخبار ولا هو قسم منه كما أن الكذب قسم له، حتى يصح جعله قسيما للكذب، اختار الشارح أن المراد بالثاني هو الإخبار حال الجنة.

لأنه قسيمه: الخاص المندرج تحت شيء عام إذا قيس إلى ذلك العام سمي قسما منه، وإذا قيس إلى شيء آخر مثله مندرج معه تحته سمي قسيما له مثل: التصور والتصديق قسمان للعلم، وقسيمان بالنسبة إلى كل منهما، فالتغاير بين القسمين ضروري. (مولوي أنور علي) **لم يعتقدوا**: ولابد في السؤال بكلمة "أم" من اعتقاد أحدهما لا على التعيين، ولذا لا يصح الجواب بـــ"نعم" أو"لا"، وحينئذٍ لا غبار في عبارة المصنف. (عبد الحكيم)

لكان أظهر: أي في الدلالة على المدعى، وهو أن المراد بالثاني غير الصدق، ووجه الظهور أن عدم اعتقاد صدق لا ينافي تجويزهم صدقه، بخلاف اعتقاد عدم الصدق؛ فإنه ينافي تجويز الصدق، لكن هذا الكلام يفيد أن ما ذكره المصنف ظاهر أيضًا، ويمكن بيانه على ما يستفاد من كلام الشارح أن مراد المصنف بقوله: "لعدم اعتقادهم صدقه" أن الصدق بعيد عن اعتقادهم بمراحل بحيث لا يجوزونه، فلا يصح أن يراد بالشق الثاني من الترديد الصدق. [الدسوقي: ١٨٨/١]

عقلاء: جواب عما يقال: إنما ألزمت الواسطة في الصدق والكذب من قول هؤلاء وهم كفار، فلا اعتبار لهم. فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا على الإخبار، وهؤلاء من أهل اللسان واللغة. (الدسوقي)

حتى يكون: "حتى" تعليلية، وقوله: "هذا" أي الإخبار حال الجنة، وقوله: "منه" أي مما ليس بصادق ولا كاذب، وقوله: "بزعمهم" أي وإن كانت جميع أخباره ﷺ صادقة في نفس الأمر ولا جنة. اعترض عليه أن هذا الدليل وإن نفى الحصر وأثبت الواسطة إلا أنه إنما أثبت قسما واحدا من الأقسام الأربعة للواسطة التي مر ذكرها، فلا يكون منتجا لتمام المدعى. أجيب بأن مراد الجاحظ إبطال مذهب غيره، وإثبات مذهبه في الجملة أو المقايسة. (الدسوقي بتغيير يسير)

وعلى هذا لا يتوجه ما قيل: إنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق؛ **لأنه**
القائل الخلخالي
لم يجعله دليلا على عدم الصدق، **بل على** عدم إرادة الصدق، **فليتأمل. ورد** هذا الاستدلال بأن المعنى أي معنى "أم به جنة" أم لم يفتر، **فعبّر عنه** أي عن عدم الافتراء **بالجنّة**؛ لأن المجنون لا افتراء له؛ لأنه الكذب عن عمد، ولا عمد للمجنون، فالثاني ليس
أي الإخبار حال الجنة
قسيما للكذب مطلقا، بل لما هو أخص منه - أعني الافتراء - فيكون هذا حصرا
أي لمطلق الكذب — أي الكذب — فلا واسطة
للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه، أعني الكذب عن عمد، والكذب لا عن عمد.

وعلى هذا: أي الذي قررناه بعد قول المصنف: "وغير الصدق إلخ"، وهو قوله: "فلا يريدون إلخ"، وقوله بعد ذلك: "فمرادهم إلخ"؛ لأنه ثبت من ذلك الكلام أن مراد الكفار من الثاني - أي أم به جنة - غير الصدق وغير الكذب.

لا يتوجه إلخ: حاصله أن قول المصنف: "لأنهم لم يعتقدوه" لا يصلح علة لقوله: "وغير الصدق"؛ لأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع. وحاصل الجواب: أن قوله: "لم يعتقدوه" علة لعدم إرادة الصدق؛ لأن التقدير: والمراد غير الصدق لأنهم إلخ، فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق، لا على عدم الصدق. [التجريد: ٧٢]

لأنه إلخ: أي المصنف لم يجعله، أي لم يجعل قوله: "لأنهم لم يعتقدوه" دليلا على عدم الصدق، أي كما فهمه المعترض في جعله دليلا على عدم إرادة الصدق. [ملخص الدسوقي: ١/١٨٩]

بل على إلخ: كما يشهد عليه المتن، ولا شك أن المراد بالثاني غير الكذب؛ لأنه قسيمه، وغير الصدق؛ لأنهم لم يقيدوه، فظهر أن الدليل على عدم إرادة الصدق لا على عدم الصدق، فلا دور ولا إشكال. **فليتأمل:** أمر بالتأمل للإشارة إلى أنه يمكن أن يقال: إن عدم الاعتقاد - أي الجزم - لا يستلزم عدم الإرادة؛ لأن الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد، وعنده إرادة للأمر المشكوك فيه للتردد بينه وبين غيره، فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الإرادة. والجواب أن المراد بقوله: "لأنهم لم يعتقدوه" نفي اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وإمكانه، والشاك معتقد لإمكان الشيء المشكوك فيه؛ وإن كان غير معتقد له من حيث ذاته. (الدسوقي)

ورد: حاصله كما سيشير إليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب، ومنع أنه قسيم للكذب، وبيانه: أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب، وقوله: "إنه قسيمه" إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع، بل هو قسيم لكذب العمد خاصة، وإن أراد أنه قسيم لكذب العمد فمسلم، ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب؛ إذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للأخص أن يكون قسيما للأعم. (مأخوذا من الدسوقي والتجريد)

فعبر عنه: فحاصل المعنى: أقصد الكذب على الله أم لم يقصده؛ لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافي للقصد. [الدسوقي: ١/١٩٠] **بالجنة:** من إطلاق الملزوم على اللازم؛ لأن من لوازم الإخبار حال الجنة عدم الافتراء. وقيل: إن القرينة ليست مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي وهو الجنون، فالأولى أن يجعل من باب الكناية.

أحوال الإسناد الخبري

[تعريفه وتقسيمه]

وهو: **ضم كلمة أو ما يجري** مجراها إلى أخرى بحيث يفيد المخاطب أن مفهوم إحداهما
كالمركبات الناقصة / المحكوم به
ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه، وإنما **قدّم** بحث الخبر؛ **لعظم شأنه وكثرة مباحثه**،
أي المسند إليه
ثم قدّم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع **تأخر النسبة** عن الطرفين؛
لأن البحث هنا إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا، وهذا
الوصف إنما يتحقق **بعد تحقق** الإسناد، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين، ولا
بحث لنا عنها، ....

أحوال الإسناد: أي الأمور العارضة للإسناد، وهي أربعة على ما ذكره المصنف: التوكيد، وتركه، والحقيقة العقلية، والمجاز العقلي. الخبري إلخ: ليس بقيد، بل الإنشائي أيضًا يجري فيه الأحوال الآتية، وإنما خص الخبري بالذكر؛ لأن وقوع الأحوال فيه أكثر. [التجريد: ٧٣] ضم كلمة: انضمام كلمة، فأطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه، وهو الانضمام؛ لأنه الذي يتصف به اللفظ. [الدسوقي: ١٩٠/١] أو ما يجري إلخ: أراد به المركبات التقييدية والإضافية، والجمل الواقعة موقع المفردات، والضمير المستتر، وفي ذكر الكلمة ونحوها إشارة إلى أن الإسناد والمسند والمسند إليه من أوصاف الألفاظ في عرفهم، والأحوال يراد به المصداق، والمحمول يراد منه المفهوم ما فهم من اللفظ ذاتاً كان أو حقيقة، ليشتمل المحصورات والشخصيات والطبعيات، لو قال مصداق الأخرى لخرج الطبعيات. (ملخص)

قدم: أي قدم بحث الخبر على بحث الإنشاء في هذا الباب والأبواب الأربعة بعده مع أن تلك الأبحاث لا تختص بالخبر. [الدسوقي: ١٩٢/١] لعظم شأنه: أي شرعا؛ لأن الاعتقاديات كلها أخبار، ولغةً؛ فإن أكثر المحاورات أخبار. (الدسوقي)

وكثرة مباحثه: إنما كثرت مباحثه بسبب أن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه. (الدسوقي)

ثم قدم: "ثم" للترتيب في الإخبار، وإنما تعرض لتقديم أحوال الإسناد على مجرد أحوال المسندين دون القصر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب؛ لأن كون الإسناد نسبة يقتضي تأخير أحواله عن أحوال المسندين. (التجريد)

تأخر النسبة: قيل عليه: إنه كان المناسب أن يقول: "مع تأخره" أي الإسناد؛ فإن المحل محل ضمير؟ وأجيب بأنه أظهر في محل الإضمار إشارة إلى أن النسبة التي هي أعم من الإسناد إذا تأخر عن الطرفين تأخر الإسناد عنه بالطريق الأولى.

بعد تحقق: أي لأنه ما لم يسند أحد الطرفين للآخر لم يصر أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً. والحاصل: أن المعترض يلاحظ ذات الطرفين، ويقول: إن الإسناد متأخر عنهما في الوجود طبعاً، والمجيب لا يلاحظ ذاتهما، بل المنظور له وصفهما بالإسناد، ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الإسناد، فهو متقدم طبعا، فينبغي أن يقدم وضعا. (الدسوقي)

لا شك أن قصد المخبر **أي من** يكون بصدد الإخبار والإعلام، **وإلا فالجملة** الخبرية كثيرا
بمعنى المقصود عطف تفسير
ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه **مثل: التحزن والتحسّر في قوله تعالى**
على سبيل المجاز
حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ (آل عمران:٣٦) **وما أشبه ذلك** بخبره متعلق
بـ"قَصْد"، إفادة **المخاطب** خبر "أن"، إما الحكم **مفعول الإفادة**، أو كونه أي كون المخبر
حقيقيا كان أو مجازيا
عالما به أي بالحكم، والمراد بالحكم **ههنا وقوع النسبة أو لا وقوعها**، ....

لا شك إلخ: من ههنا إلى قوله: "فينبغي إلخ" تمهيد لبيان أحوال الإسناد. [الدسوقي: ١/١٩٢]
أي من إلخ: أي من يكون قاصداً للإخبار والإعلام، لا الآتي بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله: "وإلا فالجملة إلخ". [الدسوقي: ١/١٩٣] **وإلا فالجملة إلخ:** أي وإن لم يكن المراد بالمخبر في قول المصنف من يكون بصدد الإخبار والإعلام، بل من يتكلم بالجملة الخبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر المذكور لانتقاضه بنحو ما ذكرنا من الآيتين. [التجريد: ٧٤]
مثل التحزن إلخ: ولا شك أن إظهار خلاف ما يرجوه الإنسان يلزمه التحسر والتحزن، فظهر لك من هذا أن استفادة التحسر من الآية بطريق الإشارة والتلويح كما هو مفاد "عبد الحكيم". وقال بعضهم: إن الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للإخبار، فإذا استعمل في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة فاستعارة، وإلا فمجاز مرسل، والآية من قبيل الثاني؛ لأن الإنسان إذا أخبر عن نفسه بوقوع خلاف ما يرجوه يلزمه إظهار التحسر، فهو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم. وفيه نظر؛ لأنه يلزم أن يكون الخبر إنشاء معنىً، وحينئذٍ لا يصلح شاهداً للشارح رحمه الله. (ملخص)
والتحسر: مثل إظهار الضعف كما في قوله تعالى: حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم:٤].
في قوله تعالى: فإن اللفظ مستعمل في معناه، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه؛ لأن المخاطب - وهو المولى سبحانه - عالم بكل منهما، بل لإظهار التحسر والتحزن على خيبة رجائها. (الدسوقي)
المخاطب إلخ: لوحذف قوله: "المخاطب" لكان أولى ليدخل فيه ما إذا وجه المخبر الكلام إلى شخص وقصد إفادة غيره، فلو قال: "إفادة الحكم، أو كونه عالما به" لكان أحسن وأخصر. (التجريد) **مفعول الإفادة:** أي الثاني والأول قوله: "المخاطب"، والفاعل محذوف، أي إفادته المخاطب إما الحكم. [الدسوقي: ١/١٩٤] **ههنا:** أي عند أهل العربية، واحترز به عن الحكم عند أهل المعقول، فإنهم يفسرونه بالإيقاع والانتزاع.
وقوع النسبة إلخ: المفهومة من الكلام وهي ثبوت المحمول للموضوع أو انتفاؤه عنه، وهو المتعارف المحكم بين أرباب العربية، ويطلق على الإذعان، أي إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، ويعبر عنه بالتصديق وبالإيقاع والانتزاع عند أرباب المعقول، وليس بمراد هنا، إذ لو أريد لما كان للإنكار أي لإنكار الحكم معنىً؛ إذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم: أنت لم توقع النسبة لم تدرك؛ فإن الإدراك من أوصاف الشخص المتكلم. (ملخص)

وكونه مقصودا للمخبر بخبره **لا يستلزم** تحققه في الواقع، وهذا **مراد من قال**: إن الخبر
توطئة لقوله: وهذا مراد ذلك الكون الحكم
لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: "زيد قائم" ومفهومه
أي الوضعي
أن القيام ثابت لزيد، **وعدم ثبوته** له احتمال عقلي لا مدلول اللفظ ولا مفهومه، فليفهم.
أي في الواقع
ويسمّى الأول أي الحكم الذي **يقصد** بالخبر إفادته فائدة الخبر، والثاني أي كون المخبر
أي لإفادة الحكم
عالما به لازمها أي لازم فائدة الخبر؛ لأنه **كلّما أفاد** الحكم أفَاد أنه عالم به، **وليس كلما**
فاللازم أعم لا مساوٍ أي الشأن
أفاد أنه عالم بالحكم أفَاد نفس الحكم؛ **لجواز أن يكون**......................

وكونه: أي الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها مقصود للمخبر بخبره. **لا يستلزم**: أي ذلك الكون تحققه أي ثبوته في الواقع، وضمير تحققه للحكم بمعنى النسبة، وحاصله: أن قصد المخبر بخبره إفادة وقوع النسبة، أي كون النسبة واقعة لا يستلزم تحققها في الواقع؛ لأن دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها، وليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا، كدلالة الأثر على المؤثر، فإذا قلت: زيد قائم، دل على ثبوت القيام لزيد في الواقع، ودلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققا في الواقع؛ لجواز أن يكون الخبر كاذبا. [الدسوقي: ١/١٩٥]

مراد من قال إلخ: [أي كونه لا يستلزم تحققه في الواقع] أي فليس مراد ذلك القائل نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم، كالقيام أو انتفائه كما هو ظاهره، بل مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته في الواقع؛ لجواز كون الخبر كذبا. (الدسوقي) **وعدم ثبوته**: أي في الواقع، وقوله: "احتمال عقلي" نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال. (الدسوقي) **ويسمى الأول**: إنما سمي الأول فائدة الخبر، والثاني لازم فائدة الخبر؛ لأن المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ، ولاسم لازم الفائدة ما هو غير موضوع له. (أطول) **أي الحكم**: أي الحكم الأول من حيث إنه يستفيده المخاطب من الخبر لا من حيث إنه يفيد المخاطب؛ لأن الفائدة لغة ما استفيدت من علم أو مال، فاللائق بوجه التسمية كونه مستفيداً لا كونه مفاداً. (الأطول)

يقصد: أي الذي قد يقصد المتكلم إفادته للمخاطب بالخبر، فلا ينافي أنه قد لا يقصد إفادته كما في صورة قصد إفادة اللازم. [الدسوقي: ١/١٩٦] **كلما أفاد**: أشار به إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم؛ لأنه لا تلازم بينهما؛ إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم، بل باعتبار الإفادة بمعنى أن إفادة الأول ملزومة لإفادة الثاني. [التجريد: ٧٥] **وليس كلما إلخ**: وفي هذا إشارة إلى أن اللزوم ليس من الجانبين، وحينئذٍ فهو لازم أعم كلزوم الضوء للشمس، فيلزم من وجود الملزوم وجوده، ولا يلزم من وجوده وجود الملزوم. (الدسوقي)

لجواز أن يكون: إن قلت: إن الفائدة تحضر في ذهن المخاطب حال إفادة اللازم، فإفادة اللازم تستلزم إفادة الفائدة التي هي الملزوم أيضًا. وأجيب بأن هذا الحضور تسمى تذكاراً أو ليس هو بإفادة علم جديد فلا يعتبر. (الدسوقي)

الحكم معلوما قبل الإخبار كما في قولنا **لمن حفظ** التوراة: قد حفظت التوراة. **وتسمية** مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه. **والمراد بكونه** عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه، وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها في "الشرح".

المخبر أي جدنا

وقد ينزل المخاطب العالم بهما أي بفائدة الخبر ولازمها **منزلة الجاهل** فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين؛ لعدم جريه على موجب العلم، فإن من لا يجري على مقتضى

الواو للحال هو ما يجب أي المقتضى

علمه هو والجاهل **سواء**، ....

لمن حفظ إلخ: والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة، فلابد من هذا لصحة التمثيل بهذا المثال، وإلا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة. [الدسوقي: ١٩٦/١] **وتسمية** إلخ: حيث قيل: لازم فائدة الخبر، وقوله: "مثل هذا الحكم" أي تسمية هذا الحكم وما ماثله، والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراة، والمراد بما ماثله كل حكم يكون معلوما قبل الإخبار، وأشار بهذا للجواب عما يقال: إن حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر و لم يقصد به، فكيف يسمى فائدة؟ وحاصل الجواب: أنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل، بل ما شأنه أن يستفاد منه. [الدسوقي: ١٩٧/١]

والمراد بكونه إلخ: وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله: "كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به"، وتقرير المنع: لا نسلم الملازمة، أي لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به؛ لجواز أن يكون المخبر أخبر بشيء عالما بخلافه أو شاكا فيه مترددا أو ظانا له أو متوهما له. وحاصل الجواب: أن هذا المنع لا يرد إلا إذا قلنا: المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق، وليس كذلك، بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر، وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للإخبار سواء كان معتقدا له اعتقادا جازما أو غير جازم أو غير معتقد أصلا أو معتقدا لخلافه، فكل مخبر بخبر تحصل صورة الحكم في ذهنه، وإن كانت تلك الصورة قد لا تطابق الواقع، وهذه الصورة تسمى علماً، وإطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء أو مشتهر بين الناس. [الدسوقي: ١٩٩/١]

وقد ينزل: أي وقد ينـــزل المتكلم المخاطب العالم بهما - أي بفائدة الخبر ولازمه - منزلة الجاهل؛ لعدم جري المخاطب على مقتضى علمه. (الدسوقي) **منزلة الجاهل**: قيل عليه: إن هذا إخراج على خلاف مقتضى الظاهر، فموضع ذكره بعد قوله: "وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه"، فذكره هنا في غير موضعه. وأجيب بأنه إنما ذكره جوابا لسؤال يرد هنا، وهو: أنه لو كان قصد المخبر منحصرا في أمرين لما صح إلقاء الخبر للعالم بهما. فأجاب بأنه إنما صح لتنزيله منزلة الجاهل. (الدسوقي بتوضيح) **سواء**: أي كالمستويـــين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد انتفى عنهما معًا. [الدسوقي: ٢٠٠/١]

كما **تقول للعالم** التارك للصلاة: الصلاة واجبة، **وتنزيل العالم** بالشيء منزلة الجاهل به
بفائدة الخبر
لاعتبارات خطابية كثير في الكلام، منه **قوله تعالى:** ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوْا** لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوْا يَعْلَمُوْنَ﴾ (البقرة:١٠٢)، **بل تنزيل** وجود
لتأكيد النفي — الانتقال والترقي

تقول للعالم إلخ: تعييرا له وتقبيحا لحاله بجعله كالجاهل بل عين الجاهل. وتنزيل العالم إلخ: أي سواء كان ذلك الشيء فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما، فهو أعم مما تقدم. [مأخوذ من الدسوقي: ٢٠١/١ والتجريد: ٧٦]

لاعتبارات إلخ: أي لأجل أمور إقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم كعدم الجري على مقتضى العلم فيما ذكر. (الدسوقي)

قوله تعالى إلخ: اعلم كون الآية من تنزيل العالم كالجاهل دفعا للتناقض فيها مبني على اتحاد متعلق العلم المثبت ومتعلق العلم المنفي؛ لأنه يلزم التناقض على ذلك، وأما لو كان العلم المنفي متعلقا بالذم المأخوذ من "بئس ما شروا"، والعلم المثبت متعلقا بانتفاء الخَلاق في الآخرة، وهما متغايران؛ لوجود عدم الخَلاق في الأمر المباح بخلاف الذم، فلا تناقض ولا حاجة إلى التنزيل كالجاهل. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)

ولقد علموا إلخ: اللام في "لقد" موطئة للقسم، أي إنها واقعة في جواب قسم محذوف، والضمير في "علموا" لليهود، واللام في "لمن اشتراه" ابتدائية، وضمير "اشتراه" عائد على كتاب السحر والشعوذة، والمراد بالشراء: الاستبدال والاختيار أي اختياره على كتاب الله وهو التوراة، ومفعول "يعلمون" محذوف، أو أنه منزل منزلة اللازم، أي لو كانوا يعلمون مذمومية الشراء ورداءته، أو لو كانوا من أهل العلم، وجواب "لو" محذوف تقديره: لا متنعوا.

وحاصل معنى الآية: والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر، أي اختاره على كتاب الله، ما له في الآخرة نصيب من الثواب أصلا، ثم قيل: والله لبئس ما باعوا به أنفسهم أي حظوظها، لو كانوا يعلمون برداءة ذلك الشراء لامتنعوا منه.

ومحل الشاهد من الآية قوله: "لو كانوا يعلمون"، فإن العلم الواقع بعد "لو" منفي بمقتضاها؛ لأن "لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقد أثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية وهذا تناف. والجواب: أنهم لما لم يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه، فصاروا بمنزلة الجاهلين، فإثبات العلم لهم أولا هو الموافق للظاهر، ونفيه عنهم ثانيا مظهر لتنزيلهم منزلة الجاهلين بذلك الشيء؛ لعدم جريهم على موجب علمهم. (الدسوقي)

بل تنزيل إلخ: هذا ترقٍّ آخر، وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علما أو غيره منزلة عدمه كما في الآية، فإن وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم. والحاصل: أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم، أي أعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر أو غيره منزلة عدمه، وما ههنا نزل وجود الشيء مطلقا علما كان أو غيره منزلة عدمه. [الدسوقي: ٢٠٢/١]

الشيء منزلة عدمه كثير، منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ (الأنفال:١٧)، فينبغي **أي إذا** كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة **حذرا عن اللغو**، فإن كان المخاطب **خالي الذهن** من الحكم والتردد فيه، **أي لا يكون** عالما بوقوع النسبة أو لاوقوعها، ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا، **وبهذا تبين** فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم **يستلزم الخلو** عن التردد فيه، فلاحاجة إلى ذكره؛ **بل التحقيق** .....

هذا وجه التفريع وعلة لـــ"يقتصر" — وإلا كان مخطئا بحسب الصناعة — سكت من لازمه إنكالا — تفسير لقوله: خالي الذهن — هذا تفسير للحكم — أي التردد

وما رميت: قال السيد في تفسيره: أي ما رميت حقيقة إذ رميت صورة. وقال البعض: ما رميت تأثيرا إذ رميت كسبا، لكن في هذين التفسيرين نظر؛ لأنه لابد أن يكون مؤثر الإثبات والنفي متحداً حتى يحتاج إلى التنـــزيل، وفي التفسيرين المذكورين تبدل موردهما. وقال الدسوقي وغيره: إنه لما ترتب على رميه عليه السلام آثار عجيبة لم تترتب على فعل غيره من البشر عادة، وهي إصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم، نزل ذلك الرمي منـــزلة عدمه بالنسبة إليه عليه السلام؛ لندرته وخروجه عن العادة. **إذ رميت**: روي أنه ﷺ لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضةٍ من الحصباء في وجوه المشركين. وقال: "شاهت الوجوه"، فلم يبق مشرك إلا شغل بعينيه، فانهزموا فنزلت. (چلپي)

أي إذا: فيه إشارة إلى أن الفاء في قوله "فينبغي" للتفريع. **حذرا عن اللغو**: والحاصل: أن المقصود إذا كان إفادة أحد الأمرين فينبغي له أن يقتصر من التركيب على قدر إفادة المقصود لا أزيد منه ولا أنقص؛ فإنه إذا كان ناقصا عن الإفادة كان في حكم اللغو، ولما كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو، وإن كان غير مفيد كان لغوًا محضًا، وبهذا ظهر لك تفريع "فينبغي" على ما قبله. [الدسوقي: ٢٠٣/١]

خالي الذهن: معنى خلو الذهن من الحكم: أن لا يكون الحكم حاصلا فيه، وحصوله فيه إنما هو الإذعان به، فيكون المعنى خاليا عن الإذعان به، والخلو عن الإذعان لا يستلزم الخلو عن التردد؛ فإن الإذعان والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر، فظهر فساد ما سبق إلى بعض الأوهام، ومبناه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم. [التجريد: ٧٧] **أي لا يكون إلخ**: تفسير لقوله: "خالي الذهن"، وقوله: "عالما بوقوع النسبة أو لاوقوعها" تفسير للحكم، فالمراد بالحكم هنا: العلم بوقوع النسبة أو لاوقوعها، أي إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المسمى بالتصديق والإذعان. (الدسوقي)

وبهذا تبين إلخ: أي التقرير الذي ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عالما بوقوعها، ووجه ظهور فساده: أن المراد بالحكم: الإذعان والتصديق، ولا شك أن خلو الذهن عن الإذعان لا يستلزم خلوه عن التردد فيه، وفهم هذا القائل أن المراد من الحكم: النسبة، فقال ما قال، فافهم.

يستلزم الخلو إلخ: ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم التصوري. [الدسوقي: ٢٠٤/١]

بل التحقيق إلخ: لأن الحكم بمعنى الإذعان والتردد متنافيان، والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر.

أن الحكم والتردد فيه متنافيان **استغني** على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم؛
لا يجتمعان أصلا — مثل إن واللام وغيرها
ليتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا، وإن كان المخاطب مترددا فيه أي في الحكم
الحيثية تعليلية — بمعنى وقوع النسبة
طالبا له **بأن حضر** في ذهنه طرفا الحكم وتحيّر في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو
أي المحكوم عليه وبه — الوقوع
لا وقوعها حسن تقويته أي تقوية الحكم بمؤكد؛ ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن
واحد
الحكم، **لكن المذكور في دلائل الإعجاز** أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظنّ في خلاف حكمك.

وإن كان المخاطب منكرا للحكم وجب توكيده أي توكيد الحكم بحسب الإنكار أي
أي وقوع النسبة
بقدره **قوة وضعفا** ....

استغني إلخ: بالبناء للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى مصدره، والمعنى: وقع الاستغناء عن مؤكدات الحكم، وهذا احتراز عن مؤكدات الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنوي؛ فإنها جائزة مع الخلو، ومؤكدات الحكم هي مثل: إن، واللام، واسمية الجملة، وتكريرها، و"أما" الشرطية، وحروف التنبيه، وحروف العلة، وهي حروف معدودة مثل: إن وباء في مثل: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد:٤٣]، واصطلحوا على تسميتها بحروف العلة؛ لإفادتها تأكيد الاتصال الثابت. (ملخص) **بأن حضر:** أي للحكم بمعنى العلم، ففيه استخدام.

لكن المذكور إلخ: أي فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم؛ لأن ما في دلائل الإعجاز يقتضي أن التأكيد للمتردد لا يجوز كخالي الذهن، وكلام القوم يقتضي أن التأكيد له جائز، بل هو مستحسن، وجمع بعضهم بين الكلامين: بأن الظن في كلام الشيخ شرط في التأكيد بكلمة "إنّ" خاصة؛ لأنها كالعلم للتأكيد بخلاف غيرها، وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلا تنافي، وهذا الجمع مردود بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ [هود: ٣٧]؛ فإن فيها التأكيد بلفظة "إن" للمتردد. وقيل: أراد الشيخ بالظن أن له ميلاناً إلى الجانب الآخر من غير أن يصل إلى حد الحكم، فدخل المتردد في الظان. [ملخص من الدسوقي: ١/٢٠٥ والتجريد: ٧٨]

دلائل الاعجاز إلخ: قال الشيخ فيها: أكثر مواقع "إن" بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه، فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلا فيه، فلا؛ لأنه يؤدي إلى أنه لا يستقيم لنا أن نقول: "صالح" في جواب "كيف زيد"، و"في الدار" في جواب "أين زيد" حتى نقول: "إنه صالح" و"إنه في الدار"، وهذا مما لا قائل به. [المطول: ١٥٥] **قوة وضعفا:** أي لا عددا، فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته إلخ. (التجريد)

يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزالة له **كما قال** الله تعالى حكاية عن **رسل عيسٰى** حين أرسلهم إلى أهل إنطاكية **إذ كذبوا** في المرة الأولى ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ (يٰس:١٤) مؤكدا بـ"إنّ" **واسميّة الجملة**، وفي المرة الثانية ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ (يٰس:١٤) مؤكدا **بالقسم** و"إنّ"، واللام، واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قَالُوا ﴿**مَا أَنْتُمْ** إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ (يٰس:١٤) **وقوله**: إذ كذّبوا **مبني** على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة، .....

تمثيل للقسم الثالث — وهو ربنا يعلم

يعني يجب: أشار الشارح بهذا إلى تقدير مضاف في المتن وهو الزيادة؛ ليتعلق به قوله "بحسب" والتقدير وجب زيادة توكيده، وغرضه منه الفرار من تعلق قوله: "بحسب" بقوله: "وجب"؛ لأن الظاهر أن الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدد؛ لأنه اللزوم وهو شيء واحد، وتعلقه به يقتضي تفاوته وتعدده. [التجريد: ٧٨] **كما قال إلخ**: إن أريد به التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر، وإن أريد الاستدلال على الوجوب ففيه أنه لا دلالة في الآية على وجوب التأكيد ولا على وجوب كونه بقدر الإنكار، بل يحتمل أن كلا من التأكيد وكونه بقدر الإنكار استحساني. [الدسوقي: ٢٠٦/١]
رسل عيسٰى: وهم بولش بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة، ويحيى وشمعون وهو الثالث الذي عززهما بعد تكذيبهما، هذا هو الصحيح. وما قيل: إنهم يحيى وشمعون والثالث الذي عززهما بولش أو حبيب النجار فغير موثوق به كما اعترف به الشارح. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد) **إذ كذبوا إلخ**: "إذ" ظرف لمضاف محذوف أي قال تعالى حكاية عن قول الرسل إذ كذبوا، أو خبر لمحذوف، والجملة مستأنفة أي وهذا المحكي صادر عنهم إذ كذبوا، ولا يصح أن يكون ظرفا لـ"قال" أو لـ"حكاية" متأخران عن وقت التكذيب و لم يكونا في ذلك الوقت. (ملخص الدسوقي)
واسمية الجملة: أي كونهما اسمية لا صيرورتها اسمية؛ لأنه لا يشترط في التأكيد بها كونها معدولة عن الفعلية كما وهم. (الدسوقي) **بالقسم**: وهو ربنا يعلم، فقد ذكر في "الكشاف" أن "ربنا يعلم" جار مجرى القسم في التأكيد كشهد الله. (الدسوقي) **ما أنتم إلخ**: إن قلت: قول المنكرين ذلك إنكار للرسالة من الله؛ لأنها هي التي يرون منافاتها للبشرية مع أن الرسل من عند عيسى عليه السلام لا من عند الله، وحينئذٍ فلا يكون قولهم "ما أنتم إلا بشر مثلنا" إنكار الشيء، وأجيب: بأن المعنى ما مرسلكم إلا بشر مثلنا،... أو يقال: إنهم لما دعوهم إلى رسالة رسول الله بإذن الله، نـزلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول. (الدسوقي)
وقوله: أي قول المصنف: إذ كذبوا بصيغة الجمع و لم يقل: إذ كذبا بصيغة التثنية مع أن المكذب في المرة الأولى اثنان فقط. (الدسوقي) **مبني إلخ**: أي لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان، فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ماجاء به الثالث أيضًا بأنه كذب؛ لأنه عينه. [الدسوقي: ٢٠٧/١]

وإلا فالمكذّب أولا اثنان، ويسمى الضرب الأول **ابتدائيا**، والثاني: **طلبيا**، والثالث: إنكاريا. ويسمّى **إخراج الكلام** عليها أي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكّد استحسانا في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث إخراجا على مقتضى الظاهر وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال؛ **لأن معناه** مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من **غير عكس كما في صورة** إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر.

(أي الخلو عن التأكيد) (وهو التأكيد استحسانا) (هو التأكيد وجوبا) (لأنه مسبوق بالإنكار) (أي مقتضى الظاهر)

[إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر]

وكثيرا ما يخرج الكلام ....

وإلا إلخ: أي وإن لم نقل ذلك، فلا يصح؛ لأن المكذب أولا اثنان، فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع بقوله: "إذ كذبوا". [الدسوقي: ١/٢٠٧] **ابتدائيا**: لكونه غير مسبوق بالطلب والإنكار. **طلبيا**: لأنه مسبوق بالطلب.

إخراج الكلام إلخ: أي تطبيق الكلام عليها بمعنى إتيانه متكيفا بتلك الوجوه ومشتملا عليها ومتصفا بها. [الدسوقي: ١/٢٠٨] **لأن معناه إلخ**: أي معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال، أي مقتضى الحال الظاهر، فالحال تحته فردان: ظاهر وخفي، فالظاهر: ما كان ثابتا في نفس الأمر، والخفي: ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم. وإذا كان الحال تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال، فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال، وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره، وعموم المقتضي بالكسر يقتضي عموم المقتضى.

غير عكس: أي لغوي، وأما العكس المنطقي فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال. [الدسوقي: ١/٢٠٩]

كما في صورة إلخ: وذلك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل، فألقى إليه الكلام مؤكدا، فالتأكيد مقتضى الحال الذي هو السؤال تنزيلا، لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذي هو عدم السؤال حقيقة. (الدسوقي)

وكثيرا ما إلخ: نصب على الظرفية أو المصدرية، و"ما" زائدة لتأكيد الكثرة، أي ويخرج الكلام تخريجا كثيرا أوحينا كثيرا. والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا. (الدسوقي وغيره)

على خلافه أي خلاف مقتضى الظاهر، **فيجعل** غير السائل **كالسائل إذا قدم إليه** أي

هو كخالي الذهن — هو المتردد في الحكم

إلى غير السائل **ما يلوح** أي ما يشير له أي لغير السائل بالخبر، فيستشرف غير السائل

أي بجنس الخبر

له أي للخبر **يعني ينظر** إليه يقال: استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه ويبسط كفه

فوق الحاجب كالمستظل من الشمس **استشراف** الطالب المتردد نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي

أي من شفاعتها

الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (هود:٣٧) **أي لا تدعني** يا نوح في شأن قومك واستدفاع العـــذاب عنهم

على خلافه إلخ: قيل: إنه كثير بالنسبة إلى مقابله باعتبار أن أنواع الخلاف تسعة، وأنواع إخراج الكلام على الظاهر ثلاثة: الكلام مع الخالي، ومع المتردد، أو المنكر، وأنواع الخلاف فالكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزله الخالي أو المتردد أو المنكر، والكلام مع الخالي كالكلام مع المتردد أو المنكر، والكلام مع المتردّد كالكلام مع الخالي أو المنكر، والكلام مع المنكر كالكلام مع الخالي أو المتردد، فإخراج الكلام على مقتضى الظاهر أقل أنواعًا بالنسبة إلى مقابله. [التجريد: ٨٠]

فيجعل إلخ: الظاهر المتبادر أن الفاء للتفريع مع أن الجعل ليس واقعًا عقيب التخريج، بل ينـــزل غير السائل كالسائل أولا، ثم يجعل الكلام على خلاف المقتضى. وأجيب بأن الفاء للعطف تفصيلا لما أجمله في قوله: و"كثيرا" إلخ أو أنها للتفريع كما هو المتبادر، ومعنى "يخرج": يقصد التخريج، ولا شك أن التنزيل عقب قصد التخريج. [الدسوقي: ٢٠٩/١]

كالسائل: فيه أن التأكيد مع السائل كالتأكيد مع المنكر، فلا يعلم أنه جعل كالسائل أو كالمنكر، ووجوب التأكيد أو استحسانه لا يفهمان من اللفظ. وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجحه، فإن لم توجد قرينة يحمل الكلام على كل من الأمرين. (ملخص)

إذا قدم إليه: ظرف لـــ"يجعل" فيقتضي أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور مع أنه قد ينزل منزلته لأغراض أخر كالاهتمام بشأن الخبر؛ لكونه مستبعدا والتنبيه على غفلة السامع. وأجيب بأن هذا التقييد بالنظر لما هو شائع في الاستعمال، كذا في "عبد الحكيم".

ما يلوح: أي بجنسه، وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنة والذكاء أن يتردد في الخبر ويطلبه من حيث إنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذي دل عليه الكلام المتقدم كما سيجيء مثاله في الكتاب.

يعني ينظر إلخ: عبر بـــ"يعني" إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط، بل هو مجموع أمور ثلاثة: رفع الرأس، والنظر، وبسط الكف فوق الحاجب، فجرّد من اثنين وأريد به النظر، ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه العرفي وهو التأمل. (التجريد)

استشراف: أي استشرافا كاستشراف الطالب المتردد. **أي لا تدعني**: أشار بذلك التفسير إلى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأنهم: النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص فهو مجاز مرسل. [الدسوقي: ٢١١/١]

بشفاعتك، **فهذا الكلام** يلوح بالخبر تلويحا ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب، فصار المقام **مقام** أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا، فقيل: في جواب أنهم ﴿**إِنَّهُمْ مُّغْرَقُوْنَ**﴾ مؤكدا أي هم محكوم عليهم بالإغراق. **ويجعل** غير المنكر **كالمنكر** إذا لاح أي ظهر عليه أي على غير المنكر شيء من أمارات الإنكار نحو: قول **حجل** فيلقى إليه الكلام مؤكدا **ابن نضلة: جاء شقيق** اسم رجل عارضا رمحه أي واضعا **على العرض**؛ للحرب **فهو لا ينكر** بل هو عالم بذاك أن في بني عمه رماحا. ....

فهذا الكلام: أي "لا تخاطبني" إلخ أي لا تدعني دعاء مصورا بشفاعتك، فهو تصوير للمنهي عنه. **مقام إلخ**: لا مقام إنكار المخاطب؛ لأن المخاطب من أولي العزم من الرسل نبي الله سيدنا نوح عليه السلام وهو الذي دعا به: ﴿رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً﴾ [نوح:٢٦]، واستجيب دعاؤه وأمر أن يصنع الفلك، فكان عليه السلام على يقين بأنهم هالكون، فالتردد إنما كان في أن هلاكهم بإغراقهم أو بأمر آخر، فالمقام مقام التردد، فلا التباس هنا بين تأكيد التردد وتأكيد الإنكار لقيام القرينة. (ملخص)

إنهم مغرقون: ليس المراد أنهم مغرقون بالفعل؛ لأن إغراقهم متأخر ولم يكن حاصلا عند خطاب نوح ونهيه عن الدعاء والشفاعة لهم. [الدسوقي: ٢١١/١] **ويجعل إلخ**: المراد من غير المنكر خالي الذهن والسائل والعالم وإن كان المثال لتنزيل العالم منزلة المنكر. (الدسوقي) **كالمنكر إلخ**: فإن قلت: أي ثمرة لتنزيل السائل منزلة المنكر مع أنه يؤكد من غير تنزيل؟ قلت: فائدة التنزيل زيادة التأكيد، فإن السائل يؤتى في الكلام الملقى إليه بتأكيد واحد، والمنكر يؤتى في الكلام الملقى إليه بأكثر، وهذا أحسن مما أجاب به بعضهم من أن فائدة التنزيل صيرورة التأكيد واجبا بعد أن كان مستحسنا؛ لأن هذا أمر خفي لا اطلاع عليه. [الدسوقي: ٢١٢/١]

حجل ابن نضلة: حجل: بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم، ابن نضلة: بفتح النون وبالضاد المعجمة اسم أمه، وحجل لقبه، واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن، فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما ذكره "عبد الحكيم" فإن اسمه مغيرة وأمه هالة بنت وهيب. (الدسوقي) **جاء شقيق إلخ**: [يعني ليس المراد به شقيق النعمان وهو نوع من الرياحين] البيت من السريع في أركانه طي مع الوقف والكسف مفتعلن مستفعلن فاعلن مفتعلن مفتعلن فاعلان.

على العرض: [في التاج العرض: شمشير برهنه بردان نهادن] أي على عرض الرمح بأن جعله على فخذيه في حالة الركوب بحيث يكون عرض الرمح إلى العدو دون طوله، فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا عرض الموضوع عليه على ما وهم البعض.(مأخوذ من الدسوقي وعبد الحكيم) **فهو لا ينكر إلخ**: بل هو عالم بذلك؛ لكونهم متلبسين بالحرب، فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لا من تنزيل الخالي منزلته. [الدسوقي: ٢١٣/١]

لكن بمجيئه واضعا للرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ **أمارة أنه** يعتقد أن لا رمح فيهم،

للحرب

بل كلهم **عزل** لا سلاح معهم، فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله:

عطف تفسير — أي شقيق — من الغيبة إلى الخطاب

إن بني عمك فيهم رماح

عندهم — جمع رمح أي نيزه

مؤكدا بـ"إن"، **وفي البيت** على ما أشار إليه الإمام المرزوقي تهكم واستهزاء، **كأنه يرميه**

حال من خطاب — أي في عجزه — ينسبه ويطعنه

بأنه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقوِ

من بمعنى الباء — الجانب — المقاتلة والمحاربة

يده، على حمل الرماح **على طريقة** قوله:

فقلت **لمحرز** لما التقينا **تنكب لا يقطرك** الزحام

وقت المحاربة — التنكب: التجنب

يرميه بأنه **لم يباشر** الشدائد، ....

أمارة أنه إلخ: إذ لا شك أن وضع الرمح على هذه الهيئة علامة على إنكار وجود السلاح معهم، وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه إلى الأعداء، فهو علامة على التهيؤ للمحاربة. **عزل:** بالعين المهملة والزاء المعجمة جمع أعزل الذي لا سلاح معه. **إن بني عمك:** لا يرتبط بما قبله إلا بتقدير: فقلت له: إن بني عمك إلخ فهو معتبر ولابد في الكلام منه، وحينئذٍ فلا التفات أصلا. والجواب: أنه لا حاجة إلى تقدير القول، فإنه قد يجعل الشخص الواحد بذكر أوصافه حاضراً مخاطباً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فيحصل الارتباط بذكر الأوصاف. [التجريد: ٨١]

وفي البيت: تهكم أي من الشاعر بشقيق واستهزاء به؛ وذلك لأن مثل هذه العبارة أعني قوله "إن بني عمك" إلخ إنما تقال لمن يستهزأ به لكونه لا قدرة له على الحرب، بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من آلاته لجبنه وضعفه. [الدسوقي: ٢١٤/١] **كأنه يرميه إلخ:** أي لأن الشاعر ينسبه إلى الجبن، ولكونه منسوبا إليه في زعم الشاعر جعل كالمنكر وتهكم به ولولا رميه بالجبن كان وضع الرمح كذلك أمارة على قلة مبالاته بالأعداء وبرماحهم، فيدل على شجاعته ولم يحتج إلى تنزيله كالمنكر. (ملخص)

على طريقة إلخ: إما متعلق بقوله: تهكم واستهزاء، أو متعلق بمحذوف صفة لـ"تهكم" أي في البيت تهكم آت على طريقة قوله: أي على طريقة التهكم في قوله أي قول أبي ثمامة البراء بن عازب الأنصاري. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد) **لمحرز:** اسم رجل من بني ضبة. (الدسوقي)

تنكب: مفعوله محذوف أي تنكب القتال أو المقاتلين أي تجنب وانصرف عنه.

لا يقطرك إلخ: بجزم "يقطر" في جواب الأمر، والتقطير الإلقاء على أحد القطرين أي الجانبين والزحام بمعنى المزاحمة أي مزاحمة الخيل والجيش عند القتال يسخر منه ويرميه بأنه لم يباشر الشدائد. (مأخوذا من الدسوقي والتجريد)

لم يباشر: المباشرة: خود دركارے قيام نمودن.

ولم يدفع إلى **مضايق المجامع** كأنه يخاف عليه **أن يداس** بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء **لقلة غنائه** وضعف بنائه. **ويجعل المنكر كغير المنكر** إذا كان معه أي مع المنكر ما **إن تأمله أي شيء من الدلائل** والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء **ارتدع** عن إنكاره، ومعنى كونه معه أن يكون **معلوما له مشاهدا عنده** كما تقول لمنكر الإسلام: الإسلام حق **من غير تأكيد**؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقّيّة الإسلام، **وقيل**:

عطف تفسير — رجع — أي الدليل مع المنكر — ما مصدرية أي كقولك — كإعجاز القرآن وغيره

أن يداس: مأخوذ من الدوس، وهو جعل الشيء تحت الأقدام. [الدسوقي: ١/٢١٤] **لقلة غنائه إلخ**: بفتح الغين المعجمة أي نفعه، و"بنائه" بفتح الباء الموحدة أي بِنْيَتُه وذاته، وفي بعض النسخ: ثباته. (الدسوقي)

ويجعل المنكر: أي ينزل، وكذلك الطالب المتردد. (الدسوقي)

كغير المنكر إلخ: [الظاهر أن يقول: كغيره، ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع الضمير. [التجريد: ٨٢] وإن صدق على خالي الذهن والعالم بالحكم والمتردد فيه إلا أن المراد خصوص الأول؛ إذ لا ثمرة لجعل المنكر كالمتردد؛ لأن في كل منهما يؤكد الخبر، ولا معنى لجعل المنكر كالعالم بالحكم؛ إذ هو يقتضي عدم خطابه، فتعين أن المراد به خصوص الأول أي خالي الذهن، فلا يؤكد الخبر. [ملخص الدسوقي: ١/٢١٥]

إن تامله: تأمل فيه؛ لأن التأمل: النظر في الشيء. (الدسوقي) **شيء من الدلائل**: [من تبعيضية فيكفي بعضها أي ولو واحدا] فيه أن الإنسان إذا علم الدليل علم المدلول، وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل. وأجيب بأن المراد من الدليل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، وليس المراد منه ما يلزم من علمه علم المطلوب، فلا إشكال في توقف الارتداع على التأمل. **ارتدع**: أي رجع عن إنكاره بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالي الذهن. (الدسوقي)

معلوما له: أي متصورا له، وهذا بالنظر إلى الأدلة العقلية. (الدسوقي) **مشاهدا عنده**: أي بالحس، وهذا بالنظر إلى الأدلة الحسية، ثم إن تفسير الشارح المعية بالمعلومية والمحسوسية، وتفسيره "ما" الموصولة بالدليل يصير المعنى عليه: إذا كان المنكر عالما بالدليل الذي إذا تأمله ارتدع عن إنكاره، فيتوجه عليه إشكال. وحاصله: أن الإنسان متى علم بالدليل علم المدلول قطعا، وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل، والجواب: أنه ليس المراد بالدليل الدليل المنطقي وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر حتى يرد ما ذكر، بل المراد به الدليل الأصولي وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، والمراد بالتأمل فيه أن يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح توصله إلى الارتداع. (الدسوقي)

من غير تأكيد: يرد عليه بأن اسمية الجملة تفيد التأكيد. وأجيب بأن مرادهم بقولهم: اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام، فليست للتأكيد مطلقا، بل إذا اعتبرت مؤكدة. (ملخص الدسوقي)

وقيل إلخ: هذا وجه ثان في بيان معنى "معه"، حاصله: أن كون الدلائل مع المنكر ليس معناه كونها معلوما له كما مر، بل معناه أن تكون الدلائل موجودة في نفس الأمر فقط بدون معلوميتها.

معنى كونه "معه" أن يكون موجودا في نفس الأمر، وفيه نظر؛ لأن مجرد وجوده **لا يكفي** في نفس الأمر في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده، **وقيل** معنى "ما" إن تأمله **شيء من العقل**، وفيه نظر؛ **لأن المناسب حينئذ** أن يقال: ما إن تأمل به؛ لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة:٢) **ظاهر هذا** الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره **وترك** التأكيد لذلك، **وبيانه** أن معنى **لا ريب فيه** ....
الجعل أي بيان كونه مثالا

لا يكفي إلخ: لإمكان أن يكون الشيء موجودا في نفس الأمر، ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له، فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه، فلا يكفي في الارتداع وجوده في نفس الأمر فقط بدون أن يكون معلوما أو مشاهدا.
وقيل إلخ: هذا وجه ثان في معنى لفظة "ما"، يعني ليس المراد من "ما" الموصولة: الدلائل كما سبق بل المراد منه العقل. **شيء من العقل:** والحاصل أن في كلمة "معه" وجهين: أن يكون معلومًا له، أو يكون موجودا في نفس الأمر، وفي "ما" وجهين أي شيء من الدلائل أو شيء من العقل. **لأن المناسب حينئذ:** أي حين إذ فسر "ما" بشيء من العقل لا بالأدلة كان المناسب أن يقول: ما إن تأمل به، وفي قوله: "لأن المناسِب" إشارة إلى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والإيصال، كان الأصل: تأمل به، فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل، أو يقال: مراده بالعقل الأدلة العقلية، وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولا، تأمل. [الدسوقي: ٢١٦/١]
لا ريب فيه: في كونه غير مؤكد نظر؛ لأن "لا" التي لنفي الجنس للتأكيد، وكذا اسمية الجملة كما صرحوا بذلك، والجواب: لا نسلم أن "لا" لتأكيد الحكم الذي كلامنا فيه، بل لتأكيد المحكوم عليه، وليس كلامنا فيه، واسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدا. [التجريد: ٨٣] **ظاهر هذا إلخ:** يعني المتبادر من هذا الكلام: التمثيل لا التنظير، وجه الظهور أنه ذكره بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر وعبره بـــ"نحو"، فالظاهر أنه مثال لها. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد) **وترك:** وكان مقتضى الظاهر أن يقال: إنه لا ريب فيه. (التجريد)
بيانه إلخ: فيه إشارة إلى دفع إيراد يرد ههنا. تقريره: أن هذا الحكم أعني نفي الريب بالكلية مما لا يصلح أن يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن أن يؤكد. وحاصل الجواب: أن المراد من نفي الريب ليس أن أحدا لا يرتاب فيه، بل المراد أن القرآن ليس بمظنة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا مطابق للواقع، وينكره كثير من المخاطبين، فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل التي لو تأملوها ارتدعوا عن الإنكار، فلذلك ألقى الكلام مجردا عن التأكيد. (ملخص)
لا ريب فيه إلخ: فإن قيل: هل يجوز نفي الريب من غير تنزيل ريبهم كالعدم؟ قلت: نعم، ويتضح ذلك بمثال، وهو أن شيئا أبيض لا صفرة فيه إذا رآه صاحب اليرقان أصفر يقال له: هذا الشيء لا صفرة فيه بل أنسان عينك فيه صفرة فعالج نفسك، فليس هذا تنزيل الصفرة منزلة العدم، بل فيه تسليم، وبيان وجه الرؤية والأمر بمعالجة، فكذلك ههنا ارتاب المرتابون في الكتاب، فقيل لهم: ذلك الكتاب لا ريب فيه، بل أنتم في ريب، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي =

ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا **الحكم مما ينكره كثير** من **المخاطبين**، لكن نزل إنكارهم منزلة **عدمه** لما معهم **من الدلائل** الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه، **والأحسن** أن يقال: **إنه نظير لتنزيل** وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله؛ فإنه **نزل ريب** المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى نفي الريب على سبيل **الاستغراق**، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد، **وهكذا** أي **مثل اعتبارات** الإثبات...

أي الأمثال / الدليل / أي اعتمادا / التعويل

= رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ (البقرة:٢٣) الآية يعني سلم ريبهم لكن نفاه عن الكتاب وأثبته فيهم وبين لهم ما به يزول ريبهم، فلا منافاة بين الآيتين بل تريد إحداهما الأخرى ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء:٩)، وإنه ﴿هُدىً لِلنَّاسِ﴾ (البقرة:١٨٥)، ومن الناس مرتابون، فهداهم إلى ما به ريبهم وما به يزول.

الحكم: كون القرآن ليس بمظنة للريب. **مما ينكره كثير**: أي فالإنكار إنما هو لكونه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه لا لنفي الريب عنه. [الدسوقي: ٢١٧/١] **المخاطبين**: السامعين فهو شامل للإنس والجن. **عدمه**: فلذلك ألقي الخبر خبر مؤكد.

من الدلائل: ككونه معجزا له وكون من أتى به صادقا مصدوقا. **والأحسن**: اعلم أن حاصل الأول: أن المنفي ليس نفس الريب، بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا لمنكري ذلك. وحاصل الثاني: أن المنفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبته، وما يدل على أحسنية الوجه الثاني قول المصنف بعده: "وهكذا اعتبارات النفي" فإنه مشعر بأن ما تقدم متمحض للإثبات. وأيضا الوجه الثاني لا يحتاج فيه إلى تأويل، بخلاف الأول، فإنه يحتاج فيه إلى تأويل كمامر بأن المراد نفي أن القرآن محل للريب ومظنة له. [التجريد بتغيير يسير: ٨٣]

إنه نظير: أي لما نحن فيه، أعني جعل المنكر كغيره. **لتنزيل إلخ**: اللام فيه للأجل، أي لأجل تنزيل الشيء منزلة عدمه، وليس هذا اللام صلة لنظير بل صلة النظير محذوفة، والمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين، ويمكن جعل اللام بمعنى "في"، فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجا عن أفراده مع أن تنزيل ريب المرتابين بمنزلة العدم من أفراد تنزيل الشيء منزلة عدمه، فالأولى أن يقول: إنه نظير تنزيل الإنكار منـــزلة عدمه، فتأمل. [الدسوقي بتوضيح: ٢١٨/١]

نزل ريب إلخ: وفي المعنى الذي أوضحناه لا يحتاج نفي ريبهم على سبيل الاستغراق إلى جعل الريب كعدمه، بل مع وجود الريب عن نفي الريب عن كلام ربنا وتثبيته فيهم، وكذلك هو في نفس الأمر كما بينه تبارك وتعالى.

الاستغراق: أي الذي يفهم من وقوع النكرة في سياق النفي وهو "لا" في "لا ريب فيه" لأن النكرة في سياق النفي تعم عموما شموليا. (الدسوقي) **وهكذا**: عطف على محذوف دل عليه السياق أي هذا الذي ذكر أمثلة اعتبارات الإسناد في الإثبات، وهكذا إلخ أي وهكذا أمثلة اعتبارات الإسناد في النفي. (الدسوقي)

مثل اعتبارات إلخ: وإفراد اسم الإشارة في "هكذا" مع أنه عائد إلى الاعتبارات باعتبار ما ذكر. (الدسوقي)

اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري، تقول لخالي الذهن: ما زيد قائما، أو ليس زيد قائما، وللطالب: ما زيد **بقائم**، وللمنكر: والله ما زيد بقائم، **وعلى هذا القياس**.

[الإسناد الحقيقي]

ثم الإسناد مطلقا سواء كان **إنشائيا** أو إخباريا، منه **حقيقة عقلية**..........

بقائم: الباء في خبر ليس من المؤكدات للحكم عند السكاكي. **وعلى هذا القياس**: [مثل إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر] بالرفع مبتدأ وخبر، وبالجر بدل من اسم الإشارة، والجار متعلق بمحذوف أي: واجر على هذا القياس، وبالنصب مفعول لمحذوف أي: واجر على هذا، أعني القياس. [الدسوقي: ١/٢٢٢]

والحاصل: أن الصور الاثنتي عشرة الجارية في تخريج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه في الإثبات تجري في النفي، وقد مر أن الجاري على الظاهر ثلاثة، وعلى خلافه تسعة، والمجموع اثنتى عشرة. (الدسوقي بتوضيح)

ثم الإسناد: ثم للاستيناف النحوي أو إنها للترتيب الذكري، فهي لعطف الجمل. [الدسوقي: ١/٢٢٤]

مطلقا: ولأجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وإن كان المحل له؛ لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبري، وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الأصل. وقولهم: "المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول" ليس على إطلاقه بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة المغايرة. (مأخوذ من الدسوقي وعبد الحكيم)

إنشائيا إلخ: هذا يقتضي اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالإسناد التام؛ لاختصاص الإنشاء والإخبار به مع أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالإسناد التام، بل يجريان في الناقص أيضًا كما في إسناد المصدر للمفعول، تقول: أعجبني ضرب زيد، وأعجبني إنبات الله البقل، وأعجبني إنبات الربيع البقل. وأجيب: بأن المراد بالإسناد الإنشائي والخبري: ما في الجملة الإنشائية والإخبارية سواء كان تاما أو ناقصا. [التجريد: ٨٤] (الدسوقي)

حقيقة: اعلم أن الحقيقة والمجاز على نحوين: عقلي ولغوي، والفرق بينهما أن كون الإسناد إلى ما هو له أو إلى غير ما هو له: إن كان يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة فهو حقيقة عقلية ومجاز عقلي مثل: أنبت الله البقل، وأنبت الربيع البقل؛ فإنه لا شك أن كون الإسناد في الأول إلى ما هو له، وفي الثاني إلى غير ما هو له مما يدرك بالعقل دون اللغة؛ لأن هذا الإسناد مما يتحقق في نفس التكلم قبل التعبير، بخلاف الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي، فإن كون هذا الإسناد مستعملا في محله أو كونه متجاوزا عن محله إنما يدرك بوضع اللغة، ولهذا يصير: أنبت الربيع البقل من الموحّد مجازا ومن الدهري حقيقة؛ لتفاوت عمل عقلهما مع اتحاد الوضع اللغوي عندهما. (ملتقط)

عقلية: قال في "المطول": فإن قيل: لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب "المفتاح" ومن تبعه؟ قلنا: قد زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان، فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات، وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث =

ولم يقل: إما حقيقة وإما مجازا؛ لأن بعض الإسناد **عنده** ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا: الحيوان جسم، **والإنسان حيوان. وجعل** الحقيقة والمجاز صفة الإسناد دون الكلام؛ لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد وأوردهما (كما في المفتاح) في علم المعاني؛ **لأنهما من أحوال اللفظ، فيدخلان** في علم المعاني (دون البيان)، وهي أي الحقيقة العقلية (أي الحقيقة والمجاز العقليين) إسناد الفعل أو **معناه** (الفعل الاصطلاحي النحوي) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف إلى ما (بواسطة الإسناد) أي إلى شيء

= إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، فلا يكون داخلا في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضًا من أحوال المسند إليه والمسند.

لم يقل إلخ: يعني لو قال بكلمة "إما" دون منه لأفاد حصر الإسناد في القسمين، أعني الحقيقة والمجاز؛ لأن وضع التقسيم لضبط الأقسام فهو يمنع الخلو مع أن بعض الإسناد ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف. [التجريد بتغيير: ٨٤]

عنده: وأما عند السكاكي فالإسناد منحصر في الحقيقة والمجاز؛ ولذا قال: الحقيقة هي إسناد الشيء إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. والمجاز: إسناد الشيء إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر بتأول، والشيء أعم من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا جامدا أو مشتقا. [الدسوقي: ٢٢٤/١]

والإنسان حيوان: يعني إذا لم يكن المسند فعلا أو معناه. وجعل إلخ: حاصله أن المتصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي وهو الإسناد، واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد، فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلي والمجاز العقلي بالتبع للأمر العقلي وهو الإسناد، واتصاف الإسناد بهما بطريق الأصالة، فجعله معروضا لهما كما فعله المصنف أولى لكون ذلك بالأصالة من جعل الكلام معروضا لهما؛ لأن ذلك بطريق التبع كما فعله صاحب المفتاح. [الدسوقي: ٢٢٥/١]

من أحوال اللفظ: حاصل هذا التوجيه المذكور لإيراد الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني أن لهما تعلقا به من حيث إنها قد يقتضيهما الحال. ويرد عليه أن رعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص العقليين بالإيراد في المعاني؛ لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكناية. وأجيب بأن الحقيقة العقلية مثلا قسم من الإسناد، فإذا كان الإسناد من أحوال اللفظ كان ما هو قسم له من أحواله أيضا، وإليه نظر المصنف. وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من أحواله، وكذا الكناية، فهذا هو مناط الفرق كذا في "چلپي".

فيدخلان: التنزيل إذا ما أريد به ليس مما ينكره الموحد هذا القول لا يفيد إنكار أنبت الله البقل، فتصدير بيان هذا الإسناد بـــ"ثم" للتراخي الرتبي، بمعنى أنه ليس مقصودا كسابقة، بل ذكره استطرادي. (ملخص)

أو معناه: [احترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا أو معناه مثل: الحيوان جسم] أي أو إسناد دال معناه، والمراد معناه التضمني وهو الحدث، فكأن المعنى أو الدال على جزء معنى الفعل النحوي. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)

هو أي الفعل أو معناه له أي لذلك الشيء **كالفاعل فيما بني له** نحو: ضرب زيد عمرا، أو المفعول به فيما بني له نحو: ضرب عمرو؛ فإن **الضاربية** لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق بقوله: "له"، **وبهذا دخل** فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع في الظاهر وهو أيضا متعلق بقوله: "له"، وبه يدخل فيه ما لا يطابق **الاعتقاد**. والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله، وذلك بأن **لا ينصب** قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده. ومعنى كونه له: أن معناه قائم به **ووصف له، وحقه أن يسند إليه**..........................

خبر "إن" — أي بقيد "عند المتكلم" — في ظاهر حال المتكلم — أي بقوله: في الظاهر — ما يدل على معناه — الفهم من ظاهر حاله — عطف لازم

كالفاعل إلخ: تمثيل للشيء، والكاف استقصائية؛ لأن الشيء المسند إليه الذي ثبت له الفعل أو معناه منحصر في الفاعل والمفعول به عند المصنف كما سيأتي. [الدسوقي: ٢٢٦/١] **فيما بني له**: أي فعل بني له، أي كالفاعل المصاحب للفعل الذي بني أي صيغ وأسند له، فـ"في" بمعنى "مع"، وكذا يقال فيما بعد. [الدسوقي: ٢٢٧/١]

الضاربية: بخلاف نهاره صائم، فإن الصوم ليس للنهار.

وبهذا دخل إلخ: [أي متعلق بعامله المستتر الذي هو استقر] توضيح المقام: أن قوله: "ما هو له" يتبادر إلى ما هو له بحسب الواقع، فيتناول ما يطابق الواقع أو الاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط، ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما، فإذا زيد قوله: "عند المتكلم" دخل ما يطابق الاعتقاد فقط، وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا في الحد، وخرج ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا، فإذا زيد "في الظاهر" دخل به في الحد ما طابق الواقع و لم يطابق الاعتقاد، ودخل أيضا ما لم يطابق شيئا منهما، وصار التعريف متناولا للأقسام الأربعة أعني ما يطابق الواقع والاعتقاد، وما لم يطابق شيئا منهما، وما طابق الواقع دون الاعتقاد، وما طابق الاعتقاد دون الواقع. (الدسوقي)

الاعتقاد: سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منها. **لا ينصب** إلخ: مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم القرينة وملاحظته إياها، ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر على وجودها؛ فلذا يعتبر تارة بنصب القرينة، وتارة بوجودها كما سيأتي من قوله: لوجود القرينة. (عبد الحكيم)

ووصف له: سواء كان قائما به كالأوصاف الموجودة أو منتزعا عنه كالأوصاف الاعتبارية. (عبد الحكيم)

وحقه: عطف مسبب على السبب، والمراد بإسناده إليه نسبته إليه، وسواء صلح حمله عليه أم لا، وأتى به دفعا لما يتوهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفا له أنه لابد أن يحمل عليه حمل مواطأة أي حمل هو هو، فلا يشمل ما إذا كان المسند مصدرا؛ لأنه لا يحمل كذلك. [الدسوقي: ٢٢٨/١]

سواء كان **مخلوقا لله** تعالى **أو لغيره**، وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب، **أو لا كمرِض** ومات. فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة: الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا، كقول المؤمن: **أنبت الله** البقل، والثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط، نحو **قول الجاهل**: **أنبت الربيع** البقل، والثالث: ما يطابق الواقع **فقط** كقول المعتزلي **لمن لا يعرف** حاله وهو يخفيها منه: **خلق الله تعالى** الأفعال كلها،.............

(ذلك الفعل) (عن غير الله) (أي دون الواقع) (أي الكافر) (المطر أو زمن الربيع) (بدون الاعتقاد) (مقولة للقول)

أن يسند إليه إلخ: قيل أكثر الأسباب التي يحتاج إليه الفعل في وجوده عشرة: فاعل يصدر عنه كالنجار، وعنصر يعمل فيه كالخشب، وعمل كالنجر، ومكان وزمان يعمل فيهما، وإلى آلة يعمل بها كالمنجر، وإلى غرض قريب كإيجار النجار الباب، وإلى غرض بعيد كتخصيص البيت به، وإلى مثال يعمل عليه، وإلى مرشد يرشده، وكل ذلك قد ينسب الفعل إليه، فإن أسند إلى ما هو له فحقيقة وإلا فمجاز. (ملخص)

مخلوقا لله: أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله تعالى نحو: جن زيد. [الدسوقي: ١/٢٢٨]

أو لغيره: أي لغير الله أي على طريق الكسب، فأراد بالخلق ما يشمل الكسب، وذلك نحو: ضرب زيد عمرا، أو يقال: قوله "سواء كان مخلوقا لله" يعني على قول أهل السنة، وقوله: "أو لغيره" يعني على قول المعتزلة. (الدسوقي)

أو لا كمرض: أي أو لا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كمات أو يكون صادرا لا بالاختيار كحركة المرتعش. وبهذا يسقط ما أورد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا، وكأنه غفل عن كون السالبة تصدق بنفي الموضوع على أنه قد يقال: المراد بالصدور عنه: الظهور منه، ولا شك أن الصدور بهذا المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما. [التجريد بتوضيح: ٨٥]

أنبت الله: أي فإن إنبات البقل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمن. (الدسوقي) **قول الجاهل**: أي الكافر كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن، فالمراد: الجاهل بالمؤثر القادر وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى. (التجريد)

أنبت الربيع: فإن إنبات البقل في الواقع لله تعالى، وفي اعتقاد الجاهل للربيع، فهو مطابق للاعتقاد دون الواقع. [ملخص الدسوقي: ١/٢٢٩] **فقط**: أي لا الاعتقاد، لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه. (عبد الحكيم)

لمن لا يعرف إلخ: أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي، وهو أي المعتزلي يخفيها منه، أما لو عرف ذلك المخاطب حال المتكلم ويكون المتكلم مظهرا حاله له، كان كلامه المذكور مجازا عن الإقدار والتمكين، فبين عدم العرفان والإخفاء عموم من وجه، فأحد القيدين لا يغني عن الآخر، فلا يتوهم أن الاقتصار على القيد الثاني كاف. بقي شيء آخر، وهو ما إذا قال المعتزلي ذلك الكلام لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها، فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في وقت واحد، ولا مانع منه بالنظر إلى شخصين. (مأخوذ من الدسوقي وعبد الحكيم)

خلق الله تعالى: الاختيارية والاضطرارية، فقد طابق هذا الإسناد الواقع؛ لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى و لم يطابق اعتقاد المعتزلي؛ لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد. (الدسوقي)

وهذا المثال **متروك** في المتن والرابع: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد جميعا نحو قولك: جاء زيد، **وأنت** أي والحال أنك **خاصة** تعلم أنه لم يجئ دون المخاطب؛ **إذ لو علمه** المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة؛ لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

أي عدم المجيء — أي كما علمه المتكلم — ليكون مجازًا

[الإسناد المجازي]

ومنه أي من الإسناد **مجاز عقلي**، ويسمى **مجازا حكميا**، **ومجازا في الإثبات**، ....

متروك: أي غير مذكور في المتن لقلة وجوده، فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام الثلاثة؛ لكون المقام مقام البيان، فإن المصنف صرح في "الإيضاح" بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب، وأورد الأمثلة الأربعة، قال العلامة عبد الحكيم: وعندي: أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله: "وأنت تعلم أنه لم يجئ": أنت تعتقد أنه لم يجئ سواء كان مطابقا للواقع أو لا، فيكون مثالا للقسمين: ما لا يطابق شيئا منهما، وما يطابق الواقع دون الاعتقاد، وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والإدراج. [الدسوقي: ١/٢٣٠]

وأنت: أي فذلك الإسناد من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما؛ لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذبا؛ لأن الكذب لا ينافي الحقيقة. (الدسوقي) **خاصة:** أخذه من تقديم المسند إليه، وهو أنت على المسند الفعلي أي تعلم أنه يفيد الاختصاص نحو: أنا سعيت في حاجتك.

إذ لو علمه: وكان المتكلم عالما بأن المخاطب يعلم ذلك وإلا لم يجز أن يكون مجازا لعدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة. **مجاز عقلي:** لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الإسناد، بخلاف المجاز اللغوي، فإنه في أمر نقلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى. والمجاز قيل: أصله مجوز من جاز المكان إذا تعداه؛ لأن الإسناد تعدى مكانه الأصلي، نقلت حركة الواو للساكن قبلها، فقلبت ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن. [مأخوذ من التجريد: ٨٦ والدسوقي: ١/٢٣١]

مجازا حكميا: أي منسوبا إلى حكم العقل أو إلى الحكم الذي هو أشرف أفراده؛ لأن المجاز العقلي كما يشمل الإسناد يشمل النسبة الإضافية والإيقاعية أيضا، أو منسوبا إلى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة لا خصوص النسبة التامة. (عبد الحكيم) **ومجازا في الإثبات:** إن قلت: التقييد بالإثبات يقتضي عدم جريانه في النفي، وليس كذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة:١٦) أجيب بأن التقييد بالإثبات لأشرفيته أو لأنه الأصل؛ لأن المجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات، أو أن المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف، فيشمل الإيجاب والنفي؛ إذ في كل منهما انتساب واتصاف. (الدسوقي)

وإسنادا مجازيا وهو إسناده أي إسناد الفعل أو معناه **إلى ملابس له** أي للفعل أو معناه
منسوبا إلى المجاز
غير ما هو له أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني
مسند له حقيقة
للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول، **سواء كان** ذلك الغير غيرا في الواقع، أو عند
المتكلم في الظاهر؛ وبهذا **سقط ما قيل:** إنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر،
أي التعميم في غير ما هو له
فلا حاجة إلى قوله: "بتأول" وهو ظاهر، وإن أراد غير ما هو له في الواقع **خرج** عنه مثل
أي عدم الحاجة
قول الجاهل: "أنبت الله البقل" مجازا عقليا باعتبار الإسناد إلى **السبب بتأول** متعلق بإسناده
حال من القول
ومعنى التأول أنك تطلب ما يؤول إليه **من الحقيقة**، ....
بيان لما

وإسنادا مجازيا إلخ: اعترض عليه بأن فيه نسبة الشيء إلى نفسه؛ لأن المجاز هو الإسناد. وأجيب بأنه من نسبة الخاص إلى العام؛ لأن المجاز يشمل اللغوي أيضا أي إسناد منسوب لمطلق المجاز. (الدسوقي) **إلى ملابس له:** أي إلى شيء بينه وبينه ملابسة وارتباط وتعلق، ويجوز فتح الباء وكسرها؛ لأن الملابسة مفاعلة من الطرفين. [ملخص الدسوقي: ٢٣١/١]

غير ما هو له: بالجر صفة ملابس وبالنصب على الحال. **سواء كان إلخ:** أشار بذلك إلى أن الأقسام الأربعة التي مرت في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف لها، أعني ما طابق الواقع والاعتقاد معا، وما طابق الواقع فقط، وما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق واحدا منهما، والأمثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها أمثلة لأقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب، فافهم. [الدسوقي: ٢٣٢/١]

سقط ما قيل: ووجه السقوط أنه حيث عممنا في ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر، صار قوله: "بتأول" أي قرينة محتاجا إليه بالنسبة إلى بعض الأفراد وهو الغير في الواقع، ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند إليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر. (الدسوقي) **فلا حاجة إلخ:** لأنه لا يسند لغير ما هو له في الظاهر، إلا إذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند إليه غير. [الدسوقي: ٢٣٣/١] **خرج إلخ:** لأنه لعين ما هو له في الواقع، ولما خرج عنه ذلك فيكون تعريف المجاز غير جامع. (الدسوقي بتغيير يسير)

السبب: وهو الله تعالى على زعمه؛ لأنه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وأن الله تعالى سبب. [التجريد: ٨٧]

بتأول: [الباء للمصاحبة أو الملابسة أو السببية] و"التأول" تفعل من آل إلى كذا رجع إليه، فمعناه تطلب المآل الذي هو حقيقة الكلام التي يؤول المجاز إليها أو الموضع الناشئ من العقل. والمراد بتطلبها: الالتفات إليها لينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر. (الدسوقي) **من الحقيقة:** وهذا إذا كان للمجاز حقيقة كما في أنبت الربيع البقل؛ فإن التأول فيه طلب حقيقته وهو الإسناد إلى ما هو له أي أنبت الله البقل في الربيع. (عبد الحكيم)

أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، **وحاصله**: أن تنصب قرينة صارفة عن أن يكون
عطف على ما ... للابتداء حال من الموضع
الإسناد إلى ما هو له، وله أي للفعل **وهذا** إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين، **ملابسات**
أو معناه ففيه اكتفاء ... أي تعين ... أي الحقيقة والمجاز العقليين
شتى أي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى، يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر
فطابقت الصفة للموصوف ... استيناف بياني ... لوقوعه عليه ... لكونه جزء مفهومه
والزمان والمكان والسبب و لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما؛ لأن الفعل **لا يسند**
لكونه لازم وجوده ... لحصوله به ... من التمييز والمستثنى
إليها، فإسناده إلى الفاعل، أو المفعول به إذا كان مبنيا له **أي للفاعل** ....
الحقيقي ... للفاعل النحوي

أو الموضع إلخ: عطف على الحقيقة أي طلب ما يؤول إليه ذلك الإسناد من جهة العقل، وهذا إذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمني بلدك حق لي عليك أي قدمت بلدك لحق لي عليك؛ فإنه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للإقدام؛ لأنه أمر موهوم، لكن له محلا من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيجيء تحقيقه، وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلي أن يكون له حقيقة. وقيل في حل هذه العبارة: إن معنى تطلب ما يؤول تطلب المآل، فيجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول، فيكون معناه ما يؤول إليه، ويجوز أن يكون اسم مكان فيكون معناه الموضع الذي يؤول إليه فيكون "أو الموضع" معطوفا على قوله: ما يؤول إليه. (عبد الحكيم)

وحاصله: عطف على قوله: "ومعنى إلخ" أي أن معنى التأويل الحقيقي ما ذكر، وحاصل معناه نصب قرينة، وفيه أن نصب القرينة ليس حاصلا لذلك المعنى الذي ذكره؛ إذ طلب الحقيقة أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة. والجواب: أن المراد حاصله باعتبار لازمه أي أن نصب القرينة لازم لما ذكره، فالمصنف أطلق اسم الملزوم وهو التأول أعني طلب الحقيقة أو الموضع، وأراد اللازم وهو نصب القرينة على طريق الكناية. [الدسوقي: ١/٢٣٤] **وهذا**: أي قول المصنف قوله: ملابسات شتى.

ملابسات: فإن قلت: إن المصنف رحمه الله عد من جملة الملابسات المصدر والمفعول به، وعد من جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف، فيلزم منه ملابسة المصدر بالمصدر وهو باطل؛ لأنه ملابسة الشيء لنفسه، ويلزم عليه ملابسة الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو لا يصح؛ لأنها لا تنصبه. قلت: لزومه ممنوع؛ إذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل أو معناه للأمور المذكورة ملابسة كل منهما لكل واحد من الأمور، بل التفصيل فيه موكول إلى السامع العالم بالقواعد على أنه يجوز ملابسة المصدر بالمصدر إذا كانا متغايرين كما في أعجبني قتل الضرب، فإن القتل ملابس الضرب؛ لكونه سببا فيه، ولابد من الملابسة بين العامل ومعموله. [الدسوقي: ١/٢٣٥]

والزمان: لكونه جزء مفهومه أيضا. **لا يسند إليها**: بخلاف ما ذكره، فإن الفعل يسند إليه. فإن قلت: هذه الأمور يسند إليها أيضا، فيصح أن يقال في جاء الأمير والجيش: جاء الجيش، وفي الحال جاء الراكب. قلت: المراد أن هذه الأمور لا يصح إسناد الفعل إليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها كالمصاحبة في المفعول معه، والتقييد في الحال والبيان في التمييز؛ فإن هذه المعاني لا تفهم فيما إذا رفع الاسم وأسند إليه الفعل. [الدسوقي: ١/٢٣٦]

أو المفعول به يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقة كما مر من الأمثلة، وإسناده إلى غيرهما أي **غير الفاعل** والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل **وغير المفعول به** في المبني للمفعول للملابسة **يعني: لأجل** أن **ذلك الغير** يشابه ما هو له **في ملابسة الفعل** مجاز **كقولهم: عيشة راضية**..........

أي للحقيقة — أي لملاحظتها — أي المسند إليه الحقيقي كالماء — وهو الجري

أو المفعول به: فالضمير راجع لهما وأفرد الضمير؛ لأن العطف بـ"أو". **يعني أن إسناده**: أشار بهذا العناية إلى أن كلامه على التوزيع وإلا فظاهر كلامه فاسد، تأمل. **غير الفاعل**: يعني من المفعول والأربعة بعده، وهي المصدر والزمان والمكان والسبب. **غير المفعول به**: أي من الفاعل والأربعة الأخيرة، فصور المجاز عشرة، مثل المصنف لستة منها. [مأخوذ من الدسوقي: ٢٣٧/١ والتجريد: ٨٨]

يعني لأجل إلخ: لما كان ظاهر كلام المصنف أن العلاقة هي الملابسة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند إليه المجازي، وكان هذا غير مراد، وإنما المراد أن العلاقة هي المشابهة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي في الملابسة أي في تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهة التعلق مختلفة، أتى الشارح بالعناية إشارة إلى أنه ليس المراد بالملابسة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند إليه المجازي كما مر، بل المراد بها هنا المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين المسند إليه المجازي والحقيقي في التعلق، كالنهر في قولك: جرى النهر يشابه ما هو له أي يشابه المسند إليه الحقيقي وهو الماء، فالجري يلابس الماء من جهة قيامه به ويلابس النهر من جهة كونه واقعا فيه. [الدسوقي بتغيير يسير: ٢٣٨/١]

ذلك الغير: أي المسند إليه المجازي كالنهر في قولك: جرى النهر. **في ملابسة الفعل إلخ**: يعني أن المراد بالنسبة المشابهة بين المسند إليه الحقيقي والمجازي في التعلق، كالنهر في قولك: "جرى النهر" يشابه المسند الحقيقي كالماء في قولك: "جرى الماء" في ملابسة الفعل وهو الجري، فالجري يلابس الماء من جهة قيامه به، ويلابس النهر من جهة كونه فيه، وليس هذا باستعارة؛ لأن الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة، والإسناد ليس بلفظ، وإنما فسر الملابسة بالمشابهة؛ لأن ملاحظة المشابهة أدخل في صرف الإسناد عما هو له إلى غيره، وإن كان مجرد الملابسة كان في الصرف. (ملخص)

كقولهم: شروع في أمثلة أقسام المجاز. **عيشة راضية**: اعلم أن أصل هذا التركيب: عيشة رضيها صاحبها، فالرضا كان بحسب الأصل مسندا للفاعل الحقيقي وهو الصاحب ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشة. وقيل: عيشة رضيت لما بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وإن اختلفت جهة التعلق؛ لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه، وبالعيشة من حيث وقوعه عليها، فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لا حقيقيا، ثم اشتق من رضيت راضية، ففيه معنى الفعل وأسند إلى المفعول. قال بعضهم: مذهب الخليل أنه لا مجاز في هذا التركيب، بل الراضية بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضية، فهو نظير لابن وتامر أي ذي اللبن وذي التمر، التاء للمبالغة؛ لأن هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث. (الدسوقي)

فيما بني للفاعل **وأسند** إلى المفعول به؛ إذ العيش مرضية وسيل **مفعم** في عكسه أعني
وهو الراضية أي ضمير العيشة وهو مفعم
فيما بني للمفعول **وأسند إلى الفاعل**؛ لأن السيل هو الذي يفعم أي يملأ من أفعمت
وهو السيل يعني ضميره الإفعام پر كردن
الإناء إذا ملأته وشعر شاعر في المصدر، والأولى التمثيل بنحو: **جد جده؛ لأن الشعر**
ههنا **بمعنى المفعول**، ونهاره صائم **في الزمان**، ونهر جار **في المكان**؛ لأن الشخص صائم
في النهار، والماء جار في النهر، وبنى الأمير المدينة **في السبب. وينبغي** أن يعلم أن المجاز
العقلي يجري في النسبة الغير الإسنادية أيضا من الإضافية والإيقاعية نحو: أعجبني إنبات
وكذا الحقيقة العقلية كما يجري في الإسنادية بيان الغير مثال الإضافية
الربيع وجري الأنهار ....

فيما بني إلخ: أشار بذلك إلى أن الشاهد في إسناد راضية للضمير المستتر أعني: ضمير العيشة لا أن الشاهد في إسناد راضية إلى العيشة؛ لأن الإسناد إلى المبتدأ ليست بحقيقة ولا مجاز عند المصنف كما سبق، بل واسطة بينهما، وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة. [الدسوقي بتغيير يسير: ٢٣٨/١] **وأسند إلخ**: أي إلى المفعول به الحقيقي وإلا فالمسند إليه ههنا فاعل نحوي. [التجريد: ٨٨] **وسيل مفعم**: أصله: أفعم السيل الوادي بمعنى ملأه، ثم بني "أفعم" للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي، وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ. (الدسوقي)

وأسند إلى الفاعل: أي الحقيقي، وإلا فالمسند إليه هنا نائب فاعل. (التجريد) **وشعر شاعر**: [من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه في معناه، من ذلك قولهم: ظل ظليل، داهية دهياء، وشعر شاعر. [المطول: ١٧١] أي فقد أسند ما هو بمعنى الفعل أعني "شاعر" إلى ضمير المصدر، وحقه أن يسند للفاعل أعني الشخص؛ لأنه الفاعل الحقيقي بحيث يقال: شعر شاعر صاحبه، لكن لما كان الشعر شبيها بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الإسناد إليه مجازا. [الدسوقي: ٢٣٩/١]

جد جده: أي جد اجتهاده، وأصله: جد زيد جدا أي اجتهادا؛ لأن حق الجد أن يسند إلى صاحب الجد وهو الشخص لا إلى الجد نفسه، لكن أسند إليه لملابسة الجد بكونه جزء معنى الفعل. (ملخص من الدسوقي والتجريد)

لأن الشعر: أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر، وإن صح بالمعنى المصدري أيضا ولذا قال: الأولى إلخ. (عبد الحكيم)

بمعنى المفعول: أي المؤلف المنظوم لا التأليف والنظم.

في الزمان: أي فيما بني للفاعل وأسند إلى الزمان لمشابهته للفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لكل منهما. (الدسوقي)

في المكان: أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المكان. **في السبب**: أي فيما بني للفاعل وأسند للسبب إلى الأمير.

وينبغي إلخ: شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع للنسب الإضافية والإيقاعية مع أن المجاز العقلي يجري فيهما أيضا، ثم أشار إلى الجواب بقوله: اللّٰهم. [مأخوذ من الدسوقي: ٢٤٠/١ والتجريد: ٨٩]

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(سبأ: ٣٣) **ونحو: نومت** الليل، وأجريت النهر، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾(الشعراء: ١٥١) **والتعريف** المذكور إنما هو للإسنادي، **اللهم** إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبة، وههنا مباحث نفيسة، وشحنا بها الشرح. وقولنا في التعريف "بتأول" يخرج نحو ما مر من قول الجاهل: "أنبت الربيع البقل" رائيا الإنبات من الربيع؛ فإن هذا الإسناد وإن كان **إلى غير ما هو له** في الواقع، **لكن لا تأول** فيه؛ لأنه مراده ومعتقده، وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع، فقوله: بتأول يخرج ذلك، **كما يخرج الأقوال الكاذبة**؛

(نزاع الزوجين — أي الماء في النهر — أي تعريف المجاز — أي زينا — أي معتقدا — أي من الجاهل — فيكون حقيقة لا مجازا — الإسناد إلى الربيع)

شقاق بينهما: أصل الكلام: وإن خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما، فأضيف المصدر للمكان؛ لأن البين اسم مكان. [الدسوقي: ١/٢٤٠] **مكر الليل والنهار**: أصله: ومكر الناس في الليل والنهار، فأضيف المصدر للزمان. **نحو**: مثال للإيقاعية ولذا فصله بنحو. **نومت إلخ**: أصله: أوقعت التنويم على الليل أي نومت الشخص في الليل. (الدسوقي)

ولا تطيعوا إلخ: فقد أوقع الإطاعة على الأمر، وحقها الإيقاع على ذي الأمر؛ لأنه هو المفعول به حقيقة، فالأصل: ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم، فحذف في هذه الأمثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره. (الدسوقي) **والتعريف**: هذا محل اعتراض أي فالتعريف غير جامع.

اللهم إلخ: إشارة إلى الجواب، يعني يكون مجازا مرسلا من باب إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف؛ فإن الإسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه، فاستعمل في مطلق النسبة تامة كانت أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول. [التجريد بتغيير: ٨٩]

إلى غير ما هو له: لأن الذي هو له هو الله تعالى، ولو لا زيادة التأول الذي حاصله نصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر لدخل في تعريف المجاز مع أنه ليس منه، بل من الحقيقة. (ملخص) **لكن لا تأول**: لأنه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له، فيكون حينئذ حقيقة لا مجازا. [الدسوقي: ١/٢٤١] **كما يخرج**: أي كقولك: جاء زيد، وأنت تعلم أنه لم يجئ، فإن إسناد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له، لكن لا تأول فيه أي لأنه لم ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له. [الدسوقي: ١/٢٤٢]

الأقوال الكاذبة: [بل الصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم أيضًا كقول المعتزلي المخفي حاله: خلق الله الأفعال كلها. (الأطول)] اعترض عليه بأن ظاهر كلام الشارح يدل على أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبة مع أنه منها. وأجيب بأن المراد من الأقوال الكاذبة التي يعتقد المتكلم كذبها، ويقصد ترويجها، وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار؛ لأنه يعتقد صدقها. (الدسوقي بتوضيح)

وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط. وللتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه **في هذا** الكتاب، **واقتصر** على بيان إخراجه بنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا، ولهذا أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل **نحو قوله**:

(أي قول المصنف: وقولنا إلخ — دون قول الجاهل — التعريض — أي التأول — في المجاز)

أشاب الصغير وأفنى **الكبير** كر الغداة ومر **العشي**

على المجاز على أن إسناد "أشاب وأفنى" إلى "كر الغداة ومر العشي" مجاز **ما دام لم يعلم** أو لم يظن بأن قائله أي قائل هذا القول لم يُرِد ظاهره أي ظاهر الإسناد **لانتفاء التأول** حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر، فيكون من قبيل قول الجاهل: أنبت الربيع البقل كما استدل **يعني ما لم يعلم، ولم يستدل** بشيء على أنه لم يرد ظاهره،.........

(علة لانتفاء التأول)

في هذا: وأما في "الإيضاح" فيبين فوائد القيود. **واقتصر**: عطف على تعرض فعلتهما واحدة. **نحو قوله**: [أركانه فعولن فعولن فعولن فعل من المتقارب المقبوض] أي الصلتان العبدي الحماسي، ومعنى البيت: أن كرور الأيام ومرور الليالي تجعل الصغير كبيرا، والطفل شابا، والشيخ فانيا. [الدسوقي: ٢٤٢/١] **الكبير**: تم المصراع الأول على الياء من الكبير.

العشي: بسكون الياء وتخفيفه ليوافق الباقي. **على المجاز**: أي بل يحمل على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام وإن كانت كاذبة. [الدسوقي: ٢٤٣/١] **ما دام**: ليس مراد الشارح أن لفظة دام مقدرة؛ فإنه لا يجوز حذف الأفعال الناقصة سوى "كان" سيما حذف بعضه، بل بيان لحاصل المعنى بجعل "ما" مصدرية نائبة عن ظرف الزمان، المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به أي لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى إذا تحقق أحدهما يحمل على المجاز. (عبد الحكيم)

لم يعلم: خرج بقوله: "ما لم يعلم أو يظن" ما إذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك؛ لأنه في هاتين الحالتين يحمل على المجاز، ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره. (الدسوقي) **لانتفاء التأول**: [حين عدم العلم والظن باعتقاد القائل] لانتفاء التأول المشروط في المجاز، فإن شك فالأصل الحقيقة، فههنا خمسة صور: علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره، فيكون حقيقة، أو علم وظن أنه أراد خلاف الظاهر، فيكون مجازا، أو شك فيكون حقيقة أيضا. [التجريد بتغيير: ٩٠] **يعني ما لم يعلم**: حاصله: أن ما ذكر من قول الصلتان لم يحتمل على المجاز ما لم يحصل العلم المصحح للتجوز، كما حصل هذا الاستدلال المصحح للمجازية في قول أبي النجم.

ولم يستدل إلخ: [زاد الشارح "لم يستدل"؛ ليصير المشبه والمشبه به شيئا واحدا] وقد استدل على أن إسناد "أشاب =

مثل الاستدلال على أن إسناد "ميز" إلى "جذب الليالي" في **قول** أبي النجم: ميز عنه من الرجز
أي **عن الرأس قنزعا** عن قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس، **جذب الليالي** أي مضيها واختلافها أبطئي أو أسرعي حال من الليالي على تقدير المقول، أي **مقولا فيها**، أي تعاقبها
ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر مجاز خبر "أن"، أي استدل على أن إسناد "ميز" إلى "جذب الليالي" مجاز بقوله متعلق باستدل أي بقول أبي النجم عقيبه أي عقيب قوله: "ميز عنه قنزعا عن قنزع" أفناه أي أبا النجم أو شعر رأسه قيل الله أي أمره وإرادته للشمس: أي جعله فانيا أي أفناه الله بقيله

= وأفنى" إلى "كر الغداة" مجاز؛ لقول الصلتان بعد عدة أبيات:

ألم تر لقمان أوصى بنيه ... وأوصيت عمرا ونعم الوصي
فملتنا أننا المسلمون ... على دين صديقنا والنبي

فعلم أن الإسناد إلى غير ما هو له بتأول. [الدسوقي: ٢٤٤/١] **مثل الاستدلال:** فيه إشارة إلى أن في قوله "كما استدل" الكاف اسمية بمعنى المثل مضافة إلى الفعل و"ما" مصدرية فقوله: "كما استدل" مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم. (الدسوقي بتغيير) **قول:** أركانه مستفعلن مستفعلن مستفعلن مع الزحاف. **عن الرأس:** أي المتقدم في قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنع
من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ... ميّز عنه قنزعا عن قنزع

والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعي علي ذنوبا لم أرتكب شيئا منها لرؤيتها رأسي خالية من الشعر كرأس الأصلع؛ فإن النساء يبغضن الشيب، ويطلبن الشباب، وجملة ميز عنه إلخ مفسرة لرؤية رأسه كرأس الأصلع مبنية لوجه الشبه. [الدسوقي: ٢٤٥/١]
قنزعا إلخ: [بضم القاف وسكون النون وضم الزاء وفتحها] أي فصل في الرأس قنـزعا عن قنـزع بسبب ذهاب ما بينهما، فـ"عن" الأولى بمعنى "في"، ويحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قنـزعا بعد قنـزع، فـ"عن" الثانية بمعنى بعد، كما في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق:١٩) (الدسوقي) **جذب الليالي:** الجذب لغة: المد ومضي الأكثر، يقال: جذب الشهر إذا مضى أكثره، استعمل هنا في مطلق المضي وأراد بالليالي مطلق الزمان. [ملخص من التجريد: ٩٠] (الدسوقي)
مقولا فيها: أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية أبطئي، وحين العسر والضيق أسرعي، أو من الشاعر؛ لأنه لا يبالي بعد التميـيز المذكور بها كيف كانت. (عبد الحكيم) **ويجوز إلخ:** أي مع كونه حالا، والمعنى حال كونها تبطئ وتسرع،... ويجوز أن يكون استينافا، كأن الزمان قال له: ما تقول فيما حدث؟ فأجاب: بأنه راض لما يفعل أسرع فيه أو أبطأ. [التجريد: ٩١]

اطلعي، **فإنه يدل** على أنه فعل الله تعالى وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسناد إلى جذب الليالي بتأول على **أنه زمان** أو سبب.

أي التمييز المذكور — عادي

[أقسام المجاز العقلي]

وأقسامه أي **أقسام المجاز** العقلي باعتبار حقيقة الطرفين **ومجازيتهما** أربعة؛ لأن طرفيه وهما المسند إليه والمسند إما حقيقتان لغويتان **نحو**: **أنبت** الربيع البقل، أو مجازان لغويان نحو: **أحيي الأرض** شباب الزمان، فإن المراد بإحياء الأرض: **تهييج القوى** النامية فيها، وإحداث نضارتها بأنواع النباتات. والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية، **وكذا المراد** بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة

وهو المعنى المجازي — إيجاد — الحياة — الإحساس بمعنى الإدراك — أي قوة الأرض — أي الشباب

اطلعي: تمامه: حتى إذا واراك أفق فارجعي. [التجريد: ۹۱] **فإنه يدل إلخ**: أي قوله "أفناه قيل الله" حيث أسند الإفناء إلى قيل الله. (التجريد) **أنه زمان**: فيه أنه إذا كان المسند إليه جذب الليالي لا يكون زمانا؛ لأن الجذب ليس زمانا، والجواب أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتقدير: الليالي الجاذبة، فالمسند إليه بالحقيقة الليالي الموصوفة بالجذب وهي زمان. [ملخص من الدسوقي: ۱/۲٤۷]

أقسام المجاز: اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة، بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام، وأمثلتها هي تلك الأمثلة التي مثل بها المصنف للمجاز بعينها، لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا أو جاهلا، وإنما ترك المصنف بيان أقسام الحقيقة لعلمها بالمقايسة ولقلة الاهتمام بحالها. [الدسوقي: ۱/۲٤۸] **ومجازيتهما**: أي كلا أو بعضا، وكذا بمجازيتهما، وليس المراد حقيقتهما ومجازيتهما معا. **نحو أنبت إلخ**: أي فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له، ولا مجاز إلا في الإسناد، إذا صدرت من الموحد. [الدسوقي: ۱/۲٤۹]

أحيي الأرض إلخ: الإحياء إعطاء الحياة، وقد استعمل في غير معناه وهو إعطاء نضارة الأرض وإحداث خضرتها على سبيل استعارة تبعية، شبه إعطاء النضارة بإعطاء الحياة في إحداث كل منهما ما هو منشأ المنافع والمحاسن. (ملخص) **تهييج القوى إلخ**: مصدر مضاف إلى المفعول أي تهييج الله القوى، وقوله "النامية" الأولى أن يقول المنمية لغيرها من النباتات. **وكذا المراد إلخ**: حاصله: أن الشباب الذي هو المسند إليه معناه الأصلي: كون الحيوان في زمن ازدياد قوته، وإنما سمي هذا المعنى شبابا؛ لأن الحرارة الغريزية حينئذٍ تكون مشبوبة أي مشتعلة من شب النار أوقدها. [مأخوذا من الدسوقي: ۱/۲٥۰ والتجريد: ۹۲]

عن **كون الحيوان** في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة، أو مختلفتان
أي المغروزة فيه
بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا نحو: **أنبت البقل** شباب الزمان فيما المسند
أي أنبت
حقيقة والمسند إليه مجاز، أو أحيى الأرض الربيع **في عكسه**.
أي شباب الزمان
ووجه الانحصار في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر؛ **لأنه اشترط** في المسند أن يكون فعلا أو ما في معناه فيكون مفردا، وكل مفرد **مستعمل** إما حقيقة أو مجازا.

[المجاز في القرآن]

وهو أي المجاز العقلي **في القرآن كثير** أي كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة. وتقديم "في القرآن" على "كثير" لمجرد **الاهتمام**، ....
دون التخصيص

كون الحيوان إلخ: وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملابسة له، وفي ازدياد قواه، ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليه من نشأة الإخراج والمحاسن. [التجريد: ٩٢] **أنبت البقل إلخ**: أي ازدياد قوة الأرض المنمية الحاصلة في الزمان. [الدسوقي: ٢٥١/١] **في عكسه**: أي فيما المسند مجاز وهو إحياء الأرض، والمسند إليه حقيقة وهو الربيع.

ووجه الانحصار: أي وجه حصر المجاز العقلي في الصور الأربعة المذكورة واضح عند المصنف؛ لأنه جعل المجاز العقلي في إسناد الفعل أو معناه إلى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم، وحينئذٍ فلا يكون إلا فيما بين الكلمتين، والكلمتان لا تخلوان من هذه الأحوال الأربعة، فنحو: زيد نهاره صائم، المجاز عند المصنف إنما هو في إسناد الصائم إلى ضمير النهار، وأما على مذهب السكاكي الذي يجعل الإسناد فيما بين جملة "نهاره صائم" إلى زيد فهو مشكل؛ لأن مجموع "نهاره صائم" وهو أحد طرفي الجملة لا يسمى مجازا لغويا؛ لأن المجاز اللغوي لا يكون إلا في الكلمة، كما قال السكاكي، ومجموع "نهاره صائم" ليس بكلمة، فكان الحصر في الأقسام الأربعة على مذهب السكاكي مشكلا. (ملخص من التجريد والدسوقي)

لأنه اشترط إلخ: إن قلت: الأمر الظاهر لا يحتاج إلى الاستدلال. أجيب بأن هذا من التنبيه لا من الاستدلال. (التجريد)

مستعمل: قيد بذلك؛ لأن اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز؛ لقولهم في تعريف كل منهما "كلمة مستعملة" إلخ. (عبد الحكيم)

في القرآن كثير: رد به على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي واللغوي في القرآن لإيهام المجاز الكذب والقرآن منــــزه عنه، ووجه الرد أنه لا إيهام مع القرينة. (الدسوقي) **الاهتمام**: أي الاهتمام المجرد عن التخصيص، وإلا فهو كثير في غير القرآن أيضا كالسنة وكلام العرب. (الدسوقي)

﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ﴾ (الأنفال:٢) أي آيات الله تعالى ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَاناً﴾ (الأنفال:٢)، **أسند** الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا لها، ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَائهُمْ﴾ نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون؛ لأنه سبب **آمر**، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ (الأعراف:٢٧) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء على نبينا وعليهما الصلاة والسلام وهو فعل الله تعالى إلى إبليس؛ لأن سببه الأكل من الشجرة، **وسبب الأكل**: وسوسته ومقاسمته إياهما بأنه لهما من الناصحين، ﴿يَوْماً﴾ نصب على أنه **مفعول به لـ"تتقون"**، أي كيف تتقون **يوم القيامة** ....

(التي هي ضمير زادت — عاديا — للزيادة — إبليس عن آدم وحواء — أي النزع — هي الحنطة أو غيره — أي إبليس — لا المفعول فيه وإن صح)

وإذا تليت إلخ: [لم يقل: منه قوله تعالى أو نحوه: إيهاما لاقتباس، وأن المعنى: وإذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا. (المطول)] ولم يقل: منه قوله تعالى؛ وذلك لأن بعضهم زعموا عدم وقوع المجاز العقلي في القرآن لإيهام الكذب، والقرآن منزه عنه، ووجه الرد أنه لا إيهام مع القرينة، فكأن المصنف رحمه الله حمل الآية على الاستدلال على مدعاه وإن كان الغرض الحقيقي التمثيل أي إذا تليت على منكري المجاز في القرآن آياته زادتهم إيمانا بوجوه فيه. [الدسوقي: ٢٥١/١] **أسند**: ينبغي قراءة "أسند" هنا وما بعده بالبناء للمفعول تأدبا. [الدسوقي: ٢٥٢/١]
أبنائهم: أي يذبح فرعون أبناء بني إسرائيل. **آمر**: هذا بيان لكونه سببا، والحاصل: أن المسند إليه هنا سبب آمر وما قبله سبب غير آمر، وما يأتي سبب بواسطة. واعلم أنه يجوز أن يكون "يذبح" مجازا لغويا عن آمر بالذبح، وحينئذ فلا يكون ما نحن فيه، لا يقال: إن احتمال ذلك لا يضر؛ لأن المثال يكفيه الاحتمال؛ لأنا نقول: ليس المقصد هنا مجرد التمثيل، بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه. (الدسوقي)
وسبب الأكل: أي فالوسوسة سبب السبب للنزع، وسبب السبب سبب، فهو من الإسناد للسبب بواسطة.
يوما: أول الآية ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً﴾ (المزمل:١٧) **مفعول به**: لأن الاتقاء منه نفسه لا فيه حتى يكون مفعولا فيه. (الدسوقي) **لـ "تتقون"**: اعلم أن أصل "تتقون" توتقون من الوقاية، وهي فرط الصيانة، متعد إلى مفعولين، والأول محذوف والثاني "يوما" على حذف المضاف أي عذاب يوم، حذف لفظاً عنه والمعنى: فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم، وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر، فيكون متعديا إلى مفعول واحدٍ، ويحتمل أن يكون "يوما" مفعولا به لـ"كفرتم". (عبد الحكيم)
يوم القيامة: في ذكره نظر؛ لأنه يؤدي إلى التكرار للاستغناء عنه بقوله في الآخر "يومًا"، فالأولى حذفه، أو ذكره على وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول وهو يوم القيمة، والقول بأن "يوم القيامة" مفعول "تتقون" و"يوما" بدل منه خلاف الظاهر وقال الفاضل اللاهوري: "إن يوم القيامة" بمعنى في يوم القيمة، فهو منصوب على الظرفية، و"يوم" مفعول به وهو الأوفق بقول الشارح. [الدسوقي: ٢٥٣/١]

إن بقيتم على الكفر يوما ﴿يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً﴾ (المزمل:١٧) نسب الفعل إلى الزمان وهو

جمع ولد — جمع أشيب — وهو الجعل — لوقوعه فيه

فعل الله حقيقة، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب مما

تصيير الولدان شيبا — أي اليوم — الحقيقي

يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن **أو عن طوله**؛ لأن الأطفال يبلغون فيه **أوان**

أي التراكم والتكاثر

الشيخوخة ﴿أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (الزلزلة:٢) أي ما فيها من الدفائن والخزائن،

كالموتى والكنوز

نسب الإخراج **إلى مكانه**، وهو فعل الله تعالى حقيقة. و غير مختص بالخبر **عطف على**

قوله: **"وهو كثير"**، وإنما قال ذلك؛ لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال

في غير عبارة المصنف

الإسناد الخبري يوهم اختصاصه **بالخبر، بل يجري** في الإنشاء نحو: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي

كل واحد منهما

صَرْحاً﴾ (غافر:٣٦) **فإن البناء فعل العملة، وهامان سبب آمر، وكذا قولك: فلينبت الربيع**

قصرا مكانا عاليا

ما شاء، وليصم نهارك، وليجد جدك، وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى **ما**

أصله: ولتصم أنت في نهارك

ليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه. وكذا قولك: ليت النهر جار، وقوله

في الأمر — في النهي — أصله: ليت الماء جار في النهر

تعالى: ﴿**أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ**﴾ (هود:٨٧).

إن بقيتم إلخ: فسر قوله تعالى: "إن كفرتم" بإن بقيتم على الكفر؛ لئلا يحتاج إلى المفعول به؛ ولأن الخطاب مع الكفار. (عبد الحكيم) أو عن طوله: لا يخفى أن مجرد الطول لايستلزم التعجب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيمة؛ لأن الطول قد يشتمل على السرور، فلابد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب. [التجريد: ٩٣]

أوان الشيخوخة: وهو بعد الأربعين، وطوله في قوله تعالى: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ (السجدة:٥). **أثقالها**: جمع ثقل بفتح المثلثة والقاف هو متاع البيت. [الدسوقي: ٢٥٤/١] إلى مكانه: أي إلى مكان وقع منه الإخراج، فهو نسبة إلى المفعول به بواسطة "من" لا إلى الظرف؛ إذ المعنى: وأخرجت من الأرض لا في الأرض. وهو كثير: يعني قوله: وغير مختص معطوف على قوله: وهوكثير، بقطع النظر عن تقييده بقوله: "في القرآن"، فلا يتوهم أن معناه أنه غير مختص بالخبر في القرآن فقط. (الدسوقي بتغيير)

بالخبر: فأتى بقوله: غير مختص بالخبر دفعا لذلك الوهم. بل يجري: تصريح لما علم التزاما وتوطئة لقوله: نحو إلخ. وليجد إلخ: بفتح الياء وكسر الجيم، و"جدك" بكسر الجيم وضم الدال، وأصله: ولتجد جدا أي ولتجتهد اجتهادا، فأقام المصدر مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه. [الدسوقي بتغيير: ٢٥٥/١] ما ليس: نحو لا يقم ليلك ولا يصم نهارك. أصلاتك تأمرك: أصله أيأمرك ربك بسبب تلبسك بالصلاة.

[وجوب القرينة للمجاز العقلي]

ولابد له أي للمجاز العقلي **من قرينة** صارفة عن إرادة ظاهره؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (علة لقوله: لابد إلخ) **لفظية** كما مر في قول أبي النجم من قوله: **أفناه قيل الله**، أو **معنوية**، (وقد يجتمع القرينتان) كاستحالة قيام المسند **بالمذكور** أي بالمسند إليه المذكور مع المسند **عقلا** أي **من جهة العقل**، **يعني** يكون بحيث لا يدعي أحد (لفظا أو معنى) من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ **لأن العقل** إذا خلي ونفسه يعده محالا، كقولك: "**محبتك** جاءت بي إليك" لظهور استحالة قيام (أي المسند) المجيء (أي قيامه به) بالمحبة (أي بالمسند إليه المذكور) أو (كأهل السنة) (كالدهرية)

ولابد له إلخ: إنما تعرض بهذا مع استفادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها إلى لفظية ومعنوية، فهو بمنــزلة البيان لقوله: بتأول، وكان ينبغي أن يذكره متصلا بما يتعلق به. [الدسوقي: ٢٥٦/١] **من قرينة**: فعيلة بمعنى مفعولة أي مقرونة، أو بمعنى فاعلة أي مقارنة. **بالمذكور**: أي في عبارة المتكلم، وليس المراد المذكور في كلام المصنف سابقا. [التجريد: ٩٤]

عقلا: إما منصوب بنزع الخافض أي في العقل، أو مفعول مطلق أي استحالة عقل، أو حال أي عقلية، ومن جعله تمييزا جعله محولا عن فاعل الإحالة أي كإحالة العقل القيام المذكور؛ إذ التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور، بل تارة يكون فاعلا لمتعديه نحو: امتلأ الإناء ماء، فالماء ليس فاعلا لـــ"امتلأ"، بل هو محول عن ملأ الماء الإناء، وتارة يكون فاعلا للازمه نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾ (القمر:١٢)، فالعيون ليست فاعلا لفجر، بل للازمه أي تفجر. (الدسوقي)

من جهة العقل: إشارة إلى أن "عقلا" و"عادة" منصوبان على التمييز في نسبة الاستحالة إلى القيام، ويمكن أن يكون بيانا لحاصل المعنى، فتأمل ذلك. (المطول)

يعني إلخ: إشارة إلى جواب ما يقال: إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهري: أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله. وحاصل الجواب: أن المراد بالاستحالة ما لو خلي العقل ونفسه حكم بها، وإنبات الربيع البقل ليس كذلك، بل يحتاج العقل فيه إلى دليل. (التجريد)

لأن العقل إلخ: أي كل عقل أو عقل الفريقين من المحقين والمبطلين، فالمراد بالمستحال عقلا المستحال بالضرورة أي لا يحتاج في الحكم باستحالته إلى نظر واستدلال، أو عادة، أو إحساس، وهذا التفسير على نسخة؛ لأن العقل، وفي بعض النسخ "لا أن العقل" بحرف النفي عطفا على قوله "يعني أن يكون" إلخ أي أن الاستحالة العقلية التي تكون قرينة للمجاز ما تقدم لا كون العقل إذا خلي مع نفسه أي خلي من منازعة الوهم وغلبة الشيطان يعده محال؛ لئلا يرد قول الدهري: أنبت الربيع البقل، فإن عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقة. [الدسوقي: ٢٥٧/١ والتجريد]

محبتك إلخ: أصله نفسي جاءت بي إليك لأجل المحبة، فالمحبة سبب داع إلى المجيء لا فاعل له، فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق المجيء بكل منهما صح الإسناد للمحبة على جهة المجاز، والقرينة الاستحالة. (الدسوقي)

عادة أي من جهة العادة نحو: هزم الأمير الجند لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده
عطف على قوله: عقلا
عادة، وإن كان ممكنا عقلا، وإنما قال: قيامه به؛ ليعم الصدور عنه، مثل: ضرب وهزم
أي عن الاختيار
وغيره كقرب وبعد وكصدوره عطف على استحالة أي أو كصدور الكلام عن الموحد
أي غير الصدور كالاتصاف فهو قرينة ثانية للمجاز
في مثل أشاب الصغير، البيت؛ فإنه يكون قرينة معنوية على أن إسناد "أشاب" و"أفنى"
أي الكامل ليخرج المعتزلي أي الصدور
إلى "كرِ الغداة ومر العشي" مجاز، لا يقال: هذا داخل في الاستحالة؛ لأنا نقول: لا نسلم
ذلك، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول، واحتجنا في إبطاله إلى دليل.
ومعرفة حقيقته يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا
أي المجاز العقلي وما في معناه
أسندا إليه يكون الإسناد حقيقة، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسندا إليه يكون
إفراد الضمير لأن العطف بأو
الإسناد حقيقة، إما ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة:١٦)......

وإنما قال إلخ: هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى، وإلا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر حيث قال: قيام المسند بالمذكور وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في "الإيضاح" من جعله جهة صدوره عنه قسيما لقيامه به، حيث قال: كاستحالة صدور المسند من المسند إليه، أو قيامه به مما لا يجدي فائدة معتدة به، والأولى ما ذكره هنا. [الدسوقي: ١/٢٥٨] كقرب وبعد: فتقول: قربت الدار وبعدت الدار مثلا، فالقرب والبعد قائمان بالدار، لكن لا على سبيل الصدور، بل على سبيل الاتصاف. (الدسوقي)

أي أو كصدور: إشارة إلى أن الضمير راجع إلى الكلام المعلوم من المقام كما في "الإيضاح"، والأولى رجوع الضمير للمجاز؛ لتكون الضمائر على نسق واحد، لكن يلزم على هذا أن من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحد، فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه بمجاز، فعدل الشارح عن إرجاع الضمير إلى المجاز فرارا من هذا. [التجريد: ٩٥] (الدسوقي)

لا يقال هذا: أي الصدور عن الموحد في مثل: أشاب الصغير إلخ داخل في الاستحالة العقلية؛ لأن الموحد يحيل قيام الإشابة والإفناء بالمسند إليه المذكور، فلا يصح أن يمثل به للصدور عن الموحد الذي هو مقابل للاستحالة. [الدسوقي: ١/٢٥٩]

لا نسلم: جواب عن الإيراد السابق بإنما لانسلم دخول قوله: "أشاب الصغير" في الاستحالة العقلية؛ لأن المراد بها ههنا الاستحالة البديهية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر، والمثال المذكور ليس كذلك. (الدسوقي)

ومعرفة إلخ: حاصل مراد المصنف: أن المجاز العقلي لابد له من فاعل أو مفعول به يكون إسناد الفعل له حقيقة، ثم إن ذلك الفاعل أو المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا. (الدسوقي) إما ظاهرة إلخ: أي واضحة، والمعرفة لا توصف بالظهور والخفاء باعتبار نفسها، بل باعتبار سهولة تحصيلها وعسره، فإنها قد تدرك بالبداهة أو بأدنى تأمل فتسمى ظاهرة وقد تحتاج إلى تأمل ونظر، فتكون خفية. (عروس)

أي **فما ربحوا** في تجارتهم، **وإما خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل** كما في قولك: "سرتني رؤيتك" أي سرني الله **تعالى عند رؤيتك**، وقوله:

يزيدك وجهه حسنا   إذا ما زدته نظرا

أي يزيدك الله حسنا **في وجهه لما أودعه من دقائق الحسن والجمال، يظهر بعد التأمل والإمعان،** ذلك الحسن **وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون**

فما ربحوا: فلما كانت التجارة سببا للربح أسند إليها مجازا من باب الإسناد إلى السبب، والرابح حقيقة أربابها، وإنما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال؛ لأن عرف أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجار لا للتجارة. [الدسوقي: ٢٥٩/١]

وإما خفية: لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازي وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقي. **عند رؤيتك:** فإسناد "سرت" إلى الرؤية من الإسناد إلى الظرف أو من الإسناد إلى السبب؛ لأن الرؤية سبب السرور، فإذن الإسناد مجاز، وإن أريد منه أن الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة، كذا في "عبد الحكيم".

يزيدك إلخ: الشعر لأبي نواس، وقال البعض لابن معذل، والصواب هو الأول. وقيل في وجه التوفيق: إن ابن المعذل كنية أبي نواس، ولا يخفى بطلانه، ومعناه: أن وجهه يزيدك علم حسن أي علما بحسن في وجهه إذا ما زدته نظرا أي إذا دققت النظر في وجهه وأمعنته فيه، وذلك لأن وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة، فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر في المرة التي سبقت. [الدسوقي: ٢٦١/١] **في وجهه:** إشارة إلى أن وجهه مفعول ثالث لـــ"يزيد" بواسطة الحرف، وإن الإسناد في الكلام المذكور إلى المفعول بواسطة، والمفعول الأول "كاف الخطاب" والثاني "حسنا" كذا في "الدسوقي". **وفي هذا:** أي في قوله: و"معرفة حقيقته" إلخ حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيقي، إلا أنه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا. (الدسوقي)

حيث زعم إلخ: أي حيث قال الشيخ: إنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الإسناد له حقيقة، وتحرير النزاع: أن المجاز العقلي هل يشترط في تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج، أسند له ذلك الفعل قبل المجاز إسنادا حقيقيا معتدا بها بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل أو لا يشترط، فمذهب المصنف والسكاكي: اشتراط ذلك؛ لأجل أن ينقل الإسناد من ذلك الفاعل الحقيقي إلى الفاعل المجازي، ومذهب الشيخ: لا يجب ذلك إلا إذا كان الفعل موجودا، فإن كان غير موجود بأن كان أمرا اعتباريا، فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقي، بل يتوهم ويفرض له فاعل ينقل الإسناد منه للفاعل المجازي، فالفاعل ليس محققا في الخارج. وأما إن موجدها هو الله تعالى فلا نــزاع فيه، إنما النـــزاع في الفاعل بالوجه المذكور أي بحسب العرف والاستعمال، فسقط الاعتراض الآتي. [التجريد: ٩٥ والدسوقي]

للفعل فاعل **يكون الإسناد** إليه حقيقة؛ **فإنه ليس** لـ"سرتني" في "سرتني رؤيتك" ولـ"يزيدك" في "يزيدك وجهه حسنا" **فاعل** يكون الإسناد إليه حقيقة، **وكذا أقدمني** بلدك حق لي على فلان، **بل الموجود ههنا** هو السرور والزيادة والقدوم، واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل **لابد أن يكون** له فاعل حقيقة؛ لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز، وإلا فيمكن تقديره، وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأن الشيخ لم يعرف ......

(أي في الاستعمال) (أي موجد)

يكون الإسناد: أي على جهة القيام والاتصاف لا على جهة الإيجاد. فإنه ليس إلخ: لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية في الاستعمال، بل وجود تلك الأفعال اعتباري. والحاصل: أن الشيخ ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز في الإسناد الذي لاحقيقة له، فبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ؛ لأن حق الإسناد فيه لله تعالى. [الدسوقي بتوضيح: ٢٦١/١]

فاعل إلخ: علم منه أن ليس مراد الشيخ من الفاعل الموجد، بل من قام به الفعل، وهذه الأفعال المتعدية المفروضة لا وجود لها في الخارج، فليس في الخارج من تقوم به فيه، وإنما عبر عن القدوم بالإقدام لأجل المبالغة؛ فإن نقل الإسناد من الفاعل المتوهم كنقله عن الفاعل المحقق في تحصيل المبالغة، والفاعل الذي أثبتوه إنما هو الفاعل الموجد، ولا كلام فيه، وأما من قام به الفعل فلم يثبت؛ إذ لا يقال: إنه تعالى قام به السرور. (ملخص)

وكذا أقدمني: فإن الإقدام ليس له فاعل حقيقي، وإسناد الإقدام إلى الحق مجاز عقلي، وتوجيه المجاز العقلي في هذا التركيب على مذهب الشيخ أن يقال: إنه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق القدوم، ففرض إقدام صادر من فاعل متوهم، ثم نقل عنه وأسند إلى الحق مبالغة في ملابسته للقدوم، فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج، بل متوهم مفروض، ولا يعتد بإسناد الفعل للفاعل المتوهم المفروض، وكذا يقال: في سرتني رؤيتك ويزيدك وجهه حسنا، فقول الشيخ: ليس لهذه الأفعال فاعل أي محقق في الخارج يعتد بإسنادها إليه هذا. [الدسوقي بتلخيص: ٢٦٢/١]

بل الموجود ههنا إلخ: يعني أن الكلام في فاعل الفعل المتعدي لا في فاعل الفعل اللازم، والفعل المتعدي غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقي، بل الموجود هو اللازم، فانتفاء الفاعل الحقيقي أعني: فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي. فإن قيل: كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع تحققه قطعًا؟ فالجواب: أن المراد أن المتكلم لهذه الأفعال لم يقصد معنى المتعدي والإخبار عنه، وإن كان متحققا في الواقع إلا على سبيل التخييل، وما كان كذلك لا يحتاج إلى فاعل. [التجريد: ٩٦]

لابد أن يكون إلخ: وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه، بل المراد بقوله: "لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل" نفي الفاعل الذي قام به الفعل، وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور الذي ينقل الإسناد عنه إلى الفاعل المجازي، ومحصله: نفي لزوم الحقيقة للمجاز، وليس مراده نفي الفاعل الموجد؛ إذ لا يسع نفيه. (الدسوقي بتغيير يسير)

حقيقتها لخفائها، فتبعه المصنف وظني أن هذا **تكلف، والحق** ما ذكره الشيخ. **وأنكره** أي المجاز العقلي السكاكي (أي صاحب المفتاح) وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية **بجعل الربيع** استعارة بالكناية (أي ما يسمونه بذلك) (مبتدأ) (خبر) عن الفاعل الحقيقي بواسطة **المبالغة** في التشبيه (متعلق بجعل الربيع)، **وجعل نسبة** الإنبات إليه (أي إلى الربيع) قرينة للاستعارة، وهذا معنى قوله: ذاهبا إلى أن ما مر من الأمثلة ونحوه استعارة بالكناية

حقيقتها: أي الأفعال، والمراد حقيقة متعلقها وهو المسند. **تكلف:** وذلك لأن تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الأفعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال، ولا يتعلق به الغرض في التراكيب، ولأن الفاعل من قام به الفعل، ولا يقال: إنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر. [الدسوقي بتغيير: ١/٢٦٣]

والحق إلخ: وذلك لأنه ليس مراده نفي الفاعل رأسا، بل مراده نفي وجوب فاعل أسند إليه المسند قبل إسناده إلى المجاز في العرف والاستعمال على أن المراد بالفاعل ههنا من قام به الفعل لا الموجد كما مر. وقول الإمام بامتناع صدور الفعل لا عن فاعل مسلم في الأفعال اللازمة دون المتعدية الاعتبارية. (كذا في الحواشي)

وأنكره إلخ: ووجه الإنكار أن المجاز خلاف الأصل، وقد ثبت في الطرف قطعا، وإثباته في الإسناد وإن كان لا فساد فيه، لكن يمكن رده إلى المجاز في الطرف قطعا، والأصل رد ما تردد فيه إلى اليقين والحامل له على ذلك الإنكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط. (الدسوقي)

بجعل الربيع إلخ: توضيح المقام أنه لابد في الاستعارة المذكورة من مستعار عنه ومستعار ومستعار له، فإذا قلت: "أنشبت المنية أظفارها بفلان، فالمستعار منه معنى السبع، وهو الحيوان المفترس حقيقة، والمستعار لفظ السبع، والمستعار له معنى المنية، ومعنى قولهم: "بالكناية" أنك كنيت عن المستعار بشيء من لوازم معناه أعني الأظفار، ولم تصرح بالمستعار، وهذا على طريق الجمهور. وأما على رأي السكاكي فالمستعار منه هو المشبه يعني معنى المنية، والمستعار اللفظ الدال على المشبه أي لفظ المنية، والمستعار له معنى السبع، فيقال عنده في تقريرها: شبهت المنية بالسبع وادعينا أنها فرد من أفراده، ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه أي المنية مرادا منه المشبه به أي السبع بواسطة قرينة دالة على ذلك كالأظفار، وسيأتي ذلك مبسوطا. (الدسوقي بتغيير)

المبالغة: الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه إدخال المشبه في جنس المشبه به، وجعله فردا من أفراده ادعاء. [التجريد: ٩٦]

وجعل نسبة إلخ: عطف على "بواسطة"، ثم لا يخفى أنه مخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي إثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية، فيجب أن يؤول على أن المراد جعل نسبته ما هو شبيه بالإنبات إليه قرينة. وأجيب بأن ما هو مشهور محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكائنة في المجاز العقلي، وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمرا محققا، فما اشتهر عنه غير كلي، ويدل على ذلك أنه نفسه صرح في بحث المجاز العقلي بأن القرينة قد تكون أمرا محققا كما في أنبت الربيع البقل. [الدسوقي: ١/٢٦٤]

وهو **عند السكاكي أن تذكر** المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم **المساوية** للمشبه به مثل: أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر، وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع، فتقول: **مخالب** المنية نشبت بفلان بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للإنبات **يعني** القادر المختار بقرينة نسبة الإنبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي إليه أي إلى الربيع، وعلى هذا القياس غيره أي غير هذا المثال، وحاصله: أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي **في تعلق** وجود الفعل به، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي، وفيه أي **فيما ذهب** إليه السكاكي نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بالعيشة في قوله تعالى: ﴿فِي عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (الحاقة:٢١) **صاحبها** كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة ....

(حواشي بين السطور: حقيقة في اعتقاد المصنف - إلى المشبه المذكور - مريدا بها المشبه به - في اغتيال النفوس - إلى المنية - تعلقت - جمع مخلب بمعنى چنگل - علة لقوله: ذاهبا - مثل المنية والربيع - القادر المختار - كالسبع - كالأظفار والإنبات - المتن)

عند السكاكي: أي بحسب اعتقاد المصنف كما سيأتي. **أن تذكر إلخ:** أي ذكر المشبه لكون "ما" مصدرية، واعترض بأنها عند السكاكي لفظ المشبه لا ذكره. وأجيب بأن إضافة ذكر المؤول به قوله: "أن تذكر" من إضافة الصفة إلى الموصوف أي المشبه المذكور. [الدسوقي بتغيير: ٢٦٥/١] **المساوية إلخ:** اعترض عليه بأن الإنبات في المثال ليس لازما مساويا للمشبه به أي الله تعالى، فإنه قديم والإنبات حادث فأين المساواة؟ والجواب بأن المراد من الإنبات الإنبات بالقوة ولا شك أنه لازم مساو ليس بمستقيم؛ لأنه يلزم على هذا أن يكون معنى "أنبت الربيع البقل" على كلام السكاكي قدر على الإنبات، وسخافته ظاهر، فالأحسن في الجواب أن يقال: المراد بالإنبات بالفعل، وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك صدقا وكذبا معا، بل المراد بكون اللوازم مساوية للملزوم: أنها لا توجد إلا منه؛ لكونها خاصة به، ولا شك أن الإنبات لا توجد إلا منه تعالى، وهذا لا ينافي تحققه تعالى قبل تحقق الإنبات. (الدسوقي بتغيير)

مخالب إلخ: اعترض عليه بأن المخالب ليست لازما مساويا للسبع؛ لوجود المخالب في الطيور. وأجيب بأن المراد من السبع المشبه به كل ما يتسبع، أو المراد بها أظفار الأسد؛ لأن غير أظفار الأسد لا ينسب إليها فعل نشب على التحقيق. (الدسوقي بتغيير) **يعني:** أي يعنون هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى، فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا. (عبد الحكيم) **في تعلق إلخ:** وإن كان أحدهما على وجه الإيجاد والآخر على وجه السبب.

فيما ذهب: من رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية. [الدسوقي: ٢٦٦/١] **صاحبها:** لأنه هو الفاعل الحقيقي، والفاعل المجازي يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي أي وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه؛ لأن الضمير راجع إلى "من" في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ (القارعة:٦) وهو نفس صاحب العيشة. (الدسوقي)

وهو يقتضي بالكناية على ما ذهب إليه السكاكي، وقد ذكرناه، أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي، فيلزم أن يكون المراد بعيشة **صاحبها**، واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا: هو في صاحب عيشة، **وهذا** مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد، ويستلزم أن لا تصح الإضافة في كل ما (أي في كل تركيب) أضيف إليه الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي (وهو صاحب العيشة) نحو: نهاره صائم؛ لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه اللازمة من مذهبه؛ لأن المراد بالنهار حينئذ **فلان نفسه**، ولا شك في صحة **هذه الإضافة** ووقوعها، **كقوله تعالى**: (على مذهب السكاكي) ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة:١٦) **وهذا أولى** بالتمثيل، ويستلزم أن لا يكون الأمر بالبناء

وهو إلخ: أي ما ذكرناه يقتضي إلخ وذلك لأن حاصل ما ذكره أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي، ويدعى أنه فرد من أفراده، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي إليه، ولا شك أن هذا يقتضي أن المراد بالعيشة صاحبها؛ لأنها فاعل مجازي، فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو الصاحب، وهذا لا يصح؛ إذ لا معنى لقولنا: فهو في صاحب عيشة، راض صاحبها؛ لما فيه من ظرفية الشيء في نفسه. [الدسوقي: ٢٦٧/١]

صاحبها إلخ: وفي المثال مناقشة من وجه آخر يرجع إلى هذا، بل هو تكميل له، وهو أنه إن أراد أن المجاز في لفظ "عيشة" فليس من المجاز العقلي؛ لأنه عنده مبني على تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي، والعيشة مجرور لا فاعل، بل يكون حينئذ من المجاز المرسل أو غيره، فيلزم أن يكون إسناد "راضية" إلى "عيشة" مرادا بها صاحب عيشة حقيقة والضمير العائد على المجاز لا يقال فيه: إنه مجاز؛ لأن المجاز في معاده لا فيه. [المواهب: ٢٦٧/١]

وهذا: أي الاستلزام المتقدم الناشي عنه الفساد مبني على أن المراد من الضمير والمرجع واحد، وأن الضمير في "راضية" للعيشة بمعنى الصاحب، فتكون العيشة بمعنى الصاحب، ولا معنى للظرفية حينئذٍ، وأما إذا ارتكب الاستخدام بأن أريد بالعيشة أولا المعنى الحقيقي وهو التعيش أي ما يتعيش به الإنسان، وأريد بها في الضمير الصاحب، وأن المعنى فهو في عيشة راضٍ صاحبها، فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكي. (الدسوقي)

فلان نفسه: أي الذي هو معاد الضمير في نهاره، وفي ذلك إضافة الشيء إلى نفسه. [الدسوقي: ٢٦٨/١]

هذه الإضافة: أي إضافة الفاعل الحقيقي، وهذا في قوة قولنا: "اللازم باطل". (الدسوقي)

كقوله تعالى: استدلال على صحة هذه الإضافة ووقوعها. وهذا أولى إلخ: لأنه نص في الرد عليه وأدفع للشغب، بخلاف مثال المتن فإنه يناقش فيه بأن يرتكب الاستخدام؛ لأن للنهار معنيين: الزمان المخصوص وهو الحقيقي، والآخر الصائم وهو المعنى المجازي، ويراد باسمه الظاهر المعنى الحقيقي وبضميره المعنى المجازي، فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الاستعارة إنما هي في الضمير المستتر في صائم لا في نهاره. [التجريد: ٩٨] (الدسوقي)

في قوله تعالى: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ (غافر:٣٦) **لهامان؛ لأن المراد به حينئذ هو العملة** أنفسهم، واللازم باطل؛ **لأن النداء** له والخطاب معه، ويستلزم **أن يتوقف** نحو: أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض، وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع؛ لأن أسماء الله تعالى **توقيفية**، واللازم باطل؛ لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع **عند القائلين** بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم، سمع من الشارع أو لم يسمع، واللوازم كلها منتفية، لغة وشرعًا **كما ذكرنا فينتفي** كونه من باب الاستعارة بالكناية؛ أي المجاز العقلي لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم، فبطل قول السكاكي **والجواب** ....

لهامان: خبر "يكون" فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالأمر. [الدسوقي: ٢٦٨/١]
لأن المراد به إلخ: أي في ضمير "ابن" هو العملة؛ وذلك لأنه شبه الفاعل المجازي وهو هامان بالفاعل الحقيقي الذي هو العملة، ثم أفرد المشبه بالذكر مرادا به المشبه به حقيقة، فصار الكلام يا هامان ابن يا عملة، فالنداء لشخص والخطاب مع غيره، وهذا فاسد. [الدسوقي: ٢٦٩/١] **هو العملة:** وما قيل: إنه يجوز أن يكون الأمر لهامان بأن يأمر العملة بالبناء، ففيه أنه خروج عما نحن فيه؛ لأنه حينئذ يكون المجاز في الطرف. (عبد الحكيم)
لأن النداء: فيكون الأمر أيضا له؛ إذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف. (عبد الحكيم)
أن يتوقف إلخ: أي إن ما قاله السكاكي يستلزم أن يتوقف استعمال نحو: أنبت الربيع البقل على السمع من الشارع. (الدسوقي) **توقيفية:** أي ما يطلق عليه تعالى توقيفية يعني لا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد إذن من الشارع، ولم يرد إطلاق الربيع والطبيب، والرؤية المذكورة في الأمثلة السابقة على الله تعالى. [التجريد بتغيير: ٩٨]
عند القائلين إلخ: إشارة إلى رد ما ذكروا في الجواب عن هذا السؤال بأن التوقف إنما يلزم لو قال السكاكي بالتوقيف، بل مذهبه أن أسماء الله تعالى غير توقيفية، ووجه الرد أن هذا التركيب صحيح، بل شائع عند القائل بالتوقيف كما عند غيره، فالرد عليه ليس باستعماله، بل باستعمال غيره ممن يذهب إلى غير ذلك مع عدم إنكار أحد من الفريقين، ولو كان كما ذكره السكاكي لتركه من يراها توقيفية أو لأنكر عليه. (ملخص من التجريد والخطائي)
كما ذكرنا: حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها. (عبد الحكيم) **والجواب إلخ:** ورد هذا الجواب بأن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر في قولنا: أنبت الربيع البقل وهو المشبه الذي ادعى له القادرية، ولا شك أن حق الإنبات أن لا يسند إليه؛ لأنه ليس قائما به، وإنما حقه أن يسند للفاعل المختار الحقيقي، وإسناد الشيء لغير ما هو له مجاز عقلي، وكذا نقول في باقي الأمثلة، فقد اضطر السكاكي إلى القول بالمجاز العقلي وإنه بصدد أن يستغني عنه. والحاصل: أنه إن أريد بالمسند إليه في المجاز العقلي الفاعل الحقيقي لزمه ما ذكره المصنف رحمه الله، وإن أريد به الادعائي لزمه القول بالمجاز العقلي، ولا محيص عنه. [الدسوقي: ٢٧٠/١]

أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد
(الثلاثة) (أي السكاكي)
المشبه به حقيقة وليس كذلك، **بل يراد** المشبه به ادعاء أو مبالغة؛ لظهور أن ليس المراد
(كما فهم المصنف)
بالمنيّة في قولنا: مخالب المنية نشبت بفلان **هو السبع** حقيقة، والسكاكي مصرح بذلك في كتابه، والمصنف لم يطلع عليه؛ **ولأنه** أي ما ذهب إليه السكاكي ينتقض بنحو: نهاره صائم وليله قائم، وما أشبه ذلك مما يشتمل على **ذكر الفاعل** الحقيقي؛ **لاشتماله** على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي،
(أي ذكر الطرفين)
والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه **ينبئ عن التشبيه** ....

بل يراد إلخ: السكاكي شبه الربيع بالفاعل المختار وادعى أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان: أحدهما متعارف وهو المولى سبحانه، والآخر غير متعارف، ثم ذكر اسم المشبه مراد به المشبه به ادعاء، وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله، وكذا تقول في قوله: "في عيشة راضية"، شبه الفاعل المجازي وهو العيشة بالفاعل الحقيقي وهو الصاحب، وادعى أنه فرد من أفراده، ثم ذكر لفظ المشبه مرادا به المشبه به ادعاء، وهو العيشة بمعنى التعيش، فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه، وكذا تقول في "نهاره صائم"، شبه النهار بالصائم وادعي أنه فرد من أفراده، ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مرادا به المشبه به ادعاءً، وحينئذ فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وفيه نظر قوي يمكن نفسه الجواب. [الدسوقي بتغيير يسير: ١/٢٧٠]

هو السبع: بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية. **ولأنه** إلخ: حاصل استدلال السكاكي كما أشار إليه الشارح بقوله: "والحاصل" إلخ أن كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه وإرادة المشبه به بواسطة القرينة، وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية، فما مر من الاعتراضات الثلثة منع لصغراه مستندا بأنه يستلزم المحال، وهذا نقض له بالتخلف؛ فإن دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان، ولا استعارة بالكناية لاشتراطه بعدم ذكر المشبه به. (عبد الحكيم)

ذكر الفاعل: وهو الضمير في "نهاره" و"ليله"؛ لأن المراد به الشخص. **لاشتماله** إلخ: لأن الطرفين هما المشبه وهو الفاعل المجازي الذي هو مصداق الضمير في "صائم وقائم"، والمشبه به الذي هو الفاعل الحقيقي وهو الضمير في "نهاره وليله"؛ لأن المراد به الشخص. [الدسوقي: ١/٢٧١] **والجواب** إلخ: هذا منع وسند، وحاصله: لا نسلم أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا، بل إنما يمنع من الحمل عليها إذا كان ذكرهما ينبئ عن التشبيه، وإلا فلا يمنع كما هنا. (الدسوقي)

ينبئ عن التشبيه: أي يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح إلا بملاحظة التشبيه، وذلك إذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقة أو حكما بأن وقع صفة له أو حالا منه نحو: زيد أسد، ورأيت زيدا أسدا، ومررت برجل أسد فحمل الأسد الحقيقي على زيد أو الرجل ممنوع؛ لتباينهما، فتعين الحمل على التشبيه بتقدير أداته، وأن المعنى أنه كالأسد، =

بدليل أنه جعل **قوله**: قد زر **أزراره** على القمر من باب الاستعارة مع **ذكر الطرفين**، وبعضهم لما **لم يقف** على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه **الاعتراضات** بما هو بريء منه ورأينا تركه أولى.

شد — السكاكي — الخلخالي — السكاكي

أحوال المسند إليه

أي **الأمور** العارضة له **من حيث إنه** مسند إليه، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي.

أحوال المسند إليه — أي أحواله — من أنه الركن الأعظم

[حذف المسند إليه]

أما حذفه قدمه على سائر الأحوال؛ ....

= وأما إذا كان الجمع بينهما لا ينبئ عن التشبيه، فلا يمنع من الحمل على الاستعارة كقولك: سيف زيد في يد أسد، وإذا لقيني زيد رأيت السيف في يد أسد، وكما في قولك: نهاره صائم وليله قائم. [الدسوقي: ١/ ٢٧١]

قوله: أوله: لا تعجبوا من بلى غلالته. **أزراره**: جمع زر بفتح الزاء وضمه بمعنى گوئے گريبان. **ذكر الطرفين**: وهما: القمر، وضمير أزراره أو غلالته. **لم يقف** إلخ: لأنه زعم أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد به المشبه به حقيقة، كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح. [الدسوقي: ١/ ٢٧٢]

الاعتراضات: صرح الشارح بها في "المطول". **الأمور** إلخ: أي الأمور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، أي تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع، فإنه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه، فالإضافة في الترجمة للعهد. [التجريد: ٩٩]

من حيث إنه إلخ: هذه حيثية تقييد، واحترز بذلك عن الأمور العارضة له لا من هذه الحيثية ككونه حقيقة أو مجازا،... وككونه كليا أو جزئيا، وككونه جوهرا أو عرضا، فلا تذكر هذه العوارض في هذا المبحث، وإنما لم تجعل الحيثية للتعليل لصيرورة المعنى: الأمور العارضة له من أجل كونه مسندا إليه، فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسندا إليه مع أنه ليس كذلك، بل الحذف إنما عرض له؛ لأجل الاحتراز عن العبث، وكذا الذكر إنما عرض له لكونه الأصل إلى آخر ما قال المصنف. (الدسوقي بتغيير)

أما حذفه إلخ: [أي من غير إقامة شيء مقامه] قاعدة المصنف: أن الواقع بعد "أما" هو المقتضى للحال، والواقع بعد لام التعليل هو الحال، فالاحتراز عن العبث وكذا ما بعده أحوال تقتضي الحذف. ثم إن من المعلوم أن حذف المسند إليه فعل الفاعل؛ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضة له، وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذاف، وكذا يقال في ما بعده، أو تجعل هذه الأمور مصدر المبني للمفعول فتكون هذه الأمور أحوالا للمسند إليه. [الدسوقي: ١/ ٢٧٣]

لكونه عبارة عن عدم الإتيان به، **وعدم الحادث** سابق على وجوده، وذكره ههنا بلفظ
أي ذكر عدم الإتيان به
الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند إليه **هو الركن الأعظم** شديد الحاجة
في أحوال المسند
إليه، حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف، بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه
أي المنزلة
ترك عن أصله. **فـــللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر** لدلالة القرينة عليه، **وإن كان**
أي لقصد الاحتراز — أي لو ذكر
في الحقيقة ركنا من الكلام، **أو تخييل العدول** إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ، ....
عطف على الاحتراز — بيان للدليلين لا لأقواهما

لكونه إلخ: لأن الذكر هو الأصل، فلا تتشوق النفس إلى ذكر الموجب له بخلاف الحذف، وقال الشيخ في "الدلائل": القول بالحذف هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تجر وتدفعها حتى تنظر، وأنا أكتب لك أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه.

وعدم الحادث: أي: وحينئذٍ فالحذف مقدم على الذكر، واعترض بأن هذه العلة إنما تنتج تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الأحوال؛ لأن الحذف مقابل له دون بقية الأحوال كالتعريف والتنكير،... وأجيب بأن بقية الأحوال متفرعة على الذكر. [الدسوقي: ٢٧٣/١] هو الركن: لأن المراد منه الذات، ومن المسند الصفة.

فللاحتراز: اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين: أحدهما وجود ما يدل على المحذوف من القرائن، والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر، أما الأول فهو مذكور في غير هذا الفن كالنحو، وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله: "فللاحتراز" إلخ ثم اعلم أن نكات الحذف التي يذكرها المصنف منه ما يجتمع بعضه مع بعض، لكن المدار على القصد والملاحظة. [الدسوقي: ٢٧٤/١ والتجريد: ٩٩]

عن العبث: وحاصله: أن من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز، والتباعد عن العبث، وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب، فذكره يعد عبثا خاليا عن الفائدة فيحذفه البليغ. (الدسوقي)

بناء على الظاهر: خال عن العبث، أي حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من إغناء القرينة عنه لا على الحقيقة وفي نفس الأمر؛ لأن المسند إليه بالنظر للحقيقة ونفس الأمر ركن من الكلام. (عبد الحكيم)

وإن كان إلخ: فذكره في الحقيقة لا يكون عبثا وإن قامت القرينة. أو تخييل العدول إلخ: هو مصدر مضاف لمفعوله الثاني، أي تخييل المتكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين، أي من جملة الأسباب المرجحة لحذف المسند إليه أن يوقع المتكلم في خيال السامع وفي وهمه بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ، وأقواهما هو العقل، وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند إليه زيادة توجه. [الدسوقي: ٢٧٥/١ والتجريد]

فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ **من حيث الظاهر**، وعند الحذف على دلالة
علة لتخييل العدول
العقل، وهو أقوى؛ **لافتقار اللفظ إليه. وإنما قال**: تخييل؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف
من حيث الظاهر
أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن كقوله:
دون ذات المسند إليه

قال لي: كيف أنت قلت عليل
تمامه: سهر دائم وحزن طويل

لم يقل: أنا عليل؛ للاحتراز **والتخييل** المذكورين، أو **اختبار** تنبه السامع عند القرينة **هل يتنبه**
الامتحان

من حيث الظاهر: جواب سؤال، وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لابد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا؟ فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر وإن اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ. [التجريد: ٩٩] **لافتقار اللفظ إليه**: فإن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل، بخلاف العقل؛ فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط اللفظ كدلالة الأثر على المؤثر وإن كان بحسب العادة لابد من تخييل الألفاظ،... وبأن الدلالة العقلية لا تتخلف، بخلاف الدلالة الوضعية. (التجريد)

وإنما قال إلخ: هذا جواب عما يقال: لم زاد المصنف لفظ تخييل فقط وهلا قال: أو للعدول إلى أقوى الدليلين إلخ. وحاصل الجواب: أنه إنما زاد "لفظ" تخييل؛ لأن العدول ليس محققا، بل أمر متخيل متوهم؛ لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على المسند إليه عند حذفه، وليس كذلك؛ لأن اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن بواسطة العقل. [الدسوقي: ٢٧٦/١]

والتخييل: فيه إشارة إلى أن "أو" في قول المصنف "أو تخييل" مانعة خلو فتجوز الجمع. [التجريد: ١٠٠]

أو اختبار إلخ: فإن قلت: الحذف يفتقر إلى صلاحية المقام له بأن يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة، فلابد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند إليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف، فكيف يكون الحذف للاختبار؟ قلت: يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند إليه بالقرينة، فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال: اختبار تنبه السامع، ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن. (التجريد)

هل يتنبه إلخ: اعترض بأن "هل" لطلب التصور، و"أم" لطلب التصديق، وحينئذٍ فلا يصح أن تكون "أم" معادلة لـــ"هل" فالصواب "أيتنبه أم لا". وأجيب بأن في الكلام حذف همزة الاستفهام، والأصل: أهل يتنبه؛ لأن "أم" المتصلة لازمة للهمزة، ويكون "هل" ههنا بمعنى "قد" كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ (الإنسان:١)، فلا يلزم دخول الاستفهام على مثله، كذا نقل الدسوقي من أرباب الحواشي، وقال عبد الحكيم: "أم" هنا منقطعة، وما قيل: إن الصواب في التعبير: "أيتنبه أم لا" ليس بصواب على أن "أم" المتصلة قد تجيء معادلة لـــ"هل" على قلة، كما في "الرضي". [الدسوقي بتغيير: ٢٧٧/١]

أم لا، أو اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه **بالقرائن الخفية** أم لا، أو **إيهام صونه** أي المسند
أي مبلغ ذكائه فيكون شديد النباهة فيكون ضعيف النباهة هو التنـــزيه والتبعيد
إليه عن لسانك **تعظيما له** أو **عكسه** أي **إيهام صون** لسانك عنه **تحقيرا له**، أو **تأتّي**

الإنكار أي تيسره لدى الحاجة **نحو: فاجر** فاسق عند قيام القرينة على أن المراد: زيد؛
للمتكلم "متعلق بـ"تأتي" ظرف لمحذوف أي يقال
ليتأتى لك أن تقول: ما أردت زيدا بل غيره، **أو تعيُّنه**، والظاهر أن ذكر الاحتراز عن
علة للحذف أي المسند إليه
العبث **يغني عن ذلك**، لكن ذكره لأمرين: أحدهما: الاحتراز عن سوء الأدب فيما
أي عن تعينه
ذكروا له من المثال؛ وهو خالق لما يشاء، ....
أي للتعين

بالقرائن الخفية: قد حكي أن بعض الخلفاء من بني العباس أنه ركب سفينة مع واحد من ندمائه، فسأل الخليفة ذلك الواحد: أيّ طعام أشهى عندك؟ فقال: مخ البيض المسلوق، فاتفق عودهما هنالك في القابل. فقال الخليفة: مع أي شيء؟ فأجاب النديم: مع الملح، فتعجب من استحضاره وكمال تنبهه ويقظته. [الدسوقي: ١/٢٧٧]

أو إيهام صونه: نحو مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه تريد رسول الله ﷺ، ومما ينبغي أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف المسند إليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه. (الدسوقي) **أو عكسه:** نحو موسوس ساعٍ في الفساد، فتجب مخالفته تريد الشيطان. [الدسوقي: ١/٢٧٩] **أي إيهام صون إلخ:** إذا كان قصد إيهام الصون سببا للحذف فقصد الإيهام حقيقة بالأولى، والمراد بالصون التنـــزيه والتبعيد عن ذكره تعظيمًا للمصون أو المصون عنه لا مجرد ترك الذكر، وفي "الأطول": أو إيهام صونه عن سمعك أو إيهام صون سمعك عنه. [التجريد: ١٠٠]

نحو: فاجر: يعني قولك عند حضور جماعة ما: "فيهم عدو فاجر فاسق" وتريد زيدا الذي هو العدو مثلا فتحذفه؛ ليتأتى لك الإنكار عند لومه لك على سبه وتشكيه منك، فتقول: ما سميتك ما عنيتك. (الدسوقي)

أو تعينه: إما لأن المسند لا يصلح إلا له، أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن إلى غيره، أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب، وهذا وإن كان يجامع الاحتراز عن العبث، لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد، وقصد التعيـــين غير قصد الاحتراز، فقد يقصد أحدهما، وقد يقصدان معا، وكذا الحال في جميع الدواعي إذا لم يكن هناك تناف، فلا يغني ذكر الاحتراز عن العبث عن ذكر التعيـــين؛ إذ قد يكون نكتة الحذف المقصودة للبليغ التعيين دون، الاحتراز وإن كان ذلك حاصلا من غير قصد، وبهذا يندفع اعتراض الشارح الآتي من أصله. (التجريد)

يغني عن ذلك: لأن العبث بذكره لا يكون إلا بعد تعينه، فالتعين داخل في الاحتراز المذكور، فمتى تعين المسند إليه كان حذفه احترازا عن العبث، وإذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيما له. (الدسوقي)

فعال لما يريد أي الله تعالى، الثاني: التوطئة والتمهيد لقوله، أو **ادعاء التعين** نحو:
حذف المسند إليه لادعاء تعينه
وهاب الألوف أي السلطان، أو نحو ذلك كضيق المقام عن إطالة الكلام **بسبب ضجر**،
أو سآمة، أو فوات **فرصة**، **أو محافظة** على وزن، **أو سجع**، أو قافية، أو ما أشبه ذلك؛
أي خوف فوات فرصة أي في النثر في الشعر عطف على ضجر
كقول الصياد: **غزال**، أي هذا غزال، **وكالإخفاء** عن غير السامع من الحاضرين، مثل:
للجوارح فاصطادوه
جاء، **وكاتباع** الاستعمال الوارد على تركه، مثل: **رمية** من غير رام، ....
وتريد زيدا لقيام القرينة أي ترك المسند إليه أي هذه

فعال لما يريد: فحذف اسم الله لتعينه، فإنه لا خالق سواه ولا يقال: إنه حذفه للاحتراز لما فيه من سوء الأدب.
أو ادعائه التعين: أظهر في محل الإضمار؛ لئلا يتوهم عود الضمير على الإنكار من قوله: أو تأتي الإنكار، كذا قيل ويبعده الإضمار في تعينه مع أنه أقرب إلى الإنكار، فلعل الأولى أن يقال: إنما أظهر لتوهم رجوع الضمير للمسند إليه كبقية الضمائر المتقدمة. [الدسوقي: ٢٧٩/١]
بسبب ضجر إلخ: هما بمعنى واحد، فالعطف مرادف أو تفسيري، وذلك كما في قوله: "قلت عليل" فلم يقل: "أنا" لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل له من الضني. (الدسوقي: ٢٨٠/١] **فرصة**: بضم الفاء ما يغتنم تناوله، وقرر بعضهم أنها قطعة من الزمان يحصل فيها المقصود. (الدسوقي)
أو محافظة إلخ: أي كما في قولك: قلت عليل، فلم يقل: "أنا عليل" لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن.(الدسوقي) **أو سجع**: أي في النثر كالروي في الشعر أي كما في قولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته، لم يقل: "حمد الناس سيرته"، لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع، إذ لو ذكر لكانت الأولى مرفوعة، والثانية منصوبة. (الدسوقي) **غزال**: مثال لفوات الفرصة، وحينئذٍ فالأولى اتصاله به دفعا للإيهام. (الدسوقي)
وكالإخفاء: الظاهر أنه عطف على قوله: "كضيق المقام". [الدسوقي: ٢٨١/١] **كاتباع**: الفرق بين الاتباعين أن في الأول: يكون الكلام في الاستعمالين واحدا، سواء كان الاستعمال قياسا أو لا، وفي الثاني: الكلام الثاني غير الأول، ولابد أن يكون الكلام الأول قياسا. [التجريد: ١٠١] (الدسوقي)
رمية: أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب، بل من رام مخطئ، فحذف المسند إليه و لم يقل: هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه؛ لأن هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه، والأمثال لا تغير، وأول من قال هذا المثل الحكم بن عبد يغوث المضري حين نذر أن يذبح مهاة أي بقرة وحش على الغبغب،... وهو جبل بمنى وكان من أرمى الناس، فصار كلما يرمي مهاة لا يصيبها رميه و لم يمكنه ذلك أياما حتى كاد أن يقتل نفسه، ثم إن ابنه مطعما خرج معه إلى الصيد، فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما، فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فأصابها، وكان إذ ذاك لا يحسن الرمي، فقال الحكم: رمية من غير رام. (الدسوقي)

أو ترك نظائره، **مثل: الرفع** على المدح أو الذم أو الترحم.

عطف على تركه

[ذكر المسند إليه]

وأما ذكره: **أي ذكر المسند إليه،** فلكونه **أي الذكر الأصل، ولا مقتضي** للعدول عنه،
جملة حالية الذكر

أو للاحتياط **لضعف التعويل، أي الاعتماد** على القرينة، **أو التنبيه** على غباوة السامع،
تنبيه الحاضرين المقصود بالسماع

أو زيادة الإيضاح والتقرير، ....

مثل الرفع إلخ: كقولك: الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد،... ومثل ما فيه الرفع على الذم أي لأجله نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" بالرفع أي هو الرجيم، ومثل ما فيه الرفع على الترحم أي لأجل إنشائه كقولك: "اللهم ارحم عبدك المسكين" بالرفع أي هو المسكين، فالرفع في هذه الوجوه مع حذف المسند إليه اتباعا لتركه في نظائره. [الدسوقي: ٢٨١/١] الأصل: أي الكثير أو ما يبنى عليه غيره، فلا يعدل عنه إلا لمقتض يقتضي الحذف.

ولا مقتضي إلخ: أفاد بهذا القيد أن مجرد الأصالة لا تصلح نكتة للذكر بل لابد معها من انتفاء المعارض المقتضي للحذف، حتى إذا وجد المعارض المذكور رجح على الأصالة، فيحذف المسند إليه، بخلاف بقية نكات الذكر، فإن كلا منها يصلح بمجرده نكتة لذكر المسند إليه. [التجريد: ١٠١]

لضعف التعويل: إما لخفاء القرينة في نفسها، وإما لاشتباه فيها، وأورد عليه أن هذا يقتضي أن يكون اللفظ أقوى من القرينة العقلية، فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال: أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين، وأجاب الشارح في "شرح المفتاح" بأن هذا بالنسبة إلى قوم، وذلك بالنسبة إلى قوم آخرين، وأجاب الصفوي بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ، وعليه بني ما تقدم، وهذا لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه يبتني ما هنا، كذا في "الدسوقي" و"التجريد"، وعندي الأسهل والأخصر في الجواب أن يقال: إن القرينة العقلية أقوى من وجه، واللفظ أقوى من وجه آخر كما لا يخفى على المتأمل، فلا تعارض، والله أعلم.

أو التنبيه إلخ: حاصله: أن يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينة؛ لأجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع، كما يقال في جواب ماذا قال عمرو: عمرو قال كذا، مع أنه لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال وفهمه تنبيها على أنه غبي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلا هكذا. [الدسوقي: ٢٨٣/١]

أو زيادة الإيضاح: أي إيضاح المسند إليه وزيادة تنبيه في ذهن السامع، فنفس الإيضاح حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له، وفي الذكر زيادة الإيضاح والتقرير؛ لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية. (عبد الحكيم)

والتقرير: عطف على زيادة أو الإيضاح، أي تثبيت المسند إليه في نفس السامع.

وعليه قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة:٥) أو إظهار تعظيمه، لكون اسمه مما يدل على التعظيم **نحو: أمير** المؤمنين حاضر، أو إهانته نحو: السارق اللئيم حاضر، أو التبرك بذكره **مثل: النبي**ﷺ قائل هذا القول، أو استلذاذه مثل: الحبيب حاضر، أو بسط الكلام **حيث** الإصغاء مطلوب **أي في مقام** يكون إصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته، وشرفه؛ ولهذا يطال الكلام مع الأحباء نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه السلام: ﴿**هِيَ عَصَايَ** أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ (طه:١٨) وقد يكون الذكر **للتهويل أو التعجب**، ....

فيه الشاهد — تعظيم مدلوله — أي إهانة مدلوله — لكونه مجمع البركات — أي وجدانه لذيذا — أي في زمان أو مكان — أي محبوب — محبوبا — أي السامع — من الإطالة — عن قول موسى — أي التخويف — أي إظهار التعجب

وعليه قوله تعالى: أي على ذكر المسند إليه لزيادة الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى حيث لم يحذف فيه المسند إليه، أعني اسم الإشارة الثاني، وإنما لم يقل: "كقوله تعالى"؛ لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفا؛ لأن "هم المفلحون" إذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفا على الخبر أعني "على هدًى" أو على جملة "أُولَٰئِكَ على هدى من ربهم" فيكون من عطف الجمل، وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه. (الدسوقي والتجريد) **نحو: أمير:** في جواب من قال: هل حضر أمير المؤمنين؟ وكذا ما بعده؛ لأن الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف وإلا كان ذكره متعينا لا يحتاج إلى نكتة. [الدسوقي: ٢٨٤/١] **مثل: النبي**ﷺ: جوابا لمن قال: هل قال هذا القول رسول الله ﷺ؟ (الدسوقي)

حيث إلخ: اعترض على التعبير بالإصغاء بالنسبة للمثال الذي ذكره؛ لأن الإصغاء محال في حقه تعالى؛ لأنه إمالة الأذن لسماع الكلام. وأجيب بأن المراد بالإصغاء لازمه، وهو السماع مع الالتفات والإقبال على المتكلم،... وأورد أن هذا القيد أعني قيد الحيثية يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة في النكات السابقة كالاستلذاذ، فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب، فما وجه التخصيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها؟ وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة؛ لأنه قد يكون قبيحا، وإنما يكون نكتة بهذا القيد، فلابد من ذكره لتحقق النكتة، بخلاف بقية النكات. (الدسوقي)

في مقام: إشارة إلى أن "حيث" ظرف مكان، ويمكن جعلها ظرف زمان أيضا.

هي عصاي: لما قال الله له ﴿مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (طه:١٧) كان يكفيه في الجواب أن يقول: عصا، لكنه عليه السلام ذكر المسند إليه والإضافة والأوصاف؛ لأجل بسط الكلام في هذا المقام؛ لكون الإصغاء مطلوبا للمتكلم.

للتهويل: كما في قول القائل: أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الأمير باسم الإمارة للمؤمنين ليمتثل أمره. [الدسوقي: ٢٨٥/١] **أو التعجب:** أي إظهار التعجب من المسند إليه؛ إذ نفس التعجب لا يتوقف على ذكر المسند إليه كما في قولك: صبي قاوم الأسد، فلا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد، لكن في ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه. [الدسوقي: ٢٨٦/١]

أو الإشهاد في قضية، **أو التسجيل على السامع** حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

[تعريفه بالإضمار]

وأما تعريفه: **أي إيراد** المسند إليه معرفة، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير؛ **لأن الأصل** في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير، **فبالإضمار**؛ لأن المقام للمتكلم نحو: أنا ضربت أو الخطاب نحو: أنت ضربت، أو الغيبة، ....

أي الراجح الغالب — لأن الحكم بالمعلوم لا يفيد

أو الإشهاد إلخ: أي: ولأجل أن يتعين عند الإشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة: هل باع هكذا مثلا، فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه: زيد باع كذا بكذا لفلان ليكون زيد متعينا في قلب الناقل عن الشاهد، فلا يقع فيه التباس، ولا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار والتغليط للناقل. [الدسوقي: ١/٢٨٦]

أو التسجيل: أي كتابة الحكم عليه أي على السامع بين يدي الحاكم، كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة: هل أقر هذا على نفسه بكذا؟ فيقول الشاهد: نعم، زيد هذا أقر على نفسه بكذا، فيذكر المسند إليه؛ لئلا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار بأن يقول للحاكم عند التسجيل: إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيرى فأجاب، ولذلك لم أنكر و لم أطلب **الأعذار فيه**. [الدسوقي: ١/٢٨٧]

على السامع: اعلم أن المصنف ترك هنا قوله: "أو نحو ذلك" اكتفاء بذكره في الحذف، لا لكونه استوعب جميع نكات الذكر؛ لأنها كثيرة لا تحصى. **أي إيراد** إلخ: يعني ليس المراد بتعريفه جعله معرفة؛ لأن ذلك من وظيفة الواضع، بخلاف الإيراد معرفة فإنه من وظيفة المتكلم البليغ، وهو المراد. (الدسوقي)

لأن الأصل إلخ: [لأن الحكم على المجهول لا يفيد]، فقدم في كلٍ ما هو الأصل فيه.

فبالإضمار إلخ: لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف، ولا بد منها، ولهذا ذكرها في "المفتاح" و"الإيضاح" والنكتة قصد المتكلم إفادة المخاطب إفادة كاملة، واعترض على قوله: "وأما تعريفه فبالإضمار" بأن الفاء بعد "أما" إنما تدخل على الجواب، "وبالإضمار" لا يصلح للجواب؛ لأنه مفرد في محل الحال، فالأولى أن تدخل الفاء على قوله: لأن المقام،... وأجيب بأن الفاء مقدمة من تأخيره، والأصل: وأما تعريفه بالإضمار فلكون المقام للمتكلم، أو أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والجملة هي الجواب، والتقدير: "وأما تعريفه فهو حاصل بالإضمار"، وقوله: "لأن المقام" علة لمحذوف مأخوذ مما قبله، تقديره: وتعريفه بذلك لأن المقام إلخ والأحسن ما ذكره عبد الحكيم من أن الفاء عاطفة على محذوف من عطف المفصل على المجمل، والأصل: وأما تعريفه فلإفادة المخاطب أتم فائدة فبالإضمار لكذا، وبالعلمية لكذا، فيندفع الاعتراضان. [الدسوقي: ١/٢٨٨]

لتقدم ذكره إما لفظا، تحقيقا أو تقديرا، **وإما معنى** بدلالة لفظ عليه **أو قرينة حال،**
أي مرجعه — نحو زيد يضرب — راجعا إلى التقدم لفظا
وإما حكما، وأصل الخطاب أن يكون لمعين واحدا كان أو كثيرا؛ لأن أصل **وضع**
توطئة لقوله: وقد يترك
المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر، وقد يترك
مطلقاً — علة ثانية للمدعى — أي إلقاءه
الخطاب مع معين إلى غيره أي غير معين؛ ليعم الخطاب كل مخاطب **على سبيل البدل**
نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُوْنَ نَاكِسُوْ رُؤُوْسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (السجدة:١٢) **لا يريد بقوله:**
"ولو ترى" مخاطبا معينا قصدا إلى **تفظيع** حال المجرمين ....
بل مطلق مخاطب — علة لقوله: لا يريد

لتقدم ذكره: [علة لكون المقام مقام غيبة] خرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة؛ فإنها وإن كانت كلها غيبًا إلا أنها ليست الغيبة فيها لأجل التقدم، وليس التقدم شرطا لها. وإما معنى إلخ: نحو: ﴿اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة:٨) فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل وهو "اعدلوا". أو قرينة حال: نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص: ٣٢) فإن قرينة ذكر العشي والتواري بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع الشمس. [التجريد: ١٠٣]
وإما حكما: بأن لا يدل شيء مما ذكر على المرجع، لكن قدم لنكتة كضمير رب "في ربه رجلا" وضمير الشأن، فإن التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة، وهي البيان بعد الإبهام، لكن حكم الضمير التأخير، فالمرجع في حكم التقدم ذكره. (التجريد)
وأصل الخطاب: أي اللائق بضمير المخاطب والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون لشخص معين واحدا كان أو أكثر، فيكون ضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثنين معينين، وبصيغة الجمع لجماعة معينة، أو للجميع على سبيل الشمول، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوْا رَبَّكُمْ﴾ (البقرة:٢١)، فإن الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين ثم اعلم أن قول المصنف وأصل الخطاب إلخ توطئة لقوله: وقد يترك إلخ، وذلك؛ لأنه لما ذكر أن من موجبات الإضمار كون المقام مقام الخطاب، ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر، وأن المعارف يكون وضعها لمعين خاف أن يتوهم أن ضمير المخاطب لا يعدل به عن المعين إلى غيره، فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين. [الدسوقي: ٢٨٩/١]
أن يكون لمعين: اعلم أن حقيقة التعريف: الإشارة إلى ما يعرفه مخاطبك، وأن المعرفة ما يشار بها إلى أمر متعين أي معلوم عند السامع من حيث إنه كذا، وأن النكرة ما يشار بها إلى أمر من حيث ذاته ولا يقصد معه ملاحظة تعينه وإن كان متعينا في نفسه، فإن بين مصاحبة التعين وملاحظته فرقا بينا. (عبد الحكيم)
وضع المعارف: [وضمير المخاطب من جملة المعارف]. على سبيل البدل: أي دون الشمول ولذا أفرد فقال: "ترى" دون "ترون" إشارة إلى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم، بل يصاحبه الإفراد المناسب للتعيين. (التجريد) ولو ترى إلخ: فيه أن "لو" للتعليق في الماضي و"إذ" ظرف له مع أن تلك الحالة في المحشر. وأجيب بأنه نزلت تلك الحالة لتحقق وقوعها منـزلة الماضي فاستعمل فيها "لو" و"إذ" على سبيل المجاز، وجواب "لو" محذوف أي: لرأيت أمرا فظيعا. [الدسوقي: ٢٩١/١] لا يريد: [والأليق بالأدب ليس المراد أو لا يراد]. تفظيع إلخ: أي بيان فظاعة حالهم من فظع الأمر بالضم اشتدت شناعته وقبحه. (الدسوقي)

أي **تناهت حالهم** في الظهور **لأهل المحشر** حيث يمتنع خفاؤها، **فلا يختص بها رؤية** بتلك الحالة
راء دون راء، وإذا كان كذلك فلا يختص به أي **بهذا الخطاب** مخاطب **دون مخاطب**، حالهم أي لا يختص إلخ الباء داخلة على المقصور
بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب، وفي بعض النسخ: "فلا يختص حظ
بها" أي برؤية حالهم مخاطب، أو بحالهم رؤية مخاطب **على حذف المضاف**. راجع إلى الاحتمالين

[تعريف المسند إليه بالعلمية]

وبالعلمية أي تعريف المسند إليه **بإيراده علما**، وهو ما وضع لشيء معين **مع جميع** لفظ
مشخصاته لإحضاره أي المسند إليه **بعينه** .... يعني معناه

تناهت حالهم: المراد بحالتهم ما يطرأ عليهم وقت تنكيس الرؤوس لأجل الخوف والخجل من أهوال القيامة من رثاثة الهيئة، واسوداد الوجه، وغبرته وصفرته وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة. [الدسوقي: ١/٢٩١]
لأهل المحشر: بكسر الشين موضع حشر الناس، أي اجتماعها كما في "المختار" و"القاموس"، وكسرها غير قياسي؛ إذ القياس الفتح، وقال ابن مالك: إن فيه الكسر والفتح. [التجريد: ١٠٣] (الدسوقي) **على حذف المضاف**: أي على الاحتمالين المذكورين في صورة نسخة "بها"، لكن في الأول حذف المضاف يعني الرؤية من الأول أي من مرجع ضمير بها، وفي الثاني حذف من الثاني، أي من مخاطب، وإنما احتيج لتقدير هذا المضاف يعني الرؤية في الاحتمالين؛ لأن حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص المخاطب بها، بخلاف الرؤية فإنها وصف قائم بالمخاطب، فيصح اختصاصه بها. (الدسوقي بتوضيح)
بإيراده علما: أشار إلى أن العلمية مصدر المتعدي، ومعناه جعله علما والجعل بالإيراد فإنه شأن المتكلم دون الوضع، فإنه وظيفة الواضع، وتركه في الإضمار؛ لأن هذا أحوج إلى البيان، فإن العلمية الكون علما وهو ليس بمراد؛ لقرب الإضمار من التعريف. [التجريد: ١٠٤] **مع جميع مشخصاته**: أي إن العلم وضع لمجموع الذات ولمشخصاته، فهي (أي المشخصات) جزء من الموضوع له، لا أنها أمر زائد على الموضوع له، واعترض بأنه يلزم على هذا أن يكون العلم مجازا عند تبدل المشخصات؛ فإذا سمي صغير بعلم يكون إطلاقه عليه عند الشيخوخة مجازا وهو باطل وأجيب بأن المراد: المشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي يتحقق بها جزئيته وتمنع من وقوع الشركة فيه، فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل. (الدسوقي : ١/٢٩٢]
بعينه: حال من مفعول المصدر، أي حال كون المسند إليه متلبسا بعينه أي تعينه وتشخصه، وأورد على هذا التعليل أنه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بعين المسمى كما في لفظ "الله". وحاصل الجواب: أن المراد =

أي **بشخصه بحيث يكون** متميزا عن جميع ما عداه، واحترز بهذا **عن إحضاره** باسم جنسه **نحو: رجل** عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء أي **أول مرة**، واحترز به **عن نحو:** جاءني زيد **وهو راكب** باسم **مختص** به أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار **هذا الوضع** على غيره، واحترز به عن إحضاره **بضمير المتكلم**، أو المخاطب، **واسم الإشارة، والموصول،** ....

بعينه — المسند إليه — باسم مختص

= بالإحضار بعينه ما يتناول إحضار الموضوع له بوجه جزئي كإحضاره بذاته ومشخصاته، أو بوجه كلي ينحصر فيه، فالأول كزيد والثاني كلفظ "الله"، فإن مدلوله يستحضر بوجه عام منحصر فيه في الواقع، والمراد بوجه عام صفاته تعالى، فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن. [الدسوقي: ٢٩٣/١ والتجريد: ١٠٤]

بشخصه: لا بحقيقته وذاته فيمكن إحضاره تعالى بعينه في الذهن. **بحيث يكون** إلخ: تفسير لإحضار المسند إليه بعينه، وحاصله: أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه،... بخلاف ما إذا قلت: زيد جاءني فإنه حينئذ يميزه عن جميع ما عداه. (الدسوقي) **عن إحضاره**: قيل عليه: إن الرحمن ليس بعلَم مع أنه يفيد الإحضار المذكور. وأجيب بأن إفادته الإحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض. (الحواشي) نحو: رجل: الشاهد في قوله: "رجل" وأتى بـ"عالم" لأجل صحة الابتداء بالنكرة.

ابتداء: اعترض عليه بأن الإحضار قد يكون باسم جنس كما في "رجل حاكم في البلد جاءني"، ولم يكن في البلد إلا حاكم واحد. وأجيب بأنه ليس في كلامه ما يفيد حصر الإحضار في العلم، بل المفهوم منه أن الإحضار المذكور يكون بالعلم، فلا ينافي أنه يحصل بغيره أو يقال: إن المراد بالإحضار: الإحضار من حيث الوضع والإحضار في المثال المذكور يعارض انحصار الوصف في رجل لا للوضع. (الدسوقي) أول مرة: فيه إشعار بأن "ابتداء" منصوب على الظرفية.

عن نحو إلخ: أي مما فيه الإحضار بضمير الغائب عائدا إلى العلم. وهو راكب: فهذا الضمير أحضر الذات المعينة بعد العلم فهو إحضار ثان. **مختص به**: أي مقصور على المسند إليه لا يتجاوزه إلى غيره. **هذا الوضع**: أي وضعه لهذه الذات وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر، فدخل فيه الأعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة.

بضمير المتكلم: نحو: أنا ضربت زيدا، وأنت ضربت عمرا، فإن إحضار المسند إليه في ذهن السامع بـ"أنا وأنت" وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن "أنا" موضوعة لكل متكلم و"أنت" موضوعة لكل مخاطب. [الدسوقي: ٢٩٥/١]

واسم الإشارة: نحو هذا ضرب زيدا، وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن "ذا" موضوعة لكل مشار إليه. (الدسوقي) والموصول: نحو الذي يكرم العلماء حاضر، فإن "الذي" وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن "الذي" موضوع لكل مفرد مذكر. (الدسوقي)

والمعرف بلام العهد والإضافة، وهذه القيود الثلاثة **لتحقيق مقام العلمية، وإلا فالقيد الأخير** باسم مختص به **مغنٍ عما سبق، وقيل: واحترز بقوله: ابتداء عن الإحضار بشرط تقدم ذكره كما في المضمر الغائب والمعرف بلام العهد؛ فإنه يشترط تقدم ذكره،** واسم الإشارة والمعرف بالإضافة **والموصول فإنه يشترط تقدم العلم بالصلة، وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم، فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** (الإخلاص:١) **فالله أصله: الإله، حذفت الهمزة** الثانية **وعوضت** تخفيفاً **.......................................**

والمعرف بلام العهد: أي الخارجي نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ (آل عمران:٣٦) فإن "الذكر" وإن أحضر المسند إليه في الذهن ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن المعرف بلام العهد موضوع لكل فرد، وخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني؛ فإنهما في حكم النكرة. [الدسوقي: ١/٢٩٥]

والإضافة: [فإن الإحضار في هؤلاء بحسب اللفظ وإن كان ابتداء، لكنهم ليسوا باسم مختص، بخلاف ضمير الغائب فإن الذكر فيه بحسب اللفظ ليس ابتداء لتقدم مرجعه] نحو: جاء غلامي، إذا لم يكن له إلا غلام واحد؛ لأن المعرف بالإضافة صالح لكل فرد، واعترض على الشارح بأن المعرف بلام العهد الخارجي والمعرف بالإضافة يحتاج إلى العلم بالمعهود، وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة وحينئذ فالإحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح، وإذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله "ابتداء" لا بقوله: "مختص به" وأجيب بأن المراد: الإحضار باللفظ، والإحضار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرف بالإضافة ليس باللفظ، فالإحضار باللفظ لم يوجد فيها إلا أولا. [التجريد: ١٠٥] (الدسوقي) **وهذه القيود** إلخ: قصد الشارح بهذه دفع ما يقال: إن القيد الأخير يغني عن القيدين قبله، فما خرج بهما يخرج به فلاحاجة إلى ذكرهما. فأجاب بأن هذه القيود لإيضاح مقام العلمية لا للاحتراز، فلا اعتراض.

وقيل: واحترز: هذا مقابل قوله: "أي أول مرة" في تفسير قول المصنف: "ابتداء".

جميع طرق إلخ: يعني جميع طرق التعريف مشروطة بتقدم شيء حتى العلم، فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود هنا. (الدسوقي) **قل هو الله:** يحتمل أن يكون هو مبتدأ، و"الله" خبرا أولا و"أحد" خبرا ثانيا أو بدلا من الله،.... ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول، والله مبتدأ ثان والجملة خبره،... والشاهد إنما "هو" على الإعراب الثاني في إيراد المسند إليه علما. [الدسوقي: ١/٢٩٦] **أصله: الإله:** أي أصله القريب، وإلا فالأصل الأصيل اله منكرا وهو من إله بالفتح أي عبد الإله على فعال بمعنى المفعول أي معبود.

وعوضت إلخ: فيه نظر من وجهين: الأول أن معنى التعويض: الإتيان بالشيء عوضا، فيقتضي أنه غير موجود في الكلمة، وإلا لزم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود هنا قبل التعويض. الثاني أنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهمزة في قولنا: "الإله"؛ لأن الهمزة وحرف التعريف كليهما موجودان فيه معا واللازم باطل فيهما. =

عنها حرف التعريف، **ثم جعل علما** للذات **الواجب الوجود** الخالق للعالم، وزعم هو بعضهم
شخصيا - التي وجودها واجب - الخلخالي

أنه اسم لمفهوم **الواجب لذاته**، أو المستحق للعبودية له، وكل منهما كلي انحصر في فرد
الإضافة بيانية - أي لكون الغير يعبده - أي الواجب والمستحق

فلا يكون علما؛ لأن مفهوم العلم جزئي، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم
أي لفظ الجلالة - بالوضع - لفظ الجلالة

الكلي، **كيف** وقد أجمعوا على أن قولنا: "لآ إله إلا الله" كلمة التوحيد، ولو كان الله اسما
تفيد التوحيد وتدل عليه

لمفهوم كلي **لما أفادت التوحيد**؛ لأن الكلي **من حيث** هو كلي يحتمل الكثرة.
دليل للشرطية - وهي تنافي التوحيد

= والجواب: أن المراد بالتعويض قصد العوضية لا الإتيان بالعوض، فيكون المراد أن بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عن الهمزة، ثم جعل علما، ففي الكلام حذف. وأجاب بعضهم بأن أل في قوله: "أصله الإله" من الحكاية لا من المحكي، فمراده أن أصله "إله" منكر، فحذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف. [الدسوقي بتلخيص: ٢٩٦]

ثم جعل علما إلخ: [الترتيب في الاعتبار لا في الوجود.] اختلف في لفظ الجلالة، فقيل: علم بالوضع، وقيل بالغلبة التحقيقية، وقيل بالغلبة التقديرية،... ثم إن ما ذكره الشارح من أن أصله كذا ثم حذف وعوض وجعل علما إلخ خلاف ما عليه الأئمة الأربعة من أن لفظ "الله" وضع للذات العلية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه، ومن غير اشتقاق له من شيء كما نقل عن سيبويه. (الدسوقي) **الواجب الوجود:** الغرض من هذه القيود بيان للذات المسمى لا بيان اعتبارها في المسمى، وإلا كان المسمى بمجموع الذات والصفة، وليس كذلك وإلا يلزم أن يكون لفظ الجلالة كليا وهو باطل كما سيجيء، بل المسمى الذات وحدها. [التجريد: ١٠٦] (الدسوقي)

اسم: أي ليس بعلم؛ لأن مفهوم العلم جزئي وهذا مفهومه كلي كما قال. **الواجب لذاته:** [هو الذي لا يحتاج في وجوده إلى الغير] فيه أنه يلزم على هذا استثناء الشيء من نفسه في قولنا: "لا إله إلا الله" إذ ليس المراد من "إله": المطلق المعبود، فإنه كذب لكثرة المعبودات الباطلة، فيجب أن يكون المراد منه المعبود بحق، فالواجب والمعبود بحق وكلمة الجلالة متحدات صدقا، فيتحد المستثنى والمستثنى منه صدقا، وذا لا يصح، فالتحقيق أن كلمة الجلالة علم وليس باسم المفهوم الكلي. (تلخيص) **كيف:** أي كيف يكون اسما للمفهوم الكلي والحال أنهم قد أجمعوا، فهو استفهام تعجبي للنفي. [الدسوقي: ٢٩٧/١]

لما أفادت التوحيد: [أي عدم الإفادة، والتالي باطل، فكذا المقدم وهو كون اسم الجلالة موضوعا للمفهوم الكلي] فيه نظر؛ لأن على تقدير وضع لفظ الجلالة للمفهوم الكلي يفيد التوحيد أيضا، وذلك بواسطة القرينة المعينة الدالة على انحصار ذلك المفهوم في الفرد المخصوص، وحينئذ فالملازمة ممنوعة. وأجيب بأن المراد: لما أفاد التوحيد بذاته بدون القرينة المعينة، واللازم باطل؛ لأنه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهل اللغة يفرقون بين "لا إله إلا الله" وبين "لا إله إلا الرحمن" من حيث إفادة التوحيد، فيجعلون الأول مفيدا للتوحيد دون الثاني، فدل ذلك الفرق على أن الأول يفيد التوحيد بذاته، وإلا فالقرائن توجد مع كل منهما، وبهذا تبين فساد ما قيل: إن إفادة "لا إله إلا الله" للتوحيد إنما هي بحسب الشرع لا بحسب اللغة. (الدسوقي) **من حيث:** أي بقطع النظر عن الوجود الخارجي.

أو تعظيم، أو إهانة كما في الألقاب الصالحة لذلك، مثل: ركب علي رضي الله عنه وهرب معاوية رضي الله عنه. أو كناية عن معنى يصلح العلم له، نحو: أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر إلى الوضع الأول، أعني الإضافي؛ لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أنه جهنمي، فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر

التعظيم أو الإهانة — معناه الأصلي — لفظ أبي لهب — لا الثاني وهو العلمي — أي الشخص لزوما عرفيا — الذات الملزومة للنار — كونه جهنميا

أو إهانة: يؤتى بالمسند إليه علما للتعظيم أو الإهانة. كما في الألقاب إلخ: وكالأسماء الصالحة لذلك كما في علي ومعاوية رضي الله عنهما إذا اعتبرناهما اسمين، وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر، وإنما نص على الألقاب؛ لأنها الواضحة في ذلك؛ لأن الغرض من وضعها الإشعار بالمدح والذم، (والأسماء والكنى تتضمن المدح تبعا). [الدسوقي: ١/٢٩٨]

ركب علي وهرب معاوية: [على أنهما لقبان؛ لأنهما لما يكونان اسمين يكونان لقبين] فالتعظيم مأخوذ من لفظ علي؛ لأخذه من العلو، والإهانة مأخوذة من لفظ معاوية؛ لأنه مأخوذ من العوى وهو صريخ الذئب، فذكر الركوب والانهزام ليس لتوقف الإشعار عليه وإلا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الإهانة، والمتبادر أن المراد بعلي ومعاوية: صاحبا رسول الله ﷺ، ولا يخفى ما فيه من سوء الأدب في حق سيدنا معاوية رضي الله عنه والجرأة عليه بما لا يليق بمنصبه، بل لو حملناهما على غيرهما لم يخل من سوء الأدب لما فيه من الإيهام. [التجريد: ١٠٦] (الدسوقي)

أو كناية إلخ: أي أنه يؤتى بالمسند إليه علما؛ لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم له أي لذلك بحسب معناه الأصلي قبل العلمية. (الدسوقي) نحو أبو لهب إلخ: فقولك: "أبولهب فعل كذا" في معنى قولك: "جهنمي فعل كذا"، وتوجيه الكناية في ذلك المثال أن أبا لهب بحسب الأصل مركب إضافي، معناه ملابس اللهب أي النار ملابسة شديدة، كما أن معنى أبو الخير وأبو الشر وأبو الفضل وأخو الحرب ملابس ذلك، ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا، فأطلق أبو لهب وأريد لازمه وهو كونه جهنميا، فإذا قلت في شأن كافر مسمى بأبي لهب: أبو لهب فعل كذا مريدا بذلك جهنميا فعل كذا، فالنكتة في إيراد المسند إليه علما الكناية عن كونه جهنميا. (الدسوقي)

كناية عن إلخ: لأن اللهب الحقيقي لهب جهنم.

فيكون إلخ: أي الانتقال إلى كونه جهنميا انتقال من الملزوم أعني الذات الملزومة للنار الحقيقية إلى اللازم أعني كونه جهنميا. [الدسوقي: ١/٢٩٩] وهذا القدر إلخ: أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا إلى لازمه كاف في الكناية، ولا تتوقف الكناية على إرادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة، وهذا جواب عما يقال: إن الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما في كثير الرماد، فإنه استعمل في كثرة الرماد مرادا منه لازم معناه وهو الكرم، وهنا ليس كذلك،... والكون جهنميا ليس من لوازمها، وحاصل الجواب: أن قولهم: "يجب في الكناية أن يكون اللفظ مستعملا في لازم معناه" يعني إذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم، وأما إذا كانت الكناية باعتبار المعنى الأصلي كما ههنا، فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه، بل يكفي فيها الانتقال من المعنى الأصلي الموضوع له أولا وإن لم يكن اللفظ مستعملا فيه إلى لازمه. (الدسوقي)

كاف في الكناية، **وقيل** في هذا المقام: إن الكناية كما يقال: جاء حاتم، ويراد منه لازمه (أي لازم معناه) أي جواد لا الشخص المسمى بحاتم، ويقال: رأيت أبا لهب، أي جهنميا. **وفيه نظر**؛ (المعين وهو الطائي) (لا الشخص المسمى بأبي لهب) **لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية** على ما سيجيء، (في مبحث الكناية) **ولو كان المراد** ما ذكره (هذا القائل) لكان قولنا: "فعل كذا **هذا الرجل**" مشيرا إلى الكافر، وقولنا: "أبو جهل فعل كذا" كناية عن الجهنمي، **ولم يقل** به أحد، (بأنه كناية) ....

وقيل إلخ: بيان ذلك أن الكناية على هذا القول معناه أن "حاتما" موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم، ويلزمها كونها جوادا، فإذا قلت في شأن شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم: جاء حاتم، وأردت "جاء جواد" فقد استعملت اللفظ في نفس لازم المعنى العلمي وهو جواد (بدون اعتبار المعنى الأصلي)، وكذا أبو لهب معناه العلمي: الذات المعينة الكافرة، ويلزمها أن تكون جهنمية، فإذا قلت في شأن كافر غير أبي لهب: "جاء أبو لهب" وأردت "جاء جهنمي" فقد استعملت اللفظ في نفس اللازم للمعنى العلمي، وأما على القول الأول فالعلم مستعمل في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لازمه، والحاصل: أنه على الأول يكون العلم مستعملا في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لازمه، وعلى الثاني يكون مستعملا في نفس اللازم ابتداء. [الدسوقي: ٢٩٩/١ والتجريد: ١٠٧]

وفيه نظر: قد رد الشارح هذا القول بثلاثة أمور: ذكر الأول بقوله: لأنه إلخ، والثاني بقوله: ولو كان إلخ، والثالث بقوله: ومما يدل إلخ. [الدسوقي: ٣٠٠/١] لأنه حينئذٍ: أي إذا كان المراد نفس اللازم لا المسمى.

يكون استعارة: لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود، وكذا أبو لهب مستعمل في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جهنمي لعلاقة المشابهة في الكفر، والقرينة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهما وذلك معنى الاستعارة. (الدسوقي)

لا كناية: لأن الكناية على مذهب المصنف استعمال اللفظ في معناه ابتداء ينتقل منه إلى لازمه، وعلى مذهب السكاكي هو استعمال اللفظ أي اسم حاتم وأبي لهب ابتداء في اللازم أي في معنى الجواد والجهنمي لينتقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ كما مر، فبطل كونه كناية. (الدسوقي بتوضيح)

ولو كان المراد إلخ: أي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات ابتداء، للزم عليه أنك إذا أشرت إلى كافر وقلت: فعل هذا الرجل كذا، والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه، أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل: أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل، والإشارة إلى الكافر، وأردت اللازم وهو الجهنمي، وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد. (الدسوقي)

هذا الرجل: والقصد أن الفعل صدر عن غير هذا الرجل. ولم يقل إلخ: يقال عليه: اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع الأخر المذكورة لا القول به بالفعل، فإن أريد به أي بقوله: "ولم يقل به أحد" منع صحته فهو ممنوع، أو أريد "أن أحدا لم يقل"، لم يضر. (التجريد)

ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب "المفتاح" وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى:
هذه فـ"في" بمعنى اللام
﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِيْ لَهَبٍ﴾ (المسد:١) **ولا شـــك** أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهـــب
لا كافر آخر، أو **إيهام** استلذاذه **أي وجدان** العلم لذيذا، نحو قوله:
وإلا كان استعارة لا كناية

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ... ليلاي منكن **أم ليلى** من البشر

الرواية بالباء لا بالتاء مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن

أو **التبرك به** نحـــو: الله الهـــادي ومحمـــد ﷺ الشفيع، أو نحو ذلك كالتفاؤل،
عند ذكر الله تعالى أي بالعلم أي عند ذكره ﷺ سعيد في دارك
والتطير، **والتسجيل** على السامع، **وغيره** مما يناسب اعتباره في الأعلام.
كالسفاح في دار صديقك

تبت يدا إلخ: إن قلت: الكلام في العلم المسند إليه، وأبو لهب في الآية مضاف إليه لا مسند إليه، فكيف يمثل "صاحب المفتاح" بهذه الآية؟ أجيب بأن اليد في الآية مقحمة؛ لأن غالب الأعمال يكون باليد، فإذا هلكت قد هلك صاحبها، وحينئذ فأبو لهب مسند إليه في الحقيقة، وقيل: إنها غير زائدة لما روي أن سبب النزول أنه أخذ حجرا بيده فأراد أن يرمي به النبي ﷺ فيكون ذكر الآية في باب المسند إليه تتميما للفائدة كما هو دأب السكاكي. [الدسوقي: ٣٠٠/١]

ولا شك إلخ: فلما كان المراد بأبي لهب في الآية الشخص المسمى بأبي لهب لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمي إلا على القول الأول، إذ على القول الثاني لا يكون أبو لهب كناية عن الجهنمي، إلا إذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبي لهب كما مر. [الدسوقي: ٣٠١/١] **أو إيهام إلخ:** [أي تعريف المسند إليه بالعلمية لإيهام] قيل: في ذكر الإيهام نظر؛ لأن اللفظ الدال على المحبوب لذيذ عند النفس، فالاستلذاذ حاصل تحقيقا لا على سبيل الإيهام، فالأولى أن يقول: أو الإعلام بالاستلذاذ به، وأجيب بأن المراد اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى ولا شك أنها متوهمة، أو إشارة إلى أن الإيهام يكفي نكتة في إيراد العلم، وبه يعلم تحقق النكتة في صورة الإعلام بالطريق الأولى، ولو قال: "أو الإعلام" بدل الإيهام لتوهم أن الإيهام لا يكفي نكتة لإيراد العلم وهو باطل، هذا إذا فسرنا الإيهام بالتوهم، أما لو أريد به الإيقاع في وهم السامع أي ذهنه ولو على سبيل التحقق، فلا اعتراض أصلا. [الدسوقي والتجريد: ١٠٧]

أي وجدان إلخ: تفسير للاستلذاذ، وأشار به إلى أن السين والتاء ليستا للطلب. (التجريد)

أم ليلى: (هذا محل الشاهد) إذ مقتضى الظاهر أن يقول: "أم هي" لتقدم المرجع، لكنه أورد المسند إليه علما لإيهام استلذاذه. (الدسوقي) **أو التبرك به:** يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى، وأن يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة، فعلى الأول: يكون معطوفا على الإيهام؛ لأن التبرك حاصل تحقيقا، وعلى الثاني: يكون معطوفا على الاستلذاذ؛ لأن التبرك حينئذٍ متوهم. (الدسوقي) **والتسجيل:** أي ضبط الحكم وكتابته عليه بحيث لا يقدر السامع على الإنكار. **وغيره:** كالتنبيه على غباوة السامع، والحث على الترحم.

[تعريف المسند إليه بالموصولية]

وبالموصولية أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول لعدم **علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة** كقولك: **الذي كان** معنا أمس رجل عالم، **و لم يتعرض لما** بالمسند إليه **لا يكون** للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة، **نحو: الذين** في بلاد الشرق **لا أعرفهم أو لا تعرفهم**؛ لقلة جدوى مثل هذا الكلام ونذرة وقوعه، أو لاستهجان التصريح المتكلم والمخاطب علة لعدم التعرض غالبا استقباح بالاسم، أو زيادة التقرير أي **تقرير الغرض** المسوق له الكلام، وقيل: تقرير المسند، باسم المسند إليه وقيل: تقرير المسند إليه نحو: ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾ **أي يوسف على نبينا وعليه الصلاة والسلام** والمراودة مفاعلة **من راد يرود: جاء وذهب** ....

علم المخاطب بالأحوال: [أي فقط كما يفهم من الكلام الآتي] كان الأولى: "بالأمور المختصة"؛ ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا. [التجريد: ١٠٧] **المختصة به:** المراد باختصاصها به: عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها في غيره. [الدسوقي: ٣٠٢/١]

سوى الصلة: فيه أنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية كالإضافة نحو: مصاحبنا بالأمس كذا وكذا، والجواب: أنه لا يشترط في النكتة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به، بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها به، وإن أمكن حصولها بغير ذلك الطريق أيضا، فليس المراد بالاقتضاء هنا إلا مجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس، فالعلم بالحالة المختصة كما يحصل بالموصولية يحصل بالإضافة، وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله: أو استهجان إلخ وأمثال ذلك من النكات. (الدسوقي والتجريد)

الذي كان إلخ: أي فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند إليه إلا كونه كان معنا بالأمس، ولم يعلم كونه عالما أو غيره. (الدسوقي) **لما لا يكون إلخ:** ما مصدرية،... أو موصولة والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه للمتكلم إلخ. (الدسوقي) **نحو: الذين:** فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب. **تقرير الغرض إلخ:** [إنما قدم هذا القول؛ لأنه أحسن الأقوال الثلاثة] وهو غاية نزاهة سيدنا يوسف عليه السلام؛ لأنه إذا امتنع مع كونه في بيتها متمكنا في خلوة منها كان غاية في النزاهة والنهاية في الطهارة ظاهرا وباطنا، فزيادة النزاهة إنما حصلت بالموصول وصلته، ولو ذكرت بامرأة العزيز، أو العلم الذي لها حصل نفس النزاهة لا زيادتها، فظهر مما ذكرنا فائدة قوله: "وزيادة التقرير". (ملخصا)

من راد يرود: لم يقل: من راود إيثارا للأصل الأصيل؛ لأن أصل راود راد وزيدت الواو لبيان المفاعلة. [التجريد: ١٠٨] **جاء وذهب:** بمجموعهما تفسير لـ"راد" لا أحدهما فقط، والمراد هنا المخادعة.

فكأن المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه **عن الشيء** الذي لا يريد (أي صاحبه) أن يخرجه من يده **يحتال عليه** أن يغلبه ويأخذه منه، **وهي** عبارة عن التمحل لمواقعته إياها، والمسند إليه ﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ (يوسف:٢٣) متعلق براودته، **فالغرض** المسوق له الكلام نزاهة يوسف على نبينا وعليه السلام وطهارة ذيله، والمذكور أدل عليه من امـــرأة العزيز أو **زليخـــا**؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل، كان في غاية النزاهة، **وقيل**: هو تقرير للمراودة لما فيه **من فرط** الاختلاط والألفة، وقيل: هو تقرير المسند إليه؛ لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك **في امرأة العزيز**..

(حواشٍ بين السطور: الشيء – أي المخادع – أي المخادعة – هو الاحتيال – أي زليخا – أي عن نفسه – التي هو في بيتها – على الغرض وهو النزاهة – ومولا لها – مرادها لا مراده – التي هو في بيتها – التي هي المسند – الكون في بيتها – شدة الاختلاط – هذا هو القول الثالث – أي اللفظي)

فكأن المعنى: إنما لم يجزم بذلك؛ لأنه لا قدرة له على القطع بأن هذا مراد الله تعالى، فالأدب الإتيان بالعبارة المفيدة للظن. [الدسوقي: ٣٠٤/١] **خادعته عن نفسه**: عن بمعنى لام التعليل، أي لأجل نفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ (هود:٥٣)، أو أن المعنى خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها، فيفيد العلية والسببية. (الدسوقي) **وفعلت** إلخ: عطف تفسير، وفيه إشارة إلى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة؛ إذ لم يحصل لها ما أرادته من المواقعة، وفيه إشارة أيضا إلى أن المفاعلة ليست على بابها، ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقاع وطلبه للامتناع. (عبد الحكيم وغيره)

عن الشيء: متعلق بالمخادع أو يكون "عن" بمعنى لام التعليل. **يحتال عليه**: جملة مبينة لقوله "فعلت فعل المخادع" ولذا ترك العاطف. (الدسوقي) **وهي** إلخ: لما كانت المخادعة عامة، بيّن المراد منها بقوله: وهي (المخادعة هنا) عبارة عن التمحل؛ أي الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا، فاللام في قوله: لمواقعته بمعنى "على". [الدسوقي: ٣٠٥/١] **فالغرض** إلخ: أي إذا علمت ما قلناه لك في معنى المراودة فالغرض إلخ، وهذا بيان للوجه الأول من الوجوه الثلاثة المذكورة في زيادة التقرير. **وزليخا**: بفتح الزاي وكسر اللام وبضم الزاي وفتح اللام.

وقيل إلخ: بيان للقول الثاني من الأقوال الثلاثة السابقة، وهو تعريف المسند إليه بالموصولية لزيادة تقرير المسند، وهو المراودة هنا. **من فرط** إلخ: وحاصل ما ذكره في تقرير المسند أنه إذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصورة وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن؛ حتى إذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها فقوله: "التي هو في بيتها" تقرير للمراودة. (الدسوقي) **في امرأة العزيز** إلخ: راجع إلى قوله: "للإبهام" وقوله: "أو زليخا" راجع إلى قوله: "الاشتراك" فهو نشر على ترتيب اللف، وعبّر في الأول بالإبهام وفي الثاني بالاشتراك؛ لأن الأول اسم جنس من قبيل المتواطئ ففيه إبهام، والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي، ويحتمل أن امرأة العزيز وزليخا راجعان للإبهام وللاشتراك، والاشتراك =

أو زليخا، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، وظني أنها مثال لها، **ولاستهجان** التصريح بالاسم **وقد بينته** في الشرح. أو التفخيم أي التعظيم، والتهويل نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾(طه:٧٨) فإن في هذا الإبهام **من التفخيم** ما لا يخفى، أو تنبيه المخاطب **على الخطأ** نحو: إن الذين تروهم أي تظنونهم إخوانكم :: يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث، **ففيه من التنبيه** في خطأهم في هذا الظن ما ليس في قولك: **إن القوم الفلاني**، أو الإيماء أي الإشارة إلى وجه بناء الخبر أي إلى....

عند شراح المتن — تعظيم المسند إليه — التخويف — أي قوم فرعون — من البحر — بضم التاء بمعنى تظنون — مفعول ثان لـــ"ترون" — المراد الحقد والعداوة — أي ظن الإخوة — أي نوع — لفظ البناء مستدرك

= في امرأة العزيز معنوي وفي زليخا لفظي، وحاصل ما ذكره في تقرير المسند إليه: أنه لو قال: "وراودته زليخا" لم يعلم أنها التي هو في بيتها إذ يمكن أن يكون هناك امرأة أخرى اسمها زليخا غير التي هو في بيتها؛ لأنه علم مشترك، وكذا لو قيل: راودته امرأة العزيز، بخلاف "وراودته التي هو في بيتها" فإنه لا احتمال فيه، فإنه إشارة إلى معهودة. [الدسوقي: ٣٠٥/١]

ولاستهجان إلخ: لأن زليخا من المستقبح في تركيب الحروف يمجه السمع أو لأنه يقبح التصريح باسم المرأة أو لأن من به شرف إذا احتيج لنسبته ما صدر عنه مما لا يليق، يكون التصريح به مستهجنا مستقبحا. [التجريد: ١٠٨]

وقد بينته: بأن المفهوم من المفتاح أنها مثال لهما.

من اليم إلخ: هو بيان لما غشيهم أو إن "من" للتبعيض وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل أعني الاسم الموصول أو إنه ظرف لغو متعلق بـــ"غشيهم"، والمعنى: فغشيهم ماء كثير من البحر لا يحصى قدره،... فأورد المسند إليه اسم موصول إشارة إلى أنه لا يمكن تفصيله. [الدسوقي: ٣٠٦]

من التفخيم إلخ: [وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا] أي التعظيم والعظم من حيث الكمية لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب، ومن حيث الكيفية لسرعة الماء في الغشيان؛ لأن الماء المجتمع بالقسر إذا أرسل على طبعه كان في غاية السرعة والإحاطة بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم. (الدسوقي والتجريد) **على الخطأ**: سواء كان خطأ المخاطب كما مثل له المصنف أو غير المخاطب نحو: إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه. (الدسوقي) **إن الذين** إلخ: هذا البيت من كلام عبدة بسكون الباء ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه، أركانه: مستفعلن متفاعلن مستفعلن.

أن تصرعوا: الصرع هو الإلقاء على الأرض. **ففيه**: [أي في الموصول من حيث الصلة] أو في الموصول والصلة؛ لأنهما كالشيء الواحد، وإلا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول، تأمل. [الدسوقي: ٣٠٧/١] **من التنبيه**: حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للأخوة، فيعلم أنها منتفية، فيكون ظنهم لها خطأ. (الدسوقي) **إن القوم الفلاني**: يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص، وليس كذلك، بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الأخوة بالناس أيا كانوا، وفي أي وقت كان، فليس هناك قوم معينون يأتي التعبير عنهم بالقوم الفلاني. (الدسوقي)

طريقه تقول: عملت هذا العمل على وجه عملك، وعلى جهته أي طرزه وطريقته، المراد بالطريق النوع والصفة
يعني: تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه أي على الموصول من أيّ وجه، **وأيّ طريق** من الثواب والعقاب، والمدح والذم، وغير **ذلك** نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ (غافر:٦٠) **فإن فيه إيماء إلى أن الخبر** أي الموصول والصلة المبني عليه أمر من جنس العقاب **والإذلال**، وهو قوله: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ صاغرين ذليلين (غافر:٦٠) **ومن الخطأ** الواقع في كلام المصنف في هذا المقام تفسير الوجه المفسر الخلخالي في قوله: الواقع في كلام المصنف إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب، عطف تفسير **وقد استوفينا ذلك** "في الشرح"،...............

يعني تأتي إلخ: أشار بهذه العناية إلى أن في كلام المصنف نوع مسامحة؛ إذ مقتضاه أن الإيماء حاصل بالموصول فقط مع أنه إنما حصل بالموصول مع الصلة،... وفيه أن ذلك غير خاص بالإيماء بل يجري في سائر نكات الموصولية، وكلها إنما تحصل بالموصول مع الصلة، فكان للشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجميع. [التجريد: ١٠٩]
أيّ طريق: أي من أيّ نوع ومن أيّ جنس. فإن فيه إيماء إلخ: فإن في الصلة ذكرا لما يناسب الخبر؛ لأن الاستكبار الذي تضمنه الصلة كان مناسبا لإسناد ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ إلى الموصول.(عرائس)
أن الخبر إلخ: هذا يشير إلى أن البناء في "وجه بناء الخبر" بمعنى اسم المفعول، وإضافته للخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف. [الدسوقي: ٣٠٨/١] والإذلال: بخلاف ما إذا ذكرت أسماؤهم الأعلام. ومن الخطأ إلخ: يعني: المراد بالوجه طريق الخبر ونوعه كما تقدم، وأما تفسير الوجه بالعلة كما قال الخلخالي؛ لأن الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم في هذه الآية ففاسد، ووجه الفساد في ذلك التفسير: أن الإشارة للعلة لا تطرد في جميع الأمثلة، بل هو ظاهر في الآيتين، فإن الاستكبار عن العبادة علة لدخول جهنم، وتكذيب شعيب علة للخسران، ومشكل في البيتين فإن السمك للسماء ليس علة لبناء البيت، وضرب البيت ليس علة لزوال المحبة. (الدسوقي والتجريد)
وقد استوفينا إلخ: خلاصة ما قال الشارح في شرحه: إن بعض الناس قالوا: إن هذه التخطية إنما يتم لو كان هذا القائل رجّع الضمير في قوله: ثم إنه ربما إلخ إلى الإيماء كما فعله الشارح، وإذا رجعه إلى إيراد المسند إليه موصولا من غير اعتبار الإيماء فلا خطأ في التفسير المذكور؛ لأن البيتين حينئذٍ ليسا من أمثلة الإيماء إلى وجه الخبر، بل من أمثلة جعل الموصول ذريعة إلى التعظيم أو التحقيق، ورد الشارح بأن سوق الكلام ينادى على خلافه.
وقال العلامة الشريف في حواشيه على "المطول" ما حاصله: إن كان المراد بالعلة والسبب في تفسير الوجه: ما هو علة وسبب لثبوت الخبر للمسند إليه فلا يطرد بل ينتقض في البيتين المذكورين كما تقدم، فتخطئة الشارح يكون صحيحا، وإن كان المراد بالعلة والسبب: ما هو علة وسبب لإسناد المتكلم الخبر إلى المسند إليه وبنائه عليه أمكن طرده في الأمثلة كلها، فإن علة بناء الخبر وربطه بالمسند إليه أعم من أن تكون علة لثبوته أو معلولة له أو غيرهما مما له نوع ارتباط به، إما بالمجانسة، وإما بالمضادة، فافهم. والتفصيل في "الحواشي الشريفية".

ثم إنه أي الإيماء إلى وجه بناء الخبر، **لا مجرد** جعل المسند إليه موصولا، كما سبق إلى بعض الأوهام، **ربما يجعل** ذريعة أي وسيلة **إلى التعريض** بالتعظيم لشأنه أي لشأن الخبر نحو: **إن الذي** سمك السماء أي رفع السماء بنى لنا :: بيتا **أراد به الكعبة، أو بيت الشرف** والمجد **دعائمه** أعز وأطول من دعائم **كل بيت، ففي قوله:** "إن الذي سمك السماء" **إيماء** إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم.

ثم فيه تعريض بتعظيم شأن بناء بيته؛.........................

(الواهم الخلخالي — متعلق بقوله: إيماء — بيت الشاعر)

ثم إنه: حاصل ما في المقام أن المبحث السابق الذي فرغ منه كون الموصول يشير إلى جنس الخبر، وهذا المبحث كون الموصول يشير إلى جنس الخبر، وتلك الإشارة قد تكون ذريعة للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذريعة للتعريض بالإهانة لشأن الخبر أو تحقيق الخبر. [الدسوقي: ٣٠٨/١] **مجرد إلخ:** لأن سياق الكلام ينافيه؛ لأنه لو كان كذلك لقال: أو جعله ذريعة على نسق ما قبله، ولأنه يفهم أن ما ذكره بعد يوجد من غير الإيماء، وهو فاسد كما مر وسيأتي. (الدسوقي)

ربما يجعل إلخ: فيكون المقصود من الإيماء التعريض بالتعظيم مثلا، ونفس الإيماء غير مقصود بالذات. (عبد الحكيم)

إلى التعريض: أي دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو: ما أقبح البخل تريد أنه بخيل، وإنما ذكر التعريض في هذه الأغراض لأنها ليست مستعملا فيها الكلام، بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت في ضمنه هذه الأغراض لاستلزامه إياها عقلا أو عادة. (الدسوقي) **إن الذي إلخ:** البيت للفرزدق من الكامل، أركانه مستفعلن متفاعلن مكررا.

أراد به الكعبة: قال شراح "المختصر": غرض الفرزدق من هذه القصيدة افتخاره على جرير بأن آباءه أماجد وأشراف، بخلاف آباء جرير، وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير، فتعين حمل البيت على بيت معنوي وهو المجد دون الحسي وهو الكعبة؛ لأن جريرا مسلم، فلا معنى للافتخار عليه بالكعبة. وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة، والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره، أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمور الكعبة؛ لأنهم قريش، بخلاف أقارب جرير فإنهم من أراذل بني تميم. [ملخص الدسوقي: ٣٠٩/١]

بيت الشرف: الإضافة بيانية، أو المراد: ببيت الشرف نسبه وبدعائمه: الرجال الذين فيه. **دعائمه:** جمع دعامة بكسر الدال وهي عماد البيت. (الدسوقي) **كل بيت:** أو من دعائم بيتك، وقيل من السماء، وقيل عزيزة طويلة. **إيماء:** بخلاف ما إذا قيل: إن الله أو الرحمن بنى لنا بيتا. [الدسوقي: ٣١٠/١] **ثم فيه:** أي في ذلك الإيماء بواسطة الصلة، بخلاف ما لو قيل: إن الذي بنى بيت زيد بنى لنا بيتا؛ فإنه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته، وإن أشار إلى جنس الخبر. (الدسوقي)

لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع، أو ذريعة **إلى تعظيم** شأن غيره أي غير الخبر نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف:٩٢) **ففيه** إيماء إلى أن الخبر المبني عليه **مما ينبئ** عن الخيبة والخسران، **وتعظيم** لشأن شعيب عليه السلام، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر، نحو: **إن الذي لا** يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه كتابا أو لشأن غيره نحو: **إن الذي يتبع** الشيطان فهو خاسر، **وقد يجعل** ذريعة إلى **تحقيق الخبر** أي جعله محققا ثابتا، نحو:

(في رأي العين) (عطف تفسير) (أي الموصول يعني مع الصلة) (لأن المبني على الجهل قبيح) (الإيماء المذكور) (الإيماء المذكور)

إن التي **ضربت بيتا** مهاجرة **بكوفة الجند** غالت **ودها غول**

(حال من فاعل ضربت) (أهلكت وأكلت)

فإن في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخبر ....

(المراد منه المهلك)

لكونه فعل إلخ: أي وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف، والحاصل: أن شأن الصانع المتقن للصنعة أن تكون صنعته متقنة، فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء، فلا يكون ذلك البناء إلا عظيما؛ لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد لا تختلف. [الدسوقي: ٣١٠/١] **تعظيم** إلخ: والأولى أن يقول: إلى التعريض بتعظيم إلخ.

ينبئ إلخ: لأن شعيبا عليه السلام نبي، فتكذيبه يوجب الخسران، وكان الأولى أن يقول: إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران؛ لأن هذا هو المناسب لما تقدم له. [الدسوقي: ٣١١/١] **وتعظيم** إلخ: أي حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدارين، وكان المناسب أن يقول: وفي هذا الإيماء تعظيم لشأن شعيب الذي هو مفعول به. [التحريد: ١١٠]

إن الذي إلخ: ففي الموصول مع الصلة إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف، وفي ذلك الإيماء تعريض بأن مصنفه مبتذل. (الدسوقي) **إن الذي يتبع** إلخ: فالموصول يشير إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران، وفي ذلك الإيماء تعريض بحقارة الشيطان؛ لأنه إذا كان اتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا. (الدسوقي) **وقد يجعل** إلخ: وذلك فيما إذا كانت الصلة تصلح لأن تكون دليلا لوجود الخبر كما في البيت المذكور آنفا، فإنه يصلح لأن يقال: أكل الغول ودها وزالت محبتها؛ لأنها ضربت إلخ. (الدسوقي)

تحقيق الخبر إلخ: [في ذهن السامع أو نفس الأمر] ليس المراد من تحقيق الخبر إيجاده وتحصيله بأن تكون الصفة علة للخبر في الواقع، وإلا لزم ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة إليها علة لانقطاع المودة والمحبة، بل الأمر بالعكس وهو أن العلة في ضرب البيت هو زوال المحبة. [ملخص الدسوقي: ٣١٢/١] **ضربت بيتا**: ضرب البيت كناية عن الإقامة لفظ "البيت" خبر والمعنى على التأسف. **بكوفة الجند**: متعلق بـــ"ضربت" والباء بمعنى "في"، وإضافتها للجند لإقامة جند كسرى بها، والغول مؤنث سماعا، وإن كان هنا بمعنى المهلك. (الدسوقي) **ودها غول**: مفعول مقدم و"غول" فاعل مؤخر.

مما ينبئ عن زوال المحبّة، وانقطاع المودة **ثم إنه** يحقق زوال المحبة **ويقرره** حتى كأنه برهان عليه، **وهذا معنى** تحقيق الخبر، **وهو مفقود** في مثل: إن الذي سمك السماء؛ إذ ليس في رفع الله تعالى السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا، **فظهر** الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر.

(في ذهن السامع) (أي زوال المحبة)

[تعريف المسند إليه بالإشارة]

وبالإشارة **أي تعريف المسند إليه** بإيراده اسم الإشارة **لتمييزه أي المسند إليه** أكمل تمييز لغـــرض من الأغراض نحو:..................................

(علة العلة) (مثل المبالغة في المدح)

مما ينبئ إلخ: لأن الإنسان لا يقيم في محل خلاف محله، إلا إذا كان كارها لأهل محله. [الدسوقي: ٣١٢/١]
ثم إنه إلخ: [أي الإيماء أو ما ذكر من الضرب والمهاجرة] وذلك لأن المهاجرة إما علة لزوال المحبة أو المعلول، وقد ذهب إلى كل منهما طائفة، وعلى التقديرين يحصل التحقيق، فإثبات المراد على الأول ببرهان لمي وعلى الثاني ببرهان إني. [التجريد: ١١٠] ويقرره: أي الإيماء أو ضرب البيت.
وهذا معنى إلخ: يعني أن المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كأن الصلة دليل عليه، وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصلة علة للخبر في الواقع. (الدسوقي)
وهو مفقود: لأن رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لا إنّية ولا لمية. فظهر إلخ: لأن حاصل الإيماء إلى وجه الخبر أن يشعر السامع بجنس الخبر، ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والإنكار له، وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بجنس الخبر ويتيقنه ويتقرر عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار، ألا ترى إلى قوله: إن التي ضربت إلخ فإنه يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة، ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار؛ لأنه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بها زوال المحبة، بخلاف إن الذي سمك السماء إلخ؛ إذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور، فقد وجد الإيماء فيه بدون التحقيق فظهر الفرق. [الدسوقي: ٣١٣/١]
تعريف المسند إليه: يعني لفظه؛ لما تقدم أن المسند إليه والمسند من أوصاف اللفظ، وقوله: "لتميزه" أي المسند إليه أي ذات المسند إليه؛ لأن المميز أكمل تميزا إنما هو الذات، ففي الكلام استخدام أو حذف مضاف أي لتميز معناه. (الدسوقي والتجريد)
لتميزه: لأن أكمل التميز ما يكون بالعين والقلب، ولا يحصل ذلك التميز إلا باسم الإشارة. فإن قلت: إن كلام المصنف يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف وليس كذلك. أجيب بأن المراد أنه أكمل تميزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة إلى ما فوقه أيضا، ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف، أو أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه، فإنه من حيث إن فيه إشارة حسية أكمل في التميز من غيره، وإن كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه. (الدسوقي والتجريد)

هذا **أبو الصقر** فردا **نصب على المدح**، أو على الحال، في محاسنه :: **من نسل شيبان** (من الخبر) (جمع حسن على خلاف القياس)
بين الضال والسلم، وهما شجرتان بالبادية **يعني** يقيمون بالبادية؛ **لأن فقد العز في الحضر** أو التعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك **غير المحسوس كقوله**:

أولآئك آبائي فجئني بمثلهم   إذا جمعتنا ياجرير المجامع
(فعولن مفاعيلن) (أمر تعجيز) (مفاعلن) (جمع مجمع)

أو بيان حاله أي المسند إليه في القرب أوالبعد أو التوسط كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيد **وأخر** ذكر التوسط؛ **لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين**، ....
(مثال للقريب) (مثال للبعيد) (مثال للمتوسط)

أبو الصقر: [أركانه: مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن] خبر عن اسم الإشارة، أو بدل منه، أو بيان له، وخبر المبتدأ قوله: "من نسل شيبان".[الدسوقي: ٣١٤/١] **نصب على المدح**: أي نصب بفعل محذوف لأجل إفادة المدح، فــ"على" للتعليل، والفعل أمدح أو أعني؛ إذ لا يشترط في منصوب المدح تقدير ما يدل على المدح، بل المحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط. (الدسوقي)

من نسل شيبان: [ابن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما للقبيلة، وما في البيت يحتملهما] حال ثانية من صاحب الأولى، فيكون من قبيل المترادفة أي متولدا من نسل شيبان. (الدسوقي) **بين الضال**: [بتخفيف اللام جمع ضالة وهو شجر السدر البري] حال من "نسل شيبان"، وهو الأوجه أي حال كونهم مقيمين بين الضال والسلم، أو من شيبان أو من أبو الصقر "يعني يقيمون البادية؛ لأن فقد العز في الحضر". (الدسوقي وغيره) **والسلم**: جمع سلمة شجر ذو شوك وهو العضاه.

يعني: تفسير لقوله: بين الضال والسلم. **لأن فقد** إلخ: لأن من كان في الحضر تناله ذلة الحكام ومشقتهم، بخلاف البادية، ويحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة والفصاحة؛ لكونهم لا يخالطون طوائف العجم، فيكون كلامهم سالما مما يخل بالفصاحة، والشاهد في إيراد المسند إليه اسم الإشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في المحاسن وبالعز. [ملخص الدسوقي: ٣١٥/١] **غير المحسوس**: أي غير المدرك بحاسة البصر الذي وضع له اسم الإشارة. (الدسوقي) **كقوله** إلخ: في هجو جرير وقد أصابه جرير بقوله في قصيدة:

مضى أبي وأبي الملوك فهل لكم   بها حي وتغلب من أب كأبينا
هذا ابن عمي في دمشق خليفة   لو شــئت سألكموني قطــينا

أي جميعا، فلما سمعه الخليفة غضب، وقال: جعلني ابن المزارعة تابعا لمشيئته وقال: لو شاء ساقكموا لى قطينا لسقت جميعهم إليه.

أولآئك آبائي: هذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا، ذكر في هذه القصيدة جماعة من أكابر قومه وعد مفاخرهم، ثم قال: أولآئك آبائي إلخ فلو قال: فلان وفلان آبائي لم يكن فيه تعريض بذلك، فلما أورد المسند إليه باسم الإشارة حصل التنبيه على غباوة جرير، حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس. **فجئني**: أي: اذكر لي مثلهم من آبائك.

أو بيان حاله: أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط، فقوله "في القرب" في بمعنى "من" البيانية. (الدسوقي) **وأخر**: مع أن الترتيب الطبعي يقتضي توسطه. **إنما يتحقق**: لأن التوسط نسبة بين الطرفين.

وأمثال هذه المباحث ينظر فيها أهل اللغة من حيث إنها تبين أن "هذا" مثلا للقريب و"ذاك" للمتوسط و"ذلك" للبعيد، **وعلم المعاني** من حيث إنه إذا أريد قرب المسند إليه يؤتى بـــ"هذا"، **وهو زائد** على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان. أو **تحقيره** أي تحقير المسند إليه بالقرب، نحو: ﴿**أَهَذَا الَّذِي** يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ (الأنبياء:٣٦) ....

وأمثال هذه إلخ: أي: وهذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب والغيبة بالنسبة إلى الضمير، وإحضاره بعينه بالنسبة للعلم، وغرض الشارح من هذه العبارة جواب سؤال، وهو أن كون "ذا" للقريب و"ذلك" للبعيد و"ذاك" للمتوسط، مما يبينه أهل اللغة؛ لأنه بالوضع، فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد، وحاصل جواب الشارح: أن لأسماء الإشارة جهتين: فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب إلخ، وعلم المعاني يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا إذا قصد المتكلم بيان قرب المشار إليه إلخ، وهذا القرب زائد على أصل المراد؛ فإن أصل مراد المتكلم من الكلام الحكم على ذات المسند إليه معبرا عنه بأي لفظ كان، سواء كان علما أو موصولا أو اسم إشارة أو غير ذلك. [التجريد: ١١٢] (وغيره)

وعلم المعاني إلخ: لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا، فإنه إذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى بـــ"هذا"، ويجاب بأن معرفة أنه إذا قصد إلخ من علم المعاني مما يقصد فيه بالذات، وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع، فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع، وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال، فاختلفا. (التجريد وغيره) **وهو زائد**: أي القرب الذي أتي بـــ"هذا" لبيانه.

أو تحقيره إلخ: أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالته على القرب، ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقارة، يقال: هذا أمر قريب أي بين سهل التناول، وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا لا يعتنى به؛ لكونه مبتذلا،... وقيل: القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة، ووجهه: أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة، والاستغناء عن الوسائط دليل ظاهر على دنو قدره.[ملخص الدسوقي: ٣١٦/١]

أهذا الذي إلخ: [قاله أبوجهل مشيرا إلى المصطفى ﷺ وأول الآية ﴿وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ﴾ (الأنبياء:٣٦) إلخ أي قائلين: أهذا الذي إلخ. (التجريد)] فقد أورد المسند إليه اسم إشارة موضوعا للقرب قصدا؛ لإهانته، فكأن الكفرة قبحهم الله، يقولون: أهذا الحقير يذكر آلهتكم المستعظمة ينفي الألوهية عنها. (الدسوقي)

أو **تعظيمه بالبعد** نحو: ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾(البقرة:٢) **تنزيلا** لبعد درجته ورفعة محله (عظم درجته) منزلة بعد المسافة أو **تحقيره بالبعد** كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده (والحال أنه قريب) **عن ساحة** عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة، (حقارته) **ولفظ "ذلك" صالح** للإشارة إلى كل غائب، عينا كان **أو معنى، وكثيرا** ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك؛ (مجازا) لأن المعنى غير مدرك بالحس (عن البصر) فكأنه بعيد. أو التنبيه أي تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه عند (أي حس البصر) (تنبيه المتكلم السامع) تعقيب المشار إليه **بأوصاف** أي عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه، يقال: عقبه فلان إذا جاء على عقبه، ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني، وتقول: عقبته **بالشيء** إذا جعلت الشيء على عقبه، وبهذا ظهر **فساد** ما قيل: ....

أو تعظيمه بالبعد: أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على البعد؛ نظرا إلى أن البعيد شأنه العظمة إذ لاينال بالأيدي. [الدسوقي: ٣١٧/١] **تنزيلا**: جواب عما يقال: إن الكتاب المشار إليه حاضر، فما وجه استعمال إشارة البعيد فيه؟ (الدسوقي)

أو تحقيره بالبعد: أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب الدلالة على البعد؛ لأن الأمر الحقير من شأنه أن لا يلتفت الناس إليه ويبعدوه عنهم، فمن هذا الوجه يكون الحقارة مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة له. (الدسوقي والسيد) **عن ساحة إلخ**: إضافة "عز" لما بعده من إضافة الصفة للموصوف، أي عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين، وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة. (الدسوقي)

ولفظ ذلك: قصد الشارح بهذا مجرد إفادة فائدة، وحاصلها: أن لفظ ذلك موضوعة للبعيد المحسوس بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس، لكن يستعمل مجازا للغائب عن حاسة البصر مطلقا، سواء كان ذاتا أو معنى وللحاضر الغير المحسوس. (ملخص الدسوقي)

صالح: هذا الصلوح مجاز كما عرفت؛ لأن أسماء الإشارة مطلقا وضعت لأن يشار بها إلى المحسوس المشاهد، فخرج بالمحسوس المعقولات، وبالمشاهد ما أدرك بغير البصر من باقي الحواس، فإذا قلت: سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم، كان مجازا. [الدسوقي: ٣١٨/١]

أو معنى: أراد به ما ليس ذاتا محسوسة أي ما قام بغيره، فيشمل اللفظ كقولك: قال لي إنسان، كذا فسر في ذلك القول. **وكثيرا**: قصد بهذا بيان ما في الآية السابقة. **بأوصاف**: [ليس المراد منه النعوت النحوية] يعني الأوصاف متأخرة عن ذكر المشار إليه. **بالشيء**: أي فالباء في حيز التعقيب تدخل على المتأخر. **فساد**: أي ظهر فساده بحسب اللغة، وإن كان المعنى الذي قيل حاصلا في المثال. [التجريد: ١١٣]

إن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف على أنه متعلق بالتنبيه أي للتنبيه على أن المشار إليه جدير بما يرد بعده أي بعد اسم الإشارة **من أجلها** متعلق بجدير أي حقيق مسند يرد بذلك **لأجل الأوصاف** التي ذكرت بعد المشار إليه نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾ (البقرة:٣) إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة:٥) شاهد أول شاهد ثان عقب المشار إليه **وهو الذين يؤمنون** بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك، ثم عرف المسند إليه بالإشارة **تنبيها** على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد كالإنفاق مما رزقوا أولئك، وهو كونهم على الهدى عاجلا، في الدنيا والفوز بالفلاح آجلا في الآخرة **من أجل اتصافهم** بالأوصاف المذكورة.

إن معناه إلخ: فحمل المشار إليه على اسم الإشارة، وجعل الباء داخلة على المتقدم، وفي ذلك تعسف ومخالفة للغة. [التجريد: ١١٣] من أجلها لخ: وتحقيق ذلك أن يقال: إن المقام يقتضي الضمير لتقدم الذكر، فلما آثر اسم الإشارة الدال على زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كأنه قيل: أولآئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية. (التجريد)

لأجل الأوصاف: قال العصام: لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف، ولا على كونها عقب المشار إليه، فإنه يصح أن تكون قبله كأن تقول: جاءني الفاضل الكامل زيد، وهذا يستحق الإكرام، ولا على أن يكون ما هو جدير به، واردا بعده كأن تقول: ويستحق الإكرام هذا، وحينئذ فالواضح أن يقول: أو التنبيه عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا. (التجريد) أولئك إلخ: أي فقد أورد المسند إليه اسم الإشارة مع أن المحل للضمير؛ لأجل تنبيه السامع على أن المشار إليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها. [الدسوقي: ٣١٩/١]

وهو الذين يؤمنون: [المناسب أن يقال: وهو المتقون] أي الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة، فالصلة داخلة في الصفات خارجة عن المشار إليه، فلا ينافي ذكر الصلة ههنا عد الإيمان من الأوصاف، والناظرون لم ينتبهوا لهذه اللطيفة، فقالوا ذكر الصلة هنا استطرادي بقبح ذكر الموصول بدون الصلة، والمراد هو الموصول فقط.(عبد الحكيم)

تنبيها: قال العصام: لأن إيراد اسم الإشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالاتصاف، وتعليق الحكم بمشتق يشعر بعلية مأخذه. من أجل اتصافهم: بخلاف ما لو أتى بالضمير، فإنه لا يفيد ملاحظة هذه الأوصاف وإن كانت موجودة؛ لأن اسم الإشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الوصف، بخلاف الضمير، فإنه موضوع للذات فقط. [الدسوقي: ٣٢٠/١]

[تعريف المسند إليه باللام]

وباللام أي تعريف المسند إليه باللام **للإشارة إلى معهود أي إلى حصة من الحقيقة** معهودة بين المتكلم والمخاطب **واحدا كان** أو اثنين أو جماعة، **يقال: عهدت فلانا**، إذا أدركته أو لقيته، **وذلك لتقدم ذكره صريحا** ....

(وهو عهد الخارجي — إلى قدر وجملة — معينة — تلك الحصة أو ذلك المعهود)

وباللام: حاصل ما ذهب إليه المصنف أن لام التعريف على قسمين: لام العهد الخارجي، ولام الحقيقة. فاللام العهد تحتها أقسام ثلاثة؛ لأن معهودها إما صريحي أي تقدم ذكره صريحا، أو كنائي أي تقدم ذكره كناية، أو علمي أي لم يتقدم له ذكر، لكن معلوم عند المخاطب. ولام الحقيقة تحتها أقسام أربعة؛ لأن مدخولها إما الحقيقة من حيث هي هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة، أو من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهني، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة ويسمى لام الاستغراق الحقيقي، أو بحسب العرف ويسمى لام الاستغراق العرفي، وسيأتي الجميع، فظهر أن الأقسام سبعة، وإن لام العهد الذهني عند علماء البيان غيرها عند النحاة. [الدسوقي: ٣٢٠/١ والتجريد: ١١٣]

للإشارة: اختلف في الأصل فقيل: لام الحقيقة أصل، ولام العهد الخارجي أصل آخر، وهو الذي أشار إليه المصنف، وقيل: الأصل لام العهد، وقيل: الجميع أصول، وقيل: لام الحقيقة هو أصل، وسائر الأقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن.

إلى معهود: أي في الخارج، وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخرها السكاكي؛ لأن المعرف بها أعرف من المعرف بلام الحقيقة ولكثرة أبحاث لام الحقيقة، ولو أخر المعرف بلام العهد لكثر الفصل بين القسمين. (أطول والدسوقي)

أي إلى حصته: أشار بهذا إلى أن المراد بالمعهود: الحصة المعهودة؛ لأنها الكاملة في المعهودية لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة، وإلا فالإشارة إلى المعهود تتحقق في لام الجنس أيضا، والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد، وإنما اختار لفظ الحصة دون الفرد؛ لأن المتبادر من الفرد الشخص الواحد، والمعهود الخارجي قد يكون نوعا، وقد يكون أكثر من واحد. (عبد الحكيم وغيره)

من الحقيقة: أي من أفراد الحقيقة لأن الحقيقة لا تتبعض. **واحدا كان إلخ:** كما إذا قيل لك: جاء رجل أو رجلان أو رجال، فتقول: أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل. [التجريد: ١١٤]

يقال عهدت إلخ: أي لغة، والمراد به هنا لازمه وهو التعيين؛ لأن إدراك الشيء وملاقاته يستلزم تعيينه فالمراد بالمعهود: المعين. (التجريد) **وذلك:** أي العهد والتعين في الحصة أو كون اللام للإشارة إلى معهود.

لتقدم: اعلم أن هذا التقدم شرط لصحة استعمال المعرف في الحصة كما في المضمر الغائب. [الدسوقي: ٣٢١/١]

ذكره صريحا: إشارة إلى القسمين من أقسام الثلاثة للمعهود.

أو كناية نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ (آل عمران:٣٦) أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي أي كالأنثى التي وهبت تلك الأنثى لها أي لامرأة عمران، **فالأنثى** إشارة إلى ما سبق ذكره صريحا في **قوله تعالى:** ﴿**قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى**﴾ (آل عمران:٣٦) **لكنه** ليس بمسند إليه، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ

فيكون نظيرا لا تمثيلا — اللام الداخلة عليه — فيكون مثالا للمعهود الكنائي

مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً﴾ (آل عمران:٣٥) فإن لفظ "ما" وإن كان يعم الذكور والإناث، **لكن**

أي بحسب الوضع

التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث وهو

الذكر

مسند إليه، **وقد يستغنى** عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو: خرج الأمير إذا لم يكن

لأنه اسم ليس — ذكر المعهود — بالقرائن

في البلد إلا أمير واحد أو **للإشارة** إلى نفس الحقيقة، **ومفهوم المسمى من غير اعتبار**

فتكون قرينة حالية

فالأنثى: أي اللام الداخلة على أنثى إشارة إلخ. **قوله تعالى:** فيكون مثالا للقسم الأول، أعني المعهود الصريحي.
إني وضعتها: أنث الضمير مع كونه راجعا لـ"ما" لأنه دار الأمر بين مراعاة المرجع والحال التي هي بمنزلة الخبر أعني أنثى، ورعاية الخبر أولى؛ لأنه محط الفائدة. [الدسوقي: ٣٢٢/١] **لكنه:** لأنه مجرور بالكاف خبر "ليس" فهو مسند.
لكن التحرير: الأنسب بقوله: "محررا" أن يكون التحرير في كلام الشارح مصدر "حرر" المبنى للمفعول فقوله: "يعتق" مبني للمفعول. (الدسوقي) **وقد يستغنى إلخ:** [بيان القسم الثالث يعني المعهود العلمي] هذا مقابل لقوله: وذلك لتقدم ذكره صريحا، أو كناية، أو إشارة إلى القسم الثالث للمعهود. (الدسوقي)
للإشارة إلخ: لام الجنس ولام الحقيقة معناهما واحد، وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق، كذا في "الأطول". **ومفهوم المسمى:** هذا تفسير للحقيقة، وإشارة إلى أنه ليس المراد منها معناها المشهور، وهو الماهية المتحققة أي الموجودة في الخارج؛ لأن الأمر الكلي باعتبار تحققه ووجوده في الخارج يقال له: حقيقة، وباعتبار تعقله في الذهن سواء كان له وجود في الخارج أم لا يقال له: مفهوم، فأشار الشارح في هذا التفسير إلى أن المراد بالحقيقة المفهوم؛ ليشمل قولك: العنقاء والغول، فإن "أل" فيهما جنسية. [ملخص الدسوقي: ٣٢٣/١]
من غير اعتبار إلخ: بيان لنفس الحقيقة، أي من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد،... نحو: إنسان حيوان ناطق، والكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد؛ لأن التعريف للماهية دون الأفراد وكذا اللام الداخلة على موضوع القضية الطبعية نحو: الإنسان نوع والحيوان جنس، وفي كلام الشارح نظر: لأن لام العهد الذهني ولام الاستغراق بقسميه اعتبر فيهما الأفراد مع أنهما من أقسام لام الحقيقة، واعتبار الأفراد ينافي عدم اعتبارها، فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقة. وأجيب بأن المراد: من غير اعتبار للأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن، وذلك =

لما صدقت عليه من الأفراد كقولك: **الرجل خير** من المرأة، وقد يأتي المعرف بلام
ومنه: الدينار خير من الدرهم
الحقيقة لواحد من الأفراد **باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك** الواحد الحقيقة **يعني**
مبهم - أفراد الحقيقة - تعينه - المعهودة
يطلق **المعرف بلام** الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة **المتحدة** في الذهن **على فرد**
"متعلق بـ"يطلق - صفة للمعرف - من غير نظر إلى فرد
موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة
من أفراد الحقيقة - "متعلق بـ"يطلق - معلوما
مطابقا إياها **كما يطلق** الكلي الطبعي على جزئي من جزئياته، **وذلك** عند قيام قرينة
أي المجرد من اللام
على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل من حيث الوجود ولا من
كما في لام الحقيقة - لا من حيث الأفراد - أي وجود الحقيقة

= صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما في لام الحقيقة أو تعتبر بواسطة القرائن كما في لام العهد الذهني ولام الاستغراق، ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتي. [الدسوقي: ١/٣٢٣]

الرجل خير إلخ: أي حقيقة الرجل الملحوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة الملحوظة ذهنا، ولا ينافي هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل؛ لأن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس. (الدسوقي)

باعتبار: يعني فالمعهود ابتداء هو الحقيقة، ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهودا ذهنا. [الدسوقي: ١/٣٢٤] **عهديته في الذهن:** فإن قيل: الواحد مبهم غير معين، فلا عهد لا ذهنا ولا خارجا، فما معنى عهديته في الذهن؟ قلت: إنه مبهم في ذاته، وعهديته إنما هي تبع لعهدية الماهية التي اشتمل عليها، فصح نسبة العهد إليه بهذا الاعتبار. (ملخص الدسوقي)

لمطابقة ذلك إلخ: معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد واشتمال ذلك الواحد على الحقيقة، فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود، فله عهدية بهذا الاعتبار، فيسمى معهودا ذهنيا. [التجريد بتغيير: ١١٥] **يعني إلخ:** أشار به إلى أن قول المصنف يأتي بمعنى يطلق، واللام في قوله: "الواحد" بمعنى "على". (التجريد) **المعرف بلام:** صفة لمحذوف يعني أن اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة. **المتحدة:** أي الموصوفة بالوحدة في الذهن.

على فرد: ظاهره أنه يستعمل في الفرد نفسه، لكن حقق في "المطول" ما حاصله أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه، فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة، وتحقيقه أن المعرف بلام الحقيقة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع. [الدسوقي: ١/٣٢٥] **كما يطلق إلخ:** فالجامع إطلاق الكلي على فرد في كل منهما، لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه الذكر، وفي المشبه به المراد بالإطلاق: الحمل. (الدسوقي) **وذلك:** أي إطلاق اسم الجنس المعرف على فرد معين في الذهن.

حيث وجودها في ضمن **جميع** الأفراد بل في بعضها كقولك: "**ادخل السوق**" **حيث لا عهد** في الخارج، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ **يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ**﴾ (يوسف:١٣) وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكامُ المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال

أي بعد اعتبار القرينة غالبا

ووصفا للمعرفة وموصوفا بها **ونحو ذلك**، وإنما قال: "كالنكرة" لما بينهما من **تفاوت ما**، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهـذا معناه نفس الحقيقة،

الوضعي أفرادها المعرف المذكور الوضعي

وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخـول والأكل فيما مر، فالمجرد وذو اللام

في مثال المتن من اللام نحو سوقا نحو السوق

بالنظر إلى القرينة **سواء**، وبالنظر إلى أنفسهما **مختلفان**، ولكونه في المعنى كالنكرة قد

قيد لذو اللام

يعامل معاملة النكرة، ويوصف بالجملة **كقوله: ولقد أمر** على اللئيم يسبني ....

الأولى فيوصف بالفاء

جميع: كما في لام الاستغراق الآتية. **ادخل السوق**: فقولك: "ادخل" قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي؛ لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالته،... والعهد الخارجي منتف من الأصل فعلم من هذا أن المراد: الحقيقة في ضمن بعض الأفراد. [الدسوقي: ٣٢٥/١] **حيث لا عهد**: [أي لا مطلقا لوجود العهد الذهني] بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب. (الدسوقي)

يأكله الذئب: أي فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن، وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي؛ لأنها لا تأكل، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد. [الدسوقي: ٣٢٦/١] **ونحو ذلك**: مثل كونه اسم كان ومعمولا أول لـ "ظن".

تفاوت ما: حاصل الفرق: أن المعرف بلام العهد الذهني مدلوله الجنس في ضمن فرد ما، والنكرة مدلولها فرد ما منتشر، هذا إن قلنا: إن النكرة موضوعة للفرد المنتشر، فإن قلنا أيضا: إنها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس، فالفرق أن تعيين الجنس وعهديته معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وإن كان حاصلا. [التجريد: ١١٦]

سواء: في أن المراد من كل بعض غير معين، وإن كان في النكرة بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة. **مختلفان**: فإن المجرد موضوع للفرد المنتشر، وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه، فإفادة البعضية في المجرد بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة. [التجريد بزيادة: ١١٦] **كقوله**: كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ (الجمعة:٥) على أن "يحمل" صفة للحمار. (المطول)

ولقد أمر إلخ: تمامه: فمضيت ثمه قلت: لا يعنيني، والمعنى أمر على لئيم عادته سبي، ثم أمضي ولا ألتفت إليه ولا اشتغل بملامه، ثم أقول لجماعة الخلان: إنه لا يعنيني، والشاهد في قوله: "يسبني" فإن الجملة في حكم النكرة وقعت صفة للئيم؛ لأن الشاعر لم يرد لئيما معينا؛ إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدح بها، ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق؛ لعدم تأتي المرور على كل لئيم من اللئام، بل الجنس في ضمن فرد مبهم، فهو كالنكرة، =

وقد يفيد المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة **الاستغراق** نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر:٢) أشير باللام إلى الحقيقة، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع بدليل صحة **الاستثناء الذي شرطه** دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره، **فاللام** التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حملت **على ما ذكرنا** بحسب المقام والقرينة، **ولهذا** قلنا: إن الضمير في قوله: "وقد يأتي، وقد يفيد" **عائـــد إلى** المعرف باللام المشار بها إلى

(جميع الأفراد) (كما في القسم الأول) (كما في القسم الثاني) (وهو المتصل) (من أفراد لام الحقيقة) (عطف تفسير)

= فلذا جعلت الجملة صفة لا حالا. [ملخص الدسوقي: ٣٢٧/١]

وقد يفيد: هذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة. **الاستغراق**: لأن اللفظ إذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج: فإما أن يكون لجميع الأفراد أو لبعضها؛ إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب أن يكون للجميع لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، فيكفي في الحمل على الاستغراق بعد وجود القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة نفسها عدم الدليل على العهد الذهني، فإقامة الدليل على الاستغراق تبرع. (ملخص)

الاستثناء: يعني المتصل في قوله: إلا الذين آمنو إلخ. [التجريد: ١١٦] **الذي شرطه إلخ**: حاصل الدليل: أن المستثنى منه كالإنسان يجب أن يكون المراد به كل فرد، إذ لو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للأفراد؛ لعدم تناول اللفظ لها، ولو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه، والبعض المعين غير مراد بالضرورة، فتعين إرادة جميع الأفراد، وهو المدعى. [ملخص الدسوقي: ٣٢٨/١]

فاللام إلخ: هذا تفريع على إرجاع الضمير في قول المصنف: "قد يأتي وقد يفيد" للمعرف بلام الحقيقة كما سبق من الشارح يعني: "فعلم أن اللام إلخ" إذ المتفرع على الإرجاع المذكور علم ذلك لا نفسه. (الدسوقي باختصار)

على ما ذكرنا: أي من الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني، فالحاصل: أن لام الحقيقة هي الأصل، لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هي، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الأفراد، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد، فالمنظور له الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد أو كلها، وأما لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم. [الدسوقي: ٣٢٩/١]

ولهذا: أي لكون لام العهد الذهني، ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة.

عائد إلى إلخ: يعني: وليس عائدا على المعرف باللام مطلقا، لعدم إفادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة، ومما يدل على ذلك تغيير المصنف الأسلوب حيث قال: "قد يأتي وقد يفيد" و لم يقل: أو للإشارة إلى واحد معهود في الذهن أو للإشارة إلى الاستغراق. (الدسوقي)

الحقيقة، **ولابد** في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن **أسماء الأجناس النكرات** مثل: الرجعى **ورجعى**، وإذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من حقيقة، واحدا كان أو اثنين أو جماعة، **ولام الحقيقة** إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد، فليتأمل. وهو **أي الاستغراق** ضربان: حقيقي: **وهو أن يراد** ....

(مثال المعرف بلام الحقيقة) (أي في لام الحقيقة) (تعريف لام الحقيقة) (الخارجي)

ولابد إلخ: جواب عن إشكال صاحب "المفتاح"، وهو أن تعريف الحقيقة إن قصد بها الإشارة إلى الماهية من حيث هي لم يتميز عن أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية أو الكلية، وإن قصد باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف عهد الخارجي؛ لأن كلا منهما إشارة إلى حاضر معين في الذهن، فأشار لجوابه بقوله: "لابد إلخ" وحاصله: أنا نختار الثاني، وهو أن لام الحقيقة الداخلة على اسم جنس يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن، والفرق بين المعرف بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي أن المشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة المعينة في الذهن، والمشار إليه بلام العهد الخارجي حصة من أفراد الحقيقة، وفرق بين الحقيقة والحصة منها. [الدسوقي: ٣٢٩/١ والتجريد: ١١٦]

أسماء الأجناس: المراد من أسماء الأجناس: النكرات المصادر لا النكرات غيرها كما يظهر من المثال أيضا.

النكرات: المراد من النكرات ما لم يدخل عليه اللام. **ورجعى**: مثال لأسماء الأجناس النكرات.

ولام الحقيقة: قال البعض: مقصود الشارح بيان الفرق بين لام العهد الخارجي العلمي، وبين القسم الأول من أقسام لام الحقيقة خاصة كما يفهم من عبارة "المطول"، وعلى هذا فقوله: و"لام الحقيقة" إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد واضح، لا إشكال فيه؛ لأن القسم الأول من لام الحقيقة - أعني الحقيقة من حيث هي هي - لا ينظر فيه إلى الأفراد. وقال البعض: مقصوده بيان الفرق بين لام العهد الخارجي وبين لام الحقيقة بأقسامهما، فيشكل عليه قوله: "من غير نظر إلى الأفراد"؛ لأنه قد ينظر في مدخول لام الحقيقة إلى الأفراد كما في العهد الذهني والاستغراق، فكيف يصح قوله: "من غير نظر إلى الأفراد" إلا أن يقال: إن النظر إلى الأفراد في العهد الذهني والاستغراق إنما يكون من القرينة، وخارج من أصل الوضع، ويمكن أن يكون قوله: "فليتأمل" إشارة إلى هذا.

أي الاستغراق: يعني من حيث هو، لا في خصوص المسند إليه، فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الأول مجرور، والصاغة في المثال الثاني مفعول به لا مسند إليه. [ملخص التجريد: ١١٧] **أن يراد**: فيه أن الإرادة فعل المتكلم، والاستغراق وصف للفظ. وأجيب بأن الإرادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد، فهو من إطلاق السبب وإرادة المسبب. (التجريد)

كل فرد مما يتناوله اللفظ **بحسب اللغة** نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (الأنعام:٧٣) أي عالم كل غيب وشهادة، **وعرفي**: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو: جمع الأمير **الصاغة** أي صاغة بلده أو أطراف **مملكته**؛ لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا، قيل: المثال مبنى **على مذهب المازني**، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره **موصول**. وفيه نظر؛ لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث **دون غيره نحو**: المؤمن والكافر والعالم والجاهل؛ **لأنهم** قالوا: هذه **الصلة فعل** في صورة الاسم، **فلابد** فيه من معنى الحدوث، **ولو سلم** فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق، سواء كان بحرف التعريف أو غيره، والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق نحو: أكرم **الذين** يأتونك إلا زيدا،........

غائب عنا شاهد لنا ما يفهمه العرف العام زرگر أي في هذا القيل بين المازني وغيره وكذا اسم المفعول غير المازني تتمة لقوله: ولو سلم

بحسب اللغة: قال الفاضل عبد الحكيم: ذكر اللغة إنما هو على طريق التمثيل، والمراد: بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح، وإنما اقتصر على اللغة؛ لأنها الأصل، فلا يتوهم أنه يقتضي أنه إذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة، وليس كذلك. **وعرفي إلخ**: والأظهر ما في الحاشية (المطول) أن الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا وإحاطة مع خروج بعض الأفراد، وغير العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر، فلا واسطة بينهما أصلا. **الصاغة**: جمع صائغ، وأصل صاغة: صوغة ككامل وكملة، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. **مملكته**: هي ما في تصرف الملك من البلاد.

على مذهب المازني: القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا، سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا. [التجريد: ١١٧] **موصول**: فلا ينطبق المثال على الممثل له. **دون غيره**: وهو ما يكون بمعنى الدوام والثبوت. **نحو**: هذه أمثال للغير، ومنها الصائغ. **لأنهم**: علة لكون اللام في اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة. **الصلة**: أي صلة اللام التي بمعنى الحدوث. **فعل**: ولام التعريف لا تدخل على الفعل.

فلابد إلخ: لأن الحدوث معتبر في الفعل، فعلم من هذا أنهما لا يكونان فعلين في صورة الاسم، إلا إذا قصد بهما الحدوث، أما إذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة. [الدسوقي: ٣٣٢/١] **ولو سلم**: أي: ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل، سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت، وأن "أل" في الصائغ موصولة لا حرف التعريف، فالمثال صحيح أيضا لا حاجة لتخريجه على القول الضعيف، وهو قول المازني؛ لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق. (الدسوقي بتفصيل)

أكرم الذين: فالمراد كل فرد من الآتين لك، بدليل الاستثناء. (الدسوقي)

واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره أشمل من استغراق المثنى والمجموع،
وهو المقصود ههنا — كحرف النفي في النكرة

بمعنى أنه **يتناول** كل واحد من الأفراد، والمثنى يتناول كل اثنين، والجمع يتناول **كل**
ولا ينافي خروج الواحد

جماعة، بدليل صحة "**لا رجال** في الدار" إذا كان فيها رجل أو رجلان، دون "لا رجل"،
المراد: الصدق

فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان، **وهذا** في النكرة المنفية مسلم، وأما في

المعرف باللام فلا، بل الجمع المعرف **بلام الاستغراق يتناول كل واحد** ....
فلا يسلم الشمول — فالجمع المعرف مساو للمفرد

واستغراق إلخ: هذه مسألة مستقلة، وفائدة جديدة لها تعلق بما قبلها، وحاصلها: أن اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداة الاستغراق كان شموله للأفراد وتناوله لها أكثر من شمول المثنى والجمع الداخل عليهما أداة الاستغراق، والمراد بالمفرد ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أو لا كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية نحو: لا أتزوج النساء، والمراد بالجمع ما كان جمعا في المعنى، سواء كان الجمع في اللفظ أيضا أو لا، نحو: قوم ورهط. [الدسوقي: ١/٣٣٧]

يتناول إلخ: إيضاح ذلك أنك إذا قلت: لا رجل في الدار، فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد، سواء كان الفرد منفردا، أو من أجزاء المثنى، أو من أجزاء الجمع، وأما قولك: لا رجلين أو لا رجال في الدار، فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة، وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار المثنى، أو فرد أو فردين باعتبار الجمع، فتحصل أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد، واستغراق المثنى يشمل كل اثنين اثنين، واستغراق الجمع يشمل كل جماعة جماعة. [ملخص الدسوقي: ١/ ٣٣٨] **كل جماعة**: وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين. (الدسوقي)

لا رجال إلخ: أورد البيان بـــ"لا" التي لنفي الجنس؛ لأنها نص في الاستغراق، بخلاف غيره؛ فإنه ظاهر في الاستغراق، ويحتمل عدم الاستغراق. **وهذا**: أي قول المصنف: استغراق المفرد أشمل. **المعرف باللام إلخ**: لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك، والاقتصار على المعرف؛ لأن أصل السياق فيه. ومثال المعرف قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (الأحزاب:٣٥)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران:١٣٤) ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة:٣١) و﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ (البقرة:٣٤) إلى غير ذلك.

بلام الاستغراق: نحو: ﴿الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ (الأحزاب:٣٥) ونحو: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران:١٣٤)

يتناول كل واحد: هذا اعتراض على ما قال المصنف: إن استغراق المفرد أشمل من استغراق المثنى والمجموع، بأن هذا القول مسلّم في النكرة المنفية، وأما في المعرف باللام فلا؛ لأن الجمع المعرف بلام الاستغراق شامل لكل واحد من الأفراد، فاستغراقه مساو لاستغراق المفرد، فلا تصح دعوى أشملية المفرد على الجمع مطلقا. ويجاب بأن لام الجنس إذا دخلت على جمع بطلت منه معنى الجمعية، فصار في حكم المفرد، وقد مر أن المراد من المفرد في كلام المصنف ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أو لا، فدعوى الأشملية المذكورة مختص بما إذا بقي الجمع على معناه الأصلي و لم يبطل معنى الجمعية.

من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو، ودل عليه الاستقراء، وأشار إليه أئمة التفسير، وقد أشبعنا **الكلام** في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمه، ولما كان **ههنا** مظنة **اعتراض** وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه، والاستغراق يدل على تعدده وهما **متنافيان**، أجاب عنه بقوله: ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم؛ **لأن الحرف** الدال على الاستغراق **كحرف النفي**، والتعريف إنما يدخل عليه أي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما أنه مجرد عن الدلالة ....

أي على

أي الوحدة والتعدد

الكلام: أي بإيراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المعرف باللام مساو للمفرد في الاستغراق، وإن كان بينهما فرق من حيث إن المفرد المستغرق لا يستثنى منه إلا الواحد، بخلاف الجمع المعرف المستغرق، فيصح استثناء الواحد والمثنى والمجموع منه. [ملخص الدسوقي: ١/٣٤٠]

ههنا: أي قوله: واستغراق المفرد أشمل. اعتراض: وحاصله: أن إدخال أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد ينبغي أن لا يجوز؛ لأن الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بإفراده على وحدة معناه، والأداة الداخلة عليه للاستغراق تدل على تعدده، ويمتنع أن يكون الشيء الواحد واحدا ومتعددا في حالة واحدة، فبطل كون المفرد مستغرقا. [ملخص الدسوقي: ١/٣٤١] متنافيان: قيل: هذا الاعتراض إنما يظهر على القول بأن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر، أما على القول بأن اسم الجنس موضوع للماهية فلا يظهر؛ لأنه لا تنافي بين الماهية والتعدد؛ لأنها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة. (الدسوقي)

لأن الحرف إلخ: حاصل ما ذكره جوابان: أولها بتسليم أن الوحدة تنافي التعدد، وثانيهما منع تنافيهما، وكان الترتيب أن يقدم الثاني على الأول، وإنما قدمه إشارة إلى رجحانه، فحاصل الثاني أن استغراق المفرد بمعنى الكل الأفرادي، أي كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر، وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماعه مع الآخر، وهذا لا ينافي الوحدة لاتصاف كل فرد بالوحدة؛ إذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه، وليس معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الأفراد حتى يحصل التنافي؛ لأن مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر أي كل المجموعي، وهذا ينافي الوحدة، وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه، لا اعتبار عدم أمر آخر مثله.

وحاصل الجواب الأول: أنا سلمنا التنافي بينهما، لكن أداة الاستغراق المفيدة للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو "مسلمين" إنما تلحقه بعد تجريده عنها، وهذا مبني على أن مدلول المفرد: الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه. [التجريد: ١١٩] (عبد الحكيم وغيره) كحرف النفي: أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد؛ لأنه قصد به الجنس، وبدخول حرف الاستغراق تعين التعدد. (التجريد)

على التعدد **وامتناع** وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي، **ولأنه** أي المفرد
مطردا جواب ثان
الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى **كل فرد** لا بمجموع الأفراد، **ولهذا** امتنع وصفه بنعت
وهو لا ينافي الوحدة فإنه ينافي الوحدة
الجمع عند الجمهور، وإن حكاه الأخفش في نحو: **الدينار** الصفر والدرهم البيض.
أي وقاس عليه

[تعريف المسند إليه بالإضافة]

وبالإضافة أي تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف؛ لأنها أي الإضافة
أخصر طريق إلى إحضاره في ذهن السامع نحو: **هواي أي مهويي** ....
يعني محبوبي

وامتناع إلخ: هذا جواب عما يقال: حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد فمقتضاه أنه يجوز وصفه بالجمع مع أنه ممنوع. وحاصل الجواب: أن النحاة إنما منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على المشاكلة اللفظية، واعلم أن في امتناع وصفه بالجمع نظرا، بل يجوز رعاية للمعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ (النور:٣١) إلا أن يقال: إن المراد من الوصف ما يكون مطردا، فيكون المراد أن وصفه بالجمع مطردا ممنوع.(من الحواشي) **ولأنه:** الأولى أن يقول: "أو لأنه"؛ لأن هذا جواب ثان مناف للأول؛ لاقتضائه بقاء معنى الوحدة، واقتضاء الأول سلبها. [التجريد: ١٢٠]

كل فرد إلخ: يعني أن ليس المراد بالاستغراق بمجموع الأفراد حتى ينافي الوحدة، بل الشمول لكل فرد فرد، فالوحدة لا تنافيه، هذا جواب ثان، وحاصل الجواب الأول: منع أن يكون ثم وحدة. [الدسوقي: ١/ ٣٤٣]

ولهذا: أي لأجل أن معناه كل فرد لا بمجموع الأفراد. (التجريد) **الدينار:** في قولهم: "أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض". **أخصر طريق:** ظاهره أن الإضافة أخصر طرق التعريف، وليس كذلك؛ إذ لا يظهر ذلك إلا في الموصول، وأما العلم والضمير واسم الإشارة والمعرف باللام فقد يكون الأمر بالعكس. وأجيب بأن المراد: أنها أخصر الطرق التي تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا، فإن مقصود المتكلم إفادة أنه محبوب له، فلو ذكر العلم أو الضمير وغيره لما دل على ذلك. (التجريد) **هواي:** أي نحو قول جعفر بن علية الحارثي وهو مسجون، حين قتل واحدا من بني عقيل بمكة فسجن بها، وكان يومئذ بمكة ركب من اليمن، وفيه محبوبته، ثم إن الركب عزم على الرحيل، فأنشد هذا وهو من الطويل، أركانه: فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن مكررا. (الحواشي)

أي مهويي: [كان المناسب أن يقول: "مهويتي" بتاء التأنيث كما يدل عليه ما بعد هذا البيت] هو بثلاث ياءات، الأوليان من نفس الكلمة، والأولى منهما بدل من واو مفعول؛ إذ أصله: مهوويي، اجتمعت الواو الثانية مع الياء، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الواو الأولى للمناسبة، والثانية لام الكلمة، والياء الأخيرة ياء المتكلم أضيف إليه الاسم، ويجوز أن لا يؤول الهوى بالمهوي، بل يراد به محل هواي وهو القلب يعني القلب سار =

وهذا أخصر من "الذي أهواه" **ونحو ذلك، والاختصار مطلوب** لضيق المقام وفرط السآمة؛ لكونه في السجن، والحبيب على الرحيل مع الركب **اليمانين** مصعد **أي** شدة الملال، عازم على الرحيل، اسم جمع للراكب
مبعد ذاهب في الأرض، وتمامه: جنيب وجثماني بمكة موثق، الجنيب: المجنوب **المستتبع**، "بكسر العين خبر لـ"هواي
والجثمان: الشخص، والموثق: المقيد، ولفظ البيت خبر، ومعناه تأسف وتحسر، أو على ذهاب المحبوبة
لتضمنها **أي لتضمن الإضافة** تعظيما **لشأن** المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما، كقولك في **تعظيم المضاف إليه** عبدي حضر **تعظيما لك بأن لك عبدا**، وفي **تعظيم المضاف** عبد الخليفة الألطف عبدي عندي، الذي هو مسند إليه
ركب **تعظيما** للعبد بأنه عبد للخليفة، وفي **تعظيم** غير المضاف والمضاف إليه عبد السلطان عندي **تعظيما للمتكلم** بأن عبد السلطان عنده، وهو وإن كان المضاف إليه أي المتكلم، يعني ياء المتكلم
لكنه غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، **وهذا معنى** قوله: **أو غيرهما**، أو لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو: ولد الحجام حاضر، **أو للمضاف إليه**...... الذي هو المسند إليه

= بسير الحبيبة وجسمي موثق بمكة، أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة. [الدسوقي: ١/ ٣٤٥ والتجريد: ١٢٠] **ونحو ذلك**: كمن أهواه أو الذي يميل إليه قلبي. **والاختصار مطلوب**: أشار بهذا إلى أن إحضاره في ذهن السامع بأخصر طريق إنما يقتضي تعريفه بالإضافة إذا كان الاختصار مطلوبا، وإلا فلا يقتضيه. (الدسوقي) **اليمانين**: جمع يمان بمعنى يمني، وأصل يمان يماني أعل إعلال قاض، ويماني أصله يمني حذفت الياء المدغمة، وعوض عنها الألف على خلاف القياس فصار يماني. (الدسوقي والتجريد) **أي مبعد**: بكسر العين، مأخوذة من أبعد اللازم بمعنى بعد، وقرأ البعض بفتح العين مفعول من أبعد المتعدي أي أبعده الغير. (الدسوقي)

المستتبع: أي الذي يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم. (الدسوقي) **لشأن إلخ**: تعظيما لشأن المضاف إليه الذي أضيف له المسند إليه، وإنما قدمه على المضاف؛ لأنه مقدم عليه في الاعتبار؛ لأنه منسوب إليه وإن أخر عن المضاف في الذكر. (التجريد بتوضيح) **تعظيما للمتكلم**: وفيه تعظيم للمضاف أيضا كما في المثال السابق، لكنه غير مقصود ولا ملاحظ. (التجريد والدسوقي) **وهذا معنى إلخ**: يعني المراد بالغير في كلام المصنف غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهذا لا ينافي كونه مضافا إليه غير ذلك، وليس معناه غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منهما؛ إذ يصدق على الياء في عندي أنها مضاف إليه. [التجريد وغيره: ١٢١] **للمضاف إليه**: أي الذي أسند إليه المسند إليه.

نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو: ولد الحجام جليس زيد، أو لإغنائها عن تفصيل
الإضافة
متعذر **نحو: اتفق** أهل الحق على كذا، ومتعسر نحو: أهل البلد فعلوا كذا، ولأنه يمنع
مستحيل عادة مشكل الشأن
عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على البعض نحو: علماء البلد حاضرون إلى غير
فإنه يودي إلى منافسة
ذلك **من الاعتبارات**.

[تنكير المسند إليه]

وأما تنكيره أي تنكير **المسند إليه فللإفراد** أي للقصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم
إيراد نكرة
الجنس نحو: ﴿وَجَاءَ **رَجُلٌ** مِنْ أَقْصَى **الْمَدِينَةِ** يَسْعَى﴾ (القصص:٢٠) أو النوعية **أي للقصد**
آخرها
إلى نوع منه نحو: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ **غِشَاوَةٌ**﴾ (البقرة:٧) **أي نوع من الأغطية وهو غطاء**
التعامي عن آيات الله تعالى، **وفي "المفتاح": أنه للتعظيم أي غشاوة عظيمة**، ....
والأول مذكور في الكشاف

نحو اتفق إلخ: فإنه يتعذر تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد في المثال بعده. [الدسوقي: ٣٤٧/١]
من الاعتبارات: فإن الإضافة مطلقا للاستعطاف قال تعالى: ﴿لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ (البقرة:٢٣٣)، وقد تأتي للعموم وللاستغراق نحو: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإن العبد إذا قال ذلك أصاب السلام على كل عبد صالح في السماء والأرض، وكما في الحديث: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" أو كما قال وغير ذلك، فإن الاعتبارات لا تقف عند حد.(ملخص) **المسند إليه:** مفردا كان أو مثنى أو مجموعا.
فللإفراد: أي فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الأفراد التي يصدق عليها مفهومه، ففي الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه، وفي المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه، وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه، فعلم أن الإفراد لا ينافي كونه مثنى أو مجموعا. (الدسوقي وغيره) **رجل:** وهو مؤمن من آل فرعون.
المدينة: مدينة فرعون، اسمه منف. (الجلالين) **أي للقصد إلخ:** أي لكون المقصود بالحكم نوعا من الأنواع لاسم الجنس المنكر، وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية.
غشاوة: أي فليس المراد: فرد من أفراد الغشاوة؛ لأن الفرد الواحد لا يقوم بالأبصار المتعددة، بل المراد نوع من جنس الغشاوة، وذلك النوع هو غطاء التعامي، والتعامي تكلف في العمى، والمراد به هنا الإعراض عن آيات الله تعالى بالتكلف، والإضافة في غطاء التعامي للبيان. **وفي "المفتاح" إلخ:** قد يقال: لا تنافي بين كلام المصنف و"المفتاح"؛ لأن الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة، فمراد المصنف بقوله: نحو: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ (البقرة:٧) **أي نوع من الغشاء**، وهو الغشاوة العظيمة، وذلك النوع هو غطاء التعامي، فتأمل. [الدسوقي: ٣٤٩/١]

أو التعظيم، أو التحقير كقوله: له **حاجب أي مانع عظيم** في كل أمر يشينه **أي يعيبه:** وليس له عن طالب العرف حاجب **أي مانع حقير، فكيف بالعظيم أو التكثير** كقولهم: وإن له لإبلا وإن له لغنما، أو التقليل نحو: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ (التوبة:٧٢) **والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة، والتكثير باعتبار الكميات والمقادير** تحقيقا كما في الإبل، أو تقديرا كما في الرضوان، **وكذا التحقير والتقليل، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال:** وقد جاء **التنكير** للتعظيم والتكثير نحو: ....

من الشين وهو العيب — يعني نفسه الإنسانية — أي المعروف والإحسان — مثال للتحقير — أي إبلا كثيرة — أي المرتبة — فهو راجع للكيفيات — فإنه معنى من المعاني — لأن العطف يقتضي المغايرة — أي بين التعظيم والتكثير

أو التعظيم أو التحقير: أي بذكر المسند إليه نكرة لإفادته تعظيم معناه أو تحقيره، وأنه بلغ في ارتفاع شأنه أو في الانحطاط مبلغا لا يمكن أن يعرف لعدم الوقوف على عظمته في الأول، ولعدم الاعتداد به في الثاني. [الدسوقي: ٣٤٩/١]
كقوله: أي قول ابن أبي السمط بكسر السين وسكون الميم، كذا نقل الدسوقي، وهو من الطويل، أركانه: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن، مكررا. **حاجب:** اعلم أن الحجب يستعمل في صلته حرف "عن"، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (المطففين:١٥) فعلى هذا قوله: "له حاجب" إما صلته محذوفة، وفي "كل أمر" ظرف مستقر صفة الحاجب أي له حاجب عن الارتكاب في كل أمر يشينه أو يكون "في" بمعنى "عن". [التجريد بتغيير: ١٢١]
مانع عظيم: أخذ هذا من كون المقام مقام المدح، يعني إذا أراد أن يرتكب أمرا قبيحا منعه مانع عظيم لا يمكن تعيينه، وإذا طلب منه إنسان معروفا وإحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم. (ملخص الدسوقي)
مانع حقير إلخ: هذا أولى من جعله عاما؛ لأن حاجبا نكرة في حيز النفي؛ لأن فيه صفة تطابق لتقابل العظيم والحقير، وإثبات الشيء بدليل؛ إذ يستفاد من انتفاء الحقير انتفاء العظيم، ويمكن أن يكون التنكير للفردية أي ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد. (بتلخيص التجريد) **أو التكثير:** أي يورد المسند إليه نكرة لإفادة التكثير. [الدسوقي: ٣٥٠/١]
ورضوان إلخ: أي رضوان قليل أكبر من كل نعيم في الجنة؛ لأن كل ما سواه من ثمراته، وهذا المعنى أولى مما قيل: أي رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم؛ لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات؛ ولأنه يتضمن الإشارة إلى كمال كبريائه. (التجريد) **والفرق إلخ:** إنما فرق ردا على من لم يفهم الفرق، فاعترض على المصنف بأنه لا حاجة إلى ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير؛ لأن التكثير هو التعظيم، والتقليل هو التحقير. (الدسوقي) **الكميات:** أي المنفصلة كما في المعدودات.
والمقادير: أي الكميات المتصلة يعني المكيلات والموزونات والممسوحات. **وكذا التحقير والتقليل:** أي فالأول مقابل للتعظيم، فمرجعه إلى الكيفيات؛ لأنه عبارة عن انحطاط الشأن ودنو المرتبة ودناءة القدر، والثاني مقابل للتكثير فمرجعه إلى الكميات؛ لأنه عبارة عن قلة الأفراد والأجزاء، فظهر الفرق. [ملخص الدسوقي: ٣٥٢/١]

﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (فاطر:٤) أي ذوو عدد كثير **هذا ناظر إلى** التكثير وذوو آيات عظام هَذا ناظر إلى التعظيم، **وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو: حصل لي منه شيء أي حقير قليل، ومن تنكير** غيره **أي غير المسند إليه** للإفراد أو النوعية نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ (النور:٤٥) **أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به، وكل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب ومن تنكير غيره** للتعظيم نحو: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (البقرة:٢٧٩) **أي حرب عظيم** وللتحقير نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (الجاثية:٣٢) **أي ظنا حقيرا ضعيفا؛ ....**

ناظر إلى التحقير ناظر إلى التقليل — أي غير المسند إليه — نافية أي بالساعة

للتحقير والتقليل: أي كما أن التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان، فكذلك التحقير والتقليل. [الدسوقي: ٣٥٢/١]
ومن تنكير: لما مثل صاحب "المفتاح" في هذا المقام بأمثلة لتنكير غير المسند إليه، وتوهم بعضهم أنها أمثلة للمسند إليه، فاحتاج إلى تكلف التأويل، أفاد المصنف أن مراد السكاكي: التمثيل لتنكير غيره؛ لئلا يتوهم اختصاص تلك الأمور بتنكير المسند إليه، فقال: "ومن تنكير غيره إلخ". (الدسوقي)
غير المسند إليه: لأن "دابة" في المثال الآتي مجرور بالإضافة و"ماء" مجرور بـــ"من". (الدسوقي) **كل فرد:** ذكر للآية تفسيرين: حاصل التفسير الأول: أن خلق الشخص من الشخص، فالتنكير في "دابة وماء" للوحدة الشخصية، وحاصل التفسير الثاني: خلق النوع من النوع، فالتنكير في "دابة وماء" للوحدة النوعية، والكلام محمول على الغالب، فلا يرد آدم وحواء وعيسى وما يتولد من التراب كالعقرب والبرغوث ونحو ذلك. [التجريد بتلخيص: ١٢٢]
وهو نوع النطفة: فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة. [الدسوقي: ٣٥٣/١]
ومن تنكير غيره: ومنه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى: ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾ [يوسف: ٩] أي منكورة مجهولة بعيدة عن العمران، ومنه للتقليل:

فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا

أي بعدد قليل من خيولك وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك. [المطول: ٢١٩]
أي حرب عظيم: إنما جعل التنكير ههنا للتعظيم؛ لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب الذي هو الربا، وهو غير مناسب للمقام؛ لأن المقام مقام تنفير عنه، فالمناسب له حمل الحرب على العظيم، ويحتمل أن تنكير الحرب للنوعية؛ أي نوع غير متعارف من الحرب، وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره. (الدسوقي وغيره)

إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية **لا للتأكيد**، **وبهذا الاعتبار** صح وقوعه بعد **الاستثناء** مفرغا مع امتناع ما ضربته إلا ضربا **على أن يكون** المصدر للتأكيد؛ لأن مصدر "ضربته" لا يحتمل غير الضرب حتى يصح الاستثناء، والمستثنى منه **يجب أن يكون** متعددا ليشمل المستثنى وغيره، وكما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد **التعظيم**، فكذلك صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ (الأنعام: ١٦٥) أراد ببعضهم محمدا ﷺ، **ففي هذا الإبهام من تفخيم شأنه** وفضله وإعلاء قدره مالا يخفى.

أي مع التأكيد — بل هو من باب أولى

[وصف المسند إليه]

وأما وصفه أي وصف **المسند إليه**، ....

لا للتأكيد: أي لا لمجرّد التأكيد بدون إفادة النوعية، وإلا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التأكيد، وإنما لم يكن ههنا لمجرّد التأكيد؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض؛ لأن الظن الذي نفي أولا هو الذي أثبت ثانيا. [الدسوقي: ٣٥٤/١] **وبهذا الاعتبار**: [أي بكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا لمجرد التوكيد] هو جواب عن إشكال يورد على مثل هذا التركيب، وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر "نظن" محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه. فأجاب بأن المصدر والمستثنى للنوعية لا لمجرد التأكيد، فصح الاستثناء باعتبار النوعية، ولاحاجة حينئذ بأن يجاب بأن الكلام محمول على التقد يم والتأخير أي "إن نحن إلا نظن ظنا". [التجريد: ١٢٢] (الدسوقي)

الاستثناء: أي استثناء مفرغا، فـــ"مفرغا" نعت لمصدر محذوف. **على أن يكون**: وأما على جعله مبنيا للنوعية أي ضربا كثيرا أو قليلا فيصح الاستثناء المذكور، فلافرق بين قولك: ما ضربت إلاضربا، وبين قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثـــية: ٣٢] في أنه إن أريد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح الاستثناء، وإن أريد به مجرد التأكيد امتنع؛ للزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض. (الدسوقي) **يجب أن يكون إلخ**: لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ويلزم التناقض؛ لأن "ما ضربته" مثلا يقتضي نفي الضرب، و"إلا ضربا" يقتضي إثباته. (الدسوقي) **التعظيم**: أو التحقير أو التكثير أو التقليل.

ففي هذا الإبهام: أي حيث أريد المقيد بالمطلق حتى إذا كان هذا المطلق لا يصح إلا له. (التجريد)

من تفخيم شأنه: لأن إبهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به، والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد. (التجريد) **وأما وصفه**: قدم من التوابع الوصف؛ لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت. [التجريد: ١٢٣] **المسند إليه**: سواء كان معرفا أو منكرا، فالوصف من أحوال المسند إليه مطلقا.

والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر **وهو أنسب ههنا وأوفق** بقوله: "وأما بيانه"، وأما الإبدال منه أي أما **ذكر النعت له**؛ فلكونه أي
الآتي
الوصف بمعنى المصدر، **والأحسن أن يكون** بمعنى النعت **على أن يراد** باللفظ أحد
أي ذكر الصفة لا بمعنى المصدر وهو الوصف هنا
معنييه، وبضميره معناه الآخر على ما سيجيء في البديع، مبينا له أي للمسند إليه
أي المعنى المصدري أي الوصف بمعنى التابع في بيان الاستخدام أي موضحا
كاشفا عن معناه كقولك: **الجسم الطويل** العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله؛ **فإن**
مبتدأ خبر
هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له، ونحوه في الكشف **أي مثل هذا القول**
أي مجموعها مبتدأ
في كون الوصف للكشف والإيضاح، وإن لم يكن وصفا للمسند إليه **قوله**:..........
خبر

وهو أنسب ههنا: أي بالتعليل؛ لأن الذي يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ. [الدسوقي: ٣٦٠/١]
وأوفق: فإن الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدري، أعني تعقيبه بالتابع المخصوص، وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف بيان وبدل. (الدسوقي) **ذكر النعت له**: هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدري.
والأحسن أن يكون إلخ: أي الوصف الذي عاد عليه الضمير بمعنى النعت؛ لأن المبين والكاشف للمسند إليه إنما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره، والمعنى المصدري إنما يتصف بهما ثانيا وبالعرض. [التجريد: ١٢٣] (الدسوقي)
على أن يراد إلخ: فإن قلت: قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف؛ لأنه بمعنى ذكر الصفة، فهو متضمن للصفة على نحو: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة: ٨) قلت: رجح الشارح احتمال الاستخدام؛ لأنه من الصنائع البديعية المحسنة للكلام. (الدسوقي)
الجسم الطويل إلخ: استشكل بأن كل واحد صفة على حدة مع أنه ليس كاشفا؟ أجاب البعض: أن كل واحد ليس صفة على حدة وليس كاشفا، بل الصفة الكاشفة مجموعها أو الأول مقيد بما بعده. قال السيد: الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع؛ لأنه صفة واحدة بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ والإعراب، كأنه قيل: "الجسم الذاهب في الجهات" كما أن قولك: "حلو حامض" خبر واحد معنى، كأنه قيل: مز مع تعدد اللفظ والإعراب. (التجريد)
وإن لم يكن إلخ: فيه إشارة إلى حكمة فصله عما قبله. وزاد في "الأطول": أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف؛ فإن السابق بعينه تفصيل معنى الجسم، وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الألمعي؛ لأن معناه الذكي المتوقد وإن استلزمه. (التجريد)
قوله: أي قول أوس بن حجر بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم في مرثية فضالة بن كلدة بفتح الفاء وكسر الكاف في كلدة وسكون لامه أو بفتح الكاف واللام، والبيت من المنسرح وأجزاؤه: مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين، وجاز في مفعولات فاعلات. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)

الألمعي **الذي يظن** بك الظن **كأن قد رأى** وقد سمعا

هذا تفسير للألمعي — الألف للإشباع

فالألمعي معناه الذكي المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه، لكنه ليس

أي باللزوم — أعاده توطئة لما بعده

بمسند إليه؛ لأنه إما مرفوع على أنه **خبر "إن" في البيت السابق أعني قوله:**

إن الـــذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا

أي القوة والشجاعة — جمع جمعاء تأنيث أجمع

أو منصوب على أنه صفة لاسمِ "إن" أو بتقدير "أعني"، أو لكون الوصف مخصصا

للمسند إليه أي مقللا **اشتراكه،** أو رافعا احتماله. وفي عرف النحاة: **التخصيص عبارة**

أي إذا كان نكرة — أي إذا كان معرفة

عن تقليل الاشتراك في النكرة، والتوضيح عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو:

عبارة — سواء كان أعلاما أو غيرها

زيد التاجر عندنا؛ فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال غيره، ....

الذي يظن إلخ: يحتمل أن مفعولي "يظن" محذوفان، أي الذي يظنك متصفا بصفة، ويحتمل أنه نزله منزلة اللازم، وقوله: "بك" بيان لموضع الظن. [الدسوقي: ٣٦٢/١] **كأن قد رأى إلخ:** "كأن" مخففة من الثقيلة، اسمها ضمير الشأن، والجملة حال من فاعل "يظن" أي يظن في حال كونه مشبها للرؤية والسمع أي لذي الرؤية والسمع أو للرائي والسامع. (الدسوقي)

على أنه إلخ: الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عدة أبيات شعر:

أودى فلا تنفع الإشاحة من أمـــر لمـــرء يحاول الـــبدعا

فالأولى جعله منصوبا صفة لاسم "إن"، أو بتقدير "أعني" كما قال الشارح بعد ذلك. [الدسوقي: ٣٦٣/١]

مخصصا: الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد، ومن المبين كشف المعنى. (الدسوقي) **أي مقللا إلخ:** أي مقللا للاشتراك الواقع فيه إذا كان نكرة، وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوي، والمشترك المعنوي: ما وضع لمعنى واحد مشترك بين الأفراد، فتقول: رجل تاجر، فتاجر قلل الاشتراك في رجل. (الدسوقي)

أو رافعا احتماله: أي رافعا للاحتمال الواقع فيه إذا كان معرفة، والمراد "بالاحتمال الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي"، والمشترك اللفظي: ما وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة كزيد، فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فوصفه بالتاجر رافع لاحتمال الفقيه، فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات، وأن للتخصيص فردين: تقليل الاشتراك، ورفع الاحتمال، وهذا اصطلاح البيانيين، بخلاف النحويين؛ فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط. وأما رفع الاحتمال الكائن في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص. (الدسوقي)

عرف النحاة: جمع ناح من نحا ينحو إذا نظر في علم النحو وتكلم فيه.

أو لكون الوصف **مدحا، أو ذما** نحو: جاءني زيد العالم أو الجاهل **حيث يتعين** الموصوف أعني زيدا قبل ذكره أي ذكر الوصف، **وإلا لكان الوصف** مخصصا أو لكونه **تأكيدا،** نحو: **أمس الدابر** كان يوما عظيما، **فإن** لفظ "أمس" **مما يدل** على الدبور. **وقد يكون** الوصف **لبيان المقصود** وتفسيره كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (الأنعام: ٣٨) **حيث وصف** دابة ....

المضي فوصفه بالدابر تأكيد

من المسند إليه

مدحا أو ذما: أي مادحا أو ذاما أو ذا مدح أو ذم، أو إنه جعل الوصف مدحا أو ذما مبالغة. [الدسوقي: ١/٣٦٤]

حيث يتعين إلخ: إما لعدم شريك في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف. [التجريد: ١٢٤]

لكان الوصف إلخ: فيه نظر؛ لأنه يقتضي أن الموصوف إذا لم يتعين قبل ذكر الوصف، وجب في الوصف أن يكون مخصصا مع أنه ليس كذلك، بل يصح أن يكون للمدح أو الذم أيضا بحسب قصد المتكلم، وأجيب بأن المراد أن الظاهر من الوصف التخصيص عند عدم التعين، وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم. [الدسوقي: ١/٣٦٥]

تأكيدا: أي تقريرا، لا التأكيد الاصطلاحي. أمس الدابر إلخ: "أمس" مبتدأ مبني على الكسر، و"الدابر" نعت مؤكد له مرفوع نظرا للمحل، وجملة "كان" خبره. (الدسوقي) مما يدل إلخ: قد يقال: أي فائدة لهذا التوكيد؟ ويجاب بأن ذلك إنما يقوله الفصحاء إذا اقتضاه المقام كما إذا وقع في الأمس كرب وغم، فيكون ذكره إشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور، فيكون ذكره إشارة إلى التأسف عليه. (التجريد بتغيير)

لبيان المقصود: اعلم أن كلام الشارح يدل على أن الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص المذكورة سابقا مع أن كلا منها أتى به لبيان المقصود وتفسيره، فيحتاج إلى الفرق بين الأوصاف الأربعة، فالفرق بين الوصف المبين للمقصود وبين الوصف المؤكد: أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصلي، بل مجرد التأكيد، بخلاف هذا الوصف؛ فإن الملحوظ فيه بيان المقصود، والفرق بينه أي بين الوصف المبين وبين الكاشف: أن الغرض من الوصف المبين للمقصود بيان أحدُ المحتملين للفظ أو المحتملات بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر، فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال؛ لاحتمالها الفرد والجنس، بخلاف الوصف الكاشف بأن المقصود إيضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات. والفرق بينه وبين المخصص: أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته، والغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الأفراد. (الدسوقي بتغيير)

حيث وصف إلخ: [علة لكون النعت هنا مبينا للمقصود من المسند إليه] بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق، لكن يجوز أن يراد بها هنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد، فيكون استغراقا عرفيا، فذكر الوصف المختص بجنس دون المختص بطائفة؛ لينبه على أن المراد دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان، فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم، وأن المراد: الاستغراق الحقيقي. [الدسوقي بتوضيح: ١/٣٦٦]

وطائرا بما هو **من خواص الجنسين** لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد، **بهذا** الاعتبار أفاد هذا الوصف **زيادة التعميم** والإحاطة.
(أي لتوجه إلى الجنس)

[توكيد المسند إليه]

وأما توكيده أي توكيد المسند إليه فللتقرير أي لتقرير المسند إليه **أي تحقيق مفهومه ومدلوله، أعني** جعله مقررا محققا ثابتا بحيث **لا يظن** به غيره نحو: "جاءني زيد زيد" إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه، **أو عن حمله** على معناه، **وقيل: المراد به**
(في ذهن السامع — السامع — لأمر شاغل)

من خواص الجنسين: وهو الكون في الأرض بالنظر إلى الدابة، والطيران بالجناحين بالنظر للطائر؛ فإن هذا نسبته إلى جميع أفراد الجنس على السواء ولا يختص به فرد. [الدسوقي: ٣٦٦/١] **بهذا:** أي لأن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس. **زيادة التعميم:** [بسبب تحقق الجنس في جميع الأفراد] وأما أصل التعميم والإحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بـ"من". [التجريد: ١٢٤]

أي تحقيق: يعني ليس المراد بتقريره ذكره أولا، ثم ذكر ما يقرره ويثبته؛ فإن هذا شامل لنحو: أنا سعيت في حاجتك، وهو غير مراد هنا. [الدسوقي: ٣٦٧/١] **مفهومه ومدلوله:** المراد من المفهوم والمدلول: إما واحد كما قال صاحب "التجريد" فهو عطف تفسير، وإما المراد من المفهوم: المعنى الحقيقي ومن المدلول: أعم من الحقيقي والمجازي نحو: رمى الأسد نفسه، وحينئذٍ فعطف المدلول من عطف العام على الخاص، وأتى به بعد الخاص إشارة إلى أنه المراد كما قال الدسوقي.

أعني إلخ: هذا تفسير للتحقيق، والغرض: أن ليس المراد من التحقيق تحقيق المسند إليه في نفسه وإزالة الخفاء عنه، بل تحقيقه في ذهن السامع بإزالة احتمال الغير؛ لئلا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره. (عبد الحكيم وغيره)

لا يظن: المراد بالظن ما يشمل التوهم. **أو عن حمله:** الضمير يحتمل السامع وهو ظاهر، أي: غفلة السامع عن حمله المسند إليه على معناه، ويحتمل المتكلم، أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند إليه على معناه، فلا يحمله السامع على معناه. ويحتمل بأن الضمير راجع إلى لفظ المسند إليه على أن الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع. [التجريد: ١٢٥]

وقيل المراد به: هذا مقابل لقوله: أي "تقرير المسند إليه"، وحاصله أن الشارح يقول: إن مراد المصنف بقوله: "فللتقرير" أي تقرير المسند إليه فقط، وهذا القائل يقول: ليس مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط، بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند إليه، ومثل لتقرير الحكم بـ"أنا عرفت"، ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله: "أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري"، فرد عليه الشارح بالنظر إلى الشق الأول بقوله: "وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم" يعني تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم، وتقرير الحكم في "أنا عرفت" إنما حصل من تقدم المسند إليه المقتضي =

تقرير الحكم نحو: أنا عرفت، أو المحكوم عليه نحو: أنا سعيت في حاجتك **وحدي** أو
في قصر الإفراد
لا غيري، **وفيه** نظر؛ **لأنه ليس** من تأكيد المسند إليه في شيء، **وتأكيد المسند إليه** لا يكون
في قصر القلب
لتقرير الحكم **قط**، وسيصرح المصنف بهذا، أو **لدفع توهم التجوز**، ....

= لتكرر الإسناد لا من تأكيد المسند إليه بدليل أنه يؤكد المسند إليه مع كونه مؤخرا، كما في "سعيت أنا في حاجتك" لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية، ورد عليه بالنظر للشق الثاني بقوله: "لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء"، يعني تمثيله لتقرير المحكوم عليه بـــ"أنا سعيت في حاجتك وحدي، أو لا غيري" غير صحيح؛ لأن قولك: "أنا سعيت" إلخ ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه؛ لأن "وحدي" أو "لا غيري" تأكيد للتخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند إليه، فالمناقشة في الشق الثاني مع هذا القائل إنما هو في المثال. [الدسوقي بتوضيح: ۱/ ۳٦٨]

تقريرالحكم: وهو خلاف ما صرحوا به في نحو قولك: "لا تكذب أنت" من أن تأكيد المسند إليه إنما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم. فإن قيل: إنه لم يرد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو: أنا عرفت وأنت عرفت، فإنه يفيد تقوية الحكم؟ قلنا: لانسلم أن المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم. [المطول: ٢٢٤]

نحو أنا عرفت: تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الإسناد للمتكلم مرتين. [الدسوقي ملخصا: ٣٦٩/١] فإن المسند إليه ذكر أولا وثانيا، فأسند الفعل إليه مبتدأ وإليه فاعلا، فجاء فيه تأكيد الحكم وتقرير الإسنادين. (المواهب)

وحدي: فإن كل واحد من "وحدي" أو "لا غيري" تأكيد للمحكوم عليه.

وفيه: أي ما ذكر من المثال الأخير. **لأنه ليس إلخ**: هذا رد لقول القائل المذكور أو المحكوم عليه نحو: "أنا سعيت" إلخ، حاصله: أنا لانسلم أن "أنا سعيت" إلخ من تأكيد المسند إليه؛ لأن "وحدي" حال، و"لا غيرى" عطف على المسند إليه، وليسا من التأكيد الاصطلاحي على أنه لوسلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحي، فلا نسلم وجود تأكيد المسند إليه في "وحدي" و"لا غيرى"، بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص المستفاد من تقديم المسند إليه. فالحاصل: أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح، لكن تمثيله لتأكيد المسند إليه المفيد لتقريره بـــ"أنا سعيت في حاجتك وحدي" غير صحيح. (الدسوقي ملخصا)

وتأكيد المسند إليه إلخ: رد لقول صاحب القيل: "المراد بالتقرير تقرير الحكم"، وحاصل الرد: أنا لانسلم أن تأكيد المسند إليه يفيد تقرير الحكم؛ لأن تقرير الحكم في نحو: "أنا عرفت" إنما هو من تقديم المسند إليه المستدعي لتكرر الإسناد لا من تأكيد المسند إليه، وإلا لما اختلف الحال بتقديم المسند إليه وتأخيره مع أنه لو أخر فقيل: "عرفت أنا" و"عرفت أنت" لم يفد تقرير الحكم أصلا. (الدسوقي)

قط: اعترض عليه بأن "قط" ظرف لما مضى لا لما يستقبل، بخلاف "عوض" فلا يصح استعمال "قط" إلا في الماضي، فقول الشارح إما خطأ كما قيل، أو محمول على المجاز كما قال البعض. أو **دفع توهم التجوز**: [أي لدفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في الكلام] اعلم أن دفع التأكيد المجاز المتوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق، بل يجامعه، فقولنا: "رماني الأسد نفسه" تأكيد للأسد المجاز عن الشجاع، لدفع توهم أن الرامي بعض غلمانه. [التجريد: ١٢٥]

أي التكلم بالمجاز نحو: **قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه** أو عينه؛ لئلا يتوهم أن إسناد
أي التكلم بالمسند إليه أي على جهة المجاز
القطع إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانه، أو **لدفع** توهم السهو نحو: **جاءني زيد**
بأن الأمر أمر بقطعه
زيد؛ لئلا يتوهم أن الجائي غير زيد، وإنما ذكر "زيد" على سبيل السهو، أو لدفع **توهم**
عدم الشمول نحو: جاءني القوم كلهم أو أجمعون؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا
أنك **لم تعتد بهم، أو أنك** جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على
أنهم في حكم شخص واحد.
لتعاونهم

[بيان المسند إليه بعطف البيان]

وأما بيانه أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان **فلإيضاحه** ....
بيان لحاصل المعنى

أو نفسه: إشارة إلى أن كلا من التأكيد اللفظي والمعنوي يدفع توهم المجاز. **لدفع**: أي لدفع توهم السامع أن المتكلم سها في ذكر زيد مثلا. **جاءني زيد زيد**: ذكر الشارح في توهم التجوز مثال التأكيد اللفظي والمعنوي، وذكر هنا الأول فقط إشارة إلى أن التأكيد اللفظي يدفع توهم التجوز والسهو كليهما، والتأكيد المعنوي يدفع توهم التجوز كما مر دون توهم السهو؛ فإنه إذا قال: "جاءني زيد نفسه" احتمل أنه أراد أن يقول: "جاءني عمرو نفسه"، فسها فتلفظ بزيد مكان عمرو. كذا في "المطول" وحاشية لـــ"سيد الشريف".

توهم عدم الشمول: اعترض عليه الشارح في "المطول"، حاصله: أن لا فرق بين دفع توهم التجوز وبين دفع توهم عدم الشمول؛ لأن كلهم إنما يكون تأكيدا إذا كان المتبوع دالا على الشمول، ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز، وإلا لكان تأسيسا، فما الحاجة لذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوز؟ فحمله الشارح في "المطول" على زيادة التوضيح، وأجاب السيد الشريف: أن التجوز فيما سبق مختص بالتجوز العقلي، فلابد من التعرض لعدم الشمول؛ فإنه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور، وأجاب البعض بأن كون عدم الشمول مجازا مختلف فيه، فإن بعضهم يجعله حقيقة، ويسميه حقيقة قاصرة، فلعل المصنف منهم.

لم تعتد بهم: أي: أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم، فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم. (ملخص من السيد والمطول)

أو أنك إلخ: وذلك لتعاونهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضارهم ورضاء كلهم بما فعله بعضهم، وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم؛ إذ علم أنه أراد به الكل، لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم، وإنما نسب إلى كلهم لما ذكرنا. فالظاهر: أن في الكلام حينئذ مجازا إسناديا. (مير سيد شريف)

فلإيضاحه: المراد بالإيضاح رفع الاحتمال، سواء كان معرفة أو نكرة.

باسم **مختص به نحو: قدم** صديقك خالد، **ولا يلزم** أن يكون الثاني أوضح؛ **لجواز أن** يحصل
اعتراض أول — ما يقابل الفعل والحروف
الإيضاح من اجتماعهما، وقد يكون عطف البيان بغير اسم يختص به، **كقوله:**
اعتراض ثان

والمؤمن العائذات الطير يمسحها
الواو للقسم

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما مختصا بها، وقد يجيء عطف البيان لغير
اعتراض ثالث
الإيضاح، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ (المائدة:٩٧)...
خلافا لظاهر قول المصنف

مختص به: المراد بالاختصاص اختصاص نسبي لا حقيقي. **نحو: قدم إلخ:** اعلم أن كل موصوف أجري على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا، وإنما النزاع في الأحسن منهما، فاختار الشارح عطف البيان؛ لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به، واختار صاحب "الكشاف" كونه بدلا؛ لأن فيه تكرير العامل حكما، ويتفرع عليه تأكيد النسبة، وكان المصنف رحمه الله رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به.

ولا يلزم: هذا شروع في اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله: "فلإيضاحه" إلخ. والجواب عن الكل: أن كلام المصنف مبني على الغالب، فلا اعتراض. [الدسوقي بتوضيح: ٣٧٣/١] **لجواز أن إلخ:** نحو: "جاء زيد أبو عبد الله" إذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركا بين أشخاص ليس فيهم أبو عبد الله إلا واحد، وكذلك يكون أبو عبد الله مشتركا بين أشخاص أخر ليس فيهم أحد اسمه زيد إلا واحد، فمتى ذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر، كان فيه خفاء، ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأول. (الدسوقي)

كقوله: والمؤمن: [اسم "الله سبحانه" من الأمن أي أقسم بالرب الذي آمن الطير التي عاذت بحرم الله تعالى يمسحها الركبان ولا يتعرضون بمكروه، والغيل والسند: موضعان بها في جانبي الحرم فيهما الماء. (المواهب)] **تمامه:** ركبان مكة بين الغيل والسند، أي والله الذي آمن الطير العائذات أي الملتجئات إلى الحرم، والساكنات به للأمن من الاصطياد والأخذ، تمسحها ركبان مكة ولا تتعرض لها، "والغيل" بفتح الغين وسكون الياء "والسند" بفتح السين والنون : موضعان في جانب الحرم فيهما الماء.

وجواب القسم في البيت الثاني وهو: ما إن أتيت بشيء أنت تكرمه إذن، فلا رفعت سوطا إلى يدي، و"العائذات": إما منصوب على المفعولية لـ"المؤمن" أو مجرور بإضافة "المؤمن" إليه، و"الطير" عطف بيان على "العائذات"، وهو اسم غير مختص بالعائذات؛ لأن العائذات صادق على الطير والوحش وغيرهما مما يعوذ بالحرم، والطير صادق على العائذ بالحرم وعلى غيره، فبينهما عموم وخصوص وجهي، لكن قد حصل بمجموعهما البيان، فثبت أنه مثال لما يحصل به البيان، وهو غير مختص بالأول، لكن الأول هنا ليس بمسند إليه وهو العائذات. (الحواشي)

العائذات: جمع عائذة من العوذ، وهو الالتجاء.

ذكر صاحب "الكشاف" أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة، جيء به؛ **للمدح لا للإيضاح** كما يجيء الصفة لذلك.

[الإبدال من المسند إليه]

وأما الإبدال منه أي من المسند إليه فلزيادة التقرير (أي تقرير المسند إليه) **من إضافة المصدر** إلى **المفعول**، أو من إضافة البيان أي للزيادة التي هي التقرير، وهذا (التعبير) من عادة افتنان (أي تفنن) صاحب "المفتاح" حيث قال في التأكيد للتقرير: وههنا لزيادة التقرير، ومع هذا لا يخلو (الافتتان) عن نكتة لطيفة، **وهي الإيماء** إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة، والتقرير زيادة **تحصل تبعا** وضمنا، بخلاف التأكيد؛ فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو: جاءني أخوك زيد **في بدل الكل**، ويحصل التقرير **بالتكرير** (أي في بدل الكل)، وجاءني القوم أكثرهم في **بدل البعض**، ......

للمدح: لأن فيه إشعارا باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض بمن التجأ إليه وإن كان هنا مستعملا في معناه العلمي؛ ولذا جعل المجموع عطف بيان. [الدسوقي: ١/٣٧٤] **لا للإيضاح**: لأن الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء. (عبد الحكيم) **من إضافة المصدر** إلخ: اعلم أن الزيادة تجيء مصدرا، وبمعنى الحاصل بالمصدر، وعلى الأول الإضافة لامية إلى الفاعل أو إلى المفعول؛ لأن الزيادة لازمة ومتعدية، وعلى الثاني فالإضافة بيانية. (عبد الحكيم) **المفعول**: أي ليزيد المتكلم تقرير المسند إليه. **وهي الإيماء**: أي الإشارة إلى أن البدل هو المقصود بالنسبة، أي والمبدل منه وصلة له، وهذا الإيماء إنما حصل بذكر الزيادة، فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا بالبدل، بل أمر زائد على المقصود منه. [الدسوقي: ١/٣٧٦]

تحصل تبعا: أي بحسب أصل الكلام، فلا ينافي أن البليغ يقصده ذلك. (الدسوقي) **في بدل الكل**: قال الفاضل الچلبي: الأحسن تسمية هذا النوع ببدل المطابق كما سماه ابن مالك في "ألفيته"، لا بدل الكل؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيْزِ الْحَمِيدِ﴾ (ابراهيم: ١) فيمن قرأ بالجر؛ فإن المتبادر من الكل التبعيض والتجزي، وذلك ممتنع هنا، وإن حمل الكل على معنى آخر، ولكنه لا يليق بحسن الأدب. (الدسوقي) هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه، وإن كان مغايرا في المفهوم. **بالتكرير**: لأن المراد من الأول والثاني واحد، غاية الأمر: أنه اختلف التعبير عنه، فأولا عبر عنه بـ"زيد"، وعبر عنه ثانيا بـ"أخوك"، فقد تكرر زيد من حيث معناه، فحصل التقرير. (الدسوقي)

بدل البعض: هو ما يكون ذاته جزءا من ذات المبدل منه.

وسلب عمرو ثوبه في **بدل الاشتمال**، وبيان التقرير فيهما **أن المتبوع يشتمل** على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور، **أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتمال**؛ فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل، **لا كاشتمال** الظرف على المظروف، بل **من حيث** يكون مشعرا به **إجمالا** متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق **ويراد به التابع، نحو: أعجبني**..

مقابل لقوله: ويحصل التقرير — أي فقط — أي طالبا للبدل — أي في بدل الاشتمال — أي بدون التابع

بدل الاشتمال: هو الذي لا يكون ذاته عين ذات المبدل منه ولا بعضا، ويشتمل المبدل منه عليه بحيث يكون دالا عليه إجمالا ومشعرا به بوجه ما. **أن المتبوع يشتمل** إلخ: يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتمالا، وإنما لم يسم أيضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين، وإنما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال؛ لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه عليه لخفائه، بخلاف الاشتمال في بدل البعض فإنه ظاهر جلي. [الدسوقي: ٣٧٧/١] **أما في البعض:** أي: أما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا في بدل البعض فظاهر. (الدسوقي) **فظاهر:** لأن الكل يشتمل على البعض.

وأما في الاشتمال: أي: وأما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا في بدل الاشتمال فلأن معناه اشتمال المبدل منه على البدل من حيث كونه دالا عليه إجمالا، لا كاشتمال الظرف على المظروف. (ملخص من الدسوقي والمطول)

لا كاشتمال إلخ: أي: لا يشترط خصوص ذلك، بل أعم من الاشتمال الظرفي وغيره؛ لأن الاشتمال الظرفي لا يكفي في بدل الاشتمال، بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف على المظروف، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢١٧)؛ فإن الشهر ظرف للقتال، وتارة لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف كما في "سرق زيد ثوبه أو ماله"، فالحاصل: أن الاشتمال الظرفي غير مشروط في بدل الاشتمال. [التجريد: ١٢٧] (الدسوقي)

من حيث إلخ: أي من حيث نسبة الفعل إليه كما فصله السيد لا من حيث ذاته؛ فإن ذات زيد لا تتقاضى الثوب. (عبد الحكيم) **إجمالا:** احتراز من التفصيل نحو: قتل الأمير سيافه، وبنى الوزير عماله؛ فإنه من المعلوم عرفا من قولك: "قتل الأمير" أن القاتل سيافه، وكذا من قولك: "بنى الوزير" أن الباني عماله، فهما من بدل الغلط، لا بدل الاشتمال؛ إذ شرطه أن لايستفاد هو من المبدل منه مفصلا معينا، بل تبقى النفس مع ذكر المبدل منه متشوقة إلى البيان للإجمال الذي فيه، ولا إجمال في نحو هذين المثالين. [التجريد: ١٢٨]

ويراد به التابع: ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا، بل المراد أنه مشعر بالتابع أي بنوعه، وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك. (الدسوقي)

نحو أعجبني: لأن الذات لا تعجب من حيث هي ذات، إنما إعجابها من الأوصاف، فالمتبوع مشعر بالتابع إجمالا.

زيد إذا أعجبك علمه، **بخلاف ضربت** زيدا إذا ضربت حماره. ولهذا صرحوا بأن نحو:
لأجل قولنا يجب إلخ
"جاءني زيد **أخوه**" بدل غلط، لا بدل الاشتمال كما زعم بعض النحاة، **ثم بدل** البعض
راجع للنفي أي ابن حاجب
والاشتمال، بل بدل الكل أيضا **لا يخلو** عن إيضاح وتفسير، ولم يتعرض لبدل الغلط؛
لأنه **لا يقع** في فصيح الكلام.

[العطف على المسند إليه]

وأما العطف أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه **فلتفصيل المسند إليه** مع اختصار
أي عطف النسق أي للكلام
نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فإن فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على
لأن الواو لمطلق الجمع
تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا، أو مترتبين مع مهلة، أو بلا مهلة، واحترز بقوله
تصوير لتفصيل الفعل متعلق بمترتبين أي التراخي
"مع اختصار" عن نحو: جاءني زيد وجاءني عمرو؛ فإن فيه تفصيلا للمسند إليه **مع أنه**
لكن لامع الاختصار
ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجملة، وما يقال: من أنه احتراز عن نحو:
الذي الكلام فيه أي قوله مع اختصار

بخلاف ضربت: لأنه لا يشعر بضرب حماره، فلا يكون بدل الاشتمال، فهو من بدل الغلط. **أخوه**: أي بدل سببه الغلط من إضافة المسبب إلى السبب. **ثم بدل إلخ**: مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول: وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح، والمصنف لم يذكر الإيضاح، وأجيب بأن التقرير يستلزم الإيضاح، فهو ليس بمقصود، بل حصل تبعا والمقصود هو التقرير. [الدسوقي بتغيير: ٣٧٨/١]

لا يخلو إلخ: لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإجمال، فالتفصيل نظرا إلى المقصود في نفسه؛ فإنه كان مجملا ثم فصل، والتفسير نظرا إلى المخاطب، فإنه أبهم عليه المقصود ثم أزيل إبهامه. (ملخص) **لا يقع**: قال في "الأطول": بدل الغلط نوعان: ما هو لسبق اللسان أو النسيان، وما هو أن تذكر المبدل منه عن قصد، ثم تذكر البدل، فتوهم أنك غالط، وغرضك: الترقي من الأدنى إلى الأعلى نحو: بدر شمس جاءني، والثاني: ما يقع في كلام البلغاء ويعتبر الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا.

فلتفصيل المسند إليه: بلفظ مختص به مع الاختصار، والحال أن المقام يقتضي التفصيل، فلو لم يعطف لجيء بلفظ يشملهما كما في "جاءني رجلان"، فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار. [الدسوقي: ٣٧٩/١] **مع أنه إلخ**: والحاصل: أن العلة في العطف على المسند إليه بمجموع أمرين: التفصيل للمسند إليه، والاختصار، وفي قولك: جاءني زيد، وجاءني عمرو، لم يوجد الاختصار؛ لتكرار العامل وإن وجد التفصيل، فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند إليه. (الدسوقي)

"جاءني زيد جاءني عمرو" من غير عطف فليس بشيء؛ إذ **ليس فيه** دلالة على تفصيل المسند إليه، **بل يحتمل** أن يكون إضرابا عن الكلام الأول، نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز، أو **لتفصيل المسند** (تصوير لتفصيل المسند) بأنه قد حصل بأحد المذكورين أولا، وعن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة، كذلك أي مع اختصار، واحترز بذلك (أي قوله كذلك) عن نحو: جاءني زيد و عمرو بعده **بيومٍ** أو سنة أو ما أشبه ذلك نحو: جاءني زيد فعمرو، أو ثم عمرو، أو جاءني القوم حتى خالد. فالثلاثة (أي الحروف الثلاثة) تشترك في تفصيل المسند، إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخٍ، و"ثم" على التراخي، و"حتى" **على أن أجزاء** ما قبلها (أي ما قبل حتى وهو المتبوع) مترتبة في الذهن من........

ليس فيه إلخ: أي: وحينئذ فهو خارج من قوله: "فلتفصيل المسند إليه" لا من قوله: "مع الاختصار" كما قال ذلك القائل؛ لأن المثال المذكور إذا خرج بالقيد الأول فكيف يحترز عنه لما بعده. [الدسوقي بتوضيح: ٣٧٩/١]

بل يحتمل إلخ: [كما يحتمل التفصيل بتقدير الواو] اعلم أن مراد الشارح - والله أعلم - أن في "جاء" في "زيد جاءني عمرو" احتمالين: أحدهما: أن يكون إضرابا عن الكلام الأول، فيكون الحكم فيه مرجوعا عن الأول، فلم يبق فيه المسند إليه مسندا إليه، فهو خارج من قوله: "فلتفصيل المسند إليه" لا محالة، فبطل قول القائل: إنه خارج من قوله: "مع اختصار". والثاني: أن يكون العاطف ملاحظا فيه، فلا يكون إضرابا عن الأول، فحينئذ يصح كونه لتفصيل المسند إليه، لكن ليس فيه اختصار؛ لتكرار العامل، فيصح الاحتراز عنه بقوله: "مع اختصار"، والظاهر: أن غرض ذلك القائل الاحتراز بالنظر إلى الاحتمال الثاني، فيكون كلامه صحيحا لا غبار عليه، فلعل مقصود الشارح: أن جعل ذلك القائل المثال المذكور متعينا للاحتراز مطلقا لا يصح؛ لما فيه من الاحتمال. (ملتقط الحواشي)

لتفصيل المسند: فإن قلت: قد يجيء العطف بالفاء على المسند إليه نحو: "جاء الآكل فالشارب فالنائم" من غير تفصيل للمسند؛ لعدم تعدد المجيء والجائي؟ قلت: هذا في التحقيق من عطف الصلات، وليس من عطف المسند إليه بالفاء؛ لأن المعنى: "جاء الذي يأكل ويشرب وينام"، واللام لشدة امتزاجه مع الصلة صار كالكلمة الواحدة، فيدخل عاطف الصلة على اللام كما دخل إعراب اللام على الصلة، أو يقال: إنه من عطف الصفة على الصفة أي جاء الرجل الآكل، فالشارب فالنائم، أو يقال: نزل التغاير بالصفة منزلة التغاير بالذات. (الحواشي) **بيوم:** إذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وإن كان فيه تفصيل المسند إليه مع اختصار. **على أن أجزاء إلخ:** التعرض للأجزاء بطريق التمثيل لا الحصر؛ إذ المعتبر في "حتى" كما صرح به في "المغني" وغيره: أن يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كـ"قدم الحاج حتى المشاة"، أو جزءا من كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كالجزء نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها. وبالجملة فالشرط فيها أن يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض. [التجريد: ١٢٩]

الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، فمعنى تفصيل المسند فيها (أي في حق): أن يعتبر تعلقه (أي تعلق المسند) بالمتبوع أولا، وبالتابع ثانيا من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها (أي التابع)، **ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي**، فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل: أو تفصيلهما (أي المسند والمسند إليه) معا؟ **قلت: فرق** بين أن يكون الشيء (هو هنا تفصيل المسند إليه) حاصلا من الشيء (هو هنا العطف) وبين أن يكون (من غير قصد) مقصودا منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة (أي الأمثلة الثلاثة) وإن كان حاصلا (أي من العطف) لكن ليس العطف بهذه الثلاثة (الحروف المذكورة) لأجله؛ لأن الكلام إذا اشتمل **على قيد زائد** على مجرد الإثبات أو النفي، **فهو الغرض الخاص** والمقصود الأصلي من الكلام، ففي هذه الأمثلة (المذكورة) تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما (للسامع من قبل)، وإنما سيق الكلام؛ لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر **فليتأمل. وهذا البحث** مما أورده الشيخ في "دلائل الإعجاز" ووصى بالمحافظة عليه.....

ولا يشترط فيها: لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعد "حتى" قبل ملابسة الفعل لأجزاء ما قبلها نحو: مات كل أب لي حتى آدم، أو في أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء عليهم السلام، أو في زمان واحد نحو: "جاءني القوم حتى خالد" إذا جاؤوك معا، ويكون خالد أضعفهم، أو أقواهم. [المطول: ٢٣٥] **الترتيب الخارجي**: بل الترتيب الذهني ليطابقه الترتيب الخارجي أولا.

قلت فرق إلخ: بقي أنهما قد يقصدان معا إلا أن يجاب بأنه إنما ترك ذلك؛ لعلمه مما ذكره؛ لأنه إذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند، علم ما يكون لتفصيلهما معا، وهو مجموع ما لتفصيل المسند إليه، وما لتفصيل المسند. [التجريد: ١٣٠] **على قيد زائد**: القيد هنا هو الترتيب بين المجيئين، مثلا بمهلة أو غيرها، فقولك: "جاء زيد فعمرو" القيد الزائد على إثبات المجيء لزيد وعمرو الترتيب بين المجيئين من غير مهلة. [الدسوقي: ٣٨١/١]

فهو الغرض الخاص: فينصب النفي والإثبات على ذلك القيد، ويكون هو المقصود من الكلام. [الدسوقي: ٣٨٢/١]

فليتأمل: قال البعض: في التأمل إشارة إلى أن هذه القاعدة أي قوله: لأن الكلام إذا اشتمل على قيد إلخ أغلبية لا كلية؛ إذ قد يكون النفي الداخل على المقيد راجعا إلى المقيد وحده، وقد يكون راجعا إلى القيد والمقيد معا بواسطة قرينة دالة، فقوله: "فليتأمل" أي؛ لئلا يظن أنهما كلية. وقال بعضهم: أمر بالتأمل في هذا البحث؛ لكثرة فوائده وللأمر بالمحافظة عليه كما أشار إليه بقوله: "وهذا البحث" إلخ. (مأخوذ من التجريد والدسوقي)

وهذا البحث: وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد، ويحتمل أن يكون المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي، فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام. (الدسوقي)

أو رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب نحو: جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمرا
أي المحكوم به — الاعتقاد شامل للوهم أيضا
جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك جميعا، **ولكن** أيضا للرد إلى الصواب **إلا أنه** لا يقال
فيكون لقصر القلب — فيكون لقصر الإفراد — أي لكن
لنفي الشركة، حتى أن نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا
أي لقصر الإفراد
جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد **أنهما جاءاك جميعا، وفي كلام النحاة** ما يشعر بأنه إنما
أي لقصر القلب
يقال لمن اعتقد **انتفاء المجيء** عنهما جميعا، أو صرف الحكم عن **محكوم عليه** إلى
أي المحكوم به
محكوم عليه آخر نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو ما جاءني زيد بل عمرو: **فإن** "بل"
للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع، **ومعنى الإضراب** ....
أي الإعراض

أو رد السامع إلخ: لابد من تقييد الرد المذكور بقولنا: "مع اختصار"؛ ليخرج عنه "ما جاء زيد ولكن جاء عمرو" فإنه وإن كان فيه رد السامع إلى الصواب، لكن لا اختصار فيه، فلذا لم يكن من العطف على المسند إليه، بل من عطف الجملة على الجملة، ويمكن أن يجاب بأن الغرض أن الرد المذكور يحصل من العطف المذكور؛ لا أنه لا يحصل إلا منه كما عرفت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة. [الدسوقي: ٣٨٢/١] (وغيره)

ولكن إلخ: مثل "لا" في الرد إلى الصواب إلا أن "لا" لنفي الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع، ولكن لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع. (مطول) **إلا أنه إلخ:** أتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن "لكن" مثل "لا" من كل وجه. [الدسوقي: ٣٨٣/١]

أنهما جاءاك جميعا: يعني كلمة "لكن" لا تجيء لقصر القلب والإفراد، ولكن لقصر القلب، وأما قصر التعيين فلا يجيء له شيء من حروف العطف. (عبد الحكيم)

وفي كلام النحاة:[الغرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره سابقا، فإن حاصل السابق: أن "لكن" لقصر القلب فقط، وحاصل قول النحاة: أنه لقصر الإفراد.] أي: فهم جعلوه لقصر الإفراد؛ لأنهم جعلوه للاستدراك، وعرفوه بأنه لدفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو: ما جاءني زيد، فيتوهم نفي مجيء عمرو أيضا؛ لما بينهما من المشاركة والاستصحاب، فيقال: لكن عمرو، فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي. (الدسوقي بتوضيح)

انتفاء المجيء إلخ: وأما إنه يقال لمن اعتقد أنها جاءاك جميعا على أن يكون قصر إفراد، فلم يقل به أحد، فعلم أن الخلاف بين النحويين والبيانيين في كون "لكن" لقصر الإفراد أو القلب إنما هو في النفي دون الإثبات؛ فإنه لا قائل به. (الدسوقي بتغيير) **ومعنى الإضراب إلخ:** فعلى هذا يخرج العطف بـــ"بل" عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن حاجب، وأما المعطوف بـــ"لا" و"لكن" فلا يرد كما توهمه الرضي؛ لأن التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي. (چلپي على المطول)

عن المتبوع أن يجعل المتبوع **في حكم المسكوت عنه** لا أن ينفى عنه الحكم قطعا، خلافا لبعضهم، ومعنى صرف الحكم **في المثبت ظاهِر، وكذا في المنفي** إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه، أو متحقق الحكم له، حتى يكون معنى "ما جاءني زيد بل عمرو" أن عمرا لم يجيء، وعدم مجيء زيد، **ومجيئه على الاحتمال**، أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع، حتى يكون معنى "ما جاءني زيد بل عمرو" أن عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور، **ففيه إشكال. أو الشك** من المتكلم أو التشكيك للسامع أي إيقاعه في الشك ....

(عند الجمهور — هو ابن ماجب — أي الصرف — على مذهب المبرد — كما قال ابن حاجب — الصرف — وإن كان المتكلم غير شاك — أي في أصل الحكم)

في حكم المسكوت عنه: هذا إذا لم يكن لفظة "لا" قبل "بل"، وإذا أتى بـــ"لا" قبل "بل" أبطلت الإيجاب قبلها وقررت النفي، فإذا قلت: جاء زيد لابل عمرو أبطلت مجيء زيد. (الأطول) **في المثبت ظاهر:** أي في العطف بـــ"بل" في الكلام المثبت ظاهر؛ لأن المتبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه، أو محقق النفي على الخلاف الذي ذكره قبل. فإذا قلت: "جاءني زيد بل عمرو" فقد أثبت المجيء لعمرو قطعا، وصيرت زيدا في حكم المسكوت عنه في نفس الأمر، فصار مجيئه على الاحتمال، هذا عند الجمهور، وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت المجيء لعمرو تحقيقا ونفيته عن زيد تحقيقا، وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر. [الدسوقي: ٣٨٤/١]

وكذا في المنفي إلخ: أي وكذا صرف الحكم في العطف بـــ"بل" في الكلام المنفي ظاهر إن جعلنا الصرف بمعنى نفي الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرّد، وقوله: أو متحقق الحكم له أي للمتبوع كما هو مذهب ابن حاجب. (الدسوقي) **ومجيئه على الاحتمال:** أي على مذهب المبرد، وقوله: "أو مجيئه محقق" أي كما هو مذهب ابن الحاجب، فقول الشارح: كما هو مذهب المبرد، الأولى أن يقدمه على قوله: أو مجيئه محقق. (الدسوقي) **ففيه إشكال:** أي في مذهب الجمهور إشكال؛ لأن الصرف لم يوجد عن المتبوع إلى التابع مثلا إذا قلت: ماجاءني زيد بل عمرو، فأردت أن عمرا جاء، فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور عن زيد إلى عمرو، إذ لم يوجد نفي المجيء عن عمرو، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن يقال: المراد من صرف الحكم: تغييره، فقد وجد هنا؛ لأن في قولنا: "ما جاءني زيد بل عمرو" تغييرا لحكم النفي إلى الإثبات، وهذا القدر كاف. [التجريد: ١٣١]

أو للشك إلخ: مما عده السكاكي من حروف العطف "أي" المفسرة، والجمهور أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها، ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور أن يكون التقدير ذكر الفصل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ورفع، ويكون تفسير الشارح بيانا لحاصل المعنى.

نحو: جاءني زيد أو عمرو، **أو للإبهام نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾** (سبأ:٢٤) **أو للتخيير، أو للإباحة** نحو: **ليدخل** الدار زيد أو عمرو، والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع **بخلاف التخيير.**

هذا محل الشاهد — بقرينة خارجية

[تعقيب المسند إليه بضمير الفصل]

وأما فصله **أي تعقيب** ....

نحو: جاءني زيد: هذا المثال صالح للشك والتشكيك؛ لأن المتكلم إن كان غير عالم بالجائي منهما، فالعطف للشك، وإن كان عالما بعينه، ولكن قصد إيقاع المخاطب في الشك في الجائي منهما كان العطف للتشكيك. [الدسوقي: ٣٨٥/١]

أو للإبهام: هو إخفاء الحكم عن السامع لغرض تقطيع المحاج، والفرق بينه وبين تشكيك أن المقصود في التشكيك: إيقاع المخاطب في الشك، وإيقاع الشبهة في قلبه. والمقصود في الإبهام: إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر، ولكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد. [التجريد: ١٣٢] (وغيره)

نحو: قوله تعالى: قال الفاضل الدسوقي: وههنا بحث، وهو أن السكاكي جعل هذه الآية من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم، وهو أن يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلالة؛ لينظروا في أنفسهم، فيؤديهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون في الضلال المبين، فالمناسب: أن يمثل بهذه الآية للتشكيك لا للإبهام؛ لأن الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر، فلما أراد إنجاءهم من ورطة الجهل المركب، هداهم إلى طريق الشك، ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق. (الدسوقي)

إنا أو إياكم إلخ: "إن" حرف تأكيد، واسمها مدغم فيها، كان أصله "إننا"، وقوله: "أو إياكم" عطف على اسم "إن" الذي هو مسند إليه، فهو محل الشاهد، وقوله: "أو في ضلال مبين" عطف على "هدى" من عطف المفردات، وظاهر أن "هدى" ليس مسندا إليه، فلا يكون قوله: "أو في ضلال" محل الشاهد، والآية مشتملة على إبهام في المسند إليهما والمسندين معا، فالحاصل: أن أحدنا ثابت له أحد الأمرين: الهدى أو الضلال. (الدسوقي بتوضيح)

أو للتخيير أو للإباحة: أي يعطف على المسند إليه؛ لإفادة التخيير أو الإباحة. ليدخل إلخ: هذا المثال صالح للتخيير والإباحة، والفارق بينهما إنما هو القرينة، فإن دلت على طلب أحد الأمرين فقد كان العطف للتخيير، وإلا فللإباحة. (الدسوقي) بخلاف التخيير: أي لا يجوز فيه الجمع، وفيه أن "أو" في آية كفارة اليمين للتخيير مع أنه يجوز الجمع، إلا أن يقال بأن الحانث إذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة، بل الواجب أحدها، فلا يجوز الجمع على أن الجميع واجب. (التجريد وغيره) أي تعقيب إلخ: أشار بذلك إلى أن الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل، لا المعنى المصدري، وإنه على حذف مضاف أي إيراد الفصل. (الدسوقي)

المسند إليه بضمير الفصل، **وإنما جعله** من أحوال المسند إليه؛ **لأنه يقترن** به أولا، ولأنه في المعنى **عبارة عنه** وفي اللفظ **مطابق له، فلتخصيصه** أي المسند إليه **بالمسند** يعني **لقصر المسند** على المسند إليه؛ لأن معنى قولنا: "زيد هو القائم" أن القيام مقصور على زيد لايتجاوز إلى عمرو، فالباء في قوله: "فلتخصيصه بالمسند"، **مثلها** في قولهم: خصصت فلانا بالذكر إذا ذكرته دون غيره، كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر أي متفردا به، والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا **بأن يثبت له المسند** كما يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة:٥) ....

(بالمسند إليه — للمسند إليه — أي ضمير الفصل — الباء داخلة على المقصور — فالذكر مقصور على فلان — كأن للتحقيق — متعلق بـ"مختصا" مقدم عليه — بين الأفراد — أي يمكن عقلا — لذلك المسند المخصوص)

وإنما جعله إلخ: حيث ذكره في مبحث المسند إليه، ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما. [الدسوقي: ٣٨٥/١] **لأنه يقترن إلخ:** إي اقترانا أولا أي قبل ذكر المسند؛ لأنه يذكر المسند إليه أولا، فيقال: زيد، ويذكر ضمير الفصل ثانيا فيقال هو، ويذكر المسند ثالثا فيقال: القائم، فقد اقترن ضمير الفصل بالمسند إليه أولا قبل اقترانه بالمسند. (الدسوقي) **عبارة عنه:** فهو في قولك: "زيد هو القائم" نفس زيد. (الدسوقي)

مطابق له: أي في الإفراد والتثنية والجمع، إن قلت: إنه يلزم من مطابقته للمسند إليه يعني المبتدأ مطابقته للثاني أي المسند؛ لأنه لابد من مطابقة الخبر للمبتدأ؟ قلت: لانسلم الملزوم؛ لجواز أن يكون الخبر أفعل تفضيل، وهو لا يجب مطابقته للمبتدأ نحو: الزيدان هما أفضل من عمرو. (الدسوقي بتغيير) **فلتخصيصه إلخ:** ينبغي أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكات ضمير الفصل؛ لا حصر نكاته في التخصيص، فلا ينافي أن ضمير الفصل قد يكون للتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا، ولتأكيد الحصر إذا حصل الحصر لغيره نحو: "إن الله هو الرزاق" فاقتصاره على التخصيص؛ لأنه أهم نكاته. [التجريد: ١٣٢] **بالمسند إلخ:** في "العرائس": أي تخصيص المسند إليه بالمسند، وهذه العبارة هو الصواب، وأما قول السكاكي في "المفتاح": تخصيص المسند بالمسند إليه فهو سهو منه، فليتأمل.

لقصر المسند إلخ: لما كان السابق إلى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره على المسند؛ لأن الباء يدخل على المقصور عليه؛ لأن التخصيص بحسب مفهومه الأصلي يقتضي دخولها على المقصور عليه، فيقال: اختص الجود بزيد أي صار الجود مقصورا على زيد لايتجاوزه إلى غيره، دفعه الشارح بأن الباء داخلة في كلام المصنف على المقصور، ودخولها على المقصور عليه وإن كان راجحا في الأصل، إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين أمثلته. (ملتقط) **مثلها:** المماثلة في دخول الباء على المقصور.

بأن يثبت إلخ: أي ذلك المسند بخصوصه، وحاصله: أن ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا إسناده إلى أفراد متعددة، فإذا أسند لواحد وأتي بضمير الفصل كان ذلك المسند مقصورا على هذا المسند إليه بخصوصه. [الدسوقي: ٣٨٨/١]

معناه: نخصّك بالعبادة ولا نعبد غيرك.

[تقديم المسند إليه]

وأما **تقديمه** أي تقديم المسند إليه، فلكون ذكره **أهمّ**، **ولا يكفي** في التقديم مجرد ذكر الاهتمام، بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أيّ جهة وبأيّ سبب، فلذا **فصله** بقوله: إما لأنه أي تقديم المسند إليه الأصل؛ لأنه المحكوم عليه، **ولابد من تحققه** قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما، **ولا مقتضي للعدول عنه** ....

(أي إيراده ابتداء أول النطق) (عطف تفسير) (أي في الذهن) (أي المحكوم) (أي المسند إليه)

= لفظ "يثبت" على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الإثبات؛ لأن المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الإثبات، والفرق ظاهر. [التجريد: ١٣٢]

معناه نخصّك إلخ: وليس معناه أنك مختص بالعبادة ومقصور عليه، فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها. [الدسوقي: ٣٨٩/١] **وأما تقديمه** إلخ: قال صاحب الكشاف: إنما يقال: مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقارّ في مكانه، فعلى هذا كيف يقال للمسند إليه: إنه مقدم؛ لأنه قائم في محله، ويجاب بأن المراد من تقديمه إيراده ابتداء أول النطق، فاندفع الاعتراض. (التجريد بتغيير) **أهم**: أي من ذكر باقي أجزاء الكلام، لا من ذكر المسند؛ لأنه قاصر كما عرفت، ومعنى كون ذكره أهم: أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره. (التجريد)

ولا يكفي إلخ: أي في بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعده أي لا يكفي لصاحب علم المعاني أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام، بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام. (التجريد)

فصله: أي بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه. **ولابد من تحققه**: اعترض عليه السيد السند في حواشيه على "المطول": إن أريد بالحكم وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند إليه والمسند معا في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلهما، لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند، وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لابد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم، نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به، وأما إنه يجب ذلك فلا، هذا إن أريد بتحققه قبل الحكم تقدمه في التعقل، وأما إن أريد تحققه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية، إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج، فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن. فعلى هذا المناسب لتوجيه كلام الشارح أن يقال: إن المراد بقوله: و"لابد" الأولوية دون الوجوب؛ لأن الأولى في نظر البليغ يكون بمنزلة الواجب، والمراد بالتحقق المتحقق في الذهن وبالحكم المحكوم به.

ولا مقتضي للعدول عنه: يعني أن كون التقديم هو الأصل إنما يكون سببا؛ لتقديم المسند إليه في الذكر إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل، أما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم.

أي عن ذلك الأصل؛ إذ لو كان أمر يقتضي **العدول عنه**، **فلا يقدم** كما في الفاعل؛
وهو التقديم

فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول، وإمّا ليتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ
وهو المسند أي المسند إليه أي في تقديمه

تشويقا إليه أي إلى الخبر **كقوله:**

والذي **حارت البرية فيه** حيوان **مستحدث** من جماد

معاد حيوان

يعني تحيرت الخلائق في **معاد** الجسماني **والنشور** الذي **ليس بنفساني بدليل ما قبله:**
أي عود

بان أمــــر الإله واختلف الناس فداعٍ إلى ضلال وهاد
أي ظهر

يعني بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به........................
وهو الهادي

العدول عنه إلخ: أي عن الأصل الذي هو التقديم، فلا يقدم؛ لأن معنى الأصالة هنا كون الشيء متمسكا عند انتفاء جميع العوارض، فإذا ثبت العارض ذهبت الأصالة بمقتضاها. **فلا يقدم:** وفيه أنه إذا كان مقتض للعدول عن الأصل فغايته أنه نكتة أخرى معارضة لنكـــتة الأصل، فلم قدمت على الأصل. ويجاب بأن الأصالة نكـــتة ضعيفة، فيرجح غيرها عليها، ويقال: ليس المراد: مقتض للعدول من النكات، بل المراد: مقتض للعدول بحسب النحو، ككون المحمول عاملا. [التجريد بتغيير: ١٣٣] **المبتدأ:** أي المسند إليه مبتدأ كان أو اسم "إن"، أو اسم "كان" أو غيره.

تشويقا إليه: لما معه من الوصف الموجب لذلك، أو الصلة كذلك، كقوله: "حارت" في المثال، والحاصل: أن في قوله: "حارت البرية" تشويقا للنفس إلى علم الخبر، فإذا قيل: "حيوان" تمكن في النفس؛ لأن حصول الشيء بعد التشوق والطلب ألذ وأوقع في النفس. [الدسوقي بتغيير: ٣٩١/١] **كقوله:** أي قول أبي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا، أركانه: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن، ويجوز الخبن في فاعلاتن ومستفعلن، فينتقل إلى فعلاتن ومفاعلن، وهذا الزحاف وقع في هذين البيتين. (مطول وغيره) **حارت البرية فيه:** أي في أنه يعاد أو لا يعاد، والمراد من الحيرة: الاختلاف، فأطلق الملزوم وأراد اللازم؛ لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف. [الدسوقي بتغيير: ٣٩٢/١]

مستحدث: المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيمة، كما يدل السباق والسياق، وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة أو من التراب باعتبار الأصل. (التجريد بتغيير) **معاد:** معود على صيغة اسم المفعول وبفتح الميم مصدر ميمي. **والنشور:** أي انتشار الخلق من قبورهم، وتفرقهم في الذهاب إلى المحشر. (الدسوقي)

ليس بنفساني: أي الذي ليس متعلقا بالنفس فقط، بل متعلق بالنفس أي الروح والجسم معا. (الدسوقي)

بدليل ما قبله إلخ: أي إن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم، والذي تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ما قبله، وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد الذي تحيرت البرية فيه ناقة صالح أو ثعبان موسى، كما قال بعضهم. [الدسوقي: ٣٩٣/١]

وإما لتعجيل المسرة أو المساءة؛ للتفاؤل **علة لتعجيل** المسرة أو التطير علة لتعجيل
أي السرور
المساءة نحو: **سعد في دارك** لتعجيل المسرة، **والسفاح** في دار صديقك لتعجيل المساءة،

وإما لإيهام أنه أي المسند إليه لا يزول عن الخاطر؛ لكونه مطلوبا، أو أنه **يستلذ به**؛
أي القلب مثالهما بحسب جاء
لكونه محبوبا، وإما لنحو ذلك، مثل: **إظهار تعظيمه**، أو تحقيره، أو ما أشبه ذلك.
نحو رجل فاضل عندي نحو رجل جاهل في الدار

[ما أنا قلت]

قال عبد القاهر: وقد يقدّم المسند إليه، ليفيد التقديم تخصيصه..................
على المسند تخصيص المسند إليه

علة لتعجيل إلخ: [أي تقديم المسند إليه لتعجيل إلخ] أي إنما عجلت المسرة للسامع؛ لأجل أن يتفاءل، وعجلت المساءة له؛ لأجل أن يتطير؛ وذلك؛ لأن السامع إنما يتفاؤل، أو يتطير بأول ما يفتتح به الكلام، فإن كان يشعر بالمسرة تفاؤل به أي تبادر لفهمه حصول الخير، وإن كان يشعر بالمساءة تطير به أي تبادر لفهمه حصول الشر. [الدسوقي: ١/٣٩٤]

سعد في دارك: [المراد به العلم وإلا لم يجز الابتداء به؛ لأنه نكرة.]أي قدم المسند إليه؛ لكون ذكره أهم؛ لتعجيل المسرة لا للمسرة؛ إذ هي حاصلة مع التأخير، وإنما عجلت المسرة؛ لأجل تفاؤل السامع أي تبادر حصول الخبر لفهمه، بخلاف "السفاح في دار صديقك" فإن التقديم فيه لتعجيل المساءة وعجلت المساءة؛ لأجل تطير السامع، وهو أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر. (الدسوقي)

والسفاح: المراد بالسفاح هنا إما الوصف وهو سفاك الدماء، أو العلم وهو لقب لأول الخليفة من بني العباس.

وإما لإيهام: أي يقدم المسند إليه؛ لكون ذكره أهم، إما لأجل أن يوقع المتكلم في وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر حتى أن الذهن إذا التفت لمخبر عنه لا يجري على اللسان إلا ذكر المسند إليه؛ لأن ما لا يزول عن الخاطر يجري على اللسان أولا، فإذا قيل: "الحبيب جاء" قدم المسند إليه لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر. [التجريد: ١٣٤] (الدسوقي)

يستلذ به: والمراد باللذة اللذة الحسية ولذا عبر بالإيهام؛ لعدم تحققه.

إظهار تعظيمه: قال عبد الحكيم في حواشيه: التعظيم مستفاد إما من جوهر لفظ المسند إليه نحو: أبو الفضل، أو من الإضافة نحو: ابن السلطان، أو بوصفه نحو: رجل فاضل، وإظهاره يحصل بتقديمه؛ لأنه يدل على أن الكلام سيق له، وكذا الحال في التحقير، فلذا زاد لفظ "الإظهار" و لم يقل: مثل تعظيمه، أو تحقيره. (التجريد بتغيير)

قال عبد القاهر: قدر الفعل إشارة إلى أن "عبد القاهر" فاعل لفعل محذوف، وفيه أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل، فالأولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كما فعل في "المطول" حيث قال: عبد القاهر أورد كلاما إلخ. [الدسوقي: ١/٣٩٥] **وقد يقدم** إلخ: هذا مقابل للاهتمام المذكور في قوله سابقا، وأما تقديمه؛ فلكون ذكره أهم؛ لأنه من جملة نكات الاهتمام. (ملخص من التجريد والدسوقي)

بالخبر الفعلي، أي **قصر الخبر الفعلي** عليه إن ولِيَ المسند إليه حرف النفي، **أي وقع**
فالباء داخلة على المقصور
بعدها بلا فصل نحو: **ما أنا قلت هذا** أي لم أقله **مع أنه مقول غيري**، **فالتقديم يفيد**
بمنطوقه
نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه **من العموم** والخصوص،
بمفهومه. متعلق بقوله: وثبوته أي الفعل

بالخبر الفعلي: [اعلم أن المراد بالخبر الفعلي: ما في أوله فعل، وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل؛ لتصريحه بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ (هود: ٩١) ليست خبرا فعليا. كذا في "چلپي"] أي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف بدليل قوله: "إن ولي المسند إليه حرف النفي"، ولأن المقصور على المسند إليه المتقدم في المثال الآتي نفي القول، لا نفس القول؛ لأن القول في "ما أنا قلت" ثابت لغير المسند إليه، فالحاصل: أن المسند إليه مخصص بنفي الخبر الفعلي، والمخصص بالخبر الفعلي إنما هو غير المسند إليه، فلابد من التقدير إما في آخر الكلام كما قلنا، يعني بتقدير لفظ "نفي" قبل لفظ "الخبر"، أو في أوله بأن يقال: ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلي، فيقدر لفظ "غير" مضافا إلى الضمير، فيصح المعنى على كلا التقديرين، وإلا فاختلاله ظاهر. [الدسوقي بتوضيح: ٣٩٥/١]

قصر الخبر الفعلي إلخ: كل كلام اشتمل على الحصر كان مشتملا على اثنين من المسند إليه: أحدهما ضمني، والآخر مصرح به؛ لأنه يشتمل على حكمين: إيجابي وسلبي، ولكل منهما مسند إليه. (الدسوقي) **بعدها**: أي بعد حرف النفي أنث الضمير العائد على حرف النفي نظرا إلى أنه أداة وكلمة. (الدسوقي)

بلا فصل: ليس هذا القيد في الولي معتبرا ههنا، وإنما أتى به؛ لاعتباره في حقيقة الولي اصطلاحا، فلا يضر الفصل ببعض المعمولات، نحو: ما زيدا أنا ضربت، وما في الدار أنا جلست، كقولك: ما إن أنا قلت لزيد، فهذا كله مما يفيد التخصيص؛ ولهذا لم يجعل الشارح صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتي: و"إلا كما سيأتي". (الدسوقي بتغيير)

ما أنا قلت هذا: أي: "فأنا" مبتدأ و"قلت" خبر، وقدم المسند إليه في هذا الكلام؛ لأجل إفادة اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أي انتفاء هذا القول مقصور عليّ وثابت لغيري. [الدسوقي: ٣٩٦/١] **مع أنه مقول غيري**: فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره، فيقول له المتكلم: ما أنا فعلت؛ لنفي ما زعمه المخاطب، فكيف يكون التقديم مفيدا لثبوت الفعل للغير مع أن ذلك الغير ليس ملاحظا أصلا؟ أجاب البعض: أن الأصل ما في المتن، وقد يخالف ذلك الأصل لقرينة صارفة، فلا اعتراض. (الدسوقي بتغيير)

من العموم إلخ: بيان للوجه فإذا كان النفي عاما، مثل قولك: ما أنا رأيت أحدا، كان الثبوت أيضا عاما، فإن الذي نفي عن المسند إليه رؤية كل أحد، والذي أثبت لغيره رؤية كل أحد، وإذا كان النفي خاصا كقولك: ما أنا قلت هذا، كان الثبوت أيضا خاصّا، فقد نفي عن المسند إليه قول هذا بخصوصه، وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه، فالعموم والخصوص بالنظر إلى المعمول. (الدسوقي بتغيير)

ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك؛ **لأن التخصيص** إنما هو بالنسبة إلى من يتوهم المخاطب اشتراكك معه، أو انفرادك به دونه؛ ولهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص

فيكون قصر إفراد فيكون قصر قلب

ونفي الحكم عن المذكور **مع ثبوته للغير** لم يصح: ما أنا قلت هذا ولا غيري؛ لأن

عطف تفسير

مفهوم "ما أنا قلت" ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق "لا غيري" نفيها عنه،

أي المدلول الالتزامي وإلا بطل التخصيص المسلم أي مدلوله المطابقي أي نفي القائلية

وهما متناقضان، ولا: ما أنا رأيت أحدا؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس؛ لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول،

وهو باطل متعلق بنفي لا بالرؤية أي العموم الكائن في المفعول

فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول؛ ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي،

علة لقوله: فيجب

ولا: ما أنا ضربت إلا زيدا؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد؛ لأن المستثنى منه **مقدر عام**، وكل ما نفيته عن المذكور **على وجه الحصر**

أي في هذا المثال

يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر إن عاما فعام، وإن خاصا فخاص، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح، وإلا أي وإن لم يل المسند إليه حرف النفي.....

شرط

ولا يلزم إلخ: لما كان قوله: و"ثبوته لغيره"، يوهم أن المراد كل غير وهو باطل بالضرورة، دفع ذلك التوهم بقوله: ولا يلزم إلى آخره. [الدسوقي بتغيير: ٣٩٦/١] **لأن التخصيص:** يعني التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبة إلى من توهم إلخ فهو قصر إضافي لا بالنسبة لجميع الناس، حتى يكون حقيقيا، فيرد الاعتراض المذكور. (الدسوقي بتغيير)

مع ثبوته للغير: أي على الوجه الذي نفي عن المتكلم فلابد من اعتبار هذا في العلة لتوقف إنتاج عدم صحة المثالين الآخرين على ذلك. **ولا ما أنا رأيت أحدا:** أي لايصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه، وهو الاستغراق الحقيقي، وإن أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي. (الدسوقي)

ولا ما أنا ضربت: لأن هذا المثال يفيد بمنطوقه أن نفي الضرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم، ويفيد بمفهومه أن يكون إنسان غير المتكلم ضرب كل أحد غير زيد، وهو باطل؛ لعدم تأتي ذلك. [الدسوقي: ٣٩٨/١]

مقدر عام: أي فلو كان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام، كما في نحو: "ما أنا قرأت إلا الفاتحة"، فإنه يفيد أن إنسانا غيره قرأ كل سورة إلا الفاتحة، وهذا صحيح. (الدسوقي)

على وجه الحصر: أي كما هنا؛ لأن "ما" و"إلا" يفيدان الحصر. (الدسوقي) **وإلا:** مجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله: "وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي". [الدسوقي: ٣٩٩/١]

بأن لا يكون في الكلام حرف النفي، **أو يكون** حرف النفي متأخرا عن المسند إليه، فقد يأتي التقديم **للتخصيص** ردًّا على من زعم انفراد غيره أي غير المسند إليه المذكور به، **أي بالخبر الفعلي**، أو زعم مشاركته أي مشاركة الغير فيه، **أي في الخبر الفعلي، نحو:** أنا سعيت في حاجتك؛ لمن زعم انفراد الغير بالسعي، **فيكون قصر قلب**، أو زعم مشاركته لك في السعي **فيكون قصر إفراد**، ويؤكد على الأول **أي على تقدير كونه ردًّا على من زعم انفراد الغير**، بنحو لا غيري مثل: **لا زيد ولا عمرو ولا من سواي؛ لأنه الدالّ** صريحا **على إزالة شبهة أن الفعل** صدر عن الغير ويؤكد على الثاني، **أي على تقدير كونه ردًّا على من زعم المشاركة بنحو وحدي**، مثل: متفردا، أو متوحدا، أو غير مشارك؛ **لأنه الدال صريحا** على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل، **والتأكيد إنما يكون** لدفع شبهة خالجت قلب السامع، ....

(حواشٍ بين السطور: حزاء – وقد يأتي للتقوي كما سيجيء – أي التخصيص – أي الغير – المسند إليه – أي التخصيص – أي بـ"لا غيري" ونحوه – لأنه علة لقوله: ويؤكد و"وحدي" يدل عليه التزاما – بيان لنحو لا غيري – أي المسند إليه – أي وحدي – أي خالطت)

بأن لا يكون إلخ: هذا الكلام يدل على أن المراد من "الولي" في الكلام السابق: "إن ولي حرف النفي" أن يكون المسند إليه مؤخرا عن حرف النفي، متصلا كان أو منفصلا، فظهر أن قوله: "بلا فصل" كان بيانا للمعنى الاصطلاحي للولي، لا أنه مقصود هنا كما مر، فسقط الاعتراض بأن الشارح ذكر في تفسير "إلا" صورتين فقط، أعني أن لا يكون في الكلام حرف النفي، أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه، وبقي ما إذا كان حرف النفي مقدما إلا أنه مفصول من المسند إليه نحو: "ما إن أنا قلت" مع أنه يفيد التخصيص، ووجه السقوط أن هذه الصورة داخلة فيما سبق غير خارجة من الولي.

أو يكون إلخ: فيكون الكلام والخبر إما مثبت أو منفي، والمسند إليه معرفة على ما ذكره المصنف رحمه الله بأن الكلام في بناء الفعل على معرف. قال الشيخ: اعلم هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت. (الدلائل) **للتخصيص:** ويلزمه التقوي وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ. [التجريد: ١٣٥]

نحو: مثال للقسم الأول وهو ما لا يكون في الكلام حرف النفي.

بنحو وحدي: لأن الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع، والشبهة في الأول: أن الفعل صدر من غيرك، والثاني: أنه صدر منك؛ لمشاركة الغير، والدال صريحا ومطابقة على دفع الأول، نحو: "لا غيري"، وعلى دفع الثاني نحو: "وحدي" دون العكس. (المطول) **صريحا:** وإن كان "لا غيري" يدل عليه التزاما. **والتأكيد:** هذا من تتمة التعليل وهو راجع لهذا التعليل والذي قبله. [الدسوقي: ٤٠٠/١] **إنما يكون إلخ:** فلو قيل: في الأول "وحدي"، وفي الثاني "لا غيري" ما ارتفعت الشبهة صراحة، وإن كان يلزم ارتفاعها منه.

وقد يأتي **لتقوية الحكم** وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص، **نحو: هو يعطي** الجزيل قصدا إلى تحقيق **أنه يفعل** إعطاء الجزيل، **وسيرد** عليك تحقيق معنى التقوي، **وكذا** إذا كان الفعل **منفيّا**، فقد يأتي التقديم للتخصيص، وقد يأتي للتقوي، فالأول: **نحو: أنت مـــا سعيت** في حاجتي قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي، والثاني: نحو: أنت لا تكذب، وهو **لتقوية الحكم المنفي وتقريره** فإنه أشد لنفي الكذب من "لاتكذب"؛

إثبات السعي لغيره

أفعل ليس على بابه

لتقوية الحكم إلخ: وإنما أفاد ذلك؛ لأن المبتدأ طالب للخبر، فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له، ثم الخبر لمّا كان فعلا ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائدٌ على المبتدأ، فيثبت له الخبر مرة أخرى، فصار الكلام بمثابة أن يقال: يعطي زيد الجزيل يعطي زيد الجزيل، فيتكرر الحكم ويتقوى. (المواهب)

نحو هو يعطي إلخ: إنما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند إليه على فعل مسند إلى ضميره إسنادا تامّا مفيدا للتقوي؛ لأن المبتدأ طالب للخبر، فإذا كان الفعل بعده صرفه إلى نفسه فيثبت له، ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذي قد تضمنه وهو عائد إلى المبتدأ، فيثبت له مرة أخرى، فصار الكلام بمثابة أن يقال: يعطي زيد الجزيل يعطي زيد الجزيل، هذا حاصل ما يأتي للشارح. [الدسوقي: ٤٠١/١] **أنه يفعل:** لا إلى أن غيره لا يفعل ذلك.

وسيرد: في باب كون المسند جملة. **وكذا:** [شروع في القسم الثاني، أي: ما يكون صرف النفي فيه متأخرا عن المسند إليه] وهو معطوف على محذوف، أي فقد يأتي لكذا، وكذا إذا كان الفعل مثبتا والمشار إليه بكذا: البيان المذكور في "أنا سعيت" وفي "هو يعطي الجزيل"، والمعنى: وكهذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفيا، وليس المشار إليه بكذا إتيان التقديم عند عدم الولي للتخصيص والتقوي حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما إذا كان مثبتا، فلا يحسن إيراد هذا الكلام، ولما كان قول المصنف: وكذا إذا كان منفيا مستفادا من قوله السابق: وإلا إلخ لشموله، فكان يكفيه هنا ذكر الأمثلة فقط لما إذا كان الفعل منفيا، ولعله إنما ذكره لزيادة التوضيح. "[التجريد: ١٣٦] (الدسوقي) **منفيّا:** أي: بحرف نفي مؤخر عن المسند إليه كما هو المفروض.

نحو أنت ما سعيت إلخ: مثله "أنا ما قلت هذا"، فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل: "ما أنا قلت"، كما مرّ نعم يفترقان من جهة أن "ما أنا قلته" إنما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب في ذلك ولكنه أخطأ في نسبته إلى المتكلم إما انفرادا، أو على سبيل المشاركة، وأما "أنا ما قلته" فإنه يلقى لمن اعتقد عدم القول، وأصاب في ذلك ونسبه لغير المتكلم ولكنه أخطأ في ذلك. [الدسوقي: ٤٠٢/١] **لتقوية الحكم المنفي:** قالوا: الأولى حذف النفي؛ لأن الحكم المنفي في المثال هو الكذب، وليس المراد تقوية الكذب المنفي، وإنما المراد تقوية نفي الكذب، يدل على ذلك قول المصنف: فإنه أشد لنفي الكذب و لم يقل: أشد للكذب المنفي، إلا أن يجاب بأن مراد الشارح المنفي من حيث نفيه، فالملحوظ حينئذٍ نفيه لا ذاته. (الدسوقي) **وتقريره:** هذا تعليل لكون "أنت لا تكذب" مفيدا للتقوي.

لما فيه من تكرار الإسناد المفقود في "لا تكذب"، **واقتصر** المصنف على مثال التقوي؛ **ليفرع** عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه، كما أشار إليه بقوله: وكذا من "لا تكذب أنت"، يعني أنه أشد لنفي الكذب من "لا تكذب أنت"، مع أن فـيه (فإنه محل الاشتباه) تأكيدا؛ لأنه أي لأن لفظ "أنت" (في لا تكذب أنت) **أو لأن** "لا تكذب أنت" (أي أنت لا تكذب) لتأكيد المحكوم عليه (للمسند إليه)، بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقا، (متعلق بتأكيد) وليس الإسناد إليه على سبيل السهو والتجوز، أو النسيان **لا لتأكيد الحكم**؛ لعدم تكرر الإسناد، **وهذا الذي ذكر** (الموجب لتأكيد الحكم) من التقديم للتخصيص تارة والتقوي أخرى إن بني الفعل **على معرف**، وإن بني الفعل **على منكّر** أفاد التقديم تخصيص الجنس أو **الواحد** به أي بالفعل **نحو: رجل جاءني** ....

لما فيه إلخ: أي لأن الفعل في "أنت لا تكذب" مسند مرتين: مرة إلى المبتدأ، ومرة إلى الضمير المستتر، فهو بمثابة أن يقال: "أنت لا تكذب أنت لا تكذب"، قال العلامة اليعقوبي: وقد فهم من بيان علة التقوي أن التخصيص لا يخلو عن التقوي؛ لأنه مشتمل على الإسناد مرتين، لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلا بالتبع. [الدسوقي: ٤٠٢/١]
واقتصر: [أي لم يبين مثال التخصيص أيضا مع أن الفعل المنفي يحتاج مثالين] أي ما يبين التمثيل إلا بالتقوي؛ لا أنه لم يورد مثال التخصيص، فإن المثال المذكور يصلح لهما. (عبد الحكيم)
ليفرع إلخ: قد يقال: التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص، ثم مثال التقوي، ثم يفرع عليه ذلك إلا أن يقال: إنه قصد الاختصار على أحد المثالين، فلما دار الأمر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوي ليفرع عليه، فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوي أي ولم يقتصر على مثال التخصيص، وليس المعنى: ولم يذكرا جميعا، والأوجه الأخصر أن يقال: إن مراد الشارح أن كليهما معلوم من أول الكلام؛ لأنه شامل للنفي، فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوي؛ لما ذكر. [التجريد: ١٣٦] **أو لأن إلخ:** أي باعتبار اشتماله على "أنت" وحينئذٍ فالاحتمال الأول أولى.
لا لتأكيد الحكم: والفرق بين تأكيد الحكم وتأكيد المحكوم عليه أن تأكيد الحكم المفيد للتقوي أن يكون الإسناد مكررا، بخلاف تأكيد المحكوم عليه فإن الإسناد فيه واحد، وفائدته دفع توهم تجوز أو غلط أو نسيان. [الدسوقي بتغيير: ٤٠٣/١]
هذا الذي ذكر إلخ: [أي في قوله: "وقد يقدم"] إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله الآتي: وإن بني إلخ.
على معرف: أي إن كان المسند إليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا. (الدسوقي) **على منكّر:** سواء ولي المنكر حرف النفي أو لا. **أو الواحد:** أو لمنع الخلو، فقد يجتمعان نحو: رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلان.[التجريد: ١٣٧]
نحو: رجل جاءني: المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى؛ لأن المعنى ما جاءني إلا رجل، وكان على المصنف أن يزيد ما رجل جاءني، ورجل ما جاءني على ما تقدم في المعرفة. (الدسوقي)

أي **لا امرأة**، فيكون **تخصيص** جنس، ولا رجلان، فيكون تخصيص واحد؛ **وذلك لأن**
أي صنف — بيان الاختصاص
اسم الجنس حامل المعنيين: **الجنسية، والعدد** المعين أعني الواحد إن كان مفردا، أو
محتمل ومشعر — اسم الجنس
الاثنين إن كان مثنى أو **الزائد عليه** إن كان جمعا، **فأصل النكرة** المفردة أن **يكون**
المعبَّر عنها باسم الجنس
لواحد من الجنس **فقد يقصد به الجنس** فقط، وقد يقصد به الواحد فقط، **والذي**
بالنكرة — ولا يقصد الواحد — ولا يقصد الجنس
يشعر به كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز": أن لا فرق بين المعرفة والنكرة **في أن البناء**
عليه قد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي.

ووافقه أي عبد القاهر، السكاكي على ذلك، **أي على أن التقديم** ....

أي لا امرأة: أي إن المجيء مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر، وكون الذي جاء واحدا أو أكثر ليس منظورا له. [الدسوقي: ٤٠٤/١] **تخصيص**: أراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف. **الجنسية، والعدد**: فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر، وقد يقصد العدد فيبقى مقابله. [التجريد: ١٣٧] **الزائد عليه**: على الاثنين؛ وإفراد الضمير لتأويل العدد. **فأصل النكرة إلخ**: تفريع على قوله: حامل المعنيين: الجنسية والعدد المعين، و لم يتعرض في التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايسة. (التجريد) **يكون لواحد إلخ**: أي أن تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمرين: الواحد والجنس. [الدسوقي: ٤٠٥/١]

فقد يقصد به الجنس: فيكون ما انتفى عنها الفعل هي الحقيقة المقابلة للمحكوم عليه، فيقال في المفرد: جاءني رجل لا امرأة، وفي المثنى: رجلان جاءاني لا امرأتان، وفي الجمع: رجال جاؤوني لا نساء، فالمخاطب إن اعتقد أن الجائي من جنس امرأة فقط فقصر قلب، وإن اعتقد أن الجائي رجل وامرأة كليهما فقصر إفراد. (المواهب)

والذي يشعر إلخ: هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعه أن الفعل متى بني على منكر، تعين فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوي مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوي فيه كالمعرفة، فإذا قيل: رجل جاءني فالمعنى: أنه جاء ولابد، وهذا لا ينافي أن المرأة جاءت أيضا؛ إذ ليس القصد التخصيص، فالمصنف قد نسب إلى الشيخ شيئا لم يقل به صراحة و لم يشعر به كلامه. (الدسوقي)

في أن البناء: [بناء الفعل على المسند إليه] حاصل مذهب الشيخ التعويل على حرف النفي، وأنه إن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص سواء كان المسند إليه نكرة نحو: "ما رجل قال هذا"، أو معرفة ظاهرة نحو: "ما زيد قال هذا"، أو ضميرا نحو: "ما أنا قلت هذا"، وإن لم يتقدم حرف النفي بأن لم يكن أصلا، أو كان وتأخر، فتارة يفيد التقديم التخصيص، وتارة يفيد التقوي من غير فرق بين نكرة و معرفة ظاهرة أو مضمرة. (الدسوقي)

يفيد التخصيص لكن خالفه **في شرائط وتفاصيل، فإن مذهب الشيخ**: أنه إن ولي حرف النفي، فهو **للتخصيص** قطعا وإلا فقد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي مضمرا كان أو **مظهرا**، معرفا أو منكّرا، مثبتا كان الفعل أو منفيا، **ومذهب السكاكي**: أنه **إن كان نكرة**

(المسند إليه) (التقديم) (التقديم) (أي المسند إليه)

يفيد التخصيص: إنما لم يقل: والتقوي؛ لأن التخصيص محل النـزاع بينهما، وأما التقوي فموجود في جميع صور التقديم وإن كان غير ملحوظ في بعضها. [الدسوقي: ٤٠٥/١] في شرائط وتفاصيل: الشرائط ثلاثة: أشار إلى اثنين منها بقوله: إن جاز وقدر، وإلى الثالث بقوله: وشرطه أن لا يمنع إلخ، فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر؛ إذ المدار عنده على تقدم حرف النفي، فمتى تقدم على المسند إليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص، والتفاصيل ترجع إلى ثلاثة: ما يكون للتخصيص فقط، وما يكون للتقوي فقط، وما احتملهما، وقد أشار الشارح إليها بقوله: "ومذهب السكاكي". [التجريد: ١٣٧]

مذهب الشيخ: حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح: أن المسند إليه إما نكرة وإما معرفة ظاهرة أو ضمير، فهذه ثلاث، وفي كل منها إما أن يتقدم على المسند إليه حرف النفي، أو لا بأن لم يكن حرف نفي أصلا أو تأخر، فالجملة تسعة، فمتى تقدم حرف النفي على المسند إليه كان التقديم مفيدا للتخصيص، كان المسند إليه نكرة أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، وإن لم يكن نفي أصلا، أو كان ولكن تأخر عن المسند إليه نكرة كان أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، فتارة يكون للتخصيص، وتارة يكون للتقوي، فصور الاحتمال ست، فالستة الأخيرة تارة تكون للتخصيص وتارة للتقوي، والثلاثة الأول تكون للتخصيص، هذا حاصل مذهبه. [الدسوقي بتغيير: ٤٠٦/١]

للتخصيص: سواء كان المسند إليه نكرة أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، فدخل فيه الصور الثلاث من التسعة.

مظهرا: ففي هذا الشق تدخل الستة الباقية، فتأمل.

ومذهب السكاكي: اعلم أن مجموع الصور على مذهب الشيخ والسكاكي تسع، وفصلها الشيخ تفصيلين، ثلاثة للتخصيص فقط، والستة تارة للتخصيص وتارة للتقوى كمامرّ بيانه في الشرح، وتفصيله في الحاشية السابقة. وأما السكاكي ففصلها ثلاثة تفاصيل: ما يتعين فيه التخصيص، وهو النكرة إذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتي، وتحتها ثلاث صور: ما إذا وليت حرف النفي، وما إذا سبقه، وما إذا لم يكن هناك نفي أصلا، الثاني: ما يتعين فيه التقوي وهو المعرفة إذا كان مظهرا، وتحته أيضا ثلاث صور ذكرت، الثالث: ما يحتمل التخصيص والتقوي، وهو المعرفة إذا كان مضمرا وتحته أيضا هذه الثلاثة، هذا خلاصة الفرق بين المذهبين. (التجريد وغيره)

إن كان نكرة: أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي أصلا، فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة واحدة من هذا الثلاث، وهي ما إذا تقدم حرف النفي، وخالفه في صورتين: ما إذا تأخر، أو لم يكن نفي؛ لأنهما عند عبد القاهر من صور الاحتمال، وإنما كان تقدم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في الأحوال الثلاثة لوجود الشرطين الآتيين. (الدسوقي بتغيير)

فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع، وإن كان معرفة فإن كان **مظهرا** فليس إلا للتقوي، (أي التقديم)

وإن كان **مضمرا** فقد يكون للتقوي، وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي (راجع إلى التفاصيل الثلاثة قبله)

حرف النفي وغيره، وإلى هذا **أشار** بقوله: إلا أنه قال: التقديم يفيد الاختصاص، إن جاز (المصنف) (أي السكاكي) (بشرطين) (شرط أول)

تقدير كونه أي كون المسند إليه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط **لا لفظا**،

نحو: أنا قمت، فإنه يجوز أن يقدر أن أصله "قمت أنا" فيكون "أنا" فاعلا معنى تأكيدا (لأنه مرادف للفاعل) (لا لفظا)

لفظا، **وقدّر** عطف على "جاز" يعني أن إفادة التخصيص مشروط بشرطين: أحدهما (هو الشرط الثاني)

جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرا، وإلّا أي (أي تقديره مؤخرا) (التقدير) (أي المسند إليه) (على أنه فاعل معنى)

وإن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا تقوي الحكم، سواء جاز تقدير التأخير كما (لا التخصيص) (هذا مفهوم الشرط الثاني)

مر في أنا قمت، ولم يقدَّر، أو **لم يجز** تقدير التأخير أصلا نحو: زيد قام فإنه لا يجوز أن (أي لم يلاحظ تقديره) (هذا مفهوم الشرط الأول)

يقدر أن أصله: قام زيد، فقدم **لما سنذكره**، ....

فهو للتخصيص: فيحصل من بيان مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص، وإلى ما يجب فيه التقوي، وإلى ما يجوز فيه الأمران. **مظهرا**: سواء تقدّم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي. **مضمرا**: سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي. **أشار**: بيانه على وجه الإجمال: أن المصنف أشار بقوله: "واستثنى المنكر"، وبقوله: "وشرطه إذا لم يمنع منه مانع" إلى أنه إن كان المسند إليه نكرة كان التقديم مفيدا للتخصيص، وأشار بقوله: "بخلاف المعرفة لأنها إذا تأخرت كانت فاعلا لفظا" إلى أنه إن كان معرفة مظهرة فتقديمها ليس إلا للتقوي، وأشار بقوله: "وإلا فلا يفيد إلا التقوي" إلى أنه إذا كان مضمرا فقد يكون للتقوي، وأشار بقوله: "إن جاز تقدير كونه في الأصل" إلخ إلى أنه إن كان مضمرا فقد يكون تقديمه للتخصيص. [الدسوقي بتغيير: ١/٤٠٧]

لا لفظا: وذلك بأن يكون توكيدا للفاعل الاصطلاحي أو بدلا منه، فإنه إذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لا في اللفظ. (الدسوقي) **وقدّر**: أي قدر أنه كان مؤخرا في الأصل، ثم قدم لإفادة التخصيص، ويعلم السامع ذلك بالقرائن ولا يستغني بهذا الشرط عما قبله، ولا العكس؛ لأنه لا يلزم من جواز التقدير مؤخرا تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل أن يكون جائز التأخير؛ لأن المحال يقدر أيضا. (الدسوقي بتغيير) **أو لم يجز**: أي وإن قدّر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد. [الدسوقي: ١/٤٠٨] **لما سنذكره**: أي عند قوله: "بخلاف المعرّف" من أنه إذا أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى فقط، فيلزم على كون أصل زيد قام "قام زيد" تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز. (الدسوقي)

ولما كان **مقتضى** هذا الكلام أن لا يكون نحو: "رجل جاءني" مفيدا للتخصيص؛ لأنه (أي المنكر) إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى، استثناه السكاكي، **وأخرجه** من هذا الحكم بأن **جعله** (أي القاعدة) في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى (ومعنى) لا لفظا (أي فقط) بأن يكون **بدلا من الضمير** الذي هو فاعل لفظا (أي فقط)، وهذا معنى قوله: **واستثنى** السكاكي **المنكّر** بجعله من **باب** ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا﴾ أي على **القول بالإبدال** من الضمير يعني قدر أن أصل "رجل جاءني" "جاءني رجل" على أن "رجلا" ليس بفاعل، بل هو **بدل من الضمير** في "جاءني" كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ إن الواو فاعل:....

مقتضى: أعني مقتضى قوله: "وإلا فلا يفيد إلا تقوي الحكم" فإنه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل في المعنى إنما يفيد تقديمه التقوي لا التخصيص، وهذا صادق بالمنكر مثل: رجل جاءني؛ إذ لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى، بل يكون فاعلا لفظا، فيلزم أن يكون تقديم المنكّر للتقوي فقط لا للتخصيص، فأخرجه من ذلك الحكم. [الدسوقي بتغيير: ٤٠٨/١] وأخرجه: [عطف تفسير، فالمراد: الاستثناء اللغوي] أي من قوله: "وإلا فلا يفيد إلا تقوي الحكم" أي أخرج السكاكي المنكر عن حكم إفادة التقوي بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه البعيد. (عبد الحكيم)

جعله: أي المنكر، وهو رجل هنا. **بدلا من الضمير**: وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة جائز في البدل. **واستثنى**: أي استثناه من قوله: "إن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا التقوي". (الدسوقي) **المنكر**: المراد بالمنكر الذي أخرجه السكاكي عن حكم إفادة التقوي المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره؛ فإنه المحتاج إلى اعتبار التخصيص، وأما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو: بقرة تكلمت، وكوكب انقض الساعة، ووجوه يومئذٍ ناضرة، إلى غير ذلك فلا حاجة إلى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره. (عبد الحكيم وغيره)

باب وأسرّوا: أي فجعله من باب "الذين ظلموا" في قوله تعالى: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" أي جعله السكاكي مثله في أنه بدل من الضمير. [الدسوقي: ٤٠٩/١] **القول بالإبدال**: أي جعله مثله على أحد الأقوال في إعراب الآية وهو أن "الذين" بدل من الواو، وأما على القول بأن "الذين ظلموا" مبتدأ و"أسروا" خبر مقدم، وكذا على جعل "الذين" فاعلا و"الواو" في "أسروا" حرف زيد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع، وكذا على جعل "الذين" خبر مبتدأ محذوف أي "هم"، أو نصبا على الذم، فلا يكون المنكر مثل "الذين ظلموا". (الدسوقي بتغيير) **بدل من الضمير**: قيل: فيلزم أن يكون ضمير "جاءني" عائدا على متأخر لفظا ورتبة، وأجيب بأن ذلك جائز في باب البدل. (التجريد: ١٣٨)

و"الذين ظلموا" بدل منه، **وإنما جعله من هذا الباب؛** لئلا ينتفي **التخصيص؛** إذ لا سبب
المنكر أي باب وأسروا النجوى
له أي التخصيص سواه أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى،
في رجل جاءني
ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرَّف؛ **فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير**
أي رجل جاءني
اعتبار **التخصيص**، فلزم ارتكاب هذا **الوجه** البعيد في المنكر دون المعرف. **فإن قيل:**
فإنه قليل في كلامهم
فيلزمه إبراز الضمير في مثل: جاءني رجلان وجاءني رجال، والاستعمال بخلافه؟ **قلنا:**
أي السكاكي
ليس مراده أن المرفوع في قولنا: "جاءني رجل" بدل **لا فاعل؛** فإنه مما لا يقول به
أي حقيقة
عاقل فضلا عن فاضل، بل المراد أن في مثل قولنا: "رجل جاءني" **يقدر** أن الأصل ...

التخصيص: المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ؛ لأنه أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكي أنه قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر؛ لفوات شرط الابتداء بالنكرة، وبدليل رد المصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم أو التحقير والتقليل أو التكثير، فتدبر. [التجريد وغيره: ١٣٩]

ولولا: فالسكاكي مضطر إلى التخصيص في المنكر لأجل صحة الابتداء به، ولا يتأتى به التخصيص إلا بجعله من باب "وأسروا النجوى"؛ لأن بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص. [الدسوقي: ٤٠٩/١]

التخصيص: لأنه لا شيوع في المعرف حتى يخصص. **الوجه:** جعل الضمير فاعلا ثم إبدال الظاهر منه.

فإن قيل: حاصل السؤال: أنه يلزم على السكاكي من جعل أصل "رجل جاءني" "جاءني رجل" على أن "رجلا" ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب إبراز الضمير واطراده في مثل "جاءاني رجلان وجاؤوني رجال" على أن "رجلان ورجال" بدلان من الضميرين البارزين قياسا على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الأفصح بخلافه وإن ورد الإبراز في ذلك أيضا. (التجريد)

قلنا: حاصل الجواب: أن الذي قاله السكاكي: إنه في صورة تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر في الأصل وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظا، ففي مثل: "رجل جاءني" يقدر الأصل: "جاءني رجل" على أن رجلا بدل لا فاعل، وفي "رجلان جاءاني": "جاءاني رجلان" كذلك، وفي "رجال جاؤوني": "جاؤوني رجال" كذلك، كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير، ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى، بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة، وحينئذٍ فلا يلزم إبراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير. (كذا في "التجريد" و"الدسوقي")

لا فاعل: بل هو فاعل لأن نفي النفي إثبات. **يقدر:** أي فهذه الأصالة تقديرية كما يقدر المعدومات والمستحيلات، ولا يلزم من تقدير أن الأصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير أيضا، بل يقال: "جاءني رجال" على أن "رجال" فاعل لا أنه بدل. [الدسوقي بتغيير: ٤١٠/١]

"جاءني رجل" على أن رجلا بدل لا فاعل، ففي مثل قولنا: "رجال جاؤوني" يقدر أن الأصل "جاؤوني رجال" فليتأمل. **ثم قال السكاكي:** وشرطه أي وشرط جعل المنكر
الشرط الثالث لأنه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل
من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه **أن لا يمنع** من التخصيص **مانع، كقولك:**
أي باب أسروا النجوى عطف سبب على مسبب
"رجل جاءني" على ما مر أن معناه رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان دون قولهم: **شر**
في تخصيص جنس في تخصيص واحد
أهر ذا ناب؛ فإن فيه مانعا من التخصيص، أما على التقدير الأول يعني **تخصيص الجنس**
فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير؛ **لأن المهر** لا يكون **إلا شرا،** وأما على **التقدير**
من جنس الشر دون الخير دليل لامتناع تخصيص الجنس
الثاني، يعني **تخصيص الواحد** فلنبوه عن مظان استعماله، **أي لنبو تخصيص الواحد عن**
أي هذا التقدير موارد
مواضع استعمال هذا الكلام؛ لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر. **وإذ**
قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بـــ"ما أهرذا ناب إلا شر"،..............
تعليلية أي فسروه بما وإلا يفيدان الاختصاص

ثم قال السكاكي: "ثم" ههنا وفي جميع ما سيأتي لمجرّد الترتيب في الذكر والإخبار أي ثم بعد ما تقدم عن السكاكي أخبرك بأن السكاكي قال إلخ دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدارج، ولا أن القول الثاني بعد الأول في الزمان؛ لأن قول السكاكي: "إذا لم يمنع مانع" متصل ببيان التخصيص والاستثناء. (عبد الحكيم وغيره)

أن لا يمنع: توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم: شر أهر ذا ناب. [التجريد: ١٣٩] **مانع:** وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله. (التجريد) **كقولك:** فليس فيه مانع، فهو مثال للنفي.

شر أهر ذا ناب: الهرير صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه أي شر جعل الكلب ذا الناب مهرا أي مصوتا ومفزعا، وقيل: الهرير مطلق صوت الكلب، وعلى هذا فالتقديم يكون للتخصيص بلا مانع. [الدسوقي: ٤١١/١]

لأن المهر: إذ ظهور الخير للكلب لا يهرّه ولا يفزعه، فلا معنى لنفي الخير؛ إذ الشيء إنما ينفى عن الشيء إذا أمكن ثبوته له، وإلا خلا النفي عن الفائدة. قيل: كون المهر لا يكون إلا شرا إنما يقتضي عدم الاحتياج للتخصيص لا امتناعه كما قال المصنف. أجيب بأن اللازم وإن كان عدم الاحتياج فقط إلا أن ما لا يحتاج له ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن. (ملخص من التجريد والدسوقي)

إلا شرا: إذ من المعلوم أنه لا يهره إلا الشر دون الخير، والحصر لا يكون إلا فيما يمكن فيه الإنكار دون المعلوم لكل أحد، ولأنه لا يصح نفي الشيء عن الشيء حتى يصح اتصافه به. (مواهب وعرائس)

لا يقصد: لأن هذا الكلام إنما يقال في مقام الحث على شدّة الحزم لهذا الشر، والتحريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب التساهل في دفعه وقلة الاعتناء، فلا يصلح قصده من هذا الكلام. (التجريد)

وإذ: الظرف متعلق بمحذوف أي ولزم طلب الوجه لتخصيص وقت تصريح الأئمة. [الدسوقي: ٤١٢/١]

فالوجه أي وجه الجمع بين قولهم: بتخصيصه، وبين قولنا: بالمانع من التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره أي جعل التنكير (الأئمة) للتعظيم والتهويل؛ (أي قول السكاكي) **ليكون المعنى**: شر عظيم فظيع (بسبب تنكيره) أهرذا ناب لا شر حقير، فيكون تخصيصا **نوعيا، والمانع** إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد. وفيه أي **فيما ذهب** إليه السكاكي نظر؛ **إذ الفاعل** اللفظي (كما في "زيد قام") والمعنوي (كما في "أنا قمت") كالتأكيد والبدل سواء في **امتناع التقديم** ما بقيا على حالهما **أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا**، (أي على العامل) (كما في "رجل جاءني") بل امتناع تقديم التابع **أولى**، (من امتناع تقديم الفاعل) ....

فالوجه: يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف المقدر، ويجوز كون الفاء جوابا لـ"إذ" تشبيها له بـ"إن" في الحركة والسكون وعدد الحروف كما قالوا في قوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ﴾ (النور: ١٣)، ومحصل ما في المقام: أن السكاكي ذكر أن في "شر أهرذا ناب" مانعا من التخصيص، والنحويون تأولوا هذا الكلام بما أهرذا ناب إلا شر، ولا شك أن "ما" و"إلا" يفيدان الاختصاص، فبين الكلامين تناقض، فأشار المصنف إلى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نفاه السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد، وما قاله النحاة تخصيص النوع، فلا منافاة. [الدسوقي: ٤١٢/١]

أي وجه الجمع: في الحقيقة الوجه المطلوب إنما هو لإفادة المثال التخصيص، وإن كان يلزم من ذلك الجمع بين الكلامين. (الدسوقي) ليكون المعنى: أي فيصح قولهم: ما أهر ذا ناب إلا شر أي إلا شر فظيع أي عظيم لا شر حقير؛ لأن التقييد بالوصف نفي للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض الأصوليين. (الدسوقي)

نوعيا: لكون المخصص نوعا معينا من الشر لا الجنس ولا الواحد. والمانع: يعني فلا منافاة بين قول السكاكي: إن فيه مانعا من التخصيص، وبين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصا؛ لأن كل واحد ناظر إلى جهة، فالقوم ناظرون للتخصيص النوعي وهو المصحح للابتداء، وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير، والسكاكي ناظر لتخصيص الجنس والفرد الذين لا سبيل لهما إلا تقدير كون المسند إليه مؤخرا في الأصل ثم قدم. [الدسوقي: ٤١٣/١]

فيما ذهب: أي من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص إلا إذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط، وقدر بالفعل كونه في الأصل مؤخرا، ومن أن "رجل جاءني" لا سبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل، ومن انتفاء تخصيص الجنس في شر أهر ذا ناب. (الدسوقي) **إذ الفاعل**: رد لقوله: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز إلخ فإنه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي. [التجريد: ١٤٠]

امتناع التقديم: بخلاف ما إذا لم يبقيا على حالهما، فيجوز تقديمهما اتفاقا. أولى: ووجه الأولوية أنه إذا قدم التابع بدون المتبوع الذي هو الفاعل، فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل، فلامتناعه جهتان، بخلاف ما إذا قدم الفاعل فله جهة واحدة، وتكفي هذه الصورة في الأولوية وإن لم يتحقق الأولوية فيما إذا قدم مع الفاعل مؤخرا عنه على الفعل. وقيل في وجه الأولوية: إن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا ما دام تابعا، بخلاف الفاعل =

فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي **تحكم**، **وكذا** تجويز الفسخ في التابع دون

بل ترجيح المرجوح — من التابعية

الفاعل تحكم؛ لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا **وإلا** فلا امتناع في أن

عن الفاعلية

يقال في نحو "زيد قام": إنه كان في الأصل **قام زيد**، فقدم "زيد" وجعل مبتدأ كما

وجعل ضميره فاعلا

يقال في نحو "**جرد** قطيفة": إن جردا كان في الأصل صفة فقدّم وجعل مضافا. **وامتناع**

كهنه چادر

تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا في العطف في ضرورة الشعر،

فمنع هذا مكابرة، **والقول بأن** في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن

مبتدأ

= فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه؛ لأن الفاعل إذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضميره بخلاف التابع إذا قدم فإنه لا يخلفه شيء. [الدسوقي: ٤١٣/١]

فتجويز: كان الأولى للمصنف أن يقول: فامتناع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكم، حاصله: أن تجويز السكاكي تقديم المعنوي مع بقائه على التابعية دون اللفظي مع بقائه على الفاعلية تحكم. [الدسوقي بتغيير: ٤١٤/١]

تحكم إلخ: أي حكم بلا دليل وترجيح بلا مرجح وهو محال، وإن أريد أن التركيب يعتبر فيه أن الأصل التأخير فرضا لا وقوعا، فلا مانع من أن يعتبر ذلك في اللفظي أيضا. (المواهب)

وكذا: هذا جواب عما يقال عن جانب السكاكي: "إن الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعية في التابع فلهذا قدم، وامتناع الفسخ عن الفاعلية في الفاعل فلم يقدم، وحاصل الجواب: أن تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي تحكم، بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم؛ لأن الفاعلية غير لازم لذات الفاعل كالتبعية. (الدسوقي وغيره)

وإلا: أي إن لم نقل بامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا، بل قلنا بالمنع مطلقا. **قام زيد**: هذا مثال تقديم الفاعل بعد انسلاخه عن الفاعلية. **جرد**: مثال لتقديم التابع بعد انسلاخه عن التبعية. **وامتناع**: رد لما يقال جوابا عن السكاكي، حاصله أن كون تجويز التقديم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكما ممنوع؛ لأن التابع يجوز تقديمه حال كونه تابعا بل واقع في قوله: "عليك ورحمة الله السلام"، فالمعطوف أعني قوله: "ورحمة الله" مقدم على المتبوع أعني "السلام"، فيقاس عليه التوكيد والبدل، فرده الشارح بأن النحاة أجمعوا على امتناع تقديم التابع ما دام تابعا في الاختيار، وفي القول المذكور وقع لضرورة الشعر، فمنع تقديم التابع مكابرة لا يسمع. [الدسوقي بتغيير: ٤١٥/١]

والقول بأنه: هذا جواب سؤال آخر يرد من جانب السكاكي على قول الشارح: تحكم، تقرير السؤال: أنه ليس بتحكم، بل بينهما فرق؛ لأن الفاعل المعنوي في الأصل تابع وتقديم التابع ليجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور؛ إذ غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع عن التابع ولا ضرر فيه، بخلاف الفاعل اللفظي؛ فإن تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل وهو محال، فرده الشارح بأن الخلو عن الفاعل في حالة التقديم والتحويل مجرد اعتبار لا يلزم منه خلو الفعل عن الفاعل بحسب الواقع على أن في حالة التقديم والتحويل اعتبر في الفعل ضميره، فلم يخل الفعل عن الفاعل في لحظة =

الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد؛ لأن هذا اعتبار محض، ثم **لا نسلم**
فإنه ليس بمحال خبر الفسخ اللازم عنه الخلو
انتفاء التخصيص **في** نحو: **رجل جاءني لولا** تقدير التقديم؛ لحصوله **أي التخصيص** بغيره
أي في صورة المنكر سند للمنع
أي بغير تقدير التقديم، كما ذكره السكاكي **من التهويل** وغيره كالتحقير والتنكير
بيان للغير
والتقليل، والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه، لكن لزم **ذلك** من
سوى تقدير التقديم
كلامه في "المفتاح" حيث قال: **إنما يرتكب ذلك الوجه** البعيد في المنكر **لفوات شرط**
تعليلية
الابتداء، **ثم لا نسلم** امتناع أن يراد المهرّ شر لا خير، ....
بالنكرة

= من اللحظات، فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظي في جواز الفسخ فيهما. [الدسوقي: ٤١٥/١]

لا نسلم: عطف على مدخول "إذ" بحسب المعنى كأنه قيل: وفيه نظر؛ إذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي، ثم لا نسلم انتفاء إلخ، وهذا منع لقول السكاكي لئلا ينتفي التخصيص؛ إذ لا سبب له سواه. [الدسوقي: ٤١٦/١]

لولا: جواب "لولا" محذوف دل عليه ما قبله، أي لولا تقدير التقديم لانتفى التخصيص، والأظهر أن يقال: لولا تقدير التأخير؛ إذ المقدر: التأخير لا التقديم، ويمكن الجواب بأن المراد من التقديم ما هو المتبادر منه، وهو ما يكون في الأصل مؤخرا ثم قدم، ولا شك أن فرض هذا التقديم إنما هو لغرض التأخير. (عبد الحكيم وغيره)

من التهويل: فلما يحصل التخصيص بهذه الأمور أيضا كما يحصل بتقدير التقديم، فيجوز أن يقال: إن "رجل جاءني" فيه تخصيص باعتبار التهويل وغيره لا باعتبار التقديم، وحينئذٍ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا يسلم. (الدسوقي بتغيير) **ذلك الوجه**: أي تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى، ثم قدم.

لفوات: هذا الدليل يدل دلالة ظاهرة على أن المراد به مطلق التخصيص؛ لأن صحة الابتداء لا يتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد، بل على التخصيص بوجه مّا. [التجريد: ١٤١]

شرط: وذلك الشرط هو التخصيص، أي لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد؛ فإنه يفهم منه أن لا سبب لتخصيص سواه في المنكر. وقد أجاب البعض بأن مراد السكاكي بحصر التخصيص في التقديم: تخصيص مخصوص لا مطلق التخصيص، وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة، أو الواحد أي لا رجلان كمامر، لا تخصيص النوع أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك، والتخصيص المراد للسكاكي لا يحصل بدون اعتبار التقديم فصح قوله: لولا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص، فافهم. [الدسوقي وغيره: ٤١٧/١]

ثم لا نسلم: هذا رد لما ادعاه السكاكي من انتفاء تخصيص الجنس في شر أهر ذا ناب، حاصل الرد: أن الهرير مطلق صوت الكلب، والكلب يصوت تارة للشر وتارة للخير. وقال بعض الفضلاء: الحق ما قال السكاكي من أن المهر لا يكون إلا شرا، وفسر الهرير بتصويت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه، وجمع عبد الحكيم بين القولين بأن صحة القصر وعدمها مبنية على معنى الهرير، فإن كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحة له؛ إذ من المعلوم عند العرب أنه =

كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر: قدم شر؛ لأن المعنى الذي أهر ذا ناب من جنس الشر لا من **جنس الخير**، ثم قال السكاكي: **ويقرب** من قبيل "هو قام" **"زيد قائم" في التقوي**؛ لتضمنه أي لتضمن قائم الضمير، **مثل: قام، فبه يحصل للحكم التقوي، وشبهه** أي شبه السكاكي مثل "قائم" المتضمن للضمير بالخالي عنه **أي عن الضمير** من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغَيبة، **نحو: أنا قائم، وأنت قائم، وهو قائم**، كما **لا يتغير الخالي عن الضمير نحو: أنا رجل، وهو رجل، وبهذا الاعتبار** قال: يقرب، ولم يقل: نظيره، وفي بعض النسخ: **وشبهِهِ** بلفظ الاسم.........

(عطف على "قال" السابق) (مثل تضمن قام) (بسبب تضمنه للضمير) (أي بالجامد) (أي قائم)

= من أمارات وقوع الشر، وإن كان معناه مطلق الصوت كما في مقدمة الزمخشري فهو قد يكون للخير وقد يكون للشر، فيصح القصر.

كيف: أي كيف يكون ممنوعا، والحال أن الشيخ إلخ. جنس الخير: فبطل حصر الإهرار في الشر، والأصح إخراج الخير منه. ويقرب إلخ: يعني أن "هو قام" فيه تقوّ من غير شبهة، و "زيد قائم" فيه تقوّ مع شبهة عدمه، فيكون قريبا منه في إفادة التقوي. [التجريد: ١٤٢] زيد قائم: اعترض عليه العصام: أن جعل "زيد قائم" مشتملا على التقوي يقتضي أن لا يقال في مقام الإخبار عن قيام زيد، بل يخص بمقام جواب السائل أي المتردد كزيد قام، ويكذبه النقل، فالحق عدم التقوي كـــ"زيد إنسان".

في التقوي: إنما اقتصر عليه ولم يقل: والتخصيص؛ لفقد شرطه عنده في هذا المثال - أعني زيد قائم - وهو جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط؛ لأنه لو أخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد، وفاعلا لفظا عند من لم يشترط فهو نظير قوله: "زيد قام"، ومثله لا يفيد إلا التقوي كما تقدم، فلذا ذكر التقوي دون التخصيص. [الدسوقي بتغيير: ٤٢١/١] التقوي: لتكرر الإسناد؛ لأن القيام مسند مرة لزيد ومرة لضميره.

وشبهه: هذا في قوة التعليل لأحد الأمرين الذين تضمنهما قوله: "ويقرب"، وهو انحطاطه في التقوي عن "هو قام"، كما أن قوله: "لتضمنه" تعليل للأمر الآخر، وهو أن فيه شيئا من التقوي، هذا على ضبط "شبهه" بصيغة الماضي كما هو ظاهر، وأما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله: "وشبهه إلخ" تعليل لأحد الأمرين السابق، لا في قوة التعليل له. (الدسوقي)

وبهذا الاعتبار: والحاصل: أن قائم المتضمن للضمير له جهتان: جهة يشبه بها الفعل وهي جهة تحمله للضمير، وجهة يشبه بها الاسم الجامد، وهي عدم تغيره في الحالات الثلاثة، فكأنه لا ضمير فيه؛ فبالجهة الأولى قرب من "هو قام" في تقوي الحكم، وبالثانية بعد عنه فلم يكن نظيره، فلأجل هذا جعله قريبا منه ولم يجعله نظيرا له. (الدسوقي)

وشبهه: أي بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثلة، لا بكسر الشين وسكون الباء =

مجرورا، عطف على "تضمنه" يعني أن قوله: "يقرب" مشعر بأن فيه شيئا من التقوي، وليس مثل التقوي في زيد قام، فالأول لتضمنه الضمير، والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير؛ ولهذا أي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بأنه أي مثل **قائم مع الضمير**، [تقوي الذي في زيد قائم] [الكائن] **وكذا** مع فاعله الظاهر أيضا جملة، ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها أي معاملة الجملة في البناء، **في مثل رجل قائم** ورجلا قائما ورجلٍ قائمٍ. [وكذا مع فاعله الظاهر] [بل أعرب مثل المفرد] ومما يرى تقديمه أي ومن المسند إليه الذي يرى تقديمه على المسند، **كاللازم** لفظ "**مثل**" و"**غير**" إذا استعملا على **سبيل الكناية** في نحو: ....

= كما توهمه بعضهم؛ لأنه بهذا الضبط بمعنى "مثل"، وهو لا يناسب المقام ولا يتعدى بالباء. [الدسوقي: ٤٢١/١]

مجرورا: لا منصوبا على أنه مفعول معه، فإنه تعسف. **عطف على**: ليفيد علة عدم بلوغه درجة الفعل في التقوي، وفي "المطول" أن قوله: "يقرب" يشتمل على أمرين: أحدهما: المقاربة في التقوي، والثاني: عدم كمال التقوي، فقوله: "لتضمنه" علة للأول و"شبهه" علة للثاني. [التجريد بتغيير: ١٤٢] **وكذا**: نحو زيد قائم أبوه، فـ"قائم أبوه" ليس جملة ولا معاملا معاملتها، وإنما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالإفراد حملا له على المسند للضمير كما أوضح في "المطول". والحاصل: أن "قائم" إذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالإفراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطاب والغيبة، وإذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالإفراد حملا له على ما إذا رفع ضميرا و لم ينظروا لكونه كالفعل لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة. [الدسوقي: ٤٢٢/١]

رجل قائم: فإن قائم أعرب مع تحمله للضمير في هذه الأحوال. **كاللازم**: والحاصل: أنه لم يقل: "لازما"، بل قال: كاللازم، إشارة إلى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم، ولكن اتفق أنهما لم يستعملا في الكناية إلا مقدمين فأشبها ما اقتضت القواعد تقديمه، حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية بأن قيل: لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك، كان كلاما منبوذا عند البلغاء، ولو اقتضت القواعد جوازه. [الدسوقي بتغيير: ٤٢٤/١] **مثل وغير**: خصهما بالذكر؛ لأنهما المستعملان في كلامهم، والقياس يقتضي أن يكون ما هو بمعناهما كالمماثل والمغاير وغيرهما كذلك. (عبد الحكيم)

سبيل الكناية: أي من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم، وبيانه أنك إذا قلت: "مثلك لا يبخل" فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب، أي عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب من هذا العام؛ لأنه متصف بتلك الصفات، فيلزم أنه لا يبخل؛ للزوم حكم الخاص لحكم العام، فقد أطلق اسم الملزوم وهو نفي البخل عن المماثل، وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب، وكذا إذا قيل: غيرك لا يجود؛ لأنه إذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم في الغير انحصر الجود فيه على طريق الكناية، فقد استعمل لفظ الغير في المعنى الموضوع له وهو نفي الجود عن كل مغاير، وأريد لازمه وهو إثبات الجود للمخاطب. (الدسوقي بتغيير)

مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل **وأنت** تجود **من غير إرادة** تعريض
لف ونشر مرتب
لغير المخاطب، **بأن يراد** بالمثل والغير إنسان آخر **مماثل** للمخاطب أو غير **مماثل**، بل
أي معين راجع إلى المثل راجع إلى قوله: والغير
المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى البخل عمن كان على صفته من
بقوله: مثلك لا يبخل عن المخاطب توجيه للكناية أي المخاطب
غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه، **وإثبات** الجود له بنفيه عن غيره **مع اقتضائه** محلا
أي اقتضاء الجود
يقوم به، وإنما يرى التقديم في مثل **هذه الصورة** كاللازم؛ لكونه أي لكون التقديم
تقديم لفظ مثل وغيره
أعون على المراد بهما، أي بهذين التركيبين؛ لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق
أي منهما الجود وانتفاء البخل
الكناية التي هي **أبلغ**، والتقديم **لإفادة التقوي** أعون على ذلك، وليس معنى قوله:
من الصراحة
"كاللازم" أنه قد يقدم وقد لا يقدم، بل المراد أنه كان **مقتضى القياس** أن يجوز التأخير،
كلمة مثل وغير

مثلك: [وفي الإيجاب نحو: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، وغيري بأكثر هذا الناس ينخدع] المجوز لوقوع النكرة - أعني "مثل وغير" - مبتدأ تخصيصهما بالإضافة، وإن لم يتعرفا به لتوغلهما في الإبهام. (چلپي وغيره)
وأنت: حال من لفظ "نحو" المضاف إلى المثالين. **من غير إرادة:** أي فإن أريد بالمثل والغير إنسان معين لم يكن تقديمه كاللازم؛ لأن لزوم التقديم إنما كان عند ارتكاب الكناية، وإذا أريد التعريض فلا كناية.
بأن يراد: تصوير للمنفي، وهو إرادة التعريض راجع إلى المثل، فالمراد: التعريض اللغوي، وهو الإشارة الإجمالية وعدم التصريح؛ لأنك لم تصرح بالمعرض به بل أبهمته وأجملته، لا الاصطلاحي الآتي بيانه، حتى يرد أنه غير متحقق هنا؛ لأنه إذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض. [التجريد: ١٤٣] **وإثبات:** توجيه لكناية في المثال الثاني، أي المراد بقوله: "غيرك لا يجود" إثبات الجود له. **مع اقتضائه:** من جملة الدليل، وجه الاقتضاء أن الجود صفة موجودة في الخارج، وكل ما هو كذلك فلابد له من موصوف، أي محل يقوم به، وليس له إلا محلان: المخاطب، والغير، فإذا انتفى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب. [الدسوقي: ٤٢٤/١]
هذه الصورة: أي في مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود، فلو قال: "في مثل هاتين الصورتين" كان أظهر. **أبلغ:** لأن الكناية من باب دعوى الشيء ببينة؛ إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم، فقولك: "فلان كثير الرماد" في قوة قولك: فلان كريم؛ لأنه كثير الرماد، وكذلك هنا قولك: "غيرك لا يجود" في قوة "أنت تجود؛ لأن غيرك لا يجود". [الدسوقي: ٤٢٦/١]
لإفادة التقوي: علة لقوله: "أعون" مقدمة عليه، وكون التقديم أعون عليه؛ لأن الكناية كما تفيد إثبات الحكم بطريق أبلغ، كذلك التقوي يفيده. [الدسوقي: ٤٢٧/١]
مقتضى القياس: وذلك؛ لأن المطلوب من المثالين وهو إثبات الجود للمخاطب وانتفاء البخل عنه يحصل بالكناية، وهي حاصلة مع التأخير كالتقديم، فكان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لحصول المقصود به أيضا. (الدسوقي)

لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم، نصّ عليه في "دلائل الإعجاز". **قيل: وقد** يقدم المسند إليه **المسور بـــ"كل"** على المسند المقرون بحرف النفي؛ **لأنه** أي التقديم دال على العموم، أي على نفي الحكم عن **كل فرد** (أو ما يجري مجراه) نحو: كل إنسان لم يقم، فإنه يفيد نفي القيام (عموم النفي) **عن كل واحد** من أفراد الإنسان، بخلاف ما لو أُخر (يعني المحكوم به) نحو: لم يقم كل إنسان؛ فإنه يفيد نفي الحكم **عن جملة** الأفراد لا عن كل فرد، **فالتقديم** (المسند إليه) يفيد عموم السلب وشمول النفي، **والتأخير** (المحكوم به كالقيام) لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول (نفي الحكم عن كل فرد). **وذلك** أي كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير؛ **لئلا يلزم** ترجيح التأكيد وهو أن يكون لفظ "كل" لتقرير المعنى

قيل: [قائله ابن مالك ومن تبعه] حكاه بـــ"قيل" للبحث في دليله، وإلا فالحكم مسلّم. وإنما قال: قد يقدم؛ لأنه قد يقدم ولا يدل على العموم، بل يدل عليه إذا أخّر نحو: "إنسان لم يقم، ولم يقم إنسان". [التجريد بتغيير: ١٤٤]
وقد: الواو داخلة في المحكي للاستيناف، أو العطف على ما قبله. **المسور بـــ"كل":** ذكر الشارح للتقديم شرطين: أحدهما: دخول لفظ "كل" على المسند إليه، وثانيهما: كون المسند مقرونا بحرف النفي؛ إذ لو لم يوجد أحد الشرطين لا يجب تقديمه؛ لأنه إذا لم يكن هناك لفظ الكل نحو: "زيد لم يقم" لم يجب تقديم المسند إليه؛ لأن التقديم والتأخير سواء فيه لعدم فوات العموم؛ إذ لا عموم فيه، وكذلك إذا لم يكن هناك المسند مقرونا بحرف النفي لم يجب تقديمه نحو: قام كل إنسان وكل إنسان قام؛ لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم المسند إليه أو أخر. [الدسوقي وغيره: ٤٢٧/١]
لأنه: يعني إذا كان المسند إليه مستوفيا للشروط المذكورة، وكان المتكلم قصده في تلك الحالة إفادة العموم فيجب عليه أن يقدم المسند إليه وإلا لم يفد العموم وفات المقصود، فالغرض من قول المصنف: "لأنه دال إلخ" بيان للحال التي لأجلها ارتكب التقديم لا استدلال عقلي. [الدسوقي وغيره: ٤٢٨/١] **كل فرد:** أي كل فرد اتصف بعدم القيام.
عن كل واحد: الجار والمجرور متعلق بنفي لا بقيام. **عن جملة:** أي الأفراد المجملة التي لم تفصل بكونها كلا أو بعضا.
فالتقديم: لم يذكر ههنا أداة الحصر كما ذكره في مفاد التأخير؛ لأن عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس.
والتأخير: هذا بناء على الغالب كما سيصرح، وإلا فقد يتوجه القيد في مثله إلى النفي فيفيد عموم السلب كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (لقمان: ١٨)، كذا قال فاضل الجلبي وغيره.
وذلك: أي تقديم المسند إليه المسور بـــ"كل" على المسند المقرون بحرف النفي مفيدا لعموم السلب، وتأخيره عنه مفيدا لسلب العموم بدون العكس. [الدسوقي بتغيير يسير: ٤٢٩/١] **لئلا يلزم:** حاصله أنه لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي، والتأخير مفيدا لنفي العموم، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس، لكن اللازم باطل؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة، فالملزوم مثله. فقوله: "مع أن التأسيس راجح إلخ" إشارة إلى المقدمة الاستثنائية يعني لكن اللازم باطل، وبيان الملازمة سيجيء.

الحاصل قبله على التأسيس، وهو أن يكون لإفادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح؛ لأن الإفادة خير **من الإعادة**. **وبيان لزوم** ترجيح **التأكيد** على التأسيس **أمّا في** صورة التقديم؛ فلأن **قولنا**: "إنسان لم يقم" موجبة مهملة، أما الإيجاب؛ فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام للإنسان **لا بنفي القيام** عنه؛ **لأن حرف السلب وقع جزءا** من المحمول، وأما الإهمـــال؛ فلأنه لم يذكر فيها مـــا يدل على كمية أفراد الموضوع **مع أن الحكم**

(لم يكن حاصلا قبله) (فهي موجبة معدولة المحمول) (عطف على الإيجاب)

من الإعادة: فيه نظر؛ لأن الإعادة قد تكون متعينة فيما إذا اقتضى الحال التأكيد، كما إذا كان المخاطب منكرا وليس معه ما يزيل إنكاره، فإنه يجب التأكيد والإعادة له. وأجيب بأن كون الإفادة خيرا من الإعادة بالنظر للغالب، أو بالنظر لنفس الأمر وقطع النظر عن المقامات والعوارض؛ إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض. [الدسوقي: ١/ ٤٣٠] **وبيان لزوم:** هذا بيان للملازمة والشرطية السابقة، حاصله أن تقديم المسند إليه المنكر بدون "كل" نحو: " إنسان لم يقم" لسلب العموم ونفي الشمول، وتأخيره نحو: "لم يقم إنسان" لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول كلمة "كل" فيهما يجب أن يعكس الأمر لتكون لفظ "كل" للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح. (الدسوقي وغيره)

التأكيد: أي إن لم يفد تقديم لفظ "كل" عموم السلب وتأخيرها سلب العموم. **أما في:** أي أما لزوم ترجيح المذكور في صورة التقديم لو انعكس الأمر بالتقديم والتأخير. (الدسوقي) **قولنا:** [أي في المثال الأول بدون الكل]. **لا بنفي القيام:** ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة، ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة، ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية وإلا فالسالبة الجزئية أعم منها لصدق السالبة عند صدق المعدولة، ولا يلزم من صدق السالبة صدق المعدولة. (المطول)

لأن حرف السلب: هذا فرق لفظي بين الموجبة المعدولة والسالبة كما تقرر في موضعه، لكنه جاء في "لم يقم إنسان" أيضا مع أنها سالبة على ما سيجيء، والتحقيق أن الحكم إن كان بسلب الربط فهي سالبة، وإن كان بربط السلب فهي معدولة، فالمحكوم به في "إنسان لم يقم" نسبة سلب القيام إلى فاعل فهي معدولة، وفي "لم يقم إنسان" سلب نسبة القيام عن إنسان فهي سالبة، والفرق المعنوي بين السالبة والمعدولة أن الأولى لا تقتضي وجود الموضوع، والثانية تقتضي وجودها. [التجريد: ١٤٤] (كذا في "عبد الحكيم") **وقع جزءا:** [فهي موجبة محدولة المحمول] إذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذي هو "لم"؛ لأن "لم" شديدة الاتصال بالفعل، فلا يفصل بينهما بالرابطة، فاندفع ما يقال: لا يتعين أن تكون معدولة المحمول، تأمل. (التجريد) **مع أن الحكم:** هذا من تتمة الدليل على أنها مهملة، وأتى به لئلا ترد القضية الطبعية نحو: الإنسان نوع، فإنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد مع أنها لا تسمى مهملة؛ لأن الحكم فيها على الطبيعة دون الأفراد، فمحصل الفرق بينهما أن المهملة وإن لم يذكر فيها كمية الأفراد لكن الحكم فيها على الأفراد، وأما الطبعية وإن لم يذكر فيها كمية الأفراد كالمهملة لكن ليس الحكم في الطبيعة على الأفراد بل على الطبيعة بخلاف المهملة. [الدسوقي: ١/ ٤٣٠] (التجريد)

فيها على ما صدق عليه **الإنسان**، وإذا كان "إنسان لم يقم" موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن **جملة الأفراد لا عن كل فرد؛ لأن الموجبة** المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية **عند وجود** الموضوع نحو: **لم يقم** بعض الإنسان بمعنى **أنهما** متلازمتان في الصدق؛ لأنه قد حكم في المهملة **بنفي القيام** عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها، **وأيًا ما كان** يصدق نفي القيام عن البعض، **وكلما صدق** نفي القيام عن البعض **صدق نفيه** عما صدق عليه الإنسان في الجملة، **فهي في قوة** السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة؛ **لأن** صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع، إما بنفي الحكم عن كل فرد أو بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض، وأيًا ما كان يلـــزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل فرد؛ لجواز أن يكون منفيا

(اللازمي - هي قولنا: إنسان لم يقم - أي فقط - أي التحقق - دليل للتلازم - أي ما صدق - المهملة - صفة السالبة الجزئية - بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها - الأفراد المجملة - دون النفي عن كل فرد)

الإنسان: مرتبط بقوله: فلأن قولنا: "إنسان لم يقم" موجبة مهلة. **جملة الأفراد**: أي عن الأفراد بجملة، وانتفاء قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد، وأيا ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق. [الدسوقي: ٤٣١/١] **لا عن كل فرد**: أي فقط، فلا ينافي قوله الآتي: أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها. [التجريد: ١٤٤] **لأن الموجبة**: علة للزوم ترجيح التأكيد على التأسيس. **عند وجود**: أما عند عدم الموضوع فليست في قوتها بل أعم. **لم يقم**: مثال للسالبة الجزئية، فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الإنسان، وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد. [الدسوقي: ٤٣٢/١]

أنهما: أي كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر. **بنفي القيام**: أي بثبوت نفي القيام؛ لأنه معدولة. **وأيا ما كان**: [هذا مدلول السالبة الجزئية] "ما" زائدة و"كان" تامة، والتنوين عوض عن المضاف إليه، أي وأيّ حال ثبت، وهو كون الأفراد التي نفي عنها القيام جميع الأفراد أو بعضها يصدق نفي القيام عن البعض، وهو بعينه مدلول السالبة الجزئية، فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية المهملة. **وكلما صدق**: هذا بيان لملازمة المهملة للسالبة الجزئية كما بين عكسها قبل ذلك. حاصله كلما صدق نفي القيام عن البعض الذي هو مدلول السالبة الجزئية صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة، وهذا مدلول الموجبة المهملة المعدولة المحمول، فظهر من هذا ملازمة المهملة للسالبة الجزئية. [التجريد وغيره: ١٤٥]

صدق نفيه: هذا مدلول الموجبة المهملة المعدولة المحمول. **فهي في قوة**: تفريع على الدليل السابق بشقيه، يعني ظهر من هذا البيان أن الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان في التحقق. (الدسوقي بتغيير يسير) **لأن**: دليل لقول المصنف: "المستلزمة نفي الحكم".

عن البعض ثابتا للبعض الآخر، **وإذا كان** "إنسان لم يقم" بدون "كل" معناه **نفي القيام** عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فلو كان بعد دخول "كل" أيضا معناه كذلك كان "كل" **لتأكيد** المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون "كل" لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد، **وأما في** صورة التأخير؛ فلأن قولنا: "لم يقم إنسان" سالبة مهملة لا سور فيها، والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية **المقتضية** للنفي عن كل فرد، نحو: لا شيء من الإنسان بقائم، **ولما كان** هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية **بينه بقوله: لورود موضوعها** ....

(معنى إنسان لم يقم — كل إنسان لم يقم — أي تأخير المسند إليه — تفسير لقوله: مهملة — بيان لما عندهم — أي ذلك الحكم)

وإذا كان: مرتبط بقوله سابقا: "وإذا كان إنسان لم يقم موجبة مهملة، يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد". [التجريد: ١٤٥] نفي القيام: [أي ثبوت نفي القيام لكونها موجبة معدولة] الأولى أن يقول: ثبوت عدم القيام عن الأفراد بجملة، إلا أن يقال: في الكلام حذف مضاف، أي محصل معناه، أو المراد معناه اللازمي لا المطابقي؛ إذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام. [الدسوقي: ٤٣٣/١] لتأكيد: لا للتأسيس، فيترجح التأكيد على التأسيس.
وأما في: عطف على قوله السابق: "أما في صورة التقديم"، أي وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التأخير فلأن إلخ. (الدسوقي بتوضيح) المقتضية: قال الشارح رحمه الله: وإنما قال في الأول: "المستلزمة" وهنا "المقتضية"؛ لأن السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد، ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض، وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ الاستلزام إلى هذا، بخلاف السالبة الكلية؛ فإنها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد. (المطول) ولما كان: أي الحكم بأن السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية.
بينه بقوله: أي فيكون هذا الحكم مخصصا لقولهم: "المهملة السالبة في قوة الجزئية"، فما عندهم من أن المهملة السالبة في قوة الجزئية إنما هو في غير ما موضوعها في سياق النفي، وهو نكرة غير مصدرة بـ"كل"، وهذا صادق بصور ثلاث: ما إذا كان موضوعها معرفة نحو: الإنسان لم يقم، أو نكرة ولم يتقدمه نفي نحو: إنسان لم يقم، أو تقدمه نفي ولكن كانت النكرة مصدرة بـ"كل" نحو: لم يقم كل إنسان، فالمهملة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية، وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا في سياق النفي، فإنها تكون في قوة السالبة الكلية نحو: لم يقم إنسان. [الدسوقي: ٤٣٤/١]
لورود: ولك أن تجعل اللام للوقت، ويجعل قوله هذا تقييدا لا تعليلا، فيندفع أيضا أنه لا وجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة في قوة السالبة الجزئية. (الأطول) موضوعها: أي وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي، وأشار الشارح بقوله: "حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل إلخ" إلى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيدين: أن يكون الموضوع نكرة، وأن لا يصدر بلفظ "كل"، وإلا كان مفيدا لسلب العموم. (الدسوقي)

أي موضوع المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ "كل"؛ **فإنه يفيد** نفي الحكم عن كل فرد، وإذا كان "لم يقم إنسان" بدون "كل" معناه نفي القيام عن كل فرد، فلو كان بعد دخول "كل" أيضا كذلك كان "كل" لتأكيد المعنى الأول،

لم يقم إنسان — كما كان قبل دخول كل

فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون "كل" لتأسيس معنى آخر؛

بعد دخول كل — لا عن كل فرد

وذلك لأن لفظة "كل" في **هذا المقام** لا يفيد إلا أحد **هذين المعنيين**، فعند انتفاء أحدهما،

نفي القيام عن كل فرد

يثبت الآخر ضرورة. فالحاصل أن **التقديم** بدون "كل" لسلب العموم ونفي الشمول،

نفي القيام عن جملة الأفراد — حاصل صورتين مذكورتين — السلب الجزئي

والتأخير لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول "كل" يجب أن يعكس هذا ليكون

أي السلب الكلي

"كل" للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح. **وفيه نظر**؛ لأن النفي عن الجملة في الصورة

الأفراد المجملة

الأولى، **يعني** الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو: إنسان لم يقم، وعن كل فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان، ....

فإنه يفيد: أي النكرة في سياق النفي، أو الموضوع النكرة في سياق النفي. **وذلك:** أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد؛ ليكون "كل" للتأسيس ثابت؛ لأن لفظ "كل إلخ"، ودفع الشارح بهذا ما يقال: إنه لا يلزم من نفي أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر؛ لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول "كل". وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين، فحيث انتفى أحدهما بدخول "كل" ثبت الآخر معها. [الدسوقي: ٤٣٤/١]

هذا المقام: أي مقام دخولها على المسند إليه المنكر ومقرونية المسند بحرف النفي.

هذين المعنيين: نفي القيام عن كل فرد، ونفيه عن جملة الأفراد. **التقديم:** أي تقديم المسند إليه المنكر نحو: إنسان لم يقم.

والتأخير: أي تأخير المسند إليه المنكر نحو: لم يقم إنسان. **وفيه نظر:** أي فيما قاله ذلك القائل نظر، والمصنف لم يمنع شيئا من الحكم الذي ادعاه ذلك القائل، وإنما نازع في صحة دليله، وحاصل ما ذكره المصنف ثلاث منوعات: الأول مشترك بين الصورة الأولى والثانية، وهذا المنع قد أبطله الشارح، والمنعان الآخران فخاصان بالصورة الثانية. [الدسوقي بتغيير: ٤٣٥/١] **يعني:** عبر بالعناية في الموضعين لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الأولى والصورة الثانية، فخفي المراد منهما، أو أنه أتى بالعناية ههنا؛ لأن الصورة الأولى في كلام المصنف محتملة لها مع لفظ "كل" وبدونها، والمراد الثاني، فلذا قال: يعني، وكذا يقال فيما بعده. (الدسوقي بتغيير)

إنما أفاده **الإسناد** إلى ما أضيف إليه "كل" وهو لفظ إنسان. **وقد زال** ذلك **الإسناد المفيد** لهذا المعنى **بالإسناد إليها** أي **إلى "كل"**؛ لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه، فتكون أي على تقدير أن يكون الإسناد إلى "كل" أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى الإنسان تكون "كل" تأسيسا لا تأكيدا؛ لأن التأكيد لفظ **يفيد** تقوية ما يفيده لفظ آخر، وهذا ليس كذلك؛ لأن **هذا المعنى حينئذٍ** إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل، لا شيء آخر حتى تكون كل تأكيدا له ....

فقد زال الإسناد الأول — أي الاصطلاحي — لفظ كل — وهو الإسناد إلى الإنسان

الإسناد: أي في التركيب الآخر المأتي فيه بـــ"كل". **وقد زال**: [يعني وشرط التأكيد أن يكون الإسناد واحدًا، وههنا إسنادان، قد زال الأول وقت تحقق الإسناد الثاني، وفي التأكيد يجب تحقق المؤكِّد والمؤكَّد معا، فإذا صار قولنا: "إنسان لم يقم" غير "كل إنسان لم يقم" فكيف يتحقق التوكيد وإن كان مفادهما واحدا؟] فيكون إفادة هذا المعنى بإسناد آخر لا بالإسناد الأول، فليس فيه إلا ترجيح أحد التأسيس على الآخر لا ترجيح التأكيد على التأسيس، وهذا المعنى متجه إن أريد بالتأكيد "التأكيد الاصطلاحي" بأن يكون اللفظ أفاد تحقيق ما أفاده لفظ آخر في إسناد واحد، وإن أريد بالتأكيد لفظ، لو سقط عن التركيب أفاد الكلام بالإسناد إلى غيره ما يفيد بالإسناد إليه، فلا يتصور كون الإسناد إلى "كل" تأسيسا؛ لأنه لوسقط وأسند إلى ما أضيفت إليه أفاد الكلام ذلك المعنى بعينه، فلا يكون إلا تأكيدا بهذا الاعتبار، لكن حينئذٍ يتوجه ما أشار إليه المصنف بقوله: "لأن الثانية إذا أفادت النفي عن الجملة". (المواهب)

الإسناد المفيد: أي النفي عن الجملة الأولى وعن كل فرد في الثانية. **بالإسناد إليها**: هذا لا يناسب قواعد المنطقيين؛ لأن الموضوع عندهم ما أضيف إليه "كل"، ولفظ "كل" سور فقط، وحينئذٍ فليس هنا إسنادان، فيكون "كل" للتأكيد إن حمل الكلام على المعنى الأول لا للتأسيس. وأجيب بأن المصنف بنى الكلام على اصطلاح النحويين، وقال عبد الحكيم: إن ما ذكره المعترض من أن الموضوع عندهم ما أضيف إليه "كل"، إن أراد أن ذلك موضوع في المعنى فمسلّم، لكن مراد المصنف أن "كل" مسند إليه في اللفظ فلا خلاف بين قوله وقول المناطقة، وإن أراد أن المضاف إليه بـــ"كل" مسند إليه وموضوع في اللفظ، فهو خلاف الواقع؛ لأن المرفوع بالابتدائية لفظ "كل" لا ما أضيف إليه "كل". [التجريد: ١٤٦، الدسوقي: ٤٣٥/١]

إلى كل: وتأنيث الضمير لأن المراد: اللفظة أو الكلمة أو الأداة.

يفيد: أي في تركيب واحد وإسناد واحد كجاء القوم كلهم، فلفظ "كلهم" يفيد تقوية ما يفيده القوم، وههنا ليس كذلك، بل بطل الإسناد إلى "الإنسان" وقت الإسناد إلى "كل". (التجريد)

هذا المعنى: أي النفي عن الجملة في الأولى، وعن كل فرد في الثانية.

حينئذٍ: أي حين تحول الإسناد إلى لفظ "كل".

وحاصل هذا الكلام: أنا **لا نسلّم** أنه لو حمل الكلام بعد "كل" على المعنى الذي حمل
أي النظر
عليه قبل "كل" كان "كل" للتأكيد، ولا يخفى أن هذا المنع إنما يصح على تقدير أن يراد
المشار إليه بقوله: وفيه نظر
التأكيد **الاصطلاحي**، أما لو أريد بذلك أن تكون "كل" لإفادة معنى كان حاصلا
أي التأكيد ولو في تركيب آخر
بدونه، فاندفاع المنع **ظاهر**، **وحينئذ** يتوجه ما أشار إليه بقوله: ولأن الصورة الثانية يعني
بدون كل عليه هذا منع ثان
السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد **أفادت** النفي عن
لأن الخاص يستلزم العام
الجملة، فإذا حملت "كل" على الثاني أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد حتى يكون
حتى للتفريع
معنى "لم يقم كل إنسان" نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا تكون "كل" تأسيسا، بل
تأكيدا؛ لأن هذا المعنى كان حاصلا بدونه، **وحينئذٍ** **فلو** جعلنا "لم يقم كل إنسان" لعموم
نفي القيام عن الجملة بدون كل
السلب مثل "لم يقم إنسان" لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ **لا تأسيس** أصلا،

لا نسلم: يعني لو حمل "إنسان لم يقم، ولم يقم إنسان" بعد دخول لفظ "كل" على ما حملا عليه قبل "كل" فلا نسلم أن يكون "كل" للتأكيد؛ لأن التأكيد هو ما يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر في تركيب واحد، ومعلوم أنه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر، بل الموجود إسنادان: إسناد إلى "كل" وإسناد إلى "إنسان"، فلا تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس على أن الإسنادين المذكورين لا يجتمعان في حالة واحدة، فوضح بطلان التأكيد. (الحواشي)

الاصطلاحي: لأن حمل "كل" على التأكيد في الصورة السابقة إنما لا يصح لو أريد التأكيد الاصطلاحي.

ظاهر: لأنه يصح إطلاق التأكيد على "كل" بهذا المعنى.

وحينئذ: [أي حين اندفاع المنع المذكور] أي حين أريد بالتأكيد المعنى الثاني يتوجه على الصورة الثانية إشكال وإن اندفع المنع المذكور سابقا. [التجريد بتغيير: ١٤٦] **أفادت إلخ**: أي لزم إفادتها النفي عن الجملة فإن "لم يقم إنسان" يدل على نفي القيام عن الكل ويلزمه صدق "بعض الإنسان لم يقم"؛ لأن السالبة الجزئية أعم من كليتها، ووجه اللزوم: أن الخاص يستلزم العام. [الدسوقي: ١/٤٣٦]

وحينئذ: أي وحين كون هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصلا بدون "كل"، لو جعلنا "لم يقم كل إنسان" لإفادة النفي عن كل فرد مثل "لم يقم إنسان" لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس كما ادعاه صاحب القيل السابق؛ لأن لفظة "كل" تكون للتأكيد على كل حال. (الحواشي)

لا تأسيس: لأن لفظ "كل" للتأكيد على كل حال.

بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر، **وما يقال:** إن دلالة "لم يقم إنسان" على النفي عن الجملة بطريق الالتزام، ودلالة "لم يقم كل إنسان" عليه بطريق المطابقة، فلا يكون تأكيدا، ففيه نظر؛ **إذ لو اشترط**........................
أي للنفي عن الجملة

بل إنما: أي لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، بل يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر، وهما تأكيد النفي عن كل فرد، وتأكيد النفي عن جملة. وحاصله: أنه إذا كان كل من النفي عن كل فرد أو عن الجملة حاصلا قبل دخول "كل" فبعد دخول "كل" تكون للتأكيد، سواء كانت للنفي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد، فإن جعلنا للنفي عن كل فرد - وهو عموم السلب - لزم ترجيح أحد التأكيدين، وهو تأكيد النفي عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو النفي عن جملة الأفراد، وإن جعلناه للنفي عن جملة الأفراد - وهو سلب العموم - لزم ترجيح أحد التأكيدين، وهو النفي عن جملة الأفراد على التأكيد الآخر وهو النفي عن كل فرد، وحينئذ فلا يصح قول المستدل: إنه يجب أن يحمل على النفي عن جملة الأفراد؛ لأنه لو حمل على النفي عن كل فرد لزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ لا تأسيس أصلا.

وأجاب الشارح في "المطول" عن هذا المنع بأن نفي الحكم عن الجملة إما بأن يكون منفيا عن كل فرد أو بأن يكون منفيا عن بعض الأفراد ثابتا للبعض الآخر، أو بأن يكون محتملا للمعنيين، والمستفاد من "لم يقم إنسان" هو القسم الأول فقط، فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس، فلو جعلنا "لم يقم كل إنسان" للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، وأما إذا جعلناه للنفي عن جملة الأفراد على الوجه المحتمل، فيكون تأسيسا قطعا؛ لأن هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله، فتأمل. [الدسوقي: ١/٤٣٦](المطول)

وما يقال: أي من طرف صاحب القيل السابق وهو ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه، فحاصل اعتراض المصنف: أنا لانسلم أنه لو حمل "كل" على الثاني وهو النفي عن الجملة يكون تأسيسا بل هو تأكيد، وحاصل ذلك الجواب: أن "لم يقم إنسان" مدلوله المطابقي نفي الحكم عن كل فرد، وأما النفي عن الجملة فهو لازم له؛ لأن السلب الكلي يستلزم رفع الإيجاب الكلي، فلو قلنا: مدلوله بعد "كل" النفي عن الجملة كان مدلولا مطابقيا فالنفي عن الجملة بعد "كل" مدلول مطابقي والتـــزامي قبلها، وحينئذٍ فلا يكون حمل "لم يقم كل إنسان" على نفي الجملة تأكيدا لعدم اتحاد الدلالتين. [الدسوقي: ١/٤٣٧]

إذ لو اشترط: حاصل الرد: أن اشتراط اتحاد الدلالتين في التأكيد وإن نفع ذلك القائل هنا، لكن يخالف فيما سبق، فلم يكن حاسما لمادة الشبهة، وتوضيحه أن ذلك القائل يقول: إن "إنسان لم يقم" لنفي الحكم عن الجملة، فإذا دخلت كلمة "كل" يجب أن تكون لنفي الحكم عن كل فرد، ولا تجعل لنفي الحكم عن الجملة مثل: "إنسان لم يقم"؛ إذ لو جعل مثله للزم ترجيح التأكيد على التأسيس عنده أيضا، فلو كان هذا القائل يشترط اتحاد الدلالتين في التأكيد لورد عليه أن "إنسان لم يقم" معناه المطابقي ثبوت النفي عن إنسان أي بعض مبهم، ويلزمه النفي عن الجملة،فدلالة "إنسان لم يقم" على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام، فعلى فرض لو جعلنا "كل إنسان لم يقم" لنفي الحكم عن الجملة لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ لأن دلالة "كل إنسان لم يقم" على هذا المعنى وهو النفي عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فلا يكون الدلالة متحدة،=

في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن "كل إنسان لم يقم" على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا؛ لأن دلالة "إنسان لم يقم" على هذا المعنى **بطريق الالتزام**، **ولأن النكرة** المنفية إذا عمت كان قولنا: "لم يقم إنسان" سالبة كلية لا مهملة، كما ذكره هذا القائل؛ لأنه قد بين **فيها** أن الحكم مسلوب عن كل واحد من **الأفراد**، **والبيان** لابد له من مبين، فلا محالة **ههنا شيء** يدل على أن الحكم فيها على كمية أفراد الموضوع، ولا نعني بالسور **سوى هذا**، **وحينئذ** يندفع ما قيل: سماها مهملة باعتبار عدم السور. **وقال عبد القاهر**:

(وقد جعله فيما سبق تأكيدا) (النفي عن الجملة) (منع ثالث) (راجع إلى النفي) (أفراد الموضوع) (أي قطعا) (أي لم يقم إنسان)

= فيلزمه أن يكون ليس هذا من باب التأكيد مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد، فثبت أن ذلك القائل لا يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين، فبطل ما أجاب به ههنا من جانب ابن مالك. [الدسوقي بتغيير: ٤٣٧/١]

بطريق الالتزام: لأن مدلوله المطابقي هو النفي عن إنسان مّا ويلزمه النفي عن الجملة. **ولأن النكرة**: هذا المنع مناقشة لفظية مع صاحب القيل السابق في التسمية فقط، واعتراض عليه بمخالفة اصطلاح القوم، والمناقشة واردة على قوله: "لأن السالبة المهملة في قوة الكلية لورود موضوعها في سياق النفي". وحاصله: أن النكرة المنفية إذا عمت كانت القضية المشتملة عليها سالبة كلية لا مهملة، فتسمية ذلك القائل لها مهملة لا يصح، فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهملة، ولا يخفى أن هذا المنع لا يضر صاحب القيل في مقصوده؛ فإنه مناقشة معه في التسمية فقط. [التجريد: ١٤٧، والدسوقي ملخصا: ٤٣٨/١]

فيها: أي في القضية التي موضوعها نكرة منفية عامة. **الأفراد**: وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية. **والبيان**: أي بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد. **ههنا شيء**: وهو وقوع النكرة تحت النفي. **سوى هذا**: أي سوى الشيء الدال على كمية الأفراد لا خصوص "لا شيء ولا واحد" مثلا في السلب الكلي، بل المراد بالسور ما يشمل قرينة الحال ووقوع النكرة في حيز النفي. (الدسوقي)

وحينئذ: أي وحين إذا أردنا بالسور ما يدل على كمية الأفراد وإن لم يكن لفظا يندفع ماقيل. (الدسوقي)

وقال عبد القاهر: عطف على قوله: "قيل"، وقد تقدم، فإن قلت: ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق، فما فائدة إعادته؟ قلت: فائدة ذلك الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق، وأن الباطل دليله، وفي هذا الجواب نظر؛ لأن ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراضات، كما مر على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول: وإليه ذهب عبد القاهر، أو وهو صحيح، فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل؛ لأن تقديم النفي على "كل" يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل، وهو صادق بالنفي عن كل فرد، وبالنفي عن البعض فقط، ويفيد النفي عن بعض الأفراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي، فبينهما العموم والخصوص، فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام =

إن كانت **كلمة "كل"** داخلة في حيز النفي **بأن أخرت** عن أداته، سواء كانت معمولة لأداة النفي **أو لا**، وسواء كان الخبر فعلا نحو:

مـــا كل ما يتمنى المـــرء يدركه   تجري الرياح بما لا تشتهي **السفن**

أو غير فعل نحو قولك: ما كل متمني المرء **حاصلا**، أو معمولة للفعل المنفي، **الظاهر** أنه عطف على "داخـــلة" **وليس بسديد**؛ لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك، وكذا لو عطفتها على "أخرت" بمعنى **أو جعلت معمولة**؛ لأن التأخير عن أداة النفي **أيضا**

قوله: معمولة — لكون "كل" معمولة للنفي — ليس بسديد أيضا

= صاحب القيل السابق؛ إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كان لفظ "كل" مسندا إليها، وكلام الشيخ أعم من ذلك كما ستقف عليه، فلو سلّم عدم المخالفة كان في إعادته هذه الفوائد الآتية. [الدسوقي: ٤٣٨/١، التجريد: ١٤٧]

كلمة "كل": قال الشيخ: وإذا كان النفي يقع لكل خصوصا فواجب إذا قلت: "لم يأتني القوم كلهم" أو "لم يأتني كل القوم" أن يكون قد أتاك بعضهم إلى أن قال: محال أن تقول: لم يأتني القوم كلهم وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلا، فاعرفه. (الدلائل) **بأن أخرت**: أي لفظا أو رتبة، وقد مثل للثاني فيما يأتي بقوله: كل الدراهم لم آخذ "لأن" كل رتبتها هنا التأخير، والمراد من التأخير ما يكون بلا فصل. (التجريد بتغيير)

أو لا: أي لا يكون "كل" معمولة لأداة النفي بأن كانت معمولة للابتداء.

ما كل إلخ: [مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن] يحتمل أن تكون "ما" حجازية، وأن تكون تميمية، فعلى الأول تكون "كل" معمولة لأداة النفي، وعلى الثاني غير معمولة لها، بل تكون معمولة لعاملها وهو الابتداء، وعلى الصورتين يكون الخبر فعلا، فالشعر يصلح أن يكون مثالا للصورتين، أعني كون "كل" معمولة لحرف النفي بجعل "ما" حجازية، وكون "كل" غير معمولة لأداة النفي بجعلها تميمية. [الدسوقي ملخصا: ٤٣٩/١](التجريد)

السفن: [جمع سفينة، أي أصحاب السفن]. **حاصلا**: بالنصب على أن "ما" حجازية، ويصح الرفع على أنها تميمية، والخبر على كل حال اسم، فيحتمل أن يكون مثالا لما إذا كانت "كل" معمولة لأداة النفي، ولما إذا كانت غير معمولة والخبر فيها اسم. (الدسوقي بتغيير) **الظاهر**: وجه الظهور: أن قوله: "معمولة" صفة، وكذا قوله: "داخلة" صفة أيضا، ففيه عطف صفة على مثلها. (الدسوقي بتغيير)

ليس بسديد: لما فيه من عطف الخاص على العام بـــ"أو"، وهو ممنوع. (الدسوقي)

أو جعلت معمولة: يحتمل أن يكون مراد الشارح بهذا أن قول الماتن: "معمولة" بمعنى جعلت معمولة، فهو اسم يشبه الفعل، معطوف على فعل أي "أخرت"، ويحتمل أن "جعلت" مقدر، وهو المعطوف، حذف وبقي معموله وهو قوله: معمولة. [الدسوقي بتغيير: ٤٤٠/١] **أيضا**: أي كما أن الدخول في حيز النفي كان شاملا له.

شامل لذاك اللهم إلا أن يخصص التأخير **بما إذا** لم تدخل الأداة على فعل عامل في "كلٍ"
تأخير كل عن أداة النفي
على ما يشعر به **المثال**، والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا **أو تأكيدا أو غير ذلك**، نحو: ما جاءني القوم كلهم في تأكيد الفاعل، أو ما جاءني كل القوم في الفاعل، وقدم مثال التأكيد على الفاعل؛ لأن "كلا" **أصل فيه**، أو لم آخذ كل الدراهم في المفعول المتأخر، أو **كل الدراهم** لم آخذ في المفعول المتقدم، **وكذا** لم آخذ الدراهم كلها، أو الدراهم كلها لم آخذ ففي جميع هذه الصور **توجه النفي** إلى الشمول خاصة لا إلى أصل الفعل وأفاد ......
حل معنى لا حل إعراب

شامل لذاك: [أي لجعل "كل" معمولة للنفي] لأن تأخيرها عن أداة النفي صادق بأن تكون معمولة للفعل المنفي أو لا، فالأول نحو: ما أخذت كل الدراهم، والثاني نحو: ما كل متمني المرء حاصل بالرفع على كون "ما" تميمية. [الدسوقي بتغيير يسير: ١٤٠/١] **اللهم**: جواب عن الاعتراض الوارد على العطف بتخصيص التأخير المذكور سابقا، وعلى هذا التأويل يصح عطف "أو معمولة" على كل واحد من "داخلة" و"أخرت".

بما إذا: أي والمعنى بأن أخرت لفظة "كل" عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو جعلت معمولة للفعل المنفي، هذا على تقدير عطف "معمولة" على "أخرت"، والمعنى على تقدير عطفها على "داخلة": إن كانت "كل" داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو كانت معمولة للفعل المنفي، وإذا خص التأخير فقد خص الدخول؛ لأنه تصوير للدخول. (الدسوقي)

المثال: [أي قوله: ما كل ما يتمنى المرء إلخ]. **أو تأكيدا**: لأن العامل في المتبوع عامل في التابع.

أو غير ذلك: كأن يكون "كل" مجرورا أو ظرفا أو تأكيدا لأحدهما نحو: ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم، أو ما سرت كل اليوم أو اليوم كله. [التجريد: ١٤٨] **أصل فيه**: أي في التأكيد لا في الفاعل وإن كان الفاعل أصلا في نفسه. **كل الدراهم**: جعل الفعل منفيا بــ"لم"؛ لأن المنفي بــ"ما" لا يتقدم معموله عليه، بخلاف "لم ولا ولن" على ما بين في النحو. (المطول) **وكذا إلخ**: [مثالان لتأكيد المفعول المتأخر والمتقدم] أشار إلى أن المصنف ترك مثالي التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما في "المطول". (التجريد)

توجه النفي: [جواب للشرط السابق وهو إن كانت داخلة إلخ] قال الشيخ: ههنا قاعدة وهو أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصا إلى أن قال: إنك إذا قلت: "جاءني القوم كلهم" كان كل فائدة خبرك هذا، والذي يتوجه إليه إثباتك بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء أنه كان من القوم على الجملة، وإنما وقع في شموله الكل، وذلك الذي عناك أمره من كلامك، وجملة الأمر أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء إلا كان الغرض الخاص من الكلام، والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه. (الدلائل)

الكلام **ثبوت الفعل** أو **الوصف** لبعض مما أضيف إليه كل إن كانت كل **في المعنى فاعلا** للفعل أو الوصف المذكور في الكلام، أو أفاد **تعلقه** أي تعلق الفعل أو الوصف به أي ببعض إن كانت "كل" في المعنى **مفعولا للفعل** أو الوصف، **وذلك بدليل الخطاب** وشهادة الذوق والاستعمال، والحق أن **هذا الحكم** أكثري **لا كلي بدليل** قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ **فَخُورٍ**﴾ (الحديد: ٢٣) ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (البقرة: ٢٧٦) ﴿**وَلَا تُطِعْ** كُلَّ **حَلَّافٍ** مَهِينٍ﴾ (القلم: ١٠) وإلا أي وإن لم تكن داخلة في حيز النفي **بأن قدمت** على.......

متكبر — جاحد بتحريم الربا — كثير الإثم — قليل الفهم وحقير — أي كلمة كل

ثبوت الفعل: كما في ما كل ما يتمنى المرء إلخ. **أو الوصف**: نحو: ما كل الدراهم مأخوذة.

في المعنى: أي سواء كانت مفعولا في اللفظ أيضا أولا بأن كانت توكيدا للمفعول.

فاعلا: أي سواء كانت فاعلا في اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا في اللفظ للفاعل. [الدسوقي: ٤٤١/١]

تعلقه: اعلم أن إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل، وإطلاق التعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول اصطلاح شائع. (مأخوذ من الدسوقي) [والتجريد: ١٤٨] **مفعولا للفعل**: فإنك لو قلت: لم آخذ كل الدراهم أو كل الدراهم لم آخذ، أو قلت: ما أنا بآخذ كل الدراهم كان المعنى أنك أخذت البعض وتركت الباقي. (الدلائل) **وذلك**: أي ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما بالبعض. **بدليل الخطاب**: أي مفهوم المخالفة مثلا: ما جاء القوم كلهم نفي لمجيء الكل، فيفهم منه ثبوت مجيء البعض. (التجريد)

هذا الحكم: أعني قوله: توجه النفي إلى الشمول، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض. (التجريد)

لا كلي: لأنه قد يتوجه النفي عند وقوع "كل" في حيزه إلى أصل الفعل، ويكون نفي الفعل عن كل فرد بدليل الآيات المذكورة. (الدسوقي بتغيير) **بدليل**: قد يقال: إن كلام الشيخ مبني على أصل الوضع، وإفادة الآيات لشمول النفي ليس من أصل الوضع، وإنما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية، وهي تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم إطاعة الحلاف، فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية؛ لأن العمل بمفهوم المخالفة ما لم يعارضه معارض، فقول الشيخ مبني على الأصل والوضع، وإفادة تلك الآيات وأمثالها لشمول النفي بواسطة القرائن، فلا يصح بطلان كلية قول الشيخ. (ملخص من الدسوقي والتجريد) **فَخُورٍ**: كثير الفخر على الناس. **ولا تطع**: أورد الشارح هذه الآية، وإن لم تكن من قبيل النفي الذي كلامنا فيه؛ لأنه نهي إشارة إلى أن النهي كالنفي في الحكم السابق. (التجريد بتغيير)

حلاف: كثير الحلف في الحق والباطل. **بأن قدمت**: في هذا التفسير إشارة إلى أن النفي المستفاد من لفظة "وإلا" يتوجه إلى القيد أعني الدخول في حيز النفي، فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم "كل" عليه، فلا يرد أن انتفاء دخول "كل" في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي في الكلام أصلا، فلا يصح حينئذ بقاء قوله الآتي: "عم النفي" على إطلاقه. [مأخوذ من الدسوقي: ٤٤٢/١] (والتجريد)

النفي لفظا **ولم تقع** معمولة للفعل المنفي عمَّ النفي كل فرد مِمّا أضيف إليه كل، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد، **كقول النبي** ﷺ لما قال له ذو اليدين **اسم** واحد من الصحابة: أقصرت الصلاة **بالرفع فاعل** "قصرت" أم نسيت يا رسول الله: "كل ذلك لم يكن" هذا قول النبيذ ﷺ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه **بوجهين**: أحدهما: أن جواب "أم" إما بتعيين أحد الأمرين أو **بنفيهما جميعا** تخطئة للمستفهم **لا بنفي الجمع** بينهما؛ لأنه عارف بأن الكائن أحدهما، والثاني: ما روي أنه لما قال النبي ﷺ: كل ذلك لم يكن، قال له ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع، وعليه أي عموم النفي عن كل فرد قوله أي قول أبي النجم: ....

(لقب به لطول يديه - همزة الاستفهام - أو نائب الفاعل - في اعتقاده الثبوت لأحدهما - أي معتقد ثبوت أحدهما - وهو موجبة جزئية - أي يناقض - الذي هو سالبة كلية - الذي هو سلب جزئي - أي ورد قوله)

ولم تقع: قيد به؛ ليخرج كل الدراهم لم آخذ، فإنها - أي كل - مقدمة على النفي، لكنها معمولة للفعل المنفي، ولو زاد هنا "ورتبة" بعد قوله: "لفظا" لاستغنى عن قوله: و لم تقع إلخ تأمل. [التجريد: ١٤٩]

كقول النبي: لفظ الحديث من رواية أبي هريرة في "صحيح مسلم": صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، فسلم في ركعتين، فقام ذواليدين، فقال: أ قصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: كل ذلك لم يكن. فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله! فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: أ صدق ذو اليدين؟ فقالوا: نعم، يا رسول الله! فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم. **اسم**: أي لقبه واسمه خرباق، وقيل: عرباض. **بالرفع**: لا بالنصب بجعل أقصرت كأكرمت فاعله ضمير النبي عليه السلام. [الدسوقي: ٤٤١/١]

فاعل: هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل، وروي أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول، وعليه فالصلاة نائب فاعل.(التجريد) **بوجهين**: أي كون المراد من قوله: "كل ذلك لم يكن" نفي كل واحد من القصر والنسيان ثابت بوجهين، والوجه الثالث أنه ورد في بعض الطرق: لم أنس و لم تقصر، وهو صريح في نفي كل واحد من الأمرين. **بنفيهما جميعا**: وليس في كلامه عليه السلام تعيين أحد الأمرين فلزم أن مراده نفي كل منهما.

لا بنفي الجمع: حاصله أنه إذا قيل: أ زيد قائم أم عمرو؟ فإنه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال: قام عمرو، أو بنفي كل منهما بأن يقال: لم يقم واحد منهما، ولا يجاب بنفي الجمع بأن يقال: لم يقوما معا بل القائم أحدهما؛ لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئا؛ لأنه عالم أن أحدهما قائم و لم يعلم عينه، فكذلك ههنا لا يصح أن يكون مراد النبي عليه السلام: لم يقعا جميعا أي بل الواقع أحدهما، فإنه لا يصلح جوابا، بقي أنه قد يكون جواب "أم" بإثبات الأمرين أيضا لكن لم يذكره الشارح؛ لأنه غير متأت في الحديث، فاقتصر على الاحتمالين السابقين. [الدسوقي وغيره: ٤٤٣/١]

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كلـــه لــــم أصنع

برفع "كله" على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه علي **من الذنوب**، ولإفادة هذا المعنى (أي عموم السلب) عدل **عن النصب** المستغني عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه أي لم أصنعه.

وأما تأخيره أي تأخير المسند إليه فلاقتضاء المقام **تقديم المسند** (عن المسند)، **وسيجيء** (لنكتة مقتضية لتقديمه) بيانه (في مبحث المسند).

هذا **الذي ذكر** من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة (متعلق بـ"ذكر") كله مقتضى الظاهر من الحال.

[إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر]

وقد يخرج الكلام على خلافه، أي على خلاف مقتضى الظاهر؛ **لاقتضاء الحال** إياه، فيوضع المضمر موضع المظهر **كقولهم**: نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل؛ فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار؛.........

برفع كله: أي على أنه مبتدأ خبره جملة "لم أصنع" والرابط محذوف. [الدسوقي: ٤٤٥/١]

من الذنوب: قال عبد الحكيم: فيه إشارة إلى أن النكرة أعني ذنبا للعموم، وإن كانت في الإثبات بقرينة المقام، وقال الجلبي: فيه إشارة إلى أن المراد من الذنب هنا الذنوب؛ لأنه اسم جنس يقع على القليل والكثير. [التجريد وغيره: ١٤٩]

عن النصب: لأن النصب إنما يفيد سلب العموم، وهو خلاف المقصود.

تقديم المسند: قال الشيخ: ومن البين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن وضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه. (الدلائل)

وسيجيء: فإن قلت: هلا أتى بالنكات هنا وأحال فيما يأتي على ما هنا؛ ليكون إحالة على معلوم بخلاف ما سلكه، فإنه إحالة على غير معلوم؟ فالجواب ما نقل عن "الأطول": أن المصنف إنما فعل ذلك إشارة إلى أن التأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله، وإنما هو من ضرورياتها ولوازمها، ومقتضى الحال إنما هو التقديم للمسند فيلزم منه تأخير المسند إليه. [الدسوقي بزيادة: ٤٤٧/١]

الذي ذكر: فيه إشارة إلى أن إفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليها متعدد، لتأوله بالمذكور. (التجريد)

لاقتضاء الحال: أي لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من الظاهر. [الدسوقي: ٤٤٨/١]

كقولهم: أي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر المسند إليه لفظا أو تقديرا. (التجريد)

لعدم تقدم ذكر المسند إليه **وعدم قرينة** تدل عليه، وهذا الضمير عائد **إلى متعقل معهود**
أي بخصوصه أي في نعم
في الذهن، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم **جنس المتعقل**، وإنما يكون هذا من وضع المضمر
لا في الخارج أي تفسير المتعقل أي لا بمعرفة أي نعم رجلا
موضع المظهر **في أحد القولين**، أي قول من يجعل المخصوص **خبر مبتدأ** محذوف، وأما
تفسير لأحد القولين لا للقولين
من يجعله مبتدأ، ونعم **رجلا** خبره، **فيحتمل** عنده **أن يكون** الضمير عائدا إلى
المخصوص وهو مقدم تقديرا، ....

وعدم قرينة: فيه إشارة إلى أن الموجب للإضمار أحد الأمرين: إما تقدم المرجع أو قرينة تدل عليه، فإذا فقدا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير، فمقام "نعم الرجل" مقام إظهار لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الإضمار. فإذا قلت: "نعم رجلا زيد" بإضمار المسند إليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر؛ لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر، وهو حصول الإبهام، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين أي من غير تعيين خصلة. [الدسوقي: ١/٤٤٨]

إلى متعقل معهود: أي إلى شيء معقول في الذهن مبهم بأن يكون رجلا أو أكثر، فإذا أتي برجل مثلا الذي هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعقل دون شخصه، فما زال الإبهام حاصلا في الجملة، فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه، وإنما اعتبر في ذلك المتعقل كونه مبهما لأجل أن يحصل الإبهام. [الدسوقي بتغيير: ١/٤٤٩]

جنس المتعقل: أي فقط دون شخصه ليحصل الإبهام، ثم التعيين الحاصل المخصوص، بخلاف المعرفة فإن بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الإبهام ثم التعيين الذي كان مقصودا في باب نعم. [التجريد بتغيير: ١٥٠]

في أحد القولين: أي المشهورين، فلا ينافي أن هناك قولا آخر، وهو جعل المخصوص مبتدأ وخبره محذوف. (الدسوقي)

خبر مبتدأ: لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر السؤال عنه بـــ من هذا؟ فأجيب بقوله: هو زيد. [الدسوقي: ١/٤٥٠]

رجلا: نكرة مميزة، وإنما التزم تفسير الضمير بالنكرة مع أن الضمير للتعقل ذهنا؛ لأن النكرة كافية في الإشعار لعموم الجنسية المفيد للمدح الذي لا يتخصص بخصلة، وكلما أفاد الغرض فالزائد عليه ملغى. (المواهب)

فيحتمل: ويحتمل أن يكون الضمير في "نعم" راجعا إلى المتعقل الذهني مثل القول السابق لا إلى "زيد" المبتدأ، وعليه فيكون من هذا الباب، كذا قيل، وفيه نظر؛ إذ هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع المضمر المبهم موضع المضمر المعين لا من وضع المضمر موضع المظهر، فلا يكون كونه من هذا الباب على هذا الاحتمال صحيحا أيضا. (ملخص من الدسوقي والتجريد) **أن يكون:** [فلا يكون من هذا الباب] فإن قلت: على هذا الاحتمال أين الرابط الذي يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ؟ قلت: الرابط العموم الذي في الضمير الشامل للمبتدأ كما في صورة الفاعل المظهر، فكأنه قيل: زيد نعم هو، أي مطلق شيء الذي زيد من جملته، فزيد ذكر مرتين أولا بخصوصه، وثانيا من حيث دخوله في جملة مرجع الضمير. (الدسوقي)

ويكون التـــزام إفراد الضمير، حيث لم يقل: نعما **ونعموا**، من خواص هذا الباب؛
نعما رجلين الزيدان
لكونه من الأفعال **الجامدة**. وقولهم: هو أو هي زيد عالم **مكان الشأن أو القصة**،
لف ونشر مرتب
فالإضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر **لعدم التقدم**.
أي تقدم المسند إليه
واعلم أن الاستعمال **على أن** ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان **في الكلام** مؤنث **غير**
أي جار على أن
فضلة نحو: هي هند مليحة، فقوله: هي زيد عالم **مجرد قياس**، ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في **البابين**..

ويكون: جواب عما يقال: إذا كان الضمير عائدا على المخصوص فيلزم تثنية الضمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا مع أنه ليس كذلك. [الدسوقي: ١/٤٥٠] **ونعموا**: أي نعموا رجالا الزيدون. **لكونه من**: أي لمشابهته للاسم الجامد في عدم التصرف، ويرد على هذا أن ليس من الأفعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه. [التجريد: ١٥٠](المطول) **الجامدة**: حتى ذهب بعضهم إلى أنه اسم. **مكان الشأن أو القصة**: يشير إلى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة، فإن قلت: كيف يصح "هو زيد عالم" مثلا مع أنه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا ؟ قلت: الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج لرابط؛ لأن الجملة المفسرة لضمير الشأن عين المبتدأ فهي في حكم المفرد، فلا يحتاج لرابط، فمعنى "هو زيد عالم" أن الشأن والحديث أن زيدا عالم، فالخبر أي زيد عالم عين المبتدأ أي الشأن والحديث، وكذا لا يحتاج للرابط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو: قولي زيد منطلق. (الدسوقي بتغيير) **لعدم التقدم**: فإيراده ضميرا مخالف للظاهر إلا أن الحال تقتضيه لنكتة.

واعلم: قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم: هو أو هي زيد عالم، فإنه يقتضي صحة استعمال هي زيد عالم. (الدسوقي) **على أن**: فيه إشارة إلى أن ضمير الشأن والقصة واحد في المعنى، إنما اصطلحوا على أن الجملة المفسرة للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيها بالفضلة؟ فإن الضمير يؤنث ويقال له: ضمير القصة، وإلا ذكر ويقال له: ضمير الشأن. (الدسوقي) **في الكلام**: أي في الجملة المفسرة للمضير.

غير فضلة: أي ولا شبيها بالفضلة، فمثال الفضلة نحو: إنها بنيت غرفة، ومثال شبيه الفضلة نحو: إنها كان القرآن معجزة؛ لأن "المعجزة" في المثال وإن لم يكن في الأصل فضلة، لكنه منصوب كالفضلات، فلا يؤنث الضمير في المثالين بل يقال فيها: "إنه" وإنما اشترط كونه المؤنث غير فضلة وشبيها بها؛ لأن الضمير مقصود لهم فلا تراعى مطابقته للفضلات. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)**مجرد قياس**: أي قياس على قولهم: "هي هند مليحة" بجامع عود الضمير في كل إلى القصة مجرد عن السماع والاستعمال، وحينئذ فلا يصح قول المصنف: "وقولهم: هو أو هي زيد عالم" المفهوم منه أن ذلك مسموع. [الدسوقي: ١/٤٥١] **البابين**: أي باب نعم وباب ضمير الشأن.

بقوله: **ليتمكن** ما يعقبه أي يعقب ذلك الضمير، أي يجيء على عقبه في ذهن السامع؛ لأنه أي السامع إذا لم يفهم منه أي من الضمير معنى انتظره أي **انتظر السامع ما يعقب** الضمير؛ ليفهم منه معنى، فيتمكن بعد وروده فضل تمكن؛ لأن المحصول بعد الطلب **أعز** من المنساق بلا تعب، ولا يخفى **أن هذا لا يحسن** في "باب نعم"؛ **لأن السامع** ما لم يسمع المفسر **لم يعلم** أن فيه ضميرا، **فلا يتحقق** فيه الشوق والانتظار، وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمر، فإن كان المظهر الذي وضع موضع المضمر اسم إشارة، **فلكمال العناية** بتمييزه، أي تمييز المسند إليه ....

(لفظ "على" لشدة اللصوق) (تمكنا فاضلا زائدا) (أي في نعم) (معمول لـ"يعكس") (بيان للعكس)

ليتمكن: إن قلت: هذا التمكن الحاصل في ضمير الشأن يحصل بقولك: "الشأن زيد عالم" أيضا من غير التزام خلاف الظاهر، فلا يختص الإضمار بالتشوق؟ قلت: هذا ممنوع؛ إذ السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله ولو إجمالا، بخلاف الضمير الغائب؛ فإنه لا يفهم منه إلا أن له مرجعا في ذهن المتكلم، وأما إن ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع، فلم يشتد الإبهام في الاسم المظهر مثل الضمير، فلا يتحقق فيه التشوق. [الدسوقي بتغيير: ٤٥١/١] **أعز**: وجه الأعزية أن فيه أمرين: لذة العلم، ودفع ألم الشوق بخلاف المنساق بلا تعب؛ فإن فيه الأول فقط، ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الألم أعلى من اللذة الموجودة بدونه. [التجريد: ١٥١]

أن هذا: أي ما ذكر من أن السامع إذا لم يفهم منه معنى انتظره. **لا يحسن إلخ**: أي التعليل الذي ذكره الماتن لوضع المضمر موضع المظهر لا يحسن في "باب نعم"؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لا يعلم بمجرد سماع "نعم" أن فيه ضميرا، فلا يتشوق ولا ينتظر لمرجعه، فالتعليل المذكور إنما يحسن في ضمير الشأن فقط لكن لا مطلقا، بل إذا كان ضمير الشأن بارزا مثل: هو زيد عالم، أما إذا كان مستترا نحو: كان زيد قائم، فحاله كحال "باب نعم" في عدم التشوق والانتظار، فلا يحسن التعليل فيه أيضًا، تأمل. (ملخص من الدسوقي والتجريد) **لأن السامع إلخ**: لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل؛ لأنه لابد لكل فعل من فاعل، لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار؛ لعدم تمامه من حيث إن النفس تعلم أنه لابد من مجيئه، وكان الانتظار التام إنما يتحقق إذا وجد محل ما ينتظر، و لم يجئ كما في ضمير الشأن، فإن حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديرا، فإذا وجد محله و لم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ. (التجريد)

لم يعلم: اعترض عليه الفاضل اللاهوري والفاضل الچلپي: بأنه يجوز أن يكون مراد المصنف من التمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر؛ لجواز علمه بقرينة أخرى، فيتحقق الشوق والانتظار، ولعله لذلك لم يقل الشارح: لا يصح في "باب نعم". **فلا يتحقق**: فلا يكون تعليل وضع المضمر موضع المظهر في "باب نعم" بما ذكره سديدا. **فلكمال العناية**: أي فلأجل إفادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس. [الدسوقي: ٤٥٢/١]

لاختصاصه بحكم بديع، **كقوله: كم** عاقل عاقل **هو** وصف "عاقل" الأول بمعنى كامل العقل متناه فيه أعيت أي أعيته وأعجزته، أو أعيت عليه وصعبت مذاهُبه أي طرق معاشه، **وجاهل جاهل** تلقاه مرزوقا :: **هذا** الذي ترك الأوهام حائرة، وصير العالم النحرير أي المتقن من نحر الأمور **علما** أتقنها زنديقا كافرا **نافيا للصانع** العدل الحكيم، فقوله: "هذا" إشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، **فكان القياس** فيه الإضمار فعدل إلى اسم الإشارة؛ لكمال العناية بتمييزه ليري السامعين أن **هذا الشيء** المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب - وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا - **فالحكم البديع** هو الذي أثبت للمسند إليه....

(عجيب) (خبر) (فيكون متعديا) (فيكون لازما) (تفسير لما قبله) (أي صير) (أي العقول) (أي متحيرة) (بكسر الزاء) (أي عناية المتكلم) (أي المسند إليه) (أي الحكم العجيب)

لاختصاصه: أي وإنما يعتني المتكلم اعتناء كاملا بتخصيصه وتمييزه لاختصاصه، أي لكون مدلوله مختصا بحكم أي بأمر محكوم به عليه بديع. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٢/١] **كقوله:** أي قول أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، بفتح الواو نسبة إلى "راوند" قرية، والأكثر على أنه كان زنديقا. وقيل: إنه كان من الأولياء، وقبل البيت المذكور:

سبحان من وضع الأشياء موضعها وفرق العز والإذلال تفريقا

والله أعلم.(الدسوقي) **كم:** خبرية مضافة إلى مميزها، مرفوع على الابتداء. **هو:** أي ليس بتأكيد لفظي كما يوهم.

وجاهل جاهل إلخ: [أي وكم جاهل كامل الجهل] وفي جعل الجاهل المقابل للعالم مقابلا للعاقل إشارة إلى أن العقل بلا علم كالعدم، وأن الجهل يلزمه الجنون، فالعاقل ينبغي له أن يتحلى بالعلم ويحترز عن الجهل؛ لئلا يتعطل عقله، والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٣/١] **هذا:** أي الحكم السابق وهو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا. **علما:** تمييز محول عن المفعول، والأصل نحر علم الأمور أي أتقنه، وتفسير النحر بالإتقان تفسير مجازي علاقته المشابهة في إزالة ما به الضرر؛ فإن القتل والذبح الذي هو معنى النحر الحقيقي يزيل الدماء والرطوبات التي بالحيوان، والإتقان يزيل الشكوك والشبهات.[التجريد: ١٥١]

نافيا للصانع: قائلا: لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك. **فكان القياس إلخ:** بأن يقال: "هما" مثلا بدل "هذا"، وإنما كان القياس الإضمار؛ لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس، والإشارة يكون حقيقة في المحسوس. (الدسوقي)

هذا الشيء: أي كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا. **فالحكم البديع:** [أي جعل الأوهام حائرة والعالم زنديقا] أشار بذلك لرد ما قال بعضهم: إن الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع: أنه عبارة عنه، ومعنى كون هذا الحكم بديعا: أنه ضد ما كان ينبغي، ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ لأنه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه، فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة والحكم البديع -

المعبر عنه باسم الإشارة، أو التهكم **عطف على** "كمال العناية" بالسامع **كما إذا كان** السامع فاقد البصر، **أو لا يكون** ثمه مشار إليه أصلا، **أو النداء** على كمال بلادته أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس أو على **كمال فطانته**، بأن غير المحسوس عنده

أي هذا — أي السامع

= المختص به، فالمسند إليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، والحكم البديع المختص به أي الثابت له جعل الأوهام حائرة والعالم زنديقا. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٤/١]

عطف على إلخ: كان الظاهر أن يكون قوله: "أو التهكم" معطوفا على "الاختصاص"، ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح في "المفتاح"، إلا أنه لما كان يورد عليه أن قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز، بل يقتضي اسم الإشارة سواء قصد به كمال العناية بتمييز أم لا، جعله الشارح عطفا على "كمال العناية" دون "الاختصاص" حتى لا يرد السؤال المذكور. (المطول)

كما إذا كان: كما لو قال لك الأعمى: من ضربني؟ فقلت له: هذا ضربك، فكان مقتضى الظاهر أن يقال له: هو زيد؛ لتقدم المرجع في السؤال، لكنه عدل عن مقتضى الظاهر، وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصير فنزلته منزلة البصير تهكما به. (الدسوقي)

أو لا يكون إلخ: وهذا مقابل لمحذوف والأصل سواء كان ثمه مشار إليه محسوس أو لم يكن ثمه مشار إليه أصلا أي محسوس، فالمنفي المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا، كما إذا قال لك الأعمى: من ضربني؟ فقلت: "هذا ضربك" مشيرا للخلأ مثلا استهزاء به مكان "هو زيد" لتقدم المرجع في السؤال، وقرر بعض الأشياخ أن قوله: "أو لا يكون" مقابل لقوله: "فاقد البصر"، أي أو لم يكن فاقد البصر، لكن لم يكن ثمه مشار إليه أصلا يعني محسوس كما إذا قال لك البصير: من ضربني؟ فقلت: "هذا ضربك" مشيرا لأمر عدمي كالخلأ. وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام إضمار؛ لتقدم المرجع في السؤال، وبهذا اندفع ما يقال: إذا لم يكن ثمه مشار إليه أصلا، لم يكن هناك مرجع للضمير، فلا يكون المقام للضمير؛ لتوقفه على المرجع، فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٥/١]

أو النداء: عطف على "التهكم" أي يوضع اسم الإشارة موضع المضمر؛ لأجل التنبيه على بلادة السامع. فإذا قال قائل: من عالم البلد؟ مثلا فقيل له: ذلك زيد، كان ذلك القول مكان "هو زيد"؛ لأن المحل للضمير؛ لتقدم المرجع، فالإتيان باسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر عدل إليه إيماء إلى كمال بلادة ذلك السامع بأنه لا يدرك إلا المحسوس. (الدسوقي بتغيير) **كمال فطانته:** حاصله: أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الغامض الخفي إيماء إلى أن السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات، وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة: "وهذه عند فلان ظاهرة" مدحا له وتعريضا بغيره، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: وهي ظاهرة عند فلان؛ لتقدم المرجع، لكنه عدل عن مقتضى الظاهر؛ للتنبيه على كمال فطانة ذلك السامع. (الدسوقي)

بمنزلة المحسوس، **أو ادعاء** كمال ظهوره أي ظهور المسند إليه، وعليه أي وعلى وضع
خبر مقدم
اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب، أي غير باب
حال من تعاللت
المسند إليه شعر: **تعاللت** أي **أظهرت العلة** والمرض كي **أشجى** أي أحزن من شجي
مبتدأ مؤخر بصيغة المعروف
بالكسر صار حزينا، لا من شجى بالعظم بالفتح بمعنى نشب في حلقه، وما بك علة ::
لأنه غير مناسب أي وقف العظم في حلقه الواو حالية في الواقع
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك أي بقتلي، كان مقتضى الظاهر أن يقول: "به"؛ لأنه
أي بإظهار العلة دون بذلك القتل
ليس بمحسوس، فعدل إلى "ذلك" إشارة إلى أن قتله **قد ظهر ظهور المحسوس**، وإن كان
والإشارة تكون في المحسوس أي إلى لفظ ذلك
المظهر الذي وُضع موضع المضمر غيره أي **غير اسم الإشارة**، ﴿**فلزيادة التمكين**، أي
جعل المسند إليه متمكنا عند السامع نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ **الصَّمَدُ**﴾ (الإخلاص: ١،٢)
أي الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج - من صمد إليه إذا قصد - ....
تفسير لما قبله

أو ادعاء: أي يوضع اسم الإشارة مكان الضمير في باب المسند إليه؛ لادعاء كمال ظهور المسند إليه عند المتكلم حتى كأنه محسوس بالبصر، ولو لم يكن ظاهرا في نفسه كقول القائل عند الجدال وتقرير مسألة أنكرها الخصم: "هذه ظاهرة أو مسلمة"، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: وهي ظاهرة، لكنه عدل إلى اسم الإشارة ادعاء لكمال ظهوره. [الدسوقي بتغيير: ١/٤٥٥] **تعاللت:** هو قول عبد الله بن دمينة، مصغرا على وزن عرينة.

أظهرت العلة: لأن التفاعل يستعمل في إظهار ما لم يكن كتعارج أي أظهر العرج و لم يكن به عرج. [الدسوقي: ١/٤٥٦]**أشجى:** أي أحزن من شجي يشجى على حد علم يعلم، وأما شجا يشجو فهو متعد، يقال: شجاني هذا الأمر أي أحزنني. (المطول) **تريدين قتلي:** استيناف وجواب لما يقال: هل ظفرت بذلك المراد؟

قد ظهر: أي ظهورا كاملا كالمحسوس مع أن القتل من المعاني.

ظهور المحسوس: قيل: الأولى أن يقول: قد ظهر كمال الظهور المحسوس؛ ليوافق قول المصنف: أو ادعاء كمال ظهور، وأجيب بأن كمال ظهور المعاني كالقتل أن يكون كالمحسوس، فظهورها ظهور المحسوس كمال في ظهورها. (الدسوقي بتغيير) **غير اسم الإشارة:** بأن كان علما أو معرفا بالإضافة أو بـــ"أل".

فلزيادة التمكن: ووجه إفادة الظاهر التمكنَ دون المضمر: أن المضمر لا يخلو عن إبهام في الدلالة، بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالعلم، فإذا ألقي للسامع ما لا إبهام فيه تمكن من ذهنه. (الدسوقي بتغيير)

الله الصمد: لم يورد العاطفة بين الجملتين؛ لكمال الازدواج بينهما؛ فإن الثانية كالتتمة للأولى، وتعريف "الصمد" مع تنكير "أحد"؛ لعلمهم بصمديته تعالى بخلاف أحديته.

ولم يقل: هو الصمد **لزيادة التمكن، ونظيره** أي نظير ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ﴾ في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن، من غيره حال من الخبر أي غير باب المسند إليه ﴿وَبِالْحَقِّ﴾ أي **بالحكمة** المقتضية للإنزال ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ أي القرآن ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ **حيث** لم يقل: وبه نزل، **أو إدخال الرَّوع** خبر عطف على "زيادة التمكن" في ضمير قلبه السامع وتربية المهابة، الخوف وزنا ومعنى **وهذا** العظمة **كالتأكيد** لإدخال الروع **أو تقوية** داعي المأمور، ومثالهما أي مثال التقوية وإدخال الروع مع التربية قول الخلفاء: **أمير المؤمنين** يأمرك بكذا **مكان أنا آمُرك**، وعليه ....

ولم يقل: أي مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع. [الدسوقي: ٤٥٧/١]

لزيادة التمكن: أي لأنه لو قال: "هو الصمد" لكان فيها استحضار للذات بالضمير، لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر؛ لأن في الضمير إبهاما ما، بخلاف المظهر فإنه أدل على التمكن لاسيما إذا كان علما؛ لأنه قاطع للاشتراك من أصله. (الدسوقي) **ونظيره**: مبتدأ، وقوله: "بالحق" خبر، وقوله: "من غيره" حال منه، أي حال كون تلك الآية من غيره، وهي حال مؤكدة؛ إذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا. (الدسوقي)

وبالحق: كون هذا المثال من قبيل وضع المظهر موضع المضمر إذا فسر الحق الثاني بما فسر به الأول، كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرفة معرفا، وأما إذا فسر الحق الثاني بالأوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون ما نحن فيه؛ لأن كلا من الحقين له حينئذ معنى على حدة، كذا في شرحه لـــ"المفتاح"، وتقديم الجار والمجرور في موضعين أعني: "بالحق" يفيد الحصر.

بالحكمة: هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد، وسماها حقا؛ لأنها حق ثابت في الواقع.

حيث: مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع. (الدسوقي) **أو إدخال الروع**: قال السكاكي: وتترك الحكاية إلى المظهر إذا تعلق به غرض كفعل الخلفاء حيث يقولون: "أمير المؤمنين يرسم لك" مكان "أنا أرسم" وهو إدخال الروعة في ضمير السامع وتربية المهابة، أو تقوية داعي المأمور، وعليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) (مفتاح) **وهذا كالتأكيد**: لأن خشية لحوق الضرر من شيء يلزمها إجلاله وتعظيمه في القلب، فهو من عطف اللازم، وهو بمنزلة التأكيد؛ لأنه يدل على الملزوم، ولذا قال الشارح: "كالتأكيد". [الدسوقي: ٤٥٨/١]

أو تقوية: [والمراد من "الداع" حالة نفسانية تقوم المأمور كظن الانتقام] قال في "المطول": أي ما يكون داعيا لمن أمرته بشيء إلى الامتثال والإتيان به، فيكون إضافة الداعي للمأمور من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ففي المثال الآتي ذات الخليفة تكون مقتضية للداعي المذكور، والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور لو خالف يقوي ذلك الداعي. (مأخوذ من الدسوقي) [التجريد: ١٥٣]

أمير المؤمنين: فإسناد الأمر إلى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أنا موجب لدخول الخوف في قلب السامع؛ لدلالة لفظ أمير المؤمنين على القهر والسلطان وأنه يهلك العاصي، وموجب لازدياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته، =

أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره أي من غير باب المسند إليه، ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾ (آل عمران:١٥٩) حيث **لم يقل: "علي"** لما في لفظ **"الله"** من تقوية الداعي إلى التوكل عليه؛ لدلالته على ذات موصوفة بصفات كاملة من القدرة وغيرها، أو **الاستعطاف** أي طلب العطف والرحمة **كقوله**:

دون إدخال الروع — بعد المشاورة ووضوح الرأي — عطف تفسير

إلهي عبدك العــاصي أتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

باب توبتك — حال من فاعل أتاك — أي سألك

لم يقل: **"أنا العاصي"**؛ لما في لفظ "عبدك" من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة. **قال** السكاكي: هذا **أعني نقل** الكلام من **الحكاية** إلى الغيبة **غير مختص** بالمسند إليه ولا **النقل مطلقا** بهذا القدر أي بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة، ....

المستفادة من الاسم الظاهر — تفسير لهذا القدر

= وموجب لتقوية داعي المأمور بخلاف "أنا آمرك"؛ فإنه لا يدل على ذلك. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٩/١]

لم يقل: "عليّ": أي مع أن المقدم يقتضيه؛ لأنه للمتكلم. **الله**: بخلاف ضمير المتكلم فإنه لا يدل على ذلك.

الاستعطاف: أي وضع المظهر موضع المضمر للاستعطاف. **كقوله**: منوسب إلى سيدنا علي كرم الله وجهه.

آمُرك: أي الذي هو المقتضى الظاهر؛ لأن المقام للتكلم. **أنا العاصي**: أي أنا العاصي أتيتك على أن يكون "العاصي" بدلا، أي من ضمير المتكلم. (المطول)

أعني نقل: فسر السكاكي اسم الإشارة بهذا التفسير، وأفاد بهذا التفسير أن الإشارة ليس إلى وضع المظهر موضع المضمر، بل إشارة لما يفهم ضمنا من إيراد قوله تعالى: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وقوله: "إلهي عبدك العاصي أتاكا" مثالا لوضع الظاهر موضع المضمر؛ فإنه يتضمن نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، فما قيل: إنه لا فائدة في قوله: "غير مختص بالمسند إليه" لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي؛ لأنه علم ذلك من قوله: "وعليه من غيره ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾"، ليس بشيء؛ لأن المفهوم صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، وإن كان ذلك مفهوما منه ضمنا؛ لأن التصريح بما علم ضمنا لا يكون تكرارا. [التجريد ملخصا: ١٥٣] (المطول)

الحكاية: أي المتكلم لأنه يحكي عن نفسه. **غير مختص**: أي بل تارة يكون في المسند إليه كما مر في قوله: "إلهي عبدك"، وفي قوله: "أمير المؤمنين يأمرك" مكان "أنا العاصي" و"أنا آمرك"، وتارة يكون ذلك النقل في غير المسند إليه كما مر في قوله: "فتوكل على الله" مكان "فتوكل عليّ"، وهذا كله من الالتفات عند السكاكي. [الدسوقي: ٤٦٢/١]

النقل مطلقا: [أي عن التقييد بكونه من الحكاية إلى الغيبة.] اعلم أن عبارة المتن كان "ولا بهذا القدر" فيدل ظاهره على أن المعنى: وليس النقل من الحكاية إلى الغيبة مختصا بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة، ولا يخفى فساده؛ لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه، هذا حاصل التسامح الذي في عبارة الماتن، وحاصل التوضيح الذي أشار إليه الشارح بقوله: =

ولا يخلو العبارة عن تسامح، بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أي **سواء كان** في المسند إليه أو غيره، وسواء كان كل منها **واردا** في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده ينقل إلى الآخر، فيصير الأقسام **ستة حاصلة** من ضرب الثلاثة في الاثنين، ولفظ "مطلقا" ليس في عبارة السكاكي، لكنه مراده **بحسب ما علم** من مذهبه في الالتفات وبالنظر إلى **الأمثلة**، ويسمّى **هذا النقل عند علماء المعاني** التفاتا مأخوذا من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس كقوله: أي قول امرئ القيس: تطاول ليلك خطاب لنفسه التفاتا، ومقتضى الظاهر ليلي بالأثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع،.........

من التكلم والخطاب وغيره — كما في الأمثلة التي مضت — أي منقولا — الواو بمعنى أو — في مرثية أبيه — أي لذاته — على جهة الالتفات — لأن المقام مقام تكلم — ويروى بكسرهما

= "ولا النقل مطلقا": أنا نجرد النقل الأول عن قيده أي أن النقل حال كونه مطلقا عن التقييد بكونه من التكلم إلى الغيبة، غير مختص بهذا القدر، أعني النقل من التكلم إلى الغيبة، بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغيبة، أو من الغيبة إلى التكلم أو الخطاب، أو من التكلم إلى الخطاب. [الدسوقي: ٤٦٢]

ولا يخلو: أي لا يخلو عبارة المتن بقطع النظر عن إصلاح الشارح عن تسامح، وأما بعده فلا كما مر.

سواء كان: لا يفكر عن تفسير الإطلاق بما ذكره قوله بعد: "عند علماء المعاني"؛ لأنه من جملة مقول السكاكي بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني. (الدسوقي) **واردا**: بأن عبر به أولا كما في الأمثلة الآتية.

ستة: وإن ضربت هذه الستة في الحالتين - وهما أن يكون قد ورد كل منهما في الكلام ثم عدل عنه، أو لم يورد - لكن كان مقتضى الظاهر إيراده، صارت اثني عشر قسما، فإن ضربتها في المسند إليه وغيره صارت أربعة وعشرين. (الدسوقي)

حاصلة: أي من نقل كل واحد من الثلاثة إلى الأخيرين، فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة، والاثنان ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منهما منقولا إلى غيره. (الدسوقي)

بحسب ما علم: أي لأنه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا. [التجريد: ١٥٢] **الأمثلة**: لأنه أي السكاكي مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا، فقوله: "بالنظر إلى الأمثلة" متعلق بـــ"علم". وقيل: و"بالنظر" عطف على "بحسب" أي بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير، وبالنظر إلى الأمثلة حيث مثل بالمسند إليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه، فيكون الإطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين: ما علم من مذهبه، والأمثلة. [التجريد بتوضيح: ١٥٣]

هذا النقل: أي نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة إلى غيره منها مطلقا التفاتا. **عند علماء المعاني**: أقول: ذهب بعضهم إلى أن الالتفات من حيث إنه يشتمل على نكتة، هي خاصية التركيب من علم المعاني، من حيث إنه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح والخفاء من علم البيان، ومن حيث إنه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع، والسكاكي أورده في المعاني والبديع. (السيد على المطول)

والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أي التكلم والخطاب والغيبة **بعد التعبير** عنه أي **عن ذلك المعنى** بآخر منها أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على **خلاف** ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع، ولابد من **هذا القيد ليخرج** مثل قولنا: أنا زيد وأنت عمرو، و: (ظاهر الكلام - ينتظره)

نحن الذون صبحوا الصباحا (على لغة طي)

والمشهور: هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي: "ويسمى إلخ" نقل صاحب "التجريد" عن حواشي "المطول" للفاضل الجلبي: اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن في الالتفات أربعة مذاهب، ووجه الضبط أن يقال: لا يخلو إما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر أم لا، الثاني: مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما، وعلى الأول لا يخلو إما أن يشترط أن يكون التعبيران في كلام واحد أو لا، الأول مذهب بعض الناس، وعلى الثاني لا يخلو إما أن يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا أو لا، الأول مذهب صدر الأفاضل، والثاني مذهب الجمهور.

بعد التعبير: وهو أخص من الأول؛ لأن قول الخليفة: "أمير المؤمنين يأمرك بكذا" التفات عند السكاكي دون غيره، وقول السكاكي خلاف الظاهر. (العرائس)

عن ذلك المعنى: هذا صريح في أنه لابد من اتحاد معنى الطريقين، والمراد الاتحاد في ما صدق فيدخل فيه نحو: أنا زيد، ويحتاج إلى إخراجه بالقيد الذي ذكره الشارح يعني قوله: "بشرط أن يكون التعبير الثاني إلخ". [الدسوقي: ٤٦٥/١]

خلاف: أي ظاهر الكلام ولو كان موافقا لظاهر المقام كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ (عبس:٣) فإنه خطاب موافق لظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب، لكنه مخالف لظاهر الكلام؛ لأنه عبر عنه أولا بالغيبة في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (عبس:١،٢) على خلاف مقتضى ظاهر المقام؛ لأن مقتضاه الخطاب في الموضعين، فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصالة التفات؛ لأنه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر، والسر في العدول عن الخطاب إلى الغيبة أولا تعظيم النبي ﷺ لما فيه من التلطف في مقام العتاب بالعدول عن المواجهة في الخطاب. (الدسوقي)

هذا القيد: وهو قوله: "بشرط أن يكون إلخ" وإنما تركه المصنف؛ لفهمه من المقام؛ لأن كلامه في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. (الدسوقي)

ليخرج إلخ: فإنه وإن كان يصدق على كل من المثالين أنه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الأول والخطاب في الثاني، إلا أن التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع؛ لأن المتكلم إذا قال: أنا أو أنت ترقب السامع أنه يأتي بعده باسم ظاهر خبرا عنه. (الدسوقي)

نحن الذون: قال الجلبي: الشعر للعقيلي، آخره: يوم النخيل غارة ملحاحا، والظاهر: أن "الصباحا" تصريح بجزء معنى "صبحوا" تأكيدا من صبحه إذا أتاه صباحا، ويجوز أن يراد الإتيان المطلق بقرينة الصباح، فنصبه في الوجهين -

وقوله تعالى: و﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ و﴿اهْدِنَا﴾ و﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ **فإن الالتفات** إنما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والباقي جار على أسلوبه، ومن زعم أن في مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا﴾ **التفاتا**، والقياس "آمنتم" **فقد سها على ما يشهد** به كتب النحو.

(ومثل قوله تعالى و — أي إياك نستعين واهدنا وأنعمت)

وهذا أي الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنها إلى طريق آخر، فيتحقق الالتفات عنده بتعبير واحد، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول **ليلك**،

(من الالتفات — أي الالتفات — الثلاثة — أي لغوي)

= على الظرفية، ويحتمل أن يكون "الصباحا" مفعولا مطلقا، ومفعول "صبحوا" محذوف أي صبحوهم، و"النخيل" مصغرا موضع بالشام، و"الغارة" اسم مصدر نصب على التعليل أي لأجل الغارة، والملحاح صيغة مبالغة في الإلحاح كالمكثار، ففي هذا القول قد انتقل من ضمير المتكلم وهو "نحن" إلى الغيبة وهو "الذون" إلا أنه يقتضيه الظاهر؛ لأن الإخبار بالظاهر وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو الخطاب جاء على ظاهر ما يستعمل في الكلام، ولم يجر على خلاف ما يترقبه السامع، فلولا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات. (چلپي) [التجريد: ١٥٤]

فإن الالتفات إلخ: لأنه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبة وهو ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة:٤) إلى الخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة:٥)، أما قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة:٥) فليس فيه التفات؛ لأنه انتقال من الخطاب وهو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلى خطاب آخر وهو ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وكل واحد من قوله: "وإياك نستعين، واهدنا، وأنعمت" إذا نظرت له مع قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يصدق عليه أنه انتقال من طريق إلى طريق آخر، لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر، بل جاء على مقتضى الظاهر؛ لأنه لما التفت للخطاب في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ صار الأسلوب للخطاب فهو أيضا خارج بهذا القيد عن الالتفات. [الدسوقي: ٤٦٦/١] **التفاتا:** لأن "الذين" منادى في الحقيقة فهو مخاطب والمناسب له "آمنتم".

فقد سها: فإنه لا التفات في ذلك؛ لأن حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة، وحق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب، فـ"الذين آمنوا" جار على مقتضى الظاهر. (المطول)

على ما يشهد إلخ: من أن العائد إلى الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة؛ لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة، وإن عرض به الخطاب بسبب النداء، وحينئذٍ فـ"آمنوا" جار على مقتضى الظاهر كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب نحو: يا زيد! قم، وأما قبل تمامه فحقه الغيبة، والصلة متممة للمنادى الذي هو الموصول، فهي كالجزء منه، فلا يراعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه. (الدسوقي)

ليلك: فهو التفات عند السكاكي لا الجمهور.

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِيَ لَآ اَعْبُدُ الَّذِيْ فَطَرَنِيْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُوْنَ﴾ (يس:٢٢) [مقولة لحبيب النجار موعظة لقومه] **ومقتضى الظاهر** "ارجع"، والتحقيق: أن المراد "**ما لكم** لا تعبدون" لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق، فعدل عنه إلى طريق الخطاب، فيكون [أي العدول المذكور] التفاتا على المذهبين، ومثال الالتفات من التكلم [عن التكلم] إلى الغيبة: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ** **الْكَوْثَرَ** فَصَلِّ **لِرَبِّكَ** وَانْحَرْ﴾ (الكوثر:١،٢) ومقتضى الظاهر "**لنا**"، ومثال الالتفات من الخطاب إلى التكلم، قول الشاعر: [علقمة بن عبدة العجلي]

طحا بك قلب أي ذهب بك في الحِسان **طروب**، ....

ومقتضى الظاهر إلخ: حاصله: أن الشارح ذكر قولين في تقرير الالتفات في هذه الآية: الأول أن الضميرين للمتكلم، ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير المخاطبين، ففيه التفات، ومقتضى الظاهر "أرجع"، وحاصل القول الثاني: أن الضميرين للمخاطبين، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: "وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وإليه ترجعون"، فعدل عن مقتضى الظاهر في الأول وأوقع ضمير التكلم موضع ضمير خطاب، ثم عبر بعد ضمير المتكلم بضمير الخطاب، فقد اتحد المعبر عنه واختلف العبارة، فعبر أولا بطريق التكلم، ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات، وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح، وذلك لأن قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ اَعْبُدُ الَّذِيْ فَطَرَنِيْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُوْنَ﴾ (يس: ٢٢) تعريض بالمخاطبين؛ لأن المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الإيمان، فهم المقصودون بذلك القول، وعلى هذا التحقيق مقتضى قوله: "ومالي" التفات على مذهب السكاكي فقط؛ لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر، وفي قوله: "وإليه ترجعون" التفات على المذهبين، كذا قيل. [الدسوقي: ١/٤٦٧]

ما لكم إلخ: لأن المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين، فالعبادة حاصلة منه بالفعل، إلا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين، فنسب ترك العبادة إلى نفسه تعريضا بالمخاطبين إشارة إلى أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، وهو من الملاطفة في الخطاب. [الدسوقي: ١/٤٦٨]

إنا أعطيناك: قد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة، ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم إنما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا للمتكلم. (المطول)

الكوثر: أي الخير الكثير أو نهرا في الجنة، كذا قالوا.

لربك: من فوائد الالتفات في الآيات أن لفظ "الرب" فيه حثا على فعل المأمور به؛ لأن من يربيك يستحق العبادة.

لنا: لأن "أعطيناك" تكلم، وقوله: "لربك" غيبة؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر. (الدسوقي)

طروب: صفة للقلب، والطرب خفة تعتري الإنسان لشدة سرور أو حزن. [الدسوقي: ١/٤٦٩]

ومعنى طروب في الحسان **أن لـــه طـــربا** في طلب الحسان ونشاطا في مـــراودتها،
مطالبتها بالوصال
بعيد الشباب تصغير "بعد" للقرب أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم، عصر ظرف
ظرف لطروب أو لـ"طحا" يختتم أي بالكلية حين، بدل من بعيد
مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله: حان أي قرب مشيب :: يكلفني ليلى **فيه التفات**

من الخطاب في "بك" إلى التكلم، ومقتضى الظاهر يكلفك، وفاعل "يكلفني" ضمير
لأن ياء يكلفني للمتكلم
للقلب، و"ليلى" **مفعوله الثاني**، والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى، **وروي** "تكلفني"

بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى "ليلى"، والمفعول الثاني **محذوف أي شدائد فراقها، أو**
أي ليلى فاعل له وأما الأول فهو الياء
على أنه خطاب للقلب فيكون **التفاتا آخر من الغيبة** إلى الخطاب، وقد شط أي بعد
جملة حالية من ليلى
وليُها، أي قربها وعادت **عوادٍ** بيننا و**خطوب**، قال المرزوقي: "عادت" يجوز.........
أيام وليها

أن له طربا إلخ: فيه إشارة إلى تعلق "في الحسان" بطروب. **مفعوله الثاني:** أي بتقدير الباء، والمفعول الأول الياء، وإنما قلنا: بتقدير الباء؛ لأن "كلف" لا يتعدى للمفعول الثاني بنفسه بل بالباء، ويقال: كلفت زيدا بكذا، وإلى تقديرها يشير قول الشارح: والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى. [الدسوقي: ٤٧٠/١]
وروي: وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب إلى التكلم؛ إذ مقتضى الظاهر تكلفك ليلى، وعلى هذه الرواية فالتكليف بمعنى التحميل. (الدسوقي) **محذوف:** وقال العصام: الأنسب حينئذ أن يكون بين "تكلفني" و"شط" تنازع في قوله: "وليها"، ويكون المعنى تكلفني ليلى - أي حبها المفرط وليها يعني قربها أي فيكون "وليها" مفعولا ثانيا لتكلفني وفاعلا لقوله: "شط"، فلا حاجة إلى تقدير المفعول. [التجريد بتوضيح: ١٥٥]
شدائد فراقها: [أي إنما تحمله الشدائد المترتبة على فراقها. (الدسوقي)] ويحتمل أن يكون فراقها خطابا للنفس كما في "بك" فلا يكون التفاتا آخر. **أو على أنه:** والمفعول على هذا أيضا "ليلى" أي وصل ليلى، والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب. (التجريد) **التفاتا آخر:** أي غير المقرر أولا، فيكون في البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان، ... والحاصل: أنه على رواية يكلفني بالياء التحتية ليس فيه إلا التفات واحد عند الجمهور والسكاكي من الخطاب إلى التكلم، وكذا على رواية تكلفني بالتاء الفوقية إن جعل الفاعل ليلى، وأما إن جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكي: أحدهما في الكاف في "بك" مع ياء المتكلم في "تكلفني"، وثانيهما: في "القلب" مع فاعل "تكلفني" المقدر بـــ"أنت يا قلب". (الدسوقي) **من الغيبة:** أي لأنه عبّر أولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر، وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بـــ"تكلفني" أي أنت يا قلب، وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب في "بك" إلى التكلم في "يكلفني" (الدسوقي) **عواد:** جمع عادية وهي ما يصرفك عن الشيء ويشغلك، على ما في "القاموس". (التجريد) **خطوب:** جمع خطب هو الأمر العظيم.

أن **يكون فاعلت** من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه، ويجوز أن يكون
مفاعلة من العداوة تفسير للعوادي والمراد: العوائق
من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل، ومثال
رجعت العوادي من الحيلولة قبل الحيلولة
الالتفات من الخطاب إلى الغيبة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ (يونس:٢٢) **والقياس** "بكم"، ومثال الالتفات من الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً **فَسُقْنَاهُ**﴾ (فاطر:٩) ومقتضى الظاهر ساقه، أي ساق الله تعالى ذلك السحاب وأجراه إلى بلدٍ ميت، ومثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة:٤،٥) ومقتضى الظاهر "إيّاه".

[وجه حسن الالتفات]

ووجهه أي **وجه حسن** الالتفات أن الكلام **إذا نقل** من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام

يكون فاعلت: فالأصل عادوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعت. [الدسوقي: ٤٧٠/١] **من عاد:** أي مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع، وهو العود بمعنى الرجوع، وعلى هذا فلاحذف فيه، ووزنه فعلت وأصله عودت - على وزن قولت - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، فالألف منقلبة عن واو هي عين الكلمة. [الدسوقي: ٤٧١/١]

والقياس: الظاهر أن تعبيره تارة بقوله: و"مقتضى الظاهر"، وتارة بقوله: والقياس تفنن. [التجريد: ١٥٦]

فسقناه: على وفق الظاهر معنى؛ لأنه جاء على الأصل، وعلى خلاف الظاهر لفظًا؛ لأن كلمة الجلالة للغيبة ففيه خلاف الظاهر لفظا لا معنى. (العرائس) **مالك يوم الدين:** هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة، والموصوف ظاهر أيضا. (التجريد) **وجه حسن إلخ:** أي في أيّ تركيب كان، وأشار الشارح بتقدير "حسن" إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف. [الدسوقي: ٤٧٢/١]

إذا نقل: أي حول من طريق كالغيبة إلى طريق آخر كالخطاب، قال الفاضل "الجلبي" وغيره: إن هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا، كما في "إياك نعبد" لتعاليه عن النشاط والإيقاظ والإصغاء، فلو ذكر فائدة غير هذه مما يصح في حقه تعالى أيضا لكان أنسب، وقد يقال: المراد أن الكلام الالتفاتي أينما وقع صالح لأن يراد به هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجية، ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره. (الدسوقي)

أحسن تطرية، أي تجديدا أو إحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع، وكان أكثر إيقاظا (أي لأجل نشاط السامع) (أي أكثر تنبيها) للإصغاء إليه، **أي إلى ذلك الكلام؛ لأن لكل جديد لذة، وهذا** وجه حسن الالتفات على (أي الاستماع) **الإطلاق. وقد تختص** مواقعه بلطائف غير هذا الوجه العام، كما في سورة الفاتحة؛ فإن (في كل موضع) (مواضع الالتفات) (الباء داخلة على المقصور) (أي كالالتفات الذي إلخ) العبد إذا ذكر **الحقيق** بالحمد عن قلب حاضر يجد **ذلك العبد** من نفسه محركا للإقبال عليه (أي ذكرا ناشئا عن قلب) **أي على ذلك الحقيق بالحمد**، وكلما أجري عليه صفة من **تلك الصفات** العظام قوي (المستحق للحمد) ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها **أي خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين،** (أي ينتهي) المفيدة أنه **أي ذلك الحقيق** بالحمد مالك الأمر كله في يوم الجزاء؛ **لأنه أضيف مالك إلى** يوم الدين على **طريق الاتساع**، والمعنى على الظرفية **أي مالك** في يوم الدين،......... (الحقيقي)

أحسن تطرية: هذه الفائدة في النقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور، وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد هذه الفائدة، فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام.

من طريت الثوب: إذا عملت به عملا صار كأنه جديد، فقوله: "تجديدا" بيان للمعنى اللغوي. وقوله: "إحداثا" بيان للمراد، فإنه إحداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب، فما قال الچلپي: إن التطر.ئة مهموزة اللام تكون بمعنى الإحداث، وإذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد، وفيما ذكره الشارح تخليط بين لا يساعده الكتب المشهورة من اللغة، ويأبى عنه قول الشارح: من طريت الثوب بدون ذكر طرء معه. [التجريد ملخصا: ١٥٦]

وقد تختص: قال الشارح في "المطول": أي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام. فيظهر أن "قد" حينئذ للتحقيق لا للتقليل. وقال العصام في تفسيره: أي قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف، لا أنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسر به الشارح، وإلا لأوجب ذلك أن لا يكتفي في التفات بالنكتة العامة، والجواب الحسن عندي: أن مراد الشارح بقوله: "بكل التفات" الأقسام الستة المذكورة سابقا لا كل جزئي من جزئيات الالتفات، فيكون لفظ "قد" للتقليل لا للتحقيق، فلا يقع إشكال العصام عليه، فتأمل.

الحقيق: المستحق للحمد، وهو الله تعالى. **تلك الصفات**: أي "رب العالمين" إلى "مالك يوم الدين".

طريق الاتساع: أي حيث أجري الظرف مجرى المفعول به، فأضيف إليه اسم الفاعل كما في قوله: ويومًا شهدناه سليما وعامرا. [التجريد وغيره: ١٥٧] **مالك**: ولعله لا حاجة إلى جعل الإضافة مجازا عقليا، فإن الزمان وما فيه مملوك لله تعالى، وبيده ملكوت كل شيء، فإضافة المالك إلى اليوم نسبة إلى ما هو له، وإن أريد بـــ"يوم الدين": اليوم بما فيه كان المجاز في الطرف. (ملخص)

والمفعول **محذوف دلالة على التعميم، فحينئذ** يوجب ذلك المحرّك لتناهيه في القوة مع الاختصار الإقبال عليه أي إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد، **والخطاب بتخصيصه** بغاية وهو الله سبحانه عطف على الإقبال الخضوع **والاستعانة** في المهمات، **فالباء** في "بتخصيصه" **متعلق بالخطاب**، يقال: خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة، وغاية الخضوع هو معنى العبادة، وعموم المهمات فالخطاب يتعدى بالباء مستفاد من حذف مفعول "نستعين"، والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول، **فاللطيفة** مفعوله الثاني وهو إياك المختصّ بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب من الله تعالى شرع أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور. أي يتأكد

محذوف: [أي وهو الذي قدره المصنف بقوله: الأمر كله] أي نسيا منسيا كما في قولهم: فلان يعطي، أي يفعل الإعطاء، فلا يرد ما قيل: إن المحذوف المقدر كالملفوظ، كأنه قيل: مالك يوم الدين جميع الأمور، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. [التجريد: ١٥٧]

دلالة على التعميم: إما علة لحذف المفعول أي حذف المفعول دلالة على التعميم؛ لأنه يتوسل بالإطلاق في المقام الخطابي إلى العموم؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما يأتي. وأورد عليه أنه لو قال: مالك الأمر كله لحصلت الدلالة على التعميم؟ وأجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الأمر على المعهود، ولو سلم فالمراد: دلالة على التعميم مع الاختصار، وإما علة لقوله: "أضيف على طريق الاتساع"؛ لأنه إذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك، أفاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية، بخلاف ما إذا قيل: مالك الأمر كله في يوم الدين. [الدسوقي: ١/٤٧٥]

فحينئذ: أي حين إفادة الخاتمة أنه مالك الأمر كله، أو حين ازدياد قوة المحرك. (الدسوقي)

والخطاب بتخصيصه إلخ: والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد مما يدل على تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره، وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره. (المطول)

والاستعانة: أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى، وأجاب الأستاذ بأوجه: أحدها: أنه إضافي أي بالإضافة إلى الأصنام ونحوها الثاني: أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها، والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى، والثالث: أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورة. (التجريد)

متعلق بالخطاب: أي كما أن الباء في "بغاية" متعلق بالتخصيص.

فاللطيفة: أي فاللطيفة الداعية للالتفات في هذا الموقع وهو الفاتحة، التنبيه على أن العبد إذا أخذ في قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته على وجه إلخ. [الدسوقي: ١/٤٧٦]

[تلقي المخاطب بغير ما يترقب]

ولما انجر الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد **عدة أقسام** منه، وإن لم يكن من مباحث المسند إليه، فقال: **ومن** خلاف المقتضى أي مقتضى الظاهر **تلقي المخاطب** (المواجهة) إضافة المصدر إلى المفعول، أي تلقي المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه المخاطب، **والباء** في "بغير" للتعدية، وفي بحمل كلامه للسببية، أي إنما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل (أي المتكلم) كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده أي مراد المخاطب، وإنما حمل كلامه **على خلاف** مراده تنبيها للمخاطب على أنه أي ذلك الغير هو الأولى (الذي هو خلاف مراده) بالقصد والإرادة (عطف تفسير) كقول القبعثرى للحجاج (ابن يوسف) وقد قال الحجاج له أي للقبعثري، حال كون الحجاج **متوعدا** إياه: ....

ولما انجر: أي: ولما كان كلامه في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر، وانجر ذلك إلى خلاف مقتضى الظاهر من المسند إليه، أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من المسند إليه، وفيه أنه تقدم أيضا ماجرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند إليه، فتأمل. [التجريد: ١٥٧]

عدة أقسام: هي ثلاثة: تلقي المخاطب بغير ما يترقب، والتعبير عن المسند بلفظ الماضي، والقلب، وأما قوله: أو السائل إلخ فهو من جملة تلقي المخاطب، فعطفه عليه من عطف الخاص على العام. [الدسوقي: ٤٧٧]

ومن: في لفظ "من" إشارة إلى عدم الانحصار. **تلقي المخاطب**: ونظيره ما روي أن المتوكل رمى عصفورا فأخطأ، فقال ابن حمدون النديم: أحسنت، يا سيدي! فاستشاط المتوكل غيظا، وقال: ويلك أ تهزأ بي؟ كيف أحسنت؟ فقال: إلى العصفور، يا أمير المؤمنين! فسكن غيظه وضحك. **والباء**: صرح الشارح بأن الباء في قوله: "بغير" للتعدية، وفي قوله: بـــ"حمل كلامه" للسببية دفعا لما يقال: إن في كلام المصنف تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع، وحاصل الدفع أنهما مختلفان معنى، فلا اعتراض. [الدسوقي: ٤٧٩/١]

على خلاف: فمراد المخاطب وهو الحجاج في المثال الآتي بالأدهم: القيد، وخلافه هو الفرس الأدهم. (التجريد)

متوعدا: سبب قول حجاج له ذلك أن القبعثري كان جالسا في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن الحصرم أي العنب الأخضر، فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثري: اللهم سود وجهه، واقطع عنقه واسقني من دمه، فبلغ ذلك الحجاج فقال له: أنت قلت ذلك؟ فقال: نعم، ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك، فقال له: لأحملنك على الأدهم، فقال القبعثرى: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، فقال له الحجاج: ويلك إنه لحديد، فقال: أن يكون =

لأحملنك على الأدهم يعني القيد، هذا مقول قول الحجاج: "مثل الأمير يحمل على
من المتكلم
الأدهم والأشهب" هذا مقول قول القبعثري، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد،
أي القبعثري في صورة الوعد
وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي **الذي غلب**
واجهه الباء سببية
سواده حتى ذهب البياض، وضم إليه **الأشهب** أي الذي غلب بياضه، ومراد الحجاج
إنما هو القيد، فتنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير أي
من كان مثل الأمير في السلطان أي الغلبة، وبسطة اليد أي الكرم والمال والنعمة فجدير
أي السلطنة تفسير بسط اليد عطف على السلطان
بأن **يصفد** أي يعطي **من أصفده** لا أن يصفد أي يقيده من صفده، ....
من باب ضرب

= حديدا خير من أن يكون بليدا، فقال الحجاج لأعوانه: احملوه، فلما حملوه قال: سبحان الذي سخر لنا هذا الآية، فقال: اطرحوه على الأرض، فلما طرحوه قال: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ (طه:٥٥)، فتجاوز عن جريمته وأحسن إليه، على ما قيل. [الدسوقي: ١/٤٧٩]

لأحملنك: فإن قلت: كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول: لأحملن الأدهم عليك؛ لأن القيد يوضع على الرجل لا العكس؟ قلت: هذا الاستعمال أمر وضعي، يقال: حمله على الأدهم أي قيده، ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه، أو تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة بالكناية، والحمل تخييل، والجامع التمكن. [التجريد: ١٥٨]

وتلقاه: يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به، والأظهر أن المراد بـــ"ما يترقبه" الكلام الدال على طلب تلك العقوبة، وبـــ"غيره" الكلام الدال على مدح الأمير، وعلى أن السابق من الأمير وعد لا وعيد. (التجريد)

الذي غلب: أي أنه يولد وفيه شعرات بيض، ثم يكثر الشعر الأسود حتى يغلب على البياض ويذهب الأبيض بالمرة، ويحتمل أن المراد ويذهب البياض في رأي العين وبادي الرأي لقلته. **الأشهب:** أي قرينة على أن مراده بالأدهم الذي يحمله عليه الفرس لا القيد. [الدسوقي: ١/٤٨١]

يصفد: صفد بمعنى أوثق، وأصفد بمعنى أعطى خلاف الغالب؛ فإن الغالب استعمال الرباعي والخماسي في الشر، والثلاثي في الخير إما جزما أو راجح ومرجوح، مثل وعد في الخير وأوعد في الشر، وقوي البناء إذا اشتد وأقوى البناء إذا انهدم، وخفرت الرجل إذا أجرته وأخفرته إذا تركته، ومطر في الخير وأمطر في الشر، والعكس قليل مثل ترب إذا افتقر وأترب إذا استغنى، وقسط إذا جار وأقسط إذا عدل. (عرائس) **من أصفده:** فأصفد يدل على الخير؛ لأنه من الصفد بالتحريك وهو الإعطاء، بخلاف الصفد، فإنه يدل على الشر لأنه من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به، وهذا عكس "وعد" و"أوعد". (الدسوقي)

أو السائل عطف على "المخاطب" أي تلقي السائل بغير **ما يتطلب** بتنزيل سؤاله منزلة غيره **أي غير ذلك السؤال** تنبيها للسائل على أنه **أي ذلك الغير** هو **الأولى بحاله، أو المهم** له كقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ** قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة:١٨٩) **سألوا** عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، **فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف**، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معـــالم يوقت بها الناس أمورهم من

(من المتكلم) (غير سؤاله) (أي الواجب) (أي الغاية والحكمة) (علامات) (يعين)

أو السائل: الفرق بين تلقي السائل وتلقي المخاطب أن تلقي السائل مبني على السؤال، بخلاف تلقي المخاطب. [الدسوقي: ٤٨١] ما يتطلب: في الصحاح: التطلب: الطلب مرة بعد أخرى، فالأولى بغير ما طلب؛ لأن التلقي لا يختص بمن يبالغ في الطلب، وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب، فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى، بقي أنه أورد عليه: أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال، وأجيب بأن السؤال ضربان: جدلي، وتعليمي، والأول يجب أن يطابقه جوابه، والثاني يطابق حال السائل لا سؤاله فتجوز المخالفة فيه، وسؤال الأهلة والنفقة من هذا القبيل. [التجريد: ١٥٨] الأولى بحاله: إما لعدم أهليته لجواب ما يسأل أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة إليه. (الدسوقي)

أو المهم: عطف "المهم" على "الأولى" من عطف الملزوم على اللازم؛ لأن كونه هو المهم يستلزم كونه أولى، أي أنسب بحاله دون العكس؛ لأن الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولا، ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التي يتأكد طلبها. (الدسوقي)

يسألونك عن الأهلة: مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله في شرحه: للتنبيه على أنه الأولى والأليق إلخ، والآية الآتية أي ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢١٥) مثال للتنبيه على أنه الأهم بدليل قوله في شرحه: تنبيها على أن المهم، ففي كلامه نشر على ترتيب اللف. (الدسوقي)

سألوا إلخ: حيث قالوا: ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط، ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فلفظ "ما" يسأل بها عن الجنس، فالمسؤول عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه، أي لأي شيء اختلاف تشكلاته النورية، ثم عوده إلى ما كان عليه، فالمسؤول عن حقيقة الهلال يحتمل أن يكون غايته وحكمته، وأن يكون سببه وعلته، فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما، وكذا لفظ القرآن؛ إذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر عن حكمة الأهلة، فاختار صاحب "الكشاف" والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراجا للكلام على مقتضى الظاهر؛ لأنه الأصل فلا يكون مثال المصنف في شيء، واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب؛ لأن الحكمة ظاهرة، ولفظ "ما" تستعمل في السؤال عن السبب الفاعلي لا السبب الغائي، فيكون الجواب حينئذٍ خلاف مقتضى الظاهر على أسلوب الحكيم ومطابق لما قال المصنف. [الدسوقي: ٤٨٢/١]

المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك، ومعالم الحج يعرف بها وقته، **وذلك** للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك ولا يسألوا عن السبب؛ **لأنهم ليسوا** ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض، وكقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ** مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ (البقرة:٢١٥) سألوا عن بيان **ما ينفقون**، فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها؛ **لأن النفقة** لا يعتد بها إلا أن تقع **موقعها**، ومنه أي ومن

(زمن حلولها) (كمدة الحمل والعدة) (الغرض والحكمة) (لا ببيان المنفق)

وذلك: أي إجابتهم ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب الفاعلي. [الدسوقي: ٤٨٣]

لأنهم ليسوا إلخ: فيه سوء أدب لا يخفى؛ لأن السائل بعض الصحابة رضي الله عنهم وهم لذكائهم يطلعون على ذلك، ويدفع بقول الشارح "بسهولة"، وقال عبد الحكيم: الصواب أن يعلل بقوله: لأنه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم، والنبي ﷺ إنما بعث لبيان ذلك؛ لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشرع، فإنه مبني على أمور لم يثبت شيء منها في الشرع، غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق. [التجريد: ١٥٩] **يَسْأَلُونَكَ**: كون هذه الآية من قبيل تلقي السائل بغير ما يتطلب إذا كان السؤال عن "المنفق" فقط، وأما إذا كان السؤال عن المنفق وعن المصرف معا كما قيل: إن عمرو بن الجموح جاء إلى النبي ﷺ وهو شيخ كبير له مال عظيم، فقال: ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها؟ فنزلت هذه الآية، فلا تكون الآية من تلقي المذكور، بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصرف صراحة وعن البعض الآخر أي المنفق ضمنا؛ لأن في ذكر الخير إشارة إلى أن كل مال نافع ينفق منه. (الدسوقي) **ما ينفقون**: أي بيان مقداره أو جنسه أو كليهما.

لأن النفقة: قيل عليه: إن السؤال عن صدقة التطوع لا عن الزكوة؛ لأن الوالدين ليسا من مصارفها وليس لصدقة التطوع مصرف، وإذا أخطأه لم تقبل؛ لأن في كل ذي كبد رطبة أجر، فكيف صح أن يقال: إن الصدقة لا يعتد بها إلا إذا وقع في هذه المصارف؟ اللهم إلا أن يقال: إن المراد بالمصارف مصرفها على وجه الكمال. (ملخص)

موقعها: فإذا وقعت في موقعها كانت معتدا بها قليلة كانت أو كثيرة، وإذا لم تقع موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة، بخلاف المنفق فإنه معتد به إذا وقع في محله قليلا كان أو كثيرا. (الدسوقي) **ومنه**: أقول: في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر؛ لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة، ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضي، فذلك التعبير مقتضى الظاهر حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر؛ لكونه خلاف الأسلوب، فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر. (التجريد)

خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن **المعنى المستقبل** بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ **فَصَعِقَ** مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ بمعنى يصعق، (في الآية "ففزع" لا فصعق) **ومثله** التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ (الجزاء يوم القيامة) (الذاريات:٦) مكان يقع، ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ (هود:١٠٣) مكان يجمع.

وهـــهنا بحث: وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع، **فيكون** كل منهما واقعا في موقعه **واردا** على حسب مقتضى الظاهر، **والجواب** أن كلا منهما (من اسمي الفاعل والمفعول) حقيقة فيما يتحقق فيه وقوع الوصف،

المعنى المستقبل: أي وكذا عكسه، وهو أن يعبر عن المعنى الماضي بلفظ المضارع إحضارا للصورة العجيبة، وإشارة إلى تجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾ (فاطر: ٩) أي فأثارت، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ (البقرة: ١٠٢) أي ما تلت. [الدسوقي: ٤٨٤/١]

فصعق: هكذا في النسخ، والصواب "ففزع"؛ لأن لفظ هذه الآية "ففزع"، والآية التي بلفظ "فصعق" صدرها ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ (الزمر: ٦٨) إلخ، وقد يقال: مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن، ولذا لم يقل: نحو قوله تعالى. [التجريد: ١٥٩]

ومثله: المثلية في التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضي، وبه يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما. (التجريد)

وههنا بحث: هذا البحث وجوابه الآتي يأتيان في الماضي المعبر به عن المستقبل، فما وجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول؟ [التجريد: ١٦٠]

فيكون: تفريع على قوله: قد يكون بمعنى الاستقبال، أي إذا كان يأتي كل من اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الاستقبال فيكون إلخ. (الدسوقي) **واردا**: أي وحينئذ فجعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسلم. [الدسوقي: ٤٨٥/١]

والجواب: [هذا جواب بالمنع لقوله: فيكون كل منهما] قال في "المطول": قلت: لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز، وفيما هو واقع كالحال حقيقة، وكذا الماضي عند الأكثرين، فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر، قال عبد الحكيم: وحاصله: أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة، وفيما لم يتع مجاز بالاتفاق، فإذا استعملا فيه كان استعمالا في غير ما وضع له، فيكون خلاف مقتضى الظاهر. (التجريد)

وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق **مجازا** تنبيها على تحقق وقوعه.
في الآيتين السابقتين وهو الاستقبال

[القلب]

ومنه أي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام **مكان الآخر** والآخر مكانه نحو: عرضت الناقة على الحوض **مكان عرضت** الحوض على الناقة أي **أظهرته عليها** لتشرب، وقبله أي القلب السكاكي **مطلقا**، وقال: إنه مما يورث الكلام **ملاحة، وردّه غيره** أي غير السكاكي **مطلقا**؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود، والحق أنه إن تضمن **اعتبارا لطيفا** غير الملاحة التي أورثتها نفس القلب

مجازا: أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له، فمحصل الجواب: أنه وإن جاز استعمال ما ذكر أي اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الاستقبال، لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر، فاندفع البحث المذكور. [التجريد: ١٦٠]

مكان الآخر: أي مع إثبات حكم كل للآخر، لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية، وإلا لزم أن يكون تقديم المفعول من باب القلب، بل أراد أن يجري حكم أحد الأجزاء على الآخر وحكم الآخر عليه، كما في المثال الآتي، فإن الناقة والحوض اشتركا في حكم وهو مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر، فيكون معروضا، والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فيكون معروضا عليها، وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر، فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس. [الدسوقي: ٤٨٧/١]

مكان: قال السيد: في هذا القلب اعتبار لطيف، وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه فحيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة، والحوض معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم: أدخلت الخاتم في الإصبع والقلنسوة في الرأس. [التجريد وغيره]

عرضت: لأن المعروض عليه يكون ذا شعور وإدراك ليميل إلى المعروض أو يحجم عنه.

أظهرته عليها: "على" بمعنى اللام أي أظهرته لها بمعنى أريتها إياه. **مطلقا:** يكون فيه الاعتبار اللطيف أم لا.

ملاحة: لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبيه للأصل، وذلك مما يورث الكلام ملاحة. (الدسوقي)

ورده غيره: وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير. (الدسوقي) **مطلقا:** أي سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا.

اعتبارا لطيفا: والاعتبار اللطيف في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأحقاف: ٢٠) الإشارة إلى أن الكفار مقهورون، فكأنهم لا اختيار لهم، والنار متصرف فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه. (الدسوقي)

قبل كقوله: ومهمة أي **مفازة** مغبرة أي متلونة **بالغبرة** أرجاؤه :: **أطرافه ونواحيه جمع**
رؤبة بن العجاج   بمعنى رب   بالفتح التراب
الرجا مقصورا كأن لون أرضه سماؤه، **على حذف المضاف** أي لونها **أي لون السماء،**
بمعنى الناحية
فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، والاعتبار
اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون
لون السماء
الأرض في ذلك **مع أن الأرض** أصل فيه، وإلا أي وإن لم يتضمن **اعتبارا لطيفا** رد؛
في الغبرة   أي لون الأرض   في التشبيه
لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة **يعتد بها** كقوله:

أي القطامي

فلما أن جرى سمن عليها

أن زائدة   أي ظهر   ضد الهزال

كما طينت بالفَدَن أي القصر السياعا أي الطين المخلوط بالتبن، **والمعنى** كما طينت الفدن
بالفاء كوشك   بفتح السين وكسرها
بالسياع، يقال: طينت السطح والبيت، ولقائل أن يقول: إنه يتضمن من المبالغة في وصف
أي أصلحته وسويته بالطين   القلب في هذا البيت
الناقة بالسمن ما لا يتضمن قولنا: كما طينت الفدن بالسياع؛ لإيهامه أن السياع قد بلغ من
أي القلب
العظم والكثرة إلى أن صار **بمنزلة الأصل** والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن.

مفازة: هي الأرض التي لا ماء فيها ولا كلأ. **اللطيف**: أي الزائد على لطافة مجرد القلب.
هو المبالغة: أي ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه إلى أن استحق جعله مشبها به. [التجريد: ١٦١]
مع أن الأرض: فحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال: كأن لون سمائه لون أرضه. [الدسوقي: ٤٨٩/١]
اعتبارا لطيفا: زائدا على مجرد لطافة القلب. **يعتد بها**: أشار بذلك إلى أن الملاحة التي يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول. **فلما**: جواب "لما" في البيت الواقع بعده، وهو

أمرت به الرجال ليأخذوها   ونحن نظن أن لن نستطاعا

"وأن" زائدة و"جرى" بمعنى ظهر، وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه السمن بالماء الجاري، وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجري، والسمن بكسر السين وفتح الميم ضد الهزال، و"ما" في قوله: "كما طينت" مصدرية. (الدسوقي)
والمعنى: أي المراد، فيكون الغرض تشبيه الناقة في سمنها بالفدن، وهو القصر المطين بالسياع، أي الطين المخلوط بالتبن حتى صار متينا أملس لا حفرة فيه ولا وهن، وقد قلب الكلام و لم يتضمن هذا القلب مبالغة كما تضمنها في قوله: كأن لون أرضه سماؤه. (الدسوقي) **بمنزلة الأصل**: فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل. (التجريد) واعلم أن هذا الإيراد الذي ذكره الشارح لا يرد على المصنف=

أحوال المسند

[ترك المسند]

أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه كقوله:

ومن يك **أمسى بالمدينة** رحله   **فإني** و **قَيَّار** بها لغريب

الرحل هو المنزل والمأوى، وقيار اسم جمل للشاعر وهو **ضابىء** بن الحارث، كذا في "الصحاح"، وقيل: اسم فرس، ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع، **فالمسند** إلى قَيّار محذوف لقصد الاختصار، والاحتراز عن العبث **بناء على الظاهر** مـــع ضيق المقام

وقيل اسم غلامه — من أجل الغربة — وهو غريب

- إلا على ما ذكره الشارح تبعا لـــ"الصحاح" من أن السياع هو الطين المخلوط بالتبن، وأما على ما ذكره الزمخشري في "الأساس" من أن السياع بالكسر الآلة التي يطين بها، فلا يرد ولا يتأتى أن يكون في القلب المذكور معنى لطيف، فيحتمل أن يكون المصنف جرى على ما في "الأساس" وحينئذٍ، فلا اعتراض عليه، تأمل. [الدسوقي: ٤٩١]

أحوال المسند: [أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال. [الدسوقي: ٢/٢] هذا الباب الثالث من الثمانية، وأحواله على ما ذكره خمسة عشر: الترك، والذكر، والإفراد، والتقدم، والتأخر، وكونه فعلا غير مقيد، أو مقيدا بمعمول، أو بشرط، وكونه اسما غير مقيد، أو مقيدا بمعمول، أو بشرط، وكونه نكرة غير مخصصه أو مخصصة، أو كونه معرفة، أو كونه جملة. (العرائس)

أما تركه: قد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحذف، وهو أن المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند، فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أتى به لفرط الاحتياج إليه، ثم أسقط لغرض بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج، فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض. [المطول: ٢٨٦]

فلما مر إلخ: أي: من الاحتراز عن العبث، وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين، وضيق المقام بسبب التحسر أو بسبب المحافظة على الوزن، واتباع الاستعمال وغير ذلك. (الدسوقي) كقوله: أي قول ضابئ بن الحارث البريمي.

أمسى بالمدينة إلخ: "أمسى" إما مسند إلى ضمير "من" وجملة "بالمدينة رحله" خبره إن كانت ناقصة، وحال إن كانت تامة، وإما مسند إلى "رحله" مجازا و"بالمدينة" خبره أو حال. [التجريد: ١٦١]

فإني و قيار إلخ: علة لمحذوف مع الجواب، والتقدير: ومن يك أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله وساءت حالتي، وحالة قيار؛ لأني إلخ. (الدسوقي) ضابىء: بضاد معجمة، وبعد الألف باء موحدة، فياء ساكنة مكسور ما قبلها، وقالوا: إنه مأخوذ من ضبأ في الأرض إذا اختفى فيها، فيكون مهموزا. (الدسوقي وغيره)

فالمسند إلخ: وتقدير الكلام: فإني بها لغريب وقيار بها غريب. بناء على الظاهر: متعلق بـــ"العبث" أي إن العبثية منظور فيها للظاهر، وفي الحقيقة ليس ذكره عبثا؛ لأنه أحد ركني الإسناد. [الدسوقي: ٣/٢]

بسبب التوجع ومحافظة الوزن، ولا يجوز أن يكون "قيار" عطفا على محل اسم "إن" (وهو الرفع) (فيكون من عطف المفرد) و"غريب" خبرا عنهما؛ **لامتناع العطف** على محل اسم "إن" **قبل مضي الخبر** لفظا أو تقديرا، (ولا حذف في الكلام) **وأما إذا** قدرنا له (أي للقيار) خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو (أي قيار) عطفا على محل اسم "إن"، لأن الخبر مقدم تقديرا، **فلا يكون مثل** إن زيدا وعمرو ذاهبان، (لأنه ممنوع) بل **يكون مثل: إن** زيدا وعمرو لذاهب (أي لغريب) (أي على المعطوف) وهو جائز، **ويجوز أن يكون** (أي قيار) مبتدأ والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جملة "إن" مع اسمها وخبرها، ....

لامتناع العطف: لما يلزم عليه من توجه عاملين: المبتدأ، و"إن" إلى معمول واحد وهو الخبر، وهذا عند البصرية، وأما عند الكوفية فالعامل في خبر "إن" ما كان عاملا قبل دخولها، فلا يلزم في العطف المحذور المذكور. [التجريد: ١٦١]

قبل مضي الخبر إلخ: وأجاز بعضهم إذا كان اسم "إن" مبنيا أن يعطف على محل الاسم قبل مضي الخبر كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (المائدة: ٦٩)، فلا حاجة إلى حذف المسند في الآية ولا في الشعر، ولا ينافيه إفراد "غريب"؛ لأن فعيلا يستوي فيه القليل والكثير. (ملخص)

وأما إذا إلخ: أي: وإذا قدرنا لـــ"قيار" خبرا محذوفا وجعلنا "لغريب" المذكور خبر "إن"، فيجوز أن يكون هو أي "قيار" عطفا على محل اسم "إن"؛ لأن الخبر المذكور الذي هو "لغريب" مقدم على المعطوف تقديرا وإن كان في اللفظ متأخرا، فإن قلت: لم لم يجعل "لغريب" خبرا عن "قيار" ويكون المحذوف خبر "إن"؟ قلت: منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله: لغريب؛ لأن لام الابتداء إنما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بـــ"إن" ولا تدخل على خبير المبتدأ غير المنسوخ بها إلا شذوذا. [الدسوقي: ٤/٢]

فلا يكون مثل: أي مما فيه العطف على محل اسم "إن" قبل مضي الخبر الذي هو ممنوع كما مر؛ لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو "إن" و"عمرو" على "ذاهبان". (الدسوقي) **يكون مثل إن إلخ**: مما فيه العطف على محل اسم "إن" بعد مضي الخبر أي تقديرا؛ إذ يقدر لعمرو خبر، فيكون خبر الأول المذكور في نية التقديم على المعطوف. [التجريد: ١٦٢]

ويجوز أن يكون إلخ: [إذ التقدير: إن زيدا لذاهب وعمرو ذاهب] هذا الوجه نفس ما سبق في قوله: "فالمسند إلى قيار" إلخ لكن أعاده لأجل إفادة أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما في الوجه الذي قبله، والحاصل: أن البيت يحتمل احتمالات أربعة: اثنان جائزان واثنان ممنوعان، فالجائزان: جعل "قيار" مبتدأ وخبره محذوف، "والجملة بأسرها" عطف على جملة اسم "إن" وخبرها، أو جعل "قيار" عطفا على محل اسم "إن" ويقدر له خبر عطف على خبر "إن"، والممنوعان: جعل "قيار" مبتدأ خبره "لغريب" وخبر "إن" محذوف، أو جعل "قيار" عطفا على محل اسم "إن" و"لغريب" خبر عنهما. [الدسوقي: ٥/٢]

وكـــقوله:
من المنسرح

نحن بـــما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

فقوله: "نحن" مبتدأ محذوف الخبر؛ **لما ذكرنا أي نحن** بما عندنا راضون، فالمحذوف ههنا
إشارة إلى فائدة تعدد المثال
خبر الأول بقرينة الثاني، وفي البيت السابق **بالعكس**، وقولك: **زيد منطلق وعمرو** أي عمرو منطلق، **فحذف** للاحتراز عن العبث من غير **ضيق المقام**، وقولك: خرجت **فإذا زيد** أي موجود، أو حاضر، أو واقف، أو بالباب، أو ما أشبه ذلك، **فحذف** لما مر مع
من الاحتراز عن العبث
اتباع **الاستعمال؛ لأن** إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود، **وقد ينضمّ** إليها قرائن تدل
في المثال السابق

وكقوله: أي قول قيس بن الحظيم. **لما ذكرنا:** أي: للنكات التي ذكرت في البيت السابق.
أي نحن: راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأي، وآراؤنا مختلفة، فكل إنسان يتبع رأيه. [الدسوقي: ٢/٥]
خبر الأول: لأنه لا يجوز أن يكون راضٍ خبرا لـــ"نحن" لعدم المطابقة.
بالعكس: إذ لا يجوز فيه أن يكون قوله: "لغريب" خبرا للثاني أي القيار؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر مبتدأ غير منسوخ كما مر. (الدسوقي) **زيد منطلق وعمرو:** إن جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية، وإلا فمن حذف المعطوف على المسند. [الدسوقي: ٢/٦]
ضيق المقام: هذا وجه زيادة هذا المثال، فاندفع ما يقال: إن هذا المثال موافق للأول في أن الحذف في كل منهما من الثاني، لدلالة الأول، فأي فائدة في ذكره؟ وجه الدفع أن المقتضي للحذف في الأول الاحتراز عن العبث مع ضيق المقام، وفي الثاني الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام فافترقا. (الدسوقي ملخصا)
فإذا زيد إلخ: الفاء في "فإذا" قيل: هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي مفاجأة زيد لازمة للخروج، وقيل: للعطف حملا على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب، فالعامل في "إذا" هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا، ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف، فحينئذ لا يكون مضافا إلى الجملة، وقال المبرد: إن "إذا" ظرف مكان، فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أي فبالمكان زيد، والتزم تقديمها لمشابهتها "إذا" الشرطية، لكنه لا يطرد في نحو: خرجت فإذا زيد بالباب؛ إذ لا معنى لقولنا: فبالمكان زيد بالباب. [الدسوقي: ٢/٧]
الاستعمال: هذا وجه زيادة هذا المثال. **لأن إلخ:** الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر؛ لأن الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فبينها بهذا التعليل، وليس تعليلا لاتباع الاستعمال؛ لأنه لا يتجه كما هو ظاهر. [التجريد: ١٦٢]
وقد ينضم إلخ: فإذا صرح حينئذٍ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عبثا بالنظر للظاهر، وفي كلام الشارح إشارة إلى أنه إذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته مجرد إذا المفاجائية؛ لأنها إنما تدل على مطلق الوجود، فلابد للخصوصية مما يدل عليها. (الدسوقي)

على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب، أو حاضر، أو نحو ذلك، وقوله:
مثل واقف قول الأعشى

إن محلا وإن مرتحلا
مصدر ميمي بمعنى الحلول مصدر

وإن في السفر إذ مضوا مهلا أي إن لنا في الدنيا حلولا وإن لنا عنها إلى الآخرة ارتحالا، والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم، فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا؛ لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين أعني العقل، ولضيق المقام أعني المحافظة على الشعر، ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل: إن مالا وإن ولدا، وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا، فقال: هذا باب إن مالا وإن ولدا، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (الإسراء:١٠٠) فقوله: أنتم ليس بمبتدأ؛ لأن "لو" إنما تدخل على الفعل، بل هو فاعل فعل محذوف، والأصل: لو ....

(حواشٍ بين السطور: أي في المسافرين – أي الموتى – إلى الأوطان – وهو لنا – تأييد لكون الحذف مطردا)

في السفر: أي في المسافرين أي في غيبتهم، والسفر بفتح السين وسكون الفاء اسم جمع لمسافر. [الدسوقي: ٧/٢]
مهلا: مصدر بمعنى الإمهال أي بعدا وطولا. ظرف قطعا: أي بخلاف ما قبله وهو "فإذا زيد" فإنه ليس الخبر فيه ظرفا قطعا، بل يحتمل أن يقدر ظرفا أي "فإذا زيد بالباب"، وأن يقدر غيره كحاضر أو جالس، وقوله: الذي هو ظرف قطعا إلخ، فيه إشارة لنكتة ذكر هذا المثال بعد الذي قبله. (الدسوقي)
أعني المحافظة إلخ: تفسير للمقام أو تفسير لضيق المقام من حيث سببه؛ لأن المحافظة سبب لضيق المقام. (الدسوقي) ولاتباع إلخ: أي الاستعمال الوارد على ترك نظيره؛ لأنه اطرد حذف الخبر مع تكرار "إن" وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل: أي "إن مالا وإن ولدا" أو معرفتين كـ"إن زيدا وإن عمرا". [التجريد: ١٦٣]
لو أنتم تملكون إلخ: تمام الآية ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ (الإسراء: ١٠٠) أي الفراغ والنفاد، إن قلت: كيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية، فإن تلك الخزائن لا تتناهى، فكيف يتصور فراغها ونفادها؟ قلت: أجاب بعضهم: لعلهم يغفلون عن عدم تناهيها وإن كانت غير متناهية في نفس الأمر، فيمسكون مع ملكها خوف فراغها أو إن الغرض المبالغة في حرصهم وبخلهم حتى أنهم لو ملكوا ما لا يتصور نفاده أمسكوا. [الدسوقي: ٩/٢] والأصل لو إلخ: اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر، وهو غير جائز، فالصواب أن يقول: تقديره لو تملكون. والجواب أن الجمع بينهما في عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر، والممتنع إنما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الإبقاء والتقرير، لا على وجه بيان المقدر. (التجريد)

تملكون تملكون، فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر، ثم **أبدل من الضمير**
وهو تملك الأول وهو تملك الثاني أي عوض
المتصل الضمير المنفصل على ما هو القانون عند حذف العامل، **فالمسند** المحذوف ههنا
وهو أنتم
فعل وفيما **سبق اسم** أو جملة، وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف:١٨) **يحتمل الأمرين:**
حذف المسند أو المسند إليه أي **فصبر جميل** أجمل بي، أو **فأمري** صبر جميل، ففي
لف ونشر مرتب
الحذف تكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر؛ فإنه
الباء للتصوير
يكون نصا في أحدهما، ولابد للحذف من قرينة **دالة عليه، ليفهم المعنى** كوقوع الكلام
أي الذكر لأنه خلاف الأصل على الحذف بمعنى المحذوف
جوابا لسؤال محقق نحو: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾
(لقمان:٢٥) **أي خلقهن الله، فحذف المسند،**..........................
فالمحذوف هو المسند

تملكون تملكون: "تملكون" الثاني تأكيد للأول قبل الحذف، وبعد الحذف يكون تفسيرا، فلا جمع بين المفسر؛ والمفسر لأن المفسر محذوف وقدر مكررا، لأنه لو قدر بدون التكرار لم توجد قرينة على تعيين المحذوف، وعند التكرار يكون الثاني قرينة على حذف الأول؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث، لا يقال: إن حذف "تملكون" يدل عليه الضمير ودخول "لو"؛ فإن "لو" لا تدخل على جملة اسميه؛ لأنا نقول: هذا إنما يدل على أن فعلا ما محذوف، ولا يدل على تعيين "تملكون" فلابد من القرينة للتعيين. [الدسوقي: ٩/٢]

أبدل من: حاصله: أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذي كان فاعلا، غايته أنه تغير من الاتصال إلى الانفصال فهو فاعل فقوله: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ (الإسراء: ١٠٠) جملة فعلية. (الدسوقي) **الضمير المتصل**: وهو الواو في "تملكون" المحذوف. **فالمسند**: إشارة لنكتة ذكر هذا المثال. **سبق**: أي قوله: إن محلا وإن مرتحلا لا غير. **اسم**: أي إن قدر متعلق الجار اسم فاعل، وقوله: أو جملة أي إن قدر متعلق الجار فعلا.(الدسوقي)

فصبر جميل: الصبر الجميل الذي لاشكاية معه إلى الخلق، والهجر الجميل الذي لا أذى معه، والصفح الجميل الذي لاعتاب معه، وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات، والصبر حبس النفس عن الجزع. [الدسوقي: ١٠/٢]

يحتمل الأمرين: أي بل الثلاثة، والثالث أن يكون من حذف المسند والمسند إليه معا، أي فلي صبر وهو جميل. (الدسوقي) **حذف المسند إلخ**: قد اختلف النحاة فيما إذا دار الحال بين حذف المبتدأ أو الخبر أيهما يحكم بأنه المحذوف؟ فقيل: الخبر أولى بالذكر؛ لأنه محط الفائدة، وقيل: المبتدأ؛ لأنه الركن الأعظم؛ ولأن الحذف من الأواخر أولى. عرائس) **أي فصبر جميل**: أي فصبر جميل في هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل، وإذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى. [التجريد: ١٦٣] **أو فأمري إلخ**: أي شأني الذي ينبغي أن أتصف به صبر جميل. [الدسوقي: ١١/٢]

لأن هذا الكلام **عند تحقق** ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق،
أي قولهم: الله وهو: سألتهم إلخ وهو: ليقولن الله
والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله
أي لفظ الله لا مبتدأ لا خبره
تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف:٩) وكقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (يس:٧٩) أو مقدر عطف على محقق، نحو: قول ضرار بن نهشل **في مرثية** يزيد بن نهشل: **ليُبك يزيد** كأنه قيل: من يبكيه؟ فقال: ضارع **أي يبكيه** ضارع ذليل **لخصومة**؛
أي أخيه هذا هو السؤال المقدر تفسير لما قبله
لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاء، ....

لأن إلخ: علة لمحذوف أي وصح التمثيل بهذه الآية لوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق؛ لأن إلخ. [الدسوقي: ١٣/٢]
عند تحقق إلخ: جواب سؤال وارد على قوله: لسؤال محقق، حاصله: أن السؤال في الآية ليس محققا؛ لأنه لم يقع؛ بدليل تعبيره بـــ"إن" التي للشك فقوله: "إن سألتهم" قضية شرطية لا تقتضي الوقوع ولا عدمه، فلا يصح التمثيل لجواب السؤال المحقق، وحاصل ما أجاب به الشارح: أن المراد بكون الكلام جوابا لسؤال محقق أنه محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء، أي وقوعه بالفعل، فحينئذ يكون قولهم "الله" جوابا لسؤال محقق، واعترض بأن هذا ينافي ما يأتي في قوله: "ليبك يزيد إلخ" فإن السؤال فيه محقق أيضًا بهذا المعنى مع أنه جعله مقدرا، بل يجري هذا في كل سؤال مقدر، فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر على ذلك، فالأولى أن يقال: المراد بالمحقق ما وجد في الكلام ونطق به بالفعل، والمقدر بخلافه كما في البيت الآتي. (الدسوقي) [التجريد: ١٦٣]
والدليل إلخ: جواب عما يقال: هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ، والخبر محذوف بأن يكون التقدير: "الله خلقهن" ويكون من حذف المسند أيضا، وما المرجح لكونه فاعلا ؟ [الدسوقي: ١٤/٢] **مرثية**: المرثية على وزن مَحْمِدَة مصدر رثاه. **ليبك يزيد**: قال الفاضل الچلبي: قال بعض المتأخرين: يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية بأن يكون "يزيد" منادى أي "ليبك يا يزيد لفقدك"، ويكون ضارع هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء في "ليبك" أو النائب عن الفاعل إن كانت الرواية بضمها، لكن الصورة الأولى لا تساعدها الرواية. (الدسوقي ملخصا)
أي يبكيه: فحذف المسند؛ لدلالة السؤال عليه. (الدسوقي) **لخصومة**: يحتمل أن اللام للتوقيت أي وقت خصومته مع غيره، أو للتعليل، أي لأجل خصومة نالته ممن لا طاقة له على خصومته، وهو متعلق بـــ"ضارع" وإن لم يعتمد؛ لأن فيه معنى الفعل وليس متعلقا بـــ"يبكي" المقدر؛ لإفادته أن البكاء يكون للخصومة دون "يزيد". [الدسوقي: ١٥/٢]
لأنه كان ملجأ إلخ: أي إنما بكى الضارع الذليل عليه؛ لأنه كان يدفع عن الأذلاء والضعفاء ما ينالهم فهو ملجأ لهم فحقهم البكاء عليه. (الدسوقي)

وتمامه: **ومختبط** مما **تطيح** الطوائح، والمختبط الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة، والإطاحة: الإذهاب والإهلاك، والطوائح جمع مطيحة على **غير القياس كلواقح** جمع **ملقحة**، و"مما" يتعلق بمختبط و"ما" مصدرية أي سائل يسأل **من أجل إذهاب الوقائع** ماله أو "يبكي" المقدر أي يبكي **لأجل إذهاب المنايا** يزيد، وتطيح **على التقديرين بمعنى الماضي** عدل إليه استحضارا لصورة ذلك الأمر الهائل، **وفضله** أي رجحان نحو: ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول على خلافه يعني ليبكِ يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لـ"ضارعٌ" بتكرر الإسناد بأن أجمل أولا إجمالا، ....

أي لطلب المعروف

في مما تطيح

غير القياس كلواقح: [يقال: رياح لواقح أي للسحاب.] لأن فواعل لا يكون جمعا قياسيا لمفعلة بل لفاعلة وفعيلة، فلو كان جمعا لطائحة بمعنى هالكة لكان قياسيا. [التجريد: ١٦٤] **ملقحة:** وقياس جمعها ملقحات وقيل: ملاقح. [الدسوقي: ١٥/٢] **من أجل:** أشار بذلك إلى أن "من" للتعليل، وأن "ما" مؤولة مع الفعل بعدها بمصدر. (الدسوقي)

إذهاب الوقائع إلخ: إضافة إذهاب للوقائع في الوجه الأول، وللمنايا في الوجه الثاني من إضافة المصدر للفاعل ومفعوله "ماله" في الأول و"يزيد" في الثاني، والوجه الأول أحسن؛ لأن تعليقه أي: تعليق "مما" بـــ"يبكي" المقدر مما تأباه سليقة الشعر، وذلك؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا، أفاده الجامي. (الدسوقي ملخصا)

لأجل إذهاب المنايا: أي: المعبر عنها بالطوائح، قيل: إن إرادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز، فكيف يصح قوله: لأجل إهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد إلا منية واحدة؟ والجواب: أن المراد بالمنايا أسباب الموت إطلاقا لاسم المسبب على السبب، ولا يخفى كثرتها (التجريد) وقد أجيب: بأن اللام في "المنايا" للجنس، واللام الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية، فيصدق بالواحد. (الدسوقي)

على التقديرين: أي: على تقدير تعلق "مما" بـــ"مختبط" أو بـــ"يبكي". **بمعنى الماضي:** لأن السؤال والبكاء إنما يكونان بعد الإطاحة. **وفضله إلخ:** هذا جواب عما يقال: لم عدل الشارح إلى هذا التركيب المقتضي لحذف المسند مع إمكان الأصل وهو البناء للفاعل واستقامة الوزن به، وذلك بأن يجعل "يزيد" مفعولا و"ضارع" فاعل يبكي ولا حذف للمسند ولا للمسند إليه؟ فأجاب بقوله: وفضله إلخ، وحاصله: أن ما عدل إليه له فضل على ما عدل عنه، والغرض إفادة ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من حيث ما ذكره المصنف، لا ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بأن في خلافه وهو البناء للفاعل يوجد وجوه الترجيح أيضا كالسلامة عن الحذف وغيره، وحينئذٍ فيكون في كل منها جهات ترجيح، فللبليغ أن يختار كلا منهما. [الدسوقي: ١٦/٢](التجريد)

ثم **فصل** تفصيلا، أما التفصيل **فظاهر**، وأما الإجمال فإنه لما قيل: "ليبك يزيد" علم أن هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم هو مقامه، ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس، (أشد وقوعا ورسوخا) **وبوقوع نحو: يزيد** غير فضلة، لكونه مسندا إليه (لأنه نائب الفاعل) لا مفعولا كما في خلافه، وبكون معرفة الفاعل (وهو ضارع) **كحصول نعمة غير مترقبة**؛ لأن أول الكلام **غير مطمع** في ذكره أي ذكر الفاعل؛ لإسناد الفعل إلى المفعول (أي يزيد) وتمام الكلام به، بخلاف ما إذا بني (أي يبك) للفاعل، فإنه مطمع في ذكر الفاعل، إذ لابد للفعل من شيء يسند هو إليه.

[ذكر المسند]

وأما ذكره أي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند إليه من كونه الأصل مع عدم المقتضي

ثم فصل تفصيلا إلخ: أي بعد أن أسند أولا إلى مجمل، فإن قلت: ليس في الكلام إلا إسناد واحد إلى ضارع، وهو تفصيلي، فأين الإسناد الإجمالي؟ قلنا: إن الإسناد الإجمالي غير واقع بالفعل، لكن لما أشعر به الكلام صاركالواقع، وكونه مشعرا سيشير إليه الشارح. [الدسوقي:١٦/٢] فظاهر: لأنه لما أسند "يبك" إلى معين وهو ضارع كان الفاعل المستحق للفعل مذكورا بطريق التنصيص، وهذا معنى التفصيل. [الدسوقي: ١٧/٢]

وبوقوع: إنما صح الترجيح بذلك؛ لأنه مناسب للمقام؛ لأن مدلول "يزيد" هو المقصود بالذات؛ لأن المرثية في بيان أحواله، فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك. [التجريد: ١٦٥] نحو: يزيد: أشار بإدراج لفظ "نحو" إلى أن الكلام ليس في خصوص البيت. كحصول نعمة إلخ: بخلاف ما لوكان مبنيا للفاعل فإن الفاعل حينئذ معرفته مترقبة؛ إذ كل فعل لابد له من فاعل بخلاف المبني للمفعول، فإنه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل. (الدسوقي)

غير مترقبة: وغير المترقبة غير المشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب، فهي لذة صرفة فتكون ألذ وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه "أن نيل الشيء بعد طلبه ألذ"، وتبعه الشارح أقول: ألذية نيل الشيء بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار، وألذية النعمة غير المترقبة من حيث عدم سبقها بألم الانتظار. (التجريد) غير مطمع: أي: بل مؤيس من ذكره؛ لأن ذكر النائب في جملة يوجب الإياس من ذكر الفاعل في تلك الجملة لتمام الكلام بدونه، فإذا ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد. (الدسوقي)

وأما ذكره إلخ: قال في "الإيضاح": وأما ذكره إما لنحو ما مر في باب المسند إليه من زيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والإهانة وبسط الكلام، وإما ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت، أو كونه فعلا =

للعدول عنه، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة **مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾** (الزخرف:٩) ومن التعريض بغباوة السامع نحو: **محمد نبينا** ﷺ في جواب من قال: من نبيكم؟ **وغير ذلك** أو لأجل **أن يتعين** بذكر المسند كونه اسما **فيفيد الثبوت،** أو فعلا **فيفيد التجدد.**
نحو زيد عالم أو منطلق
نحو زيد علم أو انطلق

[إفراد المسند]

وأما إفراده أي جعل المسند **غير جملة؛ فلكونه** غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم؛ **إذ لو كان سببيا** نحو: زيد قام أبوه، ....
يعني إتيان المسند مفردا

= فيستفاد منه التجدد، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد، وإما لنحو ذلك. [الدسوقي: ١٩/٢]

مثل خلقهن إلخ: قيل: في هذا التمثيل نظر؛ لأن السؤال هنا مثل السؤال في قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (العنكبوت: ٦١) فما وجه الفرق بينهما بأن الحذف في قوله: "ليقولن الله" للاحتراز عن العبث نظرا للقرينة، والذكر في قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف: ٩) لضعف التعويل على القرينة؟ وأجيب بأن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب، فإن عول على دلالتها حذف، وإن لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر، وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحدا. (الدسوقي ملخصا)

محمد نبينا ﷺ: فذكر المسند وهو "نبينا" مع علمه من قرينة السؤال إشارة إلى أن المخاطب غبي لا يفهم بالقرينة. (الدسوقي) **غير ذلك:** كالتهديد والترحم وإسماع غير السائل. **أن يتعين إلخ:** بخلاف ما لو حذف المسند؛ فإنه يحتمل كونه اسما، ويحتمل كونه فعلا، أو ظرفا. (الدسوقي) **فيفيد الثبوت:** أي: من أصل الوضع، والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد والحصول واقترانه بالزمان. (الدسوقي)

فيفيد التجدد: أي: تجدد الحدث، أي وجوده بعد أن لم يكن، وإفادة الفعل لذلك بالوضع؛ لأن الفعل متضمن للزمان الموصوف بالتجدد. [الدسوقي: ٢٠/٢] **غير جملة:** أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة، فيشمل المركب والمضاف. (الدسوقي) **فلكونه:** أي فلاقتضاء المقام كونه أي المسند غير سببي أي غير منسوب للسبب الذي هو الضمير، سمي الضمير سببا تشبيها له بالسبب اللغوي الذي هو الحبل؛ لأن الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعة تربط بالحبل. (الدسوقي)

إذ لو كان: حاصله: أن سبب كون المسند جملة أحد الأمرين: كونه سببيا، وكونه مفيدا للتقوي، وأن سبب الإفراد انتفاؤهما جميعا. [التجريد: ١٦٥] **سببيا:** بأن يكون الخبر غير صادر من المسند إليه.

أو مفيدا للتقوي نحو: زيد قام **فهو جملة** قطعا، **ذوأما نحو:** زيد قائم **فليس بمفيد للتقوي، بل قريب** من "زيد قام" في ذلك، وقوله: **مع عدم إفادة** التقوي معناه: مع عدم إفادة نفس التركيب تقوي الحكم، **فيخرج ما يفيد** التقوي بحسب التكرير نحو: عرفت عرفت، أو بحرف التأكيد نحو: إن زيدا عارف،...................

أي المسند / أي في إفادة التقوي / أي المصنف / جواب أول للدخل المقدر

أو مفيدا: بأن يكون فيه تكرار الإسناد الموجب للتقوي. **فهو جملة:** جواب "لو" فهو مرتبط بالأمرين قبله، والمعنى: فواجب أن يؤتى به جملة. [الدسوقي: ٢/٢٠] **وأما نحو:** هذا جواب عن سؤال يرد على قول المصنف: "إذ لو كان إلخ"؛ لأنه جعل العلة في الإفراد كونه غير سببي مع عدم إفادة التقوي، فيرد عليه "زيد قائم"؛ فإنه مفرد وهو مفيد للتقوي، فقد وجد الإفراد ولم يوجد علته أعني عدم إفادة التقوي، بل هو مفيد للتقوي؟ وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أن "زيد قائم" مفيد للتقوي حتى يقال: إنه مفرد مع انتفاء العلة فيه، وإنما هو قريب مما يفيد التقوي وهو "زيد قام"؛ لأنه إن اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكرر الإسناد المفيد للتقوي كان مفيدا له، وإن اعتبر شبهه بالخالي عن الضمير لم يكن فيه تكرر الإسناد، فيدخل في عدم إفادة التقوي؛ لأن المتبادر أن يكون إفادته بلا شبهة. (الدسوقي)

فليس بمفيد للتقوي: ليس المراد أنه لا يفيد التقوي أصلا؛ لأنه مخالف لما في الواقع ومناف لما بعده، بل المراد أنه ليس في "زيد قائم" التقوي الكامل المعتبر، وكلام المصنف في التقوي الكامل المعتبر، أو المراد أن ليس فيه التقوي بلا شبهة، بل هو قريب مما يفيد التقوي، وحينئذ فلا إيراد. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢١]

بل قريب إلخ: لأن كلامنهما احتوى على ضمير مسند إليه عائد على المبتدأ، وإنما لم يكن بمنزلته؛ لأن ضمير "قائم" لا يتغير في حال التكلم والخطاب والغيبة، بل هو مستتر دائما، فقائم بمنزلة الجامد الذي لا ضمير فيه، فإن اعتبر تضمنه للضمير كان مفيدا للتقوي، وإن اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيدا له. (الدسوقي)

مع عدم إفادة إلخ: دفع لما يقال: إن المصنف لما جعل العلة في إفراد المسند عدم إفادة التقوي، فيفهم منه أن العلة في كونه جملة إفادته التقوي، فيرد على هذا المفهوم "عرفت عرفت"؛ فإنه مفيد للتقوي، والمسند فيه مفرد وهو الفعل، وحاصل ما أجاب به الشارح جوابان: الأول أن قول المصنف: "مع عدم إفادة تقوي الحكم" من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل محذوف وهو التركيب، فتقدير الكلام مع عدم إفادة التركيب تقوي الحكم، فيكون العلة في إيراده جملة إفادة تقوي الحكم بنفس التركيب لا من شيء آخر، فخرج "عرفت عرفت"؛ فإنه إنما أفاد التقوي بالتكرير لا بنفس التركيب. وحاصل الجواب الثاني: أن المراد من تقوي الحكم ما يكون بحسب الاصطلاح وهو تأكيده بطريق مخصوص، أعني تكرير الإسناد مع وحدة المسند بخلاف قوله: "عرفت عرفت"، فإن فيه تكرر المسند لا الإسناد فقط. (الدسوقي)

فيخرج ما يفيد إلخ: ليس المراد خروجه عن ضابطة الإفراد؛ إذ المراد إدخاله فيه، بل المراد خروجه عن القيد الذي أضيف إليه العدم أعني إفادة التقوي، وإذا خرج عن إفادة التقوي دخل في عدم الإفادة، فيكون مفردا. (الدسوقي)

أو نقول: إن تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده **بالطريق المخصوص** نحو: زيد قام،
جواب ثان
فإن قلت: المسند قد يكون غير سببي ولا مفيدا للتقوي، ومع هذا **لا يكون** مفردا
وارد على منطوق المتن
كقولنا: "أنا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني، وما أنا قلت هذا" عند قصد
راجعة إلى الأمثلة الثلاثة
التخصيص؟ قلت: **سلمنا** أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوي، **لكن لا نسلم** أنها
أي دون التقوي — بل إلى التخصيص
لا تفيد التقوي ضرورة حصول تكرر الإسناد الموجب للتقوي، **ولو سلم** فالمراد أن
إفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الإفراد في جميع صور تحقق
هذا المعنى، **ثم السببي** والفعلي من اصطلاحات صاحب "المفتاح" حيث سمي **في النحو**
أي من مخترعاته
"الوصف بحال الشيء" نحو: **رجل كريم** ....
أي بصيغته

أو نقول إلخ: فعلى هذا الجواب لاحاجة إلى التقدير المذكور في الجواب الثاني أعني "مع عدم إفادة نفس التركيب إلخ"؛ لخروج ما ذكر بدون ذلك. [الدسوقي: ٢١/٢] **بالطريق المخصوص:** وهو تكرير الإسناد مع وحدة المسند، فخرج القسمان المذكوران، وهما "عرفت عرفت"، "وإن زيدا عارف". [الدسوقي: ٢٢/٢]

لا يكون: فوجد العلة بدون المعلول، هذا خلف. **سلمنا إلخ:** تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوي في هذه الصور مجالا، ولعل وجهه أن قصد التخصيص لا ينافي قصد التقوي؛ لاحتمال قصدهما معا. [التجريد: ١٦٦]

لكن لا نسلم إلخ: هذا جواب بالمنع، حاصله: لا نسلم أن هذه الصور لا تفيد التقوي، بل هي مفيدة له ضرورة تكرر الإسناد الموجب للتقوي، فالتقوي موجود وإن كان غير مقصود، والمصنف إنما عول في علة الإفراد على عدم إفادة التقوي لا على عدم قصده. (الدسوقي) **ولو سلم:** أي كون الأقوال المذكورة لا تفيد التقوى عند قصد التخصيص، فالمراد أن إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى أي أن إفراد المسند مشروط بكونه غير سببي، ولا مفيد للتقوي، فهو لا يكون مفردا إلا بتحقق هذا الشرط، ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، والأولى أن يقرر الجواب بجعل كون المسند غير سببي ولا مفيد للتقوي علة ناقصة للإفراد كما هو ظاهر كلام المصنف لا شرطا كما سبق. (الدسوقي ملخصا)

ثم السببي إلخ: [سواء كان في المسند، أو في الوصف كما يعلم مما يأتي. (الدسوقي)] هذا دخول على كلام المصنف والمقصود دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي وإتيانه بالمثال، ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء؛ لأن أوجه التماثل كثيرة. (الدسوقي) **في النحو:** أي في القسم المدون في النحو من كتابه "المفتاح". (الدسوقي) **رجل كريم:** في قولنا: جاءني رجل كريم ليكون "كريم" وصفا.

وصفا فعليا، والوصف **بحال ما هو من سببه**، نحو: **رجل كريم** أبوه وصفا سببيا، وسمي (أي الموصوف) في علم المعاني المسند في نحو: "زيد قام" مسندا فعليا، وفي نحو: "زيد قام أبوه" مسندا سببيا، وفسرهما (السكاكي) بما (السببي والفعلي) لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، ولهذا **اكتفى** المصنف في بيان المسند السببي **بالمثال**، وقال: والمراد بالسببي نحو: **زيد أبوه منطلق**، **وكذا زيد** انطلق أبوه، ويمكن **أن يفسر** المسند السببي **بجملة علقت** (أي ربطت بمبتدأ إلخ) على مبتدأ **بعائد** لا يكون (أي العائد) مسندا إليه في تلك الجملة، فخرج المسند في نحو: "زيد منطلق أبوه"؛.........

وصفا فعليا: مراده بالوصف الفعلي: الجاري على من هو له ويسميه النحاة وصفا حقيقيا، فقد انفرد السكاكي عنهم بالتسمية بالفعلي كما انفرد عنهم بإجراء هذا في المسند مع تخصيصه السببي فيه بالجملة، فمجموع اصطلاحه مبتكر له، فصح كلام الشارح، واندفع ما عساه أن يقال: إن النحاة أيضا يسمون الوصف بحال ما هو من سببه وصفا سببيا، وحاصل الدفع أنهم وإن شاركوه في ذلك، لكن لم يشاركوه في المجموع، فالمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب "المفتاح". [الدسوقي: ٢/٢٢] **بحال ما هو**: أي بحال شيء كالأب في المثال. [الدسوقي: ٢/٢٣]

من سببه: المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق، فيدخل نحو: كريم غلامه، كريمة جاريته ونحو ذلك. [التجريد: ١٦٦]

رجل كريم: في قولنا: "جاءني رجل كريم أبوه".

اكتفى: فيه إشارة إلى أنه يعلم من مثال السببي مثال مقابله، وهو الفعلي.(الدسوقي)

بالمثال: ومعلوم أنه تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء؛ لأن أوجه التماثيل كثيرة. (الدسوقي)

زيد أبوه منطلق: [أي نحو: أبوه منطلق من قولك: زيد أبوه منطلق؛ لأن المسند السببي هو أبوه منطلق. (الدسوقي)] يعني "وأما زيد منطلق أبوه" فليس المسند فيه سببيا عنده؛ لأن المسند مفرد لا جملة على ما يأتي، فهو من قبيل الفعلي. (الدسوقي) **وكذا زيد إلخ**: مثال للسببي في الجملة الفعلية، وما قبله مثال له في الجملة الاسمية. (الدسوقي)

أن يفسر إلخ: أي على قاعدة السكاكي تفسيرا لا صعوبة فيه ولا انغلاق صادقا على "أبوه منطلق" وعلى غيره. (الدسوقي) **بجملة علقت إلخ**: اعترضه السيد بأن فيه دورا؛ لتوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت في تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببا كما هو صريح قول المصنف بعد، وأما كونه جملة فللتقوي أو لكونه سببا، ويستفاد من كلامه هنا مفهوما؛ لأن مفهوم قوله: "أما إفراده إلخ" أن كونه سببيا علة؛ لكونه جملة كما صرح به الشارح، وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق، ومن كلامه فيما يأتي علة لإيراد المسند جملة لاعلة لتصور كونه جملة، فالمتوقف على كونه سببيا إيراده جملة لا تصورها، والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا إيراده، فاختلفت جهة التوقف فلا دور، تأمل. (التجريد)

بعائد: أتى ملتبسة بعائد، والباء متعلقة بـــ"علقت". [الدسوقي: ٢/٢٤]

لأنه مفرد، وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:١) لأن تعليقها على المبتدأ **ليس بعائد**، أي ليس بجملة وفي نحو: "زيد قام وزيد هو قائم"؛ لأن العائد **فيهما** مسند إليه، ودخل فيه نحو: زيد في المسند السببي أبوه قائم، وزيد قام أبوه، **وزيد مررت به**، وزيد ضربت عمرا في داره، وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر المبتدأ ولا تفيد التقوي، **والعمدة في ذلك** تتبع كلام السكاكي؛ لأنا لم نجد هذا الاصطلاح ممن قبله.

[كون المسند فعلا]

وأما كونه أي المسند فعلا فللتقييد أي تقييد المسند **بأحد الأزمنة** الثلاثة: الماضي: وهو الزمان الذي ....

لأنه مفرد: لأن الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر في الحكم المفرد، ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف في نحو: "رجل كريم أبوه" وصفا سببيا مع أنه مفرد؛ لأنه إنما يشترط في السببي كونه جملة إذا كان مسندا لا وقت كونه نعتا. [الدسوقي: ٢/٢٤] **ليس بعائد:** أي ليس ملتبسا بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا تحتاج إلى الرابط، وهذا المسند ليس بفعلي ولا سببي؛ لأنهما إنما يقالان فيما إذا تغاير المبتدأ والخبر، فلا يرد أنه إذا لم يكن سببيا كان فعليا، فيدخل في ضابط الإفراد مع أنه جملة. (الدسوقي) **فيهما:** أي فاعل في الأول ومبتدأ في الثاني.

زيد مررت به إلخ: وأما نحو: "زيد مررت به، وزيد ضربت عمرا في داره، وزيد ضربته"، فغير داخل في المسند السببي وإن صرح الشارح بدخول ذلك فيه، ولهذا اعترض عليه في إدخال ذلك فيه مع أن السكاكي الذي بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببي، فالتعريف غير مانع. [التجريد: ١٦٦]

والعمدة: اعترض بأن السكاكي اشترط شرطا زائدا على ما قاله الشارح، وهو أن يكون المضاف للضمير اسما مرفوعا كالمثالين الأولين، وحينئذ فيخرج الثلاثة الأخيرة، وهي "زيد مررت به، وزيد ضربت عمرا في داره، وزيد ضربته"، فليس المسند في هذه الثلاثة سببيا عند السكاكي خلافا للشارح، فلو كان العمدة في ذلك ما قال السكاكي ما خالفه الشارح، والحاصل: أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام: جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو: "زيد أبوه ينطلق"، أو اسم فاعل: نحو: "زيد أبوه منطلق"، أو اسما جامدا نحو: "زيد أخوه عمرو"، أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو: "زيد انطلق أبوه"، والتعريف الضابط بجميع أقسامه متعسر. (الدسوقي ملخصا)

في ذلك: أي في هذا التفسير وقيوده من حيث الإدخال والإخراج. (الدسوقي)

أمّا كونه: أي أما الإتيان به فعلا فيكون للتقييد بأحد إلخ. [الدسوقي: ٢/٢٥]

بأحد الأزمنة: وهو الفعل، والمراد من تقييده: تقييد جزء معناه، وهو الحدث بأحد الأزمنة. (الدسوقي)

قبل زمانك الذي أنت فيه، **والمستقبل**: وهو الزمان الذي **يترقب وجوده** بعد هذا
حين التكلم — أي ينتظر
الزمان، والحال: **وهو أجزاء** من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة **من غير مهلة** وتراخ،
أي الحاضر الموجود
وهذا أمر عرفي، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة **من غير احتياج**
أي الحال — أي بيان ما قال المصنف — أي بهيئته

قبل زمانك: ههنا شك مشهور، وهو أن "قبل" ظرف زمان، فيكون المعنى: وهو الزمان الذي في زمان متقدم على الزمان الذي أنت فيه، فإن كان قبل عين الزمان الذي جعل ظرفا له لزم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه، وإن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وكلاهما باطل، وأجيب بأن القبلية في أجزاء الزمان ذاتية لا زمانية، فظرفية "قبل" فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها، فسقط الترديد الدائر بين العينية والغيرية على أن هذا تدقيق فلسفي لا ينظر إليه أهل اللغة والعرف؛ لابتناء مباحثهم على الظواهر دون تلك التدقيقات. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٥]

والمستقبل: على صيغة اسم الفاعل كالماضي أو اسم المفعول، وكلاهما المنقول الموافق للمعقول؛ لأن الزمان يستقبلك كما تستقبله[التجريد: ١٦٧] يترقب وجوده: معناه من شأنه أن يترقب، فاندفع ما قيل: كم من شيء لا يترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبلا، واعترض على الشارح مثل السابق بأن "يترقب" دال على الزمان المستقبل، فيلزم أن يترقب وجود المستقبل في المستقبل؛ لأن المستقبل الذي هو مدلول "يترقب" كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل أيضا؛ إذ لا معنى لترقبه في الماضي أو الحال، فيكون في المستقبل، فيلزم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه أو أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل؟ ويجاب عنه أيضًا بالأجوبة السابقة وبأن الأفعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان، فتدبر. (الدسوقي)

وهو أجزاء إلخ: اعلم أن الحال عند النحاة أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر، وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه، مثل: يصلى ويحج، وأما الحال الحقيقي فالآن الذي لا يتجزأ وهو الآن الحاضر بدون الجزء السابق واللاحق. (الدسوقي ملخصا)

من غير مهلة إلخ: [توضيح لقوله: "متعاقبة" لا قيد آخر. (التجريد)] أي بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها؛ إذ المهلة بينهما لازمة إذا طالت المدة كما يقال: "زيد يصلي" والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآيات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال، فليس الحال زمان التكلم فقط. (الدسوقي)

وهذا أمر عرفي: يعني مقدار الحال أمر عرفي أي مبني على العرف، وليس مضبوطا بحد معين، فما يعدونه حالا فهو حال، فإنه يقال: زيد يأكل ويحج، ويكتب القرآن، ويتعلم الفقه، ويجاهد الكفار، ويعد كل ذلك حالا، ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها، ويحتمل أن المراد المشتبه، وهذا تعريف للحال العرفي دون الحقيقي؛ فإنه الآن الذي لا يتجزأ كما مر. (الدسوقي ملخصا) من غير احتياج: جواب عما يرد بأن الاسم أيضا قد يدل على أحد الأزمنة، فكيف يقول المصنف: "وأما كونه فعلا فللتقييد إلخ" مع أن التقييد المذكور متأت مع إيراده اسما لما علمت أن الاسم أيضا قد يدل على أحد الأزمنة، وحاصل الجواب: أن العلة هو التقييد مع الأخصرية، فلا يحتاج إلى التصريح معه بقرينة، بخلاف الاسم فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج إلى القرينة. [الدسوقي: ٢/٢٦]

إلى قرينة تدل على ذلك، بخلاف الاسم فإنه إنما **يدل عليه** (أي دلالة صريحة) بقرينة خارجية، كقولنا: زيد قائم الآن أو أمس أوغدا، ولهذا قال: **على أخصر وجه، ولما كان** التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات، أي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود (تفسير لقوله: غير قار الذات)، والزمان جزء من مفهوم الفعل، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة مفيدا **للتجدد**، وإليه أشار بقوله: مع إفادة التجدد، **كقوله: أو كلما** وردت (جاءت) عكاظ (كغراب) وهو سوق للعرب (بين النخلة والطائف)، كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون (بذكر أنسابهم وشجاعتهم)، وكانت فيه وقائع، قبيلة..............

يدل عليه: اعترض بأن هذا ينافي قولهم: اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحال بلا قرينة، واحتياجه إلى القرينة إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه، وحينئذٍ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل؟ وأجيب بأن المراد بقول الشارح: "لأن الفعل دال بصيغته إلخ": الدلالة على أحد الأزمنة صريحا، واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما، فإذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة. [الدسوقي ملخصا: ٢٦/٢] **على أخصر وجه:** كان ينبغي أن يؤخره عن قوله: "مع إفادة التجدد"؛ ليتعلق بـــ"إفادة التجدد والتقييد" على سبيل التنازع؛ إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة، فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار. (الدسوقي) **ولما كان إلخ:** اعلم أن التجدد يطلق على معنيين: أحدهما الحصول بعد أن لم يكن، والثاني: التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار، والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول، واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني، وحينئذ فالموافقة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق تجدد؛ لأن التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل، ولا معتبر في مفهومه. [الدسوقي: ٢٧/٢]

للتجدد: أي تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل. (الدسوقي) **كقوله:** أي قول طريف يصف نفسه بالشجاعة. (الدسوقي) **أو كلما إلخ:** "الهمزة" في قوله: "أو كلما" للاستفهام التقريري، و"الواو" للعطف على مقدر، أي أحضرت العرب في عكاظ وكلما إلخ، وعكاظ: سوق بين النخلة والطائف، كانت تقام في مستهل ذي القعدة وتستمر عشرين يوما، تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون، وكانت فرسان العرب إذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض؛ لكون عكاظ في شهر حرام، تقنعوا حتى لا يعرفوا، وذكر عن "طريف" هذا أنه كان من الشجعان وكان لا يتقنع كما يتقنعون، فاتفق له أنه وافى عكاظ، وكان "طريف" قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني، فقال حصيصة بن شراحيل: أروني طريفا، فأروه إياه، فجعل حصيصة كما مر به طريف تأمله ونظر إليه حتى فطن له طريف، فقال له: ما لك تنظر إلي مرة بعد مرة؟ فقال له حصيصة: أتوسمك لأعرفك، فللّه علي إن لقيتك في حرب لأقتلنك أو لتقتلني، فقال "طريف" عند ذلك الأبيات، هذه من جملتها. [الدسوقي: ٢٨/٢]

بعثوا إلي عريفهم، وعريف القوم: القيم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف، **يتوسم** أي
فاعل وردت وعكاظ مفعوله — المتولي لأمر القوم — بالقيام بأمرهم — فيه إشارة إلى وجه التسمية
يصدر عنه تفرس **الوجوه** وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة.
تفسير للتفرس

[كون المسند اسما]

وأما كونه أي المسند اسما **فلإفادة عدمهما** أي عدم التقييد المذكور والتجدد، **يعني** لإفادة الدوام **والثبوت لأغراض** تتعلق بذاك، **كقوله**: لا يألف الدرهم المضروب
أي الدوام والثبوت
صرتنا :: وهو ما يجعل فيه الدراهم، لكن يمر عليها **وهو منطلق**،...............
تحيلي وهمياني

بعثوا إلخ: يعني أن لي على كل قبيلة جناية، فإذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم، وهذا مدح في العرب؛ للجري منهم. [التجريد: ١٦٨] **يتوسم**: هذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلا للتقييد بأحد الأزمنة مع إفادة التجدد. [الدسوقي: ٢٨/٢] **الوجوه**: أي وجوه الحاضرين؛ لينظر أنا فيهم أولا. (الدسوقي)

فلإفادة: الأظهر أن يقال: فلإفادة مطلق الثبوت. [الدسوقي: ٢٩/٢]

عدمهما إلخ: أي عدم ما يدل عليهما؛ لأن كونه اسما لا يفيد عدمهما بل لعدم ما يدل عليهما، قيل: هذا منقوض بأسماء الأفعال، فإنها اسم ومقيد لهما لا لعدمهما، وأجيب بأن الإفادة ليس باعتبار الوضع، أو بأنها من الأفعال عند أهل المعاني، وإن عدها النحويون من الأسماء. (من الحواشي)

يعني: أي يعني بإفادة عدمهما إفادة الدوام، أي المقابل للتقييد بزمن مخصوص وإفادة الثبوت المقابل للتجدد، واعلم أن دلالة الاسم على الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع بحسب أصل الوضع، وأما إفادته للدوام والثبات فمن خارج لا بحسب أصل الوضع، وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله الآتي: قال الشيخ عبد القاهر إلخ، فإنه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع، فكلام الشارح يشير إلى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على أن إفادته للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتعارض بينهما، فنقله لكلام الشيخ إشارة إلى الجمع، وحاصله أن كلام الشيخ باعتبار الوضع، وما فسر به كلام المصنف باعتبار القرآئن الخارجية، لا إلى الاعتراض على المصنف، وإن احتمل. (الدسوقي) **والثبوت**: لو قدم الثبوت على الدوام كان أولى. (الدسوقي ملخصا)

لأغراض: مثل المبالغة في المدح والذم وغيرها. (الدسوقي ملخصا) **كقوله**: أي النضر بن لوية يتمدح بالغنى والكرم، أركانه: مستفعلن فاعلن فعلن. [الدسوقي ملخصا: ٣٠/٢] **صرتنا**: المشهور نصبه على أنه مفعول لقوله: "لايألف"، والأحسن نصب "الدرهم المضروب" فيكون عدم الألفة من جانب صرته. (الدسوقي)

وهو منطلق: فتعبيره بـــ"منطلق" للإشعار بأن انطلاق الدراهم من الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد، وأن الدراهم ليس لها استقرار ما في الصرة، وهذا مبالغة في مدحهم بالكرم، وفي قوله: "لكن يمر عليها" إلخ تكميل حسن، إذ قوله: "لا يألف إلخ" ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم، فأزال ذلك التوهم بهذا الاستدراك. (الدسوقي)

يعني أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم **دائما**، قال الشيخ عبد القاهر: **موضوع الاسم** على أن يثبت به الشيء للشيء من **غير اقتضاء** أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا، **فلا تعرض في** "زيد منطلق" لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما في "**زيد طويل وعمرو قصير**".

المسند

[تقييد الفعل بمفعول ونحوه]

وأما تقييد الفعل **وما يشبهه** من اسم الفاعل والمفعول **وغيرهما**.................

الواقع مسندا

دائما: لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك كما يدل عليه قوله قبل هذا شعر: إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا، ظلت إلى طرق الخيرات تستبق. [التجريد: ١٦٨] موضوع الاسم: أي الاسم المسند في التركيب موضوع لأجل أن يثبت إلخ، أي إنه إنما وضع لأجل هذا المعنى وهو ثبوت الشيء للشيء، وأما إفادته للدوام والاستمرار فإنما هو من قرينة خارجية. [الدسوقي: ٣٠/٢] غير اقتضاء إلخ: إن قلت: إن الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح أن يحمل على الاستمرار التجددي باعتبار القرائن الخارجية كالفعل، فلأي شيء خص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجددي دون الاسم؟ قلت: وجه ذلك: مناسبة الاستمرار التجددي للفعل؛ لاشتماله على الزمان المتجدد. (الدسوقي)

فلا تعرض إلخ: أي وأما إفادته الدوام فمن المقام والخارج كغرض المدح أو الدم، فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم؛ لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال لاعتبار القرائن الخارجية، وكلام الشيخ بحسب أصل الوضع. (الدسوقي)

زيد طويل: هذا تنظير للنفي في قوله: "فلا تعرض إلخ"، فإنه لا تعرض فيه لأكثر من إثبات الطول صفة لزيد ومن إثبات القصر صفة لعمرو لا تجدد فيه، واعترض بأن الطول والقصر لازمان له فهما دائمان، وأجيب بأنهما وإن كانا دائمين لكن استفادة دوامهما ليست من جوهر اللفظ، بل من حيث إن الطول والقصر وصفان لازمان، فيستفادان من خارج. [الدسوقي ملخصا: ٣١/٢]

وعمرو قصير: قال الشيخ: إذا قلت: زيد طويل وعمرو قصير، لم يصلح مكانه "يطول" و"يقصر" إذا كان الحديث من شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول، أو يحدث فيه القصر، فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله و لم يكن لم تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلا الاسم. (الدلائل)

وأما: لا يقال: إن تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلقات الفعل، فذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله؛ لأنا نقول: لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من مباحث المسند، حتى يكون ذكره في غير محله. (الدسوقي ملخصا) وما يشبهه: اقتصر المصنف على الفعل؛ لأنه الأصل، أو المراد الفعل اللغوي. (الدسوقي ملخصا) وغيرهما: كأفعل التفضيل والصفة المشبهة. (الدسوقي)

بمفعول مطلق أو بــه أو فيه أو له أو معه **ونحوه** من الحال والتمييز والاستثناء، **فلتربية**
حفظت حديث البخاري قرأت بمكة تطهرت تعظيما تصدقت مخلصا طبت نفسا بالتوفيق لا أحب إلا الصالحين

الفائدة؛ لأن الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة، وكلما زاد غرابة زاد إفادة، كما
أي تكثيرها أي المطلق أي قيدا أي بعدا عن الذهن بالنسبة إلى السامع للسامع

يظهر بالنظر إلى قولنا: شيء ما موجود، **وفلان** بن فلان حَفِظَ التوراة سنة كذا في بلدة
فإنه معلوم بالضرورة

كذا، ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر "كان" من مشبّهات المفعول والتقييد به ليس
استشعار ورود كرفتن أي من حيث انتصابه

لتربية الفائدة، لعدم الفائدة بدونه؛ **أشار** إلى جوابه بقوله: والمقيد في نحو "كان زيد

منطلقا" هو "منطلقا" لا "كان"؛ **لأن "منطلقا"** هو نفس المسند و"كان" قيدٌ له؛ للدلالة
كما فهم المعترض لأنه هو الدال على الحدث مبتدأ خبر أي للمسند

على زمان النسبة، كما إذا قلت: زيد منطلق في الزمان الماضي.

[ترك تقييد المسند]

وأما تركه أي ترك التقييد، فلمانع منها أي من تربية الفائدة، ....
أي تقييد المسند

بمفعول مطلق: [مثل: أكرمت إكرام أهل الحسب] أي غير مؤكد، وإلا فهو لا يفيد تربية الفائدة، وذلك لأن الفعل يحتمل الحقيقة والمجاز، والمصدر المؤكد أفاد نفس الحقيقة، والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل، وهو الظاهر منهما إلا أن يقال: التعيين فائدة لم تكن، فتأمل. [الدسوقي: ٣١/٢]

ونحوه: مجرور معطوف على "مفعول" كما هو الظاهر، ويحتمل الرفع معطوفا على "تقييد الفعل"، فافهم.

فلتربية الفائدة: فإن قلت: هذا مشكل في المفعول به؛ لأن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل المفعول به، فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتربيتها، وأي فرق بينه وبين الفاعل؛ فإن تعقله يتوقف على كل منهما؟ قلت: الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما، وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص، بخلاف الفاعل؛ فإن تعقل الفعل يقتضي تعقل خصوصه؛ لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص، فتأمله. [التجريد: ١٦٩]

فلان إلخ: فإن فيه غرابات بكثرة القيود وكثرة الفوائد. [الدسوقي: ٣٢/٢]

أشار إلخ: حاصل ذلك الجواب: أنا لانسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذي كلامنا فيه، بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنا فيه، وحينئذ فلا اعتراض. (الدسوقي)

لأن منطلقا إلخ: لأنه هو الدال على الحدث، والمسند إنما هو الدال على الحدث، بخلاف "كان"؛ فإنها إنما تدل على الزمان ولا دلالة لها على الحدث، كما قال السيد وغيره، وحينئذٍ فيفيد ذلك المسند بمفاد "كان"؛ وهو الزمان الماضي، فيفيد الكلام أن الانطلاق لزيد كان فيما مضى، فكأنك قلت: زيد منطلق في الزمان الماضي، فالحاصل: أن "منطلقا" نفس المسند؛ لأن أصل التركيب "زيد منطلق" و"كان" إنما ذكرت؛ لدلالتها على زمان النسبة، فهي باعتبار دلالتها على الزمان قيد لــ"منطلقا" فحصل في المثال تربية الفائدة وزال الشك. [الدسوقي ملخصا: ٣٣/٢]

مثل: خوف انقضاء المدة والفرصة، أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله، أو **عدم العلم** بالمقيدات أو **نحو ذلك**.
(مثال للمانع) (أي علم المتكلم) (لذلك الفعل)

[تقييد الفعل بالشرط]

وأما **تقييده** أي الفعل بالشرط **مثل**: أكرمك إن تكرمني، أو إن تكرمني أكرمك، فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به، لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته **يعني حروف** الشرط وأسماءه من التفصيل وقد بُيِّن ذلك التفصيل في علم النحو، **وفي هذا الكلام** إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية **قيد لحكم** الجزاء مثل المفعول به ونحوه، فقولك: "إن جئتني أكرمك" **بمنـــزلة** قوله: أكرمك وقت مجيئك إياي، ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما **كان عليه** من الخبرية والإنشائية، ....
(الواقع مسنداً) (وما يشبهه) (أي جملة الشرط) (مثال لتأخر الجزاء) (أي نكات معتبرات) (عطف تفسير) (بيان لـــ"ما") (كالظرف) (الذي هو الجزاء) (أي لجملة الشرط) (قبل التقييد بالشرط)

عدم العلم إلخ: أي عدم علم المتكلم بالمقيدات، كقولك: ضربت، ولم تقل: زيدا، مثلا؛ لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك، واعترض على جعل الشارح عدم العلم مانعا؛ لأن المانع لا يكون إلا وجوديا، وهذا أمر عدمي، ولأن المانع من الشيء يكون منافيا له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية وإن كانت متعذرة معه، وأجيب: بأن المراد بـــ"المانع" هنا المانع اللغوي، وهو ما لا يتأتى تحصيل الشيء معه، وجوديا كان أو عدميا، منافيا كان أو لا. [الدسوقي: ٣٤/٢]
نحو ذلك: كمجرد الاختصار لضيق، أو ضجر من المتكلم، أو خوف سآمة السامع.(الدسوقي)
وأما تقييده: كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة "ترك التقييد" ويؤخر "ترك التقييد"؛ لتجري القيود الوجودية على سنن واحد، أجيب بأنه لما كان محتاجا إلى بسط أخره عن الترك. [التجريد: ١٦٩]
مثل: أي جملة الشرط مثال لتقدم الجزاء على الشرط. **يعني حروف إلخ**: دفع بهذا ما يتوهم من لفظ "أدوات" أنها كلها حروف. [الدسوقي: ٣٥/٢] **هذا الكلام**: أي قول المصنف: "وأما تقييده بالشرط".
قيد لحكم إلخ: فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له بمنـــزلة الفضلات كالمفعول والظرف، فإذا قلت: "إن جئتني أكرمك" فالمعتبر لأصل الإفادة هو الإخبار بالإكرام، وأما الشرط فهو قيد، فكأنك قلت: أكرمك وقت مجيئك. [الدسوقي ملخصا: ٣٦/٢] **بمنـــزلة إلخ**: استفيد الوقت من التعليل؛ لأن الشرط قيد في الجزاء، فهو بمنزلة العلة، وزمان المعلول والعلة واحد، فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل مجيئك إياي وفي زمانه. (الدسوقي)
كان عليه: أي قبل التقييد بالشرط؛ لأن أداة الشرط إنما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء، بل هو باق على حاله. (الدسوقي)

بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو: "إن جئتني أكرمك"، وإن كان الجزاء إنشاء **فإنشائية**، نحو: "إن جاءك زيد فأكرمه"، **وأما نفس الشرط** فقد أخرجته الأداة **عن الخبرية** واحتمال الصدق والكذب، **وما يقال** من **أن كلا** من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، **وإنما الخبر** هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول، فإنما هو **اعتبار المنطقيين** فمفهوم قولنا: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" باعتبار أهل العربية: الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود، ....

(أي قبل التقييد) (أعني مجموع الشرط والجزاء) (بسبب خبرية الجزاء) (الجزاء) (عطف لازم على ملزوم) (والشرط قيد له)

بل إلخ: قيل عليه: إن الجزاء في قولك: "إن ضربتك تضربني" خبر مع أن الجملة إنشائية، و رد بأن حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي، فليس بخبر. [التجريد: ١٧٠]

فإنشائية: أي فالجملة الشرطية إنشائية بسبب إنشائية الجزاء. [الدسوقي: ٣٤/٢]

وأما نفس الشرط: أي الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء، وهذا مقابل في المعنى لقوله: "ولا يخرج". [الدسوقي: ٣٧/٢] **عن الخبرية:** أي عن كونه كلاما خبريا؛ لأنه صار مركبا ناقصا، وكما أخرجته الأداة عن الخبر أخرجته أيضا عن الإنشائية؛ لأنه صار بالأداة مركبا ناقصا والمحصور عندهم في الخبر والإنشاء إنما هو المركب التام، وأما قول الشارح في "المطول": "لأن الحرف قد أخرجه إلى الإنشاء" يحمل على حذف المضاف، أي إلى حكم الإنشاء من حيث إنه لا يحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول، وإلا فهو ليس إنشاء أيضا كما سبق آنفا. (الدسوقي ملخصا)

وما يقال: قائله الشارح العلامة في "شرح المفتاح"، وهذا شروع في دفع التناقض بين ما قاله شارحنا سابقا وما قاله الشارح العلامة، وحاصل ذلك الإيراد: كيف يقال: إن الكلام عند أهل العربية هو الجزاء، والشرط لا دخل له فيه، وإنما هو قيد له مع أن هذا يخالفه ما قاله الشارح العلامة من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا محتملا للصدق والكذب؛ لأن كل واحد منهما أخرجته الأداة عن أصله، فليس المعتبر في القضية حكم الجزاء لذلك، وإنما الكلام الخبري المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء، فكل واحد منهما مذكور قصدا لتوقف الكلام عليه؛ لأنه جزء منه؟ وحاصل الجواب: أن ما قاله الشارح العلامة اصطلاح للمناطقة، وما تقدم لشارحنا اصطلاح لأهل العربية، ولا يعترض باصطلاح على اصطلاح. (الدسوقي) **أن كلا:** أي كل واحد منهما لا بمجموعهما.

وإنما الخبر: أي: وإنما الكلام الخبري سواء كان الجزاء في الأصل خبرا أو إنشاءا، حتى أنك إذا قلت: إن جاءك زيد فأكرمه، فالمراد: الحكم باللزوم بين المجيء والإكرام ولو كانت صورة الجزاء إنشاءا. (الدسوقي)

اعتبار المنطقيين: فمتى ثبت اللزوم صدقت القضية، ولو لم يقع واحد من الشرط والجزاء. (الدسوقي)

وباعتبار المنطقيين: الحكم بلزوم وجود النهار بطلوع الشمس، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود **النهار**، **فكم** من فرق **بين الاعتبارين**.

أي الشرط   أي الجزاء

[بيان أدوات الشرط]

ولكن لابد من النظر ههنا **في** "**إن**" و"إذا" و"لو"؛ لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو. فـ"إِن" و"**إذا**" **للشرط** في الاستقبال، لكن **أصل** "**إن**" **عدم الجزم بوقوع الشرط**، فلا تقع في كلام الله تعالى **على الأصل إلا حكاية** أو على ضرب **من التأويل**،

أي في معانيها   أي حقيقتها اللغوية

النهار: والحكم اللزوم بينهما. **فكم إلخ**: قال عبد الحكيم: فإن قلت: فما الفرق بين مذهبي أهل العربية وأهل الميزان؛ فإن المآل واحد؟ قلت: الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات، حتى أنه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاما لجميع التقديرات، فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة، كما ذهب إليه الشافعية، وعند أهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحملية، لا يفيد الحكم أصلا، فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات، فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه، كما هو مذهب الحنفية. [الدسوقي: ٣٨/٢] **بين الاعتبارين**: فبينهما فرق في المحكوم عليه، وبه، والحكم. (الدسوقي)

ولكن إلخ: لما أحال معرفة الاعتبارت المفادة لأدوات الشرط على تبيينها ببيان معانيها المذكورة في علم النحو، أشار إلى أن ثلاثة منها لا يكفي في بيان الأغراض المفادة لها بيان معانيها المذكورة في علم النحو، فقال: ولكن إلخ. (الدسوقي) **في إن إلخ**: قال السكاكي: وأما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة كـ"إن" و"إذا"... إلى أن قال: وبكشف القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل. (المفتاح)

و"**إذا**" **للشرط**: أي تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى. (الدسوقي)

أصل إن: هو صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه، أما ظن الوقوع والجزم بعدمه فليسا موقعا لها في الأصل، ولو شملتها عبارة المصنف وهو: عدم الجزم بوقوع الشرط، فافهم. [التجريد: ١٧١]

عدم الجزم: أي عدم جزم المتكلم في المستقبل. **بوقوع الشرط**: [المراد به فعل الشرط لا التعليق] أي: تحققه، ليدخل ما إذا كان الشرط سلبا. (التجريد) **على الأصل**: وهو عدم الجزم بوقوع الشرط؛ لأنه تعالى عالم بحقائق الأشياء على ما هي عليه، فيستحيل في حقه تعالى الشك والتردد في شيء ما. [الدسوقي: ٣٩/٢]

إلا حكاية: أي عن الغير كما في ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف: ٧٧) حكاية عن إخوة يوسف (الدسوقي) **من التأويل**: أي بأن يفرض أن هذا الكلام واقع على لسان شخص عربي تكلم بهذا الكلام، كما سيأتي في قـوله: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ (النساء: ٧٨) فهي حينئذ باقية على أصلها من الشك أو التوهم، فقوله: "إلا -

وأصل "إذا" الجزم بوقوعه، فـ"إن وإذا" **تشتركان** في الاستقبال بخلاف "لو"، وتفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به، **وأما عدم الجزم** بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له؛ لكونه مشتركا بين "إن" و"إذا"، والمقصود بيان وجه الافتراق، ولذلك أي لأن أصل "إن" عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر؛ **لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعا لـ"إن"** ولأن أصل "إذا" الجزم بالوقوع غلب **لفظ الماضي**؛ لدلالته على الوقوع قطعا، نظرا إلى نفس اللفظ وإن نقل ههنا إلى **معنى الاستقبال** مع "إذا" نحو: ﴿**فَإِذَا جَاءَتْهُمُ**﴾ (الأعراف:١٣١)

فإنها شرط في الماضي - وقوع الشرط في المستقبل - جزم المتكلم - هو أصل إذا - هو أصل إن - أي القليل الوقوع - متعلق بـ"كونه" - أي محلا - عطف على كان - يقينا - أي مع إذا

حكاية أو على ضرب إلخ" أي فتقع حينئذ في كلام الله تعالى على الأصل. [الدسوقي: ٢/٣٩]

تشتركان: أي في أن كلا منهما شرط في الاستقبال. (الدسوقي) **وأما عدم الجزم**: جواب عن سؤال مقدر، حاصله: كما أنّ "إن" لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي؛ لعدم الجزم بلا وقوعه، كما صرح به النحاة من أنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، وكما أن "إذا" للجزم بوقوع الشرط هي أيضا؛ لعدم الجزم بلا وقوعه، بل ذلك لازم للجزم بوقوعه، فعدم الجزم باللاوقوع مشترك بينهما، فيشترط فيهما أن يكون مدخولهما غير مجزوم بعدم وقوعه؛ إذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لا هذا ولا هذا؛ لكونه محالا، فكان على المصنف أن يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول: لكن أصل "إن" عدم الجزم بوقوع الشرط وبلا وقوعه، وأصل "إذا" الجزم بوقوعه وعدم الجزم بلا وقوعه، وحاصل الجواب: أن المصنف بصدد بيان الفرق بينهما ولا وجه لدخول ما كان مشتركا في مقام الافتراق. [الدسوقي: ٢/٤٠]

لكونه: علة لكونه نادرا، والأولى أن يجعل علة لكونه موقعا لـ"أن".

غير مقطوع به: اعلم أن غير المقطوع بوقوعه إما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء، فيكون مشكوكا فيه و"إن" للشك، وإما أن يكون مترجحا عدمه على وجوده، فيكون متوهما وهي تستعمل في المتوهم. (الدسوقي)

في الغالب: إنما قيد به؛ لأن النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة، فإنه نادر الوقوع؛ لأنه إنما يقع مرة مع أنه مقطوع بوقوعه. [التجريد: ١٧١] **موقعا لـ "إن"**: أي حقيقة وتجوزا، فإنه مع ندرته إما مشكوك فيه، فيكون موقع "إن" حقيقة، وإما مجزوم به فهو لكونه ملحقا بالمشكوك لندرته موقع لـ"إن" تجوزا. (التجريد بتوضيح)

لفظ الماضي: أي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي، سواء كان الفعل الماضي أو المضارع مع "لم"، ولذا قال: لفظ الماضي، ولم يقل: الماضي؛ لئلا يتبادر منه الفعل الماضي.(التجريد)

معنى الاستقبال: لأن "إذا" الشرطية تقلب الماضي إلى المستقبل. (الدسوقي)

فإذا جاءهم إلخ: أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا؛ لاستعمال "إذا" في المقطوع و"إن" في المحتمل، والمراد: القطع وعدمه بالنظر إلى حال الشيء في نفسه، وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد، وإلا فبالنظر إلى علم الله تعالى ليس إلا العلم بالوقوع أو اللاوقوع. (التجريد)

أي **قوم موسى** ﴿الْحَسَنَةُ﴾ **كالخصب** والرخاء ﴿قَالُوْا لَنَا هَذِهِ﴾ أي هي **مختصة بنا ونحن مستحقوها**، ﴿وإن تُصِبْهُمْ سيئةٌ﴾ أي جدب وبلاء ﴿يَطَّيَّرُوْا﴾ أي يتشاءموا ﴿بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ (الأعراف:١٣١) من المؤمنين، **فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع "إذا"؛** لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به **ولهذا** عرفت الحسنة **تعريف الجنس أي الحقيقة**؛ لأن وقوع الجنس **كالواجب**؛ لكثرته واتساعه؛ لتحققه في كل نوع **بخلاف النوع**، وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع "إن" لما ذكر بقوله: **والسيئة نادرة** بالنسبة إليها أي إلى الحسنة المطلقة، ولهذا نكرت السيئة؛ **ليدل** تنكيرها على التقليل، **وقد تستعمل**

بفتح الراء فراخى عيش / صفة الخصب / التشاؤم ترقب حصول المكروه / أي جاءت / أي الغير المقيدة بنوع مخصوص / علة لقوله: مقطوع به / علة للعلة / علة لكثرته / أي تصب

قوم موسى: أي فرعون وقومه، وسماهم قوم موسى؛ لأنه مبعوث إليهم. [التجريد: ١٧١]
كالخصب: بكسر الخاء يقال للسنة الكثيرة المطر، فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملزوم، وإتيانه بالكاف إشارة إلى أن الحسنة لا تنحصر فيهما أي ونمو المال، وصحة البدن، وكثرة الأولاد وغير ذلك. [الدسوقي: ٤١/٢]
مختصة بنا: أخذه من تقديم المعمول أي "لنا". (الدسوقي). **ونحن مستحقوها**: [أي اللام في "لنا" للاستحقاق] إشارة إلى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع، فإن الحسنة لم تكن مختصة بهم. [التجريد: ١٧٢] **ولهذا**: أي لإطلاق الحسنة وعدم تخصيصها. **تعريف الجنس**: لكن لا من حيث هي؛ لعدم وجودها في الخارج، بل في ضمن وجودها في فرد أو نوع غير معين. (الدسوقي ملخصا)
أي الحقيقة: أي في ضمن فرد غير معين فـ"أل" في "الحسنة" للعهد الذهني. (الدسوقي)
كالواجب: أي في القطع بوقوعه عادة، وإن كان يمكن عقلا عدم وقوعه، كذا في "الدسوقي" [٤٢/٢]
وقال صاحب "التجريد": ولم يقل أي الشارح: واجب؛ لأن هناك من الأجناس ما لم يقع أصلا كالعنقاء. (التجريد) **بخلاف النوع**: أي المعين كالجدب، فإنه ليس مقطوعا بوقوعه، فقد لا يحصل ذلك النوع بأن يحصل نوع آخر. (الدسوقي) **السيئة نادرة**: لأن المراد بـ"السيئة" نوع مخصوص معين أي الجدب والبلاء، والنوع المعين ليس بمحقق الوقوع. (الدسوقي) **ليدل إلخ**: فيه إشكال؛ لأن المطلوب تقليل الوقوع، والتنكير إنما يدل على تقليلها في نفسها بمعنى أنها شيء يسير واحد لا كثير، وقد يجاب: بأن المراد بـ"الدلالة" ما يكون على سبيل المناسبة، وتقليلها في نفسها يناسب تقليل وقوعها، فهو أمارة في الجملة عليه. (التجريد) **وقد تستعمل إلخ**: هذا مقابل لقوله سابقا: "أصل "إن" عدم الجزم بوقوع الشرط"، وحينئذ فكان عليه أن يذكر أيضا مقابل قوله: "وأصل "إذا" الجزم بوقوعه"، فيقول: وقد تستعمل "إذا" في مقام الشك؛ للإشعار بأن الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي، وكعدم شك المخاطب وكتنزيله منزلة الجازم، وكتغليب الجازم على غيره، ولعله لم يذكره؛ لقلته بالنسبة لخروج "إن" عن أصلها. [الدسوقي ملخصا: ٤٣/٢]

"إن" **في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا**، كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها، فيقول: إن كان فيها أخبرك، فيتجاهل **خوفا من السيد، أو لعدم جزم** المخاطب بوقوع الشرط، فيجري الكلام على **سنن اعتقاده، كقولك لمن يكذبك**: إن صدقت **فماذا** تفعل؟ **مع علمك** بأنك صادق، أو تنزيله أي لتنزيل العالم **بوقوع الشرط** منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم، ....

عطف على تجاهلا — والحال أن المتكلم عالم بوقوعه

في مقام الجزم: أي حالته، وقدر "مقام" تبعا لعبارة المفتاح والإيضاح، قال في "الأطول": وهي الصواب؛ لأن "إن" لم تستعمل في الجزم. [التجريد: ١٧٢] **بوقوع الشرط**: قيد به نظرا إلى الأمثلة المذكورة، وإلا فقد تستعمل في الجزم بعدم وقوعه أيضا الذي هو خلاف أصلها أيضا؛ لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة. (التجريد)

تجاهلا: أي لأجل تكلف الجهل عند اقتضاء المقام التجاهل. [الدسوقي: ٤٣/٢]

خوفا من السيد: لكونه أوصاه أن لا يعلم أحدا بوجوده في الدار إلا بعد مشاورته، وهذا التجاهل يعد من نكات علم المعاني، حيث اقتضاه الحال كما في المثال، فإن كان إيراده لمجرد الظرافة كان من البديع، فلا يرد ما قيل: إن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلوم مقام غيره، وهو من أنواع البديع، فيكون ذكره هنا تطفلا. (الدسوقي)

أو لعدم جزم إلخ: عطف على "تجاهلا"، وأتى باللام؛ لأن شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به، وهنا "عدم الجزم" فعل المخاطب، واستعمال "إن" فعل المتكلم، فاختلف الفاعل، فلم ينصب وجيء باللام". (الدسوقي ملخصا) **سنن اعتقاده**: أي مقتضى اعتقاد المخاطب، واعلم أن هذا وما بعده قد اعتبر فيهما حال المخاطب، لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد، لا يقال: اعتبار حال المخاطب يخالف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم، وهو عدم جزمه بوقوع الشرط؛ لأنا نقول: اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت "إن" على سبيل الحقيقة، وإلا اعتبر حال المخاطب في سبيل الحقيقة أو التنزيل كما هنا. (الدسوقي)

كقولك: المثال يحتمل التجاهل للملائمة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب، فلذلك اكتفى به، إلا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ (البقرة: ٢٣) ربما يشعر بأنه خصه بالثاني، فلذلك خصه الشارح المحقق في الشرح بالثاني، وإن جعله في "شرح المفتاح" لهما. (التجريد) **لمن يكذبك**: المراد به من لا يصدقك، أي لا يعتقد صدقك، فكنى بالتكذيب عن عدم التصديق، وهو صادق بمن يشك في صدقك أو يتوهمه، وليس المراد من يجزم بكذبك وإلا كان مدخول "إن" مجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب، كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم، فلا يصح جري الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب، أو يقال: المراد بالتكذيب قول المكذوب: كذبت، فإنه يقال: صدقت فلانا أي قلت له: صدقت، وكذبته أي قلت له: كذبت، والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم. (التجريد) **فماذا**: الاستفهام للتقرير، أي لا تقدر على ما يدفع خجلتك. (التجريد)

بوقوع الشرط: أي أو بلا وقوعه، واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال. (التجريد)

كقولك **لمن يؤذي** أباه: إن كان أباك فلا تؤذه، أو التوبيخ أي **لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير** أن المقام **لاشتماله** على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه، أي لفرض الشرط، **كما** يفرض المحال لغرض من الأغراض نحو: ﴿**أَفَنَضْرِبُ** عَنْكُمُ الذِّكْرَ﴾ (الزخرف:٥) أي **أنهملكم** فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، ﴿صَفْحًا﴾ **أي إعراضا**، أو للإعراض، أو معرضين ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾ (الزخرف:٥) **فيمن قرأ** "إِن" بالكسر، **فكونهم** مسرفين أمر مقطوع به، لكن جيء بلفظ "إن"؛ لقصد التوبيخ وتصوير أن الإسراف من العاقل يجب أن لا يكون إلا على سبيل

كالتبكيت والإلزام والمبالغة — الهمل الترك — فعلى هذا الصفح مفعول له — فيكون حالا بمعنى الفاعل — أي تبيين

لمن يؤذي إلخ: أي فعلم المخاطب بأنه أبوه محقق ومقتضاه أنه لا يؤذيه، لكنه لما آذاه نزله المتكلم بمنزلة الجاهل بالأبوة، فعبر بـ"إن"؛ لأجل أن يجري الكلام على سنن اعتقاده تنـزيلا، قال الفنري: لك أن تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك؛ لأن فعل المخاطب من إيذاء أبيه كأنه أوقعه في الشك، وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم، كما هو الأصل في "إن". [الدسوقي: ٢/٤٥]

لتعيير المخاطب: التقييد بالمخاطب نظرا إلى المثال المذكور، وإلا فالتعيير قد يكون لغير المخاطب نحو: إن كان هذا أبا زيد فلا يؤذه. (الدسوقي ملخصا) **على الشرط**: أي على وقوع الشرط منه أو اعتقاده إياه. (الدسوقي) **وتصوير**: عطف سبب على مسبب، أي تصوير المتكلم للمخاطب، يعني التبيين والتفهيم. (الدسوقي ملخصا) **لاشتماله**: علة لقوله: "لا يصلح"، ومقدم عليه. **كما**: يعني كما أن استعمال "إن" في المحال المحقق شائع كثير استعمل هنا في المحال المقدر. (الدسوقي ملخصا) **أفنضرب إلخ**: أي أفنضرب عنكم القرآن بترك إنزاله لكم، وترك إنزال ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وإنزال ذلك لغيركم. (الدسوقي)

أنهملكم إلخ: أشار بذلك إلى أن "الفاء" عاطفة على جملة مقدرة تناسب الجملة المعطوفة في المعنى، و"الهمزة" الاستفهامية باقية في محلها الأصلي داخلة على تلك الجملة المقدرة، وقيل: إن الهمزة مقدمة من تأخير، والأصل فأنضرب بتقديم الفاء على الاستفهام كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (التكوير:٢٦) ثم قدمت "الهمزة" تنبيها على أصالتها في الصدارة، فلا تحتاج لتقدير جملة على هذا، والوجه الأول للزمخشري، والثاني للسيبويه والجمهور، واختار الشارح الوجه الأول تبعا للكشاف؛ لجزالة المعنى. [الدسوقي ملخصا: ٢/٤٦]

أي إعراضا: أي فيكون "صفحا" مفعولا مطلقا لـ"نضرب" من غير لفظ.(الدسوقي ملخصا)

فيمن قرأ إلخ: أي في قراءة من قرأ بالكسر، وأما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله، والمعنى: لأن كنتم قوما مسرفين، أي مستهزئين بآيات الله وكتابه. (الدسوقي ملخصا)

الفرض والتقدير كالمحالات؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا، فهو بمنزلة المحال، **والمحال** وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه، لكنهم يستعملون فيه "إن"؛ **لتنـزيله** منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد **التبكيت**، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف:٨١) أو تغليب **غير المتصف به** أي بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد **غير قطعي** لعمرو، **فتقول** لهما: إن قمتما كان كذا، وقوله تعالى للمخاطبين **المرتابين**: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ (البقرة:٢٣) يحتملهما،

(حواشٍ بين السطور: متعلق بـ"لا يكون"؛ أي الإسراف؛ أي الإسكات؛ عطف على عدم جزم؛ بالفعل أو في المستقبل)

والمحال إلخ: هذا جواب عما يقال: إذا كان الإسراف بمنزلة المحال، فلا تستعمل فيه "إن"؛ لما مر أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه، والمحال مقطوع بعدم وقوعه، وحينئذ فلا تستعمل فيه "إن"، وحاصل الجواب: أن المحال وإن كان ليس محلا لـ"إن" بحسب الأصل؛ لكونه مقطوعا بعدم وقوعه، لكن كثيرا ما ينزل منزلة المشكوك، وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده؛ لإرخاء العنان لتبكيت الخصم، فدخل عليه "إن"، وحاصل كلام الشارح أن في الآية تنزيلين: الأول: تنزيل الإسراف المقطوع به منزلة المحال المقطوع بعدمه، الثاني: تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد التبكيت، فأدخلت عليه "إن". [الدسوقي: ٤٧/٢]

لتنـزيله إلخ: أو نقول: إن المحال مقطوع بعدم وقوعه، وقد فرضناه واقعا فصار مقطوع الوقوع بالفرض، فاستوى وقوعه وعدمه وإن كانا باعتبارين، فشابه المشكوك، فاستعمل فيه "إن" كما استعمل في المشكوك. (ملخصا)

التبكيت: أي إسكات الخصم وإلزامه من حيث إن المتكلم إذا تنزل مع مدعي المحال، وأظهر مدعاه المحال في صورة المشكوك اطمأن؛ لاستماعه، فحينئذ يرتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما في آية ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ (البقرة: ٢٣)، وكأن يقال لمن يعتقد "أن العالم قديم وأنه ممكن بذاته": لو كان العالم قديما للزم استغناؤه عن الفاعل، فلا يكون ممكنا وأنت تقول بإمكانه، أو يرتب عليه لازما قاطعا؛ لرجائه بتمكنه في ذهنه كما في آية ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف: ٨١) بناء على أن المراد فأنا أول النافين لذلك الولد العابدين لله، والوجه الآخر: إن كان للرحمن ولد موجود خارجا فأنا أول المطيعين لذلك الولد لكنه لم يكن فأعبد ربي وحده، فكون الرحمن له ولد محال، فنزل ذلك الأمر المقطوع بانتفائه منزلة المشكوك فيه، واستعمل فيه "إن" تبكيتا للمخاطبين. (الدسوقي ملخصا)

غير المتصف به: أي غير محقق الاتصاف بالشرط، وهو المشكوك. [الدسوقي: ٤٩/٢] **غير قطعي:** بل مشكوك في اتصافه في المستقبل. **فتقول إلخ:** أي تغليبا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع بالقيام، فاستعملت "إن" في المجزوم، وهو من القيام قطعي الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعي له عليه. (الدسوقي) **المرتابين:** جعلهم مرتابين وإن كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذي سنبينه. (الدسوقي)

أي **يحتمل** أن يكون للتوبيخ **والتصوير** المذكور، وأن يكون **لتغليب** غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين من يعرف الحق، وإنما ينكر عنادا، **فجعل** الجميع كأنه لا ارتياب لهم، وههنا **بحث**، وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين **كان الشرط** قطعي اللاوقوع، فلا يصح استعال "إن" فيه، كما إذا كان قطعي الوقوع؛ لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، ....

(أي من المخاطبين — منهم — علة لكونه غير المرتابين — أي في صورة التغليب — هو كون الريب)

يحتمل إلخ: أي يحتمل أن تكون "إن" ههنا مستعملة في الأمر المجزوم به للتوبيخ بناء على أن الخطاب للمرتابين، وأن الريب نزل منزلة المستحيل؛ لوجود الأدلة الدالة على أن الريب فيما أنزل لا ينبغي صدوره من عاقل، ثم نزل ذلك المستحيل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده، وهو المشكوك فيه، فلذا استعمل فيه "إن". [الدسوقي ملخصا: ٤٨/٢]
والتصوير: أي تبيين أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لهم إلا على سبيل الفرض. (الدسوقي)
لتغليب إلخ: اعلم أن المراد بـــ"غير المرتابين" في هذا المقام من لم يتصف بالريب أصلا، لا من شك في ريبه لأمرين: الأول ما علم من أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (الأنعام: ٣٣) ﴿وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٤٦)، والثاني ما قيل: إن المخاطب - بالكسر - بهذا الكلام هو الله تعالى، ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ريبه بالنسبة إليه تعالى؛ لاستحالة الشك عليه تعالى. [الدسوقي: ٤٩/٢] **بحث**: [أي وارد على الاحتمال الثاني أي التغليب. (الدسوقي)] حاصل البحث: أن حقيقة التغليب أن يؤخذ ما للكلمة وما ليس لها، ويغلب ما لها على ما ليس لها، وههنا ليس كذلك؛ لأن البعض مرتاب قطعا والبعض الآخر غير مرتاب قطعا، فلم يوجد ما يليق بـــ"إن"، فمجرد التغليب لا يكفي، بل لابد من انضمام شيء آخر يصح به استعمال "إن" ههنا. [التجريد: ١٧٣]
كان الشرط إلخ: أي لأن المغلبين لم يحصل منهم ريب أصلا، فإذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لا ارتياب لهم، وحينئذ فيكون الشرط مقطوعا بانتفائه، فلا يصلح لاستعمال "إن" فيه ولا "إذا"، فلا يتم ما قال المصنف من احتمال كون "إن" في الآية مستعملة في الأمر المجزوم به للتغليب؛ لأن التغليب يؤدي لعدم صحة التعبير بها، وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي: "بل لابد إلخ"، وحاصله: أنه بعد التغليب وتصيير الجميع غير مرتابين وتصيير الريب منفي الوقوع فرض ذلك الريب كما يفرض المحال لتبكيت الخصم وإلزامه، وذلك بأن نزل ذلك الريب المقطوع بعدمه منـــزلة المشكوك فيه، فصح استعمال "إن" فيه؛ لأنها صارت مستعملة في موضعها الأصلي وهو المشكوك فيه، ففيه تصرفان كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾ (الزخرف: ٥) في قراءة الكسر على ما مر. (الدسوقي)

وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل، **ولهذا** زعم الكوفيون: أن "إن" ههنا **بمعنى "إذ"، ونص المبرد** والزجاج على أن "إن" لاتقلب "كان" إلى معنى الاستقبال؛ في هذه الآية ومثلها **لقوة دلالته** على معنى المضي، **فمجرد** التغليب لا يصحح استعمال "إن" ههنا، بل لابد من أن يقال: لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين، وصار الشرط قطعي الانتفاء، فاستعمل فيه "إن" أي بل يجب الجواب بذلك **على سبيل الفرض** والتقدير للتبكيت **والإلزام،** أي لأجل إسكات الخصم كقوله تعالى: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا** بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ (البقرة:١٣٧) و﴿قُلْ **إِنْ كَانَ** لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف:٨١)..............................

وليس المعنى إلخ: هذا جواب عما يقال: أي حاجة إلى هذا التغليب المستلزم لإيراد الإشكال المذكور المحتاج في دفعه إلى التنزيل الآتي مع أن أداة الشرط وهي "إن" تقلب الماضي الواقع بعدها إلى الاستقبال، والأمور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها وإن كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالا، لكن يجري الكلام على النسق العربي، وحاصل الجواب: أن محل كون "إن" الشرطية تقلب الفعل الماضي إلى الاستقبال ما لم يكن الفعل الواقع بعدها "كان" وإلا بقي على مضيه، وحينئذ فليس الشرط ههنا وقوع الارتياب منهم في المستقبل، بل في الماضي، وحينئذ فلابد من التغليب والفرض المذكور أي فرض قطعي اللاوقوع كما يفرض المحال بأن ينزل منزلة المشكوك فيه لتبكيت الخصم؛ ليصح كونه موقعا لـــ"إن"، هذا محصل كلام الشارح. [الدسوقي: ٥٠/٢]

ولهذا: أي لأجل كون المعنى ليس على حدوث الارتياب في المستقبل. (الدسوقي) **بمعنى "إذ":** أي ومعلوم أن "إذ" ظرف بمعنى الزمان الماضي. (الدسوقي) **ونص المبرد إلخ:** ومذهب الجمهور أن لفظ "إن" تقلب "كان" إلى الاستقبال كغيرها من الأفعال الماضية، قيل: هو الصحيح، قال العلامة: كان الأولى تقديم قوله: "ونص المبرد إلخ" على قوله: "ولهذا"؛ لأن هذا دليل للدعوى، وهي قوله: "وليس المعنى ههنا إلخ". [الدسوقي ملخصا: ٥١/٢]

لقوة دلالته إلخ: قال في "المطول": لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلا الزمان الماضي. (الدسوقي) **فمجرد:** هذا هو البحث السابق، أعاده؛ ليترتب عليه الجواب.

على سبيل الفرض إلخ: بأن نزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه، ففيه تنزيلان: الأول تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين بسبب تغليبهم عليهم، والثاني تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه. **الإلزام:** أي إلزام الخصم بما لا يقوله.

فإن آمنوا إلخ: أي فإن آمن غيركم من أهل الأديان بمماثل دينكم أو كتابكم في الحقيقة فقد اهتدوا، ولا شك أن وجود دين أو كتاب غير الإسلام والقرآن حقا محال، فنزل قطعي الانتفاء منزلة المشكوك فيه، ويستعمل فيه "إن" على سبيل الفرض والتقدير. (الدسوقي ملخصا) **إن كان:** فكون الولد له سبحانه محال، فنزل منزلة المشكوك. (الدسوقي)

[التغليب]

والتغليب باب واسع يجري **في فنون** كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ (التحريم:١٢) **غلب الذكر** على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة، **فإن القنوت مما يوصف** به الذكور والإناث، ولكن لفظ "قانتين" **إنما يجري** على الذكور فقط، ونحو قوله تعالى: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ** قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (النمل:٥٥) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس "يجهلون" بياء الغيبة؛ لأن الضمير عائد إلى "قوم" ولفظ الغائب لكونه اسما مظهرا، **لكنه** في المعنى عبارة عن المخاطبين، **فغلب** ...

(هو داخل في المجاز) (وهي القنوت) (وهي جمعها بالياء والنون) (أي رجح) (وهو الخطاب) (وهو الغيبة)

والتغليب: هو ترجيح أحد المعلولين على الآخر في إطلاق لفظه عليهما. [الدسوقي: ٥١/٢] **في فنون إلخ:** أي في تراكيب وأساليب مختلفة لا يختص بنوع سابق. (الدسوقي ملخصا) **غلب الذكر إلخ:** مبنى التغليب على أن "من" للتبعيض، فإن جعلت ابتدائية أي ناشئة من القوم القانتين؛ لأنها من ذرية هارون أخي موسى فلا تغليب، لكن الأوجه جعلها للتبعيض؛ لأن الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب، لكن يحتمل أن يكون لفظ "القانتين" صفة لـ"جمع" أي من الجمع القانتين، ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وإن كان واقعا على مؤنث، فلا تغليب حينئذ. [التجريد ملخصا: ١٧٤] **فإن القنوت:** علة لكون القنوت صفة مشتركة.
يوصف: يقال: رجل قانت وامرأة قانتة. **إنما يجري إلخ:** أي لأن صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذكور، ونكتة هذا التغليب الإشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت أي مريم من جملتهم وأدخلت في التعبير عنهم. [الدسوقي: ٥٢/٢] **بل أنتم:** اعترض بأن هذا من قبيل الالتفات لا من التغليب؛ لأن "قوم" اسم ظاهر غائب، فلما عدل عنه إلى الخطاب في "تجهلون" تحقق الالتفات، وأجيب بأنا لانسلم أنه من الالتفات؛ لأن لفظ "قوم" له جهتان: جهة غيبة وجهة خطاب، ومراعاة كل منهما جرى على مقتضى الظاهر، فلا يكون التفاتا، وذلك لأن "قوما" اسم ظاهر غائب وقد حمل على "أنتم"، فصار عبارة عن المخاطبين، ثم إنه وصف بـ"تجهلون" اعتبارا لجهة خطابه الحاصلة بحمله على "أنتم"، وترجيحا لها على جهة غيبته الثابتة له في نفسه؛ لأن الخطاب أشرف وأدل، وجانب المعنى أقوى وأكمل، وهذا في الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ، وبهذا القدر لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذي هو الالتفات، وبهذا يتضح صحة أنه من التغليب على ما في الشرح. [الدسوقي: ٥٣/٢]
لكنه إلخ: أي لأنه محمول على "أنتم"، فمدلول "قوم" هنا الذوات المخاطبون؛ لأن الخبر عين المبتدأ في المعنى.
فغلب إلخ: اعلم أن استعمال "تجهلون" في ذلك الموضع مجاز، وتوضيحه: أن صيغة "تجهلون" موضوع للجماعة المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب، فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب؛ لعلاقة الصحبة أو الضدية أو المشابهة. (الدسوقي)

جانب الخطاب على جانب الغيبة، ومنه أي من التغليب أبوان للأب والأم ونحوه
كالعمرين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والقمرين للشمس والقمر، وذلك بأن **يغلب** أحد
كيفية التغليب الباء للتصوير
المصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم، **ثم يثنى** ذلك
كما في أبي بكر وعمر كالشمس والقمر تفسير للتغليب
الاسم ويقصد **إليهما** جميعا، فمثل "أبوان" ليس من قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ
أي يطلق عليهما
الْقَانِتِينَ﴾ (التحريم:١٢) كما توهمه بعضهم؛ لأن الأبوة ليس صفة مشتركة بينهما
كالقنوت، فالحاصل: أن مخالفة الظاهر في مثل "القانتين" من **جهة الهيئة** والصيغة، **وفي**
عطف تفسير
مثل "أبوان" من جهة المادة وجوهر اللفظ والكلمة بالكلية، ولكونهما أي "إن" و"إذا"
وفي الهيئة أيضا أي ذات اللفظ عطف تفسير تأكيد
لتعليق أمر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
الباء بمعنى "على" تفسير للغير

ومنه إلخ: فصله بـــ"من" عن النوعين السابقين؛ تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا؛ وذلك لشهرته وتداوله في مقامات عديدة، كالأبوين والعمرين، فكأنه قال: ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه، وهذا التغليب يسمى "تغليب التثنية" وظاهر كلامهم أنه سماعي، بل صرح بذلك بعضهم. [الدسوقي: ٥٣/٢] يغلب إلخ: واعلم أن شأنهم أن يغلبوا المذكر أو الأخف أو الأشرف، والمذكر يغلب على غيره وإن كان غيره أخف، والأخف يقدم على غيره وإن كان غيره أشرف، والادعاء في سبب التغليب كاف. [الدسوقي: ٥٤/٢]

ثم يثنى إلخ: أي على مذهب ابن الحاجب القائل بأن مجرد التوافق في الاسم يكفي في التثنية الحقيقية وإن لم يحصل اتفاق في المعنى، لا على مذهب الجمهور القائلين: لابد فيها من الاتفاق في المعنى أيضا، وإلا لم يكن مثنى حقيقة، بل ملحق به؛ ولذلك تأولوا الزيدين بالمسميين بـــ"زيد"، وجعلوا مثل: قرأين للحيض والطهر، والعينين للشمس والذهب ملحقا بالمثنى، إلا إذا أول نحو: القمرين المسميين بذلك. (الدسوقي) إليهما: أي إلى المصاحبين أو المتشابهين بذلك الشيء. جهة الهيئة: لا من جهة المادة؛ لأن مادة القنوت مشتركة بين المذكر والمؤنث. (الدسوقي)

وفي مثل: لأن مادة الأب غير مادة الأم. ولكونهما إلخ: علة مقدمة على المعمول وهو "كان كل" إلخ؛ ليقع في ذهن السامع الحكم معللا من أول الأمر، فيكون أثبت وأوقع في النفس من الحكم المنتظر علته. [الدسوقي: ٥٥/٢] وكان ينبغي أن يقول: لكون كل واحد منهما؛ لتعليق أمر وهو الجواب بغيره وهو الشرط، ومعنى غيره: حصول مضمون الشرط، ولما أريد بلفظ الغير الحصول الذي هو المصدر صح تعلق "في الاستقبال" بالغير؛ إذ يكفي لتعلق الظرف أدنى رائحة من الفعل، وفي قوله: "لتعليق أمر بغيره في الاستقبال" تأييد لما أفاده السيد السند من أن المقصود بالإفادة في الشرطية الارتباط بين المقدم والتالي، فالنسبة التامة فيهما بين المقدم والتالي لا في الجزاء فقط. (مخلصا)

متعلق بـ"غيره" على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال، **ولا يجوز** أن يتعلق بـ"تعليق أمر"؛ لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال، ألا ترى أنك إذا قلت: إن دخلت الدار فأنت حر، فقد علقت في هذه الحالة حريته على دخول الدار في الاستقبال، كان كل من جملتي كل **منهما أي من "إن" و"إذا"، يعني الشرط** والجزاء فعلية استقبالية، **أما الشرط؛ فلأنه** مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع **ثبوته** ومضيه، **وأما الجزاء فلأن** حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال، **ويمتنع تعليق حصول** الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل،

(قوله: في الاستقبال) (بيان "كل" الثانية) (لا اسمية) (لا ماضوية ولا حالية) (الذي هو مفاد الماضوية) (أي فيما مضى أو الآن)

متعلق بـ"غيره": أي فمعنى الكلام: أن "إن" و"إذا" يفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال على حصول الشرط في ذلك الاستقبال. [الدسوقي: ٥٥/٢]

ولا يجوز إلخ: نوقش هذا بأن التعليق وإن لم يكن مستقبلا بحسب ذاته؛ لأنه جعل شيء معلقا على شيء وهو حالي، إلا أنه مستقبل من حيث متعلقه أعني المعلق والمعلق عليه فما المانع من جواز التعلق به للعلم باستقباليته من حيث متعلقه؟ (الدسوقي) يعني الشرط: بيان للجملتين اللتين هما بيان "كل" الأولى. فيكون حاصل المعنى: ولأجل إفادة "إن" و"إذا" ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحد من "إن وإذا" فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع، فيقال فيهما مثلا: إن تجئ أكرمك، وإذا تجئ أكرمك، فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية. [الدسوقي: ٥٦/٢] أما الشرط: أي أما اقتضاء العلة لكون جملة الشرط فعلية استقبالية. (الدسوقي)

فلأنه: لأن الشرط هو الذي إذا حصل في الاستقبال حصل غيره. (الدسوقي)

ثبوته: لأن الشرط الذي هو مفاد للاسمية. (الدسوقي) وأما الجزاء: أي وأما اقتضاء العلة لكون جملة الجزاء فعلية استقبالية. (الدسوقي) ويمتنع: لقائل أن يقول: إن كان معنى "تعليق الجزاء على الشرط" أن الشرط إذا حصل يحصل الجزاء بعده، فالامتناع المذكور مسلم، لكن لانسلم أن هذا معنى التعليق، بل معناه جعل الشرط سببا في حصول الجزاء، وإذا كان كذلك فيقال: إنه لا مانع من كون ما يأتي سببا فيما يحصل الآن، كما إذا قلت: إن كان زيد يبرأ غدا فنحن نفرح الآن وقد يجاب بأنا نمنع أن يكون الفرح الحاصل الآن مسببا عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل، بل هو مسبب عن شيء حصل الآن - وهو إخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل - لا شك أن هذا سابق على الفرح، فمعنى التركيب حينئذ أن يثبت أن زيدا يبرأ في المستقبل فنحن نفرح الآن. (الدسوقي ملخصا)

تعليق حصول إلخ: وإنما امتنع هذا؛ لأنه يلزم من توقف حصول الحاصل الثابت على ما يحصل، إما تحصيل الحاصل أو وجود المعلول قبل وجود العلة، وكلاهما محال. (ملخصا)

ولا يخالف ذلك لفظا **إلا لنكتة**؛ لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة، وقوله: لفائدة "لفظا" إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما **اسمية** أو فعلية ماضية، فالمعنى على **الاستقبال، حتى أن قولنا**: "إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس" معناه **إن تعتد** بإكرامك إياي الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس، **وقد** يستعمل "إن" في **غير الاستقبال** قياسا مطردا مع "كان" نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِيْ رَيْبٍ﴾ (البقرة:٢٣) ....

ولا يخالف ذلك إلخ: [أي كون كل منهما فعلية استقبالية] ما ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية، بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظها. [الدسوقي: ٥٦/٢]

إلا لنكتة: وذلك لأن ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى، فلا يعدل عن الموافقة المذكورة إلا لنكتة؛ لأن العدول عنها بلا نكتة ممنوع في البلاغة. [الدسوقي: ٥٧/٢]

اسمية: راجع لقوله: أو إحداهما، وقوله: "أو فعلية ماضية" راجع لكل من الأمرين، وأورد عليه أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية، والجواب: أن بعض النحويين كالأخفش جوز كون شرط "إذا" جملة اسمية كما في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق:١) فلعل الشارح بنى كلامه على ذلك، أو أراد بقول "أو إحداهما" أحدا معينا، وهو جملة الجزاء. (الدسوقي) **الاستقبال**: أي فالمعنى لا يمكن المخالفة فيه، بخلاف اللفظ، فإنه قد يخالف لنكتة. (الدسوقي)

حتى أن قولنا إلخ: مبالغة في كون المعنى على الاستقبال، فكأنه قال: فالمعنى على الاستقبال حتى في المثال المتوهم فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بالآن والأمس، ولما كان ظاهر الجملتين أنهما ماضويتان لفظا ومعنى احتيج فيهما لهذا التأويل؛ لئلا تنخرم القاعدة. (الدسوقي) **إن تعتد**: أي إن تعد إكرامك إياي الآن وتمن به عليّ فأعتد بإكرامي إياك أمس أي فأعده وأمن به، فالاعتداد الواقع شرطا وجزاء استقبالي، والآن والأمس ظرفان للإكرام لا للاعتداد. (الدسوقي)

وقد إلخ: وقد يستعمل "إذا" للماضي كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ (الكهف: ٩٣)، وللاستمرار نحو: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ (البقرة: ١٤)، وعلم من استعمال "إن" في غير الاستقبال أن قوله سابقا: "أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال" مبني على الغالب. [التجريد: ١٧٦]

غير الاستقبال: أي في الماضي حقيقة أي لفظا أو معنى. **وإن كنتم إلخ**: فيه أنه إن كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل؛ لأن المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضي، وإن كان التقدير وإن ثبت في المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا بسورة إلخ كانت "إن" لم تستعمل حقيقة إلا مع المستقبل، وقد يجاب باختيار الأول، إلا أن في الكلام حذفا أي وإن كنتم في ريب في ما مضى واستمر ذلك الريب لوقت الخطاب فأتو بسورة للعلم بأن المأمور بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا للمرتاب الذي سبق منه الريب، وهو الآن مؤمن. (الدسوقي)

أي وإن كنتم في شك كما مر، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد

أي بـ"إن" أي تأكيد الحكم

الوصل والربط **دون الشرط** نحو: زيد **وإن كثرماله** بخيل، وعمرو وإن أعطي جاها

ولا يذكر له حينئذ جزاء

لئيم، وفي غير ذلك **قليلا كقوله:**

أي أبي العلاء

فيا وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال

أي فيك بيان السابق القلب أو الحال

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله: كإبراز غير

أي إلى تفصيل سبب النكتة أي لفظ الماضي أي إظهار

الحاصل **في معرض** الحاصل؛ لقوة **الأسباب المتآخذة** في حصوله نحو: "إن اشترينا كان

وهو الأمر المستقبل علة للإبراز

كذا" **حال انعقاد** أسباب الاشتراء، **أو كون** ما هو للوقوع **كالواقع**، ....

أي آئل للوقوع في ترتب ثمرته في الماضي

دون الشرط: أي التعليق، فلا يكون لـ"إن" هذه جواب"؛ لأنه انسلخت عن التعليق، فهي خارجة عما نحن فيه، وهو شرطية وهذه حالية. [الدسوقي ملخصا: ٥٨/٢] **وإن كثرماله:** أي بخيل في حالة كثرة ماله، ففيه تأكيد البخل. **قليلا:** أي تستعمل في غير الاستقبال قليلا مع كونها للشرط. (الدسوقي) **كقوله:** أي أبي العلاء المعري، وجواب "إن" محذوف، ومعنى البيت: أنه إن كان زمن سابق من الدهر فوت على الإقامة والسكنى في وطني ولم يتيسر لي الإقامة فيه، وتولاه غيري فلا لوم علي؛ لأني تركته من غير عيب فيه، وحينئذٍ فلتطب نفس ساكنه، والغرض إظهار التحسر والتحزن، والشاهد في قوله: "إن فاتني" فإنها مستعملة في الماضي لفظا ومعنى بقلة. (الدسوقي ملخصا)

في معرض: "معرض" كمسجد اسم لموضع عرض الشيء أي ذكره وظهوره وموضع الذكر والظهور للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه، فهو مكان اعتباري لا حقيقي، والمعنى كإظهار المعنى الاستقبال الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل في الحال أو في الماضي. [الدسوقي: ٦٠/٢]

الأسباب: "ال" للجنس، فيشمل ما له سبب واحد. **المتآخذة:** بالمد مع تخفيف الخاء أي التي أخذ بعضها بعضد بعض، والمراد المجتمعة في حصوله، ومعلوم أن الشيء إذا قويت أسبابه يعد حاصلا.(الدسوقي) **حال انعقاد:** أي اجتماع وانتظام أسباب الاشتراء والحال أنه لم يحصل بالفعل، وهو ظرف للقول المقدر. (الدسوقي)

أو كون إلخ: وعليه قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾ (الأعراف: ٤٤) ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ﴾ (الأعراف: ٤٨) و﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ (الفتح:١) لنزولها قبل فتح مكة وبعد صلح الحديبية. (مفتاح)

كالواقع: يعني يعبر بالماضي عن المعنى المستقبل في جملة الشرط لقصد إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع، فهو كالواقع في ترتب ثمرة الوقوع في الجملة، كقول المريض: إن مت كان كذا. [الدسوقي: ٦١/٢]

هذا **عطف على** "قوة الأسباب"، وكذا المعطوفات بعد ذلك؛ لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل **على ما أشار** إليه في "إظهار الرغبة"، ومن زعم أنها كلها عطف على "إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل" **فقد سها** سهوا ظاهرا، أو **التفاؤل**، أو **إظهار الرغبة** في وقوعه الشرط نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام،
أي من السامع — أي من المتكلم — أي الظفر
هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولإظهار الرغبة، ولما كان اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما، أشار إليه بقوله: **فإن الطالب** إذا عظمت
أي في المستقبل
رغبته في حصول أمر يكثر تصوره أي الطالب إياه أي ذلك الأمر، **فربما** يخيل ذلك
أي حصول صورته في الذهن
الأمر إليه أي إلى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي، **وعليه** ....
فيما مضى — وهذا معنى الإبراز المذكور

عطف على إلخ: فالمعنى أنه يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل؛ لقوة الأسباب، أو لكون المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع، أو للتفاؤل إلخ، فالنكتة التي ذكرها المصنف للعدول واحدة تعددت أسبابها. [الدسوقي: ٦١/٢]

على ما أشار إلخ: [متعلق بقوله: لأنها كلها علل إلخ] أي المصنف في قوله الآتي: فإن الطالب إلخ، فإن محصله: أن في إظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك، ولو كان العطف على "إبراز" لما تأتى هذا البيان. (الدسوقي)

فقد سها إلخ: أي من وجوه: الأول: أنه خلاف ما أشار إليه المصنف في إظهار الرغبة من أنها أي المعطوفات علل للإبراز، الثاني: أن إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده، وحينئذ فلا يصح أن يكون قسيما له، الثالث: أن التفاؤل لا يحصل بمجرد المخالفة، بل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك. (الدسوقي)

التفاؤل: هو أن يذكر ما يسر به السامع، فإن المخاطب إذا كان يتمنى شيئا فعبر له عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى إبرازه في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الإبراز السرور، فيكون ذلك مناسبا للمقام. [التجريد: ١٧٦]

إظهار الرغبة إلخ: أي يظهر غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لأجل إظهار المتكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الإبراز الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل. (الدسوقي)

فإن الطالب: علة لكون إظهار الرغبة علة لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل. [الدسوقي: ٦٢/٢] **فربما:** أي فبسبب الكثرة المذكورة ربما إلخ. **وعليه:** وإنما قال: و"عليه" للتفاوت بينهما؛ لأن الله تعالى منزه عن الرغبة، والمراد بها ههنا لازمها وهو كمال الرضا، وأيضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء إظهار الرغبة للإبراز لا يجري في حقه تعالى؛ لأن كثرة التصور وتخيل الحصول محال في حقه تعالى. (الدسوقي)

أي على استعمال الماضي مع "إن" **لإظهار الرغبة** في الوقوع، ورد قوله تعالى: ﴿وَلا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى **الْبِغَاءِ** إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾ (النور:٣٣) حيث لم يقل: إن يردن، فإن
أي الإماء جمع أمة
قيل: تعليق النهي عن الإكراه بإراد تهن التحصن **يشعر** بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو
أي لاتكرهوا — علة للنهي — صلة للتعليق — إرادة التحصن
مقتضى التعليق بالشرط، **أجيب** بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند
وهم القائلون لمفهوم المخالف — كإرادة التحصن ههنا — كحرمة الإكراه ههنا
انتفائه إنما يقولون به **إذا لم يظهر** للشرط **فائدة أخرى**، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه، يعني **أنهن** إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها، **وأيضا** دلالة
لكماله وقلة ميله
الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر، ....
أي عند انتفاء الشرط

لإظهار الرغبة إلخ: معنى إظهار الرغبة في حقه تعالى إظهار شدة رضاه بإرادة التحصن فهو مجاز في لازمه، وقيل: المراد إظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الأمر لا إظهار الرغبة القائمة بالمتكلم. [الدسوقي: ٦٢/٢] **البغاء:** أي الزنا، كانت الجاهلية تكره الإماء على الزنا، فجاء تحريمه في الإسلام. (الدسوقي ملخصا) **إن أردن إلخ:** فقد جيء بلفظ الماضي وهو "أردن" ولم يقل: "يردن" مع أن النهي عن الإكراه المعلق على ذلك استقبالي، حيث قيل: ولا تكرهوا إلخ، للدلالة على رغبة المولى سبحانه في إرادتهن التحصن أي للدلالة على رضى المولى بذلك. [الدسوقي: ٦٣/٢]

يشعر إلخ: لأن قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾ (النور: ٣٣) يقتضي بمفهوم المخالفة أنهن إذا لم يردن تحصنا يجوز للموالي إكراههن على البغاء، مع أنه لا يجوز أصلا. (الدسوقي) **أجيب:** وأجيب أيضا بأن الآية نزلت فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا، وأيضا إذا لم يردن التحصن لم يكرههن على الزنا، فلا يتصور إكراههن عليه، فالشرط لموافقة الواقع؛ لأن الإكراه إنما هو حال إرادة التحصن. [التجريد: ١٧٧]

إذا لم يظهر إلخ: حاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم، وههنا يجوز أن تكون الفائدة في التقييد به المبالغة في نهي الموالي عن الإكراه؛ لما في ذلك من التوبيخ للموالي، وحيث كان للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير الإخراج سقط اعتبار مفهوم الشرط؛ لأن مفهوم المخالفة إنما يعتبر إذا كان القيد للإخراج لا لفائدة أخرى. (الدسوقي ملخصا)

فائدة أخرى: سوى إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم. (الدسوقي) **أنهن:** أي الإماء مع خستهن وشدة ميلهن ونقصهن. [الدسوقي: ٦٤/٢] **وأيضا إلخ:** هذا جواب ثان عن أصل الإشكال مقابل لقوله: "أجيب بأن القائلين" إلخ، لا بيان فائدة أخرى للشرط، وحاصله: أن الآية وإن دلت على انتفاء حرمة الإكراه عند انتفاء الشرط، فتلك الدلالة بحسب الظاهر نظرا لمفهوم المخالفة، لكن قد عارض ذلك المفهوم الإجماع القاطع، والقاطع دافع للظاهر. (الدسوقي ملخصا)

والإجماع القاطع على حرمة الإكراه مطلقا قد عارضه، والظاهر يدفع بالقاطع، قال
سواء يردن التحصن أو لا
السكاكي: **أو للتعريض** أي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، إما لما ذكر، وإما
بعد ذكر قوة الأسباب
للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد **والمراد غيره** نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ **أُوحِيَ إِلَيْكَ** وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ **لَئِنْ أَشْرَكْتَ** لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر:٦٥) فالمخاطب **هو النبي** ﷺ، وعدم إشراكه **مقطوع به**، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازا للإشراك **الغير الحاصل** في معرض
وإن كان المعنى على الاستقبال — أي عنه عليه السلام
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير، **تعريضا** لمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت
متعلق بالحاصل الثاني
أعمالهم، كما إذا شتمك أحد **فتقول**: والله إن شتمني الأمير لضربته، ....
لتحقق سببه فيهم

أو للتعريض: عطف على "القوة الأسباب". **والمراد غيره**: لكن لابد فيه من القرائن المؤدية لفهم الغير وإلا فقولك: "جاءني زيد" مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء. [الدسوقي: ٦٤/٢]

أوحي إليك إلخ: في التعريض فائدتان: الأولى أن من هو أعلى مرتبة عند الله إذا كان الإشراك محبطا لعمله فما حال غيره، والثانية أن الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهائم، ففي ذلك غاية الإذلال لهم. [التجريد ملخصا: ١٧٧]

لئن أشركت إلخ: اعترض بأن النبي ﷺ معصوم من الإشراك، فكيف يسند إليه؟ وأجيب بأن هذه قضية شرطية لا تستلزم الوقوع، فالإسناد على سبيل الفرض، وإنما عبر بالفعل الماضي المقتضي لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين، فالإشراك في الحقيقة منسوب لغيره؛ لأن التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره، فالإشراك نسب لواحد وهو النبي ﷺ والمراد غيره ممن وقع منه الإشراك. (الدسوقي)

أشركت إلخ: نسب الفعل إلى النبي ﷺ والمراد غيره، فإن قلت: ما الذي صرف هذا الخطاب عن أن يراد به النبي ﷺ؟ قلت: لأن الأصل في "إن" دخولها على الممكن، والشرك في حقه ﷺ مستحيل شرعا، فجعلناه خارجا عن الأصل تنزيلا للاستحالة الشرعية منزلة الاستحالة العقلية، لاسيما والفعل بصيغة المضي التي لا يستعمل غالبا إلا في المتوقع. (العرائس)

هو النبي ﷺ: أي لا أمته، وإلا فغيره من الأنبياء مخاطب أيضا بدليل ﴿وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾. (الزمر: ٦٥)

مقطوع به: أي في جميع الأزمنة؛ لأن الأنبياء عليهم السلام معصومون من الشرك قبل البعثة وبعدها. (الدسوقي)

الغير الحاصل: أي من النبي ﷺ لا في الماضي ولا في الحال. [الدسوقي: ٦٥/٢]

تعريضا إلخ: علة للإبراز، ووجه التعريض المذكور: أن الفعل إذا رتب عليه وعيد في حال نسبته فرضا وتقديرا إلى ذي شرف وهو لم يحصل منه، فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم إن صدر منهم ذلك الفعل. (الدسوقي)

فتقول: أي تعريضا بأن من شتمك يستحق الضرب. [الدسوقي: ٦٦/٢]

ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك، وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريض، لكونه **على أصله**، ولما كان في **هذا الكلام** نوع **خفاء** (أي دقة) وضعف **نسبه** (عند المصنف) **إلى السكاكي**، وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم، ثم قال: ونظيره (أي السكاكي) أي نظير ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ (الزمر:٦٥) **في التعريض** ....

ولا يخفى إلخ: هذا رد لاعتراض الخلخالي على السكاكي، وحاصل ذلك: أن التعريض عام لمن صدر منهم الإشراك في الماضي وغيرهم، وهذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل، سواء كان بصيغة الماضي أو المضارع، أعني لئن تشرك، فما قاله السكاكي من أن العدول عن المستقبل إلى الماضي قد يكون للتعريض لا يتم، وحاصل رد الشارح عليه: أن من لم يصدر منهم الإشراك لا يستحقون التعريض بهم؛ لأن القصد من التعريض التوبيخ، وهو إنما يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه، ولا نسلم أن التعريض يحصل هنا بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل، سواء كان ذلك الفعل ماضيا أو مضارعا، بل إنما نشأ من إسناد الفعل الماضي فقط؛ لأنه وإن كان بمعنى المستقبل، لكن التعبير به مع "إن" لإبراز ذلك المعنى في صورة الحاصل خلاف الأصل، فلابد من نكتة لارتكابه، وهي هنا التعريض، بخلاف المضارع فإنه لو عبر به مع "إن" لكان على أصله، فلا يحتاج لنكتة، فلا وجه لإفادته التعريض. [الدسوقي: ٦٦/٢]

على أصله: أي أصل الشرط المعلوم من المقام، وإنما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر. (الدسوقي)

هذا الكلام: أي قوله: أو للتعريض نحو قوله تعالى إلخ. (الدسوقي)

خفاء إلخ: أما الخفاء فظاهر، وأما الضعف فإما لما يوهم من أن ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع، وقد عرفت اندفاعه من الشارح، وإما لما ذكره البعض من أن اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا؛ لما تقرر في النحو من أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا، فلا مدخل في التعريض؛ لكون الشرط ماضيا، وحاصله: أن العدول عن المضارع إلى الماضي ليس للتعريض، بل لضعف أداة الشرط، وهذا أيضا مدفوع بما ذكر مرارا من أنه لا تنافي بين المقتضيات، فجاز تعددها على أنه قد يقال: المقصود من الإتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض. [التجريد ملخصا: ١٧٨]

نسبه إلى السكاكي: أي للتبري عن الانتساب إلى نفسه، أو لأجل أن تتثبت النفس وتتأمل حتى تدرك المقصود؛ لعلمهم أن هذا مقول مثل هذا الإمام ومنسوب إليه، فلا يخلو عن وجه لطيف وإن كان خفيا. (الدسوقي ملخصا)

في التعريض إلخ: عبارة الأطول: ونظيره في التعريض مع ما بينهما من التفاوت لفظا، فإن أحدهما أي: قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ (الزمر: ٦٥) شرط دون الآخر أي قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس: ٢٢) وأحدهما إبراز في معرض الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث إن قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ (الزمر: ٦٥) ليس محض تعريض، بل للمخاطب منه نصيب؛ لأن هذا الحكم في حقه متحقق، بخلاف ﴿وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ (يس: ٢٢) فإنه محض تعريض. (التجريد)

لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ (يس:٢٢) أي **وما لكم** لا تعبدون الذي فطركم بدليل ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس:٢٢) **إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال: "وإليه أرجع" على ما هو الموافق للسياق،** ووجه حسنه **أي حسن هذا التعريض** إسماع المتكلم المخاطبين الذين هم أعداؤه الحق هو **المفعول الثاني** للإسماع على وجه **لا يزيد ذلك الوجه** غضبهم، وهو **أي ذلك الوجه** ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويعين **عطف على "لا يزيد"، وليس هذا في كلام السكاكي أي على وجه يعين** على قبوله **أي على قبول الحق؛** لكونه **أي لكون ذلك الوجه** أدخل في إمحاض النصح **حيث لا يريد المتكلم** لهم إلا ما يريد لنفسه، و"**لو**" للشرط **أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط** ....

فلا يتوهم أن "الحق" صفة لـ"إسماع" — أي صراحة — فيكون في غاية المقبول — أي في إخلاص النصح — الباء بمعنى على — في الأصل

وما لكم إلخ: ليس هذا بيانا للمعنى الذي استعمل "فيه ومالي إلخ"، بل هو بيان للمعرض بهم، وهو المراد من الكلام، وذلك لأن المراد: الإنكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض لا إنكار المتكلم على نفسه، وإنما كان المراد ذلك بدليل قوله تعالى بعد ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يٰس: ٢٢)؛ إذ لولا الإشارة إلى المخاطبين بهذا الإنكار على وجه التعريض لكان المناسب "وإليه أرجع"؛ لأنه الموافق للسياق. [الدسوقي: ٦٦/٢]

الموافق للسياق: أي سياق الآية، وهو متعلق بقوله: "لكان المناسب أن يقال". [الدسوقي: ٦٧/٢]

هذا التعريض: أي: الواقع في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يٰس: ٢٢) لا مطلق التعريض.(الدسوقي ملخصا) **المفعول الثاني:** والمفعول الأول قوله: المخاطبين. **لا يزيد إلخ:** أي مع أن من شأن المخاطب إذا كان عدوا للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم. [الدسوقي: ٦٨/٢]

ذلك الوجه: لأن المتكلم إنما أنكر على نفسه صراحة، وإن فهم منه بالقرينة إرادة الغير. (الدسوقي)

حيث لا يريد إلخ: أي حيث أظهر لهم أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، وذلك لأنه نسب ترك العبادة إلى نفسه، فبين أنه على تقدير تركه للعبادة يلزمه من الإنكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الأمر، فلا يريد لهم فيه إلا ما يريد لنفسه. (الدسوقي) **و"لو":** [أي في الأصل وقد يجي لغير ذالك كما يأتي] اعلم أن "لو" تستعمل لمعان: منها أن تكون للتمني كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء: ١٠٢)، وأن تكون حرفا مصدريا بمنزلة "أن" إلا أنها لا تنصب نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم:٩)، وأن تكون للعرض نحو: "لو تنزل بنا فتصيب خيرا"، وأن تكون حرف الشرط للمستقبل إلا أنها لا تجزم. (ملخصا)

فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، **فيلزم** انتفاء الجزاء **كما تقول:** لو جئتني لأكرمتك، معلقا للإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام، **فهي** أي لو لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط يعني **أن الجزاء منتفٍ** بسبب انتفاء الشرط، هذا هو **المشهور** بين الجمهور، ....

فرضا: متعلق بـ"حصول مضمون الشرط" لا بالتعليق؛ لأنه محقق وهو نصب على المصدرية أي حصول فرض، أو على الحالية أي حال كون ذلك الحصول مفروضا ومقدرا، أو على التمييز أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض، وإنما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض؛ لئلا يلزم المنافاة بين قول المصنف الآتي: "مع القطع بانتفاء الشرط" وبين كلام الشارح. [الدسوقي: ٢/٦٨]

في الماضي: متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ "الشرط" في كلام المصنف، لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء الذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط في كلامه، أما الأول: فلأن التعليق في الحال لا في الماضي، وأما الثاني: فلأن حصول مضمون الجزاء غير مقيد بالماضي، بل معلق على حصول الشرط وإن لزم تقييده بالماضي؛ لأن المعلق على أمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي. [الدسوقي: ٢/٦٩]

مع القطع إلخ: أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع، فلا ينافي فرض حصوله، وقوله: "مع القطع إلخ" حال من الشرط أي حال كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون الشرط، والمراد بالشرط الثاني: الجملة الشرطية، بخلاف الشرط الأول فإنه بمعنى التعليق كما صرح به الشارح، وكون المعرفة وقت الإعادة عين الأولى أكثري. (الدسوقي)

فيلزم: فيه بحث؛ لأنه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء؛ لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط، وأجيب بأن المراد: فيلزم انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط، (الدسوقي) وأجيب أيضا بأن قوله: "فيلزم انتفاء الجزاء" ليس تفريعا على ما قبله، بل من جملة الموضوع له، فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء، بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وإن أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر، فقوله: "فيلزم" إلخ أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور. [التجريد: ١٧٩] **كما تقول** إلخ: حاصله أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة أن المجيء شرط في الإكرام، وأنه على تقدير وقوعه يقع الإكرام، ويفهم أن المجيء لم يقع، فيلزم حيث كان المجيء شرطا وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء. (الدسوقي) **فهي** إلخ: أي مفيدة لامتناع إلخ فلا ينافي قوله سابقا: "لتعليق حصول" إلخ، فصريح معنى "لو" هو ذلك التعليق، ومآله امتناع الثاني لامتناع الأول. (التجريد) أن الجزاء: هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون ابن الحاجب. [الدسوقي: ٢/٧٠] منتف: بسبب انتفاء الشرط أي من حيث ترتبه عليه، فلا ينافي أنه يوجد بسبب آخر. (الدسوقي)

المشهور: أي كونها لامتناع الثاني لامتناع الأول. (الدسوقي)

واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول [أي الشرط] سبب والثاني [أي الجزاء] مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون للشيء **أسباب متعددة**، بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، **فهي لامتناع الأول** لامتناع الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:٢٢) إنما سيق **ليستدل** بامتناع الفساد على امتناع تعدد آلهة **دون العكس**، واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني [كما قال الجمهور] إما **لما ذكره** وإما **لأن الأول** ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس؛ لجواز أن يكون **اللازم أعم**، ....

أسباب: أي: مختلفة تامة يكفي كل واحد منهما في وجوده. [الدسوقي: ٧٠/٢]

متعددة: بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد. **فهي:** أي فهي يعني "لو" مفيدة لذلك، وليست مفيدة لما قال الجمهور. (الدسوقي) **لامتناع الأول إلخ:** الحاصل: أن في "لو" أربع استعمالات: أحدها: أنها لا تقتضي الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كـ"إن" الوصلية نحو: زيد ولو كثر ماله بخيل، ثانيها: أنها للترتيب الخارجي، فتكون لامتناع الثاني لامتناع الأول، ثالثها: أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الأول لامتناع الثاني على العكس مما قبله، رابعها: أنها لبيان استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين كقوله: لو لم يخف الله لم يعصه. [التجريد: ١٧٩] **ليستدل:** لأن المعلوم انتفاء الفساد؛ لكونه مشاهدا، وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس. (الدسوقي)**دون العكس:** لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد؛ لصحة وقوعه بإرادة الواحد لحكمة. (الدسوقي) **لما ذكره:** وهو: أن الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس. (الدسوقي) **لأن الأول إلخ:** هذا التعليل علل به الرضي وجماعة، وإنما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله: "لأن الأول سبب" إلخ إلى ما قالوه؛ لأن ما قاله ابن الحاجب من سببية الأول قاصر وليس كليا؛ إذ الشرط النحوي عندهم أعم من أن يكون سببا نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، أو شرطا نحو: لو كان لي مال لحججت، فإن وجود المال ليس سببا في الحج بل شرط، أو غيرهما نحو: لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة؛ إذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس، بل الأمر بالعكس، ولا شرطا في طلوعها، ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج، فلذا عدلوا إلى التعبير باللازم والملزوم. (الدسوقي)

اللازم أعم: نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا. [الدسوقي: ٧١/٢]

وأنا أقول: منشأ هذا الاعتراض **قلة التأمل**؛ لأنه ليس معنى قولهم: "لو لامتناع الثاني لامتناع الأول": أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يرد عليه أن **انتفاء السبب** أو الملزوم لا يوجب انتفاء **المسبب** أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو **بسبب** انتفاء الأول، فمعنى ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ﴾ (الأنعام:١٤٩) أن انتفاء الهداية إنما هو **بسبب انتفاء** المشيئة، يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط **من غير التفات** إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي؟ **ألا ترى** أن قولهم: "لو لامتناع الثاني **لوجود الأول**

(كما فهم ابن الحاجب — المراد بهما الأول — المراد بهما الثاني — وضعت — أي في الخارج — أي "لو" — أي الأول — أي الثاني)

وأنا أقول إلخ: أي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور، وحاصله: أن "لو" لها استعمالان: أحدهما: أن تكون للاستدلال العقلي، وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم، فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم علي المجهول، فهي حينئذ للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني كما قال ابن الحاجب، وثانيهما: أن تكون للترتيب الخارجي، وذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوما، لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة، فيؤتى بها؛ لبيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول، فهي حينئذ لامتناع الثاني لامتناع الأول كما يقول الجمهور، والاستعمال الأول اصطلاح المناطقة، والثاني اصطلاح أهل العربية، فابن الحاجب فهم من قول أهل العربية أنها لامتناع الثاني لامتناع الأول اصطلاح المناطقة - وهو أنها للاستدلال - وحينئذ فالمعنى أنها يؤتى به للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول، واعترض عليهم بما مر في الشرح ولم يهتد لمرادهم من أنها للدلالة على أن العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الأول، فلو اطلع ابن الحاجب على حقيقة الحال ما اعترض عليهم. [الدسوقي: ٧١/٢]

قلة التأمل: في قولهم: لو لامتناع الثاني لامتناع الأول. (الدسوقي) **انتفاء السبب:** المراد به "الأول"، والتعبير الأول منظور فيه؛ لتعليل ابن الحاجب والثاني لتعليل الرضي. (الدسوقي) **المسبب:** لجواز كونه أعم كما مر.

بسبب: أي لكون انتفاء الأول علة في انتفائه في الخارج، فالنفيان معلومان، ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة للمخاطب، فيؤتى بــ"لو" لإفادة تلك العلة. (الدسوقي) **بسبب انتفاء:** أي انتفاء المشيئة علة لانتفاء الهداية في الخارج.

من غير التفات: أي: لم يلتفت الجمهور لما ذكر في قولهم: "لو لامتناع الثاني لامتناع الأول" كما زعمه ابن الحاجب، حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الأول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه، فاعترض عليهم بما مر. [التجريد: ١٧٠]

ألا ترى: هذا تنظير أتي به توضيحا للمقام. **لوجود الأول:** [لأن "لو" للنفي، فلما زيدت عليها "لا" النافية نفت النفي وهو إثبات] بيانه: أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع "ما قام" ثبت "قام"، فلما دخل "لو" على "لا علي" امتنع "لا علي" فثبت "علي"، فمعنى "لو لا علي لهلك عمر ﷺ" أي عدم هلاك عمر لامتناع "لا علي" أي لوجوده، فعلم أن "لو" تدل على أن امتناع الثاني لامتناع الأول وهو المقصود. (ملخصا)

نحو: لولا علي لهلك عمر" معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر رضي الله عنهما، **لا أن وجوده** دليل على أن عمر لم يهلك، **ولهذا صح** مثل قولنا: لو جئتني لأكرمتك لكنك لم تجئ، أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، **قال الحماسي:**

أي في الخارج

ولو طار ذوحافر قبلها لطارت **ولكنه** لم يطر

صاحب سم أي الفرس

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر. وقال **المعرّي:**

أي أبو العلاء المعري

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعـــايا ولكـــن مـــا لهن دوام

أي أهل دولة زماننا خبر لكان خبر بعد خبر أي للدولات

لا أن وجوده: إذ لم يقصد إفادته للعلم بعدم هلاك عمر رضي الله عنه؛ لأنه معلوم للمخاطب، وإنما المراد: بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع. [الدسوقي: ۷۲/۲] ولهذا صحّ: أي لكون معنى "لو" الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، لا الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب صح إلخ؛ إذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول؛ لما فيه من استثناء نقيض المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه علماء المنطق؛ لجواز أن يكون اللازم أعم، فتعين أن يكون ذلك الاستثناء إشارة إلى علة انتفاء الجزاء. (الدسوقي)

قال الحماسي: بكسر السين نسبة للحماسة، وهي في الأصل الشجاعة، ثم سمي بها كتاب أبي تمام الذي جمع فيه أشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة، فإذا قيل: "شاعر حماسي" معناه أن شعره مذكور في "ديوان الحماسة" أي الكتاب المذكور، وإذا قيل: "هذا البيت حماسي" يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب، وإذا أطلق الحماسي بأن قيل: "قال الحماسي" فالمراد به أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب. (الدسوقي)[التجريد: ۱۸۰]

ولو طار إلخ: البيت من المتقارب، يصف فرسا بسرعة العدو ويقول: لو طار حيوان ذوحافر قبل هذا الفرس لطارت هي ألبتة، ولكن امتناع طيرانها لأجل أنه لم يطر ذو حافر قبلها. ولكنه إلخ: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ (السجدة: ۱۳) أي ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ (الأنفال: ٤٣) أي ولكن الله لم يريكموهم كذلك. (المغني)

المعرى: منسوب إلى معرة بلدة بالشام. ولو دامت الدولات: [بضم الدال جمع دولة أي الملك] أي أهل الدولات يعني الملوك الماضية، والأولى أن يقال في معنى البيت: لودام أهل الدولات أي الملوك الماضية إلى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الإمارة عليهم لما فيه من الفضائل، فنفي دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح؛ لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا، ومعلوم أن بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له، فليس الغرض الاستدلال على نفي كونهم رعايا له، وإنما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء في الخارج، ولهذا صح استثناء نقيض المقدم. [الدسوقي: ۷۳/۲] ومن هذا القبيل ما قيل في الفارسية:

ہر کہ غم جہاں خورد کے خورد از حیات بر روتو غم جہان نخور تا ز حیات بر خوری.

وأما المنطقيون فقد جعلوا "إِن" و"لو" أداة اللزوم، وإنما يستعملونها في القياسات لحصول
أي لاكتسابه — أي أداة اللزوم — ونحوها
العلم بالنتائج، **فهي عندهم** للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول
موضوعة
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم **من غير التفات** إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج
وهو الأول — وهو الثاني — بسببه
ما هي، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:٢٢) **وارد على هذه القاعدة**، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض، وتحقيق هذا البحث على
أي المسألة — المشهور
ما ذكرنا من أسرار هذا الفن، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح

وأما المنطقيون: هذا مقابل لمحذوف أي ما ذكر من أن "لو" للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج بسبب انتفاء الأول قاعدة اللغويين، وأما قاعدة المنطقيين إلخ. [الدسوقي: ٧٣/٢] **فهي عندهم إلخ:** يرد عليه أن كلام الشارح يقتضي أن أداة اللزوم إنما تستعمل عند المنطقيين؛ للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول مع أنها قد تستعمل عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود الثاني، كما إذا استثنى عين المقدم نحو: "لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة"، ينتج: فالنهار موجود، ويجاب بأن الشارح اقتصر على ما ذكره؛ لأنه الأغلب، أو أن ما قاله على سبيل التمثيل. (الدسوقي ملخصا)

من غير التفات إلخ: [كما التفت إلى ذلك علماء اللغة] اعلم أن استعمال "لو" على قاعدة اللغويين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب، وعلى قاعدة المناطقة أكثر في استعمالات أرباب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة؛ لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا، وثمرة الخلاف بين الطريقين يظهر في استثناء نقيض المقدم، فإنه جائز عند أهل العربية دون أهل الميزان، وفي استثناء عين المقدم فإنه بالعكس، وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقا، واستثناء عينه باطل اتفاقا. [الدسوقي: ٧٤/٢]

وارد: [من الورود أي المجيء لا من الإيراد] إنما كان واردا على هذا؛ لأن المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد، وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد في الخارج علة انتفاء التعدد. [التجريد: ١٨٠] **على هذه القاعدة:** اعلم أن ظاهر كلام الشارح يدل على أن هذه القاعدة غير لغوية، وأن الآية وردت على مقتضاها لا على لغة العرب، وفيه أن هذا بعيد جدا، كيف والقرآن عربي؟ وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه عربيا؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار الغالب بأن هذه القاعدة عربية أيضا جرى عليها أهل الميزان، ولكنها قليلة الاستعمال عند أهل العربية بالنسبة للقاعدة الأخرى، فإن العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفية كما يقال: هل زيد في البلد؟ فتقول: لا، لو كان فيها لحضر مجلسنا، فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد، وليس المراد أن العرب لا يقولون بها. (الدسوقي)

فإذا كان "لو" للشرط **في الماضي** فيلزم **عدم الثبوت** والمضي في جملتيها؛ **إذ الثبوت**

راجع لقوله: للشرط — بالرفع عطف على "عدم"

ينافي التعليق، **والاستقبال** ينافي المضي، فلا يعدل في جملتيها **عن الفعلية** الماضوية إلا لنكتة، ومذهب المبرد أنها تستعمل في **المستقبل** استعمال "إن"، وهو مع قلته ثابت **نحو**

أي استعمالها في المستقبل

قوله عليه السلام: "اطلبوا العلم ولو بالصين"، **و"إني** أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو

قال ابن حبان: لا أصل له — أفاخر

بالسقط"، **فدخولها** على المضارع في نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾

هو الولد غير تمام — أي النبي ﷺ — خطاب إلى الصحابة

(الحجرات:٧) أي لوقعتم في جهد **وهلاك لقصد**..............................

بفتح الجيم المشقة

فإذا: أشار بذلك إلى أن "الفاء" في قول المصنف: "فيلزم" فاء الفصيحة والشرط مقدر. [الدسوقي: ٧٥/٢]
في الماضي: أي غالبا كما يستفاد من الكلام الآتي. **عدم الثبوت:** أي عدم الحصول في الخارج، وقيل: عدم الاستمرار، والمقصود به نفي اسمية شيء من جملتيها، وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء. (الدسوقي ملخصا)
إذ الثبوت إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن التفريع في المتن على طريق اللف والنشر المرتب، فقوله: "فيلزم عدم الثبوت في جملتيها" مفرع على قوله: "ولو للشرط" أي للتعليق، وقوله: "ويلزم المضي في جملتيها" مفرع على قوله: "في الماضي".[الدسوقي: ٧٦/٢] **والاستقبال:** راجع إلى قول الماتن في الماضي.
عن الفعلية: لفظا ومعنى، أي إلى المضارعية في اللفظ وإن كان المعنى ماضيا. (الدسوقي)
المستقبل: أي في المستقبل، فلا تحتاج إلى نكتة. (الدسوقي) **نحو قوله** عليه السلام **إلخ:** قد يقال: إن "لو" هذه لا جواب لها، وإنما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في "إن"، وكلامنا في "لو" الشرطية، وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بما ذكر، وقد يجاب بأن كلامه مبني على القول بأن "لو" هذه جوابها مقدر، والأصل: ولو يكون الطلب بالصين فاطلبوه، ولو تكون المباهاة بالسقط فإني أباهي به، فالشرط في هذين المثالين مستقبل؛ بدليل أنه في حيز "اطلبوا وأباهي بكم الأمم يوم القيامة"، الذي هو مستقبل. (الدسوقي)
وإني إلخ: هذا ليس من تتمة ما قبله بل من حديث آخر، وهو قوله عليه السلام: "تناكحوا تناسلوا فإني أباهي" الحديث، فمراد الشارح تعداد الأمثلة. [الدسوقي: ٧٧/٢] **فدخولها إلخ:** تفريع على قوله: "فيلزم المضي في جملتيها"، أي وحيث كان ذلك لازما فدخولها على المضارع إلخ. (الدسوقي) **وهلاك:** الواو بمعنى "أو"؛ لأنه لا يجوز إرادة معنيين من لفظ واحد. (الدسوقي) **لقصد إلخ:** أي للإشارة إلى قصد استمرار الفعل، وحاصله أن دخول "لو" على المضارع في الآية على خلاف الأصل لنكتة اقتضاها المقام، وهي الإشارة إلى أن الفعل الذي دخلت عليه "لو" يقصد استمراره فيما مضى وقتا فوقتا، ولفظة "لو" نفت ذلك الاستمرار، واستمرار الفعل على وجه التجدد إنما يحصل بالمضارع لا بالماضي الذي شأنه أن تدخل عليه "لو"، فالعدول عن الماضي إلى المضارع لهذه النكتة التي اقتضاها المقام. [الدسوقي: ٧٨/٢]

استمرار **الفعل فيما مضى** وقتا فوقتا، **والفعل** هو الإطاعة، يعني أن امتناع عنتكم
أي الاستمرار التجددي
بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، فإن المضارع يفيد الاستمرار، ودخول "لو"
أي النبي ﷺ
عليه **يفيد امتناع** الاستمرار، **ويجوز** أن يكون الفعل امتناع الإطاعة، يعني أن امتناع
الذي قصد استمراره
عنتكم **بسبب استمرار** امتناعه ﷺ عن إطاعتكم؛ لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد
علة لقوله: ويجوز إلخ
استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي، والداخل عليه "لو" يفيد استمرار
الذي هو معنى "لو"
الامتناع **كما** أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه، ....

الفعل: المراد: الفعل اللغوي وهو الحدث. **فيما مضى:** أشار بقوله: "فيما مضى" إلى أن "لو" على معناها، والمضارع الواقع موقع الماضي أفاد الاستمرار فيما مضى، وبقوله: "وقتا فوقتا" إلى أن الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود، فإن الإطاعة توجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك، فيكون المضارع المنفي كالمثبت في أن المستفاد منه تجددي لا ثبوتي. [الدسوقي: ۷۸/۲] **والفعل إلخ:** [أي الذي قصد استمراره في الآية] حاصل ما ذكره الشارح أن الكلام مشتمل على نفي وهو "لو"، وقيد وهو الاستمرار المفاد بالمضارع، فيجوز أن يعتبر نفي القيد وأن يعتبر تقييد النفي، فالمعنى على الأول: انتفى عنتكم بسبب امتناع الاستمرار على الإطاعة في الكثير، وعلى الثاني: انتفى عنتكم بسبب الامتناع المستمر على إطاعتكم في الكثير. [الدسوقي: ۷۹/۲]
بسبب امتناع إلخ: هذا يفيد أصل إطاعته ﷺ لهم في بعض الأمور وهو كذلك، فموافقته لهم في بعض الأمور التي لا تضر لا توجب الهلاك بل فيها تطييب لخواطرهم، ولذا أمر ﷺ بمشاورتهم وإلا فهو غني عنها. (الدسوقي)
يفيد امتناع إلخ: قيل عليه: إذا كان النفي استمرار الإطاعة في كثير من الأمر كان أصل الإطاعة في الكثير ثابتا مع أن الواقع خلافه؛ لأنه إنما أطاعهم في القليل، وأجيب بأنه يكفي كون ما أطاعهم فيه كثيرا في نفسه، وإن كان قليلا بالنسبة إلى مقابله. (الدسوقي)
ويجوز إلخ: أي الفعل الذي قد قصد استمراره امتناع الإطاعة بأن لوحظت "لو" قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها، فلما دخل عليها صارت كأن "لو" جزء منه، والاستمرار ملاحظ بعد النفي، فهو حينئذ من تقييد النفي، بخلافه على الوجه الأول، فإن الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفي فهو من نفي القيد، وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره بالجواز إشارة إلى رجحان الوجه الأول في المراد بالفعل، وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر؛ لأن النفي في الغالب إذا توجه إلى مقيد بقيد كان مورد النفي هو القيد وهو ههنا الاستمرار، وأما بحسب المعنى؛ فلأن عنتهم أي وقوعهم في المشقة والهلاك إنما يلزم من استمراره ﷺ على إطاعتهم؛ لأن فيه اختلال أمر الرسالة، وأما موافقته إياهم في بعض الأمور فلا مضرة فيها، بل فيها استجلاب قلوبهم، كما لا يخفى. [الدسوقي: ۸۰/۲، والتجريد ملخصا: ۱۸۱]
بسبب استمرار: فيكون الإطاعة منفيا من أصلها بخلاف الوجه الأول كما مر. **كما:** هذا تنظير للفعلين: المثبت والمنفي.

والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه، لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة:٨) **ردا لقولهم**: ﴿إِنَّا آمَنَّا﴾ (طه:٧٣) على أبلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى: ﴿اَللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة:١٥) **حيث لم يقل**: الله مستهزئ بهم؛ **قصدا** إلى استمرار الاستهزاء **وتجدده** وقتا فوقتا، ودخولها على المضارع في نحو:..................

أي استمرار النفي — بالمد لا بهمزتين — أي "لو"

والمنفية إلخ: من هذا يخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (فصلت: ٤٦) بأن ترجع المبالغة إلى نفي الظلم، فالمعنى انتفى الظلم من المولى سبحانه انتفاء مبالغا فيه، فالجملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه، لا لنفي التأكيد والمبالغة وإلا لاقتضت أن المنفي إنما هو المبالغة في الظلم، فيفيد ثبوت أصل الظلم، وهو باطل. [الدسوقي: ٨٠/٢]

ردا لقولهم: بيان ذلك أن قولهم: "آمنا" يفيد حدوث الإيمان منهم وصدوره في الماضي ولو مرة، فرد المولى سبحانه عليهم بقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٨) مؤكدا للنفي بالباء الزائدة في الخبر، فالنفي ملحوظ أولا قبل التأكيد، فهي مفيدة لتأكيد النفي، والمعنى حينئذ إيمانهم منفي نفيا مؤكدا فقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ سالبة كلية مناقضة للموجبة الجزئية التي هي قولهم: "آمَنَّا" وليس التأكيد ملحوظا أولا قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفي التأكيد، وإلا لم يكن ردا لقولهم؛ لأن نفي التأكيد يقتضي ثبوت أصل إيمانهم، وهذا عين دعواهم. [الدسوقي: ٨١/٢]

حيث لم يقل:[أشار بذلك إلى أن التنظير من حيث مطلق العدول إلى المضارع، وإن كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع، وفيما سبق أي "هو يطيعكم إلخ" كان العدول عن الماضي إلى المضارع، وإنما كان الأصل المعدول عنه هنا اسم الفاعل لاقتضاء المقام إياه لمشاكلة ما وقع منهم؛ لأنهم قالوا ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾. (الدسوقي)]

بعد قوله حكاية عنهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (البقرة: ١٤) حيث لم يقل: "الله مستهزئ بهم" بلفظ اسم الفاعل قصدا إلى استمرار الاستهزاء، أي حدوثه وتجدده وقتا فوقتا، أي كما أريد بالمضارع الاستمرار في هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأنه جمله اسمية دالة على الثبوت والاستمرار، والفرق بين الاستمرارين: أن الاستمرار في الاسمية في الثبوت، والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التحدد وقتا فوقتا، وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين، والمراد بالاستهزاء لازمه، وهو إنزال الهوان والحقارة بهم [التجريد: ١٨٢]، أو يكون من باب المشاكلة بأن سمي جزاء الاستهزاء باسمه لوقوعه في صحبته كما في ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠). [الدسوقي: ٨٢/٢] **قصدا إلخ**: علة لقوله: حيث لم يقل إلخ

وتجدده إلخ: هذا تفسير لما قبله وهو محط القصد وإلا فالاستمرار مفاد بالاسمية المعدول عنها أيضا بمعونة المقام، لكن فرق بين الاستمرارين؛ لأن الاستمرار في الاسمية في الثبوت، والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التحدد وقتا فوقتا، والثاني أبلغ. [الدسوقي: ٨٣/٢]

﴿وَلَوْ تَرَى﴾ (الأنعام:٢٧) الخطاب لمحمد ﷺ **أو لكل** من يتأتى منه الرؤية ﴿إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام:٢٧) أي أروها حتى يعاينوها، أو اطلعوا عليها اطلاعا **هي تحتهم، أو أدخلوها فيعرفوا** مقدار عذابها، وجواب "لو" **محذوف** أي **لرأيت** أمرا **فظيعا** لتنزيله أي المضارع منزلة الماضي **لصدوره** أي المضارع أو الكلام عمن لا خلاف في إخباره، فهذه الحالة إنما هي في القيامة، ....

(يتيسر وحصل — تفسير للوقوف — تعليلية — تفسير ثان للوقوف — علة لدخول "لو" — والماضي تناسبه "لو" — وهو الله تعالى — أي تخلف — رؤيتهم واقفين على النار)

ولو ترى إلخ: نزل "ترى" منزلة اللازم مبالغة في أمرهم الفظيع بحيث إذا اتصف الرائي بالرؤية مطلقا حين وقوفهم على النار رأى أمرا فظيعا، وقال عبد الحكيم: إن المفعول محذوف، أي ولو ترى الكفار في وقت وقوفهم، ولا يجوز أن يكون "إذ" مفعولا؛ لأنه إخراج لـ"إذ" والرؤية عن الاستعمال الشائع، أعني الظرفية والإدراك البصري من غير ضرورة. [الدسوقي: ٨٣/٢] أو لكل إلخ: أي بناء على أن الخطاب موجه لغير معين، ففي التخصيص تسلية للرسول عليه السلام، وفي التعميم تفضيح لهم لظهور إشاعة حالهم لكل أحد. (الدسوقي)

هي تحتهم: الجملة حال من ضمير "عليها" أي حال كونها تحتهم. [الدسوقي: ٨٤/٢] أو أدخلوها: [تفسير ثالث، فيه مسامحة؛ إذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول. [التجريد: ١٨٢] يعني أن وقوفهم على النار إما أن يفسر بإراءتها، أو بالاطلاع عليها كما تقدم، أو يفسر بالإدخال فيها. (الدسوقي)] أي ولعل هذا التفسير من باب الكناية على رأي السكاكي، فإن الانتقال في الكناية عنده من اللازم إلى الملزوم، ويؤيده قوله: "فيعرفوا مقدار عذابها"، ومعرفة مقدار عذابها لا يكون إلا بعد دخولها، فمعرفة المقدار لازم للدخول، فالانتقال من المعرفة إلى الإدخال أو الدخول كناية، قال في المطول: ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك: "وقفت على كذا" إذا فهمته وعرفته. (ملخصا)

فيعرفوا إلخ: راجع للتفاسير الثلاثة، وهي الإراءة والاطلاع والإدخال، وكان الأحسن أن يقول: أو عرفوا إلخ للإشارة إلى أن هذا معنى آخر للوقوف على النار، ويوضح لك ذلك قول الزجاج: إن قوله تعالى: ﴿إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) يحتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها، فهم موقوفون إلى أن يدخلوها، الثاني: أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم، أي إنهم وقفوا على النار فوق الصراط، وعلى هذين الوجهين "وقفوا" من وقفت الدابة، الثالث: أنهم عرفوها من "وقفت على كلام فلان" أي علمت معناه. (الدسوقي)

محذوف: أتى الشارح بهذا دفعا لما يقال: إن "لو" للتمني وهي تدخل على المضارع، وحينئذٍ فلا يصح الاستشهاد بهذه الآية على دخول "لو" الشرطية على المضارع، وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أنها هنا للتمني، بل هي شرطية وجوابها محذوف. (الدسوقي) لرأيت: الأولى أن يقول: أي لترى. فظيعا: أي شنيعا تقصر العبارة عن تصويره.

لصدوره إلخ: يحتمل أن يكون علة للتنزيل، أي وإنما نزل ذلك المعنى الاستقبالي منزلة الماضي حتى دخلت عليه "لو" التي هي في الأصل للماضي لصدوره أي صدور الإخبار عن ذلك المعنى الاستقبالي بالفعل المضارع عمن لا خلف في إخباره، فكأنه وقع، لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح، بل الذي يدل عليه قول الشارح: -

لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل فيها "لو" و"إذ" المختصان بالماضي،

إلى المستقبل

لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل: "لو رأيت"؛ إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في إخباره، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق

لأنه يوم القيامة ما ذكر من رؤيتهم

ماضٍ بحسب التأويل، كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته، ولو رأيته لرأيته

إشارة إلى معنى "لو" أي التنزيل أي رؤيتهم

أمرا فظيعا، كما عدل عن الماضي إلى المضارع في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحجر:٢) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره، وإنما كان الأصل

أي المضارع علة للتنزيل

ههنا هو الماضي؛ لأنه **قد التزم** ابن السراج وأبو علي في "الإيضاح" أن الفعل الواقع

أي الشأن

بعد "رب" المكفوفة بـــ"ما" يجب أن يكون ماضيا؛ **لأنها** للتقليل في الماضي، **ومعنى**

أي عن عمل الجر رب المكفوفة

التقليل ههنا أنه قد **يدهشهم** أهوال القيامة فيبهتون، ....

جمع هول أي يتحيرون

= "لكن عدل عن لفظ الماضي إلخ" أنه علة لمحذوف، أي وإنما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالي بعد تنزيله منزلة الماضي بصيغة الماضي ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لصدور ذلك الإخبار بذلك الفعل المضارع عمن لا تخلف في إخباره، والمستقبل والماضي عنده سواء، فلا يحتاج إلى التحويل بصيغة الماضي، إلا لو كان الإخبار بذلك الفعل صادرا ممن يمكن التخلف في إخباره، هذا تحقيق ما في المقام، فإن قلت: إن تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق ينافي دخول "لو" الدالة على الامتناع، قلت: لا منافاة؛ لأن الامتناع باعتبار الإسناد إلى المخاطب، والتحقق باعتبار أصل الفعل، فالمنزل منزلة الماضي لتحققه هو أصل الرؤية، والذي فرض وقوعه وأدخل عليه "لو" هو الرؤية بالنسبة للمخاطب، فذكر "لو" يدل على أن الرؤية بمثابة من الفظاعة يمتنع معها رؤية المخاطب. [الدسوقي: ٨٤/٢]

قد التزم إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن التمثيل بهذه الآية مبني على هذا المذهب فقط، وأما الجمهور فأجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها، فلا يتأتى ذلك. [الدسوقي: ٨٦/٢] **لأنها إلخ**: أي لأن "رب" المكفوفة للتقليل، والتقليل إنما يظهر في الماضي؛ لأن التقليل إنما يكون في ما عرف حده، والمعروف حده إنما هو الواقع في الماضي، والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة، وحينئذ فلا تدخل عليه "رب"، كذا قال أبو علي وابن السراج، وفيه بحث لإمكان العلم بالمستقبل كما في الآية؛ لأن المتكلم هو الله تعالى الذي يعلم غيب السموات والأرض، وحينئذ فإفادتها للتقليل لا تمنع من دخولها على المستقبل، فيكون معنى الآية: قليل من يوجد منه ذلك الفعل في المستقبل، أو حصول ذلك الفعل في المستقبل قليل. [الدسوقي: ٨٧/٢]
ومعنى التقليل: دفع لما يقال: إن ودادتهم الإسلام تحصل منهم كثيرا، فما معنى التقليل؟ وقد يجاب أيضا بأن ودادتهم وإن كانت كثيرة لكنها بمنزلة القليل لعدم نفعها. [التجريد: ١٨٣] **يدهشهم**: الإدهاش: مدهوش كردن.

فإن وجدت منهم إفاقة ما **تمنوا** ذلك، وقيل: هي **مستعارة للتكثير أو للتحقيق**، ومفعول "يود" **محذوف لدلالة** ﴿لَوْ كَانُوْا مُسْلِمِيْنَ﴾ (الحجر:٢) عليه، و"لو" للتمني **حكاية** لودادتهم، وأما على رأي **من جعل "لو"** للتمني حرفا مصدرية فمفعول "يود" قوله: ﴿لَوْ كَانُوْا مُسْلِمِيْنَ﴾ (الحجر:٢) أو **لاستحضار** الصورة عطف على قوله: "لتنزيله" **يعني** أن العدول إلى المضارع في نحو: "ولو ترى" إما لما ذكر، وإما لاستحضار صورة

(منقولة — والعلاقة الضدية — فلا جواب لها — أي لحبهم — أي التي للتمني — كونهم مسلمين)

تمنوا: فالتمني كثير في نفسه، قليل لقلة الزمان الذي يقع فيه. [الدسوقي ملخصا: ٨٧/٢]

مستعارة للتكثير: بل هي عند بعضهم حقيقة فيه، وعليه تختص أيضا بالماضي عند ابن السراج وأبي علي، فإن التكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حده، والتكثير باعتبار أن الكفار في حال إفاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين، فالتكثير نظرا للتمني في نفسه، والتقليل نظرا إلى أن أكثر أحوالهم الغيبوبة والدهشة. [التجريد: ١٨٣]

أو للتحقيق: والعلاقة اللازمية؛ لأن التقليل في الماضي يلزمه التحقيق. (الدسوقي)

محذوف: أي على كل من الوجوه السابقة من كونه "رب" للتقليل أو التكثير أو التحقيق، تقديره: الإسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك (الدسوقي)، وجملة ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٢) في موضع الحال، أي قائلين: لو كانوا مسلمين، ويجوز أن تكون "لو" للشرط، والجواب محذوف، أي لنجوا من العذاب. (التجريد)

لدلالة: ولا يجوز أن يكون "لو كانوا مسلمين" مفعولا لـــ"يود" كما قد يتوهم؛ لأن "لو" التي للتمني للإنشاء ولا يعمل ما قبل الإنشاء فيما بعده؛ ولأنه لا معنى لكونهم يودون التمني. (الدسوقي) **حكاية إلخ**: أي بناء على أن الجملة معمولة لمحذوف حالا، أي قائلين: "لو كانوا مسلمين"، واعترض بأن الظاهر حينئذ أن يقال: لوكنا مسلمين؛ لأن هذه هي الودادة التي تصدر عنهم، إلا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة في الودادة حيث قال: ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (البقرة: ١٠٥) ولم يقل: " وددتم"، جاز أن يعبر بطريق الغيبة في ضميرهم كما تقول: حلف فلان ليفعلن كذا، وإنما الواقع في حلفه "لأفعلن". (التجريد والدسوقي ملخصا)

من جعل لو إلخ: فيه إشكال؛ لأن "لو" إذا كان حرفا مصدريا فكيف تكون للتمني؟ ويجاب بأن معنى كلام الشارح: وأما من جعل "لو" التي نجعلها للتمني حرفا مصدريا، أو يقال: بأن "لو" الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني كما هنا، وهو "يود". (التجريد ملخصا) **لاستحضار**: "السين والتاء" ليستا للطلب، بل للتأكيد أي لإحضارها، ويجوز أن يكونا للطلب؛ لأن المتكلم يطلب من نفسه الإحضار. (التجريد) **يعني إلخ**: والحاصل: أن المضارع في هذه الأمثلة على حقيقته؛ لأن مضمونها إنما يتحقق في المستقبل، لكن نزل منزلة الماضي سعيا في قضاء حق ما دخلت عليه "لو" و"رب" و"إذ"، وإنما نزل منزله لكونه محقق الوقوع، أو يجعل كأنه كان ماضيا، ثم عبر عنه بالمضارع استحضارا لصورته العجيبة تفخيما لشأنها، وهو حكاية الحال الماضية. (التجريد)

رؤية الكافرين الموقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي **من شأنه** أن يشاهد، **فكأنه** يستحضر بلفظ المضارع **تلك الصورة** ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمرٍ يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾ (الروم:٤٨) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ﴾ (فاطر:٩) استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، يعني صورة إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض على الكيفية المخصوصة **والانقلابات** المتفاوتة.

(بخلاف الماضي والمستقبل — أي الأمر الحاضر — اللفظ المضارع — أي ندرة — شناعة — كلطافة — الغالبة على كل قدرة)

[تنكير المسند]

وأما تنكيره أي المسند **فلإرادة** عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك: **زيد كاتب**

(أي ناثر)

من شأنه إلخ: أي من شأن ما وجد في الحال أن يشاهد، بخلاف ما وجد في الماضي أو ما سيوجد في الاستقبال. [التجريد ملخصا: ١٨٣] **تلك الصورة:** أي صورة رؤية الكافرين واقفين على النار. [الدسوقي: ٢/٨٨]
فَتُثِيرُ سَحَاباً: [إسناد الإثارة إلى الرياح مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب] الشاهد في قوله: ﴿فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾ (الروم: ٤٨) حيث عبر بـــ"تثير" في موضع "أثارت" المناسب لقوله أولا: ﴿أَرْسَلَ﴾، ولقوله بعد: ﴿فَسُقْنَاهُ فَأَحْيَيْنَا﴾ قصدا لإحضار تلك الصورة البديعة، وهي إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض؛ لدلالة المضارع على الحضور في الجملة، ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع لكون إثارة الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة إلى زمان إرسال الرياح، وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمان التكلم. [الدسوقي: ٢/٨٩] **والانقلابات:** أي التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الأجزاء أو منقطعها، متراكما أو غير متراكم، بطيئا أو سريعا، بلون السواد أو البياض أو الحمرة. [الدسوقي: ٢/٩٠]
وأما تنكيره: هذه الأحوال التي يذكرها أهل العلم لا يقصدون أنها موجبة للتنكير وغيره، بل أنها أمور مناسبة، ولهذا فسروا "مقتضى الحال" بالاعتبار المناسب أعم من أن يكون المناسب موجبا أو لا، فالمعنى: أن تنكير المسند عند انتفاء الأمرين أولى؛ لأنه الغالب، والحمل على الغالب أولى، وليس المعنى أنه لا يجوز غير التنكير. [عروس الأفراح ملخصا: ٢/٩١]
فلإرادة إلخ: أي فلإرادة إفادة عدم الحصر، يعني فلإرادة المتكلم إفادة السامع عدم حصر المسند في المسند إليه، وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضي المقام ذلك، فإن قلت: إن إرادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف أيضا؛ لأن التعريف قد يكون لغير الحصر والعهد، فهذه النكتة لا تختص بالتنكير، قلت: ذلك لا يضر؛ لأنه لا يجب في النكتة الانعكاس بحيث إذا عدم ما كان مسببا لها تنعدم النكتة سببا للتنكير، وإن أمكن حصولها بغيره أيضا. [الدسوقي: ٢/٩١، والتجريد ملخصا: ١٨٤] **زيد كاتب إلخ:** أي حيث يراد مجرد الإخبار بالكتابة والشعر، لا حصر الكتابة في زيد، والشعر في عمرو، ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود. (الدسوقي)

وعمرو شاعر، **أو للتفخيم** نحو: ﴿**هُدىً** لِلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة:٢) **على أنه** خبر مبتدأ محذوف أي ناظم أي هدى أو خبر ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة:٢) أو للتحقير نحو: **ما زيد شيئا**.

[تخصيص المسند]

وأما تخصيصه أي المسند بالإضافة نحو: زيد غلام رجلٍ، أو الوصف نحو: **زيد رجل عالم** فلكون الفائدة أتم لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة، **واعلم** أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات، وجعل الإضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح، **وقيل**: لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع، أي العموم ولا شيوع للفعل؛ ....

أو للتفخيم: كان المراد التفخيم على وجه مخصوص، وهو الإشارة إلى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لا يدرك كنهه، وإلا فيمكن التفخيم بالتعريف أيضا بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر؛ لأن النكتة لا يجب انعكاسها كما تقرر. [التجريد: ١٨٤]

هدى: فالتنكير في "هدى" للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها، وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن "الكتاب" المفيد أن الكتاب نفس الهداية مبالغة. [الدسوقي: ٢/٩١]

على أنه إلخ: أي والتمثيل بالآية لتنكير المسند للتفخيم بناء على أن يكون "هدى" خبرا، وأما إن أعرب حالا من "الكتاب" فهو خارج عن باب المسند الذي كلامنا فيه، وإن كانت التنكير فيه للتعظيم أيضا. [الدسوقي: ٢/٩٢]

ما زيد شيئا: أي إنه ملحق بالمعدومات، فليس شيئا حقيرا فضلا عن أن يكون شيئا عظيما، قال بعضهم: والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشيئية، فالأولى التمثيل بقولك: "الحاصل لي من هذا المال شيء" أي حقير. (الدسوقي) **وأما تخصيصه إلخ**: أي الإتيان بالمسند مخصصا بالإضافة أو بالوصف. (الدسوقي)

زيد رجل عالم: كان الأولى التمثيل بقوله: "زيد كاتب بخيل"؛ لأن الوصف في مثال الشارح محصل لأصل الفائدة لا لتمامها، إلا أن يقال: قد يكون كلاما مع من يتوهم أن زيدا لم يبلغ أوان الرجولية بل صبي، أو أنه اسم امرأة. (الدسوقي) **واعلم إلخ**: هذا جواب عما يقال: لم قال المصنف فيما تقدم في الإتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول به والتمييز: "وأما تقييده"، وقال في الإتيان مع المسند بالمضاف إليه والوصف: و"أما تخصيصه"؟ وحاصل الجواب: أن هذا اصطلاح مجرد عن المناسبة لا لداع ولا لمقتض، ولو اصطلح على عكسه أو جعل كل منهما من المخصصات أو من المقيدات لكان صحيحا. (الدسوقي ملخصا) **وقيل إلخ**: أي قيل: إن ما ارتكبه المصنف ليس بمجرد اصطلاح بل مبني على المناسبة؛ لأن التخصيص إلخ. [الدسوقي ملخصا: ٢/ ٩٣]

لأنه إنما يدل على **مجرد المفهوم** والحال تقيده، والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه، **وفيه نظر**، وأما تركه أي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف (أي الوصف) **فظاهر** مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة. (أي تعليله)

[تعريف المسند]

وأما تعريفه فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له (للسامع) بإحدى **طرق التعريف يعني** أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه؛ إذ ليس في **كلامهم** (أي العرب) مسند إليه نكرة والمسند معرفة في **الجملة الخبرية**، ....

مجرد المفهوم: أي على الماهية المطلقة وهو الحدث، والمطلق لا يكون فيه التخصيص، وإنما يكون فيه التقييد بالمعمولات. [الدسوقي: ٩٣/٢] **وفيه نظر**: قال الشارح في "المطول" في تقرير النظر: حاصله أن ذلك القائل إن أراد بالشيوع العموم الشمولي فهو منتف في النكرة الموجبة، فلا يكون وصفها مخصصا، وإن أراد به العموم البدلي فهو موجود في الفعل أيضا؛ لأن قولك: "جاءني زيد" يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره، ويحتمل على حالة السرعة وغيرها، وكذا "طاب زيد" يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها، ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص للفعل، فما وجه الفرق بين الحال والتمييز وبين الإضافة والوصف حتى عد المصنف الأول من المقيدات والثاني من المخصصات؟ وأجيب باختيار الشق الأول وأن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة، ألا ترى إلى النكرة الواقعة في سياق النفي ناسبه التخصيص الذي هو بعض العموم الشمولي، بخلاف الفعل فإنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم، وإنما يدل على معنى مطلق، فناسب فيه التقييد. (الدسوقي)[التجريد: ١٨٤]

فظاهر إلخ: أي فظاهر تعليله مما سبق في بيان السبب في ترك التقييد للمسند بالحال والمفعول أو نحو ذلك، وهو وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يتخصص به من وصف أو إضافة، وكقصد الإخفاء على السامعين ونحو ذلك.(الدسوقي) **طرق التعريف**: من علمية وإضمار وموصولية وغير ذلك. [الدسوقي: ٩٤/٢] **يعني إلخ**: وجه أخذ هذا من المتن أنه جعل علة تعريف المسند الإفادة المذكورة، أي إفادة المتكلم السامع الحكم على أمر معلوم للسامع، وتعريف المسند إليه مأخوذ منها، فدل ذلك على أنه لا يوجد المسند معرفا إلا إذا عرف المسند إليه. (الدسوقي)

كلامهم إلخ: أورد عليه قول القطامي: قفي قبل التفرق يا ضباعا :: ولا يك موقف منك الوداعا، فأجاز بعضهم ذلك في باب "كان وإن"، وقال البعض: إن هذا من باب القلب، وكلام الشارح فيما لا قلب فيه. (الدسوقي)[والتجريد ملخصا: ١٨٥] **الجملة الخبرية**: بخلاف الإنشائية نحو: من أبوك؟ وكم درهما مالك؟ ومثلها جملة الصفة في نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وهذا عند سيبويه، فإنه يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام، أو أفعل التفضيل في جملة هي صفة، وغيره يجعل النكرة وأفعل التفضيل خبرين مقدمين، فلا إشكال عند غيره. (التجريد)

بآخر مثله أي حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع بإحدى
أراد ذلك لربط العبارة
طرق التعريف، **سواء يتحد الطريقان** نحو: الراكب هو المنطلق، أو يختلفان نحو: زيد هو
فكلاهما معرفان باللام معلوم بالعلمية
المنطلق، أو **لازم حكم** عطف على "حكما" كذلك أي على أمر معلوم بآخر مثله، **وفي**
معلوم بالتعريف
هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع **فائدة مجهولة**؛
أي قوله: وأما تعريفه وهي الحكم أو لازمه
لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر **لا يستلزم** العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر، نحو: **زيد**
أخوك، وعمرو المنطلق **حال كونه معرفا باعتبار تعريف العهد** أو الجنس، ....
أي المنطلق أي الخارجي

بآخر مثله: إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ولو اتحدا في المصدوق الخارجي، ولا يكفي في الإفادة مجرد التغاير لوجود التغاير مع عدم الإفادة في الحيوان الناطق حيوان، بل لابد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به. [التجريد: ١٨٥] **سواء:** أي المراد: المماثلة في مطلق التعريف.

أو لازم حكم: المراد به لازم فائدة الخبر، وذلك إذا كان المخاطب عالما بالحكم كأن تقول لمن مدحك أمس في غيبتك: "أنت المادح لي أمس"، فالقصد بهذا إخباره بأنك عالم بمدحه لك أمس. [الدسوقي: ٩٥/٢]

وفي هذا: دفع الشارح بهذا شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة؛ لأنه من قبيل إفادة المعلوم. (الدسوقي)

لا يستلزم إلخ: لأنك قد تعلم أن الشخص الفلاني يسمى زيدا، وأن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق، فقد تحققت مدلول زيد ومدلول المنطلق في الخارج، ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد إلا بالكلام المعرف الجزئين المفيد لذلك. (الدسوقي) **زيد أخوك إلخ:** كل من هذين المثالين صالح لأن يكون مفيدا للحكم ولازمه، فإن كان المخاطب يعلم زيدا ويعلم أن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم أن المسمى بزيد هو الموصوف وقلت له: "زيد المنطلق" فقد أفدته الحكم، وإن كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد وقلت له هذا الكلام، فقد أفدته أنك عالم بذلك، وهذا لازم فائدة الخبر والحكم، وكذا يقال في زيد أخوك. [الدسوقي ملخصا: ٩٦/٢] **حال كونه:** أشار بهذا إلى أن الجار والمجرور في قول المصنف: "باعتبار" متعلق بمحذوف وقع حالا من "عمرو المنطلق". (التجريد) **باعتبار تعريف العهد إلخ:** [قال الشيخ: إنك إذا نكّرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف في معنى أخبرت به عن الأول، وإذا عرفت لم يجز ذلك، فيجوز أن تقول: "زيد منطلق وعمرو"، ولا يجوز "زيد المنطلق وعمرو"، ثم إن كان الانطلاق من اثنين تقول: "زيد وعمرو هما المنطلقان"، ولا ينبغي أن تفرد فتثبته أولا لزيد، ثم تجيء فتثبته لعمرو. (الدلائل)] والفرق بينهما أنك تقول: "عمرو المنطلق" باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أن إنسانا يسمى بعمرو، ويعلم أن شخصا معينا ثبت له الانطلاق ولكن لا يعلم أنه عمرو، وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هي ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسمى بزيد أو عمرو أم لا. (الدسوقي ملخصا)

وظاهر لفظ الكتاب أن نحو: "زيد أخوك" إنما يقال **لمن يعرف** أن له أخا، والمذكور في "الإيضاح": أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا أو لم يعرف، ووجه
كما في المتن — هي محل الخلاف
التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة: أن أصل وضع تعريف الإضافة اعتبار العهد،
أي الرضي — بين كلام المتن "والإيضاح" — الخارجي
وإلا لم يبق فرق بين "غلام زيد" و"غلام لزيد"، **فلم يكن** أحدهما معرفة والآخر نكرة،
تفريع على النفي — غلام زيد — غلام لزيد
لكن كثيرا ما يقال: "جاءني غلام زيد" من غير إشارة إلى معين **كالمعرف باللام**، وهو
من غلمان زيد
خلاف وضع الإضافة، فما **في الكتاب** ناظر إلى **أصل الوضع، وما في "الإيضاح" إلى خلافه**، وعكسهما أي نحو عكس المثالين المذكورين، وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو،
ناظر إلى خلاف الأصل — أي عكس المثالين
والضابطة في التقديم أنه إذا كان للشيء ....
أي الشأن — في الواقع

وظاهر لفظ: ووجهه أنه مثل بالمثالين المذكورين لتعريف المسند؛ لأجل إفادة الحكم بمعلوم على معلوم، لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط، والثاني باعتبار التعريفين أي العهد والجنس، فلزم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أن له أخا، وهو مخالف لما ذكره المصنف في "الإيضاح" الذي هو كالشرح لهذا المتن. [الدسوقي: ٩٧/٢] **الكتاب:** أي المتن وهو قوله: "بآخر مثله". (التجريد) **لمن يعرف:** أي إجمالا، ويعرف زيدا بعينه ولا يعلم أن زيدا هو أخوه. (الدسوقي)
وإلا: أي: وإن لم نقل: إن أصل وضع الإضافة مبني على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وإن المعنى: زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة إليك فلا يصح؛ لأنه لم يبق فرق بين "غلام زيد" و"غلام لزيد" من جهة المعنى. (الدسوقي)
فلم يكن إلخ: أي إذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والثاني نكرة مع أن الأول معرفة والثاني نكرة؛ لأن المراد من الأول غلام معين في الخارج من غلمان زيد، والمراد من الثاني غلام ما من غلمان زيد. (الدسوقي)
لكن إلخ: هذا استدراك على قوله: "إن أصل وضع تعريف الإضافة" إلخ، دفع به توهم أنها لم تخرج عن أصل وضعها. [الدسوقي: ٩٨/٢] **كالمعرف باللام:** تشبيه في الطرفين، أي أصل الوضع وخلافه، فكما أن المعرف باللام أصل وضعه لواحد معين، وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف الأصل كما في: ولقد أمر على اللئيم يسبني، فكذا حال الإضافة في الأصل وخلافه. (الدسوقي)
في الكتاب: وهو أن "زيد أخوك" إنما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا، فيشار إليه بعهد الإضافة. (الدسوقي)
أصل الوضع: من كونه معرفة باعتبار العهد. **وما في الإيضاح:** وهو أن نحو: "زيد أخوك" يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا. (الدسوقي) **إلى خلافه:** من كونه معرفة باعتبار العهد والجنس.
والضابطة إلخ: أي في جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرا عند تعريف الجزئين، وهذا جواب عما يقال: إذا كان كل من الجزئين معرفة، هل يجوز جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرا؟ ومن هذه الضابطة يعلم سر قول النحويين: إذا كانا =

صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بإحداهما **دون الأخرى**، **فأيهما** كان (وجد) بحيث **يعرف** السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب (جزاء) أن تقدم اللفظ **الدال عليه** (أي الوصفين) وتجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل (السامع) اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك (ظنك وفهمك) أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه، **ولا يعرف** اتصافه بأنه أخوه، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعينه (أيْ بالعلمية) عنده، قلت: "أخوك زيد" **ولا يصح** "زيد أخوك"، ....

= معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما. (الدسوقي) **والضابطة إلخ**: هذه الضابطة قاصرة؛ لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما، فتريد أن تفيد ذلك فأنت بالخيار، فاجعل أيهما شئت مسندا إليه. [التجريد: ١٨٦]

صفتان: تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف كالأخوة وكونه مسمى بزيد في المثال الآتي. (التجريد)

دون الأخرى: أي دون اتصافه بالصفة الأخرى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له. [الدسوقي: ٩٨/٢] **فأيهما**: أي الوصفين، ولو راعى لفظ "صفتان" لقال: فأيتهما، و"أي" شرطية وجوابها قوله: يجب أن يقدم إلخ، لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما في الخلاصة: وبعد ماض رفعك الجزاء حسن. (الدسوقي)

يعرف: أي بالفعل أو من شأنه أن يعرف. **الدال عليه**: أي على الوصف الذي يعرف السامع اتصاف الذات به. (الدسوقي)

ولا يعرف: أي سواء عرف أن له أخا أم لم يعرفه، فالضابطة جار على ما في المتن "والإيضاح". (الدسوقي)

ولا يصح إلخ: أي لا يصح بالنظر إلى البلاغة؛ لأن المستحسن في نظر البلغاء لا يجوز مخالفته إلا لنكتة، فهو واجب بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا، فلا يرد ما يقال: ينبغي أن يصح لحصول المقصود عليه من إفادة السامع أن الأخ متصف بأنه مسمى بزيد، غاية الأمر أن غيره أولى، فكيف جعل واجبا؟ وتحصل من كلام الشارح: أن السامع على كل تقدير يعلم أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها، لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالأخوة، وتارة بالعكس، ففي الأول يجب أن يقال له: زيد أخوك، وفي الثاني يجب أن يقال له: أخوك زيد؛ لأنه إنما يقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه، وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالتباس؛ لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لأوهم قلب المعنى المقصود. [الدسوقي: ٩٩/٢]

ويظهر ذلك في قولنا: رأيت أسودا **غابها** الرماح، **ولا يصح** رماحها الغاب، **والثاني**
جمع أسد مفرده رمح
يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد **قصر الجنس على شيء تحقيقا** نحو: زيد الأمير
أي المحلى بـ"أل" مسند إليه أو مسند
إذا لم يكن أمير سواه، **أو مبالغة لكماله فيه** أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس،
بيان لكون القصر حقيقة
أو بالعكس نحو: عمرو الشجاع أي الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة الكمال، **وكذا إذا جعل** المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمير
زيد، والشجاع عمرو، ....

ويظهر ذلك إلخ: أي الضابطة في قولنا: رأيت أسودا غابها الرماح، وذلك لأن المعلوم للأسود إنما هو الغاب؛ لأنه مبيتها دون الرماح، فالجزء الذي من شأنه أن يعلم عند ذكر الأسود إنما هو الغاب فيقدم ويجعل مبتدأ، والمراد بالأسود ههنا المعنى المجازي وهو الشجعان، ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة. [الدسوقي: ٩٩/٢]
غابها: جمع غابة، وهي ملتف الشجر يسكن فيه الأسد. **ولا يصح:** أي لعدم العلم بالرماح للأسود.
والثاني إلخ: اعلم أن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر، وهو كذلك؛ لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه العموم كالجنس، فينحصر في بعض الأفراد، والمعهود الخارجي لا عموم فيه، فلا حصر، كذا قيل، وهو ظاهر في قصر الإفراد، وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا، فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو: "المنطلق زيد" أي لا عمرو كما تعتقده. (الدسوقي)
قصر الجنس: أي قصر جنس معنى الخبر كالانطلاق في المثال المذكور، أو جنس معنى المسند إليه في عكسه. (الدسوقي)
على شيء: ولم يقل على المسند؛ لأنه تارة يفيد قصر المسند، وتارة قصر المسند إليه، وبهذا يعلم أن هذا أعم مما قبله. (العرائس) **تحقيقا:** أي قصرا محققا لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه في الواقع أو اعتقاد المتكلم. [التجريد: ١٨٦] **أو مبالغة:** أي على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصور عليه، والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة. [الدسوقي: ١٠٠/٢] **لكماله فيه:** جواب عما يقال: كيف صح قصر الجنس على فرد من أفراده مع وجود معنى الجنس في غير المقصور عليه. (الدسوقي)
أو بالعكس: [يعني بكون الضمير الأول راجعا إلى الجنس، والثاني إلى الشيء على عكس البيان الأول] أي لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه؛ لأن الكمال أمر نسبي، فلك أن تعتبره في كل، أي وإذا كان الجنس كاملا في ذلك الشيء المقصور عليه، فيعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حينئذ. (الدسوقي) **وكذا إذا جعل:** أي فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغة. (الدسوقي)

ولا تفاوت بينهما وبين **ما تقدم** في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو، **والحاصل:** أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر **سواء كان الخبر** معرفة أو نكرة، **وإن جعل خبرا** فهو مقصور على المبتدأ، **والجنس** قد يبقى على إطلاقه **كما مر**، **وقد يقيد** بوصف أو حال، أو ظرف، أو نحو ذلك، نحو: هو الرجل الكريم، وهو **السائر راكبا، وهو الأمير في البلد،**..............

كما في الأمير زيد كما في الإمام من قريش كالمفعول به وله ومعه

ولا تفاوت بينهما: [أي بين المثالين اللذين ذكرنا في الشرح] ما ذكره من عدم التفاوت إنما يصح على مذهبه من أن الجزئي الحقيقي يكون محمولا من غير تأويل، أما على ما ذهب إليه "السيد" من أنه لا يكون محمولا، وأن قولنا: "المنطلق زيد" مؤول بقولنا: "المنطلق المسمى بزيد" فلا بد من التفاوت؛ لأن مفهوم "زيد الأمير" غير مفهوم "الأمير زيد" أي الأمير المسمى بزيد؛ لأن موضوع الأول جزئي حقيقي ولا تأويل فيه؛ لأنه يكون موضوعا، ومحموله كلي، وموضوع الثاني ومحموله كلاهما كلي، ولا شك أن ذلك يوجب التغاير، فيلزم التفاوت، فالمقصور عليه الإمارة على الأول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد، وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزيد. [الدسوقي: ١٠٠/٢] **ما تقدم:** من زيد الأمير وعمرو الشجاع. **والحاصل:** خلاصته أن المعرف بلام الجنس هو المقصور، سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا. [التجريد: ١٨٦]
سواء كان الخبر إلخ: هذا التعميم أخذه الشارح من قول المصنف: "قصر الجنس على شيء"؛ فإنه يعم المعرفة والنكرة. [الدسوقي: ١٠١/٢] **وإن جعل خبرا إلخ:** أي: وإن جعل المعرف بلام الجنس خبرا بأن لا يكون المبتدأ معرفا بلام الجنس، والخبر معرفا بها، وبقي ما إذا عرف كل من المبتدأ والخبر بلام الجنس وحينئذ يحتمل أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وأن يكون الخبر مقصورا على المبتدأ، فالراجح عند السيد هناك قصر المبتدأ على الخبر، وقال البعض: لا تنافي بين الاحتمالين فليكن هذا الكلام مفيدا لكلا القصرين، والصواب أن يقال: إنه إن كان أحدهما أي المبتدأ والخبر أعم من الآخر فهو المقصور، وإذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه يفوض إلى القرائن، وإن لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر؛ لأن القصر مبني على قصد الاستغراق وشمول جميع الأفراد، وذلك أنسب بالمبتدأ؛ لأن القصد فيه إلى الذات، وفي الخبر إلى الصفة. [التجريد: ١٨٧]
والجنس: أي المقصور مبتدأ كان أو خبرا. **كما مر:** أي في الأمثلة المذكورة نحو: "الأمير زيد وعكسه، وعمرو الشجاع وعكسه". (الدسوقي) **وقد يقيد إلخ:** أي فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده، فقولك: "زيد الرجل الكريم" المحصور في زيد الرجولية الموصوفة بالكرم، فلا توجد في غيره، بخلاف مطلق الرجولية. (الدسوقي)
السائر راكبا: أي انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير. [الدسوقي: ١٠٢/٢]
وهو الأمير في البلد: أي انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة. (الدسوقي)

وهو الواهب ألف قنطار، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء.
أما ذكر في هذا الحاصل

وقوله: "قد يفيد" **بلفظ "قد" إشارة** إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء:
الماتن المعرف بلام الجنس في مرثية أخيها صخر

إذا قبح البـــكاء **على قـــتيل** رأيت **بكاءك** الحسن الجميلا
مفعول ثاني

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم، والتدرب في معرفة كلام العرب **أن**
أي التجربة

ليس المعنى ههنا على القصر، وإن أمكن ذلك **بحسب النظر الظاهر** والتأمل القاصر،
قصر الجنس على البكاء أي بتكلف

وقيل: في نحو زيد المنطلق، والمنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم أو تأخر؛ لدلالته
قائله الإمام الرازي أي زيدا

على الذات، والصفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت؛ لدلالتها على أمر نسبي؛ لأن
أي المنطلق وهو المعنى القائم بالذات

معنى المبتدأ المنسوب إليه ومعنى الخبر المنسوب،.......................

وهو الواهب إلخ: أي هو مختص بالهبة للألف، بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضا، وفي تفسير القنطار اختلاف، قيل: ملء جلد الثور ذهبا، وقيل: المال الكثير، وقيل: مائة ألف دينار وهو فيعال أو فعلال. [الدسوقي: ١٠٢/٢]
بلفظ "قد" إشارة: لأن "قد" سور القضية الموجبة الجزئية. (الدسوقي) **على قتيل**: أي على أيّ قتيل كان بقرينة المقام وإن كانت النكرة في سياق الإثبات لا تعم. (الدسوقي) **بكاءك**: أي بكائي عليك، ومفعول أول لـــ"رأيت".
أن ليس المعنى إلخ: لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثي قبيح كغيره، فالرد على ذلك المتوهم بمجرد إخراج بكائه من القبح إلى كونه حسنا، وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء، إلا أنه يدعى أن بكاء غير المرثي حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط؛ إذ لا يلائمه إذا قبح البكاء إلخ وإنما الملائم له إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ: فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل. [التجريد: ١٨٧]
بحسب النظر الظاهر: وهو أن التعريف في قوله: "الحسن الجميلا" لايؤتى به بدلا عن التنكير إلا لفائدة، وهو ههنا القصر، وأنت خبير بأنه غير مناسب للمقام كما تقدم، فالعدول عن التنكير إلى التعريف إنما هو للإشارة إلى معلومية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر؛ لأن اللام الجنسية يشار بها إلى معلوم معهود. (الدسوقي) **وقيل إلخ**: الجملة معطوفة على ما فهم من قوله: "فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم" إلخ فإنه يفهم منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفة، فكأنه قيل: هذا أي صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور، وقيل: الاسم متعين للابتداء إلخ، والمراد بالصفة هنا مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به، فمقابلها الاسم مايدل على الذات فقط، أو المعنى فقط، أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة. (التجريد) **على الذات**: ومن شأنها أن يحكم عليها لا بها. (الدسوقي)

والذات هي المنسوب إليه والصفة هي المنسوب، فسواء قلنا: زيد المنطلق أو المنطلق زيد، يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا، وهذا رأي الإمام الرازي، **ورد** بأن المعنى: **الشخص** الذي له الصفة **صاحب الاسم** يعني أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا إليها، والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسندا.

صفة الانطلاق صاحب اسم زيد أي المنطلق أي زيد

[كون المسند جملة]

وأما كونه أي كون المسند جملة **فللتقوي** نحو: زيد قام، أو **لكونه سببيا** نحو: زيد أبوه قائم كما مر من أن **إفراده يكون** لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوي، ....

وما زيد قائم في ما سبق جعل المسند مفردا غير جملة

ورد إلخ: هذا الرد جواب بالمنع، فمحصله: لانسلم أن الوصف يلاحظ منه الأمر النسبي دائما، ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائما، بل تارة يراعى منه الذات إذا تقدم، وتارة يراعى منه المفهوم إذا تأخر، وكذا يقال في الصفة؛ لأن المنطلق إذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه المشتمل على أمر نسبي، أي ثبوت الانطلاق لشيء، بل يراد منه ذاته أي ما صدق عليه، وزيد إذا أخر وجعل خبرا لم يرد به الذات، بل يراد به مفهوم مسمى بزيد وهو مشتمل على معنى نسبي وهو التسمية به، فيكون الوصف مسندا للذات دون العكس، فيكون معنى "المنطلق زيد": الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم، واعترض عليه بأن المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره، فالمبتدأ هو الاسم أو ما في تأويله، وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ أو امتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا، فالتحقيق أن النزاع لفظي. [الدسوقي: ١٠٣/٢، التجريد: ١٨٧]

الشخص: قدر الشخص؛ لأن الصفة المبتدأ بها لها موصوف مقدر لا محالة. (الدسوقي)

صاحب الاسم إلخ: وقد سبق إلى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لاحاجة إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا، وهو الصحيح من مذهب البصريين، وجوابه أن الاحتياج إليه إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه، وإنما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد، وسوق هذا الكلام إنما هو لإفادة ذلك المعنى، وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب؛ لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة، فلابد من تأويله بمعنى كلي وإن كان منحصرا في شخص، كذا في "المطول"، وخالفه في ذلك المحقق الدواني. (التجريد) **فللتقوي**: أي تقوي الحكم الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه أو سلبه عنه. [الدسوقي: ١٠٤/٢]

أو لكونه سببيا: المراد بالمسند السببي كما تقدم: كل جملة علقت على مبتدأ بعائد لم يكن مسندا إليه كما في "زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد مررت به". (الدسوقي) **إفراده يكون**: أي وحينئذ، فكونه جملة يكون للتقوي أو لكونه سببيا. (الدسوقي)

وسبب التقوي في مثل: "زيد قام" على ما ذكره صاحب "المفتاح" **هو أن المبتدأ** لكونه مسندا إليه يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما (أي لفظ) يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ **إلى نفسه** سواء كان (أي المسند) خاليا عن الضمير (نحو زيد حيوان) أو متضمنا له، **فينعقد بينهما** حكم، ثم إذا كان (المسند) متضمنا لضميره (أي المبتدأ) المعتد به (كما في زيد قام) **بأن لا يكون** مشابها للخالي عن الضمير **كما في "زيد قائم"** (مثال للمنفي) **صرفه ذلك الضمير** إلى المبتدأ ثانيا (صرفا ثانيا)، **فيكتسي الحكم قوة، فعلى هذا** يختص التقوي **بما يكون**.........

هو أن المبتدأ إلخ: لو قال: هو أن المسند إليه لكونه مسندا إليه يستدعي أن يسند إليه شيء لكان أعم وأوضح، ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الجملة الصالحة إلى المبتدأ مع قطع النظر عن إسناد فيها، وثانيا يصرفها إليه باعتبار إسناد فيها، والأظهر أنه يصرفها الضمير أولا؛ لأن كونها صالحة للصرف إليه بملاحظة الضمير، ثم يصرفها المبتدأ إلى نفسه لكونها صالحة. [التجريد: ١٨٨] إلى نفسه: أي من حيث اقتضائه ما يسند إليه.

فينعقد بينهما: أي بين المبتدأ والصالح لأن يسند إليه حكم هو ثبوت الثاني للأول، وهذا كالبيان لقوله: صرف ذلك المبتدأ لنفسه. [الدسوقي: ١٠٤/٢] بأن لا يكون إلخ: أي وذلك مصور بأن لا يكون مشابها للخالي، فالباء للتصوير. (الدسوقي) كما في "زيد قائم": هذا مشابه للخالي، وإنما كان مشابها له؛ لأنه لا يتغير في تكلم ولا خطاب ولا غيبة، فهو مثل: "أنا رجل، وأنت رجل" وهو رجل، وأما الذي لم يشابه الخالي فهو "كزيد قام". (الدسوقي)

صرفه ذلك الضمير إلخ: وذلك لأن الضمير مسند إليه وهو عين المبتدأ، فقد أسند إلى المبتدأ ثانيا بواسطة إسناده إلى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ، فتكرر الإسناد، وهذا الكلام يفيد أن المسند إلى المبتدأ الفعل وحده، لا الجملة التي هي مجموع الفعل مع الضمير الذي فيه، وظاهره أن الفعل أسند أولا إلى المبتدأ، ثم أسند بعد ذلك إلى الضمير، وليس كذلك بل قام مسند إلى الضمير أولا، ثم أسند إلى المبتدأ وكأنه نظر إلى المقصود بالحكم وهو القيام. (الدسوقي)

فيكتسي الحكم قوة: أي الحكم الذي هو ثبوت الفعل قوة لتكرر الإسناد، وهذا واضح في الإثبات، وأما في النفي كقولك: ما زيد أكل، فيقال فيه إن سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي، فيحصل إسناد نفي الفعل مرتين، فيلزم التقوي كذا في [الدسوقي: ١٠٥/٢] والأظهر أن يقال: إن "في زيد أكل"، تكرر الإسناد، فلما دخل حرف النفي عليه انتفى الإسنادان، فكأنما تكرر النفي. (مواهب الفتاح)

فعلى هذا إلخ: لأنه إذا كان مسندا إلى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لأن يسند إلى المبتدأ ولا يكتسي الحكم به قوة، فإن الحكم الأول على المبتدأ، والمستفاد من الضمير الحكم على غيره. (التجريد) بما يكون: أي بمسند يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ. (الدسوقي)

مسندا إلى ضمير المبتدأ، **ويخرج عنه** نحو: زيد ضربته **ويجب أن يجعل** سببيا، **وأما على**
بالإسناد التام — عن التقوي — زيد ضربته

ما ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل **إلا**

لحديث قد نوى إسناده إليه، فإذا قلت: "زيد" أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار
أي أعلمت

عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به، فإذا قلت: "قام" دخل في قلبه دخول المأنوس،
الإتيان به معرى — أي لإرادة الإخبار — هذا الإسناد

وهذا أشد **للثبوت** وأمنع من الشبهة والشك، وبالجملة: ليس الإعلام بالشيء **بغتة** مثل

الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة، فإن ذلك يجري مجرى **تأكيد الإعلام** في التقوي
الإعلام بعد التنبيه عليه — أي الإخبار

والإحكام، **فيدخل فيه** نحو زيد ضربته **ومررت به، ومما يكون** ....
الإتقان — في التقوي — زيد مررت به

ويخرج عنه إلخ: عطف على "يختص" عطف لازم على ملزوم، أي يخرج عن التقوي المسند في "زيد ضربته"؛ لأنه لم يسند إلى ضمير المبتدأ، بل أسند إلى غيره وهو ضمير المتكلم، ووجه خروجه: أن التقوي سببه صرف الضمير المسند إلى ذلك المبتدأ، فيتكرر الحكم فيحصل التقوي، والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور؛ لأنه ليس عبارة عن المبتدأ، والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق. [الدسوقي: ١٠٥/٢] **ويجب أن يجعل:** أي "نحو زيد ضربته" سببيا، وذلك لأن الإتيان بالمسند جملة إما للتقوي أو لكونه سببيا، فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر. (الدسوقي)

وأما علىما ذكره إلخ: [عطف على قوله: فعلى هذا] وهذا المعنى الذي ذكره الشيخ أنه يفيد التقوي مشترك بين أخبار المبتدأ إذا تأخرت، سواء كانت جملا أو مفردات، فلا تعلق له بضابط كون الخبر جملة، فالتعويل هناك على ما في "المفتاح". (السيد السند) **إلا لحديث:** أي إلا لمحكوم به، واعترض بأن هذا شامل لما إذا كان الخبر مفردا، فيفيد أن التقوي مشترك بين أخبار المبتدأ المتأخرة، سواء كان جملا أو مفردات، وهو ظاهر الفساد، وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد، وفيه نظر؛ لأنه يقتضي أن الاسم لا يعري عن العوامل اللفظية إلا إذا كان الخبر جملة، وهو غير صحيح. (الدسوقي) **للثبوت:** أي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه. (الدسوقي)

بغتة: الذي هو مقتضى تقديم المحكوم به. **الإعلام به:** الذي هو مقتضى تأخير المحكوم به. **تأكيد الإعلام:** فهو بمنزلة قولك: زيد قام زيد قام. [الدسوقي: ١٠٦/٢] **فيدخل فيه إلخ:** هذا جواب "أما" من قوله: وأما على ما ذكره الشيخ.(الدسوقي) **ومررت به:** بل يدخل "زيد حيوان" و"زيد قائم" أيضا على ما مر. (الدسوقي)

ومما يكون إلخ: هذا شروع في اعتراض يرد على المصنف وجوابه، وحاصل الإيراد: أن ظاهر قول المصنف أن الإتيان بالمسند جملة إنما يكون للتقوي أو لكونه سببيا مع أنه قد يكون المسند جملة ولا يوجد فيه التقوي، ولا كونه سببيا ككونه خبرا عن ضمير الشأن، نحو: هو زيد عالم، فإن الخبر هنا جملة ولا يفيد التقوي، وليس سببيا. (الدسوقي)

المسند فيه جملة لا للسببية ولا للتقوي خبر ضمير الشأن، **ولم يتعرض له** لشهرة أمره، جواب عن الإيراد المذكور **وكونه معلوما مما سبق، وأما صورة** التخصيص نحو: أنا سعيت في حاجتك، ورجل أي بطريق الإشارة جاءني، **فهي داخلة في** التقوي **على ما مرّ، واسميتها** وفعليتها **وشرطيتها** لما مر يعني أن كون مثل زيد أبوه منطلق مثل زيد قام المسند جملة للسببية والتقوي، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت، وكونها فعلية للتجدد خبر أن والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة **على أخصر وجه**، وكونها شرطية **للاعتبارات المختلفة** الحاصلة من أدوات الشرط وظرفيتها؛ **لاختصار** الفعلية؛ إذ هي **أي الظرفية**

ولم يتعرض له إلخ: أي لكون المسند يؤتى به جملة لكونه خبرا عن ضمير الشأن. [الدسوقي: ١٠٦/٢]
وكونه: من أنه لا يخبر عنه إلا بجملة. مما سبق: أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر، وقولهم: "هو" أو "هي" زيد عالم مكان الشأن والقصة؛ فإنه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة ولو كان مفردا لمثل به؛ لأنه أخصر. (الدسوقي) وأما صورة إلخ: هذا جواب اعتراض يرد على المصنف بأن حصر الإتيان بالمسند جملة في التقوي وكونه سببيا لا يصح؛ لأنه يؤتى به جملة لقصد التخصيص، نحو: أنا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني، وحاصل ما أجاب به الشارح: أنه عند قصد التخصيص يكون التقوي حاصلا إلا أنه غير مقصود، فصورة التخصيص داخلة في التقوي. (الدسوقي)
على ما مر: من أن التقوي أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا من غير قصد، فصورة التخصيص يتحقق فيها تكرر الإسناد، فيستفاد منها التقوي وإن لم يكن مقصودا. (الدسوقي) واسميتها إلخ: أي المقتضي لإيراد الجملة مطلقا، إما التقوي أو كونه سببيا والمقتضي لخصوص كونها اسمية إفادة الثبوت، ولكونها فعلية إفادة التجدد، ولكونها شرطية إفادة التقييد بالشرط. [الدسوقي: ١٠٧/٢]
وشرطيتها: مثل: زيد إن تكرمه يكرمك. على أخصر وجه: لأن قولنا: "يقرأ العلم" أخصر من قولنا: "حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل". (الدسوقي) للاعتبارات المختلفة: أي التي لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدوات الشرط من التفصيل نحو: "زيد إن تلقه يكرمك" حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الذي يحصل على تقدير اللقي المشكوك فيه، وزيد إذا لقيته يكرمك حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقي المحقق، وقس على هذا. [الدسوقي: ١٠٨/٢] لاختصار: لأن زيدا في الدار أخصر من زيد استقر في الدار. (الدسوقي)
أي الظرفية: بمعنى الجملة الظرفية المأخوذة من المقام لا الكون ظرفا؛ لأنه ليس مقدرا بالفعل، ففي كلام المصنف استخدام، ولا يصح أن يكون المراد من الظرفية في قوله: "وظرفيتها" الجملة الظرفية؛ لئلا يلزم من إضافتها للضمير إضافة الشيء إلى نفسه. (الدسوقي)

مقدرة بالفعل على الأصح؛ **لأن الفعل** هو الأصل في العمل، وقيل: باسم الفاعل؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، (هذا مقابل للأصح) **ورجح الأول بوقوع الظرف** صلة للموصول نحو: الذي في الدار أخوك، **وأجيب** بأن الصلة **من مظان** الجملة **بخلاف الخبر، ولو قال**: "إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح" **لكان أصوب**؛ لأن ظاهر عبارته **يقتضي** أن **الجملة الظرفية** مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح، **ولا يخفى فساده**.

مقدرة بالفعل: لم يقل: مقدرة بالجملة الفعلية، إشارة إلى الصحيح من أن المحذوف: الفعل وحده، وانتقل ضميره إلى الظرف. [الدسوقي: ١٠٨/٢] **لأن الفعل إلخ**: وذلك لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره، والفعل أشد افتقارا؛ لأنه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة، فيكون افتقاره من جهة الإحداث ومن جهة التحقق، وليس في الاسم إلا الثاني. (الدسوقي) **ورجح الأول**: حاصله: أنه قد يتعين تقدير الفعل، وذلك فيما إذا وقع الظرف صلة، فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة، فنقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن؛ لأن الحمل عند الشك على المتيقن أولى. (الدسوقي) **بوقوع الظرف**: ومتى وقع صلة لابد من تقدير الفعل. (الدسوقي)

وأجيب إلخ: حاصله: أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق، ولانسلم أن الحمل على المتيقن كلي، وأجاب غير الشارح بالمعارضة، وذلك؛ لأنه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد و﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ (يونس: ٢١)؛ لأن "أما" لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرطية دون جوابه؛ ولأن إذا الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح، وإذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر، فيحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن فيه دون الصلة. (الدسوقي)

من مظان: أي من المحال التي يظن فيها وقوع الجملة لا غير. [الدسوقي: ١٠٩/٢] **بخلاف الخبر**: فإنه ليس من مظان الجملة؛ إذ الأصل فيه الإفراد، فكيف يقاس الخبر على الصلة مع وجود الفارق. (الدسوقي) **ولو قال**: أي مكان "إذ هي مقدرة بالفعل". **لكان أصوب**: إنما قال: "أصوب" لإمكان تأويل عبارة المصنف على معنى "إذ هي" أي كلمة الظرف. [التجريد: ١٨٩] **يقتضي**: ويقتضي أيضا أن نفس الظرف جملة؛ لأنه قال إذ هي أي الظرفية مقدرة بالفعل، فجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيئا آخر، ولا يخفى فساده أيضا؛ لأن الظرف لا يقال له جملة إلا باعتبار متعلقه. (التجريد)

الجملة الظرفية: التي هي معنى قوله: إذ هي. **ولا يخفى فساده**: لأنه جزم بجملية الظرف حيث قال: "إذ هي" أي الجملة الظرفية، ثم ذكر خلافا هل المقدر فعل أو اسم وهو فاسد؛ إذ عند تقدير المتعلق اسما يكون الظرف مفردا قطعا؛ لأن الظرف لا يقال له: جملة أو مفرد، إلا باعتبار متعلقه، فحيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا. (الدسوقي ملخصا)

[تأخير المسند وتقديمه]

وأما تأخيره **أي المسند** فلأن ذكر المسند إليه **أهم كما مر في تقديم المسند إليه**، وأما تقديمه **أي المسند** فلتخصيصه بالمسند إليه **أي لقصر المسند إليه** على المسند على **ما حققناه** في ضمير الفصل؛ لأن معنى قولنا: "تميمي أنا" هو أنه مقصور **على التميمية** لا يتجاوزها إلى القيسية نحو: ﴿**لَا فِيْهَا غَوْلٌ**﴾ (الصافات:٤٧) أيْ في خمور الجنة **أي بخلاف** خمور الدنيا؛ **فإن** فيها غولا، **فإن قلت**: المسند هو الظرف أعني "فِيها" والمسند إليه ليس بمقصور عليه، فإن الكون فيها غول

أهم كما مر: يعني الأهمية المقتضية لتقديم المسند إليه على المسند كما عرفتها قبل مقتضية لتأخير المسند عن المسند إليه، وهذا الكلام وإن علم مما تقدم لكنه نبه عليه هنا لئلا يوهم أنه أغفله في بابه و لم يذكره مع مقابله وهو التقديم. [الدسوقي: ١٠٩/٢] لقصر المسند إليه: أشار بذلك إلى أن الباء داخلة على المقصور. (الدسوقي)

ما حققناه: من أن الباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على المقصور. (الدسوقي)

على التميمية: فهو من قصر الموصوف على الصفة قصرا إضافيا. (الدسوقي)

لاَ فِيْهَا غَوْلٌ: [أي ليس في خمور الجنة غول، فعدم الغول مقصور على الكون في خمور الجنة، لا يتعداه إلى الكون في خمور الدنيا، والغول بفتح الغين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء، يقال: غاله الشيء واغتاله، إذا أخذه من حيث لا يدري. (الدسوقي)] النفي إن اعتبر في المسند إليه كان المعنى: ليس عدم الغول إلا في المتصف بـــ"في خمور الجنة" لا يتجاوز إلى المتصف بـــ"في خمور الدنيا"، وإن اعتبر في المسند كان المعنى: أن الغول عديم الاتصاف بـــ"في خمور الجنة" لا يتجاوز إلى عديم الاتصاف بـــ"في خمور الدنيا"، وفي كل قصر المسند إليه على المسند أي قصر الموصوف على الصفة دون العكس. (ملخص)

أي بخلاف إلخ: فيه بحث؛ لأن هذا مناقض لما صرح به في بحث المساواة ردا على من زعم أن تقديم الخبر على المبتدأ المنكر في مثل: "في الدار رجل" لا يفيد الاختصاص، نعم لو لم يجعل قوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصافات: ٤٧) معدولة بل سالبة لأمكن أن يفرق بين المثالين بأن المفيد للاختصاص تقديم ماحقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر، وحق الخبر في نحو: في الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدأ المنكر به، فلا يفيد الاختصاص، وأما في ما نحن فيه، فقد صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي، فكان حق الخبر التأخير، ولذا أفاد تقديمه الاختصاص. [التجريد: ١٨٩] فإن قلت إلخ: هذا وارد على قول المصنف: "بخلاف خمور الدنيا" المفيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذي هو الضمير العائد على خمور الجنة وخلافه خمور الدنيا. [الدسوقي: ١١٠/٢]

بل **على جزء** منه أعني الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة، **قلت:** المقصود أن عدم الغول **مقصور** على الاتصاف بـــ"في خمور الجنة" **لا يتجاوزه** إلى الاتصاف بـــ"في خمور الدنيا"، **وإن اعتبرت** النفي في جانب المسند، فالمعنى أن الغول **مقصور** على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا، فالمسند إليه **مقصور على المسند** قصرا **غير حقيقي**، وكذا القياس في قوله تعالى: ﴿**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**﴾ (الكافرون:٦) **ونظيره** ما ذكره صاحب "المفتاح" في قوله تعالى: ﴿**إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي**﴾ (الشعراء:١١٣) من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بـــ"على ربي" لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـــ"على غيره"، ....

(مقصود المصنف) (بكونه على ربي)

على جزء: فلا يصح التمثيل بهذه الآية. قلت: جواب بمنع قوله: "بل على جزء منه".

مقصور إلخ: أي مقصور على الكون والحصول في خمور الجنة، فالمقصور عليه هو المتعلق؛ لأن الحكم الثابت للظرف إنما يثبت له باعتبار متعلقه و لم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره. [الدسوقي: ١١١/٢]

لا يتجاوزه إلخ: أي لا يتجاوزه إلى الكون في خمور الدنيا أي وإن تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل، وأشار بقوله: "لا يتجاوزه" إلخ إلى أنه قصر إضافي لا حقيقي. (الدسوقي) وإن اعتبرت إلخ: عطف على محذوف، أي هذا إن اعتبرت النفي في جانب المسند إليه وجعلته جزءا منه، وإن اعتبرت إلخ أي أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خمور الجنة لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خمور الدنيا إن اعتبرت النفي الذي هو لا في جانب المسند إليه المؤخر، أي إن اعتبرته جزءا منه، وأما إن اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم، أي جزءا منه فالمعنى إلخ، والحاصل: أن القضية موجبة معدولة الموضوع على الأول، ومعدولة المحمول على الثاني، وليست سالبة. (الدسوقي) مقصور إلخ: أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خمور الجنة، فهو من قصر الموصوف، أي الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خمور الجنة. [الدسوقي: ١١٢/٢]

مقصور على المسند: على كلا الاحتمالين، أعني اعتبار النفي جزءا من المسند إليه أو من المسند. (الدسوقي)

غير حقيقي: بل إضافي؛ لأنه في مقابلة خمور الدنيا دون سائر المشروبات. [التجريد: ١٩٠]

لَكُمْ دِينُكُمْ إلخ: أي إن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه "لكم" لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه "لي"، وديني مقصور على الاتصاف بكونه "لي" لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه "لكم"، وهذا لا ينافي أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر إضافي. (الدسوقي) ونظيره: أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم؛ لأن المسند فيه مؤخر على الأصل، والحصر جاء من النفي لا من التقديم. [الدسوقي: ١١٣/٢]

فجميع ذلك من قصر **الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم**، ولهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند إليه في ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة:٢) ولم يقل: لا فيه ريب؛ لئلا **يفيد** تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى **بناء على** اختصاص عدم الريب بالقرآن، وإنما قال: "**في سائر كتب الله تعالى**"؛ لأنه المعتبر في مقابلة القرآن، كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها، أو التنبيه **عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه من أول** الأمر على أنه أي المسند خبر **لا نعت**، **إذ النعت لا يتقدم على المنعوت**، ....

علة للنفي — أي الباقي — دون سائر الكتب — من المطعومات — على المسند إليه — بخلاف الخبر

ذلك: أي جميع الأمثلة في المتن والشرح. الموصوف: وهو الغول ودينكم وديني وحسابهم.
على الصفة: وهي الكون في خمور الجنة والكون "لكم ولي"، والكون "على ربي". [الدسوقي: ١١٣/٢]
دون العكس: لأن الحمل على العكس يستدعي كون التقديم لقصر المسند على المسند إليه، والقانون أنه لقصر المسند إليه على المسند كمادل عليه سياق كلامه. (الدسوقي)
كما توهمه بعضهم: وهو العلامة الخلخالي، فتوهم أن القصر في قوله تعالى: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصافات: ٤٧) من قصر الصفة على الموصوف، والمعنى أن الكون في خمور الجنة وصف مقصور على عدم الغول لا يتعداه إلى الغول، وهذا القصر إضافي لا حقيقي، حتى يلزم أنه ليس لخمورها صفة إلا عدم الغول مع أن له صفات أخر كالسلامة والراحة، ويرد عليه أن الكلام مع من يعتقد أن الغول في خمور الجنة كخمور الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول في خمور الجنة محقق للغول ولغيره من الراحة والصحة أو لغيره فقط، وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند لا لقصر المسند على المسند إليه كما هو مقتضى كلام ذلك البعض. (الدسوقي)
لئلا يفيد إلخ: فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص، بل قد يكون لغيره كالاهتمام، إلا أن يقال: المراد لئلا يتوهم إفادة ثبوت الريب، فالكلام على حذف المضاف. [التجريد: ١٩٠] بناء: علة لقوله: يفيد ثبوت الريب.
في سائر كتب الله: [أي دون أن يقول: سائر الكتب] أي مع انتفائه عنها؛ لأن المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن، بخلاف الكون مظنة له فإنه منتف عن سائر كتب الله لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات. (التجريد) من أول: أي في أول زمان إيراد الكلام. لا نعت: أي بخلاف ما لو أخر فإنه ربما يظن أنه نعت، فإن الخبر سيذكر. [الدسوقي: ١١٤/٢] إذ النعت لا يتقدم: بخلاف الخبر مع المبتدأ فإنه يتقدم، فلو أخر ذلك المسند لربما يظن أنه نعت. (الدسوقي) على المنعوت: أي بوصف كونه نعتا وإلا فنعت المعرفة يتقدم عليها ويعرب بحسب العوامل كما أن نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالا. (الدسوقي)

وإنما قال: "من أول الأمر"؛ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت **بالتأمل في المعنى** والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام **خبر المبتدأ** (أي مع التأخير) **كقوله**:

له **همم** لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى **أجل** من الدهر

حيث **لم يقل: همم له**، أو **التفاؤل** نحو:

سعدت بغرة وجهك الأيام

أو **التشويق** إلى ذكر المسند إليه بأن يكون في المسند المتقدم **طول** يشوق النفس (للسامعين) إلى ذكر

بالتأمل في المعنى: ويعلم بغير ذلك أيضا ككونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة، والشارح لم يرد الحصر. [التجريد: ١٩١] **خبر المبتدأ**: أي بعده، فيفهم السامع أن غرض المتكلم به الإخبار لا النعت. [الدسوقي: ٢/١١٥]
كقوله: أي حسان بن ثابت يمدح النبي ﷺ. (الدسوقي) **همم**: أي جمع همة: وهي الإرادة.
أجل: أي باعتبار متعلقها من الدهر الذي كانت العرب تضرب بهممه المثل؛ لأن الدهر لوقوع العظائم فيه كان له همم تتعلق بتلك العظائم، فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه، أو في الكلام حذف مضاف أي أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أي باعتبار متعلقها، أو حذف مضافين أي من همم أهل الدهر أي باعتبار متعلقها أيضا، وإنما قلنا: باعتبار متعلقها؛ لأن الهمة هي الإرادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها، وهذا البيت من كلام حسان ﷺ يمدح به النبي ﷺ وبعده:

له راحة لو أن معشار جودها على البركان البر أندى من البحر. (التجريد)

لم يقل: همم له: أي لخوف توهم أن "له" صفة لـــ"همم"، وقوله: "لا منتهى لكبارها" خبر لها، أو صفة بعد صفة والخبر محذوف، وكلاهما خلاف المقصود وهو إثبات الهمم الموصوفة له عليه السلام لا إثبات الصفة المذكورة لهممه ولا إثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة؛ لأنه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه عليه السلام لا لمدحه عليه السلام فقدم للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت. (الدسوقي) **أو التفاؤل**: هو سماع المخاطب من أول وهلة ما يسره. (الدسوقي)
سعدت: حيث اختير هذا التركيب على تركيب آخر وهو: الأيام سعدت بغرة وجهك وتمامه: وتزينت ببقائك الأعوام إن قيل: هذه الجملة فعلية فتقديم المسند واجب، فكيف يقال: قدم المسند للتفاؤل مع أنه لا يمكن تأخيره أصلا، والجواب أنه يمكن تأخيره في تركيب آخر بأن يقال: الأيام سعدت إلخ (التجريد) فتقديم "سعدت" في هذا التركيب المؤدي إلى كون المسند إليه فاعلا مع صحة تأخيره باعتبار تركيب آخر لأجل ما ذكر من التفاؤل.(الدسوقي)
بغرة: هو البياض في جبهة الفرس، والمراد هنا: الحسن والجمال.
أو التشويق إلخ: وإنما يرتكب ذلك إذا كان مناسبا للمقام بأن أريد تأكيد مدحه وغزارته وتعظيمه بأن لايزول عن الخواطر هو وأوصافه اللازمة، فيشوق إليه بالتقديم. [مواهب الفتاح: ٢/١١٦]
طول: أي بسبب اشتماله على وصف أو أوصاف متعلقة بالمسند إليه. (الدسوقي)

المسند إليه، فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب **كقوله:** ثلاثة **هذا هو المسند** المتقدم الموصوف بقوله: تشرق **من أشرق** بمعنى صار مضيئا، الدنيا **فاعل تشرق، والعائد** إلى الموصوف هو الضمير المجرور في ببهجتها (فيكون من اللازم) أي بحسنها ونضارتها، أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة **وبهائها،** والمسند إليه المتأخر هو قوله: **شمس الضحى** وأبو **إسحاق** والقمر.

تنبيه: كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند إليه **غير مختص بهما** (من الأحوال) كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق، وإنما قال: "كثير" (ولم يقل: جميع)؛ **لأن بعضها** مختص بالبابين (كالإبدال والتأكيد والعطف) **كضمير الفصل** المختص بما **بين المسند** والمسند إليه وككون المسند فعلا، فإنه (أي الكون فعلا) مختص بالمسند؛ إذ كل ....

كقوله: أي قول الشاعر وهو محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله. [الدسوقي: ١١٦/٢]

هذا هو المسند إلخ: ولا يجوز كونه مبتدأ وإن تخصص بالوصف؛ لأنه يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز في غير الإنشاء نحو: من زيد؟ نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف، وشمس الضحى إلخ بدل، لكنه تكلف. [التجريد: ١٩١]

من أشرق إلخ: أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل وإلى ضبطه بضم التاء احترازا عن كونه من شرق بمعنى طلع، فيكون مفتوح التاء. (الدسوقي) **فاعل تشرق:** أي لا ظرف لـ"تشرق" كما قال بعضهم؛ لأن جعله فاعلا أبلغ. (الدسوقي) **والعائد:** أي والرابط للموصوف النكرة بالجملة الواقعة صفة هو الضمير المجرور إلخ. (الدسوقي)

وبهائها: عطف على البهجة مفسر لها. **شمس الضحى:** أضاف الشمس إلى الضحى؛ لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إيذائها. (الدسوقي) **أبو إسحاق:** كنية للمعتصم بالله الممدوح، وفي توسطه بين الشمس والقمر إشارة لطيفة وهو أنه خير منهما؛ لأن خير الأمور أوسطها، ولما فيه من إيهام تولده من الشمس والقمر، وأن الشمس أمه والقمر أبوه. (الدسوقي) **غير مختص بهما:** [بل يكون الكثير في المفعول به والحال والتمييز والمضاف إليه. (الدسوقي)] بل هو مشترك بينهما وبين غيرهما، ويكفي لثبوت الاشتراك ثبوته في بعض الغير، ولا اقتضاء أن يكون ثبوته في كل واحد مما يصدق عليه الغير. (ملخص) **لأن بعضها:** أي بعض الأحوال وهو غير الكثير مختص بالبابين، فلو قال: "جميع ما ذكر غير مختص بالبابين" ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا؛ لأن نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية. [الدسوقي: ١١٧/٢] **كضمير الفصل:** بأنه مختص بالنسبة التي بين المسند والمسند إليه. (الدسوقي) **بين المسند:** أي بالحكم الذي بين المسند إلخ.

فعل مسند دائما، **وقيل:** هو إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف؛ فإنه لا يجري في الحال والتمييز، وكالتقديم فإنه لا يجري في المضاف إليه، **وفيه نظر**؛ لأن قولنا: "جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما" لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند **فضلا عن** أن يجري

أي قوله: كثير

فعل مسند: ما لم يكف بـــ"ما" نحو: قلما وطالما. **وقيل إلخ:** قائله الشارح الزوزني، وحاصل كلامه: أنه لو قال المصنف: "وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين" أي بل يجري في غيرهما، اقتضى أن كلا مما مر يجري في كل فرد فرد مما يغايرهما، وكان يرد عليه التعريف والتقديم؛ فإن كلا منهما لا يجري في سائر أفراد الغير؛ إذ من أفراد الغير الحال والتمييز والمضاف إليه، والتعريف لا يجري في الحال والتمييز، والتقديم لا يجري في المضاف إليه.

ولا يخفى أن ما ذكره إنما يصح لو كان معنى قولنا: "جميعها غير مختص بالبابين أي بل يجري في غيرهما": أن كل واحد من تلك الأحوال المذكورة في البابين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك، بل معناه: أن كلا منهما يجري في بعض ما يصدق عليه الغير؛ لأنه يكفي في سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير، فلا يلزم جريان واحد من تلك الأحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه الغير، فغاية الأمر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا، وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول عن جميع إلى كثير كما قال الشارح، والحاصل: أن الزوزني حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما، فقال ما قال فرده الشارح بما حاصله: أن المراد الغير في الجملة، فافهم. [التجريد: ١٩١]

وفيه نظر: أي في هذا القيل نظر، وحاصل النظر: أن ما ذكره هذا القائل إنما يصح لو كان معنى قولنا: "جميع ما ذكر غير مختص بالبابين" أن كل واحد من تلك الأحوال يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك، بل معناه أن كلا من الأحوال يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير البابين كما مر تفصيله في الحاشية السابقة. [الدسوقي ملخصا: ١١٧/٢]

فضلا عن إلخ: فيه إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر المصنف بقوله: "جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما" أفاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما. (التجريد) قال السيرافي: و"فضلا" مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد، يقال: زيد لا يجود بدرهم فضلا عن الدنيا أي أن عدم إعطائه الدرهم أمر زائد على عدم إعطائه الدينار؛ لأنه يمتنع أولا عن إعطاء الدينار، ثم عن إعطاء الدرهم، فـــ"عن" الواقعة بعده إما بمعنى "على" أو للتجاوز، ويستعمل بين كلامين مختلفين إيجابا وسلبا بعد انتفاء الأدنى؛ ليلزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى. [الدسوقي: ١١٨/٢]

كل منها **فيه**؛ إذ يكفي **لعدم الاختصاص** بالبابين **ثبوته** في شيء **مما يغايرهما، فافهم.**
أي الأحوال ولو واحدا
والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما أي في البابين **لا يخفى عليه** اعتباره في غيرهما من
الكثير
المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه.
كالمجرور والحال والتمييز

[أحوال متعلقات الفعل]

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل **بعض من ذلك**؛ لاختصاصه بمزيد بحث، **ومهّد لذلك**
من ذلك الكثير ذلك البعض زائد على البحث السابق
مقدمة، فقال: ....

فيه: أي في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير البابين. [الدسوقي: ١١٨/٢]
لعدم الاختصاص: أي عدم اختصاص كل فرد من الأحوال. ثبوته: أي ثبوت كل واحد من الأحوال المذكورة. (الدسوقي) **يغايرهما**: أي المسند إليه والمسند. **لا يخفى عليه** إلخ: مثلا إذا علم مما تقدم أن تعريف المسند إليه بالعلمية لإحضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام مدح، فأريد إفراده؛ لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من أول وهلة، عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك، وإذا عرف مما تقدم أن الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضجر والسآمة، عرف أن حذف المفعول به كذلك، وإذا عرف أن الإبدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية، عرف أن الإبدال من المفعول به بزيادة تقرير النسبة الإيقاعية، وقس على ذلك. (الدسوقي) **أحوال**: [الباب الرابع من الفن الأول] ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب: الأول نكات حذف المفعول به، والثاني نكات تقديمه على الفعل، والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، وذكر مقدمة للمطلب الأول بقوله: "الفعل مع المفعول إلخ". [الدسوقي: ١١٩/٢] **متعلقات** إلخ: المحققون على كسر اللام في المتعلق وإن صح الفتح أيضا؛ إذ المراد بها معمولات الفعل، والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح، وسره أن التعلق هو التشبث، والمتشبث بالكسر هو المعمول وبالفتح هو العامل؛ لأن المتشبث أضعف من المتشبث به. [التجريد: ١٩٢] **قد أشير** إلخ: لم يقل: "قد صرح"؛ لأنه لا يلزم من جريان الكثير في غيرهما أن يجري في تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل، والحاصل: أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا. (التجريد) **بعض من ذلك**: وهو حذف المفعول وتقديمه على الفعل، وتقديم بعض المعمولات على بعض، والحذف والتقديم تقدما في البابين. (الدسوقي)
ومهد لذلك: أي لذلك البعض أي لبعض ذلك البعض؛ لأن قول المصنف: "الفعل مع المفعول" إلى قوله: "لا إفادة وقوعه مطلقا"، توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله: "فإذا لم يذكر إلخ". (التجريد)

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه أي ذكر كل من
مبتدأ حال خبر
الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما **إفادة تلبسه به** أي تلبس الفعل بكل منهما، **إما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه**، وإما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا إفادة وقوعه **مطلقا** أي ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه
ذكر كل منهما مع الفعل نفيا أو إثباتا
من غير إرادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع؛ إذ لو أريد ذلك لقيل: وقع الضرب، أو وجد، أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول؛ **لكونه عبثا**.
أي فاعل الضرب

[عدم ذكر المفعول مع الفعل]

فإذا لم يذكر المفعول به معه ....

الفعل: "الفعل" مبتدأ، وقوله: "مع المفعول" حال من ضمير الخبر الذي هو قوله: "كالفعل"، وقوله: "مع الفاعل" حال من الفعل، والعامل في الحالين حرف التشبيه أي الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل، وهذا التركيب نظير قولك: زيد قائما كهو جالسا، وفي "الفناري" أن الظرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل. [الدسوقي: ١١٩/٢] **مع المفعول**: أي المفعول به بدليل قول الشارح: "فمن جهة وقوعه عليه"، وقول المصنف: "نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم"؛ لأن هذا تمهيد لحذفه وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك، فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك، لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة، وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة. [التجريد: ١٩٢]
إفادة تلبسه به: أي إفادة المتكلم السامع تلبسه، أي تعلقه وارتباطه نفيا أو إثباتا، فدخل ما ضرب زيد وما ضربت زيدا. [الدسوقي: ١٢٠/٢] (التجريد) **إما بالفاعل**: أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما مختلف، فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة أخرى. (الدسوقي) **فمن جهة وقوعه عنه**: لم يقل: "أو قيامه به" مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل كـ"ضرب زيد عمرا" و إلى ما يقوم به كـ"مرض زيد، ومات عمرو"؛ لأن الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به ولا يكون إلا واقعا من الفاعل بالاختيار. (الدسوقي) **مطلقا**: عن إرادة العلم بمن وقع عنه أو عليه. [الدسوقي: ١٢١/٢]
لكونه عبثا: علة لقوله: "من غير ذكر" أي لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثا أي غير محتاج له، بل زائد على الغرض المقصود، وغير المحتاج إليه عبث عند البلغاء وإن أفاد فائدة؛ لأنه زائد على المراد، فاندفع ما يقال: كيف يكون عبثا مع أنه أفاد فائدة، وهي بيان من وقع منه الفعل أو عليه. (الدسوقي)
فإذا لم يذكر: [تفريع على المقدمة المذكورة] مفرع على قوله: "الفعل مع المفعول إلخ" وجعل الشارح ضمير "يذكر" راجعا =

أي مع **الفعل المتعدي** المسند إلى فاعله، **فالغرض** إن كان إثباته **أي إثبات الفعل** لفاعله
في الكلام المثبت
أو نفيه عنه مطلقا **أي من غير اعتبار** عموم في **الفعل** بأن يراد **جميع أفراده أو خصوص**
في الكلام المنفي تصوير لاعتبار العموم
بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه،
تصوير لاعتبار الخصوص
نزل **الفعل المتعدي** منزلة **اللازم ولم يقدر** له مفعول؛ لأن المقدر كالمذكور **في أن السامع**
عطف اللازم على الملزوم بواسطة دلالة القرينة
يفهم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه....
من المقدر والمذكور

= للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول، وضمير "معه" لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى كلامه السابق؛ لأنه يدل على ما صنعه قول المصنف: "فالغرض إلخ".[التجريد: ١٩٢]

الفعل المتعدي: أخذ الشارح قيد المتعدي من كون الكلام في المفعول به. [الدسوقي: ١٢١/٢] **فالغرض:** من ذلك التركيب الذي يسند فيه الفعل إلى فاعله بدون ذكر المفعول. (الدسوقي)

من غير اعتبار إلخ: الأولى إسقاط ذلك والاقتصار في تفسير الإطلاق على قوله: "من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل"؛ لأن التنزيل المذكور إنما يتوقف على عدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص، بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم، فأجاب البعض بما حاصله: أنه إنما أتى بما ذكر في التفسير لأجل مطابقة قول المصنف الآتي، وبيان ذلك أن المصنف أفاد فيما يأتي أنه إذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة، وإذا كان خطابيا أفاد الفعل العموم بمعونة المقام الخطابي، فتفصيله الفعل فيما يأتي إلى إفادة العموم أو الخصوص يدل على أنه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه، فلذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الإطلاق وإن كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك، وأجاب ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، وحينئذ فلا إيراد، تأمل. (الدسوقي)

عن عمومه وخصوصه: اعلم أن عموم الفعل غير عموم المفعول، وكذا خصوصه؛ لأن أفراد الفعل كالإعطاءات وأفراد المفعول الأشخاص المعطون. (الدسوقي) **اللازم:** الذي وضع من أصله غير طالب للمفعول. [الدسوقي: ١٢٢/٢]

ولم يقدّر إلخ: وإنما لم يقدر له مفعول؛ لأن الغرض مجرد إثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة، فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله، لا مجرد إفادة نسبته إلى الفاعل فينتقض غرض المتكلم. (الدسوقي ملخص) **باعتبار تعلقه إلخ:** قال الشيخ: ألا ترى إذا قلت: هو معطي الدينار كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، وكان مطلوبك بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون منه الإعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له الإعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير، فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع. (الدلائل)

فإن قولنا: فلان يعطي الدنانير يكون لغرض بيان جنس ما يتناوله الإعطاء **لا لبيان**
أي إعطاء فلان كالدنانير في المثال
كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء **غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد**
أي للرد عليه أو تردد فيه أو غفل عنه
منه الإعطاء، وهو أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان؛ لأنه إما أن يجعل
أي الشأن
الفعل حال كونه مطلقا أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول **كناية عنه** أي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أو **لا يجعل** كذلك الثاني كقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي** الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ
على ذلك المفعول المخصوص
لا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر:٩) أي لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد، وإنما قدم الثاني؛ لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله. السكاكي **ذكر في بحث**.........
الضرب الثاني

فإن قولنا إلخ: [استدلال على فهم السامع ما ذكر (التجريد: ١٩٣)] حاصله: الإشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره، وتوضيحه أنك إذا قلت: فلان يعطي الدنانير كان معناه الإخبار بالإعطاء المتعلق بالدنانير، ويكون كلاما مع من سلم وجود الإعطاء وجهل تعلقه بالدنانير فتردد أو غفل أو اعتقد خلافه، وإذا قلت: "فلان يعطي" كان كلاما مع من جهل وجود الإعطاء أو أنكره من أصله. [الدسوقي: ١٢٢/٢]
لا لبيان: وإلا اقتصر على قولنا: "فلان يعطي". **غير الدنانير:** وإلا لاقتصر على قولنا: فلان يعطي.
كناية عنه: أي معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية، وصح جعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه، فصح أن يجعل باعتبار أحدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما، فالفعل عند تنزيله منزلة اللازم يكون مدلوله الماهية الكلية، ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شيء مخصوص، فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا. [الدسوقي: ١٢٣/٢] **لا يجعل:** أي لا يجعل الفعل المذكور كناية عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص. **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي إلخ:** الأصل: هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمونه، ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل: الماهية الكلية أي هل يستوي الذين وجدت منهم حقيقة العلم، والذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شيء مخصوص مبالغة في الذم؛ إشارة إلى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كأنهم لا علم عندهم أصلا وصاروا كالبهائم، والحاصل: أن الغرض نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم، لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص، فلذلك نزل الفعل منزلة اللازم، ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة. (الدسوقي) **ذكر في بحث إلخ:** الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام إنما هو ما بعده، وهو قوله: "ثم ذكر إلخ": الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور، تأمل. [التجريد: ١٩٣]

إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان **المقام خطابيا** لا استدلاليا **كقوله** عليه السلام: "المؤمن غر
ظنيا يطلب فيه اليقين
كريم والمنافق خب لئيم"، حمل المعرف باللام مفردا كان **أو جمعا على الاستغراق بعلة**
نفاقا عمليا السامع كما مر في الحديث
إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين
فدليل العموم ظني
على الآخر، ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل لتنزيل
السكاكي أي الشأن
المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو: "فلان يعطي" إلى معنى **يفعل الإعطاء** ويوجد هذه
حال من فاعل تنـــزيل
الحقيقة إيهاما للمبالغة **بالطريق المذكور** ....
علة للذهاب الباء للسببية

المقام: الذي أورد فيه المحلى باللام. **خطابيا**: بفتح الخاء، أي يكتفى فيه القضايا الخطابية، وهي المفيدة للظن كالواقعة في المحاورات أي في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض، كقولك: كل من يمشي في الليل بالسلاح فهو سارق، وإنما قيد بالخطابي؛ لأنه إذا كان المقام الذي أورد فيه المحلى بـــ"أل" استدلاليا، كما لو أردت إقامة دليل على عدم تعدد الإله، فإن المعرف حينئذ إنما يحمل على المتيقن، وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع، كما في القضية المهملة عند المناطقة إذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة، فإنه يؤخذ فيها بالمتحقق وهو البعض. [الدسوقي: ١٢٤/٢]

كقوله عليه السلام: [غر: غافل عن الحيل، كريم: جيد الأخلاق، خب: ضد الكريم] مثال للخطابي، فالنبي ﷺ إنما قال ذلك؛ لحسن الظن بالمؤمن لا لدليل قطعي قام عنده على ذلك، فكل من القضيتين ظنية؛ إذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المكر والخداع، وحينئذ فالمقام خطابي لا استدلالي كذا في "الدسوقي"، ويمكن توجيه القضيتين بما يخرجهما عن الظنية ويدخلهما في اليقينيات كما هو مذكور في كتب شرح الحديث وأليق بكلامه عليه الصلاة والسلام. (الدسوقي)

أو جمعا: نحو: المؤمنون أحق بالإحسان. **على الاستغراق**: أي استغراق الآحاد في المفرد والمجموع في الجمع.

بعلة إيهام: حاصله أن المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على إرادة معين من الأفراد فقد أتى بما يوهم أن قصده إلى فرد دون آخر تحكم، فيحمله السامع على العموم قضاء لحق ما أفاده ظاهر ما أتى به، وهو أن عدم العموم فيه تحكم، والباء في قوله: "بعلة" للسببية متعلقة بـــ "حمل"، وإضافة "علة" إلى "الإيهام" بيانية أي بسبب علة هي إيهام السامع، أي الإيقاع في وهمه، وإنما أقحم لفظ "الإيهام" إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الأفراد في الواقع، وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه. (الدسوقي)

يفعل الإعطاء: أي جميع أفراد الإعطاء على سبيل البدل، فالتعميم في أفراد الفعل لا في المفاعيل، فإنك إذا قلت: "قام زيد" تريد أنه وقع منه جميع أفراد القيام على سبيل البدل؛ لأن حمله على أحد الأفعال دون غيره تحكم بغير دليل. [عروس الأفراح: ١٢٤/٢] **بالطريق المذكور**: وهي قوله: "أن القصد إلى فرد دون الآخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر من غير مرجح، وذلك لأنه حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقة التي أرادها المتكلم توجد في جميع أفرادها، فالتفات السامع فيه إلى فرد دون آخر تحكم، فلابد من الحمل على العموم؛ لأجل أن ينتفي ذلك. [الدسوقي: ١٢٥/٢]

في إفادة اللام الاستغراق، فجعل المصنف قوله: "بالطريق المذكور" إشارة إلى
أي السكاكي
قوله: "ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق"،
السكاكي
وإليه أشار بقوله: ثم أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من
الجعل أو الطريق المذكور
غير اعتبار كناية إذا كان **المقام خطابيا** يكتفي فيه بمجرد الظن **لا استدلاليا** يطلب
هذا تفسير للمقام الخطابي هذا تفسير للمقام الاستدلالي
فيه اليقين البرهاني **أفاد المقام** أو الفعل ذلك، أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه
اليقين الحاصل بالبرهان الخطابي المذكور
عنه مطلقا مع التعميم في أفراد الفعل دفعا **للتحكم اللازم** من حمله على فرد دون
آخر، وتحقيقه أن معنى "يعطي" **حينئذ** يفعل الإعطاء، فالإعطاء المعرف بلام الحقيقة
الذي هو مصدر يعطي
يحمل في المقام الخطابي **على استغراق** الإعطاءات وشمولها مبالغة، لئلا يلزم ترجيح
لقصد المبالغة
أحد المتساويين على الآخر، ....

ثم: "ثم" هنا للتراخي في الرتبة؛ لأن إثبات العموم أعظم من إثبات أصل الفعل. [الدسوقي: ١٢٥/٢]

المقام: الذي أورد فيه الفعل منزلة اللازم من غير اعتبار كناية. (الدسوقي ملخص)

خطابيا: قال العصام: هو بالفتح؛ لأنه منسوب إلى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي إنشاء الخطب، سمي خطابيا؛ لأن الخطب معادن الظنون والإقناعات. [التجريد: ١٩٤] **لا استدلاليا**: لأنه إذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم؛ لأن التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين. (التجريد) **أفاد المقام**: فيه بحث من وجهين: الأول: أن المقام الخطابي لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعل أو نفيه عنه مطلقا، وإنما يفيد التعميم، والفعل بالعكس أي يفيد الثبوت المذكور مطلقا ولا يفيد العموم، والفرق بين الإطلاق والتعميم ظاهر، فلما كان مفاد المقام الخطابي التعميم دون الإطلاق ومفاد الفعل الإطلاق دون التعميم، فلا يصح أن يستقل أحدهما بإفادة الإطلاق والتعميم جميعا، بل المقام والفعل متعاونان في إفادة الجميع، الثاني: أن الظاهر أن المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض إلخ فكان الأولى للشارح أن يقول: أفاد الفعل بمعونة المقام الخطابي ذلك، أي ثبوته لفاعل أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم، ويمكن الجواب عن الأول بأن "أو" في قوله: "المقام أو الفعل" بمعنى "الواو"، وعن الثاني بأن ما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التراكيب التي يفيدها وإن لم يستعمل فيها. (الدسوقي ملخص) **للتحكم اللازم**: لأن حمله على خصوص فرد دون الآخر مع وجود الحقيقة في حمل يلزم منه التحكم المذكور. [الدسوقي: ١٢٦/٢]

حينئذ: أي حين يكون الغرض ثبوته لفاعله. (التجريد) **على استغراق**: بأن يراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد.

لا يقال: إفادة التعميم **ينافي** كون الغرض الثبوت والنفي مطلقا، أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص؛ لأنا نقول: لانسلم ذلك؛ فإن **عدم كون الشيء** معتبرا في الغرض **لا يستلزم** عدم كونه مفادا من الكلام، فالتعميم مفاد غير مقصود، ولبعضهم في هذا المقام تخييلات فاسدة **لاطائل** تحتها فلم تتعرض لها، والأول وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا **بمفعول مخصوص**، كقول **البحتري** في **المعتز بالله** تعريضا بالمستعين بالله: ....

(أي ثبوت الفعل ونفيه) (تفسير للإطلاق) (في الفعل) (المنافاة) (أولا وبالذات) (في مدحه) (أخو المعتز الممدوح)

ينافي إلخ: أي التعميم ينافي الإطلاق؛ لأن العموم معتبر في التعميم، ومعنى الإطلاق أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها ولا تعلقه لمن وقع عليه، فكيف يجتمعان؟ (مطول)

عدم كون الشيء إلخ: كالعموم في الفعل، فإن عدمه غير معتبر في الغرض. [الدسوقي: ١٢٧/٢]

لا يستلزم إلخ: أي لأن عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه، فيصح أن لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد، كما تقدم في أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوي في قولنا: "زيد يعطي" ولو لم يقصد، لأن موجبه وهو تكرار الإسناد موجود فيه، وكذلك الفعل إذا كان الغرض إثباته لفاعله كان عموم أفراده غير معتبر وإن كان ذلك العموم مفادا من الفعل بواسطة المقام الخطابي حذرا من التحكم. (التجريد)

واعترض السيد الشريف هذا الاعتذار بأنه ركيك جدا، فإن المعتبر عند أرباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة، وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب، ثم قال: والأظهر في الاعتذار أن يقال: إن المفيد للعموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي، وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الإطلاق، غاية ما في الباب: أن لا يكون العموم بنفس الفعل، بل به مع معونة المقام. ولا يخفى أن جواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بأدنى مسامحة، فلا ركاكة فيه، فتأمل. [التجريد ملخصا: ١٩٤]

لا طائل: فالصحيح ما قاله المصنف وحققه الشارح. **بمفعول مخصوص**: قيل عليه: إنه إذا جعل كناية عن المتعلق المخصوص خرج عن أن يكون الغرض إثباته ونفيه مطلقا، وأجيب بأن المعنى أن يكون الغرض منه أولا إثباته أو نفيه مطلقا، فلا ينافي جعله ثانيا كناية عما ذكر. (التجريد ملخص)

البحتري: بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح التاء المثناة، هو أبو عبادة الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية، نسبة إلى بحتر بضم الباء الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء أبوحي من طي. (الدسوقي)

المعتز بالله: هو أحد الخلفاء العباسية وهو ابن المتوكل على الله، وهو إما اسم فاعل يقال: اعتز فلان إذا عد نفسه عزيزة أو اسم مفعول أي المعز بإعزاز الله. (الدسوقي ملخص)

شجو **حساده** وغـــيظ عداه **أن يرى** مبصر ويسمع واع

حزن - مرادف لما قبله - خبر عن شجو حساده - هو الحافظ لما يسمع

أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع، **فيدرك** بالبصر محاسنه، وبالسمع أخباره الظاهرة

فيكون بمنـــزلة اللازم

الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره، فلا يجدوا **نصب** **عطفا على "يدرك"** المنصوب

عند كل أحد

أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة إلى منازعته الإمامة سبيلا، **فالحاصل**:

مفعول ثان للمنازعة - مفعول يجدوا

أنه نزل "يرى ويسمع" منزلة اللازم، أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق

لو حذف "من" كان مستقيما

بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين **بمفعول مخصوص**،

أي الشاعر

وهو محاسنه وأخباره **بادعاء** الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين

آثار الممدوح - ادعاء للملازمة

مطلق السماع وسماع أخباره **للدلالة** ....

حساده: مراد الشاعر من الحساد والأعداء المستعين بالله وأمثاله. [الدسوقي: ١٢٨/٢] **أن يرى**: أنت خبير بأن رؤية المبصر وسماع الواعي ليس نفس الشجو والغيظ حتى يخبر بهما عنه، ولكن لما كان سببا في الحزن والغيظ جعلهما خبرا عنه، فهو من إقامة السبب مقام المسبب، فكأنهما لكمالهما في السببية خرجا عنها وصارا عين المسبب. (الدسوقي)

أي أن يكون: تفسير للجملة بتقدير مضاف، أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع، لا للفعل فقط بدليل قوله: "ذو". **فيدرك**: أي لأنهما إذا وجدا تعلقا بمحاسنه فيدرك إلخ، وهذا بيان للمفعول المخصوص الذي تعلق به الفعل، وحاصله أنه جعل السبب في شجو الحساد وغيظهم وجود رؤية راء وسمع سامع في الدنيا، ثم بين المصنف وجه إيجاب الرؤية للشجو والسمع للغيظ بأنه يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلك المحاسن، فعبر بفعلين لازمين؛ لينتقل من ذلك إلى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص. (الدسوقي)

نصب: أي ليس مجزوما بأن يكون جزاء لشرط محذوف؛ إذ الحذف لايصار إليه إلا عند الضرورة، ولأنه ليس المعنى على التعليق.(عبد الحكيم) **بمفعول مخصوص**: لأنه هو الذي يغيظ العدو لامطلق وجود رؤية وسماع. [الدسوقي: ١٢٩/٢]

بادعاء: متعلق بقوله: "كنايتين"، أي جعلهما كنايتين بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة، وإنما احتيج للادعاء المذكور؛ لأجل صحة الكناية، وإلا فالمقيد ليس لازما للمطلق، والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ. (الدسوقي)

للدلالة: علة لـــ"جعلهما كنايتين"، ولم يصرح بالمفعول المخصوص من أول الأمر ولم يلاحظ تقديره للدلالة إلخ، وهذا جواب عما يقال: لا حاجة إلى اعتبار الإطلاق أولا، ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص، وهل هذا إلا تلاعب، ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقا بمفعول مخصوص؟ وحاصل الجواب: أنه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة في المدح؛ لأنها لا تحصل إلا بحمل الرؤية على الإطلاق، ثم بجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص. (الدسوقي)

على أن آثاره وأخباره قد بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واعٍ، على مطلق الرائي والسامع **بل لا يبصر** الرائي إلا تلك الآثار، ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار، فذكر **الملزوم** وأراد **اللازم** على ما هو **طريق الكناية، ففي ترك المفعول** في اللفظ والإعراض عنه في النية إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون في الدنيا ذو سمع وذو بصر **حتى يعلم** أنه المتفرد بالفضائل، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره، وإلا أي وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه **مطلقا**، .....

بل لا يبصر إلخ: أي من المزايا والمحاسن، واعترض بأنه ليس هنا ما يدل على الحصر؛ إذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره اللازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك؛ إذ يجوز حصول الأمرين معا، وأجيب بأنه علم من قرينة السياق والمقام أنه مستحق للإمامة دون غيره، فإن هذا لا يتم إلا إذا كان فيه من المزايا والمحاسن ما ليس في غيره. [التجريد: ١٩٥] الملزوم: [يعني مطلق الرؤية والسماع (التجريد)] أي الملزوم الادعائي وأراد اللازم الادعائي، فحينئذ يكون معنى الشعر ليس في الوجود ما يرى ويسمع إلا آثاره الحميدة ولا يرى ويسمع إلا محاسنه الفاضلة، فغيظ عداه وجود ذو بصر وذو سمع، فإنهما لا يقعان إلا على محاسنه، ولو ذكر المفعول لم يكن فيه ما يقتضي أنه ليس في الوجود إلا محاسنه. (ملخص)

اللازم: هو رؤية آثاره وسماع أخباره. (التجريد) طريق الكناية: أي عند المصنف من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم كما في زيد طويل النجاد، فقد أطلق الملزوم وهو طول النجاد وأريد اللازم وهو طول القامة. [الدسوقي: ٢/١٣٠]

ففي ترك المفعول: أي في اللفظ، وقوله: "الإعراض عنه" أي في النية والتقدير، فالعطف مغاير، ويصح أن يكون تفسيريا وأتى به؛ للإشارة إلى أن ترك المفعول ليس عن سهو، بل تركه عن قصد ليتأتى التنزيل، والأول أنسب بقوله الآتي: "ولا يخفى إلخ". (الدسوقي) حتى يعلم: أي فيعلم ذو السمع وذو البصر أن الممدوح هو المنفرد بالفضائل، أي فيستحق الخلافة دون غيره (الدسوقي) وما أحسن ما قيل في هذا المعنى في الهندية:

تیرے حاسد کا سا سودا تو نہ دیکھا نہ سُنا
چاہتا ہے کوئی عالم میں نہ دیکھے نہ سُنے

مطلقا: أي من غير قصد إلى تعلقه بمفعول. (الدسوقي)

بل قصد تعلقه بمفعول أي مخصوص **غير مذكور** وجب التقدير تقدير المفعول **بحسب القرائن الدالة على تعيين** المفعول **إن عاما فعام، وإن خاصا فخاص.**

[وجوه حذف المفعول]

ولما وجب التقدير تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله: ثم الحذف حذف المفعول **إما للبيان** بعد الإبهام **كما في فعل** المشيئة **والإرادة ونحوهما** كالمحبة **إذا وقع** فعل المشيئة **شرطا، فإن الجواب يدل عليه** على المفعول ....

بمفعول إلخ: أي مخصوص، أتى الشارح بهذا الإضراب؛ لأجل صحة ترتب قوله: "وجب التقدير" على قوله: "وإلا"؛ إذ قوله: "وإلا" بحسب الظاهر نفي لما ذكر من المعطوف عليه، وهو قوله: "إن كان إثباته أو نفيه عنه مطلقا"، وذلك على مقتضى ما فسر به الإطلاق سابقا يصدق بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص، وحينئذ فلا يصح الترتب، والحاصل: أنه إنما أتى بهذا الإضراب للإشارة إلى أن الصور الداخلة تحت "إلا" لا يصح إرادة جميعها؛ إذ من جملتها ما إذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم أو الخصوص وهو لا يصح رجوع وجب التقدير إليه. [الدسوقي: ١٣٠/٢] بحسب القرائن إلخ: الجمع باعتبار المواد والأماكن، وإلا فقد يكون الدال قرينة واحدة، وللإشارة إلى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة. [التجريد: ١٩٥]

إن عاما إلخ: أي إن كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام، وذلك نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي كل أحد. (الدسوقي) وإن خاصا إلخ: أي وإن كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ (الفرقان: ٤١) أي بعثه الله رسولا؛ لأن الموصول يستدعي أن يكون في صلته ما يرجع إليه، وكقول عائشة ﵂: "ما رأيت منه ولا رأى مني". [الدسوقي: ١٣١/٢]

ومحذوف إلخ: لأن المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة إلى غرض موجب لحذفه. (الدسوقي) إما للبيان إلخ: أي الإظهار بعد الإخفاء، والحاصل: أن حذف المفعول فيما وجب تقديره له شرطان: الأول: وجود القرينة الدالة على التعيين لذلك المحذوف، والثاني: الغرض الموجب للحذف، ولما ذكر المصنف الشرط الأول شرع في تفصيل الثاني بقوله: "إما للبيان". (الدسوقي) كما في فعل إلخ: أي كالحذف الذي في مفعول فعل المشيئة. (الدسوقي) إذا وقع إلخ: إنما اقتصر على كون فعل المشيئة شرطا؛ لأنه أظهر وأكثر، وإلا فقد يكون في غير الشرط كما في قولك: بمشيئة الله تهتدون؛ إذ التقدير: بمشيئة الله هدايتكم تهتدون، كذا قيل، وفيه أنه ليس هنا فعل، والكلام في متعلقات الفعل، إلا أن يقال: والمراد من الفعل ما يكون حقيقة أو حكما. (التجريد، الدسوقي)

ويبينه، لكنه إنما يحذف ما لم يكن تعلقه به أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام:١٤٩) أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين، فإنه لما قيل: "لو شاء" علم السامع أن هناك شيئا **علقت** المشيئة عليه لكنه مبهم، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا **أوقع** في النفس **بخلاف** ما إذا كان تعلق فعل المشيئة غريبا؛ فإنه لا يحذف حينئذ كما في **قوله**:

مثال للنفي — ذلك الشيء وهو المفعول البيان بعد الإبهام — بالمفعول — نادرا — لا يستحسن حذفه

ولو شئت أن **أبكي دما** لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

متعلق بـ"أبكي" — من ساحة البكاء

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب، **فذكره** ليتقرر في نفس السامع فيأنس به السامع، وأما **قوله**:

لقلة ذكره — لتكرره

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا

فليس منه أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به..........

المشيئة — بالمفعول

علقت إلخ: ظاهره أن فعل المشيئة معلق على المفعول به مع أنه ليس كذلك، وأجيب بأن "على" بمعنى الباء و"علقت" بمعنى تعلقت، أي تعلقت المشيئة به تعلق العامل بالمعمول. [الدسوقي: ١٣٢/٢] **أوقع إلخ**: لأن الحاصل بعد الطلب يكون أعز. **بخلاف**: متعلق بالمثال، أي عدم غرابة التعلق نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] بخلاف إلخ. هذا هو المناسب في المتن. والمناسب لقول الشارح: بخلاف ما إذا كان إلخ أن يتعلق بقوله: ما لم يكن تعلقه. [التجريد: ١٩٥] **قوله**: أي قول أبي الهندام الخزاعي يرثي ابنه الهندام. (الدسوقي)

أبكي دما: ذكر المفعول؛ لأنه أحسن في هذا الكلام خصوصا، وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما، فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره؛ ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به. (دلائل الإعجاز)

فذكره: أي فذكر بكاء الدم الذي هو مفعول المشيئة وإن كان الجواب دالا عليه؛ ليتقرر ذلك المفعول في نفس السامع؛ لأنه صار مذكورا مرتين، المرة الثانية بإعادة الضمير عليه، ومعنى البيت: أن ما بي من الأحزان يوجب بكاء الدم عليه، لكن أعانني على ترك ذلك الصبر. [الدسوقي ملخصا: ١٣٣/٢]

وأما قوله: أي قول أبي الحسن علي بن أحمد الجوهري. (الدسوقي) **فليس منه**: أي ولا من الحذف للبيان بعد الإبهام، بل ليس من الحذف مطلقا؛ لأن مفعول المشيئة مذكور، وهو قوله: "أن أبكي" المتبادر منه البكاء الحقيقي. [التجريد: ١٩٦] **أي مما ترك**: [بل هو مما ترك فيه الحذف؛ لعدم الدليل عليه لو حذف (الدسوقي)] والحاصل أن مفعول المشيئة هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الأفاضل، وإنما الخلاف بينهما في علة ذكره، فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه =

على ما ذهب إليه صدر الأفاضل (تلميذ الزمخشري) في **"ضرام السقط"** من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا، **فلم يحذف** مفعول المشيئة، ولم يقل: لو شئت بكيت تفكرا؛ لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم، وإنما لم يكن (في الشعر السابق) من هذا **القبيل**؛ (والغرابة يمنع الحذف) لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي **لا البكاء الفكري**؛ (ولا غرابة فيه) **لأنه لم يرد** (أي الشاعر) أن يقول: لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا، بل أراد أن يقول: أفناني النحول (لاغرى) فلم يبق مني غير خواطر (أي النحول) تحول (تذهب وتأتي) في، حتى لو شئت البكاء (أي الحقيقي) **فمريت** (مسحت) جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده،

= لو حذف، وصدر الأفاضل يعلله بغرابة تعلق الفعل به، إذا علمت هذا تعلم أن النفي بـــ"ليس" مسلط على القيد الذي هو قوله: بناء على غرابة تعلقها به، والمعنى أن ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف. [الدسوقي ملخصا: ١٣٣/٢]

على ما ذهب إلخ: [متعلق بالنفي الذي هو ترك الحذف لأجل الغرابة (الدسوقي)] حيث جعله من باب تنازع الفعلين، وجعل مفعول المشيئة "أن أبكي تفكرا"، وهذا لا يناسب مقصود الشاعر؛ إذ مقصوده المبالغة في فنائه حتى لم يبق فيه مادة سوى التفكر، وأنه ليس له قدرة على بكاء الدمع لذلك، ولو قيل: "لو شئت أن أبكي تفكرا لبكيت" لم يفد أنه لم يبق منه إلا التفكر لصحة بكاء التفكر مع القدرة على بكاء الدمع، فمقصود الشاعر هو ما ذكره الشيخ لا ما ذكره الصدر. (ملخص)

ضرام السقط: بكسر الضاد المعجمة وبكسر السين المهملة، شرح صدر الأفاضل على ديوان أبي العلاء المعرى المسمى بسقط الزند، وسقط الزند في الأصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد، والضرام في الأصل معناه التأجيج. (الدسوقي)

فلم يحذف إلخ: قد يقال: قد حذف متعلق المفعول الذي هو السبب في الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضي عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وإن كان هناك ما يدل عليه، إلا أن يقال: إن في الكلام تنازعا؛ لأن كلا من الشرط والجزاء طالب لـــ"تفكرا" المذكور، فمفعول "أبكي" إما مذكور إن أعملنا الأول، وإما مقدر إن أعملنا الثاني، والمقدر كالمذكور، ويرد على الشق الأول: أنه لو كان كذلك لوجب الإتيان بالضمير في الثاني إلا أن يجري على مذهب من يجوز الحذف من الثاني كالأول، تأمل. [التجريد: ١٩٦]

القبيل: أي مما ترك فيه حذف المفعول لغرابة التعلق. **لا البكاء الفكري:** أي فحينئذ لا يصح ما قاله صدر الأفاضل من أن الأصل لو شئت أن أبكي تفكرا، وبطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته؛ لأن مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ، وتعين القول بأن مفعول المشيئة إنما ذكر؛ لعدم الدليل الدال عليه لو حذف. [الدسوقي بتغيير: ١٣٤/٢]

لأنه لم يرد إلخ: لأنه يفوت حينئذٍ المبالغة التي يحصل وقت إرادة البكاء الحقيقي، ولا يكون مناسبا بقول الشاعر: "فلم يبق مني الشوق غير تفكري" كما لا يخفى على المتأمل. (الدسوقي ملخص)

فمريت: بتخفيف الراء أي مسحتها وأمررت يدي عليها ليسيل الدموع، وقوله: "عصرت" مرادف لما قبله. (الدسوقي)

وخرج منها بدل الدمع التفكر، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء **مطلق مبهم**
المطلوب الذي ليس بمطلوب الشاعر وهو البكاء الأول
غير معدى إلى التفكر البتة، والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكر، **فلا يصح** تفسيرا للأول وبيانا له، **كما إذا قلت:** لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين، كذا في "دلائل الإعجاز"، ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر **ما قيل: إن الكلام** في مفعول "أبكي"، **والمراد:** أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف **لغرض آخر،** ....
كالاختصار

مطلق مبهم إلخ: [أي بحسب اللفظ، وإن كان المقصود به البكاء الحقيقي، فلا ينافي ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقي. (التجريد: ١٩٦)] المراد بإطلاقه وإبهامه عدم إرادة تعلقه بمفعول مخصوص، والمعنى: لو شئت أن أوجد حقيقة البكاء ما قدرت على الإتيان؛ لعدم مادة الدمع في، وحينئذ "فأبكي" نزل منزلة اللازم كما قيل، والأليق بقول المصنف: "أن المراد بالبكاء الأول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري" أن يقال: إن المعنى: فلو شئت أن أبكي دمعا لبكيته، فحذف المفعول للاختصار. [الدسوقي: ١٣٤/٢]

فلا يصح إلخ: لأنه مباين له، وحينئذ فذكر مفعول المشيئة؛ لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف، لا لكون تعلق الفعل به غريبا. [الدسوقي: ١٣٥/٢] كما إذا قلت إلخ: أي فلو حذف "درهما" لتوهم أن المراد: لو شئت أن تعطي درهمين أعطيتهما، والحاصل: أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين، أحدهما وجودي وهو أن يكون له بيان، والآخر عدمي وهو أن لا يكون في تعلق الفعل به غرابة، والشرط الأول مفقود هنا، والأنسب أن يقال: لو شئت أن تعطي عطاء ما أعطيت درهمين؛ لأن البكاء في البيت ليس مقيدا بالمفعول به، فالأنسب أن لا يقيد العطاء في النظير أيضا. (التجريد)

ما قيل: حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف: "وأما قوله" راجعا إلى قوله: "كما في فعل المشيئة" لا إلى قوله: "بخلاف"، وجعل المراد منه أن حذف مفعول "أبكي" ليس للبيان بعد الإبهام، بل لأمر آخر؛ لأن قوله: "بكيت تفكرا" لا يصلح بيانا لمفعول "أبكي"؛ لأنه ليس التفكر. (التجريد ملخصا)

إن الكلام إلخ: أي إن كلام المصنف وهو قوله: "وأما قوله" إلى قوله: "فليس منه" مسوق في مفعول "أبكي" لا في مفعول المشيئة كما هو في التقرير الأول. (الدسوقي)

والمراد: أي مراد المصنف بقوله: "فليس منه". لغرض آخر: أي كالاختصار، وإنما كان هذا القيل ناشئا من سوء الفهم لأمرين: الأول: أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف؛ لأن كلامه السابق إنما هو في حذف مفعول المشيئة لا في مفعول "أبكي"، الثاني: أن قول المصنف "وأما قوله: فلم يبق إلخ "إنما ذكره لأجل الرد على صدر الأفاضل القائل: إنه ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابة، ولذا قال: "لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي" وليس للرد على من زعم أن الحذف في البيت للبيان بعد الإبهام وإلا لقال: لأن الحذف للاختصار. (الدسوقي)

وقيل: يحتمل أن يكون المعنى: لو شئت أبكي تفكرا بكيت تفكرا، أي لم يبق في مادة
على أنه من باب التنازع
الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر، فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة
لغرابته، وفيه نظر؛ لأن ترتب **هذا الكلام** على قوله: "لم يبق مني الشوق غير تفكري"
في هذا القيل
يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق؛ **لأن القدرة** على بكاء التفكر لا يتوقف على أن
لا يبقى فيه غير التفكر، فافهم، وإما لدفع توهم إرادة غير المراد عطف على "إما للبيان"
ابتداء **متعلق بـ"توهم"** كقوله:

وكم ذدت أي دفعت عني من **تحامل حادث** يقال: تحامل فلان علي إذا لم يعدل، .
هو الظلم

وقيل إلخ: الفرق بين هذا وبين ما قاله صدر الأفاضل: أن قائل هذا يجوز ما قاله المصنف، كما يجوز ما قاله صدر الأفاضل بقرينة قول الشارح: "يحتمل"، فما أوجبه صدر الأفاضل جوزه صاحب هذا القيل، وفرق بعضهم: بأن هذا القول يغاير قول صدر الأفاضل من جهة أن صدر الأفاضل اعتبر أن المعنى: لو أردت أن أبكي تفكرا لبكيته، ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع، بخلاف هذا القائل فإنه اعتبر أن المعنى لم يبق في الشوق مادة دمع، وصرت أقدر على بكاء التفكر، فلو شئت أن أبكي تفكرا لبكيت تفكرا، وعلى كل حال فيرد عليهما بما قال الشارح بقوله: "وفيه نظر"، هذا ولا يخفى أن الفرق لا يخلو عن تعسف، بل الظاهر: أن هذا القيل عين ما قاله صدر الأفاضل، وإنما أعاده الشارح لأجل بيان توجيهه ولا اعتراض عليه. [الدسوقي: ٢/١٣٥]
هذا الكلام: أعني قوله: "فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا". [الدسوقي: ٢/١٣٦]
لأن القدرة إلخ: يقال في تقريره: إن القدرة على بكاء التفكر وإن لم تتوقف في حد ذاتها على حالة عدم إبقاء الشوق غير الخواطر، بل كما تجامعه تجامع القدرة على البكاء بالدمع، لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحالة ونفي ماعداها من القدرة على بكاء الدمع والدم تتوقف على ذلك، وهذا هو الذي أراده ذلك القائل كما يدل عليه قوله: "أي لم يبق في الشوق مادة الدمع إلخ"، ولأجل إمكان رد النظر الذي قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح: "فافهم". (الدسوقي) متعلق بـ"توهم": أي إن توهم المخاطب في ابتداء الكلام أن المتكلم أراد غير المراد فيندفع بحذف المفعول، ويجوز تعلقه بـ"دفع" أيضا، لكن الأول هو المناسب كما يأتي في المتن. (الدسوقي)
كقوله: أي البحتري في مدح أبي الصقر. وكم ذدت: قد يروى بصيغة الخطاب وهو الظاهر، وقد يروى بصيغة المتكلم فحينئذ لا يكون مدحا للممدوح، بل يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا. [التجريد: ١٩٧] تحامل حادث: التحامل هو الظلم، وإضافته إلى الحادث إما حقيقية أي كم دفعت من تعدي الحوادث الدهرية علي أو إن الإضافة بيانية أي من الظلم الذي هو حادث الزمان، وعلى هذا فجعل حادث الزمان ظلما مبالغة كرجل عدل. [الدسوقي: ٢/١٣٧]

و"**كم**" **خبرية مميزها** قوله: "من تحامل"، قالوا: وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد **وجب الإتيان** بـــ"من"؛ **لئلا يلتبس** بالمفعول، ومحل "كم" النصب على أنها مفعول "ذدت"، وقيل: **المميز محذوف** أي كم مرة و "من" في "من تحامل" زائدة، وفيه نظر؛ للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة مما ذكرنا، وسورة أيام أي شدتها
حذف المميز زيادة "من" من الوجه الأول عطف على تحامل حادث
وصولتها **حززن** أي قطعن اللحم إلى العظم، **فحذف** المفعول أعني اللحم؛ إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده أي ما بعد اللحم يعني إلى العظم أن الحز لم ينته إلى
أي السامع
العظم وإنما كان في بعض اللحم، فحذف دفعا لهذا التوهم، **وإما لأنه أريد** ذكره أي
من السامع ابتداء
ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل.........................
ذلك الوجه

و"كم" خبرية: وجعلها استفهامية محذوفة المميز أي كم مرة أو زمانا لادعاء الجهل بعدده؛ لكثرته، تعسف. [التجريد: ١٩٧] **وجب الإتيان**: نحو: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ (القصص: ٥٨).
لئلا يلتبس إلخ: أي المميز بالمفعول لذلك الفعل المتعدي؛ لأنه إذا فصل بين "كم" الخبرية ومميزها وجب نصبه فيلتبس بمفعول ذلك الفعل، فوجب الإتيان بـــ"من" لئلا يلتبس بالمفعول. [الدسوقي: ١٣٧/٢] (والتجريد ملخصا)
المميز محذوف: أي وكم خبرية على حالها، وقوله: "من" زائدة أي في الإثبات على مذهب الأخفش، و"تحامل" مفعول لـــ"ذدت" على هذا، والجملة خبر عن "كم"، والرابطة محذوف أي مرات كثيرة دفعت ظلم الحوادث منها. (الدسوقي ملخصا) **حززن**: [الحز بالحاء المهملة: القطع] الجملة في محل جر صفة لـــ"أيام" أي من وصف الأيام أنهن حززن إلخ، ويحتمل أن يكون ضمير "حززن" للسورة فتكون الجملة صفة لها، وأتى بضمير الجمع نظرا إلى أن لكل يوم سورة، أو أن المضاف اكتسب الجمعية من المضاف إليه. (الدسوقي)
فحذف إلخ: فيه أن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف، بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول أيضا، لكن مع تأخير المفعول أي اللحم عن قوله: "إلى العظم"، وجوابه: أنه لا يجب في النكتة أن تكون مطردة منعكسة، فحصولها مع شيء لا ينافي أن تحصل مع شيء آخر، وأيضا تأخر المفعول بلا واسطة وهو اللحم عن المفعول بواسطة وهو العظم خلاف الظاهر. (التجريد) **وإما لأنه أريد**: أي يحذف المفعول إما للبيان بعد الإبهام، وإما لأن المفعول المحذوف أريد ذكره ثانيا، أي في محل ثان مع فعل آخر، وليس المراد أنه أريد ذكره ذكرا ثانيا؛ لأنه لم يذكر أولا إلا أن يقال: المقدر كالمذكور. [الدسوقي: ١٣٨/٢]

على **صريح لفظه** لا على الضمير العائد إليه **إظهارا** لكمال العناية بوقوعه أي وقوع الفعل
عليه أي المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على **ضميره** وإن كان كناية عنه **كقوله**:
"كان" هنا للتحقيق — الضمير

قد طلبنا فلم نجد لك في السو   دد والمجد **والمكارم** مثلا
السيادة

أي قد طلبنا لك مثلا، فحذف "مثلا"؛ إذ لو ذكره لكان **المناسب**: فلم نجده **فيفوت**
ففيه تنازع وإعمال للثاني — أي بالضمير
الغرض، أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل، **ويجوز** أن يكون السبب في
الأولى إيقاع الوجدان المنفي
حذف مفعول "طلبنا" ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له **قصدا** إلى المبالغة في التأديب،
متعلق بالمواجهة
حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه؛ **فإن العاقل** لا يطلب إلا ما يجوز وجوده،....

صريح لفظه: رد بأن ذكر المفعول أولا لا ينافي ذكره ثانيا، غايته أنه وضع المظهر موضع المضمر لكمال العناية به، وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يوهم تعدد المثل في الشعر الآتي؛ لأنه نكرة أعيدت نكرة [التجريد: ١٩٧]، فيكون المعنى "قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر" مخالفا للمطلوب، وإنما وجدنا المطلوب وهو فاسد. [الدسوقي: ١٣٨/٢] **إظهارا إلخ**: علة لإرادة الإتيان بصريح اسمه ثانيا، وأما نكتة الحذف أولا؛ فلأنه مع الإتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار. [التجريد: ١٩٨]
كقوله: البحتري في مدح المعتز. **ضميره**: لأن الضمير يحتمل أن يعود على شخص آخر. [الدسوقي: ١٣٩/٢]
والمكارم: جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء. **المناسب**: أي نظرا إلى الكثير، وهو عدم الإظهار موضع الإضمار. (الدسوقي) **فيفوت إلخ**: لأن الفعل الثاني وهو "نجد" ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل على ضميره، وإنما كان الغرض هو ما ذكر؛ لأن الآكد في كمال مدح الممدوح نفي وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه، بل ولا يخطر بالبال أن الذي نفي وجدانه غير المثل، ولا شك أن الضمير من حيث هو محتمل لذلك أي نفي وجدان غير المثل؛ لاحتمال رجوع الضمير لشيء آخر غير المثل وإن تعين المعنى بالمقام والمراد، لكن المبالغة في المدح لا يناسبها إلا ما لا يأتيه الباطل بوجه ولو تخيلا. (الدسوقي) **ويجوز إلخ**: ويجوز أيضا أن يكون السبب في حذفه البيان بعد الإبهام؛ لأنه أبهم المطلوب أولا، ثم بين أنه المثل. [الدسوقي: ١٤٠/٢] **قصدا إلخ**: علة الترك، أي إنما ترك الشاعر مواجهة الممدوح بطلب مثل له؛ لقصده المبالغة في التأدب تعظيما له. (الدسوقي)
حتى كأنه إلخ: أي ولو قال: "طلبنا لك مثلا" لكان ذلك مشعرا بتجويزه وجود المثل؛ لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده، والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح إحالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده. (الدسوقي) **فإن العاقل**: اعترض عليه بأن العاقل يقع منه التمني، وهو طلب متعلق بالمحال، فلا يتم قولكم: "إن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده"، قلت: المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل، وهو الحب القلبي المقرون بالسعي، وأما التمني فهو عبارة عن مجرد حب القلب، فمن ثم تعلق بالمحال. (الدسوقي)

وإما **للتعميم في** المفعول مع الاختصار كقولك: قد كان منك ما يؤلم، أي كل أحد

أي المحذوف — من الإيلام

بقرينة أن المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم وإن أمكن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة

العموم لكن يفوت الاختصار حينئذٍ، **وعليه** أي وعلى حذف المفعول للتعميم مع

حين ذكر المفعول

الاختصار ورد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامِ﴾ (يونس:٢٥) أي **جميع عباده**،

من الورود لا من الإيراد — وهو الجنة — السلامة من الآفات

فالمثال الأول يفيد العموم **مبالغة**، **والثاني** تحقيقا، وإما لمجرد الاختصار من غير أن يعتبر

يفيد العموم حقيقة

معه فائدة أخرى من التعميم وغيره، وفي بعض النسخ: عند قيام قرينة، **وهو تذكرة** لما

في المفعول — كالتخصيص — أي على المفعول

سبق **ولا حاجة إليه**، وما يقال من **أن المراد** عند قيام **قرينة دالة** على أن الحذف لمجرد

من جانب المصنف

الاختصار ليس بسديد؛ لأن **هذا المعنى** معلوم ومع هذا جار في سائر الأقسام، ....

مع كونه معلوما — باقي أقسام الحذف

وإما للتعميم: هذا من القسم الذي يكون له مفعول مقصود إلا أنه يحذف من اللفظ ليعم، فيشمل المقصود وغيره نحو: "قد كان منك ما يؤلم" مكان "ما يؤلمني" حذف المفعول؛ ليعم كل أحد ومنهم المتكلم، فيشمله كما اشتمل غيره، ولو كان هذا أي "ما كان منك ما يؤلم" مكان "ما يؤلم كل أحد" ما أفاد الاختصار. (ملخص)

بقرينة إلخ: أي المبالغة في الوصف بالإيلام، فيكون هذا المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول، وأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك. [الدسوقي: ١٤٠/٢] **وعليه**: فيه إشارة إلى التفاوت بين المثالين. [التجريد: ١٩٨] **جميع عباده**: إنما قدر المفعول هنا عاما؛ لأن الدعوة من الله إلى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكلفين، إلا أنه لم يُجب منهم إلا السعداء، بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصلة فإنها خاصة، ولهذا أطلق الدعوة في هذه الآية، وقيد الهداية في قوله بعد ذلك: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]. (الدسوقي) **فالمثال الأول**: أي "قد كان منك ما يؤلم" وهذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين. (التجريد) **مبالغة**: أي حالة كون العموم مبالغة، وذلك لأن إيلام كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة. (الدسوقي) **والثاني**: أي ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامِ﴾. **تذكرة إلخ**: أي مذكرة ومنبهة على ما سبق، وهو قوله: "وإلا وجب التقدير بحسب القرائن" خوف أن يغفل عنه. [الدسوقي: ١٤١/٢]

ولا حاجة إليه: لا فائدة فيه غير التذكرة. **أن المراد**: أي مراد المصنف من قيام قرينة.

قرينة دالة إلخ: وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المفعول المحذوف التي لا بد منها أيضا. (الدسوقي)

هذا المعنى إلخ: وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص النكتة التي هي مجرد الاختصار، وقوله: "معلوم" أي فلا حاجة للنص عليه، وقد يقال: إن كان المراد أنه معلوم من المتن ففيه أنه لم يعلم، وإن كان المراد أنه معلوم من خارج ففيه أنه لا يعترض بالعلم من خارج، فكان الأولى للشارح الاقتصار على الوجه الثاني – أعني قوله: "جار في سائر الأقسام" – ثم إن =

فلا وجه لتخصيصه بمجرد **الاختصار** نحو: أصغيت إليه **أي أذني، وعليه أي على** الحذف بمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (الأعراف:١٤٣) أي ذاتك، **وههنا بحث** وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار **إن لم يكن** فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا، **وإن كانت** فالتعميم من عموم المقدر، سواء حذف أو لم يحذف، **فالحذف لا يكون** إلا لمجرد الاختصار، وإما للرعاية **على الفاصلة** نحو قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى:٣) **أي ما قلاك،**....

الإصغاء گوش داشتن — ولا يفيد التعميم — أي المحافظة — أي ما تركك — ما أبغضك

- قوله: "معلوم" يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار، وهو كذلك. [الدسوقي ملخصا: ١٤١/٢] فلا وجه: وقد يقال: له وجه، وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار إليها إلا إذا تعينت، ونظير ذلك ما مر في ذكر المسند إليه حيث علل بالأصالة، وقيد الشارح ذلك بقوله: "ولا مقتضي للعدول عنه". (الدسوقي) **لتخصيصه:** أي لتخصيص قوله: "عند قيام قرينة". **الاختصار:** دون غيره من نكات الحذف. **أي أذني:** إنما قدر المفعول هكذا؛ لأن الإصغاء مخصوص بالأذن. (الدسوقي) **وعليه:** إنما قال: "وعليه" ولم يقل: "ونحوه" للتفاوت بين قرينتي المثالين، فإن القرينة في الأول لفظ الفعل وهو "أصغيت"، وفي الثاني جواب الطلب. (الدسوقي)**وههنا بحث:** [أي في قول المصنف: "وإما للتعميم مع الاختصار". (الدسوقي)] يندفع هذا البحث مما سبق للشارح في حذف المفعول حيث ذكر أن الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب. (چلپي) **إن لم يكن:** وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال: قد كان منك ما يؤلم.[الدسوقي: ١٤٢/٢] **وإن كانت:** بأن يذكر في الكلام كل أحد، ثم يقال: قد كان منك ما يؤلم. (الدسوقي)

فالحذف لا يكون: أي فلا يفيد حذف المفعول التعميم أصلا، فكيف يصح قوله: "وإما للتعميم مع الاختصار"؟ وأجاب الشارح في "شرح المفتاح" عن هذا باختيار الشق الأول من الترديد، وهو أنه لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام، وقوله: "فلا تعميم أصلا" ممنوع؛ لأنه إذا لم يكن قرينة على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح، فللحذف مدخل في تقديره عاما؛ لأنه توصل به إلى تقديره عاما في ذلك المقام، وفيه نظر؛ لأن العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي لا من الحذف، وأجيب بأن العموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعا، فيكون للحذف دخل في العموم في الجملة. (الدسوقي)

على الفاصلة: وفيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله، فإن التزم فيه الختم بحرف فهو سجعة أيضا، فهي أخص من الفاصلة، والمحافظ عليه بحذف المفعول الحرف الأخير من ذلك الكلام وهو الروي، وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي المحافظة على روي الفاصلة. [الدسوقي: ١٤٣/٢] **أي ما قلاك:** فحذف المفعول ولم يقل: "ما قلاك"؛ للمحافظة على روي الفاصلة؛ لتوافق ما قبلها وما بعدها. (الدسوقي)

وحصول الاختصار أيضا ظاهر، وإما لاستهجان ذكره أي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها: **ما رأيت منه** أي من النبي ﷺ ولا رأى مني أي العورة، وإما لنكتة أخرى كإخفائه، **أو التمكن** من إنكاره إن مست **إليه** حاجة، **أو تعينه** حقيقة أو ادعاء **أو نحو ذلك**.

هو الاستقباح — إخفاء المفعول — تعين المفعول

[وجوه تقديم المفعول]

وتقديم مفعوله أي مفعول الفعل ونحوه أي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال **وما أشبه** ذلك عليه أي على الفعل **لرد الخطأ**..........

في الدار صليت — عند زيد جلست — راكبا جئت

وحصول الاختصار: يريد أنه لا مدافعة بين ما ذكره المصنف وقول الكشاف: "إن الحذف في هذه الآية لاختصار"؛ إذ لا تزاحم في النكات، فيجوز اجتماع عدة من الأغراض في مثال واحد، وذكر السيد الصفوي وجها أحسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية، وهو ترك مواجهته عليه السلام بإيقاع "قلى" الذي معناه "أبغض" على ضميره وإن كان منفيا؛ لأن النفي فرع الإثبات في التعقل، ولم يفعل ذلك في "ودعك" بل أوقع على ضميره عليه السلام؛ لأن لفظ "ودع" ليس كلفظ "قلى"؛ لأن "ودع" معناه ترك، وهو لا يستلزم البغض. [الدسوقي: ٢/١٤٣]
ما رأيت منه: صدر الحديث "كنت أغتسل أنا ورسول الله من إناء واحد، ما رأيت منه ولا رأى مني" أي ما رأيت منه العورة ولا رآها مني، ويمكن أن الحذف هنا إشارة لتأكيد أمر ستر العورة حسا من حيث إنه قد ستر لفظها على السامع؛ ليكون الستر اللفظي موافقا للستر الحسي. [الدسوقي: ٢/١٤٤] **أو التمكن** إلخ: كأن يقال: "لعن الله" ويراد زيد عند قيام القرينة، فيحذف المتكلم ذلك المفعول؛ ليتمكن من الإنكار عند الضرورة. (الدسوقي ملخص)
إليه: أي ما ذكر من الإخفاء والإنكار. أو **تعينه** إلخ: كما قال: نحمد ونشكر، أي الله تعالى؛ لتعين أنه المحمود والمشكور حقيقة، وقوله: "أو ادعاء" كما يقال: نخدم ونعظم، والمراد: الأمير لادعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره. (الدسوقي) **أونحو ذلك**: أي كإبهام صونه عن اللسان كقولك: "نمدح ونعظم" وتريد محمدا ﷺ عند قيام القرينة، وكإبهام صون اللسان عنه كقولك: "لعن الله وأخزى" وتريد الشيطان. [الدسوقي: ٢/١٤٥]
وتقديم مفعوله: هذا هو المطلب الثاني من مطالب هذا الباب، أي من أحوال متعلقات الفعل تقديم معمول الفعل عليه، وإنما لم يعبر بمعموله ليستغني عن قوله: "ونحوه"؛ لأن الكلام السابق مفروض في المفعول؛ لأنه الأصل في المعمولية. (الدسوقي ملخصا) **وما أشبه**: من جميع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها على الفعل كالمفعول له ومعه وفيه والتمييز، وخرج بقولنا: "التي يجوز إلخ" الفاعل، فإنه لا كلام لنا فيه؛ لأنه عند تقديمه لا يكون معمولا للفعل بل مبتدأ. (الدسوقي) **لرد الخطأ**: من إضافة المصدر إلى المفعول، أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده تعين مفعول الفعل ونحوه، فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله: "لمن اعتقد إلخ". (الدسوقي)

في التعيين كقولك: "زيدا عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا **وأصاب في ذلك**، واعتقد أنه غير زيد وأخطأ فيه، وتقول **لتأكيده أي تأكيد هذا الرد**: زيدا عرفت **لا** مع الاعتقاد الأول المسمى بقصر القلب **غيره، وقد يكون** تقديم المفعول لرد الخطأ **في الاشتراك** كقولك: "زيدا عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا، وتقول لتأكيده: زيدا عرفت **وحده**، لتأكيد ذلك الرد وكذا في نحو: **زيدا أكرِم**، وعمرا لا تكرِم - أمرا ونهيا - **فكان الأحسن أن يقول:**......................

في ذلك: أي في اعتقاده المعرفة لإنسان ما. **لتأكيده**: أي إذا لم يكتف المخاطب بالرد الأول.[الدسوقي: ١٤٥/٢]
تأكيد هذا الرد: قال في "الأطول": أي تأكيد هذا التقديم لا تأكيد رد الخطأ؛ لأن المؤكد في المتعارف هو المفيد للأول لا مفاده، ألا ترى أنك تجعل في "جاء زيد زيد" الثاني تأكيدا للأول، فلا يغرنك قول الشارح المحقق: "أي تأكيد هذا الرد". [التجريد:١٩٩] **لا غيره**: إنما كان "لا غيره" تأكيدا له؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم "زيدا عرفت". (الدسوقي)
وقد يكون: أي إن تقديم المفعول قد يكون لرد الخطأ في الاشتراك، وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث ذكر أن التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر إفادته لقصر الإفراد مع أنه قد يفيده، والاقتصار على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر. (الدسوقي) **في الاشتراك**: أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك في مفعول الفعل، ويسمى ذلك الرد بقصر الإفراد. (الدسوقي) **وحده**: وإنما كان "وحده" مؤكدا؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم "زيدا عرفت"، وترك المصنف والشارح بيان إفادة التقديم قصر التعيين مع أنه يفيده كما يستفاد من "المطول" كأن تقول: "زيدا عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا ولكنه جاهل لعينه وشاك في ذلك. [الدسوقي: ١٤٦/٢]
زيدا أكرم: أشار بذلك إلى أن رد الخطأ في قصري القلب والإفراد كما يكون في الإخبار يكون في الإنشاء فنحو: "زيدا أكرم، وعمرا لا تكرم"، يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النهي عن الإكرام مختص بغير عمرو أو الأمر به مختص بغير زيد في قصر القلب، وكذا يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النهي عن الإكرام أو الأمر بالإكرام مستوٍ فيه زيد وعمرو في قصر الإفراد. (الدسوقي)
فكان الأحسن: ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة، ويدخل فيه نحو: "زيدا أكرم وعمرا لا تكرم"، فإن اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف، وإنما عبر بالأحسن دون الأصوب؛ لأن الاعتذار عن المصنف ممكن بأنه لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بـــ"وحده" اعتمادا على المقايسة بما سبق، ولم يعمم بحيث يتناول الإنشاء؛ لأن كلامه في مبحث الخبر. (التجريد ملخصا)
أن يقول: [مكان قوله: لرد الخطأ في التعيين] لا يخفى أنه لو قال: "لرد الخطأ" ولم يذكر قوله: "في التعيين"، لدخل القصر بأنواعه الثلاثة على ما سنذكره من أن قصر التعيين أيضا لرد الخطأ، لكنه لا يدخل فيه "زيدا أكرم وعمرا لا تكرم"؛ إذ اعتبار الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف.

لإفادة الاختصاص، ولذلك أي ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما **لا يقال:** "ما زيدا ضربت ولا غيره"؛ **لأن التقديم** يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى **الاختصاص،** وقولك: "ولا غيره" ينفي **ذلك،** فيكون مفهوم التقديم **مناقضا** لمنطوق "لا غيره"، نعم لو كان التقديم **لغرض آخر** غير التخصيص لجاز "ما زيدا ضربت ولا غيره" وكذا **"زيدا ضربت وغيره"** ولا "ما زيدا ضربت ولكن أكرمته"؛ **لأن مبنى الكلام ليس على** أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطأ في تعيين المضروب، فالصواب أن يقال: ما زيدا ضربت ولكن عمرا، **وأما نحو:** زيدا عرفته .....

(إصابة المخاطب) (تقديم المفعول) (كالاهتمام) (أي ما زيدا ضربت) (الباء للتصوير أو بمعنى "في") (فقط بلا تخصيص)

لايقال: أي عند إرادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد. [الدسوقي: ١٤٧/٢]

الاختصاص: الذي دل عليه التقديم أي اختصاص نفي الضرب بزيد وثبوته لغيره. (الدسوقي)

ذلك: أي وقوع الضرب على غير زيد. مناقضا: والجمع بين المتناقضين باطل.

لغرض آخر: كالاهتمام به في نفي الفعل عنه، أو الاستلذاذ بذكره من غير إرادة الإعلام بثبوت الفعل لغيره، فيجوز "ما زيدا ضربت ولا غيره" وذلك؛ لأنه ليس في التقديم ما ينافي النفي عن الغير؛ لأن المعنى المفاد بالتقديم وهو الاهتمام مثلا يصح معه النفي عن الغير وثبوته، وأشار الشارح بذلك إلى أن التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص، بل ذلك هو الغالب وقد يكون لأغراض أخر كما سيأتي. (الدسوقي)

زيدا ضربت وغيره: أي إنه مثل "ما زيدا ضربت ولا غيره" في المنع عند قصد التخصيص، وفي الجواز عند قصد غير التخصيص؛ لأن التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير، والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض، فإن جعل التقديم للاهتمام أو الاستلذاذ جاز ذلك؛ إذ ليس في التقديم ما ينافي مقتضى العطف. (الدسوقي)

مبنى الكلام: هو الذي ذكر لأجله الكلام. ليس على إلخ: أي والاستدراك بـــ"لكن" يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع في الفعل الذي هو الضرب، فيكون في الكلام تدافع؛ إذ أوله يقتضي عدم الخطأ في الفعل وآخره يقتضي الخطأ فيه، ولو أريد الخطأ في الفعل لقيل: "ما ضربت زيدا ولكن أكرمته" بلا تقديم المفعول. (الدسوقي)

وأما نحو إلخ: [مرتبط بقولك: كقولك: "زيدا عرفت"] أي إن ما تقدم من أن "زيدا عرفت" مفيد للاختصاص قطعا، محله ما لم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتغل الفعل بالعمل فيه، وأما إذا كان هناك اشتغال فتأكيد إن قدر إلخ، وفي هذا رد على صاحب الكشاف حيث جزم بأن "زيدا عرفته" للتخصيص فقط. [الدسوقي: ١٤٨/٢]

فتأكيد إن قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب **أي عرفت زيدا** (أي ذو تأكيد)
عرفته، وإلا فتخصيص أي زيدا عرفت عرفته؛ **لأن** المحذوف المقدر كالمذكور، فالتقديم (فالكلام ذو تخصيص)
عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في بسم الله، **فنحو: "زيدا** (تشبيه في إفادة الاختصاص)
عرفته" محتمل للمعنيين، والرجوع **في التعيين** إلى القرائن، وعند قيام القرينة الدالّة على
أنه للتخصيص **يكون أوكد** من قولنا: "زيدا عرفت" لما فيه **من التكرار**، (زيدا عرفته) (بخلاف زيدا عرفت) وفي بعض
النسخ: **وأمّا نحو:** ....

فتأكيد: فإن قلت: فأي فائدة لهذا التأكيد، وكيف يكون من الاعتبار المناسب؟ قلت: قد يكون المقام مقام إنكار تعلق الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام مثلا بحيث يطلب فيه الاختصار، فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة، فيحذف للاختصار مع حصول التأكيد أو التخصيص على ما اقتضاه المقام. [مواهب المفتاح: ١٤٨/٢]

عرفت زيدا عرفته: لأن فيه تكرار الإسناد، وهو يفيد تأكيد الفعل، فإن قلت: كيف يستلزم التفسير التأكيد مع أن المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأكيدا؟ قلت: بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدرا بمعناه، والمقدر كالملفوظ، فصار مذكورا مرتين وتسميته تفسيرا من جهة دلالته على المحذوف، فالتأكيد لازم للتفسير بتحقق ذكر مضمونه مرتين ولو كان أحد المذكورين تقديريا. (الدسوقي) **وإلا فتخصيص:** [أي إن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده. (الدسوقي)] اقتصر على التخصيص وإن كان فيه تأكيد أيضا؛ لأن التخصيص لازم للتقديم غالبا، فنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم. [التجريد: ١٩٩] **فنحو: زيدا عرفته:** أعاده وإن كان هو معنى كلام المتن ليرتب عليه قوله: "والرجوع" إلى آخره. (الدسوقي) **محتمل للمعنيين:** هما التأكيد والتخصيص، فعلى احتمال التأكيد يكون الكلام إخبارا بمجرد معرفة متعلقة بزيد، وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام إخبارا بمعرفة مختصة بزيد ردا على من زعم تعلقها بعمرو مثلا دون زيد، أو زعم تعلقها بهما، وقال في "المطول": يحتمل التخصيص مجرد التأكيد، فيفهم منه أنه إذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص، وإذا كان للتخصيص يكون للتأكيد أيضا. (الدسوقي)

في التعيين: أي تعيين كون التقديم للتأكيد أو التخصيص. [الدسوقي: ١٤٩/٢]

يكون أوكد إلخ: أي زائدا في التأكيد من قولنا: "زيدا عرفت"، وهذا يقتضي أن "زيدا عرفت" فيه تأكيد، وليس كذلك بل لمجرد الاختصاص كما تقدم، فالأولى أن يقول: يكون مفيدا للتأكيد أيضا لما فيه من التكرار، وأجيب بأن التخصيص يستلزم التأكيد بخلاف العكس؛ إذ ليس التخصيص إلا تأكيدا على تأكيد. (الدسوقي)

من التكرار: أي تكرار الإسناد المفيد للتأكيد وإن كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير. (الدسوقي)

وأما نحو: هذا مقابل لقوله: نحو زيدا عرفته.

﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت:١٧) فلا يفيد **إلا التخصيص** لا مجرد التأكيد **لامتناع** أن يقدر الفعل **مقدما** نحو: أما فهدينا ثمود؛ **لالتزامهم** وجود فاصل بين أما والفاء، بل التقدير: "أما ثمود فهدينا فهديناهم" بتقديم المفعول على المفعول، وفي كون هذا التقديم للتخصيص فيفيد التخصيص نظر؛ الحاصل مع أما لأنه بل هو لإصلاح اللفظ **قد يكون** مع الجهل **بثبوت أصل** الفعل، كما إذا جاءك زيد وعمرو، ثم سألك سائل: ما فعلت بهما؟ **فتقول: أما**........................

وأما ثمود إلخ: المراد به كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه متصلا لــ"أما" التي هي بمعنى "مهما يكن"، وهذا تخصيص للمسألة السابقة التي هي من باب الاشتغال، وحاصله أنه لما ذكر أن نحو: زيدا عرفته محتمل للتأكيد والتخصيص ربما يتوهم أن نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت: ١٧) بنصب "ثمود" على القراءة الشاذة يحتملهما، دفع ذلك المتوهم بأنه متعين للتخصيص لتعين التقدير مؤخرا هكذا: وأما ثمود فهدينا هديناهم، و"أما" على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوي الحكم بتكرر الإسناد. [الدسوقي: ١٤٩/٢]

إلا التخصيص: أي دون بمجرد التأكيد، فالحصر بالنسبة إلى مجرد التأكيد، فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا. [التجريد: ٢٠٠] **مقدما**: ولو قدر الفعل مقدما يكون لمجرد التأكيد. **لالتزامهم**: فيه بحث وهو أنه لم لا يجوز أن يقدر الفعل مقدما بدون الفاء هكذا: "أما هدينا ثمود فهديناهم" فيحصل الفصل بين أما والفاء، ويكون التركيب حينئذٍ مفيدا للتأكيد، وأجيب بأن الفعل المقدر هو الجواب، والمذكور إنما هو مفسر له، وجواب "أما" لابد من اقترانه بالفاء، فلا يجوز أن يقدر بدونها، وإلا لزم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز. (الدسوقي)

قد يكون إلخ: أي التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل، ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصيص؛ لأنه إنما يكون عند العلم بأصل الفعل، وأيضا لو كان التقديم في هذه الآية مفيدا للتخصيص كما قال المصنف لاقتضى أنه ليس أحد من الكفار هدي أي دل على الطريق الموصل واستحب العمى على الهدى غير ثمود وليس كذلك، وفي "عقود الجمان" وشرحه أن شرط إفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لإصلاح التركيب مثل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] وحينئذ ففي كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا، وفي قول الشارح: "لأنه قد يكون مع الجهل" إشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا، وحينئذ فمنازعة الشارح للمصنف إنما هي في كلية كون التقديم الحاصل مع "أما" للتخصيص. [الدسوقي: ١٥٠/٢] (التجريد)

بثبوت أصل إلخ: [ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر] فيكون المقصود بالكلام إثبات أصل الفعل. (التجريد)

فتقول: أما إلخ: أي فالسائل جاهل بالفعل وأنت لم ترد التخصيص بل أردت بيان ما تعلق بهذين الرجلين، فالغرض من التركيب المذكور أعني قولك: "أما زيدا" إلخ: إفادة أصل الفعل المتعلق بهما، والتقديم فيه؛ لإصلاح اللفظ بالفصل بين أما والفاء. (الدسوقي)

زيدا فضربته، وأما عمرا فأكرمته، **فليتأمل**. وكذلك أي ومثل "زيدا عرفت" في إفادة التخصيص قولك: بزيد مررت في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بإنسان وأنه غير زيد، وكذلك **يوم الجمعة** سرت، **وفي المسجد** صليت، **وتأديبا** ضربته، **وماشيا** حججت، **والتخصيص** لازم **للتقديم** غالبا أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء **وحكم الذوق**، وإنما قال: غالبا؛ لأن اللزوم الكلي غير متحقق فيه؛ إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر كمجرد **الاهتمام والتبرك والاستلذاذ** **وموافقة كلام** السامع وضرورة الشعر **والسجع** ....

بواسطة حرف الجر – وأصاب في ذلك – أخطأ في هذا – في ظرف الزمان – في المكان – في المفعول له – في الحال – لتقديم ما حقه التأخير – التخصيص – غير التخصيص – في غير القرآن

فليتأمل: [إشارة إلى دقته وحسنه] أي في هذا البحث ليظهر لك أنه ليس الغرض من الآية بيان أن ثمود هدوا فاستحبوا العمى على الهدى دون غيرهم ردا على من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركته لهم كما قال المصنف؛ لأن من المعلوم أن الكفار كلهم كذلك، وإنما الغرض بيان أن أصل الهداية أي الدعوة للحق حصلت لهم، والإخبار بسوء صنيعهم؛ ليعلم أن إهلاكهم كان بعد إقامة الحجة عليهم. [الدسوقي: ١٥٠/٢]

يوم الجمعة: هذا يقال ردا على من اعتقد أن سيرك في غير يوم الجمعة. (الدسوقي)

وفي المسجد: يقال ردا على من اعتقد أنك صليت في غير المسجد. **وتأديبا**: يرد به على من اعتقد أن سبب الضرب العداوة مثلا. (الدسوقي) **وماشيا**: يرد به على من اعتقد أن الحج وقع منك راكبا. (الدسوقي)

والتخصيص: اعلم أن الجمهور على أن التخصيص هو الحصر، وقال السبكي: هو غيره، فالتخصيص قصد المتكلم إفادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره بإثبات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقديمه له في كلامه، فإذا قلت: "زيدا ضربت" كان المقصود الأهم إفادة خصوص وقوع الضرب على زيد، لا إفادة حصول الضرب منك، ولا تعرض في الكلام لغير زيد بإثبات ولا نفي، وأما الحصر فمعناه نفي غير المذكور وإثبات المذكور، ويعبر عنه بـ"ما وإلا" وبـ"إنما" فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم. [التجريد: ٢٠٠]

للتقديم: [أي لزوما جزئيا] سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض المعمولات على بعض. (الدسوقي)

وحكم الذوق: المراد به ههنا قوة للنفس تدرك بسببها لطائف الكلام ووجوه محسناته، فهو عبارة عن العقل، فالمعنى بشهادة الاستقراء والعقل. [الدسوقي: ١٥١/٢] **الاهتمام**: أي كالاهتمام المجرد عن التخصيص نحو: العلم لزمت، فإن الأهم تعلق اللزوم بالعلم. (الدسوقي) **والتبرك**: أي تعجيل التبرك نحو: محمدا ﷺ أحببت. (الدسوقي)

والاستلذاذ: أي تعجيله نحو: ليلى أحببت. **وموافقة كلام**: نحو: "زيدا أكرمت" في جواب "من أكرمت؟" (الدسوقي) **السجع**: أي السجع من النثر غير القرآن، قوله: "والفاصلة" أي من القرآن؛ لأن ما يسمى في غير القرآن سجعة يسمى في القرآن فاصلة رعاية للأدب؛ لأن السجع في الأصل هدير الحمام إلخ. (الدسوقي)

والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ﴾ (الحاقة:٣٠-٣٣) وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ (الانفطار:١٠) وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾ (الضحى:٩، ١٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (النحل:١١٨) إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام، ولهذا أي ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة:٥): معناه نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك، وفي ﴿لإِلَى اللهِ تُحْشَرُوْنَ﴾ (آل عمران: ١٥٨) معناه إليه تحشرون لا إلى

(حواشي بين السطور: في القرآن – كتعجيل المسرة والمساءة – فيه الشاهد – فيه الشاهد أيضا – جمع أسلوب – العبادة والاستعانة – فالتقديم للاختصاص)

قال الله تعالى: كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص. [الدسوقي: ١٥٢/٢]

خذوه إلخ: أي يقول الله تعالى لخزنة النار: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ أي أجمعوا يديه إلى عنقه في الغل، ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ (الحاقة:٣١) أي أدخلوه في النار. (الدسوقي) **وإن عليكم إلخ:** من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعمول على عامله، بل أحد المعمولين على الآخر، فإن "عليكم" خبر "إن" و"الحافظين" اسمها، فالتقديم لرعاية الفاصلة دون التخصيص؛ لأن المراد الإخبار بأن على الآدميين ملائكة يكتبون، لا الرد على من يعتقد أهم على غيرهم. (الدسوقي)

فأما اليتيم إلخ: التقديم هنا لتصحيح اللفظ؛ لأن "أما" لا تليها "الفاء"، ولرعاية الفاصلة أيضا، وليس التقديم هنا للتخصيص؛ لأن المراد: النهي عن قهر اليتيم وانتهار السائل، لا الرد على من زعم أن النهي عن قهر غير اليتيم وانتهار غير السائل. (الدسوقي) **أنفسهم يظلمون:** التقديم هنا أيضا لرعاية الفاصلة؛ لأن المراد الإخبار بظلمهم أنفسهم، لا الرد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم، فظهر لك أن التقديم في الآيات المذكورة لرعاية الفواصل، ولا يخلو عن الاهتمام، ولا يناسب إرادة الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام. (الدسوقي)

لا يحسن: نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحة، ولهذا حمل صاحب "الكشاف" والقاضي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة:٣١] على التخصيص أي لا تصلوه إلا الجحيم، ويمكن حمل الآية ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨] على التخصيص بتنزيل ظلمهم على غيرهم بالنسبة إلى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم. [التجريد: ٢٠٠] **إياك نعبد إلخ:** [كون تقديم "إياك" للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة كما مر. (التجريد)] التقديم فيه للتخصيص، ومعناه نعبدك ولا نعبد غيرك ونستعينك ولا نستعين غيرك. فالباء في قوله: "نخصك بالعبادة" داخل على المقصور يعني لا نعبد إلا إياك. (ملخصا)

ولا نستعين غيرك: وهذا المعنى يفيد أن التقديم للاختصاص. [الدسوقي: ١٥٣/٢]

غيره، ويفيد التقديم في الجميع أي في جميع صور التخصيص وراء التخصيص **أي بعده اهتماما بالمقدم؛ لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعنى، ولهذا يقدر المحذوف** في "بسم الله" مؤخرا أي بسم الله **أفعل** كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام (أشد عناية)؛ لأن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات وباسم العزى، **فقصد الموحد** تخصيص اسم الله **بالابتداء** للاهتمام والرد عليهم، **وأورد** (أي اعتراض) ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق:١) **يعني لو كان** التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل (أي اقرأ) ويقدم "باسم ربك"؛ لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته (أي نكات في البلاغة)، وأجيب **بأن الأهم فيه** القراءة؛ ....

أي بعده: أي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم، وإنما لم يقل: "غيره" مع أنه المراد؛ إشارة إلى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة، فبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص، والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار. [الدسوقي: ١٥٤/٢] اهتماما بالمقدم: سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيرها. (الدسوقي) ولهذا: أي لأجل أن التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام معه. [الدسوقي: ١٥٥/٢]

يقدر إلخ: أي إنه يقدر ما يتعلق به الجار والمجرور مؤخرا حيث كان ذلك مما له شرف، وكان المقام يناسبه إرادة الاختصاص، كما في "بسم الله"، فإذا قدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام معا، والاهتمام هنا ظاهر؛ لأن الجلالة يهتم بها لشرف ذاتها. (الدسوقي) فقصد الموحد: أي على طريق قصر الإفراد؛ لأن معتقد الكفار أنه يبتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة. [التجريد: ٢٠١] بالابتداء: لو قال: "بالابتداء والاهتمام للرد عليهم" لكان أوضح وأنسب بما قدمه. (التجريد) وأورد: أي على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام. (التجريد)

يعني لو كان: هذا يدل على أنه إيراد على قوله: "ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما"، ويرد عليه بأن كون كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته مسلم، لكن إذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وهو ممنوع، فالوجه أن يكون واردا على قوله: "ولهذا يقدر المحذوف مؤخرا" كما قرره في شرح المفتاح حيث قال: وإذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١) قدم الفعل فيه، والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته. [الدسوقي: ١٥٦/٢]

بأن الأهم فيه: [أي في قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾] الحاصل أن الاهتمام بذكر الله باسمه أمر ذاتي، والاهتمام بالقراءة أمر عارض من حيث أن المقصود من الإنزال الحفظ المتوقف على القراءة، فقدم الاهتمام العرضي على الاهتمام الذاتي لاقتضاء المقام الأول؛ لأن رعاية مقتضى المقام أصل البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إعجاز القرآن. [الدسوقي: ١٥٧/٢]

لأنها **أول سورة** نزلت، فكان **الأمر بالقراءة** أهم باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، هذا جواب صاحب "الكشاف"، وبأنه أي "باسم ربك" **متعلق** بـــ"اقرأ" الثاني **أي هو مفعول** "اقرأ" الذي بعده، **ومعنى** "اقرأ" الأول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته **إلى مقروء به**، كما في "فلان يعطي" **كذا في "المفتاح"**.

(كونها أول ما نزل) (باعتبار ذاته) (باسمه)

[تقديم بعض المعمولات]

وتقديم بعض معمولاته **أي معمولات الفعل** على بعض؛.................

أول سورة: وقيل: أول ما نزل سورة الفاتحة، وقيل: أول ما نزل سورة المدثر، والتحقيق أن الخلاف لفظي؛ لأن أول سورة نزلت بتمامها سورة الفاتحة، وأول آية نزلت على الإطلاق ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق:٥]، وأول آية نزلت بعد فترة الوحي أول "المدثر"، إذا علمت هذا فقول الشارح: "لأنها أول سورة نزلت" فيه مسامحة، والأولى أن يقول: أول آية نزلت من سورة. [الدسوقي: ١٥٨/٢]

الأمر بالقراءة: دون بيان ملابسها المتوقف على العلم بأصلها. [التجريد: ٢٠١] **متعلق إلخ**: وهو مبني على أن تعلق "باسم ربك" بـــ"اقرأ" الثاني تعلق المفعولية، ودخول "الباء" للدلالة على التكرير والدوام، كقولك: أخذت الخطام، وأخذت بالخطام. [المطول: ٣٧١] **هو مفعول إلخ**: أي مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة، ونظير التركيب "بالقلم كتبت" أو "بثيابي ذهبت" هذا هو المتجه، وقيل: مفعول به بلا واسطة في الأصل، فالمعنى: اقرأ اسم ربك، وإنما أدخلت الباء على ما هو مفعول به بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام، ونظيره: "بالخطام أخذت" أي أخذت الخطام. (التجريد)

ومعنى: يعني نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم، وعلى هذا لا يكون "اقرأ" الثاني تأكيدا للأول، بل هو مستأنف استئنافا بيانيا جواب لقوله ﷺ: "كيف أقرأ؟" وذلك لأن الثاني أخص من الأول ولا تأكيد بين أخص وأعم. [الدسوقي: ١٥٩/٢] **إلى مقروء به**: أي إلى ما تعلقت به القراءة ووقعت عليه، وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروء وهو "اسم ربك"، فتكون "اسم ربك" على الجواب الأول مقروءا به؛ لأنه مستعان به، أو متبرك في القراءة لا مقروء؛ لأن المراد اقرأ القرآن أي أوجد القراءة مستعينا أو متبركا باسم ربك. [الدسوقي ملخصا: ١٦٠/٢]

كذا في المفتاح: فيه إشارة إلى أن في الجواب الثاني شيئا، ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى ﷺ قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة. (التجريد) **وتقديم بعض**: هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب أي من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، وأراد بمعمولاته كل ما له ارتباط به الشامل للمسند إليه وإن كان الباب معقودا للمتعلقات التي هي ما عدا المسند إليه، والقرينة على هذا قوله: كالفاعل إلخ. (الدسوقي)

لأن أصله أي أصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر، **ولا مقتضي** للعدول عنه أي عن ذلك الأصل، كالفاعل في نحو: ضرب زيد عمرا؛ **لأنه عمدة** في الكلام وحقه أن يلي الفعل، وإنما قال: في نحو: ضرب زيد عمرا؛ لأن في نحو: "ضرب زيدا غلامه" **مقتضيا للعدول** عن الأصل، والمفعول الأول في نحو: أعطيت زيدا درهما، فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية، وهو أنه **عاط** أي آخذ **للعطاء**، أو **لأن** ذكره أي ذكر ذلك البعض الذي تقدم أهم، **جعل الأهمية** ههنا قسيما لكون الأصل التقديم، وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم، ....

المتقدم — لأنه كالجزء للفعل — لكون الأصل التقديم — بيان الغير

ولا مقتضي: مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول نحو: ضرب زيدا غلامه. [الدسوقي ملخصا: ١٦٠/٢]
لأنه عمدة: أي إنما كان أصل الفاعل التقديم؛ لأنه عمدة في الكلام أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول، فسقط ما في الحفيد من توهم العمدية للمفعول. [الدسوقي ملخصا: ١٦١/٢]
مقتضيا للعدول: وهو لزوم الإضمار قبل الذكر رتبة ولفظا. (الدسوقي) عاط: من عطوت الشيء أي تناولته.
للعطاء: أي الشيء المعطى مثل الدراهم. أو لأن إلخ: كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الأغراض، فيقدم على المعمول الآخر كما في المثال الآتي، فإن تعلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليستريح الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيذكر أولا لكونه أهم. (الدسوقي)
جعل الأهمية: هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره في "باب المسند إليه"، وذلك لأنه فيما تقدم جعل الأهمية أمرا شاملا لكون الأصل التقديم ولغيره إلخ حيث قال: "وأما تقديمه فلكون ذكره أهم إما لأنه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، وإما لتعجيل المسرة أو المساءة إلخ"، وهنا جعل الأهمية قسيما لكون الأصل التقديم [لأن العطف يقتضي المغايرة] فمقتضى ما تقدم أن يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص بواسطة "أو" وهو لا يجوز، وأجاب الشارح عن هذا بالتوفيق بين الكلامين وعدم لزوم العطف المذكور بقوله: فمراد المصنف بالأهمية فيما تقدم مطلق الأهمية، ومراده بالأهمية هنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم، وتوضيحه أن الأهمية المطلقة أي الغير المقيدة بذاتية أو عرضية لها أسباب: منها أصالة التقديم، وتمكين الخبر في ذهن السامع، وتعجيل المسرة أو المساءة إلى غير ذلك مما تقدم، فإن كان سببها غير كون الأصل التقديم من تعجيل المسرة أو المساءة أو تمكين الخبر في ذهن السامع فالأهمية عرضية، وإن كان سببها كون الأصل التقديم فالأهمية ذاتية، فالمصنف أراد بالأهمية هنا الأهمية العارضة المقابلة للأهمية الذاتية، وأراد بالأهمية السابقة في "باب المسند إليه" مطلق الأهمية الشاملة للذاتية والعرضية، فصح جعله هنا الأهمية قسيما لكون الأصل التقديم. (الدسوقي)

وهو الموافق للمفتاح، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال: إنا لم نجدهم اعتمدوا في
الشيخ تعليلية
التقديم شيئا يجري **مجرى الأصل** غير العناية **والاهتمام**، لكن **ينبغي** أن يفسر وجه العناية
في علة التقديم هذا من جملة كلام الشيخ أي سببها
بشيء ويعرف له معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: "قدم للعناية
لذلك الشيء مزية واعتبار
ولكونه أهم" من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم، **فمراد المصنف**
عطف تفسير
بالأهمية ههنا **الأهمية العارضة** بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله
بشأن المقدم وافق نفس الأمر أو لا
لغرض من الأغراض، كقولك: **قتل الخارجي** فلان؛ لأن الأهم في تعلق القتل هو
الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره أو لأن **في التأخير** إخلالا ببيان المعنى نحو:
دون القاتل

وهو: أي جعل الأهمية أمرا شاملا لأصالة التقديم وغيره موافق للمفتاح، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز. [الدسوقي: ١٦٢/٢] **مجرى الأصل**: أي القاعدة الكلية، فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم. [التجريد: ٢٠١] **والاهتمام**: عطف تفسير، فجعل الاهتمام كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول؛ وذلك لأن الاهتمام بالشيء صادق بأن يكون من جهة أصالة تقديمه، أو من جهة تمكنه في ذهن السامع، أو من جهة تعجيل المسرة أو المساءة إلخ، وجعله كالقاعدة حيث قال: يجري مجرى الأصل، ولم يجعله قاعدة بحيث يقول: شيئا هو الأصل؛ لأن شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لأسبابه كما مر. (الدسوقي)

ينبغي: علم من كلام الشيخ أنه لا يكفي أن يقال: قدم هذا الشيء للاهتمام به، بل لابد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال: اهتم به لكون الأصل تقديمه ولا مقتضي للعدول عن تلك الأصالة، أو لأجل أن يتمكن الخبر في ذهن السامع إلخ. (الدسوقي) **فمراد المصنف**: تفريع على قوله: وهو الموافق إلخ أي إذا كان كلام المصنف هنا مخالفا لما مرّ في المسند إليه الموافق لما في المفتاح ولما ذكره الشيخ فتعين أن مراد المصنف إلخ. (الدسوقي)

الأهمية العارضة: أي لا مطلق الأهمية، بخلاف ما مر في المسند إليه، فإن مراده بها الأهمية المطلقة الشاملة للذاتية والعرضية، والدليل على أن مراد المصنف هنا الأهمية العارضة لما تقرر من أن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص. (الدسوقي) **لغرض**: أي غير أصالة التقديم كما تقدم. **قتل الخارجي**: [وهو الخارج على السلطان] أي يقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض الأهم معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر به الأذى فقتل، وأردت أن تخبر بقتله فتقول: "قتل الخارجي فلان" بتقديم الخارجي؛ إذ ليس للناس فائدة أن يعرفوا قاتله، وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليتخلصوا من شره. (الإيضاح)

في التأخير: أي تأخير ذلك المفعول المقدم إخلالا ببيان المعنى المراد، وذلك بأن يكون التأخير موهما لمعنى آخر غير مراد، فيقدم لأجل التجريد عن ذلك الإيهام. [الدسوقي: ١٦٣/٢]

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ (غافر:٨٢) فإنه **لو أخر قوله:** "من آل فرعون" عن قوله: "يكتم إيمانه" لتوهّم أنه من صلة "يكتم" أي يكتم إيمانه من آل فرعون **فلم يفهم** أنه أي ذلك الرجل كان منهم أي من آل فرعون، والحاصل: أنه ذكر لرجل **ثلاثة أوصاف،** قدم الأول أعني "مؤمن" **لكونه أشرف،** ثم الثاني؛ **لئلا يتوهم** خلاف المقصود، أو لأن في التأخير (على الجميع) إخلالا بالتناسب (على الثالث) **كرعاية الفاصلة** نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (طه:٦٧) (كالتقديم الذي لرعاية الفاصلة) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل؛ لأن فواصل الآي (جمع آية) على الألف (مبنية عليها).

[القصر]

[تعريف القصر وتقسيمه]

القصر في اللغة **الحبس،** ....

لو أخر قوله إلخ: فإن قلت: إن تقديم الجار والمجرور على الجملة إذا كان كل منهما نعتا هو الأصل؛ إذ القاعدة عند اختلاف النعوت تقديم النعت المفرد، ثم الظرف، ثم الجملة، وحينئذ فالآية المذكورة مما جرى فيه التقديم على الأصل لا مما قدم لغرض آخر. يجاب بأن النكات لا تتزاحم، فيجوز تعددها ويرجح بعضها على بعض اعتبار المتكلم، فيجوز أن يقال: قدم الجار والمجرور؛ لأنه الأصل لقربه من المفرد؛ لأن الأصل تقديره بالمفرد، وأن يقال قدم؛ لأن في تأخيره إخلالا بالمراد. [الدسوقي: ١٦٣/٢]

فلم يفهم: أي فلم يفهم أنه منهم مع أن المراد إفهام أنه منهم لإفادة ذلك مزيد عناية الله تعالى به، فتأخيره فيه إخلال بالمعنى المقصود. [التجريد: ٢٠٢] **ثلاثة أوصاف:** أي كونه مؤمنا، وكونه من آل فرعون، وكونه يكتم إيمانه. [الدسوقي: ١٦٤/٢] **لكونه أشرف:** ولأنه مفرد والنعت المفرد يقدم على غيره. (الدسوقي)

لئلا يتوهم: ولأن الظرف قريب من المفرد بنسبة الجملة. (الدسوقي) **كرعاية الفاصلة:** ورعاية الفواصل من البديع، ويمكن أن ينخرط في سلك المعاني من جهة أن المتكلم لما راعى في بعض الفواصل أن يكون مختوما بحرف واحد كان المقام يقتضي في الباقي رعاية ذلك، وتركه ترك مقتضى المقام. (مواهب الفتاح)

القصر: هو الباب الخامس من الفن الأول. (عروس الأفراح) **الحبس:** ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (الرحمن: ٧٢) أي محبوسات فيها، وقال بعضهم: هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير، فهو من قصر الشيء على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره، لا من "قصرت الشيء: حبسته" بدليل التعبير بـــ"على". [الدسوقي: ١٦٦/٢]

وفي الاصطلاح **تخصيص شيء** بشيء **بطريق** (كأحد الطرق الأربعة الآتية) **مخصوص، وهو حقيقي وغير حقيقي**؛ لأن تخصيص الشيء **بالشيء** إما أن يكون بحسب الحقيقة، وفي نفس الأمر (عطف تفسير) بأن **لا يتجاوزه** إلى غيره أصلا **وهو الحقيقي**، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء (الآخر)

تخصيص شيء إلخ: إما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معين، فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية. [التجريد: ٢٠٢] والمراد بتخصيص الشيء بالشيء: الإخبار بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره، فالقصر مطلقا حقيقيا كان أو إضافيا يستلزم النفي والإثبات، والشيء الأول إن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة أو بالعكس. [الدسوقي ملخصا: ١٦٦/٢]

بطريق مخصوص: أي معهود معين عندهم وهو واحد من الطرق الأربع الآتية في كلامه، واحترز بقوله: "بطريق مخصوص" عن قولك: "زيد مقصور على القيام"، فإنه لا يسمى قصرا في الاصطلاح. (الدسوقي)

وهو حقيقي: حاصل ما ذكره الشارح في بيان انقسام القصر إلى حقيقي وغير حقيقي: أن الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بمعنى نفس الأمر؛ لأن عدم تجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الأمر، وأن الإضافي نسبة للإضافة؛ لأن عدم التجاوز فيه بالإضافة إلى شيء معلوم، وفيه نظر؛ لأن عدم التجاوز في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الأمر؛ إذ لابد في كل منهما من المطابقة لنفس الأمر وإلا كان كاذبا، فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الأمر كما فعله الشارح، وقال السيد في حواشي المطول: إن الحقيقي نسبة للحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز وإن المراد بالإضافي المجاز بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافة إلى شيء معين مجازي له، وفيه نظر أيضا؛ لأن كلا من المعنيين حقيقي للقصر، فالأولى ما قاله البعض: إن المراد بالحقيقي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر بدون ملاحظة حال المخاطب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة، والإضافي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب السابق، ومن ثم صرحوا بأن قصر الإفراد والقلب والتعيين أقسام للقصر الغير الحقيقي؛ لأنه هو الذي يعتبر فيه حال المخاطب، وانقسام القصر إلى هذه الأقسام إنما هو باعتبار حال المخاطب، ويمكن أن ينزل كلام الشارح على ذلك وإن كان ظاهر كلامه يأبى عنه، فافهم. (الدسوقي)

وغير حقيقي: لأن التخصيص إما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة، والأول حقيقي والثاني إضافي، وغير حقيقي، وأما إطلاق القصر عليهما فحقيقة اصطلاحية، وقصر القلب والإفراد والتعيين كلها من أحكام الغير الحقيقي، وفي كل قصر حكمان: نفي وإثبات، فالإثبات للمذكور، والنفي عن كل ما عداه أو بعضه.

بالشيء: الباء داخلة على المقصور عليه. **لا يتجاوزه إلخ**: الضمير المستتر في "يتجاوزه" راجع للشيء الأول، والبارز فيه وفي "غيره" راجع للشيء الثاني أي بأن لا يتجاوز الشيء الأول المقصور الشيء الثاني المقصور عليه إلى غير هذا الشيء الثاني كقولك: "ما خاتم الأنبياء والرسل إلا محمد ﷺ"، فقد قصرت ختمهما على محمد ﷺ ونفيته عن كل ما عداه، فلم يتجاوز الختم إلى غيره عليه السلام أصلا. [الدسوقي: ١٦٧/٢] **وهو الحقيقي**: نحو ما خاتم الأنبياء إلا محمد ﷺ.

وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر **في الجملة**، وهو غير حقيقي **بل إضافي**، كقولك:
بعض الأمثلة
"ما زيد إلا قائم" بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة
وإلا كان حقيقيا
أخرى أصلا، **وانقسامه** إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون **التخصيص**
جواب سؤال مقدر أي القصر المذكور السابق الذي هو القصر
مطلقا من قبيل الإضافات، وكل منهما أي من الحقيقي وغيره نوعان: قصر الموصوف
حقيقيا كان أو إضافيا
على الصفة وهو أن **لا يتجاوز الموصوف** من تلك الصفة **إلى صفة أخرى**، لكن يجوز
ما زيد إلا قائم مثل القعود
أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر، وقصر الصفة على الموصوف وهو أن **لا يتجاوز**
غير زيد ما قائم إلا زيد
تلك الصفة عن ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك
القيام مثلا زيد غير زيد
الموصوف صفات أخر، ....

وإن أمكن إلخ: فيه إشارة إلى أنه قد يمكن، فالحقيقي والإضافي بحسب اعتبار المعتبر، إن اعتبر التخصيص بالنسبة إلى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شيء منه، أو إلى بعضها فهو إضافي وإن لم يكن موجودا إلا ذلك البعض. [التجريد: ٢٠٢] **في الجملة**: أي في بعض الأمثلة القصر لا في كلها؛ إذ قد يتجاوز إلى شيء آخر كما إذا اعتبر القصر الذي في "لا إله إلا الله" بالنسبة إلى آلهة بعض البلدان فهو إضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلا. (التجريد) بل إضافي: دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقي أنه مجازي كما قال السيد. [الدسوقي: ١٦٨/٢]
وانقسامه إلخ: هذا جواب عما يقال: إن القصر هو التخصيص وهو من الأمور الإضافية، فيمتنع اتصافه بالحقيقي، وتقسيمه إلى الحقيقي والإضافي من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وحاصل الجواب: أنه ليس المراد بالحقيقي ما يكون تعقله في حد ذاته لا بالقياس إلى الغير، بل المراد به ما كان بالإضافة إلى جميع ما يغاير، فهو حينئذ نوع من الإضافي، كما أن الإضافي هنا نوع منه أيضا لتوقف كل من الحقيقي والإضافي على تعقل المقصور والمقصور عليه، لكن في الحقيقي بالإضافة إلى الجميع وفي الإضافي إلى البعض، وخص أحدهما باسم الإضافة؛ لأن المضاف إليه فيه متعين، والآخر باسم الحقيقة؛ لأنه أنسب بحقيقة التخصيص التي هي ضد المشاركة. [الدسوقي بتغيير]
الإضافات: أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها. (الدسوقي)
لا يتجاوز الموصوف: كقولك: "ما زيد إلا قائم" فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوزه للقعود، ويصح أن تكون تلك الصفة وهي القيام لموصوف آخر. [الدسوقي: ١٦٩/٢]
إلى صفة أخرى: إن أراد إلى صفة من غير التعيين كان القصر حقيقيا، وإن أراد إلى صفة معينة كان إضافيا، وكذا يقال فيما بعد. (الدسوقي) **لا يتجاوز تلك الصفة**: كقولك: "ما قائم إلا زيد" فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوزه إلى غيره وإن كان زيد متصفا بصفات أخر كالأكل والشرب. (الدسوقي)

والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية أعني **المعنى القائم** بالغير **لا النعت النحوي** أعني التابع
في باب القصر — جنس شامل لجميع التوابع
الذي يدل على معنى في متبوعه **غير الشمول، وبينهما عموم** من وجه؛ **لتصادقهما في** مثل: **أعجبني هذا العلم** وتفارقهما في مثل: **العلم حسن ومررت بهذا الرجل،**......

المعنى القائم إلخ: سواء دل عليه بلفظ النعت النحوي كقائم، أو غيره كالفعل نحو "ما زيد إلا يقوم". [الدسوقي: ١٦٩/٢]
لا النعت النحوي: ليس المراد: لا النعت النحوي فقط، بل المراد: من هو أعم منه أي نفيه بالكلية؛ لأن النعت النحوي لا يدخل في شيء من طرق القصر، فلا يعطف، ولا يقع بعد "إلا" ولا بعد "إنما"، ولا يتقدم، ولا يتوسط بينه وبين منعوته ضمير الفصل، وليس مسندا ولا مسندا إليه حتى يقصد بتعريفه باللام القصر، فالمراد: نفيه بالكلية أي أنه لا يصح إرادته في باب القصر؛ إذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا ينكر على هذا قول الشارح وبينهما عموم من وجه؛ لأن المراد: بيان النسبة بينهما في حد ذاهما ونفس الأمر لا في هذا الباب، تأمل. (الدسوقي)
الذي يدل: فصل خرج به البدل وعطف البيان والتأكيد الذي ليس للشمول. [الدسوقي: ١٧٠/٢]
غير الشمول: [فصل ثان وخرج به التأكيد بـــ"كل" وأخواهما. (الدسوقي)] واعترض بأن هذا القيد يخرج نحو: "الشاملون" في قولك: "جاء الناس الشاملون لزيد" مع أنه نعت نحوي، وأجيب بأن المراد به: غير الشمول المعتبر في التأكيد النحوي وهو أن لا يشذ فرد من أفراد المتبوع نحو: جاء القوم كلهم، "والشاملون لزيد" في المثال المذكور غير هذا الشمول، فهو نعت غير خارج بهذا القيد. (ملخصا) **وبينهما عموم:** أي بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها أو بين النحوية والمعنويه من حيث دالها، وإلا فالنحوية لفظ وهو مباين للمعنى. (الدسوقي)
لتصادقهما: فيه إشكال قوي؛ لأن النعت النحوي اسم للفظ، والصفة المعنوية اسم للمعنى، واللفظ والمعنى متباينان، فكيف يتصادقان إلا أن يقال: الكلام على المسامحة، والمراد: أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي إلا أنه لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى نسب ما للمعنى إلى اللفظ على المسامحة. [التجريد: ٢٠٣]
أعجبني هذا العلم: في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتا نحويا نظر؛ لأن مدلوله نفس الموصوف، وأجيب بأن اسم الإشارة لا دلالة له على حقيقة المشار إليه والعلم بينها؛ لأنه يدل على ذات ومعنى فيها؛ لأن المراد به فرد في هذه الماهية كما في قولك: مررت بهذا الرجل. (التجريد بزيادة) **العلم حسن:** مثال لافتراق الصفة المعنوية، فإن العلم صفة معنوية لا نحوية؛ لأنه مبتدأ. (الدسوقي)
ومررت بهذا الرجل: مثال لانفراد النعت النحوي، فإن لفظ الرجل نعت لاسم الإشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير، فإن قيل: إن الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير؛ إذ هو دال على كون المشار إليه موصوفا بالرجولية، ولذلك صح كونه نعتا فيكون صفة معنوية. قلنا: هو من أصله لم يوضع إلا للذات، بخلاف العلم في المثال السابق فليس صفة معنوية باعتبار الأصل. ويرد على هذا الجواب لو كان المعتبر في الصفة المعنوية الدلالة الأصلية فلا يكون "ما زيد إلا أخوك" و"ما الباب إلا ساج" و"ما هذا إلا زيد" من قصر الموصوف على الصفة المعنوية، وهو مسلم عندهم، =

وأما نحو قولك: "ما زيد إلا أخوك" و"ما الباب إلا ساج" و"ما هذا إلا زيد" فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا؛ إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو
حال كون الصفة مقدرة
زيدا. والأول أي قصر الموصوف على الصفة **من الحقيقي** نحو: ما زيد إلا كاتب **إذا أريد** أنه لا يتصف بغيرها أي غير الكتابة، **وهو لا يكاد** يوجد لتعذر الإحاطة **بصفات الشيء**
من الصفات / من البليغ المتحري للصدق / إحاطة المتكلم
حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، **بل هذا** محال؛ لأن للصفة المنفية
تفريع على إحاطة
نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين، مثلا إذا قلنا: "ما زيد إلا كاتب" وأردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالقيام **ولا بنقيضه** ....

= فإما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال، أو لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الأصل، فإن جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقا من النعت النحوي وهو الأقرب. [الدسوقي ملخصا: ١٧١/٢]

وأما نحو قولك: قصد بهذا دفع ما يرد على قوله: وكل منهما نوعان، فإن القصر في الأمثلة المذكورة ليس من النوعين، وحاصل الجواب: أنها من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية تأويلا، وقد يقال: كان ينبغي ترك المثال الأول لعدم احتياج الأخ للتأويل؛ لأنه يدل على معنى هو الأخوة، فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وإن لم يكن مشتقا، فتدبر. (الدسوقي)

من الحقيقي: حال من المبتدأ أو الخبر على القول بجوازه منهما، وحاصل ما ذكره المصنف: أن القصر إما حقيقي أو إضافي، والحقيقي إما قصر موصوف على الصفة أو بالعكس، وكل منهما إما حقيقي غير ادعائي أو ادعائي، فهذه أربعة، والإضافي إما قصر موصوف على صفة أو بالعكس، وكل منهما إما قصر إفراد أو قلب أو تعيين، فهذه ستة، تلك عشرة كاملة. [الدسوقي: ١٧٢/٢]

إذا أريد إلخ: هذا قيد في المثال، أي إن هذا المثال إنما يكون من الحقيقي إذا أريد أن زيدا لا يتصف بغيرها، أي بكل مغاير لها من الصفات، وأما إذا أريد أنه يتصف بها لا بمقابلها فقط من الشعر مثلا كان من القصر الإضافي. (الدسوقي)

وهو لا يكاد: أي قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا. (الدسوقي) **بصفات الشيء**: لكثرة الصفات وخفاء الكثير منها.

بل هذا: إضراب على قوله: "لا يكاد" إلخ. **ولا بنقيضه**: لا يقال: المراد من قولنا: "ما زيد إلا كاتب" نفي اتصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية، والنقيض أمر عدمي، وحينئذ فلا يكون إثبات صفة ونفي ما عداها محالا؛ لأنا نقول: الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور إلا بنفي كل ما هو غير المثبت وجوديا كان أو عدميا، فلو فرض نفي الصفات الوجودية خاصة، فإنما يلزم منه عدم ارتفاع النقيضين لا صحة القصر الحقيقي؛ لأن صحته =

وهو محال، والثاني أي **قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي** كثير نحو: ما في الدار إلا زيد على معنى أن **الحصول في الدار المعيّنة** مقصور على زيد، وقد يقصد به **أي بالثاني المبالغة** لعدم الاعتداد بغير المذكور كما **يقصد بقولنا: "ما في الدار إلا زيد"** أن جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم، **فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا، وأما في القصر**

لعدم التعذر بالإحاطة

= موقوف على نفي كل ما هو غير المثبت من الصفات الوجودية والعدمية معا، على أن من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض أحدهما عين الآخر كحركة الجسم وسكونه؛ فإن واحدا منهما ليس بعدمي بل كلاهما وجوديان، فلا يفيد تخصيص الصفات بالوجودية، فافهم. [الدسوقي: ١٧٣/٢]

الحصول في الدار: أي حصول الإنسان لا حصول مطلق الشيء، فلا يرد أن الدار لا تخلو عن شيء غير زيد أقله الهواء، لكن يلزم عليه أن القصر بهذا التوجيه صار إضافيا، وأيضا يلزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا؛ إذ يصح قولك: "ما هذا الثوب إلا أبيض" بتقدير أنه لا يتصف بشيء من الألوان غير البياض، فالأولى التمثيل بنحو: "لا إله إلا الله" وما "خاتم الأنبياء إلا محمد". [التجريد بزيادة: ٢٠٤]

المعينة: أخذ هذا القيد من جعل اللام في الدار للعهد ولابد من هذا القيد، وذلك؛ لأنه إذا أريد دار معينة صح حصر هذه الصفة وهي "الكون فيها" في زيد، فلا يكون فيها غيره أصلا، ولو أريد مطلق الدار فلا يصح إذ لا يتأتى عادة حصر الكون في مطلق الدار في زيد. (الدسوقي)

أي بالثاني: وهو قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا، وقيل إرجاع الضمير أي في قوله "به" إلى مطلق القصر أشمل؛ إذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي الإضافي، اللهم إلا أن يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وإن جاز وأفاد عقلا. (التجريد) **المبالغة:** أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف، فتنفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر الغير أيضا. (التجريد)

قصرا حقيقيا ادعائيا: [فالقصر الحقيقي نوعان: أحدهما الحقيقي تحقيقا، والثاني الحقيقي مبالغة. (المطول: ٣٧٨)] هل إطلاق الحقيقي عليه حقيقة أو مجاز، واستظهر السيد الصفوى الثاني، وفي "العرائس" أنه من مجاز التركيب؛ لأنه إذا قيل: "لا عالم في البلد إلا زيد" تضمن نفي العلم عن غير زيد؛ لضعف إثبات العلم في الغير مع أنه غير منفي عنه في نفس الأمر، ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركيبي. [الدسوقي ملخصا: ١٧٤/٢]

وأما في القصر: هذا الذي ذكره الشارح إشارة للفرق بين الإضافي والقصر الحقيقي الادعائي، وحاصله: أن الإضافي يعتبر بالإضافة إلى شيء معين من غير اعتبار المبالغة والتنزيل، والحقيقي الادعائي مبني على المبالغة والتنزيل، فإذا قلت: "ما في الدار إلا زيد" وأردت لا غيره وكان فيها غيره ونزلته منزلة العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا، وإن أردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد أيضا كان إضافيا، وقد يعتبر في الإضافي تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون =

الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد.
وهو ليس في الدار — الذين هما في الدار

والأول أي قصر الموصوف على الصفة من **غير الحقيقي** تخصيص أمر **بصفة** دون
هو الموصوف المقصود

صفة أخرى أو **مكانها**، أي تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى، والثاني أي قصر
هو قصر الإفراد — هو قصر القلب والتعيين

الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر أو مكانه،
أي موصوف

وقوله: دون أخرى **معناه متجاوزا** عن الصفة الأخرى، فإن المخاطب اعتقد **اشتراكه**
أي الموصوف

في صفتين، والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز عن الأخرى، ....

= القصر بالإضافة إليه منزلة العدم، فإذا قلت: ما في الدار إلا زيد بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد، فذلك قصر إضافي على وجه الحقيقة، فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافة إليه وهو عمرو منزلة العدم كان قصرا إضافيا على وجه المبالغة، والحاصل: أن الأقسام أربعة: قصر حقيقي على وجه الحقيقة، وقصر حقيقي على وجه المبالغة، وقصر إضافي على وجه الحقيقة، وقصر إضافي على وجه المبالغة. [الدسوقي: ١٧٤/٢]

الغير الحقيقي: أي الإضافي على وجه الحقيقة دون المبالغة. (الدسوقي ملخصا) **والأول إلخ**: لما فرغ من الأقسام الأربعة للحقيقي وهي قصر الموصوف على الصفة أو بالعكس والحقيقي والادعائي شرع في أقسام الإضافي وهي ستة كما مر في الحاشية سابقا. [الدسوقي: ١٧٥/٢] **غير الحقيقي**: يصرف منه عدم جريان الانقسام إلى الإفراد والقلب والتعيين في الحقيقي، بل هي خاصة بالإضافي. **بصفة**: الباء داخلة على المقصور عليه.

أو مكانها: هذا قصر القلب وما قبله قصر الإفراد، وأما قصر التعيين فداخل في قوله: "أو مكانها" على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي. [التجريد: ٢٠٤] **معناه**: ذكره ليتبين به المراد من قوله: "دون أخرى" فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض؛ لانتفائها مع أنه ليس مرادا إذ المراد التعرض لانتفائها. [الدسوقي: ١٧٦/٢]

متجاوزا إلخ: قال العنزي: إشارة إلى أن "دون" وقع حالا، وذو الحال إما المفعول المذكور وهو الأمر، وإما الفاعل وهو المخصص، فإنه مراد بحسب المعنى في قوة الملفوظ به، وأما مكانها فقيل: حال، ومعناه أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى، وقيل: منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى، أقول: جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه كلام الشارح، والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من المفعول إتيان الحال من النكرة. (التجريد) **اشتراكه في صفتين**: في الكلام قلب، وأصله: اعتقد اشتراك صفتين فيه كما يأتي. (الدسوقي)

ومعنى "دون" في الأصل أدنى مكان من الشيء، يقال: "هذا دون ذاك" إذا كان أحط
أي أخفض مكان
منه قليلا، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، **ثم اتسع فيه** فاستعمل في كل تجاوز
أي في الحس أي نقل
حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم، **ولقائل** أن يقول: إن أريد بقوله: **"دون أخرى**
وإن لم يكن هناك تفاوت
ودون آخر" دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر، فقد خرج عن ذلك ما إذا
في قصر الصفة على الموصوف
اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا: "ما زيد إلا كاتب" لمن اعتقده كاتبا
في قصر الموصوف على الصفة
وشاعرا ومنجما، وقولنا: "ما كاتب إلا زيد" لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا،
في قصر الصفة على الموصوف
وإن أريد أعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي، ....

ومعنى دون إلخ: أصل "دون" أن يستعمل في المكان المحسوس المنحط، يقال: هذا البيت دون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلا، ثم استعمل في الكلام المعنوي من الأحوال والرتب، فيقال: زيد دون عمرو في الشرف، ثم نقلت إلى تخطي حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد إلخ. [الدسوقي: ١٧٧/٢]

ثم اتسع فيه: بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق. [التجريد: ٢٠٥] **ولقائل إلخ:** هذا اعتراض على تعريف المصنف لقصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قصرا غير حقيقي، حاصله: أنه إن اختار الشق الأول من شقي الترديد كان التعريف غير جامع لبعض أفراد القصر الإضافي، وهو ما يكون لنفي أكثر من صفة واحدة أو أمر واحد، وإن اختار الشق الثاني كان التعريف غير مانع لصدقه على القصر الحقيقي؛ لأنه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور. [الدسوقي: ١٧٨/٢]

دون أخرى: في تعريف قصر الموصوف على الصفة من الإضافي. **وإن أريد إلخ:** أجيب عن الإشكال المذكور باختيار الشق الثاني، لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات أو الأمور الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلا، بخلاف القصر الحقيقي فإنه يلاحظ فيه النفي عن الغير على سبيل الإجمال، مثلا إذا قيل: "ما قائم إلا زيد" إن لوحظ لا غيره إجمالا كان القصر حقيقيا وإن لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد على التفصيل كان إضافيا، وأجيب أيضا بأن المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع، وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقي في التعريف، وأجاب في "المطول" عن هذا باختيار الشق الثاني، وهذا المعنى وإن كان مشتركا بين الحقيقي وغيره لكنه خصصه بغير الحقيقي؛ لأنه ليس بصدد التفسير للقصر الغير الحقيقي لأجل أن يتميز عن القصر الحقيقي؛ لأن ذلك قد علم سابقا، بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلى قصر الإفراد والقلب والتعيين، وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي. (الدسوقي)

وكذا الكلام على "مكان أخرى" و"مكان آخر"، **فكل منهما** أي فعلم من هذا الكلام
في قصر الموصوف في قصر الصفة
ومن استعمال لفظ "أو" فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
التي للتنويع
على الموصوف ضربان: الأول التخصيص بشيء دون شيء، والثاني التخصيص بشيء
من كل منهما من كل منهما
مكان شيء، والمخاطب بالأول **من ضربي كلٍ** من قصر الموصوف على الصفة وقصر
بيان لـ"كل"
الصفة على الموصوف، **ويعنى بالأول** التخصيص **بشيء دون شيء، من يعتقد الشركة**
أي من الضربين
أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة،.............
فاكثر

وكذا الكلام: أي من أنه إن أريد مكان صفة واحدة أخرى، أو مكان أمر واحد آخر يخرج ما إذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين، وإن أريد أعم دخل القصر الحقيقي؛ لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور. [الدسوقي: ١٧٨/٢] **فكل منهما:** [من الأول والثاني من غير الحقيقي] نتيجة لما تضمنه التعريف من التنويع، فالأضرب أربعة: الأول تخصيص أمر بصفة دون أخرى، والثاني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى، والثالث تخصيص صفة بأمر دون آخر، والرابع: تخصيص صفة بأمر مكان آخر. (الدسوقي)

من ضربي كلٍ إلخ: المراد به كل ما بينه الشارح بقوله: "من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف"، والقسم الأول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه بقوله: "تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى"، والقسم الثاني منه هو المعبر عنه بقوله: "تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى"، والقسم الأول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله: تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر، والقسم الثاني منه هو ما عبر عنه بقوله: "تخصيص صفة بأمر مكان أمر آخر"، فبذلك ظهر أن قول الشارح: "ويعنى بالأول" إلخ أي بالقسم الأول من النوع الأول والقسم الأول من النوع الثاني، والحاصل: أن المراد بالأول هو الذي أتى فيه بـ"دون" سواء كان من قصر الموصوف على الصفة أو العكس، والمراد بالثاني ما كان فيه لفظ "مكان". [الدسوقي: ١٧٩/٢]

ويعني بالأول إلخ: إنما أتى بالعناية ههنا وفي قوله: "وبالثاني"؛ لخفاء المراد من الأول والثاني؛ لأنه لم يبين الأول من الضربين والثاني منهما، لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء، وتثنيته بالتخصيص بشيء مكان شيء قرينة على المراد. [التجريد: ٢٠٥]

بشيء دون شيء: أي لا التخصيص بشيء مكان شيء، فإنه الثاني كما يأتي. (الدسوقي) **من يعتقد الشركة:** أي غالبا، وقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا المخاطب معتقدا للانفراد كأن يعتقد مخاطب اتصاف زيد بالشعر فقط ويعتقد أنك تعتقد اتصافه بالشعر والكتابة أو التنجيم مثلا، فتقول له: ما زيد إلا شاعر لتعلمه أنك لا تعتقد ما يعتقده فيك. (الدسوقي)

وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، **فالمخاطب** بقولنا: "ما زيد إلا كاتب" من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، وبقولنا: "ما كاتب إلا زيد" من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة، ويسمى هذا القصر "قصر إفراد" **لقطع الشركة** التي اعتقدها المخاطب، والمخاطب بالثاني أعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كلٍ من **القصرين من يعتقد العكس أي عكس الحكم** الذي أثبته المتكلم، فالمخاطب بقولنا: "ما زيد إلا قائم" من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا: "ما شاعر إلا زيد" من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد، ويسمى هذا القصر "قصر قلب" **لقلب حكم** المخاطب، أو تساويا عنده عطف على قوله: يعتقد العكس على ما يفصح عنه **لفظ "الإيضاح"**،

(حواشٍ بين السطور: فأكثر — في قصر الموصوف — أي معا — في قصر الصفة — أي الضرب الأول — عطف على قوله: بالأول — أي الضرب الثاني — مبتدأ — في قصر الموصوف — خبر — في قصر الصفة)

فالمخاطب إلخ: اعلم أن المقصور عليه أبدا ما بعد "إلا"، والمقصور ما قبلها، وحاصل ما قاله الشارح: أنه إذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا قلت في نفي ذلك الاعتقاد: ما زيد إلا شاعر، هذا في قصر الموصوف، وإذا اعتقد أن زيدا وعمرا وخالدا اشتركوا في صفة الشعر فإنك تقول في نفيه: ما شاعر إلا زيد، هذا في قصر الصفة. [الدسوقي: ١٧٩/٢] **لقطع الشركة**: أي لقطع ذلك القصر أو ذلك المتكلم الشركة التي اعتقدها المخاطب. (الدسوقي)

القصرين: أي قصر الموصوف، وقصر الصفة.

من يعتقد العكس: [عطف على من يعتقد الشركة] هذا بالنظر للغالب وإلا فقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وإن كان هو لا يعتقد العكس، وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لإفادة لازم الفائدة ببيان المتكلم أن ما هو عنده هو ما عند المخاطب لا ما توهمه فيه. [الدسوقي: ١٨٠/٢] **أي عكس الحكم** إلخ: فالمصنف والسكاكي متفقان في معنى قصر القلب، ومختلفان في قصر الإفراد، فالإفراد عند السكاكي أعم مما هو عند المصنف إفراد كما مر.

لقلب حكم إلخ: أي تبديل حكمه كله بغيره، بخلاف قصر الإفراد فليس فيه تبديل كله، بل فيه إثبات البعض ونفي البعض. [التجريد: ٢٠٦]

لفظ "الإيضاح": قال المصنف في "الإيضاح": والمخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى الأمران عنده، فهي صريحة في العطف الذي قاله الشارح، فالأولى أن يحمل كلامه هنا على ما في "الإيضاح" ليتطابقا ولا يتعارضا وإن احتمل على بعد أن يعطف قول "أو تساويا" على قوله: يعتقد الشركة، أي أن المخاطب بالأول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده الاتصافان، أي الاتصاف بالصفة، والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف، واتصاف الموصوف بصفة واتصاف غيره بها في قصر الصفة، وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخلا في الأول، فيوافق ما في "المفتاح"، لكن عبارة "الإيضاح" على ما مر يمنعه، فالأول أولى كما قال الشارح. (الدسوقي بزيادة)

أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده **الأمران**، أعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف، واتصاف الأمر المذكور وغيره
على البدلية أي الموصوف على البدلية
بالصفة في قصر الصفة، حتى يكون المخاطب بقولنا: "ما زيد إلا قائم" من يعتقد اتصافه
تفريع على أو تساويا في قصر الموصوف
بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين، وبقولنا: "ما شاعر إلا زيد" من يعتقد أن الشاعر
في قصر الصفة
زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين، ويسمى هذا القصر قصر تعيين **لتعيينه ما** هو غير معين عند المخاطب، **فالحاصل: أن التخصيص** بشيء دون شيء قصر إفراد،
موصوف أو صفة
والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب، وإن تساويا
صفة كان أو موصوفا
عنده قصر تعيين، وفيه نظر؛ **لأنا لو سلمنا** أن في قصر التعيين "تخصيص شيء بشيء
في هذا الحاصل
مكان آخر" فلا يخفى أن فيه **تخصيص شيء** بشيء دون آخر؛ فإن قولنا: "ما زيد إلا قائم" لمن يردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود، ....
فيدخل في الأول

الأمران: أشار بذلك إلى أن ضمير "تساويا" راجع إلى معلوم من السياق وهو الأمران الشاملان للصفتين في قصر الموصوف، وللأمرين في قصر الصفة. [التجريد: ٢٠٦] **لتعيينه ما:** أي القصر أو المتكلم وقوله: "ما" أي حكما.

فالحاصل: أن التخصيص: [أي حاصل ما سبق من قوله: "والأول" من غير الحقيقي إلى هنا]. [الدسوقي: ١٨١/٢] أي تخصيص المتكلم شيئا بشيء، ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان، فالشيء المحذوف إن كان واقعا على الصفة، فالمراد بقوله: "بشيء" الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وإن كان واقعا على الموصوف، فالمراد بقوله: "بشيء" الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة، فالباء داخلة على المقصور عليه على كلا الأمرين. (التجريد)

لأنا لو سلمنا إلخ: فيه إشارة إلى منع كون قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر كما فعله المصنف، وحاصل ذلك النظر: أنا لا نسلم أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر؛ لأن المخاطب به لم يثبت الصفة الأخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يعينه، بل هو متردد بينهما، سلمنا أن فيه تخصيصا بشيء مكان شيء آخر ولو احتمالا، فلا يخفي أن فيه أيضا تخصيصا بشيء دون شيء آخر، فيكون داخلا في الأول أي الإفراد، وحينئذٍ فجعل قصر التعين من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لا من تخصيص شيء بشيء دون آخر تحكم. (الدسوقي) **تخصيص شيء:** فإدخاله في الثاني دون الأول تحكم.

ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الإفراد القصر الذي **سماه المصنف** "قصر تعيين"، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء "**قصر قلب**" **فقط**. **وشرط قصر** الموصوف على الصفة **إفرادا عدم تنافي الوصفين**؛ ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف **حتى تكون** الصفة المنفية في قولنا: "ما زيد إلا شاعر" (علة لعدم التنافي)

ولهذا إلخ: أي ولأجل أن قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر، وأن كونه من تخصيص شيء بشيء دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شيء مكان آخر جعل السكاكي إلخ، وهذا اعتراض ثان غير التحكم، بل يلزمه التحكم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين بلا موجب. [الدسوقي: ١٨١/٢]

سماه المصنف إلخ: تبرأ الشارح من هذه التسمية إشارة إلى أن السكاكي لا يقول بهما؛ إذ القصر الإضافي عنده نوعان فقط: قصر قلب لمن يعتقد العكس، وقصر إفراد لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئا، فأدرج ما يسميه المصنف تعيينا في الإفراد ولا مشاحة في الاصطلاح، إلا أن في قصر التعيين إزالة الشركة الاحتمالية، بخلاف القسم الثاني من الإفراد فإن فيه إزالة الشركة الحقيقية. [الدسوقي: ١٨٢/٢]

قصر قلب فقط: أي لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف، وتحصل مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب لظهور أن لا عكس فيه أصلا، وأما عند السكاكي فالتعيين من أفراد الإفراد لا قسيم له؛ لأن الإفراد عنده عبارة عن قطع الشركة، سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد، وعند المصنف الإفراد قطع الشركة الاعتقادية فلا يتناول التعيين؛ لأنه قطع الشركة الاحتمالية لاشتراك الصفتين أو الموصوفين في أن كل منهما يحتمل أن يكون ثابتا بدلا عن الآخر، فعليه يكون التعيين قسيما لكل من الإفراد والقلب. (الدسوقي)

وشرط قصر إلخ: قد يقال: لا حاجة إلى هذا الاشتراط لعلمه مما تقدم من أن المخاطب بقصر الإفراد من يعتقد الشركة، فإن هذا يفيد أن قصر الإفراد إنما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين، فهو أي ما قاله المصنف هنا تصريح بما علم التزاما (الدسوقي) ثم ظاهر كلامه أنه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف إفرادا مع أنه يشترط فيه عدم تنافي الاتصافين؛ إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين، فلا يتأتى فيه قصر الإفراد نحو: لا أب لزيد إلا عمرو، فإنه لا يجتمع موصوفان في وصف الأبوة لزيد، فلا يتأتى فيه قصر الإفراد، وأجيب بأن المصنف تركه إما لندرة ذلك وإما للتعويل على ظهور المقايسة. [التجريد: ٢٠٦]

إفرادا: أي للإفراد أو قصر إفراد فهو مفعول له أو مفعول مطلق. (التجريد)

عدم تنافي الوصفين: عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص مطلق أو من وجه، وفي "عبد الحكيم" مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين أن لا يكون مفهوم أحدهما عين نفي الآخر كالمفحمية والشاعرية، ولا ملزوما لنفي الآخر لزوما بينا يحصل في الذهن بحصوله كالقعود والقيام، إذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما؛ لأن امتناع النفي والإثبات من أجلى البديهيات، فلا يتحقق قصر الإفراد لابتنائه على اعتقاد الشركة. (الدسوقي) حتى تكون: حتى تفريعية بمنزلة الفاء. [الدسوقي: ١٨٣/٢]

كونه **كاتبا أو منجما** لا كونه مفحما أي غير شاعر؛ لأن الإفحام هو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية. **وشرط قصر** الموصوف على الصفة قلبا **تحقق** فيفوت الشرط **تنافيهما** أي تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا: "ما زيد إلا قائم" كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك **مما ينافي القيام، ولقد أحسن** صاحب "المفتاح" في إهمال هذا الاشتراط؛ وهو تحقق التنافي لأن قولنا: ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب **على ما صرح** به في "المفتاح" مع عدم تنافي الشعر والكتابة، **ومثل هذا** خارج عن **أقسام القصر** الإضافي ......

كاتبا أو منجما: لأنها لا يمتنع اجتماعهما مع كونه شاعرا بخلاف الإفحام.

وشرط قصر إلخ: إنما سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو: "إنما الكاتب زيد لا عمرو" لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا زيد؛ لأنه لا يخفى عليك أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه، وحينئذ فلا يشترط فيه تحقق التنافي، بل تارة لا يتحقق التنافي كما مثلنا، وتارة يتحقق نحو: لا أب لزيد إلا عمرو، فإنه قصر صفة على موصوف قصر قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف أبوة زيد. [الدسوقي: ١٨٣/٢]

تحقق تنافيهما: أي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لأجل أن يكون إثبات المتكلم إحدى الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنافيها، فيكون القصر قصر قلب بيقين، بخلاف ما إذا لم تكن إحداهما منافية للأخرى فإن المخاطب يجوز اجتماعهما في بادي الرأي، فيحتمل أن يكون قصر إفراد ويحتاج في كونه قصر قلب إلى أمر خارجي يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس. (الدسوقي) مما ينافي القيام: ككونه مستلقيا أي وليس المنفي بقصر القلب كونه كاتبا أو شاعرا لعدم منافاتهما القيام. (الدسوقي)

ولقد أحسن إلخ: تعريض بالمصنف من كونه أساء في اشتراط هذا الشرط وهو تحقق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب، فكان ينبغي له إهماله كما أهمله السكاكي. (الدسوقي)

على ما صرح إلخ: لأن الشرط في قصر القلب على كلام صاحب "المفتاح" اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم، سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع أم لا. [الدسوقي: ١٨٤/٢]

ومثل هذا: أي "ما زيد إلا شاعر" لمن اعتقد أنه كاتب. (الدسوقي) أقسام القصر: [مع أن القصر لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة قطعا. (الدسوقي)] أي القصر الإضافي، أما خروجه عن قصر الإفراد فلاعتقاد المخاطب اتصافه بصفة واحدة هي الكتابة، وفي قصر الإفراد لابد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه بهما، وأما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب به مترددا لا اعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر، وأما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه عند المصنف، وأما على مذهب السكاكي من إهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن الأقسام الثلاثة، بل داخل في قصر القلب كما علمت. (الدسوقي)

على ما ذكره المصنف، لا يقال: هذا **شرط الحسن** أو المراد التنافي **في اعتقاد المخاطب**؛
من شرط التنافي تحقق التنافي في الوصفين لا في نفس الأمر
لأنا نقول: أما الأول فلأنه **لا دلالة** للفظ عليه مع أنا لانسلم عدم حسن قولنا: ما زيد
لفظ المتن هو كونه شرطا للحسن
إلا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر، **وأما الثاني** فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب
معلوم **مما ذكره** في نفس تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس،
أي تعريفه
فيكون هذا الاشتراط ضائعا، وأيضا **لم يصح** قول المصنف: إن السكاكي لم يشترط في
على الاحتمال الثاني في الإيضاح
قصر القلب تنافي الوصفين، **وعلل المصنف** اشتراط تنافي الوصفين بقوله: **ليكون**.....
في الإيضاح

شرط الحسن: أي لحسن قصر القلب لا لصحته، وحينئذ فلا يخرج: "ما زيد إلا شاعر" لمن اعتقد أنه كاتب عن أقسام القصر، بل يكون من قصر القلب وإن كان غير حسن. [الدسوقي: ١٨٤/٢] **اعتقاد المخاطب**: من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الأمر بأن لا يمكن اجتماعهما. [التجريد: ٢٠٧]

لا دلالة إلخ: حاصل هذا الرد: أنا لانسلم أن هذا مراد المصنف لعدم إشعار لفظ الكتاب به؛ إذ الأصل في الشروط أن تكون للصحة لا للحسن، بل كلامه في "الإيضاح" الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ينافي كونه شرطا للحسن، ولو سلمنا كونه شرطا للحسن فلانسلم عدم حسن إلخ. (الدسوقي) **وأما الثاني**: أي كون المصنف أراد تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الأمر. (الدسوقي) **مما ذكره** إلخ: أي مما ذكره في التفريع على تفسيره أي تعريفه، وذلك؛ لأنه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى، ثم فرع على ذلك قوله: والمخاطب بالثاني من يعتقد العكس. (الدسوقي)

لم يصح إلخ: حاصل كلام الشارح: أنه لو كان مراد المصنف التنافي بحسب الاعتقاد لم يصح قول المصنف في "الإيضاح" معترضا على السكاكي أنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه، وذلك؛ لأن التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي، فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب الاعتقاد؛ إذ يبعد أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو معترف به. [الدسوقي: ١٨٥/٢]

وعلل المصنف: أي في "الإيضاح" وأشار الشارح بهذا إلى بطلان دليل المصنف بعد إبطال مدعاه في اشتراط الشرط المذكور. (الدسوقي) **ليكون** إلخ: أي إنما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين؛ لأجل أن يكون إثبات الصفة مشعرا بانتفاء الأخرى، فإذا قيل: "ما زيد إلا قائم" كان إثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود و لم يحصل ذلك الإشعار إلا إذا كان الوصفان متنافيين في نفس الأمر. (الدسوقي)

إثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها، **وفيه نظر** بين في الشرح، **وقصر التعيين أعم** من أن يكون الوصفان متنافيين فيه أو لا، **فكل مثال** يصلح لقصر الإفراد أو القلب يصلح لقصر التعيين **من غير عكس**، وللقصر طرق، والمذكور ههنا **أربعة وغيرها** قد سبق ذكره، فالأربعة المذكورة ههنا:

حقيقيا كان أو غيره — أسباب تفيده — في باب القصر

[القصر بالعطف]

منها: العطف كقولك في قصره ....

بـ"لا وبل ولكن"

وفيه نظر: [فالحق مع السكاكي في إهمال هذا الشرط] حاصله: أنه إن أراد أن إثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غيرها، فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي، وإن أراد أن إثبات المخاطب الصفة هو المشعر، فلا يتوقف أيضا على التنافي، بل يفهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول: ما زيد إلا كاتب، فيقول المتكلم ردا عليه: ما زيد إلا شاعر [التجريد: ٢٠٧] والحاصل: أن شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم، سواء تحقق التنافي بينهما أم لا، وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم. [الدسوقي: ١٨٥/٢]

وقصر التعيين أعم: أي من كل واحد منهما على انفراده، وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع؛ لأنه لا يمكن؛ لأن الوصفين فيه إما متباينان أو لا، ولا واسطة بينهما، فإن كان متباينين تحقق القلب مع التعيين دون الإفراد، وإن كان غير متباينين تحقق الإفراد مع التعيين دون القلب، والعموم باعتبار المحل، وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين؛ لأنها مباينة لكل من حقيقة القصرين وقسيم لهما إذ لا يصدق قصر الإفراد إلا عند اعتقاد المشاركة، ولا يصدق قصر القلب إلا عند اعتقاد العكس، ولا يصدق قصر التعيين إلا عند عدم الاعتقادين، وإنما كان قصر التعيين أعم محلا من كل قصري الإفراد والقلب؛ لأن الأول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه، والثاني محله ما فيه التنافي، وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم. [الدسوقي: ١٨٦/٢]

فكل مثال إلخ: إشارة إلى أن العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية لا بحسب الصدق، أو التحقق بالفعل. (الدسوقي)

من غير عكس: لأنه ربما صلح للتعيين ما لا يصلح للإفراد وهو القلب، وربما صلح له ما لا يصلح للقلب وهو الإفراد. (الدسوقي)

أربعة: العطف والاستثناء و"إنما" والتقديم. وغيرها: كضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس. (الدسوقي) منها العطف: إنما قدم العطف على بقية الطرق؛ لأنه أقواها للتصريح فيه بالطرفين: المثبت، والمنفي، بخلاف غيره فإن النفي هناك ضمني، ثم النفي والاستثناء أصرح من "إنما"، وأخر التقديم عن الكل؛ لأن دلالته على القصر ذوقية لا وضعية. واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقي والإضافي، وذلك؛ لأنه إن كان المعطوف خاصا نحو: زيد شاعر لا عمرو، فالقصر إضافي، وإن كان عاما نحو: زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي. (الدسوقي)

أي قصر الموصوف على الصفة إفرادا: **زيد شاعر** لا كاتب، أو **ما زيد كاتبا** بل شاعر، مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف، **والثاني بالعكس،** لمن اعتقده كاتبا وشاعرا
وقلبا: زيد قائم لا قاعد، أو ما **زيد قائما بل قاعد، فإن قلت: إذا تحقق** تنافي الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير، فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر؟ **قلت:** الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ؛ إذ المخاطب اعتقد العكس، فإن قولنا: "زيد قائم" وإن دل على نفي القعود لكنه ....
في نفي الغير تنبيه المخاطب وغيره الواقع من المخاطب

زيد شاعر إلخ: أثبت الشعر لزيد قبل حرف العطف، ونفى به عنه الكتابة التي لا تنافي الشعر فكان قصر إفراد. [المواهب: ١٨٧]
ما زيد كاتبا إلخ: إنما ذكر "بل" بعد النفي دون الإثبات؛ لأنها بعد النفي تفيد الإثبات للتابع، فتفيد القصر وبعد الإثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه، فلا تفيد القصر فنحو: ما زيد كاتبا بل شاعر، معناه: نفي الكتابة عن زيد وإثبات الشعر له، ونحو: زيد كاتب بل شاعر، معناه: إثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفي الكتابة وإثباتها لزيد. [التجريد: ٢٠٧]
والثاني بالعكس: أي المنفي معطوف عليه والمثبت معطوف. [الدسوقي: ١٨٧/٢]
وقلبا إلخ: اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين، لكن المفهوم من "دلائل الإعجاز" جريانه فيه، فالاقتصار لما سيصرح به الشارح في قوله: ولما كان إلخ. [الدسوقي: ١٨٨/٢]
زيد قائم لا قاعد: لمن اعتقد أنه قاعد، والمشروط هو تنافي الوصفين موجود. (الدسوقي)
زيد قائما بل قاعد: لمن اعتقد أنه قائم ومثل بمثالين لما سبق. (الدسوقي)
فإن قلت إلخ: حاصله: أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا، وذلك؛ لأنه شرط فيه تحقق تنافي الوصفين، وإذا تحقق تنافيهما كما في المثالين علم من نفي أحدهما ثبوت الآخر، وكذا من ثبوت أحدهما نفي الآخر، وحينئذ فلا فائدة في عطف المثبت على المنفي، أو عطف المنفي على المثبت، وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي. (الدسوقي)
إذا تحقق: أي ثبت سواء كان شرطا كما قال المصنف أو لا، فالإشكال عام. [التجريد: ٢٠٨]
قلت إلخ: حاصله: أن فائدة التعرض لنفي الغير بعد إثبات المطلوب بطريق الحصر: الإشعار بأن المخاطب اعتقد العكس؛ لأن القيد الزائد من البليغ حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائدة، وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب؛ فإن المتبادر من قولنا: "كان كذا لا كذا" أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب، وكذا قولنا: "ما كان كذا بل كذا" معناه بالذوق السليم: "ما كان كذا" كما تزعم أيها المخاطب. (الدسوقي)

خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد، وفي قصرها أي قصر الصفة على الموصوف إفرادا وقلبا **بحسب المقام** نحو: زيد شاعر لا عمرو، أو ما عمرو شاعرا بل زيد، ويجوز "ما شاعر عمرو بل زيد" **بتقديم الخبر** على الاسم، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين؛ **لبطلان العمل**، ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الإفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الإفراد **وتحقق التنافي** في القلب **على زعمه** أي المصنف **أورد** جواب لما **للقلب مثالا** غير مثال الإفراد يتنافى فيه الوصفان، بخلاف قصر الصفة فإن مثالا واحدا **يصلح لهما** أي للإفراد والقلب، ولما كان كل ....

خال عن الدلالة: فإذا جيء بالعطف دل بالذوق السليم على أنه معتقد لذلك خطأ. [الدسوقي: ١٨٩/٢]

بحسب المقام: أي حال المخاطب، فإن اعتقد المخاطب شركة زيد و عمرو في الشاعرية أو في انتفائها كان قصر إفراد، وإن اعتقد العكس كان قصر قلب، ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين إنما يشترط عند المصنف في قصر القلب إذا كان قصر موصوف على صفة، لا قصر صفة على موصوف؛ لئلا يشكل عليك كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب، ومثل المصنف بمثالين لما سبق. (الدسوقي)

بتقديم الخبر: نبه بذلك على أن جواز "ما شاعر عمرو" على إعراب "شاعر" خبرا مقدما و"عمرو" مبتدأ مؤخرا، لا على أن "شاعرا وعمرا" فاعل، إذ حينئذ لا يجوز؛ لأنه بطل النفي فيما بعد "بل"، فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد على النفي، وقد يقال: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. [التجريد: ٢٠٨]

لبطلان العمل: أي عمل "ما"؛ لأن شرط عملها ترتيب معموليها وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر؛ لأن "شاعر" خبر مقدم و"عمرو" مبتدأ مؤخر، وهذا البطلان عند الجمهور وإلا فقد جوز قوم الإعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان أو غيره، وجوزه ابن عصفور إذا كان ظرفا. (الدسوقي ملخصا)

وتحقق التنافي: أي وتحقق التنافي وعدم التنافي لا يمكن اجتماعها في محل واحد. [الدسوقي: ١٩٠/٢]

على زعمه: أي زعم المصنف لا على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه، وحينئذ فالمثال الواحد عنده يصلح لهما. (الدسوقي)

أورد للقلب مثالا إلخ: ظاهره "مثالا واحدا" مع أنه أورد للقلب مثالين، واحد في الإثبات، وواحد في النفي، ويمكن جعل التنوين للجنس، أو يقال جعلهما واحدا لاتحاد متعلقهما. (التجريد)

يصلح لهما: لأن ما ذكر من اشتراط التنافي وعدمه إنما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة، ولا يتأتى في قصر الصفة على الموصوف؛ لظهور التنافي بين كل موصوفين، والفرق بين القصرين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب، فقولك: "ما قائم إلا زيد" صالح للإفراد والقلب. (الدسوقي)

ما يصلح **مثالا لهما** يصلح مثالا **لقصر التعيين** لم يتعرض **لذكره**، وهكذا في سائر الطرق.
هي إنما والاستثناء التقديم

[القصر بالنفي والاستثناء]

ومنها: **النفي والاستثناء** كقولك في قصره إفرادا: **ما زيد إلا شاعر**، وقلبا: ما زيد إلا قائم، وفي قصرها إفرادا وقلبا: **ما شاعر إلا زيد**، **والكل** يصلح مثالا للتعيين، **والتفاوت** إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب.
أي الموصوف — لمن اعتقد أنه قاعد — أي الصفة — بحسب المقام

[القصر بـــ"إنما"]

ومنها "إنما" كقولك في قصره إفرادا: **إنما زيد كاتب**، وقلبا: **إنما زيد قائم**، ....
أي الموصوف — لمن اعتقد أنه قاعد

مثالا لهما: أي للإفراد والقلب في قصري الموصوف والصفة. [الدسوقي: ١٩٠/٢]
لقصر التعيين: لكونه أعم منهما بحسب الاشتراط. **لذكره**: لا في قصر الموصوف ولا في قصر الصفة. (الدسوقي)
النفي والاستثناء: لم يقل المصنف: "الاستثناء مطلقا"؛ إذ الاستثناء من الإثبات لا يفيد القصر، بل المقصود منه تصحيح الحكم الإيجابي، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم، فكما أن "جاءني الرجال العلماء" ليس قصرا كذلك "جاءني الرجال إلا الجهال" ليس قصرا، بخلاف "ما جاءني إلا زيد" فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد، لا تحصيل الحكم فقط وإلا قيل: جاءني زيد. [التجريد ملخصا: ٢٠٨]
ما زيد إلا شاعر: [لمن يعتقد اتصافه بالشعر وغيره] ليس لتعدد الأمثلة هنا كبير فائدة؛ إذ المثال الواحد نحو: "ما زيد إلا قائم" إذا يضاف لما لا ينافيه كالكاتب يكون قصر إفراد، وإذا يضاف لما ينافيه كالقاعد يكون قصر قلب، فكان الأولى الاقتصار على مثال واحد كما صنع في قصر الصفة، ولا يقال مثله في العطف؛ لأنه متوقف على التصريح بالطرفين، فلا يتطرق له الاحتمال بالإضافة. (التجريد)
ما شاعر إلا زيد: أي لمن اعتقد أن زيدا وعمرا شاعر أو عمرا فقط، فيكون في الأول قصر إفراد، وفي الثاني قصر قلب. [الدسوقي بزيادة: ١٩٢/٢] **والكل**: أي من الأمثلة المذكورة لقصر الموصوف والصفة يصلح مثالا للتعيين. (الدسوقي)
والتفاوت: أي التغاير بين ما تقدم من الإفراد والقلب وبين التعيين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب وعدمه، فإن اعتقد المخاطب الاشتراك فهو إفراد، وإن اعتقد العكس فقلب، وإن لم يعتقد شيئا فتعيين. (الدسوقي ملخصا)
إنما زيد كاتب: لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر. **إنما زيد قائم**: ويرد على تعدد المثال مثل ما مر من أن المثال الواحد يصلح للإفراد والقلب؛ لأن القائمية قد تضاف لما ينافيها كالقاعدية فيكون القصر قلبا، وإلى ما لا ينافيها كالشاعرية فيكون إفرادا، فلا حاجة لتعدد المثال. [الدسوقي: ١٩٣/٢]

وفي قصرها **إفرادا وقلبا**: إنما قائم زيد، **وفي "دلائل الإعجاز"**: إن "إنما" و"لا" العاطفة
أي الصفة بحسب المقام
إنما يستعملان في الكلام المعتد به؛ لقصر القلب **دون الإفراد، وأشار** إلى سبب إفادة
أي البليغ
"إنما" القصربقوله **لتضمنه** معنى "ما" و"إلا"، وأشار بلفظ التضمن **إلى أنه ليس** بمعنى
"ما" و"إلا" حتى **كأنهما** لفظان مترادفان؛ ....
تفريع على المنفي

إفرادا وقلبا: أي بحسب المقام واعتقاد المخاطب، فإن كان معتقدا أن القائم زيد وعمرو فإفراد، وإن اعتقد أنه عمرو فقلب، ولا تغفل عما تقدم من أن الأمثلة المذكورة لقصره أو قصرها تصلح للتعيين. [الدسوقي: ١٩٣/٢]
وفي دلائل الإعجاز إلخ: ظاهره الاعتراض على المصنف، حاصله: أن المصنف جعل "إنما" لقصر القلب وقصر الإفراد، وكذلك جعل "لا" فيما تقدم لهما مع أن في "دلائل الإعجاز" أن "إنما" و"لا" العاطفة إنما يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الإفراد، وهذا الاعتراض من الشارح إنما يرد على المصنف بالنسبة لـ"إنما" بحسب ما شرح الشارح كلامه، ولو يخص جميع أمثلة "إنما" في كلام المصنف بقصر القلب فلا يرد أصلا، ويحتمل أن لا يكون غرض الشارح من نقل كلام "دلائل الإعجاز" الاعتراض على المصنف، بل مقصوده تبيين المذهبين فقط. (الدسوقي ملخصا)
إنما يستعملان إلخ: أقول: إن كان الشارح نقل عبارة "دلائل الإعجاز" بالمعنى ولفظ "إنما" من الشارح ورد عليه أنه استعمل "إنما" في قصر الإفراد، فما فر منه وقع فيه إلا أن يقال: إنه قصد تبيين المذهبين لا إفساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعمله في قصر الإفراد، وإن كانت في عبارة "دلائل الإعجاز" ورد الاعتراض على صاحب "الدلائل"، تدبر. [التجريد: ٢٠٩]
دون الإفراد: أي على خلاف ما مشى عليه المصنف، فإنه صرح باستعمال "لا" في قصر الإفراد في بحث العطف السابق قريبا، وأما "إنما" فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الإفراد، لكن شرح الشارح على أنها تستعمل له. (التجريد) وأشار إلخ: فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف: "لتضمنه" راجع لقوله: "وفي قصرها" فقط دون ما قبله أيضا، وإنما تعرض المصنف لبيان سبب إفادة "إنما" القصر لمخالفة بعضهم في ذلك. [الدسوقي: ١٩٤/٢] لتضمنه إلخ: أي لاشتماله على معنى "ما" و"إلا" اللتين هما في إفادة الحصر أبين ومعنا هما هو الإثبات والنفي. (الدسوقي)
إلى أنه ليس إلخ: أي أشار بلفظ التضمن إلى أن معنى "إنما" ليس هو معنى "ما" و"إلا" بعينه حتى كأنها مترادفة لهما، ووجه تلك الإشارة أن تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه، بخلاف كونه نفسه، ولهذا يقال: إن "إنما" لو شاركت "ما" و"إلا" في إفادة القصر لكن تختلف معهما في أن "إنما" تستعمل في ما من شأنه أن لا ينكر و"ما" و"إلا" بالعكس، ولو كانا مترادفين لما اختلفا في الإفادة. [الدسوقي ملخصا: ١٩٥/٢]
كأنهما: [أي "إنما" و"ما وإلا"] إنما قال: كأنهما ولم يقل: حتى أنهما؛ لأنه أي "إنما" إذا كان بمعنى "ما" و"إلا" لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين؛ لأن من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وإفرادا في اللفظ وهنا ليس كذلك؛ =

إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق، من كل وجه علة للنفي
فليس كل كلام يصح فيه "ما" و"إلا" يصح فيه "إنما"، صرح بذلك الشيخ في "دلائل الإعجاز". **ولما اختلفوا** في إفادته القصر وفي تضمنه معنى "ما" و"إلا" **بينه** بثلاثة أوجه أي إفادة إنما
فقال: **لقول المفسرين** ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ (البقرة:١٧٣) بالنصب نصب بالميتة معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهذا المعنى هذا الوجه الأول **هو المطابق** لقراءة الرفع أي رفع الميتة، وتقرير هذا الكلام: أن في الآية المذكور ثلث قراءات: "حَرَّمَ" مبنيا للفاعل مع بناء حرم للفاعل مع نصب الميتة، ورفعها، على أنه مفعول حرم على أنه خبر ان و"حُرِّمَ" مبنيا للمفعول مع رفع الميتة، على أنه نائب فاعل كذا في تفسير **الكُوَاشِي**. **فعلى القراءة الأولى "ما" في إنما** كافّة؛ ....

- لأن إنما مفرد و"ما" و"إلا" مركب، ولهذا لا يقال: الإنسان مرادف للحيوان الناطق. [التجريد: ٢٠٩]

فليس كل كلام إلخ: تفريع على قوله: أنه ليس بمعنى "ما" و"إلا"؛ لأن "إنما" تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب و"ما" و"إلا" بالعكس (التجريد) وكـ"مِنْ" الزائدة فإنه يصلح معها "ما" و"إلا" دون "إنما" نحو: ما من إله إلا الله، ولا يصح "إنما من إله الله" فلو كان "إنما" بمعنا هما يقوم كل واحد مقام الآخر. [الدسوقي: ١٩٥/٢](ملخص)

ولما اختلفوا إلخ: فقال بعضهم: إنها لا تفيده، وقيل: تفيد عرفا، وقيل: عرفا واستعمالا. (الدسوقي)

بينه: أي المذكور من إفادة "إنما" القصر ومن تضمنها معنى "ما وإلا". (الدسوقي)

لقول المفسرين: أي من العرب العارفين بموضوعات الألفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد، فالاستدلال بقولهم من حيث ذلك فصح الاستدلال، واندفع الاعتراض بأن التفسير مستمد من هذا الفن، فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعاويهم. (التجريد) **هو المطابق إلخ:** أي الموافق لها في إفادة القصر وإن اختلف طريق القصر في القراءتين، فالطريق في القراءة الأولى إنما، وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين كما سيجيء. [الدسوقي: ١٩٦/٢] **الكُوَاشِي:** بضم الكاف وتخفيف الواو، نسبة إلى الكواشة حصن من أعمال الموصل وهو الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف ابن الحسين الكواشي كان من الأكابر وله كرامات. (الدسوقي)

القراءة الأولى: وهو حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة. (الدسوقي)

"ما" في "إنما" إلخ: والمعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله، اعلم أن الله أحل لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث، وهذه الأربعة كانت من الخبائث، استعملها كفار قريش وجعلها من الطيبات، فبين سبحانه وتعالى ما حر م عليكم أي من الطيبات التي عند قريش إلا هذه الأربعة، ما بقى من الطيبات فهو حلال، فكأنه قال: كلوا من الطيبات ما رزقناكم إلا هذه الأربعة.

إذ لو كانت موصولة **لبقي "إن"** بلا خبر والموصول بلا عائد، **وعلى الثانية** موصولة والعائد محذوف ليكون الميتة **خبرا**؛ إذ لا يصح ارتفاعها بـــ"حرم" المبني للفاعل **على ما لا يخفى**، لـــ"أن" والمعنى أن الذي حرمه الله عليكم **هو الميتة، وهذا يفيد القصر** لما مر في تعريف المسند من أن نحو "المنطلق زيد **وزيد المنطلق**" يفيد حصر الانطلاق على زيد، فإذا كان الجمل المعرفة الطرفين "إنما" متضمنا معنى "ما" و"إلا" وكان معنى **القراءة الأولى**: "ما حرم الله عليكم إلا الميتة" **كانت مطابقة** للقراءة الثانية، **وإلا** لم تكن مطابقة لها؛ لإفادتها القصر،........ في إفادة القصر أي القراءة الأولى للثانية أي الثانية

لبقي "إن" إلخ: وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على "الذي" والخبر محذوفا، والتقدير: وإن الذي حرم أي هو الميتة الله تعالى، عكس للمعنى المقصود وهو بيان المحرم بالفتح؛ لأن الكلام حينئذ يكون بيانا للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوفا والميتة بدلا منه أو مفعولا لمحذوف تقديره أعني والخبر محذوفا، والتقدير: أن الذي حرمه الله الميتة أو أعني الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح على أنه خلاف المقصود؛ لأن المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان أن الميتة المحرمة حاصلة وثابتة. [الدسوقي ملخصا: ١٩٦/٢] **وعلى الثانية**: وهو حرم مبنيا للفاعل مع رفع الميتة.

خبرا: أي لـــ"إن" لا فاعل لـــ"حرم"، والتقدير: إن الذي حرمه الله عليكم الميتة. (الدسوقي)

على ما لا يخفى: لأن المحرِم هو الله تعالى وهو مرجع الضمير المستتر في "حرم". [الدسوقي: ١٩٧/٢]

هو الميتة: هذا حل معنى وإلا فلا حاجة إلى قوله: هو. (الدسوقي)

وهذا يفيد القصر: أي هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها؛ لأن ما حرم في قوة المحرم، فهو كالمنطلق في المنطلق زيد وزيد المنطلق. [التجريد: ٢٠٩]

وزيد المنطلق: ذكر على وجه الاستطراد وإلا فالمسألة من الأول. فإن قلت: تعريف المسند إليه بلام الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر، قلت: إنما يحتمل عدم إفادته لذلك إذا ظهر له فائدة أخرى، وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر. (التجريد) **القراءة الأولى**: وهو حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة. (الدسوقي)

كانت مطابقة: أي في إفادة القصر وإن كان سبب القصر مختلفا فيهما؛ لأن القصر في قراءة النصب من "إنما"، وفي الرفع من التعريف الجنسي كما عرفت من أن الموصول مع صلته في قوة المحلى باللام، وقوله: "كانت مطابقة" أي كما هو الواجب في القراءات من التطابق لا التنافي. (الدسوقي) **وإلا**: أي وإلا تكن "إنما" متضمنا معنى "ما" و"إلا" لم تكن أي الأولى مطابقة لها أي للثانية لإفادتها أي الثانية القصر دون الأولى. (التجريد)

فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هي **القراءة الاولى** والثانية، **ولهـذا** لم يتعرضا للاختلاف في لفظ "حرم" **بل في لفظ** "الميتة" رفعا ونصبا، وأما على القراءة الثالثة أعني رفع "الميتة"، و"حرم" مبنيا للمفعول، فيحتمل أن يكون "ما" كافة، أي ما حرِم عليكم إلا الميتة **وأن تكون موصولة**، أي إن الذى حرم عليكم هو الميتة، ويرجح هذا ببقاء "إن" عاملة على ما هو أصلها، وبعضهم توهم أن مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة، **فطالبهما بالسبب** في اختيار كونها موصولة **مع أن الزجاج** اختار أنها كافة، **ولقول النحاة**: "إنما" **لإثبات** ما يذكر بعده ونفي ما سواه **أي سوى ما يذكر بعده**،

(في لفظ الميتة) (عطف على رفع) (حال من حرم) (أي كون "ما" موصولة) (أي كونها عاملة) (هذا هو الوجه الثاني) (أي الحكم الذي يذكر)

القراءة الأولى إلخ: يعني ليس مرادهما بقراءة الرفع: القراءة الثالثة، وقد علمت أن المراد بالقراءة الأولى قراءة النصب والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع بناء "حرم" للفاعل فيهما. [الدسوقي: ١٩٧/٢] ولهذا: لكون مرادهما بقراءة الرفع والنصب ما ذكر. [الدسوقي: ١٩٨/٢] بل في لفظ: أي بل تعرضا للاختلاف في لفظ الميتة. (الدسوقي)

وأن تكون موصولة: أي وعلى كل فالقصر حاصل بـــ"إنما" على الأول أو التعريف الجنسي على الثاني. (الدسوقي)

فطالبهما بالسبب إلخ: إن قلت: من أين أتى له ذلك الاختيار؟ قلت: من قوله: وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر؛ لأنه لايصح الإحالة على مامر إلا إذا كانت موصولة؛ لأنها لو كانت كافة لم يستند في إفادة القصر إلى ما مر في تعريف المسند بل لتضمنه معنى "ما" و"إلا" كما في قراءة النصب، وقد يقال: السبب في اختيار كونها موصولة موجود وهو بقاء "إن" عاملة على ما هو أصلها من العمل. (الدسوقي)

مع أن الزجاج إلخ: نظر الزجاج إلى أن "إنما" في الآية المذكورة يرسم في المصحف متصلة فحكم بكونها كافة، ورد عليه بأن رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة، بل هو سنة تتبع، وكم من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما أشار إليه القاضي في تفسير أواخر آل عمران. (الدسوقي)

ولقول النحاة: أي الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشافهة، فهم إنما يقولون ما تقرر عندهم من جهة اللغة فالنقل عنهم نقل عن اللغة، وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة، والمراد: النحاة غير المفسرين، فلا تكرار مع ما تقدم، والمراد أيضا بالنحاة بعضهم لا كلهم لما تقدم من الخلاف في إفادتها للقصر وعدمه، فلا يعارض ما تقدم من الشارح. (الدسوقي)"إنما" لإثبات إلخ: أي فدلالتها على ذلك دليل على تضمنها معنى "ما" التي هي للنفي وعلى معنى "إلا" التي هي للإثبات، والحاصل: أنه لما كان مفاد "إنما" ومفاد "ما" و"إلا" واحدا دل على أنها بمعناهما. (الدسوقي) ما يذكر بعده: أي مما يقابله؛ لأن الكلام في القصر الإضافي.

أما في قصر الموصوف نحو: "إنما زيد قائم" فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأما في قصر الصفة نحو: "إنما يقوم زيد" فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما، **ولصحة انفصال** الضمير معه أي مع "إنما" نحو: إنما يقوم أنا؛ فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال، ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى: ما يقوم إلا أنا، فيقع بين الضمير **وعامله فصل** لغرض، ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره، ولهذا صرح باسمه فقال: قال الفرزدق: أنا الذائد من الذود وهو **الطرد** الحامي الذمار **أي العهد**، وفي الأساس: هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف **من حماه** وحريمه، وإنما : **يدافع** عن

كالاضطجاع — هذا هو الوجه الثالث — هو أنا — وهو يقوم — بالمقدرة — هو الحصر — كسفرجل — الحافظ — بالذال — من الملامة — شدد عليه — بيان لما

ولصحة انفصال إلخ: [في مقام لا يصح الفصل فيه بدون "إنما". (التجريد: ٢١٠)] أي الإتيان به منفصلا مع "إنما" والحال أنه يمكن وصله، والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب ولا يعدل عن وصله إلى فصله إلا لموجب، وموجبات الفصل: إما تقديمه على عامله وإما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها للتقدير في موضع "إنما" إلا "ما وإلّا" فتعين كونها للحصر كـ"ما وإلا" هذا حاصله، واعترض على هذا الدليل بأن فيه دورا؛ لأن صحة الانفصال متوقفة على التضمن المذكور في كلام الشارح، وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالنا بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة، فالتوقف الأول توقف حصول والثاني توقف معرفة، فتأمل. [الدسوقي ملخصا: ١٩٩/٢]

وعامله: وهو يقوم، فإن قيل: إن يقوم للغائب و"أنا" للمتكلم، يجاب بأن الفاعل في الحقيقة محذوف أي ما يقوم أحد إلا أنا. (الدسوقي) **فصل إلخ:** ومعلوم أنه لا يصلح من الفواصل هنا غير "إلا"، وهي إنما يكون بعد "ما" فيكون معنى الكلام: "ما يقوم إلا أنا لا غيري" وإنما أخر الضمير بعد فصله؛ لأنه المحصور فيه، فيجب تأخيره، (مواهب الفتاح بتغيير) **الطرد:** أي الدفع بسيف أو غيره. **أي العهد:** هذا معنى الذمار لغة، يقال: فلان حمى ذماره أي وفى بعهده، ومعناه عرفا هو ما ذكره الشارح عن الأساس وهو ما يلام الإنسان على عدم حمايته من حماه وحريمه، مأخوذ من الذمر وهو الحث؛ لأن ما تجب حمايته كانوا يتذامرون أي يحث بعضهم بعضا على الدفع عنه. [الدسوقي: ٢٠٠/٢] **من حماه:** ما يحميه الإنسان من مال أو نفس أو غيره، فعطف الحريم عليه عطف خاص على عام. (الدسوقي) **وإنما يدافع:** ليست الواو بعاطفة؛ لأن الجملة تذييلية، والواو في مثلها اعتراضية، وفيها معنى التعليل كأنه قيل: أنا الذائد الحامي؛ لأني شجاع مطاع، قال السيرامي: والقصر في "إنما" محتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب. (التجريد)

أحساهم أنا أو مثلي **لما كان غرضه** أي الشاعر **أن يخص المدافع** وهو الأحساب **لا المدافع عنه** أحساب القوم **فصل الضمير عن عامله وأخره؛ إذ لو قال:** "وإنما أدافع عن أحساهم" **لصار المعنى** أنه يدافع عن أحساهم عن الأحساب لا عن أحساب غيرهم وهو **ليس بمقصود، ولا يجوز أن يقال:** في منع الاستشهاد إنه محمول على الضرورة؛ **لأنه كان** يصح أن يقال: إنما أدافع عن أحساهم أنا **على أن يكون** ......

أحساهم: جمع حسب وهو ما يعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه، والمراد ها هنا الأعراض، وأما النسب فهو الانتساب للأب. [الدسوقي: ٢/٢٠٠] لما كان غرضه: حاصله: أنه إذا أخر الضمير عن الأحساب بعد فصله عن الفعل كان الضمير محصورا فيه؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره، فيكون المعنى حينئذ لايدافع عن أحساهم إلا أنا لا غيري، وهذا لا ينافي مدافعته عن أحساب غيرهم أيضا، ولو أخر الأحساب لكانت محصورا فيها وكان الواجب حينئذ وصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغة التكلم، فيكون التقدير هكذا: وإنما أدافع عن أحساهم لا عن أحساب غيرهم، ولما كان غرض الفرزدق الحصر الأول دون الثاني ارتكب التعبير الأول المفيد له، وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح. (الدسوقي)

أن يخص المدافع: أي بالمدافعة فهو من قصر الصفة على الموصوف، والمدافع على صيغة اسم الفاعل. (الدسوقي)

إذ لو قال: علة لمحذوف أي ولو أخر الأحساب وأوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض؛ إذ لو قال إلخ. (الدسوقي)

لصار المعنى: فيكون من قصر الموصوف على الصفة. ليس بمقصود: لما فيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة؛ لأنه في معرض التفاخر وعد المآثر. [التجريد: ٢١٠]

ولا يجوز أن يقال إلخ: أي في منع الاستشهاد بالبيت، وحاصله: أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر؛ لأن ذلك الفصل إنما هو لتقدير فاصل وهو "إلا" ممنوع؛ إذ لانسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل، بل نقول: هذا الفصل لضرورة الشعر؛ إذ لو قيل: وإنما أدافع عن أحساهم أو مثلي لانكسر البيت، فعدل إلى فعل الغيبة، فلا يكون فصل الضمير مع "إنما" في البيت لتضمنه معنى "ما" و"إلا"، فلم يتم الاستدلال. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٠١]

لأنه كان إلخ: حاصل ذلك الجواب: أن هنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبة، وهو أن يؤتى بفعل المتكلم، ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لا أنه فاعل مفصول، وذلك بأن يقال مثلا: وإنما أدافع عن أحساهم أنا أو مثلي والوزن واحد، فحينئذ لا فصل للفاعل فلا قصر. (الدسوقي ملخصا)

على أن يكون إلخ: فإن قلت: كيف يجوز حينئذ عطف "أو مثلي" على المستتر في "أدافع" مع أنه لايصح أدافع مثلي [التجريد: ٢١٠] قلت: يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع كما قيل في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] مع أنه لا يصح اسكن زوجك، أو أن "مثلي" فاعل فعل محذوف أي أو يدافع مثلي وهو من عطف الجمل. (الدسوقي)

"أنا" تأكيدا **وليست "ما" موصولة**، و"أنا" خبرها؛ **إذ لا ضرورة في** العدول عن لفظ "من" إلى لفظ "ما".

[القصر بالتقديم]

ومنها: التقديم، **أي تقديم ما حقه** التأخير **كتقديم الخبر** على المبتدأ أو **المعمولات** على الفعل كقولك في قصره أي في قصر الموصوف: **تميمي أنا، كان الأنسب** ذكر المثالين؛

وليست "ما" موصولة: هذا جواب عن منع وارد على الاستشهاد بالبيت المذكور، وهو أن يقال: عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون "إنما" بمعنى "ما وإلا"، وحينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد، وهو أن تجعل ما موصولة و"أنا" خبرها، وجملة "يدافع عن أحسابهم" صلتها، والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم أنا كما تقول: إن الذي ضرب زيدا أنا، فيفيد الكلام الحصر بتعريف الجزأين كما في قراءة ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالرفع، ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مفصولا عنه، وحاصل الجواب: أن المقام مقام الافتخار، فلا يناسبه التعبير بـــ"ما" التي هي لغير العاقل مع إمكان التعبير بـــ"من" واستقامة الوزن، فلا وجه للتعبير من البليغ بـــ"ما" في موضع "من"، وأيضا لو كانت موصولة لكتبت مفصولة عن "إن". [الدسوقي: ٢٠١/٢]

إذ لا ضرورة: وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى. (الدسوقي)

أي تقديم ما حقه إلخ: هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل، وفي إفادته القصر كلام والمرجح عدم الإفادة، واحترز بقوله "ما حقه التأخير" عما وجب تقديمه لصدارته كـ"أين" و"متى"، وقوله: "ما حقه التأخير" أي سواء بقي بعد التقديم على حاله، نحو: "زيدا ضربت أو لا" كما في "أنا كفيت مهمك". [الدسوقي ملخصا: ٢٠٢/٢] **كتقديم الخبر إلخ:** محل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الحصر ما لم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر، وإلا فلا يفيده كما صرح به الشارح. (الدسوقي) **المعمولات:** كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه. **تميمي أنا:** يعني فتقديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر المتكلم على التميمية، لا يتعدا ها الى القيسية مثلا. (الدسوقي) **كان الأنسب إلخ:** حاصله: أن الأنسب بصنيعه الإتيان بمثالين: أحدهما لقصر القلب، وهو ما يتنافي فيه الوصفان، والآخر لقصر الإفراد وهو ما لا يتنافيان فيه، والتميمية والقيسية إن تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للإفراد، وإن كان غير متنافيين كان القصر للإفراد ولا يصلح للقلب، وقد يجاب بأن التميمية يصح أن يكون المنفي بإثباتها القيسية التي تنافيها وهى الحقيقة، فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية، ويصح أن يكون المنفي القيسية المجامعة للتميمية وهى القيسية الحلفية أي المنسوب إلى الحلف والنصرة، فيكون لقصر الإفراد حيث كان المخاطب يعتقد الاتصاف بهما معا، والحاصل: أن قول المصنف "تميمي أنا" قصر تعيين إذا كان المخاطب يردِدك بين قيس وتميم، وقصر قلب =

لأن التميمية والقيسية **إن تنافيا** لم يصلح هذا مثالا لقصر الإفراد **وإلا** لم يصح لقصر القلب، وفي قصرها: "**أنا كفيت مهمك**" إفرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب، وهذه الطرق الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر تختلف من وجوه، فدلالة الرابع أي التقديم بالفحوى أي بمفهوم الكلام (هذا الوجه الأول) **بمعنى أنه** إذا تأمل صاحب **الذوق السليم** فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك، ودلالة **الثلاثة الباقية بالوضع**؛ لأن الواضع **وضعها لمعان**

= إذا كان المخاطب ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس، وقصر إفراد إذا كان المخاطب معتقدا أنك تميمي وقيسي من وجهين، وأشار الشارح لإمكان الجواب بتعبيره بالأنسب. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٠٢]

إن تنافيا: أي إذا جعلنا المعتبر في النسب طرف الأب فقط. [الدسوقي: ٢/٢٠٣] **وإلا**: أي وإن لم يتنافيا يعني إذا جعلنا المعتبر في النسب طرف الأم أيضا. **أنا كفيت مهمّك**: أي فتقديم "أنا" عن الفاعلية المعنوية أوجب حصر كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تتعداه إلى غيره، فإن اعتقد المخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان إفرادا، وإن اعتقد كفاية الغير فقط دون المتكلم كان قلبا، ولهذا لم يأت إلا بمثال واحد لقصر الصفة لما تقدم أن المثال الواحد يكفي في قصرها، وأما قصر التعيين فيصح في مثال قصره وقصرها، كما تقدم أيضا، فإن قلت: الكلام في تقديم ما حقه التأخير و"أنا" مبتدأ حقه التقديم، قلت: يلاحظ أنه في الأصل توكيد، فقدم وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكي فكان أصله: كفيتك أنا، فقدم "أنا" وجعل مبتدأ. (الدسوقي ملخصا)

بمعنى أنه: بيان لطريق فهم القصر من التقديم. [التجريد: ٢١١] **الذوق السليم إلخ**: أي القوة المدركة لخواص التركيب ولطائف الاعتبارات، وأما من ليس له هذه القوة فربما أنكره مع كمال قوة الإدراكية في المعقولات والمنقولات، وهذا قال ابن الحاجب. **الثلاثة**: أي العطف والنفي والاستثناء وإنما.

الباقية: بالجر عطفا على الرابع كما نبه عليه الشارح، ففيه عطف معمولى عاملين مختلفين. (التجريد)

بالوضع: أي بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها؛ لمعان يجزم العقل عند ملاحظة تلك المعاني بالقصر، وليس المراد أنها موضوعة للقصر كما أشار الشارح إلى ذلك بقوله: لأن الواضع إلخ، فاندفع ما يقال: إنه إذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم؛ لأنه إنما يبحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعاني الوضعية، أو يقال: إن هذه الثلاثة وإن دلت على القصر بالوضع له، إلا أن أحواله من كونه إفرادا أو قلبا أو تعيينا إنما تستفاد منها بمعونة المقام، وهي المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع. [الدسوقي: ٢/٢٠٤]

وضعها لمعان: أي إثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة، وهذا يفيد القصر؛ فإن حرف النفي وضع للنفي، وحرف الاستثناء للإخراج عن حكم النفي، ويلزم من اجتماعهما القصر، وهكذا غيره. (التجريد)

تفيد القصر، والأصل أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل في الأول أي طريق
الكثير الغالب
العطف **النص على المثبت** والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما إلا **كراهة الإطناب** كما
من الأمثلة أي التصريح عليهما
إذا قيل: زيد يعلم النحو والتصريف والعروض، أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول
فيهما أي في هذين المقامين: زيد يعلم النحو لا غير، أما في الأول فمعناه **لا غير** النحو أي
لا التصريف ولا العروض، وأما في الثاني فمعناه **ولا غير زيد** أي لا عمرو ولا بكر،
فيكون من قصر الموصوف فيكون من قصر الصفة
وحذف المضاف إليه من غير، وبني **على الضم** تشبيها بالغايات، **وذكر بعض** النحاة أن
لقطعه عن الإضافة أي قبل وبعد الرضي
"لا" في "لا غير" **ليست عاطفة، بل لنفي الجنس** أو نحوه أي نحو لا غير مثل لا ما سواه،
أي ما سوى النحو

النص على المثبت إلخ: فتقول في قصره "زيد قائم لا قاعد"، وفي قصرها "قام زيد لا عمرو" فقد نصصت على المثبت والمنفي. [الدسوقي: ٢/٢٠٤] **لكراهة الإطناب:** لضيق المقام أو لقصد الإبهام أو لتأتي الإنكار. (الدسوقي)

لا غير: حكي في "القاموس" عن السيرافي أن حذف ما تضاف إليه غير، إنما يستعمل إذا كانت "غير" بعد "ليس"، وأما لو كانت بعد غيرها من ألفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع، وحكم في "المغني" بأن قولهم: "لا غير" لحن، والمختار أنه يجوز، فقد حكى ابن الحاجب "لا غير" وتبعه شارح كلامه، واعلم أن كلمة "غير" في "ليس غير" في محل نصب عند المبرد على أنه خبر "ليس" واسمها ضمير مستتر، تقديره: ليس هو أي معلومه غير النحو، وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم "ليس" وخبر ها محذوف، والتقدير: ليس غير النحو معلومه، وأما "غير" في "لا غير" فمحلها بحسب المعطوف عليه فـ"لا غير" عطف على النحو في الأول وفي محل نصب وعطف على زيد في الثاني في محل رفع. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٠٥]

لا غير زيد إلخ: أي لاعمرو ولا بكر، قيل عليه: إن "غير زيد" ليس نصا على لا عمرو ولا بكر، فيكون المنفي متروك النص لا منصوصه، ويجاب بأن هذا من أمثلة متروك التنصيص لا من منصوصه فلا ورود للإشكال. (الملخص)

على الضم: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو: لاريب فيه. [التجريد: ٢١١]

وذكر بعض: إيراد على عد المصنف لها من طرق العطف. [الدسوقي: ٢/٢٠٦] **ليست عاطفة:** لأن العاطفة ينص معها على المثبت والمنفي جميعا، وهنا ليس كذلك. (الدسوقي) **بل لنفي الجنس:** وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظرا للمعنى؛ لأن معنى "زيد شاعر لا غير": ما زيد إلا شاعر، فيرجع إلى النفي والاستثناء، وحينئذ فما في كلام البعض من أن نحو "لا غير" طريق آخر للقصر على هذا القول وهم، ثم "أن غير" على هذا القول في محل نصب على أنه اسم "لا" والخبر محذوف أي لا غيره عالم في قصر الصفة، أو لا غيره معلوم له في قصر الموصوف. (الدسوقي)

ولا من عداه، وما أشبه ذلك، والأصل في الثلاثة الباقية **النص على المثبت** فقط أي
من عدا زيد نحو ليس غير أي ما وإلا وإنما والتقديم
دون المنفي وهو ظاهر، والنفي أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف **أن النفي بـــ"لا"** العاطفة لا يجامع الثاني أعني النفي والاستثناء، فلا يصح "ما زيد إلا قائم لا قاعد"، وقد يقع مثل ذلك **في كلام المصنفين**؛ لأن شرط المنفي بـــ"لا" العاطفة أن لا يكون ذلك المنفي **منفيا قبلها بغيرها** من أدوات النفي لأنها موضوعة **لأن تنفي بها** ما أوجبته
أولا
للمتبوع، لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيته، **وهذا الشرط** مفقود في النفي
وإلا كان تكرارا وهو ممنوع
والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: "ما زيد إلا قائم" فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
وإن كان المنفي مجملا

النص على المثبت: أي المثبت له الحكم في قصر الصفة، والمثبت لغيره في قصر الموصوف، فتقول في "ما" و"إلا" في قصر الصفة: "ما قائم إلا زيد" فقد نصصت على المثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عمرو مثلا، وتقول في قصر الموصوف: "ما زيد إلا قائم" فقد نصصت على الذي أثبت وهو القيام ولم تنص على الذي نفي وهو القعود مثلا، وهكذا في "إنما" وغيره. [الدسوقي: ٢٠٦/٢]

دون المنفي: [أي لا يصرح فيها على المنفي وإنما تدل عليه ضمنا] يرد عليه أنه يلزم منه أن يكون نحو: ما جاءني القوم إلا زيد على خلاف الأصل؛ لأنه نص فيه على المنفي والمثبت جميعا ولم يقل بذلك أحد، وأجاب بعضهم بأن الكلام في الاستثناء المفرغ؛ لأنه هو الذي من طرق القصر اصطلاحا، ولا يخفى ضعفه؛ لأن معنى الحصر موجود فيه قطعا، فالأحسن في الجواب أن يقال: إنا نمنع أنه نص فيه على المنفي؛ لأن المراد بالنص التفصيل، والمنفي في المثال وهو القوم مجمل لعدم النص فيه على الإفراد واحدا واحدا. [التجريد:٢١٢]

أن النفي بـــ"لا": إنما قيد بذلك للاحتراز عن النفي بغيرها كـ"ليس" إذ لا دليل على امتناع "ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد". (الدسوقي) **في كلام المصنفين**: أي لا في كلام الله ولا في كلام البلغاء. [الدسوقي: ٢٠٧/٢]

منفيا قبلها بغيرها: هذا صادق بما إذا كان غير منفي أصلا، وبما إذا كان منفيا بغير أدوات النفي كالفحوى أو علم المتكلم. [الدسوقي: ٢٠٨/٢] **لأن تنفي بها إلخ**: أي تنفي عن التابع ما أوجبته للمتبوع، هذا ظاهر في قصر الصفة على الموصوف مثل: جاء زيد لا عمرو" فإنك نفيت بها عن عمرو ما أوجبته لزيد وهو المجيء، ومشكل في قصر الموصوف مثل "زيد قائم لا قاعد" فإن المنفي بها القعود ولم يثبت للمتبوع الذي هو قائم كما هو ظاهر، وأجيب بأن المراد بما أوجب للمتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه، ففي المثال المذكور المتبوع وهو قائم أوجب له الثبوت للمسند إليه وهو زيد، وقد نفي بها هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد؛ لأن معنى زيد قائم لا قاعد أن زيدا محكوم عليه بالقيام، وليس محكوما عليه بالقعود بل هو منفي عنه. (الدسوقي) **وهذا الشرط**: أي عدم كون المنفي بها منفيا قبلها بغيرها. (الدسوقي)

حتى كأنك قلت: ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك، فإذا قلت: "لا قاعد" كالمستلقي
فقد نفيت بـــ"لا" العاطفة شيئا هو منفي قبلها بـــ"ما" النافية، **وكذا الكلام** في ما يقوم فلزم التكرار وهو ممنوع
إلا زيد، وقوله: "بغيرها" **يعني** من أدوات النفي على ما صرح به في "المفتاح"، **وفائدته** الاحتراز عما إذا كان منفيا **بفحوى الكلام أو علم المتكلم** أو السامع **أو نحو ذلك**، كما أي التقديم
سيجيء في "إنما"، **لا يقال: هذا** يقتضي جواز أن يكون منفيا قبلها بـــ"لا" العاطفة راجع إلى قوله: ونحو ذلك
الأخرى نحو: جاءني الرجال لا النساء لا هند؛ **لأنا نقول**: الضمير لذلك المشخص أي في قوله: بغيرها
بغير "لا" العاطفة التي نفى بها ذلك المنفي، **ومعلوم** أنه يمتنع نفيه قبلها بها .... أي المنفي أي قبل "لا"

فقد نفيت إلخ: أي فلزم التكرار وحينئذ لا يصح ورودها أي ورود "لا" بعد النفي والاستثناء. [الدسوقي: ٢/٢٠٨]
وكذا الكلام إلخ: يعني أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة وهو ما مر، وقصر الصفة على الموصوف وهو في هذا المثال؛ فإنك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد، فلا يصح أن تقول: ما يقوم إلا زيد لا عمرو. [الدسوقي: ٢/٢٠٩] **يعني إلخ**: لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفي كفحوى الكلام وكان غير مراد أتى بالعناية. (الدسوقي) **فائدته**: أي فائدة تقييد الغير بكونه من أدوات النفي.
بفحوى الكلام: أي التقديم، فإن دلالته على القصر بالفحوى كما مر، فجاز أن تقول "تميمي أنا لا قيسي" وكذا زيدا ضربت لا عمرا. (الملخص) **أو علم المتكلم**: أي والحال أن السامع يعلم خلافه، كما إذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو، والسامع يعلم بعلمك ذلك، إلا أنه يعلم خلاف ما تعتقده، فتقول ضربت زيدا لا عمرا. (الدسوقي) **أو نحو ذلك**: أي من الأفعال المتضمنة للنفي، وليس هو معناها صريحا كـــ"أبى وامتنع وكف" فإن معناها الصريح ثبوت الامتناع والإباء والكف. (الدسوقي) **لا يقال هذا إلخ**: [أي ما ذكر في بيان قوله: بغيرها] لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفي منفيا قبلها بغيرها لا بها، والمتبادر أن المراد بغير "لا غير" نوعها من أدوات النفي، وحينئذ يلزم أن يكون المثال المذكور أي "جاءني الرجال لا النساء لا هند" صحيحا؛ لأن هند ليس منفيا قبلها بغير نوعها أي نوع "لا" بل منفي بها. (الدسوقي)
لأنا نقول إلخ: حاصله: أن المراد غير شخص "لا"، ومنه "لا" أخرى التي سبقت قبلها، وحينئذ فلا يصح المثال؛ لأن "هندا" منفي بغير شخص "لا" الداخلة عليها قبل التصريح بها. (الدسوقي) **ومعلوم**: جواب عما يقال: إن ما ذكر من الجواب وهو أن شرط المنفي بـــ"لا" أن لا يكون منفيا قبلها بغير شخصها الذي وقع النفي به يقتضي أن نفيه قبلها بشخصها الذي وقع النفي به جائز مع أنه باطل، فكان الواجب الاحتراز عنه، وحاصل الجواب: أن هذا معلوم استحالته وإن كانت العبارة صادقة به وإذا كان محالا لايتأتى وجوده، فلا معنى للاحتراز عنه. [الدسوقي: ٢/٢١٠]

لامتناع **أن ينفي** شيئا بـــ"لا" قبل الإتيان بها، **وهذا** كما يقال: دأب الرجل الكريم أن **لا يؤذي غيره**؛ فإن المفهوم منه أن لا يؤذي غيره، سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم.

[جمع النفي بـــ"إنما" و"التقديم"]

ويجامع النفي بـــ"لا" العاطفة الأخيرين أي إنما والتقديم، فيقال: "إنما أنا تميمي لا قيسي"، و"**هو يأتيني** لا عمرو"؛ لأن النفي فيهما أي في الأخيرين غير مصرح به كما في النفي
راجع للمنفي بل ضمني علة لجواز مجامعة النفي لهما
والاستثناء، **فلا يكون** المنفي بـــ"لا" العاطفة منفيا بغيرها من أدوات النفي وهذا كما يقال:
أي ما ذكر من المثالين
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو؛ فإنه يدل على نفي المجيء عن زيد، لكن لا صريحا بل ضمنا.
أي انتفائه
وإنما معناه الصريح إيجاب **امتناع المجيء** عن زيد، **فيكون "لا"** نفيا لذلك الإيجاب
المتضمن للنفي
والتشبيه بقوله: امتنع زيد عن المجيء من جهة أن النفي الضمني ليس **في حكم النفي** الصريح

أن ينفي: بل إنما يكون منفيا بـــ"لا" أخرى مماثلة لها. [الدسوقي: ٢/٢١٠]

وهذا: أي قول المصنف: "بغيرها" حيث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا للنوع كما يقال: "دأب الرجل" إلخ فهو تنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص دون النوع. (الدسوقي)

لا يؤذي غيره: أي غير شخصه أعم من أن يكون غير شخصه كريما أو بخيلا، بخلاف ما لوجعل الضمير راجعا للنوع، فإن المعنى حينئذ أن لا يؤذي غير نوعه وهم البخلاء، فيقتضي بمفهومه أنه يؤذي الكرماء وهذا غير مراد. (الدسوقي) **ويجامع**: بقي أنه يسند القصر حينئذ إلى أيهما، وفيه تفصيل: ففي "لا" مع "إنما" نحو: إنما ضربت زيدا لا عمرا، يسند إلى "إنما" اتفاقا؛ لأنها أقوى، وفي "لا" مع التقديم نحو: زيدا ضربت لا عمرا يسند إلى التقديم اتفاقا أيضا، واختلف في التقديم و"إنما" فذهب الشارح إلى أنه يسند إلى التقديم؛ لأنه أقوى وعكس السيد؛ لأن "إنما" أقوى. [التجريد: ٣١٣]**وهو يأتيني إلخ**: هو فاعل معنى قدم لإفادة الحصر، والأصل: يأتيني هو، فظهر لك أن التمثيل المذكور مبني على مذهب السكاكي، كما مرسابقا. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢١٠]

فلا يكون إلخ: علم من هذا أن النفي الصريح ليس كالضمني؛ لأن الضمني يجامعه النفي بـــ"لا"، بخلاف الصريح، فإنه لا يجامعه. [الدسوقي: ٢/٢١١] **امتناع المجيء إلخ**: في العبارة قلب، والأصل امتناع زيد عن المجيء كما في المتن. (الدسوقي) **فيكون لا**: أي لفظ "لا" في قولنا: "لا عمرو" نفيا لذلك؛ ولو صرح بالنفي وقيل: لم يجئ زيد، لم يصح أن يقال: لا عمرو. (الدسوقي)

في حكم النفي إلخ: لأنه حكم بصحة العطف بـــ"لا" مع الأول دون الثاني. (الدسوقي)

لا من جهة أن المنفي بـــ"لا" العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في "إنما أنا تميمي لا قيسي"؛ إذ لا دلالة لقولنا: "امتنع زيد عن المجيء" **على نفي** مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا، (أي بدون قولنا: لا عمرو) قال السكاكي: شرط مجامعته أي مجامعة النفي بـــ"لا" العاطفة للثالث أي إنما أن **لا يكون الوصف** مختصا **بالموصوف لتحصيل الفائدة نحو:** ﴿**إنما يستجيب** (مثال للمنفي) الذين يسمعون﴾ (الأنعام:٣٦) فإنه يمتنع أن يقال: لا الذين لا يسمعون؛ لأن الاستجابة **لا تكون إلا ممن** يسمع، بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو؛ إذ القيام ليس مما يختص بزيد . . .

على نفي إلخ: لأنه لا حصر فيه حتى يتضمن النفي كـــ"إنما"، وإنما استفيد نفي مجيء عمرو المفيد للحصر من قوله: لا عمرو، بخلاف "إنما" والتقديم، فإنهما يدلان على النفي ضمنا فيكون "لا" بعدهما لتأكيد ذلك النفي الضمني كما مر. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢١١] **لا يكون الوصف إلخ:** [الذي أريد حصره في الموصوف (الدسوقي)] وذلك كما في قولك: "إنما تميمي أنا" فإن التميمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم، وهذا شرط بالنسبة إلى قصر الصفة، ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة، فيقال شرط مجامعة النفي بـــ"لا" العاطفة لـــ"إنما" أن لا يكون الموصوف مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال: "إنما المتقي متبع مناهج السنة لا البدعة" لاختصاص الموصوف بتلك الصفة. [الدسوقي: ٢/٢١٢] **بالموصوف:** الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال. (الدسوقي)

لتحصيل الفائدة: أي في مجامعة النفي بـــ"لا" مع "إنما"، فلو كان الوصف مختصا بالموصوف لعدمت الفائدة؛ لأن الوصف إذا كان مختصا بالنظر إلى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك، ويكفي فيه كلمة "إنما"، فلا فائدة في جمع "لا" معه، والقصد إلى زيادة التحقيق إنما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص، فيصر المخاطب على إنكاره. (الدسوقي)

نحو إنما يستجيب إلخ: هذا مثال للمنفي، أي فإن كان الوصف مختصا فلا يجيء النفي بـــ"لا" كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ [الأنعام: ٣٦] أي إنما يستجيب دعاءك للإيمان الذين يسمعون سماع تدبر وهم المؤمنون. (الدسوقي)

لا تكون إلا ممن إلخ: فإذا قيل: "لا الذين لا يسمعون" كان ذلك حشوا في الكلام، فإن قيل: إن فائدة القصر أن يعتقد المخاطب خلافه، والمخاطب ههنا ليس كذلك؛ لأن كل عاقل يعلم أن الاستجابة إنما تكون ممن يسمع، أجيب بأن الكفار نزلوا منزلة من لا سمع له لعدم قبولهم الحق، والنبي ﷺ لشدة حرصه على إيمان الكفار نزل منزلة من يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع، فخوطب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب، فالقصر هنا حقيقي لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتقد العكس لأجل ذلك الاعتبار الخطابي. (الدسوقي)

وقال عبد القاهر: لا تحسن أي مجامعته للثالث في الوصف المختص كما تحسن في غيره،
أي مجامعة النفي وهو إنما في غير وصف المختص

وهذا أقرب إلى الصواب؛ إذ لا دليل على الامتناع **عند قصد** زيادة التحقيق والتأكيد.
امتناع المجامعة المذكورة

[استعمال النفي والاستثناء في المجهول]

وأصل الثاني أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء أن يكون
أي الكثير الغالب

ما استعمل له أي الحكم الذي استعمل **فيه النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره،**
تفسير لـ"ما"

بخلاف الثالث أي "إنما"؛ فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب

وقال عبد القاهر: حيث قال: لم يحسن العطف بـ"لا" فيه، كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور، فلا يحسن أن تقول: إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال، كما يحسن أن تقول: إنما يجيء زيد لا عمرو، وهذا الشرط لم يذكروه في التقديم لا وجوبا ولا استحبابا، فكان دلالته على القصر أضعف من "إنما". [المطول بزيادة: ٣٩١]

لا تحسن: أي لا تحسن مجامعة النفي بـ"لا" مع الثالث وهو "إنما"، والحاصل: أن عدم اختصاص الوصف شرط في كمال الحسن عند الشيخ لا شرط أصل المجامعة كما قال به السكاكي، فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن: "إنما يستجيب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون" وإن كان غير كامل في الحسن. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢١٣]

وهذا أقرب إلخ: أي هذا الذي قاله الشيخ أقرب إلى الصواب مما قاله السكاكي من المنع؛ لابتناء كلام الشيخ على شهادة الإثبات وكلام السكاكي على شهادة النفي، وشهادة الإثبات مقدم؛ ولأنه يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص لتنزيل المخاطب منزلة المخطئ أو المتردد لداع. (التحريد ملخصا)

عند قصد إلخ: أي عند قصد زيادة تحقيق النفي عن ذلك الغير، وهذا رد على السكاكي بأنا لا نسلم عدم الفائدة؛ إذ قد تحصل فائدة وهي زيادة التحقيق والتأكيد، فلا وجه للامتناع. (الدسوقي ملخصا)

فيه: إشارة إلى أن اللام في كلام الماتن بمعنى "في". (الدسوقي) **النفي والاستثناء:** بيان للضمير المستتر في قوله: "استعمل"، فإنه عائد على الثاني الذي هو النفي والاستثناء. (الدسوقي) **مما يجهله المخاطب:** أي مما يجهله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولا، وليس المراد الجهل بالفعل فقط؛ لأنه شرط في الحصر مطلقا بأي طريق كان، فلا وجه لتخصيصه بالنفي والاستثناء. [الدسوقي: ٢/٢١٤] **وينكره:** المراد منه الإنكار التام كما يظهر من كلام الشيخ، فاندفع بقيد الإنكار ما قيل: إن جهل المخاطب بما لا بد منه في جميع الطرق، فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني. [التحريد ملخصا: ٢١٤]

بخلاف الثالث إلخ: قال الشيخ: اعلم أن موضوع "إنما" على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة. تفسير ذلك أنك تقول للرجل: "إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم" لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقر به إلا أنك تريد أن تنبه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب. (دلائل الإعجاز)

ولا ينكره، كذا في "الإيضاح" نقلا عن "دلائل الإعجاز"، **وفيه بحث**؛ لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم، ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى **لازم الحكم**، **وجوابه**: أن مرادهم أن "إنما" يكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه، وعلى هذا يكون موافقا لما في "المفتاح" **كقولك** لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد: "ما هو إلا زيد" إذا اعتقده غيره أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد **مصرا** على هذا الاعتقاد.

(أيْ قصر كان — التأويل — الجملة حالية — شخصا — مقول لقوله: كقولك — فهو قصر قلب)

[استعمال "إنما" في تنزيل المعلوم منزلة المجهول]

وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول **لاعتبار مناسب**، فيستعمل له أي لذلك المعلوم الثاني أي النفي والاستثناء إفرادا أي حال كونه قصر إفراد نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران: ١٤٤)

(أي فيه — حال من الثاني)

وفيه بحث: اعتراض على قوله: "بخلاف الثالث". **لازم الحكم**: هو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم. (الدسوقي) **وجوابه إلخ**: يعني بأن قولهم "أصل إنما أن يكون الحكم المستعملة فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره" مرادهم بذلك: أن يكون الحكم مما من شأنه أن يكون معلوما للمخاطب بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه وإن كان مجهولا بالفعل، فلا ينافي كونه مجهولا بالفعل، فالحاصل: أن محل الطريق الأول أعني النفي والاستثناء الحكم الذي يحتاج للتأكيد لإنكاره وكونه مما شأنه أن يجهل، ومحل الثاني ما لا يفتقر إلى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوما، وإن كان الجهل والإنكار بالفعل لابد منهما فيهما في غير قصر التعيين. [الدسوقي: ٢/٢١٤]

كقولك: تمثيل للأصل الثاني أعني النفي و الاستثناء. **مصرا**: أي مصمما على ذلك الاعتقاد، فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والإنكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر جهلا لا يزول إلا بالتوكيد، فاستعملت فيه "ما" و"إلا" على أصله. (الدسوقي ملخصا) **وقد ينزل المعلوم إلخ**: هذا مقابل لقوله: وأصل الثاني، وقوله: المعلوم أي الحكم الذي من شأنه أن يعلم، وذلك كقيام الهلاك به عليه السلام في المثال الآتي، وقوله: "منزلة المجهول" أي الحكم المجهول الذي من شأنه أن ينكر ويحتاج إلى تأكيد لدفع إنكاره. (الدسوقي)

لاعتبار مناسب: أي لأجل أمر معتبر مناسب للمقام كالإشعار بأنهم في غاية الاستعظام لهلاكه عليه السلام في المثال الآتي. (الدسوقي) **إِلَّا رَسُولٌ**: هذا استثناء من مقدر عام يكون التقدير: ما محمد موصوفا بحقيقة من الحقائق التي تعتقدون إلا حقيقة الرسول ﷺ، فإنه كائن إياها، فكأنه قيل: ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢١٥] وتمام الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]

أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرئ من الهلاك (الموت وهو الخلود)، **فالمخاطبون** وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة **غير جامع** بين الرسالة والتبرؤ عن الهلاك، لكنّهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه **منزلة إنكارهم** إياه أي الهلاك فاستعمل له (أي فيه) النفي والاستثناء، **والاعتبار المناسب** هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه ﷺ، أو قلبا **عطف** على قوله: إفرادا نحو: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ** إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم:١٠) فالمخاطبون وهم الرسل صلوات الله عليهم لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين **لاعتقاد القائلين** (هذا هو الاعتبار المناسب)

أي مقصور إلخ: أي فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر إفراد على ما قال المصنف، وأشار بقوله: "لا يتعداها إلى التبرئ من الهلاك" إلى أن ذلك القصر إضافي لا حقيقي. [الدسوقي: ٢١٦/٢] **غير جامع إلخ:** بل جامع بين الرسالة والهلاك؛ لأنهم لا يعتقدون أن النبي لا يهلك أبدا، فلما نزل علمهم بموته منزلة الجهل به والإنكار له لاستعظامهم إياه صاروا كأنهم أثبتوا له ﷺ صفتين: الرسالة، والتبرؤ من الهلاك، فقصر على الرسالة قصر إفراد. (الدسوقي)

منزلة إنكارهم: ولزم من ذلك تنزيل علمهم بهلاكه منزلة جهلهم به؛ لأن الإنكار يستلزم الجهل، وبهذا اندفع ما يقال: إن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم بهلاكه منزلة الجهل لاستعظامهم إياه لا تنزيل استعظامهم منزلة إنكارهم إياه. (الدسوقي) **والاعتبار المناسب:** أي المناسب لمقام الرسالة، وقال العصام: ونحن نقول: الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل. [الدسوقي: ٢١٧/٢، والتجريد: ٢١٤] **عطف إلخ:** فالمعنى حينئذ أن القصر الذي استعملت فيه "ما" و"إلا" للتنزيل إما أن يكون قصر إفراد كما تقدم، وأما أن يكون قصر قلب. (الدسوقي)

إن أنتم إلخ: أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] أي ما تتصفون إلا بالبشرية مثلنا لا بنفيها، وإنما خاطبوهم بهذا الخطاب و لم يقولوا: ما أنتم رسل الذي هو مرادهم؛ لأنه في زعمهم أبلغ؛ إذ كأنهم قالوا: أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية، وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها إلى الاتصاف بنقيضها الذي تثبت معه الرسالة، ولهذا كان قصر قلب. (الدسوقي)

لاعتقاد القائلين إلخ: فيه إشارة إلى دفع ما يقال: إن قولهم ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] ينبغي أن يكون قصر إفراد؛ لأن المخاطبين يثبتون الرسالة مع البشرية، فلا وجه لجعله قصر قلب، ووجه دفعه أن اعتقاد الكفار القائلين لهذا الكلام التنافي بين الرسالة والبشرية مع إصرار المخاطبين على الرسالة يقتضي أن ينزلوا المخاطبين منزلة المنكرين للبشرية.

وهم الكفار أن الرسول ﷺ لا يكون بشرا **مع إصرار المخاطبين** على **دعوى الرسالة** بل يكون ملكا
فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية، **لما اعتقدوا** اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة بيان لما
والبشرية فقلبوا **هذا الحكم** وقالوا: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم:١٠) أي أنتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة تدعونها، ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية، بحسب زعمهم
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ أي الرسل لا ملائكة (إبراهيم:١١) **فإنهم** سلموا انتفاء الرسالة عنهم، أشار إلى جوابه بقوله: وقولهم مع أنه ليس كذلك
أي قول الرسل المخاطبين ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ (إبراهيم:١١) من باب **مجاراة الخصم** وإرخاء العنان إليه **بتسليم بعض** مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة، وانما يفعل عطف اللازم متعلق بالمجاراة لا من العثور وهو الاطلاع بفتح الزاء: الوقوع والسقوط
ذلك حيث يراد تبكيته أي إسكات الخصم وإلزامه، **لا لتسليم** انتفاء الرسالة،....... أي المجاراة

مع إصرار المخاطبين: حيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المنافية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلم صاروا عندهم بمنزلة من ادعى نفي البشرية صريحا، ولذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم، فظهر من هذا أن القصر في هذا المثال مبني على مراعاة حال المتكلم والمخاطب، بخلاف المثال السابق فإن القصر فيه مبني على رعاية حال المخاطب. [الدسوقي ملخصا: ٢١٨/٢] **دعوى الرسالة:** أي المستلزمة لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين. (الدسوقي) **لما اعتقدوا إلخ:** إنما اعتقدوا التنافي؛ لأن الرسول لجلالة قدره ينزه في رأيهم عن البشرية، وانظر سخافة عقولهم حيث لم يرضوا ببشرية الرسول ﷺ ورضوا بأن يكون الإله حجرا. (الدسوقي)
هذا الحكم: أي المستلزمة لنفي البشرية في زعمهم. (الدسوقي) **مجاراة الخصم:** أي مماشاته والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك، ومثاله: أن تريد إزلاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم حتى إذا وصلت إلى مزلقة أزلقته. (الدسوقي) **بتسليم بعض إلخ:** الباء للسببية، متعلقة بـــ"مجاراة الخصم"؛ لأنه إذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة؛ لإصغائه لما يلقى له بعد ذلك، فيعثر مما يلقى له بعد ذلك ويفحم، وأما إذا عورض من أول الوهلة ربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم إصغائه، والمراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى أعني كونهم بشرا، وأما كون البشر لايكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلم الخصم. (الدسوقي)
لا لتسليم إلخ: عطف على قوله: "من باب مجاراة الخصم" يعني ما قاله الرسل للمجاراة و لم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم . [الدسوقي: ٢١٩/٢]

فكأنهم قالوا: إن ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله علينا بالرسالة، فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم، **وأما إثباتها** بطريق القصر فليكون
أي لعدم التنافي
على وفق كلام الخصم، وكقولك: عطف على قوله: كقولك لصاحبك، و هذا مثال لأصل "إنما" أي الأصل في "إنما" أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب، كقولك: "إنما هو أخوك" لمن **يعلم** ذلك ويقر به وأنت تريد أن **ترققه** عليه أي تجعل من يعلم ذلك رقيقا
كون المخبر عنه أخاه
مشفقا على أخيه، **والأولى** بناء على **ما ذكرنا** أن يكون هذا المثال **من الإخراج** لا على مقتضى الظاهر، وقد ينزل المجهول **منزلة المعلوم** لادعاء ظهوره، **فيستعمل**..........
الحكم المجهول عند المخاطب المتكلم

وأما إثباتها إلخ: جواب عما يقال: إنه كان يكفي في المجاراة أن يقولوا: نحن بشر مثلكم، فالنفي والاستثناء لغو. [الدسوقي: ٢/٢١٩] **على وفق كلام الخصم**: حاصل توجيه الشارح: أن الرسل لم يريدوا القصر، بل أصل الإثبات على سبيل التجريد، وإنما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم، والأحسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني إثبات البشرية ونفي الملكية لا نفي الرسالة، فمرادهم: ما نحن إلا بشر مثلكم لا ملائكة، كما تقولون، لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة. [التجريد: ٢١٥] **يعلم**: أي يعلم بالقلب ويقر باللسان.

ترفقه: إما بقافين من الرقة ضد الغلظة والتعدية بـ"على" بتضمين معنى الإشفاق، كما أشار إليه الشارح وحينئذ يقرأ رقيقا أيضا بقافين، وإما بالفاء والقاف من الرفق بمعنى اللطف، فالمراد أنك تحدث في قلب من يعلم ذلك شفقة ورحمة على أخيه بسبب ذكرك الأخوة له؛ لأن الشيء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٢٠]

والأولى: وإنما قال: "الأولى" ولم يقل "والصواب" إشارة لإمكان الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر إلخ. (الدسوقي) **ما ذكرنا**: أي من أن "إنما" تستعمل في مجهول شأنه أن لايجهله المخاطب ولا ينكر حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لكونه لا يصر عليه. (الدسوقي) **من الإخراج إلخ**: أي فالحكم في هذا المثال وهو الأخوة وإن كان معلوما للمخاطب، لكن لعدم عمله بموجب علمه بالأخوة؛ إذ موجب علمه بها أن يشفق عليه ولا يضربه نزل منزلة المجهول واستعمل فيه "إنما" على خلاف مقتضى الظاهر. (الدسوقي)

منزلة المعلوم: أي ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لايصر على الإنكار، وليس المراد المعلوم بالفعل؛ لأن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر. [التجريد: ٢١٥] **فيستعمل**: أي فبسبب ذلك التنزيل يستعمل الطريق الثالث من طرق القصر وهو "إنما". [الدسوقي: ٢/٢٢١]

له الثالث أي إنما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة:١١)
أي فيه
ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن **لا يجهله المخاطب ولا ينكره**، ولذلك جاء
وهم المسلمون لادعاء ظهور إصلاحهم
﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ (البقرة:١٢) للرد عليهم مؤكدا **بما ترى** من إيراد الجملة الاسمية الدالة
على الثبات، **وتعريف الخبر** الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك، وتصدير
أي المفسدون أي ضميرهم الحصر
الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام ممّا له خطر **وبه عناية** وتأكيده بـــ"إن"،
أي ألا
ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله: ﴿**وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ**﴾ (البقرة:١٢) .
عطف تفسيري

[مزية "إنما" على العطف]

ومزية "إنما" على العطف أنه **يعقل منها** أي من "إنما" الحكمان أعني الإثبات للمذكور
أي شرطها
والنفي عما عداه **معا** بخلاف العطف؛ فإنه يفهم منه أولا الإثبات ثم النفي نحو:.......

لا يجهله المخاطب: الحاصل: أن إصلاح اليهود أمر مجهول عند المخاطبين وينكرونه إنكارا قويا، ولكن اليهود - لعنة الله عليهم - يدعون أن إصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهل، فنزلوا لتلك الدعوى إصلاحهم منزلة الأمر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطبين بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه، فاستعملوا في إثباته للرد عليهم "إنما" التي شأنها أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوما وإن كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء؛ لأن إصلاحهم أمر مجهول منكر. [الدسوقي: ٢٢١/٢] **ولا ينكره**: إنكارا قويا وإن كان جاهلا ومنكرا بالفعل. (الدسوقي)

بما ترى: أي بما تعلمه من تأكيدات شتى. **وتعريف الخبر إلخ**: أي الدال على حصر المسند في المسند إليه، والمعنى لامفسد إلا هم، لما تقرر أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند إليه. (الدسوقي) **وبه عناية**: عطف مسبب على سبب أي مما له خطر يوجب العناية بإثباته. [الدسوقي: ٢٢٢/٢] **ولكن لا يشعرون**: إنما كان هذا يدل على التقريع والتوبيخ؛ لإفادته أنهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم وإلا لأدركوا إفسادهم بلا تأمل. (الدسوقي)

ومزية "إنما": هو مبتدأ، وقوله: "أنه يعقل" على حذف الجار خبر أي ثابتة بأنه يعقل إلخ، ولو قيل: إن هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد. (الدسوقي) **على العطف**: وأما النفي والاستثناء والتقديم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا، فلم تظهر هذه المزية لـــ"إنما" عليهما؛ ولذلك لم يتعرض لهما. [التجريد: ٢١٦] **يعقل منها إلخ**: أي بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع، فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر. (التجريد) **معا**: يعني وتعقل الحكمين معا أرجح؛ إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما في المعطوف. (التجريد)

"زيد قائم لا قاعد"، أو بالعكس نحو: "ما زيد قائما بل قاعد".

[استعمال "إنما" في التعريض]

وأحسن مواقعها أي مواقع "إنما" التعريض نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الرعد:١٩) أي مواضعها
فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم، فطمع النظر منهم كطمعه منها أي كطمع النظر من البهائم، ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على **ما مر يقع بين الفعل** والفاعل نحو: "ما قام إلا زيد" وغيرهما من سائر المتعلقات **كالفاعل والمفعول** نحو: "ما ضرب زيد إلا عمرا"، و"ما ضرب عمرا إلا زيد"، والمفعولين نحو: "ما أعطيت زيدا إلا درهما"......

وأحسن مواقعها: أي الكلام الذي يراد به التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليلوح بغيره أي يفهم منه معنى آخر، وإنما كان التعريض أحسن مواقعها؛ لأن إفادة الحكم الذي شأنها أن تستعمل فيه لايهم المخاطب؛ لكونه معلوما أو من شأنه العلم، بخلاف المعنى الآخر الملوح إليه؛ فإنه أهم؛ لكون المخاطب جاهلا به مصرا على إنكاره. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٢٣]

إنما يتذكر إلخ: أي إنما يتعقل الحق أصحاب العقول، فنحن نجزم بأنه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر التذكر أي تعقل الحق في أصحاب العقول؛ لأن هذا أمر معلوم بل هو تعريض بذم الكفار بأنهم من شدة جهلهم وتناهيه الغاية القصوى كالبهائم، ويترتب على ذلك التعريض التعريض بالنبي ﷺ بأنه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكر من البهائم، فمحل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل إليه. (الدسوقي)

فإنه تعريض إلخ: قال الشيخ: إن العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون "إنما"، فلو قلت: "يتذكر أولو الألباب" لم يدل على ما دل عليه في الآية وإن كان الكلام ما يتغير في نفسه، وليس إلا أنه ليس فيه "إنما". (دلائل) **ما مر:** عن كونه حقيقيا أو إضافيا قصر صفة أو موصوف.

يقع بين الفعل إلخ: أي بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف، فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف، وأما عكسه وهو حصر الفاعل في الفعل فلا يتوهم إمكانه؛ لأن المنحصر فيه يجب تأخيره على ما يأتي، والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا، فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر إلى قصر المبتدأ على الخبر. [الدسوقي: ٢/٢٢٤] **كالفاعل والمفعول:** أي بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس، وقد مثل الشارح لكل منهما، فالمثال الأول من حصر الفاعل في المفعول، والمثال الثاني من حصر المفعول في الفاعل. (الدسوقي)

وغير ذلك من المتعلقات. **ففي الاستثناء** يؤخر المـــقصور عليه مع أداة الاستثناء حتى لو
كالحال والتمييز
أريد القصر على **الفاعل** قيل: "ما ضرب عمروا إلا زيد"، ولو أريد القصر على **المفعول** قيل: "ما ضرب زيد إلا عمروا"، **ومعنى قصر** الفاعل على المفعول **مثلا: قصر الفعل المسند** إلى الفاعل على المفعول، **وعلى هذا قياس البواقي**، فيرجع إلى قصر الصفة على الموصوف،

وغير ذلك إلخ: أي كالحال، فتقول في قصرها على صاحبها: "ماجاء راكبا إلا زيد"، وفي عكسه: "ما جاء زيد إلا راكبا"، فالأول من قصر الصفة والثاني من قصر الموصوف، وقس عليه التمييز والمجرور والظرف والبدل؛ فإنه يقع القصر فيها ما عدا المصدر المؤكد، فإنه لا يقع القصر بينه وبين الفعل إجماعا، فلا تقول: "ما ضربت إلا ضربا"، وأما قوله تعالى: ﴿إِن نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] فمعناه: إلا ظنا ضعيفا، فهو مصدر نوعي، وما عدا المفعول معه فإنه لا يجيء بعد "إلا" فلا يقال: ما سرت إلا والليل. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٢٤]

ففي الاستثناء إلخ: أي فالقصر في الاستثناء يؤخر فيه المقصور عليه مع الأداة بأن يكون المقصور مقدما على أداة الاستثناء وهي مقدمة على المقصور عليه. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٢٥] **الفاعل:** فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور.

المفعول: فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور. **ومعنى قصر إلخ:** جواب عما يقال: إن القصر لا يكون إلا قصر صفة على موصوف أو موصوف على صفة، وكل من الفاعل والمفعول ذات، وحينئذ فلا يصح القصر، وحاصل ما أجاب به الشارح: أن قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول، أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف، أي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول، وقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل، لا أن ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصورة كما توهم السائل. (الدسوقي)

مثلا: أي أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها. [التجريد: ٢١٦]

قصر الفعل المسند إلخ: هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعني قصر الفاعل على المفعول، ثم إن ظاهر كلام الشارح أن معنى قصر الفاعل على المفعول في قولك: "ما ضرب زيد إلا عمروا" قصر ضاربية زيد على عمرو؛ لأنها فعل الفاعل وليس كذلك؛ لأن الضاربية صفة للفاعل، فلا يتأتى قصرها على المفعول، بل المراد قصر المضروبية على عمرو؛ لأنها صفة للمفعول، والمعنى: ما مضروب زيد إلا عمرو، وقد يقال: مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته إلى صيغة مفعول، تأمل. [الدسوقي: ٢/٢٢٦]

وعلى هذا: أي على قصر الفاعل على المفعول. **قياس البواقي:** فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل، وهكذا فقس، فمعنى "ما ضرب عمروا إلا زيد": "ما ضارب عمروا إلا زيد" فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل، فمعنى "ما ضارب عمروا إلا زيد": "ما عمرو إلا مضروب زيد"، فيرجع لقصر الموصوف على الصفة، لكن الأظهر الأول. (الدسوقي)

أو العكس، ويكون حقيقيا وغير حقيقي، إفرادا وقلبا وتعيينا، **ولا يخفى** اعتبار ذلك.

[تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور]

وقل أي وجاز على قلة **تقديمهما** أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما **بحالهما** (أي متلبسين بحالهما) وهو أن يلي المقصور عليه الأداة **نحو: "ما ضرب إلا عمرا زيد"** في قصر الفاعل على المفعول و**"ما ضرب إلا زيد عمرا"** في قصر المفعول على الفاعل، وإنما قال: "بحالهما"؛ احترازا عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه كقولك في "ما ضرب زيد إلا عمرا": "ما ضرب عمرا إلا زيد"، فإنه لا يجوز ذلك؛ لما فيه من اختلاف المعنى **وانعكاس المقصود**، وإنما قل تقديمهما (المقصور عليه وأداة الاستثناء) بحالهما؛ **لاستلزامه**

ولا يخفى إلخ: فإذا قلت في قصر الفاعل "ما ضرب زيد إلا عمرا"، إن أريد: ما مضروب زيد إلا عمرو دون كل ما هو غير عمرو كان قصرا حقيقيا، وإن أريد دون خالد مثلا كان إضافيا، ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان إفرادا أو على من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا أو على من شك في مضروبه منهما كان تعيينا، وقس عليه سائر المتعلقات. [التجريد: ٢١٧]

وقل إلخ: قال الشيخ: إن الذي ذكرناه لك من أنك تقول: "ما ضرب إلا زيد عمرا"، فتوقع الفاعل والمفعول جميعا بعد "إلا" فليس بأكثر الكلام، وإنما الأكثر أن تقدم المفعول على "إلا" نحو: "ما ضرب عمرا إلا زيد" حتى أنهم ذهبوا فيه إلى أنه على كلامين وأن عمرا منصوب بفعل مضمر، كأن المتكلم أبهم في أول أمره فقال: "ما ضرب إلا زيد" ثم قيل له "من ضرب؟" فقال: ضرب عمرا. (الدلائل)

وانعكاس المقصود: تفسير للجملة السابقة، وذلك لأن معنى قولنا: "ما ضرب زيد إلا عمرا": "ما مضروب زيد إلا عمرو" ومعنى قولنا: "ما ضرب عمرا إلا زيد": "ما ضارب عمرو إلا زيد"، فالمقصود في الأول حصر مضروبية زيد في عمرو، والمقصود في الثاني حصر ضاربية عمرو في زيد. [الدسوقي: ٢/٢٢٧]

لاستلزامه: [أي استلزام التقديم في المثالين المذكورين (الدسوقي)] هذا التعليل قاصر؛ لأنه لا يجري في قصر الموصوف كما إذا جعل قولك: "ما ضرب إلا عمرا زيد" من قصر الموصوف لتأوله بمعنى "ما زيد إلا ضارب عمرو"، فهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها، وإنما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها، وكذا في قولك: "ما ضرب إلا زيد عمرا"؛ فإنه إذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى "ما عمرو إلا مضروب زيد" لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها، إنما يلزم عليه حال التقديم تأخيره عن جميعها، فافهم. (التجريد)

قصر الصفة **قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة** على الفاعل **مثلا** هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل، فلايتم المقصور قبل ذكر المفعول، فلا يحسن قصره **وعلى هذا فقس**، وإنما جاز على قلة نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.
ولم يمتنع أي الصفة أي آخر الجملة

[وجه إفادة الجميع القصر]

ووجه الجميع أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول **وغير ذلك أن النفي** في الاستثناء المفرغ الذي حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد "إلا" بحسب العوامل **يتوجه إلى مقدر** وهو مستثنى منه؛ ....

قبل تمامها: والأقرب أن يحمل على حذف المضاف أي لإيهام استلزامه، وإلا فلا استلزام في نفس الأمر؛ لأن الكلام إنما يتم بآخره. [التجريد: ٢١٧] **لأن الصفة:** فإذا قلت: "ما ضرب زيد إلا عمرا" وحمل على أن المعنى "ما مضروب زيد إلا عمرو" لزم لو قدم المقصور عليه، وقيل: "ما ضرب عمرا إلا زيد" قصر الصفة وهو الضرب قبل تمامها؛ إذ تمامها بذكر الفاعل، وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل، فإذا قلت: "ما ضرب عمرا إلا زيد" وحمل على أن المعنى "ما ضارب عمرو إلا زيد" لزم لو قدم المقصور عليه، وقيل: "ما ضرب إلا زيد عمرا" قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر. [الدسوقي: ٢/٢٢٩]

المقصورة إلخ: أي في قصر المفعول على الفاعل كما في المثال الثاني. (الدسوقي) **مثلا:** أي أو المقصورة على المفعول في قصر الفاعل على المفعول كما في المثال الأول وهو "ما ضرب زيد إلا عمرا". (الدسوقي)

وعلى هذا فقس: [أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (التجريد)] فتقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل، فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل، فلا يحسن قصره وهكذا. (التجريد) **ووجه الجميع:** أي وجه إفادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكر مما بين المبتدأ والخبر وغير ذلك. [الدسوقي: ٢/٢٣٠] **وغير ذلك:** كالحال وصاحبها والمفعول الأول والثاني. (الدسوقي)

أن النفي إلخ: إنما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره؛ لأن إفادة التقديم للقصر لايدركه إلا صاحب الذوق وإفادة طريق العطف، وكذلك النفي والاستثناء إذا كان المستثنى منه مذكورا بين، وكذا إفادة "إنما" له؛ لكونه بمعنى "ما و"إلا"، فما بقي الخفاء إلا في الاستثناء المفرغ؛ لعدم ذكر المستثنى منه. (الدسوقي) **يتوجه إلى مقدر إلخ:** أي إلى شيء يمكن أن يقدر؛ لانسباق الذهن إليه ورجوع تفصيل المعنى إليه، لا أنه يتوقف إفادة التركيب المعنى على تقديره، فلا يرد ما قيل: إن القول بالتقديم ينافي ما سيجيء في بحث الإيجاز -

لأن "**إلا" للإخراج**، والإخراج يقتضي **مخرجا منه** عام؛ ليتناول المستثنى وغيره،
صفة لمقدر أي بالنظر إلى اللفظ
فيتحقق الإخراج مناسب للمستثنى **في جنسه** بأن يقدر في نحو: "ما ضرب إلا زيد"،
صفة ثان
"**ما ضرب أحد**" وفي نحو: "ما كسوته إلا جبة": "ما كسوته لباسا"، وفي نحو: "ما جاء إلا راكبا": "ما جاء كائنا على حال من الأحوال"، وفي نحو: "ماسرت إلا يوم
أي من أحوال المجيء
الجمعة": "ماسرت وقتا من الأوقات" **وعلى هذا القياس**، وفي صفته يعني في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك، وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب
كالظرفية
للمستثنى في جنسه وصفته. **فإذا أوجب** منه أي من ذلك المقدر شيء بـ"إلا" جاء
أي أثبت أي بواسطة "إلا"
القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء، وفي "إنما" **يؤخر المقصور عليه**
الإضافة بيانية
تقول: إنما ضرب زيد عمرا، ....

= والإطناب من أن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣] من أمثلة المساواة، وإن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوي دعا إليه أمر لفظي وهو بمعنى "بل" عن نظر صاحب المعنى. (ملخص)

"إلا" للإخراج: هذا ظاهر في الاستثناء المتصل؛ لأن "إلا" فيه للإخراج، وأما المنقطع فـ"إلا" فيه ليست للإخراج، بل بمعنى "بل"، فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للحصر أيضا، فإذا قيل: "ما جاء القوم إلا الحمير"، فالمعنى: أن المجيء لا تجاوز إلى القوم ولا إلى ما يتعلق بهم مما عدا الحمير، وأجيب: بأن كلامه في الاستثناء المتصل؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه إلا متناولا للمستثنى، فيكون متصلا دائما ويكون "إلا" فيه للإخراج بدليل قول المصنف "أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر مناسب للمستثنى في جنسه". [الدسوقي: ٢/٢٣٠]

مخرجا منه: أي وليس ههنا إلا هذا المقدر فهو مخرج منه. (الدسوقي)

في جنسه: لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه، لا أنه أمر مشارك له في الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة، وحاصل الجواب: أن في الكلام حذفا أي كونه جنسه. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٣١]

ما ضرب أحد: أي فـ"أحد" عام شامل لزيد وغيره و مناسب له من حيث إنه جنس له أي صالح لأن يحمل عليه، وكذا يقال في ما بعده. (الدسوقي) **وعلى هذا القياس**: أي فيقدر في "ما صليت إلا في المسجد": "ماصليت في مكان" ويقدر في مثل "ما اشتريت من الجارية إلا نصفها": "ما اشتريت جزءاً من الجارية". (الدسوقي)

فإذا أوجب: الفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذي قدره الشارح قبله. [الدسوقي: ٢/٢٣٢]

يؤخر المقصور عليه: أي يكون المقصور عليه هو الجزء الأخير. (الدسوقي)

فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد "إلا"، فيكون هو المقصور عليه، ولا يجوز تقديمه أي تقديم المقصور عليه بـــ"إنما" على غيره **للالتباس** كما إذا قلنا في "إنما ضرب زيد عمرا": "إنما ضرب عمرا زيد"، بخلاف النفي والاستثناء؛ فإنه لا التباس فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد "إلا" سواء قدم أو أخر، وههنا أي في "إنما" **ليس "إلا"** أي لفظ "إلا" مذكورا في اللفظ بل تضمنا و**"غير" كـــ"إلا" في إفادة القصرين قصر الموصوف** على الصفة وقصر الصفة على الموصوف **إفرادا وقلبا** وتعيينا، وفي امتناع مجامعة "لا" العاطفة **لما سبق، فلا يصح** "ما زيد غير شاعر لا كاتب" أي في قصر الموصوف ولا "ما شاعر غير زيد لا عمرو" أي في قصر الصفة.

فيكون القيد الأخير: أي من قيدي الفعل وهما الفاعل والمفعول؛ لما تقدم أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل، والفعل مقيد بهما، فالمراد بالقيد الأخير ما أخر من فاعل أو مفعول. [الدسوقي: ٢/٢٣٢]

للالتباس: أي التباس المراد بغير المراد في التقديم، وذلك لأن كلا من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر، ولم يقترن أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه، فقصدوا أن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر. [الدسوقي: ٢/٢٣٣] **ليس "إلا" إلخ**: أي ليس لفظ "إلا" مذكورا في الكلام بل تضمنه معنى الكلام. (الدسوقي) **و"غير" كـــ"إلا"**: أي ولفظ "غير" كلفظ "إلا" أي الاستثنائية؛ لأنها هي التي تفيد القصرين، بخلاف "إلا" التي تقع صفة، وإنما خص "غير" بالذكر دون بقية أدوات الاستثناء؛ لأنه لايستعمل في التفريغ من أدوات الاستثناء "غير" إلا غيرها، وهذا مبني على أن "سوى" ملازمة للنصب على الظرفية، و"إلا" فهي كـــ"غير" في إفادة القصرين. [الدسوقي: ٢/٢٣٤] **في إفادة القصرين**: تبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه، والأولى الاقتصار على قوله: و"غير" كـــ"إلا"؛ إذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ؛ لأنه يفيد المشاركة في جميع أحكام "إلا". [التجريد بزيادة: ٢١٨] **قصر الموصوف إلخ**: نحو "ما زيد غير عالم" و"ما كريم غير زيد"، فقد قصر في الأول زيد على العلم، وفي الثاني الكرم على زيد. (الدسوقي) **إفرادا وقلبا إلخ**: ظاهره أنها لا تستعمل في القصر الحقيقي؛ لأن الإفراد والقلب والتعيين أقسام للإضافي وليس كذلك، فكان الأولى أن يقول: ويكون حقيقيا نحو "لا إله غير الله" "وما خاتم الأنبياء غير محمد ﷺ" وغير حقيقي إفرادا وقلبا وتعيينا. (الدسوقي)

لما سبق: أي من أن شرط المنفي بـــ"لا" أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها. (التجريد)

فلا يصح إلخ: أي فلا يصح أن يقال في قصر الموصوف: "ما زيد غير شاعر لاكاتب"، ولا يصح أن يقال في قصر الصفة: "ما شاعر غير زيد لا عمرو"، وذلك لفقد الشرط السابق. والله أعلم. (الدسوقي)

[الإنشاء]

الإنشاء اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي **ليس لنسبته** خارج **تطابقه**
أي نسبة خارجية
أو لا تطابقه، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني إلقاء مثل هذا الكلام كما أن
لفظ "مثل" زائدة
الإخبار **كذلك، والأظهر أن المراد** ههنا **هو الثاني** بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير
بالإنشاء أي تقسيم المصنف الإنشاء
الطلب، وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما، **والمراد بها معانيها المصدرية،**
كالأمر والنهي
لا الكلام المشتمل عليها ....
هكذا في بعض النسخ

الإنشاء: هو الباب السادس من الفن الأول. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٣٤]

اعلم أن الإنشاء: أعاد المظهر إشارة إلى أنه ليس المراد الإنشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ أي اعلم أن لفظ الإنشاء. (الدسوقي) **قد يطلق:** أي اصطلاحا ومعناه لغة: الإبداع. [الدسوقي: ٢/٢٣٥]

ليس لنسبته: أي ليس للنسبة المفهومة منه وهو النسبة الكلامية. (الدسوقي)

تطابقه أو لا تطابقه: أي تقصد مطابقته أو لا مطابقته، وهذا محط النفي، وإلا فالإنشاء لابد له من نسبة خارجية، تارة لا تكون مطابقة لنسبته الكلامية، وتارة تكون مطابقة لها، إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها، فـ"اضرب" مثلا نسبته الكلامية طلب الضرب، ولابد له من نسبة خارجية، فإن كان المتكلم طالبا للضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضا وكانت مطابقة للكلامية، إلا أنه لم يقصد مطابقتها لها، وإن كان المتكلم غير طالب له في نفسه كانت الخارجية عدم الطلب، فلم يكونا مطابقين، فإن قصد المتكلم المطابقة كان من باب استعمال الإنشاء في الخبر، فافهم. (الدسوقي)

وقد يقال إلخ: أي وقد يطلق الإنشاء على ما أي على شيء هو فعل المتكلم، أعني الإتيان بالكلام الذي ليس لنسبته خارج. (الدسوقي) **كذلك:** أي يطلق على الكلام الخبري وعلى فعل المتكلم أعني إلقاء هذا الكلام. (الدسوقي ملخصا)

والأظهر أن المراد: أي بالإنشاء ههنا أي في قول المصنف الآتي: "إن كان طلبا" وليست الإشارة إلى الترجمة كما يوهمه كلام الشارح؛ لأن الإنشاء الواقع ترجمة لايصح أن يراد به واحد من هذين الأمرين. (الدسوقي)

هو الثاني: أي فعل المتكلم لا الكلام الذي ليس لنسبته خارج. (الدسوقي) **والمراد بها:** أي بالتمني والاستفهام وغيرهما، وهذا في معنى العلة أي لأن المراد بها إلخ أي إنما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر؛ لأن المراد إلخ وإذا كانت هذه الأقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك؛ لئلا يكون بين المقسم والأقسام تباين. (الدسوقي)

معانيها المصدرية: أعني الإلقاءات، فالتمني بالمعنى المصدري إلقاء عبارة التمني، وكذا الاستفهام إلقاء عبارة الاستفهام، وهكذا. (الدسوقي)

بقرينة قوله: واللفظ الموضوع له كذا وكذا؛ لظهور أن لفظ "ليت" مثلا مستعمل لمعنى التمني لا لقولنا: "ليت زيدا قائم" فافهم. فالإنشاء **إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة**، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود **والقسم ورب** ونحو ذلك، فلا يبحث عنها ههنا؛ لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها، **ولأن أكثرها** في الأصل إخبار نقلت إلى الإنشاء **إن كان طلبا** استدعى مطلوبا **غير حاصل** وقت الطلب؛ **لامتناع طلب** الحاصل، فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية **ويتولد منها** بحسب القرائن ما يناسب المقام، وأنواعه أي أنواع الطلب **كثيرة**.

في معنى التمني - أي لا في قولنا أي مقولنا - أي إلقاء الكلام الإنشائي - كـ"بعت وتزوجت" - مثل فعلا التعجب - لطلب مطلوب

بقرينة إلخ: فيه أنه لا يصلح لأن يكون قرينة لما ادعاه؛ لأن المتبادر أن اللام في قوله: "الموضوع له" للتعدية، ومن المعلوم أن الذي وضع له "ليت" مثلا للطلب القلبي لا إلقاء الكلام المخصوص وهو الذي فيه "ليت"، اللهم إلا أن يتكلف بجعل اللام للعلة الغائية لا للتعدية، فافهم. [الدسوقي: ٢٣٥/٢] **إن لم يكن طلبا**: أشار إلى أن قسيم قول المصنف: "إن كان طلبا" محذوف؛ لعدم البحث عنه هنا. [الدسوقي: ٢٣٦/٢]

كأفعال المقاربة: أي كإلقاء أفعال المقاربة، وكذا فيما بعد. (التجريد) **والقسم**: أي وكإلقاء القسم لإفادة إنشاء القسم مثل أقسم بالله. (الدسوقي) **ورب**: أي وكإلقاء رب لإفادة إنشاء التكثير بناء على أنها للإنشاء باعتبار أنك إذا قلت مثلا: "رب جاهل في الدنيا"، فالمراد أنك تظهر كثرة الجاهلين ولايعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار، فيكون إنشاء بهذا الاعتبار. (الدسوقي)

ولأن أكثرها: أي أكثر هذه الأشياء الإنشائية الغير الطلبية. (الدسوقي) **إن كان طلبا**: المراد بالطلب معناه الاصطلاحي أعني إلقاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب. [التجريد: ٢١٩] **غير حاصل**: أي في اعتقاد المتكلم، فيدخل فيه ما إذا طلب شيئا حاصلا وقت الطلب؛ لعدم علم المتكلم بحصوله. [الدسوقي: ٢٣٧/٢]

لامتناع طلب إلخ: فيه أن الممنوع تحصيل الحاصل لا طلبه، إلا أن يقال: المراد بالامتناع عدم اللياقة لا الامتناع العقلي، وهو مبني على أن المراد بالطلب: الطلب اللفظي الذي كلامنا فيه، ولك أن تحمله على الامتناع العقلي، ويراد بالطلب الطلب القلبي، ولاشك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال، فافهم. (الدسوقي)

ويتولد منها: أي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان والتقوى في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ (النساء:١٣٦) و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ (الأحزاب:١)، ثم إن الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكره المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل. (الدسوقي)

كثيرة: هي خمسة على ما ذكره المصنف: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. [الدسوقي: ٢٣٨/٢]

[التمني]

منها: التمني هو طلب حصول الشيء **على سبيل المحبة،** واللفظ الموضوع له: "ليت"، ولا يشترط **إمكان المتمنّى بخلاف الترجي،** تقول: "ليت الشباب يعود" ولا تقول: "لعله يعود"، ولكن إذا كان المتمنّى ممكنا **يجب** أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه **وإلا لصار ترجيا، وقد يتمنى بـــ"هل"** نحو: "هل لي من شفيع" حيث يعلم أن لا شفيع له؛

ولو على وجه النفي — في صحة التمني — في التمني — وعوده محال — على وزن كراهية مصدر — فيؤتى بـــ"لعل" — هذا العلم قرينة المجاز

منها التمني: قدمه لعمومه؛ لجريانه في الممكن والممتنع، وعقبه بالاستفهام؛ لكثرة مباحثه، ثم بالأمر لاقتضائه الوجود، ثم بالنهي لمناسبته له في الأحكام. [الدسوقي: ٢٣٨/٢] **هو طلب حصول:** هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبي، اللهم إلا أن يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي، وهو إلقاء الكلام، فكأنه قال: وهو إلقاء كلام يدل على حصول شيء. (الدسوقي)

على سبيل المحبة: أي على طريق يفهم منه المحبة، فتخرج البواقي من أنواع الطلب، وقيل: ينبغي أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها، وقيل: قيد الحيثية المرادة يكفي في اندفاع النقض، وقيل: هو تعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون. [التجريد: ٢٢٠]

إمكان المتمنّى: أي إمكانه لذاته بأن يكون جائز الوجود والعدم، بل يصح مع استحالته لذاته، وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل. [الدسوقي: ٢٣٩/٢] **بخلاف الترجي:** فإنه يشترط إمكانه كما أن الأمر والنهي والاستفهام والنداء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكنا، فلا تستعمل صيغها إلا فيما كان كذلك، ولعل مراده أن الأصل ذلك، وإلا فالأمر بالمحال بل التكليف به واقع، ثم إن قوله: "بخلاف الترجي" يقتضي أن بين التمنّي والترجي مشاركة في مطلق الطلب وأنه لا فارق بينهما إلا اشتراط إمكان الترجى دون اشتراط إمكان التمنّي، وليس كذلك إذ الترجي ليس من أقسام الطلب على التحقيق، بل هو ترقب الحصول. (الدسوقي)

يجب: لأن التمني يجب أن لا يكون فيه طماعية. (الدسوقي) **وإلا لصار ترجيا:** أي إن كان هناك طماعية في الوقوع صار ترجيا، فلا يستعمل فيه إلا الألفاظ الدالة على الترجي كـــ"لعل" و"عسى"، مثلا: إذا كنت تطلب حصول مال في العام متوقعا وطامعا في حصوله، قلت: لعل لى مالا في هذا العام أحج به، وإن كان غير متوقع ولا طماعية لك في حصوله، قلت: ليت لى مالا. (الدسوقي)

وقد يتمنى بـــ"هل": لما ذكر بما هو موضوع للتمني، أشار إلى ما يستعمل في التمني مجازا فقال: "وقد يتمنى بـــ"هل" إلخ". [التجريد: ٢٢٠] قال السكاكي: متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولد منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت: "هل لي من شفيع" في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة القرائن معنى التمني، وكذا قلت: لو يأتيني فيحدثني بالنصب طالبا لحصول الوقوع فيما يفيد عندك. (التقرير)

لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام؛ **لحصول الجزم** بانتفائه، والنكتة في التمني بـ"هل"، والعدول عن "ليت" هو إبراز المتمنى لكمال العناية بحصوله **في صورة الممكن** الذي لا جزم بانتفائه، **وقد يتمنى بـ"لو"**، نحو: لو تأتيني فتحدثني **بالنصب** على تقدير: فأن تحدثني؛ فإن النصب قرينة على أن "لو" ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار "أن"، وإنما يضمر بعد **الأشياء الستة**، والمناسب ههنا **هو التمني**، قال السكاكي: **كأن** حروف التنديم والتحضيض **وهي: "هلا"** و"ألا" بقلب الهاء همزة ....

لإظهار الرغبة فيه — أي ليت تأتيني — وهو الشرطية والتعليق — أي في المثال المذكور — أي جعل المخاطب نادما — أي حث المخاطب

لحصول الجزم إلخ: والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتفاء، بل الجهل بالشيء، فلو حمل على الاستفهام الحقيقي لحصل التناقض، فتعين الحمل على التمني. [الدسوقي: ٢/٢٤٠]

في صورة الممكن: أي والممكن الذي لا جزم بانتفائه حاصل مع الاستفهام؛ لأن المستفهم عنه لابد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف التمني فإنه قد يكون مجزوما بانتفائه وإن كان ممكنا. (الدسوقي)

وقد يتمنى بـ"لو": أي على طريق المجاز؛ لأن أصل وضعها الشرطية، ولم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمني بـ"ليت" إلى التمني بـ"لو" كما ذكر في "هـل"، وقد يقال: إن نكتة الإشعار بعزة متمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد؛ لأن "لو" بحسب أصلها حرف امتناع. [الدسوقي: ٢/٢٤١]

بالنصب: [أي بنصب تحدثني بـ"أن" مضمرة بعد الفاء في جواب التمني (الدسوقي)] قال العنزي: ولا تحتاج "لو" حينئذ إلى الجزاء لخروجها عن معنى التعليق، وهو مبني على أن "لو" التي للتمني قسم برأسه والذي يدل عليه كلام المصنف أنها "لو" الشرطية أشربت معنى التمني، فلابد لها من جواب لكنه التزم حذفه، وقيل: "لو" مصدرية بتقدير: أود لو تأتيني كما في "الأطول". [التجريد: ٢٢٠]

الأشياء الستة: وهي الاستفهام والتمني والعرض، و دخل فيه التحضيض والأمر والنهي والنفي، وأما الترجي فساقط؛ لأنه لاينتصب في جوابه عند البصريين، والدعاء داخل في الأمر والنهي، فاندفع ما يقال: إن عند الأشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء بأن في جوابها تسعة لا ستة. (الدسوقي)

هو التمني: أي من الأشياء الستة دون غيره.

كأن إلخ: أورد لفظ "كأن"؛ لعدم الجزم بما ذكره من التركيب؛ لجواز أن يكون كل كلمة برأسها؛ لأن التصرف في الحروف بعيد، وسميت حروف التنديم؛ لأنها إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل، وسميت حروف التحضيض؛ لأنها إذا دخلت على المضارع أفادت حض المخاطب وحثه على الفعل. [الدسوقي: ٢/٢٤٢]**نحو هلا إلخ:** ذكر من حروف التحضيض أربعة، وبقي اثنان: "لو" و"ألا" بالتخفيف؛ لأن لهما خصوصية بأنهما لطلب لا توبيخ فيه أبدا بخلاف الأربعة. (التجريد)

و"لولا" و"لوما" مأخوذة منهما خبر "كأن" أي كأنها مأخوذة من "هل" و"لو" اللتين
أي من "هل" و"لو"
للتمنّي حال كونهما مركبتين مع "لا" و"ما" المزيدتين؛ **لتضمنهما علة لقوله:** مركبتين،
حال من الضمير المجرور بـ"من"
ولتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء، تقول: ضمنت الكتاب كذا بابا بابا إذا جعلته
أي محتويا عليه
متضمنا لتلك الأبواب يعني أن الغرض والمطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل
"هل" و"لو" متضمنتين معنى التمني؛ **ليتولد** علة "لتضمينهما" يعني أن الغرض من
أي مستلزمتين الإضافة بيانية
تضمينهما معنى التمني ليس **إفادة التمني، بل أن يتولد** منه أي من معنى التمني
المتضمنتين هما إياه في الماضي **التنديم** نحو: هلاّ أكرمت زيدا ولومــ أكرمته **على معنى**
لو وهل المركبتين مع الفعل الماضي

لتضمينهما: أي "لو" و"هل" قبل تركيبهما مع "لا" و"ما" للتمني، فما معنى كون تركيبهما لأجل أن يضمنا معنى التمني، ويجاب بأنهما قبل التركيب للتمني جوازا واحتمالا، وبعده للتمني وجوبا ونصا، فكأنه قال: لتضمينهما معنى التمني على التنصيص واللزوم. [التجريد: ٢٢٠]

علة لقوله إلخ: فالمعنى أن تركيب "هل" و"لو" مع ما ذكر إنما هو لأجل تضمينهما، أي جعلهما متضمنتين أي مشتملتين دالتين على معنى التمني، فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولا للفظ لا جعله جزءا من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحا، ونظير ذلك قولك: "ضمنت هذا الكتاب كذا بابا بابا"، فليس المراد أني جعلت الأبواب جزءا من أجزاء الكتاب بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد عليها. [الدسوقي: ٢٤٣/٢]

متضمنا: أي مشتملا عليها اشتمال الكل على أجزائه. (الدسوقي) **ليتولد إلخ:** أي بعد جعلهما جهة واحدة ولم يجعل تركيبهما لنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة، بل جعل التمني واسطة؛ لأنه طلب، والطلب مشترك فيهما ليكون كالجنس لهما، فيكون في الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك. [التجريد: ٢٢١]

إفادة التمني: فالتمني ليس مقصودا بالذات، بل ليتوصل به إلى التندم والتحضيض. (الدسوقي)

بل أن يتولد إلخ: فإن قلت: ما المانع من جعل تركيبهما للتحضيض والتندم من أول الأمر من غير توسط التمني؟ قلت: لو لم يضمنا معنى التمني بعد التركيب لزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع، وهذا منفي عند التضمين المذكور؛ لأن التمني بالوضع التركيبي معنى حقيقي لهما بالوضع الثاني. (الدسوقي)

التنديم: أي جعل المخاطب نادما، ووجه التولد: أن التمني إنما يكون في الأمور المحبوبة، فإذا فات الأمر المحبوب له ندم المخاطب عليه وإن كان مستقبلا حضه عليه. [الدسوقي: ٢٤٤/٢] **على معنى إلخ:** أي بمعنى ليتك أكرمته، وذلك لأن الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة، نعم يمكن تمنيه لصيرورته محالا، ولما فات وقت إمكانه =

ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام، **وفي فعل** المضارع التحضيض نحو: هلّا تقوم، ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى حثّه على القيام، والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه **حاصل كلامه**، وقوله: "لتضمينهما" **مصدر مضاف** إلى المفعول الأول ومعنى التمني مفعوله الثاني، وقد وقع في بعض النسخ: "لتضمنهما" على لفظ التفعل **وهو لا يوافق** معنى كلام "المفتاح"، وإنما ذكر هذا بلفظ "كأنّ"؛ **لعدم القطع بذلك، وقد يتمنى بـ"لعل"** فيعطى له حكم "ليت"، ....

أي المستقبل — المتن — السكاكي

- مع ما فيه من الحكمة والمصلحة للمخاطب صار في الكلام إشارة إلى أنه كان مطلوبا من المخاطب فعله، فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما، فقوله: "على معنى إلخ" إشارة إلى أصل التمني، وقوله: "قصدا إلخ" إشارة إلى تولد التندم. [الدسوقي: ٢/٢٤٤]

وفي الفعل إلخ: كان المناسب أن يقول: وفي المستقبل؛ لأن صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتمل الحال والاستقبال، والتحضيض إنما يكون في المستقبل، وأيضا صيغة المضارع إذا كانت بمعنى الماضي كانت تلك الحروف معها للتندم. (الدسوقي)

حاصل كلامه: حيث قال: مطلوبا بالتـــزام التركيب التنبيه على إلزام "هل" و"لو" معنى التمني، وإذا قيل: "هلا أكرمت زيدا" فكان المعنى "ليتك أكرمت زيدا" متولدا منه معنى التندم، فإن قوله: "إلزام "هل" و"لو" معنى التمني" يدل على أن المتكلم ألزمهما معنى التمني لا بأنهما بأنفسهما يدلان على معناه. (المفتاح)

مصدر مضاف: فتقدير الكلام: لتضمين المتكلم "هل" و"لو" معنى التمني. (الدسوقي)

هو لا يوافق: لأن صاحب "المفتاح" عبر بالإلزام، فهو يدل على أن دلالة "هل" و"لو" على التمني بفعل فاعل وجعل جاعل، فيوافق النسخة التي فيها التضمين على لفظ التفعيل؛ لأن الإلزام في كلامه فعل الملزم وهو المتكلم، بخلاف التضمن على وزن التفعل، فإنه يقتضي أن دلالتهما على التمني أمر ذاتي لا بفعل الفاعل، فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح. (الدسوقي ملخصا)

لعدم القطع بذلك: لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها، فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر. [التجريد: ٢٢١]

وقد يتمنى بـ"لعل": التي هي موضوعة للترجي، وهو ترقب حصول الشيء، سواء كان محبوبا، ويقال له: طمع نحو: "لعلك تعطينا"، أو مكروها ويقال له: إشفاق نحو: "لعلي أموت الساعة"، فليس الترجي من أنواع الطلب في الحقيقة؛ لأن المكروه لا يطلب. [الدسوقي: ٢/٢٤٥]

وينصب في جوابه المضارع على إضمار "أن" نحو: "لعلي أحجّ فأزورك" بالنصب؛ **لبعد المرجوّ** عن الحصول، **وبهذا** يشبه المحالات والممكنات التي **لا طماعية في وقوعها،** أي بسبب هذا البعد **فيتولد منه معنى التمني.** من ذلك البعد أو الشبه

[الاستفهام]

ومنها **أي ومن أنواع** الطلب **الاستفهام، وهو طلب حصول** صورة **الشيء في الذهن، فإن كانت** وقوع **النسبة بين أمرين أو لا وقوعها،** المراد بوقوعها مطابقتها للواقع **فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور،** والألفاظ الموضوعة له: ....

وينصب في جوابه إلخ: بيان لإعطائه حكم "ليت"، فلو استعملت "لعل" في موضعها الأصلي وهو الترجي، لم ينصب المضارع بعدها، ثم إن نصب المضارع بعد "لعل" لا يدل على أنها مستعملة في التمني إلا على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجي؛ إذ لا جواب له عندهم لا على مذهب الكوفيين الذين يثبتون له جوابا ويجوزون نصب المضارع في جوابه. [الدسوقي: ٢/٢٤٥]

لبعد المرجوّ إلخ: أي إنما يتمنى بـ"لعل" إذا كان المرجو كالحج في المثال المذكور بعيد الحصول، فالحاصل: أن "لعل" مستعملة في مرجو شبيه بالتمني في البعد فتولد من ذلك المشبه تمنيه. (الدسوقي ملخصا)

طلب حصول إلخ: أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم، وفي هذا التعريف إشارة إلى أن السين أو التاء في الاستفهام للطلب أي طلب الفهم وأن الفهم هو العلم؛ لأن الحصول هو الإدراك، واعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع، وذلك؛ لأنه يشمل مثل علمني وفهمني على صيغة الأمر، فإنه دال على طلب حصول صورة في الذهن، وأجيب: بأنه تعريف بالأعم أو أن الإضافة للعهد أي طلب معهود وهو ما كان بالأدوات المخصوصة، أو أن اللام في الذهن عوض عن المضاف إليه أي في ذهن المتكلم، وأما "علم" و"فهم" فإن كلا منهما يدل على طلب حصول صورة في أيّ ذهن كان، ولا يقال: إن "علمني وفهمني" يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم؛ لأن هذا ليس من صيغة "علم" و"فهم"، بل من الإتيان بضمير المتكلم. [الدسوقي: ٢/٢٤٦]

فإن كانت: أي الصورة التي تطلب حصولها في الذهن. (الدسوقي) **لا وقوعها:** المراد بلا وقوعها عدم مطابقتها للواقع. (الدسوقي) **وإلا فهو التصور:** أي وإلا تكن الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها، بل كانت تلك الصورة موضوعا أو محمولا أو نسبة مجردة أو اثنتين من هذه الثلاثة أو الثلاثة، فحصولها أي إدراكها تصور. [الدسوقي: ٢/٢٤٧]

الهمزة وهل وما ومن وأيّ وكم وكيف وأين وأنّى ومتى وأيّان.

[الاستفهام بالهمزة]

فالهمزة **لطلب التصديق** أي انقياد الذهن وإذعانه بوقوع نسبة **تامة** بين الشيئين، كقولك: **أقام زيد** في الجملة الفعلية، وأزيدٌ قائم **في الجملة الاسمية**، أو لطلب التصور **أي إدراك غير النسبة** كقولك في طلب **تصور المسند إليه: أدبس** في الإناء أم عسل

الهمزة وهل إلخ: اعلم أن هذه الألفاظ على ثلاثة أقسام: منها ما يستعمل لطلب التصور فقط، ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط، ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة وطلب التصديق تارة أخرى، فالقسم الثالث: هو الهمزة، والقسم الثاني: "هل"، والقسم الأول: بقية الألفاظ، فالهمزة بهذا الاعتبار أعم، فلذا قدمها المصنف على غيرها. [الدسوقي: ٢٤٧/٢] **لطلب التصديق**: قدم طلبه؛ لأنه لا طلب في التحقيق إلا للتصديق، وأما طلب التصور فكلام ظاهري كما ستعرفه كذا في "الأطول". [التجريد: ٢٢١]

تامة: فإدراك وقوع النسبة الناقصة تصور. (التجريد) **أقام زيد**: فقد تصورت "القيام" و"زيدا"، والنسبة بينهما، وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا، فإذا قيل "قام" حصل ذلك التصديق. (التجريد) **في الجملة الاسمية**: لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية أكثر، فلذا قدمها. [الدسوقي: ٢٤٨/٢]

أي إدراك غير النسبة: اللام للعهد، والمعهود النسبة المتقدمة التي هي التامة، ولو قال: "غير وقوع النسبة" لكان أولى؛ لأن كلامه يفيد أن إدراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصورا مع أنه تصور، إلا أن يقال: المراد غير النسبة من حيث وقوعها أو لا وقوعها، فدخل فيه أي في التصور إدراك ذات النسبة. (الدسوقي ملخصا)

تصور المسند إليه: أي من حيث إنه مسند إليه وإلا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال، وكذا يقال فيما بعده. [الدسوقي: ٢٤٩/٢] **أدبس إلخ**: فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الإناء وجهلت الحاصل الذي هو المسند إليه؛ لأنه هو المتصف بكونه حاصلا، فسألت عنه، فإذا قيل مثلا: "عسل" تصورت المسند إليه بخصوصه وأنه عسل. اعلم أن ههنا نكتتين ينبغي التنبيه لهما: إحداهما: أنه يظهر من هذا الكلام تأخر التصور عن التصديق وهو خلاف المعهود، وجوابه: أن التصور المتأخر تصور خاص كما سبق، وأما مطلق التصور أعني تصور المسند إليه فهو متقدم؛ لأنك تعلم أن ثم شيئا حاصلا دائرا بين العسل والدبس، والأخرى: أن المسؤول عنه في الظاهر في المثال المذكور وإن كان التصور فقط لكن في الحقيقة المسؤول عنه هو التصور مع التصديق، فإن نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب بأحدهما معلومة قبل الجواب، والمستفاد من الجواب كون الواقع في الإناء خصوص العسل مثلا لا حقيقة العسل، فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل، فالسؤال في الحقيقة عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور، لكن لما حصل معه تعيين المسند إليه أو المسند سموه تصورا توسعا. [التجريد: ٢٢٢]

عالما بحصول شيء في الإناء **طالبا لتعيينه**، وفي طلب تصور المسند: **أفي الخابية** دبسُك أم في الزق عالما بكون الدبس في واحد من الخابية أو الزِقّ طالبا لتعيين ذلك، ولهذا أي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل "أزيدٌ قام" كما قبح "هل زيد قام" ولم يقبح في طلب تصور المفعول "أعمرا عرفت" كما قبح "هل عمرا عرفت"، **وذلك لأن التقديم** يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، **فيكون "هل"** لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة؛ فإنها تكون لطلب التصوّر وتعيين الفاعل أو المفعول، ....

(مشك: أي الواحد؛ أي الفاعل المعنوي؛ أي المرفوع والمنصوب؛ أي للمتكلم)

طالبا لتعيينه: لأن الاستفهام عن التصور مع "أم" إنما يكون إذا كان التردد في التعيين، فلذا لا يجاب بـ"لا" و"نعم"، بل بتعيين أحدهما. **أفي الخابية إلخ:** فيه النكتتان السابقتان، فههنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون المحصول فيه أحد هذين، وتصور خاص متأخر هو المسؤول عنه وهو نفس الخابية بخصوصها أو الزق بخصوصه، ثم الظرفان متصوران لذاهما أيضا، وإنما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص، ففي هذا التصور تصديق كما في المسند إليه؛ لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما، ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر المحصول فيه الخاص، ولكن قبح الأمثلة وعدمه مع "هل" إنما بنوا عللها على ما يتبادر من إفادة التصور فيما ذكر على ما يأتي، تأمل. [التجريد: ٢٢٢]

وذلك: أي بيان ذلك القبح مع "هل"، وعدمه مع الهمزة. (الدسوقي ملخصا)

لأن التقديم إلخ: توضيح ذلك: أن التقديم يفيد الاختصاص، فيكون مفاد المثال الأول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام "هل زيد أو عمرو" بعد تعقل وقوع القيام، فيكون أصل التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده، فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل، ومفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو وغيره، فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم، وإنما سئل عن تعيين المفعول، فالسؤال في الجملتين لطلب التصور، فلو استعملت فيهما "هل"؛ لأفادت طلب التصديق، وأصل التصديق معلوم فيهما، فيكون الطلب بها تحصيل الحاصل، بخلاف استعمال الهمزة فإنه لا ضرر فيه؛ لأنها لطلب التصور، فإن قلت: مقتضى هذا أن استعمال "هل" فيما ذكر من التركيبين ممنوع؛ لأنه قبيح فقط، قلت: إنما لم يكن ممنوعا؛ لجواز أن يكون التقديم لغير التخصيص؛ لأنه لا يتعين أن يكون للتخصيص، فلذا لم يمنع أصل التركيب. [الدسوقي: ٢٥١/٢]

فيكون "هل": [لأنها لا تجيء لطلب التصور] أي لو أتي بها في هذا التركيب. [الدسوقي: ٢٥٢/٢]

وهذا ظاهر في "أعمرا عرفت" **لا في "أزيد قام" فليتأمّل**، والمسؤول عنه بها أي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في "أضربت زيدا" إذا كان الشك في **نفس الفعل** أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد، وأردت بالاستفهام أن تعلم **وجوده فيكون** لطلب التصديق، **ويحتمل** أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام، **والفاعل** في "أَأَنتَ ضربت زيدا" **إذا كان الشك** في الضارب والمفعول في "أزيدا ضربت" **إذا كان الشك في المضروب**، . .

أي تصور ما يليها والتصديق به — فأردت بالاستفهام تنبيه — عطف على الفعل

وهذا ظاهر إلخ: [أي استدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر. (الدسوقي: ٢/٢٥٢)] لأن التقديم المنصوب يفيد الاختصاص و لم تكن قرينة على خلافة، فالغالب فيه الاختصاص. [التجريد: ٢٢٢]
لا في "أزيد قام": لأن تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص بل للتقوي. (الدسوقي) **فليتأمل:** إنما قال ذلك؛ لأن تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام، فيساوي تقديم المرفوع من حيث إن كلا قد يكون للاختصاص ولغيره، فلا فرق بينهما، ويجاب عنه بأن النظر في الفرق بينهما للغالب، فتقديم المرفوع والمنصوب وإن اشتركا في أن كلا يكون للاختصاص ولغيره، لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص، وفي تقديم المرفوع غير التخصيص، فيكون الإتيان بــ"هل" قبيحا دون "الهمزة" في تقديم المنصوب دون المرفوع نظرا للغالب فيهما. (الدسوقي)
نفس الفعل: أي من حيث صدوره من المخاطب لا في ذات الفعل. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٥٣] **وجوده:** أي وجد الضرب من المخاطب أم لا. **ويحتمل إلخ:** فهذا التركيب أعني "أضربت زيدا" وكذا ما يماثله من كل تركيب ولي فيه الفعل الهمزة محتمل لأن يكون لطلب التصديق ولطلب التصور وتعيين أحد الأمرين بالقرائن كاقتران المعادل لما يلي الهمزة بــ"أم" المنقطعة أو المتصلة، فمثل "أضربت زيدا أم لا" لطلب التصديق، وقولك: "أضربت زيدا أم أكرمته" لطلب التصور. (الدسوقي)
والفاعل إلخ: أراد بالفاعل: الفاعل المعنوي لا الصناعي؛ إذ الصناعي لا يجوز تقديمه على فعله. [الدسوقي: ٢/٢٥٤]
إذا كان الشكُّ: أي تقول هذا الكلام لمخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت في كونه المخاطب أو غيره، فكأنك تقول له: "الذي صدر منه الضرب أأنت أم غيرك"، فالشك هنا في الفاعل، فالسؤال هنا طلب التصور. (الدسوقي) **في المضروب:** أي هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحدا وجهلت عينَ ذلك الأحد، فالشك هنا في المفعول، والسؤال هنا للتصور، ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذي ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص، ولهذا صح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما. (الدسوقي)

وكذا قياس **سائر المتعلقات**.
أي المعمولات

[الاستفهام بـــ"هل"]

و"**هل**" لطلب التصديق **فَحَسبُ**، وتدخل **على الجملتين** نحو: "هل قام زيد" و"هل عمرو قاعدٌ" إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو، ولهذا أي ولاختصاصها لطلب التصديق امتنع "**هل زيد** قام أم عمرو"؛ **لأن وقوع** علة للعلية **المفرد** ههنا دليل على أن "أم" متصلة، **وهي لطلب** تعيين أحد الأمرين **مع العلم** بثبوت بعد أم أصل الحكم، و"**هل" إنما يكون** لطلب الحكم،....................
أي التصديق — أي التصديق

سائر **المتعلقات**: نحو "أفي الدار صليت" و"أيوم الجمعة سرت" و"أتأديبا ضربته" و"أراكبا جئت" ونحو ذلك. [الدسوقي: ٢٥٤/٢] و"**هل**": أي لطلب أصل التصديق، وهو مطلق إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، فلا يرد أن الهمزة أيضا لطلب التصديق دائما؛ لأنها لطلب تصديق خاص وإن كان الغرض منه قد يكون تصور المسند إليه أو المسند كما مر. (الدسوقي) **فحسب**: أي إذا عرفت أنها لطلب التصديق فحسبك هي أي هذه المعرفة، "فحسب" مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا؛ لأنه مبني بعد حذف المضاف إليه على الضم، ومآله القصر على طلب التصديق وإن كان ليس من طرفه. [الدسوقي: ٢٥٥/٢] **على الجملتين**: أي الاسمية والفعلية بشرط أن تكون مثبتة. (الدسوقي)

امتنع هل زيد إلخ: أي امتنع الجمع بين "هل" وبين ما يدل على السؤال عن التصور. (الدسوقي)

لأن وقوع المفرد إلخ: لأن "أم" المنقطعة لا يليها إلا جملة، وإن وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدأ محذوف، نحو: إنها لا بل أم شاء، وهي بمعنى "بل"، فعلم أن "أم" مطلقا لا تعادل "هل"، لكن يرد عليه قوله: ﷺ "هل تزوجت بكرا أم ثيبا"، وأجيب: بأن "هل" هنا بمعنى الهمزة، فتقع "أم" معادلا لها، أو يقال: "أم" في الحديث منقطعة بمعنى "بل"، والمعنى: "هل تزوجت ثيبا"، والامتناع المذكور كان إذا يكون "أم" متصلة. [التجريد بزيادة: ٢٢٣]

وهي لطلب إلخ: أي لطلب تعيين أحد الأمرين: المفرد الذي قبلها، والمفرد الذي بعدها، وأما المنقطعة وهي التي بمعنى "بل" فلطلب التصديق، فيجوز وقوعها بعد "هل" تأكيدا. (الدسوقي) **مع العلم إلخ**: المراد من الحكم المحكوم به، والعلم بثبوت المحكوم به تصديق، وحاصله أنها أي "أم" المتصلة لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، فينافي لـــ"هل". (الدسوقي ملخصا)

"**هل" إنما يكون إلخ**: أي فـــ"أم" المتصلة تفيد أن السائل عالم بالحكم، و"هل" تفيد أن السائل جاهل به، فبين "هل" و"أم" المذكور تدافع وتناقض، فيمتنع الجمع بينهما. [الدسوقي: ٢٥٦/٢] إذا حققت هذا علمت رد ما قيل: ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم؟ وحينئذٍ يسوغ الجمع بينهما. (التجريد)

ولو قلت: "هل زيد قام" بدون "أم عمرو" فيقبح ولا يمتنع لما سيجيء. **ولهذا أيضا قبح** "هل زيدا ضربت"؛ **لأن التقديم** يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، **فيكون** "هل" لطلب حصول الحاصل **وهو محال، وإنما لم يمتنع** لاحتمال أن يكون "زيدا" مفعول فعل محذوفٍ، **أو يكون التقديم** لمجرد الاهتمام لا للتخصيص، لكن ذلك **خلاف الظاهر دون "هل زيدا ضربته"**؛ فإنه لا يقبح؛ **لجواز** تقدير المفسَّر قبل "زيدا" أي "هل ضربت زيدا ضربته"، وجعل السكاكي قبح "هل رجل عرف" لذلك...........

(أي غالبا — أي للمتكلم — بنفس وقوع الفعل لأنها لحصول التصديق — أي المثال المذكور — راجع للاحتمالين)

ولو قلت: أفاد بهذا أن محل امتناع المثال المتقدم عند الإتيان بـ"أم" بعد "هل"، فلو لم تذكر فإنه لا يمتنع، بل يكون قبيحا لما سيجيء من قول المصنف: "لأن التقديم يستدعي إلخ". [الدسوقي: ٢٥٦/٢] **ولهذا أيضا قبح:** أي ولأجل اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة، وهو ما يتقدم فيه المعمول على الفعل، سواء كان المعمول مفعولا نحو: "هل زيدا ضربت" أو غيره نحو: "أفي الدار جلست، وأراكبا جئت". (الدسوقي) **لأن التقديم:** تقديم المعمول على الفعل. (الدسوقي)

وهو محال: أي حصول الحاصل لا طلبه؛ إذ هو عبث لا محال، وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم. [التجريد: ٢٢٣] **وإنما لم يمتنع إلخ:** أي مع أن العلة المذكورة تقتضي منعه؛ لاحتمال أن يكون "زيدا" من المثال مفعول فعل محذوف أي مقدر قبله، والتقدير: "هل ضربت زيدا ضربته"، وحينئذٍ فلا يكون هناك تقديم حتى يقتضي التصديق بحصول نفس الفعل. [الدسوقي: ٢٥٧/٢] **أو يكون التقديم:** يعني أن التقديم إن حمل على الظاهر المتبادر إلى الفهم امتنع هذا التركيب، وإن حمل على خلاف الظاهر صح، فروعي الجانبان وحكم بالقبح. (خواجه)

خلاف الظاهر: لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح، ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر؛ إذ الغالب في تقديم المنصوب كونه للتخصيص، ومخالفة الغالب قبيح، فظهر لك أن كلا من الاحتمالين بعيد إلا أنه مع بعده يكفي في تصحيح قولك: "هل زيدا ضربت"، فلذا عده المصنف قبيحا لا ممتنعا. (الدسوقي) **دون هل زيدا ضربته:** أشار المصنف بهذا إلى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق، أما إذا اتصل كهذا المثال فلا يقبح. (الدسوقي)

لجواز إلخ: أي جوازا راجحا؛ لأن الأصل تقديم العامل على المعمول، وحينئذٍ فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل؛ لأن السؤال حينئذٍ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت، وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق، فتكون "هل" لطلبه فيحسن، وبما قلنا من أن المراد الجواز الراجح اندفع ما يقال: إن مطلق الجواز لا يخلص عن القباحة ولا يدفعها. (الدسوقي)

أي **لأن التقديم** يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل **لما سبق** من مذهبه من أن الأصل "عرف رجل" على أن رجلا بدل من الضمير في "عرف" **قُدّم للتخصيص، ويلزمه** أي السكاكي أن لا يقبح "هل زيد عرف"؛ لأن تقديم المظهر المعرفة **ليس للتخصيص** عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل **مع أنه قبيح** بإجماع النحاة، **وفيه نظر**؛ لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع؛ لجواز **أن يقبح لعلّة أخرى**........

بل للاهتمام أو التقوي — تفريع على المنفي — أي في هذا اللزوم — المصنف

لأن التقديم إلخ: يقال عليه: إن مقتضى ذلك الامتناع لا القبح؛ لأن مذهبه أن "رجل عرف" يفيد التخصيص قطعا، وأجاب البعض: بأنه يجوز أن لا يكون تقديمه للتخصيص بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل. [الدسوقي: ٢/٢٥٨] **لما سبق إلخ**: أي وإنما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق إلخ (الدسوقي) وفيه بحث؛ لأن اعتبار التقديم والتأخير في "رجل عرف"؛ لأنه لا سبب سواه؛ لكون المبتدأ نكرة وهو منتف مع حرف الاستفهام؛ لأنه يصح وقوع النكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ، صرح به الرضي. [التجريد: ٢٢٣]

قُدّم للتخصيص: أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والجهل إنما هو بالفاعل، فالسؤال عن تعيينه، فيكون السائل طالبا لتصوره، و"هل" لطلب التصديق فتكون لطلب حصول الحاصل. (الدسوقي)

ويلزمه: حيث جعل علة القبح في المنكر كون التقديم لما كان مؤخرا للتخصيص. (الدسوقي)

ليس للتخصيص: لأن اعتبار التقديم والتأخير لإفادة التخصيص لابد منه في "رجل عرف"؛ لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة، وأما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص، وإذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون "هل" لطلب التصديق. (الدسوقي) **مع أنه قبيح إلخ**: مرتبط بقوله: "ويلزمه أن لا يقبح" ووجه قبحه الفصل بين "هل" والفعل بالاسم مع أنها إذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وعدم الانفصال عنه. (الدسوقي)

وفيه نظر: هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي، حاصله: أن ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكي؛ لأن انتفاء علة من علل القبح - وهي كون التقديم للتخصيص - لا يستلزم انتفاء جميع العلل، فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب، بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعلة أخرى؛ إذ لا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل. [الدسوقي: ٢/٢٥٩] **أن يقبح**: أي "هل زيد عرف" عند السكاكي. (الدسوقي)

لعلة أخرى: وهي ما ذكره غيره من أن "هل" في الأصل بمعنى "قد"، وقد مختصة بالفعل، وكذا ما كان بمعناها، فيكون السكاكي قائلا بما علل به غيره في قبح هذا التركيب (الدسوقي) وقد يقال: يفهم من كلام المصنف أن السكاكي حصر القبح في العلة السابقة، فإن كان الأمر كذلك فاعتراض المصنف وارد. (التجريد)

وعلّل غيره أي غير السكاكي قبحهما أي قبح "هل رجل عرف" و"هل زيد عرف" بأنّ "هل" **بمعنى "قد"** في الأصل، وأصله "أَهَلْ" وتركت الهمزة قبلها؛ **لكثرة** وقوعها في الاستفهام، **فأقيمت** هي مقام الهمزة، تطفلت عليها في الاستفهام، و"قد" من خواصّ الأفعال، **فكذا ما هي بمعناه**، وإنّما **لم يقبح** "هل زيد قائم"؛ لأنها إذا لم تر الفعل في حيّزها ذهلت عنه ونسيت، بخلاف ما إذا رأته، فإنها تذكرت العهود **وحنت إلى الألف** المألوف فلم ترض **بافتراق الاسم** بينهما، ....

أصل هل بمعنى قد — بهمزة الاستفهام — أي قبل هل — أي هل — والغي منها معنى قد — أي في إفادته — أي غفلت — تأكيد — أي بين هل والفعل

وعلّل غيره: أي علل غيره قبحهما بعلة أخرى غير ما علل بها السكاكي، وهي أن "هل" دائما بمعنى "قد" في استعمالها الأصلي، والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها، فأصل "هل عرف زيد" "أهل عرف زيد" بإدخال همزة الاستفهام على "هل" التي بمعنى "قد"، فكأنه قيل "أقد عرف زيد". [الدسوقي: ٢/٢٦٠]

بمعنى قد: أي ملتبسة بمعنى "قد"، وهو التقريب والتحقيق أو التوقع على الخلاف في ذلك. (الدسوقي)

لكثرة إلخ: فيه إشارة إلى أن "هل" قد يقع في الخبر نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾. [الإنسان: ١] (الدسوقي) **فكذا ما هي بمعناه**: ولما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه، جاز دخول "هل" على غير الفعل بقبح إذا كان في الجملة فعل، وانتفى القبح في نحو: "هل زيد قائم" لما ذكره الشارح، بخلاف "قد" فإن دخولها على غير الفعل ممنوع. [التجريد بزيادة: ٢٢٤]

لم يقبح إلخ: هذا جواب عما يقال: إن مقتضى هذا التعليل أن يقبح دخول "هل" على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو: "هل زيد قائم" مع أنه جائز بلا قبح، فأي فرق بين ما إذا كان الخبر فعلا قلتم بقبحه، وإذا كان اسما قلتم بعدم قبحه، مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين في القبح؟ وحاصل ما أجاب به الشارح: أنه فرق بين الأمرين؛ لأنه إذا كان طرفا الجملة اسمين لم تر "هل" الفعل في حيزها، فتذهل عنه ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له، وإذا كان الخبر فعلا رأت "هل" الفعل في حيزها، فلا ترضى إلا بمعانقته نظرا لمعناها الأصلي وهو كونها بمعنى "قد" المختصة بالدخول على الفعل. (الدسوقي)

وحنت إلى الألف إلخ: المراد بالألف المألوف الفعل، وحنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا، وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حنّ يحن حنا والمألوف تأكيد لما قبله. [الدسوقي: ٢/٢٦١]

بافتراق الاسم إلخ: وكان المناسب إبدال "افتراق" بـــ"تفريق" إذ لا يقال: "افترق زيد بين بكر وعمرو"، وإنما يقال: فرق بينهما أو افترق منهما، وفي بعض النسخ: فلم ترض باقتران الاسم بدل الافتراق، ومعنى الاقتران التوسط أي توسط الاسم بين "هل" والفعل وهو الظاهر. (الدسوقي بزيادة)

وهي أي "هل" تخصص المضارع **بالاستقبال** بحكم الوضع كالسين وسوف، **فلا يصح** "هل تضرب زيدا" **في أن يكون** الضرب واقعا في الحال **على ما يفهم عرفا** من قوله: "وهو أخوك" كما يصح "أتضرب زيدا وهو أخوك" **قصدا** إلى إنكار الفعل الواقع في الحال **بمعنى** أنه لا ينبغي أن يكون، **وذلك** لأن "هل" تخصّص المضارع بالاستقبال، **فلا يصلح** لإنكار الفعل الواقع في الحال، بخلاف **الهمزة**، وقولنا: "في أن يكون الضرب واقعا في الحال" ليعلم أن هذا الامتناع جار **في كل ما يوجد** فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع في **الحال** ....

أي تخلصه — أي بالقرائن — مبتدأ — خبره

وهي أي "هل": يعني "هل" الاستفهامية، فلا ينافي صحة دخول "هل" التي بمعنى "قد" على الحال. [الدسوقي: ٢٦١/٢] **بالاستقبال**: بعد أن كان محتملا له وللحال. (الدسوقي) **فلا يصح إلخ**: أي فلأجل أن "هل" تخصص المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك: "هل تضرب زيدا وهو أخوك"، ووجه عدم الصحة: أن "هل" للاستقبال والفعل الواقع بعدها ههنا حال فقد تنافى الأمران. [الدسوقي: ٢٦٢/٢]

في أن يكون: متعلق بقول محذوف أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون الضرب واقعا في الحال، فلفظ "أن" في كلام الشارح مصدرية. (الدسوقي) **على ما يفهم عرفا إلخ**: أي وههنا كذلك؛ لأن المتبادر أن الأخوة حالية، فكذا الضرب؛ لأن الحال قيد في عاملها، والأصل اتحاد زمن القيد والمقيد [التجريد: ٢٢٤] وإنما قيد بالعرف؛ لأن معنى "زيد أخوك" بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوة ساعة ما ولو في الماضي. (الدسوقي)

قصدا إلخ: أي يقال: كل من المثالين في حالة القصد إلى إنكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب؛ إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أخا. [الدسوقي: ٢٦٣/٢] **بمعنى**: متعلق بإنكار أي قاصدا إنكاره بهذا المعنى. (الدسوقي)

وذلك: أي عدم صحة "هل تضرب زيدا" وهو أخوك وصحة الثاني. (الدسوقي) **فلا يصلح**: وكل ما خصص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال، ينتج: "هل" لا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال. (الدسوقي) **الهمزة**: فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال؛ لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال. (الدسوقي)

في كل ما يوجد إلخ: أي في كل تركيب يوجد فيه قرينة، بل في كل ما أريد به الحال وإن لم يكن قرينة، غاية الأمر أنا لانطلع على البطلان بدون القرينة إلا أنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل، وكلام الشارح يوهم حصر الامتناع في القرينة. (الدسوقي) **الحال**: المنافي لمقتضى "هل" من الاستقبال. (التجريد)

سواء عمل ذلك المضارع **في جملة حالية** كقولك: "أتضرب زيدا وهو أخوك" أو لا كقوله تعالى: ﴿**أَتَقُولُونَ** عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:٨٠) وكقولك: "أتؤذي أباك وأتشتم الأمير"، ولا يصح **وقوع "هل"** في هذه المواضع، **ومن العجائب** ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أنّ هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل **لا يجوز** هو العلامة الشيرازي أي من المفتاح **تقييده** بالحال أو إعماله فيها، **ولعمري** أن هذه لفرية ما فيها مرية؛ إذ لم ينقل عن أحد لعدم المقارنة عطف لازم على الملزوم أي ولحياتي هو الكذب أي شك من النحاة امتناع مثل: "**سيجيء زيدٌ** راكبا" و"سأضرب زيدا" وهو بين يدي الأمير،

سواء عمل إلخ: الأوضح أن يقول: سواء كانت القرينة لفظية كما إذا عمل المضارع في جملة حالية كقولك: "أتضرب زيدا وهو أخوك"، فإن قولك: "وهو أخوك" قرينة على أن الفعل المنكر واقع في الحال، أو كانت حالية كقوله تعالى: ﴿أَ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] إلخ؛ فإن القرينة في الأمثلة الثلاثة المذكورة حالية وهي التوبيخ؛ لأنه لا يكون إلا على فعل في الحال أو في الماضي لا على المستقبل. [الدسوقي: ٢٦٣/٢]

في جملة حالية إلخ: إذ هي لا تدل على أن المضارع للحال، فإن الفعل المستقبل أيضا يقيد بالحال، قال تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾. [غافر: ٦٠] **أتقولون** إلخ: [خطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله تعالى. (الدسوقي)] في كون المراد ههنا إنكار الفعل الواقع في الحال بعد ظاهر؛ إذ القول وقع فيما مضى قبل التكلم، إلا أن يقال: لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال، أو أنه حال من حيث المداومة عليه أي الإصرار عليه وعدم العزم على تركه.[التجريد: ٢٢٤]

وقوع هل: لأن "هل" للاستقبال المنافي لحصول الفعل الحال. (الدسوقي) **ومن العجائب** إلخ: اعلم أن السبب في عدم صحة المثال أي "هل تضرب زيدا وهو أخوك" عند الشارح هو كون الفعل المضارع معناه واقعا في الحال، و"هل" لا تدخل عليه؛ لأنها إذا دخلت على مضارع خلصته للاستقبال، فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التنافي، والسبب في عدم صحة المثال المذكور على كلام ذلك البعض هو أن "هل" لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا في الاستقبال، فلا يجوز تقييده بالحال، وفي هذا المثال قد قيد بها. (الدسوقي)

لا يجوز تقييده إلخ: وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال، والقيد والمقيد يجب اقترانهما في الزمان، وفي المثال المذكور قيد الاستقبال بالحال وعمل فيها. [الدسوقي: ٢٦٤/٢] **ولعمري** إلخ: أي ولحياتي أن مقالة ذلك البعض كذبة من غير شك، وفي تسمية ذلك فرية تسمح؛ لأن الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود هنا. (الدسوقي)

سيجيء زيد إلخ: أي فالمجيء مستقبل بدليل السين، وقد قيد بالحال المفردة أي راكبا، وكذلك قوله بعد: "وسأضرب زيدا" إلخ؛ فإنه مستقبل بدليل السين، وقيد بالحال التي هي جملة اسمية، أي وهو بين يدي الأمير لنكتة، وفي تعدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قيد بها الفعل المستقبل مفردة أو جملة. (الدسوقي)

كيف؟! وقد قال الله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر: ٦٠) و﴿**إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ** لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ﴾ (إبراهيم: ٤٢-٤٣) **وفي "الحماسة"**:

صاغرين — شخوص چشم بازماندن — أي مسرعين

سأغسل عني العار بالسيف جالبا   علي قضاء الله ما كان جالبا

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى، **وأعجب من هذا** أنه لما سمع قول النحاة: إنه **يجب تجريد**

كيف وقد قال إلخ: أي كيف تصح مقالة هذا البعض؟ والحال أن الله تعالى قال ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فإن الدخول استقبالي بدليل السين وقد قيد بالحال وهي قوله: "داخرين"، قيل في تمثيل الشارحين بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض، وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الإمام. [الدسوقي: ٢/٢٦٤]

وإنما يؤخرهم إلخ: فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبالي، وقد قيد بالحال وهي قوله: "مهطعين" أي مسرعين. (الدسوقي) **وفي الحماسة**: ديوان لأبي تمام جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحماسة أي الشجاعة. (الدسوقي)

سأغسل إلخ: المراد بالغسل: الدفع والإزالة من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، و"بالسيف" متعلق بـــ"أغسل" وهو على تقدير مضاف أي باستعمال السيف وضربه في الأعداء، و"جالبا" حال من فاعل "أغسل" وهو محل الاستشهاد؛ لأن عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسين و"علي" متعلق بـــ"جالبا"، وقضاء الله بالرفع فاعل "جالبا" الأول، و"ما كان جالبا" مفعوله والقضاء بمعنى الحكم، والمعنى: سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب حكم الله تعالى على الشيء الذي كان يجلبه من عداوة الأعداء وأذيتهم، فالمقصود المبالغة في أنه لا يترك دفع العار في حال من الأحوال، ويصح نصب القضاء على أنه مفعول لـــ"جالبا"، وفاعله "ما كان جالبا" وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور. (الدسوقي ملخصا)

وأمثال إلخ: أي ونظائر هذه الأمثلة والشواهد أكثر من أن تحصى، أي من الذي أن تحصى يعني أكثر مما يمكن أن يحصى، فلا يرد ما يقال: إن ما بعد "من" وهو الإحصاء أي الضبط بالعد لا يصلح أن يكون مفضلا عليه؛ إذ ليس مشاركا لما قبله في أصل الكثرة. [الدسوقي: ٢/٢٦٥] **وأعجب من هذا** إلخ: إنما كان أعجب؛ لأن هذا استدلال على تلك الفرية، وهو متضمن لها، ففيه الفرية وزيادة تقويتها، وقال البعض: إنما كان أعجب؛ لأن دليل فساده يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعني قول النحاة؛ فإن ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها. [التجريد: ٢٢٤]

يجب تجريد إلخ: قيل عليه: إن الحال بمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الأزمنة الثلاثة، ولا مناسبة بين الحال المذكور وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال، إلا أن لفظ الحال يطلق عليهما بالاشتراك اللفظي، وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال، وأجيب: بأن الأفعال إذا وقعت قيدا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منهما استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر لذلك القيد لا بالنظر إلى زمن التكلم، والحال لو صدرت بعلامة الاستقبال لفهم منها كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها. (الدسوقي)

صدر الجملة الحالية **عن علم الاستقبال** لتنافي الحال والاستقبال **بحسب الظاهر** على ما **سنذكره حتى لا يجوز** "يأتيني زيد سيركب أو لن يركب" **فهم منه أنه** يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال **حتى لا يصح** تقييد **مثل: "هل تضرب** وستضرب ولن تضرب" بالحال، **وأورد هذا المثال** دليلا على ما ادّعاه ولم ينظر **في صدر هذا المثال** حتى يعرف أنه لبيان **امتناع تصدير** الجملة الحالية بعلم الاستقبال، . . . .

جواب لما

وفي بعض النسخ المقال بالقاف

عن علم الاستقبال: أي علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل. [الدسوقي: ٢/٢٦٥]

بحسب الظاهر: وأما في نفس الأمر فلا منافاة؛ إذ الكلام في الحال النحوية وهي لا تنافي الاستقبال، بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا؛ لأن الواجب إنما هو مقارنتها لعاملها، فزمنها زمن عاملها أياً ما كان، والمنافي له إنما هو الحال الزمانية المقابلة للماضي والمستقبل. (الدسوقي)

سنذكره: في بحث الحال من الفصل والوصل. [التجريد: ٢٢٥] **حتى لا يجوز:** تفريع على قوله: "يجب تجريد" أو على التنافي. (الدسوقي) **فهم منه أنه إلخ:** هذا الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوه، فالذي ادعاه النحاة وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال، والذي فهمه وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لا نفس الحال، وبين الأمرين بون بعيد، ولعل منشأ فهمه كما في "عبد الحكيم" أنه فهم من الجملة الحالية الواقعة في كلام النحاة الجملة التي وقعت الحال قيدا لها مع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا. (الدسوقي)

حتى لا يصح: غاية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال؛ لامتناع عمل المستقبل في الحال. (الدسوقي) **مثل هل تضرب:** أي فلا يقال: "هل تضرب زيدا وهو راكب" ولا "ستضرب زيدا وهو راكب" ولا "لن تضرب زيدا وهو راكب". (الدسوقي)

وأورد هذا المثال: أي لكلام النحاة، وهو أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الظاهر دليلا على ما ادعاه من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال، وفي بعض النسخ: أورد هذا المثال بالثاء المثلثة أي "يأتيني زيد سيركب" أو "لن يركب"، فالمراد بالمثال جنسه. [الدسوقي: ٢/٢٦٦]

في صدر هذا المثال: يعني "يأتيني زيد سيركب"، فلو نظر في صدره لعرف أنه ليس في صدره علم استقبال، وإنما هو في آخره في الجملة الحالية، وفي بعض النسخ: في صدر هذا المقال بالقاف فالمراد به كلام النحاة، وهو قولهم: "يجب تجريد صدر الجملة الحالية" إلخ فلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذي يجرّد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال، فسبحان من لا يسهو. (الدسوقي ملخصا)

امتناع تصدير إلخ: لا لامتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال. (الدسوقي)

ولاختصاص التصديق بها **أي لكون "هل"** مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها
علة مقدمة — الباء داخلة على المقصور
لغير التصديق، كما ذكر **فيما سبق**، وتخصيصها المضارع بالاستقبال **كان لها مزيد**
معلول مؤخر لـ"هل"
اختصاص بما كونه زمانيا أظهر "ما" موصولة، و"كونه" مبتدأ وخبره "أظهر"،
و"زمانيا" خبرا لـ"كون" أي بالشيء الذي زمانيته أظهر، **كالفعل**؛ **فإن الزمان جزء**
من زمانية غيره كالاسم — النحوي
من مفهومه، بخلاف الاسم؛ فإنه إنما يدل عليه **حيث يدل بعروضه له**، ....
للاسم

ولاختصاص إلخ: علة مقدمة على المعلول أعني قوله: "كان لها مزيد" إلخ أي وكان لها أي لـ"هل" مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر؛ لأجل اختصاص التصديق بها، ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال، وقدم العلة اهتماما بها أو لأجل أن يكون اسم الإشارة في قوله بعد: "ولهذا كان" إلخ عائدا على أقرب مذكور. (الدسوقي)

أي لكون هل إلخ: أشار الشارح بذلك التفسير إلى الأمرين: أحدهما: أن الباء في قول الماتن: "بها" داخلة على المقصور، ثانيهما: أن في الكلام حذف مضاف أي لاختصاص طلب التصديق بها. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٦٦]

فيما سبق: في قوله: هل لطلب التصديق فحسب.

كان لها مزيد: يريد أن "هل" لها مزيد اختصاص بما هو أظهر في الزمان عن الهمزة كالفعل، فإن الفعل أظهر في الزمان من الاسم؛ لأنه يدل على الزمان تضمنا، والاسم المشتق وإن دل على الزمان فدلالته التزامية، والمراد بمزيد الاختصاص أن دخولها على الفعل أزيد من دخولها على الاسم. [عروس الأفراح: ٢/٢٦٦] **مزيد اختصاص:** أي اختصاصا زائدا، وإنما قال: "مزيد"؛ لأن للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل، والمراد بالاختصاص: الارتباط والتعلق لا الحصر؛ لأنه لا يقبل التفاوت أي أن تعلقها بالفعل، ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم. (الدسوقي)

كالفعل: وكان الأولى أن يقول: "وهو الفعل" ويحذف الكاف؛ إذ ما زمانيته أظهر من غيره قاصر على الفعل، والإتيان بالكاف يقتضي أن ما زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره، وليس الأمر كذلك إلا أن تجعل الكاف استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة بأن يقول: كان لها مزيد اختصاص بالفعل إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانه لا من جهة أخرى كدلالته على الحدث مثلا. [الدسوقي: ٢/٢٦٧] **فإن الزمان:** علة لكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم. (الدسوقي) **جزء:** ودلالة الكل على جزئه أظهر.

حيث يدل: بأن كان وصفا كـ"أنا ضارب الآن أو غدا". (الدسوقي) **بعروضه له:** أي بسبب عروض الزمان لذلك الاسم أي لمدلوله، وذلك لأن اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث، ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه، فالحاصل: أن الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع، بخلاف الاسم فإنه قد ينفك عنه من حيث هو اسم، وهذا لا ينافي عروضه إذا كان وضعا. (الدسوقي)

أما اقتضاء تخصيصها المضارع **بالاستقبال** لمزيد اختصاصها بالفعل **فظاهر**، وأما اقتضاء
مصدر مضاف إلى الفاعل مفعول لتخصيصها مفعول لاقتضاء
كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي
أي لمزيد اختصاصها بالفعل
والإثبات إنما يتوجهان إلى المعاني **والأحداث** التي هي مدلولات الأفعال لا إلى الذوات التي
عطف تفسير أي بطريق الأصالة الأمور القائمة بنفسها
هي مدلولات الأسماء، ولهذا أي ولأن لها **مزيد اختصاص** بالفعل كان ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ**﴾
لـ"هل"
(الأنبياء:٨٠) أدل على طلب الشكر **من "فهل تشكرون"** و"**فهل أنتم تشكرون**" مع أنه
خبر كان
مؤكد بالتكرير؛ إذ "أنتم" فاعل **فعلٍ محذوف**؛ لأن إبراز **ما سيتجدد في معرض الثابت**
علة للعلية أي إظهار هو الشكر هنا

بالاستقبال: الباء داخلة على المقصور عليه. (الدسوقي) **فظاهر:** وذلك لأن "هل" إذا كانت تخصص المضارع بزمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل؛ لأن المضارع نوع من الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس؛ لأنها إذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير، وتأثيرها في المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل، وإلا لما أثرت في بعض أنواعه. (الدسوقي) **والأحداث إلخ:** [والمراد بها ما يشمل الصفات القائمة بالغير. (الدسوقي: ٢٦٨/٢)] في هذا التوجيه نظر؛ لأنه يقتضي أنه لا يجوز دخول "هل" على الجملة الاسمية؛ لعدم دلالتها على المعاني والأحداث، والمدعى أن لها زيادة تعلق بالفعل لا أنها مختصة به، وأجيب: بأن تلك المعاني والأحداث كما هي مدلولات الأفعال مدلولات أيضا للأسماء المشتقة لكنها مدلولات للأفعال بطريق الأصالة وللمشتقات بطريق التبعية، فلذا كان لها مزيد تعلق بالأفعال. (الدسوقي)

مزيد اختصاص: أي بحيث إذا عدل بها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه. (الدسوقي)

فهل أنتم شاكرون: أي الذي عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية. [الدسوقي: ٢٦٩/٢]

من فهل تشكرون: الحاصل: أن الصور ست؛ لأن الاستفهام إما بـ"هل" أو بـ"الهمزة"، وكل منهما إما داخل على جملة فعلية أو اسمية خبرها فعل أو اسم، و﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] أدل على طلب الشكر من الخمسة الباقية بعدها لما ذكره المصنف. (الدسوقي) **فهل أنتم تشكرون:** فيه نظر؛ لأن هذا التركيب لا يصح كما سبق عن وجوب تقديم الفعل فيه على الاسم، إلا أن يقال: إن هذا مبني على القول الضعيف. [عروس الأفراح ملخصا: ٢٦٩/٢]

فعل محذوف: فالأصل "هل تشكرون تشكرون"، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وإنما كان "أنتم" فاعلا لمحذوف؛ لما تقدم من أن "هل" إذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته. (الدسوقي)

ما سيتجدد: أي ما يتقيد وجوده بزمن الاستقبال الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع بعد "هل" كالشكر؛ لأنها تخصص المضارع بالاستقبال. (الدسوقي) **في معرض الثابت:** أي في صورة الأمر الثابت في الحال الغير المقيد بالزمان.

أدلّ على كمال العناية بحصوله **من إبقائه** على أصله، كما في "تشكرون" و"هل أنتم
أقوى أي الاعتناء كالإبقاء في هل تشكرون
تشكرون"؛ **لأن "هل"** في "هل تشكرون" و"هل أنتم تشكرون" على أصلها؛ لكونها
داخلة على **الفعل تحقيقا** في الأول وتقديرا **في الثاني**، و"فهل أنتم شاكرون" أدلّ على طلب
الشكر **من "أفأنتم شاكرون"** أيضا، وإن كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية؛ لأنّ "هَلْ"
أي فأنتم شاكرون
أدعى للفعل من الهمزة، فتركه معها أي ترك الفعل مع "هل" **أدلّ على ذلك** أي كمال
أي أقوى طلبا له
العناية بحصول ما سيتجدد، ولهذا أي ولأن "هل" أدعى للفعل من الهمزة لا يحسن "هل
زيد منطلق" إلّا من البليغ؛ **لأنه الذي** يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيوجد في
معرض الموجود **وهي** أي "هل" قسمان: **بسيطة**، وهي التي يطلب بها ....

من إبقائه: أي من إبقاء ما سيتجدد، وقوله: "على أصله" أي الذي هو إبرازه في صورة المتجدد وهي الجملة الفعلية والاسمية التي خبرها فعل، ووجه كون إبرازه ما سيتجدد في معرض الثابت يدل على كمال العناية بما سيتجدد: أن إبراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غيرمقيد بزمان من الأزمنة، ولا شك أن المنبئ عن طلب حصول مطلق أقوى دلالة مما ينبئ عن طلب حصول مقيد بزمن. [الدسوقي: ٢/٢٦٩]

لأن "هل": علة لكون المثالين المذكورين فيهما إبقاء ما سيتجدد على أصله. [الدسوقي: ٢/٢٧٠]

الفعل تحقيقا: فلا يكون إبراز المتجدد في معرض الثابت. (الدسوقي ملخصا) **في الثاني**: لأن "أنتم" فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر كما مر. (الدسوقي) **من "أفأنتم شاكرون"**: وكذا من أفأنتم تشكرون ومن أفتشكرون. (الدسوقي)

أدل على ذلك: أي بخلاف الترك مع الهمزة، وذلك لأن الفعل لازم بعد "هل" بخلافه بعد الهمزة، وترك اللازم لا يكون إلا لنكتة كشدة الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب، بخلاف ترك غير اللازم. (الدسوقي)

لأنه الذي إلخ: فإذا صدر منه مثلا: "هل زيد منطلق"، فإنه يقصد به الدلالة على الثبوت والاستمرار، ويقصد به إبراز ما سيوجد في معرض الموجود المناسبين للجملة الاسمية، وحاصله أنه إذا صدر هذا القول من البليغ يكون بليغا، وإذا صدر من غير البليغ يكون قبيحا. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢٧١] **وهي**: لا يخفى أن هذا التقسيم لا يختص بـــ"هل"؛ لأن الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان، إلا أنه جرى الاصطلاح بتسمية "هل" بسيطة ومركبة، فلذا خص بها التقسيم، واعتمد على أن الطالب بعد معرفة "هل" مستغن في الهمزة عن التعليم. [التجريد: ٢٢٦]

بسيطة: يطلق البسيط على ما لا جزء له كالجوهر الفرد، وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبة لغيره المقابل له، والبساطة بهذا المعنى أمر نسبي، وهذا المعنى هو المراد ههنا، وبساطة "هل" وتركيبها بالنظر لما تدخل عليه كالحركة والوجود في البسيطة والحركة والدوام في المركبة، وسيأتي إيضاحه. (الدسوقي)

وجود الشيء أو لا وجوده كقولنا: "هل الحركة موجودة" **أو لا موجودة**، ومركبة: وهي
أي وجوده الخارجي — أي ثابت في الخارج
التي يطلب بها **وجود شيء لشيء أو لا وجوده له** كقولنا: "هل الحركة دائمة" **أو لا دائمة؛**
أي ثبوت — هو المحمول — أي الموضوع
فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها، **وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود**
في المركبة — أي ثبوته لها — أي المركبة — هما الحركة والدوام
وفي الأولى شيء واحد، **فكانت مركبة بالنسبة** إلى الأولى وهي بسيطة بالنسبة إليها.
النسبة التي هي الثبوت — هو الحركة

وجود الشيء: أي التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن "هل" لطلب التصديق، فيكون الوجود محمولا على مدخول "هل"، كما في "هل زيد موجود" و"هل النار موجودة" أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج، وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج، فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها، وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا بالوجود الخارجي، وهو التحقق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة. [الدسوقي: ٢٧١/٢]

أو لا موجودة: [أي ليس بثابت في الخارج بل أمر وهمي] فيه أنه ينافي ما تقرر بينهم من أن "هل" لا تدخل على منفي، وإن كانت لطلب التصديق مطلقا إيجابيا أو سلبيا على ما مر، وأجيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة، بل قصده بيان أن ذلك السؤال إذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلب بيان أحد الأمرين: إما الإيجاب أو السلب، وبعض الأفاضل حمل النفي في قولهم: "هل لا تدخل على نفي" على النفي البسيط، وقولنا: "هل الحركة لا موجودة" معدولة فلا منافاة. [الدسوقي: ٢٧٢/٢]

وجود شيء لشيء: المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأولى؛ فإن المراد به التحقق في الخارج، والمراد وجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة، والقرينة على ذلك المقابلة، وإلا فالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كالحركة. (الدسوقي)

فإن المطلوب إلخ: اعلم أن المركبة وإن شاركت البسيطة في أنه يطلب بها وجود الشيء، إلا أنها تخالفها من جهتين إحداهما: أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع، والمركبة يطلب بها وجود المحمول للموضوع، وثانيهما: أن الوجود في البسيطة مقصود في ذاته؛ لأنه مثبت للموضوع، والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته؛ لأنه رابطة بين المحمول والموضوع. (الدسوقي)

وقد اعتبر إلخ: [أي مرتبة المحكي عنه أن قد علم أن البسيط لا يحتاج بخبر المحكي عنه إلى الوجود الرابطي، وبخبر الحكاية يحتاج إليه، بخلاف المركبة فإنها بحسب كلا الاعتبارين يحتاج إليه. (ملخصا)] حاصله أنه إذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتبر في الأولى أي البسيطة شيئا واحدا وهو الحركة، وفي ثانيهما أي المركبة شيئين هما الحركة ودوامها، وإن اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتبر في الأول شيئين، وفي الثاني ثلاثة، وعلى كل حال فالاعتبار فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة المعتبر وكثرته. (الدسوقي)

مركبة بالنسبة: إشارة إلى أن البساطة هنا نسبي.

[الاستفهام بباقي الألفاظ]

والباقية (وهي تسعة) من ألفاظ الاستفهام (المذكورة سابقا) تشترك في أنها لطلب التصور فقط (دون التصديق)، وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها **تصور شيء آخر**، **قيل**: فيطلب بـــ "ما" (الاستفهامية) **شرح الاسم** (مرة) كقولنا: **ما العنقاء؟ طالبا أن يشرح** هذا الاسم **ويبين مفهومه**، فيجاب بإيراد **لفظ أشهر أو ماهية** المسمى **أي حقيقته التي هو** بها هو كقولنا: ما الحركة؟ أي **ما حقيقة مسمّى هذا اللفظ**،

تصور شيء آخر: حاصله أن ما سوى الهمزة و"هل" من ألفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واختلفت في المتصورات، ولا يقال: إن "متى" و"أيان" كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحدا في المتصور؛ لأنا نقول: إن أحدهما للزمان المطلق، والآخر للمستقبل كما يأتي، فهما مختلفان أيضًا. [الدسوقي: ٢/٢٧٣]

قيل: القصد بذلك مجرد العز والنسبة للقائل دون التبري من هذا "القيل"، فإنه كلام حق، ومقابل هذا القيل قول السكاكي. (الدسوقي) **شرح الاسم**: أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الإجمالي الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح، فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه كما يقال في جواب ما العُقار: خمر. (الدسوقي)

ما العنقاء: حكى الزمخشري في ربيع الأبرار ما حاصله: أن العنقاء كانت طائرا، وكان فيها من كل شيء من الألوان، وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى أطفالهم، فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم، فشكوا ذلك إلى نبيهم حنظلة بن صفوان عليه السلام، فدعا الله عليها، فأهلكها وقطع نسلها، فسميت عنقاء مغرب لذلك. (الدسوقي)

طالبا أن يشرح إلخ: حال من ضمير المتكلم في "كقولنا" أي كل منا، أو أن "نا" في "كقولنا" للواحد المعظم نفسه، وهذا وإن صح به إفراد الحال لكن الأنسب طالبين. [الدسوقي: ٢/٢٧٣، التجريد: ٢٢٦]

ويبين مفهومه: أي الإجمالي الذي لا يعرف منه الماهية، هذا هو المناسب لقول الشارح، فيجاب بإيراد لفظ أشهر. وإن كان قد يطلب بما الشارحة تفصيل المعنى كما يأتي. [التجريد: ٢٢٧] **لفظ أشهر**: كأن يقال: طائر أو طائر عجيب.

أو ماهية: مرة أخرى، ويتعين المراد بالقرينة. **أي حقيقته**: تفسير للماهية، وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شيء واحد، هو ما به الشيء هو هو، وقد يفرق بأن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة، وباعتبار تشخصه هوية، ومع قطع النظر عن ذلك ماهية. (التجريد) وقال الفاضل الچلبي: قوله: أي "حقيقته التي هو بها هو" أشار إلى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة، أعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب "هل" البسيطة عليه. (التجريد)

التي هو: أي المسمى، وقوله: "بها" أي بالحقيقة أي بسببها، وقوله: "هو" أي نفسه، مثلا: مفهوم الإنسان الإجمالي وهو النوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيته وهي الحيوانية والناطقية إنسانا، فالمسمى ملاحظته إجمالا، والحقيقة ملاحظته تفصيلا، واختلف السبب والمسبب باعتبار الإجمال والتفصيل. [الدسوقي: ٢/٢٧٤]

فيجاب **بإيراد ذاتياته وتقع "هل" البسيطة** في الترتيب بينهما أي بين "ما" التي لشرح الاسم، والتي لطلب الماهية يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح

أي العقلي

الاسم، **ثم** وجود المفهوم في نفسه **ثم ماهيته وحقيقته**؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ

أي بيان مفهومه الإجمالي الإجمالي

استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن

الإجمالي

يطلب حقيقته وماهيته؛ إذ لا حقيقة للمعدوم **ولا ماهية له، والفرق** بين المفهوم من

المفصلة العطف مرادف أي ما يفهم من اللفظ

الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحدّ بالتفصيل **غير قليل**، فإن كل من خوطب

بالإجمالي أي من لفظ الحد

باسم فهم **فهما مّا** ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم **إذا كان عالما** باللغة،.....

أي فهما إجماليا أي وقوفا إجماليا

بإيراد ذاتياته: من الجنس والفصل، وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعا كأن يقال في جواب "ما الإنسان": حيوان ناطق، وأما الحركة فهي الكون الأول في الحيز الثاني، والسكون عكسها، أو الحركة كونان في مكانين في زمانين، والسكون كونان في زمانين في مكان واحد. (التجريد) **وتقع "هل" البسيطة**: وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء أي وتقع السؤال بـ"هل" البسيطة بين السؤال بـ"ما" التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية. [الدسوقي: ٢/٢٧٥]

ثم: أي ثم يطلب بـ"هل" وجود ذلك المفهوم. **ثم ماهيته وحقيقته**: [أي ثم يطلب ماهيته بـ"ما" الحقيقية] وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بـ"هل" المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته بـ"ما" التي لطلب الحقيقة، ولذا يقال: "هل" تقع بين "مائين" و"ما" تقع بين "هلين"، فيقال مثلا أولا: "ما العنقاء"، ثم ثانيا: "هل هي موجودة"، ثم ثالثا: "ما هي" أي ما ماهيتها وحقيقتها، ثم: "هل العنقاء دائمة"، وكذا تقول: "ما البشر"، فتجاب بـ"إنسان"، ثم تقول: "هل هو موجود أو لا"، فتجاب بـ"موجود"، ثم تقول: ما ماهيته وحقيقته، فتجاب بـ"حيوان ناطق"، ثم تقول: "هل يمشي على أربع أو رجلين" ونحو ذلك من الأحوال العارضة له. [التجريد: ٢٢٧، الدسوقي: ٢/٢٧٥]

استحال منه: لاحتمال أن يكون اللفظ المسموع مهملا. [الدسوقي: ٢/٢٧٦] **ولا ماهية له**: لأن الماهية المرادة هنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف أعني الموجود هو هو، والمعدوم لا وجود له، فلا ماهية أيضًا بالمعنى المراد هنا. (الدسوقي) **والفرق إلخ**: لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الإجمال والتفصيل، فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد، سواء كان حقيقيا أو اسميا، دفعه بقوله: "والفرق" إلخ أي الفرق بينهما كثير واضح غير خفي. [التجريد وغيره: ٢٢٧] **غير قليل إلخ**: [أي ظاهر، فلا يتوهم اتحادهما] فكما أن بين المفهومين فرقاً، كذلك بين الشارحة والحقيقية فرقاً، فالمطلوب بالشارحة مدلول الاسم وما وضع له الاسم، وبالحقيقية ماهيته المسمى الموجود وحده. **إذا كان عالما**: وإذا كان غير عالم، فلا يفهم شيئا. [الدسوقي: ٢/٢٧٧]

وأما الحدّ فلا يقف عليه **إلا المرتاض** بصناعة المنطق، **فالموجودات** لما كان لها
أي العالم المتقن لها — أي الماهية التفصيلية

حقائق ومفهومات فلها حـــدود حقيقية واسمية، وأما المعـــدومات فليس لها إلا
أي ماهيات محققة — صور حاصلة في العقل — إن علم وجودها — إن لم يعلم وجودها

المفهومات فلا حدود لها **إلا بحسب الاسم**؛ لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد
لا بحسب الذات — أي الحقيقة

أن يعرف أن الذات موجودة **حتى أن مـــا يوضع في أول التعاليم** من حدود الأشياء
هي بمنزلة الأبواب

التي برهن عليها **في أثناء** التعاليم إنما هي حدود اسمية، ثم **إذا برهن** عليها وأثبت
أي على وجودها — أي رسوم — بالبرهان

وجودها **صارت تلك الحدود** بعينها حدودا حقيقية، ....
الخارجي

إلا المرتاض: وفيه أن الذاتيات إنما تعرف بالنقل أو بمحض فرض العقل على الأصح، فالارتياض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الأشياء، وقد يقال: المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاؤها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل، تأمل. [التجريد: ٢٢٧] فالموجودات: مرتبط بقوله السابق: "ومن لا يعرف أنه موجود إلخ"، والغرض من هذا بيان الفرق بين حدود الموجودات والمعدومات. (التجريد بزيادة) إلا بحسب الاسم: كان الأولى أن يقول: فلا تعريف لها إلا بحسب الاسم؛ لأن الحد ما كان بالذاتيات وهي لا ذاتيات لها. [الدسوقي: ٢٧٨/٢]

حتى أن ما يوضع: غاية لقوله: "لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد إلخ" وحاصل كلامه: أن الحد الاسمي قد ينقلب حدا حقيقيا، فالواضع إذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بإزائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفا اسميا، وبعد العلم بوجودها ينقلب حدا حقيقيا، فالحد الحقيقي والحد الاسمي لا منافاة بينهما إلا بذلك الاعتبار، مثلا: تعريف الشكل المثلث المتساوي الأضلاع بما أحاط به ثلاث خطوط متساوية حد اسمي، وبعد علمك بوجوده بالشكل الأول من التحرير يصير حدا حقيقيا. (الدسوقي)

في أول التعاليم: جمع تعليم، والمراد به التراجم كالفصل والأبواب، وقوله: "من حدود الأشياء" بيان لما يوضع، وذلك مثل حد الصلاة المذكور في أول بابها. (الدسوقي) في أثناء: أي في أثناء الباب والترجمة.

إذا برهن: أي أقيم البرهان على وجودها. صارت تلك الحدود: أي التعاريف، وقوله: "حدودا حقيقية" أي بحسب الحقيقة، فانقلب الاسمي حقيقيا وجعل هذا كليا غير مسلم؛ لأن الحد الاسمي عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ، وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا، فلا يمكن بعد إثبات الوجود أن يصير حدا حقيقيا مثلا: مفهوم الشيء حد اسمي للإنسان وبعد إثبات الوجود لا يكون حدا حقيقيا؛ لأنه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الأفراد كزيد وعمرو، فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد إثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الأفراد كذا ذكره السيد في "حواشي المطول"، وهذا إذا أريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند أرباب المعقول، وأما إذا أريد بالحد المعرف مطلقا فالأمر ظاهر. (الدسوقي)

جميع ذلك **مذكور في "الشفاء"**، ويطلب بـــ"من" **العارض المشخص** أي الأمر
كتاب لابن سينا
الذي يعرض **لذي العلم فيفيد** تشخيصه وتعيينه كقولنا: **"من في الدار" فيجاب**
أي ذي العقل شخصيا أو نوعيا
بـــ"زيد" ونحوه ممّا يفيد تشخيصه. وقال السكاكي: يسأل بـــ"ما" **عن الجنس**،
في الفرق بين ما ومن
تقول: "ما عندك" أي **أيّ أجناس** الأشياء عندك، وجوابه "كتاب" ونحوه، **ويدخل**
أي جواب ما عندك كفرس وحمار
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو: "ما الكلمة" **أي أيّ** أجناس الألفاظ، وجوابه:
في السؤال عن الجنس
لفظ موضوع مفرد، أو عن الوصف، تقول: "ما زيد" وجوابه: "الكريم" ونحوه،
عطف على قوله: عن الجنس في السؤال عن الوصف كالشجاع
ويسأل بـــ"من" عن الجنس من ذوي العلم، **تقول: "من جبرئيل"** أي أبشر هو أم
الكائن من ذوي العلم
ملك أم جنّي؟ ....

مذكور في "الشفاء": وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين. [الدسوقي: ٢/٢٧٨]

العارض المشخص إلخ: [خرج العارض العام كالضاحك والكاتب] لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص: خصوص الوصف الذي يعين ذا العلم كقولنا في جواب السؤال المذكور: الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس إذا كان التعين يحصل بتلك الأوصاف، أشار الشارح بقوله: فيجاب بـــ"زيد" أو نحوه إلى أن المراد بالعارض المشخص لذي العلم الأمر المتعلق به سواء كان علما له أو وصفا خاصا به. [الدسوقي: ٢/٢٧٩] **لذي العلم**: عبّر بالعلم دون العقل ليتناول الباريء جلّ اسمه نحو: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾. [طـــه: ٤٩]

من في الدار: أي إذا علم السائل أن في الدار أحدا لكن لم يتشخص عنده فيسأل بـــ"من" عن مشخصه. (الدسوقي) **فيجاب**: ولا شك أن زيداً عارض للذات بمعنى أنه خارج عن ماهيته أو جنسه. **عن الجنس**: عن ذوي العلم أو من غيرهم. **أي أجناس**: يعني أيّ جنس من أجناس الأشياء. **السؤال عن الماهية**: أي تفصيلا بالحد؛ إذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع، بل اللغوي وهو ما دل على متعدد. [التجريد: ٢٢٨]

أي أيّ: أي أيّ نوع من أنواع الألفاظ هي.(التجريد) **ويسأل بـــ"من" إلخ**: عطف على "ما" من قوله: "يسأل بـــ"ما" عن الجنس" فهو من جملة مقول السكاكي، والمراد الجنس اللغوي فيشمل النوع والصنف. [الدسوقي: ٢/٢٨٢] **تقول مَنْ جبرئيل**: أي تقول في السؤال عن الجنس من ذوي العلم: من جبرئيل أي ما جنسه إذا كنت عالما بأنه من ذوي العلم جاهلا جنسه وجوابه: "ملك". (الدسوقي)

وفيه نظر؛ إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح في جواب "من جبرئيل" أن يقال: ملَك، بل جوابه ملك يأتي **بالوحي** كذا وكذا **مما يفيد** تشخيصه. ويسأل بـ"أيّ" عمّا يميّز به أحد المتشاركين (أو المتشاركات) في أمر يعمهما وهو **مضمون ما أضيف إليه "أيّ"** **نحو**: ﴿**أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ** خَيْرٌ مَقَاماً﴾ (مريم:٧٣) أي أنحن أم أصحاب محمد ﷺ (تفسير للفريقين)، فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقيّة وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر **مثل كون الكافرين** (أي المشركون اليهود) القائلين لهذا القول، ومثل كون المؤمنين أصحاب محمد ﷺ. **ويسأل بـ"كم"** (حال من الكافرين) عن العدد نحو: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرائيلَ **كَمْ** آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ (البقرة:٢١١) . . . .

وفيه نظر: أي فيما قاله السكاكي بالنظر للشق الثاني وهو جعل "مَن" للسؤال عن الجنس نظر، وحاصله: أنا لا نسلم ورود "مَنْ" في اللغة للسؤال عن الجنس، فالصواب ما مر من أنها للسؤال عن العارض المشخص ورجع بعضهم النظر إلى قوله: "أو عن الوصف" أيضًا، فإن المنطقيين قالوا: لا يسأل بـ"ما" عن الصفات المميزة بل بـ"أي"، وأجاب بأن مراد السكاكي أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات. [الدسوقي: ٢/٢٨٢]

بالوحي: أي إلى الأنبياء من عند الله. **مما يفيد** إلخ: بيان لكذا وكذا أي وإذا كان لا يجاب إلا بذلك، فتكون "مَنْ" لطلب العارض المشخص كما سبق، فإن قلت: إن السكاكي ادعى أن "من" في قوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ [طـه: ٤٩] للسؤال عن الجنس، قلت: كلامه ممنوع، لم لا يجوز أن يكون للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الأسلوب الحكيم كما هو معروف. [الدسوقي: ٢/٢٨٣]

نحو: أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ إلخ: هذا حكاية كلام المشركين لعلماء اليهود، فهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما و لم يتميز عندهم من ثبتت له الخيرية، فكأنهم قالوا: نحن خير أم أصحاب محمد ﷺ، وقد أجابهم اليهود بقولهم: "أنتم" وقد كذبوا في هذا الجواب، والجواب الحق هو أصحاب محمد ﷺ، وكل من الجوابين حصل به التمييز. [الدسوقي: ٢/٢٨٤] **مثل كون الكافرين**: [وفي بعض النسخ: مثل الكون كافرين قائلين] اسم الكون ضمير نابت عنه اللام وكافرين خبره. [الدسوقي: ٢/٢٨٥]

ويسأل بـ"كم": في المغني: "كم على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أي عدد، ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير. **عن العدد**: أي المعين إذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما يقال: "كم غنما ملكت"، فيقال: "مائة أو ألفا" ولا يصح الجواب بألوف؛ لأنه غير معين. (الدسوقي) **"كم"**: وكم مفعول ثان لـ"آتيناهم" مقدم عليه.

www.alhijazibooks.wordpress.com

أي كم آية أتيناهم أعشرين أم ثلاثين **فـ"من آية" مميز"كم"** بزيادة "مِن" **لما وقع** من الفصل بفعل متعدّ بين "كم" ومميّزه **كما ذكرنا** في الخبرية، فـ"كم" هنا **للسؤال** عن العدد لكن الغرض من هذا السؤال **هو التقريع والتوبيخ.**

هو آتيناهم — أي في الآية — على عدم اتباع مقتضى الآيات

ويسأل بـ"كيف" **عن الحال**، وبـ"أين" عن المكان، وبـ"متى" عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا، وبـ"أيان" عن **الزمان المستقبل**. قيل: وتستعمل **في مواضع التفخيم....**

فيقال أين جلست — نحو متى جئت — نحو متى تأتي

فـ"من آية" مميز"كم": في الكلام حذف أي وإنما كان المعنى ما ذكر؛ لأن "من آية" مميز "كم". [الدسوقي: ٢/٢٨٦]
لما وقع: هذا علة لزيادة "مِن" يعني فلو لم يدخل "مِن" الزائدة على هذا التمييز لتوهم أنه مفعول للفعل. (الدسوقي)
كما ذكرنا: في "كم" الخبرية في شعر:

وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة أيّام حززن إلى العظم

وإن كانت "كم" في الآية هنا استفهامية على أنه يجوز أن تكون خبرية أيضًا كما بينه الزمخشري (الدسوقي)
اعلم أن الفرق بين "كم" الاستفهامية و"كم" الخبرية أن "كم" الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم، و"كم" الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول في كليهما، فلذا احتيج إلى المميز المبين للمعدود ولا يحذف إلا بدليل، وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا؛ لأنه مخبر، والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر وغير ذلك. [التجريد: ٢٢٩]
للسؤال: هذا صريح في بقاء "كم" على حقيقتها من الاستفهام، وأن الغرض منه التوبيخ، فهو وسيلة إليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات، ففيه توبيخ لهم بعدم إيقاظهم مع كثرة الآيات. (الدسوقي)
هو التقريع والتوبيخ: أي وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل؛ لأنه تعالى علّام الغيوب، فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله تعلى نبيه قدرها فثبت كونه للتوبيخ (الدسوقي) قيل: يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة؛ لأن المقصود أمر النبي ﷺ بالسؤال، وسؤاله لا يستحيل لكنه خلاف المتبادر (التجريد)
عن الحال: أي الصفة التي عليها الشيء كالصحة والمرض والركوب والمشي. (الدسوقي)
الزمان المستقبل: فيقال: أيان يثمر هذا النخل. **في مواضع التفخيم**: أي في المواضع التي يقصد فيها تعظيم المسؤول عنه والتهويل بشأنه، ثم إن هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم، فتكون مختصة بالأمور العظام نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] و﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذريات: ١٢] ولا يقال: "أيان تنام" كما قاله السيد، ويحتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره، وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا: إنها كـ"متى" تستعمل للتفخيم وغيرها.[الدسوقي: ٢/٢٨٧]

مثل: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ (الذاريات:١٢) و"أنى" تستعمل تارة بمعنى "كيف"، **ويجب أن يكون**
أيان وقوع يوم الدين — أي الاستفهامية

بعدها فعل نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (البقرة:٢٢٣) **أي على أيّ حال شئتم، ومن**
موضع حرثكم — من قيام أو اضطجاع

أيّ شق أردتم بعد أن يكون المـــأتى موضع الحـــرث ولم يجئ "أنى زيد" بمعنى "كيف" هو،
أي خلف أو أمام — القبل دون الدبر — بفتح التاء: مكان الإتيان — صحيح أم سقيم

وأخرى **بمعنى "مِن أين"** نحو: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ (آل عمران:٣٧) **أي من أين لك هذا الرزق الآتي**

في كل يوم، وقوله: "يستعمل" إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون
دون أن يقول وضعت — أي أن — أي لفظيا — أي كيف ومن أين

في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازًا، **ويحتمل أن يكون** معناه "أين" إلا أنه في الاستعمال
أي معنى أن — لا مجموع من أين أي أنى

يكون مع "مِنْ" ظاهرة كما في قوله: "من أنى عشرون لنا" أي "من أين" أو مقدرة كقوله
خبر مقدم — مبتدأ مؤخر — صفة عشرون

تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ (آل عمران:٣٧) أي "من أين" **على ما ذكره** بعض النحاة.

أن يكون بعدها فعل: أي بخلاف "كيف"، وظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره، وهو كذلك فالأول كالآية المذكورة، والثاني كقوله تعالى: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. [البقرة: ٢٥٩] **نحو فأتوا إلخ:** سبب نزولها أن اليهود كانوا يقولون: من جامع امرأته من جهة دبرها في قبلها كان الولد أحول. (التجريد) **ولم يجئ أنى زيد:** أي من غير إيلاء الفعل لها، وهذا محترز قوله "ويجب أن يكون بعدها فعل". [الدسوقي: ٢٨٨/٢]

بمعنى من أين: أي هذا لا يجب أن يكون بعدها فعل، قال في "عروس الأفراح": والفرق بين "أنى" و"من أين" أن "أنى" سؤال عن المكان الذي دخل فيه الشيء، و"من أين" سؤال عن المكان الذي برز عنه الشيء. [الدسوقي: ٢٨٩/٢]

أي من أين: وليس المراد: "وكيف لك هذا" بدليل قولها ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.[آل عمران: ٣٧] (الدسوقي)

الآتي في كل يوم: لأنه كان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء، ثم إنه ليس المراد: المكان حقيقة، وإنما يراد به ما يراد من قولهم من أي وجه نلت ما نلت. (الدسوقي)

ويحتمل أن يكون إلخ: عطف على "يحتمل" الأول أي إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون معناه إلخ وحاصل كلام الشارح أن المصنف عبر بـــ"تستعمل" إما للإشارة إلى أنه أي "أنى" يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فيهما، وأن يكون حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر، وإما للإشارة إلى ما قاله بعض النحاة: إن "أنى" إذا لم تكن بمعنى "كيف" معناه "أين" على الدوام لكن تكون مِن قبلها "أما" مقدرة كما في الآية أو ظاهرة كما في البيت، والذي في الحفيد أن قوله: "ويحتمل" متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف بقوله: وأخرى بمعنى "من أين"، فتأمل. (الدسوقي)

على ما ذكره: متعلق بقوله: أن يكون معناه إلخ. [الدسوقي: ٢٩٠/٢]

[استعمال الكلمات الاستفهامية في غير الاستفهام]

ثم إن **هذه الكلمات** الاستفهامية كثيرا ما **تستعمل في غير الاستفهام** مما يناسب المقام على سبيل المجاز المرسل بحسب معونة القرائن كالاستبطاء نحو: **كم دعوتك**، والتعجب نحو: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ (النمل:٢٠) لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام بلا إذنه، فلمّا لم يبصره في مكانه تأخر الجواب تَعَجَّب عن حال نفسه **في عدم إبصاره** إياه، **ولا يخفى** أنه **لا معنى لاستفهام** العاقل عن حال نفسه، وقول صاحب الكشاف: إنه نظر سليمان عليه السلام إلى مكان الهدهد فلم يبصره،

هذه الكلمات إلخ: إنما عبر بـــ"الكلمات" ليشمل الاسم منها والحرف. [الدسوقي: ٢/٢٩٠]

تستعمل في غير الاستفهام إلخ: قال السكاكي: إن هذه الكلمات كثيرا ما يتولد منها أمثال ما سبق من المعاني بمعونة قرائن الحال، فيقال: "ما هذا" و"من هذا" لمجرد الاستخفاف والتحقير. (المفتاح) **كم دعوتك**: أي قولك لمخاطب: دعوته، فأبطأ في الجواب: "كم دعوتك" فليس المراد استفهام المتكلم عن عدد الدعوة لجهله به؛ إذ لا يتعلق به غرض بل للاستبطاء، والمعنى: دعوتك كثيرا وأنت أبطأت وما امتثلت أمري (الدسوقي) والعلاقة السببية أن الاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة؛ إذ يبعد جهل القليل وكثرته مسببة عن الاستبطاء، فأطلق المسبب، وأراد السبب ولو بوسائط، قوله: "والتعجب" إلخ فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام. [التجريد: ٢٣٠]

في عدم إبصاره: أي وهو عدم إبصاره له، فـــ"في" بمعنى "من" البيانية، أو أنه من ظرفية المطلق في المقيد أي تعجب من حال نفسه المتحقق في عدم إبصاره إياه، وهذا مبني على أن المستفهم عنه عدم إبصاره وليس كذلك؛ إذ معنى العبارة: أيّ شيء ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدهد أي أيّ حالة حصلت لي منعتني الرؤية، فالأولى أن يقال: المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم إبصاره، فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤية الهدهد مع حضوره بحسب ظنه، وتلك الحالة إما لغفلة أو مرض عينيه أو نحو ذلك. [الدسوقي: ٢/٢٩١]

ولا يخفى إلخ: علة لمحذوف، عطف على قوله: "تعجب عن حال نفسه" أي لأنه استفهم عنها؛ إذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عليه السلام عن حال نفسه؛ لأن العاقل أدرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير، ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره حمل على التعجب مجازا. (الدسوقي)

لا معنى لاستفهام إلخ: هذا ظاهر بالنسبة إلى الأحوال التي لا تخفي على صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه، وأما الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها مما تخفى عليه فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها كأن يقال: ما بالي أوذى دون سائر المسلمين، ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته للهدهد حال منفصلة عنه، وحينئذٍ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل، ولما أمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها أجري الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند الزمخشري، وإليه أشار الشارح بقوله: "قول صاحب الكشاف إلخ". (الدسوقي)

فقال: مالي لا أراه **على معنى** أنه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك، **ثم لاح له** أنه
مبتدأ — أي ظهر له — ككونه خلفه — لظنه حضوره — الجملة الحالية

غائب، **فأضرب** عن ذلك وأخذ يقول: أهو غائب، كأنه يسأل عن صحة ما لاح له، **لا يدل**
خبر — فتكون أم منقطعة

على أن الاستفهام على حقيقته، والتنبيه على الضلال نحو: ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾ (التكوير:٢٦)

والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب: "ألم أؤدب فلانا" إذا علم المخاطب ذلك **وهو أنك**
وأنت تعلم أنه يعلم ذلك

أدبت فلانا فيفهم منه معنى الوعيد والتخويف، ولا يحمله على السؤال، والأمر نحو:
أي الاستفهام الحقيقي — لأنه يستدعي الجهل

﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (هود:١٤) أي أسلموا، **والتقرير أي حمل المخاطب** ....
أي الاعتراف

على معنى إلخ: حاصله أن سليمان عليه السلام جازم بعدم رؤيته مع حضوره، ومتردد في السبب المانع من الرؤية مع حضوره هل هو ساتر يستره أو غيره، فسأل الحاضرين عن ذلك السبب، وقال البعض: محصله أن سليمان عليه السلام لما نظر إلى مكان الهدهد فلم يبصره تردد في السبب المانع له من الرؤية هل هو ساتر مع كونه حاضرا أو غيبته بلا إذن، فلما تردد سأل الحاضرين عن ذلك، والتقرير الأول أقرب لكلام الشارح، وعلى كل من التقريرين فالمسؤول عنه ليس حالا من أحوال نفسه، فلذا صح السؤال عنه. [الدسوقي ملخصاً: ٢٩١/٢]

لاح له: أي ظهر له لا على وجه القطع بدليل قوله فيما بعد كأنه يسأل. [الدسوقي: ٢٩٢/٢] فأضرب إلخ: أي عما ذكر من الجزم بحضوره المشار إليه بقوله: "وهو حاضر"، والمراد: أضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين، وفي "أضرب" تنبيه على أن "أم" في الآية منقطعة. (الدسوقي ملخصاً) لا يدل إلخ: في بعض النسخ يدل من غير زيادة "لا" قبل "يدل" وهي ظاهرة، وفي البعض "لا يدل" بزيادة "لا" وهذه النسخة مشكلة، وأجيب من هذه النسخة بأن مراد الشارح عدم الدلالة قطعًا لاحتمال إرادة التعجب، وهذا لا ينافي ظهوره في حقيقة الاستفهام. (الدسوقي ملخصاً)

والتنبيه: لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه، فإذا سلك طريقا واضح الضلالة بحيث إذا نبه كان تنبيها للمخاطب على ضلاله، فالاستفهام من ذلك الطريق يستلزم توجيه الذهن إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا، قاله السيد. [التجريد: ٢٣٠] فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ: إذ ليس القصد منه استعلام مذهبهم، بل التنبيه على ضلالهم وأنه لا مذهب لهم ينجون به. [التجريد: ٢٣١] والوعيد: أي لأن الاستفهام ينبهه على جزاء إساءة الأدب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها. (الدسوقي) والتقرير: أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق. (التجريد)

أي حمل المخاطب: من إضافة المصدر إلى المفعول، أي حمل المتكلم المخاطب على الاعتراف بالأمر الذي استقر عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦) [الدسوقي: ٢٩٤/٢]

على **الإقرار بما يعرفه وإلجاؤه إليه** بإيلاء المقرر به الهمزة أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام **من إيلاء المسؤول عنه الهمزة**، تقول: "أضربت زيدا" في تقريره **بالفعل** و"أأنت ضربت" في تقريره بالفاعل و"أزيدًا ضربت" في تقريره بالمفعول **وعلى هذا القياس، وقد يقال:** التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت، **فيقال:** "أضربت زيدا" بمعنى أنك ضربته البتة، والإنكار كذلك نحو: ﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾ (الأنعام:٤٠) أي **بإيلاء المنكر** الهمزة كالفعل في قوله: **أتقتلني .....**

أي لفظ حمل المخاطب — أي بمدلوله — أي المخاطب — لكن المراد هنا الأول — عطف تفسير — بيان للمراد من التشبيه — أي امرئ القيس

من إيلاء المسؤول عنه الهمزة: فإن الهمزة تأتي للاستفهام، وقد تأتي للتقرير والإنكار، فإذا أتت لهما وليها المقرر به والمنكر كما يليها المستفهم عنه حال كونها للاستفهام، وحينئذٍ فيأتي في حالة كونها للتقرير والإنكار، والتفصيل الذي مرّ في الاستفهام من كون المقرر به أو المنكر إما الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها، فمتى كان المقرر به أو المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزة كما أن المستفهم عنه إذا كان واحدا من هذه كان واليا للهمزة. [الدسوقي: ٢/٢٩٤] بالفعل: أي المعنوي لا الاصطلاحي؛ لأن "أنت" مبتدأ. (الدسوقي)

وعلى هذا القياس: أي قياس بقية الفضلات، فتقول: "أفي الدار زيد" في تقريره بالمجرور، و"أراكبا جئت؟" في تقريره بالحال. (الدسوقي) وقد يقال إلخ: أي كما يقال: التقرير بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه كما سبق، كذلك يقال: معنى التحقيق والتثبيت أي تحقيق النسبة وتثبيته، ومقصود المصنف من المعنيين هو المعنى الأول - أعني حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه - ولهذا اقتصر الشارح عليه في أصل المتن، والدليل على أن المصنف قصد ذلك المعنى لفظُ "به" في قوله: "بإيلاء المقرر به"؛ إذ لو قصد المعنى الآخر لقال: بإيلاء المقرر وحذف قوله: "به"، فافهم. [الدسوقي ملخصاً: ٢/٢٩٥]

أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ: فالدعاء مسلم، والمنكر كون المدعو غير الله. [الدسوقي: ٢/٢٩٦] بإيلاء المنكر: وذلك لأن مآل الإنكار إلى النفي، فكما أن أداة النفي تدخل على ما أريد نفيه، كذلك تدخل أيضًا على ما أريد إنكاره من الفعل وغيره. (الدسوقي) أتقتلني إلخ: تمامه: ومسنونة زرق كأنياب أغوال، "المشرفي" سيف نسبت إلى مشارف، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف، يقال: سيف مشرفي [التجريد: ٢٣١] وقيل: المشرفي منسوب إلى مشرف وهو قين يعمل السيوف، والمسنونة المحدودة وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة أي أتقتلني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال صافية مجلوة، والغرض إنكار الفعل، وإنما لم يكن هذا من إنكار الفاعل أعني كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا وإنما يقتله غيره؛ لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل، حيث قال: والمشرفي إلخ فإنه مانع من قتل ذلك الرجل وغيره؛ لأنه معه لدفع كل واحد لا لهذا الرجل فقط، فتعين أن يكون الإنكار متوجها إلى نفس الفعل وأنه أليق بإظهار الشجاعة التي هي مقصود الشاعر. (الدسوقي ملخصاً)

والمَشرفيُّ مضاجعي، والفاعل في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ (الزخرف:٣٢) والمفعول في قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً﴾ (الأنعام:١٤). **وأما غير الهمزة** فيجيء للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه **هذه التفاصيل**، ولا يكثر كثرة الهمزة ولهذا لم يبحث عنه، **ومنه** أي من مجيء الهمزة للإنكار ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر:٣٦) **أي الله كاف**؛ لأن إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات، **وهذا المعنى** مراد من قال: إن الهمزة فيه **للتقرير** أي لحمل المخاطب على الإقرار بما **دخله النفي** وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف، ....

(اللغوي لا الاصطلاحي) (هذه كبرى) (للمنفي) (في هذا التركيب)

أَهُمْ يَقْسِمُونَ إلخ: فالمنكر كونهم هم القاسمين لا نفس القسمة للرحمة؛ لأن القاسم لها هو الله تعالى. [الدسوقي: ٢٩٦/٢]
أَغَيْرَ اللهِ إلخ: فالمنكر كون المتخذ غير الله، وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به الإنكار. (الدسوقي)
وأما غير الهمزة إلخ: جواب عما يقال: إن تقييد المصنف بالهمزة في قوله "بإيلاء المقرر به الهمزة" وقوله بعد ذلك "والإنكار كذلك"، يدل على أن كلا من التقرير والإنكار لا يكون بغير الهمزة، وليس كذلك. (الدسوقي)
هذه التفاصيل: أي كون المقرر به أو المنكر الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غير ذلك كما مر. [التجريد: ٢٣١]
ومنه إلخ: فصله عما قبله بـــ"من" لطول الكلام عليه بعض طول (التجريد) ولأن فيه الاعتبارين: إنكار النفي وتقرير الإثبات، أو لما في هذا المثال من الخلاف كما يأتي. (الدسوقي)
أَلَيْسَ اللهُ إلخ: فليس المراد به الاستفهام، بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة - وهو عدم الكفاية - فيكون المراد الإثبات، فلذا قال المصنف: أي الله كاف له. [الدسوقي: ٢٩٧/٢] **أي الله كاف**: قال في المغني: ولهذا عطف ﴿وَوَضَعْنَا﴾ [الشرح: ٢] على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١] لما كان معناه شرحنا، ومثله ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى﴾ [الضحى:٦] فلو كان الاستفهام على حقيقة لم يصح العطف للزوم عطف الخبر على الإنشاء.
وهذا المعنى: أي تحقيق أن الله كاف عبده. **للتقرير**: إن قلت: إن جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا يناسب ما مر للمصنف من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة، والوالي للهمزة هنا النفي، والهمزة ليست لتقريره بل لتقرير المنفي، قلت: ما سبق محمول على ما إذا أريد تقرير المفرد من فاعل أو مفعول أو فعل أو غيرها، فمتى أريد التقرير بواحد منها وجب أن يلي الهمزة، وما هنا محمول على ما إذا أريد التقرير بالحكم، فإذا أريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وإن لم يكن واليا لها. (الدسوقي) **دخله النفي**: فيصح أن يقال: إن الهمزة فيه للتقرير كما يصح كونه للإنكار. (الدسوقي)

فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم إثباتا أو نفيا، **وعليه قوله تعالى:** ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ
كما في الآية السابقة — الداخلة عليه الهمزة
دُونِ اللَّهِ﴾ (المائدة:١١٦) فإن الهمزة فيه للتقرير أي **بما يعرفه عيسى** صلوات الله عليه من هذا
وهو أنه لم يقل: اتخذوني
الحكم، **لا بأنه** قد قال ذلك، وقوله: "والإنكار كذلك" **دلّ على** أن صورة إنكار الفعل
مبتدأ — مقول القول — خبر
أن يلي الفعل الهمزة، ولمّا كان له **صورة أخرى** - لا يلي فيها الفعل الهمزة - أشار إليها
لإنكار الفعل
بقوله: ولإنكار الفعل صورةٌ أخرى، وهي نحو: **أزيدًا ضربت** أم عمرًا، **لمن يردّد** الضرب بينهما من غير **أن يعتقد** تعلّقه بغيرهما، فإذا **أنكرت** تعلّقه بهما فقد نفيته عن أصله؛ .....
الضرب — زيد وعمرو

فالتقرير لا يجب: أي وقول المصنف سابقا: "والتقرير بإيلاء المقرر به الهمزة" ليس كليا، وكذا قوله: "والإنكار كذلك" كما سيجيء. [التجريد: ٢٣١] **وعليه:** أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا. [التجريد: ٢٣٢]
بما يعرفه عيسى: وهو أنه لم يقل: اتخذوني وأمي إلهين من دون الله، فإذا أقر عيسى عليه السلام بما يعلم وهو أنه لم يقل: انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاء الألوهية. [الدسوقي: ٢٩٨/٢]
لا بأنه إلخ: أي لا التقرير بأنه قد قال ذلك؛ إذ قول هذا مستحيل في حقه عليه السلام، ثم إن ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل، فعلى مقتضاه الظاهر أن يقول: لا بأنه قد قال ذلك دون غيره. (الدسوقي) **دل على:** يعني أن قول المصنف: "والإنكار كذلك" دل بعمومه على ما قال الشارح كما هو ظاهر؛ إذ هو ليس مقصورا على إنكار غير الفعل، بل معناه أن المنكر سواء كان فعلا أو اسما فاعلا أو مفعولا أو غيرهما يجب أن يلي الهمزة كالمقرر به. (الدسوقي)
صورة أخرى: وضابطها: أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر، ثم يعطف على ذلك المعمول بـ"أم" أو بغيرها. (الدسوقي) **أزيدا ضربت إلخ:** هذا المثال المتقدم فيه المفعول، ومثله الفاعل المعنوي نحو: أزيد ضربك أم عمرو، وكذا غيرهما أفي الليل كان هذا أم في النهار، أو أفي السوق كان هذا أم في المسجد. [التجريد: ٢٣٢]
لمن يردّد: أي حالة كونه مقولاً لمن يردد إلخ. **أن يعتقد إلخ:** بيان لترديد المخاطب الضرب بينهما، والحاصل أن المراد بترديده الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الأمر بأحدهما من غير تعيين له. [الدسوقي: ٢٩٩/٢]
أنكرت: فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل، فإن إنكارهما من هذه الحيثية يستلزم إنكار الفعل؛ لأنهما محله ونفي المحل يستلزم نفي الحال، فإنكارهما من هذه الحيثية للتوسل إلى المقصود بالذات، وهو إنكار الفعل. (الدسوقي)

لأنه لابدَّ له من محلّ يتعلق به، والإنكار إمّا للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك
الاستفهام الإنكاري
الأمر الذي كان نحو: أعصيت ربَّك فإن العصيان واقع لكنه منكر به، وما يقال:
إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت، أو لاينبغي أن يكون نحو: أتعصي ربك، أو
أي الإنكار هذا في المستقبل
للتكذيب في الماضي أي لم يكن نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ (الإسراء:٤٠) أي لم
عطف على قوله: للتوبيخ أي خصصكم
يفعل ذلك، أو في المستقبل أي لا يكون نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ (هود:٢٨) أي أنلزمكم
تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الإسلام، ....
تفسير للضمير المنصوب القائمة على العمل بالشرع أي الحجة القسر هو القهر

من محل: وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمرو على الترديد باعتبار اعتقاد المخاطب، وقد نفيت ذلك المحل عنهما، فيلزم نفي الفعل من أصله، وبهذا الاعتبار صار إنكار المتعلق كناية عن إنكار أصل الفعل، فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، فإن الغرض إنكار أصل التحريم لما في بطون الأنعام، وليس فيما في بطون الأنعام محلل ومحرم كما عليه الكفرة. [التجريد: ٢٣٢]

والإنكار: ظاهره أن الإنكار لا يخرج عن هذه الأقسام، فتكون الأمثلة السابقة داخلة في هذه الأقسام، كقوله: ﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، فيجوز أن يكون للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون، ونحو قوله: "أتقتلني إلخ" للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا، وقوله: "إما للتوبيخ" أي التعيير والتقريع على أمر قد وقع في الماضي، أو على أمر خيف وقوعه في المستقبل بأن كان المخاطب بصدد أن يوقعه، ففي القسم الأول يفسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان؛ لأن العرف أنك إنما تقول: ما كان ينبغي لك هذا يا فلان! إذ صدر منه، وفي القسم الثاني يفسر بما لا يقتضي الوقوع أي لا ينبغي أن يكون هذا الأمر الذي أنت أيها المخاطب بصدد عمله، فالغرض من التوبيخ الندم على ماض والارتداع عن مستقبل. [الدسوقي: ٣٠٠/٢]

ما كان: هذا إذا كان التوبيخ على أمر واقع في الماضي. (الدسوقي) أعصيتَ ربك: أي ما كان ينبغي لك أن تعصيه. (الدسوقي) فإن العصيان: فلا يكون الإنكار فيه للتكذيب. وما يقال إلخ: حاصله أن الإنكار التوبيخي إذا كان لما وقع في الماضي – لتضمنه الوقوع والتقرر – يقال في الاستفهام في أمثلته: إنه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة؛ لما سبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى. (الدسوقي)

أتعصي: أي لا ينبغي أن يصدر منك في الاستقبال. [الدسوقي: ٣٠١/٢] أَفَأَصْفَاكُمْ إلخ: أي خصكم، وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكة بنات الله، وأن المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات، فليس المراد توبيخهم بل تكذيبهم فيما قالوه. (الدسوقي) أَنُلْزِمُكُمُوهَا: الهمزة للاستفهام و"تلزم" فعل مضارع مرفوع بالضمة، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، والواو للإشباع، وضم الميم لاتصالها بضمير متصل. (الدسوقي)

والحال أنكم لها كارهون، يعني **لا يكون هذا الإلزام**، والتهكّم (الاستهزاء) عطف على الاستبطاء أو على الإنكار، وذلك أنهم **اختلفوا** في (في جواب أنه إلخ) أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة أنَّ الجميع معطوف على الأول، أو كل واحد عطف على ما قبله، نحو: ﴿أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ (هود:٨٧) وذلك أن شعيبًا - على نبينا وعليه السلام- كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: "أصلاتك تأمرك" **الهزء** والسخرية (أي بشعيب أو بصلاته) لا حقيقة **الاستفهام**، والتحقير نحو: من هذا؟ استحقارًا بشأنه (المشار إليه) مع أنك تعرفه، والتهويل

لا يكون هذا: أي لا يكون مني إلزام الأمة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشرع؛ لأن هذا لا يكون إلا من الله، فالذي عليّ الإبلاغ لا الإكراه، وهذا الكلام من نوح عليه السلام لقومه الذين اعتقدوا أنه يقهر أمته على الإسلام. [الدسوقي: ٣٠٣/٢] الإلزام: فكما أن من أكره وقلبه مطمئن بالكفر فليس بمؤمن قال تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فإن الإيمان تصديق بالقلب والرضاء بالدين، ومن أكره - أي لم يرض قلبه عن الإيمان - فلا تصديق له ولا إيمان. (ملخصاً)

اختلفوا: التحقيق من الخلاف: أنه إن كان العطف بحرف مرتب كـ"ثم والفاء وحتى"، فعطف كل واحد على ما قبله، وإن كان بحرف غير مرتب كـ"الواو و أو و أم" فعطف الجميع على الأول، وفائدة الخلاف تظهر في نحو: زيد مررت به وبعمرو وخالد، فإن جعلت خالدا عطفا على ضمير الخفض وجب إعادة الجار عند الجمهور، وإن جعلته عطفا على عمرو لم تجب إعادة الجار اتفاقا. [التجريد: ٢٣٢]

الهزء: فكأنهم - لعنة الله عليهم - يقولون: لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا، إلا هذه الصلاة التي تلازمها، وليست هي ولا أنت بشيء. [الدسوقي: ٣٠٤/٢] الاستفهام: أعني السؤال عن كون الصلاة آمرة بما ذكر. (الدسوقي) والتحقير إلخ: [لأن الاستفهام يقتضي الجهل، والجهل بالشيء ربما يتسبب عنه تحقيره، والتحقير جعل الشيء حقيرا، والاستهزاء عدم المبالاة به وإن كان كبيرا، وربما يتحد محلهما وإن اختلفا مفهوما؛ لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر. (التجريد: ٢٣٣)] وذلك لأن الاستفهام عن الشيء يشعر بأن السائل لا يعلمه، والشيء لا يعلم إما لأنه حقير غير قابل للالتفات فضلا عن الإدراك، وإما لأنه عظيم لا يناله الإدراك لعظمته، وترجيح أحد الوجهين بمعونة القرائن.

والتهويل: أي التفظيع والتفخيم بشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض، وهو في الآية تأكيد شدة العذاب الذي نجا منه بنو إسرائيل، واستعمال أداة الاستفهام في التهويل مجاز مرسل، علاقته المسببية؛ لأنه أطلق اسم المسبب وأريد السبب؛ لأن الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به، والجهل به مسبب عن كونه هائلا؛ لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقة أو ادعاء. [الدسوقي: ٣٠٥/٢]

كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرائيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ O مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ (الدخان: ٣٠،٣١) بلفظ الاستفهام أي "مَن" بفتح الميم ورفع فرعون، على أنه مبتدأ و"من" الاستفهامية خبره، أو بالعكس على اختلاف **الرأيين**، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو **ظاهر**، بل المراد أنه لما وصف **العذاب** بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله: "مَنْ فرعونُ؟" **أي هل** تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة الشكيمة؟ **فما ظنكم** بعذاب يكون المعذِّب به مثله؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ **عَالِياً** مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الدخان: ٣١) **زيادةً** لتعريف حاله وتهويل عذابه، **والاستبعاد** نحو: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾ (الدخان: ١٣) فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام **وهو ظاهر**، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ (الدخان: ١٣-١٤)........

[حواش بين السطور: والجملة استينافية — المولى سبحانه — طغيانه — بكسر الذال — أي للتهويل — في تعريف حاله — هي اسم للتذكرة]

الرأيين: أي في الاسم الواقع بعد "من" الاستفهامية، فالأخفش يقول: إن الاسم مبتدأ مؤخر و"من" الاستفهامية خبر مقدم، وسيبويه يقول بعكس ذلك. [الدسوقي: ٣٠٥/٢] **ظاهر**: لأن الله تعالى لا يخفى عليه شيء حتى يستفهم عنه. (الدسوقي) **العذاب**: أي عذاب فرعون لبني إسرائيل، حيث قال من العذاب المهين. **أي هل**: أي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية، فخبر "هو" محذوف أي هل تعرفون فرعون الذي هو غاية في عتوه المفرط؟ (الدسوقي)

فما ظنكم: أي فهو أخوف وأشد، وقد نجيتكم منه، فلتشكروني. (الدسوقي) **عاليا**: أي في ظلمه من المسرفين في عتوه، فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله. [الدسوقي: ٣٠٦/٢] **زيادة**: تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله: ولهذا فالعلة الأولى علة له مطلقا، والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الأولى. (الدسوقي)

والاستبعاد: والسين والتاء زائدتان وهو عد الشيء بعيدا، والفرق بينه وبين الاستبطاء: أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع، والاستبطاء متعلقه متوقع غير أنه بطيء في زمن انتظاره، واعلم أنه لا ينحصر المعاني المجازية فيما ذكره المصنف، فإن منها ما لم يذكره كالأمر نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤] أي أسلموا، والزجر نحو: أتفعل هذا؟ أي انزجر، والعرض نحو: ألا تنزل بنا. (الدسوقي)

وهو ظاهر: لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بخفيات الأمور وظواهرها مع منافاته للجملة الحالية؛ لأن الجملة الحالية تنافي الحمل على الاستفهام الحقيقي وإذا امتنع حمل الاستفهام ههنا على حقيقته طلب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه، والمناسب ههنا هو الاستبعاد أي استبعاد تذكيرهم بدليل قوله: ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾. [الدخان: ١٣-١٤] (الدسوقي)

أي **كيف** يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم، وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الإذكار من كشف **الدخان**، وهو ما ظهر على رسول الله ﷺ من الآيات البيّنات من الكتاب المعجز وغيره، فلم يذكروا وأعرضوا عنه.

أشد دخولا

فيكون الذكرى بعيدة جدا

[الأمر]

ومنها أي من أنواع الطلب الأمر وهو **طلب فعل** ....

كيف: هذا حل معنى مفيد للنفي والإنكار، فليست "كيف" مستفهما بها عن الحال، فلا يرد أن مقتضاه أن "أنّى" هنا بمعنى "كيف" مع أنه يجب حينئذ أن يليها فعل ولم يلها هنا فعل، بل هي بمعنى "من أين"، فلو عبره به كان أحسن [الدسوقي: ٣٠٧/٢] ويجاب أيضا بأنه يمكن أن يكون وليها فعل تقديرا أي كيف يكون لهم الذكرى، فلا اعتراض. [التجريد: ٢٣٣] **الدخان**: المراد بالدخان في الآية ما يرى في السماء عند الجوع كهيئة الدخان؛ لأنه ﷺ لما دعا قريشا فكذبوه واستعصوا عليه قال: اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف، فأخذتهم سنة حصت كل شيء، أكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع، وينظر أحدهم إلى السماء، فينظر كهيئة الدخان. (الدسوقي)

الأمر: [قال السكاكي: الأمر حرف واحد، وهو اللام الجازم في قولك: ليفعل، وصيغ مخصوصة سيق الكلام في ضبطها في علم الصرف، وعدة أسماء ذكرت في النحو، والأمر في لغة العرب عبارة من استعمالها، أعني استعمال نحو: لينزل، وانزل، ونزال منه على سبيل الاستعلاء. (المفتاح)] اعلم أنه إذا أريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على أوامر، وإذا أريد به الفعل جمع على أمور، ومن إرادة الفعل به قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] أي في الفعل الذي تعزم عليه، وهو حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل، وقيل: مشترك لفظي فيهما، وقيل: معنوي، وإنه موضوع للقدر المشترك بينهما، والمناسب أن يراد بالأمر هنا الأمر اللفظي؛ لأن الكلام في الإنشاء، وهو لفظي لا الأمر النفسي على ما عند الأصوليين، ولا ينافي هذا قول المصنف بعد: وصيغته؛ لأن الإضافة بيانية. [الدسوقي: ٣٠٨/٢]

طلب فعل: هذا بحسب الظاهر تعريف للأمر النفسي، وليس الكلام فيه؛ لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي، فلو قال: "طلب فعل بالقول" كان أولى، وقد يقال: إن التعريف صالح لكل من الأمرين النفسي واللفظي، فالمراد بالطلب ما هو أعم من اللفظي والنفسي، أو أنه اللفظي فقط وهو المناسب؛ لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي، فقوله: "طلب" كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس وخرج عنه الإنشاء غير الطلب والخبر، وخرج بإضافة الطلب للفعل النهي بناء على أنه طلب ترك، وقيل: هو طلب كف فزاد "غير كف" لأجل أن يخرجه، فالنهي خارج من التعريف على كلا القولين، وقوله: "على جهة الاستعلاء" أي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة، كقول السيد لعبده: افعل كذا، أو لا كقول العبد لسيده: افعل كذا حال كونه طالبا للعلو فيخرج الدعاء والالتماس؛ لأن الأول من الأدنى والثاني من المساوي بخلاف الأمر. [الدسوقي: ٣٠٩/٢]

غير كف على جهة الاستعلاء، **وصيغته** تستعمل في **معان كثيرة**، فاختلفوا في حقيقته
متعلق بقوله طلب
الموضوعة هي لها **اختلافا كثيرا**، ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك **قال**
الصيغة الحقيقة الأقوال المذكورة
المصنف: والأظهر أن صيغته **من المقترنة** باللام نحو: ليحضر زيد، وغيرها نحو: أكرم
صيغة الأمر
عمرا ورويد بكرا، **فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان**
اسم فعل بمعنى أمهل كرويد
اسما أو فعلا موضوعة لطلب الفعل **استعلاء أي على طريق** طلب العلو، ....
ظاهره ولو ندبا

غير كف: قيل: تعريف الأمر غير جامع؛ لأنه يخرج عنه نحو: اكفف عن القتل؛ لأن هذا أمر وهو خارج عن الأمر بقوله: "غير كف"؛ لأن هذا طلب كف، وأجيب بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة، فدخل نحو: كف عن القتل؛ لأنه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف، وهذا صادق بما إذا كان طلب القول غير كف، أو طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة، فالأول نحو: قم، والثاني نحو: كف عن القيام، فإنه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة، وأورد على هذا الجواب: أنه يقتضي أن يخرج عن التعريف "كف عن الكف عن القتل" بأنه طلب فعل هو "كف" عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع أن هذا أمر، وأجيب بأن "كف" مأخوذ من الكف مطلقا، وهو إنما تعلق بالكف عن خصوص القتل، والمطلق والمقيد متغاير. [الدسوقي: ٢/٣٠٩]

وصيغته: توطئة لما سيأتي في المتن من قوله: والأظهر إلخ. [الدسوقي: ٢/٣١٠] معان كثيرة: نحو ستة وعشرين معنى كما ذكر في الأصول. (الدسوقي) اختلافا كثيرا: فقيل: للوجوب، وقيل: للندب، وقيل: لهما، وقيل: للقدر المشترك بينهما، وقيل بالتوقف، وقيل: لكل منهما وللإباحة، وقيل: للإذن المشترك بين الثلاثة، والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب. [التجريد: ٢٣٣] قال المصنف: أي لم يجزم بشيء، وأشار إلى ما هو أظهر. (الدسوقي ملخصا)

من المقترنة إلخ: قضية كلام المصنف أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا: "ليضرب زيد" مثلا، وأن اللام قرينة على إرادة الطلب به، وعلى هذا فالإضافة في قولهم: "لام الأمر لأدنى ملابسة أي اللام المقترنة بصيغة الأمر، ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب. [الدسوقي: ٢/٣١١]

ما دل: لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما اشتهر. (الدسوقي) أو فعلا: كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر. (الدسوقي) استعلاء: أورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠]، فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء؛ لأن فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره؛ لأنه يدعي الألوهية، وأجيب بأنه مجاز عن ما ذا تشيرون. (الدسوقي)

على طريق: فيه إشارة إلى أن نصب "استعلاء" بنزع الخافض مع تقدير مضاف، ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء. [الدسوقي: ٢/٣١٢]

وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه أم لا؛ لتبادر الفهم عند سماعها أي سماع الصيغة إلى ذلك المعنى، أعني طلب الفعل استعلاء، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة، وقد تستعمل صيغة الأمر لغيره أي لغير طلب الفعل استعلاء كالإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدا أصلا، والتهديد أي التخويف وهو أعم من الإنذار؛ لأنه إبلاغ مع التخويف، ....

تبادر المعنى من اللفظ

إبلاغه عن الغير

لتبادر الفهم: يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر، ولا يدل ذلك على كونه حقيقة؛ لأن التبادر أصله كثرة الاستعمال، ويجاب بأن التبادر في المجاز إن افتقر فيه إلى قرينة مصاحبة فلا إيراد؛ لأن التبادر في الحقيقة لا يفتقر إلى القرينة، وإن لم يفتقر فيه إلى ذلك فهو حقيقة عرفية. [التجريد: ٢٣٤]

وقد تستعمل: لعلاقة بينه وبين معنى الأمر بحسب القرائن، فإن قامت قرينة على منع إرادة معنى الأمر فمجاز وإلا فكناية، ولا يخفى عليك أن مباحث الأمر والاستفهام ليس من فن المعاني، وليس منه إلا نكات العدول من الحقيقة إلى التجوز بالأمر والاستفهام ولا أثر لها فيما ذكره. (التجريد) لغيره: صادق بما إذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعلاء، وبأن لا يكون طلبا أصلا. [الدسوقي: ٣١٢/٢]

كالإباحة: والفرق بينها وبين التخيير الذي له نحو هذا التركيب أنه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير دون الإباحة، وظاهر كلامه أن مفيد الإباحة هو الصيغة لا حرف "أو" وكأنه على هذا قرينة، وعند النحويين: أن مفيد الإباحة "أو"، والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الإذن، والمستفاد من "أو" الإذن في أحد الشيئين، وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن، تأمله. (التجريد)

جالس الحسن إلخ: قد اشتهر هذا المثال في الإباحة، وسره غير ظاهر؛ لأنه بالندب أشبه؛ إذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج إلى الإباحة (التجريد) وقيل: إن المخاطب توهم عدم جواز مجالستهما لما كان بينهما من سوء المزاج، فأبيح له مجالستهما. [الدسوقي: ٣١٣/٢] والتهديد: وذلك إذا استعملت صيغة الأمر في مقام عدم الرضى بالمأمور به، والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من شبه التضاد، ولهذا يقال: التهديد لا يصدق إلا مع الحرام والمكروه. (الدسوقي)

من الإنذار: [فيكون الإنذار داخلا في التهديد، فلذا لم ينص عليه. (الدسوقي)] مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾. [إبراهيم: ٣٠] (الدسوقي) لأنه إبلاغ: كان الأوضح أن يقول: لأنه تخويف مع إبلاغ، والتهديد هو التخويف مطلقا سواء كان مصحوبا بإبلاغ أو لا بأن كان من عند نفسه، فيكون أعم من الإنذار؛ لأنه تخويف مقيد، والمقيد أخص من المطلق. [الدسوقي: ٣١٤/٢]

وفي "الصحاح": الإنذار تخويف **مع دعوة** نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (فصلت:٤٠) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عملٍ شاؤوا، **والتعجيز** نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ﴾ (البقرة:٢٣) إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله لكونه **محالا**، والظرف أعني قوله: "من مثله" **متعلق بـ"فأتوا"** والضمير لعبدنا، أو صفة بسورة **والضمير** لما نزلنا أو لعبدنا، فإن قلت: لم لا يجوز **على الأول** أن يكون الضمير لما نزلنا؟ قلت: **لأنه يقتضي** . . .

إلى الحق — فسترون ما أمامكم — من مثله — لا لما نزلنا — فالظرف مستقر — فمن تبعيضية مشوبة ببيان — فمن ابتدائية — على هذا الاحتمال

وفي "الصحاح": حاصله أن التهديد أعم من الإنذار؛ لأن الإنذار تخويف مع دعوة لما ينجي من الخوف، وأما التهديد فهو تخويف مطلقا، فالإنذار أخص من التهديد على ما في الصحاح وكذا على ما قبله، لكن الفرق بين ما في الصحاح وما قبله من جهة أن الإنذار على ما في الصحاح لا يكون إلا من الرسول؛ لكونه اعتبر في مفهومه الدعوة، والإنذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره؛ لأنه اعتبر في مفهومه الإبلاغ وهو أعم من الدعوة؛ لأنه يكون من الرسول ومن غيره؛ لأنه يقال لمن أعلم قوما بأن جيشا يصبحهم: إنه أنذرهم، ولو لم يرسل بذلك. [الدسوقي: ٣١٤/٢]

مع دعوة: أي صريحة، وإلا فالتهديد يتضمن الدعوة إلى ما يهدد عن المخالفة فيه. [التجريد: ٢٣٤]

والتعجيز: أي إظهار العجز، والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في متعلقهما، فإن التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات. (التجريد) **بسورة إلخ**: صادق بأصغر سورة، وهي سورة الكوثر وهي ثلاث آيات، فأقل ما وقع به التحدي ثلاث آيات، كذا قالوا. (التجريد) **محالا**: لأن ذلك خارج عن وسعهم، لا يقال: لم لا يكون المراد من هذا الأمر الطلب، وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهي جائز أو واقع؛ لأنا نقول: القرائن شاهدة على إرادة التعجيز لإقامة الحجة عليهم في ترك الإيمان. [الدسوقي ملخصاً: ٣١٥/٢]

متعلق بـ "فأتوا": فهو ظرف لغو والضمير لعبدنا أي متعينا، والمعنى حينئذٍ: وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميا لا يكتب بسورة، فالمأتي منه موجود والمأتي به معجوز عنه، و"من" على هذا ابتدائية. (الدسوقي) **والضمير**: فيكون المعنى على الأول: فأتوا بسورة من وصفها أنها من مثل ما نزلنا في البلاغة وحسن النظم أي من جنسه، فـ"من" تبعيضية مشوبة بالبيان، وعلى الثاني: فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا، فـ"من" على هذا ابتدائية، ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية من غير شرط الأمية لعجز الكل، فالمعجوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من جنس المنزل أو من مثل عبدنا. (الدسوقي)

على الأول: هو جعل الظرف لغوا متعلقا بـ"فأتوا". (الدسوقي) **لأنه يقتضي إلخ**: أي كون الضمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بـ"فأتوا" يقتضي إلخ؛ لأن المعنى حينئذ: فأتوا مما هو مماثل لما نزلناه من الكلام البليغ بسورة، ولاشك أنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وهذا غير صحيح؛ لأن القرآن لا مثل له. (الدسوقي)

ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة **بشهادة الذوق**؛ إذ التعجيز إنما يكون عن **المأتي به**، فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا أن يأتوا **منه** بسورة، بخلاف ما إذا كان وصفا لسورة، فإن **المعجز عنه هو السورة** الموصوفة **باعتبار** انتفاء **الوصف**، **فإن قلت**: فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه، ....

متعلق بيقتضي — علة للاقتضاء — الظرف — أي على هذا الاحتمال — متعلق بالمعجز

بشهادة الذوق: فإنك إذا قلت: "ائتني ببيت من الحماسة"، أفاد وجود الحماسة عرفا بشهادة الذوق السليم، وحمله على مثل: "ائتني برجل أو جناح من العنقاء" على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلي لا يرتكب في تراكيب البلغاء، فتعين كون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عائدا لعبدنا لا لما نزلنا، ولا يخفى أن هذا إنما يتم بناء على أن إعجاز القرآن خارج عن طوق البشر وهو الراجح، وأما إن قلنا: إنه في طوقهم، ولكن الله سبحانه صرفهم عنه لم يفتقر لهذا. [الدسوقي: ٢١٦/٢]

المأتي به: وهو السورة أي عن الإتيان بها مع وجود المأتي منه، وهو المثل. (الدسوقي) **منه**: من المثل الذي فرض وجوده. **المعجز عنه**: لأن المطابق لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة:٢٣] وسائر الآيات المتحدى بها، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لا يُؤْمِنُونَ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ [الطور:٣٣-٣٤]، ولأن الكلام في الكلام المنزل لا في المنزل عليه؛ لحقه أن لا ينفك عنه ليتسق الترتيب والنظم. [البيضاوي: ١٢٤] **هو السورة**: أي الإتيان بها كما كان في الاحتمال الأول. (الدسوقي ملخصا)

باعتبار: أي أن السورة الموصوفة معجوزة عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده، فإن وصفها هو كونها من مثل القرآن المنزل، والمنزل لا مثل له، وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف، والحاصل أنه إذا كان المعنى: فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة أي جعل الظرف متعلقا بـ"فأتوا" وكون الضمير راجعا لـ"ما نزلنا" لزم وجود المثل للقرآن؛ لوقوع المثل في حيز المأتي منه، والعرف قاض بذلك الاستعمال، وإن كان المعنى فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا أي جعل الظرف صفة لـ"سورة" ويكون الضمير لـ"ما نزلنا"، فلا يقتضي وجود المثل للقرآن؛ لوقوع المثل في حيز المأتي به المعجوز عنه، فإذا قلت: "ائتني من مثل العنقاء بجناح" اقتضى ذلك ثبوت مثلها، بخلاف ما لو قلت: "ائتني بجناح من مثل العنقاء" فإنه لا يقتضي ثبوته، والذوق السليم شاهد صدق بذلك. (الدسوقي)

الوصف: هو كونها مثل المنزل ولا مثل له. **فإن قلت إلخ**: أي فإن قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بـ "فأتوا" وترجيع الضمير لما نزلنا: لا يجعل التعجيز باعتبار المأتي به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن، بل يجعل التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه وهو المثل، بأن يكون لهم قدرة على الإتيان بسورة من مثله، إلا أن المثل منتف، فهم قادرون على الإتيان بالسورة، إلا أنه لا مثل له حتى يأتوا منه بسورة، وحينئذٍ فلا يقتضي ثبوت المثل ولا ينتفي عجزهم باعتبار المأتي به. (الدسوقي)

قلت: احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به، **ولبعضهم** هنا كلام طويل لا طائل تحته، **والتسخير** نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (البقرة:٦٥) **والإهانة** نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾ (الإسراء:٥٠) **إذ ليس** الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة؛ لعدم قدرتهم على ذلك، **ولكن** في التسخير يحصل الفعل- أعني صيرورتهم قردة - وفي الإهانة لا يحصل؛

جمع قرد بالكسر — صاغرين مطرودين — الفعل أصلا

قلت: حاصل الجواب: أن الاستقراء دل على أن مثل هذا التركيب يفهم من الذوق أن التعجيز باعتبار المأتي به لا باعتبار المأتي منه، وحينئذ فيفيد ثبوت المثل. [الدسوقي: ٢١٦/٢] احتمال عقلي: أي بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فإنه شائع كثير؛ لأن القيود محط القصد كما سبق. [التجريد: ٢٣٤] ولبعضهم: أراد به الطيبي في حواشي الكشاف.

والتسخير: [جعل الشيء مسخرا منقادا لما أمر به] فيه أيضا إهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الإهانة سمي بالتسخير دون الإهانة، وقيل: التسخير نقل الله الشيء من حالة إلى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا، والتكوين إبرازه من العدم إلى الوجود، ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل إلى حالة لم تكن، ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبديل من حالة إلى أخرى فيها مهانة ومذلة. [التجريد: ٢٣٥]

والإهانة: هي إظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به، وحاصله: أن صيغة الأمر ترد للإهانة، وذلك إذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن الأمور على أي وجه كان، والعلاقة بين الأمر والتسخير والإهانة مطلق الإلزام، فإن الوجوب إلزام المأمور به والتسخير والإهانة إلزام الذل والهوان، والصيغة فيهما أي في التسخير والإهانة يحتمل أن تكون إنشاء أي إظهارا لمعناهما هو الذلة والحقارة، ويحتمل أن تكون إخبارا بالحقارة والمذلة، فكأنه قيل على هذا: هم بحيث يقال فيهم: "إنهم أذلاء محتقرون ممسوخون"، وكونها للإخبار في الإهانة أظهر منه في التسخير، فتأمله. [الدسوقي: ٣١٧/٢] إذ ليس: علة لمحذوف أي ليس الأمر في الآيتين على حقيقته؛ إذ ليس إلخ. (التجريد)

ولكن إلخ: [استدراك على قوله: لعدم قدرتهم] لما أفاد اشتراك التسخير والإهانة في عدم القدرة فربما يتوهم عدم الفرق بينهما، وحينئذ فلا وجه لكون الأمر في المثال الأول للتسخير وفي الثاني للإهانة، فاستدرك على ذلك ببيان الفرق، وحاصل الفرق أن التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغة، فإن كونهم قردة أي مسخهم وتبديلهم بحال القردة واقع حال إيجاد الصيغة، والإهانة لا يحصل فيها الفعل أصلا؛ لأن المقصود فيها تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم لا حصول الفعل. [الدسوقي: ٣١٨/٢]

إذ المقصود قلة المبالاة بهم. والتسوية نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا﴾ (الطور:١٦) **ففي**
من الإهانة لا حصول الفعل
الإباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه، فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في
المذكورة سابقا
الترك، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه، فرفع ذلك وسوى بينهما، والتمني نحو:

ألا أيها الليل الطويل ألا **انجلي** بصبح **وما** الإصباح منك بأمثل
الانجلاء: الانكشاف ظهور ضوء الصبح أفضل

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل؛ إذ ليس ذلك في وسعه، ....

والتسوية: يعني أن صيغة الأمر تستعمل للتسوية بين الشيئين، وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦]، فإنه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه. [الدسوقي: ٣١٨/٢]

ففي الإباحة: هذا شروع في الفرق بين الإباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا، وحاصل الفرق بينهما: أن الإباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل، فيخاطب بالإذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]، والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل، ومقابله أرجح من الآخر وأنفع منه فيدفع ذلك ويسوى بينهما. [الدسوقي: ٣١٩/٢] والأقرب أن الصيغة في التسوية إخبار دون الإباحة، وتحتمل الإنشاء في التسوية والإخبار في الإباحة على بعد، والعلاقة بين الأمر وبينهما نسبة المضادة؛ لأن التسوية بين الفعل والترك، وإباحة كل منهما تضاد إيجاب أحدهما. [التجريد: ٢٣٥]

والتمني: أي تستعمل صيغة الأمر في التمني وهو طلب الأمر المحبوب الذي لا طماعية فيه، والعلاقة بين الأمر وبينه مطلق الطلب. (الدسوقي ملخصا) انجلي: الياء فيه ثابتة لإشباع الكسرة لا أنها من أصل الكلمة، وقيل: لا يبعد أن يقال: الياء رد لما هو أصل؛ إذ الضرورة ترد الكلمة إلى أصلها، وليست للإشباع وإلا لما رسمت كياء "أمثل"؛ لأنه لا تكتب الياء الحاصلة من الإشباع، وقال بعض الأفاضل: الياء في "انجلي" ياء المؤنث، وحينئذ فالمراد من الليل الليلة، ولو كانت للإشباع ما رسمت، وفي قول الشارح: "ولاستطالته تلك الليلة" إشارة إليه. (الدسوقي)

وما إلخ: خلاصة الشعر كأنه يقول: هذا الليل لا طماعية في زواله لطوله طولا لا يرجى معها الانكشاف، وعلى تقدير الانكشاف فالإصباح لا يكون أفضل منه عندي لمقاساتي الهموم والأحزان فيه كما أقاسي في الليل، فالليل قد شارك النهار في مقاساة الهموم لاشتراكهما في علتها وهي فراق الحبيب، فطلب النهار ليس لخلوه عنها بل لأن بعض الشر أهون من بعض، والغريق يتشبث بكل حشيش. [الدسوقي: ٣٢٠/٢]

لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من **تباريح الجوى**، ولاستطالته تلك
علة مقدمة لعدها طويلة
الليلة كأنه لا طماعية له في انجلائها، فلهذا يحمل على التمني دون الترجي، والدعاء أي
معلول مؤخر الحرص لعدم الطماعية في الانجلاء
الطلب على سبيل التضرع نحو: رب اغفرلي، والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة:
يقال له: السؤال ولو بزعم المتكلم
"افعل" بدون الاستعلاء **والتضرع**، فإن قيل: أيّ حاجة إلى قوله: "بدون الاستعلاء" مع
قوله: "**لمن يساويك**"؟ قلت: قد سبق أن الاستعلاء **لا يستلزم** العلو، فيجوز أن يتحقق
من المساوي، بل من الأدنى أيضا، ثم الأمر قال السكاكي: **حقه الفور**؛ **لأنه الظاهر** من
أي صيغته
الطلب عند الإطلاق **كما في الاستفهام**، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر
من القرائن أي بفعل
بخلافه إلى تغيير الأمر الأول، **دون الجمع** ....
أي بضده

تباريح الجوى: التباريح بالحاء المهملة الشدائد جمع تبريح بمعنى الشدة، والجوى بالجيم الحرقة وشدة الوجد من حزن أو عشق. [الدسوقي: ٢/٣٢٠] **الطلب**: سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أو مساويا. (الدسوقي)

والتضرع: المراد به التضرع الذي في الدعاء، فإن الالتماس في الصرف إنما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا إلى حد الدعاء، قاله الشارح في المطول، والمشهور أن مدار الأمر في الطلب على الاستعلاء ولو من الأدنى، ومدار الدعاء على التضرع والخضوع ولو من الأعلى، ومدار الالتماس على التساوي بدون التضرع والاستعلاء.

لمن يساويك: مع أن المساواة تستلزم عدم الاستعلاء. [الدسوقي: ٢/٣٢١] **لا يستلزم**: أي لا يكون لازما للعلو بل قد يوجد العلو بدون الاستعلاء، وقد يوجد الاستعلاء بدون العلو؛ لأن الاستعلاء كما مر عد الآمر نفسه عاليا بأن يكون الطلب الصادر منه على وجه الغلظة، وهذا المعنى يصح من المساوي ومن الأدنى؛ لأن دعاوى النفس لا تحصى فيحتاج لقوله: "بدون استعلاء" مع قوله: "لمن يساويك" لإخراج الأمر. (الدسوقي) **من المساوي**: لأن المنافي للمساواة العلو لا الاستعلاء. (الدسوقي) **حقه الفور**: أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الأمر في أول أوقات الإمكان، وجواز التراخي مفوض إلى القرينة.[الدسوقي: ٢/٣٢٢]

لأنه الظاهر: لأن مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوبا أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين، كما إذا قلت: "اسقني" فالمراد طلب السقي حينئذ. (الدسوقي) **الاستفهام**: فإنه لا خفاء أنه يقتضي الفور أي فورية الجواب عن المستفهم عنه، فكذا الأمر لاشتراكهما في الطلب. (الدسوقي) **دون الجمع إلخ**: أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما، وبهذا تعلم أن الجمع والتراخي متقاربان؛ لأنه متى جاز التراخي أمكن الجمع؛ لأن أحد الأمرين أو كلاهما على التراخي. [الدسوقي: ٢/٣٢٣]

بين الأمرين وإرادة **التراخي**، فإن المولى إذا قال لعبده: "قم"، ثم قال له قبل أن يقوم: "اضطجع **حتى المساء**" يتبادر الفهم إلى أنه (أي المولى) غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما، **وفيه نظر**؛ لأنا **لا نسلم** ذلك (الظهور والتبادر المذكورين) عند خلو المقام **عن القرائن**.

[النهي]

ومنها أي ومن أنواع الطلب النهي وهو **طلب الكفّ** (أي طلب لفظي) عن الفعل استعلاء، وله حرف واحد وهو "لا" الجازمة في نحو قولك: لا تفعل، وهو كالأمر **في الاستعلاء**؛ لأنه المتبادر إلى الفهم (والتبادر علامة الحقيقة). **وقد يستعمل** في غير طلب الكف عن الفعل ....

التراخي: أي تراخي أحد الأمرين اللازم للجمع. [التجريد: ٢٣٦] حتى المساء: أي إلى المساء، فهي غاية والغاية لابد لها من مبدأ، والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة أي اضطجع زمانا طويلا من هذا الوقت إلى المساء، وإنما قيد بذلك ليتحقق التراخي، فإنه إذا قال: قم، ثم قال: اضطجع، وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممتثلا على الفور، بخلاف ما إذا أمره بعد الأمر بالقيام بالاضطجاع زمانا طويلا، فإنه يفهم منه أنه غير الأمر الأول بالأمر الثاني، ويلزم من تغيير الأول أنه على الفور. [الدسوقي: ٣٢٣/٢]
وفيه نظر: أي في قول السكاكي: "حقه الفور"، والنظر فيه راجع إلى النظر في دليله، أو في كل من دليليه نظر. (الدسوقي) لا نسلم: بل ليس المفهوم إلا طلب استعلاء، والفور والتراخي مفوض إلى القرينة كالتكرار وعدمه، فإنه لا دلالة للأمر على شيء منهما. [مطول: ٤٢٦] عن القرائن: وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية، وهو قوله: "حتى المساء" المقتضي مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد: اضطجع، والحاصل أن الفورية والتراخي إنما يستفادان من القرائن، فإن انتفت تعين أن يكون المراد من الأمر طلب الماهية مطلقا. [الدسوقي: ٣٢٤/٢]
طلب الكف: أي من حيث إنه كف عن الفعل فلا ينتقض بـ"كف"؛ لأنه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث إنه كف عن فعل؛ لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث إنه فعل لا من حيث إنه كف عن فعل آخر وإن كان لازما. (الدسوقي) في الاستعلاء: فكما أن صيغة الأمر موضوعة لطلب الفعل استعلاء، كذلك صيغة النهي موضوعة لطلب الترك استعلاء. [الدسوقي: ٣٢٥/٢]
وقد يستعمل: أي النهي بمعنى صيغته، وحاصله أن صيغة النهي قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المجاز كالتهديد والدعاء والالتماس، واختلف فيما وضعت له، فقيل: إنما وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال بأحد أضداده، وقيل: إنما وضعت لطلب ترك الفعل أي لطلب عدمه. (الدسوقي)

كما هو مذهب البعض، أو طلب الترك كما هو مذهب البعض **كالتهديد**، كقولك لعبد
الأشاعرة طلبا لترك أكثر المعتزلة أي التخويف

لا يمتثل أمرك: **لا تمتثل أمري**، **وكالدعاء** والالتماس وهو ظاهرٌ، وهذه الأربعة **يعني التمني**
عطف على قوله: كالتهديد أي مصداقاتها لا مفهوماتها

والاستفهام والأمر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها، **وإيراد الجزاء عقيبها مجزوما بـ "أن"**

المضمرة مع الشرط كقولك في التمني: ليت لي مالا أنفقه، أي إن أرزقه أنفقه، وفي
مع إضمار الشرط

الاستفهام: أين بيتك أزرك؟ أي إن تعرفنيه أزرك، وفي الأمر: أكرمني أكرمك، أي إن

تكرمني أكرمك، وفي النهي: لا تشتم يكن خيرا لك، أي إن لا تشتم يكن خيرا لك، **وذلك**
من باب ضرب ونصر

كما هو: أي كون النهي لطلب الكف. **كالتهديد**: مثال لغير الطلب الذي تستعمل فيه صيغة النهي مجازا. [الدسوقي: ٣٢٦/٢] **لا تمتثل أمري**: أي اترك أمري، وإنما كان هذا تهديدا للعلم الضروري بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثال أمره؛ لأن المطلوب من العبد الامتثال لا عدمه. (الدسوقي)

وكالدعاء: أورد عليه: أن التمثيل لاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك بالدعاء والالتماس لا يصح؛ لأن كلا منهما طلب كف على القول الأول وطلب ترك على القول الثاني لا على سبيل الاستعلاء، وقد يجاب بأن في كلام المصنف حذفا، والتقدير: وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء، وهذا صادق بغير الطلب أصلا كالتهديد، وبالطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس، أو أن إضافة طلب الكف للعهد أي في غير طلب الكف المعهود، وهو ما كان على جهة الاستعلاء، وحاصل ما ذكره الشارح: أن صيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازا، وذلك إذا كانت على وجه التخضع والتذلل كقولنا: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد تستعمل للالتماس، وذلك إذا كانت من المساوي بدون استعلاء وتخضع كقولك: لا تعص ربك، أيها الأخ! [الدسوقي: ٣٢٧/٢]

يجوز: فيه بحث؛ لأنه إن أريد جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله: "ويجوز في غيرها بالقرينة" مع أنهما في سلك الأمر؛ لأن النحاة جعلوا التقدير في جواب الأمر والنهي وهما يشتملانهما عندهم، وإن أريد أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل. [التجريد: ٢٣٧]

تقدير الشرط: ويجوز أن يرفع ما بعدها على الاستيناف. (التجريد) **بـ "أن" المضمرة**: وقيل: الجواب مجزوم بنفس التمني والاستفهام والأمر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا؛ لأن كلا منها في معنى الشرط. (التجريد)

وذلك: أي بيان تقدير الشرط بعد الأربعة المذكورة أن هذه الأربعة للطلب، والمتكلم بالكلام الطلبي إما أن يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر، وإما أن يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب، فإذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب ظن المخاطب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لا لنفسه، فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقفه على المطلوب، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام. [الدسوقي: ٣٢٨/٢]

لأن الحامل للمتكلم على الكلام **الطلبي** كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته، أو لغيره؛ (هذا نادر / هذا هو الغالب)
لتوقف ذلك الغير على حصوله، **وهذا** معنى الشرط، فإذا ذكرت الطلب وذكرت (علة لقوله: أو لغيره / التوقف / لازم له / الكلام الطلبي)
بعده ما **يصلح توقفه** على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا (أي شيئا / جواب إذا / فاعل غلب)
لذلك المذكور لا لنفسه، فيكون **إذن** معنى الشرط **في الطلب** مع ذكر ذلك الشيء (بعد الطلب / نفس ذلك المطلوب)
ظاهرا، **ولمّا جعل** النحاة الأشياء التي يضمر الشرط بعدها خمسة، أشار المصنف (قال المصنف: إنها أربعة)
إلى ذلك بقوله: وأما **العرض** كقولك: ألا تنزل بنا تصِب خيرا، أي إن تنزل بنا (جواب ذلك)
تصب خيرا، ....

الطلبي: بخلاف الكلام الخبري؛ فإن الحامل عليه إفادة المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه. [التجريد: ٢٣٧]

وهذا: أي توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط، فإذا أورد جزاء عقيب الأمر نحو: "أكرمني أكرمك" كان المطلوب مقصودا لغيره، فإكرام المخاطب للمتكلم مقصود لأجل إكرام المتكلم للمخاطب، وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحو: "أكرمني" بلا زيادة كان محتملا لأن يكون مقصودا لذاته، ولأن يكون مقصودا لغيره، فإذا كان المطلوب مقصودا لذاته فلا يقدر الشرط، بخلاف ما إذا قصد لغيره. [الدسوقي: ٣٢٩/٢]

يصلح توقفه: أي توقف ذلك الشيء :نحو "أكرمك" بعد "أكرمني" بأن قلت مثلا: "أكرمني أكرمك" فقد ذكرت الطلب وهو "أكرمني" وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الإكرام المتعلق بالمخاطب، بخلاف "أين بيتك؟ أضرب زيدا في السوق" فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت. (الدسوقي)

إذن: أي إذا ذكرت وغلب إلخ. **في الطلب**: أي في الكلام الطلبي، وهو متعلق بظاهر الذي هو خبر "يكون"، وقوله: "مع ذلك الشيء" أي الذي يصلح توقفه على المطلوب وهو الجزاء وهو متعلق بالمطلوب، أي فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذكر ذلك الجزاء، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه. (الدسوقي)

ولما جعل: هذا جواب عما يقال: إن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أربعة، مع أن النحاة عدوها خمسة بزيادة العرض؟ وحاصل الجواب: أن العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخلا فيه، فذكر الاستفهام مغن عنه، والنحاة نظروا إلى التفصيل فعدوها خمسة. (الدسوقي)

العرض: وهو طلب الشيء بلا حث وتأكيد، وكذا التحضيض وهو تأكيد وحث كقولك: "هلا تنزل تصب خيرا" وكونه مولدا من الاستفهام؛ لأنه لا يستفاد إلا من آلته، فهو داخل في الاستفهام [الدسوقي: ٣٣٠/٢] وإنما لم يقل: إنه استفهام؛ لأنه لا يريد به نقل ما في الخارج إلى ذهنه؛ لأنه عارف. (ملخصا)

فمولد من **الاستفهام** وليس شيئا آخر برأسه؛ **لأن الهمزة** فيه للاستفهام دخلت على
الإنكاري أي العرض المثال المذكور
فعل منفي، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام **للعلم** بعدم النزول مثلا، **وتولد عنه**
حمل الاستفهام
بمعونة قرينة الحال غرض النزول على المخاطب وطلبه منه، **ويجوز** تقدير الشرط في
وهو العلم بعدم النـزول
غيرها أي **في غير هذه** المواضع **لقرينة** تدل عليه نحو: ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا** مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ **فَاللَّهُ** هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (الشورى:٩) أي إن أرادوا وليا بحق **فالله هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد**
هذا هو الشرط المقدر فهو قصر إفراد
أنه المولى والسيد، **وقيل:** لا شكَّ أن قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾ (الشورى:٩)............

الاستفهام: أي الإنكاري؛ لأنه في معنى النفي، وقد دخل على فعل منفي فيفيد ثبوت الطلب، وبما علمت من أن هذا الاستفهام إنكاري وأن إنكار النفي إثبات ظهر لك صحة تقدير الشرط مثبتا بعده؛ لأن الشرط المقدر بعد هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها – أعني الإثبات والنفي – فلا يجوز تقدير المثبت بعد المنفي وبالعكس. [الدسوقي: ٢/٣٣٠]
لأن الهمزة إلخ: حاصله أن الهمزة في المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفي ويمنع حمله على حقيقته وهو الاستفهام عن عدم النـزول للعلم به، فحمل على الإنكار لعدم النزول، فتولد منه عرض النزول على المخاطب. [الدسوقي: ٢/٣٣١] **للعلم:** والاستفهام الحقيقي إنما يكون عند الجهل. (الدسوقي) **وتولد عنه:** أي عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقته بواسطة الحمل على الإنكار. (الدسوقي بزيادة) **ويجوز:** لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الأمور السابقة أشار إلى تعميم الحكم، وأنه جائز في غيرها أيضا تكثيرا للفائدة. (الدسوقي)
في غير هذه: يعني التي جزم فيها المضارع، فلا يرد أن قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾ [الشورى: ٩] للاستفهام، فيكون داخلا فيما سبق؛ لأن الاستفهام هنا غير حقيقي بل توبيخي بمعنى لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا، والذي مر الاستفهام الحقيقي. (الدسوقي) **بقرينة:** وهي في الآية وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه وليا. [التجريد: ٢٣٨] **أَمِ اتَّخَذُوا:** لأن الاستفهام الحقيقي لا يصح هنا.
فَاللَّهُ إلخ: هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف، أي إن أرادوا أولياء بحق، فليتخذوا الله وحده؛ لأنه هو الولي لا نفس الجواب؛ لأن ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا أي سواء أرادوا اتخاذ ولي أم لم يريدوه، وحينئذٍ فإرادة الولي لا تكون سببا في كون الله تعالى هو الولي، فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط. (الدسوقي)
وقيل: حاصله منع وجود القرينة على تقدير الشرط في المثال المذكور؛ لصحة تفرع "فالله هو الولي" على ما قبله (التجريد)؛ لأن الاستفهام هنا إنكاري بمعنى النفي، والنفي هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة على المعلول والمسبب على السبب؛ إذ لا شك أنه لو قيل: لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا، وحينئذ فلا داعي لتقدير الشرط لعدم الحاجة إليه، فالفاء يكون للسببية عطفت جملة السبب على المسبب. [الدسوقي: ٢/٣٣٢]

إنكار توبيخ بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من دونه أولياء، **وحينئذ يترتب عليه** قوله: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (الشورى:٩) من **غير تقدير** شرط، كما يقال: لا ينبغي أن يعبد غير الله، فالله هو المستحق للعبادة، وفيه نظر؛ **إذ ليس** كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء، والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا: "لا تضرب زيدا فهو أخوك" بالفاء بخلاف "أتضرب زيدا فهو أخوك" استفهام إنكار، فإنه لا يصح **إلا بالواو** الحالية.

(في ذلك القيل – أي لفظ كالهمزة – كالنفي في "لا" – بالنصب خبر ليس – أي العقل – بضم الباء على أن لا نافية – التعليلية)

[النداء]

ومنها أي ومن أنواع الطلب النداء وهو **طلب الإقبال** بحرفٍ نائب مناب "أدعو" لفظا أو **تقديرا**، وقد تستعمل صيغته أي **صيغة النداء في غير معناه** وهو طلب الإقبال

(بكسر النون ويجوز ضمها – الباء للآلة – نحو: يا الله – أي مجازا – الأصلي – بيان لمعناه الأصلي)

إنكار توبيخ: لأن "أم" منقطعة بمعنى "بل" والأصل: بل اتخذوا، والاستفهام للإنكار و"أولياء" نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم فيكون قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ (الشورى:٩) إنكارا لكل ولي غير الله سبحانه من غير خلاف بين القولين، وإنما الخلاف في الفاء هل هي لمجرد العطف كما هو هذا القول، أو أنها رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف، فمحط المخالفة بين القولين، قوله: "وحينئذ يترتب عليه إلخ". [الدسوقي: ٢/٣٣٢]

وحينئذ: أي حين كون الاستفهام إنكاريا. يترتب عليه: أي ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود، أو ترتب المسببِ على السبب بحسب العلم. (الدسوقي) غير تقدير: هذا لا يرد على المصنف؛ لأنه إنما ادعى جواز التقديم، وإنما يرد على من بنى كلامه على وجوب التقدير. إذ ليس إلخ: أي ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر، مثلا الهمزة التي للإنكار في قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾ [الشورى: ٩] وإن كان فيها معنى "لا ينبغي" لكن ليس حكمها حكم، "لا ينبغي"؛ لأن الفاء بعد "لا ينبغي" للتعليل، بخلافها بعد ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾. (الدسوقي)

إلّا بالواو: أي لا بالفاء لما فيه من عطف الجملة الخبرية على الإنشائية، وإن كان الاستفهام بمعنى النفي فقولنا: "أتضرب زيدا" في معنى لا تضرب زيدا، أي لا ينبغي أن تضربه. (الدسوقي) طلب الإقبال: أي طلب المتكلم إقبال المخاطب حسا أو معنى، فالأول كـ "يا زيد"، والثاني نحو: يا جبال، ويا سماء، والمراد الطلب اللفظي؛ لأنه هو الذي من أقسام الإنشاء. [الدسوقي: ٢/٣٣٤] تقديرا: نحو: يوسف أعرض عن هذا.

صيغة النداء: من إضافة الدال إلى المدلول. غير معناه: اعلم أن بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية، ومجازاته بيانية، ونكات اختيار الحقيقة أو المجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم أي المعاني، وقد خلا عنه هذه البحث. (الدسوقي)

كالإغراء في قولك لمن أقبل عليك يتظلم: يا مظلوم! **قصدا** إلى إغرائه وحثه على **زيادة التظلم** وبث **الشكوى**؛ **لأن الإقبال** حاصل، **والاختصاص** في قولهم: **أنا أفعل** كذا أيها الرجل! فقولنا: "أيها الرجل" **أصله تخصيص** المنادى بطلب إقباله عليك، ثم جعل **مجردا** عن طلب الإقبال، ....

(مظهرا لظلم أحد له — عطف تفسير — النشر والإظهار — أيها الرجل)

كالإغراء: أي الحث وهذا بيان لغير معناه. **قصدا**: حال من الكاف في "قولك" أي كقولك: يا مظلوم! حال كونك قاصدا به إغراءه. [الدسوقي: ٢/٣٣٥] **زيادة التظلم**: هو الشكاية من الظلم، وعبر بالزيادة؛ لأن أصل التظلم حاصل منه. (الدسوقي) **الشكوى**: يقال: شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية، إذا أخبرت عنه بسوء فهو مشكي ومشكو. (الدسوقي)

لأن الإقبال: علة لمحذوف، أي ولست قاصدا بقولك: "يا مظلوم"! طلب إقباله؛ لأن الإقبال حاصل من قبل، فقولك: يا مظلوم! لا يراد به حقيقة النداء، وإنما الغرض به إغراء ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى. (الدسوقي ملخصاً) **والاختصاص**: هو في الأصل: قصر الشيء على الشيء، وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر صورته صورة منادى أو معرف باللام أو بالإضافة أو بالعلمية، فمثال كون الدال على التخصيص المذكور صورة المنادى قولك: أنا أفعل كذا أيها الرجل! ومثال المعرف باللام: نحن العرب أسخى من بذل، ومثال الإضافة قوله عليه السلام: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، ومثال العلمية كقوله: بنا تميما يكشف الضباب، ثم الغرض من الاختصاص إما الافتخار، أو المسكنة والتواضع، أو مجرد تأكيد مدلول الضمير. (الدسوقي)

أنا أفعل: "أنا" مبتدأ، وجملة "أفعل كذا" خبره، و"أيّ" مبني على الضم في محل نصب، مفعول لمحذوف وجوبا أي أخص، و"الرجل" بالرفع نعت لـــ"أي" باعتبار لفظها، والجملة في محل نصب على الحال، واعلم أنك إذا قلت: يا أيها الرجل! كانت لفظ "يا" لطلب الإقبال و"أيها" منادى مبني على الضم في محل نصب، و"الرجل" نعت لـــ"أيّ"، وفي الحقيقة هو المنادى و"أيّ" وصلة لندائه ومفيد لتخصيص المنادى بطلب الإقبال الذي استفيد من "يا"، فإذا قلت: أنا أكرم الضيف، أيها الرجل! كان معناه: أنا أكرم الضيف في حال كوني مختصا من بين أفراد الرجال بإكرام الضيف، فقولك: "أيها الرجل"! أفاد تخصيص مدلول الرجل بالإكرام الذي نسب لمدلول "أنا" وهو المتكلم، فقولك: "أيها الرجل" بيان لمدلول "أنا"، فأصل "أيها الرجل" كما علمت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الإقبال، فأطلق عن قيده - وهو طلب الإقبال - ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالإكرام، فيكون مجازا مرسلا، علاقته الإطلاق والتقييد. (الدسوقي)

أصله تخصيص: أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص إلخ. [الدسوقي: ٢/٣٣٦] **مجردا**: أي بنقله إلى مطلق التخصيص؛ لأن المتكلم لا يطلب إقبال نفسه، فإن هذا الباب يجيء في المتكلم إما وحده أو مع الغير. (الدسوقي)

ونقل إلى تخصيص **مدلوله** من بين أمثاله بما نسب إليه؛ **إذ** ليس المراد بـ"أيّ"
هو الفعل الذي قبل النداء — علة لقوله: ونقل
ووصفه المخاطب، **بل ما دل** عليه ضمير المتكلم **فـ"أيها" مضموم** و"الرجل"
خبر ليس
مرفوع، والمجموع في محل النصب على أنه حال، **ولهذا قال:** أي **متخصصا** من بين
الرجال، وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو: **يا الله**، والتعجب نحو: **يا للماء**،
أي على سبيل المجاز المرسل
والتحسر والتوجع كما في نداء **الأطلال** والمنازل و**المطايا** وما أشبه **ذلك**، ثم الخبر قد يقع
للأحبة — أي الكلام الخبري
موقع الإنشاء ....

ونقل إلخ: أي ثم نقل بعد التجريد عن طلب الإقبال إلى تخصيص مدلوله بما نسب إليه، فهو مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد، فـ"أيها الرجل" خبر مستعمل بصورة النداء تجوزا كما استعمل الخبر بصيغة الأمر نحو: أحسن بزيد، والأمر بصيغة الخبر نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾. [البقرة: ٢٣٣][الدسوقي: ٣٣٦/٢] **مدلوله:** أي مدلول "أيها الرجل"، وهو المتكلم هنا. (الدسوقي) **ووصفه:** هو "الرجل" في المثال المذكور بمعنى الكامل المختص. (الدسوقي)

بل ما دل: أي المراد بـ"أيّ ووصفه" معنى دل عليه – أي على ذلك المعنى – ضمير المتكلم، فقوله: "ضمير" فاعل "دل" وقوله: "المتكلم" أي الذي هو أنا في المثال السابق، فمراد المتكلم بالرجل نفسه. (الدسوقي)

فـ"أيها": تفريع على ما تقدم من قوله: "ثم نقل إلخ" أي إذا علمت أنها نقلت عن معناه الأصلي – وهو النداء – فاعلم أنه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم. (الدسوقي) **مضموم:** أي مبني على الضم؛ لأنه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره: أخص. (الدسوقي) **مرفوع:** أي على أنه صفة لـ"أيّ" نظرا للفظها، والرفع هنا اتفاقا بخلاف النداء، فإن بعضهم أجاز نصبها. (الدسوقي)

والمجموع: ظاهره مجموع "أيها الرجل"، وفيه نظر؛ إذ الحال إنما هو جملة الاختصاص – أعني الفعل المقدر – أي أخص أيها الرجل كما يشير إلى ذلك قوله: "ولهذا قال إلخ" فكان الأولى أن يقول: في محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذي هو حال، واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسمحا. (الدسوقي)

ولهذا قال: أي مفسرا للمراد من الجملة الواقعة حالا. [التجريد: ٢٣٩] **متخصصا:** أي أنا أفعل كذا حال كوني متخصصا بهذا الفعل من بين الرجال؛ لما في ذلك من الصعوبة. (الدسوقي) **يا الله:** أي يا الله! أقبل علينا لإغاثتنا. [الدسوقي: ٣٣٧/٢]

يا للماء: يقال ذلك عند مشاهدة كثرته أو كثرة حلاوته أو برودته. (الدسوقي) **الأطلال:** جمع طلل الشاخص من آثار الدار. (الدسوقي) **المطايا:** جمع مطية، أي أهل الأحبة مثلا. **ذلك:** كالندبة فهو عطف على الاستغاثة.

إما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنّه وقع نحو: وفقك الله للتقوى، أو لإظهار **الحرص في** وقوعه كما مر في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظّم رغبته في شيء يكثر تصوّره إيّاه، فربما يخيّل إليه حاصلا فيورد بلفظ الماضي نحو: رزقني الله تعالى لقائك، **والدعاء** (مبتدأ) بصيغة الماضي من البليغ كقوله: رحمه الله، **يحتملهما** (خبر) أي التفاؤل وإظهار الحرص، أمّا غير البليغ فهو **ذاهل** (غافل) عن هذه **الاعتبارات** (المناسبة)، أو **للاحتراز** عن صورة **الأمر** كقول العبد للمولى: **ينظر** المولى إليّ ساعةً، دون أُنْظُرْ (إذا حول عنه وجهه)؛ **لأنه** في صورة ....

إما للتفاؤل: أي إدخال السرور على المخاطب، كأن يقصد طلب الشيء، وصيغة الأمر هي الدالة عليه، فيعدل عنها إلى صيغة المضي الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا. [الدسوقي: ٣٣٨/٢] بلفظ الماضي: متعلق بـــ"يقع"؛ لأن التفاؤل لا يكون إلا به. (الدسوقي) الحرص في إلخ: عداه بـــ"في" دون "على" لتضمنه معنى الرغبة. [التجريد: ٢٣٩] والدعاء: أشار المصنف بذلك إلى أن إظهار الحرص والتفاؤل لا تنافي بينهما، فللبليغ إحضارهما معا في التعبير بصيغة الماضي، وله استحضار أحدهما. [الدسوقي: ٣٣٩/٢]

يحتملهما: خبر، أي كلا منهما على حدة أو معا. ذاهل: لأنه إنما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشيء من الاعتبارات المناسبة لمقامات إيراد الكلام، وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعي ما ذكر لكونه له قوة على ذلك، ولو لم يكن له قوة في سائر الأبواب بناء على تجزي البلاغة، فيكفي لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما، ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ. (الدسوقي) الاعتبارات: اعترض بأن الأولى أن يقول: عن هذين الاعتبارين، وأجيب بأن غير البليغ لما كان ذاهلا عن هذين الاعتبارين وغيرهما عبر الشارح بالجمع. (الدسوقي)

أو للاحتراز: أي التحرز والتباعد، ولا يكون هذا بلفظ الماضي وكذا ما بعده بل بلفظ المضارع. (الدسوقي) الأمر: الأولى أن يقال: عن صورة الاستعلاء ليشتمل الاحتراز عن صورة النهي أيضًا. (التجريد)

ينظر: فإنه أكثر تأدبًا من قوله: "انظر إليّ" بصيغة الأمر وإن كان الأمر يشترط فيه الاستعلاء ولا استعلاء هنا، إلا أنه لما كان صورة أمر اجتنب. [عروس الأفراح: ٣٣٩/٢] لأنه: دون "ينظر المولى إلي"، وجوز السكاكي أن يكون "ينظر المولى" كناية أيضًا إذا كان في موقع الطلب صيغة المستقبل، فإن حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الجملة، فذكر اللازم وأريد الملزوم، وهو كناية عند السكاكي، بخلاف ما وقع فيه الفعل الماضي موقع الطلب، فإن حصول الفعل في الماضي ليس لازما لطلب الفعل، فلا يصح جعلهما كناية، بل يتعين أن يكون مجازا لعلاقة تشبيه الغير الحاصل بالحاصل لإفادة التفاؤل. (ملخص)

الأمر وإن قصد به الدعاء أو **الشفاعة**، أو **لحمل المخاطب** على المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن **يكذَّب الطالب**، أي ينسب إلى الكذب، كقولك لصاحبك الذي لا يحبّ تكذيبك: تأتيني غدًا، مقام "ائتني" **لحمله** بألطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا **من حيث الظاهر**؛ لكون كلامك في صورة الخبر.

(أي السامع) (على تحصيل المطلوب) (الباء سببية) (وهو المخاطب)

تنبيه: الإنشاء كالخبر **في كثير** مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة، يعني أحوال الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، والقصر فليعتبره أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاءُ الخبرَ، الناظرُ بنور البصيرة في لطائف الكلام، ....

الأمر: المقتضي للاستعلاء، فيكون فيه إساءة أدب بحسب الصورة، وإن كان المقصود به الدعاء أو الشفاعة دون الأمر. [التجريد وغيره: ٢٤٠] الشفاعة: لم يذكر في الكتب المشهورة من الأصول "الشفاعة" من معاني الأمر، ولعلها داخلة في الدعاء، فإن الطلب على سبيل التفرع إن كان لنفسه فهو دعاء، وإن كانت لغيره فهو شفاعة، فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة، وقال بعض الأفاضل في وجه الفرق: إن الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع، والدعاء يلاحظ فيه الخضوع. [الدسوقي وغيره: ٣٤٠/٢]

لحمل المخاطب: والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الإنشاء لأجل حمل المخاطب - وهو السامع - على تحصيل المطلوب؛ لكون المخاطب لا يحب تكذيب المتكلم، فلمّا يلقى له الكلام الخبري المقصود منه الإنشاء يسعى ويبادر في تحصيل المطلوب خوفا من نسبة المتكلم للتكذيب، والغرض أن المخاطب لا يحب ذلك. (الدسوقي)

يكذب الطالب: بصيغة المبني للمفعول مع تشديد الذال ورفع الطالب على النيابة كما يشير إلى ذلك قول الشارح: أن ينسب إلى الكذب. (الدسوقي) لحمله: أي لحملك إياه، فالمصدر مضاف إلى المفعول. من حيث الظاهر: وأما من حيث نفس الأمر فلا كذب؛ لأن كلامك في المعنى إنشاء، ولا يتصف بصدق ولا كذب. (الدسوقي)

في كثير: إنما قال: "في كثير"، ولم يقل: جميعه؛ لأن المسند في الخبر قد يكون مفردا، وقد يكون جملة، بخلاف المسند في الإنشاء، فإنه لا يكون إلا مفردا، كذا قيل، ويرد عليه: هل زيد أبوه قائم؟ وقيل: إنما قال: "في كثير"؛ لأن بعض ما تقدم لا يجري في الإنشاء؛ لأن التأكيد في الإنشاء لا يكون للشك أو الإنكار من المخاطب، ولا ترك التأكيد لخلوه من الإيقاع والانتزاع، بل لكونه بعيدا من الإقبال أو قريبا منه، وقيل: إنما قال: "في كثير"؛ لأن حذف المسند لا يكون في الإنشاء بخلاف الخبر، أو يقال: إن ما ذكر من الأحوال في الأبواب الخمسة في الخبر لا يتأتى في كل باب من تلك الأبواب الخمسة بالنسبة لكل نوع من أنواع الإنشاء، وهي الاستفهام والتمني والأمر والنهي والنداء، وإن كان ما ذكر يأتي في بعضها، فتأمل. (الدسوقي)

مثلًا: الكلام الإنشائي أيضًا إمّا مؤكّد أو **غير مؤكّد**، والمسند إليه فيه إما **محذوف** أو مذكور إلى **غير ذلك**.
مثل اضرب اضرب

[الفصل والوصل]

هو الباب السابع من الفن الأول

[بيان الفصل والوصل وموارده‍ما]

بَدَأ بذكر الفصل؛ **لأنه الأصل**، والوصل طارٍ عارض عليه حاصل بزيادة حرف، **لكن** لما كان الوصل **بمنـزلة الملكة**، والفصل بمنـزلة العدم، والإعدام إنما تعرف بملكاتها **بدأ**
أي على الجملتين — أي عدم الملكة — بعد معرفة ملكاتها

غير مؤكد: ولا يجري في الإنشاء التخريج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيد أو تركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس، وتنـزيل العالم منـزلة الجاهل وبالعكس. [الدسوقي: ٣٤١/٢] **محذوف**: كأن يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره: هل قائم؟ **غير ذلك**: من كونه مقدما أو مؤخرا، معرفا أو منكرا إلى غير ذلك.

لأنه الأصل: أي لأنه عدم العطف، وقوله: والوصل طار؛ لأن مرجعه إلى العطف، ومعلوم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه إلى زيادة شيء على المنفصلين، والعطف الذي هو الوصل يفتقر فيه إلى وجود حرف مزيد ليحصل، وما يفتقر فيه إلى زيادة حرف فرع عما لا يفتقر فيه إلى شيء، وأيضًا العدم في الحادث سابق على وجوده. [الدسوقي: ٢/٣]

لكن: هذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق، وهو أنه حيث كان الفصل الأصل فِلمَ لم يقدمه في التعريف؟ كما قدمه في الترجمة. [الدسوقي: ٣/٣]

بمنـزلة الملكة: اعلم أن للملكة فردين: الأول: ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار جنسه، بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم به ذلك الأمر، كالبصر لأفراد الحيوان. والثاني: ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار شخصه، كالعلم لأفراد الإنسان. ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا، وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصاً بأن كان بينهما كمال الانقطاع، فقول الشارح: "بمنـزلة الملكة" إنما زاد لفظة "منـزلة" نظرا للفرد الثاني. وقوله في المطول: "فبينهما تقابل العدم والملكة" بإسقاط لفظة "منـزلة" ناظر للفرد الأول، وقال البعض في توجيه زيادة "منـزلة" في كلام الشارح بأن تقابل العدم والملكة إنما يكون في الأمور الوجودية الخارجية؛ لأن الملكة معنى موجود تتصف به الذات الموجودة، والعدم نفيه عن تلك الذات القابلة، بخلاف الأمور الاعتبارية كالفصل والوصل؛ فإنهما عارضان اعتباريان لنوع من الكلام وإن كان متعلقهما وجوديا، فعلى هذا يحتاج إلى تأويل في عبارة المطول بأن تجعل على حذف مضاف أي شبه تقابل العدم والملكة، فتدبر. (الدسوقي ملخصاً) **بدأ**: مع ما فيه من اللف والنشر المشوش، وهو أولى من المرتب. [التجريد: ٢٤٠]

في التعريف بذكر الوصل **فقال**: الوصل **عطف بعض الجمل** جمع جملة على بعض، والفصل تركه أي **ترك عطفه** عليه. **فإذا أتت** جملة بعد جملة **فالأولى**: **إما أن يكون** لها محل من الإعراب أو لا، **وعلى الأول** أي على تقدير أن يكون للأول كالجملة الاستينافية محل من الإعراب ......

عطف: ظاهر تعريفه للفصل والوصل أنهما لا يجريان في المفردات، وليس كذلك، بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات أيضًا ولا يختصان بالجمل، كما يوهمه كلام المصنف، فإن كان بين المفردين جامع وصلتهما كما إذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣] وقد يجاب عن المصنف: بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل، وهو الواقع في الجمل لا أنه تعريف لحقيقتهما مطلقا. [الدسوقي: ٣/٣]

بعض الجمل: أي جنس الجمل، فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط، والواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين، فإنه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل واحدة على ما قبلها، بل تتناسب الأوليان والأخريان، فيعطف في كل اثنتين أولا ويعطف الأخريان على الأوليين؛ لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوليين، ولو قال المصنف: "عطف جملة على جملة" لم يشمل هذه الصورة. (الدسوقي)

ترك عطفه: [أي ترك عطف بعض الجمل على بعض، لا ترك العطف مطلقا] قال بعضهم: والمراد بقول المصنف: "ترك عطف بعض الجمل على بعض" أي مما شأنها العطف؛ إذ لا يقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها: إنه فصل؛ لأنه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ما قبلها، ورد بأنه إن أراد بقوله: "مما شأنها العطف" أي في ذلك المحل لزم أن لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع؛ لعدم الصلاحية في ذلك المحل، وإن أراد مما شأنها العطف في نفسها ولو في محل آخر، ورد بأن الجملة الحالية أيضًا قابلة للعطف في نفسها، فلعل الأولى عدم التقييد بهذا القيد. [الدسوقي: ٤/٣]

فإذا أتت: رتب على التعريف بيان الأحكام إشارة إلى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشيء. [التجريد: ٢٤٠]

فالأولى: يعني السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل، فإن كلا منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن أولى. (التجريد)

إما أن يكون: من الإعراب، أي محل ذي الإعراب وهو المفرد، أي إما أن تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان معربا، وذلك بأن تكون واقعة في محل ذي رفع كالخبرية، أو ذي نصب كالمفعولية، أو ذي جر كالمضاف إليها. وقوله: "إما أن يكون لها محل"، أي على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان المحل ثابتا لها قبل اعتبار العطف، كما في: "زيد يعطي ويمنع" أو لا كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] فإنه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للأولى؛ لكونها جزء المقول. [الدسوقي: ٥/٣]

وعلى الأول: حاصله: أن الأولى إذا كان لها محل من الإعراب فإن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم الإعراب، فإن وجدت جهة جامعة جاز العطف بالواو وبغيرها، وإن لم توجد جهة جامعة في حكم الإعراب تعين الفصل. (الدسوقي)

إن قصد تشريك الثانية لها أي للأولى في حكمه أي في حكم الإعراب الذي كان لها، حال الموجب للإعراب مثل كونها خبر مبتدأ، أو حالا، أو **صفة**، أو **نحو ذلك**، عطف الثانية عليها أي على الأولى؛ ليدل العطف على التشريك المذكور، كالمفرد؛ فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلا، أو مفعولا، أو نحو ذلك وجب عطفه عليه. **فشرط** كونه أي كون **عطف الثانية** على الأولى مقبولا **بالواو ونحوه** أن يكون بينهما أي بين الجملتين جهة **جامعة** نحو: "زيد يكتب ويشعر" لما بين الكتابة والشعر من **التناسب** الظاهر أو "يعطي ويمنع" لما بين الإعطاء والمنع **من التضاد**، بخلاف "زيد يكتب ويمنع"، أو "يعطي ويشعر"، وذلك **لئلا يكون** الجمع بينهما **كالجمع** بين الضبّ والنون. وقوله: "ونحوه" أراد به ما يدلّ على التشريك كالفاء، وثم وحتى **وذكره حشوٌ مُفْسِدٌ**؛ ....

(نحو: زيد يعطي ويمنع — جاء زيد يعطي ويمنع — مبتدأ — كالمبتدأ — وكذا في المفردين — المأخوذ من عطفت — خبر — وكذا عطف مفرد على آخر — في باب البلاغة — إذ كل منهما تأليف كلام — إنشاء النظم — أي إنشاء النثر — أي اشتراط الجهة الجامعة — مائي — سوسمار — في عدم التناسب — في الحكم)

إن قصد إلخ: أي جعل الثانية مشاركة للأولى. صفة: نحو: "مررت برجل يعطي ويمنع". **نحو ذلك**: كالمفعولية نحو: "ألم تعلم أني أحبك وأكرمك". [الدسوقي: ٦/٣] وجب إلخ: أي في الأغلب لأنهم جوزوا ترك العطف في الإخبار، وكذا في الصفات كقوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣] [التجريد: ٢٤١]

فشرط: "شرط" مبتدأ، وقوله: "أن يكون" خبر، و"الفاء" واقعة في جواب شرط مقدر، أي وإذا أردت بيان شرط قبول العطف فنقول لك: "شرط كونه إلخ". [الدسوقي: ٨/٣] **عطف** الثانية: أي بالواو وغيرها، لكن إن كان العطف بالواو فشرط قبوله أن توجد جهة جامعة، فقول المصنف بعد: "فشرط كونه إلخ" كالاستدراك على ما قبله. (الدسوقي)

بالواو ونحوه: أي حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه. **جامعة**: أي وصف له خصوص يجمعهما.

التناسب: الذي لا يخفى وهو كون كل منهما صناعة بيانية أوجبت تقارنهما في القوة عند أربابها. (المواهب)

من التضاد: أي الموجب للتلازم خطورا بالبال؛ إذ ضد الشيء أقرب خطوراً بالبال عند خطوره، فهما متناسبان. (التجريد)

لئلا يكون: أي عند انتفاء الجهة الجامعة. **كالجمع**: أي كالجمع بين الضب والنون في عدم التناسب؛ لأن النون - وهو الحوت - حيوان بحري لا يعيش إلا في الماء، والضب حيوان بري لا يشرب الماء وإذا عطش روى بالريح، فلا مناسبة بينهما. [الدسوقي: ٨/٣] **وذكره حشو** إلخ: هذا الاعتراض إنما جاء من جعل قوله: "ونحوه" معطوفا على قوله: "بالواو" وهو غير متعين؛ لجواز أن يكون عطفا على "مقبولا"، فيكون التقدير: وشرط كونه مقبولا وكونه نحو المقبول، والمراد بنحو المقبول على هذا أن لا يبلغ النهاية في القبول بأن يكون مستحسنا فقط. وفيه نظر؛ لأن المقبول يشمل المستحسن والكامل، والأحسن أن يجعل قوله: "ونحوه" عطفا على الضمير في "كونه"، =

لأن هذا الحكم **مختصّ بالواو**؛ لأن لكلّ من الفاء وثُمَّ وحتى معنى محصَّلًا **غير** (أي الشرط) (أي حصله الواضع)
التشريك والجمعية، فإن تَحقَّقَ هذا المعنى حسُنَ العطف، وإن لم توجد جهةٌ **جامعة** (عطف مرادف) (أي قصد التشريك)
بخلاف الواو. ولهذا أي ولأنه لا بد في الواو من جهة جامعة عِيْبَ على أبي تمام قوله: (نسب إليه العيب)

لا والذي هو عالم أن النوَى (أي الفراق) **صَبِرٌ** وأن أبا الحسين (كنية الممدوح) كريم

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، .... (علة لقوله: عيب) (ظاهرة) (بالفتح ضد الحلاوة)

= والتقدير: وشرط كون نحوه مقبولا، ويكون الضمير في "نحوه" عائدا على "العطف بين الجملتين"، ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين، فيكون إشارة لما قلناه من العطف في المفردات، أو يجعل عطفا على قوله: "بالواو" ويراد بنحو الواو ما تستعمل مرادفا لها مجازا كـ"أو" والفاء وإذا انسلخا عن معناهما واستعملا في مجرد الجمع لا ما يدل على التشريك، وحينئذٍ فلا يكون قوله: "ونحوه" حشوا مفسدا. [الدسوقي: ٣/١٠]

مختص بالواو إلخ: قال الشيخ: إنما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذلك؛ لأن تلك تفيد مع الاشتراك معان، فإذا قلت: أعطاني فشكرته، ظهر بالفاء أن الشكر كان معقبا على العطاء. وإذا قلت: خرجت ثم خرج زيد، أفادت "ثم" أن خروجه كان بعد خروجك، وأن مهلة وقعت بينهما. وإذا قلت: يعطيك أو يكسوك، دلت "أو" على أنه يفعل واحدا منهما لإمائها بعينه، وليس للواو معنى سوى الإشراك، ولا يكون إشراك بين شيأين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه. (الدلائل)

غير التشريك: أي زائدا عليه، والحاصل: أن التشريك في حكم الإعراب موجود في جميع حروف العطف، لكن "ثم" والفاء و"حتى" لها معان أخر غير التشريك، وهو الترتيب مع التعقيب في الفاء، والترتيب مع التراخي في "ثم"، وترتيب الأجزاء ذهنا في "حتى".(الدسوقي والتجريد) **جامعة**: أي أمر يجمعهما في العقل أو الوهم أو الخيال.

بخلاف الواو: فإنه لا يحسن العطف بها إلا إذا وجدت جهة جامعة بين المسند إليهما والمسندين في الجملتين. (الدسوقي)

لا والذي إلخ: أوله: زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى و رسوم

وبعد البيتين: ما خلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على إلف سواك تحوم

ومعنى هذه الأبيات الثلاثة: زعمت الحبيبة أن هواك يا أبا تمام! قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التي بهذا الموضع، فقلت لها: ليس الأمر كذلك، وأقسم بالله الذي هو عالم بأن الفراق مرّ المذاق وأن أبا الحسين الممدوح كريم ما بعدت عن المحبة ولا صارت نفسي تلتفت إلى غيرك. صَبِرٌ: ككتف، ولا تسكن إلا في ضرورة شعر، عصارة شجر مر. (القاموس)

إذ لا مناسبة إلخ: وقد انتصر بعض الناس لأبي تمام، فقال: الجامع خيالي لتقارنهما في خيال أبي تمام، أو وهمي وهو ما بينهما من شبه التضاد؛ لأن مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم؛ لأن كرم أبي الحسين حلو ويدفع بسببه ألم احتياج السائل، والصبر مر ويدفع به بعض الآلام أو التناسب؛ لأن كلا دواء، فالصبر دواء العليل والكرم دواء الفقير، =

فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما **هو الظاهر**، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم؛ **لأن وجود الجامع** شرط في الصورتين.
(علة للتعميم) (أي سدّه مسدهما)

وقوله: "لا" نفيٌ لما ادّعت الحبيبة عليه **من اندراس** هواه، **بدلالة البيت السابق**، وإلا أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها فُصّلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا** إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ (البقرة: ١٤-١٥) لم يعطف "الله يستهزئ بهم" على "إنّا معكم"؛ لأنه ليس من مقولهم، **فلو عطف** عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول "قالوا"،
(مبتدأ) (خبر) (محبته) (أي ترك العطف) (لأن القصد الاستيناف) (رؤساؤهم من الكافرين) (أي بقلوبنا) (بالمسلمين) (الله يستهزئ بهم) (بل من مقول الله سبحانه) (حتى يعطف على مقولهم)

= وكل هذه تكلفات باردة، وتكلف في "الأطول" الجواب عن أبي تمام: بأن مراده أن مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه إلا الله كما يتبادر إليه العرف من حوالة علم الشيء إلى الله، وفي كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول، فالجامع بينهما أنهما مما لا يحيط به علم أحد. [الدسوقي: ١٠/٣، والتجريد: ٢٤١]

فهذا: أي وإن أبا الحسين كريم. **هو الظاهر:** أي لأن "أن" تؤول مع مدخولها بمفرد. **لأن وجود الجامع:** هذا تعليل للتعميم، أي وإنما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد أو الجملة؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين ... ولا جامع هنا بين المتعاطفين. [الدسوقي: ١١/٣] **قوله:** قول أبي تمام في أول البيت.

من اندراس: بيان لما ادّعته، اندرس: انطمس. **بدلالة البيت السابق:** متعلق بـ"نفي"، أي إنما كان نفيا لما ادعته بسبب دلالة البيت السابق، وهو قوله:

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا ... عنها طلال باللوى ورسوم

فاعل "زعمت" الحبيبة و"هواك" مفعول أول، والخطاب للذات التي جردها من نفسه أو أنه التفت من التكلم للخطاب، وجملة "عفا" مفعول ثان بمعنى اندرس، و"الغداة" ظرف لـ"عفا"، و"عنها" بمعنى منها - أي من الدار - حال من "طلال" مقدمة عليه، والطلال - بالكسر - جمع طلل كجبل والجبال: ما شخص من آثار الديار وهو فاعل "عفا" الثاني واللوى بالقصر اسم موضع، و"الباء" فيه بمعنى "في"، و"الرسوم" بضم الراء جمع من رسم كفلوس جمع فلس: ما التصق بالأرض من آثار الديار وهو عطف على "طلال". وجواب القسم في البيت الذي ذكره المصنف قوله:

بعد ما خلت عن سنن الوداد ولا غدت ... نفسي على إلف سواك تحوم

وإذا خلوا إلخ: ضمن "خلوا" معنى أفضوا فعدي بـ"إلى"، وإلا فكان حقه التعدية بالباء، وإن قوله: "إلى شياطينهم" متعلق بمحذوف، أي وإذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا إلى شياطينهم. [الدسوقي ملخصاً: ١٢/٣]

الله يستهزئ بهم: من باب المشاكلة، أي يجازيهم بالطرد عن رحمته في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين. [الدسوقي: ١٣/٣]

فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين، وليس كذلك، **وإنما قال:** على "إنا معكم"؛ لأن قوله: "إنما نحن مستهزؤن" **بيان لقوله:** "إنا معكم" بالمسلمين **فحكمه حكمه، وأيضًا** العطف على المتبوع وجه آخر للاعتذار هو الأصل. **وعلى الثاني** أي على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد الراجح ربطها بها أي ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الأولى به، ربطا كائنا على معنى كالفاء وثم

وإنما قال: أي وإنما قال المصنف: لم يعطف "الله يستهزئ بهم" على "إنا معكم"، ولم يقل: لم يعطفه على "إنما نحن مستهزئون". [الدسوقي: ١٣/٣] **بيان لقوله:** فيه نظر؛ لأن عطف البيان في الجمل لا بد فيه من وجود الإبهام الواضح في الجملة الأولى كما سيأتي في قول المصنف أو بيانا لها لخفائها، ولم يوجد هنا في الجملة الأولى إبهام واضح، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن جملة "إنما نحن مستهزئون" تأكيد للجملة الأولى، أو بدل اشتمال منها أو مستأنفة استئنافا بيانيا ... وأجيب: بأن المراد بالبيان في كلام الشارح البيان اللغوي وهو الإيضاح لا الاصطلاحي، ولا شك أن كلا من التأكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به البيان المذكور. أما التأكيد؛ فلأن فيه رفع توهم التجوز والسهو، والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة، والاستئناف فيه بيان المسؤول عنه المقدر، كذا ذكر أرباب الحواشي. (الدسوقي)

فحكمه حكمه: أي فالعطف على الثانية كالعطف على الأولى في لزوم المحذور المذكور؛ لأن كلا منهما من مقول المنافقين، فاستغنى بالنص على عدم صحة العطف على الأولى عن النص على عدم صحته على الثانية. ولا يقال: حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس؛ لأنا نقول: المتبوع أولى بالالتفات إليه؛ لأن العطف عليه هو الأصل، فقول الشارح: "وأيضًا" كان الأولى أن يقول: "لكن العطف على المتبوع هو الأصل" ويحذف "أيضًا". [الدسوقي: ١٤/٣]

وأيضًا: اعتذار ثان، وحاصله: أنه إنما نص على نفي العطف على الأولى دون الثانية؛ لأن الثانية تابعة للأولى، والعطف على المتبوع هو الأصل، فيكون نفيه هو الأصل، وإن كان حكم التابع في العطف عليه حكم المتبوع في لزوم المحذور. (الدسوقي)

وعلى الثاني: حاصل ما ذكره المصنف: أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب فإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي، فالفصل متعين في الأحوال الستة الآتية، وإن قصد ربطها بها، فإن كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصودا، وجب العطف بذلك الغير في الأحوال الستة. وإن كان الربط على معنى عاطف هو الواو، فإن كان للأولى قيد لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل متعين في الأحوال الستة، وإن لم يكن للأولى قيد أصلاً أو لها قيد وقصد إعطاؤها للثانية فالفصل متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما أو التوسط بين الكمالين. وصعوبة هذا الباب ليست من جهة تعداد هذه الصور، بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل، أعني كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي)

أي **بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر** نحو: دخل زيد فخرج عمرو، أو ثم خرج عمرو، إذا قصد التعقيب أو المهلة **وذلك** لصحة العطف **لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني** هذا في صورة الفاء في ثم **محصَّلة مفصَّلة في علم النحو، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة،** في الوجود الخارجي أعني حصول معاني هذه الحروف، **بخلاف الواو؛ فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك، وهذا** ....

ذلك: أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو. [التجريد: ٢٤٣] **محصلة**: [حصلها الواضع ووضعها بإزائها (الدسوقي: ١٤/٣)] وهو التعقيب في الفاء، والمهلة في "ثم"، وعلى هذا فقس، فإذا وجد معنى منها كان كافيا لصحة العطف بالحرف الدال عليه؛ وإن لم توجد جهة جامعة. **ظهرت الفائدة**: ولا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى أنه يشترط لصحة العطف. (الدسوقي)

بخلاف الواو: فإنه لا يفيد الاشتراك لجملتين في حكم الإعراب إن كان لهما محل من الإعراب، فإن لم يكن لهما محل لم تفد الواو إلا اشتراكهما في التحقق، ولا توجه للنفس إلى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة تحققهما؛ لأنه ليس معنى يعجب النفس، وإنما يعجبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تتيسر معرفتها إلا لا وحدي.(التجريد)

الاشتراك: في موجب الإعراب بدون لحاظ المعاني المحصلة.

وهذا: أي إفادة الواو مجرد الاشتراك إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، كالمفردات والجمل التي لها محل، فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين، وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف، بخلاف العطف بالواو فليس فيه إلا مجرد الاشتراك، فإن كان للجملة الأولى محل من الإعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفردات، فتقرر للعطف بها فائدة، وإن لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتيج إلى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعا لهما، وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط، والتفريق بين هذه من أخفى الأمور.

فإن قلت: هذا الكلام يقتضي كون الجملة التي لها محل من الإعراب في العطف بالواو وغير مفتقرة إلى جامع، وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله: "فشرط كونه مقبولا بالواو" إلخ. وقد يجاب: بأن مقتضاه عدم الافتقار إلى الجامع الذي يحتاج فيه إلى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال.ونحوهما، كما أشرنا وهو صحيح؛ لأن الجملة التي لها محل بمنـــزلة المفرد فلا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد كالمفرد، بخلاف التي لا محل لها فتعتبر نسبتها، وما يتعلق بها من المفردات يراعى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما، ولهذا خصصوا التفصيل الآتي بالجملتين اللتين لا محل لهما، فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له، فافهم. (التجريد وغيره)

إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، **وأما في غيره ففيه خفاءٌ وإشكالٌ، وهو** السبب في صعوبة باب الفصل والوصل **حتى حصر** بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل. **وإلا** أي
هو أبو علي الفارسي
وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو، فإن كان للأولى **حكم** لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل واجب؛ لئلا يلزم من الوصل **التشريك** في ذلك
في الستة الآتية
الحكم، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾، (البقرة: ١٤) لم يُعطف "الله يستهزئ بهم" على "قالوا"؛ . . .

إنما يظهر: وعند صاحب "عروس الأفراح": ليس المعتبر غير الجهة الجامعة أي التناسب المعنوي سواء كانت الأولى لها محل من الإعراب أم لا، وسواء كان العطف بالواو أم بغيرها، غير أن الأولى إن كان لها محل من الإعراب كانت الجهة الجامعة أو بعضها ظاهرا، وإن لم يكن لها محل كانت الجهة الجامعة تحتاج إلى فكر، ولا سيّما في الجامع الخيالي.(ملخص عروس) **وأما في غيره:** أي وأما إفادة الواو الاشتراك في غيرما له حكم إعرابي، وهو ما لا محل له من الإعراب. [الدسوقي: ١٧/٣]

ففيه خفاء وإشكال: أي ففيه دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتي من الأحوال الستة، وما له حكم إعرابي وإن توقف على الجهة الجامعة أيضًا، لكن ليس فيه الخفاء والإشكال؛ لأن الجامع فيه لا يحتاج فيه إلى معرفة ما يأتي كما وضحه. [التجريد: ٢٤٣] **وهو:** ما ذكر من الخفاء والإشكال. (الدسوقي)

حتى حصر: مراده للتنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر.

وإلا: شروع في جواز الواو وامتناعه. (التجريد) **وإن لم يقصد:** وذلك صادق بصورتين إحداهما: أن لا يقصد الربط أصلا؛ وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي كما إذا أخبر بجملة، ثم تركت في زاوية الإهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة تعين الفصل فيها ظاهر في الأحوال الستة الآتية، فلم يتعرض لها في الجواب، وأخرى: أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصول مضمونها خارجا، لكن على معنى عاطف هو الواو، وهذه هي التي فيها التفصيل المبين بقوله: "فإن كان إلخ"، فقوله "وإلا" شرط وجوابه: الشرط الثاني مع جوابه. (التجريد والدسوقي)

حكم: أي قيد زائد على مفهوم الجملة كالاختصاص بالظرف في الآية التي مثل بها، والتقييد بحال أو ظرف أو شرط. وليس المراد الحكم الإعرابي؛ لأن الموضوع أن الأولى لا محل لها من الإعراب. [الدسوقي: ١٨/٣]

التشريك: أي تشريك الثانية للأولى، والتشريك نقيض المقصود. (الدسوقي) **وإذا خلوا:** هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة "الله يستهزئ بهم" على جملة "إنا معكم"، وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة "قالوا" لمناسبة المحلين؛ إذ المنع هنا بالنسبة لما لا محل له وهو "قالوا"، وهناك لما له محل وهو "إنا معكم"؛ إذ هو معمول لـــ "قالوا" كما تقدم. (التجريد)

لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف؛ لما مر من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصّا بحال خلوهم إلى شياطينهم، **وليس كذلك. فإن قيل: "إذا" شرطية** لا ظرفية؟ **قلنا:** "إذا" الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط، **ولو سلم** فلا ينافي **ما ذكرناه**؛ لأنه اسمٌ معناه الوقت لابدّ له من عامل،

(فيكون تقديمها للاختصاص) (جواب ثان بعد التسليم) (مع كونه شرطا)

لئلا: علة للنفي أي نفي العطف. يشاركه: توضيح ذلك: أن جملة "قالوا" مقيدة بظرف وهو "إذا"، وتقديم الظرف يفيد الاختصاص، فيكون المعنى أنهم إنما يقولون: "إنا معكم" في حال خلوهم بشياطينهم لا في حال وجود أصحاب محمد ﷺ، فلو عطف "الله يستهزئ بهم" على جملة "قالوا" للزم أن استهزاء الله تعالى بهم مختص بذلك الظرف؛ لإفادة العطف تشريك الجملتين في الاختصاص به، فيكون المعنى: لا يستهزئ الله بهم إلا إذا خلوا، كما أنهم لا يقولون إلا إذا خلوا، فانتفى العطف لأجل أن تنتفي المشاركة في الاختصاص بذلك الظرف. [الدسوقي: ١٩/٣]

وليس كذلك: لأن المراد باستهزاء الله تعالى بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يعلمون، ولا شك أن ذلك متصل لا انقطاع له بحال. [الدسوقي ملخصاً: ٢٠/٣] فإن قيل: هذا اعتراض على قول المصنف: "لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف"... وحاصل هذا السؤال أن يقال: إنما يكون الاختصاص المذكور في الكلام إذا كانت "إذا" ظرفا، فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات، وأما إذا كانت شرطية فتقديمها لاقتضائها الصدارة، فلا يتحقق الاختصاص، وحينئذٍ فالعطف لا يوجب خلاف المراد؛ لصحة الدوام في الأولى أيضًا. (الدسوقي) "إذا" شرطية: فتقديمها لا يكون للاختصاص، بل للصدارة.

قلنا: أجاب الشارح عن الاعتراض السابق بجوابين: حاصل الجواب الأول: أن "إذا" وإن كانت شرطية، لكن تقديمها مفيد للاختصاص نظراً لأصلها؛ لأن "إذا" الشرطية هي الظرفية في الأصل، إنما توسع فيها باستعمالها شرطية، ولما كان في الأصل ظرفية أفاد تقديمها الاختصاص ولو كانت شرطية نظراً لأصلها. (الدسوقي والتجريد)

ولو سلم: أي ولو سلمنا شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول: إنها ولو كانت شرطية هي اسم فضلة يحتاج إلى عامل وهو هنا "قالوا" لا الشرط الذي هو "خلوا"؛ إذ ليس المراد قطعا أن لهم وقتا يخلون فيه، وإذا وقعت خلوتهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوة أيضًا؛ لأنهم منافقون. وإنما يقولون ما ذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج، و"إذا" كان معمولا لـــ"قالوا" وقد تقدم عليه لشرطيته، أفاد بمفهومه أن القول ليس إلا في وقت الخلوة، فيلزم من العطف على "قالوا" كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والفحوى أي الاستعمال، فإنك إذا قلت: "يوم الجمعة سرت، وضربت زيدا" على أن "ضربت" معطوف على "سرت" أفاد اختصاص الفعلين بالظرف، بخلاف ما إذا أخر المعمول. وقيل: "سرت يوم الجمعة وضربت زيدا" يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن اختصاصها به. (الدسوقي) **ما ذكرناه:** من أن التقديم يفيد الاختصاص.

وهو ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ (البقرة: ١٤) الذي هو الجزاء **بدلالة المعنى**، وإذا قدم متعلق الفعل هو إذا هنا وعطف فعل آخر عليه يفهم **اختصاص الفعلين** به لا أحدهما، كقولنا: "يوم الجمعة سرت وضربت زيدا" **بدلالة الفحوى** متعلق بقوله: يفهم والذوق، الاستعمال

وإلا عطف على قوله: "فإن كان للأولى حكم" أي وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها **حكم زائد** على مفهوم الجملة أو يكون، ولكن النفي المذكور للجملة الأولى حكم قصد إعطاؤه للثانية أيضا كما أعطي للأولى فإن كان بينهما أي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام، **أي بدون** أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود، أو **كمال الاتصال**، أو شبه أحدهما أي أحد الكمالين **فكذلك يتعين الفصل**؛ لأن الوصل يقتضي **مغايرة ومناسبة**

بدلالة المعنى: وهو أن قولهم مقيد بوقت الخلوة؛ لأنهم منافقون، وليس العامل "خلوا"؛ لعدم صحة المعنى؛ لأنه ليس المراد أن لهم وقتا يخلون فيه، وإذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم في غير الخلوة أيضًا. [التجريد وغيره: ٢٤٤]

اختصاص الفعلين: لا أحدهما فقط، نعم إنه ليس بقطعي، لكنه السابق إلى الفهم في الخطابيات. (المطول)

بدلالة الفحوى: وذلك لأنه ليس طلب أحدهما له بالأولى من الآخر، بخلاف ما إذا أخر المتعلق عن أحدهما وقدم على الآخر فقد صار التقديم عليه هو المستحق له، فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر له. [الدسوقي: ٢١/٣]

حكم زائد إلخ: أي حكم زائد على مفهومها يمكن إعطاؤه للثانية، فلا يرد أن كل جملة تقع في كلام البلغاء لها حكم زائد على أصل المراد. (الدسوقي) **أي بدون**: بمعنى أن الجملتين إذا فصلتا لم يحصل فيهما إيهام خلاف المراد، بل يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل. (الدسوقي) **أو كمال الاتصال**: فيه أنه يوجد للإيهام في كل من كمال الاتصال والشبه كما يوجد مع كمال الانقطاع، فَلِمَ تعرض لكمال الانقطاع ولم يتعرض لهما؟ وأجاب بعضهم: تعرض له مع كمال الانقطاع؛ لكثرته فيه عن كمال الاتصال والشبه. (التجريد)

فكذلك: هذا جواب الشرط قبله، والشرط وجوابه جواب الشرط الأول. **يتعين الفصل**: يعني في هذه الأحوال الأربعة، أما في الحالة الأولى - وهي أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع - فلأن العطف بالواو يقتضي كمال المناسبة بينهما، والمناسبة تنافي كمال الانقطاع. وأما في الحالة الثانية - وهي ما إذا كان بينهما كمال الاتصال - فلأن العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنـزلة عطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضرورة ...، وأما في الحالة الثالثة والرابعة - وهما شبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال - فظاهر مما ذكرنا في الأولى والثانية؛ لأن شبيه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء. [الدسوقي: ٢٢/٣] **مغايرة**: أي من جهة، فلا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه. **ومناسبة**: أي من جهة، فلا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه.

وإلا أي **وإن لم يكن** بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتصال، ولا شبه أحدهما فالوصل متعين؛ **لوجود الداعي وعدم المانع**. فالحاصل: أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، **ولم يكن** للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال: الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام، الثاني: كمال الاتصال، الثالث: شبه كمال الانقطاع، الرابع: شبه كمال الاتصال، الخامس: كمال الانقطاع مع إيهام، السادس: التوسط بين الكمالين، **فحكم الأخيرين** الوصل، **وحكم الأربعة** السابقة الفصل، **فأخذ** المصنف في تحقيق الأحوال الستة وقال: أما **كمال الانقطاع** بين الجملتين **فلاختلافهما خبرا وإنشاء**، لفظا ومعنى **بأن تكون** إحداهما خبرا لفظا ومعنى،..................

(فالعطف بالواو متعين — إلى الوصل — من الوصل — المذكورة)

وإن لم يكن إلخ: بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. [التجريد: ٢٤٤]

لوجود الداعي: أي إلى الوصل وهو رفع الإيهام في كمال الانقطاع مع الإيهام، وقصد التشريك في التوسط. (التجريد) **وعدم المانع**: المراد بالمانع أحد الأربعة السابقة. وهي وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام في كمال الانقطاع، أو وجود شبه أحدهما. [الدسوقي: ٢٤/٣] **ولم يكن إلخ**: أي بأن لم يكن للأولى حكم أصلا، أو كان لها حكم وقصد إعطاؤه للثانية. [الدسوقي: ٢٥/٣]

فحكم الأخيرين: أي كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي) **وحكم الأربعة**: أي كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال. (الدسوقي) **فأخذ**: أي إذا أردت تحقيقها فنقول: أخذ إلخ. **كمال الانقطاع**: الذي يقتضي ترك العطف بالواو.

فلاختلافهما: اعلم أن كمال الانقطاع أمر كلي، والاختلاف المذكور أي اختلاف الجملتين في الخبرية والإنشائية جزئي له، فاندفع ما يقال: إن كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غيره. (الدسوقي ملخصاً)

خبرا وإنشاء: منصوبات على التمييز، أو الأخيران بنـزع الخافض. **بأن تكون إلخ**: قصر الشارح كلام المصنف على صورتين - وهما ما إذا كانت الأولى خبرية لفظا ومعنى، والثانية إنشائية لفظا ومعنى، وبالعكس - وهذا القصر إنما جاء من جعل قوله: "لفظا ومعنى" راجعًا لكل من قوله: "خبراً وإنشاء" مع أن مدلول هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل أربع صور، الصورتين المذكورتين، وثالثها إذا كانت الأولى خبرية لفظا إنشائية معنى، والثانية إنشائية لفظا خبرية معنى، ورابعها عكسها، وحينئذٍ فلا معنى لتخصيصها باثنين منها. [الدسوقي: ٢٦/٣]

والأخرى إنشاء لفظا ومعنى، نحو: **وقال رائدهم** هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ أرسوا أي أقيموا من أرسيت السفينة حبستها **بالمرساة** **نــزاولها** للنــزول عليه :: أي نحاول تلك الحرب ونعالجها، **فكل حتف** امرئ يجري بمقدار، **أي أقيموا** نقاتل، **فإن موت** في البحر كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه، ولا الإقدام **يرديه، لم يعطف** "نُزاولها" بقضائه حتى يرتكب حتى يجتنب على "أرسوا"؛ لأنه خبر لفظا ومعنى، و"أرسوا" إنشاء لفظا ومعنى. **وهذا مثال** لكمال نــزاولها لأنه أمر الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وإنشاء، لفظا ومعنى مع قطع النظر ....

وقال رائدهم: [الرود: الطلب والذهاب والمجيء (القاموس)] نسبه سيبويه للأخطل، وقال في "شرح الشواهد": لم أره في ديوانه. [الدسوقي: ٢٦/٣] **بالمرساة:** هي بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف. وأما بفتح الميم فهي البقعة التي ترسى فيها السفينة، ويؤخذ من قوله: "حبستها" أن تفسير الإرساء بالإقامة تفسير باللازم؛ لأن الإقامة لازمة للحبس، ويؤخذ من "أرسيت" أن الهمزة في "أرسوا" مفتوحة وهي همزة قطع. (الدسوقي)

نــزاولها: بالرفع لا بالجزم جواباً للأمر؛ لأنه لم يقصد الجزاء؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة. [الدسوقي: ٢٧/٣]، لأن الغرض جعل مضمون الثانية علة للأولى، فكأنه قيل له: لماذا أمرت بالإرساء؟ فقال نــزاولها أي لنــزاول أمر الحرب؛ إذ لو أراد تعليل الثانية بالأولى لجزم، فيكون الكلام على حد قولك: أسلم تدخل الجنة أي إن أسلمت كان سببا لدخول الجنة. (المواهب)

فكل حتف: علة لمحذوف أي ولا تخافوا من الحتف؛ لأن كل حتف إلخ. (الدسوقي) **أي أقيموا:** أي قال رائد القوم ومقدمهم: أقيموا نقاتل ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب خوف الحتف وهو الموت؛ لأن موت كل نفس إلخ. (الدسوقي) **فإن موت:** أشار به إلى أن في البيت قلبا، و"كل" داخلة على "امرئ" لا على "الحتف"؛ لأنها لا تضاف إلا لمتعدد، والحتف أي الموت شيء واحد، والمتعدد هو "امرؤ" فيناسب دخول "كل" على "امرئ" لا على "حتف"، ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب، فلا حاجة إلى القلب، بل اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة للموت من السيف والرمح ونحوهما. [التجريد: ٢٤٥]

يرديه: بفتح الراء وتشديد الدال أي يوقعه في الردي والهلاك حتى يجتنب، ويصح سكون الراء وكسر الدال أي يهلكه. [الدسوقي: ٢٩/٣] **لم يعطف:** هذا بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل. **وهذا مثال إلخ:** هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف: إن الكلام في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجملتان في البيت الذي مثل به لهما محل من الإعراب؛ لأنهما معمولتان لــ"قال". وحاصل الجواب: أن هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما مما لا محل لهما من الإعراب، وحينئذٍ فهو مثال لمطلق كمال الانقطاع لا الذي كلامنا فيه. (الدسوقي ملخصاً)

عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب، وإلا فالجملتان في محل النصب؛ لكونهما مفعولي "قال" أو لاختلافهما خبرا وإنشاء معنى فقط بأن تكون **إحداهما** خبرا معنى، والأخرى إنشاء معنى **وإن كانتا** خبريتين أو إنشائيتين لفظا، نحو: **مات فلان** رحمه الله، فلم يعطف "رحمه الله" على "مات"؛ لأنه إنشاء معنى و"مات" خبر معنى، وإن كانتا جميعا خبريتين لفظا، أو لأنه عطف على "لاختلافهما" والضمير للشأن **لا جامع بينهما** كما سيأتي ببيان الجامع، فلا يصح **العطف** في مثل: زيد طويل وعمرو نائم. وأما كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية مؤكدة للأولى **تأكيدا معنويا** ..

الباء للسببية

الواو للحال وإن وصلية

إحداهما: أي الأولى أو الثانية، فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المفهومتين من قوله: "وإن كانتا إلخ" فالصور أربع. [التجريد:٢٤٥] **وإن كانتا إلخ**: دخل تحت هذا أربع صور: الأولى خبرية معنى، والثانية إنشائية معنى، وهما خبريتان لفظا، أو إنشائيتان لفظا، أو الأولى إنشائية معنى والثانية خبرية معنى، وهما خبريتان لفظا أو إنشائيتان كذلك. [الدسوقي: ٣/٢٩]

مات فلان: ولم يمثل للإنشائيتين لفظا المختلفتين معنى؛ لقلة وجوده، وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي ﷺ: "ليتبوأ مقعده من النار" قل له أيها الصاحب! فالأولى خبرية معنى والثانية إنشائية معنى، ولفظهما إنشاء، ونحو: أليس الله بكاف عبده، اتق الله أيها العبد! فالأولى خبرية معنى، والثانية إنشائية معنى، ولفظهما إنشاء. (التجريد والدسوقي)

لا جامع بينهما: اعلم أن ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط، كقولك: "زيد طويل وعمرو قصير" حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها، وإن كان بين الطول والقصر جامع التضاد. وإما عن المسندين فقط، كمثال الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو أو عنهما معا نحو: "زيد قائم والعلم حسن"، وكمثال الشارح إذا لم يكن بين زيد وعمرو جامع مثل الصداقة وغيرها. [الدسوقي وغيره: ٣/٣٠]

العطف: مع اتفاقهما في الخبرية لفظا ومعنًى. (الدسوقي)

وأما كمال الاتصال: الذي يكون بين الجملتين، فيمنع من العطف بالواو. **فلكون الثانية**: أي فتحقيق ذلك الكمال بين الجملتين؛ لأجل كون الثانية مؤكدة للأولى، أو بدلا منها، أو بيانا لها. (الدسوقي) **تأكيدا معنويا**: أي بأن يختلف مفهومهما، ولكن يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى، والمراد: تأكيدا معنويا لغة، وإلا فالتأكيد المعنوي في الاصطلاح إنما يكون بألفاظ معلومة كالعين والنفس، وليس ما يأتي منها، وسيأتي مقابله وهو التأكيد اللفظي، أو المراد منه أيضًا تأكيد لفظي لغة لا اصطلاحا؛ لأن التأكيد اللفظي في الاصطلاح إنما يكون بتكرر اللفظ، وليس فيما يأتي تكرار اللفظ. [الدسوقي وغيره: ٣/٣١]

لدفع توهّم تجوّز **أو غلط** نحو: "لا ريب **فيه**" بالنسبة إلى "ذلك الكتاب" **إذا جعلت "الم" طائفة** من الحروف **أو جملة مستقلة**، و"ذلك الكتاب" **جملة ثانية**، و"لا ريب فيه" جملة ثالثة، **فإنه** لما بولغ في وصفه أي في وصف الكتاب ببلوغه متعلق بـــ "وصفه"، أي في أن وصف بأنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال، وبقوله: "بولغ" يتعلق الباء في قوله: **بجعل** المبتدأ "ذلك" **الدال** على كمال العناية بتميزه والتوسل **ببعده** إلى التعظيم، وعلوّ الدرجة. وتعريف الخبر باللام **الدال** على الانحصار مثل: حاتم الجواد، ....

(الضمير للشأن — لا محل لها — صفة لجعل أو لذلك — لفظ ذلك)

أو غلط: اعترضه العلامة السيد بأن التأكيد المعنوي في المفردات كما في "جاء زيد نفسه" لا يكون لدفع النسيان والغلط، بل لدفع التجوز فقط، وكذا ما هو بمنـــزلته وهو المعنوي في الجمل نحو: "لا ريب فيه". وأجاب العلامة اللاهوري: بأن التأكيد المعنوي يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف إفرادا أو غيره، وإن لم يفد بالنسبة للآحاد مثلا: "جاء زيد نفسه" يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجائي الزيدان، لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو. [التجريد:٢٤٥، والدسوقي وغيره: ٣١/٣]

فيه: أي حالة كون "لا ريب فيه" منسوبا إلى "ذلك الكتاب". (التجريد) **إذا جعلت الم إلخ**: وأما إن جعل "الم" مبتدأ و"ذلك الكتاب" خبرا بناء على أنه اسم للقرآن، أو طائفة من الحروف، أو جملة مستقلة، و"ذلك الكتاب" مبتدأ و"لا ريب فيه" خبر فلا يناسب كلام المتن. [التجريد: ٢٤٦] **طائفة**: واقعة في أوائل السور إشارة إلى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف، وعلى هذا فلا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف، فلا تكون مسندة ولا مسندا إليها. [الدسوقي: ٣٢/٣]

أو جملة مستقلة: أي المتحدى به مؤلف من جنس يركبون منه كلامهم، و"ذلك الكتاب" جملة ثانية مقررة لجهة التحدي؛ بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال تم السجل على كماله منفي الريب، و"لا ريب فيه" ثالثة تشهد على كماله؛ إذ لا كمال أعلى مما للحق واليقين.(البيضاوي) أو جعلت "الم" جملة مستقلة أي مع حذف أحد جزأيها إما المبتدأ أو الخبر - إن جعلت اسمية - بأن يكون التقدير: "الم هذا" أو "هذا الم". (الدسوقي) **جملة ثانية**: لا محل لها من الإعراب. **فإنه**: بيان لكون "لا ريب فيه" تأكيدا معنويا لـــ"ذلك الكتاب".

بجعل: المبالغة بمجموع الجعل والتعريف، لكن محصلها بالتعريف؛ لأن جعل المبتدأ "ذلك" إنما يفيد بلوغه الدرجة القصوى في الكمال، وهذا لا ينافي أن غيره كذلك. [الدسوقي: ٣٣/٣] **ببعده**: فكأنه في مرتبة لا يشار إليها إلا من بعيد. (الدسوقي) **الدال**: أي لأن تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار، إما حقيقة نحو قولك:"الله تعالى الواجب الوجود"، أو مبالغة مثل قوله: "حاتم الجواد" أي لا جواد إلا حاتم؛ إذ جود غيره بالنسبة إلى جوده كالعدم. [الدسوقي: ٣٣/٣]

فمعنى "ذلك الكتاب" أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتابا، كأن ما عداه
أي يستحق · أي المراد منه
من الكتب في مقابلته ناقص، **بل ليس بكتاب** جاز جواب "لما" أي جاز بسبب هذه
عن درجته · السماوية
المبالغة المذكورة أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه أعني قوله: "ذلك الكتاب" **مما يرمى به**
في كمالات الكتاب · المفيد للمبالغة في المدح
جزافا من غير صدور عن روِيَّة وبصيرة فأتبِعه على لفظ المبني للمفعول، والمرفوع
معرب گزاف،مثلث الجيم · تفسير للجزاف · عطف تفسير
المستتر عائد إلى "لا ريب فيه"، والمنصوب البارز إلى "ذلك الكتاب"، أي جعل
"لا ريب فيه" تابعا لـ"ذلك الكتاب" نفيا **لذلك التوهم، فوزانه** ....
توهم المجازفة

بل ليس بكتاب: أي ولو كان ذلك الغير كتابا كاملا في نفسه، وهذا المعنى إن لوحظ أن المحصور أصل الكتاب. وقد يقال: إن المناسب لملاحظة كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكائنية، ويقول: وأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص. وأجيب: بأنه أتى بها إشارة إلى أن المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التعريض بنقصان غيره، لما ذكروه من أن الحصر في قولك: "زيد الشجاع" قصد به مجرد كمال شجاعته، وقد يتوسل بذلك إلى التعريض بنقصان شجاعة غيره ممن يدعي مساواته لزيد في الشجاعة. [الدسوقي: ٣٤/٣]

المبالغة المذكورة: إذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوّز. **مما يرمى به:** أي من المدح الذي يتكلم به بمجازفة، والمجازفة في الشيء عدم الإحاطة بأحواله، ونصبه في كلام المصنف على المصدرية، أي يرمى به رمي جزاف أي رميا بطريق الجزاف. (الدسوقي وغيره) **جزافا:** فيه شيء؛ لأن توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله، ويمكن أن يجاب بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فأتبع بـ"لاريب فيه" دفعا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية الجارية من الخلق؛ لأن القرآن ولو كان كلام الله تعالى جار على قاعدة عرفية من الخلق. [التجريد: ٢٤٦]

لذلك التوهم: فتوهم الجزاف في "ذلك الكتاب" بمنزلة توهم التجوز في "جاءني زيد"؛ لاشتراكهما في المساهلة، ودفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير المجرور في "لا ريب فيه" راجعا إلى الكلام السابق أعني ذلك الكتاب ظاهر كأنه قيل: لا ريب فيه ولا مجازفة، وإن كان الضمير راجعا للكتاب كما هو الظاهر فمبني على أنه إذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية الكمال لم يكن قولك: "ذلك الكتاب" بالمجازفة. [الدسوقي: ٣٥/٣]

فوزانه: الوزان مصدر قولك: "وازن الشيء الشيء"، أي ساواه في الوزن، وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل. وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان مساويا لشيء آخر في أمر من الأمور، وهو المراد ههنا؛ إذ المعنى: فمرتبة "لا ريب فيه" مع "ذلك الكتاب" في دفع توهم الجزاف مرتبة "نفسه" مع "زيد" في قولك: "جاء زيد نفسه". فوزانه: لما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازا مرسلا أو حقيقة عرفية، وعلى هذا فليس الوزان الثاني زائدا في الكلام. (المواهب)

أي وزان "لا ريب فيه" مع "ذلك الكتاب" وزان نفسه مع زيد في "جاءني **زيد نفسه**"، فظهر أن لفظ "وزان" في قوله: "وزان نفسه" ليس بزائد **كما توهم، أو تأكيدا لفظيا** كما أشار إليه بقوله: ونحو: هدى **أي هو** هدى للمتقين أي **الضالين** الصائرين إلى التقوى، **فإن معناه** أنه أي الكتاب في الهداية بالغ درجـــة لا يدرك كنهها، أي غايتها لما في تنكير "هدى" من الإيهام والتفخيم، حتى كأنه هداية محضة حيث قيل: "هدى" ولم يقل: هاد، **وهذا معنى** "ذلك الكتاب"؛ لأن معناه كما مر الكتاب الكامل، والمراد بكماله كمال في الهداية؛ لأن الكتب السماوية **بحسبها** أي بقدر الهداية واعتبارها متفاوتة في درجات **الكمال** لا بحسب غيرها؛ لأنها **المقصودة** الأصلية من الإنزال فوزانه أي وزان "هدى للمتقين" وزان "زيد" الثاني في "جاءني زيد زيد"؛ لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى، بخلاف "لا ريب فيه"؛ ....

مرتبة نفسه — راجع للمنفي — أي الهداية — أي الراجعين — متعلق بما بعده وهو بالغ — تعليلية — علة لقوله: فإن معناه إلخ — المقصود منه — أي الكتاب — نسبته ومرتبته — المراد منهما

زيد نفسه: أي من جعل "وزان" بمعنى المرتبة كما يؤخذ من قوله: "مع ذلك الكتاب". **كما توهم**: أي توهم البعض أن "وزان" الثاني زائد لجعله "وزان" الأول مصدرا بمعنى اسم الفاعل، وحينئذٍ فالمعنى فموازنه ومشابهه نفسه. [الدسوقي: ٣/٣٥] **أو تأكيدا**: عطف على قوله "تأكيدا معنويا".

لفظيا: أي بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الأولى، وهو عطف على قوله "تأكيدا معنويا"، ووجه منع العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشيء الواحد. [الدسوقي: ٣/٣٦] **أي هو**: إشارة إلى أن "هدىً" خبر لمبتدأ محذوف، وإنما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدىً؛ لفوات المبالغة المطلوبة. [التجريد: ٢٤٧]

الضالين: به يندفع إشكال: وهو أن المتقين مهتدون، فما معنى هدايتهم؟ وحاصل هذا الجواب: أن المراد المتقون بالقوة أي المشرفون على التقوى، وقد أجيب بأجوبة أخرى. (التجريد) **فإن معناه**: أي معنى "هدىً للمتقين" تأكيد، وهذا تعليل لكون "هدىً للمتقين" تأكيدا لفظيا لـــ"ذلك الكتاب". (الدسوقي)

وهذا معنى: [أي بلوغ الكتاب في الهداية درجة الغاية] أي معناه المقصود، ولا المعنى المطابقي. (الدسوقي)

بحسبها: إشارة إلى أن الحسب بمعنى القدر. (الدسوقي) **الكمال**: هذا الحصر يستفاد من تقديم الجار والمجرور.

المقصودة: أي وإن تفاوتت الكتب السماوية في الجزالة والبلاغة أيضا، لكن المقصود من الإنزال إنما هو الهداية. (الدسوقي)

فإنه يخالفه معنى، أو لكون الجملة الثانية **بدلا منها أي من الأولى؛ لأنها أي الأولى غير وافية** بتمام المراد، أو كغير الوافية **حيث يكون في الوفاء قصور ما أو خفاء،** بخلاف الثانية؛ **فإنها وافية كمال الوفاء، والمقام** يقتضي اعتناء بشأنه **أي شأن المراد** لنكتة ككونه **أي المراد مطلوبا** في نفسه، **أو فظيعا، أو عجيبا، أو لطيفا** ....

(جملة حالية) (هو الاهتمام) (أي شنيعا)

فإنه يخالفه: مع شهادته على كمال الكتاب؛ إذ لا كمال أعلى مما للحق واليقين. فمن نظر إلى المقصود جعله مثل التأكيد اللفظي، ومن نظر إلى أن المقصود نفي الريب بالكلية ولزم منه كمال الكتاب، جعله مثل التأكيد المعنوي، ولكل وجهة. (ملخصا) **معنى:** فلذا جعل "لا ريب فيه" تأكيدا معنويا، وجعل "هدىً للمتقين" تأكيدا لفظيا.

بدلا منها: [معطوف على قوله "مؤكدة للأولى" (التجريد: ٢٤٧)] أي بدل بعض أو اشتمال، فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال، ثم البدل الذي يتحقق به كمال الاتصال ثلاثة أقسام: القسم الأول: بدل الكل من الكل، ولم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا نسبة بين الأولى منها وبين شيء آخر حتى ينتقل إلى الثانية ويجعل بدلا من الأولى، وبعضهم اعتبره ونـــزل قصد استئناف إثباتها منــزلة نقل النسبة فأدخله في كمال الاتصال، ومثل له بقول القائل: "قنعنا بالأسودين" قنعنا بالتمر والماء. القسم الثاني: بدل البعض من الكل. القسم الثالث: بدل الاشتمال. وأما بدل الغلط فليس فيه كمال الاتصال ولا يقع في فصيح الكلام. (التجريد) **لأنها:** علة لمحذوف أي وتبدل الثانية من الأولى؛ لأنها إلخ. [الدسوقي: ٣٩/٣]

غير وافية: كما في بدل البعض والاشتمال؛ فإن المراد بالجمل الإخبار بالبعض أو بالمشتمل عليه، والإجمال والعموم الأول لا يفي بالمراد. [التجريد: ٢٤٨] **حيث يكون:** أي حيث يكون في وفاء الأولى بالمراد قصور؛ لكونها مجملة كما في الآية الآتية. وقوله "أو خفاء" أي أو يكون في الأولى خفاء في الدلالة على المراد كما في البيت الآتي، وهذا راجع لقوله: "أو كغير الوافية". [الدسوقي: ٤٠/٣] **والمقام:** ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن يقال: هب إن الأولى غير وافية كل الوفاء بالمراد، والثانية وافية به كل الوفاء، فلِمَ لم يقتصر عليها؟ أشار إلى أن البدل إنما يؤتى به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه، فتقصد النسبة مرتين في الجمل، والمنسوب إليه من حيث النسبة مرتين في المفردات. (التجريد)

مطلوبا: أي وشأن المطلوب أن يعتنى به ويبين، وذلك كما في الآية. [الدسوقي: ٤١/٣] **أو فظيعا:** مثاله قولك لامرأة تزني وتتصدقي: "لا تجمعي بين الأمرين لا تـــزني وتتصدقي" ولا يخفى فظاعته، ولكن هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل. (التجريد) **أو عجيبا:** مثاله قال زيد قولا، قال: أنا أهزم الجند وحدي، وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم. (التجريد) **أو لطيفا:** أي ظريفاً مستحسناً فيقتضي ذلك الاعتناء به؛ لإدخال ما يستغرب في أذهان السامعين، كما إذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيرة، فتقول: زيد جمع بين أمرين، جمع بين رقة القلب وحسن السيرة. (الدسوقي)

فنــزلت الثانية من الأولى منــزلة **بدل البعض** أو الاشتمال، **فالأول نحو**: ﴿**أَمَدَّكُمْ** بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الشعراء: ١٣٢-١٣٤) فإن المراد التنبيه من هذا الخطاب على نعم الله تعالى، **والمقام يقتضي** اعتناء بشأنه؛ لكونه **مطلوبا** في نفسه وذريعة إلى جمع نعمة أي التنبيه غيره، والثاني أعني قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ (الشعراء:١٣٣) - إلى آخره - أوفى **بتأديته** كالتقوى والعمل بالطاعة أي بتأدية المراد الذي هو التنبيه؛ لدلالته أي الثاني عليها أي على نعم الله تعالى **بالتفصيل** على نعم الله **من غير إحالة** على علم المخاطبين المعاندين، **فوزانه** وزان "وجهه" في "أعجبني زيد وجهه" لدخول **الثاني** في الأول؛ كما في الأول **لأن** "ما تعلمون" **يشمل الأنعام** وغيرها، .... يعني أمدكم بما تعلمون من السمع والبصر والعز والراحة

بدل البعض: أي في المفرد وإلا فهي بدل حقيقة، وكذا قوله: "أو الاشتمال". [التجريد: ٢٤٨] **فالأول**: أي المنــزل منــزلة بدل البعض. **نحو: أمدكم**: أي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود عليه السلام لقومه، ولا يقال: الكلام فيما لا محل له، ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء:١٣٣] محلها النصب؛ لأنها مفعول "اتقوا" قبله؛ لأنا نقول: هذه الجملة صلة الموصول، وقد صرح ابن هشام بأن المحل الموصول دون الصلة، وصرح العلامة السيد بأن المحل لمجموع الصلة والموصول؛ فمجرد الصلة لا محل لها. [الدسوقي: ٤١/٣]

والمقام يقتضي إلخ: الجملة حالية أي والحال أن المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبيه المذكور؛ لكونه مطلوبا في نفسه؛ لأن إيقاظهم من سنة غفلتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه؛ لأنه تذكير للنعم لتشكر، والشكر عليها مبدأ لكل خير. [الدسوقي: ٤٢/٣] **مطلوبا**: لأن إيقاظهم من سنة الغفلة مطلوب، فإنه تذكير لنعم الله عليهم ليشكروا، والشكر عليها مبدأ لكل خير. (الدسوقي ملخصاً) **بتأديته**: من الأولى، وهو ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾.

بالتفصيل: بخلاف الأول، فإنه يدل عليها إجمالا. **من غير إحالة**: أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين لكفرهم؛ لأنه لو أحيل تفصيلها إلى علمهم لربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلا منهم، وينسبون نعما أخر إلى الله سبحانه كالإحياء والتصوير مثلا. (الدسوقي)

فوزانه: أي فمرتبة قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ...﴾ بالنسبة لقوله: "أمدكم بما تعلمون" وزان "وجهه" أي مرتبة قولك: "وجهه" بالنسبة لـــ"زيد" في قولك: "أعجبني زيد وجهه". (الدسوقي) **الثاني**: أي مضمون ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ﴾ إلخ.

يشمل الأنعام: ههنا شيء لابد من التنبيه عليه، وهو أن قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الشعراء: ١٣٢-١٣٤) إن كان هو المراد فقط من الجملة الأولى كانت الثانية بدل بعض، ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم، وإن أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض، بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى؛ لأن الأولى أوفى من جهة إفادة العموم، والثانية أوفى من جهة التفضيل. (الدسوقي)

والثاني أعني المنزّل **منـــزلة بدل الاشتمال** نحو:

أقـــول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فإن المراد به أي بقوله: "ارحل" **كمال** إظهار الكراهة لإقامته أي المخاطب، وقوله: "لا تقيمن عندنا" أوفى بتأديته **لدلالته** أي دلالة "لا تقيمن" عليه أي على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون، **وكونها مطابقة** باعتبار الوضع العرفي (لا الوضعي) حيث يقال: "لا تقم عندي" ولا يقصد كفه عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره، (للتعليل) فوزانه أي وزان (أي مرتبته) "لا تقيمن عندنا" (مع قوله: ارحل) ....

منـــزلة بدل الاشتمال: أي في المفردات، فلا يقال: إن جملة "لا تقيمن عندنا" بدل اشتمال، وحينئذٍ فما معنى التنـــزيل. [الدسوقي: ٤٣/٣] **أقول له:** قال في "شرح الشواهد": لا يعلم قائله، ومعنى البيت: أقول له: حيث لم يكن باطنك وظاهرك سالما من ملابسة ما لا ينبغي في شأننا فارحل ولا تقيمن في حضرتنا، وقوله: "وإلا فكن إلخ" أي وإن لم ترحل فكن على ما يكون المسلم عليه من استواء الحالين في السر والجهر أي الظاهر والباطن. (الدسوقي)

كمال إلخ: ليس المراد أن "ارحل" موضوع لكمال إظهار الكراهة؛ لأنه إنما وضع لطلب الرحيل، لكن لما كان طلب الشيء عرفا يقتضي غالبا محبته ومحبة الشيء تستلزم كراهة ضده - وهو الإقامة هنا - فهم منه كراهة الإقامة؛ والدليل على أن الأمر أجري على هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهة للضد قوله: "وإلا فكن في السر إلخ" فظهر من هذا أن لفظ "ارحل" دال على كراهة الإقامة لزوما. (الدسوقي)

لدلالته: لأن دلالة لفظ "لا تقيم" على كراهة الإقامة دلالة عرفية وضعية يدل عليه بالمطابقة العرفية، وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار كراهتها ونون التأكيد دالة على كمال هذا الإظهار. [الدسوقي ملخصاً: ٤٤/٣]

وكونها مطابقة: هذا جواب عما يقال: إن قوله: "لا تقيمن عندنا" إنما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة؛ لأنه موضوع للنهي، وأما إظهار الكراهة بالنسبة إلى المنهي عنه - وهو الإقامة - فمن لوازمه ومقتضياته، وحينئذٍ فدلالته عليه تكون بالالتـــزام دون المطابقة.

وحاصل الجواب: أنا نسلم أن دلالته على إظهار كراهة الإقامة بالالتـــزام، لكن هذا بالنظر للوضع اللغوي، ودعوى المصنف أن دلالته عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لا اللغوي؛ لأن "لا تقم عندي" صار حقيقة عرفية في إظهار كراهة إقامته حتى أنه كثيرا ما يقال: "لا تقم عندي" ولا يقصد بحسب العرف كفه عن الإقامة الذي هو المدلول اللغوي، بل بمجرد إظهار كراهة حضوره وإقامته عنده سواء وجد معها ارتحال أو لا. (الدسوقي)

وزان "حسنها": في أعجبني الدار حسنها؛ **لأن عدم** الإقامة **مغاير** للارتحال **فلا يكون**

مع الدار في المثال المذكور

تأكيدا وغير داخل فيه، فلا يكون بدل البعض، **ولم يعتدّ ببدل الكل**؛ لأنه إنما يتميز

ولا بيانا

عن التأكيد **بمغايرة اللفظين**، وكون المقصود هو الثاني، **وهذا لا يتحقّق** في الجمل

اللفظي أي من البدل بنقل نسبة العامل إليه التمييز المذكور

لا سيما التي لا محل لها من الإعراب، مع ما بينهما أي بين عدم الإقامة والارتحال **من**

الذي هو مدلول الثانية

الملابسة اللـــزومية فيكون بدل الاشتمال، ....

الذي هو مدلول الأولى هذا نتيجة الدليل

وزان حسنها إلخ: يريد أنه في حكم بدل الاشتمال، وهذا ظاهر على توجيه المصنف، وأما على قول من يقول: "الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر"، فهو في حكم بدل البعض عن الكل. (حسن چلپي)

لأن عدم إلخ: أي إنما كان وزانه وزان حسنها؛ لأن عدم الإقامة أي الذي هو مطلوب بـــ"لا تقيمن" مغاير للارتحال، أي الذي هو مطلوب بقوله: "ارحل". [الدسوقي: ٤٤/٣] **مغاير:** أي بحسب المفهوم وإن تلازما بحسب الوجود. (الدسوقي) **فلا يكون تأكيدا:** اعترض بأنه أراد نفي التأكيد اللفظي فقط، فلا يكون مخرجا للمعنوي، وحينئذ لم يتم التعليل، وإن أراد نفي التأكيد مطلقا فيرد عليه أن هذا يفيد أن التأكيد المعنوي لا يكون مغايرا في المعنى، وهو مشكل بما تقدم من قوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فإنه تأكيد معنوي لقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] مع مغايرته له في المعنى، وأجيب باختيار الثاني، وهو أن المراد نفي التأكيد مطلقا، إلا أن المراد بقوله: "مغاير للارتحال" مغايرة قوية لا يؤول الأمران فيها لشيء واحد وإن تلازما في الوجود. [الدسوقي: ٤٥/٣]

وغير داخل: أي عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال. (الدسوقي) **ولم يعتدّ ببدل الكل:** أي بحيث يذكر ما يخرجه، فالقصد بهذا نفي كون "لا تقيمن" بدل كل؛ ليتم الدليل، وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل، حتى يرد عليه بأن الأولى له أن يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منـــزلة بدل البعض أو الاشتمال أو يؤخره عن بقية التوجيه. (الدسوقي) **بمغايرة اللفظين:** أي دائما في البدل، والتأكيد تارة يغاير وتارة لا.

وهذا لا يتحقق إلخ: أي وما ذكر من مغايرة اللفظين التي يحصل معها تميز بدل الكل من التوكيد، وكون المقصود الثاني لا يتحقق في الجمل؛ لأن التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين اللفظين دائما، وكل من الجمل مستقل، فيكون كل منها مقصودا، فلو كان بدل الكل يجري في الجمل لما تميز عن التوكيد، فحينئذٍ لا بدل كل في الجمل؛ لإغناء التوكيد فيها عنه؛ فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرجه. (الدسوقي)

لاسيما إلخ: لأن الجمل التي لا محل لها من الإعراب لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة؛ إذ لا نسبة هناك بين الأولى وبين شيء آخر حتى تجعل الثانية بدلا عن الأولى في ذلك. (التجريد) **من الملابسة:** لأن الأمر بالشيء كالرحيل يستلزم النهي عن ضده كالإقامة. [الدسوقي: ٤٦/٣]

والكلام في أن الجملة الأولى أعني "ارحل" ذات محل من الإعراب مثل ما مر في "أرسوا
لكونها مفعول "أقول"
نزاوِلها". وإنما قال في المثالين: إن الثانية أوفى؛ **لأن الأولى** وافية مع ضرب من القصور
الآية والبيت السابقتين الجملة الثانية من الأولى
باعتبار الإجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية، أو لكون الثانية بيانا لها أي
في الآية في البيت
الأولى **لخفائها أي الأولى** نحو: ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ** هَلْ أَدُلُّكَ **عَلَى شَجَرَةِ**
والمقام يقتضي إزالة الخفاء

والكلام إلخ: إشارة إلى جواب اعتراض يرد على المصنف، حاصله: أن الكلام هنا في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وما أتي به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك؛ لأن قوله "ارحل لا تقيمن" محكيان بالقول، فمحلّهما نصب. وحاصل الجواب: أن ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بدل اشتمال من الأولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الإعراب أو لا. [الدسوقي: ٤٦/٣]

لأن الأولى: أي الجملة الأولى من القسمين بدل البعض وبدل الاشتمال. (الدسوقي) باعتبار الإجمال: أي العموم؛ لأن الجملة الأولى في الآية دالة على النعم المذكورة بالعموم، بخلاف الجملة الثانية؛ فإنها تفوقها بدلالتها عليها بالخصوص. (الدسوقي)

وعدم مطابقة الدلالة: لأن المقصود في البيت من قوله: "ارحل لا تقيمن" عندنا كمال إظهار الكراهة لإقامته، ودلالة الجملة الأولى على ذلك باللزوم كما تقدم بيانه، بخلاف الجملة الثانية فإنها تفوقها بدلالتها على ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفي. (الدسوقي)

فصارت: أي الأولى بالنسبة للثانية كغير الوافية. لخفائها: والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين: أن المقصود في البدل هو الثاني لا الأول والمقصود في البيان هو الأول والثاني توضيح له، فالإيضاح في البدل حاصل غير مقصود منه بالذات، وفي البيان حاصل مقصود من البيان. [التجريد: ٢٥٠/٣]

فوسوس إلخ: ضمن "وسوس" معنى "ألقى" فعدّى بـــ"إلى" فكأنه قيل: "فألقى إليه الشيطان وسوسة"، وهذه الجملة فيها خفاء؛ إذ لم تتبين تلك الوسوسة، فبينت بقوله: ﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠] واعترض في تمثيله بالآية بأن الظاهر أن جملة وسوس إلخ في محل جـــر لعطفهما على جملة "قلنا" المضافة لـــ"إذ" من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤] الآية إلا أن يقال: إنه مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانا بقطع النظر عن كون الأولى لها محل أو لا تأمل.

قال يا آدم إلخ: قيل: كيف كان قال بيانا لـــ"وسوس"، فإن القول أعم من الوسوسة؛ إذ الوسوسة قول مخصوص والعام لا يبين الخاص بل العكس أقرب، فإن القول يبين بالوسوسة. وأجيب بأن كون الثاني أعم من الأول لا يضر في كونه عطف بيانه؛ إذ اللازم فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثاني أخص من الأول. (عبد الحكيم)

على شجرة: أضاف الشجرة إلى الخلد لادعائه أن الأكل منها سبب لخلود الآكل.

الْخُلْدِ وَمُلْكٍ **لا يَبْلَى**﴾ (طـه:١٢٠) فإن وزانه **أي وزان قال**: يا آدم وزان عمر في قوله:

أقسمَ بالله أبو حفصٍ عمر **ما مسَّها من نقبٍ** ولا دبر

الناقة بالتحريك جراحة الظهر

حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للأول، **وظاهرٌ أن ليس** لفظ "قال" بيانا **وتفسيراً للفظ** "وسوس" حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة، بل المبيّن هو **مجموع الجملة**. وأما **كونها** أي الجملة الثانية كالمنقطعة عنها أي عن الأولى فلكون عطفها عليها أي الثانية على الأولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس **بمقصود**، وشَبَّه **هذا لكمال**

فقط فوسوس إلخ وأبو حفص فقط وكذا المبين بيان لغيرها

لا يَبْلَى: أي لا يتطرق إليه نقصان فضلا عن الزوال. [التجريد: ٢٥٠/٣] **أقسمَ**: هذا البيت لأعرابي أتى عمر بن الخطاب ﷺ فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمل عمر فظنه كاذبا، فقال: "والله ما نقبت" و لم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول: وهو يمشي خلف بعيره: أقسم بالله أبو حفص عمر :: ما مسها من نقب ولا دبر :: اغفر له اللهم إن كان فجر، أي حنث في يمينه وعمر مقبل من قبل الوادي، فجعل يقول: اللهم صدق اللهم صدق حتى التقيا فأخذ بيده، فقال: ضع عن ناقتك، فوضع فإذا هي نقباء عجفاء، فحمله على بعير وزوده وكساه. [الدسوقي ملخصاً: ٤٧/٣]

نقب: النقب: الثقب وفرجة تخرج في الجنب والجرب. (القاموس) **حيث جعل الثاني**: [أي قال يا آدم إلخ في الآية وعمر في الشعر] بيانا للأول أي في المثالين، كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لأبي حفص؛ لأنه كنية يقع فيها الاشتراك كثيرا، كذلك وسوسة الشيطان بينت بالجملة بعدها لخفاء تلك الوسوسة. [الدسوقي: ٤٨/٣]

وظاهر أن ليس إلخ: هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف: لم لا يجوز أن يكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل، فيكون البيان في المفردات لا في الجمل، وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة، ووجه ما ذكره الشارح من الظهور: أنه إذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة؛ إذ لا إبهام في مفهوم الوسوسة، فإنه القول الخفي بقصد الإضلال، ولا في مفهوم القول أيضًا، بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل، فإنه حينئذٍ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان، ففيه إبهام يزيله قول مخصوص صادر منه. (الدسوقي)

وتفسيرا للفظ: إذ القول أعم من الوسوسة. **مجموع الجملة إلخ**: فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كاملتي الانقطاع. **وأما كونها**: وهذا شروع في شبه كمال الانقطاع، وحينئذٍ فكان المناسب لما تقدم أن يقول: وأما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها إلخ. [الدسوقي: ٤٩/٣] **بمقصود**: لأداء العطف عليه لخلل في المعنى. (الدسوقي) **هذا لكمال**: أي كون عطفها على السابقة موهما.

الانقطاع باعتبار اشتماله **على مانع** (هو إيهام خلاف المقصود) من العطف إلا أنه **لما** (ذلك المانع) **كان خارجيا** يمكن دفعه (المصنف) بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمَّى الفصل (ترك العطف) **لذلك قطعا** (مفعول ثان يسمى)، **مثاله:**

وتظن سلمى أنني أبغي بها (الباء للمقابلة) بدلا **أراها في الضلال** تهيم (أي تتحير)

فبين الجملتين (تظن وأراها) مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين (فظهر الاتحاد بين المسندين)؛ لأن معنى "أراها" أظنها، وكون المسند إليه في الأولى محبوبا **وفي الثانية** محبا، **لكن ترك** العطف؛ **لئلا يتوهم** أنه عطف (الجملة الثانية) على "أبغي" فيكون من مظنونات سلمى، ....

على مانع إلخ: إن قلت: إن كمال الاتصال فيه مانع من العطف أيضًا، فمقتضاه أن يسمى شبه كمال الانقطاع. قلت: المراد أن العطف مع الإيهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له، وهو التغاير الكلي، بخلاف كمال الاتصال، فإن المصحح فيه منتف لعدم التغاير الكلي بين الجملتين، فزال الوهم. [الدسوقي ملخصاً: ٣/٤٩]
لما كان خارجيا: أي عن ذات الجملتين، بخلاف المانع في كمال الانقطاع، فهو أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلا، وهو كون إحداهما خبرية والأخرى إنشائية، ولا جامع بينهما. (الدسوقي) **لذلك:** لأجل كون العطف موهما. **قطعا:** وجه تسميته بالقطع إما لقطعه لتوهم خلاف المراد، وإما لأن كل فصل قطع، فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق. [الدسوقي: ٣/٥٠] **مثاله:** أي مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع، وعبر بالمثال دون الشاهد؛ لأجل قوله الآتي: "ويحتمل الاستيناف"؛ لأن الاحتمال لا يضر في المثال ويضر في الشاهد. (الدسوقي)
أراها في الضلال: على صيغة المجهول شاع في الظن أي أظنها. (الدسوقي) **فبين الجملتين:** أي الخبريتين أعني قوله: "وتظن سلمى" وقوله: "أراها في الضلال تهيم"، وحاصل كلامه: أن هاتين الجملتين بينهما مناسبة لوجود الجهة الجامعة، وهي الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن وأرى؛ لأن معنى أرى: أظن، وشبه التضايف بين المسند إليه فيهما وهو ضمير "تظن" و"أراها" المستتر، فإن الأول عائد على "سلمى" وهي المحبوبة، والثاني عائد على الشاعر وهو المحب، وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر إلا أنه ترك العطف لمانع. (الدسوقي)
في الثانية إلخ: فبينهما تضايف أو تقارن في الخيال. (الأطول) **لكن ترك إلخ:** حاصله: أنه لو عطف جملة "أراها" على جملة "تظن سلمى" لكان صحيحا؛ إذ لا مانع من العطف عليه إذ المعنى حينئذٍ أن سلمى تظن كذا وأظنها كذا، وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر إلا أنه قطعها و لم يقل: "وأراها" لئلا يتوهم السامع أنها عطف على أبغي، فيفسد المعنى المراد؛ إذ المعنى حينئذٍ "أن سلمى تظن أنني أبغى بها" بدلا وتظن أيضا أنني أظنها تهيم في الضلال، وليس هذا مراد الشاعر، بل مراده أنني أحكم على سلمى بأنها أخطأت في ظنها أني أبغى بها بدلا. (الدسوقي)
لئلا يتوهم إلخ: لا يقال: لا مناسبة بين مسند "أبغي" و"أراها"، وكفى بذلك في نفي توهم العطف. لأنا نقول: كفى للمناسبة كونه متعلق الظن. [التجريد ملخصا: ٢٥١]

ويحتمل الاستيناف كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أراها تتحير في
قوله: أراها كما يحتمل غيره مصيبة أو مخطئة أي مخطئة تتحير
أودية الضلال، وأما كونها أي الثانية كالمتصلة بها أي بالأولى، **فلكونها** أي الثانية
جمع وادي
جوابا لسؤال **اقتضته الأولى**، فتنزل الأولى منزلته أي السؤال؛ لكونها مشتملة عليه
بسبب الاقتضاء
ومقتضية له، فتفصل الثانية عنها أي عن الأولى، كما يفصل الجواب عن السؤال لما
عطف تفسير المحقق
بينهما **من الاتصال**، **قال السكاكي**: فينزل ذلك السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدلّ عليه
السؤال المحقق والجواب

ويحتمل إلخ: والحاصل: أن جملة "أراها في الضلال" يحتمل أن تكون غير استئناف بأن يقصد الإخبار بها كالتي قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه، فيكون مانعا من العطف هو الإيهام السابق. ويحتمل أن تكون مستأنفة بأن يقدر السؤال قبلها وتكون هي جوابا عنه، فيكون المانع من العطف كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضاء ما قبلها السؤال أو تنــزيله منــزلة السؤال، والجواب ينفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال. [الدسوقي: ٥١/٣]
أودية الضلال: أي في الضلال الشبيه بالأودية من إضافة المشبه به للمشبه. (الدسوقي) **فلكونها إلخ**: كلامه يقتضي أن وقوع الجملة جوابا لسؤال اقتضته الأولى موجب للفصل وهو كذلك؛ لأن السؤال والجواب إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال كما يأتي بيانه، وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال إنشاء والجواب خبرا، وإن نظر إلى قائليهما فكل منهما كلام متكلم، ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر، فعلى جميع التقادير الفصل متعين، لكنه مخالف لما ذكره في "المطول" في آخر بحث الالتفات. [الدسوقي: ٥٣/٣]
اقتضته الأولى: لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو مجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال. [التجريد: ٢٥١] **من الاتصال**: أي من الاتصال الشبيه أي من شبه كمال الاتصال، فكما أن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب، والجواب لا يوجد بدون السؤال. [الدسوقي: ٥٤/٣]
قال السكاكي إلخ: اعلم أن الفرق بين قول المصنف والسكاكي: أن مذهب المصنف أن الموجب لترك العطف بين الجملتين تنــزيل الجملة الأولى منــزلة السؤال في منع العطف، وعلى هذا لا مدخل للسؤال في منع العطف في الحالة الراهنة وإن كان هو الأصل في المنع، ومذهب السكاكي أن السؤال الذي اقتضته الجملة الأولى ويفهم عنها بالفحوى أي بقوة الكلام باعتبار القرائن ينــزل منــزلة السؤال الواقع بالفعل، وتجعل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال، فتقطع الجملة الثانية عن الأولى؛ إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر، وعلى هذا فالمقتضى لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنــزيل الجملة الأولى منــزلة السؤال كما هو مذهب المصنف. والحاصل: أنه على مذهب المصنف الجملة الأولى منــزَّلة مَنــزلة السؤال المقدر، وأما على مذهب السكاكي الذي تعلق به التنــزيل، إنما هو السؤال المقدر الذي اقتضته الجملة الأولى، فينــزل منــزلة السؤال الواقع، فالجملة الثانية جواب للجملة الأولى على مذهب المصنف وللسؤال المقدر على كلام السكاكي. (الدسوقي ملخصا)

بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له، **فيقطع** عن الكلام الأول لذلك **وتنزيله منزلة** السؤال الواقع، إنما يكون لنكتة كإغناء السامع عن أن يسأل، **أو مثل** أن لا يسمع منه أي من السامع شيء تحقيرا له، أو كراهة لكلامه، أو مثل أن **لا ينقطع** كلامك بكلامه أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، **وهو تقدير** السؤال وترك العاطف **أو غير ذلك، وليس في كلام السكاكي** دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال، فكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال **إنما يكون** على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به، والأظهر أنه لاحاجة إلى ذلك، بل مجرد كون الأولى منشأ السؤال كاف ....

(بقرائن الكلام — للسؤال المقدر — المحقق المصرح به — يقصد — هو الجملة الثانية — التنزيل — السؤال المقدر — تعظيما له أو شفقة عليه — الباء بمعنى "مع" — كما في كلام المصنف — اعتذار عن المصنف — خبر "أن" — التنزيل)

وتنزيله منزلة إلخ: أي وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع؛ لأجل أن يكون الكلام الثاني جوابا له إنما يكون إلخ، وقضية الكلام الشارح أن النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكي مع أن التنزيل أيضًا على مذهب المصنف إنما يكون لنكتة، فكان الأولى للشارح أن يعمم في كلامه بأن يقول: والتنزيل إنما يكون لنكتة يشمل التنزيلين أعني تنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع. [الدسوقي: ٥٤/٣]

أو مثل: قدر الشارح لفظ "مثل" إشارة إلى أن قول الماتن: "أو أن لا يسمع إلخ" عطف على قوله: إغناء لا على أن يسأل، وإنما قدر كلمة "مثل" لا الكاف؛ لأنها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن. [الدسوقي: ٥٥/٣]

لا ينقطع: ولا ينفك عن اتصاله ونظامه. **وهو تقدير:** [أي تكثير المعنى مع تقليل اللفظ] فيه تسامح؛ إذ التقدير وعدم التصريح سبب للتقليل لا نفسه. [التجريد: ٢٥٢] **أو غير ذلك:** عطف على "إغناء" أو على "القصد"، وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع بأن المقدر عنده كالمذكور. (الدسوقي)

وليس في كلام السكاكي إلخ: هذا شروع في اعتراض وارد على قول المصنف، فتنـزل الجملة الأولى منـزلة السؤال المقدر. وحاصله: أن المصنف مختصر لكلام السكاكي وتابع له، وهو لم يقل بما قال المصنف، وحينئذٍ فالمصنف مخطئ في كلامه. وحاصل ما أجاب به الشارح: أنا نسلم أن المصنف مختصر لكلام السكاكي، لكن لا نسلم خطأه؛ إذ هو مجتهد في هذا الفن، فتارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكي، وتارة يوافقه. (الدسوقي)

إنما يكون إلخ: أي إنه نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون في تلك الحالة لا في حالة تنـزيل السؤال المقدر منـزلة الواقع كما قال السكاكي. [الدسوقي: ٥٦/٣]

أشير: كما بينه الشارح في "المطول".

في ذلك، وإليه **أشير** في "الكشاف". ويسمى الفصل لذلك أي لكونه جوابا لسؤال اقتضته الأولى استئنافا.

القطع ترك العطف تسمية اللازم باسم الملزوم

[استئناف الفصل وتقسيمه]

وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافا ومستأنفة، وهو أي الاستيناف على ثلاثة أضرب؛ **لأن السؤال** الذي تضمنته الأولى، إما عن سبب الحكم **مطلقا** نحو:

مطلقا المحكوم به حال من السبب

قال لي كيف أنت قلت **عليل** **سهـــر دائم** وحزن طـــويل

أي ما بالك عليلا **أو ما سبب علتك بقرينة** العرف والعادة؛.................

لأن السؤال إلخ: [علة لحصر الاستيناف في الثلاثة] أي لأن المبهم على السامع، إما سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله، وإما سبب خاص بمعنى أنه تصور نفي جميع الأسباب إلا سبب خاص تردد في حصوله ونفيه، وإما غير السبب بأن يبهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى. [التجريد: ٢٥٢/٣]

مطلقا: حال من السبب أي حال كون السبب مطلقا عن النظر إلى سبب خاص، بل ينظر إلى سبب مطلق، وذلك ككون السامع يجهل السبب من أصله، وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلاً للسائل. والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما قاله في البيت المذكور؛ فإن التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب إلا أنه جاهل حقيقته، فيطلب بما شرح ماهيته، ولذا يسأل بـــ"ما"، والتصديق الحاصل بسبب معين ضمني ليس مقصوداً للسائل. [الدسوقي: ٥٧/٣] **عليل:** [أي أنا عليل وهذه الجملة منشأ السؤال. (الدسوقي)] أي أنا عليل ولا شاهد فيه؛ لأنه جواب لسؤال ملفوظ، بل في قوله: سهر إلخ. [التجريد: ٢٥٢]

سهر دائم: خبر لمبتدأ محذوف، أي سبب علتي سهر دائم، وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال، والمغايرة التي يقتضيها العطف لا تناسبه. [الدسوقي: ٥٧/٣] **أي ما بالك:** أي ما حالك حال كونك عليلا. **أو ما سبب علتك:** هذا تنويع في التعبير والمعنى واحد؛ لأن كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة، وإن كانت العبارة الأولى تفيد ذلك بالتلويح والثانية تفيد بالتصريح. (الدسوقي)

بقرينة إلخ: مرتبط بمحذوف، أي وإنما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف، وإضافة القرينة لما بعده بيانية. [الدسوقي: ٥٨/٣] وفي "المطول": وعدم التأكيد أيضًا مشعر بذلك، لا يقال: إن اسمية الجملة أيضًا من المؤكدات؛ لأنا نقول: إنها وحدها لا تكفي في مقام التردد. (التجريد)

لأنه إذا قيل: فلان مريض، فإنما يسأل **عن مرضه** وسببه، لا أن يقال: **هل سبب** علته كذا وكذا، **لا سيّما السهر والحزن** حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

عدم النوم / تفريع على المنفي

وإما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو: ﴿**وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي** إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (يوسف: ٥٣) **كأنه قيل:** هل النفس أمارة بالسوء؟ **بقرينة التأكيد، وهذا الضرب** يقتضي تأكيد الحكم، كما مر في أحوال الإسناد **من أن المخاطب** إذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد، ولا يخفى أن المراد **بالاقتضاء**: الاقتضاء استحسانا لا وجوبا، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب ....

الكائن في الجملة الأولى / بيان واللام / الجواب / الكاف تعليلية / لا الوجوب / فصح تعبير الشارح بـ"يقتضي"

عن مرضه: أي سبب مرضه فقوله: "وسببه" تفسير للمراد من المعطوف عليه، ولو اقتصر على قوله: "عن سبب مرضه" لكان أوضح، كذا قيل. [التجريد: ٢٥٢] **هل سبب**: أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص. (التجريد)
لا سيّما السهر والحزن: أي خصوصا السهر والحزن، فهما أولى بعدم القول؛ لأنه يبعد كونهما سببين من الأسباب المحدثة للمرض، وحينئذٍ فلا يقال في السؤال: هل سبب علتك السهر أو الحزن؛ إذ لا يتوهم سببيتهما للمرض حتى يسأل عنهما. [الدسوقي: ٥٨/٣] **وإما عن سبب إلخ**: أي فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته، ولهذا يؤتى بالجواب مؤكدا.(التجريد)
وما أبرئ نفسي: هذه الجملة منشأ السؤال، وقوله: "إن النفس لأمارة بالسوء" هذا هو الاستئناف. قال في "الكشاف": والمعنى وما أبرّئ نفسي أي من الزلل، ولم أشهد لها بالبراءة الكلية ولا أزكيها. (الدسوقي)
كأنه قيل إلخ: [لأن الفرض أن السؤال عن سبب خاص] أي لأن الحكم بنفي تبرئة النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه أن ذلك لانطباعها من أصلها على طلب ما لا ينبغي، فكأن المقام مقام أن يتردد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره؛ فكأنه قيل: لم نفيت البراءة عن نفسك، هل لأن النفس أمارة بالسوء أي إنها منطبعة على ذلك، فالسائل متردد طالب للتعيين. [الدسوقي: ٥٩/٣]
بقرينة التأكيد: هذا مرتبط بمحذوف، أي فالسؤال عن سبب خاص بقرينة التأكيد؛ لأنه يدل على أن السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه. فأجيب بالتأكيد؛ لأن السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه. (الدسوقي)
وهذا الضرب: أي النوع من السؤال، وهو السؤال عن سبب خاص. (الدسوقي) **من أن المخاطب إلخ**: الأولى أن يقول: من أن المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب إذا قدم عليه ما يلوح بالخبر، فيستشرف استشراف المتردد الطالب، فحينئذٍ يحسن تقوية الحكم بمؤكد. (الدسوقي) **بالاقتضاء**: لأن المذكور فيما مرّ الحسن لا الوجوب.

وإما عن غيرهما أي غير السبب المطلق والخاص **نحو:** ﴿**قَالُوا** سَلاماً **قَالَ سَلامٌ**﴾ أي فماذا
الملائكة إبراهيم عليه السلام
قال إبراهيم عليه السلام في جواب سلامهم؟ فقيل: قال: سلام أي حَيَّاهم بتحية أحسن من
سلام الملائكة
تحيَّتهم؛ لكونها بالجملة الاسمية الدالة **على الدوام والثبوت،** وقوله: **زعم العواذل جمع**
العذل: الملامة
عاذلة **بمعنى جماعة عاذلة** أنني في غمرة:: وشدة صدقوا أي جماعات العواذل التي في
عطف تفسير
زعمهم أنني في غمرة، **ولكن غمرتي** لا تنجلي أي لا تنكشف، بخلاف أكثر الغمرات
إشارة إلى توجيه الاستدراك
والشدائد، **كأنه قيل:** أصدقوا أم كذبوا؟ فقيل: صدقوا، وأيضا منه أي من الاستيناف، وهذا
العواذل تقسيم آخر من الاستيناف
إشارة إلى **تقسيم** آخر له ما يأتي **بإعادة** اسم ما استونف عنه أي **أوقع عنه الاستيناف،** . . .
لأجله
أي استيناف يأتي

وإما عن غيرهما: أي عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق، وهو شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى يقتضي المقام السؤال عنه إما عام كما في الآية، وإما خاص كما في البيت؛ لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب، والسؤال عن تعيينه. [الدسوقي: ٦٠/٣] **نحو قالوا:** أي الرسل أعني الملائكة المرسلين لقوم لوط، وقوله: "سلاما" مفعول لمحذوف، أي نسلم عليك يا إبراهيم سلاما. (الدسوقي) **قال سلام:** أي قال إبراهيم عليه السلام في جواب سلام الملائكة: "سلام" أي عليكم، فهو مبتدأ حذف خبره. (الدسوقي) **قال إبراهيم** عليه السلام: فقول إبراهيم عليه السلام ليس سببا لسلام الملائكة لا عاما ولا خاصا. (الدسوقي)

على الدوام والثبوت: أي بخلاف تحيتهم فإنها بالجملة الفعلية. (الدسوقي) **زعم العواذل:** [قال في "الشواهد": لا أعرف قائله، والزعم أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل، وقد يستعمل في الحق على ما في "القاموس"، ومن ذلك ما هنا بدليل قوله: "صدقوا". (الدسوقي)] والأوجه أن المراد: زعم العواذل أنني في غمرة تنكشف، فالزعم حينئذ في معناه المشهور، ولما كان زعمهم مركبا فصدقهم في كونه في غمرة وكذبهم في اعتقاد الانجلاء. [التجريد: ٢٥٣]

بمعنى جماعة عاذلة: ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله: "صدقوا" بضمير المذكور، ولم يجعله جمع عاذل؛ لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل إلا إذا كان صفة لمؤنث أو لما لا يعقل كحائض وصاهل. (التجريد)

ولكن غمرتي إلخ: لما كان قوله: "صدقوا" مظنة أن يتوهم أن غمرته مما تنكشف، كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدرك على ذلك بقوله: "ولكن غمرتي لا تنجلي"، والمعنى أتى كما قالوا: ولكن لا مطمع في فلاحي. (الدسوقي)

كأنه قيل إلخ: هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجملة الأولى، فإنه لما أظهر الشكاية من جماعة العذال له على اقتحام الشدائد، كان ذلك مما يحرك السائل؛ ليسئال هل صدقوا في ذلك الزعم أم لا، فالسائل متصور للصدق والكذب، وإنما يسأل عن تعيين أحدهما. [الدسوقي: ٦١/٣] **بإعادة:** الباء للملابسة أو بمعنى مع. [الدسوقي: ٦٢/٣]

وأصل الكلام استونف عنه الحديث فحذف المفعول **ونزل الفعل** منزلة اللازم **نحو:**
بعد بنائه للمفعول
أحسنت أنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان **بإعادة** اسم زيد، ومنه **ما يبني** على صفته
الذي استونف الحديث لأجله
أي صفة ما استونف عنه دون اسمه، والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليها نحو:
الحكم
أحسنت إلى زيد **صديقك القديم** أهل لذلك، والسؤال المقدر **فيهما: لماذا أحسن إليه،**
أو هل هو حقيق بالإحسان؟ وهذا أي الاستيناف المبني على الصفة أبلغ لاشتماله على
بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من
وهو الإحسان هنا مثال السبب الموجب للحكم علة لقوله: لاشتماله
ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة له، ....
ككونه أهلا للإحسان كالصداقة القديمة الوصف وهو بدل من ما

وأصل الكلام: أي أصل قوله: "استونف عنه"، أي أصله بعد بنائه للمجهول فهو بيان للأصل الثاني، وإلا فالأصل الأصيل بإعادة اسم ما استأنف المتكلم الحديث أي الكلام عنه فبني الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه فصار بإعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث، ثم حذف المفعول الذي له الإصالة بالنيابة، وهو الحديث اختصارا لظهور ذلك المراد، ولما حذف ذلك المفعول نزل الفعل منزلة اللازم فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استونف بتأويل استونف بأوقع كما قال الشارح. [الدسوقي: ٦٢/٣] **ونـزِل الفعل إلخ:** أي بالنسبة للمفعول الصريح حيث قطع النظر عن ذلك المفعول، واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه. (الدسوقي)

نحو: أحسنت أنت: أشار الشارح بـ"أنت" إلى أن التاء في "أحسنت" تاء الخطاب لا تاء المتكلم، وإنما جعل الشارح التاء للخطاب مع أنه يصح جعلها للمتكلم للتناسب مع "أحسنت" في المثال الآتي؛ لأنه يتعين أن تكون الثانية للخطاب وإلا لقال: صديقي القديم إلخ. (الدسوقي) **ما يبنى:** أي الاستئناف يبنى ويركب من تركيب الكل على أجزائه، ولم يعبر بالإعادة؛ لأن الصفة لم تذكر أولاً حتى تعاد. (الدسوقي)

صديقك القديم: أي فهذا استئناف مركب من صفة ما استونف الحديث لأجله، وهذه الصفة هي الصداقة تصلح لترتب الحديث عليها. (الدسوقي) **فيهما:** أي فيما بني على الاسم وفيما بني على الصفة. **لماذا أحسن إليه:** بصيغة الماضي، وهذا راجع إلى المثال الأول، ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين، كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب. [التجريد: ٢٥٤]

أو هل هو إلخ: راجع إلى المثال الثاني، وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب. (التجريد)
بيان السبب إلخ: ليس المراد بالحكم الحكم المتضمن للسؤال، بل المراد بيان سبب الموجب للحكم الذي في الجواب، فإن قولنا: زيد حقيق بالإحسان بيان لاستحقاق الإحسان، غير مشتمل على بيان سبب استحقاقه للإحسان، بخلاف قولك: "صديقك القديم أهل لذلك"، فإنه مشتمل على بيان السبب الموجب للإحسان، وهذا وجه كونه أبلغ. (التجريد ملخصا)

وههنا بحث، وهو أن السؤال إن **كان عن السبب** فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، **وإلا** فلا وجه لاشتماله عليه **كما في** قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾ (هود: ٦٩)، وقوله: "زعم العواذل" ووجه التفصّي عن ذلك **مذكور في الشرح**. وقد يحذف **صدر الاستيناف فعلا** كان أو اسما نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ **وَالْآصَالِ** رِجَالٌ﴾ (النور: ٢٦، ٢٧) فيمن قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل: من يُسبّحه؟ فقيل: رجال، **أي يسبّحه رجال**، ...

المقدر — في كل منهما — الجواب — على سبب الحكم — التخلص — البحث — الجملة الاستئنافية — كما في المثال الآتي — جمع غدوة بالضم: البكرة

وههنا بحث: أي في الأبلغية المعللة بما ذكر بحث، فهو إيراد على قوله: "وهذا أبلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم". وحاصل الإيراد: أن السؤال إن كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه في أيّ استئناف كان، أي سواء كان مبنيا على الاسم أو مبنيا على الصفة، وإن لم يكن سؤالا عنه، فالجواب غير مشتمل على السبب في أيّ استئناف كان؛ إذ لا معنى لاشتماله على بيانه، وحينئذٍ فلا فرق بين الاستئنافين، فجعل المبني على الصفة أبلغ من المبني على الاسم، وتعليله بما ذكر لا يتم. [الدسوقي: ٣/٦٤]

كان عن السبب: أي كما في المثالين المذكورين. [التجريد: ٢٥٤] [أي في المبني على الاسم والمبني على الصفة (الدسوقي)] **وإلا**: أي وإن لم يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفا أو اسما. (التجريد)

كما في: تشبيه في عدم الاشتمال.

مذكور في الشرح: قال فيه: وجهه أنه إذا ثبت لشيء حكم، ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم، فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء، فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقا به، وتارة بإعادة صفة فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف، ولهذا قال: "ومنه"، وحاصل التفصي: أن في الأول بيّن سبب الحكم فقط وفي الثاني بين سبب سبب الحكم، فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب، فكان أبلغ من الأول كما يظهر من المثالين المذكورين، ففي المثال الأول كون زيد حقيقا بالإحسان سبب للحكم الذي هو ثبوت استحقاقه للإحسان، وفي الثاني أعني ما بني على الصفة الصداقة القديمة سبب لاستحقاق الإحسان، ومن الأول أيضًا ما إذا قيل: ما بال زيد يركب الخيل؟ فقلت: هو حقيق بركوبها، ومن الثاني ما لو قلت في الجواب: هو حقيق بركوبها؛ لأنه من أبناء الملوك. (التجريد والدسوقي)

صدر الاستيناف: لا مفهوم الصدر، بل العجز كذلك، كما في "نعم الرجل زيد" على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفا، فلو قال: وقد يحذف بعض استئناف لكان أحسن، ولعله إنما ترك المصنف الكلام على ذلك لقلته في كلامهم أو لضعف القول المذكور. (الدسوقي) **فعلا**: ذلك الصدر كما في الآية.

والآصال: جمع أصيل بمعنى آخر النهار. **أي يسبحه رجال إلخ**: وحذف الفعل اعتمادا على "يسبح" الأول لا على المذكور في السؤال المقدر؛ لأنه لا يجوز كما في "دلائل الإعجاز"، فلا مخالفة بينه وبين الشارح. (التجريد)

وعليه "نعم الرجل" أو "نعم رجلا زيد" على قول **أي على قول** من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم. **وقد يحذف** الاستيناف كله إما مع قيام شيء مقامه **نحو**: زعمتم أن إخوتكم **قريش** :: لهم إلف أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام، **وليس لكم إلاف** أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين كأنه قيل: أصدقنا أم كذبنا؟ فقيل: كذبتم، فحذف هذا الاستيناف كله **وأقيم**

على حذف صدر الاستئناف — عطف لازم على ملزوم — قول الحماسي — لأنه حار — لأنه بارد — قوله: "كذبتم"

وعليه: أي ويجري عليه أي على حذف صدر الاستئناف، نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في أحدهما المسند وفي الآخر المسند إليه، وكون الحذف في الأول جائزا أو في الثاني واجبا. [التجريد ملخصاً: ٢٥٤]

أي على قول إلخ: أي على قول من يقول: إن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وإلا فيكون المحذوف العجز، ولا على قول من يقول: إن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله أو إنه بدل أو عطف بيان وإلا فلا حذف أصلا، ولا يكون في الكلام استئناف. [الدسوقي: ٣/٦٥]

وقد يحذف إلخ: أي قد تحذف الجملة المستأنفة بتمامها، فلا يبقى منها صدر ولا عجز، وحينئذ فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوفة وما قبلها تقريريا؛ لأن الفصل الحقيقي إنما يكون بين الملفوظين. (الدسوقي)

نحو: هو قول ساور بن هند بن قيس بن زهير، وبعد البيت المذكور:

[أولائك أومنوا جوعا وخوفا :: وقد جاعت بنو أسد وخافوا]

ومراده هجو بني أسد وتكذيبهم في انتسابهم لقريش، وادعائهم أنهم إخوتهم ونظائرهم بأن لهم إيلافا في الرحلتين، وليس لهم شيء منهما، وأيضًا قد آمنهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن وأنتم جائعون وخائفون. (الدسوقي)

قريش: هم أولاد النضر بن كنانة وهو خبر "أن"، وأما قوله "لهم إلف" فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف، والإلف مصدر الثلاثي وهو إلف يقال: ألف فلان المكان يألفه إلفا، والإيلاف مصدر الرباعي وهو آلف، وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤالفة والرغبة. (الدسوقي)

ليس لكم إلاف: أي رغبة في الرحلتين المعروفتين، أي فقد افتريتم في دعوى الأخوة لعدم التساوي في المزايا والرتب؛ إذ لو صدقتم في ادعاء الأخوة لهم لاستويتم مع قريش في مؤالفة الرحلتين. (الدسوقي)

وأقيم إلخ: اعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله: "لهم إلف" إلخ قائم مقام الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجواز أن يكون جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف، فكأنه لما قال المتكلم: كذبتم، قالوا: لم كذبنا، فقال له المتكلم: لهم إلف، فيكون في البيت استئنافان: أحدهما محذوف والآخر مذكور، وكل منهما جواب لسؤال مقدر. (الدسوقي)

قوله: "لهم إلف" وليس لكم إلاف مقامه لدلالته عليه، أو بدون ذلك أي قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذريات: ٤٨) **أي نحن** على قول **أي من يجعل** المخصوص خبر المبتدأ **أي هم نحن.**

دلالة العلة على المعلول — الدالة على المحذوف

ولما فرغ من بيان الأحوال **الأربعة المقتضية** للفصل شرع في بيان **الحالتين المقتضيتين** للوصل فقال: **وأما الوصل** لدفع الإيهام فكقولهم: **لا، وأَيّدكَ الله**، فقولهم: "لا" ردّ لكلام سابق كما إذا قيل: **هل الأمر كذلك**، فقالوا: "لا" أي ليس الأمر كذلك، **فهذه** جملة إخبارية و"أيدك الله" جملة إنشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع، **لكن عطفت** عليها؛...

أي بالتأييد للمخاطب

أي نحن إلخ: أي هم نحن، ولما كان "هم" هذا واجب الإضمار لم ينطق به، وكان الأحسن أن يذكره؛ لأنه إنما يمنع النطق به حيث كان في تركيب، وأما إذا قصد تفسير المعنى فلا. (العروس) **أي من يجعل إلخ:** أي إنما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف، فيكون التقدير: هم نحن، وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبرا فليس من الباب. [التجريد: ٢٥٥]

أي هم نحن: فيكون المحذوف جملة المخصوص مع مبتدأ. [الدسوقي: ٦٦/٣] **الأربعة المقتضية:** وهي كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال وشبه الأول وشبه الثاني. [الدسوقي: ٦٧/٣] **الحالتين المقتضيتين:** وهما كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي) **وأما الوصل:** أي الذي يجب مع كمال الانقطاع، وقوله: "لدفع الإيهام" أي لأجل دفع إيهام السامع خلاف مراد المتكلم لو لم يعطف هذا، وكان المناسب لكلامه سابقا أن يقول: وأما كمال الانقطاع مع الإيهام الذي يجب فيه الوصل لدفع الإيهام فهو كقولهم إلخ. (الدسوقي)

لا وأيدك الله: ذكر صاحب "المغرب": أن أبا بكر الصديق ﷺ مرّ برجل في يده ثوب، فقال له الصديق ﷺ أتبيع هذا؟ فقال: لا يرحمك الله، فقال له الصديق ﷺ: لا تقل هكذا، قل: لا ويرحمك الله. واعلم أن دفع الإيهام لا يتوقف على خصوص العطف، بل لو سكت بعد قوله: "لا" أو تكلم بما يدفع الاتصال، ثم قال: "رحمك الله" أو "أيدك الله" من غير عطف لكان الكلام خاليا عن الإيهام. (الدسوقي)

هل الأمر كذلك: أي هل أسأت إلى فلان أو هل الأمر كما زعم فلان. (الدسوقي) **فهذه:** أي جملة "ليس الأمر كذلك" التي تضمنتها "لا". [الدسوقي: ٦٨/٣] **لكن عطفت إلخ:** هذا تصريح بأن الواو المذكورة عاطفة لا زائدة؛ لدفع الإيهام، وليست استئنافية كما قيل: لكونها في الأصل للعطف، فلا يصار إلى خلافه إلا عند الضرورة، ولعل ذلك القائل ارتكب هذا هربا من لزوم عطف الإنشاء على الإخبار، وفي "الفنرى": يحكي عن الصاحب ابن عباد أنه قال: هذه الواو أحسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح. (الدسوقي)

لأن ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب **بعدم التأييد** مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد **فأينما وقع** هذا الكلام، فالمعطوف عليه هو مضمون قوله: "لا"، **وبعضهم** (هو الزوزني) لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله: "قلتُ: لا، وأيدك الله"، وزعم أن قوله: (لا وأيدك الله ونحوه) "وأيدك الله" عطف على قوله: "قلت"، ولم يعرف (ذلك القائل) أنه لو كان كذلك **لم يدخل** الدعاء تحت القول، **وأنه لو لم يحك** الحكاية فحين ما قال (أي الثعالبي) (المراد من الحكاية: قلت) (وأيدك الله) (معطوفا على "قلت") للمخاطب "لا، وأيدك الله" فلا بد له من معطوف عليه. (جواب لو) (بدون قلت) **وأما التوسط** عطف على قوله:

لأن ترك العطف إلخ: قيل: إن هذا الوهم بعد إيراد العاطف باق؛ لأنه يجوز أن يكون للعطف على المنفي لا على النفي، وإذا كان العطف على المنفي كانت "لا" مسلطة على المعطوف. والجواب: أن العطف على المنفي المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب إليه الوهم. [الدسوقي: ٦٨/٣] **بعدم التأييد**: فلدفع هذا الوهم جيء بالواو.

فأينما وقع: [تفريع على قوله: لكن عطفت عليها] "أين" شرطية جوابها قوله: فالمعطوف إلخ أي فأيّ محل وقع فيه هذا الكلام، أي مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين "لا" التي لرد كلام سابق وجملة دعائية نحو: لا ونصرك الله، أو لا ورحمك الله، أو لا وأصلحك الله، فالمعطوف عليه هو مضمون قوله: "لا" أي ما تضمنه "لا" من الجملة. (الدسوقي)

وبعضهم إلخ: وبعضهم جعل المعطوف محذوفا والتقدير: "لا"، وأقول: أيّدك الله، فيكون من عطف الخبر على الخبر فلا يكون مثالا لما نحن فيه؛ إذ ليس بينهما كمال الانقطاع، وقرينة الحذف امتناع عطف الإنشاء على الخبر. (ملخص) **لم يدخل** إلخ: أي وهو خلاف المقصود من هذا التركيب، فإن المقصود من هذا التركيب باعتبار الاستعمال العرفي والقصد الغالبي أنه من جملة المقول وأن المعنى قلت: لا، وقلت: أيدك الله. (الدسوقي)

وأنه لو **لم يحك** إلخ: هذا اعتراض ثان على ذلك القائل، وحاصله: أن الذي ذكره من العطف على "قلت" إنما يتأتى في خصوص تلك الحكاية. وأما إذا قلت: لا وأيدك الله من غير "قلت" احتاج الأمر للمعطوف عليه، ولم يوجد معطوف عليه، ووجود العطف بدون معطوف عليه باطل، فبطل كلام ذلك القائل وتعين كون المعطوف عليه مضمون "لا" سواء صرح قبلها بالحكاية أو لا. [الدسوقي ملخصاً: ٦٩/٣]

وأما للتوسط: الجار والمجرور متعلق بالوصل محذوفا والوصل مبتدأ، و"إذا" في قوله: "فإذا اتفقتا" إلخ خبره، وأصل الكلام: وأما الوصل لأجل التوسط فيتحقق بين الجملتين إذا اتفقتا إلخ، والفاء في جواب الشرط داخلة في المعنى على الجملة، لكنها زحلقت عن المبتدأ إلى الخبر، كما في "أما زيد فقائم"، والجملة عطف على جملة "وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم". (الدسوقي)

أما الوصل لدفع الإيهام أي أما الوصل لتوسط الجملتين **بين كمال** الانقطاع وكمال الاتصال، وقد صحفه بعضهم، "وإما" بكسر الهمزة **فركب** متن عمياء **وخبط خبط عشواء،** **فإذا اتفقتا** أي الجملتان خبرا أو إنشاء **لفظا ومعنى** أو معنى فقط، ويكون بينهما جامع **بدلالة** ما سبق من أنه **إذ لم يكن جامع** فبينهما كمال الانقطاع، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو إنشاء لفظا ومعنى قسمان؛ لأنهما إما خبريتان أو إنشائيتان، **والمتفقتان معنى فقط** ستة أقسام؛ لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظان إما خبران ....

(الزوزني) (أي ظهر) (ناقة عمياء) (نحو تذهب إلى فلان وتكرمه)

بين كمال: بأن لا يكون بين الجملتين أحد الكمالين ولا شبه أحدهما. **فركب إلخ:** والمراد أنه وقع في خبط عظيم من جهة اللفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ فلأن قراءته بالكسر تحوج إلى تقدير "إما" في المعطوف عليه قبلها كما اعترف هو بذلك؛ لأن "إما" العاطفة لابد أن يتقدمهما "إما" في المعطوف عليه، فيصير تقدير الكلام هكذا: وأما الوصل فإما لدفع الإيهام وإما للتوسط، ويرد عليه أن حذف "إما" من المعطوف عليه لا يجوز في السعة، حتى يقال: إنها مقدرة قبل قوله: لدفع الإيهام، ويرد عليه أيضًا أن الفاء في قوله: "فكقولهم"، وفي قوله: "فإذا اتفقتا" تكون ضائعة وتبقى "إذا" بلا جواب في قوله: "فإذا اتفقتا" إن كانت شرطية، أو بلا متعلق ظاهر إن كانت لمجرد الظرفية، فيحتاج إلى جعل الفاء في قوله: "فكقولهم": مؤخرة عن التقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلقت عنه الفاء، فأدخلت على "كقولهم"، وإلى تقدير الجواب، أو متعلق الظرف، وفي ذلك من التعسف والخبط لما فيه من الحذف الغير المعهود ومن العجرفة ما لا يخفى مع عدم الحاجة لذلك.

وأما من جهة المعنى فلأنه قد علم من قول المصنف سابقا في مقام تعداد الصور إجمالا و"إلا فالوصل" أن الوصل يجب في صورة كمال الانقطاع مع الإيهام وفي صورة التوسط بين الكمالين، وحينئذٍ فيجب أن يجعل "ما" هنا تفصيلا للصورتين المذكورتين التين يجب فيهما الوصل وهو ما يقتضيه فتح "أما"؛ إذ المعنى: وأما الوصل الذي يجب مع كمال الانقطاع مع الإيهام لأجل دفع الإيهام "فكقولهم" إلخ، وأما الوصل الذي يجب لأجل توسط الجملتين بين الكمالين ففيما إذا اتفقتا إلخ. [الدسوقي: ٦٩/٣ والتجريد: ٢٥٥]

وخبط خبط عشواء: أي مثل خبط ناقة عشواء، وهي التي لا تبصر في الليل. **فإذا اتفقتا:** أي فكائن إذا اتفقتا. [التجريد: ٢٥٥] **لفظا ومعنى:** راجعان لكل من خبر أو إنشاء، وكذا قوله: أو معنى فقط. [الدسوقي: ٧٠/٣] **بدلالة إلخ:** أي إنما ذكرنا هذا القيد لدلالة ما سبق عليه. **إذ لم يكن جامع:** أي والحال أنهما اتفقا خبرا لفظا ومعنى أو اتفقا إنشاء كذلك. [الدسوقي: ٧٠/٣] **والمتفقتان معنى فقط إلخ:** فيه أن القسم الأول والرابع متفقتان معنى ولفظا، فيكون التقسيم من باب تقسيم الشيء إلى أنواعه وإلى ما هو خارج عنه. والجواب: أن في العبارة حذفا لدلالة ما قبله عليه، والأصل: "والمتفقتان خبرا أو إنشاء معنى فقط". فقوله: "معنى فقط" مرتبط بالمحذوف لا بقوله: "المتفقتان"، فتنبه لذلك، فقد غفل عنه الناظرون. (التجريد)

أو الأول خبر والثاني إنشاء أو بالعكس، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان **إما إنشاءان** أو الأول إنشاء والثاني خبر أو بالعكس، فالمجموع ثمانية أقسام، والمصنف أورد وكلها من باب التوسط **للقسمين الأولين** مثالهما كقوله تعالى: ﴿**يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾ (النساء: ١٤٢) وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ** لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الانفطار: ١٣،١٤) في الخبريتين لفظا ومعنى، إلا أنهما في المثال الثاني متناسبان في الاسمية، **بخلاف الأول** بيان لنكتة تعدد المثال وقوله تعالى: ﴿**كُلُوا** وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (الأعراف: ٣١) في الإنشائيتين لفظا ومعنى، وأَوْرَدَ المصنف للاتفاق معنى بين الجملتين فقط مثالا واحدًا إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه **على قسمين**......

إما إنشاءان: نحو "ألم أقل لك كذا وكذا" و"ألم أعطك" أي قلت لك وأعطيتك. [الدسوقي: ٧٠/٣]
للقسمين الأولين: أعني الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى، والجملتين المتفقتين إنشاء لفظا ومعنى. (الدسوقي)
يُخَادِعُونَ اللهَ: أي بإظهار خلاف ما يبطنون، وقوله: "وهو خادعهم" أي مجازيهم على خداعهم، فالجملتان خبريتان لفظاً ومعنى، والجامع بينهما اتحاد المسندين؛ لأنهما معا من المخادعة، وكون المسند إليهما مخادعا والآخر مخادعا، فبينهما شبه التضايف، أو شبه التضاد لما تشعر به المخادعة من العداوة. وأورد على المصنف أن هذه الآية في سورة النساء، فالجملة لها محل من الإعراب؛ لأنها خبر "إن" من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾. [النساء: ١٤٢] وليست آية البقرة؛ لأنه ليس فيها "وهو خادعهم"، والكلام الآن في ما لا محل له من الإعراب. وأجيب بأن المقصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الإعراب أو لا. (الدسوقي)
وَهُوَ خَادِعُهُمْ إلخ: والجامع بينهما الاتحاد في المسند والمسند إليه، وذلك أن تقول: إن الجملتين لم تتحدا في المسند، فإن المخادعة غير الخدع، إلا أن يقال: إن المراد من قوله: "وهو خادعهم" أن الله يجازيهم على خداعهم، وبين الخداع وجزائه مماثلة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] والمماثلة في حكم الاتحاد.(ملخص) **إِنَّ الْأَبْرَارَ إلخ**: أي فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى، والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند إليهما؛ لأن الأبرار ضد الفجار، والكون في النعيم ضد الكون في الجحيم. [الدسوقي: ٧١/٣]
بخلاف الأول: فإن الجملة الأولى فيه فعلية والثانية اسمية. (الدسوقي) **كلوا إلخ**: الجامع بين هذه الجمل الثلاث الإنشائية اتحادها في المسند إليه مع ما بين الأكل والشرب والإسراف من المناسبة. [التجريد: ٢٥٦]
على قسمين: المراد بالقسمين الذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا إنشائيتين معنى، أو تكونا إنشائيتين معنى، والأولى خبرية في اللفظ والثانية إنشائية فيه، وبقي على المصنف أمثلة الأربعة تمام الستة، فمثال ما إذا كانتا إنشائيتين معنى، والأولى إنشائية لفظا دون الثانية "قم الليل وأنت تصوم النهار"، ومثال الخبريتين معنى مع =

من **الأقسام الستة**، وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على أنه مثال للاتفاق **معنى فقط** فقال: وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَ**بِالْوَالِدَيْنِ** إِحْسَاناً وَ**ذِي الْقُرْبَى** وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ **حُسْناً**﴾ (البقرة: ٨٣) **فعطف "قولوا"** على "لا تعبدون" مع اختلافهما لفظا لكونهما إنشائيتين معنى؛ لأن قوله: "لا تعبدون" **إخبار** في معنى الإنشاء أي لا تعبدوا وقوله: "وبالوالدين إحسانا" ....

(واذكر إذ أخذنا — قائلين لهم لا تعبدون — أي برا)

- كونهما معا إنشائيتين لفظا "ألم آمرك بالتقوى، وألم آمرك بترك الظلم". ومثال الخبريتين معنى مع كون الأول خبرية لفظا والثانية إنشائية لفظا "أمرتك بالتقوى، ولم آمرك بترك الظلم"، ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى إنشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩] فإن "درسوا" عطف على قوله "ألم يؤخذ" وهو وإن كان إنشاء بوجود الاستفهام إلا أنه في تأويل الخبر وهو أخذه عليهم ميثاق الكتاب؛ لأن الاستفهام للإنكار، تأمل. [الدسوقي: ٧١/٣]

الأقسام الستة: وهي السابقة في قول الشارح: والمتفقتان معنى فقط ستة إلخ. **معنى فقط**: فيه نظر؛ لأنه يصح كونه مثالا للمتفقتين لفظا ومعنى، وبأن يكونا خبريتين لفظا إنشائيتين معنى، كما صرح به الشارح بعد، وسيأتي في المتن. ويمكن أن يجاب بأن المراد: الاتفاق الحقيقي لا الاحتمالي، والحقيقي هو الاتفاق معنى فقط. [التجريد: ٢٥٦]

وبالوالدين: متعلق بالفعل المقدر العامل في المصدر، ومحل الشاهد من نقل الآية قوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[البقرة: ٨٣]؛ لأنه المحتمل للقسمين. وأما قوله: "وقولوا" فليس محتملا إلا بوجه واحد، وحاصله: أن جملة "وقولوا" عطف على جملة "لا تعبدون" لاتحادهما في الإنشائية معنى وإن اختلفا لفظا؛ لأن الأولى خبرية والثانية إنشائية. وأما جملة "وبالوالدين" فإن قدر الفعل العامل في المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطفا على جملة "لا تعبدون" والجملتان إنشائيتان معنى خبريتان لفظا، وإن قدر الفعل العامل في المصدر طلبا كانت الأولى خبرية لفظا إنشائية معنى، والثانية إنشائية لفظا ومعنى. [الدسوقي ملخصا: ٧٢/٣]

وذي القربى إلخ: أي المشاركين للوالدين في القرابة، "واليتامى" لاحتياجهم إلى الشفقة لضعفهم وعجزهم، "والمساكين" محل الشفقة للفقر، "وقولوا للناس حسنا" اكتفى في الأجانب بالإحسان القولي؛ لأنه لا يتيسر الفعلي في حق العامة. (التفسير) **حسنا**: أي قولا حسنا وصف به مبالغة. **فعطف قولوا إلخ**: أي والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند إليه واضح لاتحاده فيها وباعتبار المسندات، فالاتحاد كذلك؛ لأن كلا من تخصيص الله تعالى بالعبادة والإحسان بالوالدين والقول الحسن للناس عبادة مأمور بها وأخذ الميثاق عليها. (الدسوقي)

إخبار إلخ: وذلك لأن أخذ الميثاق يقتضي الأمر والنهي، فإذا وقع بعده خبر أول بالأمر أو بالنهي كما هنا، أي "لا تعبدوا غير الله تعالى" وكل منهما إنشاء. (الدسوقي)

لا بد له من فعل، فإمّا أن يقدر خبرا **في معنى الطلب** أي وتحسنون بمعنى أحسنوا، فتكون **الجملتان** خبرا لفظا إنشاء معنى، **وفائدة** تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء أما لفظا فالملايمة (المناسبة) مع قوله: "لا تعبدون"، وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب **كأنه سَارَعَ** إلى الامتثال فهو (المتكلم) يخبر عنه (عن المأمور به)، كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا وكذا، **تريد الأمر** (بلفظ "تذهب") أو **يقدر** من أول الأمر صريح الطلب **على ما هو الظاهر** أي "وأحسنوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً" **فتكونان** (لا تعبدون وأحسنوا) إنشائيتين معنى مع أن (والحال أن) لفظ الأولى (وهي لا تعبدون) إخبار ولفظ الثانية (وهي وأحسنوا) إنشاء.

[تقسيم الجامع بين الجملتين]

والجامع (الوصف الجامع) بينهما أي **بين الجملتين يجب أن يكون** باعتبار المسند ....

لا بد له من فعل: لأن قوله: "وبالوالدين" معمول لابد له من عامل يعمل في محله النصب، والأصل فيه أن يكون فعلا. [الدسوقي: ٧٣/٣] **في معنى الطلب**: بقرينة المعطوف عليه وهو قوله: "لا تعبدون" (الدسوقي) **الجملتان**: وهما قوله: "لا تعبدون إلا الله" وقوله: "وتحسنون" المقدر. (الدسوقي) **وفائدة إلخ**: هو مبتدأ محذوف الخبر، أي ظاهرة لفظا ومعنى أما لفظا إلخ. (الدسوقي) **كأنه سارع إلخ**: إن قلت: ما ذكره إنما يصح لو كان الإخبار بلفظ الماضي. قلت: وكذلك بالحال، أفاده "عبد الحكيم". (الدسوقي)

تريد الأمر: ولكن عبرت بـــ"تذهب" إظهاراً لكمال الرغبة حيث عد الذهاب، كالواقع المتسارع إليه أو كالموعود بوقوعه، وذلك أن المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع، وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذهاب ما ليس في قولك: اذهب إلى فلان. [التجريد: ٢٥٧] **أو يقدر**: عطف على يقدر في قوله: "سابقا فإما أن يقدر خبرا". (الدسوقي)

على ما هو الظاهر: لأن الأصل في الطلب أن يكون بصيغته الصريحة، لا يقال: وبقرينة "وقولوا"؛ لأنا نقول: يعارضها قرينة "لا تعبدون". (التجريد) **فتكونان**: الصواب: فتكونا؛ لأنه منصوب عطفا على "يقدر" المنصوب عطفا على "يقدر" السابق، ونصب ما هو من الأفعال الخمسة بحذف النون، ويمكن جعله مستأنفا أي إذا تقرر ذلك فتكونان إلخ وإن كان فيه تكلف فتدبر. (التجريد) **بين الجملتين**: قيل: ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة، مثلا إذا قلت: "زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره" يصح وإن لم يكن بين الأب وعمرو مناسبة، ونحو زيد شاعر أخوه وعمرو جالس في داره كذلك، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك. (التجريد)

يجب أن يكون إلخ: ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات، ولعله كذلك إن لم يكن القيد مقصودا بالذات في الجملتين. وفي "الأطول": لا يخفي أن رعاية المناسبة بين الفضلات أيضًا مما لابد منها. (التجريد)

إليهما والمسندين **جميعا أي باعتبار** المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا المسند في الأولى **والمسند** في الثانية نحو: يشعر زيد ويكتب؛ **للمناسبة** الظاهرة بين الشعر والكتابة **وتقارنهما** في خيال أصحابهما، ويعطي زيد ويمنع **لتضاد**

مع اتحاد المسند إليهما — الذين هما مسندان — لا مطلقا وهم الأدباء

الإعطاء والمنع، هذا عند اتحاد المسند إليهما، وأما عند تغايرهما **فلابد من مناسبتهما**

ما سبق من المثالين — ففيه جامع عقلي

كما أشار إليه بقوله: وزيد شاعر وعمرو كاتب، وزيد طويل وعمرو قصير؛ **لمناسبة بينهما** أي بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة ....

إليهما: الضمير راجع إلى الألف واللام الموصولة باعتبار المعنى أي اللذين أسند إليهما في الجملتين. [التجريد: ٢٥٧]

جميعا: راجع للمسندين إليهما، فلا بد من المناسبة بين الأمرين أو الاتحاد فيهما، فلو وجدت مناسبة بين المسندين فقط، أو المسند إليهما فقط، أو اتحاد بين المسندين، أو المسند إليهما فقط فلا يكفي. [الدسوقي: ٧٨/٣]

أي باعتبار إلخ: أي لا باعتبار المسند إليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط، ولا باعتبار المسند في الأولى والمسند إليه في الثانية، ولا باعتبار العكس أي المسند إليه في الأولى والمسند في الثانية. (الدسوقي) **والمسند إلخ**: خص المصنف الاتحاد في المسند إليه والمسند، وبقي وراء ذلك قسم، وهو أن يتحد المسند إليه في إحداهما مع المسند في الأخرى، مثل الإيمان حسن، والقبيح الكفر، فالجامع هنا إنما هو بين المسند إليه والمسند، وهذا وارد عليهم أجمعين. (عروس الأفراح)

للمناسبة إلخ: المناسبة بينهما من جهة أن كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص، وذلك لأن الشعر تأليف كلام موزون، والكتابة تأليف كلام نثر. (الدسوقي) **وتقارنهما إلخ**: هذا جامع آخر غير الأول، وذلك لأن التقارن المذكور جامع خيالي كما يأتي، والحاصل: أن الجامع بين المسند إليهما في الجملتين عقلي لا غير وهو الاتحاد، وأما بين المسندين فيهما فيصح أن يعتبر أنه التماثل فيكون عقليا، ويصح أن يعتبر أنه التقارن في خيال أصحابهما فيكون خياليا، فتأمل. (الدسوقي)

لتضاد الإعطاء والمنع: [أي العطف صحيح لتضادهما فالجامع وهمي] فيه نظر؛ لأن التقابل في الإعطاء والمنع تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد؛ لأن المنع عدم الإعطاء، اللهم إلا أن يكون مراده التضاد اللغوي، أعني: مطلق التنافي أو يقال: إن المنع كف النفس عن الإعطاء فهو أمر ثبوتي، وحينئذٍ فالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض. [الدسوقي ملخصاً: ٧٩/٣]

فلا بد من مناسبتهما: أي أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة خاصة، فلا يكفي كونهما إنسانين أو قائمين أو قاعدين مثلا على ما يأتي. والحاصل: أنه إذا اتحد المسند إليه فيهما، كما في المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد، بل ذلك الاتحاد هو الجامع، وإن لم يتحد فلا بد من مناسبة خاصة بينهما ولا تكفي المناسبة العامة. [الدسوقي: ٨٠/٣]

لمناسبة بينهما: متعلق بمحذوف أي فالعطف فيهما صحيح لمناسبة، ولم ينبه على المناسبة بين المسندين في هذين المثالين للعلم بهما مما تقدم. (الدسوقي)

أو **نحو ذلك، وبالجملة** يجب أن يكون أحدهما (أحد المسند إليهما) مناسبا للآخر وملابسا (عطف تفسير) له ملابسة لها **نوع اختصاص،** بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها أي بدون المناسبة بين زيد وعمرو، **فإنه لا يصح** وإن كان المسندان متناسبين، بل وإن اتحد المسندان، **ولهذا حكموا** بامتناع نحو (هذا التركيب ونحوه): خفي ضيِّق وخاتمي ضيق، وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة (كعداوة وصداقة) أو لم تكن؛ فإنه لا يصح **لعدم تناسب الشعر** وطول القامة. **السكاكي ذكر** أنه يجب **أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما** عند **القوة المفكرة** جمعا **من جهة العقل وهو** الجامع العقلي، **أو من جهة الوهم** ....

نحو ذلك: كاشتراكهما في إمارة أو تجارة. [التجريد: ٢٥٧] **وبالجملة:** أي ونقول قولا ملتبسا بالإجمال. (التجريد)
نوع اختصاص: فلا يكفي الاشتراك في النوعية. (التجريد) **ولهذا:** أي لعدم المناسبة بين المسند إليهما. (التجريد)
حكموا إلخ: لأنه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال. وفي "عبد الحكيم": أن محل منع العطف في "خفي ضيق، وخاتمي ضيق" إذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواتم، أما إذا كان المقام بيان أحوال الأمور التي تتعلق بالشخص، فإنه يصح العطف بأن تقول: كمي واسع، وداري واسعة، وخاتمي ضيق، وخفي ضيق، وغلامي آبق. [الدسوقي: ٨١/٣]
لعدم تناسب الشعر إلخ: علة لعدم صحة العطف مطلقا، وحاصله: أنه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمرو، فهي مفقودة بين المسندين، أعني الشعر وطول القامة، فالمناسبة معدومة إما من جهة واحدة أو من جهتين. [الدسوقي: ٨٢/٣] **السكاكي ذكر إلخ:** حاصله: أن السكاكي قسم الجامع إلى عقلي ووهمي وخيالي، ونقل المصنف كلامه مغيرا لعبارته قصداً لإخلاصها، فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذي عبر ما سيظهر لك في الشرح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف. (الدسوقي)
أن يكون بين الجملتين: أي من حيث أجزائهما لا من حيث ذاتيهما كما هو ظاهر. (الدسوقي) **ما يجمعهما:** أي جامع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضايف. (الدسوقي) **القوة المفكرة:** هي الآخذة من غيرها ما تتصرف فيه بالحل والتركيب. [التجريد: ٢٥٨] **من جهة العقل:** أي جمعا ناشئا من جهته، وذلك بأن يتخيل العقل بسبب ذلك الجامع على اجتماعهما في المفكرة. (الدسوقي)
وهو: أي ذلك الجامع الذي يجمع العقل بين الجملتين بسببه في القوة المفكرة الجامع العقلي، وليس المراد به ما يدركه العقل من المعاني الكلية. (الدسوقي) **أو من جهة الوهم:** الجامع الوهمي عبارة عن أمر يجمع بين الشيئين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم، كشبه التماثل والتضاد على ما يأتي، وليس المراد بالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات على ما يأتي. (الدسوقي)

وهو الجامع الوهمي، **أو من جهة الخيال** وهو الجامع الخيالي. **والمراد بالعقل**: القوة العاقلة **المدركة للكليات**، وبالوهم: القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة **في المحسوسات من غير** أن تتأدّى إليها من طرق الحواس **كإدراك الشاة** معنى في الذئب، وبالخيال: **القوة** التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن **الحس المشترك**، وهي القوة التي **تتأدى** إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة

وهو الخزانة للحس المشترك — تصل — مثال للمعاني — الخمسة

أو من جهة الخيال: فالجامع الخيالي عبارة عن أمر يجمع بين الشيئين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال، كالاقتران فيه على الجمع بينهما في القوة المفكرة. وليس المراد بالجامع مع الخيالي ما يجتمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي. [الدسوقي: ٨٣/٣]

والمراد بالعقل: قال السيد في حاشية "المطول": المفهوم إما كلي وإما جزئي، والجزئي إما صور وهي المحسوسة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وإما معان وهي الأمور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة، ولكل واحد من الأقسام الثلاثة مدرك وحافظ، فمدرك الكلي وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل، وحافظه على ما زعموا هو العقل الفياض، ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال، ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة، ولابد من قوة أخرى متصرفة، وتسمى مفكرة ومتخيلة، وبهذه الأمور السبعة تنتظم أحوال الإدراكات كلها. [التجريد: ٢٥٨]

المدركة للكليات: أي بالذات، كذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد، وإنما قلنا بالذات في التعاريف؛ لأن كلا من القوى المذكورة يدرك غير ما له بالواسطة كالعقل مثلا فإنه يدرك الجزئي بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والواهمة؛ فإنها تدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك. [الدسوقي: ٨٤/٣]

في المحسوسات: أي الأشياء المحسوسات بإحدى الحواس الظاهرة. [التجريد: ٢٥٩] **من غير إلخ**: أي من غير أن تصل إليها من طرق الحواس، وهذه زيادة توضيح؛ لأن المعاني عبارة عما يقابل الصور. والمتأدى بالحواس هو الصور، فالمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات داخلة في الصور لا في المعاني. وليس المراد بالصور خصوص المبصرات، وبالمعاني ما عداها حتى يدخل فيها ما ذكر. (الدسوقي)

كإدراك الشاة إلخ: كالقوة التي تدرك بها الشاة معنى في الذئب، وهو الإيذاء والعداوة، فالعداوة التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواهمة، ولم يتأد إليها من حاسة ظاهرة. (الدسوقي) **القوة**: أي فهي خزانة للحس المشترك وليست مدركة. (الدسوقي) **الحس المشترك**: سميت مشتركة لاشتراكها بين الحواس الخمسة.

تتأدى إلخ: أي تصل إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة، فهو كحوض يصبّ فيه من أنابيب خمسة، وهي الحواس الخمس: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس. [الدسوقي: ٨٥/٣]

وبالمفكرة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحسّ المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض، ونعني بالصور: ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة، وبالمعاني: ما لا يمكن. **فقال** السكاكي: الجامع بين الجملتين إما عقلي وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مّا مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما، **وهذا** ظاهر في أن المراد بالتصور، الأمر المتصور ولمّا كان **مقررا** أنه **لا يكفي** في عطف الجملتين وجود الجامع بين المفردين من مفرداتهما **باعتراف السكاكي** أيضا **غيّر المصنف** غبارة السكاكي وقال: **الجامع بين الشيئين إما عقلي** ....

(التحليل) (بعضها مع بعض) (المدركة بالحس المشترك) (المدركة بالوهم) (متصور ما) (زيد قائم وزيد قاعد) (زيد كاتب وعمرو كاتب) (جواب لما)

وبالمفكرة إلخ: وهي دائمًا لا تسكن نوما ولا يقظة، وليس من شأنها أن يكون عملها منتظما، بل النفس تستعملها بواسطة القوة العاقلة، فتلبس الماهية الكلية صورا جزئية بالتركيب لتتأدى إلى الحس المشترك صورا جزئية كما يراه النائم، وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة، واستدلوا على وجودها بأن التصرف غير ثابت كسائر القوى المدركة فله قوة سواها. (ملخص) **فقال**: عطف على قوله سابقا ذكر. [الدسوقي: ٣/٨٥]

وهذا: قول السكاكي مثل الاتحاد إلخ. (الدسوقي) **مقررا**: خبر "كان" مقدما، وقوله: "أنه لا يكفي" اسمها. **لا يكفي إلخ**: أي بل لابد من جامع بين جميع الأجزاء الأربعة على الوجه السابق. (الدسوقي)

باعتراف السكاكي: وعبارته السابقة تؤذن بالكفاية كما يأتي بيانه. (الدسوقي)

غير المصنف إلخ: حيث أبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين بجعل الألف واللام في الشيئين للعموم بمعنى أن كل شيئين من الجملتين يجب الجامع بينهما، فيقتضي ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين، وأبدل تصور المنكر بالتصور المعرف مراداً به الإدراك لا التصور؛ لأن التصور المنكر نكرة في سياق الإثبات، فلا يصدق إلا على فرد يقتضي كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعدل عنه إلى المعرف؛ ليفيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور، فيصدق بتصور المسندين والمسند إليهما ولا يكفي تصور واحد. والحاصل: أن المصنف إنما عدل عن الجملتين إلى الشيئين؛ لأن الجامع يجب في المفردات أيضًا، فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين، وعدل عن تصور إلى التصور؛ لأن المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعدل إلى المعرف؛ ليفيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور، ولا يكفي الاتحاد في متصور واحد. (الدسوقي)

الجامع بين الشيئين: أي بين كل شيئين من الجملتين، فاللام للاستغراق، فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين من أركانهما. [التجريد ملخصاً: ٢٦٠] **إما عقلي إلخ**: وهو أن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل أو تضايف، فإن المتضايفين يتوقف فهم كل منهما على الآخر توقف معية لا توقف دور. (ملخص)

وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في **المفكرة**، وذلك بأن يكون بينهما **اتحاد في**
الجامع العقلي الجامع العقلي يتحقق
التصور أو تماثل هناك، فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع
في الحقيقة خبر "إن"
التعدد بينهما، **فيصيران** متحدين، وذلك **لأن العقل يجرد الجزئي** عن عوارضه المشخصة
الحاصل بين المثلين الحقيقي شيئا واحدا عند المفكرة التجريد حاصل لأن إلخ
الخارجية، وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه، وإنما قال: في الخارج؛
كالألوان والأشكال المخصوصة الماهية الكلية كتب الحكمة ولم يطلق التشخص
لأنه لا يجرده عن المشخّصات العقلية؛ لأن كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من
كالناطقية والناهقية كماهية الإنسان
تشخصٍ فيه به يمتاز عن سائر المعقولات. **وههنا بحث** وهو أن التماثل هو الاتحاد في
كماهية الفرس عند الحكماء
النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الإنسانية، وإذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة
الحقيقة تأكيد لقوله مثل

المفكرة: وهي الآخذة من الوهم والحس المشترك. **اتحاد في التصور**: أي عند تصور العقل لهما، وذلك إذا كان الثاني هو الأول نحو: زيد كاتب وهو شاعر. **أو تماثل**: أي أو يكون بينهما تماثل، وذلك بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفان في العوارض، فمثال ما إذا كان بينهما تماثل في المسند إليه كأن يقال: زيد كاتب وعمرو شاعر، فبينَ زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الإنسانية، فكأنه قيل: الإنسان كاتب والإنسان شاعر، ومثال التماثل في المسند نحو: زيد أبٌ لبكر، وعمرو أبٌ لخالد، فأبوة زيد وأبوة عمرو حقيقتهما واحدة وإن اختلفا بالشخص، فإذا جردتا عن الإضافة المشخصة صارتا شيئا واحدا. [الدسوقي: ٣/٨٩]

فإن العقل إلخ: هذا بيان لوجه كون التماثل جامعا عقليا، وهو في الحقيقة جواب عما يقال: إن المتماثلين قد يكونان جزئيين جسمانيين، والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانية؛ لأن العقل مجرد عن المادة [أعني: العناصر الأربعة] ولواحقها، والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها، فلا تناسب العقل المجرد، والذي يناسبه إنما هو الكلي والجزئي المجرد، وحيث كان الجزئي الجسماني لا يدركه العقل فكيف يجمع بينهما في المفكرة؟ وحاصل ما أجاب به المصنف: أن العقل يدركهما بعد تجريدهما عن المشخصات. [الدسوقي: ٣/٩٠] **بتجريده**: الباء سببية مصدر مضاف لفاعله.

لأن العقل يجرّد الجزئي: المراد به الجزئي الجسماني، وهو ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه. واعترض بأن تجريد العقل للجزئي المذكور لا يكون إلا بعد إدراكه، والعقل لا يدركه؛ لأنه إنما يدرك الكلي أو الجزئي المجرد، وحينئذٍ فلا يمكن أن يجرد الجزئي الحقيقي؛ إذ فيه تجريد الشيء قبل إدراكه. والجواب أن المنفي عن العقل إدراكه للجزئي المذكور بالذات، وهذا لا ينافي استشعاره له بالوسائط، فالجزئيات الجسمانية تدرك أولا بالحس، فإذا أدركها الحس استشعرها العقل، ثم يجردها بعد ذلك عن المشخصات بواسطة المفكرة، ثم يدركها بالذات. [التجريد: الدسوقي: ٣/٩١]

وههنا بحث: أي في جعل التماثل جهة جامعة. [التجريد: ٢٦١]

قولنا: زيد كاتب وعمرو شاعر على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك؛ **لأنهما** (كاشتراكهما في صنعة) متماثلان لكونهما من أفراد الإنسان. والجواب **أن المراد** بالتماثل ههنا اشتراكهما في (في كلام المصنف) (فيتحدان في النزع) وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في **باب التشبيه، أو تضايف** وهو كون (عطف على قوله: أو تماثل) الشيئين بحيث **لا يمكن تعقل** كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر، كما بين العلة والمعلول، **فإن كل أمر** يصدر عنه أمر آخر، إما بالاستقلال (كما في العلة التامة) أو بواسطة انضمام الغير إليه (كما في العلة الناقصة جزاء وشرطا) فهو علة والآخر معلول، **أوالأقل والأكثر**؛ فإن كل عدد يصير **عند العد** فانيا قبل عدد (قبل فناء عدد آخر) آخر فهو أقل من الآخر، والآخر **أكثر منه، أو وهمي** (عطف على قوله: عقلي) وهو أمر بسببه (الفاني) ....

أن المراد إلخ: حاصله: أن هذا البحث مغالطة منشأها توهم أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء، وهو الاتحاد في الحقيقة. وجوابها منع أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور، بل بالمعنى المصطلح عليه عند علماء البيان، وهو الاشتراك في وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين بحيث يوجب اجتماعها في المفكرة مع اشتراكها في الحقيقة. [الدسوقي: ٩١/٣] **باب التشبيه**: من اشتراك المشبه والمشبه به في وصف خاص زائد على الحقيقة. [الدسوقي: ٩٢/٣]

أو تضايف: كأن يقال: أبو زيد يكتب وابنه يشعر، فالجامع بين الأب والابن المسند إليهما عقلي وهو التضايف. (الدسوقي) **لا يمكن تعقّل** إلخ: [أي يكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر] وذلك لأن التضايف كالتحاور والاتصال والانفصال من مقولة الإضافة، وهي عبارة عن النسبة المتكررة، أي النسبة التي لا تعقل إلا بالقياس إلى نسبة أخرى هي أيضًا لا تعقل إلا بالقياس إلى الأولى كالأبوة والبنوة والأخوة والمساواة. ويسمى مضافا حقيقيا، والمركب عنه ومن المعروض يسمى مضافا إضافيا مشهوريا كالأب والابن والأخ والمساوي. (ملخص)

فإن كل أمر إلخ: دليل لكون العلة والمعلول متضائفين. **والأقل والأكثر**: أي وكالتضايف الذي بين مفهومي الأقل والأكثر، كأن يقال: هذا العدد الأقل لزيد وذلك العدد الأكثر لصاحبه، وإنما كان الأقل والأكثر من المتضايفين؛ لأن كلامنهما لا يفهم إلا باعتبار الآخر كما يفسره الشارح. [الدسوقي ملخصا: ٩٣/٣] **عند العدّ**: أي إذا عد بشيء واحد، كما إذا عد بالواحد أو بالاثنين أو غيرهما. (سيّد السند رحمه الله) **أكثر منه**: فظهر التضايف بين الأقل والأكثر.

أو وهمي: بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد، أو شبه تضاد، قال الفاضل في "شرح المفتاح": لما كان العقل يميز بين الأشياء الملتبسة، وتنسب إليه الأمور الصحيحة المطابقة للواقع، وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع، نسب الجمع بها إلى العقل، ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الأمر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الأسباب المقتضية في نفسها للاجتماع، نسب الجمع بها إلى الوهم. ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها تنتـــزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن =

يختال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة، بخلاف العقل؛ فإنه إذا خلي ونفسه لم يحكم
يتخيل الشيئين مع نفسه بلا اتباع الوهم

بذلك. وذلك بأن يكون بين تصوريهما شبه **تماثل كلوني بياض** وصفرة، فإن الوهم
أي الاجتماع الجامع الوهمي الباء للتصوير الشيئين تعليل للتمثيل

يبرزهما **في معرض المثلين** من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما
يظهر اللونين المذكورين لعدم غاية الخلاف

عارض، بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون،
هو الكدرة والصفا فلا يصح العطف بينهما

ولذلك أي **ولأن الوهم** يبرزهما في معرض المثلين **حسن الجمع** بين الثلاثة التي **في قوله:**
بالعطف

ثلاثة تشــرق الــدنيا بــبهجتها **شمس الضحى** وأبو إسحاق والقمر
كنية المعتصم بالله

= الصور كلية كانت أو جزئية، موهومة أو محسوسة أي الخيال، والضابط في الجامع أن الجمع إما بسبب التقارن في خزانة الصور أو لا، فالأول هو الخيالي، والثاني إما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو عقلي، وإلا فهو الوهمي. (چلپي من التجريد)

يختال: وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصورة تصير سببا لاجتماعهما، وليس في الواقع سببا له سواء كان ذلك الأمر يدركه الوهم، كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد والجزئيات، أو كان لا يدركه الوهم ككلياتها. والحاصل: أن الجامع الوهمي ليس أمرا جامعا في الواقع، بل باعتبار أن الوهم جعله جامعا. [الدسوقي: ٩٣/٣]

تماثل: أي المراد بالتماثل الاتحاد في النوع. **كلوني بياض إلخ**: الإضافة بيانية أي كلونين هما بياض وصفرة، فيصح العطف في نحو: بياض الفضة يذهب الغم، وصفرة الذهب تذهب الهم. [الدسوقي: ٩٤/٣]

في معرض المثلين: أي فهما ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما وهو الاتحاد في النوع؛ لأن البياض والصفرة مختلفان نوعا ولا متضادين؛ لأن المتضادين هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف، وليس بين البياض والصفرة غاية الخلاف، بل بين السواد والبياض. (الدسوقي بتوضيح) **ولأن الوهم**: أي ولأجل أن الوهم يبرز الشيئين بينهما شبه تماثل في معرض المثلين. [الدسوقي: ٩٥/٣]

حسن الجمع: وكما حسن الجمع بين الثلاثة في هذا الشعر لجامع وهمي حسن الجمع بين الثلاثة في قول الشاعر:

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذو الــتاج والسقاء والذر واحد

فالوهم هو الذي حسن الجمع بين الملك والسقا وصغار النمل لاشتراكها في عدم التوقع منهم مع كونها متباعدة غاية التباعد. (الدسوقي) **في قوله**: أي قول محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله. (الدسوقي)

ثلاثة: يصح أن يكون خبرا مقدما على المبتدأ، وهو قوله: "شمس الضحى" وما عطف عليه، ويصح أن يكون ثلاثة مبتدأ محذوف الخبر، أي لنا أو في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها، و"شمس الضحى" بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف. (الدسوقي) **شمس الضحى إلخ**: خبر مبتدأ محذوف أي أحدها، وإلا لم يكن مثالا لما نحن فيه؛ إذ يكون حينئذ من عطف المفردات لا من عطف الجمل. (ملخص)

فإن الوهم يتوهّم أن الثلاثة من نوع واحد، وإنما اختلفت **بالعوارض**، والعقل يعرف
وهو المشرق أو المنور للدنيا
أنها أمور متباينة أو **يكون** بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين أمرين **وجوديين**
ليست من نوع واحد التعاند
يتعاقبان على محل واحد **وبينهما غاية الخلاف** كالسواد والبياض في المحسوسات،
والإيمان والكفر في المعقولات. والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة؛ لأن الإيمان هو
لا تقابل التضاد
تصديق النبي ﷺ في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعني قبول النفس لذلك والإذعان
فهو وجودي وملكة كالوحدانية والرسالة والبعث
له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الإقرار به باللسان، والكفر
ولو مرة في العمر كالقطب الشيرازي
عدم الإيمان **عما من شأنه** أن يؤمن. وقد يقال: **الكفر إنكار** شيء من ذلك،........
فهو عدم الملكة مما علم مجيء النبي ﷺ به

بالعوارض: وهي كون الشمس كوكبا معينا نهاريا، وكون القمر كوكبا مشخصا ليليا، وكون أبي إسحاق إنسانا. فالحاصل: أن هذه الثلاثة عند العقل والحس متباينة، إلا أنه يسبق إلى الوهم بسبب تماثل هذه الثلاثة في الإشراق أنها نوع واحد، وإنما تمايزت بالعوارض وإن كان الإشراق في اثنين حسيا وفي الثالث عقليا بإضافة العدل والإحسان، لكن ينـــزل ذلك المعقول منـــزلة المحسوس لكمال ظهوره. [الدسوقي: ٩٥/٣]

أو يكون: عطف على قوله: "يكون بين تصوريهما شبه تماثل". وجوديين: خرج به تقابل الإيجاب والسلب، وتقابل العدم والملكة من تعريف التضاد. [الدسوقي ملخصا: ٩٦/٣] يتعاقبان: دخل بهذا القصد التضاد بين الجواهر، أعني الصور النوعية كالإبريق والزير. ومن أراد أن يخرج من التعريف الأنواع المتنافية من الجواهر لقصره التضاد على المعاني، كالسواد والبياض أو على المتصف بها باعتبارها، كالأسود والأبيض جعل مكان المحل الموضوع، فقال يتعاقبان على موضوع واحد؛ وذلك لأن الموضوع مخصوص بالأعراض، فعلى هذا لا يتقابل إلا الأعراض فتخرج الأنواع وتبقى المعاني. (الدسوقي ملخصا)

وبينهما غاية الخلاف: يخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمرة، والبياض والصفرة، فيكون التعريف للتضاد الحقيقي لا للتضاد المشهور، أي الذي يشمل التعاند. (الدسوقي ملخصا)

كالسواد والبياض: فيقال: السواد قبيح والبياض محبوب. (الدسوقي) والإيمان والكفر: فيقال: الإيمان محبوب والكفر قبيح. (الدسوقي) **عما من شأنه**: خرج به الجمادات والحيوانات والعجم. [الدسوقي: ٩٧/٣]

الكفر إنكار إلخ: أورد على هذا القول أنه يقتضي ثبوت الواسطة بين الإيمان والكفر، فالشاك والجاهل الذي لم يصدق و لم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر مع أنه لا واسطة بينهما. وأجيب بأن الجاهل أعني من لم تبلغه الدعوة ليس كلامنا فيه، ومن بلغته ودعي إلى التصديق فإن جحد فلا إشكال، وإن شك فهو جاحد للجزم والتصديق، فلا واسطة، وعلى المذهب الحق أعني كون التقابل بين الإيمان والكفر تقابل العدم والملكة عدم الواسطة بينهما ظاهر؛ لأن الشاك والجاهل داخلان في الكفر لانتفاء التصديق بينهما. [الدسوقي: ٩٧/٣، التجريد: ٢٦٢]

فيكون وجوديا فيكونان متضادين، وما يتصف بها أي **بالمذكورات** كالأبيض والأسود، والمؤمن والكافر، **فأمثال ذلك يُعدّ** (فيصح تمثيل المصنف) من المتضادّين **باعتبار الاشتمال** على الوصفين المتضادين، **أو شبه تضاد** كالسماء والأرض في المحسوسات؛ فإنهما وجوديان، أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط، **وهذا** معنى شبه التضاد وليسا **متضادين** (شدة) لعدم تواردهما (السماء والأرض) على المحل؛ لكونهما من قبيل الأجسام **دون الأعراض، ولا من قبيل** الأسود والأبيض؛ لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا **بداخلين** في مفهومي السماء والأرض. والأول والثاني **فيما يعمّ** (الارتفاع والانحطاط) **المحسوسات والمعقولات، فإن الأول** هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير، (محسوسا كان أو معقولا)........

بالمذكورات: أي السواد والبياض والإيمان والكفر. **باعتبار الاشتمال إلخ**: أي اشتمالا على وجه الدخول في المفهوم، لا باعتبار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل؛ لكونهما من الأجسام لا الأعراض، ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما.[التجريد ملخصا: ٢٦٢] **أو شبه تضاد**: بأن لا يكون أحد الشيئين ضدا للآخر، ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر، وهو قسمان: ما يكون في المحسوسات كالسماء والأرض، وما يعم المحسوسات والمعقولات كالأول والثاني، فيقال: السماء مرفوعة لنا والأرض موضوعة لنا. [الدسوقي: ٩٨/٣]

وهذا: أي كون أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط معنى إلخ. (الدسوقي) **متضادين**: فهما خارجان من تعريف التضاد. [الدسوقي: ٩٩/٣] **دون الأعراض**: ظاهر هذا الكلام يدل على أن التوارد على المحل إنما هو في الأعراض، وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالأعراض هو الثاني لا الأول. (الدسوقي)

ولا من قبيل إلخ: إشارة إلى جواب سؤال نشأ مما سبق أن الأبيض والأسود جعلا من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم لم يجعل السماء والأرض من هذا القبيل بهذا الاعتبار؟ وحاصل الجواب: أنهما لم يجعلا من قبيل الأسود والأبيض؛ لأن الوصفين المتضادين في الأبيض والأسود جزءان من مفهوميهما؛ لأن الأسود شيء ثبت له السواد، والأبيض شيء ثبت له البياض، بخلاف السماء والأرض؛ فإن الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط لازمان لهما وليسا داخلين في مفهوميهما. (الدسوقي)

بداخلين: بخلاف الأسود والأبيض؛ فإن السواد والبياض داخل في مفهوميهما. **المحسوسات**: نحو: الأب أول والابن ثان. (الدسوقي) **والمعقولات**: نحو: علم الأب أوّل وعلم الابن ثان. (الدسوقي)

فإن الأول: تعليل لحصول شبه التضاد بين مفهوم الأول ومفهوم الثاني.

والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد **فقط**، فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على
كالأبيض والأسود
وصفين لا يمكن **اجتماعهما** ولم يجعلا متضادين كالأسود والأبيض؛ لأنه قد يشترط في
المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف. **ولا يخفى** أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما
وهو أحد القولين كمامر
للأول أكثر من مخالفة الثاني **مع أن العدم** معتبر في مفهوم الأول **فلا يكون وجوديا**،
فإنه أي إنما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا؛ لأن الوهم **ينزلهما منزلة التضايف** في
الوهم أو الاتصاف بالمتضادين التضاد وشبهه عند العقل
أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبهين بهما **إلا ويحضره** الآخر، ولذلك تجد الضد
غالبا الارتباط الوهمي
أقرب خطورا بالبال مع الضد **من المغايرات**..........................
الوهم بدليل ما بعد مع خطور الضد

فقط: أي لا غير، فبهذا الاعتبار صار مفهوم الثاني محتويا على قيدين: أحدهما وجودي، والآخر عدمي، كما أن مفهوم الأول كذلك. [الدسوقي: ٩٩/٣] **اجتماعهما**: وهما عدم المسبوقية أصلا والمسبوقية بواحد. **ولا يخفى**: علة لمحذوف، أي وهذا الشرط غير موجود هنا؛ لأنه لا يخفى إلخ. (الدسوقي) **مع أن العدم إلخ**: رد ثان أي هما خارجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق. [التجريد: ٢٦٣]

فلا يكون وجوديا: أي وحينئذٍ فلا يكونان ضدين؛ لأنهما الأمران الوجوديان، وظاهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب أو العدم والملكة، وحاصل ما ذكره الشارح: أن الأول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف، ولا عند من لم يشترط ذلك، أما عند من يشترط فظاهر؛ لأن مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للأول أكثر من مخالفة الثاني له، وأما عند من لم يشترط أن يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع أيضا جعلهما من المتضادين، لكن لا من هذه الحيثية بل من حيثية أخرى، وهو كون الأول معتبرا في مفهومه العدم فلا يكون وجوديا، فلا يكون ضدا لغيره لما علم أن الضدين هما الأمران الوجوديان. (الدسوقي)

ينـــزلهما منـــزلة التضايف: يعني أن التضاد عند الوهم كالتضايف عند العقل، فكما لا ينفك أحد المتضايفين عن الآخر عند العقل كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم، وليس المراد أن الوهم يعتبر التضاد داخلا في التضايف، حتى يرد أنه إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده، يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجة إلى تنـــزيله منـــزلة التضايف على أنه إذا كان التضاد داخلا في التضايف فلا معنى للتنـــزيل. [الدسوقي ملخصا: ١٠٠/٣]

إلا ويحضره إلخ: كما أن العقل لا يخطر عنده أحد المتضايفين إلا وخطر الآخر. (التجريد)

من المغايرات إلخ: [متعلق بـــ"أقرب"] فإذا خطر السواد في الوهم كان ذلك أقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود والأكل والشرب فيه لوجود الجامع الوهمي في الأول دون الثاني. (الدسوقي ملخصا)

الغير المتضادة يعني أن ذلك مبني **على حكم الوهم**، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا
كون التضاد وشبهه جامعا — التضادين
عن الآخر، أو **خيالي** وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة، وذلك بأن
بخلاف المتضايفين — الجامع الخيالي — الشيئين
يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال **سابق على العطف** لأسباب مؤدّية إلى ذلك،
خيال المخاطب — متعلق بـ"تقارن"
وأسبابه أي أسباب التقارن في الخيال مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات
لأجل اختلاف أسباب التقارن
ترتبا ووضوحا، فكم **من صور** لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع
كصورة القلم والدواة — كخيال الكاتب — كخيال النحار
أصلا، **وكم من صور** لا تغيب عن خيال، وهي في خيال آخر مما لا تقع قط. **ولصاحب**
راجع لاختلافها وضوحا
علم المعاني **فضل احتياج** إلى معرفة الجامع؛ **لأن معظم** أبوابه الفصل والوصل،.........

على حكم الوهم إلخ: فإن الوهم ينـــزل غلبة الخطور منـــزلة عدم الانفكاك، ولا يبحث عن صحة وجود أحدهما بدون الآخر بخلاف العقل. [الدسوقي: ٣/١٠٠] **أو خيالي:** عطف على قوله: عقلي. **سابق على العطف:** أي سابق ذلك التقارن في خيال المخاطب على العطف؛ إذ لا يكفي مطلق التقارن وإلا فالعطف لا ينفك عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين في الخيال؛ إذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا، والخيال خزانتها، بل المراد تقارنهما عند التذكر والإحضار. [التجريد: ٢٦٣، الدسوقي: ٣/١٠١]

وأسبابه: مختلفة، أي لأن تلك الأسباب وإن كان مرجعها إلى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال، بمعنى أن تلك المخالطة مآل تلك الأسباب ومنشأها، إلا أن أسباب تلك المخالطة مختلفة، فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا: إذا كان المخاطب صنعته الكتابة؛ فإنها تقتضي مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس، فتقترن صور المذكورات بخياله، فيصح أن يعطف بعضها على بعض، فيقول: القلم عندي، والدواة عندك، فظهر من هذا أن أسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره. [الدسوقي: ٣/١٠٢]

من صور: راجع لاختلاف الصور ترتبا. **وكم من صور إلخ:** كصورة محبوب زيد؛ فإنها لا تغيب عن خيال زيد، ولا تقع في خيال عمرو الذي هو غير محب. [الدسوقي: ٣/١٠٣] **ولصاحب إلخ:** قصد المصنف بهذا حثّ صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواقعة في التراكيب في مقام الفصل والوصل، وبهذا اندفع ما يقال: إن صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع العقلي والوهمي والخيالي أمور ثلاثة واحد، فلا معنى لحثه على معرفتها، وإنما الذي يحث على معرفتها طالب هذا العلم، فكان الأولى للمصنف أن يقول: ولطالب علم المعاني. [الدسوقي: ٣/١٠٤]

فضل احتياج: أي زيادة احتياج من إضافة الصفة للموصوف. **لأن معظم إلخ:** هذا الكلام على وجه المبالغة، والمراد أن علم المعاني معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الأبواب، بخلاف العكس أو المراد بالمعظم: الأصعب. (التجريد والدسوقي)

وهو مبني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي، فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة (الفصل والوصل / المألوف / والمعتاد) بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال، **وتباين الأسباب مما يفوته** (وجودا / متعلق بـ"الأسباب" / متعلق بـ"إثبات" / الإضافة بيانية / مبتدأ / خبر / يتجاوزه) **الحصر، فظهر** أن ليس المراد بالجامع العقلي **ما يدرك بالعقل**، وبالوهمي ما يدرك بالوهم، وبالخيالي ما يدرك بالخيال؛ **لأن التضاد** وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم.

وهو مبني على الجامع: أي وجودا وعدما؛ فإذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل أبواب علم المعاني وهذا الباب مبني على الجامع تأكدت حاجة صاحب هذا العلم إلى معرفة الجامع. [الدسوقي: ٣/١٠٤]

لا سيما الجامع الخيالي: أي لا مثل الجامع الخيالي موجود في التأكيد بمعنى أنه أوكد أنواع الجامع الثلاثة. (الدسوقي)

فإن جمعه: وهذا علة لقوله: لا سيما له إلخ. **على مجرى الإلف والعادة**: أي على جريان الشيء المألوف والمعتاد، ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس، فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع، وقد تقدم أن ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وأن لها أسبابا وأن الأسباب تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة والأمكنة، فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الأسباب. [التجريد: ٢٦٤]

وتباين الأسباب: من إضافة الصفة للموصوف، أي والأسباب المتباينة. (التجريد) **مما يفوته الحصر**: أي الضبط، ولكون تلك الأسباب لا تحصر كان الجامع الخيالي أكثر الجوامع وقوعا والاحتياج إليه أشد. واعلم أن تلك الأسباب المقتضية لإثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة والأمكنة لما سبق لك أن منشأ تلك الأسباب المخالطة، وأسباب المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر، وحيث كانت تلك الأسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور في الخيالات لا ينحصر أيضا، ولهذا تجد الشيء الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المخزونة في الخيال، فيشبه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبه بها الآخر؛ لكون تلك الصورة التي شبهه بها كل واحد هي الحاضرة في خياله، كما روي أن سلاحيا وصائغا وبقارا ومؤدب أطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف إليه، فأراد كل واحد أن يشبهه بأفضل ما في خزانة خياله، فشبهه الأول بالترس المذهب، والثاني بالسبيكة المدورة من الإبريز، والثالث بالجبن الأبيض يخرج من قالبه، والرابع برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي ثروة، فكل شخص شبهه بما هو ملائم لما هو مخالطه، فإن من خالط شيئا فلابد أن يغترف من بحره. [الدسوقي: ٣/١٠٥]

فظهر: أي من تفسير الشارح للجوامع الثلاثة بما تقدم. (الدسوقي) **ما يدرك بالعقل** إلخ: بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة إلى جمع عند المفكرة، لا ما يدرك بتلك بالخصوص، فالمراد بالعقلي: أمر بسببه يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا، وبالوهمي: أمر بسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا، وكذلك الخيال. (التجريد والدسوقي)

لأن التضاد إلخ: لم يلتفت في التعليل إلى الجامع العقلي لصحة إدراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف؛ وإن كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم. (التجريد)

وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال، **بل جميع ذلك معان** (بل هو وصف الصور) **معقولة**، وقد خفي هذا **على كثير** من الناس، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من (مدركة بالعقل) (قولنا: ليس المراد إلخ) المحسوسات دون الوهميات. وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا للآخر، وهذا (عطف على "اعترضوا") معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم، وفيه نظر؛ **لأنه ممنوع**، وإن أرادوا أن تضاد هذا (في هذا الجواب) السواد لهذا البياض معنى جزئي **فتماثل** هذا مع ذاك، وتضايفه معه أيضا معنى جزئي، (المخصوص) (المخصوص) (كزيد) (كعمرو) فلا تفاوت بين التماثل والتضايف والتضاد وشبهها في أنها إن أضيفت إلى الكلّيات كانت (التماثل والتضايف والتضاد) كليات، وإن أضيفت إلى الجزئيات **كانت جزئيات**، فكيف يصح جعل بعضها **على الإطلاق** (فتكون من مدركات العقل) (استفهام إنكاري بمعنى النفي) (وهو الاتحاد والتماثل والتضايف) عقلية **وبعضها وهمية، ثم إن الجامع الخيالي** هو تقارن الصور في الخيال،..........

بل جميع ذلك: أي جميع الجوامع المتقدمة: [وهي سبعة]. [الدسوقي: ١٠٥/٣] معان معقولة: أي يدركها العقل لكونها معان كلية إن لم تضف إلى شيء أو أضيفت إلى كلي، فإن أضيفت إلى جزئي كانت من مدركات الوهم، فالتماثل مثلا إن اعتبر غير مضاف أو مضافا إلى كلي كان من مدركات العقل، وإن اعتبر مضافا إلى جزئي كان من مدركات الوهم، كذا في "الدسوقي". وقال حفيد: إنما حُكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين؛ لأن التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال، فإذا التفت العقل وجد الجمع بينهما، بخلاف التضاد فإنه في نفسه غير صالح لذلك، بل يحتاج إلى احتيال، فنسب إلى الوهم الذي من شأنه الحيلة. (الدسوقي)

على كثير: فظنوا أن الجامع العقلي: هو ما يدرك بالعقل، والجامع الوهمي: هو ما يدرك بالوهم، والجامع الخيالي: هو ما يدرك بالخيال فاعترضوا إلخ. (الدسوقي) لأنه ممنوع إلخ: فإنك إذا قلت: "عداوة زيد"، فإن أردت بها مطلق عداوته كانت كلية، وإن أردت بها عداوته مع عمرو في زمان معين لأجل أمر معين إلى غير ذلك من المقيدات بحيث يتشخص ويأبى الشركة له كانت جزئية، ولكنه معارض بالتضايف وغيره، كما ذكره الشارح.(سيّد السند رحمه الله)

فتماثل: أي فنقول تماثل هذا إلخ. كانت جزئيات: فتكون من مدركات الوهم. [الدسوقي: ١٠٦/٣]

على الإطلاق: سواء أضيف إلى كلي أو جزئي. وبعضها وهمية: وهو التضاد. وشبه التضاد. وشبه التماثل.

ثم إن الجامع الخيالي إلخ: هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل: "إن الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل، والمراد بالجامع الخيالي ما يدرك بالخيال". وتوضيحه أن ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكورة بما يدرك بهذه القوى، واعترض على التفسير المذكور بالجامع الوهمي، قال له الشارح: اعلم أن الاعتراض بالجامع الوهمي فيه قصور؛ إذ حيث كان المراد بالجوامع المذكورة ما يدرك بهذه القوى، فلا يصح هذا التفسير في الجامع الخيالي أيضا. [الدسوقي: ١٠٧/٣]

وظاهر أنه **ليس بصورة** ترتسم في الخيال بل هو من المعـــاني. **فإن قلت**: كلام صاحب "المفتاح" **مشعرٌ** بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامعِ بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداهما، وهو نفسه معترف بفساد ذلك **حيث منع** صحة نحو: خفّي ضيّق وخاتمي ضيق، ونحو: الشمس ومرارة الأرنب وألف باذنجانة **محدثة**. قلنا: **كلامه ههنا** ليس إلا في **بيان الجامع** بين الجملتين. **وأما إن أي قدرٍ** من الجامع يجب لصحة العطف **فمفوض** إلى موضع آخر، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعا.

(بل وصف لهما) (المدركة بالعقل أو بالوهم) (اعتراض على السكاكي) (السكاكي) (ففي كلامه منافاة) (جوابا عن جانب السكاكي) (فلا منافاة في كلامه)

ليس بصورة إلخ: ويظهر ذلك من لفظ "المفتاح" حيث قال في الحالة المقتضية للانقطاع بأن لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، فإنه جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضيا له لا مدركا له.(عبد الحكيم) **فإن قلت**: أي معترضا على السكاكي بوقوع التنافي في كلامه، والغرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل في كلامه. [الدسوقي: ١٠٧/٣]
مشعر إلخ: لأنه قال: الجامع بين الجملتين إما عقلي: وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما إلخ، ومن المعلوم أن الكلام في الجامع المصحح للعطف؛ إذ ما لايصح العطف لا يتعلق الغرض ببيانه، وتصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الإفراد. (الدسوقي) **حيث منع إلخ**: أي لعدم الجامع بين المسند إليهما، وإن كان الجامع بين المسندين موجودا وهو الاتحاد في التصور. (الدسوقي) **محدثة**: خبر حذف من الأولين لدلالة الأخير عليه فهو من عطف الجمل. (الدسوقي) **كلامه ههنا**: أي هو قوله الجامع بين الجملتين. (الدسوقي)
بيان الجامع: من حيث هو مع قطع النظر عن كونه كافيا في صحة العطف أو لا. **وأما إنّ إلخ**: حاصل هذا الجواب: أنا لانسلم أن كلام السكاكي هنا أعني قوله: "والجامع بين الجملتين إلخ" في بيان الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافي في كلامه، بل كلامه ينافي بيان حقيقة الجامع، وأما كونه كافيا أو لا فشيء آخر، وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو: "الشمس وألف باذنجانة ومرارة الأرنب محدثة"، ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو: "خاتمي ضيق وخفي ضيق" مع اتحاد المسندين في المثالين أن الكافي في صحة العطف وجود الجامع في كلا الجزئين، فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه ههنا. وقال بعض الأفاضل: والأولى أن يجاب كما تقدم بأن الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع إن تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه. فإذا قلت: خفي ضيق، وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الأشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة كفى الاتحاد المذكور؛ إذ حاصل المعنى: هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان. وأما إن كان القصد إلى الجملة الأولى برأسها ثم عطف الأخرى عليها فلابد من الجامع بين الركنين. (من الدسوقي والتجريد)
أيّ قدر: مبتدأ، و"يجب" خبره، والجملة خبر إن واسمها ضمير الشأن. (التجريد)

والمصنف **لما اعتقد** أن كلامه في بيان الجامع **سهو** منه وأراد إصلاحه، غيّره إلى ما
السكاكي الجملة حالية جواب "لما"
ترى، فذكر مكان الجملتين الشيئين، ومكان قوله: "اتحاد في تصورمًّا" اتحاد في التصور،
السكاكي
فوقع الخلل في قوله: الوهمي أن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد،
قول المصنف
والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن؛ لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني: العلم بهما، وكذا التقارن في الخيال إنما هو **بين نفس**
اللذين هما متصوران بتصوريهما
الصور فلابد من تأويل كلام المصنف **وحمله** على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين
لا بين المتصورات
الجملتان، وبالتصور مفرد من مفردات الجملة، ومع أن ظاهر عبارته **يأبى عن ذلك**.
الحمل على كلام السكاكي

لما اعتقد إلخ: حيث قال المصنف في "الإيضاح": وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما، فهو منقوض بنحو: "هزم الأمير الجند يوم الجمعة، وخاط زيد ثوبي فيه" مع القطع بامتناعه، ولعله سهو منه؛ فإنه صرح في موضع آخر منه بامتناع قول القائل: "خفي ضيق وخاتمي ضيق" مع اتحادهما في الخبر. فأنت تراه قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه، ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق كما ذكره سابقا. [الدسوقي ملخصا: ١٠٨/٣]

سهو: خبر "أن" وقوله: "منه" أي من السكاكي. **فوقع الخلل إلخ**: حاصله: أن المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين، وأقام قوله: "اتحاد في التصور" مقام قوله: "اتحاد في تصور ما" مثل الاتحاد في المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما، ظهر أنه أراد بالتصور المعنى المتعارف وهو العلم، فلزمه الفساد في القولين المذكورين كما بين الشارح، وهذا الفساد إنما لزم من تغييره، ولا يرد ذلك على عبارة السكاكي؛ لأنه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما، فعلم أن مراده بتصوريهما في قوله: الوهمي أن يكون بين تصوريهما، والخيالي أن يكون بين تصوريهما، متصوريهما لا المعنى المتعارف على قياس ما سبق. (الدسوقي)

بين نفس الصور: والمفاهيم لا بين التصورات، وهذا إنما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم، والتحقيق أنهما متحدان بالذات، وإنما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله. [التجريد: ٢٦٥] **وحمله إلخ**: عطف على تأويل يعني يقال جوابا عن المصنف: إنه أراد بالشيئين الجملتين، وإنما غاير للاختصار والتفنن، وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة إطلاقا للتصور على المتصور، وحملا للألف واللام على الجنس لا على العهد، فيرجع كلامه بهذا الاعتبار إلى ما قاله السكاكي. [الدسوقي ملخصا: ١٠٩/٣] **يأبى عن ذلك**: إذ ليس فيها ما يدل عليه؛ إذ المتبادر من الشيئين أيّ شيئين من أجزاء الجملتين لا نفس الجملتين، وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا؛ إذ المتبادر منه الإدراك، فتعبير المصنف بالتصور معرفا مما يأبى هذا الحمل مع أن المصنف =

ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح، فإنه من المباحث التي ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها.
ما ذكر من زيادة التفصيل

ومن محسّنات الوصل **بعد وجود المصحح** **تناسب الجملتين** في الاسمية أوالفعلية، وتناسب الفعليتين **في المضي** والمضارعة **فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض.....**
العطف — للعطف — العطف — في كونهما اسميتين وفعليتين

= قد رد كلام السكاكي هذا في "الإيضاح" وحمله على أنه سهو منه، وقصد بهذا التغيير إصلاحه، فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه. [الدسوقي ملخصا: ١٠٩/٣] بعد وجود المصحح: أي للعطف ككونهما إنشائيتين لفظا ومعنى أو معنى فقط أو خبريتين كذلك، لكن مع جامع عقلي أو وهمي أو خيالي. [الدسوقي: ١١٠/٣] تناسب الجملتين إلخ: ذكر أرباب الحواشي: أن النسبة الواقعة في الجملتين على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية بأن يراد مطلق الحصول أو الدوام فيهما أو التجدد كذلك. والثاني: أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت، أو خصوصُ التجدد بأن يراد الدوام في إحداهما والتجدد في الأخرى.

وثالثها: أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية، فيتعين في الأول الاسمية في الجملتين، فيقال: زيد قائم وصديقه جالس؛ لأن الاسمية لا تدل إلا على مطلق الحصول بناء على أنها لا تفيد الدوام إلا بالقرائن أو تتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت، فيقال: قام زيد وقعد صاحبه، فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه؛ لأنه يجب فيه التوافق، وفي الثاني إذا قصد التجدد في الأول والدوام في الثاني أو العكس تعينت الفعلية في الأولى والاسمية في الثانية أو العكس، فلا محل لاستحسان التناسب فيه، بل يمتنع التناسب فيه، فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن، بل يجب التوافق في الأول والتخالف في الثاني كما مر فلا استحسان.

وأما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة في ضمن أي خصوصية فهو محل الاستحسان؛ لأنه يجوز كل من التناسب وتركه؛ لحصول المقصود بكل، لكن التناسب أولى، فيكون من المحسنات فتقول: زيد قائم وصاحبه قاعد، أو قام زيد وقعد صاحبه. [التجريد: ٢٦٥، والدسوقي]

في المضي: بأن يكون فعل كل منهما ماضيا. فإذا أردت مجرد الإخبار إلخ: أي إذا كان المقصود مجرد نسبة المسند إلى المسند إليه، فلا شك أن هذا المقصود يجامع كل واحد من التجدد والثبوت والمضي والاستقبال، والإطلاق والتقييد، والتقوي وعدمه لزمك أن تراعي تناسب الجملتين في هذه الأمور ليزداد الحسن في الوصل بينهما. (سيّد السند رحمه الله) من غير تعرض إلخ: هذا تقييد لقوله: "لمجرد الإخبار"، فالمراد منه أن لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا، وذلك بأن يكون المقصود من الجملتين التجدد أو الثبوت أو لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما، أو لم يكن مقصودا في إحداهما دون الأخرى، ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر توجيهه. (عبد الحكيم)

للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى **قلت:** قام زيد وقعد عمرو، وكذا زيد قائم وعمرو قاعد **إلا لمانع** مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت، فيقال: قام زيد وعمرو قاعد، أو يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة، فيقال: زيد قام وعمرو يقعد، أو **يراد في إحداهما** الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط (بفعل الشرط مثلا) كقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلا أُنْزِلَ** (هلا) عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ (بهلاكهم)﴾ (الأنعام:٨) ومنه قوله تعالى (من التقييد بالشرط): ﴿**فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ** لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٤) **فعندي** أن قوله: "ولا يستقدمون" عطف على الشرطية (مجموع الشرط والجزاء) قبلها ....

قلت إلخ: اعترض عليه بأن "قام زيد وقعد عمرو" يدلان على التجدد والمضي، "وزيد قائم وعمرو قاعد" يدلان على الثبوت، فكيف يصح التمثيل بهما بمجرد الإخبار؟ أجيب بأن المراد بالتعرض المنفي التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ، فقد يكون قصد المتكلم إفادة مجرد نسبة المسند إلى المسند إليه، فيأتي بالجملة اسمية كانت أو فعلية، فيفيد الكلام مجرد تلك النسبة، وإن كانت الجملة دالة بحسب الأصل على التجدد أو الثبوت. [الدسوقي: ١١٠/٣]

إلا لمانع: استثناء من محذوف، أي فلا يترك هذا التناسب اللفظي إلا لمانع يمنع فيه، والمانع هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه. [الدسوقي: ١١٢/٣ وغيره] **يراد في إحداهما إلخ:** يؤخذ من هذا أن التوافق في الإطلاق والتقييد من محسنات الوصل إلا لمانع، وهو كذلك كما يرشد إليه كلام المصنف حيث عبر بـ"من" المفيدة أن من المحسنات غير ما ذكره وهو التوافق في الإطلاق والتقييد. [الدسوقي: ١١٣/٣]

وَقَالُوا لَوْلا أُنْزِلَ: أي هلا أنزل عليه ملك فنؤمن به، فـ"قضي الأمر" معطوف على جملة "قالوا"، وجملة "قضي الأمر" مقيد بفعل الشرط. فالحاصل: أن الجملة الأولى مطلقة والثانية مقيدة بالإنزال؛ لأن الشرط مقيد للجواب وإنما كانت عطفا على "قالوا" لا على المقول؛ لأنها ليست من مقولهم، بل من مقول المولى سبحانه، ولا يخفى وجود الجامع بينهما؛ لأن الأولى تضمنت أن نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وإيمانهم وتضمنت الثانية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم، وسوق الجملتين لإفادة غرض واحد، وهو بيان ما يكون نزول الملك سببا له، فقد اشتركتا في هذا المعنى وإن كان الصحيح ما أفادته الثانية في نفس الأمر. [التجريد، الدسوقي ملخصا: ١١٤/٣]

فإذا جاء أجلهم إلخ: أي لا يستأخرون ساعة إذا جاء أجلهم ولا يستقدمون، فقوله: "ولا يستقدمون" عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها، فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة. [الدسوقي: ١١٥/٣]

فعندي: الفاء للتعليل علة لقوله: "ومنه". (الدسوقي)

لا على الجزاء أعني لا يستأخرون؛ **إذ لا معنى** لقولنا: إذا جاء أجلهم لا يستقدمون.
يعني وحده

[تذنيب]

تذنيب هو جعل الشيء **ذنابة** للشيء، **شبّه به** ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة
لا أنه نفس الذنابة — المصنف — عطف على بحث
وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل؛ **لمكان التناسب**، أصل الحال **المنتقلة أي الكثير**
ظرف لـ"ذكر" — علة لـ ذكر المذكور — الشائع

لا على الجزاء: أي وحده من حيث إنه جزاء، وإلا لكان هو أيضا جواب لـ"إذا"؛ إذ المعطوف على الجواب جواب، فيرد عليه أنه لا يتصور التقديم بعد مجيء الأجل؛ لأن الوقت الذي جاء الأجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله، وحينئذٍ فلا فائدة في نفيه؛ لأنه نفي لما هو معلوم الاستحالة. فقوله: "إذ لا معنى له" أي لا معنى صحيح معتدا به في اللغة وإن كانت صادقا، وجوّز بعضهم جعل قوله "ولا يستقدمون" استيناف إخبار أي وأخبرك أنهم لا يستقدمون، أي لا يموتون قبل مجيء أجلهم أي الوقت هو آخر عمرهم، وفي بعض حواشي "البيضاوي": يصح أن يكون قوله: "ولا يستقدمون" عطفا على قوله: "لا يستأخرون"، وفائدة العطف المبالغة في انتفاء التأخير؛ وذلك لأنه لما قرنه به ونظمه في سلكه أشعر أنه بلغ في الاستحالة إلى مرتبة التقدم، فكما أنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر. [الدسوقي: ٣/١١٦]

إذ لا معنى إلخ: لأنه لا يتصور التقدم بعد مجيء الأجل. [التجريد: ٢٦٦] **تذنيب إلخ**: [قيل: الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في أن كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة أن ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهمه منها بخلاف التذنيب. (حسن چلبي)] في بيان الحال، قال الشيخ: اعلم أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفردا وجملة، والقصد هنا إلى الجملة وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنها تجيء مع الواو، وأخرى بغير الواو إلى أن قال: وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة. (الدلائل) **ذنابة**: أي مؤخر الشيء ومنه الذنب.

شبّه به: الضمير في "به" للجعل المذكور، وحاصل ما ذكره: أن المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجامع التكميل والتتميم في كل، أو بجامع إيجاد الشيء متصلا بآخر الشيء اتصالا يقتضي عده من أجزائه وكونه من أذنابه لقصد التكميل. [الدسوقي: ٣/١١٧]

لمكان التناسب إلخ: المكان مصدر ميميّ بمعنى الكون والوجود من "كان" التامة، وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل، أي إنما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب؛ إذ اقتران الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل. وحاصل ما ذكره في هذا التذنيب: تقسيم الجملة الحالية إلى أقسام خمسة: ما يتعين فيه الواو، وما يتعين فيه الضمير، وما يجوز فيه الأمران على السواء، وما يترجح فيه الضمير، وما يترجح فيه الواو. (الدسوقي والتجريد) **المنتقلة**: الغير اللازمة لصاحبها المنفكة عنه. (الدسوقي)

أي الكثير: أشار الشارح إلى أن مراد المصنف بالأصل: الكثير الراجح، ولم يرد بالأصل القاعدة، ولا الدليل، ولا غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضع. (الدسوقي)

الراجح فيها كما يقال: **الأصل في الكلام** هو الحقيقة أن تكون بغير واو، احترز بالمنتقلة **عن المؤكدة** المقررة **لمضمون الجملة**؛ فإنها يجب أن تكون بغير واو **البتة لشدة ارتباطها بما قبلها**، وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو؛ لأنها **في المعنى حكم** على صاحبها **كالخبر** بالنسبة إلى المبتدأ **فإن في قولك**: "جاء زيد راكبا" إثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب **إلا أنه في الحال** على سبيل التبعية، وإنما المقصود إثبات المجيء، وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى، ....

(لموافقته للقواعد — نحو زيد أبوك عطوفا — الحال المذكور — محكوم به — إثبات الركوب — لا مقصودا — بالإخبار — مفعول "تزيد" — إثبات الركوب)

الأصل في الكلام: أي الكثير الراجح والمرجوح أن يكون مجازا. [الدسوقي: ١١٧/٣] **عن المؤكّدة**: الأنسب التعبير باللازمة؛ لأنها هي التي تقابل المنتقلة، وأما المؤكدة فتقابل المؤسّسة. [التجريد: ٢٦٦] **لمضمون الجملة**: أراد بالمضمون ما تضمنته واستلزمته الجملة قبلها، كما في قولك: هذا أبوك عطوفا، فإن الجملة الأولى تقتضي العطوفة، فلذا كان قوله: "عطوفا" تأكيدا. [الدسوقي ملخصا: ١١٨/٣] **ألبتة**: أي دائما لا أن ذلك فيها كثير. (الدسوقي)

لشدّة ارتباطها بما قبلها: أي وصيرورتهما كالشيء الواحد. والحاصل: أن الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو، فلا يبحث عنها في هذا الباب، فلذا احترز المصنف عنها بالتقييد بالمنتقلة. (الدسوقي)

في المعنى حكم إلخ: أي أمر محكوم به على صاحبها؛ لأنك إذا قلت: جاء زيد راكبا، أفاد ذلك أن زيدا ثبت له المجيء حال وصفه بالركوب، وفي ضمن ذلك أن الركوب ثابت له، وحينئذٍ فالركوب محكوم به على زيد لثبوته له، وإنما قال في المعنى؛ لأن الحال في اللفظ غير محكوم به؛ لأنها فضلة يتم الكلام بدونها. [الدسوقي: ١١٩/٣]

كالخبر إلخ: [وإن كان الخبر محكوما به أيضا في اللفظ .(الدسوقي)] هذا إذا لم يكن معلوما للمخاطب ثبوته لذي الحال قبل السماع، وكالوصف له عند العلم بثبوته لذي الحال للمخاطب قبل السماع. (عبد الحكيم)

فإن في قولك إلخ: حاصل ما ذكره الشارح: أن كلا من الحال والخبر يقتضي الكلام كونه عارضا ثابتا لمعروض، فهما متساويان في ذلك، ومختلفان في أن المقصود الأصلي من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للمبتدأ، بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصودا من التركيب، بل المقصود ثبوت أمر آخر له كالمجيء في المثال، وجيء بالحال قيدا ليهوّن ذلك الأمر وهو المجيء، فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضي كما مر. (الدسوقي)

إلا أنه في الحال إلخ: فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي، كان ذلك القيد هو الغرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام، والحال من جملة القيود. ويمكن أن يقال: الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث إنه فضلة يستقيم الكلام بدونه، والمسند هو المقصود بالذات من حيث إنه مسند وركن لا يستقيم الكلام إلا به، وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد، تدبر. (التجريد)

ووصف له أي ولأنها **في المعنى وصف** لصاحبها **كالنعت** بالنسبة إلى المنعوت إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل **فهي قيد للفعل**، وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت؛ **فإنه لا يقصد به ذلك** بل **مجرد** اتصاف المنعوت به. وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال. وأما **ما أورده** بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو **كالخبر** في باب "كان" **والجملة الوصفية** المصدّرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، **فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال**، لكن خولف **هذا الأصل** إذا كانت **الحال**..........

الحال — أي منها — الحال — الحدث — أي مبين — إشارة إلى الصغرى — إشارة إلى كبرى — إشاره إلى النتيجة — صفة للأخبار والنعوت — لأنها تقرن بالواو أحيانا — كون الحال بلا واو

في المعنى وصف: فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكما ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها، ولها شبه بالنعت في دلالتها على معنى في الصاحب وكونها بحيث لو أسقطت لم يختل الكلام. [التجريد: ٢٦٧]

كالنعت: وإن كان النعت وصفا للمنعوت في اللفظ أيضا. [الدسوقي: ١٢٠/٣] ذلك: أي كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشرة الفعل. مجرّد: أي من غير ملاحظة المباشرة المذكورة وغيرها. ما أورده: أي على كبرى، وهي أن الخبر والنعت يكونان بدون الواو. [الدسوقي: ١٢١/٣] كالخبر إلخ: كما في بيت الحماسة من قول سهيل ابن شيبان:

فلما صرح الشرّ   فأمسى وهو عريان

وأدخل بالكاف الخبر الواقع بعد إلا نحو: ما أحد إلا وله نفس أمارة. (الدسوقي) والجملة الوصفية: أي الواقعة صفة للنكرة كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر:٤] وكقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فإن الجملة في الآيتين عند صاحب "الكشاف" صفة للنكرة والواو زائدة، دخولها وخروجها سواء، وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف؛ إذ الأصل في الصفة مقارنة الموصوف، فهذه الواو أكدت اللصوق. (الدسوقي)

فعلى سبيل التشبيه إلخ: والحاصل: أن كون الحال أصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابهتها للخبر والنعت، فلما خولف هذا الأصل المكتسب فيها واقترنت بالواو حمل الخبر والنعت عليها لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر. [الدسوقي: ١٢٢/٣] والإلحاق بالحال: لا على سبيل الأصالة، فلم يخرجا عن الأصل. الحال: أي المتقدمة وهي المنتقلة.

جملة **فإنها أي الجملة الواقعة حالا** من حيث هي جملة **مستقلة** بالإفادة **من غير أن تتوقف** على التعليق بما قبلها، وإنما قال: **من حيث هي جملة؛ لأنها من حيث هي حال غير مستقلة،** بل متوقفة على التعليق بكلام سـابق قصد تقييده بها، **فتحتاج الجملة الواقعة حالا** إلى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه.

(اسمية أو فعلية - تقييدية - خبر "إن" - تفسير للاستقلال - الارتباط - بالجملة الحالية)

[إيراد الضمير والواو وتركهما في الجملة الحالية]

وكل من الضمير والواو **صالح للربط**، والأصل **الذي لا يعدل عنه ما لم تمسّ** حاجة إلى **زيادة ارتباط** هو الضمير بدليل **الاقتصار عليه في الحال** المفردة **والخبر والنعت، فالجملة**

(ضمير ذي الحال - الراجح الكثير - البلغاء)

فإنها إلخ: الفاء للتعليل، أي إنما خولف ذلك الأصل في الحال التي هي جملة لأنها إلخ. [الدسوقي: ١٢٣/٣]
مستقلة: يعني أن الجملة الواقعة حالا مستقلة بالإفادة من حيث كونها جملة، ومقتضى ذلك الاستقلال أنها تحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها، والحاصل: أن الجملة الحالية وجد فيها جهتان: جهة كونها جملة، وهذه الجهة هي الأصل في الجملة الحالية، وجهة كونها حالا وهي عارضة، والأولى توجب احتياجها لما يربطها بما قبلها دون الثانية. (الدسوقي)
فتحتاج: من جهة كونها جملة. صالح للربط: أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع، وأما الواو فلكونها موضوعة للربط والجمعية. واختلف في أيهما أقوى في الربط، فقيل: الواو؛ لأنها موضوعة لذلك؛ إذ هي في أصلها للجمع، كما قيل: إن أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة، وقيل: الضمير؛ لدلالته على المربوط، وإليه أشار بقوله: والأصل إلخ. (التجريد والدسوقي) ما لم تمسّ إلخ: يعني فإن مست حاجة إلى زيادة الربط أتي بالواو؛ لأن الربط بها أقوى؛ لما مر من أنها موضوعة للربط، ويحتمل أن المراد: فإن مست الحاجة لزيادة الربط أتي بهما. [الدسوقي: ١٢٤/٣]
في الحال المفردة: فيه أن الضمير فيها ليس للربط؛ لأن الحال المفردة لا تحتاج لرابط، بل لضرورة الاشتقاق؛ لأن كل مشتق يتحمل الضمير، فالدليل لم ينتج المطلوب. وفي "عبد الحكيم" أن المراد بالحال المفرد في كلام المصنف المسندة إلى متعلق ذي الحال نحو: ضربت زيدا قائما أبوه، وكذا يقال: في الخبر والنعت، وحينئذٍ فلا يرد أن الضمير في الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لا أنه للربط. (الدسوقي)
والخبر والنعت: أي أعم أن يكونا مفردين أو جملتين، فالأول نحو: زيد قائم وزيد أبوه قائم، والثاني نحو: رجل كريم مررت به، ورجل أبوه صالح مررت به. (الدسوقي) فالجملة: هذا شروع في تفصيل محل انفراد الواو والضمير، ومحل اجتماعهما. (الدسوقي)

التي تقع حالا **إن خلت** عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالا عنه **وجب فيها الواو**؛ **ليحصل الارتباط**، فلا يجوز "خرجت زيد قائم"، **ولما ذكر** أن كل جملة خلت عن
بدون الواو
الضمير وجب فيها الواو أراد أن يبين أن أيّ جملة يجوز **ذلك** فيها وأيّ جملة لا يجوز، فقال: **وكل جملة** خالية عن ضمير ما أي الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال وذلك
الجواز المذكور
بأن يكون **فاعلا** أو مفعولا **معرفا** أو منكرا **مخصوصا لا نكرة** محضة أو مبتدأ أو خبرا،
الاسم المذكور — ولو بواسطة حرف الجر — خالية عن التخصيص
فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح،........................
راجع للثلاثة

إن خلت إلخ: بأن لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا. [الدسوقي: ٣/١٢٥] **وجب فيها الواو:** أي لفظا أو تقديرا كما في قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص، وصاحبه لا يدري ما حاله:

نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدري

فالواو مقدرة أي والماء غامره، لكن قال الدماميني: الربط يحصل بالواو وبالضمير، فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما، فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير، بل هو أولى؛ لأنه الأصل في الربط، فيقال: تقديره: الماء غامره فيه. [التجريد: ٢٦٧]

ليحصل الارتباط إلخ: قال الشيخ: وتسميتنا لها واو الحال لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة؛ فإنها وإن لم تكن عاطفة فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنـــزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها، فاعرف ذلك ونظيرها في هذا الفاء في جواب الشرط نحو: إن تأتني فأنت مكرم. (الدلائل)

ولما ذكر: والحاصل أنه قد بين أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت خالية عن الضمير وجب فيها الواو، فأراد أن يبين أن أيّ جملة تصلح لهذا الوصف، أعني وقوعها حالا خالية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجوبا. (السيّد السند)

ذلك: أي الربط بالواو مع الخلو عن الضمير. [الدسوقي: ٣/١٢٦]

وكل جملة إلخ: لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير إذا كانت حالا، وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها، بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح، أشار إلى بيان ذلك فقال: وكل إلخ. [التجريد: ٢٦٨]

فاعلا: كقولك: "جاء زيد"، فزيد اسم يصح أن تجيء منه الحال، فإذا أتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك: عمرو يتكلم، جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد، أي جاء حال كون عمرو يتكلم. (التجريد)

معرفا: راجع لكل من الفاعل والمفعول. **مخصوصا:** بنعت أو إضافة أو غيرهما [أي نفي أو نهي أو استفهام]. (الدسوقي)

لا نكرة: هذا محترز قوله: "يجوز أن ينتصب عنه الحال". (الدسوقي)

وإنما لم يقل: "عن ضمير صاحب الحال"؛ لأن قوله: "كل جملة" مبتدأ، خبره قوله:
مع أنه أخصر — وما بينهما قيود للمبتدأ
يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه أي عما يجوز أن ينتصب عنه بالواو، وما لم يثبت له
من تتمة العلة — بمعنى مع
هذا الحكم - **أعني** وقوع الحال عنه - لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا
مجازا، وإنما قال: "ينتصب عنه حال"، **ولم يقل**: يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه؛
باعتبار مما يؤول إليه
ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدّرة بالمضارع المثبت، **فيصح** استثناؤها
في ذلك القول — متصلا
بقوله: **إلا المصدّرة** بالمضارع المثبت نحو: جاء زيد ويتكلم عمرو، **فإنه لا يجوز** أن يجعل
الجملة المصدرة
"ويتكلم عمرو" حالا عن زيد لما سيأتي من أن ربط مثلها يجب أن يكون **بالضمير**
في قوله: لأن الأصل إلخ — في كونها مضارعية مثبتة
فقط. ولا يخفى أن المراد بقوله: "كل جملة" الجملة الصالحة للحالية **في الجملة**، ....
وهي الخبرية — في بعض الأحوال

وإنما: حاصله أنه لو قال: عن ضمير صاحب الحال لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز، والحقيقة أولى لأصالتها. [الدسوقي: ١٢٦/٣] **أعني**: لما كان المتبادر عود الإشارة إلى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا قال: أعني إلخ. [التجريد: ٢٦٨] **ولم يقل إلخ**: أي بدل قوله: "يجوز أن ينتصب عنه حال". [الدسوقي: ١٢٧/٣]

ليدخل فيه: أي في ذلك القول، أعني قوله: وكل جملة خالية عن ضمير "ما" يجوز أن ينتصب عنه حال، بخلاف ما لو قال: يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه، فإنه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا. (التجريد)

الجملة الخالية: أي ودخولها مطلوب لأجل إخراجها بعد ذلك بالاستثناء، ووجه دخول الجملة المذكورة في كلامه أنه يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال، بخلاف ما لو قال: يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه، فإنها لا تدخل فيه؛ إذ لا يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن تقع حالا عنه؛ لعدم جواز وقوعها حالا مع أن دخولها مطلوب لأجل أن تخرج بعد ذلك بالاستثناء. (الدسوقي)

إلا المصدّرة إلخ: قال في "الأطول": يجب أن يستثنى المصدرة بالماضي الخالي عن "قد" لفظا وتقديرا أيضا، أقول: سيأتي في مبحث اقتران الماضي بـــ"قد" جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة. (التجريد)

فإنه لا يجوز إلخ: أي ويجوز أن تجعل تلك الجملة عطفا على جملة "جاء زيد" عند وجود الجامع بينهما. (الدسوقي)

بالضمير فقط: أي وليس في "يتكلم عمرو" ضمير، فلو قيل: "معه" صح جعلها حالا. (الدسوقي)

في الجملة: زادها لإدخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت؛ فإنها تصلح للحالية في حال اشتمالها على الضمير. (التجريد)

بخلاف الإنشائيات فإنها **لا تقع حالا** البتة، لا مع الواو ولا بدونها.

[امتناع الواو على المضارعة المثبتة]

وإلا عطف على قوله: "إن خلت" أي **وإن لم تخل** الجملة الحالية عن ضمير صاحبها، فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها **أي الواو** نحو **قوله تعالى:** ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ (المدثر:٦) **أي** لفظا ومعنى **لا تعط حال كونك تعد ما** وجب الاكتفاء بالضمير **تعطيه كثيرا؛ لأن الأصل........**

لا تقع حالا: [يعني بنفسها غير دالة بالقول، والتحقيق أن الحال هو القول، والجملة الإنشائية مقولة له، فلا تكون حالا إلا على سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها المحذوف الواقع حالا. (السيّد السند)] أي إلا بتقدير قول يتعلق بها، فإذا قلت: جاء زيد، هل ترى فارسا يشبهه؟ لم يصح أن يكون جملة "هل ترى إلخ" حالا إلا بتقدير: "مقولا فيه: هل ترى إلخ"؛ لأن الحال كالنعت وهو لا تكون إنشاء، وتوضيحه على ما قيل: إنه يمتنع وقوع الإنشائية حالا؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها، فيجب أن يكون مضمونها حاصلا، وهذا إنما يظهر في الخبرية دون الإنشائية؛ لأن الإنشائية إما طلبية كـــ"اضرب"، أو إيقاعية نحو: "بعت واشتريت" بالاستقراء، والمقصود من الأول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أو لا، ومن الثانية الإيقاع، وأيًّا مّا كان فلا يصح أن يقيد مضمون العامل الحاصل بالفعل بطلب شيء لم يقع؛ أو بإيقاع شيء لم يقع؛ إذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع؛ إذ لابد في القيد أن يكون واقعا كالمقيد. [الدسوقي: ١٢٨/٣]

وإن لم تخل: أي بأن اشتملت على الضمير، فهي حينئذٍ إما أن تكون اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن تكون فعلها مضارعا أو ماضيا، والمضارع إما أن يكون مثبتا أو منفيا، فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسمية في بعض الأحوال، وبعضها يجب الضمير فيها كالمضارعية المثبتة، وبعضها يستوي فيها الأمران، وهي المضارعية المنفية والماضوية لفظا، وبعضها يترجح فيه أحدهما كالاسمية في بعض الأحوال. وقد أشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله: فإن كانت فعلية إلخ. [الدسوقي: ١٢٩/٣]

تستكثر: أي على قراءة الرفع، وهي المتواتر، وأما على قراءته بالجزم على أنه بدل اشتمال من "تمنن" فليس مما نحن فيه، ولا يصح أن يجزم لكونه جوابا للنهي؛ لأن شرط الجزم في جوابه صحة تقدير "إن" الشرطية قبل "لا" على الراجح، وهذا الشرط مفقود هنا. [التجريد: ٢٦٩] تعدّ: أي فالسين والتاء للعد، وجعلهما بعضهم للطلب، فالمعنى حينئذٍ لا تعط قليلا تطلب كثيرا. (الدسوقي) لأن الأصل: علة لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير في الجملة المذكورة (الدسوقي)، وقيل: أصالة المفردة إما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة، وإما بمعنى أن الحال فضلة، وكونها فضلة يقتضي إعرابها بالنصب، والإعراب يقتضي الإفراد؛ لعراقة المفرد أي تأصله في الإعراب. (التجريد)

في الحال هي الحال المفردة **لعراقة المفرد** أصالته في الإعراب وتطفل الجملة عليه لوقوعها موقعه. وهي أي المفردة **تدل** في أصل وضعها على حصول صفة أي معنى **قائم بالغير**؛ لأنها لبيان الهيئة الحال صراحة أو التزاما التي عليها الفاعل **أو المفعول**، **والهيئة** معنى قائم بالغير غير ثابتة بأن تنفك عن صاحبها؛ لأن الكلام في الحال المنتقلة حال التلبس بالفعل مقارن ذلك **الحصول** لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا التخصيص المذكور معنى **المقارنة** وهو أي المضارع المثبت كذلك أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة، الحال المفردة **فيمتنع الواو** فيه كما في المفردة، أما الحصول أي دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة؛ فلكونه فعلا فيدل **على التجدد وعدم الثبوت** عدم الدوام.................

لعراقة المفرد: أي تأصله في الإعراب، وإنما تعرب الجملة محلا لتطفلها على المفرد وبوقوعها موقعه. [التجريد: ٢٢٩]
وهي: أما دلالتها على الحصول؛ فلأنها إثبات والإثبات حصول بخلاف النفي، وأما دلالتها على أنها غير ثابتة؛ فلكونها هيئة للفعل الذي هو عامل فيها، وهيئة الشيء كالصفة له، وإذا كان ناصب الحال فعلا أو ما في معناه والفعل يدل على التجدد لزم أن تكون صفة ذلك الفعل دالة على التجدد لاستحالة تجدد الموصوف دون الصفة ...، وأيضا فهي منتقلة والانتقال تجدد. (عروس الأفراح)
تدل: أي صراحة أو بطريق اللزوم، كما في قولك: جاء زيد غير ماش، فإن عدم المشي يستلزم الركوب، أو يقال: إن الكثير فيها ذلك، أي الدلالة على حصول صفة، فاندفع ما يقال: إن قولك: "جاء زيد غير ماش" لا يدل على حصول صفة، بل إنما يدل على عدم الصفة. [الدسوقي: ١٣٠/٣] قائم بالغير: فالمراد: الصفة اللغوية لا النحوية. أو المفعول: ولو بواسطة حرف الجر، فدخل المجرور. [التجريد: ٢٦٩] والهئية: وذلك لأن ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له: هيئة، وباعتبار قيامه به يقال له: صفة. (الدسوقي)
الحصول: [فـ"مقارن" صفة لـ"الحصول"]. المقارنة: أي معناها اللازمي أو المطابقي. فيمتنع الواو: اعترض بأن هذا قياس في اللغة، وقد منعه كثير من المحققين، وأجيب بأنا لا نسلم أن هذا قياس في اللغة؛ إذ التعليلات النحوية المذكورة في أمثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال، وإلا فأصل الدليل الاستعمال. (الدسوقي)
على التجدد: أي لصفته التي هي معنى الفعل، والمراد بتجددها حدوثها في الزمان ووجودها بعد العدم. (الدسوقي)
وعدم الثبوت: فيه أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلا؛ لأن التجدد الذي يدل عليه الفعل وضعا إنما هو الوجود بعد العدم، والمطلوب إنما هو الانتفاء بعد الوجود، والفعل لا يدل على ذلك. وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعونة أن شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت، فمبنى الأمر على ذلك. (التجريد)

مثبتا فيدل على **الحصول، وأما المقارنة**؛ فلكونه مضارعا **فيصلح للحال** كما يصلح للاستقبال، **وفيه نظر**؛ لأن الحال الذي يدل عليه المضارع هو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصددها يجب أن تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال، **ماضيا كان** أو حالا أو مستقبلا، فلا دخل للمضارعة في المقارنة، **فالأولى** أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن **اسم الفاعل** لفظا.........................

في هذا التعليل

حقيقة الحال الزمانية

الحصول: حصول معناه لما أثبت له. [الدسوقي: ١٣١/٣] **وأما المقارنة**: عطف على قوله: "أما الحصول" أي وأما دلالة المضارع على مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيدا له. (الدسوقي) **فيصلح للحال**: فحينئذٍ يكون مضمونه مقارنا للعامل إذا وقع حالا؛ لأن الحال يجب مقارنتها للعامل، وأنت خبير بأن قوله: "فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال" لا يفيد المقارنة على التعيين، بل يحتملها كما يحتمل التأخر، فلو قال الشارح: "وهو حقيقة في الحال" بعد قول المصنف: "مضارعا" كان أولى. (الدسوقي)

وفيه نظر: أي في قوله: "وأما المقارنة فلكونه مضارعا" نظر؛ لأنه لا ينتج المدعى. وحاصل ذلك النظر أن الحال الذي يدل عليه المضارع زمان التكلم، وحقيقته عرفا أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال النحوية التي نحن بصددها ينبغي أن يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، فالمضارع إنما يدل على مقارنة مضمونه لـــزمن التكلم، وليس هذا مراداً ههنا؛ لأن المراد مقارنة مضمون الحال لـــزمن مضمون عاملها، فهذه المقارنة المرادة هنا لا ينتجها المضارع. [الدسوقي: ١٣٢/٣]

ماضيا كان: وهذا تعميم في زمان وقوع مضمون الفعل العامل في الحال، وإذا كان زمان العامل في الحال تارة يكون ماضيا، وتارة يكون حالا، وتارة يكون استقبالا كان أعم من زمان التكلم الذي يدل عليه فعل المضارع الواقع حالا، وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول في إفادة المقارنة المرادة هنا، وهي مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه أيّ زمان كان، وإن كانت تدل على المقارنة في بعض الأحوال وذلك إذا كان زمان العامل حاليا. (الدسوقي)

فالأولى: بسلامة هذا التعليل من الخدش مع كونه أخصر (الدسوقي) وأجاب البعض عن النظر المذكور بأن الحال في الجملة يستروح منه معنى المقارنة، واعترض عليه بأنه لا يفيد؛ لأن التعليل يصير وهميا لا حقيقيا، فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذي عللنا بها امتناع الواو فيه. (كذا في التحرير) **اسم الفاعل**: لتوافقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات. (الدسوقي)

وبتقديره معنى، وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: قمت وأصكّ (أضرب) وجهه، وقوله (عبد الله بن همام): **فلما خشيت** أظافيرهم (جمع أظفار جمع ظفر) :: أي أسلحتهم نجوت وأرهنهم مالكا (اسم رجل أو فرس)، فقيل: إنما جاز الواو في المضارع المثبت الواقع **حالا** على اعتبار حذف المبتدأ؛ **لتكون الجملة** اسمية أي وأنا أصك وأنا أرهنهم، كما في **قوله تعالى:** ﴿لِم تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ (الصف: ٥،٦) أي وأنتم قد تعلمون. وقيل (في الجواب عن ذلك): الأول أي قمت وأصكّ وجهه **شاذ**، والثاني أي نجوت وأرهنهم ضرورة (للشعر).

وقال عبد القاهر (جواب ثالث): هي أي الواو فيهما (المثالين) للعطف **لا للحال**، وليس المعنى قمت صاكا وجهه، ونجوت راهنا مالكًا، بل المضارع بمعنى الماضي، والأصل قمت وصككت، ونجوت ورهنت، **عدل** عن لفظ الماضي إلى المضارع ....

وبتقديره معنى: لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل لاشتراكهما في الحال والاستقبال، فقولك: "جاء زيد يتكلم" في معنى جاء متكلما، أي ولما كان اسم الفاعل إذا وقع حالا تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله. ولا يقال: إن ما ذكره الشارح من التعليل موجود في المضارع المنفي مع أنه يجوز ارتباطه بالواو؛ لأنا نقول: هذه حكمة تلتمس بعد الوقوع، فلا يلزم اطرادها. [الدسوقي: ١٣٢/٣]

وأما ما جاء: جواب عن وقوع الواو مع المضارع المثبت. [الدسوقي بتغيير: ١٣٣/٣] **فلما خشيت:** حاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم. [التجريد: ٢٧٠]

حالا: وهو "وأصك وأرهنهم" في المثالين. **لتكون الجملة:** أي ويجوز ارتباطهما بالواو، فيندفع الاعتراض. (الدسوقي)

قوله تعالى: وفي "التسهيل": أن المضارع المثبت إذا كان معه "قد" تجب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير، وحينئذ فلا يحتاج لجعله اسمية بتقدير المبتدأ، فالكلام في غير المقرون بـــ"قد"، فالتنظير بالآية لا يتم. [الدسوقي: ١٣٤/٣]

وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥] وأجيب: أن الجمع بتقدير مبتدأ محذوف، أو أريد بالمضارع الماضي. (عروس الأفراح)

شاذ: أي واقع على خلاف القياس النحوي، فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى، كما مر في تعريف الفصاحة. (عبد الحكيم) **لا للحال:** إذ يلزم عليه إما الشذوذ أو حذف المبتدأ، كما سبق. (الدسوقي بتغيير)

عدل: اعتذار عن عطف المضارع على الماضي. [التجريد: ٢٧٠]

حكاية للحال الماضية، **ومعناها** أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع.
الدال على الحضور

[جواز إتيان الواو وتركه في المضارع المنفي]

وإن كان الفعل مضارعا منفيا فالأمران جائزان الواو وتركه كقراءة ابن ذكوان ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِ﴾ (يونس: ٨٩) بالتخفيف أي بتخفيف النون، **فيكون** "لا" للنفي دون النهي؛
والمعنى فاستقيما غير متبعين
لثبوت "النون" التي هي علامة الرفع، **فلا يصح** عطفه على الأمر قبله، فيكون الواو للحال
فاستقيما
بخلاف قراءة العامة ﴿وَلا تَتَّبِعَانِّ﴾ (يونس: ٨٩) بالتشديد، فإنه نهي مؤكد معطوف على الأمر
عامة القراء بنون الثقيلة وكل منهما إنشاء
الذي قبله، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا﴾ أي **أيّ شيء** ثبت لنا ﴿لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ (المائدة: ٨٤)
استفهام إنكار

حكاية الحال: أي فهي مانعة من رعاية التناسب بين المعطوفين؛ لما علمت من أن رعاية المعنى أوجب من رعاية اللفظ. [الدسوقي: ١٣٤/٣] ومعناها: أي معنى حكاية الحال في المثال الذي كلامه فيه أن يفرض إلخ، وإنما يرتكب هذا الفرض في الماضي المستغرب، كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول: "رأيت الأسد فآخذ السيف فأقتله". [الدسوقي: ١٣٥/٣] وإن كان: عطف على معنى قوله: "والفعل مضارع مثبت"؛ لأنه في معنى قولنا: فإن كان الفعل مضارعا مثبتا (الدسوقي) منفيا: أي بـ"ما" أو بـ"لا"، لا بـ"لن"؛ لأنها تخلص الفعل للاستقبال، والجملة الحالية يجب تجريدها عن عَلَم الاستقبال للتنافي بحسب الظاهر. [التجريد: ٢٧٠]

فالأمران: أي على السواء، وبعضهم رجح الترك. [الدسوقي: ١٣٦/٣ والتجريد] وَلا تَتَّبِعَانِّ: والذي ذكره جمهور النحاة أن المضارع المنفي بـ"لا" هو كالمضارع المثبت فلا تدخله الواو، وإنما المصنف تبع المفصّل، وأجابوا عن المثال بأنه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى: ﴿لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ﴾ [البقرة: ٨٣]. [عروس الأفراح: ١٣٧]

فيكون: فيه أن ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِ﴾ (يونس: ٨٩) على تقدير كونه حالا يكون مؤكدة؛ لأن الاستقامة تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون، وكلامنا في الحال المنتقلة لا في المؤكدة كما سبق. [الدسوقي ملخصا: ١٣٧/٣]

فلا يصح: لعدم صحة عطف الخبر على الإنشاء. (التجريد) أي شيء: فكان مانعا لنا من الإيمان. (التجريد) لا نؤمن: حال من الضمير، والعامل ما في "اللام" من معنى الفعل، أي أيّ شيء حصل لنا غير مؤمنين؟ فهو إن كان لحصول شيء في هذه الحال مستلزم لإنكارها على سبيل المبالغة؛ إذ حصول شيء مّا لازم في هذه الحالة، فإذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكرة. (عبد الحكيم)

أي حال كوننا غير مؤمنين، فالفعل المنفي حال بدون الواو، وإنما جاز فيه الأمران

لا نؤمن وصاحب الحال الضمير المجرور المضارع المنفي

لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا، والمنفي إنما يدل

والمقارنة يناسبها ترك الواو

مطابقة على عدم الحصول، وكذا يجوز الواو وتركه إن كان الفعل ماضيا لفظا أو معنى،

مثبتا كان أو منفيا

كقوله تعالى إخبارا عن زكريا عليه السلام: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ (آل عمران: ٤٠)

تامة جملة حالية

بالواو، وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: ٩٠) بدون الواو،

جملة حالية بدون الواو

وهذا في الماضي لفظا، وأما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بـ"لم أو لمّا"؛ فإنهما

المذكور من المثالين ومعنى فقط

يقلبان معنى المضارع إلى المضي، وأورد للمنفي بـ"لَم" مثالين: أحدهما مع الواو

والآخر بدونه. واقتصر في المنفي بـ"لَمّا" على ما هو بالواو، ....

على المقارنة: حاصله أن المضارع المنفي أشبه المفرد في شيء دون شيء؛ فلذا جاز فيه الأمران. ولو أشبهه في الشيئين لامتنع دخول الواو عليه، كما امتنع دخولها على الحال المفردة، فلدلالته على المقارنة وجد فيه من مشابهة المفرد فجاز الترك، وبعدم دلالته على الحصول يكون فيه عدمها فجاز الإتيان. [الدسوقي: ١٣٨/٣، والتجريد: ٢٧٠]

لكونه مضارعا: انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا، وفيما يأتي في الماضي المنفي استمرار النفي، مع أن الفعل في الموضعين منفي، ومع أن المقارن في الحقيقة النفي لا الفعل في الموضعين؟ ويمكن أن يجاب عنه بأن "لم" و"لما" لما كانا كالجزء من الفعل وقلّبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض. [التجريد: ٢٧١]

الحصول: وعدم حصول الصفة يناسبه دخول الواو. مطابقة: أي وإن دل التـزاما على حصول ما يقابل الصفة المنفية؛ لأنه متى نفي شيء ثبت نقيضه؛ لأن النقيضين لا يرتفعان، لكن الأصل المعتبر دلالة المطابقة. (الدسوقي)

وكذا: أي كجواز الأمرين في المضارع المنفي. (التجريد) أنى يكون: أي يوجد، والسؤال ليس على وجه الشك في المقدر، بل سؤال فرح وتعجب. [الدسوقي: ١٣٩/٣ وغيره]

وقد بلغني الكبر: جملة حالية ماضوية مرتبطة بالواو، فالحال بلوغ الكبر وهو قد يحصل وقد لا يحصل، وإن كان بعد حصوله لازما، فصح كونه منتقلا، فلا يرد أن الكلام في الحال المنتقلة، والكبر بعد بلوغه غير منتقل، على أن الكبر يمكن عقلا زواله بعود الشباب بل قد وقع كزليخا. (التجريد والدسوقي) حصرت صدورهم: أي حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم، أي جاؤوكم في هذه الحالة. (الدسوقي)

المنفي بلم أو لما: وأما المنفي بغيرهما فإن كان ذلك النافي يخلص المضارع للاستقبال كـ"لن" لم تقع الجملة حالا، وإن كان "ما" أو"لا" فيجوز الأمران كما تقدم، وعند ابن هشام يجب ترك الواو. (التجريد)

فكأنّه لم يطلع على **مثال** ترك الواو فيه إلا أنه مقتضى القياس، فقال: وقوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ **يَمْسَسْنِي** بَشَرٌ﴾ (آل عمران: ٤٧)، وقوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ (آل عمران: ١٧٤)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٤) أما المثبت أي أما جواز الأمرين في الماضي المثبت فلدلالته **على الحصول** يعني **حصول صفة** غير ثابتة، لكونه فعلا مثبتا **دون المقارنة** لكونه ماضيا فلا يقارن الحال، ولهذا أي ولعدم دلالته على المقارنة **شرط** أن يكون مع "قد" ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ (آل عمران: ٤٠) **أو مقدرة**.........

ترك الواو — عطف على أورد — مثال للمنفي بلم مع الواو — مثال بدون الواو — مثال للمنفي بلما مع الواو — الواو وتركه — أراد به الماضي لفظا ومعنى — أي الماضي — الماضي — مقارنة الحال

مثال: أي مما يستشهد به، فلا يقال: المثال لا يشترط صحته، وقد مثل له في التسهيل بقول الشاعر:

فقالت له العينان: سمعا وطاعة وحدرتا كالـدر لمـا يثقب

أي وحدرتا دمعا شبيها بالدر في حال كونه غير مثقب. [الدسوقي: ١٤٠/٣] **لم يمسسني**: فإن قلت: عدم مس البشر ماض والعامل وهو "يكون" مستقبل، فلا مقارنة بين الحال وعاملها؟ قلت: أجابوا عن ذلك بأن التقدير: كيف يكون لي غلام والحال أني لم يمسسني بشر فيما مضى؟ ومن هذا تعلم أن العامل في الحال إذا قيد بحال يعلم مضيها وسبقها لذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة. (الدسوقي)

على الحصول: فيشبه الحال المفردة، فجاز ترك الواو. [التجريد: ٢٧١] **حصول صفة**: وقد تضمن هذا الكلام - أعني قوله: لدلالته على حصول صفة غير ثابتة — شيئين: أعني كون الحاصل صفة، وكون تلك الصفة غير ثابتة أي غير دائمة. وقوله: "لكونه فعلا مثبتا" علة لإفادة هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب، وذلك لأنه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة، ومن حيث كونه فعلا - والفعل يقتضي التجدد المستلزم للعدم - يفيد عدم الثبوت. [الدسوقي: ١٤١/٣] **دون المقارنة**: فلم يشبه الحال المفردة، فجاز الواو.

شرط: أي شرط في الماضي المثبت الواقع حالا أن يكون مع "قد"، وهذا الكلام مشعر بأنه عام لكن مذهب البصريين أن "قد" إنما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا إذا لم يكن بعد إلا. (عبد الحكيم) **أو مقدرة**: قال ابن مالك: هذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود "قد" مع الفعل المشار إليه لا يزيده معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر أن يدل على معنى لا يفهم بدونه. فإن قلت: "قد" تدل على التقريب. قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام. (عبد الحكيم)

كما في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: ٩٠)؛ **لأن "قد" تُقرّب** الماضي من
ضاقت — علة للمعلل مع علته

الحال، والإشكال المذكور **واردٌ ههنا**، وهو أن الحال التي نحن بصددها غير الحال التي
فيما مضى — وهي الحال النحوية — وهي زمان التكلم

تقابل الماضي ويقرّب "قد" الماضي منها، فيجوز المقارنة **إذا كان** الحال والعامل ماضيين،
تفريع على مغايرة الحالين

ولفظة "قد" إنما تقرب الماضي من الحال التي زمان التكلم، وربما تبعده عن الحال التي نحن
ولسنا بصددها — تبعد "قد" الماضي

بصددها كما في قولنا: جاء زيدٌ في السنة الماضية وقد ركب فرسه، **والاعتذار** عن ذلك
الإيراد

مذكور في الشرح. وأما المنفي أي جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالته على **المقارنة**
المطول — الإتيان بالواو وتركه — لفظا ومعنى

دون الحصول، أما الأول أي دلالته على المقارنة فلأنّ "لَمَّا" **للاستغراق**...........

لأن قد تقرّب: اعترض على هذا التعليل بأن "قد" تفيد المقاربة بالباء،لا المقارنة بالنون، والمطلوب في الحال هو الثاني لا الأول، وحينئذٍ فلا تكون كلمة "قد" المقربة للحال كافية في ذلك المقام. وأجيب بأن المقاربة بمنزلة المقارنة، فإن القريب من الشيء في حكمه، ولذا أطلق "الآن" على الزمان القريب من الحال، فقول الشارح: لأن "قد" تقرب الماضي من الحال، أي والمقاربة في حكم المقارنة، فلا إشكال. [التجريد: ٢٧٢]

وارد: حاصل ما ذكره من الإشكال أن الحال التي انتفت عن الماضي، ويدل عليه المضارع، وتقرب "قد" إليها هي زمان التكلم وهي خلاف الحال التي نحن بصددها، وربما بعدت "قد" عنها كما إذا قلت: جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب، فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذي هو مفاد "قد". [الدسوقي: ١٤٢/٣] **ههنا:** على قوله: لأن قد تقرب إلخ.

إذا كان: يعني فقولكم: "فلا يقارن الحال" غير مناسب. (التجريد) **والاعتذار:** حاصل ما ذكره في الشرح من الاعتذار: أن "قد" وإن قربت الماضي من الحال بمعنى زمن التكلم، والحال التي نحن بصددها الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانهما واحدا، وهما متباينان لكنهما متشاركان في إطلاق اسم الحال عليهما، وفي الجمع بين الماضي والحال بشاعة وقبح من حيث اللفظ، فذكرت "قد" لتقرب الماضي من الحال في الجملة دفعا لتلك البشاعة اللفظية، فتصدير الماضي المثبت بـــ"قد" بمجرد الاستحسان. وقيل: الأولى في الجواب: أن المضي باعتبار العامل في الحال، والتقريب بـــ"قد" باعتباره. فإذا قلت: "جاءني زيد ركب" ربما يفهم منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجيء فيؤتى بـــ"قد" لتقربه منه، تأمل. [الدسوقي: ١٤٣/٣، التجريد]

المقارنة: فيجوز ترك الواو فيه لمشابهته بالحال المفردة. (الدسوقي) **دون الحصول:** فيجوز الإتيان بالواو لعدم مشابهته بالحال المفردة. (الدسوقي) **للاستغراق:** يعني نصا بخلاف غيرها، فإنه وإن كان للاستغراق لكنه ليس نصا، بل بمعونة أن الأصل استمرار الانتفاء، فلا يجوز أن يقال: لمّا يقدم زيد بالأمس وقدم الآن. (الدسوقي)

أي لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، وغيرها أي غير لمّا مثل "لم" و"ما" لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع أن الأصل استمراره أي استمرار ذلك

بالإضافة والتنوين　　　　الكثير الراجح

الانتفاء - لما سيجيء - **حتى تظهر** قرينة على الانقطاع كما في قولنا: لم يضرب زيدٌ

وقت التكلم　　　　في التحقيق الآتي　　　　كالقرينة التي في قولنا

أمس **لكنّه** ضرب اليوم، فيحصل به أي بالنفي أو **بأن الأصل** فيه الاستمرار الدلالة

الانتفاء

عليها أي على المقارنة عند الإطلاق وترك التقييد بما يدلّ على انقطاع ذلك الانتفاء

عطف تفسير　　　　قبل زمن التكلم

بخلاف المثبت، فإن وضع الفعل **على إفادة** التجدّد من غير أن يكون الأصل استمراره، فإذا قلت: "ضرب مثلا" كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي. وإذا قلت: "ما ضرب" أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، لكن

ردا لمن قال: ضرب

لا قطعيا، بخلاف "لما"، **وذلك** لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي **في طرفي**

فإنها تفيد ذلك قطعا

نقيض، ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائما.

وتحقيقه أي تحقيق **هذا الكلام** أن **استمرار** العدم لا يفتقر **إلى سبب**، ....

حتى تظهر: غاية لقول المصنف: استمراره، أي فإذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال: الأصل بقاؤه. [الدسوقي: ١٤٤/٣] لكنّه: أي فهذه قرينة على أن انتفاء الضرب لم يستمر من الأمس إلى وقت التكلم، فهو مخصص للأصل لا مناقض له. (الدسوقي) بأن الأصل: فصار كالدال على الانتفاء المتصل مثل لما، فحصلت في الكل الدلالة على المقارنة فصار كالمضارع المنفي. (عروس الأفراح) بخلاف المثبت: أي الماضي المثبت، فإنه لا يفيد الاستمرار المقتضي للمقارنة لا وضعًا ولا استصحابا كما في الماضي المنفي. (الدسوقي)

على إفادة: هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء. وذلك: كون النفي يفيد الاستمرار والإثبات لا يفيده. [التجريد: ٢٧٢]

في طرفي نقيض: المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد، والمراد طرفان هما نقيضان، أو المراد بالنقيض التناقض، ولفظة "في" زائدة على الصورتين تأمل. (التجريد)

هذا الكلام: أي تحقيق أن الأصل استمرار النفي. أن استمرار: أي الذي من جملة مفاد الماضي المنفي. (الدسوقي)

إلى سبب: أي إلى سبب موجود مؤثر، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود، ولما كان لا يفتقر إلى وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدي للمقارنة. [الدسوقي: ١٤٦/٣]

بخلاف استمرار الوجود يعني أنّ بقاء الحادث - وهو استمرار وجوده - يحتاج إلى
بقاء الحادث
سبب موجود؛ لأنه وجود عقيب وجود، ولابد لوجود الحادث من السبب بخلاف
استمرار وجود الحادث
استمرار العدم؛ فإنه عدم، فلا يحتاج **إلى وجود سبب**، بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود. والأصل في **الحوادث** العدم حتى يوجد عللها، **ففي الجملة** لما كان الأصل في المنفي الاستمرار حصل **من إطلاقه** الدلالة على **المقارنة**. وأما الثاني أي عدم دلالته على الحصول؛ **فلكونه منفيا** هذا إذا كانت الجملة فعلية.
ما ذكر من التفصيل

[الاختلاف في الواو حين كون الحال جملة اسمية]

وإن كانت اسمية فالمشهور **جواز تركها** أي الواو ....
الجملة الواقعة حالا — عند علماء العربية

بخلاف استمرار: فإنه يفتقر إلى وجود سبب مؤثر. [الدسوقي: ١٤٦/٣] **إلى وجود سبب**: أي إلى سبب موجود مؤثر بل يكفيه إلخ، وهذا مراد من قال: إن العدم لا يعلل، أي لا يفتقر إلى علة وسبب موجود، فلا ينافي أنه يفتقر إلى انتفاء سبب الوجود، ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود بمعنى أن العدم أصل فيه دون الوجود؛ لأن العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود. (الدسوقي)

الحوادث: والأصل في الموجودات - أي الموجودات الحادثة - العدم؛ لكون الانتفاء في سبب الوجود أصلا، ولا يحتاج العدم إلى انتفاء طار بعد سبب الوجود. (الدسوقي) **ففي الجملة**: أي وأقول قولا ملتبسا بالجملة، أي بالإجمال. (الدسوقي) **من إطلاقه**: أي من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء. (الدسوقي)

المقارنة: قال في "المطول": وقد عرفت ما فيه إلخ أي من المطلوب في الحال المقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا لزمان التكلم، واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم، فأين هذا من ذاك؟ [التجريد: ٢٧٣] **فلكونه منفيا**: والمنفي إنما يدل النفي فيه بالمطابقة على نفي صفة لا على ثبوتها، وكون الثبوت حاصلا باللزوم غير معتبر، فتقرر بهذا أن الماضي المنفي يشبه الحال المفردة في إفادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو، ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الإتيان بهما، فجاز الأمران فيه كما جاز في المثبت. (الدسوقي)

جواز تركها: أي والإتيان بها، وإنما نص على جواز الترك؛ لأنه هو المختلف فيه، وأما الإتيان فلم يقل أحد بامتناعه. (التجريد)

لعكس ما مر في الماضي المثبت أي لدلالة الاسمية على المقارنة؛ لكونها مستمرة، لا على حصول صفة غير ثابتة **لدلالتها** على الدوام والثبات، نحو: كلّمته **فوه إلى فيَّ أي مشافها**، وأيضا المشهور و**أن دخولها** أي الواو أولى من تركها؛ لعدم دلالتها أي الجملة الاسمية على عدم **الثبوت** مع ظهور الاستيناف **فيها**، **فحسن** زيادة رابط نحو: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢) أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت، وقال عبد القاهر: إن كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية ....

فيكون الفعل بمنـزلة اللازم — فيكون مفعولة مقدرا — هذا مقابل المشهور

بعكس إلخ: أي إنما جاز الترك لأجل أنه تحقق فيها عكس ما مر في الماضي المثبت، والذي مر في الماضي المثبت هو دلالته على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة، وعكسه الموجود في الجملة الاسمية هو دلالتها على المقارنة من جهة إفادتها الدوام والثبوت المقتضي للاستمرار حتى في زمن التكلم، وعدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة؛ لأن الغرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فأشبهت المفردة من جهة إفادة المقارنة، وذلك يستدعي سقوط الواو، ولم تشبهها في جهة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة، وذلك يستدعي وصلها بالواو، فلما وجد فيها الداعي لكل منهما جاز فيها الأمران كما مر في غيرها. [الدسوقي: ١٤٨/٣]

لدلالتها: فهي تدل على حصول صفة ثابتة. (الدسوقي) **فوه إلى في:** [أي ويجوز أن يقال: "وفوه إلى فيّ" بالواو. (الدسوقي: ١٤٩/٣)] من غير واو، فعند المصنف يجوز أن يأتي بها، كما يجوز تركها للتعليل المذكور. وقيل: إن الجملة الاسمية إذا كانت متحصلة من أبعاض ذي الحال امتنعت الواو لاستغناء الجملة عنها لارتباطها الجزئية نحو: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، وكلّمته فوه إلى فيّ. وقيل: إن الواو غير ممتنع لكن الترك أرجح وأكثر. (ملخص)

أي مشافها: أشار بذلك إلى أن الجملة حال من التاء، أي كلّمته في حال كوني مشافها له، ويصح أن تكون حالا من الهاء أي حال كونه مشافها لي أو من التاء والهاء معا أي حال كوننا مشافهين. (الدسوقي)

أن دخولها: أي لأن الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله: "جواز تركها". وأشار الشارح بتقدير المشهور إلى أن قول المصنف: "وإن دخولها أولى" عطف على قوله: "جواز تركها" لا على "المشهور". (الدسوقي)

الثبوت: أي لدلالتها على الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات. (الدسوقي)

فيها: أي دون الفعلية، والحاصل أن الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على الثبوت، ومن ظهور الاستئناف فيها، فلذا ترجح فيها الواو. [الدسوقي: ١٥٠/٣] **فحسن:** لظهور انفصالها عن العامل في صاحب الحال، والانفصال يحتاج إلى مزيد ربط. (الدسوقي)

ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا (ماضيا أو غيره) نحو: جاء زيد وهو يسرع، أو اسما نحو: جاءني زيد وهو مسرع، **وذلك** (بيان ذلك) لأن الجملة (الحالية) لا تترك فيها الواو حتى (غاية في النفي) تدخل **في صلة العامل وتنضم إليه** في الإثبات، وتقدر **تقدير المفرد** في أن لا يستأنف لها الإثبات، (عطف لازم أو تفسير مراد) **وهذا** (الدخول والانضمام والتقدير) مما يمتنع في نحو: جاءني زيد وهو يسرع أو مسرع؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنـــزلة إعادة اسمه (الظاهر) صريحا في أنك لا تجد (عطف تفسير) سبيلا (طريقا) إلى **أن تدخل** "يسرع" في صلة المجيء وتضمّه إليه في الإثبات؛ لأن إعادة ذكره لا تكون حتى يقصد استئناف (الإخبار) الخبر عنه (عن زيد) بأنه يسرع، **وإلا لكنت** تركت المبتدأ **بمضيعة** وجعلته لغوا **في البين**، وأجري مجرى أن تقول: جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه، .....

ضمير ذي الحال: لعل الأولى عين ذي الحال؛ ليشمل ما إذا كان المبتدأ ضميرا أو اسما ظاهرا كما يؤخذ من كلامه. [الدسوقي: ١٥١/٣] **وذلك:** أي بيان ذلك وجوب الربط بالواو في الحالين المذكورين، وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدما في الجملة يدور على كونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها، فتأمل. [الدسوقي: ١٥٢/٣] **في صلة العامل:** أي في صلة عامل الحال، والمراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الإثبات، وعدم جعله إثباتا مستقلا. [التجريد: ٢٧٤]

وتنضم إليه: أي وتنضم إلى مضمون العامل كالمجيء مثلا في قولك: جاء زيد فهو يسرع أو وهو مسرع، والمراد بانضمامها لمضمون العامل أن يكون إثباتها في إثباته، وتخصيص الإثبات؛ لأنه الأصل، وإلا فالحكم في النفي أيضا كذلك نحو: لم يجئ زيد وهو يتبسم أو وهو متبسم. (الدسوقي)

تقدير المفرد: أي تنـــزل منـــزلة المفرد في أنه لا يستأنف لها إثبات زائد على إثبات العامل، كما في المفردة، فإذا قلت: "جاء زيد يركب" كان في تقدير "جاء زيد راكبا"، فالمثبت هو المجيء حال الركوب لا مجيء مقيد بإثبات مستأنف للركوب كما هو مقتضى أصل الجملة الحالية. (الدسوقي) **وهذا:** أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل، والانضمام إليه في الإثبات، وتقديره تقدير المفرد مما يمتنع إلخ، وهذا المذكور المقتضي للترك ممتنع، فالترك ممتنع، فالإتيان بها واجب، وهو المطلوب. (التجريد)

أن تدخل: بأن تجعل "يسرع" قيدا للمجيء. (الدسوقي) **وإلا لكنت:** أي وإلا بأن أعدته بدون قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع، بل قصدت ضمه للعامل في الإثبات لكنت إلخ. (الدسوقي) **بمضيعة:** كمعيشة، اسم لمكان الضياع، وقيل: كمسألة. (الدسوقي بتغير) **في البين:** في ما بين الحال وعاملها. (التجريد)

ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة إثباتا، وعلى هذا **فالأصل** والقياس
وهذا الزعم باطل عطف تفسير
أن لا يجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو، وأما ما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج
حالا
عن قياسه وأصله بضرب من **التأويل** ونوعٍ من **التشبيه**، هذا كلامه في "دلائل
الشيخ عبد القاهر
الإعجاز"، **وهو مشعر** بوجوب الواو في نحو: جاءني زيد وزيد يسرع أو مسرع،
وجاءني زيد وعمرو يسرع أو مسرع **أمامه بالطريق الأولى**، ثم قال الشيخ: وإن جعل
نحو: "**على كتفه** سيف" ....

ثم تـزعم: بالنصب عطف على "تقول"، وقوله: "ولم تبتدئ إلخ" عطف تفسير، أي وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء؛ لأن الاستئناف ظاهر فيه. والحاصل أنه لو لم يعتبر الاستئناف في إعادة الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف في مثل: "جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه"؛ لأنه بمنزلته لكن عدم اعتبار الاستئناف في ذلك باطل؛ لئلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ بمضيعة. [الدسوقي: ١٥٣/٣]

فالأصل إلخ: [أي على التوجيه المشار له بقوله: لأن الجملة إلخ. (الدسوقي)] قال الشيخ: إن القياس والأصل: أن لا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالا إلا مع الواو، وأما الذي جاء بدونها سبيلها سبيل يخرج عن أصله وقياسه، والظاهر فيه بضرب من التأويل، ونوع من التشبيه فقولهم: كانت فوه إلى فيّ، إنما حسن بغير الواو من أجل أن المعنى كلمته مشافهة له، وليس الحمل على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم. (الدلائل)

التأويل: أي بالمفرد، وهو متعلق بقوله: "الخارج عن قياسه"، وذلك كما في قولك: كلمته فوه إلى فيّ، فترك الواو في هذه الجملة لتأولها بالمفرد وهو مشافها. (الدسوقي) التشبيه: أي كما في قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فجملة "أو هم قائلون" حال وتركت الواو فيها لتشبيه واو الحال بواو العطف، ولو أتي بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر وهو "أو". (الدسوقي) وهو مشعر: أي من جهة قوله: لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره، كان بمنـزلة إعادة اسمه صريحا إلخ وأجري مجرى أن تقول إلخ. (الدسوقي)

أمامه: راجع لقوله: جاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع، وإنما ذكره لأجل أن يكون في الجملة ضمير يعود على صاحب الحال، وإلا كانت الواو متعينة من غير نـزاع. (الدسوقي)

بالطريق الأولى: أي من وجوبها في وهو يسرع أو وهو مسرع، ووجه الأولوية أنه جعلها مشبها بهما حيث قال أولا: "كان بمنزلة إلخ" وقال ثانيا: "أجري مجرى إلخ"، ولا ريب أن المشبه به أقوى، وعلل بعضهم الأولوية بأن الاستئناف هنا أظهر؛ لأن الضمير أقرب إلى الاسم من الظاهر أو من الأجنبي. [التجريد: ٢٧٥] على كتفه: [مما تقدم فيه الظرف أو المجرور على اسم مرفوع. (التجريد)] قال الشيخ: فإن كان الخبر في الجملة الاسمية ظرفا، ثم كان قد تقدم على المبتدأ كقولنا: عليه سيف، أو في يده سوط كثر فيها أن تجيء بغير واو، ومما جاء منه كذلك قول بشار. (الدلائل)

حالا كثر فيها أي في تلك الحال تركها أي ترك الواو، نحو قول بشّار:

إذا **أنكرتني** بلدة أو نكرتُها **خرجت مع البازي** عليّ سواد

أهل بلدة — بسكون الياء طائر معروف

أي بقية من الليل، يعني إذا لم يعرف قدري أهلُ بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحِبا للبازي الذي هو أَبْكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح، فقوله: "عليّ سواد" **حال** ترك فيه الواو، **ثم قال الشيخ**: الوجه **أن يكون الاسم** في مثل هذا فاعلا للظرف، لاعتماده على ذي الحال **لا مبتدأ**، وينبغي أن يقدر **ههنا** خصوصا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل، ....

البكرة بامداد — الإضاءة — سواد — وهو على هنا — نائب الفاعل ليقدر — فهو في تأويل المفرد

حالا: أي من معرفة قبله نحو: جاء زيد على كتفه سيف، فلو كان صاحب الحال نكرة لوجبت الواو؛ لئلا يلتبس الحال بالنعت، كقولك: جاء رجل طويل وعلى كتفه سيف، فتجب الواو هكذا وإلا كان نعتا. [الدسوقي: ١٥٢/٣]
كثر فيها: لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتي، وهو جعل الاسم مرتفعا بالظرف لاعتماده على ما قبله، فتكون الحال مفردة لا جملة اسمية، وحينئذٍ فلا يستنكر ترك الواو. [الدسوقي: ١٥٣/٣]
أنكرتني: أنكر، ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد. ويقال: نكرت الرجل نكرا ونكورا إذا كرهته، ونكرت بفتح العين إذا لم يعرف قدره. (التجريد والدسوقي) **خرجت**: أي من تلك البلدة التي أنكر في أهلها. [الدسوقي: ١٥٤/٣] **مع البازي**: ظرف لغو متعلق بـ"خرجت"، وكنى بخروجه مع البازي عن الخروج في بقية من الليل، ومعنى البيت إذا كرهتني أهل بلدة وجهلوا قدري أو كرهتهم، خرجت مع البازي مسارعة؛ لأن البازي أبكر الطيور. (الدسوقي بتوضيح)
حالٌ: أي مؤكدة؛ لأنه قد علم من قوله: "خرجت مع البازي" أن خروجه في بقية من الليل، فمعناها مستفاد عن غيرها. (الدسوقي) **ثم قال الشيخ**: حاصله: أن قوله: "علي سواد"، وكذا "على كتفه سيف" في إعرابه احتمالان: أحدهما: أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لاعتماده على صاحب الحال، وعلى هذا فالظرف إما مقدر باسم الفاعل أو بالفعل. ثانيهما: أن يجعل الاسم مبتدأ والمجرور قبله خبرا. ورجح الشيخ أن يجعل الاسم فاعلا مبتدأ لسلامته من تقديم ما أصله التأخير. [الدسوقي ملخصا: ١٥٥/٣]
أن يكون الاسم: وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية بل مفردة، فلا يستنكر ترك الواو. **لا مبتدأ**: أي وما قبله خبر حتى يكون جملة اسمية. (الدسوقي) **ههنا**: أي في مقام وقوع الظرف حالا، وقوله: "خصوصا" أي بالخصوص، لا في مقام وقوع الظرف خبرا أو نعتا؛ لأنه يقدر بالفعل أيضا. (الدسوقي)

اللهم **إلا أن يقدر** فعل ماض مع "قد"، هذا كلامه، **وفيه بحث، والظاهر** أن مثل "على كتفه سيف" يحتمل أن يكون **في تقدير المفرد**، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها، وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو بالمضارع، **فعلى التقديرين** يمتنع الواو، **وعلى التقديرين** لا يجب الواو، **فمن أجل هذا** كثر تركها، وقال الشيخ أيضا: ويحسن الترك أي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة **لدخول حرف** على المبتدأ **يحصل** بذلك الحرف نوع من الارتباط **كقوله:**

(أي الشيخ) (بل يجوز) (الواو) (غير الواو) (الفرزدق)

إلا أن يقدر: لأن الترك كثير فيه أيضا، ولا يقدر مضارعا؛ لأن الواو يجب تركها فيه. [الدسوقي وغيره: ١٥٥/٣]

وفيه بحث: وجهه أنه إن كان سبب قوله: "خصوصا" كون الأصل في الحال الإفراد، فيقال: كذلك الخبر والوصف. وإن كان غيره فلم يبينه، وفي البحث وجوه أخرى مذكورة في الحواشي. [التجريد ملخصا: ٢٧٥]

والظاهر: [في توجيه كثرة ترك الواو. (الدسوقي: ١٥٦/٣)] لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ، فإنه لم يتبين من هذا وجه اختيار الإفراد في الحال على الخصوص، بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء. (حسن چلپي)

في تقدير المفرد: وهذا أولى لرجوعه إلى الأصل. (التجريد) **فعلى التقديرين**: وهما التقدير باسم الفاعل والتقدير بالمضارع، فتمتنع الواو فيهما؛ لأن اسم الفاعل مفرر، والمضارع المثبت مثله في المنع. (الدسوقي ملخصا)

وعلى التقديرين: أي التقدير بالجملة الاسمية والتقدير بالماضي لا سيما مع "قد" لا يجب الواو، بل يجوز لجواز الواو في الجملة الاسمية وفي الماضي. (الدسوقي ملخصا) **فمن أجل هذا**: أي امتناع الواو على تقديرين، وعدم وجوبها على تقديرين كثر تركها؛ لأنه ثبت ترك الواو على الاحتمالات الأربعة، وإن كان الترك واجبا على الاحتمالين وجائزا على الاحتمالين. (الدسوقي وغيره)

لدخول حرف: ومما ينبغي أن يراعى في هذا الباب أنك ترى الجملة قد جاءت بغير واو فيحسن ذلك، ثم تنظر فترى ذلك إنما حسن من أجل حرف دخل عليها، مثاله قول الفرزدق: "فقلت: عسى أن تبصريني كأنما إلخ"، قوله: "كأنما بني إلخ" في موضع حال من غير شبهة، ولو أنك تركت "كأنّ" رأيته لا يحسن، ورأيت الكلام يقتضي الواو. (الدلائل)

يحصل: هذا يشير إلى أن العلة في حسن ترك الواو هي أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط، فأغنى عن الواو، وعلّله بعضهم بكراهة اجتماع حرفين زائدين على الجملة، وهذا التعليل أحسن؛ لأن ما علل به الشارح إنما يظهر في بعض الحروف التي تفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها في "كأن"، ولا يظهر في غيره مع حسن الترك مع غيره أيضا كـ"لا" التبرئة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١]. (الدسوقي)

كقوله: أي الفرزدق يخاطب امرأته عذلته على اعتنائه بشأن بنيه، فهو يقول لها: لا تلوميني في ذلك، عسى أن تشاهديني والحال أن أولادي على يميني ويساري ينصروني كالأسود الحوارد أي الغضاب. [الدسوقي: ١٥٧/٣]

فقلت: عسى أن تبصريني كأنّما بـــنيّ حواليَّ الأســـود الحواردُ

الأسود جمع الأسد جمع حارد

من حرد إذا غضب، فقوله: "بني الأسود" **جملة اسمية** وقعت حالا من مفعول "تبصريني"، ياء المتكلم

ولولا دخول "كأنّما" عليها لم يحسن الكلام **إلا بالواو**، وقوله: "حواليّ" **أي في أكنافي**

وجوانبي حال من "بنيّ" لما في حرف التشبيه من **معنى الفعل**. ويحسن الترك تارة أخرى عطف تفسير

لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد حال كقوله: بأثر مفرد ابن الرومي

والله يبقيك لنا سالمـــا **بُرداك** تبجيل وتعظيم

فقوله: "برداك تبجيل" **حال**، ولو لم يتقدمها قوله: "سالما" **لم يحسن** فيها ترك الواو. مبتدأ خبر

بـــنيّ: أصله "بَنُونَ لِي" حذفت النون للإضافة واللام للتخفيف، فصار "بنوي" اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء والضمة كسرة لمناسبة الياء، ثم أدغمت الياء في الياء، كما قيل في مسلميّ. [الدسوقي: ١٥٧/٣] **جملة اسمية**: فـــ"بني" مبتدأ و"الأسود" خبر. (الدسوقي) **إلا بالواو**: لما مر أن القياس أن لا تجيء الجملة الاسمية حالا إلا مع الواو. (الدسوقي) **أي في أكنافي**: أشار به إلى أنه ليس المقصود من "حوالي" التثنية؛ وإن كان ملحقا بالمثنى في الإعراب، وفيما ذكره من التفسير إشارة إلى أن "حوالي" ظرف مكان. (الدسوقي)

معنى الفعل: فالمعنى: أشبه بني بالأسود حال كونهم حوالي. **بُرْداك**: أي يبقيك الله تعالى سالما مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه، والبردان: الثوبان استعارهما الشاعر للوصفين، وثنى البرد باعتبار لفظي التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة وإن كان معناهما واحدا. [الدسوقي: ١٥٨/٣]

حال: أي من "الكاف" في "يبقيك سالما" فهي حال مترادفة، أو من الضمير في "سالما" فتكون متداخلة، لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود إنما يأتي على الأول كما في "المطول". (الدسوقي) **لم يحسن**: فتركت الواو في الجملة لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة؛ إذ لا يؤتى معها بالواو. [الدسوقي: ١٥٩/٣]

الإيجاز والإطناب والمساواة

قال السكاكي: أما الإيجاز والإطناب؛ فلكونهما نسبيين أي من **الأمور النسبية التي**
المنسوبة إلى غيرها
يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر؛ فإن المؤجز إنما يكون مؤجزا بالنسبة إلى
إدراكها — مثل الأبوة والبنوة — علة لكونهما نسبيين
كلام أزيد منه، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه، لا يتيسر
الكلام فيهما إلا بترك التحقيق **والتعيين أي لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من**
في تعريفهما — تفسير لعدم التيسير
الكلام إيجاز وذلك إطناب؛ إذ رب كلام مؤجز مطنب بالنسبة إلى كلام آخر
للتكثير أو التحقيق
وبالعكس، والبناء **على أمر عرفي** ....

قال السكاكي: أي في الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والإطناب من هذه الثلاثة تعريفا يعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولاينقص. [التجريد: ٢٧٦] أما الإيجاز والإطناب: لم يذكر أن المساواة من الأمور النسبية، والأقرب أنها منها؛ إذ لا تعرف إلا بالنسبة إلى نفي الإطناب والإيجاز. أجاب عنه السيد في "شرح المفتاح" بأنه لم يتعرض لمساواة مع كونها نسبية أيضا؛ لأنه لا فضيلة لكلام الأوساط، فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا؛ إذ ليس فيه نكتة يعتد بها، والمراد بكونه ليس بليغا من حيث أنه مساو لكلام الأوساط وإن كان من حيث اشتماله على المزايا والخصوصيات التي يقتضيها المقام بليغا معتدا به؛ لأنه بهذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى المتعارف وإلى مقتضى المقام. [الدسوقي ملخصا: ١٦٠/٣]

فلكونهما: [وكون المنسوب إليه مختلف القدر. (التجريد)] الفاء داخلة على جواب "أما"، وهو قوله: "لا يتيسر إلخ"، وقوله: "لكونهما نسبيين" علة للجواب مقدمة عليه. (الدسوقي) والتعيين: أي تعيين القدر المخصوص لكل منهما، وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف، وأورد عليه النظر الآتي. [الدسوقي: ١٦١/٣] على أن: ظاهره إطلاق لفظ الإيجاز على نفس الألفاظ، وهو مخالف لما سيأتي في قوله قريبا: "فالإيجاز أداء المعنى بأقل إلخ"، فإن كان يطلق عليهما كما في لفظ الخبر والإنشاء، فالأمر واضح، وإن كان لا يطلق إلا على أحدهما فقط، فيؤول أحد الموضعين ليرجع إلى الآخر. (الدسوقي والتجريد)

إذ رب كلام: علة لقوله: "أي لا يمكن"، والمراد أن الكلام الواحد قد يكون مؤجزا بالنسبة لكلام، ومطنبا بالنسبة لكلام آخر، فكيف يمكن أن يقال على طريق التحقيق: إن هذا القدر إيجاز وهذا إطناب. (الدسوقي ملخصا)

على أمر عرفي: لأنه أقرب الأمور إلى الضبط لتقارب أفراده، فإن تفاوت أفراده متقارب، ومعرفة مقداره لا تتعذر، فينضبط به أمر الإيجاز والإطناب. (المواهب)

أي وإلا بالبناء على أمر يعرفه **أهل العرف**، وهو متعارف **الأوساط** الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية **الفهاهة**، أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات، وهو **أي هذا الكلام** لا يحمد **من الأوساط** في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، ولا يذم **أيضا منهم**؛ لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت، **ومجرد تأليف** يخرجها **عن حكم النعيق**، **فالإيجاز**: أداء المقصود **بأقلّ** من **عبارة المتعارف**، **والإطناب**: أداؤه بأكثر منها، ....

(الأمر العرفي) (من الناس) (هو العجز عن الكلام) (المتعارف) (المخاطبات) (هو صوت الغراب أو الراعي)

أي وإلا: أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: "البناء" عطف على "ترك" أي لا يمكن الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، وإلا بالبناء على أمر عرفي؛ لأن البناء على الأمر العرفي أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج إليه لأجل تمايز الأقسام. [الدسوقي: ١٦٢/٣] أهل العرف: أي متعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومـــزية، فيعتبر كل من الإيجاز والإطناب بالنسبة إليه، فما زاد عليه إطناب وما نقص عنه إيجاز، كما قال المصنف بعد.

الأوساط: الحاصل: أن المراد بالأوساط من الناس العارفون باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة، فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال. (الدسوقي)

من الأوساط: قيد بذلك؛ لأنه قد يحمد من البليغ؛ لأنه يورده لكونه مقتضى المقام بأن يكون المخاطب من الأوساط. (الدسوقي) أيضا منهم: وإن كان يذم من البلغاء إذا لم يقتضه الحال. [التجريد: ٢٧٧]

ومجرد تأليف: أي تأليف مجرد عن النكات مع مطابقة اللغة والصرف والنحو مما يتوقف عليه تأدية أصل المعنى. [الدسوقي: ١٦٣/٣] عن حكم النعيق: النعيق: تصويت الراعي في غنمه (الدسوقي)، أو صوت الغراب، والمراد به هنا أصوات الحيوانات، والمراد بحكمه عدم دلالته. (التجريد) فالإيجاز: أي إذا بيننا على أنه لا يتيسر الكلام في الإيجاز والإطناب إلا بالبناء على أمر عرفي، فيقال في تعريف الإيجاز: هو أداء المقصود أي ما يقصده المتكلم من المعاني. (الدسوقي) بأقل: أي بعبارة أقل يعني قليلة، فأفعل ليس على بابه. (الدسوقي)

عبارة المتعارف: فيه أن "العبارة" هي الكلام المعبر به، و"المتعارف" هو الكلام أيضا كما مر من أن متعارف الأوساط كلامهم الجاري على عادتهم في تأدية المعنى، وحينئذٍ فلا معنى لإضافة العبارة للمتعارف، إلا أن يقال: إن العبارة بمعنى المعبر به والإضافة بيانية، وبعد ذلك فالمطابق للسياق أن يقول: بأقل من المتعارف؛ إذ لا فائدة في زيادة "عبارة". (الدسوقي وغيره) والإطناب: [يقال في تعريف المساواة: هي أداء المقصود بقدر المتعارف] الإطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة – كما يجيء – وهذا تفسير لا يلائمه، اللهم إلا أن يقال: إن هذا التعريف مبني على اصطلاح آخر. (الدسوقي والتجريد)

ثم قال: الاختصار؛ لكونه نسبيا يرجع فيه تارة إلى ما سبق أي إلى كون عبارة المتعارف
السكاكي أي الإيجاز ينظر في تعريفه
أكثر منه، وتارة أخرى **إلى كون** المقام خليقا بأبسط مما ذكر **أي من الكلام** الذي
جديرا
ذكره المتكلم، وتوهّم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الأوساط، **وهو غلط لا يخفى**
الشارح الخلخالي
على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، يعني كما أن الكلام يوصف بالإيجاز
عقل أصغى
لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر،
وإنما قلنا: **بحسب الظاهر**؛ لأنه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا **لم يكن** في
باطنا
شيء من البلاغة، مثاله قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ (مريم: ٤) فإنه إطناب
حكاية عن سيدنا زكريا عليه السلام
بالنسبة إلى المتعارف - أعني قولنا: يا رب! شخت - وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام
ظاهرا؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب، ....
النـــزول

إلى كون: أي إلى اعتبار كون المقام الذي أورد فيه الكلام الموجز. [الدسوقي: ٣/١٦٤]

أي من الكلام: أي من الكلام الموجز الذي ذكره المتكلم سواء كان ما ذكره المتكلم أقل من عبارة المتعارف أو أكثر منها أو مساويا لها مثلا: رب شخت، ويا رب شخت، ويا رب قد شخت، هذه الثلاثة أقل مما يقتضيه المقام كما يأتي، وأولها أقل من المتعارف، والثاني مساو له، والثالث أكثر منه. (الدسوقي)

وهو غلط: لأنه لا معنى لقولنا: "مرجع كون الكلام موجزا كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف" وذلك لأن كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف لا يناسب أن يكون علة للإيجاز؛ إذ لا معنى لقولنا: هذا الكلام مؤجز لكون المقام خليقا بأبسط من المتعارف، بل المناسب في التعليل أن يقال: لكون المقام خليقا بأبسط منه أي من هذا الكلام، ويلزم أيضا أن ما كان أقل من المتعارف أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا، ولم يعرف له قائل؛ إذ هو تحكم محض، فالتفسير الذي ذكره الشارح متعين. (ملخص من الدسوقي والتجريد)

لا يخفى: وذلك لأن كون المقام خليقا بأبسط من متعارف الأوساط لا يقتضي كون الكلام الذي ذكره المتكلم موجزا؛ لجواز أن يكون أزيد من متعارف الأوساط. (خواجه) **بحسب الظاهر**: أي بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه؛ لأن باطن المقام يقتضي الاقتصار على ما ذكر؛ لأنه إنما عدل عما يقتضيه الظاهر لغرض كالتنبيه على قصور العبارة أو لأجل التفرغ لطلب المقصود؛ فلذا كان ما هو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا. [الدسوقي: ٣/١٦٥]

لم يكن: لعدم مطابقة لمقتضى المقام ظاهرا وباطنا، وإذا لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالإيجاز الذي هو وصف للكلام البليغ. (الدسوقي)

فينبغي **أن يبسط** فيه الكلام غاية البسط، **فللإيجاز معنيان** بينهما **عموم من وجه، وفيه نظر**؛ لأن كون الشيء نسبيا **لا يقتضي تعسّر** تحقيق معناه؛ إذ كثيرا مّا يتحقق معاني الأمـــور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها، **كالأبوة والأخوة** وغيرهما، والجـــواب أنه لم يرد تعسر بيان **معناهما**؛ لأن ما ذكره بيان لمعناهما، **بل أراد** تعسّر التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذلك إطناب. **ثم البناء** على المتعارف والبسط ....

كالبنوة — السكاكي — بتعسر التحقيق — الإيجاز والإطناب — السكاكي — الكلام المبسوط

أن يبسط: أي بناء على ظاهر كأن يقال: وهن عظم اليد والرجل، وضعفت جارحة العين، ولانت حدة الأذن إلى غير ذلك. [الدسوقي: ١٦٥/٣] **فللإيجاز:** الذي هو الاختصار عند السكاكي. **معنيان:** هما كون الكلام أقل من المتعارف، وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، ويلزم من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك، لكنه ترك ذلك لانسياق الذهن إليه مما ذكره في الإيجاز. (الدسوقي)

عموم من وجه: فيتصادقان فيما إذا كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا، كما إذا قيل: "رب شخت" بحذف حرف النداء وياء الإضافة؛ فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكون مقام التشكي من إلمام الشيب وانقراض الشباب، وأقل من عبارة المتعارف أيضًا وهي "يا ربي شخت" بزيادة حرف النداء وياء الإضافة، وينفرد المعنى الأول دون الثاني في قوله للصياد: "غـــزال" عند خوف فوات الفرصة، فإنه أقل من المتعارف وهو هذا غـــزال، وليس بأقل مما يقتضيه المقام؛ لأن المقام بضيقه يقتضي الحذف، وينفرد المعنى الثاني دون الأول في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤]، فإن المقام يقتضي أكثر منه كما مر، والمتعارف أقل منه كما لا يخفى، ولا يخفى عليك إجراء هذه النسبة - أعني نسبة العموم من وجه - على التفسيرين في الإطنابين أيضًا. (الدسوقي وغيره)

وفيه نظر: أي في ما ذكر السكاكي أولا وثانيا. [الدسوقي: ١٦٦/٣] **لا يقتضي تعسّر:** والمتبادر من كلام السكاكي: أن كون الشيء نسبيا يقتضي تعسر بيان معناه بالتعريف. (الدسوقي) **كالأبوة والأخوة:** فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك، وعرفوا الأخوة بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما. (الدسوقي) **معناهما:** بالتعريف الجامع المانع الإيجاز والإطناب.

بل أراد: يعني ليس مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما كما فهم المصنف واعترض عليه، بل أراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المشتمل على تعيين المقدار لكل، والدليل على هذه الإرادة تعريفه للإيجاز والإطناب بما هو مبين لمعناهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما. (الدسوقي) **ثم البناء إلخ:** [اعتراض ثان على السكاكي] حاصله: أن ما ذكره السكاكي في تعريف الإيجاز والإطناب من بنائهما على متعارف الأوساط، ومن بنائهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم، فيه بحث؛ لأن هذا في الحقيقة رد إلى الجهالة، والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهالة لا الرد إليها. (الدسوقي)

الموصوف بأن يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من
في البناء على المتعارف — أداء المعنى — في البناء على البسط — بيان لما يليق
كلام أبسط من الكلام المذكور رَدّ إلى الجهالة؛ **إذ لا تعرف** كمية متعارف الأوساط
عدد كلمات عباراتهم
وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم، ولا يعرف أن كل مقام أيَّ مقدار يقتضي من البسط
مفعول مقدم لـ"يقتضي"
حتى يقاس عليه ويرجع إليه، **والجواب** أن الألفاظ **قوالب المعاني**، والأوساط الذين
مبتدأ
لا يقدرون في تأدية المعاني على **اختلاف العبارات** والتصرف في لطائف الاعتبارات،
لهم حدّ معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات، وهذا معلوم للبلغاء
وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعا، ....

الموصوف: بكونه أبسط مما ذكره المتكلم. [الدسوقي: ١٦٦/٣] **إذ لا تعرف**: علة لثبوت الرد إلى الجهالة في البناء على الأول، وهو متعارف الأوساط. [الدسوقي بتغيير: ١٦٨/٣] **وكيفيتها**: أي ولا كيفية متعارف الأوساط، وأنث الضمير باعتبار أن متعارف الأوساط عبارة، وأراد بكيفية متعارف الأوساط تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها، ويصح أن يراد بكيفية متعارف الأوساط كون كلماته طويلة أو قصيرة. (الدسوقي) **لاختلاف طبقاتهم**: أي لاختلاف مراتب الأوساط، فمنهم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة، ومنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة، وهذا علة لقوله: إذ لا تعرف إلخ. (الدسوقي) **ولا يعرف**: علة لكون البناء الثاني أي البناء على البسط سببا للرد إلى الجهالة.

والجواب: [عن الأول أي البناء على المتعارف] [حاصله أنا لانسلم أن المتعارف غير معروف، بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني فهي على قدرها بحسب الوضع، فمن عرف الوضع عرف أيّ معنى يفرغ في ذلك القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة، وذلك سهل لمدرك الوضع وإن كان عاميا. (ملخص من الدسوقي والتجريد)] قال في "الأطول": فيه بحث؛ لأن متعارف الأوساط لا يتيسر للعجم، فالتعريف لا ينفع إلا لمتتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل، فهو رد إلى الجهالة لكثير من المخاطبين، وأن البليغ لا يحتاج إلى علم المعاني، وتعريف الفن إنما هو لطالب البلاغة لا للبلغاء، فالتعريف بما يختص معرفته بالبلغاء رد إلى الجهالة. [التجريد: ٢٧٨]

قوالب المعاني: فيكون الألفاظ على قدر المعاني ضرورة. **اختلاف العبارات**: بالطول والقصر عند إفادة المعنى الواحد. [الدسوقي: ١٦٩/٣] **لهم حد**: أي لكل معنى أريد إفادته عندهم حد أي عبارة محدودة أي معلومة أي وحينئذ فلا يكون في البناء على متعارف الأوساط ردّ إلى الجهالة لوضوحه للبلغاء وغيرهم. (الدسوقي)

وأما البناء على البسط **الموصوف** فإنما هو **للبلغاء** العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم، **فلا يجهل** عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط.

والأقرب إلى الصواب أن يقال: **المقبول من** (في ضبط الإيجاز والإطناب) طرق التعبير عن المراد تأدية **أصله** (أصل المراد) بلفظ **مساو له** أي لأصل المراد أو بلفظ **ناقص** عنه وافٍ أو بلفظ **زائد** عليه لفائدة، **فالمساواة** أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، والإيجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به، والإطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة، واحترز بـــ "واف" عن الإخلال وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد **غير واف به** ....

وأما البناء إلخ: [جواب عن الثاني أي البناء على البسط] حاصل الجواب أن البناء على البسط مقصور على البلغاء لايتجاوزهم إلى غيرهم، ولا نسلم عدم معرفة البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه، وحينئذ فيكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس فيه رد إلى الجهالة للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء. [الدسوقي: ١٦٩/٣]

الموصوف: أي بكونه أبسط مما ذكره المتكلم. (الدسوقي) للبلغاء: بل ولطالب البلاغة أيضًا؛ لأن ما سبق من الأبواب متكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللائق بالمقام. [التجريد ملخصا: ٢٧٨]

فلا يجهل: لأنهم عارفون بمقتضى المقامات وكيفياتها. المقبول من: أي المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة: المساواة والإيجاز والإطناب، كما أن غير المعتبر ثلاثة: الإخلال والتطويل والحشو. فبقوله: "المقبول" خرج الثلاثة الأخيرة من طرق التعبير. (التجريد)

أصله: وقال بعضهم: إضافته بيانية، أي تأدية الأصل الذي هو المراد. وإنما زاد لفظ "الأصل" إشارة إلى أن المعتبر في المساواة والإيجاز والإطناب المعنى الأول أعني المعنى الذي قصد المتكلم إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير الاعتبارات واعتبار الخصوصيات، فقولنا: جاءني إنسان، وجاءني حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة، وإن كان بينهما تفاوت من حيث الإجمال والتفصيل، والقول بأن أحدهما إيجاز والآخر إطناب وهم. [الدسوقي: ١٧٠/٣]

مساو له: بأن يؤدّى بما وضع لأجزائه مطابقة. (الدسوقي) ناقصٍ: بأن يؤدّى بأقل مما وضع لأجزائه مطابقة. (الدسوقي) زائد: بأن يكون بأكثر مما وضع لأجزائه مطابقة. (الدسوقي) فالمساواة: المتبادر من هذا التقرير أن قول المصنف: "لفائدة" قيد في الإطناب فقط، وهو صريح الاحتراز الآتي في المتن أيضًا، وفيه نظر؛ لأنه يقتضي أن المساواة والإيجاز مقبولان مطلقا وليس كذلك؛ إذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة؟ فالأولى تقييدهما بها أيضا. [الدسوقي: ١٧١/٣] غير واف به: بأنه يحتاج على دلالته على المراد إلى تكلف. [التجريد: ٢٧٩]

كقوله: **والعيش** خير في ظلال النوك أي الحمق والجهالة **ممن عاش** كدّا أي مكدودا متعوبا
حارث بن حِلِّزة اليشكري حال من ضمير خير فالمصدر بمعنى المفعول
أي الناعم وفي ظلال العقل يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير واف بذلك، فيكون مخلّا فلا يكون مقبولا، واحترز بــ"فائدة" عن التطويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعينا **نحو قوله: وقدّدت** الأديم **لراهشيه** :: وألفى أي وجد
الجلد
قولها **كذبا ومينا**، والكذب والمين واحد، قوله: وقدّدت أي قطعت، والراهشان العرقان في باطن الذراعين، ....

والعيش: ما يتعيش به من مأكل ومشرب، وقيل: الحياة. [الدسوقي: ١٧٢/٣] **ممن عاش**: أي من عيش، "من عاش كدا" حالة كونه في ظلال العقل، وذلك لأن الجاهل الأحمق يتنعم على أيّ وجه ولا يضيق على نفسه بشيء، والعاقل يتأمل في العواقب والآفات وخوف الفناء والممات، فلا يجد للعيش لذة. (الدسوقي)

أي الناعم: هذا بيان لما أخل به الشاعر فالناعم تقييد للعيش المذكور، وقوله: في ظلال العقل تقييد لمن عاش، وتوضيحه أن البيت يفيد أن العيش في حال الجهل سواء كان ناعما أو لا، خير من عيش الكدّ والتعب سواء كان عاقلا أو لا، مع أن هذا غير مراد الشاعر، بل مراده أن العيش الناعم فقط مع رذيلة الجهل والحماقة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل، والبيت لا يفي بهذا المعنى المراد؛ لأن اعتبار الناعم في الأول، وظلال العقل في الثاني لا دليل عليه، فنبه المصنف على أن في المصراع الأول حذف الصفة أي "والعيش الناعم"، وفي المصراع الثاني حذف الحال أي "ممن عاش كدا في ظلال العقل"، وكل منهما لا يعلم من الكلام فجاء الإخلال، وذكر العلامة السيوطي: أنه لا إخلال في البيت، بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل محل ما أثبت مقابله في الآخر، فما ذكر في كل محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر. (الدسوقي ملخصا)

نحو قوله: أي قول عدي بن زيد العبادي من قصيدة طويلة يخاطب به النعمان بن المنذرحين كان حابسا له ويذكره فيها حوادث الدهر وما وقع لجذيمة وللزباء من الخطوب. [الدسوقي: ١٧٣/٣]

وقددت: من القدّ وهو القطع، والتقديد مبالغة فيه. (الدسوقي) **لراهشيه**: اللام بمعنى "إلى" التي للغاية أي قطعت الجلد الملاصق للعروق إلى أن وصل القطع للراهشين. (الدسوقي) **كذبا ومينا**: فإن قلت: إن الثاني وهو المين متعين للزيادة؛ لأن الأول واقع في مركزه والثاني معطوف عليه. قلت: مدار التعيين وعدم التعيين أنه إن لم يتغير المعنى بإسقاط أيهما كان فالزائد غير متعين، وإن تغير المعنى بإسقاط أحدهما دون الآخر فالزائد هو الآخر، ولا يعتبر في ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا. (عبد الحكيم)

والضمير في "راهشيه" وفي "ألفى" **لجذيمة الأبرش**، وفي "قدّدت" و"قولها" **للزبّاء، والبيت**
اسم للملك هذا لقبه
في قصة قتل الزباء الجذيمة وهي معروفة، واحترز أيضا بـ"فائدة" عن الحشو وهو **زيادة معيّنة** لا لفائدة المفسد للمعنى كـ "الندى" في قوله: ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة
أبي الطيب المتنبي
والندى :: وصبر الفتى لولا لقاء شعوب، هي **علم المنيّة** صرفها للضرورة، **وعدم** الفضيلة
إعطاء فجرها بالكسر لضرورة موافقة القوافي
على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر **لتيقن الشجاع** بعدم الهلاك، وتيقن الصابر بزوال المكروه، بخلاف الباذل ماله، فإنه إذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه
فلا فضل فيه أيضا
إلى المال دائما **فإن بذله** حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال، **وغاية اعتذاره**

لجذيمة: هو أول من ملك الحيرة. **الأبرش**: قال في "القاموس": وجذيمة الأبرش ملك، وكان أبرص، فهابت العرب أن تقوله، فقالت: "الأبرش". **للزبّاء**: ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف. (القاموس) **والبيت في**: ملخص القصة أن جذيمة الأبرش قتل أباها فسكتت حتى تقوى ملكها، فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف، فأردت رجلا أضيف إليه ملكي وأتــزوجه، فلم أجد كفوا غيرك، فاقدم إلي لذلك، فقدم مصدقا لها غير مستعد للحرب، وقد أعدت لحربه فرسانا، فلما حضر أحاطوا به، فأدخلته بيتها وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمفصود فقطعت راهشيه وأمرت بإحضار طشت يسيل فيه الدم، فاسترسل به الدم حتى مات. [التجريد: ٢٨٠]
زيادة معينة: مدار التعيين وعدم التعيين أنه إن لم يتغير المعنى بإسقاط أيهما كان، فالزائد غير متعين وإن تعين تغير المعنى بإسقاط أحدهما دون الآخر، فالزائد هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا، فلا يتوهم أن المتأخر متعين لزيادة؛ لأن التكرار حصل به.(عبد الحكيم) **علم المنية**: أي علم جنس، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وسميت المنية بذلك؛ لأنها تشعب بين الأحبة وفرقت بينها. [الدسوقي: ١٧٦/٣]
وعدم: بيان لمفهوم البيت، وتقدير لما يرد على قوله: "والندى" من كونه حشوا مفسدا للمعنى. وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت؛ لأن "لولا" حرف امتناع لوجود أي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها، وقوله: "لا فضل فيها" هو جواب أي دليله، وهو منفي ونفي النفي إثبات، فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت. (التجريد وغيره) **لتيقن الشجاع**: فلا يكون له فضل إذا قدم على المعركة. (التجريد)
فإن بذله: لأن الخلود يوجب الحاجة إلى المال. (الدسوقي) **وغاية اعتذاره**: الضمير عائد على الحشو، والكلام من باب الحذف والإيصال أي غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرجه عن الفساد، فحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر، وحاصل ذلك الاعتذار أن نفي الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسر إلى يسر، ومن فقر إلى غنى حسبما جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه، وذلك مما يحمل على الكرم لكل أحد فينتفي الفضل من الكرم على تقدير نفي الموت؛ لأن الإنسان إذا تيقن الخلود وأنفق وهو موقن بالخلف؛ لكونه يعلم =

ما ذكره الإمام ابن جني: وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدّة إلى رخاء ما يسكّن النفوس ويسهّل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضلٍ. وعن
بالفتح سعة العيش الشدة
الحشو غير المفسد للمعنى كقوله:
زهير بن أبي سلمى

وأَعْلَمُ علم اليوم والأمْسِ قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عم
بمعنى أعمى

فلفظ "قبله" حشو غير مفسد، وهذا بخلاف ما يقال: "أبصرته بعيني، وسمعته بأذني، وكتبته بيدي" في مقام يفتقر إلى التأكيد.
زائد لا لفائدة فلا يكون حشوا

المساواة

قدمها؛ لأنها الأصل المقيس عليه ....
في التمثيل

- أن الله تعالى يخلفه وينقله من حالة العسر إلى حالة اليسر، بخلاف ما إذا أيقن بالموت فإنه لا يوقن بالخلف لاحتمال أن يأتيه الموت فجأة قبل تغير حاله، فيثبت الفضل للبذل على تقديره وجود الموت. [الدسوقي: ١٧٧/٣]
علم اليوم: مصدر مبين للنوع أي أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أي ومفعول به بناء على أن "أعلم" بمعنى أجعل. [الدسوقي: ١٧٨/٣] **حشو غير مفسد**: كونه حشوا؛ لأنه لا فائدة في ذكره، وقد تعين للزيادة، وكونه غير مفسد؛ لأنه لا يبطل بوجود المعنى، قال في "الأطول": لك أن تقول اللام في "الأمس" للاستغراق أي كل أمس، ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تعيينا لعمومه وتنصيصا عليه، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] وحينئذ فلا يكون لفظ "قبله" حشوا. [الدسوقي: ١٧٩/٣]
وهذا بخلاف: دفع لما قد يقال: هلا جعل "قبله" بمنـــزلة "بعيني" في قوله: "أبصرته بعيني" مثلاً، فيكون تأكيدا وإيضاح الجواب أن التأكيد لا يكون إلا عند خوف الإنكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك، ولا يصح شيء من ذلك هنا، فـــزيادته ليست لقصد التأكيد، فافترقا. [التجريد: ٢٨٠] **في مقام**: فيقال: أبصرته بعيني وسمعته بأذني، ومنه: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]؛ لدفع التجوز بالكتابة عن الأمر، وأما قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥] فمعناه أنه قول لا يعضده برهان. (ملخص من الحواشي)
المساواة: شروع في الأمثلة بعد التعريف. [الدسوقي: ١٨٠/٣] **لأنها الأصل**: أي أصل يقاس عليه الإيجاز والإطناب؛ لأن تصورها من حيث ذاتها لا يتوقف على شيء، وإن كان من حيث الوصف بالمساواة من الأمور النسبية، والمراد بالحيثية الذاتية أن إدراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لأكثر من هذا لا يتوقف على شيء، فافهم. [التجريد ملخصا: ٢٨١]

نحو: ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ (فاطر: ٤٣)، **وقوله:**

فإنك كالليـــل الذي هو مدركي ... وإن خلتُ (ظننت) **أن المُنْتأى** عنك واسع

أي موضع **البعد عنك** ذوسعة، شبَّهه (الممدوح) في حال سخطه (غضبه) وهوله (تخويفه) **بالليل**، قيل: في الآية حذف **المستثنى منه** (بأحد)، وفي البيت حذف **جواب الشرط**، فيكون كل منهما إيجازا لا مساواة، وفيه نظر؛ (في هذا القيل) لأن اعتبار هذا الحذف **رعاية لأمر لفظي** (في الآية والبيت) **لا يفتقر إليه** تأدية أصل المراد، حتى لو صرّح به لكان إطنابا (إن كان لفائدة)، بل تطويلا (بل حشوا) (إن لم يكن لفائدة)، وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد.

[تقسيم الإيجاز]

والإيجاز **ضربان**: إيجاز القصر (ما يسمى بإيجاز القصر) وهو ما ليس **بحذف** (ملتبسا بحذف) ....

المكر السيئ: ووصف المكر بالسيئ إيماء إلى أن بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] لأن مكر الله جزاء السيئ، وجزاء السيئ ليس سيئا، وكذلك مكر المقاتل المجاهد في حال التحرف والتحيز، وبهذا اندفع ما قيل على المصنف: إن الآية من قبيل الإطناب؛ لأن السيئ زيادة؛ إذ كل مكر لا يكون إلا سيئا. [الدسوقي ملخصاً: ١٨١/٣] وقوله: أي النابغة الزبياني يمدح نعمان بن المنذر. (الدسوقي)

أن المنتأى: والمنتأى بالنون الساكنة والتاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة: محل الانتياء وهو البعد. (الدسوقي)

البعد عنك: إشارة إلى أن "عنك" متعلق بالمنتأى. بالليل: ووجه الشبه عمومه وبلوغه كل موطن. (الدسوقي)

المستثنى منه: لأن المعنى لا يحيق المكر السيئ بأحد إلا بأهله. [الدسوقي: ١٨٢/٣] جواب الشرط: لأن التقدير وإن خلت أن المنتأى عنك واسع، فأنت مدرك لي فيه. (الدسوقي)

رعاية لأمر لفظي: المراد بالأمر اللفظي ما لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال، وإنما جرّ إلى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لأصل تراكيب الكلام، وسماه أمرا لفظيا؛ لعدم توقف تبادر المعنى المقصود على تقديره. (الدسوقي والتجريد) لا يفتقر إليه: لأن معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام ومعنى الجزاء مفهوم من المصراع الأولى.

ضربان: يعني أن الإيجاز على ضربين؛ لأن اللفظ قد ينظر فيه إلى كثرة معناه بدلالة الالتـــزام من غير أن يكون في نفس التركيب حذف، ويسمى بهذا الاعتبار إيجاز القصر؛ لوجود الاقتصار في العبارة مع كثرة المعنى، وقد ينظر فيه من جهة أن التركيب فيه حذف ويسمى إيجاز الحذف. [الدسوقي: ١٨٣/٣] بحذف: الباء للملابسة، وقيل: للسببية.

نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩) فإن معناه كثير ولفظه يسير؛ وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعيا له إلى أن لا يقدم على

المقصود منه ولو بالالتـزام

القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياة لهم، ولا حذف فيه أي ليس فيه حذف شيء مما يؤدّى به أصل

أي إبقاء لحياتهم فيكون إيجازالقصر لا الحذف

المراد، **واعتبار الفعل** الذي يتعلق به **الظرف** رعاية **لأمر لفظي** حتى لو ذكر لكان

"لكم" و"في القصاص"

تطويلا، وفضله أي رجحان قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ **فِي الْقِصَاصِ** حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩) على

بل حشوا مبتدأ

ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى، وهو قولهم: "القتل أنفى للقتل" بقلة حروف

ظرف للأوجز خبر كان الأوجز عندهم قصاصا خبر

ما يناظره أي اللفظ الذي يناظر قولهم: القتل أنفى للقتل منه أي من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)، **وما يناظره** منه هو قوله تعالى: ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)؛ **لأن** "لكم" زائد على معنى قولهم: القتل أنفى للقتل، ....

واعتبار الفعل: جواب عما يقال: إن في الآية حذفا، فلا يصح النفي في قول المتن: ولا حذف فيه. [الدسوقي: ١٨٤/٣] **الظرف**: اللام للجنس؛ إذ هنا ظرفان: "لكم" و"في القصاص"، أو أنه أراد الأول، والثاني تابع له في التعلق. (الدسوقي) **لأمر لفظي**: أي لقاعدة نحوية موضوعة لأجل سبك تركيب الكلام، وهي أن كل جار ومجرور لابد له من متعلق يتعلق به، لا أن اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه أصل المعنى. (الدسوقي)

تطويلا: الأحسن أن يقول: حشوا؛ لأن الزائد متعين، ويمكن أن يقال: إن المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو. [التجريد: ٢٨٢] **وفضله**: حاصله أن المعنى المشار إليه في الآية، وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل، فثبت له الحياة، قد نطقت العرب بكلام قصداً لإفادته على وجه الإيجاز، وأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآني والكلام الذي جرى في ألسنتهم وإن كان كلٌّ من إيجاز القصر، فذكر أوجها سبعة يتبين بها الفضل بين الكلامين. [الدسوقي: ١٨٥/٣]

في القصاص: جعل القصاص محل ضده بأن جعل القصاص مدخول "في"، وفائدته أن المظروف إذا حواه الظرف صانه عن التفرق، فالمعنى أن القصاص يحمي الحياة من الآفات. (ملخص من الحواشي) **وما يناظره**: أي واللفظ الذي يناظر قولهم: "القتل أنفى للقتل" من جملة قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] هو قوله: في القصاص حياة. (الدسوقي) **لأن**: علة لقوله: وما يناظره منه هو قوله إلخ. [الدسوقي: ١٨٦/٣]

فحروف "في القصاص حياة" **مع التنوين** أحد عشر، وحروف "القتل أنفى للقتل"
أربعة عشر، **أعني** الحروف الملفوظة؛ إذ الإيجاز يتعلق بالعبارة **لا بالكتابة**، **والنص** أي
تعليلية
وبالنص على المطلوب **يعني الحياة**، وما يفيده **تنكير "حياة"** من التعظيم لمنعه أي منع
بما يفيد علة لعظم الحيوة
القصاص إياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، **فحصل** لهم في هذا الجنس من
بسبب قتل إنسان واحد للجماعة وهم أولياء القاتل
الحكم أعني القصاص حياةٌ عظيمةٌ.
المحكوم به

أو من النوعية أي لكم في القصاص نوع من الحياة، وهي الحياة **الحاصلة للمقتول**
عطف على التعظيم هو بقاء الحياة لا الابتداء
أي **الذي يقصد** قتله، والقاتل أي الذي يقصد القتل بالارتداع عن القتل **لمكان العلم**
القاتل بالقوة علة للارتداع

فحروف: هذا بيان بقلة حروف ما يناظره قولهم. [الدسوقي: ١٨٦/٣] **مع التنوين**: قيل: الأولى ترك عد التنوين؛ لأنه تابع لحركة الآخر، فإن حرك وجد التنوين، وإن سكن للوقف سقط، وحينئذ فلا اعتبار للتنوين لثبوته في حال دون حال، فحروفه الملفوظة الثابتة وصلا ووقفا عشرة. (الدسوقي) **أعني**: جواب عما يقال: إن حروف "في القصاص حياة" ثلاثة عشر باعتبار التنوين؛ لأن من جملة حروفه ياء "في" وهمزة "أل"، وحينئذ فلا يتم قولكم: إن حروفه أحد عشر باعتبار التنوين. (الدسوقي) **لا بالكتابة**: وإلا كانت حروف الآية أزيد من أحد عشر.

والنص: بخلاف قولهم: فإنه إنما يدل على المطلوب باللزوم من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده. [التجريد: ٢٨٢] **وبالنص**: إشارة إلى أن قوله: "والنص" عطف على قوله سابقا: قلة حروفه، وكذا ما بعده من قوله: وما يفيده واطراده. (الدسوقي) **يعني الحياة**: إذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته، بل لطلب الحياة، والنص على المطلوب أعون على القبول. (التجريد) **تنكير حياة**: فمعنى الآية: ولكم في هذا الجنس الذي هو القصاص حياة عظيمة. (الدسوقي)

أو من النوعية: أشار بتقدير "من" إلى أن قول المصنف: "أو النوعية" عطف على "التعظيم"، لا يقال: إن الحياة العظيمة نوع من الحياة، فكيف يصح المقابلة في كلام المصنف؛ لأنا نقول: حيثية النوعية غير حيثية التعظيم، وإن كانت الحياة العظيمة نوعا، فصحت المقابلة. [الدسوقي: ١٨٧/٣]

الحاصلة للمقتول: هو في كلام المصنف بالجرّ صفة "النوعية"، والشارح غير إعراب المصنف كما ترى. (الدسوقي) **الذي يقصد**: أي المقتول بالقوة لا بالفعل. (الدسوقي) **لمكان العلم**: المكان مصدر ميمي من "كان" التامة أي وإنما ارتدع لوجود العلم بالقصاص، فالقاتل إذا علم بالقصاص حين يقصد القتل كف عنه، فيسلم هو وصاحبه من القتل، فصار القصاص سببا في استمرار حياتهما. (الدسوقي)

بالاقتصاص واطّراده أي ولكون قوله: "ولكم في القصاص حياة" مطّردا؛ إذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة **بخلاف القتل**؛ فإنه قد يكون أنفى للقتل كالذي على وجه القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما **وخلوه** عن التكرار بخلاف قولهم، فإنه يشتمل على تكرار القتل، ولا يخفى أن الخالي عن التكرار **أفضل** من المشتمل عليه وإن لم يكن مخلّا بالفصاحة، واستغنائه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم، **فإن تقديره** القتل أنفى للقتل **من تركه** والمطابقة أي وباشتماله على صنعة المطابقة، ....

(عمومه عاما لكل فرد — في كل وقت وفرد — أي خلو قوله تعالى — الآية — التكرار)

بخلاف القتل: [أي في قولهم: القتل أنفى للقتل] فإنه لا اطراد فيه؛ إذ ليس كل قتل أنفى للقتل، بل تارة يكون أنفى له، وتارة يكون أدعى له، وجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهر اللفظ، وإن كان المراد من القتل في قولهم هو القصاص المساوي للآية في الاطراد، فترجيح الآية على كلامهم بالاطراد بالنظر إلى ظاهر كلامهم، وهو كاف في الترجيح. [ملخص من الدسوقي: ٣/١٨٧ والتجريد: ٢٨٢]

وخلوه: أي عورض بأن فيه نوعا من المحسنات، وهو رد العجز على الصدر، وأجيب بأن الحسن من جهة لا ينافي القبح من جهة أخرى، فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر، فبالنظر إلى الجهة الأولى معيب، وبالنظر إلى الثانية حسن، فحسنه ليس من جهة التكرار، بل من جهة رد العجز على الصدر؛ ولهذا قالوا: الأحسن في رد العجز على الصدر أن لا يؤدي إلى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر.

أفضل: [لأن التكرار في نفسه من عيوب الكلام] فإن قيل: التأكيد اللفظي فيه تكرار وهو بليغ، قلنا: نعم إن كان الحال مقتضية له، وقول المصنف إنما هو في مقام لا اقتضاء فيه للتكرار ولا لعدمه، فالخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه، وقال الرماني: فيه تكرار، غيره أبلغ منه، ومتى كان التكرار كذلك فهو مقصر عن أقصر طبقة البلاغة. (عروس الأفراح)

فإن تقديره: [فلا يستغنى عن تقدير المحذوف] اعترض عليه بأن الظاهر أن الاحتياج إلى تقدير محذوف إنما هو لأمر لفظي كما مر في قوله تعالى: ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]، وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد؛ لأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف، فالتقدير المذكور يتوقف عليه إفادة المعنى المراد، بخلاف التقدير في ما مر من الآية فإنه لأمر لفظي، لكن مقتضى ذلك أنه من إيجاز الحذف، وظاهر كلام المصنف أنه من إيجاز القصر، فتأمل. [الدسوقي ملخصاً: ٣/١٨٨]

من تركه: لا يخفى أن الترك لا ينفي القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلا عليه، فالمراد نفي من كل زاجر. [الدسوقي والتجريد: ٢٨٣]

وهي الجمع بين معنيين متقابلين **في الجملة** كالقصاص والحياة.

[إيجاز الحذف وأقسامه]

وإيجاز الحذف، وهو ما يكون بحذف شيء، عطف على "إيجاز القصر" والمحذوف إما
الحاصل بسبب الحذف
جزء جملة عمدة كان أو فضلة مضاف بدل من "جزء جملة" **نحو:** ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾
بدل كل
(يوسف: ٨٢) أي أهل القرية، أو موصوف نحو:

أنا ابن جَلا **وطَلاع** الثنايا   متى **أضع العِمامَة** تعرفوني

الثـــنية العقبة، وفلان طلّاع الثنايا أي ركّاب لصعاب الأمور، فقوله: "جلا" جملة
هي واحدة الثنايا مرقى صعب في الجبال والمعنى اللغوي صعاد العقبات
وقعت صفة لمحذوف، أي أنا ابن رجل جلا أي انكشف أمره أو وكشف الأمور،
هو رجل فيكون "جلا" فعلا لازما فيكون متعديا
وقيل: "جلا" **ههنا** علم حذف التنوين **باعتبار** أنه منقول عن الجملة أعني الفعل مع
في البيت
الضمير **لا عن الفعل وحده** أو صفة نحو: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾
المستـــتر والا لكان مصروفا أمامهم

في الجملة: أي ولو في الجملة، فالمعنى على المبالغة يعني سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا، بل يكون في الجملة بحسب ما استلزماه كالقصاص والحياة، فإن القصاص إنما كان مقابلا للحياة ومضاداً لهما باعتبار أن فيه قتلا، والقتل يقابل الحياة، فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة. [الدسوقي ملخصا: ١٩٠/٣] **إما جزء جملة:** المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه، وبالجملة ما كان مستقلا. (الدسوقي)

عمدة كان أو فضلة: أشار الشارح بذلك التعميم إلى أن المصنف أراد بجزء الجملة هنا ما يعم الجزء الذي يتوقف عليه أصل الإفادة وغيره. (الدسوقي) **نحو:** مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو المفعول.

وطلاع: عطف على "جلا" أو على "ابن". **أضع العمامة:** يحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجهلوا وجهي بشهرتي، ويحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب - وهي البيضة - والمغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتي. [التجريد بزيادة: ٢٨٣] **ههنا:** فلا شاهد فيه لعدم الحذف فيه. [الدسوقي: ١٩٢/٣]

باعتبار: والعلم المنقول عن الجملة يحكى. (الدسوقي) **لا عن الفعل وحده:** وإلا لنوّن؛ إذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف ولا زيادة كزيادة الفعل، والحاصل أن الفعل المنقول للعلمية إن اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي، وإن لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه، فإن كان على وزن يخص الفعل أو في أوله زيادة كزيادة الفعل فإنه يمنع من الصرف، وإن لم يكن كذلك فإنه يصرف. (الدسوقي)

أي كل سفينة صحيحة أو نحوها كسليمة أو غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (الكهف: ٧٩) لدلالته على أن الملك كان **لا يأخذ المعيبة، أو شرط كما مر في** آخر باب الإنشاء، أو جواب شرط، وحذفه يكون **إما لمجرد** الاختصار نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا **مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ** لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (يس: ٤٥)، **فهذا** شرط حذف جوابه أي أَعرَضُوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ (يس: ٤٦)، **أو للدلالة** على أنه أي جواب الشرط شيء **لا يحيط به الوصف** أو لتذهب نفس السامع **كل مذهب** ممكن، **مثالهما**﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) ....

(إنما قلنا: الوصف محذوف — بإنجائكم من العذابين — إذا قيل لهم — لا يحصره)

لا يأخذ المعيبة: فيفهم أنه كان يأخذ السليمة. **أو شرط:** نحو قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي إن أرادوا وليا فالله هو الولي، وكقولك: ليت لي مالا أنفقه أي إن أرزقه أنفقه. [التجريد: ٢٨٣] **كما مرّ:** أي من تقدير الشرط في جواب الأمور الأربعة، وهي: التمني والاستفهام والأمر والنهي كقولك: ليت لي مالا أنفقه، وأين بيتك أزرك، وأكرمني أكرمك، ولا تشتم يكن خيرا. [الدسوقي: ١٩٣/٣] **إما لمجرد إلخ:** أي للاختصار المجرد عن النكتة المعنوية، وإنما كان الاختصار نكتة موجبة للحذف فرارا من العبث لظهور المراد. (الدسوقي)

ما بين أيديكم: أي مما قد يخص بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم. (الدسوقي) **وما خلفكم:** أي ما يكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخرة. (الدسوقي) **أو للدلالة:** ألا يرى أن المولى إذا قال لعبده: "والله لئن قمت إليك" وسكت، تزاحمت عليه من الظنون ما لا يتزاحم عليه لونص مؤاخذته على نوع من العذاب. (المطول)

لا يحيط به الوصف: وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرغوبا في مقام الوعيد أو الوعد، والقرائن تدل على هذا المعنى، ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع إن تصدى لتقديره كل مذهب، فما من شيء يقدره فيه إلا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك، وهذان المعنيان - أعني كونه لا يحيط به الوصف، وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب - مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد، ولتباينهما مفهوما عطف الثاني بـــ"أو". (التجريد)

كل مذهب: أي في كل طريق ذهاب فـــ"كل" منصوب على الظرفيه، أو كل ذهاب فهو منصوب على المصدرية، فإذا سمع السامع ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جوابا كسقوط لحمهم أو حرقهم أو ضربهم. [الدسوقي: ١٩٤/٣] **مثالهما:** أي المثال الصالح لملاحظة كل منهما على البدل أو معا. (التجريد)

فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو ليذهب نفس السامع
وهو لرأيت أمراً فظيعا
كل مذهب ممكن، **أو غير ذلك المذكور** كالمسند إليه والمسند والمفعول كما مرّ في
غير المضاف وإلا فقد سبق
الأبواب السابقة، وكالمعطوف مع حرف العطف نحو: ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ (الحديد: ١٠) **أي ومن أنفق** من بعده وقاتل **بدليل ما بعده** **يعني قوله:**
ما بعد هذا الكلام
﴿**أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا**﴾ (الحديد: ١٠) وإما **جملة عطف على** "إما جزء جملة"، **فإن قلتَ: ماذا أراد** بالجملة ههنا حيث لم يعدّ الشرط والجزاء **جملة؟**

قلت: أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر، مسبّبة عن سبب مذكور
بالإفادة بدل من جملة
نحو: ﴿**لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ**﴾، **فهذا** سبب مذكور حذف مسببه **أي فعل ما فعل،**
ليثبت الإسلام يمحو الكفر

فحذف: أي بناء على أن "لو" للشرط، فإن كانت للتمني فلا جواب لها، وعلى كونها شرطية فيقدر الجواب "لرأيت أمراً فظيعا" مثلا. [الدسوقي: ١٩٤/٣] **أو غير ذلك:** عطف على مضاف أي المحذوف إما أن يكون جزء جملة هو مضاف أو موصوف أو كذا وكذا أو يكون جزء جملة غير ذلك. [الدسوقي: ١٩٥/٣] **المذكور:** وهو المضاف والموصوف والصفة والشرط وجوابه. (الدسوقي) **أي ومن أنفق:** فالمعطوف عليه المذكور هو "من أنفق من قبل الفتح"، والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو "من أنفق من بعده" كما قدره المصنف. (الدسوقي)

بدليل ما بعده: قال في "الأطول": وتحتمل الآية - والله أعلم - أن لا يكون فيه حذف، ويفسر بأنه لا يستوي منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح، فهم مع اشتراكهم في الإنفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم في الإنفاق والإخلاص فيه، ويكون قوله: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ [الحديد: ١٠] بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا. [التجريد: ٢٨٤] **ماذا أراد:** أي هنا لا مطلقا، فلا يقال: إن هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقا من أن الكلام جملة الجزاء وأن الشرط قيد فيه، وإنما يناسب قول من قال: إن الكلام بمجموع الشرط والجزاء. [الدسوقي ملخصاً: ١٩٧/٣] **جملة:** مع أن كل واحد منهما جملة. **ليحق الحق:** ومنه قول أبي الطيب:

أتى الـــزمان بنوه في شبيبته   فسرهم وأتيناه على الهرم

أي فساءنا. [التجريد: ٢٨٤] **أي فعل ما فعل:** [من نصرة المسلمين وخذلان الكافرين (التجريد)] الضمير في الفعلين له تعالى أي فعل الله تعالى ما فعل من كسر قوة الكفار وتقوية المسلمين عليهم لهذا السبب أي لأجل إثبات الإسلام وإظهاره ومحو الكفر وإعدامه. (الدسوقي وغيره)

أو سبب لمذكور نحو: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ﴾ (البقرة: ٦٠) **إن قُدّر** سبب مذكور **فضربه** بها، **فيكون قوله**: فَضَرَبَه بها **جملة محذوفة** هي سبب لقوله: **فَانْفَجَرَتْ**، ويجوز أن بالعصاء مقابل لقوله: إن قدر يقدّر فإن ضربتَ بها **فقد انفجرت**، فيكون المحذوف **جزء جملة** هو الشرط، ومثل هذا الجملة فعل الشرط وأداته الفاء تسمى فاء **فصيحة**، قيل: **على التقدير الأول**، وقيل: **على الثاني**، وقيل: **على** الفاء التي تقتضي الترتيب راجع لقوله: تسمى كون المقدر معطوفا عليه تقدير الشرط **التقديرين** أو غيرهما **أي غير المسبب** والسبب نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذاريات: ٤٨) عطف على "مسببة" على ما مرّ **في** بحث الاستيناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول **من يجعل** من باب الفصل والوصل أي هم نحن **المخصوص** خبر مبتدأ محذوف، ....

إن قدّر: هذا شرط في كون هذه الآية من هذا القبيل أعني كون الجملة المحذوفة فيها سببا لمسبب مذكور، ثم إن ظاهره أن الفاء مقدرة أيضا وأن المحذوف العاطف والمعطوف معا، وقيل: إنه حذف "ضرب" و"فاء" فانفجرت، والفاء الباقية فاء "فضربه" ليكون على المحذوف دليل، وفيه تكلف. [الدسوقي: ٣/١٩٨]

فضربه: فحذف العاطف والمعطوف عليه. (التجريد) **جملة محذوفة**: وفي الحذف إشارة إلى سرعة الامتثال حتى أن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر. (عروس الأفراح) **فقد انفجرت**: تقدير "قد" لأجل الفاء الداخلة على الماضي؛ إذ الماضي الواقع جوابا لا يقترن بالفاء إلا مع "قد". (التجريد) **جزء جملة**: فلا يكون مثالا لما نحن فيه من حذف الجملة. [الدسوقي: ٣/١٩٩]

فصيحة: سميت فصيحة لإفصاحها عن المحذوف، أو لأنها لا تفصح عن معناها في الأكثر إلا للفصيح، أو لأنها لا ترد إلا من الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها. [التجريد: ٢٨٤] **على التقدير الأول**: أي فهي المفصحة عن مقدر بشرط كونه سببا في مدخولها، وهو ظاهر كلام "المفتاح". (الدسوقي)

على الثاني: فيقال في تعريفها: هي المفصحة عن شرط مقدر، وهو ظاهر كلام "الكشاف". (الدسوقي)

على التقديرين: وعلى هذا فتعرف بأنها ما أفصحت عن محذوف سواء كان سببا أو غيره، وهذا القول الذي رجحه السيد في شرح "المفتاح"، وجعل كلام "الكشاف" وكلام "المفتاح" راجعا إليه. (الدسوقي)

فنعم الماهدون: لأنه حذف فيه جملة ليست مسببة ولا سببا، والتقدير: هم نحن. (الدسوقي)

من يجعل المخصوص: أي وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ حذف خبره، والتقدير: نحن هم، وإنما ترك هذا القول لما في "المغني" من رده بأن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذ سد شيء مسده، وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا، فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة، فالتقييد بقوله: على قول إلخ إنما هو لإخراج هذا القول فقط. [الدسوقي: ٣/٢٠٠]

وإما أكثر **عطف على** "إمّا جملة" أي أكثر من جملة واحدة نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يوسف﴾ (يوسف: ٤٥) أي **فأرسلوني** إلى يوسف لأستعبره الرؤيا (أطلب منه تعبيرها) ففعلوا فأتاه فقال له: يا يوسف! **والحذف** على وجهين: **أن لا يقام** شيء مقام المحذوف بل يكتفى بالقرينة (في فهم المحذوف) كما مرّ في الأمثلة السابقة، **وأن يقام** نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (فاطر: ٤) **فقوله**: "فقد كذبت" ليس جزاء الشرط؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه، (والجواب يكون متأخرا) **بل هو سبب** (تكذيب الرسل) لمضمون الجواب المحذوف (هو عدم الحزن والصبر) **أُقيم مقامه** (صفة لسبب)، أي فلا تحزن واصبر، **ثم الحذف** لابد له من دليل **وأدلّته كثيرة**: منها: أن يدل العقل عليه أي على الحذف والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: ٣) **فالعقل دل** (يدل بالدليل القاطع) **على أن ههنا حذفا**؛ إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلّق بالأفعال (أفعال المكلفين) ....

عطف على: الأولى جعله معطوفا على قوله: إما جزء جملة؛ لأن المعاطيف إذا تكررت بالواو كانت معطوفة على الأول على التحقيق. [الدسوقي: ٢٠٠/٣ والتجريد: ٢٨٤] **والحذف**: اعترض بعضهم على المصنف بأن الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام أو القيام، فلابد فيه من تقدير مضاف أي ذو أن لا يقام وذو أن يقام لكنه ساقط؛ لأن الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف إلا لو قال: "والحذف وجهان" لكن المصنف قال: على الوجهين، فلا اعتراض، فتأمل. [الدسوقي بزيادة: ٢٠١/٣]

أن لا يقام: بأن لا يوجد شيء يدل عليه. (الدسوقي) **وأن يقام**: شيء مقام المحذوف مما يدلّ عليه كالعلة والسبب. [الدسوقي: ٢٠٢/٣] **بل هو سبب**: أي تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف، وهو عدم الحزن والصبر، وإنما كان سببا له؛ لأن المكروه إذا عم هان، فكأنه قيل: فلا تحزن واصبر؛ لأنه قد كذبت رسل من قبلك، وأنت مساو لهم في الرسالة، فلك بهم أسوة. (الدسوقي)

ثم الحذف: أي الذي لم يقم فيه شيء مقام المحذوف. (الدسوقي) **وأدلّته كثيرة**: اعلم أن الدليل في الحقيقة على أصل الحذف شيء واحد وهو العقل، والتعدد إنما هو في دليل التعيين أي تعيين المحذوف كما ستقف عليه. [التجريد: ٢٨٥] **الميتة**: أي أكلها؛ فإن النبي ﷺ رأى ميتة مطروحة، فقال: هلا انتفعتم بإهابها؟ قالوا: إنها ميتة يا رسول الله ﷺ! فقال: إنما حرم أكلها. (ملخص) **حذفا**: أي شيئا محذوفا وهو محتمل لأن يقدر حرم عليكم أكلها أو الانتفاع بها أو تناولها أو قربانها أو التلبس بها. [الدسوقي: ٢٠٣/٣]

دون الأعيان، والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية **تناولها** الشامل
الذوات الميتة والدم ولحم الخنـزير
للأكل وشرب الألبان، فدل على تعيين المحذوف، وفي قوله: "منها أن يدل" **أدنى**
جمع لبن كون التناول مقصودا أظهر وهو تناول
تسامح، فكأنه على حذف **مضاف**. ومنها: أن يدل العقل عليهما أي على الحذف
معا
وتعيين المحذوف نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: ٢٢) فالعقل يدل على امتناع مجيء الربّ
يعلم بالدليل القاطع
تعالى وتقدس، ويدل أيضا على تعيين المراد أي أمره أو عذابه، **فالأمر المعين** الذي دل
ما أمر به ما يعذب به
عليه العقل هو أحد الأمرين، لا أحدهما على التعيين.

ومنها: أن يدل العقل عليه **والعادة** على التعيين نحو: ﴿**فَذَلِكُنَّ** الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ (يوسف: ٣٢)
على الحذف
فإن العقل دل على أن فيه حذفا؛ **إذ لا معنى** للوم الإنسان على ذات الشخص، **وأما تعيين**
المحذوف فإنه يحتمل أن يقدر "في حبّه" ....
قوله: فيه المحذوف

دون الأعيان: أي دون الذوات كما هو ظاهر الآية، فإن مدلولها تحريم ذوات الميتة وما معها، وما ذكره من أن الأحكام إنما تتعلق بالأفعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة، وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتتعلق الأحكام بالأعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما. [الدسوقي وغيره: ٣/٢٠٤]

تناولها: إنما كان التناول هو المقصود الأظهر من هذه الأشياء نظرا للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام. (الدسوقي)

أدنى تسامح: [من إضافة الصفة إلى الموصوف] وذلك لأن قوله: "أن يدل" بمعنى الدلالة، والدلالة ليست من الأدلة، بل صفة للدليل، وإنما عبر بـــ"أدنى" لإمكان الجواب عنه بسهولة. (الدسوقي) **مضاف**: والتقدير "منها ذو أن يدل" والمراد من ذو العقل نفسه أو من دلالتها أن يدل إلخ. [التجريد: ٢٨٥]

فالأمر المعين: هذا جواب عما يقال: إن "أو" في قوله: "أو عذابه" للإبهام، وحينئذٍ فلا تعيين للمحذوف، فلا يصح القول بدلالة العقل على التعيين، وحاصل الجواب أن المراد أنه يعين الأحد الدائر بين الأمر والعذاب، والأحد الدائر بين الأمرين المذكورين معين بالنظر؛ لعدم ثالث وإن كان مبهما بالنسبة لهما. [الدسوقي: ٣/٢٠٥]

والعادة: أي وتدل العادة المقررة على تعيين المحذوف. [الدسوقي: ٣/٢٠٦] **فذلكن**: أي قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في خطابها النساء اللاتي لمنها في يوسف عليه السلام. (الدسوقي) **إذ لا معنى**: لأن اللوم لا يتعلق بالذوات، وإنما يلام الإنسان عرفا على أفعاله الاختيارية. (الدسوقي) **وأما تعيين**: الحاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضمير في فيه حذفا، لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف؛ لأن ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة، والمعين لأحدها هو العادة. (الدسوقي)

لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً﴾ (يوسف: ٣٠) و"في مراودته" لقوله تعالى: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ (يوسف: ٣٠) و"في شأنه" حتى يشملهما أي الحب والمراودة، والعادة دلت على الثاني أي على مراودته؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة **لقهره أي الحب** المفرط إياه أي صاحبه، فلا يجوز أن يقدر "في حبه" ولا "في شأنه" لكونه شاملا له، فتعين أي يقدر "في مراودته" نظرا إلى العادة، ومنها: الشروع في الفعل **يعني** من أدلة تعيين المحذوف **لا من أدلة الحذف؛ لأن دليل** الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشيء، والشروع في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شرع فيه نحو: بسم الله، **فيقدر ما جعلت** التسمية مبدأ له، **ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ**، وعلى **هذا القياس.**

[حواشي بين السطور: حكاية عن اللوائم — ويحتمل أن يقدر في مراودته — المتقررة عند المحبين — دون الأول والثالث — الشديد الغالب — لكونه قهريا — فيوهم خلاف المقصود — ذلك المتعلق — الدال على ذلك الفعل]

حبا: تمييز محول عن الفاعل أي قد شغفها حبه أي أصاب حبه شغاف قلبها، وشغاف القلب غلافه وغشاؤه. [الدسوقي: ٢٠٦/٣] تراوِد: تخادعه وتطالبه برفق وسهولة. [الدسوقي: ٢٠٧/٣] **لقهره:** وللأمر المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الإنسان. (الدسوقي) **يعني:** أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف، وكذا يقال فيما بعده، والحاصل أن العقل لابد منه فهو الدال على أصل الحذف في الجميع، وأما تعيين المحذوف فتارة يدل عليه العقل وتارة لا يدل عليه. [الدسوقي: ٢٠٨/٣] **لا من أدلة الحذف:** أي خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف؛ لأن السياق في بيان أدلة الحذف، ولذا عبر الشارح بالعناية. (الدسوقي) **لأن دليل:** فإن الجار يدرك بالعقل بعد إدراك وصفه أنه لابد له من متعلق، فقول الشارح: هو أن الجار إلخ فيه حذف أي هو العقل بسبب إدراكه أن الجار إلخ. [التجريد: ٢٨٦]
فيقدر ما جعلت: أي فيقدر لفظ ما جعلت أي فيقدر خصوص لفظ الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له، وإنما قدرنا في كلامه "لفظ" قبل "ما جعلت إلخ"؛ لأن المقدر هو الفعل النحوي، وما جعلت التسمية مبدأ له هو الفعل الحقيقي، وهو لا يقدر. (الدسوقي) **أقرأ:** أخّر المتعلق وقدم المعمول؛ لأنه أدل على الاختصاص وأدخل في التعظيم وأوفق للوجود، والباء للمصاحبة؛ فإنها تدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل باسمه تعالى فيمتلئ الفعل بركة ورحمة، ولقوله ﷺ: "بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء"؛ فإن قوله ﷺ مع اسمه صريح في إرادة المصاحبة. (ملخص)
هذا القياس: فإذا أريد الأكل قدر: آكُل، والقيام قدر: أقوم، وهكذا، ثم إن ظاهره أنه لا يجوز تقدير المتعلق عاما كـ"أبتدئ" في الكل، ونسب هذا إلى البيانيين، فيتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له لقرينة ابتدائه بخصوصه، وجوز النحويون تقدير المتعلق عاما في الكل. [الدسوقي: ٢٠٩/٣]

ومنها: أي ومن أدلة **تعيين المحذوف الاقتران** كقوله للمعرّس: "**بالرِفاء والبنين**" **فإن**
أهل الجاهلية المتـزوج
مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب **دلّ على تعيين المحذوف** أي أعرست، **أو مقارنة**
المخاطب بالإعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتيام والاتفاق، والباء للملابسة.

[الإطناب]

والإطناب: **إما بالإيضاح** بعد الإبهام **ليرى المعنى في صورتين** مختلفتين: **إحداهما مبهمة**
والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد، أو ليتمكّن في النفس فضل تمكنٍ
في أنفسهما عطف على ليرى نفس السامع
لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بيّن كان أوقع عندها،......
بيان لما عند النفس

تعيين المحذوف: أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف مثل السابق. [الدسوقي: ٢٠٩/٣] **الاقتران**: أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف بفعل المخاطب بمعنى وقوعه في زمنه. قيل: إن المقارنة أعم من جعل البسملة مبدأ الشيء، فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسألة البسملة عن أمثلتها كان أوضح. وقال في "الأطول": ومنها الاقتران أي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع، وإلا فالشروع أيضا اقتران. [الدسوقي والتجريد ملخصا: ٢٨٤]

بالرِفاء والبنين: أي أعرست ملتبسا بالرفاء أي بالالتئام والاتفاق بينك وبين زوجتك، وبولادة البنين منها، والجملة خبرية لفظا إنشائية معنى؛ لأن المراد بها إنشاء الدعاء. (الدسوقي) **دلّ على**: أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف؛ لأن العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بأنه لابد له من متعلق. (الدسوقي)

أو مقارنة: الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين؛ لأنه إما بين الكلام وحال المخاطب كما يفهم من الجملة السابقة، أو بين المخاطب وحاله كما يظهر من هذه الجملة. [التجريد: ٢٨٦] **إما بالإيضاح**: سيأتي مقابله في قوله: وإما بذكر الخاص إلخ والحاصل أن الإطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالتصريح وأحال على الباقي بقوله بعده: وأما بغير ذلك كما ستراه، وكتب أيضا قوله: "إما بالإيضاح بعد الإبهام"، فإنهم ذكروا عكس ذلك وقسمه إجمالا بعد التفصيل لا إبهاما بعد الإيضاح؛ إذ لا يصير ما يعقب الإيضاح مبهما كقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] (الأطول نقلا من التجريد)

ليرى المعنى: أي ليرى السامع المعنى أي ليدركه، فالمراد بالرؤية هنا الإدراك، هذا إذا كان "يرى" مبنيا للفاعل، ويجوز كونه مبنيا للمفعول أي لأجل أن يرى المتكلم المخاطب المعنى في صورتين. [الدسوقي ملخصا: ٢١٠/٣]

في صورتين: ولا خفاء في أن تلك الإرادة كعرض الحسناء في لباسين مختلفين. (التجريد ملخصا)

لما جبل الله: لأن الحاصل بعد الطلب يكون أعز. (الدسوقي)

أو لتكمل لذة العلم به أي بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذ نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ (طـه: ٢٥) فإن "اشرح لي" يفيد طلب شرح لشيء مّا له أي للطالب، و"صدري" يفيد تفسيره أي تفسير ذلك الشيء.

يعني للسامع — من نيله بدون ذلك — أي موسى عليه السلام

[باب نعم]

ومنه أي ومن الإيضاح بعد الإبهام "باب نعم" على أحد القولين أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف؛ إذ لو أريد الاختصار أي ترك الإطناب لكفى "نعم زيد"، وفي هذا إشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا، ووجه حسنه أي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإبهام إبراز الكلام في معرض الاعتدال من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام والإيجاز بحذف المبتدأ، ....

أفعال المدح والذم — في قولهم: نعم الرجل زيد — كما يطلق على الإيجاز — كما هنا — حسن الإطناب فيه — إظهار — الكائن في باب نعم — فليس فيه إيجاز محض — فليس فيه إطناب محض

رب اشرح: تمثيل الإيضاح بعد الإبهام بما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدمة، فالإيضاح فيه بعد الإبهام على ما بينه المصنف: إما ليرى المعنى في صورتين مختلفين، أو ليتمكن المعنى في قلب السامع، أو لتكمل لذة العلم به، يرد عليه أن المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى فلا يجوز أحد من الاحتمالات المذكورة في ذاته تعالى. أجيب بأن جعل المثال المذكور صالحا للنكات الثلاث باعتبار الشأن يعني أن هذا التركيب في ذاته من شأنه أن يفيد الأغراض الثلاثة، فهو بحيث لو خوطب به غير الرب أمكن فيه ما ذكر وإن امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية. [الدسوقي ملخصا: ٢١١/٣]

يفيد طلب: أي لا لأن لي صفة نكرة مقدرة أي اشرح شيئا لي، و"صدري" بدل منه؛ لأنه خلاف ما يتبادر من النظر، بل لأنه يفهم من قوله: "لي" أي لأجلي أن المطلوب شرح شيء مّا له من غير تقدير، فالإبهام أعم من الإبهام المقدر والمفهوم. [التجريد: ٢٨٧] خبر مبتدأ محذوف: وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول لضعفه، وأما على قولٍ من يجعله أي المخصوص مبتدأ قدم عليه خبره، فلا يكون من الإيضاح بعد الإبهام؛ لأن زيدا الذي هو المخصوص يكون مقدما في التقدير، تأمل. (ملخص من الدسوقي والتجريد)

أي ترك الإطناب: جواب عما يقال: الأولى أن يقول: إذ لو أريد المساواة؛ لأن "نعم زيد" مساواة لا أنه اختصار إيجاز، وحاصل الجواب: أن المراد بالاختصار ترك الإطناب وهو شامل للمساواة والإيجاز. [الدسوقي: ٢١٣/٣] كفى نعم زيد: فإن كان هذا التركيب في نفسه ممتنعا؛ لأن فاعل "نِعم" يكون معرفا أو مضافا إليه أو مضمرا. (الدسوقي بتغيير) هذا: أي قوله: "إذ لو أريد الاختصار". (الدسوقي) المساواة: والإيجاز كليهما، وهو بمعنى ترك الإطناب. الاعتدال: أي ذي الاعتدال يعني الكلام المعتدل.

وإيهام الجمع بين المتنافيين الإيجاز والإطناب، **وقيل:** الإجمال والتفصيل، ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من **الأمور المستغربة** التي تستلذ بها النفس، وإنما قال: إيهام الجمع؛ لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من **جهة واحدة**، وهو محال.

[التوشيع]

ومنه أي ومن الإيضاح بعد الإبهام التوشيع، وهو **في اللغة:** لف القطن المندوف، وفي الاصطلاح: **أن يؤتى في عجز الكلام** (جمعه في لحاف) (وما في معناه) بمثنى (أو جمع) مفسَّرٍ باثنين، **ثانيهما معطوف** ....

وإيهام الجمع: هذان الوجهان: أعني بروز الكلام في معرض الاعتدال، وإيهامه الجمع بين المتنافيين، مفهومهما مختلف متلازمان صدقا وكل منهما مما يستغرب وتستلذ به النفس. [الدسوقي: ٢١٤/٣] **وقيل:** يعني وقيل: إن المراد بالمتنافيين الإجمال والتفصيل، وحكاه بـ"قيل" لما يرد عليه أن الإجمال والتفصيل يرجع إلى الإيضاح بعد الإبهام، فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول المصنف: "سوى ما ذكر". (الدسوقي)

الأمور المستغربة: إذ الجمع بين متنافيين كإيقاع المحال فهو مما يستغرب، والاعتدال مما يستحسن، فإن قيل: فهما حينئذٍ من البديع أو المعاني، قلت: يمكن الأمران بمناسبة المقام وعدمه، فإن كان الإتيان به مناسبا للمقام بأن اقتضى المقام مزيد التأكيد في إمالة قلب السامع كان من المعاني، وإن قصد المتكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كان من البديع. (الدسوقي) **جهة واحدة:** أي والجهة ههنا ليست كذلك؛ وذلك لأن الإيجاز من جهة حذف المبتدأ، والإطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه، فقد انفكت الجهة. [الدسوقي: ٢١٥/٣]

في اللغة: وجه المناسبة أن في المعنى الاصطلاحي لفا وندفا أي تفرقة وتفصيلا، وإن كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوي. [التجريد: ٢٨٨] **أن يؤتى:** ظاهره أن "التوشيع" نفس الإتيان، وعليه فقوله: نحو "يشيب" إلخ فيه حذف، والأصل نحو الإتيان في قوله: "يشيب". قيل: والأقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدري وعلى الكلام، وإنما حمله الشيخ على المعنى المصدري؛ لأن المصنف جعله من الإيضاح بعد الإبهام، والإيضاح مصدر. (ملخص من الدسوقي والتجريد)

في عجز الكلام: قال اليعقوبي: ينبغي أن يزاد "أو" في أوله أو في وسطه؛ لأن تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه؛ لأن الإيضاح بعد الإبهام حاصل بما ذكر أولا ووسطا وآخرا، وكان المصنف راعى أن أكثر ما يقع في تراكيب البلغاء الإتيان بما ذكر في عجز الكلام. [الدسوقي: ٢١٦/٣] **ثانيهما معطوف:** يخرج به من التوشيح مثل قولنا: "يشب فيه خصلتان: إحداهما الحرص، وثانيهما طول الأمل" مع أن اللائق جعله منه. (الأطول)

على الأول نحو قوله عليه السلام: "**يشيب** ابن آدم **ويشب** فيه الخصلتان: الحرص وطول الأمل".
يهرم ينمو

وإما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإبهام"، **والمراد** الذكر
بذكر الخاص بعد العام

على سبيل العطف **للتنبيه** على فضله أي **مزية الخاص**، حتى كأنه ليس من جنسه أي العام
لا على سبيل الوصف والإبدال

تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما
تفسير لقوله: تنزيلا إلخ

له **من الأوصاف الشريفة** جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام، لا يشمله العام ولا يعرف
أو الخبيسة

حكمه منه نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨) أي الوسط من

الصلوات، أو الفضلى من قولهم للأفضل: الأوسط، **وهي** صلاة العصر عند الأكثر.
احتمال ثان

[التكرير]

وإما بالتكرير لنكتة **ليكون إطنابا** لا تطويلا، ....

يشيب: لم يقل: نحو قوله عليه السلام: يشيب إلخ؛ لأنه نقل الحديث بالمعنى، فإن متن الحديث ليس فيه لفظ "يشيب" بل يهرم أو يكبر. [التجريد ملخصا: ٢٨٨] **ويشب:** بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى ينمو، فلو أريد الاختصار لقيل: ويشب فيه الحرص وطول الأمل بدون ذكر "خصلتان". [الدسوقي: ٢١٦/٣] **والمراد:** أي ليغاير ما تقدم في الإيضاح بعد الإبهام؛ لأنه ليس في الذكر بطريق العطف إيضاح بعد إبهام. [الدسوقي ملخصا: ٢١٧/٣]
للتنبيه: جعل العلة التنبيه على الفضل، ويصح أن تكون نفس الفضل. (التجريد) **مزية الخاص:** وذلك لأن ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لمزية فيه. (الدسوقي) **تنزيلا:** أي إنما جعل الخاص كالمغاير للعام؛ لتنزيل التغاير في الوصف الكائن في الخاص الذي حصلت به المزية له منـزلة التغاير في الذات. (الدسوقي)
من الأوصاف الشريفة: لعل التقييد بالشريفة نظرا إلى المثال أو الغالب، وإلا فقد تكون الأوصاف خبيثة نحو: لعن الله الكافرين وأبا جهل. (الدسوقي) **حكمه منه:** فصح ذكره على سبيل العطف للتغاير. **وهي:** قيل في صلاة الوسطى: إنها الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الأضحى أو الضحى أو غيرها، ولكن عند الأكثر هي صلاة العصر؛ لتوسطها بين نهاريتين وليليتين. (ملخص من الدسوقي والتجريد)
ليكون إطنابا: علة لمحذوف أي إنما قيد المصنف التكرار بالنكتة لأجل أن يكون إطنابا؛ لأن التكرار إذا كان لغير نكتة كان تطويلا، فلما كان التطويل ظاهرا في التكرار عند عدم النكتة قيد بها، وهذا بخلاف الإيضاح بعد الإبهام وذكر الخاص بعد العام، فلا يكون كل منهما تطويلا أصلا؛ لأنه لابد فيها من النكتة، ولذا لم يقيدهما بها. [الدسوقي: ٢١٨/٣]

وتلك النكتة كتأكيد الإنذار في ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر: ٣،٤)
التخويف
فقوله: "كلا" ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه، و"سوف تعلمون" إنذار وتخويف أي
مفيد للردع والزجر على الخطأ في الاشتغال بالدنيا
سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر، وفي تكريره
تأكيد الردع والإنذار، وفي "ثم" دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول تنزيلا لبعد
وفي العطف "ثم"
المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظة "ثم" في مجرد التدرج في درج الارتقاء.
عطف على تنـزيلا

[الإيغال]

وإما بالإيغال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها، واختلف في تفسيره فقيل: هو ختم
أي قطع كثيرها
البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قولها أي في قول الخنساء في مرثية
أصل المعنى الإضافة حقيقية أو بيانية في التشبيه اسمها تماضر والخنساء لقبها
أخيها صخر: وإن صخرا لتأتم أي لتقتدي الهداة به :: كأنّه علم أي جبل مرتفع في
جمع هاد
رأسه نار ....

وفي ثم: هذا جواب عما يقال: كيف يكون الكلام تكريرا مع أن العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الأول؟ فإن قلت: إذا كان الإنذار الثاني أبلغ لم يكن تكريرا. قلت: كونه أبلغ باعتبار زيادة لاهتمام المنذر به لا باعتبار أنه زاد شيئا في المفهوم. [الدسوقي: ٣/٢١٩] تنـزيلا: الظاهر أنه علة لقوله: وفي ثم دلالة إلخ، أي إنما كان فيها دلالة للتنـزيل والاستعمال المذكورين؛ لأنه إذا نـزل بعد المرتبة منـزلة بعد الزمان واستعملت فيه، كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى. [التجريد: ٢٨٩] في مجرد التدرج: أي عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، وعن كون الثاني بعد الأول في الزمان كما أفصح بذلك في "المطول". (التجريد)
أبعد فيها: وعلى هذا فتسمية المعنى الاصطلاحي إيغالا؛ لأن المتكلم قد تجاوز حد المعنى وبلغ زيادة عنه. [الدسوقي: ٣/٢٢٠] ختم البيت: ظاهر في أن مسماه المعنى المصدري لا اللفظ المختوم به، وقوله الآتي في التذييل: "وهو تعقيب" إلخ صريح في أن التذييل مسماه المعنى المصدري أيضا، لكن قوله هناك: "وهو ضربان" أنسب بكون معناه الكلام المذيل به، فالظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين، وكذا بقية الأقسام من التكميل والتتميم والاعتراض، فالتفسير باعتبار المعنى المصدري، والتمثيل باعتبار الكلام. (ملخص من الدسوقي والتجريد) الهداة: أي الذين يهدون الناس إلى المعالي، وإذا اقتدت به الهداة فالمهتدون من باب أولى. [الدسوقي: ٣/٢٢١]

فقولها: "كأنه علم" وافٍ بالمقصود - أعني التشبيه بما يهتدى به - إلا أن في قولها: "في رأسه نار" **زيادة مبالغة. وتحقيق التشبيه** أي وكتحقيق التشبيه في **قوله:** كأن عيون الوحش حول خبائنا :: وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب، "الجزع" بالفتح **الخرز** اليماني الذي فيه سواد وبياض، شبه به عيون الوحش، وأتى بقوله: "**لم يثقب**" **تحقيقا للتشبيه**؛ لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين، قال الأصمعي: الظبي والبقرة إذا **كانا حيّين فعيونها** كلها سواد، **فإذا** ماتا بدا بياضها، وإنما شبّهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت، والمراد كثرة الصيد يعني **مما أكلنا** كثرت العيون عندنا، ....

(بصخر) (المصادفة لنا) (جمع رحل عطف على خبائنا) (بعد موتها) (ظهر) (فشابهت الجزع حينئذ) (العيون الوحشية) (ظرف لقوله: شبهها)

فقولها: حاصله أن في تشبيهها صخرا بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به مبالغة في ظهوره في الاهتداء، ثم زادت في المبالغة بوصفها العلم بكونه في رأسه نار، فتنجر المبالغة إلى المشبه الممدوح بالاهتداء به. [الدسوقي ملخصا: ٢٢١/٣] **زيادة مبالغة:** لأنها لما أرادت أن تصف أخاها صخرا بالاشتهار لم تقتصر في بيان ذلك على تشبيهه بالعلم، بل جعلت في رأس العلم نارا للمبالغة في ذلك البيان. (الدسوقي)

وتحقيق التشبيه: الفرق بين المبالغة في التشبيه المذكور سابقا وبين تحقيق التشبيه: أن المبالغة في التشبيه ترجع إلى الإتيان بشيء يفيد أن المشبه به غاية في كمال وجه لشبه الكائن فيه، فينجر ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه الشبه كما مر. وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به، حتى كأنهما شيء واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد، فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وما سواه عوارض من غير إشعار بكون المشبه غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به لينجر ذلك إلى عظمته في المشبه. (الدسوقي والتجريد)

قوله: امرئ القيس يصف كثرة الصيد. **الخرز:** عقيق فيه دوائر البياض والسواد.

لم يثقب: أي المساواة في وجه الشبه لا المبالغة في وجه الشبه؛ لأنه لم يقصد بذلك علو المشبه به في وجه الشبه فافترقا. **تحقيقا للتشبيه:** أي لبيان التساوي في وجه الشبه، وتوضيح ذلك أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجزع في اللون والشكل ظاهر، لكن الجزع إذا كان مثقبا يخالف العيون في الشكل مخالفة ما؛ لأن العيون لا تثقب فيها، فزاد الشاعر قوله: "لم يثقب" ليحقق التشابه في الشكل بتمامه، وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم، فافهم. [الدسوقي ملخصا: ٢٢٢/٣] **كانا حيين:** أي بحسب الظاهر، ولا تخلو في نفس الأمر من بياض.

مما أكلنا: متعلق بقوله بعد ذلك: "كثرت"، وحاصله أنهم كانوا يصطادون الوحش كثيرا، ويأكلونها ويطرحون أعينها حول أخبيتهم، فصارت أعينها بتلك الصفة. [الدسوقي: ٢٢٣/٣]

كذا **في شرح** ديوان امرئ القيس، فعلى **هذا التفسير** يختص الإيغال بالشعر، وقيل: **لا يختص بالشعر** بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (يس: ٢١) فقوله: "وهم مهتدون" مما يتم المعنى بدونه؛ لأن الرسول مهتد **لا محالة**، إلا أن فيه **زيادة حث على الاتباع** وترغيب في الرسل.

(شعرا كان أو نثرا) (الإيغال) (في التصريح) (زيادة ترغيب)

[التذييل]

وإما **بالتذييل**: وهو تعقيب الجملة **بجملة تشتمل** على معناها أي **معنى الجملة** الأولى للتأكيد **فهو أعمّ** من الإيغال من جهة ....

(في الاصطلاح) (التذييل)

في شرح: خلافا لمن زعم أن المراد من البيت أن الوحش الفهم لطول سفرهم واستقرارهم في الفيافي، فلا تفر منهم، فتظهر أعينها بتلك الصفة حول أخبيتهم، ورد هذا القول بأن عيون الظباء حال حياتها سود، فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض. [الدسوقي: ٢٢٣/٣] **هذا التفسير**: قول المصنف: هو ختم البيت إلخ.

لا يختص بالشعر: لأن الإيغال من المعاني اللتي يراعي فيها مقتضى الحال، فلا وجه لتخصيصه بالشعر، فيكون الإيغال هو ختم الكلام بما يفيد نكتة تتم المعنى بدونها. (المواهب) **لا محالة**: فيكون قوله: "وهم مهتدون" تصريح بما علم التـزاما.

زياده حث: وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله: اتبعوا المرسلين إلخ الدال على اهتدائهم. [التجريد: ٢٩٠]

على الاتباع: فنكتة الإيغال زيادة الحث على الإتباع.

بالتذييل: هو في اللغة جعل الشيء ذيلا للشيء. **بجملة**: أي لا محل لها من الإعراب، كما سيصرح الشارح.

تشتمل إلخ: صفة للجملة المجعولة عقب الأخرى أي تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الأولى المعقبة ولو مع الزيادة، فالمراد باشتمالها على معناها إفادتها بفحواها لما هو المقصود من الأولى، وليس المراد إفادتها لنفس معنى الأولى بالمطابقة، وإلا كان ذلك تكرارا، فلا يكون على هذا قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤-٣] تذييلا. [الدسوقي: ٢٢٥/٣ وغيره]

معنى الجملة: ولو مع الزيادة كما في ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ (الاسراء: ٨١). **أعم**: أي عموما وجهيا، وحاصله أن الإيغال والتذييل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهي، فيجتمعان فيما يكون في ختم الكلام لنكتة التأكيد بجملة كما يأتي في قوله تعالى: ﴿جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] فهو إيغال من جهة أنه ختم الكلام بما فيه نكتة يتم المعنى بدونها، وتذييل من جهة أنه تعقيب جملة بأخرى تشتمل على معناها للتأكيد، =

أنه يكون **في ختم الكلام** وغيره، وأخص من جهة أن **الإيغال** قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد، وهو أي التذييل ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة (أو استقل ولكن لم يفش) المراد، **بل يتوقف** على ما قبله نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ (سبأ: ١٧) **على وجه** أن يراد وهل نجازي ذلك **الجزاء المخصوص** إلّا الكفور، **فيتعلق** (هل نجازي) بما قبله، وأما على وجه آخر: وهو **أن يُراد**: وهل نعاقب (مطلق العقاب) إلا الكفور؛ **بناء** على أن (هو قوله: فأرسلنا عليهم إلخ) المجازاة هي المكافأة إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، **فهو** من الضرب الثاني، وضرب (الذي أخرج مخرج المثل) أخرج مخرج المثل بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلّي **منفصل** عما قبله، جار مجرى الأول في الاستقلال.........................

= وينفرد الإيغال فيما يكون بغير جملة، وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد كما تقدم في قوله: "الجزع الذي لم يثقب"، وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم الكلام للتأكيد بجملة، كقولك: مدحت زيدا فأثنيت عليه بما فيه، فأحسن إلي، ومدحت عمرا فأثنيت عليه بما ليس فيه، فأساء إلي. [الدسوقي: ٣/٢٢٥]

في ختم الكلام: بخلاف الإيغال؛ فإنه لا يكون إلا في ختم الكلام. **الإيغال:** بخلاف التذييل؛ فإنه لا يكون إلا جملة وتأكيدا. **بل يتوقف:** إنما كان المتوقف على ما قبله ليس خارجا مخرج المثل؛ لأن المثل يكون كلاما مستقلا؛ لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول، كما يأتي في الاستعارة التمثيلية. [الدسوقي: ٣/٢٢٦]

على وجه: متعلق بمحذوف أي وإنما يكون هذا المثال من هذا الضرب على وجه. (الدسوقي)

الجزاء المخصوص: أي إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين. **فيتعلق:** أي فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال. (التجريد)

أن يراد: فيه أنه يلزم عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أي المبالغ في الكفر مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة مطلق الكفر إلا أن يقال: الحصر ادعائي. [التجريد: ٢٩٠]

بناء: [والوجه الأول ليس بناء عليه، بل على أن الجزاء بمعنى العقوبة] يعني أن المجازاة بمعنى مطلق المكافأة الشاملة للثواب والعقاب، ومتعين المراد منهما من القرينة كقوله هنا: "إلا الكفور". والحاصل أن الجزاء يطلق بمعنى العقاب، ويطلق بمعنى المكافأة الشاملة للثواب والعقاب فجعل الآية من الضرب الأول مبني على الإطلاق الأول، وجعلها من الضرب الثاني مبني على الإطلاق الثاني، هذا محصل كلام الشارح وليس بصحيح، بل كل من الوجهين يأتي على كل من التفسيرين؛ إذ المدار على خصوص الجزاء وإطلاقه، فافهم. (الدسوقي والتجريد) **منفصل:** لا يكون متقيدا بالجملة الأولى.

وفشو الاستعمال نحو: ﴿**وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً**﴾ (الإسراء:٨١)
شيوعه الكفر الإسلام اضمحل

وهو أيضا أي التذييل ينقسم قسمة أخرى، **وأتى بلفظة "أيضا"** تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا، لا للضرب الثاني منه، إما أن يكون **لتأكيد منطوق** كهذه الآية،
كالتذييل في هذه الآية
فإن زهوق الباطل منطوق في قوله: "زهق الباطل"، وإما لتأكيد مفهوم **كقوله:** ولَسْتَ
مفهوم الجملة الأولى
على لفظ الخطاب **بمستبق أخا لا تَلُمُّهُ** :: حال عن "أخا" **لعمومه، أو** عن ضمير
لا صفة
المخاطب **في "لست"،** ....

وفشو الاستعمال: قال ابن يعقوب: الحق أن المشترط في جريانه مجرى الأمثال هو الاستقلال، وأما فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه، وحينئذٍ فالأولى للشارح حذفه. [الدسوقي: ٢٢٧/٣] **نحو: وقل جاء:** وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٤، ٣٥] فجملة "كل نفس ذائقة الموت" من الضرب الثاني لاستقلالها وذلك ظاهر، وجملة "أفإن مت فهم الخالدون" من الأول لارتباطها بما قبلها؛ لأن الفاء للترتيب على الأولى. [الدسوقي: ٢٢٨/٣]

كان زهوقا: لا يخفى أن هذه الجملة لا توقف لمعناها على معنى الجملة الأولى مع تضمنها معنى الأولى، وهو زهوق الباطل أي اضمحلاله وذهابه. (الدسوقي) **وأتى بلفظة أيضًا:** قصد شارحنا العلامة بهذا الكلام الرد على الشارح الخلخالي حيث قال: قوله: "وهو أيضًا"، أي التذييل أو الضرب الثاني، فقوله: "أو الضرب الثاني" وهم؛ لأنه يرده لفظة "أيضًا". [الدسوقي: ٢٢٩/٣]

لتأكيد منطوق: أي لتأكيد منطوق الجملة الأولى، والمراد بالمنطوق ههنا المعنى الذي نطق بمادته، والمراد بالمفهوم المعنى الذي لم ينطق بمادته، وليس المراد بهما هنا ما اصطلح عليه الأصوليون؛ فالمراد بتأكيد المنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بأن تكون إحداهما اسمية مؤكدة والأخرى فعلية، والمراد بتأكيد المفهوم هنا أن لا تشترك أطراف الجملتين في مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين في الاسمية والفعلية. (الدسوقي ملخصاً) **فإن زهوق الباطل:** الذي دلت عليه الجملة الثانية.

كقوله: أي النابغة يخاطب النعمان بن المنذر. **بمستبق:** السين والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من الإبقاء، أي لست بمبق لك مودة أخ، أو لست بمبق أخا لنفسك تدوم لك مودته. [الدسوقي: ٢٣٠/٣] **أخا لاتلمه:** أي لا تضمه إليك لعدم رضاك بعيوبه. **لعمومه:** أي لوقوعه في حيز النفي، فعمومه سوغ مجيء الحال منه وإن كان نكرة، والمعنى حينئذٍ لست بمبق مودة أخ في حال كونه غير مضموم إليك مع شعثه وخصاله الذميمة. (الدسوقي) **في لست:** وحينئذٍ فالمعنى لست بمبق مودة أخ في حال كونك غير مضموم إليه مع شعثه. (الدسوقي)

على شَعْث أي تفرق وذميم خصال، **فهذا الكلام** دل بمفهومه على **نفي الكامل** من الرجال، وقد أكّده بقوله: أيّ الرجال المهذب استفهام إنكاري، أي ليس في الرجال منقح الفعال، ومرضي الخصال.

إضافة الصفة إلى الموصوف البيت

[التكميل]

وإما **بالتكميل**، ويسمى الاحتراس أيضا؛ لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود، وهو أن يؤتى **في كلام** يوهم خلاف المقصود **بما يدفعه**، أي يدفع إيهام خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره، فالأول **كقوله**: فسقى **ديارك** غير مفسدها نصب على الحال من فاعل "سقى"، وهو صوب الربيع **أي نـــزول المطر** ووقوعه في الربيع، و**ديمة** تهمِي أي تسيل، فلما كان نزول المطر **قد يفضي** إلى خراب الديار وفسادها ....

الحفظ التحرز بقول يدفعه وقد يكون أيضا في أوله غير مفسدها الفاعل عطف تفسير

على شعث: هو في الأصل انتشار الشعر لعدم إصلاحه، فتكثر أوساخه واستعير هنا للأوساخ المعنوية، وهي الأوصاف الذميمة. [التجريد ملخصاً: ٢٩١] **فهذا الكلام إلخ**: لأن معنى البيت أنك إذا لم تضم إليك أخا في حال عيبه وتتعامى عن زلته لم يبق لك أخ في الدنيا ولا يعاشرك أحد من الناس؛ لأنه ليس في الرجال أحد مهذب منقح الفعال مرضي الخصال، فشطر الأولى يدل بحسب ما يفهم منه على نفي الكامل من الرجال، فقوله بعد ذلك: "أي الرجال المهذب" تأكيد لذلك المفهوم. [الدسوقي: ٢٣٠/٣]

نفي الكامل: لأنه لو وجد لم يصدق أنه إن كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا. **بالتكميل**: أي تكميل المعنى بدفع الخلاف المقصود عنه. **في كلام**: في بمعنى "مع"، فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره، وليست للظرفية وإلا فلا يشمل ما كان في آخره. [الدسوقي: ٢٣١/٣] **بما يدفعه**: فإن قلت: التذييل أيضا لدفع الوهم؛ لأنه للتأكيد فما الفرق؟ قلت: التذييل بالجملة وفي الآخر ولدفع الوهم في النسبة، والتكميل لا يختص بشيء منها. (التجريد)

كقوله: طرفة بن العبد يمدح قتادة بن مسلمة. **ديارك**: مفعول لـــ"سقى" مقدم على الفاعل الجملة خبرية لفظا، قصد به الدعاء للممدوح. **أي نـــزول المطر**: فالمراد بالصوب نـــزول المطر، وبالربيع الزمن، والإضافة لأدنى ملابسة. (التجريد)

ديمة: بكسر الدال المطر المسترسل، وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل، وأكثره ما بلغ أسبوعا، وقيل: المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق. [الدسوقي: ٢٣٢/٣] **قد يفضي إلخ**: أي فيوهم أن ذلك دعاء بالخراب.

أتى بقوله: "غير مفسدها" دفعا لذلك [إيهام خلاف المقصود]، **والثاني** نحو: ﴿أَذِلَّةٍ [من التذلل] عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٥٤) فإنه لَمَّا كان [وصفهم بالذل] ممّا يوهم أن يكون ذلك [الوصف] لضعفهم دفعه بقوله: ﴿**أَعِزَّةٍ** [أي قوياء وأشداء] **عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾ (المائدة: ٥٤) تنبيها [مفعول لقوله: دفعه] على أن ذلك [التذلل] تواضعٌ منهم [من الممدوحين] للمؤمنين، **ولهذا** عُدّي الذلّ بـــ"على"؛ [مع أنه يعدى باللام] **لتضمنه معنى العطف، ويجوز** أن يقصد بالتعدية بـــ"على" الدلالة [معمول "يقصد"] **على أنهم** مع شرفهم وعلو طبقهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

[التتميم]

وإما بالتتميم: وهو أن يؤتى في كلام [في الوسط أو الأخير] لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل: **مفعول** أو حال أو نحو ذلك [كالمجرور] مما **ليس بجملة مستقلة** ولا ركن كلام، ومن زعم أنه أراد بفضلة **ما يتم أصل المعنى** بدونه **فقد كذّبه** كلام المصنف في "الإيضاح"، ....

أتى بقوله: أي في وسط الكلام بين الفعل وفاعله. **والثاني:** أي وهو ما كان الدافع لإيهام خلاف المقصود واقعا في آخر الكلام. [الدسوقي: ٢٣٣/٣] **أعزة على الكافرين:** أي أقوياء وأشدّاء عليهم، فتذلّلهم للمؤمنين ليس لضعفهم وعدم قوتهم، بل تواضعا منهم للمؤمنين فأذلة من التذلل والخضوع، لا من الذلة والهوان. (الدسوقي ملخصا)
ولهذا: أي لأجل كون ذلك الذل تواضعا منهم، قيل: ولمشاكلة ما بعده أيضا. [الدسوقي: ٢٣٤/٣ وغيره]
لتضمنه معنى العطف: أي فكأنه قيل: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع، وعلى هذا فيكون التوسع بتضمين الذل معنى العطف، ولفظ "على" باقية على بابها. (الدسوقي)
ويجوز إلخ: حاصله: أن لا يراعي التضمين في الذلة، بل تبقى الذلة على معناها، وإن فهم من القرائن أنها عن رحمة، وإنما التجوز في استعمال "على" موضع "اللام" لإشارة إلى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين، وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز. (الدسوقي)
على أنهم: لأن "على" للاستعلاء فأشير بها إلى استعلائهم عليهم في الشرف. **وإما بالتتميم:** تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل بمجرد اصطلاح؛ إذ هما شيء واحد لغة. [الدسوقي: ٢٣٥/٣] **ليس بجملة مستقلة:** بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولهما بالمفرد. (الدسوقي)
ما يتم أصل المعنى إلخ: حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد. **فقد كذّبه إلخ:** حيث مثل له بـــ"ما تحبون" في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] مع أنه لا يتم المعنى إلا به. [التجريد: ٢٩٢]

وأنه لا تخصيص لذلك بالتميم **لنكتة** كالمبالغة في **نحو**: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً﴾ (الإنسان: ٨) في وجه، وهو أن يكون الضمير في "حبه" للطعام أي يطعمونه **مع حبه** والاحتياج إليه، وإن جعل الضمير لله تعالى وتقدس، أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو **لتأدية أصل المراد**.

(في المدح) (مع حبهم) (وجعل "على" للتعليل) (لأجل حب الله) (قوله تعالى: "على حبه" هو مدحهم بالكرم)

[الاعتراض]

وإما بالاعتراض: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين **متصلين معنى** بجملة أو أكثر **لا محل لها** من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام، لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا **أو بدلا**.........

(أخرج الإيغال) (أخرج التكميل) (في قوله: أثناء الكلام) (وإلا خرج المثال الآتي)

وأنه لا تخصيص: عطف على كلام المصنف، أي وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم؛ لأن جميع أقسام الإطناب ما تقدم وما يأتي يتم المعنى بدونه، فلا خصوصية للتتميم بذلك، فذكر الفضلة فيه إن كان بهذا المعنى يكون مستدركا. (الدسوقي)
لذلك: أي كون الشيء مما يتم أصل المعنى بدونه. **لنكتة**: هذا زيادة بيان؛ لأن النكتة شرط في كل ما حصل به الإطناب وإلا كان تطويلا. [الدسوقي: ٢٣٦/٣]
نحو ويطعمون إلخ: أي نحو قوله تعالى في مدح الأبرار بالكرم وإطعام الطعام. (الدسوقي) **مع حبه إلخ**: يشير أن "على" في "على حبه" بمعنى "مع"، وإطعام الطعام مع الحاجة إليه يدل على النهاية في التنـزه عن البخل المذموم شرعا، وعلى كمال المروة ومكارم الأخلاق، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧](المواهب)
لتأدية أصل المراد: لأن المعنى حينئذٍ يطعمون لأجله تعالى، وهذا نفس المراد، فلما لم يكن إطعام الطعام لا لأجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة البلاغة. [التجريد: ٢٩٢]
متصلين معنى: أي اتصالا معنويا بأن كان الثاني بيانا للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو معطوفا عليه. [الدسوقي: ٢٣٧/٣]
لا محل لها: أخرج التتميم لوجود الإعراب فيه. **أو بدلا**: أي ونحو ذلك كأن يكون الكلام الثاني معطوفا على الأول، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فإن قوله: "والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى"، اعتراض بين قوله "إني وضعتها أنثى" وبين قوله "وإني سميتها مريم". [الدسوقي: ٢٣٨/٣]

كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ (النحل: ٥٧)
المشركون
فقوله: "سبحانه" جملة؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام؛ لأنّ قوله:
مثل: أسبح وأنزه
"ولهم ما يشتهون" **عطف على** قوله: "لله البنات" والدعاء **في قوله**:

إن الثمانين وبُلِّغتها قد أحوجَتْ سَمْعي إلى **ترجُمان**

لما ثقل بمضيها
أي مفسر ومكرر، فقوله: "بُلِّغْتَهَا" اعترض في أثناء الكلام لقصد الدعاء، والواو في مثله
عطف تفسير بين اسم إن وخبرها للمخاطب بطول عمره
تسمّى اعتراضية، ليست بعاطفة، **ولا حالية**. والتنبيه في **قوله**: واعلم فعلم المرء ينفعه ::
تنبيه المخاطب
هذا **اعتراض** بين "اعلم" ومفعوله، وهو أن سوف يأتي كل ما قدرا، **"أَن" هي المخففة**
قوله فعلم المرء ينفعه

كالتنزيه: مثال للنكتة التي هي غير دفع الإيهام. **عطف على** إلخ: أي من قبيل عطف المفردات، فـ"لهم" عطف على "لله"، و"ما يشتهون" عطف على "البنات". [الدسوقي: ٣/٢٣٩] **في قوله**: أي قول عوف ابن محلم الشيباني، يشكو ضعفه في قصيدته التي قالها لعبد الله بن طاهر. (الدسوقي) **الثمانين**: سنة التي مضت من عمري.
وبلغتها: بفتح التاء أي بلغك الله إياها. [الدسوقي: ٣/٢٤٠] **ترجمان**: بفتح التاء وضم الجيم، أو ضم التاء مع ضم الجيم، أو فتح التاء مع فتح الجيم، ويجمع على تراجم كزعفران وزعافر. [التجريد: ٢٩٢] **أي مفسر**: يعني بصوت عال من الصوت الأول، هذا هو المراد بالترجمان هنا، وإن كان في الأصل هو من يفسر لغة بلغة أخرى. (الدسوقي)
ولا حالية: اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية، فلا يعين إحداهما إلا القصد، فإن قصد كون الجملة قيدا للعامل فهي حالية وإلا فهي اعتراضية، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ٥١،٥٢] فإن قدر: أن المعنى: اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها، كانت لتقييد العامل فكانت الواو حالية، وإن قدر: وأنتم قوم عادتكم الظلم حتى يكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته كانت الواو اعتراضية، فالفرق بينهما دقيق. (الدسوقي)
قوله: أنشده أبو علي الفارسي ولم يعزه لأحد. **اعتراض**: لأجل تنبيه المخاطب على أمر يؤكد إقباله على ما أمر به؛ وذلك لأن هذا الاعتراض أفاد أن علم الإنسان بالشيء ينفعه، وهذا مما يزيد المخاطب إقبالا على طلب العلم. [الدسوقي: ٣/٢٤١] **أن هي المخففة**: لأنها بعد فعل اليقين وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا وشرط خبرها أن يكون جملة مفصولة في الأكثر بواحد من السين وسوف، وقد، ولو، وغير ذلك نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠] إلى غير ذلك. (الملخص)

من المثقلة، **وضمير الشأن محذوف**، يعني أن المقدر آت البتة وإن وقع فيه تأخير ما، وفي هذا **تسلية** وتسهيل للأمر. **فالاعتراض** يباين التتميم؛ لأنه إنما يكون بفضلة، والفضلة **لابد لها** من إعراب ويباين التكميل؛ لأنه إنما يكون **لدفع إيهام** خلاف المقصود، ويباين الإيغال؛ لأنه لا يكون إلا **في آخر الكلام**، لكنه يشمل بعض صور التذييل، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى؛ لأنه **كما لم يشترط** في التذييل أن يكون بين كلامين **لم يشترط فيه** أن لا يكون بين كلامين، **فتأمل** حتى يظهر لك **فساد ما قيل:** إنه يباين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو كلامين متصلين. ومما جاء **أي ومن الاعتراض** ....

تفسير لحاصل المعنى — قوله وأعلم إلخ — التتميم — البعض — للتأكيد — متصلين — متصلين — الاعتراض — بين النقطتين — في التذييل — واشترط ذلك في الاعتراض — خبر مقدم

وضمير الشأن محذوف: هذا على مذهب الجمهور، ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب، أي إنك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه البعض. (الملخص من الدسوقي والتجريد) **تسلية إلخ:** وذلك لأن الإنسان إذا علم أن ما قدره الله يأتيه ألبتة طال الزمان أو قصر، وإن لم يطلبه، وما لم يقدره لا يأتيه وإن طلبه تسلى وسهل الأمر عليه يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الأقدار. [الدسوقي: ٢٤١/٣]

فالاعتراض إلخ: [بيان للنسبة بين الاعتراض وأقسام أخرى] هذا تفريع على ما ذكره في تعريف الاعتراض، يعني إذا علمت حقيقة الاعتراض من أنه لابد أن يكون في الأثناء، وأن يكون بجملة أو أكثر لا محل لها، وأن يكون النكتة فيه سوى دفع الإيهام، تفرع على ذلك ما ذكره الشارح. (الدسوقي) **لابدّ لها:** والاعتراض لا محل له فظهر التباين.

لدفع إيهام: بخلاف الاعتراض فإنه لا يكون لذلك الدفع فتباينا.

في آخر الكلام: والاعتراض يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين. **كما لم يشترط:** بل تارة يكون بين كلامين وتارة لا يكون. [الدسوقي: ٢٤٢/٣] **لم يشترط فيه إلخ:** فظهر أن بين الاعتراض والتذييل عموما وخصوصا من وجه. [التجريد: ٢٩٣] **فساد ما قيل:** وجه فساد هذا القول: أنه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدم وجوده، وإنما تلزم المباينة بينهما لو قيل: أنه يشترط في التذييل أن لا يكون بين كلامين، وفرق ظاهر بين عدم اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء؛ وذلك لأن الأول يجامع وجوده وعدمه، فهو أعم من الثاني. ويمكن الجواب بأن هذا القائل نظر إلى تباينهما بحسب المفهوم بناء على ما ذكر، وإن كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق. (الدسوقي ملخصا)

أي ومن الاعتراض: أي لا بالمعنى السابق، بل هو بمعنى المعترض فصح قوله: وهو أكثر من جملة. (التجريد)

الذي وقع بين كلامين **وهو أكثر** من جملة أيضا، **أي كما أن الواقع** هو بينه أكثر من جملة قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٢) **فهذا اعتراض** أكثر من جملة؛ لأنه كلام يشتمل **على جملتين** وقع بين كلامين أوّلهما قوله: "فأتوهن من حيث أمركم الله"، وثانيهما قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ **والكلامان متصلان** معنى فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣) **بيان لقوله:** ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ **أَمَرَكُمُ اللَّهُ**﴾ (البقرة: ٢٢٢) وهو مكان الحرث، **فإن الغرض** الأصلي من الإتيان طلب النسل، لا قضاء الشهوة. والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به، والتنفير عما نهوا عنه. وقال قوم: قد تكون النكتة فيه أي في الاعتراض **غير ما ذكر**.....

(حواشٍ بين السطور: الكلام الواقع؛ بين ذلك الكلام؛ مبتدأ مؤخر؛ قوله: إن الله إلخ؛ من حيث أمركم الله؛ بل خلق الشهوة لذلك؛ ومنه الإتيان في القبل؛ ومنه الإتيان في الدبر)

وهو أكثر: أي والحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين أكثر إلخ، ففيه تمثيلان: تمثيل ما جاء بين كلامين، وتمثيل ما هو أكثر من جملة. [الدسوقي: ٣/٢٤٣] **أي كما أن الواقع**: أي أن الكلام الذي وقع الاعتراض بينه وفي أثنائه أكثر من جملة. (الدسوقي) **فهذا اعتراض**: وفي "الأطول": لاخفاء أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان، وليس بأكثر من جملة واحدة لا محل لها من الإعراب، والمثال الواضح قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]

على جملتين: إحداهما: يحب التوابين، والأخرى: ويحب المتطهرين بناء على أن المراد بالجملة ما اشتمل على المسند والمسند إليه. (الدسوقي) **حرث لكم**: أي محرث لكم يعني موضع حرثكم، وفي كونهن موضع الحرث تنبيه على أن الغرض من إتيانهن طلب الغلة منهن: وهو النسل، كما تطلب الغلة من المحرث الحسي، فإذا فهمت أن الحكمة الأصلية من إتيانهن طلب النسل الذي هو أهم الأمور منهن لما فيه من بقاء النوع الإنساني المرتب عليه تكثير خيور الدنيا والآخرة، فهمت أن الموضع الذي يطلب منه النسل هو المكان الذي يطلب منه الإتيان شرعا لتلك الحكمة. (الدسوقي)

الكلامان متصلان: لكون الجملة الثانية عطف بيان على الأولى. **بيان لقوله إلخ**: وذلك لأن المكان الذي أمر الله بإتيانهن منه مبهم، فبين بأنه موضع الحرث بقوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] **أمركم الله**: فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى هذا الغرض. **فإن الغرض**: [أي الحكمة الأصلية، وإلا فأفعال الله تعالى لا تعلل] هذا تعليل لمحذوف أي وإنما كان قوله: "نساؤكم حرث لكم" بيانا لقوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] لأن الغرض إلخ. [الدسوقي: ٣/٢٤٥] **غير ما ذكر**: الأوضح أن يقول: قد تكون النكتة فيه دفع الإيهام. (الدسوقي)

مما سوى دفع الإيهام حتى أنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود، ثم القائلون بأن
بيان لما ذكر الاعتراض
النكتة فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين: جوّز بعضهم وقوعه أي الاعتراض آخر
جملة لا تليها جملة متصلة بها، وذلك بأن لا تلي الجملة جملة أخرى أصلا فيكون
بعدها التي اعترض بعدها
الاعتراض في آخر الكلام، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى. وهذا اصطلاح
مذكور في مواضع من "الكشاف"، فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام أو
في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب
أي معنى
لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره.

فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل **مطلقا؛ لأنه** يجب أن يكون بجملة لا محل لها من
بجميع صوره التذييل
الإعراب، **وإن لم يذكره المصنف،** وبعض صور التكميل وهو **ما يكون بجملة** لا محل
البعض
لها من الإعراب، **فإن التكميل**..............................

مما سوى دفع الإيهام: هذا بيان لما ذكر فكأنه قال: قد تكون النكتة فيه سوى دفع الإيهام، وغير ذلك السوى هو دفع الإيهام؛ لأن نفي النفي إثبات، فالنكتة على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره. [الدسوقي: ٢٤٦/٣]
فيشمل إلخ: لما كان الاعتراض على هذا التعريف لنسبته لما تقدم مخالفة لنسبته على التعريف السابق أشار المصنف إلى بيان بعض تلك المخالفة. (الدسوقي) **مطلقا:** فالاعتراض على هذا أعم مطلقا من التذييل.
لأنه: كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك. **وإن لم يذكره المصنف:** أي وإن لم يذكره المصنف وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، أي في تفسيره للتذييل سابقا، بل كلامه بحسب الظاهر شامل لكون الجملة لها محل، أو لا محل لها. والمراد أنه لم يذكر ذلك صراحة، وإن كان أشار إلى اشتراط ذلك بالأمثلة بما لا محل له، فيكون التذييل على هذا تعقيب جملة بأخرى لا محل لها من الإعراب تشتمل على معناها للتأكيد كانت تلك الجملة في الآخر، أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين. ولا شك أن الاعتراض على هذا القول صادق عليه؛ إذ لا يخرج عنه ما يكون في آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق في الاعتراض. [الدسوقي: ٢٤٧/٣]
ما يكون بجملة: تكون الجملة في الآخر، أو بين كلامين متصلين، أو غير متصلين. **فإن التكميل:** أي فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه، يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها، وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الإيهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لها محل. [التجريد: ٢٩٤]

قد يكون بجملة وقد يكون **بغيرها**، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون،
فلا تدخل في الاعتراض فتدخل في الاعتراض
لكنها **تباين التتميم**؛ لأن الفضلة لابد لها من الإعراب، **وقيل**: لأنه لا يشترط في التتميم
الاعتراض المشترط في التتميم في توجيه التباين
أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض **وهو غلط**، **كما يقال**: إن الإنسان يباين
تشبيه في المنفي وهو يشترط
الحيوان؛ لأنه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم. وبعضهم أي وجوّز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام كونه أي الاعتراض **غير جملة**، **فالاعتراض عندهم**: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة **أو غيرها لنكتة**
فلا يكون في الآخر
ما، **فيشمل** الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل، **وهو ما يكون** واقعا في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين. ....
مفردا كان أو جملة

بغيرها: بأن يكون بمفرد، والاعتراض لا يكون بمفرد. **تباين التتميم**: حاصل ما ذكره الشارح في توجيه المباينة: أن التتميم إنما يكون بفضلة، والفضلة لابد لها من إعراب. والاعتراض إنما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، فقد تنافي لازمها، وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات. [الدسوقي: ٢٤٨/٣] **وقيل إلخ**: أي وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق. (الدسوقي) **وهو غلط**: فإن عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم، وغاية أمره أنه يوجب التغاير في المفهوم، وهو لا يمنع التصادق في الأفراد الذي هو المراد، فمنشأ الغلط عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم. (الملخص من الدسوقي والتجريد)

كما يقال إلخ: ما مصدرية أي كقول: "إن الإنسان" ووجه الشبه ان كلا غلط بقي بيان النسبة بين الاعتراض على هذا القول، وبين الإيغال، وبين الإيضاح، وبين التكرار، فيظهر ذلك عند التأمل فيما تقدم من تفاسيرها. (الملخص)

غير جملة: [أي من غير تجويز كونه آخرا] لو قال المصنف "غير الجملة" بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها من الإعراب لكان أحسن؛ ليشمل كونه جملة لها من الإعراب كما شمل كونه مفردا. (الدسوقي)

فالاعتراض عندهم: فهم لا يخالفون الجمهور إلا في التعميم في النكتة، وفي كون الاعتراض جملة لا محل لها، أو غيرها بأن يكون جملة لها محل أو مفردا. (الدسوقي) **أو غيرها**: يشمل ما هو أكثر من جملة ويشمل المفرد أيضا، بخلافه على القولين الأولين؛ فإنه لا يكون بمفرد عليهما. [الدسوقي: ٢٤٩/٣] **لنكتة ما**: سواء كانت دفع الإيهام أو غيرها.

فيشمل إلخ: فحيث شمل الاعتراض بعض صور التتميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لاجتماعهما في هذه الصورة المشمولة للاعتراض، وانفراده عن التتميم بما يكون غير فضلة، وانفراد التتميم عنه بما يكون آخرا وهو فضلة، وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم. (الدسوقي) **وهو ما يكون**: الضمير راجع للبعض بقسميه التتميم والتكميل. [الدسوقي: ٢٥٠/٣]

وإما بغير ذلك عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإيهام"، وإما بكذا وكذا، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (غافر: ٧) فإنه لو اختصر أي ترك الإطناب فإن الاختصار قد يطلق **على ما يعم** الإيجاز والمساواة كما مرّ، لم يذكر "ويؤمنون به"؛ **لأن إيمانهم** لا ينكره **أي لا يجهله** من يثبتهم فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوما، وحسَّن ذكره أي ذكر قوله: "ويؤمنون به" إظهار شرف الإيمان **ترغيبا فيه**، وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة **ظاهرٌ بالتأمل فيها.**

واعلم أنه قد يوصف الكلام **بالإيجاز** والإطناب ....

على ما يعم: والمراد هنا الثاني؛ لأنه لو لم يذكر "ويؤمنون به" كان مساواة. (الدسوقي) **لأن إيمانهم إلخ**: أي وإنما قلنا: إن زيادة "ويؤمنون به" إطناب؛ لأن إيمانهم إلخ وأيضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥] يدلان على إيمانهم به تعالى. [الدسوقي: ٢٥١/٣]

أي لا يجهله: لما كان نفي الإنكار لا يستلزم العلم المراد أفسره بما يستلزمه وهو نفي الجهل. (الدسوقي والتجريد)

ترغيبا فيه: حيث مدح الملائكة الحاملون للعرش ومن حوله، وهذا كما يوصف الأنبياء عليهم السلام بالصلاح لقصد المدح به مع العلم بصلاحهم ترغيبا في الصلاح. (الدسوقي)

ظاهر بالتأمل: وذلك لأن الأصل ما حصل به الإطناب في الأنواع السابقة إما أن لا يكون معه حرف عطف كغير الاعتراض وعطف الخاص على العام، أو معه ذلك ولم يقصد العطف كالاعتراض؛ إذ قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام، وهذا المثال قصد فيه العطف على ما قبله، ولم يكن من عطف الخاص على العام، فظهرت المغايرة المذكورة، ولك أن تعرض الآية على كل من الأمور السبعة من الإيضاح والتكرار والإيغال والتذييل وغيرها، حتى يتبين لك أنه لم يوجد فيها ما اعتبر في كل منهما فعليك بالتأمل. **فيها**: أي في الآية أو في الوجوه السابقة.

واعلم لخ: حاصله: أنه سبق أن وصف الكلام بالإيجاز يكون باعتبار أنه أدي به المعنى حال كونه أقل من عبارة المتعارف مع كونه وافيا بالمراد، وأن وصفه بالإطناب يكون باعتبار أن المعنى أدى به مع زيادة عن المتعارف لفائدة، وأشار هنا إلى ان الكلام يوصف بهما باعتبار قلة الحروف وكثرتهما بالنسبة لكلام آخر مساو لذلك الكلام في أصل المعنى، فالأكثر حروفا منهما إطناب باعتبار ما هو دونه، والأقل منهما حروفا إيجاز باعتبار أن هناك ما هو أكثر. [الدسوقي: ٢٥٢/٣] **بالإيجاز إلخ**: وهذا الإيجاز قد يكون إيجازا بالتفسير السابق، وقد يكون إطنابا، وقد يكون مساواة، وكذا هذا الإطناب. [التجريد: ٢٩٥]

باعتبار قلة حروفه وكثرتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له أي لذلك الكلام في أصل
راجع إلى الكثرة والقلة
المعنى فيقال لأكثر حروفا: إنه مطنَب، وللأقل: إنه موجز، كقوله: يصدّ **أي يعرض** عن
أبي تمام يرثي أبا الحسين
الدنيا **إذا عَنّ** أي ظهر سؤْدَد :: أي سيادة، **ولو برزت** في زيّ عذراء ناهدِ. "الزيّ"
ظهرت تلك الدنيا
الهيئة، و"العذراء" البكر، و"النهود" ارتفاع الثدي، وقوله:
الصفة معذل بن غيلان وقيل: غيره

ولست بنظّار إلى جانب **الغنى** إذا كانت العليا في جانب الفقر
ناظر جهة الغنى العز والرفعة

فقوله: "لست" بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله، وهو قوله:
عدم المال ولازمه من التعب

وإني لصـبّار على ما ينـوبني وحسبك أن الله أَثْنَى على الصبر

يصفه بالميل إلى المعالي، يعني أن السيادة مع التعب أحبّ إليه من الراحة مع الخمول،
نفسه يعني عدم السيادة
فهذا البيت **إطناب** بالنسبة إلى المصراع السابق. ويقرب منه أي **من هذا القبيل** قوله
لست بنظار يصد عن الدنيا إلخ
تعالى: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء:٢٣) **وقول الحماسِي**: ....
سؤال إنكار من جانب الله تعالى

باعتبار قلة حروفه: الباء للسببية، بخلاف الباء الأولى في قوله "بالإيجاز" فإنها للتعدية، فاندفع ما يقال: إن فيه تعلق حرفي جر متحدي المعنى بعامل واحد به، ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار؛ إذ ليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو إليه المقام، بخلاف الإيجاز والإطناب. (الدسوقي والأطول) **أي يعرض**: يعني يعرض هذا الممدوح عن الدنيا التي فيها الراحة والنعمة بالغنى. [الدسوقي: ٢٥٢/٣] **إذا عَنّ إلخ**: أي إذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة. (الدسوقي)
ولو برزت: معنى البيت: أن هذا الممدوح يعرض عن الدنيا طلبا للسيادة، ولو كان الدنيا على أحسن صفة تشتهى بها؛ لأن المرأة أقوى ما تشتهى إذا كانت عذراء ناهدا، وفي هذا البيت إطناب بنصفه الثاني وإيجاز بنصفه الأول. [الدسوقي: ٢٥٣/٣] **ولست إلخ**: معنى البيت: أني لا ألتفت إلى المال والراحة والنعمة مع الخمول إذا رأيت العز والرفعة في التعب والمشقة. (الدسوقي) **بنظار**: في "شرح الشواهد" أن الرواية: بميال خلافا لما في "التلخيص"، ونظار مبالغة راجعة إلى النفي، أو المنفي وكلا الوجهين قيل بهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾. (الملخص من الدسوقي والتجريد) **الغني**: المال ولازمه من الراحة.
إطنابٌ: مع التساوي في أصل المعنى وهو الصد عن الدنيا عند ظهور السيادة. **من هذا القبيل**: أي كون الإيجاز والإطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها. [الدسوقي: ٢٥٤/٣] **وقول الحماسي**: بكسر السين وتشديد الياء أي الشخص المنسوب إلى الحماسة وهي الشجاعة لتعلق شعره بها، والمراد به هنا السموأل بن عاديا اليهودي مات قبل البعثة. (الدسوقي)

وَنُنكِرُ إن شِئنَا على الناس **قولهم** **ولا يُنْكِرون** القول حين نقول

يصف رِياستهم وإنفاذ حكمهم، أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا، وأحد لا يجترئ على الاعتراض علينا، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما قال: "يقرب"؛ **لأن** ما في الآية **يشتمل** على كل فعل، **والبيت مختص بالقول**؛ فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، **بل كلام الله سبحانه وتعالى** أجل وأعلى، **وكيف لا، والله أعلم!**

ولم يقل منه

وننكر إلخ: أي ننكر كل قوم لهم، ولو لم يظهر من موجب لإنكاره لنفاذ حكمنا فيهم وتمام رياستنا عليهم. [الدسوقي: ٣/٢٥٥] **قولهم:** أي كل قول لهم كما يقتضيه المقام، وقوله: "ولا ينكرون القول" أي جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام، قال في "الأطول": لا يخفى في ختم المعاني بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكي وغيره. [التجريد: ٢٩٦]

ولا ينكرون إلخ: أي ولو ظهر في قولنا مالا يوافق أهواءهم، وفي ختم المصنف الفن بهذا البيت تورية بأنه سلك فيه مسلكا لا سبيل للاعتراض عليه فيه. (الدسوقي) **لأن إلخ:** علة لمحذوف أي لعدم تساوي الآية والبيت في تمام أصل المعنى لأن إلخ. **يشتمل إلخ:** لأن "ما" في الآية مصدرية أي لا يسأل عن فعله، والمراد بالفعل ما يشمل القول بدليل قوله بعد ذلك، والبيت مختص بالقول، فاندفع ما يقال: إذا كان البيت قاصرا على الأقوال، والآية قاصرة على الأفعال فلا قرب بينهما. (الدسوقي)

والبيت مختص بالقول: وفي الآية نفي السؤال، وفي البيت نفي الإنكار، ونفي السؤال أبلغ من نفي الإنكار؛ فإن نفي السؤال يستلزم نفي الإنكار، وعدم الإنكار لا يستلزم عدم السؤال، وما في الآية صدق وحق، وما في البيت ادعاء محض؛ لأن تصرفه سبحانه وتعالى في مِلكه ومُلكه وعين الحكمة، فالكل له عبيد، فيفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وكل ذلك له أزلا وأبدا ودائما وسرمدا، فلا مانع لما أعطى ولا معقب لحكمه وهو السميع العليم. (الملخص) [گل حسن عفي عنه]

بل كلام الله سبحانه وتعالى: إضراب على ما يتوهم من قربهما في المعنى من اتفاقهما في العلو والبلاغة وإنما كان كلام الله تعالى المذكور أبلغ؛ لأن الموجود في الآية نفي السؤال، وفي البيت نفي الإنكار، ونفي السؤال أبلغ كما لا يخفى مع أن ما في الآية صدق وحق، وما في البيت دعوى وخرق. (الدسوقي)

وكيف لا والله أعلم: أي كيف لا يكون أجل وأعلى، والله أعلم بكل شيء، ومن شأن العالم الحكيم أن لا يصدر عنه إلا ماهو الأمر المتقن الفائق على غيره، وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله: "والله أعلم" حيث أتى بها في ختم الفن، ففيه شبه تورية، وأيضا براعة اختتام؛ لأنه يشير إلى تمام الفن. (التجريد)

الفهرس

من منشورات مكتبة البشرى

الكتب العربية

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

الهداية (٨ مجلدات) — منتخب الحسامي
الصحيح لمسلم (٧ مجلدات) — نور الإيضاح
مشكاة المصابيح (٤ مجلدات) — أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين) — نفحة العرب
تيسير مصطلح الحديث — شرح العقائد
كنز الدقائق (٣ مجلدات) — تعريب علم الصيغة
التبيان في علوم القرآن — مختصر القدوري
مختصر المعاني (مجلدين) — شرح تهذيب
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)

(ملونة كرتون مقوي)

متن العقيدة الطحاوية — زاد الطالبين
هداية النحو (مع الخلاصة) — المرقات
هداية النحو (المتداول) — الكافية
شرح مائة عامل — شرح تهذيب
دروس البلاغة — السراجي
شرح عقود رسم المفتي — إيساغوجي
البلاغة الواضحة — الفوز الكبير

كتب تحت الطباعة

(ستطبع قريبا بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

المقامات للحريري — عوامل النحو
التفسير للبيضاوي — الموطأ للإمام مالك
الموطأ للإمام محمد — قطبي
المسند للإمام الأعظم — ديوان الحماسة
تلخيص المفتاح — الجامع للترمذي
المعلقات السبع — الهدية السعيدية
ديوان المتنبي — شرح الجامي
التوضيح والتلويح

Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (Germon) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

مکتبة البشریٰ کی مطبوعات

اردو کتب

مطبوعہ کتب

(رنگین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم) — تعلیم الاسلام (مکمل)

خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی — بہشتی زیور (۳ حصے)

الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر) — تفسیر عثمانی (۲ جلد)

خطبات الاحکام لجمعات العام

رنگین کارڈ کور

الحزب الاعظم (جیبی) ماہانہ ترتیب پر — تیسیر المنطق

الحجامة (پچھنا لگانا) جدید ایڈیشن — علم النحو

علم الصرف (اولین و آخرین) — جمال القرآن

عربی صفوة المصادر — سیر الصحابیات

عربی کا آسان قاعدہ — تسہیل المبتدی

فارسی کا آسان قاعدہ — فوائد مکیہ

عربی کا معلم (اول، دوم) — بہشتی گوہر

خیر الاصول فی حدیث الرسول — تاریخ اسلام

روضة الادب — زاد السعید

آداب المعاشرت — تعلیم الدین

حیاة المسلمین — جزاء الاعمال

تعلیم الاسلام (مکمل) — جوامع الکلم

مجلد/ کارڈ کور

فضائل اعمال — منتخب احادیث

مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) — اکرام مسلم

☆......☆......☆

زیر طبع کتب

حصن حصین — تعلیم العقائد

آسان اصول فقہ — فضائل حج

عربی کا معلم (سوم، چہارم) — معلم الحجاج